

# المَدْخَل

## إِلَى مَذَهَبِ الْإِمَامِ الْفَاعِي

رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ

تألِيفُ

الدُّكْتُورُ أَكْرَمُ يُوسُفُ عُمَرُ الْقَوَاسِي

تقَدُّيمٌ

فَضِيلَةُ الْأَسْتَاذُ الدُّكْتُورُ مُصطفَى سَعِيدُ الْخَنْ

# بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

«مِنْ الْمُؤْمِنِينَ رَجُالٌ صَدَقُوا مَا عَاهَدُوا اللَّهُ عَلَيْهِ فَمِنْهُمْ مَنْ قَضَى نَحْبَةً وَمِنْهُمْ مَنْ يَتَسْتَهِرُ وَمَا يَدْلِوَا بِذِيلًا»  
[الأحزاب : ٢٣]

## أصل هذا الكتاب

أطروحة لنيل الدكتوراة في الفقه وأصوله من الجامعة الأردنية - كلية الشريعة - وقد نوقشت هذه الرسالة بتاريخ: ٢٨/٧/٢٠٠٢ م. وقد أجازت، وكانت لجنة المناقشة مكونة من الأعضاء التالية  
أسمائهم:

رئيساً.	الأستاذ الدكتور ياسين أحمد درادكه
عضوأ	الأستاذ الدكتور عمر سليمان الأشقر
عضوأ.	الأستاذ الدكتور علي محمد الصوا
عضوأ.	الأستاذ الدكتور محمد عقلة الإبراهيم

إلى كل السائرين على خطى الإمام المطّلبي  
القرشي محمد بن إدريس الشافعي، في الجمع بين  
العلم والعمل مع الإخلاص والإتقان، وفي  
مقدّمتهم سلطان العلماء وبائع الملوك الشيخ عز  
الدين بن عبد السلام الدمشقي.... ثم إمامي من  
أهل عصرِي: الدكتور عبد الله عزّام، والشيخ  
سعيد حوى، رحمهم الله تعالى جميعاً.

وإلى زوجتي حنان وولدي جهاد.  
أهدي هذا الجهد العلمي المتواضع.

أكرم يوسف عمر القواسمي



تفہیم

فضيلة الأستاذ الدكتور مصطفى سعيد الخن

الحمد لله رب العالمين ، القائل في كتابه المبين : «**هُوَ الَّذِي أَرْسَلَ رَسُولَهُ بِالْهُدَىٰ وَدِينِ الْحَقِّ لِيُظَهِّرَ عَلَى الَّذِينَ كُلُّهُمْ لَوْكَرَةُ الْمُشْرِكُونَ** » ، والصلوة والسلام على سيدنا محمد سيد الأولين والآخرين، المبعوث رحمة للعالمين، وعلى آله وصحبه ومن تعههم بإحسان إلى يوم الدين ، وبعده :

فما أجمل أن تعني الأمة بعظمائها وعلمائها، وتنشر آثارهم ومآثرهم حتى تجعل منهم قدوة لمن يأتي من بعدهم، والأمة الإسلامية بفضل دينها الإسلامي غنية بعظماء فيها وعلماء أعلام، مما يجعلها بحق أن ترفع رأسها شامخاً اعتزاً بهم.

ومن أبرز هؤلاء الأعلام الإمام محمد بن إدريس الشافعي رضي الله عنه، ذلك العالم العظيم الذي ألهمه الله سبحانه أن يدون قواعد أصول الفقه، تلك القواعد التي استطاع العلماء بها أن يشيدوا بذلك العلم العظيم الذي يسمى علم الفقه، ذلك العلم الإسلامي الذي يعالج كلّ شؤون الحياة.

إن مما لا يُنما في - ولا يمكن ذلك - أن الإمام محمد بن إدريس الشافعي هو أول من قام بتدوين هذا العلم العظيم، حتى إن ابن خلدون قد ذكر الإجماع على ذلك، ولكن هناك فريقاً من المؤلفين تحملهم مذهبيتهم على أن يسلبوا هذه الفضيلة لهذا العالم، فينسبوا ذلك إلى بعض علماء مذهبهم، ولكن الحق أحقُّ أن يُتبَع، وقد قال الشاعر:

ولكني أقول: إن قواعد أصول الفقه لم تكن من ابتكار الإمام الشافعي رحه الله، بل كانت هذه القواعد تدور على ألسنة المجتهدين من قبله، سواء أكان المجتهد من الصحابة ومن بعدهم ، ولكنهم لم يقوموا بتدوينها حتى هيأ الله لتدوينها الإمام الشافعي رحه الله .

والحوادث التي حدثت قبل الإمام الشافعي رحمه الله تعالى كانت تشير إلى ذلك؛ فهذا ابن مسعود رضي الله عنه يشير إلى مسألة النسخ في مسألة عدة الحامل، ويدرك أن آية: «وَأُولَاتُ الْأَحْمَالِ أَجْلُهُنَّ أَنْ يَضْعَفُنَ حَمْلَهُنَّ» («والذين يتوفون منكم ويدرُونَ أَرْوَاجًا يَرَصُنَ يَأْتِسُهُنَ أَرْبَعَةُ أَشْهُرٍ وَعَشْرًا») فتكون ناسخة لها.

وهامم الصحابة رضي الله عنهم حينما كانوا يتحدثون عن قتل الجماعة بالواحد في عهد عمر بن الخطاب رضي الله عنه، وذهبوا إلى قتل الجماعة بالواحد إذا اشتركوا في قتلها كانوا يستندون إلى قاعدة سد الذرائع أو إلى قياس حد القتل على حد السرقة، وقال عمر رضي الله عنه آنذاك: والله لو تملاً عليه أهل صنعاء لقتلتهم به.

وأيضاً عندما كانوا يتحدثون عن حد الشرب للخمر قال أحدهم: إنه إذا شرب سكر، وإذا سكر هذى، وإذا هذى افترى، فيجب أن يُحدَد حد الفريبة، فأقره الصحابة رضي الله عنهم على ذلك.

هذا وكم أود في هذا الزمان من الباحثين في الفقه أن يلحقوا الفروع بالأدلة والقواعد الأصولية كي يعلم الذين يتحذلون ويقولون: نحن نأخذ أحكامنا من كتاب وسنة رسوله من غير أن يكونوا على علم بمنابع الاجتهاد من اللغة والإجماع وأقوال الصحابة وقواعد أصول الفقه وغير ذلك، فإنهم لو اطلعوا على ذلك لعلموا أن المتجهدين رحهم الله تعالى لم يأتوا بالفقه من خلال آرائهم وأهوائهم، بل إنهم أتوا بهذه الفروع من خلال أصول الاجتهاد والاستنباط ومن خلال ربط الفروع بالأصول، يدفعهم إلى ذلك الخوف من الله تعالى، والحرص على مصلحة الأمة الإسلامية في تمسكها في دينها الذي هو الطريق الوحيد إلى مرضاة الله سبحانه وتعالى.

هذا وإن الناظر في فقه الإمام الشافعي ليرى أنه قبل أن يبدأ في استنباط الفروع، قد وضع نصب عينيه القواعد الأصولية التي يورد الأحكام عن طريقها، وهذا ما يلحظه المتبع لفروعه في كتبه الفقهية كالأم والرسالة وغيرها.

هذا وقد ادعى بعض من لا تحصيل له في العلم أن واحداً من الأئمة المتجهدين

الكبار قد وضع فروعه من غير أن يستند بها إلى قواعد أصولية يجعلها طریقاً للاستنباط، وهذا الكلام من الهراء بمكان، إذ لا يعقل أن يكون فقيه كبير من هؤلاء الفقهاء الكبار أن يكون قد أخذ فرعاً من غير أصلٍ أصوليٍّ، غاية الأمر أنه لم يدُونْ أصوله كما فعل الإمام الشافعي رحمه الله .

هذا وقد ألم الله الكريم الباحث الشيخ أكرم القواسمي لأن يكتب في المدخل إلى فقه الشافعي ، فقدن بذلك للعلم خدمة عظيمة، حيث إنه ألقى الضوء على جوانب كثيرة من فقه الإمام الشافعي رحمه الله تعالى، مما يجعل رسالته هذه من المصادر التي يوثق بها ويعتمد عليها، ونسأل الله الكريم أن يزيد من البحث والعلم والمعرفة بما ينفع المسلمين في بقاع الأرض كلها، والله ولي التوفيق .

د. مصطفى سعيد الخن

دمشق

بتاريخ ١٤٢٣/٨/١٢ هـ

الموافقة: ٢٠٠٢/١٠/١٨ م.

## المقدمة

الحمد لله رب العالمين منزل الكتاب وهازم الأحزاب، والصلوة والسلام على سيد المرسلين وإمام الأنبياء والمجاهدين سيدنا محمد وعلى آله وأصحابه أجمعين، ومن تبعهم بإحسان إلى يوم الدين، وبعد:

قال الله تعالى في كتابه العزيز: ﴿إِنَّا نَحْنُ نَرَأَنَا الذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُ لَحَافِظُونَ﴾، [الحجر: ٩]، فالله سبحانه وتعالى تعهد بحفظ دينه وشرعيته، وهو يصطفى من عباده من شاء ل يجعلهم أسباباً لهذا الحفظ؛ ومن أولئك العباد الإمام المطلي القرشي محمد بن إدريس الشافعي، مؤسس المذهب الفقهي الثالث عند أهل السنة والجماعة.

وقد جذبني شخصية الإمام الشافعي رضي الله عنه وأعجبت بفقهه، منذ أن بدأت بدراسة فقه مذهبه في حلقة شيخي نديس محمد مكتبي - حفظه الله - في مسجد الحمزة والعباس - رضي الله عنهما - في دمشق الفيحاء، قبل أكثر من خمسة عشر عاماً سبقت كتابة هذه الرسالة، وشاء المولى عزّ وجلّ الذي أكرمني بدراسة شريعته، أن يكون مسك ختام هذه الدراسة في الجامعة، هو الكتابة في وصف المذهب الشافعي والتعریف بنشأته وتطوره ومصطلحاته تحت عنوان: المدخل إلى مذهب الإمام الشافعي.

أهداف هذه الدراسة وأهميتها:

جاءت هذه الدراسة لتحقيق ثلاثة أهداف رئيسة هي:

أولاً: تسليط الضوء على الشخصية الاجتهادية الكبيرة للإمام الشافعي، من

حيث العوامل المؤثرة في تكوينها، والأثار العلمية المنشقة عنها، مع تلمس مظاهر التميُّز عنده؛ علماً أنه الوحيد الذي كتب أصوله وفقهه بنفسه من الأئمة الأربع.

ثانياً: دراسة التطور التاريخي للمذهب الشافعي، منذ ظهور فقه مؤسسه إلى زمن كتابة هذه الرسالة، مع كل ما تقتضيه هذه الدراسة من بيان، مثل الترجمة لأبرز أعلام المذهب عبر التاريخ الإسلامي؛ ترجمة تُظهر جهودهم وأثارهم العلمية في خدمة مذهبهم.

ثالثاً: تسهيل مهمة الدارسين للفقه الشافعي من طلبة العلم الشرعي والمحققين ونحوهم؛ وذلك بشرح أبرز مصطلحات علماء الشافعية في مصنفاتهم، مع تقسيم تلك المصنفات إلى عدة مجموعات؛ بالنظر إلى نوعية الاستفادة منها.

وفي نظري المتواضع أنَّ أهمية هذه الدراسة وما أضافته في مجال البحث العلمي في الفقه الإسلامي ومذاهبه؛ تكمن في أنها جمعت الأهداف الثلاثة السابقة في مصنفٍ واحدٍ من غير إنجازٍ مُخلٍ ولا تفصيلٍ مُملٍ، والله تعالى أعلم بالصواب.

#### الجهود السابقة لهذه الدراسة:

وُجِدَ عدد غير قليل من الدراسات المعاصرة التي اهتمَّت بإبراز جوانب من حياة الإمام الشافعي وعلومنه، أو مسائل ذات صلة بمذهبـه في الأصول أو الفروع، وبعض هذه الدراسات مطبوعٌ متداول بين طلبة العلم الشرعي، وبعضها الآخر لم يُطبع بعد. وقد يُسَرِّ الله تعالى لي الإطلاع على جانبٍ كبيرٍ منها؛ مما أفادني في إلضاح رسالتي هذه لتكون متممةً لما قبلها، ولتضييف جديداً في مجال التعريف بالمذهب الشافعي، ما استطعت إلى ذلك سبيلاً، والله سبحانه هو الموفق إلى كل خير.

ومن أبرز هذه الدراسات:

١ - كتاب: الشافعي - حياته وعصره - آراؤه وفقهه:

للعلامة محمد أبو زهرة رَحْمَةُ اللَّهِ عَلَيْهِ وَسَلَامُهُ وَبَرَّهُ ، والكتاب في أصله مجموعة من المحاضرات ألقاها المؤلف على طبلته في كلية دار العلوم في القاهرة، ثم جُمِعَتْ وطبعت في كتاب؛ لذلك كان التوثيق فيه من المراجع والعزو إليها قليلاً جداً، بالإضافة إلى عدم عرضه للتطور التاريخي للمذهب، وما يقتضيه ذلك من التعريف بأعلامه ومصنفاته، مع الأخذ بعين الاعتبار أنَّ الكتاب طُبع للمرة الأولى في القاهرة قبل قرابة نصف قرن من زمن كتابة هذه الرسالة.

٢ - كتاب: الإمام الشافعي - فقيه السنة الأكبر:

للأستاذ عبد الغني الدقر - حفظه الله -، وقد طبعته دار القلم في دمشق ضمن سلسلة أعلام المسلمين التي تُصدرها؛ وذلك في عدّة طبعات كانت أولاهَا سنة ١٣٩٢ هـ - ١٩٧٢ م، والكتاب اهتمَ بعرض سيرة الإمام الشافعي على وجه التفصيل، موثقة من أمهات كُتب التراجم والطبقات، مع شيءٍ من التحليلات والتوجيهات المفيدة في هذا الشأن، دون التوسيع في التعريف بالمذهب الشافعي وبمصطلحاته ونحو ذلك.

٣ - كتاب: الإمام الشافعي فقيهاً ومجتهاً:

والكتاب عبارة عن مجموعة من الأبحاث العلمية التي قدّمها اثنان وعشرون من العلماء المعاصرين، خلال مشاركتهم في الندوة التي أقامتها المنظمة الإسلامية للتربية والعلوم والثقافة، في العاصمة الماليزية كوالالمبور من ٢٢ إلى ٢٤ حرم سنة ١٤١١ هـ الموافق لسنة ١٩٩٠ م؛ وكان موضوعها الإمام الشافعي، احتفاءً بذكرى مرور اثني عشر قرناً على وفاته، والكتاب على ضخامته (٦٠٠ صفحة) إلا أنَّ أبحاثه متداخلة في كثيرٍ من مسائلها؛ مما سبب التكرار في عرض معلوماتها، نظراً

لكونها لم تؤلف بصورة جماعية.

#### ٤ - كتاب الإمام الشافعي في مذهبيه القديم والجديد:

للدكتور أحمد نحراوي عبد السلام الإندونيسي، والكتاب في أصله رسالة دكتوراة للمؤلف قدمها إلى كلية الشريعة في جامعة الأزهر سنة ١٩٧٠ م، وطبعها في القاهرة سنة ١٩٨٨ م، وقد اهتم بدراسة عناوين من اتجاهات الإمام الشافعي في كلّ من مذهبيه القديم والجديد والمقارنة بينهما.

#### ٥ - الإمام الشافعي والمسائل التي اعتمدت من قوله القديم، دراسة ومقارنة بأراء مشاهير الفقهاء:

وهي رسالة ماجستير قدمها الطالب عبد العزيز عبد القادر قاضي زاده إلى قسم الفقه في الجامعة الإسلامية في المدينة المنورة، ونوقشت سنة ١٤٠٤ هـ بإشراف أ. د. عبد الحميد الغفارى؛ وقد اطلعتُ عليها، واستغرقت ٣٦٠ صفحة، ومع ما تضمنته من فوائد ما تزال غير مطبوعة حتى زمن كتابة هذه الرسالة.

#### ٦ - الإمام الشافعي ومذهبيه القديم والجديد ضمن المنهاج التنوبي:

وهي رسالة ماجستير قدمها الطالب سلوان عبد الخالق علي إلى قسم الفقه وأصوله في جامعة صدام الإسلامية في بغداد، ونوقشت سنة ١٤١٩ هـ ١٩٩٨ م بإشراف أ. د. عبد الستار حامد الدباغ، وقد اطلعتُ عليها، واستغرقت ٣٦٥ صفحة، اقتصر الباحث خلاها على المقارنة بين أقوال الإمام الشافعي في مذهبيه القديم والجديد على ما جاء في كتاب منهاج الطالبين للإمام التنوبي، لكنها ما تزال غير مطبوعة حتى زمن كتابة هذه الرسالة.

#### ٧ - الإمام الشافعي وأثره في أصول الفقه:

وهي رسالة دكتوراة قدمها الدكتور حسن محمد سليم أبو عيد إلى كلية الشريعة

في جامعة الأزهر، ونوقشت سنة ١٣٩٦ هـ ١٩٧٦ م، بإشراف أ. د. عبد الغني عبد الخالق، وهي من المراجع المفيدة لرسالتى هذه؛ حيث قارن الدكتور أبو عيد آراء أصولي الشافعية مع غيرهم من الأصوليين في معظم مسائل أصول الفقه، وذلك في أكثر من ١٠٠٠ صفحة، ومن المؤسف جداً أن هذه الرسالة على غرارها فوائدتها ما تزال غير مطبوعة حتى زمن كتابة هذه الرسالة.

#### ٨ - الإمام الشافعي وأثره في تصصيل قواعد علم الأصول:

وهي رسالة ماجستير قدمها الطالب أحمد عبطان عباس إلى كلية العلوم الإسلامية في جامعة بغداد، ونوقشت سنة ١٤١٢ هـ ١٩٩١ م بإشراف أ. د. فاضل عبد الواحد عبد الرحمن، وقد اطلعت عليها، واستغرقت ٣٢٠ صفحة، وهي تعرض أصول الإمام الشافعي مع شيءٍ من المقارنة مع اتجهادات أصولي الشافعية وغيرهم، إلا أنها وبالنظر إلى سعة عنوانها تعتبر موجزة، وهي غير مطبوعة حتى زمن كتابة هذه الرسالة.

وأنبه هنا إلى أنَّ اطلاعِي على الرسالتين الأخيرتين جعلني أحجم عن الكتابة في أصول الشافعية؛ خشية الوقوع في تكرار عرض المادة العلمية نفسها، إذ الأصل في البحث العلمي الإضافة لا الإعادة، خاصةً مع احتمالية طباعة الرسالتين أو إحداهما.

#### منهج البحث والتوثيق في هذه الدراسة:

يغلب على هذه الدراسة المنهج الوصفي التاريخي، ويمكن إجماله فيما يلي:

- ١ - حرصتُ خلال عرض سيرة الإمام الشافعي وعلومه وأثاره في الباب الأول، على تقديم الروايات المسندة على غيرها، خاصةً تلك التي يُحدث بها الإمام الشافعي عن نفسه أو عن آثاره ومذهبة، ومصدر هذه الروايات هو الكتب التي تروي بالإسناد، وفي مقدمتها: آداب الشافعي، لابن أبي

حاتم الرازي (توفي سنة ٣٢٧هـ)، ومناقب الشافعی، لأبی بکر البیهقی (توفي سنة ٤٥٨هـ)، والانتقاء في فضائل الأئمة الثلاثة الفقهاء، لابن عبد البر الأندلسي (توفي سنة ٤٦٣هـ).

٢ - لم أكتف - في غالب الأمر - بمجرد سوق الروايات؛ بل اهتممتُ بالتعقيب على أكثرها، وتوجيه دلالاتها على ما فهمته منها، مع التبيه على أن بعض الروايات ربما تكرر عرضها في أكثر من مبحث من مباحث الرسالة؛ والباعث على هذا التكرار أن الرواية المكررة تشتمل على عدة معلومات، لذلك يمكن الاستشهاد بها في أكثر من موضوع من موضوعات الرسالة، وهو من قبيل ما سار عليه الإمام البخاري في صحيحه؛ عندما كان يكرر رواية الحديث النبوی الواحد تحت أكثر من كتاب فقهي، نظراً لاشتمال الحديث على أحكام متعددة.

٣ - حرصت عند اختياري للأعلام المترجم لهم في الرسالة - خاصة في الفصل الأول من الباب الثاني - أن يكونوا من أصحاب الأثر الواضح في خدمة المذهب الشافعی؛ سواء أفي تثبيت دعائمه ونشره في بلاد المشرق الإسلامي، أو في التصنيف في أصوله وفروعه، وكان ذلك اجتهاداً مني بعد النظر في كتب طبقات الشافعية وتراثهم.

٤ - اهتممتُ عند الترجمة للأعلام بذكر المعلومات التي تُظهر خدمتهم لمذهبهم؛ خاصة تلك التي ترتبط بمعالم الفترة الزمنية التي عاشهوا من تاريخ المذهب الشافعی، مع التبيه على أن بعض الأعلام الذين ترجمت لهم ترجمة مطولة ومفصلة في الباب الثاني من الرسالة، لم أترجم لهم عندما كان يرد ذكر اسم أحدهم في الباب الأول، اكتفاءً بالترجمة اللاحقة له.

٥ - استفدتُ كثيراً من مقدمات كتب الفقه الشافعی، خاصة مقدمة الإمام النووي (توفي سنة ٦٧٦هـ) لكتابه المجموع شرح المذهب؛ وذلك في شرح

المصطلحات الخاصة المستعملة في مصنفات الشافعية.

٦ - حرصتُ على الاطلاع على أكبر قدر ممكن من الدراسات المعاصرة، من رسائل جامعية وغيرها، مما لها صلة مباشرة أو غير مباشرة بموضوع رسالتي، ووُثّقت من نتائجها وتوصياتها في كثيرٍ من المواقع؛ أمّا الرسائل التي علمت عنها ولم أستطع الاطلاع عليها، لأنّها غير مطبوعة بعد، أو لأنّها غير متداولة، فكنت أشير إليها في الحاشية للفائدة، وكان مصدر علمي بهذه الرسائل، فهارس الرسائل الجامعية التي صدرت عن عدد من الجامعات العربية.

٧ - بذلت وسعي في أن تكون مراجع رسالتي من أحدثطبعات، خاصة إن احتوت على زيادات أو تحقیقات مفيدة، مع التنبيه هنا على أنّ قائمة المراجع هي جزء مهم من الرسالة؛ لأنّ التعريف بالمصنفات عموماً هو من أهدافها، لذلك ذكرت في القائمة سنة وفاة المصنف تتميّزاً للفائدة.

٨ - حاولت أن أشير في أماكن مختلفة من رسالتي إلى مسائل وقضايا تحتاج إلى مزيد إيضاح بالبحث العلمي، وتصلح أن تكون مواضيع رسائل جامعية في الماجستير أو الدكتوراه؛ وذلك لإفادـة كل من يقرأ الرسالة من طلبة العلم الشرعي والباحثين في الفقه الإسلامي وأصوله.

٩ - كنتُ عندما أعرض رأيي - في غالب الأمر - أقدم له بقولي: وأقول هنا، أو أتبّه هنا، وهذا كثيرٌ في رسالتي، وهو من قبيل ما سار عليه عدد من علماء المسلمين من السلف الصالح، عندما كان أحدهم يعرض رأيه في مصنفاته، كان يسبقه بقوله: قال أبو فلان ويقصد نفسه؛ مع التنبيه على أنّ آية معلومة غير موثقة في الرسالة هي من رأيي؛ وإن لم تكن مسوقة بقولي: وأقول هنا، وهذا قليلٌ في رسالتي.

١٠ - بالنسبة للحواشي فقد جعلتها للشرح والتوضيح علاوة على كونها

لتوثيق المعلومات من مظانّها، أما ترتيب المراجع الموثق منها في الحاشية، فالالأصل أن يكون حسب التسلسل الزمني لتصنيفها، ولم أخالف هذه القاعدة فأقدم المرجع المتأخر على المرجع المتقدّم؛ إلا إذا كانت المعلومة الموثقة تقتضي مثل هذا التقديم.

١١ - عندما أوثق بكلمة انظر؛ فإنني أقصد بها: أنَّ الكلام الموثق منقول بنصّه من ذلك المرجع، أو أنَّ الفكرة الموثقة موجودة بعينها في المرجع أو المراجع الموثق منها، من غير أدنى مخالفة، مع التنبيه على أنَّ كلمة انظر كانت أحياناً تقترن بما يوضحها؛ مثل قوله في الحاشية: انظر في بيان هذا الأمر ... كتاب كذا ... أو قوله: انظر لمزيد تفصيلٍ في هذه القضية ... كتاب كذا ....

أما عندما أوثق بكلمة راجع؛ فإنني أقصد بها أنَّ الفكرة أو المعلومة السواردة في المتن موجودة في ذلك المرجع بمعناها، أو بما هو قريبٌ منها، أو مختصرة أو مطولة، ونحو ذلك من الاختلافات، هذا إن لم يقترن بكلمة راجع ما يقيّد استعمالها؛ مثل قوله في الحاشية: راجع للتحقق من هذا الأمر ... كتاب كذا ...، ويغلب أن يكون التوثيق بها من أكثر من مرجع واحد، كلها تعرّضت للفكرة نفسها.

وآخر دعوانا أنَّ الحمد لله رب العالمين

## المشخص

### المدخل إلى مذهب الإمام الشافعى رضي الله عنه

هذه دراسة وصفية تعريفية بالمذهب الشافعى ابتداءً من سيرة مؤسسه الإمام الشافعى رضي الله عنه وحتى سنة ١٤٢٣ هجرية، وقد جاءت مشتملة على بابين وخاتمة:

تناول الباب الأول الإمام الشافعى بوصفه مؤسس المذهب، وكان ذلك في ثلاثة فصول، تضمن الأول منها عرض سيرة الإمام الشافعى وما اتصل بها منذ ولادته في غزة سنة ١٥٠ هجرية إلى وفاته في مصر سنة ٢٠٤ هجرية، مُقسّمةً إلى ثمان مراحل؛ بهدف الوقوف على العوامل المؤثرة في تكوين الشخصية الاجتهادية الكبيرة للإمام المؤسس؛ رجاءً أن تكون هذه الطريقة نوعاً من التجديد في منهج الترجمة للأئمة الأعلام.

أما الفصل الثاني فقد تناول علوم الإمام الشافعى، وإحاطته بفقهه وأصول كل من الإمامين أبي حنيفة ومالك بن أنس، واطلاعه على فقه كل من الإمامين الأوزاعي والليث بن سعد رحمهم الله جميعاً، بهدف استجلاء وفرة مقومات الاجتهاد المطلق عند الإمام الشافعى على أوسع مدى متصور في عصره.

أما الفصل الثالث والأخير من هذا الباب، فقد عرض مصنفات الإمام الشافعى، سواءً كانت مفقودة أو مطبوعة، أو ما تزال مخطوطـة حتى زمن كتابة هذه الرسالة؛ مع الإشارة إلى ما وقع فيه بعض الباحثين من أخطاء حول نسبة بعض الكتب إلى الإمام الشافعى، أو لبسـ في تسميتها أو في وصفها.

وتناول الباب الثاني من هذه الدراسة المذهب الشافعى، وكان ذلك في فصلين، تضمن الأول منهما - وهو أهم الفصول وأطــوها - عرض التطور التاريخي

للمذهب الشافعی من خلال تقسيمه إلى ستة أدوار؛ بهدف الوقوف على العوامل المؤثرة في ظهور المذهب وانتشاره، ثم في استقراره وعدم اندثاره، مع التعريف بأبرز أعلام الشافعية في كل دور، وجهودهم في خدمة مذهبهم، وأبرز مصنفاتهم وآثارهم العلمية.

أما الفصل الثاني فقد عرض جانباً كبيراً من مصطلحات علماء الشافعية في كتبهم، مع ترتيب مصنفاتهم الفقهية والأصولية المتداولة في زمان كتابة هذه الرسالة؛ بهدف تسهيل الاستفادة منها، على طلبة العلم الشرعي والعلماء والباحثين في الفقه الإسلامي.

وأخيراً كانت الخاتمة التي أظهرت النتائج التي توصلت إليها هذه الدراسة.

والحمد لله رب العالمين

## البَابُ الْأَوَّلُ

### الإمام الشافعي مؤسس المذهب

الفصل الأول: سيرة الإمام الشافعي ونشأته وما يتصل بها.

الفصل الثاني: علوم الإمام الشافعي وما يتصل بها.

الفصل الثالث: آثار الإمام الشافعي

## الْفَصِيلُ الْأَوَّلُ

### سيرة الإمام الشافعي ونشأته وما يتصل بها

يهدف هذا الفصل إلى عرض سيرة الإمام الشافعي عرضاً يكفي من خلاله الوقوف على العوامل المؤثرة في تكوين شخصيته الاجتهدية الكبيرة، التي استطاعت أن تؤسس ثالث المذاهب الفقهية عند أهل السنة؛ ألا وهو المذهب الشافعي؛ فلم أغعرض سيرته رحمة الله منفصلة عن ذكر كلٍّ من شيوخه وتلامذته، وعرض مصنفاته، كما جرت العادة عند الترجمة للأئمة الأعلام؛ وإنما آثرت تقسيم حياة الإمام الشافعي من مولده حتى وفاته إلى ثمان مراحل، فصلت فيما بينها بأحداثٍ رأيتها مؤثرة في حياته، ثم عرضت في كلٍّ مرحلة ما حصل له من تلقيه عن شيوخه، أو تدريسه لتلامذته، أو تصنيفه لكتبه، ونحو ذلك.

وأعتقد أنها الطريقة الأنفع في الترجمة لعلمٍ من أعلام المسلمين على وجه التفصيل، بقصد استجلاء أوجه إبداعه وأثاره العلمية، والربط بينها، خاصة إذا كان ذلك العلم قد قام برحلاتٍ علمية متعددة بين بيئاتٍ مختلفة، استفاد في كلٍّ منها وأفاد، كما حصل مع الإمام الشافعي رحمه الله.

وجاء هذا الفصل في عشرة مباحث هي:

المبحث الأول: الملامع العامة للعصر الذي عاش فيه الإمام الشافعي.

المبحث الثاني: اسم الإمام الشافعي ونسبه ومولده.

المبحث الثالث: المرحلة الأولى من حياته ونشأته في مكة المكرمة.

المبحث الرابع: المرحلة الثانية من حياته وصحبته للإمام مالك في المدينة المنورة.

المبحث الخامس: المراحلة الثالثة من حياته ورحلته إلى اليمن للعمل فيها.

المبحث السادس: المراحلة الرابعة من حياته ولقائه بمحمد بن الحسن الشيباني

في بغداد.

المبحث السابع: المراحلة الخامسة من حياته في مكة المكرمة وظهور مذهبه.

المبحث الثامن: المراحلة السادسة من حياته ورحلته الثانية إلى بغداد.

المبحث التاسع: المراحلة السابعة من حياته وتنقله بين مكة المكرمة وبغداد.

المبحث العاشر: المراحلة الأخيرة من حياته في مصر ووفاته فيها رَحْمَةُ اللَّهِ .

## المبحث الأول

### الملامح العامة للعصر الذي عاش فيه الإمام الشافعي

ولد الإمام الشافعي رضي الله عنه سنة ١٥٠ هجرية، وتوفي سنة ٢٠٤ هجرية؛ وهذا يعني أنه ولد ومات في الصدر الأول من عصر الدولة العباسية، ولاشك أنّ الإمام الشافعي مثل غيره من العلماء ابن بيته وزمانه، تتأثر حياته وإبداعه العلمي بأحداث عصره، لذلك كان لزاماً أن أقدم شيئاً عن العصر الذي عاش فيه الإمام الشافعي من الناحيتين السياسية والعلمية.

## المطلب الأول

### الناحية السياسية

عاصر الإمام الشافعي رضي الله عنه ستة من خلفاء دولة بني العباس، وهم على التوالي حسب سنين حكمهم:

- ١ - أبو جعفر المنصور عبد الله بن محمد، من سنة ١٣٦ هجرية إلى سنة ١٥٨  
هجرية<sup>(١)</sup>.
- ٢ - محمد المهدي بن أبي جعفر المنصور، من سنة ١٥٨ هجرية إلى سنة ١٦٩  
هجرية<sup>(٢)</sup>.

(١) انظر في تاريخ ولايته: دول الإسلام، الحافظ الذهبي، ص ٩٣، وراجع في ترجمته تاريخ الخلفاء، جلال الدين السيوطي، ص ٣٠٨ وما بعدها.

(٢) انظر في تاريخ ولايته: دول الإسلام، الحافظ الذهبي، ص ١٠٧، وراجع في ترجمته تاريخ الخلفاء، جلال الدين السيوطي، ص ٣٢٢ وما بعدها.

- ٣- موسى الهاדי بن محمد المهدي، من سنة ١٦٩ هجرية إلى سنة ١٧٠ هجرية<sup>(١)</sup>.
- ٤- هارون الرشيد بن محمد المهدي، من سنة ١٧٠ هجرية إلى سنة ١٩٣ هجرية<sup>(٢)</sup>.
- ٥- محمد الأمين بن هارون الرشيد، من سنة ١٩٣ هجرية إلى سنة ١٩٨ هجرية<sup>(٣)</sup>.
- ٦- عبد الله المأمون بن هارون الرشيد، من سنة ١٩٨ هجرية إلى سنة ٢١٨ هجرية<sup>(٤)</sup>.

وقد امتازت فترة حكم أولئك الخلفاء الستة بالاستقرار السياسي النسبي؛ وذلك ببسط سلطان الدولة في الداخل، وهيبة أعدائها منها في الخارج.

ففي الداخل جرّد خلفاء بني العباس سيوفهم على الخارجين على الدولة وسلطة الحكم فيها، سواء من تبقى من الخوارج<sup>(٥)</sup>، أو محاولات أبناء عمومتهم من العلوية وشيعتهم في الخروج من حين لآخر، والتي تمثل أقواها في ثورة محمد بن عبد الله الحسني العلوي الملقب بالنفس الزكية<sup>(٦)</sup>، حيث انتهت بمقتله سنة ١٤٥.

(١) انظر في تاريخ ولايته: دول الإسلام، الحافظ الذهبي، ص ١١٣، وراجع في ترجمته تاريخ الخلفاء، جلال الدين السيوطي، ص ٣٣٠ وما بعدها.

(٢) انظر في تاريخ ولايته: دول الإسلام، الحافظ الذهبي، ص ١١٣، وراجع في ترجمته تاريخ الخلفاء، جلال الدين السيوطي، ص ٣٣٦ وما بعدها.

(٣) انظر في تاريخ ولايته: دول الإسلام، الحافظ الذهبي، ص ١٢٢. وراجع في ترجمته تاريخ الخلفاء، جلال الدين السيوطي، ص ٣٥١ وما بعدها.

(٤) انظر في تاريخ ولايته: دول الإسلام، الحافظ الذهبي، ص ١٢٥. وراجع في ترجمته تاريخ الخلفاء، جلال الدين السيوطي، ص ٣٦٢ وما بعدها.

(٥) انظر في بيان ذلك: دول الإسلام، الحافظ الذهبي، ص ٩٧، وص ١١٠. والبداية والنهاية، الحافظ ابن كثير، المجلد الخامس، ج ١٠، ص ١٢٠.

(٦) هو محمد بن عبد الله بن الحسن بن علي بن أبي طالب الهاشمي المداني، خرج مع أخيه إبراهيم على الخليفة أبي جعفر المنصور، وقتل نتيجة لذلك سنة ١٤٥ هـ. راجع في ترجمته: تهذيب سير أعلام النبلاء، الحافظ الذهبي، ج ١، ص ٢٢٧، ترجمة رقم ٩٤٨.

هجرية وفارج جماعة من شيعته إلى المغرب<sup>(١)</sup>. وكذلك تصدّى أولئك الخلفاء بقوة وحزم للزنادقة الذين حاول بعضهم القيام بحركات انفصالية عن الدولة الإسلامية من حين لآخر، مثل حركة أستاذيسس في بلاد خراسان سنة ١٥٠ هجرية<sup>(٢)</sup>، وحركة المقنع الزنديق في خراسان أيضاً سنة ١٦٣ هجرية<sup>(٣)</sup>، وحركة بابك الخرمي في بلاد القفقاس سنة ٢٠١ هجرية وغيرهم<sup>(٤)</sup>.

والمستقرّ لسير أولئك الخلفاء الستة يجد طريقتهم في معالجة مشاكل الدولة الداخلية لا تختلف كثيراً عما رسمه الخليفة العباسي الأول: أبو العباس عبد الله بن محمد السفّاح<sup>(٥)</sup>، من الشدة في قمع أية فكرة أو جماعة تمس بسيادة الدولة في الداخل وحكمبني العباس لها<sup>(٦)</sup>، فبقيت عاصمة الخلافة بغداد هي مصدر القرار ومرجعية الأمر لسائر الأقاليم والولايات، باستثناء الدولة الأموية في الأندلس<sup>(٧)</sup> ولم تكن تبعية الولاية للخليفة تبعية شكّلية تمثّل في الدعاء له على المنابر في الجمع؛ بل كانت تبعية حقيقة، فكان الخليفة يحكم الدولة حكماً مركزاً من بغداد؛ وعليه

(١) انظر في بيان ذلك: دول الإسلام، الحافظ النهي، ص ٩٧ وما بعدها. والبداية والنهاية، الحافظ ابن كثير، المجلد الخامس، ج ١٠، ص ٨٩ وما بعدها.

(٢) انظر: دول الإسلام، الحافظ النهي ص ١٠٣ . والبداية والنهاية، الحافظ ابن كثير، المجلد الخامس، ج ١٠، ص ١١٣ .

(٣) انظر: دول الإسلام، الحافظ النهي ص ١٠٩ وما بعدها، والبداية والنهاية، الحافظ ابن كثير، المجلد الخامس، ج ١٠، ص ١٥٤ - ١٥٥ .

(٤) انظر: دول الإسلام، الحافظ النهي، ص ١٢٨ . والبداية والنهاية، الحافظ ابن كثير، المجلد الخامس، ج ١٠، ص ٢٧٠ .

(٥) هو عبد الله بن محمد بن علي بن العباس أبو العباس، الملقب بالسفّاح، ولد سنة ١٠٨ هجرية بوري بالخلافة في سنة ١٣٢ هجرية فكان أول خلفاء دولةبني العباس وتوفي سنة ١٣٦ هجرية، وكان شديداً كثیر الحروب مع بني أمیة حتى وطّد حكم العباسين. راجع في ترجمته: تاريخ الخلفاء، السیوطی، ص ٣٤ وما بعدها.

(٦) انظر: دول الإسلام، الحافظ النهي، ص ٩١ - ٩٣ ، والبداية والنهاية، الحافظ ابن كثير، المجلد الخامس، ج ١٠، ص ٦٣ وما بعدها.

(٧) انظر: البداية والنهاية، الحافظ ابن كثير، المجلد الخامس، ج ١٠، ص ٥٦ وما بعدها، وراجع في أخبار الدولة الأموية في الأندلس: تهذيب سير أعلام النبلاء، الحافظ النهي، ج ١، ص ٢٨٨ - ٢٩٠ .

فالسمة العامة لعصر الإمام الشافعي هي: الاستقرار السياسي، وقد شاب هذا الاستقرار بعض الخلافات ذات الأثر في حياة المجتمع بين أفراد الأسرة العباسية أنفسهم، مثل الخلاف بين محمد الأمين وأخيه عبد الله المأمون، الذي انتهى بمقتل الأمين ومبايضة المأمون بالخلافة سنة ١٩٨ هجرية<sup>(١)</sup>، وخلاف المأمون مع عمه إبراهيم بن المهدى، الذي خرج على المأمون، وأخذ البيعة لنفسه بالخلافة سنة ٢٠٢ هجرية، ثم استقرَّ الأمر للمأمون بعدها<sup>(٢)</sup>.

أما عن علاقة الدولة بغير أنها فكانت مهيبة الجانب، وقد شحن أولئك الخلفاء الشغور بما تحتاج إليه من الجيوش، وظهر في هذا العصر نوع من الحملات العسكرية المنتظمة يُسمى بالصوائف، وهي حلات كانت توجه إلى الروم خاصة في كل صيف لتقويض سلطانهم، وحملهم على دفع الجزية للMuslimين، وقد شارك الخلفاء أنفسهم في بعض هذه الحملات<sup>(٣)</sup>، وحسبنا لاستجلاء صورة الدولة الإسلامية أمام أعدائها في هذا العصر، الوقوف على ما نقلته كتب التاريخ عن كتاب نفور ملك الروم إلى الخليفة هارون الرشيد سنة ١٨٧ هجرية، يأمره فيه بِرُّ الجزية التي أخذها المسلمين من الروم، فلما قرأ هارون الرشيد كتابه غضباً شديداً، وأمر بدوابة وكتب على ظهر الكتاب: بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ مِنْ هَارُونَ أَمِيرِ الْمُؤْمِنِينَ إِلَى نَفْقُورِ كُلِّ الْرُّومِ، قد قرأت كتابك يا ابن الكافرة، والجواب ما تراه دون ما تسمعه والسلام، ثم شخص من فوره وسار حتى نزل بباب هرقلة ففتحها وغنم من الأموال شيئاً كثيراً، وخرب وأحرق، فطلب نفور من المودعة على خراج يؤديه إليه في كل سنة

(١) انظر: دول الإسلام، الحافظ الذهبي، ص ١٢٤، والبداية والنهاية، الحافظ ابن كثير، المجلد الخامس، ج ١، ص ٢٦٢.

(٢) انظر: دول الإسلام، الحافظ الذهبي، ص ١٢٦ - ١٢٧، والبداية والنهاية، الحافظ ابن كثير، المجلد الخامس، ج ١٠، ص ٢٧٢.

(٣) انظر: دول الإسلام، الحافظ الذهبي، ص ١١٦ وما بعدها، وص ١٣١، والبداية والنهاية، الحافظ ابن كثير، المجلد الخامس، ج ١٠، ص ١٧٧ - ٢١٨.

فأجابه الرشيد إلى ذلك<sup>(١)</sup>. وعليه فقد كانت الجيوش الإسلامية في هذا العصر هي الآخنة بزمام المبادرة، حافظةً بذلك هيبة الدولة وسلطانها، فكثرت الغنائم، ودفعت المالك المجاورة الجزية لل المسلمين، وأمنت القوافل التجارية ففاضت الأموال على المجتمع الإسلامي<sup>(٢)</sup>.

ولا يخفى على كل ذي لبٍ أثر الاستقرار السياسي والاتعاش الاقتصادي على الازدهار العلمي والثقافي في كل دولة وزمان.

## المطلب الثاني

### الناحية العلمية

ما يُذكر لخلفاء بني العباس عموماً وللسيدة الذين سبق ذكرهم خصوصاً، رعايتهم للعلم والعلماء في صورٍ شتى، لعلَّ من أبرزها:

- ١ - إغراق الأموال والعطايا على أهل العلم في سائر الفنون، وجاراهم في ذلك الولاة والوزراء، وكان أول من سنَّ ذلك وجعله تقليداً للدولة: الخليفة محمد المهدي (١٥٨هـ - ١٦٩هـ) فإنه أكثر من مكافأته للعلماء كثرةً جعلتهم يشدون إليه الرجال من كل بلد<sup>(٣)</sup>، واحتذاه في ذلك ابنه هارون الرشيد، وكان الأمون بن الرشيد سحابةً منهلةً على العلماء والمتكلمين<sup>(٤)</sup>.

- ٢ - بناء المكتبات العامة وتأتي في مقدمتها دار الحكمة في العاصمة بغداد التي

(١) انظر: دول الإسلام، الحافظ الذهبي، ص ١١٩، وانظر البداية والنهاية، الحافظ ابن كثير، المجلد الخامس، ج ١٠، ص ٢١٩ وما بعدها.

(٢) انظر: في استجلاء ذلك: الشافعي حياته وعصره، العلامة محمد أبو زهرة، ص ٤٦.

(٣) انظر: دول الإسلام، الحافظ الذهبي، ص ١٠٨، والبداية والنهاية، الحافظ ابن كثير، المجلد الخامس، ج ١٠، ص ١٦٢ وما بعدها.

(٤) انظر في بيان ذلك: البداية والنهاية، الحافظ ابن كثير، المجلد الخامس، ج ١٠، ص ١٨٨ - ١٩٠ وص ٣٠٤ وما بعدها، وراجع الكلام المقيد في ترجمة الأمون في تهذيب سير أعلام النبلاء، الحافظ الذهبي، ج ١، ص ٣٧٠ رقم ١٦٣٠.

شيدت في عهد هارون الرشيد (١٧٠هـ - ١٩٣هـ) الذي اعنى بها أشد العناية، ولا ريب أن هذه المكتبة كانت جامعة كبرى لطلاب العلم؛ بعد أن أصبحت الكتب مادة أساسية للمعرفة في هذا العصر<sup>(١)</sup>.

٣- فتح مجالس الخلفاء والولاة والوزراء أمام العلماء من شتى الفنون بحيث أصبحوا من أهم رواد تلك المجالس، فكان مجلس المأمون ساحة واسعة للجدال والمناظرة، وتحوّل في كثير من الأحيان إلى ندوات علمية تتناول كل فروع المعرفة<sup>(٢)</sup>.

هذا وقد اتجه العلماء في هذا العصر إلى تدوين علومهم في سائر فنون العلم عامة وفي علوم الشريعة خاصة، بعد أن كان الاتجاه السائد في عصر بني أمية هو التلقى والاستماع، فتمايزت العلوم عن بعضها وظهر الاختصاص فيها، فأخذ المحدثون يدونون السنة، وظهر موطأ الإمام مالك في هذا العصر، وببدأ الفقهاء بتدوين الفقه، كما في كتب محمد بن الحسن الشيباني صاحب الإمام أبي حنيفة النعمان، كما دون الإمام الشافعي علم أصول الفقه في كتابه الرسالة، ولم يكن قد سبقه إلى ذلك أحد كما سيأتي بيانه<sup>(٣)</sup>. وما تجدر الإشارة إليه أنّ من الأسباب المؤثرة في نشاط حركة التدوين في هذا العصر استخدام الورق، بعد أن كان العلماء وطلاب العلم يكتبون في الجلود والقراطيس المصنوعة من ورق البردي في مصر،

(١) انظر: تاريخ الأدب العربي - العصر العباسي الأول، د. شوقي ضيف، ص ١٠٣، وراجع البداية والنهاية، الحافظ ابن كثير، وما ذكره من كلام مفيد في ترجمة هارون الرشيد الحسنة، المجلد الخامس، ج ١٠، ص ٢٢٢ وما بعدها.

(٢) انظر في بيان ذلك: تاريخ الأدب العربي - العصر العباسي الأول، د. شوقي ضيف، ص ١٠٥ - ١٠٦، والشافعي حياته وعصره، العلامة محمد أبو زهرة، ص ٥٢، وتاريخ الفقه الإسلامي، محمد علي السايس، ص ١٥١، وتاريخ الفقه الإسلامي، بدaran أبو العينين بدaran، ص ٨٢.

(٣) انظر: تاريخ الفقه الإسلامي، محمد علي السايس، ص ١٥٦ وما بعدها، وراجع دراسة تاريخية للفقه وأصوله، د. مصطفى الخن، ص ١٠٥ - ١٠٦، وتاريخ الفقه الإسلامي، بدaran أبو العينين بدaran، ص ٨٤ وما بعدها، والشافعي حياته وعصره، العلامة محمد أبو زهرة، ص ٥٠.

ولم يلبث الفضل بن يحيى البرمكي وزير الخليفة هارون الرشيد أن أنشأ مصنعاً للورق في بغداد، ثم ازدهرت هذه الصناعة مع ازدياد المصنفات في شتى العلوم، فاحتاج معها إلى النسخ فظهرت مهنة النساخ والوراقين<sup>(١)</sup>.

وقد اتسعت رقعة الدولة الإسلامية الخاضعة لحكم خلفاء بني العباس لتصل إلى حدود الصين شرقاً وأطراف المغرب غرباً، وضمت لذلك خليطاً من الأعراق والثقافات واللغات؛ فكان فيها الهند والترك والروم والفرس والبربر، إضافة للعنصر الرئيسي وهو العنصر العربي، وقد انصرم الجميع تحت مظلة دين الإسلام، ونقلت كل تلك الأمم والشعوب ثقافاتها وعلومها معها لمشاركة بفاعلية في حركة الحضارة الإسلامية الجامحة، وتلاقت هذه الأعراق والثقافات في مواسم الحج والأسواق ومدارن العلم: بغداد ودمشق والمدينة ومكة وغيرها، ونشطت حركة الترجمة من لغات تلك الأمم إلى اللغة العربية في سائر فنون العلم والأدب<sup>(٢)</sup>.

وكان من نتاج كل ذلك تيارات فكرية وسياسية مترابطة فيما بينها، فتحاورت وتجادلت حيناً، وتصارعت وتحاربت حيناً آخر؛ فظهرت فرقـة الشيعة متميزة ببعض معتقداتها واجتهادات أئمتها الفقهية بعد أن كانت فرقـة سياسية صرفـة في العصر الأموي، ثم ما لبثت أن انقسمت على نفسها فكان منها الإمامية والزيدية والإسماعيلية وغيرـها<sup>(٣)</sup>.

وظهر المعتزلة بصفتهم مذهبـاً فكريـاً، ثم تحـول إلى فرقـة لها أصـولـها الخـمسـة

(١) انظر: تاريخ الأدب العربي - العصر العباسي الأول، د. شوقي ضيف، ص ١٠٣.

(٢) انظر: تاريخ المفهـم الإسلامي، محمد علي السايس، ص ١٥٥، وراجع: تاريخ الأدب العربي العصر العباسي الأول، د. شوقي ضيف، ص ١٠٩ - ١١٠، والشافعي، محمد أبو زهرة، ص ٤٧.

(٣) انظر: تاريخ المذاهب الإسلامية، محمد أبو زهرة، ص ٣٠ وص ٣٣ وص ٣٥ وما بعدهـا، وراجع تاريخ الفقه الإسلامي، د. بدران أبو العينين، ص ١٥٠ وما بعدهـا، والشافعي، محمد أبو زهرة، ص ٥١.

(التوحيد، والعدل، والوعد والوعيد، والمنزلة بين المترفين، والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر)، ورفعوا لواء علم الكلام والجدل، وناظروا دفاعاً عن معتقداتهم، وارتادوا مجالس الخلفاء وخاصة المأمون بن الرشيد الذي قربهم ومكّن لهم، بل واعتبر قولهم بخلق القرآن قضية أساسية في حياة المجتمع الإسلامي آنذاك. وامتحن العلماء فيها أيما امتحان، فكان موقفه هذا مما يؤخذ عليه في سيرته عفنا الله عنه<sup>(١)</sup>. وكذلك تحول الخوارج إلى فرق عقدية وسياسية في هذا العصر بعد أن كانوا حركة تمرد في العصر الأموي، فأخذ أعلامها يؤصلون خلافهم مع الخليفة على قواعد بنوا عليها أحکاماً ناظروا بها أهل السنة، وقد انقسموا هم أيضاً على أنفسهم فكان منهم الأزارقة والصفرية والنجادات، وأكثر فرقهم شططاً وغلواً البزيدية والميمونة<sup>(٢)</sup>.

وإلى جانب هذه الفرق وغيرها كان تلاميذ أئمة فقهاء أهل السنة يتنازرون ويتحاورون في المساجد وفي مجالس الخلفاء والولاة في مسائل الفقه والأصول، وتتأثر بعضهم بطريقة منطقة اليونان التي عُرفت بعد ترجمة كتبهم إلى العربية؛ فتلاقحت الأفكار ونضجت الملوكات الفقهية وبدأ يظهر علم جديد في هذا العصر هو علم الاختلاف<sup>(٣)</sup>، وقد دون الإمام الشافعي كتاباً في الرد على محمد بن الحسن الشيباني، وأخر سمّاه: اختلاف أبي حنيفة وابن أبي ليلى<sup>(٤)</sup>، وأخر سمّاه: اختلاف

(١) انظر: تاريخ المذاهب الإسلامية، محمد أبو زهرة، ص ١١٨ - ١٢٢ وص ١٢٥ - ١٢٦  
والشافعي، محمد أبو زهرة، ص ٥٣ وما بعدها.

(٢) انظر: تاريخ المذاهب الإسلامية، محمد أبو زهرة، ص ٥٦ وص ٦١ وص ٦٣ وما بعدها.

(٣) انظر: الكلام المفيد في نشأة هذا العلم، للدكتور محمد الزحيلي في كتابه مرجع العلوم الإسلامية، ص ٧٣٦.

(٤) هو محمد بن عبد الرحمن بن أبي ليلى الكوفي، ولد سنة ٧٤ هجرية، وتوفي سنة ١٤٨ هجرية في الكوفة، وكان مفتياً وقاضياً لأكثر من ثلاثين سنة، وكان مجتهداً من فقهاء أهل الرأي، ونظيراً لأبي حنيفة، وقد أخرج أحاديثه أصحاب السنن، راجع في ترجمه طبقات الفقهاء، الشيرازي، ص ٨٤، وتهذيب سير أعلام النبلاء، الذهبي، ج ١، ص ٢٣٤، رقم ترجمته ٩٧٦.

عليه وعبد الله بن مسعود<sup>(١)</sup>. وسيأتي بيانها.

ولعل من أحسن ما وُصِّفَ به عصر الإمام الشافعي ما قاله العلامة محمد أبو زهرة فيه: وإن شئت أن تسمى عصر الشافعي عصر المناظرات الفقهية المثمرة فسمه، وإن شئت أن تقول إنَّ الفقه الإسلامي الذي استُبْطِطَ كان مدیناً لهذه المناظرات المخلصة الشريفة في غايتها فقل<sup>(٢)</sup>.

وخلاصة القول في عصر الإمام الشافعي أنه تميَّز بأمور خمسة هي:

- ١- الاستقرار السياسي وقوة السلطة الحاكمة.
- ٢- الازدهار الاقتصادي وكثرة الأموال.
- ٣- رعاية السلطة الحاكمة للعلم والعلماء.
- ٤- ظهور الفرق السياسية والعقدية والمذاهب الفقهية وكثرة المناظرات فيما بينها.
- ٥- نشاط حركة الترجمة وتدوين العلوم.

---

(١) وهذه الكتب مطبوعة مع كتاب الأم للإمام الشافعي فيما يسمى بموسوعة الإمام الشافعي في المجلدين التاسع والعشر منها، تحقيق د. أحمد بدر الدين حسون، دار قتيبة، وراجع في ذلك: مرجع العلوم الإسلامية، د. محمد الزحيلي، ص ٧٤٢ وما بعدها.

(٢) انظر: الشافعي حياته وعصره، محمد أبو زهرة، ص ٥٩، وراجع الكلام المفيد في وصف هذا العصر عموماً، د. بدران أبو العينين، تاريخ الفقه الإسلامي، ص ٨٨ وما بعدها.

## المبحث الثاني

### اسم الإمام الشافعي ونسبه ومولده

#### المطلب الأول

##### نسب الإمام الشافعي

هو الإمام أبو عبد الله محمد بن إدريس بن العباس بن عثمان بن شافع بن السائب بن عبيد بن عبد يزيد بن هاشم بن المطلب بن عبد مناف المطلي القرشي، يُكَنِّي بأبي عبد الله، ولكنه اشتهر باسمه أكثر مما اشتهر بكنيته<sup>(١)</sup>، خلافاً لما اشتهر به الإمام أبي حنيفة رضي الله عنه.

وعليه فالإمام الشافعي يلتقي في النسب مع سيدنا رسول الله محمد صلوات الله عليه وآله وسلامه في عبد مناف بن قصي، وفيما يلي ترجمة موجزة لأبيه وأجداده إلى عبد مناف: والده إدريس بن العباس، ولم تنقل عنه كتب التراجم شيئاً كثيراً، سوى أنه كان يقيم في المدينة المنورة فظاهر فيها بعض ما يكرهه فخرج إلى عسقلان<sup>(٢)</sup> فأقام بها ومات فيها بعد مولد إمامنا الشافعي بقليل، هذا ما ذكره الحافظ ابن حجر

(١) انظر: آداب الشافعي ومناقبه، ابن أبي حاتم، ص ٣٨، والانتقاء في فضائل الأئمة الثلاثة الفقهاء، ابن عبد البر، ص ١١٥ - ١١٦، ومناقب الشافعي، أبي بكر البهقي، ج ١، ص ٧٦، ومناقب الإمام الشافعي، الفخر الرازى، ص ٢٣، وتهذيب الأسماء واللغات، الترمذى، ج ١، ص ٤٤، وتوالى التأسيس، معاذ بن إدريس، ابن حجر، ص ٣٤، وطبقات الشافعية، جال الدين الإسنوى، ج ١، ص ١١، وتاريخ بغداد، الخطيب البغدادى، ج ٢، ص ٥٦.

(٢) وهي مدينة تقع في الجنوب الغربى من فلسطين على ساحل البحر الأبيض المتوسط إلى الشمال قليلاً من مدينة غزة المعروفة، ويبدو أن عسقلان كانت هي الأكبر والأشهر في زمان إمامنا الشافعى بينما كانت غزة قرية صغيرة.

العسقلاني<sup>(١)</sup> في تواли التأسيس<sup>(٢)</sup> ولم أجده عند غيره من ترجم للإمام الشافعي شيئاً أزيد على ذلك.

أما جده العباس بن عثمان فلم أجده شيئاً في ترجمته فيما اطلعت عليه.

وأما أبو جده عثمان بن شافع فقد عاش إلى خلافة أبي العباس السفاح أول الخلفاء العباسيين (١٣٢هـ - ١٣٦هـ) وقد قام في وجهه لما أراد إخراجبني المطلب من الحمس الوارد في قوله تعالى: ﴿وَاعْلَمُوا أَنَّمَا غَيْتُمْ مِّنْ شَيْءٍ فَأَنَّ لِلَّهِ خُمُسَهُ وَلِرَسُولِ ...﴾ [الأفال: ٤١]، وإفراده لبني هاشم، فحمله على إيقائه كما كان في زمن النبي ﷺ هذا ما نقله الحافظ ابن حجر عن الخطيب البغدادي<sup>(٣)</sup> والآبرى<sup>(٤)</sup> وغيرهما، ولم يورد نقداً أو تضعيفاً لهذه الحادثة<sup>(٥)</sup> وهي إن صحّت فإنما تدلّل على قرشيّة نسب ذرية عثمان بن شافع، وأنّ هذا النسب كان مشهوراً. أما جد جده شافع بن السائب الذي إليه يتسبّب إمامنا، فهو صحابيٌّ على ما نقله جمهور علماء التراجم والسير<sup>(٦)</sup>.

وأقول هنا: لعل من الأسباب التي لأجلها نسبت ذرية عثمان بن شافع - ومنهم

(١) هو الإمام أبو الفضل، شهاب الدين، أحمد بن علي بن محمد العسقلاني، المعروف بابن حجر، وهو لقب لبعض آبائه، ولد في القاهرة سنة ٧٧٣ هجرية، وتوفي فيها سنة ٨٥٢ هجرية، وأصله من عسقلان وإليها ينسب، كان إماماً في الحديث رواية ودرية. ومصنفاته فيه هي عمدة علماء الحديث من بعده، وقد تلقى ابن حجر على المذهب الشافعي وبيع فيه، راجع في ترجمته معجم المؤلفين، الأستاذ عمر رضا كحال، ج ٢، ص ٥٢٢، رقم ٩٨٠.

(٢) انظر: تواли التأسيس، ابن حجر، ص ٥٠ - ٥١.

(٣) هو أبو بكر أحد بن علي البغدادي المعروف بالخطيب، أحد حفاظ الحديث وهو مؤرخ وفقيه شافعي، من أشهر كتبه تاريخ بغداد (ولد ٣٩٢هـ - توفي ٤٦٣هـ)، انظر في ترجمته: تهذيب سير أعلام النبلاء، الذبيهي، ج ٢، ص ٣٨٣، ترجمته برقم ٤٤٦.

(٤) هو الإمام الحافظ محدث سجستان أبو الحسن محمد بن الحسين بن إبراهيم السجستاناني الآبرى مصنف كتاب مناقب الإمام الشافعي [وهو منسوب إلى قرية آبر من عمل سجستان] مات في سنة ٣٦٣ هجرية وهو في الثمانين من عمره، راجع في ترجمته تهذيب سير أعلام النبلاء، الحافظ الذبيهي، ج ٢، ص ١٨٤، رقم الترجمة ٣٤٣٤.

(٥) انظر: تواли التأسيس، ابن حجر، ص ٣٨.

(٦) انظر: مناقب الإمام الشافعي، الفخر الرازي، ص ٢٤، وتوالي التأسيس، ابن حجر، ص ٣٨.

إمامنا - إلى شافع وليس إلى غيره؛ فلم يقل السائب أو العثماني أو الإدريسي؛ هي كونه أول صحابي من أجداد الشافعي، وأيضاً ما أثاره بعض متبعين الحنفية والمالكية من لا علم لهم بالأنساب وإن كان قوله متأخراً على عصر الإمام الشافعي -، بزعمهم أن شافعاً كان مولى لأبي هب عم النبي ﷺ، فطلب من عمر رضي الله عنه أن يجعله من موالى قريش فامتنع، فطلب من عثمان بن عفان رضي الله عنه ذلك ففعل، وعليه فذرية شافع بن السائب من الموالى لا من قريش، وقد أطال الفخر الرازي في الرد على هذا الزعم وتفسيره قائلاً بما لا يدع مجالاً للشك في قرية شافع بن السائب رضي الله عنه<sup>(١)</sup>، وأحسن الشيخ محمد زاهد الكوثري رحمة الله في تحقيقه لكتاب الانتقاء في مناقب الأئمة الثلاثة الفقهاء؛ لما وصف هذا الزعم بقوله: "... والتعويل عليه من بعض الحنفية والمالكية تعصباً بارداً، وهم أن يُناقشوه -أي الإمام الشافعي - في علمه لا في نسبة<sup>(٢)</sup>. هذا ولشافع أخ اسمه عبد الله بن السائب كان والياً على مكة في زمانه وهو صحابي أيضاً، هذا ما أخرجه الحافظ أبو بكر البهقي<sup>(٣)</sup> بسنده إلى مسلم بن الحاج صاحب الصحيح<sup>(٤)</sup> بقوله: عبد الله بن السائب والي مكة صحابي، الصحيح حديثه، وهو أخو الشافع بن السائب جد محمد بن إدريس<sup>(٥)</sup>، وكذا نقل الفخر الرازي مثله عن الإمام البخاري صاحب الصحيح<sup>(٦)</sup> وغيره<sup>(٧)</sup>،

(١) راجع مناقب الإمام الشافعي، الفخر الرازي ص ٢٤ - ٢٧.

(٢) انظر: حاشية الانتقاء، ابن عبد البر، ص ١١٦.

(٣) ستأتي ترجمته تفصيلاً.

(٤) هو الإمام أبو الحسين مسلم بن الحاج بن مسلم النيسابوري أحد الأئمة من خفاظ الحديث، ولد بنисابور وإليها يُنسب سنة ٢٠٤ هجرية وتوفي فيها أيضاً سنة ٢٦١، هجرية وأشهر كتبه الجامع الصحيح، راجع في ترجمته: تهذيب سير أعلام النبلاء، الحافظ الذهبي، ج ١، ص ٤٩٠، رقم ترجمته ٢٢٠٤.

(٥) انظر: مناقب الشافعي، أبو بكر البهقي، ج ١، ص ٧٨.

(٦) هو أمير المؤمنين في الحديث الإمام أبو عبد الله محمد بن إسماعيل بن إبراهيم البخاري، ولد سنة ١٩٤ هجرية في بخاري، ومات سنة ٢٥٦ هجرية في سمرقند، أشهر كتبه الجامع الصحيح وكذا التاريخ الكبير، راجع في ترجمته: تهذيب سير أعلام النبلاء، الذهبي، ج ١، ص ٤٨٠، رقم ترجمته ٢١٥٨.

(٧) انظر مناقب الإمام الشافعي، الفخر الرازي، ص ٢٦.

وهو ما نقله أيفياً ابن حجر عن الحاكم النيسابوري<sup>(١)</sup>، صاحب المستدرك<sup>(٢)</sup>، ولعل ولاية أخيه على مكة المكرمة من القرائن المثبتة لقرشيته، إذ الغالب في مثل هذه الولاية في ذاك الزمان أن تكون لقرشي مشهور النسب. ولم يعتبر الحافظ أبو بكر البهقي زعم بعض المتعصبين من الخنفية والمالكية ذاك بشيء؛ فقال في ترجمته للإمام الشافعي: فنسب الشافعي يقصد الإمام - في قريش واشتهره بالمطلي عند الخلفاء والعلماء، والشعراء أشهر من ضوء النهار عند البصر<sup>(٣)</sup>، ثم جاء بعده الإمام أبو زكريا النووي<sup>(٤)</sup> ولم يعتبر زعمهم بخلافه أصلاً، وهو المحقق والمدقق، فقال في ترجمته للإمام الشافعي: هو قرشي مطلي بإجماع أهل النقل، وأمه أزدية<sup>(٥)</sup>.

أما السائب بن عبد فهو صحابي<sup>(٦)</sup> أسلم بعد بدر وحسن إسلامه، وكان في صورته شبيهة بالنبي ﷺ<sup>(٧)</sup>.

أما عبد بن عبد يزيد فهو صحابي<sup>(٨)</sup> أيضاً أمه الشفاء بنت الأرقم<sup>(٩)</sup>.  
وأما والده عبد يزيد بن هاشم بن المطلب فقد أدرك النبي ﷺ شيئاً كبيراً فnal شرف صحبته، وأمه هي الشفاء بنت هاشم بن عبد مناف، أخت عبد المطلب بن

(١) انظر: توالي التأسيس، ابن حجر، ص ٣٨.

(٢) هو محمد بن عبد الله بن محمد بن حمدوه الشهير بالحاكم. من كبار حفاظ الحديث والمصنفين فيه، وهو إمام أهل الحديث في عصره ولد نيسابور سنة ٣٢١ هجرية، وتوفي فيها سنة ٤٠٥ هجرية، وتولى القضاء فيها لذلك سمي بالحاكم، أشهر كتبه المستدرك على الصحيحين، وله كتاب باسم فضائل الشافعي، فقد كان رحمة الله شافعي المذهب، راجع في ترجمته: تهذيب سير أعلام النبلاء، الذهبي، ج ٢، ص ٢٦٢، رقم ترجمته ٣٧٤٧.

(٣) انظر: مناقب الشافعي، أبو بكر البهقي، ج ١، ص ٨١.

(٤) ستائي ترجمته تفصيلاً.

(٥) انظر: تهذيب الأسماء واللغات، النووي، ج ١، ص ٤٤.

(٦) انظر: البداية والنهاية، ابن كثير، المجلد الخامس، ج ١٠، ص ٢٧٤، ومناقب الشافعي، أبو بكر البهقي، ج ١، ص ٧٩ - ٨٠، وطبقات الشافعية، الإسنوي، ج ١، ص ١١، وتوالي التأسيس، ابن حجر، ص ٣٨.

(٧) انظر: مناقب الشافعي، أبو بكر البهقي، ج ١، ص ٨٠، وتوالي التأسيس، ابن حجر، ص ٣٧.

وهكذا اجتمع للإمام الشافعي أربعة من الصحابة في أجداده - عليهم السلام أجمعين<sup>(٢)</sup>.

أما هاشم بن المطلب فهو ابن عم عبد المطلب بن هاشم جد النبي ﷺ ولشدة حبّة المطلب بن عبد مناف لأخيه هاشم سمى ابنه باسمه<sup>(٣)</sup>.

وأما المطلب بن عبد مناف فهو عم عبد المطلب بن هاشم، وهو الذي رياه فأضيف إليه بعدما مات أبوه هاشم في رحلة له إلى مدينة غزة في فلسطين حيث دفن فيها، وكان المطلب وهاشم ابنا عبد مناف شقيقين متخاصمين، واستمرت المصادقة بين أولادهما من بعدهما في الجاهلية والإسلام، خلافاً لما كان مع ذرية عبد شمس بن عبد مناف جد الأمويين، ونوفل بن عبد مناف جدُّ جير بن مطعم<sup>(٤)</sup>.

### شرف نسب الإمام الشافعي جاءه من جهتين هما:

١- الأولى كونه قريشاً؛ وهذه ميزة له لم تكن للأئمة أبي حنيفة ومالك بن أنس وأحمد بن حنبل - عليهم السلام أجمعين -، فهو بذلك مشمول بالحديث الذي أخرجه الإمام البخاري في صحيحه عن أبي هريرة - رضي الله عنه - أن النبي ﷺ قال: **الناس تبع لقريش في هذا الشأن؛ مُسْلِمُهُمْ تَبَعُ لِمُسْلِمِهِمْ، وَكَافِرُهُمْ تَبَعُ**

(١) انظر: توالي التأسيس، ابن حجر، ص ٣٧.

(٢) انظر: مناقب الشافعي، أبو بكر البيهقي، ج ١، ص ٨٠.

(٣) انظر: مناقب الشافعي، أبو بكر البيهقي، ج ١، ص ٨٤ - ٨٥، ومناقب الإمام الشافعي، الفخر الرازي، ص ٣١، وتوالي التأسيس، ابن حجر، ص ٣٥.

(٤) انظر الانتقاء، ابن عبد البر، ص ١١٦، ومناقب الإمام الشافعي، الفخر الرازي، ص ٣٠ - ٣١، وتوالي التأسيس، ابن حجر، ص ٣٤ - ٣٥.

هو جبير بن مطعم بن نوفل بن عبد مناف القرشي، أسلم يوم فتح مكة، وحسن إسلامه، وكان موصوفاً بالحلم ونبيل الرأي، توفي سنة ٥٩ هجرية، راجع في ترجمته: تهذيب سير أعلام النبلاء، الذهبي، ج ١، ص ٨٧، رقم ترجمته ٢٥١.

لِكَافِرْهُمْ، وَالنَّاسُ مَعَادُنَ خِيَارِهِمْ فِي الْجَاهِلِيَّةِ خِيَارِهِمْ فِي الْإِسْلَامِ إِذَا فَقَهُوا...<sup>(١)</sup>.

٢ - والثانية كونه مطلبياً، وفي فضل بني المطلب بن عبد مناف أخرج الإمام البخاري في صحيحه عن جبير بن مطعم قال: مشيت أنا وعثمان بن عفان فقال: يا رسول الله أعطيت بني المطلب وتركنا وإنما نحن وهم منك بمنزلة واحدة - يشير إلى أن هاشماً والمطلب وعبد شمس ونوفلاً إخوة فكلهم أبناء عبد مناف بن قصي - فقال النبي ﷺ: إنما بنو هاشم وبنو المطلب شيء واحد<sup>(٢)</sup>، وإنما كانت هذه المكانة لبني المطلب لما كان بينهم وبين بني هاشم من التناصر في الجاهلية وفي الإسلام، فقد حوصلوا معهم في شعب أبي طالب، ولم يكن هذا حال بني عبد شمس وبني نوفل<sup>(٣)</sup>، وقد استتبط الحافظ أبو بكر البهقي من جملة أحاديث نبوية وأثار عن العلماء ساقها في هذا الموضوع؛ استتبط شرعية أخذ بني المطلب من سهم ذي القربي، وعدم جواز أخذهم من الصدقات، فهي لا تخل لهم كما لم تخل لبني هاشم، وهم -أي بني المطلب- من آل النبي محمد ﷺ فتشملهم الصلاة على الله<sup>(٤)</sup>، وتابعه على ذلك الإمام فخر الدين الرازي<sup>(٥)</sup> مستظهراً بهذه المتقدمة التي كانت للإمام الشافعي من جهة نسبة المطلي<sup>(٦)</sup>.

وقد قرر الإمام الشافعي نفسه شمول سهم ذي القربي لبني المطلب بالإضافة

(١) انظر: صحيح الإمام البخاري، ج ٤، ص ٢١٧.

(٢) انظر: صحيح الإمام البخاري، ج ٤، ص ٢١٨، وراجع: آداب الشافعي ومناقبه، ابن أبي حاتم، ص ١٢٢ - ١٢٤.

(٣) راجع مناقب الشافعي، أبو بكر البهقي، ج ١، ص ٢٨ وما بعدها، ومناقب الإمام الشافعي، الفخر الرازي، ص ٣٠ - ٣٢، وتولى التأسيس، ابن حجر، ص ٣٨ - ٣٩.

(٤) راجع مناقب الشافعي، أبو بكر البهقي، ج ١، ص ٤٣ - ٤٥.

(٥) ستأتي ترجمته تفصيلاً.

(٦) راجع مناقب الإمام الشافعي، الفخر الرازي، ص ٣٢ - ٣٣، وراجع الكلام المقيد، للشيخ عبد الغني عبد الحائل في هذه المسائل في تقييقه لكتاب آداب الشافعي، ابن أبي حاتم، هامش ص ١٢٤.

لبني هاشم دون غيرهما من بني عبد مناف بن قصي، عندما صرّح في كتابه الرسالة فقال: "... دلت سنة رسول الله أنَّ ذا القرْبَى - الذين جعل الله لهم سهاماً من الخمس -: بنو هاشم وبنو المطلب دون غيرهما<sup>(١)</sup>".

أم الإمام الشافعي:

أكثر من ترجم للإمام الشافعي ذهبوا إلى أن أمه أزدية من قبيلة الأزد - ولم أقف على من ذكر لها اسماً -<sup>(٢)</sup>، وقد أخرج الحافظ ابن عبد البر والحافظ أبو بكر البهقي - واللفظ له - بسنديهما إلى محمد ابن بنت الشافعي قوله: مات جدي محمد بن إدريس الشافعي رَحْمَةُ اللَّهِ بِمَصْرِ الْمُرْوَسَةِ وَهُوَ ابْنُ نِيفٍ وَّخُمْسِينَ سَنَةً، وكانت أمه أزدية من الأزد، وكان منزله بمكة في الشنية...<sup>(٣)</sup>.

وأما الرواية القائلة بأنَّ أمها هي فاطمة بنت عبيد الله بن الحسن بن علي بن أبي طالب - كرم الله وجهه -، فقد قال فيها الحافظ أبو بكر البهقي بعد أن أخرجها بسنده: فهذه رواية لا أعلمها إلا من جهة أبي نصر هذا - وهو أحد الرواة - وسائل الروايات تُخالفها<sup>(٤)</sup>، ووصف الفخر الرازى هذه الرواية بالشلود<sup>(٥)</sup>.

(١) انظر: الرسالة، الإمام الشافعي، بتحقيق د. عبد الفتاح كبار، ص ٦٨.

(٢) انظر: تحقيق الشيخ عبد الغني عبد الحال لكتاب آداب الشافعي لابن أبي حاتم، هامش الصفحة ٢١، ومناقب الشافعي، أبو بكر البهقي، ج ١، ص ٨٦، والانتقاء، ابن عبد البر، ص ١١٧، ومناقب الإمام الشافعي، الفخر الرازى، ص ٢٩، وتولى التأسيس، ابن حجر، ص ٤، والبداية والنهاية، ابن كثير، المجلد الخامس، ج ١٠، ص ٢٧٤.

(٣) انظر: مناقب الشافعي، أبو بكر البهقي، ج ١، ص ٨٦، والانتقاء، ابن عبد البر، ص ١١٧، والأزد من القبائل العربية التي توزعت عشيرتها بين شمالي اليمن وعمان، راجع تاريخ الأدب العربي، العصر الجاهلي، د. شوقي ضيف ص ٥٦.

(٤) انظر: مناقب الشافعي، أبو بكر البهقي، ج ١، ص ٨٦.

(٥) انظر: مناقب الإمام الشافعي، الفخر الرازى، ص ٢٩، وقد وصف الحافظ ابن حجر هذه الرواية بعدم الثبوت أيضاً، انظر: تولى التأسيس، ابن حجر، ص ٤.

والذي يعني هنا هو رعاية أم الإمام الشافعي لابنها رعايةً كانت ذات أثرٍ في تكوين شخصيته العلمية فيما بعد؛ فإنَّ المستقرٍ لسيرة الإمام الشافعي يلحظ أموراً ثلاثة هي:

- ١ - أنَّ والد الإمام الشافعي مات بعد ولادته بقليل، مما يعني أنه عاش طفولته يتيمًا.
- ٢ - أنَّ الإمام الشافعي لم ينشأ في أسرة علم - وإنْ كانت أمِه محبةً للعلم - فلم يكن أبوه محدثاً أو عمه مفسراً أو حاله فقيهاً.
- ٣ - أنَّ الإمام الشافعي عاش طفولته فقيراً.

أمام هذه الأمور الثلاثة - وكلها لا تساعد على تحصيل العلم فضلاً على الإبداع فيه - لا يمكن أن نفترض نشأة الإمام الشافعي العلمية إلا بمحض أمه على تعلُّمه، فلم توجهه إلى التجارة أو إلى إتقان حرف ما ونحو ذلك رغم فقرها، بل أرضعته حب العلم والحرص على صحبة العلماء، ولم تصرفه عن ذلك، وفي تقرير هذا أخرج ابن أبي حاتم والحافظ أبو بكر البهقي - والله أعلم - بسنديهما إلى الإمام الشافعي يقول: كنت يتيمًا في حجر أمي فدفعوني إلى الكتاب ولم يكن عندهما ما تعطي المعلم، وكان المعلم قد رضي مني أن أخلفه إذا قام، فلما جمعت القرآن دخلت المسجد - يعني المسجد الحرام - فكنت أجالس العلماء وكانت أسمع الحديث والمسألة فأحفظتها. ولم يكن عند أمي ما تعطيني أشتري به القراطيس، فكنت أنظر إلى العظم فأنخذه فأكتب فيه، فإذا امتلأ طرحته في جرة فاجتمع عندي جُبَانٌ - وهو الجرة الضخمة - <sup>(١)</sup>.

وعليه فمما لا شك فيه أن رعاية أم الإمام الشافعي له تُشكّل محطةً أولى ومهمةً في حياته العلمية.

---

(١) انظر: مناقب الشافعي، أبو بكر البهقي، ج ١، ص ٩٢، وأدب الشافعي ومناقبه، ابن أبي حاتم، ص ٢٤.

## المطلب الثاني

### زمان ولادة الإمام الشافعى ومكانها

لقد اتفقت كتب السير والترجم على أنَّ مولد الإمام الشافعى كان في سنة ١٥٠ هجرية<sup>(١)</sup>، ووردت بعض الروايات المتكلفة بأنَّ الإمام الشافعى ولد يوم مات الإمام أبو حنيفة النعمان، وقد ردَّ الحافظ أبو بكر البهقى على ذلك بقوله: "وهذا التقييد باليوم لم أجده في سائر الروايات، فاما بالعام فإنه عام واحد فيما بين أهل التاريخ"<sup>(٢)</sup>. ولم يرتضِ الحافظ ابن حجر تضييف أسانيد تلك الروايات، لكنه حاول التوفيق بينها بقوله: "... لكن هذا اللفظ يقبل التأويل فإنهم يطلقون اليوم ويريدون مطلق الزمان"<sup>(٣)</sup>.

أما مكان مولده فقد وردت روايات بأنه ولد في مدينة غزة على ساحل فلسطين على البحر المتوسط، وهو قول الأكثرين<sup>(٤)</sup>، وأخرى بأنه ولد في مدينة عسقلان الواقعة إلى الشمال من غزة<sup>(٥)</sup>، وأخرى بأنه ولد في اليمن، وهي رواية ضعيفة، أخرج أحد طرقها ابن أبي حاتم في كتابه آداب الشافعى ومناقبه<sup>(٦)</sup>، وقد

(١) انظر: آداب الشافعى ومناقبه، ابن أبي حاتم، ص ٢٥، ومناقب الشافعى، أبو بكر البهقى، ج ١، ص ٧١، والانتقاء، ابن عبد البر، ص ١١٦، ومناقب الإمام الشافعى، الفخر الرازى، ص ٣٤، وتهذيب الأسماء واللغات، النروى، ج ١، ص ٤٥، وطبقات الشافعية، الإسنتوى، ج ١، ص ١١، وتولى التأسيس، ابن حجر، ص ٥٢، والبداية والنهاية، ابن كثير، المجلد الخامس، ج ١٠، ص ٢٧٥.

(٢) انظر: مناقب الشافعى، أبو بكر البهقى، ج ١، ص ٧٢.

(٣) انظر: تولى التأسيس، ابن حجر، ص ٥٣.

(٤) راجع: آداب الشافعى ومناقبه، ابن أبي حاتم، ص ٢٢ - ٢٣، وانظر مناقب الشافعى، أبو بكر البهقى، ج ١، ص ٧١، والانتقاء، ابن عبد البر، ص ١١٦، ومناقب الإمام الشافعى، الفخر الرازى، ص ٣٥، وراجع تولى التأسيس، ابن حجر، ص ٥٠ - ٥١، وتهذيب الأسماء واللغات، النروى، ص ٤٥، والبداية والنهاية، ابن كثير، المجلد الخامس، ج ١٠، ص ٢٧٥.

وقد ذكر الإسنتوى أنَّ ولادة الإمام الشافعى كانت بغزة لأنَّ آباءه وغيره من قريش كانوا يتعاهدونها، انظر: طبقات الشافعية، الإسنتوى، ج ١، ص ١١، أقول: ولعله يشير إلى هاشم بن عبد مناف الذي مات بغزة ودفن فيها فسميت لذلك غزة هاشم.

(٥) المراجع السابقة.

(٦) انظر: آداب الشافعى ومناقبه، ابن أبي حاتم، ص ٢١.

نقل الحافظ ابن حجر تخطئة الإمام الذهبي<sup>(١)</sup> لهذه الرواية موافقاً له على ذلك فقال: "... قال الحافظ شمس الدين الذهبي شيخ شيوخنا: هذا القول غلط إلا أن يريد باليمن القبائلة<sup>(٢)</sup>. ويعکن الجمع بين روایات غزة وعسقلان بأوجهه عده، أحسن الحافظ ابن حجر في عرضها بقوله: "... عسقلان هي الأصل في قديم الزمان وهي غزة متقاربتان، وعسقلان هي المدينة، فحيث قال الشافعي غزة أراد القرية وحيث قال عسقلان أراد المدينة<sup>(٣)</sup>، وجتمع بين الروایات أيضاً برواية أخرى نقلها عن الحاكم النيسابوري صاحب المستدرك الذي أخرجها بسنده إلى الإمام الشافعي يقول: ولدت بغزة وحملتني أمي إلى عسقلان<sup>(٤)</sup>، وهي الروایة التي قدّمها الحافظ أبو بكر البیهقي على غيرها، ولا ضير من حصول هذا الاختلاف الذي يبدو أنه قديم، لما أخرجه الحافظ أبو بكر البیهقي بسنده إلى تلميذ الشافعي: الربع بن سليمان المرادي<sup>(٥)</sup> قوله: مولد الشافعي رضي الله عنه بغزة أو عسقلان<sup>(٦)</sup> لذلك قال الحافظ ابن حجر لما ذكر هذه الروایة: وقد كان الربع بن سليمان صاحب الشافعي يتربّد في ذلك<sup>(٧)</sup>، وقد تعددت الروایات وكثُرت في أنّ أم الإمام الشافعي حلّته بعد مولده بستين إلى مكة، وكان أبوه إدريس بن العباس قد مات بعد مولده بقليل في عسقلان كما سبق بيانه في ترجمته، هذا ما ارتضاه أكثر علماء السير والتراث<sup>(٨)</sup>. أي أن الإمام الشافعي وصل مكة طفلاً رضيعاً سنة ١٥٢ هجرية.

(١) ستائي ترجمه تفصيلاً.

(٢) انظر: توالي التأسيس، ابن حجر، ص ٥٢.

(٣) انظر: توالي التأسيس، ابن حجر، ص ٥١.

(٤) انظر: توالي التأسيس، ابن حجر، ص ٥١.

(٥) ستائي ترجمه لاحقاً.

(٦) انظر: مناقب الشافعي، أبو بكر البیهقي، ج ١، ص ٧١.

(٧) انظر: توالي التأسيس، ابن حجر، ص ٥١.

(٨) انظر: آداب الشافعي، ابن أبي حاتم، ص ٢٣ - ٢٤، وراجع مناقب الشافعي، أبو بكر البیهقي، ج ١، ص ٩٤ - ٩٥، ومناقب الإمام الشافعي، الفخر الرازى، ص ٣٥ وما بعدها، وتوالي التأسيس، ابن حجر، ص ٥١ - ٥٢، وتهذيب الأسماء واللغات، النسوى، ص ٤٥، وطبقات الشافعية، الإسنوى، ج ١، ص ١١، وتاريخ بغداد، الخطيب البغدادى، ج ٢، ص ٥٧، وتهذيب التهذيب، ابن حجر، ج ٥، ص ١٩.

### المبحث الثالث

## المرحلة الأولى من حياته ونشأته في مكة المكرمة

سكن الإمام الشافعي وأمه مكة المكرمة لينشأ في طفولته بين بني قومه بني المطلب القرشيين، وفي هذه الفترة الزمنية من حياته بدأت تتشكل شخصيته العلمية وتظهر بدايات ملكته الفقهية، والمستقرة للروايات التي نقلها علماء التراجم والسير عن حياة الإمام الشافعي في هذه الفترة يستخلص منها أنَّ التطور العلمي له فيها كان على مرحلتين:

### المطلب الأول

#### المرحلة الأولى

وهي تعلّمه القراءة والكتابة، ورافق ذلك حفظه للقرآن الكريم، حيث أتمَّ أجمعه في سن السابعة وقيل في التاسعة من عمره، وكل الروايات تُجمع على أنَّ حفظه للقرآن كان مبكراً، فقد أكرمه الله تعالى بذاكرة قويةٍ مكنته من سرعة التلقّي والحفظ مع صفاء الذهن ونقاء السريرة، فبدأ بحفظ القرآن ثم أشعار العرب ثم موطأ الإمام مالك - كما سيأتي بيانه - وكلها في سنٍ مبكرة وفترة زمنية قصيرة، وفي ذلك أخرج الحافظ أبو بكر البهقي بسنده إلى الإمام الشافعي يقول: كُنتُ وأنا في الكتاب أسمع المعلم يُلقن الصبيَّ الآية فاحفظها أنا، ولقد كان الصبيان يكتبون إملاءهم فلما أن يفرغ المعلم من الإملاء عليهم كنت قد حفظت جميع ما أملى، فقال لي ذات يوم: ما يحمل لي أنَّ آخذ منك شيئاً<sup>(١)</sup>، ونقل الحافظ ابن حجر عن الخطيب البغدادي رواية أخرى عنها بسنده إلى الإمام الشافعي يقول: حفظت القرآن

(١) انظر: مناقب الشافعي، الحافظ أبو بكر البهقي، ج ١، ص ٩٤.

وأنا ابن سبعٍ وحفظت الموطأ وأنا ابن عشر<sup>(١)</sup>، ويمكن القول بأنَّ أبرز من أخذ عنه الإمام الشافعى في هذه المرحلة كان إسماعيل بن عبد الله بن قسطنطين المقرئ<sup>(٢)</sup>، وكان من قراء مكة في زمانه.

وأخرج ابن أبي حاتم والحافظ أبو بكر البهقى بسنديهما إلى الإمام الشافعى يقول: أخبرنا إسماعيل بن قسطنطين قال: قرأت على شبل، وأخبر شبل أنه قرأ على عبد الله بن كثير، وأخبر عبد الله بن كثير أنه قرأ على مجاهد، وأخبر مجاهد أنه قرأ على ابن عباس، وأخبر ابن عباس أنه قرأ على أبي، وقال ابن عباس: وقرأ أبي على النبي ﷺ<sup>(٣)</sup>.

وفي هذه الرواية بيان لسلسلة تلقي الإمام الشافعى للقرآن الكريم عن رسول الله ﷺ ابتداءً من شيخه إسماعيل بن عبد الله بن قسطنطين.

## المطلب الثاني

### المرحلة الثانية

وهي التي تردد خلالها الإمام الشافعى - بعدما اشتد عوده - على قبائل العرب حول مكة، وقبيلة هذيل منها خاصة، وهي قبيلة عربية عدنانية انتشرت

(١) انظر: توالي التأسيس، الحافظ ابن حجر، ص ٥٤، وراجع طبقات الشافعية، جمال الدين الإسنوى، ج ١، ص ١١، وتهذيب الأسماء واللغات، التورى، ج ١، ص ٤٦ وما بعدها، والبداية والنهاية، ابن كثير، المجلد الخامس، ج ١٠، ص ٢٧٥.

(٢) هو أبو إسحاق، إسماعيل بن عبد الله بن قسطنطين المخزومي بالولاء، ولد سنة ١٠٠ هجرية، وهو معروف بالقسط، قارئ أهل مكة في زمانه، وأآخر أصحاب ثانى أئمة القراءات الإمام ابن كثير وفاته، فقد توفي سنة ١٧٠ هجرية، وكان ثقة ضابطاً، جلس للقراء، فأقرأ الناس زماناً طويلاً، وقد تلمذ عليه الكثيرون منهم الإمام محمد بن إدريس الشافعى، راجع في ترجمته: معجم حفاظ القرآن عبر التاريخ، د. محمد سالم محيسن، ج ١، ص ٦٠، رقم الترجمة (٢٧).

(٣) انظر: آداب الشافعى ومناقبه، ابن أبي حاتم، ص ١٤٢، ومناقب الشافعى، الحافظ أبو بكر، البهقى، ج ١، ص ٢٧٦، وراجع مناقب الإمام الشافعى، الفخر الرازى، ص ١٩١ وما بعدها.

عشائرها بالقرب من مكة<sup>(١)</sup>، وقد قصد الإمام الشافعى من تردداته على البوادى فى تلك السن المبكرة تلقي اللغة العربية الفصحى من العرب الأصحاب، الذين لم يخالط لسانهم العربى شيء من اللحن أو لغات العجم، وامتنزج تلقىه للغة العربية من أفواه الأعراب بسماع أشعارهم وحفظ أنسابهم وأخبارهم، وكان لصحته لقبيلة هذيل في حلها وترحالها كبير الأثر في اكتسابه الملكة اللغوية التي يستطيع بها أن يفقه كلام الله تعالى وكلام رسوله عليه الصلاة والسلام، ولا شك أن فقه اللغة العربية يعتبر من أهم وسائل الاجتهد<sup>(٢)</sup>، والتي حصل لها الإمام الشافعى من منابعها ومصادرها في قلب بوادى العرب، حتى أصبحى من تؤخذ عنهم اللغة، وفي ذلك أخرج ابن أبي حاتم والحافظ ابن عبد البر بسنديهما إلى عبد الملك بن هشام التحوى صاحب المغازى - وكان بصيرا باللغة<sup>(٣)</sup> - قال: الشافعى من تؤخذ عنه اللغة<sup>(٤)</sup>. وأخرج الحافظ أبو بكر البهقى كذلك بسنده إلى الريبع بن سليمان المرادي يقول: لو رأيت الشافعى وحسن بيانه وفصاحته لتعجبت منه، ولو أنه ألف هذه الكتب على عربته التي كان يتكلّم بها لم يقدّر على قراءة كتبه<sup>(٥)</sup>.

ونقل الحافظ ابن حجر عن الأبرى رواية أخرى جهها في كتابه مناقب الشافعى بسنده إلى الإمام الشافعى يحدّث عن نفسه قائلاً: ... وخرجت عن مكة - يعني بعد أن بلغ - فلرمت هذيلاً بالبادية أتعلّم كلامها وأخذ اللغة وكانت أفعص العرب<sup>(٦)</sup>،

(١) راجع تاريخ الأدب العربي، العصر الجاهلي، د. شوقي ضيف، ص ٥٦.

(٢) راجع: الكلام المقيد لإمام الحرمين الجويني، في اشتراط العلم باللغة للمجتهد، البرهان في أصول الفقه، الجويني، ج ٢، ص ١٣٣١.

(٣) هو عبد الملك بن هشام بن أبيوب المعاذري الهنلى، المؤرخ والنحوى والعلامة بالأنساب واللغة وأخبار العرب، أقام بمصر وتوفي فيها سنة ٢١٣ هجرية، واجتمع به الإمام الشافعى عندما قدمها، من كتبه السيرة النبوية، راجع في ترجمته: تهذيب سير أعلام النبلاء، النهوى، ج ١، ص ٣٨٣، رقم ترجمته ١٦٩٣.

(٤) انظر: آداب الشافعى ومناقبه، ابن أبي حاتم، ص ١٣٦، والانتقاء، ابن عبد البر، ص ١٤٨.

(٥) انظر مناقب الشافعى، الحافظ أبو بكر البهقى، ج ٢، ص ٤٩.

(٦) انظر: تولى التأسيس، ابن حجر، ص ٥٥، وقد قال جمال الدين الإستوى في ترجمته للإمام الشافعى في طبقات الشافعية: وكان قوله حجة في اللغة كقول أمرى القيس ولبيد ومحوهما... انظر طبقات الشافعية، للإسنوى ج ١ ص ١٣.

ولم تقتصر الفوائد التي حصلها الإمام الشافعي من إقامته مع قبائل العرب في البوادي على تلقي العربية وفقها، بل حفظَ إلى جانب ذلك أشعار العرب فحسن لذلك منطقة، وكان صاحب بلاغة وبيان، وقد أخرج الحافظ أبو بكر البهيفي بسنده إلى الأصمعي<sup>(١)</sup> يقول: صححت أشعار الهمذانين على شابٍ من قريش بمكة يُقال له محمد بن إدريس الشافعي<sup>(٢)</sup>.

وأفاد الإمام الشافعي أيضاً من إقامته مع قبائل العرب في البوادي بأن عرف الأنساب وما يتصل بها، والتي كانت معرفتها عند العرب معدودةً من أعلى المعارف التي يتفاخرون بها، وإن كان دين الإسلام الحنيف قد نهى عن العصبية واعتبرها من صفات الجاهلية؛ إلا أنه رغب في تعارف الشعوب والقبائل، كما في قوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا النَّاسُ إِنَّا خَلَقْنَاكُمْ مِنْ ذَكَرٍ وَأُنْثَى وَجَعَلْنَاكُمْ شُعُوبًا وَقَبَائِلَ لِتَعَاوَرُوا إِنَّ أَكْرَمَكُمْ عِنْدَ اللَّهِ أَتَقَاكُمْ إِنَّ اللَّهَ عَلِيمٌ خَيْرٌ﴾ [الحجرات: ١٣]، ومن هذا الباب تعلم الإمام الشافعي الأنساب والسير في البوادي وأبدع فيها، وقد أفرد الحافظ أبو بكر البهيفي بباباً بعنوان: «ما يُستدلُّ به على معرفته - أي الإمام الشافعي - بالأسماء والأنساب والتاريخ» جمع فيه الكثير من الروايات الدالة على فقه الإمام الشافعي لهذا العلم وتفوقه فيه<sup>(٣)</sup>، منها ما أخرجه بسنده إلى مصعب بن عبد الله الزبيري<sup>(٤)</sup> قال: «ما رأيت أحداً أعلم بأيام الناس من

(١) هو أبو سعيد عبد الملك بن قریب بن عبد الملك الأصمعي اللغوي أحد الأعلام في اللغة والأدب، ولد سنة ١٢٨ هـ، كان حراً في اللغة، التقى الإمام الشافعي ومات سنة ٢١٥ هـ. راجع في ترجمته: تهذيب سير أعلام النبلاء، الذهبي، ج ١، ص ٣٦١، رقم ترجمته: ١٥٩٠.

(٢) انظر: مناقب الشافعي، الحافظ البهيفي، ج ٢، ص ٤٤.

(٣) راجع مناقب الشافعي، الحافظ البهيفي، ج ١، ص ٤٨٦ وما بعدها.

(٤) هو مصعب بن عبد الله بن ثابت بن عبد الله بن الزبير بن العوام القرشي والده عبد الله كان والياً على اليمن للخلفية هارون الرشيد، وقد عُرف مصعب بصدقه ووثقه جهور المحدثين، وقد سمع عن الإمام مالك بن أنس والتقي الإمام الشافعي، توفي في بغداد سنة ٢٣٦ هـ راجع في ترجمته: تهذيب سير أعلام النبلاء، الذهبي، ج ١، ص ٤١٣، رقم ترجمته: ١٨٣٤.

وما سبق يتضح جلياً أن إقامة الإمام الشافعي بين قبائل العرب، وهذيل منها خاصة، في البوادي حول مكة، تعتبر المحطة الثانية الهامة في حياته العلمية، والتي كانت بمثابة اللبننة الأساسية لما علاها من علومه في الفقه والحديث وغيرهما، ومن الجدير بالذكر هنا ما أخرجه الحافظ أبو بكر البيهقي بسنده إلى محمد ابن بنت الشافعي يقول: «أقام الشافعي على قراءة العربية وأيام الناس عشرين سنة، وقال: «ما أردت بهذا إلا الاستعانة على الفقه»<sup>(٢)</sup>. والذي يظهر من مجموع الروايات التي وصفت إقامته في قبيلة هذيل أنها لم تكن إقامة متصلة، بل كان يتردد عليها من حين إلى الآخر ويطيل المكث، خاصة أن عشائر هذيل انتشرت حول مكة كما سبق بيانه، وقد امتد حاله هذا لسنوات.

وفي هذه المرحلة الثانية من إقامة الإمام الشافعي في مكة المكرمة تفقّه في حلقات العلم في المسجد الحرام، وأخذ عن كبار علماء مكة آنذاك الذين اتخذوا من المسجد الحرام مدرسة كبرى لتدريس علوم الشريعة على تعددتها، ومن أهم ما حصله الإمام الشافعي في هذه المرحلة حفظه لوطا الإمام مالك بعد أن كان قد حفظ القرآن الكريم في طفولته وأخذ اللغة والشعر والأنساب عن هذيل في صباه، ومن الثابت عند علماء السير والتراث حفظ الإمام الشافعي للموطأ في هذه المرحلة، وفي ذلك أخرج الحافظ أبو بكر البيهقي بسنده إلى الإمام الشافعي يقول: «حفظت الموطأ قبل أن آتي مالك بن أنس..»<sup>(٣)</sup>.

(١) انظر: مناقب الشافعي، البيهقي، ج ١، ص ٤٨٨، وقد قال جمال الدين الإسنوبي في ترجمته للإمام الشافعي: ... وكان أعمجوة في العلم بآنساب العرب وأيامها وأحوالها، انظر: طبقات الشافعية، جمال الدين الإسنوبي، ج ١، ص ١٣.

(٢) انظر: مناقب الشافعي، الحافظ البيهقي، ج ٢، ص ٤٢.

(٣) انظر: مناقب الشافعي، البيهقي، ج ١، ص ١٠٠، وراجع تهذيب الأسماء واللغات، النسوي، ج ١، ص ٤٧ وما بعدها، وطبقات الشافعية، جمال الدين الإسنوبي، ج ١، ص ١١، والبداية والنهاية، ابن كثير، المجلد الخامس، ج ١٠، ص ٢٧٥.

### المطلب الثالث

## شيوخ الإمام الشافعي في مكة المكرمة

إن من أبرز من تلقى عنهم الإمام الشافعي في هذه المرحلة في مكة:

١- سفيان بن عيينة:

هو سفيان بن عيينة بن ميمون أبو محمد الكوفي ثم المكي، ولد في الكوفة سنة ١٠٧ هجرية وتوفي في مكة سنة ١٩٨ هـ، ويعتبر من كبار تابعي التابعين، كان إماماً في الحديث وعلومه، فهو محدث الحرم المكي في زمانه، ومن حفاظ الحديث الثقات وقد اتفق العلماء على إمامته<sup>(١)</sup>.

ولعل اتصال الإمام الشافعي - رغم صغره - به وأخذه عنه هو الذي زرع بذور فقه مدرسة أهل الحديث وأصوتها في عقلية الإمام الشافعي آنذاك، ونمّت هذه البذور وعلت سيقانها على يد الإمام مالك بن أنس فيما بعد. وقد أخرج ابن أبي حاتم بسنده إلى الإمام الشافعي يقول: ما رأيت أحداً من الناس فيه من آلة العلم ما في سفيان بن عيينة، وما رأيت أحداً أكفاءً عن الفتيا منه، وما رأيت أحداً أحسن لتفسير الحديث منه<sup>(٢)</sup>. وهذه الرواية لا تدل علىأخذ الإمام الشافعي عن سفيان بن عيينة وإعجابه به فحسب؛ بل وعلى تأثيره بطريقته تأثراً حمله على الثناء عليه بمثل ما أثني.

وأخرج ابن أبي حاتم أيضاً بسنده إلى الإمام الشافعي يقول: كولا مالك وسفيان لذهب علم الحجاز<sup>(٣)</sup>، ولا أحسبه يقصد بعلم الحجاز هنا إلا فقه مدرسة أهل الحديث التي كان الإمام مالك حاملاً لوائها آنذاك. ومن الروايات المقيدة هنا والتي تشير إلى أنَّ الصلة بين الإمام الشافعي وشيخه سفيان بن عيينة هي التي

(١) راجع في ترجمته: تهذيب سير أعلام النبلاء، الذهبي، ج ١، ص ٣٠١، رقم ترجمته ١٣٠٧.

(٢) انظر: آداب الشافعي، ابن أبي حاتم، ص ٢٠٦.

(٣) انظر: آداب الشافعي، ابن أبي حاتم، ص ٢٠٥.

وَجْهَتْهُ نَحْوُ مَدْرَسَةِ أَهْلِ الْحَدِيثِ مَا أَخْرَجَهُ الْحَافِظُ ابْنُ عَبْدِ الْبَرِّ بِسَنَدِهِ إِلَى سَفِيَانَ  
بْنَ عَيْنَةَ، وَقَدْ قِيلَ لَهُ: هَا هَنَا فَتِيَّ - يَعْنِونَ الشَّافِعِيَّ - يَقُولُ: عَلَيْكُمْ بِحَدِيثِ  
رَسُولِ اللَّهِ ﷺ وَدُعَا الرَّأْيُ، فَقَالَ سَفِيَانُ: جَزِيَ اللَّهُ هَذَا مِنْ فَتِيَّ خَيْرًا، ثُمَّ قَالَ:  
قَالَ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ: ﴿قَالُوا سَمِعْنَا فَتِيَّ يَذْكُرُهُمْ يُقَالُ لَهُ إِبْرَاهِيمُ﴾ [الأنبياء: ٦٠]  
وَقَالَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿إِنَّهُمْ فِتْيَةٌ آمَنُوا بِرَبِّهِمْ وَرَذَّلُهُمْ هُدًى﴾ [الكهف: ١٣]<sup>(١)</sup>، وَمِنْ  
الدَّلَائِلُ عَلَى كُثْرَةِ أَخْذِ الْإِمَامِ الشَّافِعِيِّ عَنْ شِيْخِهِ سَفِيَانَ بْنَ عَيْنَةَ، أَنَّهُ رُوِيَ عَنْهُ فِي  
كِتَابِ الرِّسَالَةِ وَحْدَهُ ثَلَاثَةً وَأَرْبَعِينَ حَدِيثًا نَبِيًّا فِي سَائرِ أَبْوَابِ الْفَقْهِ وَالْمَسَائلِ ذَاتِ  
الصَّلَةِ بِالْأَصْوَلِ<sup>(٢)</sup>.

## ٢ - مسلم بن خالد الرثنجي:

هُوَ مُسْلِمُ بْنُ خَالِدٍ بْنُ مُسْلِمٍ الْقَرْشِيِّ الْمَخْزُومِيِّ بِالْوَلَاءِ، أَصْلُهُ مِنَ الشَّامِ،  
وَلِقَبُ بِالْزَّنْجِيِّ لِحُمْرَتِهِ، وَقِيلَ عَلَى الْضَّدِّ لِبِيَاضِهِ وَشَقَارِهِ، وَمِثْلُ ذَلِكَ مُشَهُورٌ فِي  
لِهَاجَاتِ الْعَرَبِ<sup>(٣)</sup>، وَهُوَ شَيْخُ الْحَرَمِ وَمَفْتِيِّ مَكَّةَ إِمامَهَا فِي زَمَانِهِ، وَكَانَ اشْتَغَالَهُ  
بِالْفَقْهِ أَكْثَرُ مِنْهُ بِالْحَدِيثِ، تَوْفَى سَنَةُ ١٧٩ هـ فِي مَكَّةَ عَلَى أَصْحَاحِ الرِّوَايَاتِ<sup>(٤)</sup>.

أَخْذَ عَنْهُ الْإِمَامِ الشَّافِعِيِّ الْفَقْهَ فِي مَكَّةَ فِي هَذِهِ الْمَرْحَلَةِ مِنْ حَيَاتِهِ، وَكَثُرَتْ  
بِجَاسِتِهِ لَهُ، وَالَّذِي يَظْهُرُ أَنَّ اتِّصَالَ الْإِمَامِ الشَّافِعِيِّ بِهِ كَانَ أَكْثَرُ مِنْ غَيْرِهِ مِنْ عُلَمَاءِ  
مَكَّةَ آنِذَاكَ وَعَلَى رَأْسِهِمْ سَفِيَانُ بْنُ عَيْنَةَ<sup>(٥)</sup>، حَتَّى إِنَّ الْإِمَامَ النَّوْوَيِّ لَمَّا تَرَجمَ

(١) انظر: الانتقاء، ابن عبد البر، ص ١٢١.

(٢) انظر: فهارس كتاب الرسالة للشافعي، بتحقيق د. عبد الفتاح كباره، ص ٣٣٠، لتتعرف مواضع  
هذه الأحاديث الـ ٤٣.

(٣) راجع: تاريخ الأدب العربي، العصر الجاهلي، د. شوقي ضيف، ص ١٢٩ في بيان هذا الاستعمال اللغوي.

(٤) راجع في ترجمته: تهذيب سير أعلام النبلاء، الذهبي، ج ١، ص ٢٨٢، رقم ترجمته ١٢٠٥، وطبقات  
الفقهاء، الشيرازي، ص ٧١.

(٥) مع الأخذ بعين الاعتبار أنَّ وفاة مسلم بن خالد الزنجي كانت قبل وفاة سفيان بن عيينة بقرابة  
العشرين عاماً، ولقد عاصر ابن عيينة ظهور المذهب القديم للإمام الشافعي ونشره له في مكة،  
ولعل ما يبرر كثرة روایة الإمام الشافعی عن سفیان بن عینة اتصاله به في صباح وفی کھولته أيضًا.

للإمام الشافعى ترجمةٌ موجزةٌ في كتابه الأسماء واللغات لم يذكر من شيوخه قبل الإمام مالك إلا مسلم بن خالد الزنجي<sup>(١)</sup>.

وأقول هنا: إنَّ المستقرٍ للروايات التي تحكي أخذ الإمام الشافعى عن مسلم بن خالد الزنجي، يظهر له أنَّ الزنجي لم يكن مجرد فقيهٔ حفظ عنه الإمام الشافعى - وهو شابٌ صغيرٌ - مسائل الفقه فحسبٍ؛ بل كان مربياً ومرشدًا له علاوة على كونه معلماً. وفي بيان ذلك أخرج الحافظ أبو بكر البهقى بسنده إلى الإمام الشافعى يقول: خرجت أطلب النحو والأدب فلقيتني مسلم بن خالد الزنجي فقال: يا فتى! من أين أنت؟ قلت: من أهل مكة. قال: وأين متزلك بها؟ قلت: بشعب الخيف. قال: من أي قبيلة أنت؟ قلت: من ولد عبد مناف. قال: بخُ بخٌ لقد شرفتك الله في الدنيا والآخرة، ألا جعلت فهمك هذا في الفقه، فكان أحسن بك<sup>(٢)</sup>. وهذه الرواية لا يفهم منها أنَّ الإمام الشافعى انقطع بعد ذلك عن الخروج إلى البوادي تعلمًا للفصاحة والشعر أخذًا بنصيحة شيخه؛ ولكنَّ الذي يظهر - جمعاً بين الروايات المتعددة في هذا الأمر -، أنَّ تردد الإمام الشافعى على البوادي بقصد تعلم الفصاحة وسماع أخبار العرب وأشعارهم كان غايةً لذاتها، ثم أصبح تعلمها وسيلةً لفقه القرآن والسنة بالنظر إلى إدراكه لأهمية فهم العربية في تعلم الفقه الذي حضَّ عليه شيخه مسلم بن خالد الزنجي، وهذا ما صرَّح به محمد ابن بنت الشافعى عندما قال عن جده: أقام الشافعى على قراءة العربية وأيام الناس عشرين سنة، وقال: ما أردت بهذا إلا الاستعانة على الفقه<sup>(٣)</sup>. وهذه الرواية ينبغي أن تفهم مع ما أخرجه الحافظ أبو بكر البهقى بسنده إلى مصعب بن عبد الله الزبيري يقول: كان الشافعى في ابتداء أمره يطلب الشعر وأيام الناس والأدب ثم أخذ في الفقه بعد<sup>(٤)</sup>.

(١) راجع: تهذيب الأسماء واللغات، النورى، ج ١، ص ٤٧.

(٢) انظر: مناقب الشافعى، البهقى، ج ١، ص ٩٧.

(٣) انظر: مناقب الشافعى، الحافظ البهقى، ج ٢، ص ٤٢.

(٤) انظر: مناقب الشافعى، الحافظ البهقى، ج ١، ص ٩٦.

وقد عزّ الزنجي ثقة الإمام الشافعي بنفسه عندما أذن له بالإفتاء في سن مبكرة، وفي ذلك أخرج الحافظ ابن عبد البر بسنده إلى الحميدي<sup>(١)</sup> يقول: قال مسلم بن خالد الزنجي للشافعي: أفت يا أبا عبد الله قد آن لك أن تُفتي، وهو ابن حسن عشرة سنة<sup>(٢)</sup>.

ولا شك أن هذا الإذن من مفتى مكة وإمامها للإمام الشافعي - وهو شاب صغير - لا شك أنه كان بالغ الأثر في ثقته بنفسه وفي علو همته وشحذ عزيمته لسبر أغوار علوم الشريعة، وقد تحجّلت هذه الثقة بالنفس التي زرعها الزنجي في شخصية الإمام الشافعي عندما دخل عليه على الإمام مالك، وعندما أتى به إلى الخليفة هارون الرشيد، وفي قوة مناظرته لمخالفيه في الرأي مع حسن الأدب ورفعة الخلق كما سيأتي بيانه.

ومما سبق أقول من غير مبالغة: إن مسلم بن خالد الزنجي يُعتبر المخططة الثالثة المهمة في حياة الإمام الشافعي العلمية، والمؤثّر في تطور ملكته الفقهية، ومن المفيد الإشارة هنا إلى أن الزنجي هو أحد أبرز فقهاء تابعي التابعين الذين آل إليهم فقه الصحابة الذين استوطروا مكة المكرمة، وفي مقدمتهم سيدنا عبد الله بن عباس عليه<sup>(٣)</sup>، الذي ورث علمه من فقهاء التابعين في مكة: عطاء بن أبي رباح<sup>(٤)</sup>،

(١) هو أبو بكر، عبد الله بن الزبير بن عبد الله بن حميد، المشهور بالحميدي، كان من تلاميذ الإمام الشافعي في مكة المكرمة، وقد برع في الفقه والحديث معاً، فكان من الحفاظ الثقات، سمع من سفيان بن عيينة، توفي في مكة سنة ٢١٩ هجرية، راجع في ترجمته: الانقاء، ابن عبد البر، ص ١٦٣.

(٢) انظر: الانقاء، الحافظ ابن عبد البر، ص ١٢١، وراجع تهذيب الأسماء واللغات، النروي، ج ١، ص ٥١.

(٣) هو سيدنا أبو العباس، عبد الله بن العباس بن عبد المطلب بن هاشم القرشي عليه<sup>عليه السلام</sup>، وهو ابن عم النبي عليه<sup>عليه السلام</sup>، كان من فقهاء الصحابة، استوطن مكة ومات في الطائف سنة ٦٨ هجرية، راجع في ترجمته: تهذيب سير أعلام النبلاء، الذهبي، ج ١، ص ١٠١، رقم ترجمته ٢٨٥، وطبقات الفقهاء، الشيرازي، ص ٤٨ وما بعدها.

(٤) هو أبو محمد، عطاء بن أبي رباح، كان من أجلاء فقهاء التابعين، أخذ عن سيدنا ابن عباس وغيره من الصحابة، استوطن مكة وتوفي فيها سنة ١١٤ هجرية، راجع في ترجمته: طبقات الفقهاء، الشيرازي، ص ٦٩.

ومجاهد بن جَبْر<sup>(١)</sup>، وعكرمة مولى ابن عباس<sup>(٢)</sup>، وعنهم وعن غيرهم أخذ الفقه عدد من صغار التابعين في مكة، من أبرزهم ابن جريج<sup>(٣)</sup>، وعنده أخذ مسلم بن خالد الزنجي وغيره من فقهاء تابعي التابعين في مكة، وفي حلقة درس الزنجي في المسجد الحرام تفقه الإمام الشافعي في صباحه، ليؤول إليه بذلك فقه الصحابة والتابعين الذين استوطنوا مكة<sup>(٤)</sup>، ويقي الإمام الشافعي في مكة يأخذ عن فقهائها ويسمع من حديثها؛ فقد ذكر الحافظ أبو بكر البهقي له تسعه عشر شيخاً في مكة وحدها<sup>(٥)</sup>.

ولما شعر أنه أخذ عن علماء مكة حاجته، حمله تعطشه للعلم وخيته لصحبة العلماء؛ إلى شد الرحال إلى إمام دار الهجرة مالك بن أنس الأصبхи، بعدما حفظ موظاه في سن مبكرة كما سبق بيانه، والرواية الأشهر أن أول رحلة كانت له إلى الإمام مالك وهو في سن الثالثة عشر، فقد أخرج الحافظ أبو بكر البهقي بسنده إلى الإمام الشافعي يقول: أتيت مالك بن أنس وأنا ابن ثلات عشرة سنة...<sup>(٦)</sup>، وذكر الحافظ ابن حجر طريقاً آخر في هذه الرواية، ولم يعقب عليها بطنع أو نقد<sup>(٧)</sup>، وهو

(١) هو أبو الحجاج مجاهد بن جَبْر، أخذ عن ابن عباس وأبن عمر وغيرهما من فقهاء الصحابة، ويرعى الفقه والتفسير، توفي في مكة سنة ١٠٠ هجرية وقيل بعد ذلك بقليل، راجع في ترجمه: طبقات الفقهاء، الشيرازي، ص ٦٩.

(٢) هو عكرمة مولى سيدنا عبد الله بن عباس، وأصله من البربر، وكان كثير السفر والترحال، أخذ عن ابن عباس حتى أصبح من كبار فقهاء التابعين في الحجاز، توفي في مكة سنة ١٠٧ هجرية، وقيل غير ذلك، راجع في ترجمه: طبقات الفقهاء، الشيرازي، ص ٧٠.

(٣) هو أبو الوليد، عبد الملك بن عبد العزيز بن جريج، يُعتبر من أفقه صغار التابعين في الحجاز إن لم يكن أفقهم على الإطلاق، استوطن مكة حيث علمه في حلقة درسه في المسجد الحرام، وكان مفتياً في زمانه بلا منازع، وتوفي فيها سنة ١٥٠ هجرية، راجع في ترجمه: طبقات الفقهاء، الشيرازي، ص ٧١.

(٤) راجع في بيان سلسلة تلقى الإمام الشافعي لفقه الصحابة والتابعين الذين استوطنوا مكة: طبقات الفقهاء، الشيرازي، ص ٦٩ - ٧١.

(٥) راجع: مناقب الشافعي، الحافظ البهقي، ج ٢، ص ٣١١ - ٣١٢.

(٦) انظر: مناقب الشافعي، الحافظ البهقي، ج ١، ص ١٠١.

(٧) انظر: توالي التأسيس، الحافظ ابن حجر، ص ٥٥.

ما ارتباه الإمام النووي في تهذيب الأسماء واللغات<sup>(١)</sup>، أي أن ذلك كان سنة ١٦٣ هجرية.

والذي يظهر من مجموع الروايات خاصة روایة إذن الزنجي له بالإفتاء في سن الخامسة عشر -، أن الإمام الشافعی رحل إلى الإمام مالك في المدينة المنورة سنة ١٦٣ هجرية، وقرأ عليه الموطأ، لكن صحبته له لم تأخذ طابع الملازمة إلا في السنوات الأخيرة من حياة الإمام مالك، الذي توفي سنة ١٧٩ هجرية رحمه الله ، أما قبل ذلك فقد كان الإمام الشافعی يتربّد على مكة المكرمة ليأخذ عن علمائهما، وربما مكث مع قبائل العرب حوالها حيناً من الزمن، وإلى هذا خلص العلامة محمد أبو زهرة فقال في كتابه المفید الشافعی حياته وعصره: "... ويظهر أنه مع ملازمته مالك كان يتحين الوقت بعد الآخر، فيقوم برحلات في البلاد الإسلامية يستفيد فيها ما يستفيده المسافر الأريب من علم بأحوال الناس وأخبارهم... وكان يذهب إلى مكة يزور أمه ويستتصح بنصائحها وكان فيها نبلٌ وأدبٌ وحسن فهم، فلم تكن ملازمته مالك معه ممانعةً من سفره و اختياراته الشخصية<sup>(٢)</sup>"، وأقول هنا: هذا التوفيق في نظري أوجه من رد الروايات التي ذكرت أن سن الإمام الشافعی كانت ثلاث عشرة سنة عندما رحل إلى الإمام مالك، وهو ما ذهب إليه الأستاذ عبد الغني الدقر من المعاصرين عندما قال في كتابه: الإمام الشافعی فقيه السنة الأكبر: ... ويعُظِّمُ أنَّ تحديد عمر الشافعی بثلاث عشرة سنة حين رحل إلى مالك غير دقيق مع كثرة الروايات في ذلك...<sup>(٣)</sup>.

(١) راجع: تهذيب الأسماء واللغات، النووي، ج ١، ص ٤٧.

(٢) انظر: الشافعی حياته وعصره، العلامة محمد أبو زهرة، ص ٢٠.

(٣) انظر: الإمام الشافعی فقيه السنة الأكبر، الأستاذ عبد الغني الدقر، ص ٧٢.

## البحث الرابع

### المرحلة الثانية من حياته وصحبته للإمام مالك في المدينة المنورة

غادر الإمام الشافعي مكة المكرمة إلى المدينة المنورة للقاء الإمام مالك بن أنس وقراءة الموطأ عليه. ويعيناً عن التحديد الدقيق لتاريخ رحلته الأولى إلى الإمام مالك فإنه من المتفق عليه عند علماء السير والتراث طول صحبته له، والتي امتدت لسنوات، كثُر فيها أخذه عنه وملازمته له، خاصةً في السنوات الأخيرة قبل وفاة الإمام مالك سنة ١٧٩ هجرية.

ونظراً للأهمية البالغة لهذه الصحبة في تكوين شخصية الإمام الشافعي الفقهية، فسأعرضها تفصيلاً وتحليلاً ابتداءً بالحالة العلمية للمدينة المنورة عند قيوده الإمام الشافعي إليها، ومروراً ببيان المزيلة الرفيعة للإمام مالك عند علماء وأهل زمانه، وانتهاءً بالنظر في طبيعة العلاقة بين الإمام الشافعي وشيخه مالك بن أنس.

#### المطلب الأول

#### المدينة المنورة في عصر تابعي التابعين

أصبحت المدينة المنورة قبلة العلم والعلماء، منذ أن استوطنها النبي عليه الصلاة والسلام ، ثم كانت عاصمة الخلافة الراشدة بعد وفاته، وحتى بعد نقل العاصمة إلى الكوفة في عهد سيدنا علي بن أبي طالب -كرم الله وجهه - ثم إلى دمشق في عهد بنى أمية؛ بقيت المدينة هي محل إقامة جهور الصحابة، فالأسانيد العالية للأحاديث النبوية<sup>(١)</sup> واجتهادات فقهاء الصحابة وأقضيتهم، خاصةً فقه

(١) تعريف السندي العالى: هو طريق روایة الحديث التي قل فيها عدد الرواۃ بين الراوی الأخير (مثل البخاري في صحيحه) وبين رسول الله ﷺ يساند صحيح، وضده السندي النازل، راجع في ذلك: الباعث الحيث، الشيخ أحمد شاکر، ص ١٥٦.

سيدنا عمر بن الخطاب رضي الله عنه كلها تجمعت في المدينة المنورة، ومنها انتشرت إلى سائر بلاد المسلمين، وقد ورث علماء التابعين الذين استوطنو المدينة هذا العلم الجم الذي كان فيها، وأبرز أولئك من عرّفوا بالفقهاء السبعة وهم:

سعید بن المسبیب (توفي سنة ٩٤ هـ)<sup>(١)</sup>، وعروة بن الزیر (توفي سنة ٩٤ هـ)<sup>(٢)</sup>،  
وأبو بکر بن عبد الرحمن بن الحارث (توفي سنة ٩٤ هـ)<sup>(٣)</sup>، وعبيد الله بن عبد الله  
ابن عتبة بن مسعود (توفي سنة ٩٨ هـ)<sup>(٤)</sup>، وخارجة بن زید بن ثابت (توفي سنة  
١٠١ هـ)<sup>(٥)</sup>، والقاسم بن محمد بن أبي بکر (توفي سنة ١٠٧ هـ)<sup>(٦)</sup>، وسلیمان بن

(١) هو سعید بن المسبیب بن حزن المخزومي القرشی، من أئمة التابعين، وأحد فقهاء المدينة السبعة، ولد سنة ١٥ هجرية، وتوفي في المدينة سنة ٩٤ هجرية، وقد سمع من كبار الصحابة، وجامع بين الحديث والفقه، وكان قواؤاً بالحق وله مواقف مشهودة معبني أمية وخلفائهم، انظر: طبقات الفقهاء، الشیرازی، ص ٥٧، تهذیب سیر اعلام البلاع، الذہبی، ج ١، ص ١٤٣، رقم ترجمه ٤٦٩.

(٢) هو عروة بن الزیر بن العوام القرشی المدنی، من أئمة التابعين وفقهائهم، ولد سنة ٢٢ هجرية وتوفي في المدينة سنة ٩٤ هجرية، وكان عالماً بالسیرة حافظاً للحديث مجتهداً صالحاً كريماً، لم يشارك في شيء من الفتن، انظر: طبقات الفقهاء، الشیرازی، ص ٥٨، تهذیب سیر اعلام البلاع، الذہبی، ج ١، ص ١٥٦، رقم ترجمه ٥٤٦.

(٣) هو أبو بکر بن عبد الرحمن بن الحارث المخزومي القرشی ولد سنة ٢٣ هجرية، وتوفي في المدينة سنة ٩٤ هجرية، وهو من أئمة التابعين وفقهاء المدينة المشهورین، ويلقب براہب فریش لکثرة صلاته، انظر: طبقات الفقهاء، الشیرازی، ص ٥٩، تهذیب سیر اعلام البلاع، الذہبی، ج ١، ص ١٥٦، رقم ترجمه ٤٤٣.

(٤) هو عبيد الله بن عبد الله بن عتبة بن مسعود الھنلی من فقهاء التابعين وأئمته، وهو مفتی المدينة في زمانه، واتفق العلماء على إمامته وأخرج أحادیثه أصحاب الكتب الستة، مات في المدينة سنة ٩٨ هجرية، انظر: طبقات الفقهاء، الشیرازی، ص ٦٠، تهذیب سیر اعلام البلاع، الذہبی، ج ١، ص ١٥٩، رقم ترجمه ٥٥٦.

(٥) هو خارجة بن زید بن ثابت بن الضحاک المدنی التابعی أحد فقهاء المدينة الأعلم، ولد سنة ٣٠ هجرية، وتوفي في المدينة سنة ١٠٠ هجرية، كان قليل الحديث، يفتق الناس ويرجعون إليه في قسمة المواريث، وأخرج أحادیثه أصحاب الكتب الستة، انظر: طبقات الفقهاء، الشیرازی، ص ٦٠، تهذیب سیر اعلام البلاع، الذہبی، ج ١، ص ١٥٧، رقم ترجمه ٥٤٧.

(٦) هو القاسم بن محمد بن أبي بکر الصدیق القرشی، ولد بالمدينة سنة ٣٧ هجرية، وقتل أبوه فربی يتیماً في حجر عمه عاشة أم المؤمنین، فكان أعلم التابعين بمحدثها وأخرج حدیثه أصحاب الكتب الستة، وكان عابداً أدیماً من أئمة التابعين وأجل فقهائهم، توفي بين مكة والمدينة، سنة ١٠٧ هجرية، انظر: طبقات الفقهاء، الشیرازی، ص ٥٩، تهذیب سیر اعلام البلاع، الذہبی، ج ١، ص ١٧٣، رقم ترجمه ٦٤٤.

يسار (توفي سنة ١٠٧ هـ)<sup>(١)</sup>، وجاء من بعد هؤلاء جماعة من أكابر علماء تابعي التابعين، الذين استوطنوا المدينة أيضاً وورثوا علم سابقهم، مثل ربيعة بن أبي عبد الرحمن المسمى ربيعة الرأي<sup>(٢)</sup> وهو شيخ الإمام مالك، فأضحت المسجد النبوى جامعة إسلامية كبرى اختصت بفقه حديث النبي عليه الصلاة والسلام وأثار أصحابه الكرام رض، مما قلل من حاجة العلماء وطلبة العلم فيها إلى القياس ونحوه من صنوف الاجتهاد بالرأي، فوصفت المدينة المنورة لذلك بأنها مهد مدرسة أهل الحديث، وقد قابلتها الكوفة في أرض العراق التي كانت مهد ما عُرف بمدرسة أهل الرأي، وعلى هذه المزة العلمية الراقية للمدينة المنورة في عصر التابعين وتابعيهم اتحدت كلمة من أرخ للفقه الإسلامي وأدواره<sup>(٣)</sup>، ومن ذلك ما قاله أستاذى الدكتور عمر سليمان الأشقر في وصف مدرس المدينة المنورة في ذلك العصر وصفاً موجزاً في كتابه المفيد تاريخ الفقه الإسلامي: كانت المدينة المنورة موطن الرسول

(١) هو سليمان بن يسار الهمالي بالولاء، مولى ميمونة بنت الحارث أم المؤمنين، ولد سنة ٣٤ هـ وتوفي سنة ١٠٧ هجرية، وهو من فقهاء التابعين وأئمة الاجتهاد فيهم، وخرج أحاديثه أصحاب الكتب الستة، انظر: طبقات الفقهاء، الشيرازي، ص ٦٠، تهذيب سير أعلام النبلاء، الذهبي، ج ١، ص ٥٧، رقم ترجمته ٥٥١.

(٢) هو ربيعة بن فروخ التيمي القرشي بالولاء، أحد كبار فقهاء التابعين، كان إمام أهل المدينة وصاحب الفتوى فيها في زمانه، وهو مجتهد جمع بين الحديث والفقه، كان بصيراً بالرأي والقياس حتى سمي بربيعة الرأي، أخرج حديثه أصحاب الكتب الستة، توفي في المدينة سنة ١٣٦ هجرية، انظر: طبقات الفقهاء، الشيرازي، ص ٦٥، تهذيب سير أعلام النبلاء، ج ١، ص ٢١٥، رقم ترجمته ٨٦٥.

(٣) راجع في ذلك كلاماً يلي: تاريخ الفقه الإسلامي، محمد علي السايس، ص ١٣٤، الفكر السامي في تاريخ الفقه الإسلامي، محمد بن الحسن الشعاعي الفاسي، ج ١، ص ٢٩١ وما بعدها، ص ٣١٥ - ٣١٧ وص ٣٣١ وما بعدها، المدخل الفقهي العام، مصطفى أحمد الزرقا، ج ١، ص ١٩٦ - ١٩٧، تاريخ المذاهب الإسلامية، العلامة محمد أبو زهرة، ص ٢٤٥ - ٢٤٦ وص ٢٤٩ - ٢٤٨ وص ٣٧٢، دراسة تاريخية للفقه وأصوله، د. مصطفى الخن، ص ٧٦ - ٧٩، المدخل للدراسة الشرعية الإسلامية، د. زيدان ص ١١٦، تاريخ الفقه الإسلامي، د. أبو العينين، ص ٧٧، وقد قال الفخر الرازي في سياق مناقشته لسبب تأليف الإمام الشافعى لكتابه اختلاف مالك والشافعى: إن علماء المدينة الذين كانوا قبل مالك أقرب الناس إلى زمان رسول الله صل وأشدتهم مخالطة للصحابية وأقواهم رغبة في الدين وأبعدهم عن الميل إلى الباطل...، انظر: مناقب الإمام الشافعى، الفخر الرازي، ص ٥٥.

<sup>بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ</sup> بعد هجرته، وهي مقر الدولة الإسلامية الأولى... عاش في أκنافها المهاجرون والأنصار، وبعد انتقال عاصمة الخلافة منها بقيت لها الزعامة الدينية، فقد كان علماؤها ورثة العلم النبوى، وكان أهلها امتداداً للمجتمع الإسلامي الأول...<sup>(١)</sup>.

## المطلب الثاني

### الإمام مالك بن أنس <sup>رضي الله عنه</sup>

هو مالك بن أنس بن مالك بن أبي عامر الأصبهنى، أبو عبد الله، إمام دار الهجرة، وأحد أئمة المذاهب المتبعين، وإليه يُنسب المذهب المالكي وفقهاء المالكية، مولده سنة ٩٣ هجرية في المدينة المنورة، ووفاته سنة ١٧٩ هـ فيها أيضاً، ولم يغادرها إلا حاجاً، حفظ القرآن في صغره، وطلب العلم عن التابعين، وقد أجمع طوائف العلماء على إمامته، وجمع بين الفقه والحديث، وتولى الإفتاء والتعليم في المسجد النبوى، حتى قيل: لا يُفتقىء مالك في المدينة، وكان <sup>رضي الله عنه</sup> شديد التعظيم لحديث رسول الله <sup>صلوات الله عليه وسلم</sup> لم يركب دابة في المدينة لأن رسول الله <sup>صلوات الله عليه وسلم</sup> مدفون فيها، وكان صلباً في دينه، بعيداً عن الملوك والأمراء، وقوراً تظهر عليه هيبة العلم، من شيوخه الإمام جعفر بن محمد<sup>(٢)</sup>، وابن شهاب الزهرى<sup>(٣)</sup>، وربيعة الرأى، وغيرهم كثير، ومن

(١) انظر: تاريخ الفقه الإسلامي، د. عمر الأشقر، ص ٨٤.

(٢) هو الإمام جعفر بن محمد الباقر بن علي زين العابدين بن الحسين بن علي بن أبي طالب الهاشمى القرشى الملقب بالصادق، كان من أئمة التابعين الذين جمعوا بين الفقه والحديث، ولد في المدينة سنة ٨٠ هجرية وتوفي فيها سنة ١٤٨ هجرية، انظر: تهذيب سير أعلام النبلاء، الذهبي، ج ١، ص ٢٣١، رقم ٩٦٠.

(٣) هو محمد بن مسلم بن عبد الله بن شهاب الزهرى القرشى، أحد أئمة التابعين وعالم الحجاز، ومن أكبر حفاظ الحديث في المدينة، ولد سنة ٥٠ هجرية، وتوفي على مقربة من فلسطين سنة ١٢٤ هجرية، انظر: طبقات الشيرازى، ص ٦٣، سير أعلام النبلاء، الذهبي، ج ٥، ص ٣٢٦ - ٣٥٠، رقم ١٦٠.

ومن المثير بالذكر هنا أنه توجد رسالة دكتوراه بعنوان: فقه الزهرى، قدمها د. آدم ستكري إلى كلية الدراسات العليا في الجامعة الإسلامية في المدينة المنورة، ونوقشت سنة ١٤٠٩ هـ وهي غير مطبوعة في حدود معرفتي، ولم أتمكن من الاطلاع عليها.

تلامذته الإمام الشافعي، وعبد الرحمن بن القاسم<sup>(١)</sup>، وأشهر بن عبد العزيز<sup>(٢)</sup>، وأسد بن الفرات<sup>(٣)</sup>، وغيرهم، وللإمام مالك كتب وأثار كثيرة أهمها وأشهرها كتاب الموطأ في الحديث والآثار. وقد آلت إليه إمامية مدرسة أهل الحديث في عصره<sup>(٤)</sup>. وإن المستقرئ لسيرة الإمام مالك بن أنس لا يكاد يراوده شك في أنه كان الشخصية العلمية الأولى في بلاد المسلمين قاطبة بعد وفاة الإمام أبي حنيفة النعمان رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أي ما بين سنة ١٥٠ هجرية وحتى توفي سنة ١٧٩ هجرية.

### المطلب الثالث

#### تلقي الإمام الشافعي عن الإمام مالك

أخرج الحافظ أبو بكر البهقي في كتابه مناقب الشافعي بسنده إلى الإمام الشافعي يحكي بقصة لقائه الأول مع شيخه مالك بن أنس، تجلّى فيها فوائد طيبة

---

(١) هو عبد الرحمن بن القاسم بن خالد بن جنادة العُقبي، الفقيه المالكي، ولد في مصر سنة ١٣٢ هجرية، وتوفي فيها سنة ١٩١ هجرية، صحب الإمام مالك عشرين سنة، وهو أثبت الناس بفقهه وأعلمهم بأقواله، وقد انتهت إليه رياضة المالكية في مصر، انظر: طبقات الشيرازي، ص ١٥٠، تهذيب سير أعلام النبلاء، الذهبي، ج ١، ص ٣١٥، رقم ١٣٧١.

(٢) هو أشهر بن عبد العزيز بن داود العامري الجعدي، ولد سنة ١٤٥ هـ، وتفقه بمالك بن أنس وبعلماء مصر والمدينة، وانتهت إليه رياضة المالكية بمصر بعد عبد الرحمن بن القاسم، توفي في مصر سنة ٢٠٤ هجرية، انظر: طبقات الشيرازي، ص ١٥٠، تهذيب سير أعلام النبلاء، الذهبي، ج ١، ص ٣٤٦، رقم ١٥٢٢.

(٣) هو أسد بن الفرات بن سنان مولى بني سليم، أصله من نيسابور، وولد بحران سنة ١٤٢ هـ وصاحب الإمام مالك بن أنس وأخذ عنه، ورحل إلى العراق وأخذ عن أبي يوسف ومحمد بن الحسن، وضلع الأسدية في فقه المالكية، وتولى قضاء القิروان، وقداد جيش الفتح الإسلامي إلى صقلية، ليستشهد في سوقه سنة ٢١٣ هجرية، انظر: تهذيب سير أعلام النبلاء، الذهبي، ج ١، ص ٣٦٧، رقم ١٦١٧.

(٤) راجع في ترجمة الإمام مالك كلاماً يلي: تهذيب سير أعلام النبلاء، الذهبي، ج ١، ص ٢٧٨، رقم ١١٩٣، البداية والنهاية، الحافظ ابن كثير، المجلد الخامس، ج ١٠، ص ١٨٧، طبقات الفقهاء، الشيرازي، ص ٦٧ - ٦٨، تاريخ المذاهب الإسلامية، العلامة محمد أبو زهرة، ص ٣٦٦ وما بعدها.

في المكانة الجليلة لكلّ منها؛ لذلك أنقلها بتمامها، يقول الإمام الشافعي: "خرجت من مكة فلزمت هذيلًا في الباية، أتعلم كلامها وأخذ بلغتها، وكانت أفصح العرب، فأقمت معهم مدةً أرحل برحيلهم وأنزل بتزولهم، فلما أن رجعت إلى مكة جعلت أنشد الأشعار وأذكر أيام الناس، فمرّ بي رجلٌ من الزبيرين فقال لي: يا أبا عبد الله، عزّ عليَّ أن لا تكون في العلم والفقه هذه الفصاحة والبلاغة، قلت: منْ بقي من يقصد؟ فقال: مالك بن أنس سيد المسلمين، فوقع ذلك في قابي، وعمدت إلى الموطأ فاستعرتني من رجل مكة وحفظته، ثم دخلت على والي مكة فأخذت كتابه إلى والي المدينة وإلى مالك بن أنس، فقدمت المدينة، فبلغت الكتاب، فلما قرأه والي المدينة الكتاب، قال: يا بني، أنْ أمشي من جوف المدينة إلى جوف مكة حافياً راجلاً أهون علىَّ من المشي إلى باب مالك، فإني لست أرى الذئب حتى أقف على بابه، فقلت: إن رأى الأمير أن يوجه إليه ليحضر، فقال: هيهات، ليت أني إن ركبت أنا ومن معِي وأصابنا تراب العقيق يقضى حاجتنا، فواعنته العصر وقصدنا، فتقدّم رجلٌ وقرع الباب، فخرجت إلينا جارية سوداء، فقال لها الأمير: قولي لسولاك إنّي بالباب، فدخلت فأبطأت ثم خرجت، فقالت: إنَّ سولاي يقول: إن كانت مسألة فارفعها إلىَّ في رقعة حتى يخرج إليك الجواب، وإن كان للحديث فقد عرفت يوم المجلس فانصرف، فقال لها: قولي له: إنَّ معِي كتاب والي مكة في مُهمٍّ، فدخلت ثم خرجت وفي يدها كرسيٌّ، فوضعته، فإذا بالملكِ رجل شيخ طوال قد خرج عليه المهابة وهو متطليسٌّ، فدفع إليه الوالي الكتاب، فبلغ إلى قوله: إنَّ هذا رجل شريف من أمره وحاله، فتحدى وتفعل وتصنع. فرمى بالكتاب من يده، وقال: يا سبحان الله، قد صار علم رسول الله ﷺ يؤخذ بالوسائل، فرأيتُ الوالي وهو يهابه أن يكلمه فتقدّمت إليه، فقلت: أصلحك الله، إنَّي رجل مُطلبي، من حالي وقصتي. فلما أن سمع كلامي نظر إلىَّ ساعة، وكانت مالك فراسة، فقال لي: ما اسمك؟ فقلت: محمد، قال: يا محمد، أتق الله واجتنب المعاصي؟ فإنه سيكون لك شأن من الشأن. فقلت: نعم وكراهة، فقال: إذا كان غداً تجيء ويجيء من يقرأ لك الموطأ، فقلت:

إني أقرأ ظاهراً، قال: فغدوت إليه وابتدات، فكلما تهيت مالكاً وأردتُ أن أقطع،  
أعجبه حسنُ قراءتي وإنعراقي، يقول: يا فتى زد، حتى قرأته عليه في أيام يسيرة، ثم  
أقمت بالمدينة إلى أن توفي مالك بن أنس رضي الله عنه<sup>(١)</sup>.

وهكذا بدأت صحبة الإمام الشافعي للإمام مالك، فقرأ عليه الموطاً وأخذه عنه  
بغير واسطة بينهما، ولزم درسه فسمع فتاوياه وأرائه، ليكمل بذلك ما بدأه عند  
شيخه مسلم بن خالد الزنجي مفتى مكة آنذاك، كما أخذ عن الإمام مالك الحديث  
روايةً ودراءةً وما اتصل به من علم الجرح والتعديل ونحوه، وتلقى في حلقة أصول  
مدرسة أهل الحديث؛ ليتم بهذا التلقي ما بدأه عند شيخه سفيان بن عيينة محدث  
مكة في عصره، وما تجدر الإشارة إليه هنا: أن سفيان بن عيينة كان يُقدم الإمام  
مالك عليه معترفاً له بعلو الرتبة ورفعة المنزلة في العلم عامة والحديث منه خاصة،  
ومن ذلك ما أخرجه الحافظ ابن عبد البر في الانتقاء بسنده إلى ابن عيينة يقول: **وَمَا**  
**خَنْ** **عَنْ** **مَالِكَ بْنِ أَنْسٍ**؟ إنما كنا نتبع آثار مالك، ونظر الشيخ إن كان كتب عنه  
مالك كتبنا عنه<sup>(٢)</sup>، ولا شك أن طول صحبة الإمام الشافعي للإمام مالك جعلته  
الشيخ الأول له، فتأثر به، وأخذ عنه أكثر من أي شيخ آخر، وفي ذلك أخرج  
الحافظ ابن عبد البر بسنده إلى الإمام الشافعي يقول: **إِذَا ذُكِرَ الْعُلَمَاءُ فَمَا**  
**الْجَمْ** **وَمَا أَحَدٌ أَمْنَ عَلَيْ** **مَالِكَ بْنِ أَنْسٍ**<sup>(٣)</sup>. وأخرج أيضاً عن الشافعي قوله:  
**مَالِكَ بْنَ أَنْسَ مَعْلُومٌ وَعَنْهُ أَخْذَتِ الْعِلْمَ**<sup>(٤)</sup>.

(١) انظر: مناقب الشافعي، الحافظ البيهقي، ج ١، ص ١٠٢ - ١٠٣، وقد أخرج الحافظ ابن عبد البر الأندلسي بسنده بعضاً من هذه القصة في كتابه الانتقاء، ص ١١٨ وص ١٥٠، كما أوردها الفخر الرازي في كتابه مناقب الإمام الشافعي، ص ٣٨ - ٣٩، وكذلك أوردها الحافظ ابن حجر العسقلاني في كتابه توالي التأسيس، ص ٥٥ وما بعدها.

(٢) انظر: الانتقاء، الحافظ بن عبد البر الأندلسي، ص ٥٣.

(٣) انظر: الانتقاء، الحافظ ابن عبد البر، ص ٥٥، وقد أخرج ابن أبي حاتم في كتابه آداب الشافعي بعضاً من هذه الرواية بلفظ مختلفاً اختلافاً يسيراً، ص ١٩٦.

(٤) انظر: المصدر السابق، ص ٥٥ أيضاً.

وكان الإمام الشافعي يجعل الإنتاج العلمي للإمام مالك بن أنس عموماً وكتابه الموطأ خصوصاً؛ وفي ذلك أخرج ابن أبي حاتم بسنده إلى الإمام الشافعي يقول: **ما في الأرض كتابٌ من العلم أكثر صواباً من موطأ مالك**<sup>(١)</sup>.

ولأن المستقر للروايات التي تصف أخذ الإمام الشافعي عن الإمام مالك وصحبته له؛ يستخلص منها أموراً ثلاثة هي:

- ١ - أن التحصيل العلمي المتخصص في علمي الفقه والحديث للإمام الشافعي إنما كان على يد الإمام مالك بالدرجة الأولى، وما أخذه الإمام الشافعي عن شيوخه قبل لقائه بالإمام مالك أهله ليكون تلميذاً نابغاً في حلقة، التي فيها اتسعت مداركه العلمية ونضجت ملكته الفقهية.
- ٢ - أن الإمام الشافعي أخذ عن الإمام مالك ولازمه في آخر حياته؛ أي عندما كان إماماً في الفقه والحديث وله مذهب استقل به، فأخذ عنه آخر أقواله التي مات عليها فيسائر مسائل العلم وأبواب الفقه من غير واسطة بينهما، في مقابل أخذه علم الإمام أبي حنيفة النعمان عن طريق تلميذه محمد بن الحسن الشيباني كما سيأتي بيانه.
- ٣ - أن الإمام الشافعي خلال دراسته في حلقة الإمام مالك كان يُعَذَّ من تلاميذه؛ أي أنه كان فقيهاً مالكيّاً على المعنى الاصطلاحي الذي ظهر بعد ذلك، فكان يفتي بآراء الإمام مالك وأقواله، ولم تظهر له آنذاك شخصية علمية مستقلة أو اختيارات خاصة به؛ فالذين ترجموا للإمام الشافعي لم ينقلوا أية روايات تدل على اختيارات له في هذه المرحلة؛ وذلك فيما يبدو لي - لأنه مازال في طور

---

(١) انظر: آداب الشافعي ومناقبه، ابن أبي حاتم، ص ١٩٦، وهذا القول إنما كان قبل وجود الصحيحين، وانظر التعليق المفيد لحقن الكتاب الشيخ عبد الغني عبد الخالق في حاشية الصفحة ١٩٦.

التلقى والبناء لملكته الفقهية<sup>(١)</sup>، أما كتاب: اختلاف مالك والشافعى، فقد صنفه الإمام الشافعى في مصر بعد أكثر من عشرين عاماً مضت على صحبه للإمام مالك، وكان يومها قد بلغ مبلغاً عظيماً في الاجتهاد، ورسوخ القدم في الفقه كما سيأتي بيانه.

ومن كل ما سبق يتضح جلياً أن صحبة الإمام الشافعى للإمام مالك وتلقيه عنه كانت المحطة الرابعة والأهم في حياته العلمية.

هذا وقد أخذ الإمام الشافعى خلال إقامته في المدينة المنورة عن سائر الفقهاء والمحدثين فيها غير الإمام مالك، وانتفع منهم جميعاً، ومن ذلك أن الحافظ أبي بكر البهقى عدّ ثلاثة عشر شيخاً للإمام الشافعى في المدينة غير مالك بن أنس - رض - أجمعين - <sup>(٢)</sup>.

---

(١) وعليه فانا لا أواقى الأستاذ الدكتور مصطفى الخن - حفظه الله - فيما ذهب إليه: من أن الإمام الشافعى لم يكن يتردد في خالفة شيخه مالك بن أنس في حلقة رغم صغر سنّه، مع حسن أدبه وتواضعه لشيخه آنذاك، راجع دراسة تاريخية للفقه وأصوله، أ. د. مصطفى الخن، ص ٨٥ وما بعدها.

(٢) انظر: مناقب الشافعى، الحافظ أبي بكر البهقى، ج ٢، ص ٣١٢ - ٣١٣، وراجع في أسمائهم أيضاً: توالي التأسيس، الحافظ ابن حجر العسقلانى، ص ٦٢ وما بعدها، وكذا راجع مناقب الإمام الشافعى، الفخر الرازى، ص ٤٣.

## البحث الخامس

### المرحلة الثالثة من حياته ورحلته إلى اليمن للعمل فيها

عاش الإمام الشافعي طفولته يتيمًا، ولم يورثه أبوه مالاً فكان فقيراً، وقد حال حبه للعلم ولصحبة العلماء دون اشتغاله بتجارة أو بصناعة يتكسب منها، ويسعد أنه كان يعمل من الخين للأخر شيئاً يسيراً بالقدر الذي يحصل قوته؛ مفضلاً ملازمته للعلماء وحضور حلقات العلم سواء في المسجد الحرام أم في المسجد النبوي.

وبعد وفاة شيخيه الإمام مالك بن أنس في المدينة المنورة سنة 179 هـ، ومسلم بن خالد الزنجي في مكة المكرمة في العام نفسه على أصح الروايات، وكان الإمام الشافعي قد حصل من علوم الشريعة قسطاً وافراً حتى ذلك الحين؛ رأى أن يتجه إلى العمل ليحصل شيئاً من الدنيا يستعين به على طلب العلم وعلى إصلاح حاله وحال أهله، وقدر الله تعالى أن يكون والي الدولة العباسية على اليمن في زيارة إلى مكة المكرمة في الوقت الذي غادر فيه الإمام الشافعي المدينة إلى مكة بعد وفاة شيخه الإمام مالك سنة 179 هـ، فتوسط بعض القرشيين له وكلّموا الوالي ليصحبه معه إلى اليمن فيوليه عملاً يتكسب منه، فرحل الإمام الشافعي إلى اليمن مع واليها، وله من العمر تسع وعشرون سنة على ما يظهر من مجموع الروايات؛ ومنها ما أخرجه الحافظ أبو بكر البهقي بسنده إلى الإمام الشافعي يقول في رواية طويلة: «... ثم أقمت بالمدينة إلى أن توفي مالك بن أنس - رضي الله عنه - ...»<sup>(١)</sup>، وهذا ما ارتضاه كل من العلامة محمد أبو زهرة<sup>(٢)</sup> والأستاذ عبد الغني الدقر<sup>(٣)</sup> في ترجمتها المقيدة للإمام الشافعي عند تحقيق هذه المسألة.

(١) انظر: مناقب الشافعي، الحافظ أبو بكر البهقي، ج ١، ص ١٠٣.

(٢) انظر: الشافعي، العلامة محمد أبو زهرة، ص ٢١، وتاريخ المذاهب الإسلامية، أبو زهرة ص ٤١٢.

(٣) انظر: الإمام الشافعي فقيه السنة الأكبر، عبد الغني الدقر، ص ٧٤ وص ٧٩.

وعليه فقد جانب الشيخ محمد زاهد الكوثري رحمه الله الصواب عندما قال في تحقيقه لكتاب الانتقاء للحافظ ابن عبد البر: «... خروج الشافعی إلى اليمن وهو ابن سبع عشرة أو نحوها كما ورد بطرق، وبقي هناك إلى أن حُمل إلى العراق، وكان يقدم مكة للحج بين حين وآخر أثناء إقامته باليمن، وكانت ملازمته لمالك في الأوائل...»<sup>(١)</sup>. إذ الروايات التي ذكرت زيارات مبكرة للإمام الشافعی إلى اليمن إنما حلّها على الجولات التي كان يقوم بها خلال إقامته في المدينة المنورة سواء إلى قبائل العرب أو إلى مكة أو حتى إلى اليمن، وقد سبقت الإشارة إلى هذا التوجيه لمجموع الروايات، وهذا لا يعني استمرار وجود الإمام الشافعی في اليمن منذ أن كان في السابعة عشرة من عمره سنة ١٦٧ هـ حتى سنة ١٨٤ هجرية، عندما حُمل إلى بغداد كما سيأتي، أي أنه مكث في اليمن سبعة عشر عاماً، كما قرر الشيخ محمد زاهد الكوثري رحمه الله فهذا بعيد جداً.

وإن المستقر للروايات التي تصف رحلة الإمام الشافعی إلى اليمن -على كثرتها - تتجلى له الأمور الثلاثة التالية:

- ١ - أنه عمل في أول الأمر عملاً إدارياً متواضعاً وقد أتقنه وأجاد فيه؛ وفي ذلك يقول الإمام النووي: ... وولي باليمن -أي الشافعی - واشتهر من حسن سيرته وحمله الناس على السنة والطراائق الجميلة أشياء كثيرة معروفة...<sup>(٢)</sup>.
- ٢ - أن إحسانه في العمل الأول جعله يتولى ولاية عامة في مدينة نجران<sup>(٣)</sup>، والتي كانت تابعة لولاية اليمن آنذاك، والذي يظهر أن هذه الولاية إن لم تكن القضاء في نجران فهي ذات صلة به.
- ٣ - أن الإمام الشافعی كان في العملين متقدماً لهما ومستقيماً عادلاً، بعيداً عن

(١) انظر: الانتقاء، ابن عبد البر، بتحقيق الشيخ عبد الفتاح أبو غدة، حاشية ص ١١٨ - ١١٩.

(٢) انظر: تهذيب الأسماء واللغات، النووي، ج ١، ص ٤٧.

(٣) نجران: هي مدينة تقع في الجنوب الغربي من المملكة العربية السعودية على مقربة من حدودها مع اليمن في زمن إعداد هذه الرسالة.

مجازاة أهل الأهواء؛ فكان حاله ذاك سبباً لحمل حساده وأصحاب المصالح التي تعارض مع عدله واستقامته بأن يكيدوا له عند الخليفة هارون الرشيد باتهامه زوراً وبهتاناً بأنه يتوجه مع بعض العلميين للخروج على الخلافة العباسية.

ولعلّ من أجمع الروايات وأوثقها في وصف رحلة الإمام الشافعي إلى اليمن ما أخرجه الحافظ أبو بكر البهقي بسنده إلى الإمام الشافعي يقول: «... ثم قدم والى اليمن فكلمه بعض القرشين أن أصحابه، ولم يكن عند أبي ما تعطيني أتحمل به، فرهنت داراً بستة عشر ديناراً، وأعطيتني فتحمّلت بها معه، فلما قدمنا اليمن استعملني على عمل، فحمدت فيه، فزاد في عملي، وقدم العمال مكة في رجب فأثنوا عليّ، وطار لي بذلك ذكر... ثم قدمت بعد ذلك نجران وبها بنو الحارث بن عبد المدان ومنواي نقيف، وكان الوالي إذا أتاهم صانعوه، فقدمت فأرادوني على نحو ذلك، فلم يجدوا عندي. وظلم عندي ناسٌ كثير، فجمعتهم وقلت: اجتمعوا على سبعة رجال عدول منكم، من عدلوه كان عدلاً، ومن جرّحوه كان مجرحًا، فاجتمعوا على سبعة منهم، فجلست وقلت للخصوم: تقدموا، وأجلست السبعة حولي، فإذا شهد شاهد التفت إلى السبعة، فقلت: ما تقولون في شهادته؟ فإن عدلوه كان عدلاً، وإن جرّحوه قلت: زدني شهوداً، فلم أزل أفعل حتى أتيت على جميع من تظلم عندي، فلما صحت وضعت أحكم وأسجل فنظروا إلى حكم جاري، فقالوا: هذه الضياع التي تحكم علينا فيها ليست لنا، إنما هي بأيدينا لمنصور بن المهدى<sup>(١)</sup>، فقلت للكاتب: اكتب: أقرَّ فلان بن فلان الذي وقع عليه حكمي في هذا الكتاب أن الضياع التي حكمت عليه فيها ليست له، إنما هي لمنصور بن المهدى،

(١) هو المنصور بن المهدى بن الخليفة العباسى أبو جعفر المنصور، توفي سنة ٢٣٦ هجرية، والمقصود أن القوم أرادوا من إقرارهم على كثرة المنصور بن المهدى للأرض التخلص مما يطالبون به، راجع في ذلك: الكلام المقيد على هذه القصة، الشيخ عبد الغنى عبد الحالى، في تحقيقه لكتاب آداب الشافعى ومناقبه، ابن أبي حاتم، حاشية ص ٣٢.

ومنصور بن المهدى قائم على حججته متى قام. قال: فخرجوا إلى مكة، وعملوا في أمري حتى رُفعت إلى العراق...<sup>(١)</sup>. وقد أخرج ابن أبي حاتم هذه القصة مختصرة بسندة إلى الإمام الشافعى أيضاً<sup>(٢)</sup>.

ومن الجدير بالذكر عقب هذه الرواية توضيح الأمرين التاليين:

١- أن إقامة الإمام الشافعى في نجران أفادته في الاطلاع على أمور ذات صلة ببعض مسائل الفقه المتعلقة بأحكام أهل الكتاب، مثل مقدار الجزية المفروضة عليهم ونحو ذلك، وهذا بالنظر إلى وجود بعض نصارى العرب في منطقة نجران قبل الإسلام وبعده، وعلى سبيل المثال لا الحصر قال الإمام الشافعى في كتاب الجزية من كتابه الأم: **وَأَخِذْ أَيُّ النَّبِيِّ عَلَيْهِ الْصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ -** الجزية من أهل نجران؟ فيها كُسْتُةٌ، ولا أدرى ما غاية ما أخذ منهم، وقد سمعت بعض أهل العلم من المسلمين ومن أهل الذمة من أهل نجران يذكر أن قيمة ما أخذ من كل واحد أكثر من دينار...<sup>(٣)</sup>.

وهذه الرواية مع دلالتها على قوة حفظ الإمام الشافعى حتى بقي ذاكراً لمثل هذه الأمور منذ أن كان في نجران حتى دونها بعد عشرين عاماً في كتابه الأم الذي كتبه في مصر، تدل أيضاً على أنه كان حريراً على الانتفاع بكل ما يراه ويسمعه من العلماء ومن غيرهم من العامة، بل ومن غير المسلمين من أهل الذمة، في إغناء فقهه وزيادة علمه بمسائل الشريعة على تنوعها فرضي الله عنه من إمام.

(١) انظر: مناقب الشافعى، البيهقى، ج ١، ص ١٠٦ - ١٠٧.

(٢) انظر: آداب الشافعى ومناقبه، ابن أبي حاتم، ص ٣١ - ٣٢.

(٣) انظر: موسوعة الإمام الشافعى **كتاب الأم** الإمام الشافعى، المجلد الخامس، ج ٩، مسألة رقم ١٣٢٤٥، ص ٧٤ - ٧٥، وراجع أيضاً في ذلك: المسائل رقم ١٣١٨٨، ١٤٩٥٨، ١٣٥٠٤، ج ٩، المجلد الخامس، فكلها لها صلة بعلم استفاده الإمام الشافعى خلال مكثه في نجران.

٤- أن الجح العام للدولة العباسية في عصر الإمام الشافعي عموماً، وتلك السنوات التي قضاها في اليمن خصوصاً، كان بيئهً مناسبةً ليصبح اتهام أي شخصٍ أو جماعةٍ بالسعى للخروج على الخلافة سبباً كافياً لبطش الدولة بهم وربما قتلهم طبرد الشبهة، فكان خلفاء بنى العباس يحكمون بسياسة القبضة الحديدية، وليس خروج محمد النفس الزكية الحسيني العلوي على الخليفة المنصور بعيداً كما سبق بيانه، وكذا الخليفة هارون الرشيد كان قد أمر بحبس موسى الكاظم بن جعفر الصادق الحسيني العلوي<sup>(١)</sup>، لشكه برغبته في الخروج عليه والدعوة بالخلافة إلى العلوين<sup>(٢)</sup>، بل لقد بطش الرشيد بالبرامكة وكانوا من أقرب الناس إليه، فقتل منهم خلقاً كثيراً في مقدمتهم وزيره جعفر بن يحيى بن خالد البرمكي<sup>(٣)</sup>، سنة ١٨٧ هـ لأنه قد ظهر منهم ما يشكك في ولائهم له<sup>(٤)</sup>، وعليه فقد كان اتهام الإمام الشافعي وهو من بني المطلب أبناء عمومة العلوين بالسعى للخروج على الخليفة أمراً سهلاً على حساده من أهل الأهواء، ولا يحتاج إلى كبير جهد لإثباته في ذلك الزمان.

وقد اختلفت الروايات التي تسرد تفاصيل المخنة التي تعرض لها الإمام الشافعي وملابسات حمله إلى الخليفة في بغداد، ووقع فيها اضطراب كثير، ويتبين ذلك من

(١) هو موسى الكاظم بن جعفر الصادق بن محمد الباقر بن علي زين العابدين بن الحسين بن علي الطالبي الهاشمي القرشي، ولد في الأبواء سنة ١٢٨ هجرية، وكان من سادات بني هاشم، وكبار العلماء في الفقه، وثقة في الحديث إلا أنه قليل الرواية، جسم الخليفة المهدى ثم هارون الرشيد مراراً خوفاً من مباغة الناس له بالخلافة، توفي في بغداد سنة ١٨٣ هجرية، راجع في ترجمته: تهذيب سير أعلام النبلاء، الذهبي، ج ١، ص ٢٣١، رقم ترجمته ٩٦١.

(٢) راجع البداية والنهاية، ابن كثير، المجلد الخامس، ج ١٠، ص ١٩٧.

(٣) هو جعفر بن يحيى بن خالد البرمكي كان هو وأبوه من وزراء هارون الرشيد، وقد بلغا عنده مكانة عظيمة حتى انقلب عليهما وعلى آله برمك جميعاً سنة ١٨٧ هجرية، فقتل الرشيد جعفرأً وحبس أباه إلى أن مات في سجنه، راجع: البداية والنهاية، ابن كثير، المجلد الخامس، ج ١٠، ص ٢٠٤، تهذيب سير أعلام النبلاء، الذهبي، ج ١، ص ٣١٢ - ٣١٣.

(٤) راجع البداية والنهاية، ابن كثير، المجلد الخامس، ج ١٠، ص ٢٠٤ وما بعدها.

استقرائها، وما صرّح به أحد الرواة وهو الزبير بن أحمد بن سليمان<sup>(١)</sup>، فيما أخرجه الحافظ أبو بكر البهقي بسنده إليه يقول: «سمعت جماعة من أصحابنا يقصون هذا الخبر من أمر الشافعى  يعني أمر المخنة - ويزيد فيه بعضهم على بعض ويحكى فيه بعضهم غير ما يحكى بعض، وسمعت أشياء منهم على غير اقتصاص من الخبر، إلا أنها تألفت مع الخبر فجمعت ذلك ولم أخرج من معانيهم في كل ذلك»<sup>(٢)</sup>، ثم ذكر الزبير بن أحمد الرواية التي ارتضاهما.

إلا أن الذي يعنينا في دراستنا هذه من رحلة الإمام الشافعى إلى اليمن أنه خالط الناس على اختلاف مستوياتهم، واطلع على مشاكلهم في واقع حياتهم خلال عمله الذي كان يقتضي منه ذلك على مدار خمس سنوات، بعد أن كان معظم اتصاله - قبل عمله في اليمن - منحصراً بالعلماء وطلبة العلم في حلقات الدرس في المسجدين الحرام والنبي وغيرهما، ولا شك أن فقه الإمام الشافعى للواقع إلى جانب حفظه النظري للمسائل كان في غاية الأهمية ليكون فقهه عملياً في طرحة، وفي بيان هذه الفائدة قال العلامة محمد أبو زهرة رحمه الله : تجعله (أي مخالطة المجتمع) يُحسن بإحساس الناس، ويندمج في أوساطهم ويتعرف خبيثة نفوسهم ودخلائهم مجتمعهم ويستشعر بمشاعرهم، وذلك أمر ضروري لكل من يتصدّى لعملٍ يتعلق بالمجتمع وما يتصل به في معاملاته وتنظيم أحواله وتوثيق علاقته، وإن تفسير الشريعة واستخراج حقائقها والكشف عن موازينها ومقاييسها يتقاضى من الباحث ذلك<sup>(٣)</sup>.

هذا ولم تنقطع صلة الإمام الشافعى بالعلماء خلال عمله في اليمن بل أخذ

(١) هو الزبير بن أحمد بن سليمان بن عبد الله بن عاصم بن المنذر بن الزبير بن العوام القرشي، وهو من شيوخ الشافعية، ومن الثقات الأعلام، وله مصنفات، توفي سنة ٣١٧ هـ، انظر: تهذيب سير أعلام النبلاء، الذهبي، ج ٢، ص ٦٤، رقم ترجمته ٢٨٩٤.

(٢) انظر: مناقب الشافعى، البهقي، ج ١، ص ١١١.

(٣) انظر: الشافعى، العلامة محمد أبو زهرة، ص ١٨.

العلم عن بعضهم إلى جانب إتقانه لعمله، ولعل من أبرزهم:

هشام بن يوسف:

هو أبو عبد الرحمن هشام بن يوسف الصنعاني، قاضي صنعاء اليمن وفقبها، الإمام ثبت روى عن سفيان الثوري وغيره، ليس بالمكثر في الرواية لكنه متقن، توفي سنة ١٩٧ هجرية<sup>(١)</sup>، ذكره من شيوخ الإمام الشافعي الحافظ البيهقي<sup>(٢)</sup>، والفارخر الرازي، ونصّ على أنه من شيوخه اليمانيين<sup>(٣)</sup> وكذا الحافظ ابن حجر<sup>(٤)</sup>.

(١) راجع في ترجمته: تهذيب سير أعلام النبلاء، الحافظ الذهبي، ج ١، ص ٣٥٣، برقم ١٥٥٢.

(٢) انظر: مناقب الشافعي، البيهقي، ج ٢، ص ٣١٣.

(٣) انظر: مناقب الإمام الشافعي، الفخر الرازي، ص ٤٤.

(٤) انظر: توالي التأسيس، ابن حجر العسقلاني، ص ٧٠.

## المبحث السادس

المرحلة الرابعة من حياته ولقائه بمحمد بن الحسن الشيباني في بغداد

### المطلب الأول

حمل الإمام الشافعي إلى بغداد ومحنته عند الخليفة

أخذ الإمام الشافعي إلى الخليفة في بغداد سنة ١٨٤ هجرية متهمًا بالسعى للخروج مع العلوين على الخلافة العباسية، وقد رويت الكثير من الروايات المستندة التي تبيّن تفاصيل دخوله على الخليفة هارون الرشيد ثم نجاته من العقوبة<sup>(١)</sup>.

وعلى ما في هذه الروايات من اختلاف كبير في بعض التفاصيل إلى درجة التناقض البين أحياناً، إلا أنَّ الذي يعنينا في هذه الدراسة من مخنة الإمام الشافعي الأمور الثلاثة التالية، والتي أثبتُها بعد استقراء جموع الروايات - على ما في بعضها من وهن ظاهر - مستعيناً بالتعليقات المفيدة للعلماء عليها:

- أنَّ اتهام الإمام الشافعي بالخروج على الخلافة العباسية كان السبب وراء مغادرته لليمن وتركه لعمله فيها، ورحلته الجبرية إلى بغداد، والتي يظهر أنَّه لم يكن قد زارها قبل سنة ١٨٤ هجرية.
- أنَّ الإمام الشافعي نجا من عقوبة الخليفة هارون الرشيد الذي عفا عنه، ووصله

(١) راجع في ذلك كلامًا من الكتب التالية: آداب الشافعي ومناقبه، ابن أبي حاتم، ص ٧٨ وص ٣٢ - ٣٣، الانتقاء، الحافظ ابن عبد البر، ص ١٥٣ - ١٥٦، مناقب الشافعي، الحافظ البيهقي، ج ١، ص ١٠٤ - ١٤٧، وهو أكثر من أخرج من الروايات في هذا الموضوع، مناقب الإمام الشافعي، الفخر الرازي، ص ٦٩ - ٨٧، توكى التأسيس، ابن حجر، ص ١٢٨ - ١٣٢.

بعدها بخير، وكان محمد بن الحسن الشيباني دوراً بارزاً في ذلك، فهو صاحب المكانة المرموقة عند خلفاء بني العباس، ومنهم هارون الرشيد، ويعتبر الشخصية العلمية الأولى في عاصمة الخلافة بغداد، بعد وفاة صاحبه أبي يوسف سنة ١٨٢ هجرية<sup>(١)</sup>، وكان يعرف الإمام الشافعي ولقيه في الحجاز وسمع سيرته الحسنة، وفي بيان ذلك أخرج الحافظ ابن عبد البر بسته إلى الإمام الشافعي يقول في سرد قصة محتته: «... ثم عطف - أي الخليفة هارون الرشيد - على محمد بن الحسن فقال: يا محمد، ما يقول هذا هو كما يقوله؟ قال: بلى، وله محل من العلم كبير، وليس الذي رفع عليه من شأنه، قال: فخذه إليك حتى أنظر في أمره، فأخذني محمد، وكان سبب خلاصي»<sup>(٢)</sup>.

- ٣ - أن الإمام الشافعي استوطن بغداد بعد عفو الخليفة عنه وانتهاء محتته، ولم يرجع إلى اليمن أو حتى إلى الحجاز بعد ذلك مباشرة، فقد استهواه مجالس العلم في عاصمة الخلافة التي كانت زهرة المذائن الإسلامية آنذاك، وفيها المكتبات والعلماء والأدباء، وسوق العلم فيها رائجة، فتاقت نفسه المحبة للعلم وصحبة العلماء إلىأخذ فقه مدرسة أهل الرأي وأصوتها، والتي كان معظم أعلامها قد استوطنوا في العراق عامة وفي بغداد والковفة خاصة.

(١) هو يعقوب بن إبراهيم بن حبيب الأنباري ثغر الكوفة، الإمام أبو يوسف القاضي صاحب أبي حنيفة النعمان وتلميذه، وجد جده كان صحابياً، ولد بالكوفة سنة ١١٣ هجرية، وأخذ الحديث وكان حافظاً ثقة، ثم لزم أبي حنيفة فغلب عليه الرأي، تولى القضاء ببغداد لثلاثة من الخلفاء هم الهادي والمهدي والرشيد، وكان الرشيد يكرمه ويجله، وأستاند إليه تعين القضاة في المشرق والمغرب، وهو أول من دعي بقاضي القضاة، وقد سار بالقضاء سيرة مرضية حسنة، وهو أول من وضع الكتب على مذهب أبي حنيفة، وعمل على نشر مذهب في سائر بلاد المسلمين آنذاك، وخالف أئمته وإمامه أبي حنيفة في كثير من المسائل وأقام الحجة على رأيه، وأخذ عنه الكثير من العلماء منهم محمد بن الحسن الشيباني، توفي في بغداد سنة ١٨٢ هجرية، راجع في ترجمته: أخبار أبي حنيفة وأصحابه، الضميري، ص ٩٧ - ١٠٨، والبداية والنهاية، ابن كثير، المجلد الخامس، ج ١، ص ١٩٣ - ١٩٦، وتهذيب سير أعلام البناء، الحافظ الذهبي، ج ١، ص ٣٥٥، رقم الترجمة: ١٣٤٨.

(٢) انظر: الانتقاء، الحافظ ابن عبد البر الأندلسي، ص ١٥٥.

## المطلب الثاني

### محمد بن الحسن الشيباني وصحبة الإمام الشافعي له

هو محمد بن الحسن بن فرقان أبو عبد الله مولى بنى شيبان، صاحب الإمام أبي حنيفة النعمان الفقيه المجتهد، أصله من قرية حرستا في غوطة دمشق، قدم أبوه واسط فولد له فيها محمد سنة ١٣٢ هجرية على أصح الروايات، ونشأ في الكوفة، سمع الحديث من سفيان الثوري<sup>(١)</sup> وغيره، وأخذ الفقه عن الإمام أبي حنيفة، ثم أخذ عن أبي يوسف بعده، ولازم الإمام مالك في المدينة حيناً وأخذ عنه، كما لقى الإمام الأوزاعي فقيه الشام وسمع منه. كان من أفصح الناس، مقدماً في علم العربية والنحو، إماماً في الفقه والأصول، جلس في مسجد الكوفة للتدرис وهو ابن عشرين سنة، ثم انتقل إلى بغداد وولأه الخليفة هارون الرشيد القضاء في الرقة، ثم صار قاضي القضاة بعد وفاة أبي يوسف، ولما خرج الرشيد إلى خراسان صحبه، فمات في قرية من قرى الري، وكان ذلك سنة ١٨٩ هجرية. ومحمد بن الحسن الشيباني هو مدون فقه الإمام أبي حنيفة وناشر مذهبه، فمؤلفاته لها مكانة خاصة في المذهب الحنفي، وفي مقدمتها ما يُسمى بكتاب ظاهر الرواية وهي الأصل، والجامع الصغير والجامع الكبير، والسير الصغير والسير

(١) هو سفيان بن سعيد بن مسروق الثوري الكوفي، أحد الأئمة المجتهدين في الفقه وأمير المؤمنين في الحديث، نسبته إلى بنى ثور بن عبد مناة من مصر، ولد في الكوفة سنة ٩٧ هـ، ونشأ فيها، وكان إمام أهل زمانه في علوم الدين والتقوى والزهد والعبادة، وكان له مذهب متبع في الفقه، وهو من كبار تابعي التابعين، ومن كتبه الجامع الكبير والجامع الصغير وكلها في الحديث، توفي في البصرة سنة ١٦١ هـ راجع في ترجمته كلّا ما يلي: أخبار أبي حنيفة وأصحابه، الصيمرى، ص ٧٣ - ٧٦، وتهذيب سير أعلام النبلاء، الذهبي، ج ١، ص ٢٥٨، ١٠٩٧، رقم ٤٠٧، وطبقات الفقهاء، الشيرازي، ص ٨٤ - ٨٥.

ومن الجدير بالذكر هنا أنه توجد رسالة دكتوراه بعنوان: فقه سفيان الثوري، قدّمها الدكتور عبد الله بن رحيل بن عوض العزيزي، إلى المعهد العالي للقضاء في جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية في الرياض، ونوقشت هذه الرسالة سنة ١٤٠٧ هجرية، وهي غير مطبوعة حتى تاريخ كتابة هذه الدراسة في حدود معرفتي ولم أتمكن من الاطلاع عليها.

الكبير، والزيادات<sup>(١)</sup>، فعلى محمد بن الحسن انتهت رياضة الفقه في العراق بعد أبي يوسف، فكان حاصل لواء مدرسة أهل الرأي في عصره، وتفقه به أئمة وسمع منه كثيرون<sup>(٢)</sup>، وقد وصف أستاذى الدكتور أحمد سعيد حوى - حفظه الله - الإمام محمد بن الحسن في دراسته القيمة المدخل إلى مذهب الإمام أبي حنيفة النعمان فقال: «وقد اجتمع لمحمد من المزايا ما لم يجتمع لغيره، وكان له فضل على المذهب الحنفي فقد اجتمع له علم وذكاء، وتلقى عن أبي حنيفة وأبي يوسف، وأخذ عن مالك، وعنده أخذ الشافعى وناظره. ومن كتبه أفاد أحمد بن حنبل فكان واسطة تقريب بين المذاهب ...»<sup>(٣)</sup>.

ومن الذين أخذوا عن محمد بن الحسن الإمام محمد بن إدريس الشافعى، وكان محمد بن الحسن قد التقى الإمام الشافعى في الحجاز، وعرف مكانته وحسن فقهه وأدبها، ويبدو أن ذلك كان خلالأخذ محمد بن الحسن عن الإمام مالك بن أنس في المدينة المنورة، وفي ذلك أخرج ابن أبي حاتم والحافظ ابن عبد البر واللقط له بسنديهما إلى الإمام الشافعى يقول: قال محمد بن الحسن: أقمت عند مالك بن أنس ثلاث سنين وكسرأ، وكان يقول (أي محمد بن الحسن): إنه سمع منه لفطاً أكثر من سبع مائة حديث، وكان إذا حدثهم - أي تلاميذ محمد بن الحسن - عن

(١) راجع في وصفها: مرجع العلوم الإسلامية، د. محمد الزحيلي، ص ٤٨١، المدخل إلى مذهب الإمام أبي حنيفة، د. أحمد سعيد حوى، ص ١٨١، المدخل إلى دراسة المدارس والمذاهب الفقهية، د. عمر الأشقر، ص ١٠١، وما بعدها، وقد طبعت عالم الكتب في بيروت كتاب الأصل في خمس مجلدات بتعليق أبي الروfa الأفغاني سنة ١٤١٠ هـ - ١٩٩٠ م.

(٢) راجع في ترجمته كلاما يلي: أخبار أبي حنيفة وأصحابه، القاضي حسين بن علي الصميري، ص ١٢٥ - ١٣٤، وطبقات الفقهاء، لأبي إسحاق الشيرازي، ص ١٣٥، والبداية والنهاية، الحافظ ابن كثير، المجلد الخامس، ج ١٠، ص ٢١٩، وتهذيب سير أعلام النبلاء، الذهبي، ج ١، ص ٣٦، رقم ١٣٧٧، المدخل إلى مذهب الإمام أبي حنيفة النعمان، د. أحمد سعيد حوى، ص ٣٩ - ٤١.

(٣) انظر: المدخل إلى مذهب الإمام أبي حنيفة، د. أحمد سعيد حوى، ص ٤١، وأقول: لعل الإمام الشافعى هو الأجرد بأن يوصف بأنه واسطة تقريب بين المذاهب، وهذا ما قررته د. مصطفى الشكعة في كتابه الإمام محمد بن إدريس الشافعى، ص ٣١ منه.

مالك املاً منزله، وكثير الناس عليه حتى يضيق بهم الموضع...<sup>(١)</sup>، وكانت هذه المعرفة السابقة لمحمد بن الحسن بالإمام الشافعي السبب في تدخله لدى الخليفة هارون الرشيد ليغفو عنه كما سبق بيانه.

هذا ولازم الإمام الشافعي في قدمته هذه إلى بغداد محمد بن الحسن، وسمع منه وأخذ عنه فقه الإمام أبي حنيفة النعمان وأصوله، فقد أخرج ابن أبي حاتم والحافظ ابن عبد البر بسنديهما إلى الإمام الشافعي يقول: "حملت عن محمد بن الحسن وفَرَّ بغير ليس عليه إلا سماعي منه"<sup>(٢)</sup>، وقد كان تأثر الإمام الشافعي بمحمد بن الحسن وأخذه عنه كبيراً وليس أدل على ذلك مما أخرجه القاضي حسين بن علي الصيمرى<sup>(٣)</sup> بسنده إلى الإمام الشافعي يقول: إني لأعرف الأستاذية على مالك ثم محمد بن الحسن<sup>(٤)</sup>.

### المطلب الثالث

#### شيوخ الإمام الشافعي العراقيين

هذا وقد أخذ الإمام الشافعي خلال إقامته في بغداد عن عدد من أكابر العلماء، بالإضافة لتلقيه عن محمد بن الحسن، ولعل من أبرز أولئك العلماء:

(١) انظر: الانتقاء، الحافظ ابن عبد البر، ص ٥٧، وانظر: آداب الشافعي ومناقبه، ابن أبي حاتم، ص ١٧٣.

(٢) انظر: الانتقاء، الحافظ ابن عبد البر، ص ١١٩، وانظر: آداب الشافعي ومناقبه، ابن أبي حاتم، ص ٣٣.

(٣) هو الحسين بن علي بن محمد أبو عبد الله الصيمرى، الفقيه الحنفى القاضى، أصله من صimir من بلاد خوزستان، ولد سنة ٣٥١ هـ وتفقه على قاضى القضاة الدامغانى ببغداد، وصار من كبار الحنفية، تولى القضاء فى مدينة المداش، ومات فى بغداد سنة ٤٣٦ هـ له شرح مختصر الطحاوى فى عدة مجلدات، وأخبار أبي حنيفة وأصحابه، وهو الذى نقلنا عنه هنا، راجع فى ترجمته: تهذيب سير أعلام النبلاء، الحافظ الذهبي، ج ٢، ص ٣٣٥، رقم ترجمته ٤٠٦١.

(٤) انظر: أخبار أبي حنيفة وأصحابه، الصيمرى، ص ١٢٨.

## ١ - وَكِيعُ بْنُ الْجَرَاحِ:

هو وَكِيعُ بْنُ الْجَرَاحِ بْنُ مُلِيقٍ بْنُ عَدِيِّ الْكُوفِيِّ، أَبُو سَفِيَانَ، الْإِمَامُ فِي الْحَدِيثِ مِنْ تَابِعِي التَّابِعِينَ، كَانَ مُحَدِّثُ الْعَرَقَ فِي عَصْرِهِ، وَلَدَ بِالْكُوفَةِ سَنَةَ ١٢٩ هـ، حَفِظَ الْحَدِيثَ وَاشْتَهَرَ بِهِ وَكَانَ يَفْتَحُ بِقُولِ الْإِمَامِ أَبِي حَنِيفَةَ، عُرِفَ بِالزَّهْدِ وَالْوَرَعِ وَمِنْ كِتَبِهِ تَفْسِيرُ الْقُرْآنِ، وَالسِّنْنَ، وَالْمَعْرِفَةُ وَالتَّارِيخُ، وَالْمَصْنَفُ، وَكَانَ ثَقَةً خَرَجَ أَحَادِيثَهُ أَصْحَابُ الْكِتَبِ الْسَّتَّةِ، تَوَفَّى سَنَةَ ١٩٧ هـ فِي طَرِيقِ عُودَتِهِ مِنْ مَكَّةَ مُنْصَرِفًا مِنَ الْحَجَّ<sup>(١)</sup>.

وَقَدْ أَخَذَ عَنِ الْإِمَامِ الشَّافِعِيِّ وَرَوَى عَنْهُ<sup>(٢)</sup>، وَاشْتَهَرَ مِنْ شِعْرِهِ قَوْلُهُ فِي وَكِيعِ بْنِ الْجَرَاحِ:

شَكُوتُ إِلَى وَكِيعٍ سُوءَ حَفْظِي  
فَأَرْشَدَنِي إِلَى تَرْكِ الْمَعَاصِي  
وَأَخْبَرَنِي بِأَنَّ الْعِلْمَ نُورٌ  
وَنُورُ اللَّهِ لَا يُهْدِي لِمَعَاصِي<sup>(٣)</sup>

## ٢ - عَبْدُ الْوَهَابِ بْنُ عَبْدِ الْمُجِيدِ الثَّقْفِيِّ:

تَرَجمَ لَهُ الْحَافِظُ الْذَّهَبِيُّ قَائِلاً: ... هُوَ الْإِمَامُ الْأَنْبِيلُ الْحَافِظُ الْحَجَّةُ، أَبُو مُحَمَّدِ عَبْدِ الْوَهَابِ بْنِ عَبْدِ الْمُجِيدِ ... جَدُّ جَدِّهِ صَاحِبُ الْبَيِّنَاتِ الْحَكْمُ بْنُ أَبِي الْعَاصِ ... وَلَدَ سَنَةً عَشْرَ وَمِئَةً<sup>(٤)</sup>، وَقَدْ ذُكِرَ مِنْ شِيوخِ الْإِمَامِ الشَّافِعِيِّ الْعَرَاقِيِّينَ كُلُّ مِنْ

(١) راجع في ترجمته: الانتقاء، ابن عبد البر، ص ٢١١، ٢١١، وتهذيب سير أعلام النبلاء، شمس الدين الذهبي، ج ١، ص ٣١٧، رقم الترجمة ١٣٨٠، وأخبار أبي حنيفة وأصحابه، القاضي حسين الصميري، ص ١٥٥.

(٢) وقد ذكره من شيوخ الإمام الشافعي العراقيين كل من: الحافظ أبي بكر البهقي في كتابه مناقب الشافعي، ج ٢، ص ٣١٤، والفارخر الرازمي، في كتابه مناقب الإمام الشافعي، ص ٤٤، والحافظ ابن حجر العسقلاني، في كتابه توالي التأسيس، ص ٧٠.

(٣) انظر: توالي التأسيس، ابن حجر، حاشية ص ١٤٥، وانظر من عيون الشعر الشافعي شعره وأدبه، تحقيق د. محمد إبراهيم نصر، ص ١٨.

(٤) انظر: تهذيب سير أعلام النبلاء، الحافظ الذهبي، ج ١، ص ٣٢١، رقم ترجمته ١٤٠٠.

الحافظ أبي بكر البهقي<sup>(١)</sup> والفارخر الرازى<sup>(٢)</sup>، وترجم له الحافظ ابن حجر العسقلانى في لسان الميزان قائلاً عنه: ... ثقة مشهور... الثقفى، لا يُنكر له إذا انفرد بحديث بل وبعشرة... مات سنة ١٩٤ هجرية، وله أربع وثمانون سنة<sup>(٣)</sup>، وترجم له أيضاً في تهذيب التهذيب فقال: روى عنه الشافعى وأحمد وهو ثقة<sup>(٤)</sup>.

### ٣ - إسماعيل بن إبراهيم البصري:

ترجم له الحافظ شمس الدين الذهبي قائلاً: إسماعيل بن إبراهيم بن مقصىم الإمام العلامة الحافظ الثبت... الكوفي الأصل المشهور بابن علئية وهي أمّه، ولد سنة عشر ومئة للهجرة... وكان فقيها إماماً مفتياً من أئمة الحديث... توفي سنة ثلاثة وسبعين ومئة للهجرة وحديثه في كتب الإسلام كلها...<sup>(٥)</sup> وذكره من شيوخ الإمام الشافعى العراقيين كل من الحافظ أبي بكر البهقي<sup>(٦)</sup> والفارخر الرازى<sup>(٧)</sup> والحافظ ابن حجر<sup>(٨)</sup>.

وأقول هنا: إن الله سبحانه كما اصطفى الأنبياء من شاء من عباده، قال تعالى: ﴿الله أعلم حيث يجعل رسالته﴾ [الأنعام: ١٢٤]، فإنه سبحانه يصطفى العلماء لوراثة الأنبياء من شاء من عباده أيضاً، فييسر لهم سبل طلب العلم، ويوفقهم برعايته ورحمته إلى ذلك؛ فهذا الإمام الشافعى أراد حساده به شرّاً، فساقه الله تعالى إلى مجالس الفقه فى مساجد بغداد، ليأخذ عن أكابر علمائها آنذاك، فذهب حساده ومن آتھموه زوراً وعدواناً، ولم يدر بهم أحد، حتى إنني لم أستطع أن أترجم لأحد

(١) انظر: مناقب الشافعى، الحافظ البهقي، ج ٢، ص ٣١٤.

(٢) انظر: مناقب الإمام الشافعى، الفخر الرازى، ص ٤٤.

(٣) انظر: لسان الميزان، ابن حجر، ج ٤، ص ٥٠٧، ترجمته رقم ٥٤١٤.

(٤) انظر: تهذيب التهذيب، ابن حجر، ج ٢، ص ٥٠٤، ترجمة رقم ٤٩٨١.

(٥) انظر: تهذيب سير أعلام النبلاء، الذهبي، ج ١، ص ٣١٤، رقم ١٣٦٧.

(٦) انظر: مناقب الشافعى، البهقي، ج ٢، ص ٣١٤.

(٧) انظر: مناقب الإمام الشافعى، الفخر الرازى، ص ٤٤.

(٨) انظر: توالي التأسيس، ابن حجر، ص ٦٣.

منهم، وبقي فقه الإمام الشافعي، فما تطلع الشمس يوماً على الأرض إلا ويتفع  
من علمه، فرضي الله عنه من إمام.

هذا ولم أجد رواية صريحة -فيما اطلعت عليه- تحدد زمن مغادرة الإمام الشافعي لبغداد في هذه القدمة الأولى عليها، والتي مما لا شك فيه أنها امتدت لسنوات بالنظر إلى حجم العلم الذي أخذه عن علمائها، وفي مقدمتهم محمد بن الحسن الشيباني، والذي وصفه بحمل عبير، وقد ذهب العلامة محمد أبو زهرة إلى أنه غادر بغداد سنة ١٨٦ هجرية، أي أنه مكث فيها ستين<sup>(١)</sup>، ولكن الذي أرتبه هو ما حققه الأستاذ عبد الغني الدقر من أنّ مغادرة الإمام الشافعي لبغداد كانت سنة ١٨٩ هجرية أي أنه مكث فيها خمس سنوات<sup>(٢)</sup>، ففي سنة ١٨٩ هجرية توفى محمد بن الحسن الشيباني رَحْمَةُ اللَّهِ وَهُوَ فِي طَرِيقِهِ إِلَى خَرَاسَانَ بِصَاحْبِ الْخِلْفَةِ هارون الرشيد، على ما سبق في ترجمته، وما كان للإمام الشافعي أن يغادر بغداد وفيها محمد بن الحسن، وقد أفاد منه ما أفاده، سواء في أخذه عنه علماء جمأ، أو في مناظرته له وأصحابه، على غرار ملازمته للإمام مالك بن أنس في المدينة حتى توفي سنة ١٧٩ هجرية.

من كل ما سبق يتضح جلياً أنّ رحلة الإمام الشافعي الأولى إلى بغداد وصحبته فيها محمد بن الحسن كانت المخطة الخامسة والأخيرة في تطور شخصيته العلمية ونضج ملكته الفقهية.

(١) راجع: الشافعي، العلامة محمد أبو زهرة، ص ٢٥، وراجع تاريخ المذاهب الإسلامية، العلامة محمد أبو زهرة، ص ٤١٥.

(٢) راجع: الإمام الشافعي فقيه السنة الأكبر، الأستاذ عبد الغني الدقر، ص ٩٨.

## المبحث السادس

### المرحلة الخامسة من حياته في مكة المكرمة وظهور مذهبه

غادر الإمام الشافعي بغداد سنة ١٨٩ هجرية، بعد وفاة شيخه محمد بن الحسن الشيباني متوجّهاً إلى موطنه مكة المكرمة، ليطول مكثه فيها هذه المرة، حيث اتخذ له حلقة للتدرس بفناء زمزم قبالة مizar الكعبة المشرفة في المسجد الحرام يُعلم الفقه وييفي الناس<sup>(١)</sup>.

وفي هذه الحلقة بدأ يظهر فقه الإمام الشافعي مستقلاً عن غيره، فهو يُشَرِّع الفتوى ويعرض المسائل من غير إحالـة على فقهـ شـيخـ الإـمامـ مـالـكـ وـموـطـنـهـ، وإن لم يكن من حيث التـيـجـةـ مـخـالـفـ لـهـ فـيـ أـكـثـرـ الأـحـکـامـ.

وأقول هنا: إن اختلاف الإمام الشافعي مع شيخه الإمام مالك وأصحاب أبي حنيفة الذي بدأ في الظهور واضحـاً في هذه الحلقة؛ إنما هو اختلاف في الأصول وطريقة الاستدلال أكثر منه اختلافـ في التـيـجـةـ والـحـکـمـ، خاصة عند وجود أكثر من دليل على الحكمـ الفـقـهيـ، فالحافظ ابن كثير قد أحصـى في كتابـهـ مناقـبـ الشـافـعـيـ مـئـيـنـ وـثـمـانـيـنـ مـسـائـلـ فـقـهـيـةـ انفردـ فـيـهاـ الإـيمـامـ الشـافـعـيـ عـنـ الأـئـمـةـ الـثـلـاثـةـ أبيـ حـنـيفـةـ وـمـالـكـ وـأـمـدـ بنـ حـنـبلـ<sup>(٢)</sup>، وبغضـ النظرـ عـنـ دـقـةـ هـذـاـ الرـقـمـ وـتـحـقـيقـ وـجـودـ

(١) راجع في بيان ذلك كـلـاـمـاـ يـلـيـ: الإمامـ الشـافـعـيـ نـاـصـرـ السـنـةـ وـوـاضـعـ الـأـصـولـ، الشـيـخـ عـبـدـ الـحـلـيمـ الـجـنـديـ، صـ ٨٧ـ وـصـ ١٠٤ـ، الإـيمـامـ مـحـمـدـ بـنـ إـدـرـيسـ الشـافـعـيـ، دـ. مـصـطـفـىـ الشـكـعـةـ، صـ ٩٢ـ، الإـيمـامـ الشـافـعـيـ فـقـيـهـ السـنـةـ الـأـكـبـرـ، الـأـسـتـاذـ عـبـدـ الغـنـيـ الدـقـرـ، صـ ١٠١ـ وـمـاـ بـعـدـهـ، الشـافـعـيـ حـيـاتـهـ وـعـصـرـهـ، العـلـامـ مـحـمـدـ أـبـوـ زـهـرـةـ، صـ ٢٥ـ.

(٢) انظر: المسائل الفقهية التي انفرد بها الإمام الشافعي من دون إخوانه من الأئمة، ابن كثير، صـ ٦ـ، تحقيقـ دـ. إـبرـاهـيمـ صـنـدقـجيـ.

الاختلاف في هذه المسائل فإنه لا يعتبر رقمًا كبيراً بالنظر إلى آلاف مسائل الفقه في  
سائر الأبواب، مما يدلّ على أنَّ الاختلاف في التعريف الأصولي وطريقة الاستدلال  
وتوجيه النصوص هو الفارق الأهم -والذي بدأ يظهر في هذه المرحلة- بين الإمام  
الشافعي وشيوخه، وهو ما يسمى بالاجتهاد المطلق، وقد عرف علماء الأصول  
المجتهد المطلق بأنه: الْذِي يُسْتَقْلُ بِاجْتِهَادِهِ فِي الْأَصْوَلِ وَالْفَرْوَعِ وَالْاسْتِبْنَاطِ مِنْ  
الْأَدْلَةِ، وَإِنْ وَافَقَ فِي قَاعِدَتِهِ قَاعِدَةً غَيْرَهُ، أَوْ وَافَقَ فَرْعَهُ فَرْعَةً غَيْرَهُ فَإِنَّمَا هُوَ مِنْ  
مُوَافِقَةِ الْاجْتِهَادِ لِلْاجْتِهَادِ لَا مِنْ قَبْلِ التَّقْلِيدِ<sup>(١)</sup>.

وكما كانت الملكة الفقهية للإمام الشافعي متطرفة في نصجها ما بين مسلم بن  
خالد الزنجي والإمام مالك بن أنس ثم محمد بن الحسن الشيباني، فكذلك كان  
اجتهاده المطلق متدرجاً، ولم يوجد متكاملاً تماماً دفعة واحدة في يوم وليلة؛ فقد  
عرف فقه الإمام الشافعي واجتهاده الذي ظهر في هذه المرحلة بالذهب القديم،  
وذلك بال مقابلة مع فقهه في مصر الذي دونه ومات عليه وُعرف بالذهب الجديد،  
وسينأتي تفصيل القول فيهما في الفصل الأول من الباب الثاني.

ولعل من أبرز من اتصل بالإمام الشافعي في إقامته هذه في مكة المكرمة وأفاد  
منه كل من الإمامين أحمد بن حنبل وإسحاق بن راهويه.

### المطلب الأول

#### الإمام أحمد بن حنبل وتلقيه عن الإمام الشافعي

هو الإمام أبو عبد الله أحمد بن محمد بن حنبل بن هلال، مؤسس الذهب  
الحنبلية وأحد الأئمة الأعلام الأربع في الفقه، أصله من مدينة مرو ولد ببغداد  
سنة ١٦٤هـ، ونشأ بها منكباً على طلب العلم، ورحل لتحصيله وسماع الحديث إلى

(١) انظر: الاجتهاد وطبقات مجتهدي الشافعية، د. محمد حسن ميتو، ص ١٧، وراجع في هذا التعريف  
أيضاً كلاماً يلي: أصول الفقه الإسلامي، د. وهبة الزجلي، ج ٢، ص ١١٠٧، والوجيز في أصول  
الفقه، د. عبد الكريم زيدان، ص ٤٠٨.

معظم البلاد الإسلامية آنذاك، صَنَفَ كتابه (المسند) وفيه ثلاثة ألف حديث، وكان الإمام أحمد إمام أهل السنة امتحن بفتنة القول بخلق القرآن وضرب وعذب وسجين لإكراره على ذلك دون جدوى، فكان تعقيبه مضرب المثل في الثبات على الحق وفي الزهد والعلم والورع والالتزام بأثار السلف، وقد أخذ عنه الحديث أكابر حفاظ الحديثين في عصره، منهم محمد بن إسماعيل البخاري ومسلم بن الحجاج النسابوري، توفي ببغداد سنة ٢٤١ هـ<sup>(١)</sup>.

ومن الروايات المفيدة التي تعرض استفادة الإمام أحمد بن حنبل من الإمام الشافعي ما أخرجه ابن أبي حاتم بسنده إلى الحميدي<sup>(٢)</sup> يقول: كان أحمد بن حنبل قد أقام عندنا بمكة على سفيان بن عيينة، فقال لي ذات يوم: ها هنا رجلٌ من قريش له بيان ومعرفة، فقلت له: فمن هو؟ قال: محمد بن إدريس الشافعي، وكان أحمد بن حنبل قد جالسه بالعراق، فلم يزل بي حتى اجترأني إليه، وكان الشافعي قبلة الميزاب فجلسنا إليه ودارت مسائل... وكان كلامه وقع في قلبي، فجالسته فغلبتهم عليه، فلم نزل نقدم مجلس الشافعي حتى كان بقرب مجلس سفيان<sup>(٣)</sup>، وأخرج ابن أبي حاتم أيضاً بسنده إلى الفضل بن إسحاق البزار البغدادي<sup>(٤)</sup> يقول: حججت مع

(١) راجع في ترجمته كلاً ما يلي: تهذيب سير أعلام النبلاء، الحافظ الذهبي، ج ١، ص ٤٢٦، رقم ترجمته ١٩١٠، الانقاء، ابن عبد البر، ص ١٦٦ - ١٦٧، طبقات الفقهاء، الشيرازي، ص ٩١، توالي التأسيس، ابن حجر العسقلاني، ص ٢٤٧ وما بعدها، البداية والنهاية، الحافظ ابن كثير، المجلد الخامس، ج ١٠، ص ٣٥٩ وما بعدها، تاريخ المذاهب الإسلامية، العلامة محمد أبو زهرة، ص ٤٥١ وما بعدها، أصول الفقه تارikhه ورجاله، د. شعبان محمد إسماعيل، ص ٨١ - ٨٥.

(٢) هو الإمام أبو بكر عبد الله بن الزبير بن عيسى الحميدي القرشي المكي، من الفقهاء الحدثين الثقات والحافظ المؤمنين، وكان من أثبت الناس في حديث شيخه سفيان بن عيينة، توفي سنة ٢١٩ هجرية في مكة، ويُعد من تلاميذ الشافعي وأصحابه أيضاً. راجع في ترجمته: تهذيب سير أعلام النبلاء، الذهبي، ج ١، ص ٣٣٩، رقم ترجمته ١٧٧٤، الانقاء، ابن عبد البر، ص ١٦٣، وطبقات الشافعية، جمال الدين الإسنوى، ص ١٩، وتوالي التأسيس، ابن حجر، ص ٢٤٤.

(٣) انظر: آداب الشافعى، ابن أبي حاتم، ص ٤٤.

(٤) هو الفضل بن إسحاق بن حنيان أبو العباس البزار الدوري، حدث عنه أ Ahmad بن حنبل، ثقة مأمون، توفي سنة ٢٤٢ هجرية. راجع في ترجمته: تاريخ بغداد، الخطيب البغدادي، ج ١١، ص ٣٦٠.

أحمد بن حنبل ونزلت في مكان واحد معه (يعني بمكة)، وخرج أبو عبد الله (يعني أحمد بن حنبل) باكراً وخرجت أنا بعده، فلما صليت الصبح دُرِّت المسجد فجئت إلى مجلس سفيان بن عيينة، وكنت أدور مجلساً مجلساً طلباً لأبي عبد الله، حتى وجدت أحمد بن حنبل عند شاب أعرابي وعليه ثياب مصبوغة وعلى رأسه جمدة، فزاحته حتى قعدت عند أحمد بن حنبل، فقلت: يا أبا عبد الله تركت ابن عيينة وعنده... (وذكر جماعة من كبار التابعين) ما الله به عليم؟ - فقال لي: اسكت فإن فاتك حديث بعلو مجده بتزول لا يضرك في دينك ولا في عقلك، وإن فاتك أمر هذا الفتى أخاف أن لا تمجده إلى يوم القيمة، ما رأيت أحداً أفقه في كتاب الله من هذا الفتى القرشي، قلت من هذا؟ قال: محمد بن إدريس الشافعي<sup>(١)</sup>.

ومن الروايتين السابقتين وغيرهما كثير، يظهر أن شخصية الإمام الشافعي - التي بدأت تتالق في حلقة في المسجد الحرام - كانت ملفتة للأنظار بجمعه بين فقهه مدرستي الرأي والحديث؛ فلم يكن يكتفي بسرد روایات الحديث وشوادهه ومتابعته<sup>(٢)</sup> على طريقة المحدثين، ولم يكن يستطرد في الأقise وإعمال الرأي مع وفرة النصوص والأثار على طريقة أصحاب أبي حنيفة، بل كان يعرض آيات القرآن والأحاديث النبوية وأثار الصحابة، مع حسن فقهه لها وتفسيره لكل ما اشتملت عليه من أحكام، بطريقه لم يُسبق إليها جعلت الإمام أحمد بن حنبل يُجله ويلازمه، وكان رحمة الله عليهما بأقدار الرجال، وفي ذلك أخرج الحافظ ابن عبد البر بسنده إلى عبد الله بن أحمد بن حنبل يقول: قلت لأبي: يا أباً أيُّ رجل كان الشافعي؟ فإني أسمعك تكثر الدعاء له؟ فقال: يا بني، كان الشافعي رحمة الله

(١) انظر: آداب الشافعي، ابن أبي حاتم، ص ٥٨ - ٥٩.

(٢) الشواهد جمع شاهد: وهو الحديث الذي يُروى عن صحابي مشابهاً لما رُوي عن صحابي آخر في اللفظ أو المعنى، والتابعات جمع متابعة وهي: مشاركة راوٍ راوياً آخر في رواية حديث عن شيخه أو عن فرقه من الشافعية، انظر: أصول الحديث علومه ومصطلحه، د. محمد عجاج الخطيب، ص ٣٦٦، وراجع: الباعث الخيث شرح اختصار علوم الحديث، الشيخ أَحْمَدُ مُحَمَّدٌ شَاكِرٌ، ص ٥٦ - ٥٧

كالشمس للدنيا وكالعاافية للناس، فانظر هل هذين من عوض أو خَلْفٌ<sup>(١)</sup>. وقد عرض الإمام النووي<sup>(٢)</sup> والحافظ ابن حجر العسقلاني<sup>(٣)</sup> الكثير من الروايات عن الإمام أحمد التي تُظهر شدة احترامه وتقديره للإمام الشافعي وفقهه.

والإمام أحمد يُعتبر من تلاميذ الإمام الشافعي ممن نقلوا مذهبة القديم<sup>(٤)</sup>، رغم أنه استقل بمذهبة فيما بعد على غرار ما حصل من تلقي الإمام الشافعي عن الإمام مالك، وإن كانت صحبة الشافعي لمالك أطول زمناً وأكثر أثراً في شخصيته العلمية مما كان بينه وبين الإمام أحمد عليه السلام أجمعين.

## المطلب الثاني

### الإمام إسحاق بن راهويه واتصاله بالإمام الشافعي

هو الإمام أبو يعقوب إسحاق بن إبراهيم بن مخلد المشهور بابن راهويه، عالم خراسان، وصفه الحافظ الذبيحي بقوله: **هُوَ الْإِمَامُ الْكَبِيرُ شَيْخُ الْمَشْرِقِ سَيدُ الْحَفَاظِ أَبُو يَعْقُوبٍ**، مولده سنة ١٦١ هجرية في مرو، وطاف البلاد في جمع الحديث، وهو شيخ الإمامين محمد بن إسماعيل البخاري ومسلم بن الحجاج النيسابوري، وقد جمع بين الفقه والحديث وإن كان في الأخير أكثر اشتغالاً، وصاحب الإمام أحمد، وأخذ عن الإمام الشافعي وجمع كتبه، توفي في نيسابور.

(١) انظر: الانتقاء، ابن عبد البر، ص ١٢٥.

(٢) راجع: تهذيب الأنساء واللغات، النووي، ج ١، ص ٦٠ - ٦١.

(٣) راجع: توالي التأسيس، الحافظ ابن حجر العسقلاني، ص ٨٣ - ٨٤.

(٤) راجع في ذلك كلاماً يلي: الانتقاء، ابن عبد البر، ص ١٦٦، توالي التأسيس، الحافظ ابن حجر، حيث ذكر روايات أحمد بن حنبل في الثناء على الشافعي تحت عنوان [في كلام الأخذين عنه] ص ٨٣ وص ٩٧، أصول مذهب الإمام أحمد، د. عبد الله التركي، ص ٥٦، مناقب الشافعي، الحافظ البهقي، ج ٢، ص ٣٢٥ وص ٣٢٨، وج ١، ص ٢٥٦، وراجع: الكلام المقيد، للأستاذ عبد الغني الدقر، وما نقله من اعتبار الإمام أحمد بن حنبل ما هو إلا مجتهد من مجتهدي المذهب الشافعي، ص ١٢٦ - ١٢٧ من كتابه الإمام الشافعي فقيه السنة الأكبر.

ومن الروايات المفيدة التي تعرض اتصاله بالإمام الشافعى في هذه المرحلة ما أخرجه الحافظ ابن عبد البر بسنده إليه يقول: لقيني أحمد بن حنبل بمكة فقال لي: تعال حتى أريك رجلاً لم تر عيناك مثله، فأراني الشافعى<sup>(٢)</sup>.

وأخرج ابن أبي حاتم بسنده إلى إسحاق بن راهويه يقول: كنا بمكة والشافعى بها وأحمد ابن حنبل بها، فقال لي أحمد بن حنبل: يا أبا يعقوب جالس هذا الرجل (يعنى الشافعى) قلت: ما أصنع به وسته قريب من سنتا؟ أترؤك ابن عيينة والمقرى<sup>(٣)</sup> فقال: ويحك إن ذاك يفوت وذا لا يفوت، فجالسته<sup>(٤)</sup>.

وقد تأثر إسحاق بن راهويه بفقه الإمام الشافعى وطريقته حتى قال فيما أخرجه ابن أبي حاتم بسنده إليه: ما تكلّم أحد بالرأي<sup>(٥)</sup> (وذكر الثوري والأوزاعي والمالكا وأبا حنيفة) إلا والشافعى أكثر اتباعاً وأقل خطأ منه<sup>(٦)</sup>. إلا أن تأثر ابن

(١) راجع في ترجمته كلاماً يلي: تهذيب سير أعلام النبلاء، الذهبي، ج ١، ص ٤٢٧، رقم ترجمته ١٩٠١، طبقات الفقهاء، الشيرازي، ص ٩٤، الانقاء، ابن عبد البر، ص ١٦٧ - ١٦٨، الاجتهد وطبقات مجتهدي الشافعية، د. محمد حسن هيتو، ص ٦٥ - ٦٦. ومن الجدير بالذكر هنا أنه توجد رسالة دكتوراه بعنوان: فقه إسحاق بن راهويه: جمع ودراسة، قدمها الدكتور طلال محمود سلطان إلى كلية الشريعة في جامعة أم القرى في مكة المكرمة، وقد نوقشت هذه الرسالة سنة ١٤٥٥ هـ وهي غير مطبوعة حتى تاريخ كتابة هذه الدراسة في حدود معرفتي، ولم أتمكن من الاطلاع عليها.

(٢) انظر: الانقاء، ابن عبد البر، ص ١٢٥، وراجع الكلام المفيد لمحقق الكتاب الشيخ عبد الفتاح أبو غدة - رحمه الله - في حاشية صفحة ١٢٥ سابقة الذكر.

(٣) هو أبو سعد سعيد بن أبي سعيد كبسان الليثي المقرى، كان يسكن مقبرة البقع، وهو من التابعين وحديثه مخرج في الصحاح، صدوق ثقة جليل، توفي سنة ١٢٥ هـ. راجع في ترجمته: تهذيب سير أعلام النبلاء، الذهبي، ج ١، ص ١٨٦، رقم ترجمته ١٢٥، والمقصود من الرواية الأسانيد العالية التي يرويها سفيان بن عيينة - وهو من تابعي التابعين - عن أبي سعد المقرى وهو من التابعين:

(٤) انظر: آداب الشافعى، ابن أبي حاتم، ص ٤٣.

(٥) المراد به هنا الاجتهد بعمومه لا القياس مخصوصه.

(٦) انظر: آداب الشافعى، ابن أبي حاتم، ص ٩٠، وراجع الكلام المفيد لمحقق الكتاب الشيخ عبد الغنى عبد الخالق، في حاشية صفحة ٩٠، وقد نقل الحافظ ابن حجر العسقلانى الرواية نفسها في تولى التأسيس، ص ٨٨.

راهویه بالإمام الشافعی کان أدنی ما کان للإمام احمد بن حنبل، وهذا ما يدل عليه جمیع الروایات في ذلك، فقد جرت بينه وبين الإمام الشافعی مناظرات في عدة مسائل، أخرج ابن أبي حاتم بسانیده بعضاً منها<sup>(۱)</sup>. ويبدو أن صحبته للإمام الشافعی كانت من القصر بمحیث لم يستجلِ ابن راهویه معها عظیم فقه الإمام الشافعی ومکانته العلمیة الرفیعة، وهو ما أدركه بعدما قرأ كتبه المصریة التي دون فيها مذهب الجدید، وفي ذلك نقل الحافظ ابن حجر روایة مستندة إلى الإمام داود بن علي الظاهری<sup>(۲)</sup> يقول له إسحاق بن راهویه فيها: "... فلما فارقناه (يعني الإمام الشافعی) أعلمی جماعة من أهل الفهم بالقرآن أنه كان أعلم الناس في زمانه بمعانی القرآن، وأنه قد أوتی فيه فهماً، فلو كنت عرفته للزمته". وقال داود: "ورأیته يتأسف على ما فاته منه، ويقول: لو علمت أنه بهذا الحال لم أفارقه"<sup>(۳)</sup>، ولعل هذه الروایة وأمثالها جعلت علماء التراجم يعدون ابن راهویه من تلامیذ الإمام الشافعی<sup>(۴)</sup>.

هذا وليس في الروایات التي تحکی إقامۃ الإمام الشافعی في مکة والتي امتدت حتى سنة ۱۹۵ هجریة ما يدلُّ على أنه دون شيئاً من فقهه أو أصوله في هذه المرحلة، وقد أحسن العالمة محمد أبو زهرة في تعلیله لطول مکث الإمام الشافعی

(۱) راجع: آداب الشافعی، ابن أبي حاتم، ص ۱۷۷ - ۱۷۹، وراجع في بيانها أيضاً: معجم الأدباء، ياقوت الحموي، ج ۶، ص ۴۶۱ وما بعدها.

(۲) هو الإمام أبو سليمان داود بن علي بن خلف الأصبهاني، الملقب بالظاهري، أحد الأئمة المجتهدین في الفقه، وينسب إليه المذهب الظاهري، لأنه يأخذ بظاهر الألفاظ في الكتاب والسنۃ، ويعرض عن التأویل والرأی، وينکر حجية القياس، ولد في الكوفة سنة ۲۰۰ هـ، وكان في أول أمره على المذهب الشافعی والمتبعین له، وصفت كتاباً في مناقب الشافعی، ثم صار صاحب مذهب مستقل، وبقي مذهب حتى القرن الخامس الهجري تقريباً، ثم قلل اتباعه وتُرك مذهب فاندثر، توفي ببغداد سنة ۲۷۰ هجریة. راجع في ترجمه: تهذیب سیر أعلام البلااء، الذہبی، ج ۱، ص ۵۰۹، رقم ترجمه ۲۲۹۴ ومرجع العلوم الإسلامية، د. الزحلبی، ص ۴۷۴.

(۳) انظر: تولی التأسس، الحافظ ابن حجر العسقلانی، ص ۹۰، وراجع روایات مستندة بهذا المعنى آخرها الحافظ أبو بکر البیهقی في كتابه مناقب الشافعی، ج ۱، ص ۲۶۵ وما بعدها.

(۴) انظر: الاجتہاد وطبقات مجتهدی الشافعیة، د. محمد حسن هیتو، ص ۶۵، والانتقاء، ابن عبد البر، ص ۱۶۷، وتناول التأسس، ابن حجر، ص ۸۷ وص ۹۰.

في مكة هذه المرة بقوله: ... ويصح لنا أن نفهم من مقامه الطويل في مكة بعيداً عن ضجة العراق وتناحر الآراء فيه، أنه فعل ذلك ليتوافق له الانصراف الكافي والتأمل البصري لاستخراج هذه القواعد... (يعني قواعد استنباط الأحكام) ...<sup>(١)</sup>

وأقول هنا: إن حلقة الإمام الشافعي في المسجد الحرام كانت سبباً من أسباب انتشار ذكره وشهرته فيسائر البلاد الإسلامية آنذاك؛ فالحج كان وما زال بمثابة المؤتمر العام لل المسلمين، يجتمعون فيه من جميع أقطارهم، ومعهم الخلفاء والولاة والعلماء والتجار وغيرهم<sup>(٢)</sup>.

(١) انظر: الشافعي حياته وعصره، العلامة محمد أبو زهرة، ص ٢٥.

(٢) ومن الجدير بالذكر هنا أن الحافظ أبو بكر البيهقي أورد مائة وتسعة عشر اسماءً، للذين رووا عن الشافعي كلامه وأخباره وأحاديثه، راجع: مناقب الشافعي، البيهقي، ج ٢، ص ٣٢٩ - ٣٣٢.

## المبحث الثامن

### المرحلة السادسة من حياته ورحلته الثانية إلى بغداد

#### المطلب الأول

#### وصول الإمام الشافعي إلى بغداد وعرضه لمذهبة فيها

غادر الإمام الشافعي مكة المكرمة عام ١٩٥ هجرية، بعد أن أمضى فيها ست سنوات قضتها في تعليم الفقه وتدريسه، ليصل إلى عاصمة الخلافة بغداد زهرة مدائن ذاك الزمان في رحلته الثانية إليها<sup>(١)</sup>، وقد أحسن العلامة محمد أبو زهرة في تعليمه لهذه الرحلة بقوله: "... ولعله (أي الإمام الشافعي) عندما انتهى إلى قدر يصح إخراجه وعرضه للجمهرة من الفقهاء سافر إلى بغداد عِشَّ الفقهاء جميعاً، إذ ضعف أمر المدينة بعد وفاة مالك رحمه الله، وبعد أن صار ببغداد أهل الرأي وأهل الحديث معاً<sup>(٢)</sup>.

ورغم أن كُتب السير والترجم لم تروِ من الروايات ما يبرر صراحة سبب انتقال الإمام الشافعي من مكة إلى بغداد في هذه المرحلة، إلا أنني أكاد أجزم أنَّ هدفه من هذه الرحلة هو البدء بتدوين مذهبة أصولاً وفروعاً وعرضه على الأمة بعد أن استقلَّ به، وأنقول ذلك معتمداً على أمرين:

الأول: أنَّ أهم ما فعله الإمام الشافعي في بغداد في هذه الزيارة الثانية إليها هو

(١) راجع في بيان ذلك: الإمام الشافعي فقيه السنة الأكبر، الأستاذ عبد الغني الدقر، ص ١١١، الإمام الشافعي ناصر السنة وواضع الأصول، الشيخ عبد الحليم الحندي، ص ١٢٣ وما بعدهما، الإمام محمد بن إدريس الشافعي، د. مصطفى الشكعة، ص ١٨٥.

(٢) انظر: الشافعي حياته وعصره، العلامة محمد أبو زهرة، ص ٢٦.

تدوينه لكتابي الرسالة في الأصول والحججة في الفقه كما سيأتي بيانه، فواقع حاله خلال مكثه في بغداد يدلّ على أنّ الفارق النوعي بين جهده العلمي في مكة وبينه في بغداد؛ هو اقتران الأخير بالتدوين الواضح الصريح دون الاكتفاء بشيء من الإملاء على تلاميذه، أو كتابتهم من تلقاء أنفسهم شيئاً من كلامه في الحلقة، والذي لا يبعد أن يكون قد حصل في مكة.

الثاني: الصفات التي اتصف بها بغداد في ذلك العصر، والتي خبرها الإمام الشافعي في زيارته الأولى إليها، والتي جعلت فيها من مقومات نشر المذهب وعرضه على الأمة أكثر من غيرها من مدنها ذاك الزمان، فهي عاصمة الخلافة وإليها يفد الأمراء والولاة والأدباء والشعراء، وسوق العلم فيها رائجة، والمناظرات في مساجدها مختتمة، ومدونات شتى العلوم في مكتباتها العامة متوفرة، فمكتبة بيت الحكمة فيها أصبحت قبلة لطلاب العلم بما تزخر به من نفائس الكتب، ولا شك أنّ بغداد كانت مركز النشاط في تدوين العلوم الذي امتاز به هذا العصر عن سابقه<sup>(١)</sup>.

ولقد نقل الحافظ ابن كثير في البداية والنهاية عن يونس بن عبد الأعلى الصدفي<sup>(٢)</sup> قال: قال لي الشافعي: هل رأيت بغداد؟ قلت: لا! فقال: ما رأيت الدنيا، وقال الشافعي: ما دخلت بلداً قط إلا عدته سفراً، إلا بغداد فإني حين دخلتها عدتها وطننا<sup>(٣)</sup>، نسأل الله تعالى أن يرفع عنها ظلم الظالمين.

(١) راجع الوصف الحسن لبغداد للحافظ ابن كثير في كتابه البداية والنهاية، المجلد الخامس، ج ١٠، ص ١٠٨ وما بعدها.

(٢) هو أبو موسى يونس بن عبد الأعلى بن ميسرة الصدفي المصري، من حفاظ الحديث والعلماء الثقات، ولد سنة ١٧٠ هجرية، وتوفي في مصر سنة ٢٦٤ هجرية، راجع في ترجمته: تهذيب سير أعلام النبلاء، الذهبي، ج ١، ص ٤٧٤، رقم ترجمته ٢١٣١، ويعتبر من تلاميذ الإمام الشافعي المصريين، راجع: طبقات الشافعية، الإسنوي، ج ١، ص ٣٣، طبقات الفقهاء، الشيرازي، ص ٩٩، الاجتهد وطبقات مجتهدي الشافعية، د. محمد حسن هيتو، ص ١٠٥.

(٣) انظر: البداية والنهاية، الحافظ ابن كثير، المجلد الخامس، ج ١٠، ص ١٠٩.

هذا وقد اخذ الإمام الشافعي لنفسه حلقة في الجامع الكبير الذي بناء الخليفة العباسى أبو جعفر المنصور، وكانت حلق العلم قد ازدحمت فيه، فأخذ يعرض فقهه ويجيب المستفتين والسائلين مدللاً ومقدعاً لقواعد الاستدلال، وكانت الأسئلة الواردة عليه في هذه الحلقة من أتباع المذاهب الأخرى أشد وأعمق من تلك الواردة عليه في حلقاته في المسجد الحرام، وكثيراً ما كانت تقلب تلك الأسئلة إلى مناظرات فقهية تجلى فيها رسوخ قدم الإمام الشافعي في العلم، وجمعه بين فقه مدرستي أهل الرأى وأهل الحديث، كما دلت على ذلك الروايات المسندة التي رواها علماء التراجم والسير بهذا الشأن، ومن ذلك ما أخرجه الحافظ البيهقي بسنده إلى إبراهيم الحربي<sup>(١)</sup> قال: قدم الشافعي بغداد وفي المسجد الجامع الغربي عشرون حلقة لأصحاب الرأى، فلما كان يوم الجمعة الثانية لم يثبت منها إلا ثلات حلق أو أربع<sup>(٢)</sup>.

هذا وقد تجدد لقاء الإمام أحمد بن حنبل بشيخه الإمام الشافعي في بغداد وملازمته له وثناؤه عليه، وفي ذلك أخرج الحافظ البيهقي وابن أبي حاتم - واللفظ له - بسنديهما إلى الإمام أحمد يقول: كانت أقضيتنا أصحاب الحديث في أيدي أصحاب أبي حنيفة ما تنزع حتى رأينا الشافعي، وكان أفقه الناس في كتاب الله - عز وجل - وفي سنة رسول الله ﷺ ما كان يكفيه قليل الطلب في الحديث<sup>(٣)</sup>، وأقول تعقيباً على هذه الرواية: إن القضاء لا يحتاج إلى علم القاضي بالنص الشرعي فحسب، بل وإلى استنباط الحكم منه، ثم إنزاله على الواقع المعروضة

(١) هو أبو إسحاق بن إبراهيم بن إسحاق بن إبراهيم بن بشير البغدادي الحربي، أصله من مرو، ولد سنة ١٩٨هـ، كان من حفاظ الحديث الثقات، والعلماء الفقهاء، وزاهداً عابداً وقد صنف في غريب الحديث وغيره، مات في بغداد سنة ٢٨٥ هجرية، راجع في ترجمته: تهذيب سير أعلام النبلاء، الذهبي، ج ١، ص ٥٣٢، رقم ترجمته ٢٤١١.

(٢) انظر: مناقب الشافعي، البيهقي، ج ١، ص ٢٢٥.

(٣) انظر: آداب الشافعي، ابن أبي حاتم، ص ٥٥، وانظر: مناقب الشافعي، البيهقي، ج ١، ص ٢٢٤.

أمامه بما يناسبها بعد فقهه للظروف والملابسات المحتفظة بها، وخصوصيات الناس ومستجدات حياتهم لا تقف عند الذي أفادته ظواهر النصوص الشرعية المحدودة عدداً، ولعل هذا ما يفسر تولي الكثير من فقهاء مدرسة أهل الرأي لمناصب القضاء في هذا العصر، فلقد برعوا في تفريع المسائل والفقه الافتراضي، فعرفوا بالأرأيتين، من قولهم: أرأيت لو حدث كذا وكذا؟ فالحكم يكون كذا...<sup>(١)</sup>. ومن أولئك أبرز تلاميذ الإمام أبي حنيفة، وهم أبو يوسف ومحمد بن الحسن الشيباني وزفر بن المذيل<sup>(٢)</sup>. فثلاثتهم تولوا القضاء وغيرهم كثير.

ولما جاء الإمام الشافعي إلى بغداد سنة ١٩٥ هجرية أخذ يتعرض في حلقة إلى المسائل المتناولة في فقه مدرسة أهل الرأي وحلقات أصحاب أبي حنيفة، لكن بأسلوب جديد يحيل فيه دوماً على نصوص الكتاب والسنة وأثار الصحابة وأقضيتهم، فهو يدور في تلك النصوص الوافرة في حلقة إعمالاً لها أو قياساً عليها، فانتقل بأصحاب الحديث من سرد النصوص وتفسيرها إلى ما افتقروا إليه وحال دون ممارستهم للفقه العملي بتولي القضاء، ألا وهو الاجتهداد في استنباط الأحكام من النصوص ثم الاجتهداد في تطبيقها وهو ما يسمى بالاجتهداد في تحقيق

(١) راجع في بيان ذلك كلاماً يلي: الإمام الشافعي ناصر السنة، الشيخ عبد الخليل الجندي، ص ٢٤٢، والمدخل لدراسة الشريعة الإسلامية، د. عبد الكريم زيدان، ص ١١٦ وص ١٣١، وتاريخ المذاهب الإسلامية، العالمة محمد أبو زهرة، ص ٢٤٨، والفكر السامي في تاريخ الفقه الإسلامي، الشيخ محمد بن المحسن الحجوري التمالي الفاسي، ج ١، ص ٣٤٩ - ٣٥٠.

(٢) هو أبو المذيل زُفر بن المذيل بن قيس العطري البصري، الفقيه الحنفي صاحب الإمام أبي حنيفة وأكبر تلاميذه، أصله من أصبهان، ولد سنة ١١٠ هـ، وكان من أصحاب الحديث ثم غلب عليه الرأي، وتولى قضاء البصرة ونشر مذهب أبي حنيفة فيها، ومات بها سنة ١٥٨ هـ، وكان قوي الحجة في المناظرة ويعتبر من المجتهدين، ويرع في القياس حتى قال عنه الإمام أبو حنيفة: هو أقيس أصحابي، قال عنه الحافظ الذهبي: هو من محور الفقه وأذكياء الوقت، راجع في ترجمته: تهذيب سير أعلام النبلاء، الذهبي، ج ١، ص ٢٧٧، رقم ترجمته ١١٨٩، وأخبار أبي حنيفة وأصحابه، الصimirي، ص ١٠٩ وما بعدها.

مناط علة - الحكم<sup>(١)</sup>؛ ولعلّ فهم مناط الحكم علته - تخربيجاً<sup>(٢)</sup> وتحقيقاً هو ما قصده الإمام أحمد بن حنبل في الرواية سابقة الذكر.

وهكذا أخذ الإمام الشافعي يزرع فقهه لكتاب والسنة في قلب أرض مدرسة أهل الرأي بطريقة فريدة لم يُسبق إليها، فُوصِفَ لذلك بأنه جمع بين مدرسة أهل الحديث في حفظ نصوص السنة وأثار الصحابة والتثبت منها، ومدرسة أهل الرأي في حسن الاستنباط من النصوص والقياس عليها، كما قرر المؤرخون لفقهه الإسلامي<sup>(٣)</sup>. واستمرّ على حاله هذا ستين بيتاً مذهبـه - الذي عُرف بالقديم - ويدوـنه، ولعلّ أبرز تلاميذه في هذه المرحلة أبو ثور الكلبي وأبو علي الكرايسـي والحسن الزعفراني.

---

(١) عرف أ. د. محمد سليمان عبد الله الأشقر الاجتهد في تحقيق المناظ يقوله: ... هناك نوع من الاجتهد لا بد منه لكل من يتولى القضاة في أمر ما أو يتولى الإفتاء في مسألة من المسائل... ونسمى هذا النوع تحقيق المناظ أي تحقيق وجود مناط الحكم في الواقعة المحكوم فيها أو عدم وجوده... الواضح في أصول الفقه، د. محمد الأشقر، ص ٢٥٥، وراجع قريباً من هذا المعنى: أصول الفقه، محمد أبو زهرة، ص ٣٧٩.

(٢) تعريف تخريج المناظ: هو استنباط علة الحكم غير المتصوص عليها، بأي مسلك من مسالك التعرّف عليها، فتخريج المناظ خاص بالعلل المستبطة، راجع في هذا التعريف: الوجيز في أصول الفقه، د. عبد الكريم زيدان، ص ٢١٨، وراجع أيضاً: أصول الفقه الإسلامي، أ. د. وهبة الزحيلي، ص ٦٩٤.

(٣) راجع في ذلك كلاماً يليـ: الفكر السامي في تاريخ الفقه الإسلامي، محمد بن الحسن الحجوي الشعالي، ج ١، ص ٤٠١ وما بعدهـ، والمدخل لدراسة الشريعة الإسلامية، د. عبد الكريم زيدان، ص ١٤١، تاريخ الفقه الإسلامي ونظرية الملكية والعقوـد، د. بدران أبو العينين بـدران، ص ١٣٩، تاريخ الفقه الإسلامي، محمد علي السايسـ، ص ١٩٢، المدخل إلى دراسة المدارس والمذاهب الفقهـية، د. عمر سليمان الأشـقر، ص ١٣٧، دراسة تاريخـية للفقه وأصولـه والاتجـاهـات التي ظهرـت فيـهما، د. مصطفـى سعيد الخـنـ، ص ٨٨ وما بعـدهـ.

## المطلب الثاني

### تلاميذ الإمام الشافعي العراقيين

١- أبو ثور الكلبي:

هو أبو عبد الله إبراهيم بن خالد الكلبي البغدادي، لقبه أبو ثور، ولد ببغداد سنة ١٧٠ هجرية، كان من أصحاب الرأي في بغداد، حتى جاء الإمام الشافعي إليها في القدمة الثانية له، فحضر مجلسه وصار من أصحابه، ونقل عنه مذهبة القديم، وقد بلغ رتبة الاجتهاد، فإن تفرد برأي فلا يُعد وجهاً في المذهب الشافعي، وهو ثقة في الحديث، روى عنه الإمام مسلم بن الحجاج التسّابوري وغيره، توفي ببغداد سنة ٢٤٠ هجرية<sup>(١)</sup>، ومن الروايات المفيدة التي تحكي تلقى أبي ثور عن الإمام الشافعي ما أخرجه ابن أبي حاتم والحافظ البيهقي - واللفظ له - بسنديهما إليه يقول: لما ورد الشافعي عليه السلام العراق جاءني حسين الكرايسى وكان مختلف معى إلى أصحاب الرأي، فقال: قد ورد رجل من أصحاب الحديث يتفقه فقم بنا نسخر به، فقام وذهبنا حتى دخلنا عليه، فسأله الحسين عن مسألة، فلم ينزل الشافعي يقول: قال الله عزّ وجلّ وقال رسول الله صلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ حتى أظلم علينا البيت،

(١) راجع في ترجمته كلاً ما يلي: تهذيب سير أعلام النبلاء، الذهبي، ج ١، ص ٤٥٠، رقم ترجمته ٢٠٠٦، وطبقات الشافعية، جمال الدين الإسنوي، ج ١، ص ٢٥، وطبقات الفقهاء، الشيرازي، ص ١٠١، والانتقاء، ابن عبد البر، ص ١٦٦، وتوالي التأسيس، ابن حجر العسقلاني، ص ٢٤٩ - ٢٥٠، والاجتهاد وطبقات مجتهدي الشافعية، د. محمد حسن هيتو، ص ٦٧، وأصول التقى - تاريخه ورجاله - د. شعبان محمد إسماعيل، ص ٧٩. وقال ابن التديم في ترجمته لأبي ثور في الفهرست: ...أخذ عن الشافعي وروى عنه وخالقه في أشياء وأحدث لنفسه مذهبًا اشتقه من مذاهب الشافعية، وله مبسوط على ترتيب كتب الشافعية، وأكثر أهل آذربيجان وأرمينية يتقهون على مذهبة... الفهرست ص ٢٦١.

وأقول: لعل أبا ثور اعتبر إعماله للرأي على حساب السنة هو من قبيل البدعة، وهذا يدل على شدة تأثره بفقه الإمام الشافعي ومنهجه، حتى إنه كان يُقدمه على فقهاء التابعين فيما بعد، وفي ذلك أخرج الحافظ البهقي بسنده إلى داود بن علي الظاهري يقول: كُنت عند أبي ثور إذ دخل عليه رجلٌ فقال: يا أبا ثور، أما ترى هذه المصيبة التي نزلت بالناس؟ قال: وما هي؟ قال: يقولون: إنَّ الشوري أفقه من الشافعي، فقال: يا سبحان الله وقد قالوها؟! قال: نعم، قال: نحن نقول: إنَّ الشافعي أفقه من إبراهيم النخعي<sup>(٢)</sup> وذويه، وقد جاءنا هذا بالثوري<sup>(٣)</sup>.

## ٢ - أبو علي الكرابيسي:

هو أبو علي الحسين بن علي الكرابيسي البغدادي، تفَقَّهَ أولاً على مذهب أهل الرأي، ثم تفَقَّهَ على يدي الإمام الشافعي، وأصبح أحد رواة مذهبة القديم في العراق، وقد برع في علم الكلام والمناظرة، وكان من الفقهاء المتقدمين في معرفة الأصول والمحققين في تحرير المسائل عارفاً بالحديث، وله تصانيف كثيرة في أصول الفقه وفروعه وفي الجرح والتعديل، وقد تردد اسمه في معظم كتب المذهب

(١) انظر: آداب الشافعي، ابن أبي حاتم، ص ٦٦، وانظر مناقب الشافعي، الحافظ البهقي، ج ١، ص ٢٢١. هذا وقد جمع الشيخ: سعدي حسين علي جبر أقوال أبي ثور التي تعتبر من اجتهاداته والمثبتة في كتب الفقه المتعددة، جمعها ورتبها في كتاب سمِّاه: فقه الإمام أبي ثور، طبعته مؤسسة الرسالة، في بيروت، الطبعة الأولى سنة ١٤٠٣ هـ - ١٩٨٣ م، استغرقت ٨٦٧ صفحة.

(٢) هو إبراهيم بن يزيد بن قيس النخعي الكوفي، الإمام الحافظ فقيه العراق في وقته، وكان بصيراً بفقه سيدنا عبد الله بن مسعود، واسع الرواية، وهو مفتى أهل الكوفة في زمانه، وتوفي فيها سنة ٩٦ هجرية. راجع في ترجمته: تهذيب سير أعلام النبلاء، الذهبي، ج ١، ص ١٦٤، رقم ترجمته ٥٩١. وراجع فيها طبقات الفقهاء، الشirazi، ص ٨٢.

(٣) انظر: مناقب الشافعي، البهقي، ج ٢، ص ٢٧٧، وقد نقل الحافظ ابن حجر الرواية نفسها في كتابه تولى التأسيس، ص ٩٢ منه، ونقلها الفخر الرازي في مناقب الإمام الشافعي، ص ٦٣.

الشافعي، توفي ببغداد سنة ٢٤٨ هجرية<sup>(١)</sup>، ومن الروايات المفيدة في بيان تأثر الكرايسري بالإمام الشافعي ما أخرجه ابن أبي حاتم بسنده إليه يقول: قال لنا الشافعي: إن أصبتم الحجة في الطريق مطرحة فاحكواها عني فإني قاتل بها<sup>(٢)</sup>؛ أي أن الإمام الشافعي يتبع الدليل أينما كان ويقول به، وأخرج ابن أبي حاتم بسنده أيضاً إلى الكرايسري وقد سئل عن الإمام الشافعي فقال: «ما أقول في رجل ابتدأ في أفواه الناس: الكتاب والسنة والاتفاق، ما كنا ندرى ما الكتاب والسنة نحن ولا الأولون، حتى سمعنا من الشافعي: الكتاب والسنة والإجماع»<sup>(٣)</sup>، وقد أخرج الحافظ البيهقي بسنده إلى الكرايسري يقول أيضاً: «ما رأيت مجلساً قط أقبل من مجلس الشافعي، كان يحضره أهل الحديث وأهل الفقه وأهل الشعر، يأتيه كبراء أهل الفقه والشعر، فكلٌّ يتعلم منه ويستفيد»<sup>(٤)</sup>. وأخرج الحافظ البيهقي أيضاً بسنده إلى الكرايسري يقول: «رحمة الله على الشافعي، ما فهمتنا استنباط أكثر السنن إلا بتعليم الشافعي أبي عبد الله إيانا»<sup>(٥)</sup>.

### ٣ - الحسن الرَّعْفُرَانِي:

هو أبو علي الحسن بن محمد بن الصبّاح الزعفراني البغدادي، ولد سنة ١٧٣ هجرية تقريباً في بغداد وسكنها، ولازم الإمام الشافعي عندما قدم بغداد في رحلته الثانية إليها؛ فكان أثبت رواة مذهبة القديم، روى عنه الحديث الإمام محمد بن إسماعيل البخاري وأصحاب السنن الأربع، وكان فصيحاً بلغاً رغم كونه نبطياً وليس بعربي، وكان يقرأ في مجلس الإمام الشافعي وفيه أحمد بن حنبل وأبو ثور

(١) راجع في ترجمته كلّاً ما يلي: تهذيب سير أعلام النبلاء، الذهبي، ج ١، ص ٤٥٠، رقم ترجمته ٢٠١٠، الانقاء، ابن عبد البر، ص ١٦٥، طبقات الفقهاء، الشيرازي، ص ١٠٢، طبقات الشافعية، جال الدين الإسنوبي، ج ١، ص ٢٩، الاجتهد وطبقات مجتهدي الشافعية، هيتو، ص ٩٤.

(٢) انظر: آداب الشافعي، ابن أبي حاتم، ص ٩٤.

(٣) انظر: آداب الشافعي، ابن أبي حاتم، ص ٥٧.

(٤) انظر: مناقب الشافعي، الحافظ البيهقي، ج ١، ص ٢٢٦.

(٥) انظر: مناقب الشافعي، الحافظ البيهقي، ج ١، ص ٣٠١.

والكريسي وغيرهم، توفي سنة ٢٦٠ هجرية في بغداد<sup>(١)</sup>.

ومن الروايات المفيدة في بيان تلقى الزعفراني عن الإمام الشافعي ما أخرجه الحافظ البيهقي بسنده إلى الزعفراني يقول: «قدم علينا الشافعي (يعني بغداد) سنة خمس وستين ومائة، فأقام عندنا ستين ثم خرج إلى مكة، ثم قدم علينا سنة ثمان وستين، فأقام أشهراً ثم خرج...»<sup>(٢)</sup>، وفي رواية ثانية يقول: «كان أصحاب الحديث رقوداً حتى أيقظهم الشافعي ببيهقي<sup>(٣)</sup>»، وفي ثالثة يقول: «إني لأقرأ كتب الشافعي وتقرأ عليٌّ منذ خمسين سنة»<sup>(٤)</sup>، وهو الذي يروي عن الإمام الشافعي مقولته المشهورة: «ما ناظرت أحداً فأخبته أن يخطئ» فيما أخرجه ابن أبي حاتم بسنده إليه<sup>(٥)</sup>.

### المطلب الثالث

#### سبب وصف الإمام الشافعي في هذه المرحلة بناصر السنة

دون الإمام الشافعي في هذه المرحلة كتابه الفقهى الذى مثل مذهب القديس وسماه الحجة، ورواه عنه تلاميذه في بغداد وفي مقدمتهم الحسن الزعفراني<sup>(٦)</sup>. ودون كذلك كتابه الرسالة بصورة الموجزة الأولى، ولذلك سمي بالرسالة القدمة،

(١) راجع في ترجمته كلًا ما يلي: تهذيب سير أعلام البلاط، الذهبي، ج ١، ص ٤٦٤، رقم ترجمه ٢٠٨٧، والانتقاء، ابن عبد البر، ص ١٦٤، وطبقات الفقهاء، الشيرازي، ص ١٠٠، وطبقات الشافعية، الإسنوى، ج ١، ص ٣٢، وتوالى التأسيس، ابن حجر العسقلانى، ص ٢٥٣، والاجتهد وطبقات مجتهدى الشافعية، هيتو، ص ٩٨.

(٢) انظر: مناقب الشافعى، البيهقي، ج ١، ص ٢٢٠.

(٣) انظر: المصدر السابق، ج ١، ص ٢٢٥.

(٤) انظر: المصدر السابق، ج ١، ص ٢٢٦.

(٥) انظر: آداب الشافعى، ابن أبي حاتم، ص ٣٢٦.

(٦) سباتي تفصيل الكلام عن كتاب الحجة، وانظر: توالى التأسيس، الحافظ ابن حجر، ص ١٤٧ وص ١٥٥.

حيث أضاف إليه الكثير في مصر فسمى بالرسالة الجديدة<sup>(١)</sup>.

وفي بيان سبب تأليف كتاب الرسالة القديمه وتسميتها أخرج الحافظ ابن عبد البر والحافظ البيهقي - واللفظ له - بسنديهما إلى موسى بن عبد الرحمن بن مهدي قال: أَوْلُ مَنْ أَظْهَرَ رَأْيَ مَالِكٍ رَحْمَةُ اللَّهِ بِالْبَصْرَةِ أَبِي<sup>(٢)</sup>؛ احتجم ومسح الحجامة ودخل المسجد فصلّى ولم يتوضأ، فاشتد ذلك على الناس وثبت أبي على أمره، وبلغه خبر الشافعی ببغداد فكتب إليه يشكو ما هو فيه، فوضع له كتاب الرسالة، ويعث به إلى أبي فسّرَ به سروراً شديداً<sup>(٣)</sup>، فبعد الرحمن بن مهدي كان على قول الإمام مالك بأنّ الحجامة لا تبطل الوضوء، وقد أنكر عليه الناس في البصرة ذلك، فأراد أن يجاججهم فاحتاج إلى قواعد عامة في فهم الأدلة والاستنباط تكون محل اتفاق بينه وبينهم لجعلهم عليها، وقد علم ما عند الإمام الشافعی من قوة الحجامة والمناظرة مع حفظه للسنة فهو تلميذ الإمام مالك؛ فطلب منه كتاباً - أو لِنَقْلٍ كُتُبًا - فهو الوصف الأدق للرسالة العراقية - في موضوعات محددة هي من صلب موضوعات علم أصول الفقه الذي عُرِفَ بعد ذلك، وقد أخرج الحافظ البيهقي بسنده إلى أبي ثور يقول: كتب عبد الرحمن بن مهدي إلى الشافعی... أن يضع له كتاباً فيه معانی القرآن ويجمع قبول الأخبار فيه، وحجة الإجماع، وبيان الناسخ والنسوخ من القرآن والسنة، فوضع له كتاب الرسالة، وقال عبد الرحمن بن مهدي: مَا أَصْلَى صَلَةً إِلَّا وَأَدْعُو لِلشَّافِعِيِّ فِيهَا<sup>(٤)</sup>، فكتاب الرسالة في أصله رسالة

(١) انظر: مناقب الشافعی، الحافظ البيهقي، ج ١، ص ٢٤٦، وانظر: توالي التأسيس، الحافظ ابن حجر، ص ١٥٠ وص ١٥٤، وسيأتي تفصيل القول في كتاب الرسالة.

(٢) هو عبد الرحمن بن مهدي بن حسان أبو سعيد اللؤزوي، ولد في البصرة سنة ١٣٥ هـ وتوفي فيها سنة ١٩٨ هـ وهو من كبار حفاظ الحديث، من تابعي التابعين، لازم الإمام مالك بن أنس وأخذ عنه الفقه والحديث، وكان يفتى بقوله، وقد اتصل بالإمامين الشافعی وأحمد بن حنبل، وروى له البخاري ومسلم، راجع في ترجمته: تهذيب سير أعلام النبلاء، الذہبی، ج ١، ص ٣١٨، رقم ترجمته ١٣٨٨.

(٣) انظر: مناقب الشافعی، الحافظ البيهقي، ج ١، ص ٢٣١، وانظر: الانقاء، ابن عبد البر: ص ١٢٢.

(٤) انظر: مناقب الشافعی، الحافظ البيهقي، ج ١، ص ٢٣٠.

جوابية أرسلها الإمام الشافعي وهو في بغداد إلى عبد الرحمن بن مهدي وهو في البصرة فسمى لذلك بالرسالة<sup>(١)</sup>. ثم طورها وأضاف عليها لما أعاد تصنيفها في مصر، وفي ذلك قال الفخر الرازي: «أعلم أنَّ الشافعي صنف كتاب الرسالة ببغداد ولا خرج إلى مصر أعاد تصنيف كتاب الرسالة، وفي كل واحد منهمما علمَ كثير...»<sup>(٢)</sup>، ونقل الحافظ ابن عبد البر الأندلسي أيضاً روايات تقرر أنَّ كتاب الرسالة القديمة إنما صنفه الإمام الشافعي في بغداد خلال زيارته الثانية لها<sup>(٣)</sup>، وهذه الروايات تبين بجانب كل من الأستاذ أحمد شاكر والأستاذ عبد الغني الدقر والدكتور أحمد بدر الدين حسون للصواب؛ عندما رجحوا أنَّ كتاب الرسالة القديمة صنفه الإمام الشافعي وهو في مكة قبل سنة ١٩٥ هجرية، وأنَّه أرسل به حينها إلى عبد الرحمن بن مهدي وهو في العراق<sup>(٤)</sup>. هذا وقد عرض الأستاذ الدكتور عبد الوهاب إبراهيم أبو سليمان في كتابه المفيد: منهجية الإمام محمد بن إدريس الشافعي في الفقه وأصوله، عدة أسباب كانت الدافع الحقيقي للإمام الشافعي على كتابة الرسالة، بالإضافة للسبب المباشر، ألا وهو طلب عبد الرحمن بن مهدي سابق الذكر<sup>(٥)</sup>.

ومن كل ما سبق يتضح جلياً سبب وصف الإمام الشافعي عند قدومه إلى

(١) كانت تجربة بين العلماء وبين طلبة العلم من سلفنا الصالحة عليها السلام مراسلات علمية نافعة، يتداولون من خلالها الآراء ويستفيدون من علوم بعضهم، رغم عدم وجود وسائل الاتصال السريعة كما في زماننا، وقد أكرمني بعض أهل العلم برسائل جوابية مفيدة ردًا على طلبي منهم المنشورة حول مواضيع هذا البحث، وإنني لأصلني وأدعو الله لهم فجزاهم الله خير الجزاء.

(٢) انظر: مناقب الإمام الشافعي، الفخر الرازي، ص ١٥٧.

(٣) راجع: الانقاء، الحافظ ابن عبد البر، ص ١٢٣.

(٤) راجع في ذلك: الرسالة، الإمام الشافعي، بتحقيق أ. أحمد شاكر، ص ١١، الإمام الشافعي قبيه السنة الأكبر، الأستاذ عبد الغني الدقر، ص ١٠٨، وراجع: موسوعة الإمام الشافعي الكتاب الأم، الإمام الشافعي، بتحقيق د. أحمد بدر الدين حسون، المجلد الأول، ج ١، ص ٧٥.

(٥) راجع هذه الأسباب المفيدة في: منهجية الإمام محمد بن إدريس الشافعي في الفقه وأصوله، أ. د. عبد الوهاب إبراهيم أبو سليمان، ص ٨٧ - ٩٢.

بغداد في هذه الرحلة بناصر السنة<sup>(١)</sup>، فهو وصف يوحى بأن السنة باعتبارها المصدر الثاني للتشريع الإسلامي، لم تزل الاهتمام المناسب بها في بغداد قبل سنة ١٩٥ هجرية، حتى استحق الإمام الشافعي لطريقته وفقهه وجنته أن يوصف بأنه ناصر لها، وأقول هنا: إنني أفهم ضعف السنة الحاصل في بغداد في تلك الفترة الزمنية، أنه ما جرى من قبيل كثير من الفقهاء والقضاة بتضخيمهم لمصادر التشريع الاجتهادية مثل القياس والاستحسان والاستصلاح ونحوها، على حساب الأحاديث النبوية والأثار الثابتة عن الصحابة، إما لعدم العلم بها، أو لتشددهم بالأأخذ بها، ونحو ذلك، والله تعالى أعلم.

وأختتم هذا المبحث بكلام مفيد للفخر الرازي يصف فيه ما اجتمع للإمام الشافعي من علم أهل الرأي وعلم أهل الحديث ونصرته للسنة فيقول: «واعلم أن ثناء العلماء على الإمام الشافعي أكثر من أن يحيط به الحصر، ونحن نذكر السبب في محبتهم له وثنائهم عليه، فنقول: الناس كلهم كانوا قبل زمان الشافعي فريقين: أصحاب الحديث وأصحاب الرأي.. وأما الشافعي فإنه كان عارفاً بسنة النبي ﷺ محيطاً بقوانيتها، وكان عارفاً بآداب النظر والجدل قوياً فيه، وكان فصيح اللسان قادرًا على قهر الخصوم، فأخذ في نصرة أحاديث رسول الله ﷺ وكان كل من أورد عليه سؤالاً أو إشكالاً أجاب عنه بأجوبة شافية كافية، فانقطع بسببه استيلاء أهل الرأي على أصحاب الحديث وسقط فقههم، وتخلص بسببه أصحاب الحديث من شبكات أصحاب الرأي، فلهذا السبب انطلقت الألسنة بudgeه والثناء عليه وإنقاد له علماء الدين وأكابر السلف...»<sup>(٢)</sup>.

(١) راجع في إطلاق هذا الوصف على الإمام الشافعي كلاماً يلي: تاريخ بغداد، الخطيب البغدادي، ج ٢، ص ٦٦، ومناقب الشافعي، الحافظ البهقي، ج ١، ص ٤٧٢، وتهذيب الأسماء واللغات، التوسي، ج ١، ص ٥١، وتاريخ الفقه الإسلامي، محمد علي السايس، ص ١٩١، والفكر السامي في تاريخ الفقه الإسلامي، محمد بن الحسن النعالي، ج ١، ص ٤٠٢، والإمام الشافعي فقيه السنة الأكبر، الأستاذ عبد الغني الدقر، ص ١١٨.

(٢) انظر: مناقب الإمام الشافعي، الفخر الرازي، ص ٦٦.

## البحث التاسع

### المرحلة السابعة من حياته وتنقله بين مكة وبغداد

غادر الإمام الشافعي بغداد سنة ١٩٧ هجرية، متوجهاً إلى مكة المكرمة، فأقام بها قليلاً حتى سنة ١٩٨ هجرية، ليعود إلى بغداد ثانية في رحلته الثالثة إليها، حيث أقامأشهراً، ثم غادرها سنة ١٩٩ هجرية، كما روى ذلك تلميذه البغدادي: الحسن الزعفراني<sup>(١)</sup>.

وقد علل العلامة محمد أبو زهرة قصر إقامة الإمام الشافعي في بغداد في زيارته الثالثة إليها، بما حصل في خلافة المأمون (من سنة ١٩٨ هجرية إلى سنة ٢١٨ هجرية) من غلبة العنصر الفارسي على العنصر العربي في الدولة، وتقويب الخليفة للمعتزلة وتبنيه لآرائهم، ومعاداته لخالقيهم، وهذه بيئة ينفر منها الإمام الشافعي وهو الفقيه القرشي وأمام أهل السنة في زمانه، مما حمله على الابتعاد إلى مصر متفرغاً لنشر وتدوين مذهبة الجديد<sup>(٢)</sup>.

وأقول هنا: إن ما أورده العلامة محمد أبو زهرة هو تعليلٌ مفيض؛ لكنني بعد استقراء الروايات التي تصف هذه المرحلة من حياة الإمام الشافعي، أرى أنَّ الباعث الرئيس على ترددِه بين العراق والنجاشي ما بين سنة ١٩٧ هـ وسنة ١٩٩ هـ ثم انتقاله إلى مصر؛ هو بحثه عن التلاميذ الأكفقاء ليحملوا عنه ما اجتمع لديه من علمٍ غزير في الفقه وأصوله وسائر علوم الشريعة، خاصةً مع سيادة مذهب الإمام

(١) راجع الإمام الشافعي فقيه السنة الأكبر، الأستاذ عبد الغني الدقر، ص ١٣٣، وراجع الشافعي، العلامة محمد أبو زهرة، ص ٢٧.

(٢) راجع: الشافعي، العلامة محمد أبو زهرة، ص ٢٧ - ٢٨.

أبي حنيفة في العراق، وسيادة مذهب الإمام مالك في الحجاز، وأدعم هذا التوجيه بما يلي:

١- لقد أدرك الإمام الشافعي ضرورة التلاميذ الأكفاء للفقيه المجهد؛ لضمان حسن نقل فقهه عنه واستقراره بعده، وهذا يتضح جلياً في مقولته المشهورة عن الإمام الليث بن سعد<sup>(١)</sup> بعد أن اطلع على فقهه، فيما أخرجه الحافظ البيهقي بسنده إلى الإمام الشافعي يقول: الليث أفقه من مالك إلا أن أصحابه لم يقوموا به<sup>(٢)</sup>، وقد تحسّر على عدم لقائه بالليث بن سعد رغم معاصرته له؛ فقد أخرج الحافظ البيهقي وابن أبي حاتم - واللفظ له - بسنديهما إلى الإمام الشافعي يقول: ما اشتدر علي فوت أحدٍ من العلماء مثل فوت بن أبي ذئب<sup>(٣)</sup> والليث بن سعد<sup>(٤)</sup>، وقد نقل الحافظ ابن حجر العسقلاني هذه الرواية شارحاً لها في تولى التأسيس<sup>(٥)</sup>، وأنخرج أيضاً الحافظ البيهقي بسنده إلى الإمام الشافعي يقول: ما فاتني أحدٌ فيمن أدرك زمانه

(١) هو الليث بن سعد بن عبد الرحمن الفهمي بالولاء، أصله من أصفهان بخراسان، ولد في فلكشنة من أعمال مديرية القليوبية بمصر سنة ٩٤ هجرية، وهو من أئمة تابعي التابعين وكبار فقهائهم إمام أهل عصره في مصر، وقد جمع بين الفقه والحديث، ويبلغ رتبة الاجتهد المطلق، وكان كريماً سخياً وذا سمعة مرموقة بين العامة والخاصة من أهل مصر، وتوفي فيها سنة ١٧٥ هجرية، راجع في ترجمته: تهذيب سير أعلام النبلاء، الذهبي، ج ١، ص ٢٧٨، رقم ترجمته ١١٩٥، وطبقات الفقهاء، الشirazi، ص ٧٨.

(٢) انظر: مناقب الشافعي، الحافظ البيهقي، ج ١، ص ٥٢٤.

(٣) هو محمد بن عبد الرحمن بن المغيرة بن المخارث بن أبي ذئب القرشي العامري المدني، شيخ الإسلام وأحد أوعية العلم ومن كبار فقهاء تابعي التابعين وكان قواً بالحق مهيناً ولد سنة ٨٠ هجرية، شبهه أحد بن حنبل بسعيد بن المسيب، توفي في الكوفة سنة ١٥٩ هجرية، راجع: تهذيب سير أعلام النبلاء، الذهبي، ج ١، ص ٢٥٢، رقم ترجمته ١٠٦٥، وطبقات الفقهاء، الشirazi، ص ٦٧.

(٤) انظر: آداب الشافعي ومناقبه، ابن أبي حاتم، ص ٢٩، وانظر: مناقب الشافعي، الحافظ البيهقي، ج ١، ص ٥٢٤.

(٥) انظر: تولى التأسيس، ابن حجر العسقلاني، ص ٥٧.

كان أشد على من الليث بن سعد وابن أبي الزناد<sup>(١)</sup>، فالإمام الشافعي يرى أنَّ الليث بن سعد أفقه من أستاذه إمام دار الهجرة ومؤسس المذهب المالكي الإمام مالك بن أنس، لكن رغم ذلك كان فاقداً لأمرٍ يراه الشافعي ضروريًا؛ ألا وهو التلاميذ الذين هم بمستوى علمه وفقهه حتى يبقى هذا العلم والفقه بعده، لذلك فقد انذر مذهب الليث بن سعد وبقيت منه بعض أقواله تتناقلها كتب الفقه المقارن للمذاهب الأخرى<sup>(٢)</sup>.

- ٢- رغم ثقة الإمام الشافعي بتلاميذه البغداديين أمثال الزعفراني وأحمد بن حنبل وغيرهما؛ إلا أنَّ الأحداث السياسية التي حصلت في بغداد سنة ١٩٨ هجرية وما رافقها من تغييرات عدّة كانت سبباً كافياً لابتعاد الإمام الشافعي عن بغداد في تلك السنة، كما علل العلامة محمد أبو زهرة، فقد مكّن المأمون لأخوه الفرس وقرب المعزولة، ونصر معتقداتهم بسيفه، فكانت سنة ١٩٨ هـ هي سنة فتن في بغداد، لما حصل فيها من اقتتال بين جند المأمون وجند أخيه الخليفة الأمين ليُقتل الأخير بعدها شرًّا قتلة، ويأخذ المأمون البيعة لنفسه<sup>(٣)</sup>.

- ٣- كان الإمام الشافعي قد جمع علم الحجاز واليمن والعراق، فتاقت نفسه لشدة

(١) هو الإمام الفقيه الحافظ أبو محمد عبد الرحمن بن الفقيه أبي الزناد عبد الله بن ذكروان المدني، ولد بعد سنة ١٠٠ هجرية، كان من كبار فقهاء تابعي التابعين، توفي سنة ١٧٤ هجرية، راجع في ترجمته: تهذيب سير أعلام النبلاء، الذهبي، ج ١، ص ٢٨١، رقم ترجمته ١١٩٩.

(٢) انظر: مناقب الشافعي، الحافظ البهيفي، ج ١، ص ٥٢٥.

(٣) راجع: تاريخ الفقه الإسلامي، د. بدران أبو العينين بدران، ص ١٧٤، وراجع: المدخل للدراسة الشرعية الإسلامية، د. عبد الكريم زيدان، ص ١٤٩.

هذا وتوجد رسالة دكتوراه بعنوان: الليث بن سعد وفقهه في العبادات، قدمها الدكتور هلال أحد عashور إلى قسم الفقه وأصوله في كلية الشريعة في جامعة أم القرى في مكة المكرمة، بإشراف أ. د. محمد محمد الخضراوي، والرسالة تقع في ٤٢٢ صفحة وقد نوقشت بتاريخ ١٤٠٣ هـ لكنها غير مطبوعة في حدود معرفتي وقد اطلعت عليها.

(٤) راجع البداية والنهاية، الحافظ ابن كثير، المجلد الخامس، ج ١٠، ص ٢٦٢ وما بعدها.

الرحال إلى مصر، ولم يكن قد زارها من قبل، وفيها فقه الإمام الليث بن سعد وبقية من أصحابه، وفقه شيخه الإمام مالك بن أنس، وقد وُفق الإمام الشافعي باختياره مصر التي كانت تنعم بهدوء واستقرار سياسي، ويسئر الله له فيها تلاميذ فقهاء مخلصين أحسنوا نقل مذهبة عنه ونشره بعده كما سيأتي بيانه.

ومن الجدير بالذكر هنا أنَّ الإمام الشافعي لما غادر بغداد سنة ١٩٩ هجرية لم يرتحل إلى مصر مباشرةً، وإنما توجه إلى الحجاز (مكة أو المدينة)، ويبليو أنَّ ذلك كان في موسم الحج فلقيه والي الدولة العباسية على مصر، فاستصحبه معه إلى مصر فدخلها برفقته كما ذكر الحافظ بن عبد البر<sup>(١)</sup>، والذي رجحه الإمام النبووي أنَّ ذلك كان في آخر سنة ١٩٩ هجرية، جمعاً بين الروايات المتعددة<sup>(٢)</sup>.

وأقول في ختام هذا البحث: إنَّ المحظوظ الذي أدرك الإمام الشافعي أهميته لكل فقيه مبدع، ألا وهو المجتمع المادئ المستقر وجود التلاميذ المخلصين، هو أمرٌ يحتاجه في سائر الأزمان كل من تصدَّى لدراسة هذه الشريعة الربانية، وبيان أحكامها، واستجلاء مقاصدتها، وأسائل مداده بفقهه نافع، رجاء ألا ينقطع به عمله بعد موته.

(١) انظر: الانتقاء، ابن عبد البر، ص ١٧٧، وراجع في ذلك كلاماً يلي: أصول الفقه تارikhه ورجاله، د. شعبان محمد إسماعيل، ص ٦٥، الإمام الشافعي فقيه السنة الأكبر، الأستاذ عبد الغني الدقر، ص ٣٣٧، الشافعي، محمد أبو زهرة، ص ٢٨.

(٢) راجع: تهذيب الأسماء واللغات، النروي، ج ١، ص ٤٨.

## المبحث العاشر

### المرحلة الأخيرة من حياته في مصر ووفاته فيها

رحل الإمام الشافعي إلى مصر في أواخر سنة ١٩٩ هجرية، واستوطنه ناشراً ومدوناً فيها مذهبة الجديد، خلال السنوات الأربع التي قضتها فيها<sup>(١)</sup>.

وسأعرض هذه المرحلة الأخيرة من حياة الإمام الشافعي من خلال الحديث عن حالة مصر قبل قدومه إليها، ثم عن نشاطه العلمي فيها، ثم عن أبرز تلاميذه المصريين، ثم عن مرضه ووفاته.

## المطلب الأول

### النشاط العلمي للإمام الشافعي في مصر

من الروايات المفيدة التي تصف الحالة العلمية في مصر قبل قدوم الإمام الشافعي إليها ما أخرجه الحافظ البهقي بسنده إلى الربع بن سليمان المرادي يقول: رأيت الشافعي رَحْمَةُ اللهِ بَنَصِيبِينَ<sup>(٢)</sup> قبل أن يدخل مصر... وقال لي يوماً: كيف تركت أهل مصر؟ فقلت: تركتهم على ضررين: فرقة منهم قد مالت إلى قول مالك وأخذت به واعتمدت عليه وذلت عنه، وفرقة قد مالت إلى قول أبي حنيفة فأخذت به وناضلته عنه، فقال (أبي الشافعي): أرجو أن أقدم مصر إن شاء الله وأتىهم بشيء أشغلهم به عن القولين جميعاً، قال الربع: فعل ذلك والله حين

(١) راجع: الشافعي، محمد أبو زهرة، ص ٢٨ وما بعدها، والإمام الشافعي فقيه السنة الأكبر، الأستاذ عبدالغنى الدقر، ص ١٣٧، والإمام الشافعي ناصر السنة وواضع الأصول، عبد الحليم الجندى، ص ١٧٨ وما بعدها، والإمام محمد بن إدريس الشافعي، د. مصطفى الشكعة، ص ١٩١ وما بعدها.

(٢) نصيбин: هي مدينة تقع في منطقة الجزيرة على ضفاف نهر الفرات، بين العراق وبلاد الشام.

دخل الإمام الشافعي مصر وبدأ نشاطه العلمي معلماً للفقه وأصوله وما اتصل بهما من علوم الشرعية، ومدonnaً للكتب، فكانت إقامته في مصر على قصرها - تزخر بإنجاز علمي ضخم تمثل في أمرين هما:

**الأول:** في نقل فقهه وأصوله إلى عدد كبير من التلاميذ الذين أصبحوا بعده أعلام الفقهاء في عصرهم.

**الثاني:** في تدوين مذهبة الجديد وأصوله في كتابي الأم والرسالة الجديدة وغيرهما.

ومن الروايات المفيدة في هذا الشأن ما أخرجه الحافظ البهقي وابن أبي حاتم - واللّفظ له - بسنديهما إلى بحر بن نصر الخولاني المصري<sup>(٢)</sup> يقول: قدم الشافعي من الحجاز، فبقي بمصر أربع سنين، ووضع هذه الكتب في أربع سنين، ثم مات، وكان أقدم معه من الحجاز كتب ابن عيينة، وخرج إلى يحيى بن حسان<sup>(٣)</sup> فكتب

(١) انظر: مناقب الشافعي، الحافظ البهقي، ج ١، ص ٢٣٨، ونقل الحافظ ابن حجر، الرواية نفسها في توالي التأسيس، ص ١٥٢.

(٢) هو بحر بن نصر بن ساق الخولاني المصري أبو عبد الله، ولد سنة ١٧٤ هـ وتوفي في مصر سنة ٢٦٧ هـ صحّب الإمام الشافعي في مصر وأخذ عنه، إلا أنه لم يكن فقيهاً وكان رجلاً صالحًا زاهداً. الانتقاء، ابن عبد البر، ص ١٧٣، تهذيب سير أعلام النبلاء، الحافظ الذهي، ج ١، ص ٤٨٣، رقم ٢١٦٩.

(٣) هو يحيى بن حسان بن حيان أبو زكريا البكري البصري ثم التيسني، نزيل تيسن، وهي مدينة مصرية قرية من دمياط، وانظر في ترجمتها: معجم البلدان، ياقوت الحموي، ج ٢، ص ٥١ - ٥٤ تقع على ضفاف النيل، ولد سنة ١٤٤ هجرية، وكان من أكابر العلماء الأبرار، وصاحب الليث بن سعد، لقيه الإمام الشافعي في مصر وحدث عنده، فهو من شيوخ الشافعية كما ذكر البهقي في مناقب الشافعي، ج ٢، ص ٣١٣، وكذا ابن حجر، توالي التأسيس، ص ٧٠، ويدو أن الشافعي أخذ عنه فقه الليث بن سعد، توفي يحيى بن حسان في مصر سنة ٢٠٨ هجرية.

وقد جانب الفخر الرازى الصواب لما عده من شيوخ الشافعية في اليمن ظناً منه أن تيسن مدينة يمنية كما في كتابه: مناقب الإمام الشافعي، ص ٤٤، وتتابعه على ذلك بعض المعاصرین مثل: د. عبد الكريم زيدان، المدخل لدراسة الشريعة الإسلامية، ص ١٤٠، راجع في ترجمة يحيى بن حسان: تهذيب سير أعلام النبلاء، الذهي، ج ١، ص ٣٥٧، رقم ترجمته ١٥٧٣.

عنه، وأخذ كتاباً من أشهب بن عبد العزيز فيها آثارٌ وكلامٌ من كلام أشهب، وكان يضع الكتب بين يديه ويصنف الكتب، فإذا ارتفع له كتابٌ جاءه صديق له يُقال له ابن هَرِيم<sup>(١)</sup>، فيكتب ويقرأ عليه البوطي ويجمع من يحضر لسماع في كتاب ابن هرم، ثم ينسخونه بعدُ، وكان الربيع على حوائج الشافعي، فربما غاب في حاجةٍ، فِيُعْلَمُ، فإذا رجع قرأ الربيع عليه ما فاته<sup>(٢)</sup>، ونقل الحافظ بن حجر العسقلاني هذه الرواية أيضاً<sup>(٣)</sup>، والتي يتضح منها جلياً أن الإمام الشافعي كان يدون ويعلم ويملي في مجلس واحد بطريقة لا أحسب أنه سُبق إليها، وهي تدلُّ على عظيم فقهه ورسوخ قدمه في العلم حتى استطاع أن يجعل من تلاميذه نساخاً لفقهه وحافظاً له في آنٍ واحد، وهو خلال ذلك يُجدد في مذهبة، ويدرِّبهم الاجتهد ويحثُّهم على الاستنباط، مما جعلهم يتدرّجون في مراتب المُجتهدين، من خلال درس إمامهم الذي كان أشبه بما يُعرف في زماننا بالندوة العلمية.

هذا وقد دون الإمام الشافعي في مصر وأتقى بما عُرف بمنتهيه الجديد وذلك في مقابلة فقهه الذي ظهر في مكة بعد سنة ١٨٩ هجرية، ودوته في بغداد بعد سنة ١٩٥ هجرية، في كتابي الحجة والرسالة العراقية، والذي عُرف بالمذهب القديم، وفي الإشارة إلى هذا التطور في فقه الإمام الشافعي الذي ظهر جلياً في مدوناته المصرية أخرى الحافظ البهقي وابن أبي حاتم - واللفظ له - بسنديهما إلى ابن وارة<sup>(٤)</sup>، يقول: «... سالت أحمد بن حنبل، ما ترى في كتب الشافعي التي عند

(١) هو إبراهيم بن محمد بن هرم المصري، ويُقال: ابن هرم العامي، كان من أمراء مصر، مشهوراً بالعناية بالعلم، إلا أنه شغلته ذنياه فخفى ذكره، صحب الإمام الشافعي وأخذ عنه وكتب كتابه، وتوفي قبله، انظر في ترجمته: الانقاء، ابن عبد البر، ص ١٧٦.

(٢) انظر: آداب الشافعي، ابن أبي حاتم، ص ٧٠ - ٧١، وانظر: مناقب الشافعي، الحافظ البهقي، ج ١، ص ٢٤٠.

(٣) انظر: توالي التأسيس، ابن حجر، ص ١٥٠.

(٤) هو محمد بن سلم بن عثمان بن عبد الله بن وارة الرازبي، أبو عبد الله، أحد رواة الحديث المكثرين، وهو ثقة صدوق، ولد سنة ١٩٠ هجرية، وتوفي بالري سنة ٢٧١ هجرية، راجع في ترجمته: تهذيب سير أعلام النبلاء، الحافظ الذهبي، ج ١، ص ٥٠٠، رقم ترجمته ٢٢٥٦.

العراقيين، أحب إليك أو التي بمصر؟ قال: عليك بالكتب التي وضعها بمصر، فإنه وضع هذه الكتب بالعراق ولم يحكمها، ثم رجع إلى مصر فأحكَم تلك<sup>(١)</sup>، ومن الروايات المفيدة في بيان غزارة الإنتاج العلمي للإمام الشافعي خلال إقامته في مصر على قصرها نسبياً - ما أخرجه الحافظ البهقى بسنده إلى الريبع بن سليمان المرادي يقول: «أقام الشافعى هاهنا (يعنى بمصر) أربع سنين فأ牟ى الفاً وخمسة ورقة، وخرج كتاب الأم ألفى ورقة<sup>(٢)</sup>، وكتاب السنن وأشياء كثيرة كلُّها في أربع سنين، وكان علياً شديداً العلة (إشارة إلى مرض وفاته) ...»<sup>(٣)</sup>.

## المطلب الثاني

### أشهر تلاميذ الإمام الشافعى المصريين

#### ١- البويطى:

هو يوسف بن يحيى أبو يعقوب البويطى، نسبة إلى بويط، وهي قرية في صعيد مصر تتبع مديرية بني سويف، وقد صحب الإمام الشافعى في مصر، وخلفه في حلقة الدرس والإفتاء بعد وفاته، وكان مجتهداً زاهداً ورعاً، وتلمند على يديه خلقٌ كثير نشروا مذهب إمامه الشافعى، وتردد اسمه في كل كتب مذهب الشافعية، ومن مصنفات البويطى: كتاب المختصر، اختصره من كلام الإمام الشافعى، ولهم كتاب الفرائض أيضاً، والبويطى من أبرز رواة المذهب الجديد، ويُعتبر من المجتهدين في المذهب، ولما كانت المخنة في قضية خلق القرآن حُمل إلى بغداد في أيام الخليفة الواثق وامتنع عن القول بـأنَّ القرآن مخلوق، فـُسُجن حتى مات في سجنه سنة ٢٣١

(١) انظر: آداب الشافعى، ابن أبي حاتم، ص ٦٠، وانظر: مناقب الشافعى، الحافظ البهقى، ج ١، ص ٢٦٣.

(٢) هذا مع الأخذ بعين الاعتبار أنَّ الورقة في زمن الإمام الشافعى يُفرغ ما فيها على ثلاث ورقات أو أكثر من ورق المصنفات في زماننا.

(٣) انظر: مناقب الشافعى، الحافظ البهقى، ج ٢، ص ٢٩١.

هجرية، وكان رَحْمَةُ اللهِ إِذَا سَمِعَ أَذَانَ الْجَمْعَةِ فِي السَّجْنِ يَغْتَسِلُ وَيَلْبِسُ ثِيَابَهُ وَيَخْرُجُ إِلَى بَابِ السَّجْنِ قَاصِدًا الصَّلَاةَ، فَيَمْنَعُهُ السَّجَانُ، فَيَقُولُ: اللَّهُمَّ إِنِّي أَجَبْتُ دَاعِيكَ فَمَنْعُونِي<sup>(١)</sup>.

وكان البوطي مقدماً عند الإمام الشافعي على بقية تلاميذه، حتى إنه كان يُحيل عليه الفتوى، كما أخرج ابن أبي حاتم بسنده إلى الربيع بن سليمان المرادي قال: كان لأبي يعقوب البوطي من الشافعي منزلة، وكان الرجل ربيماً يسأله عن المسألة فيقول: سل أبي يعقوب، فإذا أجباه: أخبره، فيقول: هو كما قال، وربما جاء إلى الشافعي رسول صاحب الشرطة يستفتنه في وجة الشافعي أنا يعقوب البوطي، ويقول: «هذا لساني»<sup>(٢)</sup>، ولقد استخلف الإمام الشافعي رَحْمَةُ اللهِ البوطي، ليأخذ مكانه في حلقة التدريس في مرضه، واستمر خليفة له بعد موته، وفي ذلك أخرج الحافظ البيهقي بسنده إلى الربيع بن سليمان المرادي يقول: لما مرض الشافعي مرضه الذي توفي فيه جاء محمد بن عبد الله بن عبد الحكم<sup>(٣)</sup> ينزع البوطي في

(١) راجع في ترجمته كلاماً يلي: مناقب الشافعي، الحافظ البيهقي، ج ٢، ص ٣٣٨ - ٣٤١، وطبقات الفقهاء، الشيرازي، ص ٩٨، وتهذيب سير أعلام النبلاء، الذهبي، ج ١، ص ٤٤٩، رقم ٢٠٠٠، والانتقاء، ابن عبد البر، ص ١٦٨ - ١٦٩، وطبقات الشافعية، الإسنوي، ج ١، ص ٢٠ - ٢٢، والاجتهاد وطبقات مجتهدي الشافعية، د. هيتو، ص ٨٧ - ٨٩، وأصول الفقه تاريخه ورجاله، د. شعبان محمد إسماعيل، ص ٧٧.

ومن الجدير بالذكر هنا أنه توجد رسالة ماجستير بعنوان: البوطي وأثره في الفقه، قدمها جمال الليل عبد العزيز إلى قسم الشريعة الإسلامية في كلية دار العلوم في القاهرة بإشراف أ. د. عبد العظيم معاني، وقد نوقشت الرسالة بتاريخ ١٩٧٧م، وهي تقع في ٢١٠ صفحة، ولكنها غير مطبوعة في حدود معرفتي ولم أنكر من الأطلع عليها.

(٢) انظر: آداب الشافعي، ابن أبي حاتم، ص ٢٧٥.

(٣) هو محمد بن عبد الله بن عبد الحكم بن أعين بن ليث أبو عبد الله المصري، ولد سنة ١٨٢ هجرية، وتفقه على مذهب الإمام مالك بن أنس وهو مذهب أبيه، ثم لقي الشافعي لما دخل مصر وصحبه وأخذ عنه، وظنَّ أن يستخلفه مكانه في الحلقة لما مرض، لكن الإمام الشافعي استخلف البوطي، فابتعد محمد بن عبد الله بن عبد الحكم عن أصحاب الشافعي لذلك، ورجع إلى مذهب أبيه، وكان عالم الديار المصرية في عصره مع المُزني، توفي سنة ٢٦٨ هجرية. طبقات الشافعية، الإسنوي، ج ١، ص ٣٦ - ٣٧، تهذيب سير أعلام النبلاء، الحافظ الذهبي، ج ١، ص ٤٨٣، رقم ترجمته ٢١٦٨.

مجلس الشافعي... فجاء الحميدي - وكان تلك الأيام بمصر - فقال: «قال الشافعي: ليس أحد أحق بجلسني من يوسف بن يحيى، وليس أحد من أصحابي أعلم منه ...»<sup>(١)</sup>.

وأقول هنا: إنه باستقراء ما كتبه علماء التراجم والسير عن البوطي والروايات التي تحكي صحبته للإمام الشافعي يتضح جلياً أن البوطي كان أفقه تلاميذ الإمام الشافعي عند وفاته سنة ٢٠٤ هجرية، وإن كان كل من المزني والربيع المرادي قد بلغا فيما بعد مبلغاً عظيماً في الفقه وفي خدمة ونقل المذهب الشافعي والدفاع عنه، فاق ما حصل من البوطي، مع الأخذ بعين الاعتبار أن كلاًّ منهما قد عاش بعد وفاة البوطي أكثر من ثلاثين عاماً كما سيأتي في ترجمتهما، علاوة على أن سجن البوطي في بغداد بسبب رفضه القول بخلق القرآن حتى مات في سجنه قيد حال دون استفادة الناس من علمه.

## ٢ - المزني:

هو إسماعيل بن يحيى بن إسماعيل أبو إبراهيم المزني، نسبة إلى مزينة وهي قبيلة من مصر، ولد في مصر سنة ١٧٥ هجرية، وصاحب الإمام الشافعي بعد قدومه إلى مصر، وكان من أخص تلاميذه، وكان فقيهاً قوي الحجة في الماظرة والدفاع عن مذهب إمامه، مع زهده وورعه وكثرة عبادته، توفي في مصر سنة ٢٦٤ هجرية<sup>(٢)</sup>. قال عنه الحافظ بن عبد البر بعد أن ترجم له: «كان أعلم أصحاب الشافعي بالنظر، دقيق الفهم والفتنة، انتشرت كتبه ومحاضراته إلى أقطار الأرض شرقاً وغرباً، وكان تقىاً ورعاً ديناً، صبوراً على الإقلال والتقشف»<sup>(٣)</sup>، وقال عنه

(١) انظر: مناقب الشافعي، الحافظ البيهقي، ج ٢، ص ٣٣٧.

(٢) راجع في ترجمته كلاماً يلي: مناقب الشافعي، الحافظ البيهقي، ج ٢، ص ٣٤٥ - ٣٥٨، وطبقات الفقهاء، الشيرازي، ص ٩٧، وتهذيب سير أعلام البلاء، النهجي، ج ١، ص ٤٨٣، رقم ٢١٦٧، وأصول الفقه تاريخه ورجاله، د. شعبان محمد إسماعيل، ص ٨٦ - ٨٧.

(٣) انظر: الانتقاء، ابن عبد البر، ص ١٦٩.

الحافظ بن حجر العسقلاني بعد أن ترجم له: «... وكان آية في الحجاج والمناظرة عابداً عملاً متواضعاً غواصاً على المعاني»<sup>(١)</sup>، هذا وصنف المزني الكثير من الكتب منها: الجامع الكبير والجامع الصغير والمتشور والمسائل المعتبر، إلا أن أشهر كتبه المختصر الصغير المشهور بختصر المزني، فهو أصل الكتب المصنفة على مذهب الإمام الشافعي، وعلى مثاله رتب فقهاء الشافعية كتبهم، ولكلامه فسروا وشرحوا، وقد أخرج الحافظ البيهقي بسنده إلى المزني يقول: «لو أدركتني الشافعي لسمع مني هذا المختصر»<sup>(٢)</sup>، وقد قال الحافظ البيهقي في وصفه: «فلا أعلم كتاباً صُنِّفَ في الإسلام أعظم نفعاً وأعمَّ برَكَةً وأكثر ثمرةً من كتابه (يعني المختصر)»<sup>(٣)</sup>، هذا ونقل جمال الدين الإسنوى<sup>(٤)</sup> في طبقاته ما مفاده أن المزني انتهى حاله إلى كونه صاحب مذهب مستقل<sup>(٥)</sup>، وذلك ما خلص إليه أيضاً الدكتور محمد حسن هيتـو عند ترجمته للمزني حيث قال: «... والخلاصة أنَّ ما كان من أقواله موافقاً لأقوال الإمام وجارياً على قواعده فهو من المذهب لا محالة، وإن كان رأياً له مخالفًا به قول الإمام وقواعدـه فهذا من مذهبه، فقد كان صاحب مذهب»<sup>(٦)</sup>،

(١) انظر: تولى التأسيس، ابن حجر العسقلاني، ص ٢٥٥.

(٢) انظر: مناقب الشافعـي، الحافظ البيهـي، ج ٢، ص ٣٤٦.

(٣) انظر: المصدر السابق، ج ٢، ص ٣٤٨.

(٤) هو عبد الرحيم بن الحسن بن علي بن عمر جمال الدين أبو محمد الإسـنـوي، نسبة إلى إسـنا وهي بلدة صغيرة في صعيد مصر، ولد فيها سنة ٧٠٤ هـ، درسـةـاـ، كان فقيهاً شافعـياً وأصولـياً ومؤرـخـاً، وانتـهـتـ إلىـهـ رـيـاسـةـ الشـافـعـيـةـ فيـ عـصـرـهـ تـدـريـساًـ وـافتـاءـ وـتصـنـيفـاـ، توفـيـ فيـ القـاهـرـةـ سـنةـ ٧٧٢ـ هـ، راجـعـ فيـ تـرـجـمـتـهـ: طـبـقـاتـ الشـافـعـيـةـ، الإـسـنـوـيـ، الـمـقـدـمـةـ، جـ ١ـ، صـ ١١ـ - ١٩ـ، وأصـولـ الفـقـهـ تـارـيخـهـ وـرـجـالـهـ، دـ شـعبـانـ مـحـمـدـ إـسـمـاعـيلـ، صـ ٣٩٧ـ.

(٥) راجـعـ: طـبـقـاتـ الشـافـعـيـةـ، الإـسـنـوـيـ، جـ ١ـ، صـ ٣٤ـ - ٣٥ـ.

(٦) انظر: الاجتـهـادـ وـطـبـقـاتـ مجـهـدـيـ الشـافـعـيـةـ، دـ مـحـمـدـ حـسـنـ هـيتـوـ، صـ ١٠٣ـ. راجـعـ فيـ بـيـانـ بـلـوغـ الإمامـ إـسـمـاعـيلـ بـنـ يـحيـىـ المـزـنـيـ درـجـةـ الـاجـتـهـادـ الـطـلـقـ ماـ كـتـبـهـ أـسـتـاذـيـ وـالـمـشـرـفـ الـأـوـلـ عـلـىـ رسـالـيـهـ؛ دـ مـحـمـودـ عـلـيـ مـصـلـحـ السـرـطاـويـ بـعـنـوانـ: الـإـلـمـ أـبـوـ إـبرـاهـيمـ المـزـنـيـ وـأـثـرـهـ فيـ فـقـهـ الشـافـعـيـ، وـهـيـ رسـالـتـهـ لـلـدـكـتـورـاهـ وـالـيـ نـوـقـشـتـ عـامـ ١٣٩٦ـ هـ - ١٩٧٦ـ فيـ كـلـيـةـ الشـرـيعـةـ فيـ جـامـعـةـ الأـزـهـرـ بمـصـرـ. هـذـاـ وـقـدـ استـغـرـقـتـ الرـسـالـةـ ١٢٠٠ـ أـلـفـ وـمـائـيـ صـفـحةـ كـانـ حـمـورـهـاـ إـظـهـارـ الشـخـصـيـةـ الـاجـتـهـادـيـةـ لـلـإـلـمـ المـزـنـيـ، فـقـدـ عـرـضـ أـسـتـاذـيـ السـرـطاـويـ فـيـ الـبـابـ الـأـوـلـ مـنـ القـسـمـ الثـانـيـ مـنـ رسـالـتـهـ مـنـ صـ ٢٤٠ـ إـلـىـ صـ ١١٠٨ـ مـنـهـاـ ٢٤٠ـ ثـلـاثـمـائـةـ وـأـرـبعـينـ مـسـالـةـ تـمـلـ إـخـتـيـارـاتـ المـزـنـيـ خـارـجـ فـقـهـ إـمامـهـ

ولا عجب في ذلك فقد تفقه شيخه الإمام الشافعي على يد الإمام مالك بن أنس ثم نضجت ملكته الفقهية وتوفّرت لديه مقوّمات الاجتهاد حتى استقل بمذهبه أصولاً وفروعاً، وإن كان استقلال الإمام الشافعي أظهر وأقوى مما حصل من تلميذه المزني، فالإمام الشافعي لم يؤلّف كُتباً ومحاضرات على مذهب الإمام مالك، بل على العكس من هذا فقد دون كتاب اختلاف مالك والشافعي.

وأقول هنا: إنّ حصول مثل هذه الظاهرة لعدّة من أصحاب الإمام الشافعي، ألا وهي بلوغهم درجة الاجتهاد المطلق، وتبنيّهم لأراء و اختيارات تختلف صراحةً أقوالاً لإمامهم؛ هو دليل واضح على أن الإمام الشافعي كان من دعاة الاجتهاد واتّباع الدليل وفقاً لقواعد أصول الفقه، وقد ربي تلاميذه على ذلك، ثم جاء من فقهاء الشافعية في عصر الجمود والتقليد من منعوا الاجتهاد وأغلقوا بابه، وقلدوا وعصبوا المذهب إمامهم بصور وأحوال لا يشك منصف أن الإمام الشافعي ما أرادها ولا علم الفقه ودوئنه يوماً على مثلها، وسيأتي تفصيل ذلك<sup>(١)</sup>.

---

= الشافعي و٧٣ ثلثاً وسبعين مسألة خرجها المزني على أصول إمامه الشافعي؛ وهذه المسائل (اختياراته وتربيته) موزعة في عرضها على ٣٢ اثنين وثلاثين كتاباً فقهياً تغلب التسلسل التقليدي لأبواب الفقه عند الشافعية. هذا بالإضافة لعرض ١٣ ثلاثة عشر مسألة استدركتها المزني على إمامه الشافعي صراحةً بتخطيته المذهبة فيها من ص ١١٠ إلى ص ١٢٦ من الرسالة. ومن المؤسف أن هذه الرسالة القيمة غير مطبوعة حتى تاريخ كتابة هذا البحث؛ أي بعد مضي ربع قرن على كتابتها فلا يدرى عنها إلا القلة القليلة من الدارسين للفقه الإسلامي. وتوجد رسالة ماجستير بعنوان: المزني وأثره في الفقه الشافعي، قدمها محمد نبيل محمد السيد غنام إلى قسم الشريعة الإسلامية في كلية دار العلوم في القاهرة، بإشراف أ. د. عبد العظيم معاني، وهي تقع في ٣٠١ صفحة، وقد نوقشت بتاريخ ١٩٧٢م، وهي غير مطبوعة في حدود معرفتي ولم أتمكن من الاطلاع عليها. وتوجد رسالة ماجستير بعنوان: الإمام المزني ومخالفاته للإمام الشافعي في كتاب المختصر، قدمها ناصر عيسى الدين ناجي إلى قسم الفقه وأصوله في كلية الشريعة في جامعة أم القرى في مكة المكرمة، بإشراف أ. د. محمود عبد الله العكاكي وهي تقع في ٥٢٧ صفحة، وقد نوقشت بتاريخ ١٤٠٩هـ ولكنها غير مطبوعة في حدود معرفتي، ولم أتمكن من الاطلاع عليها.

(١) راجع في بيان ذلك: الأدوار الثالث والرابع والخامس من أدوار التطور التاريخي للمذهب الشافعي، الآتي عرضها خلال الفصل الأول من الباب الثاني من هذه الرسالة.

هو الربيع بن سليمان بن عبد الجبار المرادي بالولاء، المصري مولداً ووفاةً، أبو محمد، ولد في مصر سنة ١٧٤ هجرية، وصاحب الإمام الشافعى بعد قدمه إلى مصر ولازمه أكثر من أي تلميذ آخر، وروى كتبه المصرية، وكان ثقة ثبتاً فيما يرويه حتى إنّ فقهاء الشافعية يقدّمون روایته إذا تعارضت مع روایة المزنی، وقد أثني عليه الإمام الشافعى، وجعله مؤذناً في المسجد الجامع بالفسطاط المعروف اليوم بمسجد عمرو بن العاص، وتردد اسمه في كل كتب المذهب فكان من أشهر أعلامه، وإذا أطلق الربيع في كتب المذهب فالمراد هو، وإنْ قُصِّدَ الربيع الجيزي<sup>(١)</sup> قيد بالجيزي، توفي الربيع المرادي في مصر سنة ٢٧٠ هجرية عن ستة وتسعين عاماً؛ وعليه فهو أطول تلاميذ الإمام الشافعى عمرأً، وأكثرهم بعده مكثاً، فقد عاش ستة وستين عاماً بعد وفاة إمامه الشافعى<sup>(٢)</sup>، وكان ذلك عاملاً في انتشار كتب الإمام الشافعى المصرية بالسند العالى، حيث أصبحت الرحال تشدُّ إلى المرادي من سائر الأمصار لسماع كتب الإمام عنه<sup>(٣)</sup>، قال عنه الحافظ بن عبد البر: «...صاحب الشافعى طويلاً وأخذ عنه كثيراً وخدمه، وكانت الرحلة إليه في كتب الشافعى...»<sup>(٤)</sup>، وليس للربيع المرادي مصنفات حيث اقتصر دوره على روایة كتب الإمام الشافعى، دون أن يزيد عليها أو يكون له اختياراته على غرار ما حصل للمزنی.

(١) هو الربيع بن سليمان بن داود الأزدي بالولاء المصري الجيزي نسبةً إلى الجيزة في مصر، وقد صاحب الإمام الشافعى في مصر لكنه كان قليل الرواية عنه، وكان ثقة في الحديث ورجل صالح فقيهاً، توفي سنة ٢٥٦ هجرية في الجيزة ودفن بها، راجع في ترجمته: طبقات الشافعية، الإسنوى، ج ١، ص ٣٠، وتهذيب سير أعلام النبلاء، الذهبي، ج ١، ص ٤٩٢، رقم ٢٢١٠.

(٢) راجع في ترجمته كلاماً يلي: مناقب الشافعى، البهقى، ج ٢، ص ٣٥٨ - ٣٦٢، وطبقات الفقهاء، الشيرازى، ص ٩٨، وتوالى التأسيس، ابن حجر، ص ٢٦٠ - ٢٦١، وطبقات الشافعية، الإسنوى، ج ١، ص ٣٩، وتهذيب سير أعلام النبلاء، الذهبي، ج ١، ص ٤٩١، برقم ٢٢٠٩، والاجتهد وطبقات مجتهدى الشافعية، د. هيتون، ص ١٠٧ - ١١٠.

(٣) راجع: مناقب الشافعى، الحافظ البهقى، ج ٢، ص ٣٥٩.

(٤) انظر: الانتقاء، ابن عبد البر، ص ١٧٤.

وأقول هنا: إذا كان الإمام الشافعي قد تَمَيَّزَ عن الأئمة الثلاثة أبي حنيفة ومالك بن أنس وأحمد بن حنبل في أنه دون مذهبه أصولاً وفروعاً بنفسه، فقد يُسْرِرُ الله له الريع المرادي لينقل هذا التدوين بدقة كبيرة وبالسند العالى - من غير واسطة بينه وبين الشافعى - مشافهةً إلى عدد هائل من التلاميذ، الذين وردوا إلى مصر خلال أكثر من نصف قرن لسماع كتب الإمام الشافعى عنه، وعليه فمن غير المبالغة أن يُقال: إنَّ جهد الريع المرادي كان أحد مقوِّمات استقرار المذهب الشافعى وعدم اندثاره<sup>(١)</sup>.

هذا وكان من كثرة ملازمته الريع المرادي لشيخه الإمام الشافعى أن خرج معه مرابطاً إلى ثغر مدينة الإسكندرية المصرية على ساحل البحر المتوسط، كما أخرج الحافظ البيهقي بسنده إلى المرادي يقول: "خرجت مع محمد بن إدريس الشافعى من الفسطاط إلى الإسكندرية مرابطاً، وكان يصلى الصلوات الخمس في المسجد الجامع، ثم يسير إلى المحرس فيستقبل البحر بوجهه جالساً يقرأ القرآن في الليل والنهار حتى أحصيت عليه ستين ختمة في شهر رمضان"<sup>(٢)</sup>، ونقل الحافظ بن حجر العسقلانى هذه الرواية أيضاً<sup>(٣)</sup>، والتي أقول تعقيباً عليها: إنَّ الإمام الشافعى أجاد في صباح مهارة الرمي، وبقي على صلة بهذه المهارة طيلة حياته، من باب عمله

(١) هذا وتوجد رسالة ماجستير بعنوان: الريع المرادي وأثره في الفقه الشافعى - دراسة تاريخية فقهية مقارنة/ قدمها عبد العزيز محمد شرف الدين إلى قسم الشريعة الإسلامية في كلية دار العلوم في القاهرة بإشراف أ. د. عبد العظيم معانى، وقد نوقشت بتاريخ ١٩٧٨ م وهي تقع في ٣٣٢ صفحة، لكنها غير مطبوعة في حدود معرفتي، ولم أتمكن من الاطلاع عليها.  
ومن الجدير بالذكر هنا أنه لم يمت من تلاميذ الإمام الشافعى بعد الريع المرادي - فيما اطلعت عليه - إلا قحزم بن عبد الله بن قحزم الأسواني، وكتبه: أبو حنيفة، أصله من القبط، وصاحب الإمام الشافعى في مصر وأخذ عنه، أقام في أسوان يفتى الناس على مذهب الشافعى إلى أن توفي فيها سنة ٢٧١ هجرية. راجع في ترجمته: الانقاء، الحافظ ابن عبد البر، ص ١٧٧، وطبقات الشافعية، الإسنوى، ج ١، ص ٤٠.

لكلّ قحزم الأسواني ليس بشهرة الريع المرادي، ولم يتمدد المذهب كما تخدمه المرادي.

(٢) انظر: مناقب الشافعى، البيهقي، ج ٢، ص ١٥٨.

(٣) انظر: تولى التأسيس، ابن حجر، ص ١٥٦.

بقول الله تعالى: «وَأَعِدُوا لَهُم مَا اسْتَطَعْتُمْ مِنْ قُوَّةٍ وَمِنْ رِبَاطِ الْخَيْلِ» [الأفال: ٦٠]، ورباطه في ثغر الإسكندرية دليل على ذلك، فهو وإن كان إماماً في الفقه وبلغ رتبة الاجتهاد المطلق فيه، إلا أنه كان إماماً للناس في العمل أيضاً، إذ إنه بخروجه إلى الإسكندرية مربطاً يعلم الناس أن فقه الدين الوارد في الحديث النبوى: من يرد الله به خيراً يفقهه في الدين<sup>(١)</sup>: إنَّ يشتمل فقه أحكام الشرع والعمل بها أيضاً ما استطاع العبد إلى ذلك سبيلاً، فالعمل - عند الإمام الشافعى - لم ينفصل عن التأليف والتدوين، ومن ذلك أنه أفرد في مصنفه الأم كتاباً بعنوان: كتاب السبق والنضال، كان من جملة ما قاله فيه: «... قال الله تبارك وتعالى فيما ندب إليه أهل دينه: «وَأَعِدُوا لَهُم مَا اسْتَطَعْتُمْ مِنْ قُوَّةٍ وَمِنْ رِبَاطِ الْخَيْلِ» وقال أهل العلم بالتفسير أنَّ القوة هي الرمي..»<sup>(٢)</sup>، واختار رَحْمَةُ اللَّهِ أَنْ يجعل رباطه في شهر رمضان ليجمع بين فضائل الرباط والصيام والقيام<sup>(٣)</sup>، فرضي الله عنه من عالم عامل يصدق فيه قول الله سبحانه وتعالى: «وَجَعَلْنَا مِنْهُمْ أَئِمَّةً يَهْدُونَ بِأَمْرِنَا لِمَا صَرَّرُوا وَكَانُوا بِآيَاتِنَا يُوقِنُونَ» [السجدة: ٢٤]، أحسبه كذلك ولا أزكي على الله أحداً.

### المطلب الثالث

#### مرض الإمام الشافعى ووفاته

مرض الإمام الشافعى رَحْمَةُ اللَّهِ بمرض الباسور في آخر حياته، وقد طال عليه المرض واشتد، وانتهى الأمر بوفاته نتيجةً للتزف الشديد والمتواصل، وفي ذلك أخرج الحافظ البيهقى وابن أبي حاتم - واللفظ له - بسنديهما إلى يونس بن عبد

(١) أخرجه البخارى في صحيحه في كتاب العلم، انظر: صحيح البخارى، ج ١، ص ٢٧.

(٢) انظر: موسوعة الإمام الشافعى الكتاب الأم، المجلد الخامس، ج ٩، ص ٢٤٦، فقرة رقم ١٤٠٧٠.

(٣) ومن الجدير بالذكر هنا الحديث الذى أخرجه مسلم في صحيحه عن النبي ﷺ قال: زبطة يوم وليلة خير من صيام شهر وقيامه، وإن مات فيه جرى عليه عمله الذي كان يعمل، وأجري عليه رزقه وأمن الفتان، انظر: رياض الصالحين، جمعه الإمام النووي، ص ٣٤٣.

الأعلى يقول: «ما رأينا أحداً لقي من السُّقُم ما لقي الشافعي، فدخلت عليه فقال لي: يا أبا موسى أقرأ على ما بعد العشرين والمائة من آل عمران وأخفِ القراءة ولا تقل، فقرأت عليه، فلما أردت القيام قال: لا تغفل عني فإني مكروب»<sup>(١)</sup>، وأخرج الحافظ البيهقي بسنده إلى الريبع المرادي يصف مرض الإمام الشافعي فيقول: «...وكان شديد العلة فكان ربما يخرج الدم منه وهو راكب حتى تملأ سراويله ومركبته وخفة»<sup>(٢)</sup>، وكان الإمام الشافعي راضياً بقدر ربه، صابراً على المرض، محتسباً عند الله تعالى، قدوةً للتلاميذه وللمسلمين في تحقيق حديث النبي ﷺ: «كن في الدنيا كأنك غريب أو عابر سبيل»<sup>(٣)</sup>، واشتد المرض على الإمام الشافعي حتى فاضت روحه الشريفة في آخر أيام شهر رجب سنة ٢٠٤ هجرية عن أربع وخمسين سنة، كما أخرج الحافظ البيهقي والحافظ بن عبد البر وابن أبي حاتم - واللفظ له - بأسانيدهم إلى الريبع المرادي يقول: «توفي الشافعي ليلة الجمعة بعد العشاء الآخرة بعدما صلَّى المغرب آخر يوم من رجب، ودفناه يوم الجمعة، فانصرفنا فرأينا هلال شعبان سنة أربع ومائتين»<sup>(٤)</sup>.

فرضي الله عنه من إمام وفعلاً بعلمه.

آمين... آمين... آمين.

(١) انظر: آداب الشافعي، ابن أبي حاتم، ص ٧٦. وانظر: مناقب الشافعي، البيهقي، ج ٢، ص ٢٩٢.

(٢) انظر: مناقب الشافعي، للبيهقي، ج ٢، ص ٢٩١.

(٣) أخرجه البخاري في صحيحه، ج ٨، ص ١١٠.

(٤) انظر: آداب الشافعي ومناقبهم ابن أبي حاتم، ص ٧٤، الانقاء، ابن عبد البر، ص ١٦٠، مناقب الشافعي، الحافظ البيهقي، ج ٢، ص ٢٩٧.

## الفصل الثاني

### علوم الإمام الشافعي وما يتصل بها

يهدف هذا الفصل إلى بيان سعة علوم الإمام الشافعي وغزارتها، وإطلاعه اطلاعاً وافياً على فقه من سبقة وعاصره من الأئمة المجتهدين؛ مما وفر لديه مقومات الاجتهاد المطلق، فأسس مذهبة الذي نسب إليه.

وقد اكتفيت ببيان مختصر نسبياً، وإنما عرض إحاطة الإمام الشافعي بعلم واحد من علوم الشرعية على وجه التفصيل والاستقراء المستوعب؛ يستحق أن يفرد بدراسة خاصة به، وقد حصل ذلك، حيث اطلعت على عددٍ من الرسائل الجامعية المعاصرة في هذا الشأن.

وجاء هذا الفصل في ثمانية مباحث هي:

المبحث الأول: الشخصية الاجتهادية للإمام الشافعي.

المبحث الثاني: إحاطته باللغة العربية وعلومها.

المبحث الثالث: رسوخ قدمه في تفسير القرآن الكريم.

المبحث الرابع: رسوخ قدمه في الحديث النبوي روایة ودرایة.

المبحث الخامس: إحاطته بفقه الإمام مالك بن أنس وأصوله.

المبحث السادس: إحاطته بفقه الإمام أبي حنيفة وأصوله.

المبحث السابع: إطلاعه على فقه الإمام الأوزاعي.

المبحث الثامن: إطلاعه على فقه الإمام الليث بن سعد.

## البحث الأول

### الشخصية الاجتهادية للإمام الشافعي

#### المطلب الأول

##### المحطات المؤثرة في التكوين العلمي للإمام الشافعي

لقد كان في حياة الإمام الشافعي خمس محطات ذات أثر واضح في تكوين شخصيته العلمية الكبيرة، كانت كل محطة منها تهيئة للمحطة الأخرى وتسليمها، وقد فصلّتها في الفصل السابق في أماكنها وأعرضها هنا موجزةً متاليةً؛ لما في عرضها من فائدة التمهيد لهذا الفصل:

#### المحطة الأولى:

رعاية أم الإمام الشافعي له؛ فقد أرضعته حب العلم والحرص على صحبة العلماء، ولم تصرفه عن ذلك لدنيا يصيّبها أو حرفة يتكتسب منها رغم يتمه وفقره.

#### المحطة الثانية:

إقامة الإمام الشافعي في صباح في البوادي حول مكة بين قبائل العرب، وهذيل منها خاصة، حيث تلقى اللغة العربية الفصحى من منبعها من أفواه العرب الأصحاح، ليغدو بعد ذلك حجةً فيها، عربي اللسان عارفاً بالمعانى متقدماً للبيان

حافظاً للشعر وناظماً له، مما مكّنه من فقه نصوص القرآن والسنّة وسير أقوال  
دلالتها على أمّ وجهه.

#### المحطة الثالثة:

تلقيه الفقه على يد مفتى مكة وإمامها مسلم بن خالد الزنجي، الذي أرشده إلى  
بذل وسعه في دراسة علوم الشريعة، وأذن له بالإفتاء في سنٍ مبكرة مما عزّ ثقة  
الإمام الشافعي بنفسه.

#### المحطة الرابعة:

صحبته للإمام مالك بن أنس في المدينة المنورة، حيث قرأ عليه الموطأ، وأخذ  
عنه الفقه والحديث، فكان تلميذاً نابغاً في حلقاته التي اتسعت فيها مداركه العلمية.

#### المحطة الخامسة:

لقاؤه بمحمد بن الحسن الشيباني في بغداد الذي أكرمه بما يليق بمنزلته العلمية  
الرفيعة بعد انتهاء محنته، وقد أخذ الإمام الشافعي عن محمد بن الحسن فقه الحنفية  
الذي يتسمى إلى مدرسة أهل الرأي، ثم حاور وناظر فازدادت ملكته الفقهية بذلك  
تطوراً، ومقومات الاجتهداد عنده اكتمالاً.

هذا ولم تذكر الروايات التي تحكي سيرة الإمام الشافعي أنه زار دمشق، رغم  
كونها من مدائن العلم في ذلك العصر؛ فهي عاصمة الخلافة الأموية، واستوطنها  
عدد من فقهاء الصحابة والتابعين كما أن الإمام الشافعي لم يرتحل إلى بلاد فارس  
(إيران اليوم)، أو بلاد ما وراء النهر (казاخستان اليوم) أو بلاد المغرب، والواقع أنه  
إذا ما استثنينا دمشق فإنّ البلاد التي ارتحل إليها الإمام الشافعي كانت حوااضر  
العلم في زمانه وبها تحصل الكفاية.

وأقول في ختام هذا المطلب: لقد كان السفر مُحبّياً للإمام الشافعي، لما فيه من

لقاء علماء الأمصار وسماع مرويات السنة، وذلك أمرٌ مفيد لكل فقيه، حتى إنَّه  
نظم في السفر شعرًا فقال:

وأكسب مالاً أو أموت غريباً  
 وإن سلمت كان الرجوع قريباً  
وردَّ إلى الأوطان كلَّ غريب  
وأمتع محبوهاً بقرب حبيب<sup>(١)</sup>

سأضرب في الآفاق شرقاً وغرباً  
لشنْ تَلْفَتْ نفسِي فللَّهِ دُرُّهَا  
سقى الله أرض العامريْ غمامَةً  
وأعطى ذوي الحاجات فوق مناهِمُ

### المطلب الثاني

#### سعة علوم الإمام الشافعي ومقومات ذلك

كان الإمام الشافعي موسوعةً في علوم الشريعة، بكل ما يحمله هذا الوصف  
من معنى، وإنْ إبداعه الظاهر في الفقه وأصوله خاصة لا يعني اقتصار تحصيله  
العلمي عليهما، وعلى ذلك أجمع كل من ترجم له من المتقدمين والمعاصرين،  
وآثاره العلمية بموضوعاتها وأسلوبها خير دليل على سعة علمه.

ومن الروايات المقيدة في هذا الشأن ما أخرجه الحافظ البهقي بسنده إلى الريبع  
ابن سليمان المرادي يصف النشاط العلمي لشيخه ما بين صلاتي الفجر والظهر  
قائلاً: **كَانَ الشَّافِعِي يَجِلِّسُ فِي حَلْقَتِهِ إِذَا صَلَّى الصَّبَحَ فِي جِيَهِ أَهْلِ الْقُرْآنِ، فَإِذَا طَلَعَتِ الشَّمْسُ قَامُوا وَجَاءَ أَهْلُ الْحَدِيثِ فَيُسَأَّلُونَهُ عَنِ تَفْسِيرِهِ وَمَعْنَاهِهِ، فَإِذَا ارْتَفَعَتِ الشَّمْسُ قَامُوا وَاسْتَوْتُ الْحَلْقَةُ لِلْمُذَاكِرَةِ وَالنَّظَرِ، فَإِذَا ارْتَفَعَ الضَّحَى تَفَرَّقُوا وَجَاءَ أَهْلُ الْعَرِيفَةِ وَالْعَرْوَضِ وَالنَّحْوِ وَالشِّعْرِ فَلَا يَزَالُونَ إِلَى أَنْ يَقْرُبُوا انتصافَ النَّهَارِ، ثُمَّ يَنْصُرِفُ رَحْمَةَ اللَّهِ<sup>(٢)</sup>، وَلَقَدْ أَحْسَنَ الْحَسْنُ الزَّعْفَرَانِيَّ لِمَا وَصَفَ عَلَمُ شِيخِهِ وَصَفَا جَامِعاً مُوجِزاً فِيمَا أَخْرَجَهُ الْحَافِظُ بْنُ عَبْدِ الْبَرِّ بِسَنْدِهِ إِلَيْهِ يَقُولُ:**

(١) انظر: مناقب الشافعي، البهقي، ج ٢، ص ٨٥.

(٢) انظر: مناقب الشافعي، البهقي، ج ٢، ص ٢٨٥.

ما رأيت أحداً قطُّ أفصح ولا أعلم من الشافعي، كان أعلم الناس وأفصح الناس،  
وكان يقرأ عليه من كلِّ الشعر فيعرفه، ما كان إلا بحراً<sup>(١)</sup>.

هذا وقد بين العلامة محمد أبو زهرة أنَّ توجيه الإنسان إلى العلوم والمعارف،  
ثم تحديد مقاديرها وأنواعها يرجع إلى عناصر أربعة هي:

١ - مواهب الشخص واستعداداته ونزعاته.

٢ - من يصادفهم من الموجهين والشيخوخ.

٣ - حياته وتجاربه الشخصية.

٤ - العصر الذي يعيش فيه والبيئة الفكرية التي تغذيه.

ثم بدأ العلامة محمد أبو زهرة يطبق هذه العناصر على سيرة الإمام الشافعي  
مُحللاً ومفصلاً في عرضِ جميل، موضحاً توافر مقومات الإبداع عند الإمام  
الشافعي<sup>(٢)</sup>.

ولقد أجاد الدكتور عبد الوهاب إبراهيم أبو سليمان خلال حديثه عن التكوين  
العلمي للإمام الشافعي في بيان ما أسماه: تنوع المصادر الثقافية في فقه الإمام  
الشافعي وكيف كان لغويًا متمكنًا من العربية، ومفسرًا جامعاً لأقوال المفسرين،  
ومحدثاً حافظاً، وفقيقاً مناظراً، وأصولياً حاذقاً وسابقاً في تدوين علم أصول  
الفقه<sup>(٣)</sup>. وختم كلامه المفيد عن سعة الأفق العلمي للإمام الشافعي مشيراً إلى آثاره  
التي تدلل على عظيم علمه بقوله: "... إنَّ ما قدَّمه الإمام الشافعي (رحمه الله تعالى)  
من نتاجٍ فقهيٍ رفيع يمثل مدرسة مستقلة ليس في الأحكام الشرعية فحسب، بل في  
الأسلوب العلمي المتأنِّب، والتفكير والمنهج، وليس من المبالغة في شيء أنْ يُقال:

(١) انظر: الانتقاء، ابن عبد البر، ص ١٤٨.

(٢) راجع: الشافعي، محمد أبو زهرة، ص ٣٣ - ٥٩.

(٣) راجع: منهجية الإمام محمد بن إدريس الشافعي في الفقه وأصوله، د. عبد الوهاب أبو سليمان،  
ص ٢١ - ٢٧.

إنها تمثل أنموذجاً عديم النظر بين مدونات الفقه الإسلامي، كل كتاب منها جدير بالدراسة الدقيقة المستفيضة لتجلى للدارسين والباحثين مظاهر الإبداع فيها<sup>(١)</sup>.

وبعد استقرارى لسيرة الإمام الشافعى، ونظرى في كتبه طويلاً، وبعد الذى عرضته في المطلب الأول من هذا البحث من المخطات الخمس التي تنقل فيها الإمام الشافعى خلال حياته العلمية، أقول: إن العقل العلمي الموسوعي الذى امتاز به الإمام الشافعى، وإبداعه الفقهي والأصولي يرجع إلى أسبابٍ أربعة هي:

١ - إخلاصه لله تعالى في تعلّمه وتعليمه، مع تقواه وورعه، وفي تقرير ذلك أخرج الحافظ البهقى بسنده إلى يونس بن عبد الأعلى الصدفى يقول: «قال لي الشافعى: يا أبا موسى، لو جهدت كل جهد على أن ترضى الناس كلهم فلا سبيل إليه، فإذا كان كذلك فاخلص عملك ونبتك الله عز وجل»<sup>(٢)</sup>، وكذا ما أخرجه الحافظ بن عبد البر بسنده إلى الزعفرانى يقول: سمعت الشافعى يقول: «وددت أن الناس يفهمون ما في كتبى من معانى الكتاب والستة وينشرون ذلك وإن لم ينسبوه إلى»<sup>(٣)</sup>. وكذا ما أخرجه الحافظ البهقى أيضاً بسنده إلى الربيع المرادي يقول: «سمعت الشافعى يقول: لا يطلب هذا العلم أحد بالملك وعز النفس فيفلح، ولكن من طلبه بذلك النفس وضيق العيش وخدمة العلم وتواضع النفس أفلح»<sup>(٤)</sup>، ومن الروايات المفيدة أيضاً في بيان إخلاص الإمام الشافعى ما أخرجه الحافظ البهقى بسنده إلى المزنى يقول: دخلت يوماً على الشافعى وكان يصنف كتاباً فقلت له: رحك الله! إن أصحاب مالك وأصحاب أبي حنيفة صنفوا الكتب الكثيرة ويجتهدون في العلم أكثر من اجتهاذك! فقال لي: يا أبا إبراهيم أليس ترى ما نحن فيه؟!

(١) انظر: المرجع السابق، ص ٢٧.

(٢) انظر: مناقب الشافعى، البهقى، ج ٢، ص ١٧٣.

(٣) انظر: الانتقاء، ابن عبد البر الأندلسى، ص ١٣٩.

(٤) انظر: مناقب الشافعى، الحافظ البهقى، ج ٢، ص ١٤١.

وكان يتأذى بالبواسير، ثم قال: نصف ويصفون، وما كان الله تعالى يبقى إلى الدّهر<sup>(١)</sup>، وغير ذلك الكثير من الروايات المسندة - والتي يضيق المقام لعرضها جميعاً - الدّالة على إخلاص الإمام الشافعى من مفرق شعره إلى أحسن قدمه، ولقد قال العلامة محمد أبو زهرة في إخلاص الإمام الشافعى كلاماً جميلاً جاء فيه: "... وهناك نوع من الإخلاص يختص الله به صفة عباده الذين يكونون قدوة الناس وأسوتهم، وهو الفناء في الفكرة التي اختص بها المؤمن... وإخلاصه لطلب الحق فناؤه فيه (أي الشافعى). أنه كان يتمنى أن يتفع الناس بعلمه من غير أن يُنسب إليه...".

وما سبق أقول: لقد عاش الإمام الشافعى رحمه الله ومات محققاً لقوله تعالى: «وَمَا أَمْرُوا إِلَّا يَعْبُدُوا اللَّهَ مُخْلِصِينَ لَهُ الدِّينَ حُنَفَاءُ» [البيت: ٥]، فبارك الله له في علمه من بعده حتى انتفع ويتفع به ملايين المسلمين مصداقاً لقوله تعالى: «إِنَّمَا تَرَكَيْفَ ضَرَبَ اللَّهُ مثَلًا كَلِمَةً طَيِّبَةً كَسْجُرَةً طَيِّبَةً أَصْلُهَا ثَابَتْ وَفَرْعُعَهَا فِي السَّمَاءِ. تُؤْتَيِ الْكُلُّهَا كُلُّهَا حِينَ بِإِذْنِ رَبِّهَا وَيَضْرِبُ اللَّهُ الْأَمْثَالَ لِلنَّاسِ لَعَلَّهُمْ يَذَكَّرُونَ» [إبراهيم: ٢٤ و ٢٥]، وأرجو من الله الكريم أن تكون دراستي هذه هي من أكل شجرة الإمام الشافعى الطيبة.

٢ - ما أكرمه الله تعالى به من استعداده الفطري لتلقي العلم وإيداعه فيه مع ذكائه وفطنته؛ وهو ما يسميه العلماء بالملكة الفقهية، وقد أحسن أستاذى الدكتور عمر سليمان الأشقر في بيانه لأسباب وجود هذه الملكة عند الفقيه حيث قال: «والملكة الفقهية تتأنى بأمررين: الأول: هبة إلهية وهذه لا حيلة

(١) انظر: المصدر السابق، ج ١، ص ١٧٧.

(٢) انظر: الشافعى حياته وعصره، العلامة محمد أبو زهرة ص ٣٧.

وقد أحسن أستاذى الدكتور عمر سليمان الأشقر حفظه الله - في بيانه لأهمية صلاح الفقيه وإخلاصه وتقواه، والأثر السلي للفقىء غير التقى في حياة الأمة، وذلك في كتابه المفيد: تاريخ الفقه الإسلامي ص ٢٢٩ وما بعدها.

للعبد بها، ومن رُزِقَها الإمام الشافعي - رحمه الله تعالى -، وقد تبيّنها فيه الإمام مالك - رحمه الله تعالى - عندما قدم عليه الشافعي وهو غلام يطلب العلم عليه... والثاني: بالدرية والمران ...<sup>(١)</sup>، وقد أفرد الحافظ البيهقي في كتابه مناقب الشافعي باباً بعنوان: ما يُستدل به على تمكّن الشافعي رحمة الله من عقله وما يؤشر عنه في الآداب، أخرج فيه الكثير من الروايات المسندة والمفيدة في بيان هبة الله تعالى للإمام الشافعي عقلاً راجحاً وذكاءً خارقاً<sup>(٢)</sup>.

٣ - العصر الذي عاش فيه الإمام الشافعي والذي امتاز بقوة الدولة والاستقرار السياسي بوجه عام، بالإضافة إلى نشاط حركة التدوين والترجمة في شتى العلوم والمعارف، مع كثرة المناظرات بين أتباع المذاهب والطوائف المختلفة؛ فكان عصره أرضاً خصبة للإبداع العلمي، كما سبق بيانه.

٤ - العلماء الذين قدّر الله تعالى أن يعاصرهم الإمام الشافعي ويُسرّ له لقاءه بهم وأخذه عنهم، وفي مقدمتهم أربعة هم: مسلم بن خالد الزنجبي، وسفيان بن عيينة، ومالك بن أنس، ومحمد بن الحسن الشيباني.

ولقد أدرك الإمام الشافعي هذه النعمة؛ لذلك تحسّر على عدم لقائه بالإمام الليث بن سعد رحمة الله رغم أنه عاصره.

والخلاصة أن هذه الأسباب الأربع تضافت بتقدير الله الحكيم العليم، لتُخرِجَ لنا إماماً من أئمة الهدى، جمع بين جنبيه علماً غزيراً، أفاوض منه على المسلمين، فما زالوا ينتفعون به منذ أكثر من ألفٍ ومائتي عام.

(١) انظر: تاريخ الفقه الإسلامي، د. عمر الأشقر، ص ٢٢٦.

(٢) راجع: مناقب الشافعي، البيهقي، ج ٢، ص ١٨٥ - ٢١٩.

وأختتم هذا البحث بما قاله الأستاذ أحمد محمد شاكر<sup>(١)</sup> في مقدمة تحقيقه لكتاب الرسالة للإمام الشافعي: ... ولو جاز لعالم أن يقلد عالماً كان أولى الناس عندي أن يقلد الشافعي، فلاني أعتقد بغير غال ولا مُسرفٍ - أنَّ هذا الرجل لم يظهر مثله في علماء الإسلام في فقه الكتاب والسنة، ونفوذ النظر فيما ودقة الاستنباط، مع قوة العارضة، ونور البصيرة، والإبداع في إقامة الحجة وإفحام مناظره، فصريح اللسان، ناصع البيان، في الذروة العُليَا من البلاغة، تأدب بأدب الbadia، وأخذَ العلوم والمعارف عن أهل الحضر، حتى سما عن كل عالمٍ قبله وبعده<sup>(٢)</sup>، فرضي الله عن الإمام الشافعي وأسكنه فسيح جنانه.

(١) علماً أنه حنفي المذهب فيما اشتهر عنه، وقد ولد القضاة الشرعي على مذهب الإمام أبي حنيفة في القطر المصري أكثر من عشرين عاماً. راجع في الترجمة التفصيلية للأستاذ أحمد محمد شاكر، (ولد سنة ١٨٩٢م، وتوفي سنة ١٩٥٨م)، ويبيان آثاره وجهوده العلمية: مجلة الحكمة، العدد الرابع، ١٤١٥هـ، ص ١٧٣ - ١٨٢.

(٢) انظر مقدمة تحقيق الرسالة للإمام الشافعي، أحد محمد شاكر، ص ٥.

## المبحث الثاني

### إحاطته باللغة العربية وعلومها

سبق أن ذكرت في المبحث الثالث من الفصل الأول من هذا الباب كيف أقام الإمام الشافعى في صباه بين قبائل العرب المنتشرة حول مكة، وقبيلة هذيل منها خاصة؛ مما جعله يتلقى اللغة العربية الفصحى من منبعها من أفواه العرب الأقحاح، فكان فصيحاً بليغاً حافظاً للشعر وناظماً له، وبقي طيلة حياته يتصف بهذه الصفة، التي كانت ضرورية لخوضه غمار دراسة القرآن والسنة وعلوم الشريعة عامة. وما أرحب في إضافته هنا: هو أنَّ براعة الإمام الشافعى في اللغة العربية لم يكن أثراً لها في كونه فصيحاً بليغاً فحسب، بل وفي كونه أيضاً عالماً في النحو وغريب اللغة، وقوله في ذلك حجَّةٌ؛ وهو على هذا لا ينزل عن رتبة فحول اللغة العربية في زمانه، أمثل: الكسائي<sup>(۱)</sup> وتلميذه القراء<sup>(۲)</sup> والأصمى والمرد؛ بل ومن غير المبالغة أنْ يُقال: إنَّ الإمام الشافعى في رسوخ قدمه في اللغة العربية، وتمكنَّه من نحوها وصرفها وبلاغتها، لا يقل عن مكانة إمام اللغة في عصره الخليل

(۱) هو أبو الحسن علي بن حمزة بن عبد الله بن بهمن بن فيروز الأستدي الكوفي، الملقب بالكسائي لكتابه أحرم فيه، قال الشافعى: من أراد أن يتبحر في النحو فهو عيال على الكسائي، والكسائي شيخ القراءة والتربيَّة وإمام من أئمة اللغة والنحو، له عدة تصانيف منها: معانى القرآن، التوادر الكبير، وختنصر في النحو، وكان ذا منزلة رفيعة عند الرشيد، وأدب ولده الأمين، وتوفي بالري سنة ۱۸۹ هجرية وهو بصحة الرشيد، وهو أحد القراء العشرة، تهذيب سير أعلام النبلاء، الذهبي، ج ۱، ص ۳۱۶، ترجمة رقم ۱۳۷۶.

(۲) هو أبو زكريا يحيى بن زياد بن عبد الله بن منصور الأستدي الكوفي القراء، وهو تلميذ الكسائي، ووصفه بعضهم بأنه أمير المؤمنين في النحو، له تصانيف كثيرة في اللغة العربية وعلومها، توفي سنة ۲۰۷ هجرية، وله ثلث وستون سنة، تهذيب سير أعلام النبلاء، الذهبي، ج ۱، ص ۳۵۷ ترجمة رقم ۱۵۷۰.

بن أحمد الفراهيدي<sup>(١)</sup>، وتلميذه سيبويه<sup>(٢)</sup>، وكون إبداع الإمام الشافعى قد تجلّى في الفقه وأصوله، فإن ذلك لا يعني عجزه عن التأليف في النحو وعلوم العربية كتاباً على غرار كتاب سيبويه، وشهادات العلماء في عصره وبعده تدل على هذا<sup>(٣)</sup>، منها ما أخرجه الحافظ البيهقي بسنده إلى الإمام أحمد بن حنبل يقول: الشافعى فيلسوف في أربعة أشياء: في اللغة، واختلاف الناس والمعانى والفقه<sup>(٤)</sup>، وكذا ما قاله الإمام النووي في وصفه: «وهو (أي الشافعى) الإمام الحجة في لغة العرب ونحوهم، فقد اشتغل في العربية عشرين سنة مع بلاغته وفصاحته، ومع أنه عربي اللسان والدار والعصر»<sup>(٥)</sup>، بل لقد أخرج الحافظ البيهقي الكثير من الروايات المستندة إلى الإمام الشافعى يُidi فيها ملاحظات لغوية، هي من دقائق علم المعانى والنحو، تحت عنوان: باب ما يُستدلُّ به على فصاحة الشافعى ومعرفته باللغة وديوان العرب<sup>(٦)</sup>، كما أحصى الفخر الرازى عشرين شبهة وردت على الإمام الشافعى في أنه أخطأ في اللغة وكان له لحنٌ في بعض الألفاظ، وعَنْوَنَ لهذه الشبهات بـ«ذكر الألفاظ التي زعموا أنه (أي الشافعى) أخطأ فيها والجواب عنها»، وأحسن الفخر الرازى رحمة الله في رد هذه الشبهات، واستظهار فصاحة الإمام الشافعى وبلامته<sup>(٧)</sup>، وقد

(١) هو أبو عبد الرحمن الخليل بن أحمد الفراهيدي البصري ولد سنة ١٠١ هجرية، وكان إماماً في اللغة العربية وعلومها، وهو منشئ علم العروض، ومن تلاميذه سيبويه والأصمسي، وكان ورعاً قائعاً كغير الشأن، مات سنة ١٧٠ هجرية، تهذيب سير أعلام النبلاء، الذهبي، ج ١، ص ٢٧٤، ترجمة رقم ١١٧٥.

(٢) هو أبو بشر عمرو بن قبمان بن ثور الفارسي ثم البصري، المشهور بسيبويه، طلب الفقه والحديث مدة، ثم أقبل على العربية فتلتزم على يد الفراهيدي، وبِرَعَ وساد أهل عصره، وألَّفَ فيها كتابه الكبير الذي سمِّيَ الكتاب، عاش نحو الأربعين سنة ومات سنة ١٨٠ هجرية. تهذيب سير أعلام النبلاء، الذهبي، ج ١، ص ٢٩٦، ترجمة رقم ١٢٨٢.

(٣) راجع في نقل بعض هذه الشهادات كلاماً مالياً: آداب الشافعى ومناقبه، ابن أبي حاتم ص ١٣٦ - ١٣٧، تاريخ بغداد، الخطيب البغدادى، ج ٢، ص ٦١، مناقب الإمام الشافعى، الفخر الرازى، ص ٢٤٤ - ٢٤٠.

(٤) انظر: مناقب الشافعى، الحافظ البيهقي، ج ٢، ص ٤١.

(٥) انظر: تهذيب الأسماء واللغات، النووي، ج ١، ص ٤٩.

(٦) راجع مناقب الشافعى، الحافظ البيهقي، ج ٢، ص ٥٤ - ٥٩.

(٧) راجع مناقب الإمام الشافعى، الفخر الرازى، ص ٢٤٨ - ٢٦٨.

أجاد الدكتور عبد الفتاح الحموز<sup>(١)</sup> في بحثه القييم بعنوان: «كلام الإمام الشافعى والاحتجاج به وجهة من سعة العربية»، والذي كان من أبرز نتائجه: أن اختيارات الإمام الشافعى في اللغة تعد مظهراً من مظاهر سعة العربية من حيث الاحتجاج وبناء الأصل النحوى واللغوى، على الرغم من أنه لم يكن في عصور الاحتجاج اللغوى، ولنست هذه الاختيارات من باب اللحن والخطأ في اللغة؛ بل وينبغي تدوينها في مظان النحو والصرف<sup>(٢)</sup>، وإلى قريب من هذه التبيجة توصل الدكتور سيد رزق الطويل - أستاذ اللغويات في جامعة الأزهر - وذلك في بحثه القييم بعنوان: لغة الإمام الشافعى وأثرها في نتاجه الفقهي والأصولى، الذي درس فيه عدداً من اجتهادات الإمام الشافعى الفقهية الدالة على إمامته في اللغة العربية<sup>(٣)</sup>.

وأكاد أجزم أن الإمام الشافعى لو امتدّ به العمر (وهو أصغر الأئمة الأربع سنًا، فقد عاش ٤٥ سنة) ودون كتاباً في العربية وعلومها؛ لنسخ ما قبله ويفي عمدة لأهل اللغة إلى يومنا هذا، وقد أخرج الحافظ البيهقي بسنده إلى الإمام الشافعى يقول عن نفسه: مَا بَلَغْتِي أَنْ أَحْدَأْ فَهْمَ هَذَا الشَّأنَ (أي اللغة العربية) مِنِّي، وَقَدْ كُنْتُ أَحْبَبُ أَنْ أَرَى الْخَلِيلَ بْنَ أَحْمَدَ<sup>(٤)</sup>.

وبناءً على ما سبق أقول: ينبغي على الدارسين للغة والباحثين في علومها في

(١) هو أستاذ في كلية الآداب في جامعة مؤتة في الأردن، وحاصل على الدكتوراه في النحو والصرف من كلية دار العلوم في القاهرة سنة ١٩٨١م، وبحثه هذا منشور في مجلة: مؤتة للبحوث والدراسات -المجلد الأول - العدد الثاني لسنة ١٩٨٦م شهر كانون الأول. (وهي مجلة محكمة)، من ص ٤٧ إلى ص ٩٣ من العدد المذكور.

(٢) راجع ص ٤٨ وص ٩٣ من البحث سابق الذكر، العدد ٢، المجلد الأول شهر ١٢ سنة ١٩٨٦م، من مؤتة للبحوث والدراسات.

(٣) راجع هذا البحث في كتاب: الإمام الشافعى فقيهاً ومجتهداً، نشر المنظمة الإسلامية للتربية والعلوم والثقافة (إيسسكو)، ص ٢٣ - ٤٣، والكتاب في أصله مجموعة الأبحاث العربية في ندوة الإمام الشافعى سنة ١٩٩٠م.

(٤) انظر: مناقب الشافعى، البيهقي، ج ٢، ص ٥٢.

زماننا أن يحسنوا الاستشهاد بأشعار الإمام الشافعي<sup>(١)</sup> وكلامه في مدوناته الفقهية والأصولية في معرض إثبات قواعد النحو والصرف وغيرها من علوم العربية، وأن يعكفوا على دراسة مؤلفاته كما هو حال طلاب علوم الشريعة، لكن لغایات البحث اللغوي؛ ولقد أخرج الحافظ البيهقي بسنده إلى الربع بن سليمان المرادي يقول مخاطباً تلاميذه: «أعزبوا هذا الكتاب (يعني مصنفات الشافعي المصرية) فإن الشافعي لم يلحّن ...»<sup>(٢)</sup>.

وعلى هذا فقد كانت خطوة في الاتجاه الصحيح عندما قام الدكتور عبد المنعم طوعي بشناتي<sup>(٣)</sup> بجعل موضوع رسالته للدكتوراه في تخصص أصول اللغة العربية، والمقدمة إلى كلية اللغة العربية في جامعة الأزهر، هو تحقيق خطوطه كتاب: الزاهر في غريب ألفاظ الإمام الشافعي<sup>(٤)</sup> تصنيف أبي منصور

(١) وهي مجموعة في أكثر من كتاب، وثابتة إلى الإمام الشافعي بالأسانيد الجيدة، راجع في سردها: مناقب الشافعي، البيهقي، ج ٢، ص ٦٠ - ١١٣، مناقب الإمام الشافعي، الفخر الرازى، ص ٣٠٠ - ٣٢١، توالي التأسيس، ابن حجر، ص ١٣٩ - ١٤٦، وراجع كتاب من عيون الشعر - الشافعي شعره وأدبه، د. محمد إبراهيم نصر، وراجع ديوان الإمام الشافعي، جمع وتحقيق سليمان سليم الباب - طبعته دار الحكمة في دمشق، وقد استغرق ٧٨ صفحة، وراجع ديوان الشافعي، جمع وتحقيق د. محمد عبد المنعم خفاجى، وقد طبعته مكتبة الكليات الأزهرية في القاهرة، وقد استغرق ١٢٧ صفحة، وراجع ديوان الإمام الشافعي، جمع وتحقيق محمد عفيف الزعبي، طبعة دار الجيل، بيروت، وقد استغرق ٦٦ صفحة، وراجع ديوان الإمام الشافعي، جمع محمد عبد الرحمن عنون، طبعة دار الكتب العلمية، بيروت، وقد استغرق ٦٠ صفحة، وراجع ديوان الشافعي، جمع زهدي يكن، تحقيق وزيادة د. محمد زهدي يكن - طبعة دار يكن، بيروت، وقد استغرق ١٧٠ صفحة، وهو أجود الكتب السابقة وأجمعها.

(٢) انظر: مناقب الشافعي، البيهقي، ج ٢، ص ٥٢.

(٣) وهو أستاذ فقه اللغة والعلوم الإسلامية في جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية بالرياض سابقاً، وعميد كلية الدراسات الإسلامية - جامعة الجنان - طرابلس - لبنان.

(٤) والكتاب مؤلف لغوى كتبه الأزهري متبعاً فيه ألفاظ الإمام الشافعي في مصنفاته، وقد ذكر في شرحه لتلك الألفاظ الكثير من الفوائد اللغوية والتظريات العلمية، والكتاب يسرى بمحسب الموضوعات الفقهية مبتداً بباب الطهارة متتهماً بباب الأقضية، فالكتاب يسهل على علماء اللغة والفقه البحث اللغوي للألفاظ الغامضة الواردة في كل باب من أبواب الفقه، وأهميته تكمن في أنه من أقدم الكتب اللغوية التي شرحت الألفاظ الفقهية.

الأزهري<sup>(١)</sup>، وقد سُجلت هذه الرسالة في الكلية المذكورة سنة ١٩٧٥ م ونوقشت في شهر رمضان سنة ١٣٩٩ هـ - ١٩٧٩ م، وقامت دار البشائر الإسلامية بطبعتها طبعة أولى سنة ١٤١٩ هـ - ١٩٩٨<sup>(٢)</sup>، وكذا ما فعله أستاذى الشيخ نذير محمد مكتبي - وهو اللغوى الضليع<sup>(٣)</sup> - عندما استشهد بآراء الإمام الشافعى فى قضايا اللغة مع بقية كبار علماء العربية فى كتابه المفيد: الفصحى فى مواجهة التحديات<sup>(٤)</sup>، وأيضاً ما قام به الأستاذ حكمت صالح فى دراسته القيمة بعنوان: دراسة فنية فى شعر الإمام الشافعى، والتي استغرقت أكثر من (٣٤٠) ثلاثة وأربعين صفحة؛ درس فيها شعر الإمام الشافعى دراسة أدبية نقدية متخصصة، مقارناً إياها بفحول شعراء عصره<sup>(٥)</sup> مُستظهراً أثر القرآن الكريم فى شعره<sup>(٦)</sup>، ليقرر من بجمل دراسته المفيدة: أنَّ الإمام الشافعى كان من كبار أدباء عصره<sup>(٧)</sup>، وعليه فليس من الغريب

(١) هو أبو منصور محمد بن أحد بن الأزهر بن طلحة الأزهري، اللغوي ثم الشافعى مذهبأً، ولد سنة (٢٨٢) هجرية، وكان إماماً في اللغة والفقه، ثقة ورعاً، وله تصنیف عديدة منها تهذيب (تهذيب اللغة)، تفسیر الفاظ المزنی، وكتاب الزاهر. مات سنة (٣٧٠) هجرية، تهذيب سیر اعلام النبلاء، الذهبي، ج ٢، ص ١٨٩، رقم ٣٤٤٨.

(٢) وطبعة دار البشائر تقع في (٦٨) صفحة، وهي طبعة أنيقة اتضحت فيها الجهد المبذول للمحقق. ومن الغريب أن رسالة الدكتوراه التي قدّمها سميحة عبد الله أبو مغلي إلى كلية دار العلوم في جامعة القاهرة كان موضوعها تحقيق خطوطه كتاب الزاهر للأزهري، وقد سُجّلت الرسالة عام ١٩٧٨ م ونوقشت عام ١٩٨١ م بإشراف أ. د. كمال محمد بشير رئيس قسم اللغة العربية في حينه، علمًا أنَّ جامعة القاهرة وجامعة الأزهر في نفس الدولة !!! وقد طبعت دار الفكر في عمان رسالة سميحة عبد الله أبو مغلي طبعة أولى سنة ١٤١٩ هـ - ١٩٩٩ م استغرقت مع الفهارس ٤٢٥ صفحة.

(٣) الشيخ أبو الفضل نذير محمد مكتبي، هو أول من درستُ الفقه في حلقة، وهو مدرس في معهد الفرقان الشرعي في دمشق الفيحاء، وأمام وخطيب مسجد الحمزة والعباس فيها.

(٤) راجع الفصحى فى مواجهة التحديات، الشيخ نذير محمد مكتبي، ص ٢٣٩ وما بعدها.

(٥) راجع دراسة فنية في شعر الإمام الشافعى، الأستاذ حكمت صالح، ص ١٩٣ - ٢٢٤.

(٦) راجع المرجع السابق، ص ٣٦ - ٤٠.

(٧) لقد أشار الأستاذ حكمت صالح في ختام دراسته لوجود خطوط باسم: نتيجة الأفكار فيما يعزى إلى الإمام الشافعى من الأشعار لمؤلفه أحد العجمي، وأشار أيضًا إلى وجود كتاب باسم: الجواهر التفيس في أشعار الإمام محمد بن إدريس، انظر: ص ٣٤٣ من المرجع السابق، إلا أنه لم أقف على أيٍ من الكتابين، لكنني قرأت في كتاب تاريخ الأدب العربي للمستشرق الألماني د. كارل بروكلمان

بعد ذلك أن يُترجم للإمام الشافعى في كتاب معجم الأدباء، وفي كتاب طبقات النحاة واللغويين<sup>(١)</sup>.

ومن الجدير بالذكر هنا: أن الإمام الشافعى علاوة على نظمه الشعر المُتقن الدال على تمكنه من العربية، فإنه كان يحفظ الكثير من أشعار العرب التي أنشئت في الجاهلية وفي صدر الإسلام<sup>(٢)</sup>، واستعان بهذه الأشعار في تفسيره للنصوص الشرعية، وهذا ما يدركه كل من قرأ في كتابه الأم، أو كتابه الرسالة<sup>(٣)</sup>، فالإمام الشافعى كان يتعامل مع دراسة اللغة العربية وفهمها على أنها قضية شرعية، كما صرّح بذلك في كتابه الرسالة، حيث قال: فعلى كل مسلم أن يتعلم من لسان العرب ما بلغه جهده، حتى يشهد به أن لا إله إلا الله، وأن محمداً عبده ورسوله، ويتلذّل به كتاب الله، وينطق بالذكر فيما افترض عليه من التكبير، وأمير به من

---

= في القسم الثاني ص ٣١٨ ما نصه: ... وصنف أحد بن أحمد العجمي المتوفى سنة ١٠٢٩ هـ - ١٦٢٠ م كتاب: نتيجة الأفكار فيما يُعزى إلى الإمام الشافعى من الأشعار: القاهرة ثان ٣: ٤٠٢، واحتار منه محمد مصطفى الشافى كتاب: الجوهر النفيس في أشعار الإمام محمد بن إدريس، وطبع في القاهرة سنة ١٣٢١ هـ.

ومن الجدير بالذكر هنا: أنه توجد رسالة ماجستير قدّمتها زينب جمال الدين قاسم فلمنيان، بعنوان: مبادئ تربوية من ديوان الإمام الشافعى، إلى قسم التربية الإسلامية في جامعة أم القرى في مكة المكرمة، بإشراف أ. د. محمد خير عرق سوس، وهي تقع في ٢٤٢ صفحة، وقد نوقشت بتاريخ ١٤٠٨ هـ لكنها غير مطبوعة - في حدود معرفتي - حتى تاريخ كتابة هذه الدراسة، وقد اطلعت عليها وهي رسالة غنية بالفوائد.

(١) راجع معجم الأدباء، ياقوت الحموي، ج ٦، ص ٤٥٢ - ٤٦٠، وراجع طبقات النحاة واللغويين، ابن قاضي شهبة، ج ١، ص ٦٢ - ٦٨.

(٢) راجع في بيان اهتمام النحاة واللغويين في عصر الشافعى بحفظ الشعر وجمعه لتخریج قواعد اللغة منه، راجع في ذلك تاريخ الأدب العربي العصر العباسي الأول، د. شوقي ضيف، ص ١٢٥ وص ١٣٨ وما بعدها.

(٣) راجع على سبيل المثال لا المحصر، الرسالة، الشافعى، بتحقيق د. كبار، ص ٤٥ - ٤٦، وراجع مناقب الشافعى، البهقى، ج ١، ص ٢٨٦ - ٢٨٧.

التبسيح والتشهد وغير ذلك<sup>(١)</sup>، وفي تقرير هذا الأمر أخرج الحافظ البيهقي بسنده إلى محمد ابن بنت الشافعى يقول: أقام الشافعى على قراءة العربية وأيام الناس عشرين سنة، وقال: ما أردت بهذا إلا الاستعانة على الفقه<sup>(٢)</sup>، وأنخرج بسنده أيضاً إلى المزني قال: سمعت الشافعى يقول: إعراب القرآن أحب إليّ من حفظ بعض حروفه... تعلّموا العربية فإنها تثبت العقل وتزيد في المروءة<sup>(٣)</sup>.

---

(١) انظر الرسالة، الشافعى - تحقيق د. كباره، ص ٥٣، وراجع الكلام المقيد لحقن الرسالة د. عبد الفتاح كباره في حاشية ص ٥٣ وحاشية ص ٥٤، وراجع أيضاً الكلام المقيد، للإمام أبي إسحاق الشاطئي، في كتابه المواقفات، ج ٢، ص ٣٧٧، تعقلاً على كلام الإمام الشافعى سابق الذكر في الرسالة.

(٢) انظر مناقب الشافعى، البيهقي، ج ٢، ص ٤٢.

(٣) انظر: مناقب الشافعى، البيهقي، ج ١، ص ٢٨٢.

### المبحث الثالث

## رسوخ قدمه في تفسير القرآن الكريم

حفظ الإمام الشافعي القرآن الكريم في سن مبكرة جداً، إذ كان عمره سبع سنوات وروي أنه كان في التاسعة، وقرأ القرآن على إسماعيل بن قسطنطين أحد كبار قراء مكة في حينه، وقد أدرك رحمة الله منذ بداية دراسته لعلوم الشريعة على يد مسلم بن خالد الرنجبي في مكة أهمية العلم بمعاني القرآن الكريم، والإمام بتفسير آياته؛ بوصفه المصدر الأول للتشريع الإسلامي، فحرص على جمع أقوال كبار المفسرين في عصره خلال رحلاته العلمية، ثم نظر وتدبر وشرح وفسر، فكان إماماً من أئمة التفسير في زمانه. وقد قال الإمام الشافعي في كتابه الرسالة في سياق بيانه لنزلة القرآن الكريم: «... فكل ما أنزل في كتابه جل ثناؤه - رحمة وحجة، عليه من علمه، وجهله من جهله، فحق على طلبة العلم بلوغ غاية جهدهم في الاستكثار من علمه «أي علم القرآن»، والصبر على كل عارض دون طلبه، وإخلاص النية لله في استدراك علمه نصاً واستنباطاً، والرغبة إلى الله في العون عليه، فإنه لا يدرك خيراً إلا بعونه، فإن من أدرك علم أحكام الله في كتابه نصاً واستدلاً، ووقفه الله للقول والعمل بما عليه منه فاز بالفضيلة في دينه ودنياه، وانتفت عنه الريب، ونورت في قلبه الحكمة، واستوجب في الدين موضع الإمامة»<sup>(١)</sup>، كما أخرج الحافظ البيهقي بسنده إلى المزني يقول: «سمعت الشافعي رحمة الله يقول: من تعلم القرآن عظمت قيمته، ومن نظر في الفقه نبل قدره، ومن كتب الحديث قويت حجته، ومن نظر في اللغة رق طبعه، ومن نظر في الحساب

(١) انظر: الرسالة للإمام الشافعي، تحقيق د. عبد الفتاح بن ظافر كبار، ص ٣٤.

جزُل رأيه، ومنْ لم يصن نفسه لم ينفعه علمه<sup>(١)</sup>، ولقد أحسن يونس بن عبد الأعلى الصدفي في وصف إجادة شيخه الإمام الشافعى للتفصير عندما قال غير مبالغ - فيما أخرجه الحافظ البيهقي بسنده إليه: «كان الشافعى إذا أخذ في التفصير كأنه شهد التنزيل»<sup>(٢)</sup>، هذا وأخرج الحافظ البيهقي في كتابه مناقب الشافعى عدداً من الروايات المسندة إلى الإمام الشافعى يفسّر فيها آيات من القرآن الكريم يتجلّى فيها رسوخ قدم الإمام الشافعى في التفصير وإحاطته التامة بمعانى الفاظ القرآن، واستعانته بالأثار والأشعار في شرح غريب الآيات مع حسن استنباطه للأحكام منها؛ وذلك تحت عنوان: باب ما يُستدلُّ به على معرفة الشافعى رَحْمَةُ اللهِ بِتَفْصِيرِ الْقُرْآنِ وَمَعْنَاهِ وَسَبِيلِ نَزْولِهِ<sup>(٣)</sup>، وقد ضاعف الحافظ البيهقي جهده في جمْع أقوال الإمام الشافعى في تفسير القرآن؛ عندما أخرج الكثير منها وجعلها في كتاب واحد سماه: «أحكام القرآن» كما صرّح بذلك في آخر صفحة من كتابه مناقب الشافعى حيث قال: «وقد جمّعتُ أقاويل الشافعى رَحْمَةُ اللهِ فِي أحكامِ القرآنِ وَتَفْصِيرِهِ فِي جزْئَيْنِ»<sup>(٤)</sup>.

ومن استقرائي لما أخرجه البيهقي، ونظري في تفسير الإمام الشافعى لآيات الأحكام وغيرها في كتابه الرسالة والأم أقول: لقد كان للإمام الشافعى منهج مستقلٌ في تفسير القرآن، جمع فيه بين التفسير بالتأثر والتفسير بالرأي<sup>(٥)</sup>، وحرى

(١) انظر: مناقب الشافعى، البيهقي، ج١، ص ٢٨٢.

(٢) انظر: المصدر السابق، ج١، ص ٢٨٤.

(٣) انظر: مناقب الشافعى، البيهقي، ج١، ص ٢٨٥ - ٣٠٠.

(٤) انظر: المصدر السابق، ج٢، ص ٣٦٨، وعليه فكتاب أحكام القرآن هو من كلام الإمام الشافعى في التفسير لكنه جمْع الحافظ البيهقي، وقد طبعته مكتبة نشر الثقافة الإسلامية في القاهرة طبعة أولى سنة ١٣٧١ هجرية، بتحقيق الشيخ عبد الغنى عبد الحالق تقع في مجلدين، أما كتاب أحكام القرآن الذي صنفه الإمام الشافعى بنفسه فهو مفقود ولم تصل منه إلى زماننا أي نسخة خطوظة وستأتي الإشارة إليه عند الحديث عن آثار الإمام الشافعى.

(٥) التفسير بالتأثر ويسمى بالمتقول أيضاً هو: ما جاء في القرآن أو السنة أو كلام الصحابة بياناً لمراد الله تعالى من كتابه، أما ما يُنقل عن التابعين فيه خلافٌ بين المفسرين، فمنهم من اعتبره من المتأثر

بالدارسين في علم التفسير في زماننا، أن يدرسوا هذا المنهج ويستخرجوا معالله من بطون مصنفات الإمام الشافعي؛ ولقد كانت خطوة في الاتجاه الصحيح عندما قام الدكتور محب الدين عبد السبحان واعظ بجعل موضوع رسالته للماجستير التي قدمها إلى قسم الكتاب والسنّة في كلية الشريعة في جامعة أم القرى بكة المكرمة هو: منهج الإمام الشافعي في تفسير آيات الأحكام<sup>(١)</sup>، وكذا ما فعله الدكتور عبد الخالق نور عندما جعل موضوع رسالته لدبلوم الدراسات العليا والتي قدمها إلى دار الحديث الحسينية في الرباط هو: الإمام الشافعي ومذهبـه في التفسير في كتابـه الأم والأحكام<sup>(٢)</sup>. (المقصود أحكام القرآن للإمام الشافعي الذي جمعه الحافظ أبو بكر البيهقي).

وقد أشار الفخر الرازي إلى هذا المنهج المستقل للإمام الشافعي في التفسير وسمـاه: مذهبـ الشافعيـ من كتابـ الله تعالىـ، وذكرـ أنهـ اعتمدـ عليهـ في تفسـيرـهـ لـ القرآنـ الـكـرـيمـ المـسـمـيـ: التـفـسـيرـ الـكـبـيرـ لـالفـخرـ الـراـزيـ<sup>(٣)</sup> حيثـ قالـ: «ـوـاعـلـمـ: أـنـ مـنـ

= لأنـهمـ تـلـقـوهـ مـنـ الصـحـابـةـ غالـباـ، وـمـنـهـ مـنـ اـعـتـبـرـهـ مـنـ التـفـسـيرـ بـالـرأـيـ، انـظـرـ مـنـاهـلـ الـعـرـفـانـ فـيـ عـلـومـ الـقـرـآنـ لـالـشـيـخـ مـحـمـدـ عـبـدـ الـعـظـيمـ الـزـرقـانـيـ - جـ ٢ـ، صـ ١٢ـ وـصـ ١٣ـ، وـرـاجـعـ بـحـوثـ فـيـ أـصـولـ التـفـسـيرـ، الدـكتـورـ مـحـمـدـ بـنـ لـطـفيـ الصـبـاغـ، صـ ٨٦ـ.

التـفـسـيرـ بـالـرأـيـ وـيـسـمـيـ التـفـسـيرـ الـمـسـتـبـطـ أـيـضاـ هوـ: الـاجـتـهـادـ فـيـ تـفـسـيرـ الـقـرـآنـ، فـإـنـ كـانـ الـاجـتـهـادـ مـسـتـنـدـاـ إـلـيـ ماـ يـحـبـ الـاسـتـنـادـ إـلـيـ بـعـدـ الـجـهـالـةـ وـالـضـلـالـةـ، فـالـتـفـسـيرـ بـهـ مـحـمـودـ إـلـاـ فـمـذـمـومـ. انـظـرـ مـنـاهـلـ الـعـرـفـانـ، جـ ٢ـ، صـ ٤٩ـ، وـرـاجـعـ بـحـوثـ فـيـ أـصـولـ التـفـسـيرـ، صـ ٨٦ـ.

(١) وقد أشرف على الرسالة أ. د. عويد بن عياد المطرفي، وهي تقع في ٥٦٥ صفحة، ونوقشت سنة ١٤٠٧هـ، ولكنها غير مطبوعة - في حدود معرفتي - حتى تاريخ كتابة هذه الدراسة، وقد أطلعت عليها وهي غنية بالفوائد.

(٢) وقد نوقشت هذه الرسالة بتاريخ ١٩٧٩م، ولكنها غير مطبوعة - في حدود معرفتي - حتى تاريخ كتابة هذه الدراسة، ولم أتمكن من الاطلاع عليها.

(٣) التـفـسـيرـ الـكـبـيرـ، للـإـلـامـ الـفـخرـ الـراـزيـ، طـبـعـتـ دـارـ إـحـيـاءـ الـرـاثـ الـعـرـبـيـ، بـيـرـوـتـ - لـبـانـ، فـيـ طـبـعـةـ أـنـيـقةـ هـيـ الـثـانـيـةـ لـسـنـةـ ١٤١٧ـ هـ ١٩٩٧ـ مـ تـقـعـ فـيـ (١١) إـحدـيـ عـشـرـ جـلـدـاـ بـمـتوـسـطـ (٦٠٠) سـتـمـائـةـ صـفـحةـ لـلـمـجـلـدـ الـوـاحـدـ، وـقـدـ نـقـلـ الـفـخرـ الـراـزيـ فـيـ أـقـوالـ الـإـلـامـ الـشـافـعـيـ فـيـ التـفـسـيرـ وـالـفـقـهـ وـغـيـرـهـ مـاـ لـهـ صـلـةـ بـمـوـضـوـعـ الـكـتـابـ، وـيـدـرـكـ ذـلـكـ كـلـ مـنـ قـرـأـ فـيـ التـفـسـيرـ الـكـبـيرـ.

وـمـنـ الـجـديـرـ بـالـذـكـرـ هـنـاـ أـنـ تـوـجـدـ رـسـالـةـ مـاجـسـتـيرـ بـعـنـوـانـ: مـنـهـجـ فـخرـ الـدـينـ الـشـرـازـيـ فـيـ تـفـسـيرـهـ

طالع التفسير الكبير الذي صنفناه ووقف على كيفية استنباطنا للمسائل على وفق مذهب الشافعي من كتاب الله تعالى، علم أن الشافعي كان بحراً لا ساحل له في هذا العلم ...»<sup>(١)</sup>، ثم نقل الفخر الرازي عدداً من الروايات يفسر فيها الإمام الشافعي بعضاً من آيات القرآن، وقال بعد سرده لها: «...اعلم: أن لطائف الشافعي في علم التفسير كثيرة، ونحن اكتفينا بهذا القدر في التنبيه على الباقي والله أعلم ...»<sup>(٢)</sup>.

ما سبق عرضه لا يكون غريباً أن يُترجمَ شمس الدين الداودي<sup>(٣)</sup> للإمام الشافعي في كتابه طبقات المفسرين<sup>(٤)</sup>، وأقول هنا: لقد تعرّض الإمام الشافعي إلى تفسير أكثر من ٢٠٠ مائتي آية في كتابه الرسالة<sup>(٥)</sup>، وإلى تفسير ٤٤٣ أربعمائة وثلاث وأربعين آية في كتابه الأم وحده<sup>(٦)</sup>، بحيث كان يأتي بالأية كدليل على مسألة ما في الفقه أو الأصول فـيُفهم من استدلاله بها المعنى الذي تبناه في تفسيرها، وأحياناً أخرى يقصد الآية بالتفسير أصلةً، لاستنباط حكم فقهيٍّ أو قاعدةً أصوليةً منها، ويحصل كثيراً أن يتعرّض للآية الواحدة في أكثر من موضع، ليتعدد استدلاله

= الكبير، قدمها رمزي محمد كمال نعناعة إلى قسم الشريعة الإسلامية في كلية دار العلوم في القاهرة، بإشراف أ. د. مصطفى زيد وقد نوقشت بتاريخ ١٩٦٥م، وهي تقع في ٢١٠ صفحة، لكنها غير مطبوعة حتى الآن في حدود معرفتي، ولم أتمكن من الاطلاع عليها:

(١) انظر: مناقب الإمام الشافعي، الفخر الرازي، ص ١٩٣.

(٢) انظر المصدر السابق، ص ٢٠٨.

(٣) هو شمس الدين محمد بن علي بن أحمد الداودي، توفي سنة ٩٤٥هـ مالكي المذهب وشيخ أهل الحديث في عصره في مصر، وقد تلمذ على يد جلال الدين السيوطي، له: طبقات المفسرين، راجع في ترجمته معجم المؤلفين، الأستاذ عمر رضا كحاله، ج ٢، ص ٤٩٦، رقم ترجمه ١٤٥٠١.

(٤) راجع طبقات المفسرين، الداودي، ج ٢، ص ١٠٢، رقم الترجمة ٤٦١.

(٥) راجع في تعداد هذه الآيات مرتبة حسب ترتيب سور القرآن في المصحف، الرسالة، الإمام الشافعي، بتحقيق د. عبد الفتاح كباره، ص ٣٠١ - ٣١٤.

(٦) راجع في تعداد هذه الآيات مرتبة حسب ترتيب سور القرآن في المصحف، موسوعة الإمام الشافعي - كتاب الأم، تحقيق د. أحمد بدر الدين حسون، المجلد العاشر، جزء الفهارس، ص ١١ -

بها ونوع استنباطه منها، حسبما يستدعيه سياق الموضوع، علماً أن الآيات سابقة الإحصاء في الأم والرسالة، لا يقتصر موضوعها على آيات الأحكام بل فيها من آيات القصص القرآني وأيات العقيدة وغيرها من موضوعات القرآن الكريم، لذلك فمن المفيد جداً أن يُجمع تفسير الإمام الشافعى لهذه الآيات وغيرها في كتبه الأخرى، وما روى عنه بالأسانيد الجيدة من تفسير في كتب مناقبه، وكتاب أحكام القرآن الذي جمعه الحافظ البيهقي، أن يُجمع كل ذلك في كتاب واحد باسم تفسير الإمام الشافعى، مرتبًا حسب تسلسل سور في المصحف الشريف، ورغم أن الشيخ مجدى بن منصور بن سيد الشورى، قام بجهد طيب في جمع تفسيرات الإمام الشافعى لآيات من القرآن في كتاب سماه: تفسير الإمام الشافعى، وقامت دار الكتب العلمية في بيروت بطبعه طبعة أولى سنة ١٤١٦ هـ - ١٩٩٥ م تقع في ٢٠٠ متى صفحة، على الرغم من ذلك فإن الكتاب لم يستوعب جميع ما قاله الإمام الشافعى في التفسير فيسائر مصنفاته، إضافة إلى أن حواشى الكتاب بحاجة لمزيد خدمة بتخريج الأحاديث والأثار وعزوه الأشعار التي استشهد بها الإمام الشافعى في التفسير، وبمقابلة استنباطاته من آيات الأحكام مع ما قرره فقهاء الشافعية في كتب المذهب المعتمدة في تلك المسائل، وذلك إظهاراً للشخصية الاجتهادية المستقلة للإمام الشافعى في تفسير القرآن الكريم؛ على غرار ما قام به الشيخ بسري السيد محمد لما جمع أقوال الإمام ابن القيم الجوزية<sup>(١)</sup> في تفسير آيات القرآن الكريم، والمبثوثة مفرقة في مصنفاته الكثيرة، لما جمعها في كتاب واحد سماه: بدائع التفسير

(١) هو محمد بن أبي بكر بن أيوب بن سعد الزرعى الدمشقى أبو عبد الله شمس الدين، المعروف بابن قيم الجوزية، الفقيه الحنبلي والأصولي والمحدث والمفسر والجامع لعلوم الشريعة، ولد بدمشق سنة ٦٩١ هـ، كان واسع المعرفة عابداً ورعاً جريئاً في الحق، وله مصنفات عديدة من أشهرها إعلام المقعين وزاد المعاد في هدي خير العباد، توفى في دمشق سنة ٧٥١ هـ.

راجع في سيرته وترجمته: معجم المؤلفين، عمر رضا كحاللة، ج ٣، ص ١٦٤، مرجع العلوم الإسلامية، د. محمد الزحيلي، ص ٤٥٥، وأصول الفقه تاريخه ورجاله، د. شعبان محمد إسماعيل، ص ٣٧٢.

الجامع لتفسير الإمام ابن قيم الجوزية، وقد قامت دار ابن الجوزي في السعودية بطبعه طبعة أولى، غاية في الأنقة سنة ١٤١٤ هـ - ١٩٩٣ م، تقع في خمسة مجلدات بمتوسط ٥٥٠ خمسائة وخمسين صفحة للمجلد الواحد. وينبغي التنبيه هنا على أن اهتمام الإمام الشافعي بآيات الأحكام أكثر من غيرها لميله نحو الفقه وأصوله لا ينفي قدراته الكبيرة على تفسير القرآن الكريم كاملاً تفسيراً مستوعباً جاماً، وكل منصف يقرأ كتب الإمام الشافعي ويدقق في استدلاله بالأيات الكريمة واستنباطاته منها يكاد يجزم أنه لو دون كتاباً في تفسير القرآن خاصة، لأصبح كتابه عمدة للمفسرين من بعده إلى يومنا هذا<sup>(١)</sup>، ولتفوق على كتاب «جامع البيان عن تأويل آي القرآن» لشيخ المفسرين محمد بن جرير الطبرى<sup>(٢)</sup>، ولا عجب بعد ذلك في كون ابن جرير مجتهداً متسبباً إلى مذهب الإمام الشافعى<sup>(٣)</sup>.

(١) كان من أبرز النتائج التي توصل إليها الدكتور حب الدين عبد السبعان في رسالته للماجستير بعنوان: منهج الإمام الشافعى في تفسير آيات الأحكام، هي: الوقوف على معالم الشخصية التفسيرية الكبيرة للإمام الشافعى، راجع الرسالة المذكورة، ص ٤٨٦، وما بعدها.

(٢) هو محمد بن جرير بن يزيد بن كثير أبو جعفر الطبرى، الإمام في الحديث والفقه والتفسير والتاريخ والقراءات وغير ذلك، ولد في طبرستان سنة ٢٢٤ هجرية، رحل تحصيلاً لعلوم الشريعة إلى العراق والشام والنجاشي ومصر وغيرها، وله تصانيف كثيرة أشهرها: «جامع البيان في تفسير القرآن» ويعرف بتفسير الطبرى، وكتاب أخبار الرسل والملوك ويتعرف بتاريخ الطبرى، كان شافعياً في صغره، إلا أنه بلغ رتبة الاجتهد، توفي في بغداد ٢١٠ هـ راجع في ترجمته: طبقات الفقهاء، الشيرازى ص ٩٣، وتهذيب سير أعلام النبلاء، الذهبي، ج ٢، ص ٢٨، رقم ترجمته ٢٧١٥.

(٣) هذا ما قرره د. محمد حسن هيتون في كتابه الاجتهد وطبقات مجتهدي الشافعية، راجع ص ٧٣ وص ٧٥ منه.

هذا وقد أخى وزميلي عبد المجيد عبد الله دية رسالته القيمة للماجستير إلى قسم الفقه وأصوله في كلية الشريعة في الجامعة الأردنية بعنوان: الإمام الطبرى ومنهجه في الفقه الإسلامي بشراف أ. د. محمود صالح جابر وهي تقع في ١٧٠ صفحة وقد نوقشت بتاريخ ١٤١٧ هـ - ١٩٩٧ م، ولكنها غير مطبوعة حتى تاريخ كتابة هذا البحث، وقد اطلعت عليها، وكان من أبرز نتائجها أن الإمام محمد بن جرير الطبرى انتهى أمره إلى بلوغ درجة الاجتهد المطلق، بل وكان صاحب مذهب مستقل سمي بالذهب الجريري، لكنه انذر لعدم وجود تلاميذ يستوى الإجادة في نقله وتحريمه، راجع ص ٦٧ من الرسالة المذكورة.

## المبحث الرابع

### رسوخ قدمه في الحديث النبوي روایة و درایة

تلقى الإمام الشافعى الحديث النبوى منذ صباه وهو فى مكة على يد كبار المحدثين فيها، وفي مقدّمتهم محدث الحرم المكي فى عصره سفيان بن عيينة، ثم تابع تلقىه للحديث عند محدثى المدينة المنورة، وفي مقدّمتهم إمام دار المحررة مالك بن أنس ليبلغ عنده الذروة فى جمعه لحديث الحجازيين؛ عندما قرأ عليه الموطا من حفظه.

## المطلب الأول

### رواية الإمام الشافعى للحديث و درایته به

والإمام الشافعى في تنقله بين محدثي الحرمين كان يأخذ عنهم الحديث حفظاً له وفقهاً لأحكامه ونقداً لأسانيده، وبرع في كل ذلك، وهو ما عُرف فيما بعد بعلم الحديث النبوى روایة و درایة، وسأعرض إجادة الإمام الشافعى لكلٍّ منها فيما يلى:

#### الحديث النبوى روایة:

وعرّفه علماء الحديث بأنه: هو علم يشتمل على أقوال النبي ﷺ وأفعاله وتقريراته وصفاته وروايتها وضبطها وتحرير الفاظها<sup>(۱)</sup>.

(۱) راجع في هذا التعريف: منهج النقد في علوم الحديث، د. نور الدين عتر، ص ۳۱، أصول الحديث علومه ومصطلحه، د. محمد عجاج الخطيب، ص ۷.

حفظ الإمام الشافعي الحديث النبوى متقدناً وضابطاً له، فكان من رواة الحديث الأثبات، وجمع أبو العباس الأصم<sup>(١)</sup> جانباً من الأحاديث التي روتها الإمام الشافعى في كتبه في مصنف واحد سماه **مسند الشافعى**<sup>(٢)</sup> وسيأتي تفصيل وصفه في الفصل التالي، وقد روى الأصم أحاديث المسند عن الربيع المرادي عن الإمام الشافعى، وكذلك جمع أبو جعفر الطحاوى<sup>(٣)</sup> عدداً كبيراً من الأحاديث التي روتها الإمام الشافعى مستدلاً بها في كتبه في مصنف سماه **السنن** بخرج فيه الأحاديث بروايتها عن خاله أبي إبراهيم المزنى عن الإمام الشافعى، وسيأتي تفصيل وصفه عند الحديث عن آثار الإمام الشافعى، إلا أنَّ أجمع كتاب لما رواه الإمام الشافعى من الأحاديث والآثار عن الصحابة في سائر كتبه هو ما جمعه الحافظ البىهقى في مصنفه الذي سماه **معرفة السنن والأثار** يروى ما فيه بسنته إلى الإمام الشافعى وسيأتي تفصيل وصفه أيضاً.

ومن النظر في هذه الكتب الثلاثة وخدمة العلماء لها قد يُؤْكِلَ حديثاً وتعليقات المفيدة عليها؛ يتضح جلياً أنَّ الإمام الشافعى كان من كبار حفاظ الحديث في زمانه،

(١) هو محمد بن يعقوب بن معقل بن سنان، أبو العباس النيسابورى الأصم، كان من كبار المحدثين الحفاظ الأثبات في عصره، وارتحل في طلب الحديث فسمع كتاب الأم للشافعى عن الربيع المرادي، وقد أصابه الصمم بعد رجوعه من رحلته في طلب الحديث فسمى بالأصم، وكان يروى من حفظه مع الضبط والإتقان، وقد جمع الأحاديث التي روتها الإمام الشافعى في كتابه الأم وغيره في **مسند سماه مسند الشافعى**، توفي سنة ٣٤٦ هجرية، راجع في سيرته تهذيب سير أعلام النبلاء، الذهبي، ج ٢، ص ١١٧، رقم ترجمته ٣١٣٠.

(٢) بلغ عدد الأحاديث المجموعة في **مسند الشافعى** (١٧٢١) حديثاً بعد حذف المكرر - كما أحصاها يوسف المرعشلى في فهرسته لـ**مسند الشافعى**، انظر: ص ٧ من فهرس أحاديث **مسند الإمام الشافعى**.

(٣) هو أحد بن محمد بن سلامة بن عبد الملك أبو جعفر الطحاوى الأزدي المصرى، ولد ونشأ في طها سنة ٢٣٨ هجرية وهي بلدة في صعيد مصر، وتلقى أولاً على المذهب الشافعى على يد خاله أبو إبراهيم المزنى، ثم تحول إلى المذهب الحنفى وبرع فيه حتى انتهت إليه رئاسة الحنفية بمصر، وكان من حفاظ الحديث الأثبات، وله مصنفات كثيرة منها: شرح معانى الآثار، ومشكل الآثار، وكتاب العقيدة المشهور باسم العقيدة الطحاوية، توفي في القاهرة سنة ٣٢١ هجرية، راجع في ترجمته: تهذيب سير أعلام النبلاء، الذهبي، ج ٢، ص ٦٢، رقم ترجمته ٢٨٨٣، وطبقات الفقهاء، الشيرازى، ص ١٤٢، وأخبار أبي حنيفة وأصحابه، القاضى حسين الصimirي، ص ١٦٨.

شأنه في ذلك شأن شيخه الإمام مالك بن أنس، وشأن تلميذه الإمام أحمد بن حنبل.

أما فقه الأحاديث والأثار وما فيها من المعاني والأحكام، فقد كان الإمام الشافعى فارس ميدانه، وهذا يتجلى من خلال استنباطاته الفقهية من الأحاديث النبوية والأثار عن الصحابة، واستدلالاته بها في بيان الأحكام والقواعد الأصولية في سائر مصنفاته، ويدرك ذلك كل من كان له أدنى صلة بفقه الحديث النبوي عند قراءته في أي من مصنفات الإمام الشافعى خاصة كتابه: اختلاف الحديث، الذي يعتبر أول مصنف في علم مختلف الحديث ومشكله<sup>(١)</sup>، حيث عرض فيه الإمام الشافعى أكثر من مائتين وسبعين حديثاً<sup>(٢)</sup> مختلفة في ظاهرها، وبين طرق جمعها والتوفيق بينها ليكون ذلك مثالاً ينسج العلماء على منواله، وسيأتي تفصيل وصفه في الفصل التالي.

هذا وقد أخرج الحافظ البهقى الكثير من الروايات المفيدة المسندة إلى الإمام الشافعى يشرح فيها بعض الأحاديث والأثار شرعاً يتجلى فيه عظيم فقهه للسنة، وذلك تحت عنوان: باب ما يستدلُّ به على معرفة الشافعى بمعانى أخبار رسول الله

عليه السلام

(١) يُعرَّف علم مختلف الحديث ومشكله بأنه: العلم الذي يبحث في الأحاديث التي ظهرت متعارض فيزيل تعارضها أو يوفق بينها، كما يبحث في الأحاديث التي يُشكّل فهمها أو تصورها فيدفع إشكالها ويوضّح حقيقتها، وهذا أطلق بعض العلماء على هذا العلم اسم (مشكل الحديث) و(اختلاف الحديث) و(تأويل الحديث)... والمراد بكل هذه الأسماء مسمى واحد.

راجع في بيان هذا التعريف: أصول الحديث علومه ومصطلحه، د. محمد عجاج الخطيب، ص ٢٨٣، منهج القدى في علوم الحديث، د. نور الدين عتر، ص ٣٣٧، البعثة الحديث شرح اختصار علوم الحديث، لابن كثير، تأليف أحد محمد شاكر، ص ١٦٩، وانظر في بيان سبق الإمام الشافعى في التصنيف في مختلف الحديث ومشكله: أصول الحديث، د. محمد عجاج الخطيب، ص ٢٨٤.

(٢) راجع في إحصاء عدد هذه الأحاديث ومواضعها: اختلاف الحديث، الإمام الشافعى، بتحقيق أ. محمد أحد عبد الغزير زيدان، ص ٢٣١ - ٢٤١.

(٣) راجع مناقب الشافعى، الحافظ البهقى، ج ١، ص ٣٠١ - ٣٣٧، وراجع أيضاً الكلام المفيد الذى أورده الدكتور محمد يوسف الحمدى في بحثه القيم بعنوان: أثر السنة في فقه الشافعى، والمششور في مجلة مركز بحوث السنة والسير - قطر - العدد الخامس سنة ١٩٩١م، ص ١٦٧ - ٢٣٣.

وعرّفه علماء الحديث بأنه: علم بقوانيين يُعرف بها أحوال السنن والمتون، ويطلق عليه مصطلح الحديث أو علوم الحديث أو أصول الحديث<sup>(١)</sup>.

ولقد كان للإمام الشافعي أقوال معتبرة في نقد أسانيد الأحاديث ومتونها<sup>(٢)</sup>، وبيان شروط الحديث الصحيح<sup>(٣)</sup>، وبيان قواعد الجرح والتعديل والكلام على بعض الرواية تحريراً وتعديلأً<sup>(٤)</sup>، بل وفي عمل الحديث سواء أكانت في السنن أم في المتن<sup>(٥)</sup>، والتي تعتبر من أدق مباحث الحديث النبوي دراية<sup>(٦)</sup>. وقد عقد الإمام الشافعي في كتابه الرسالة باباً مستقلاً باسم: باب العلل في الأحاديث<sup>(٧)</sup>، وأخرج الحافظ البيهقي الكثير من الروايات المسندة إلى الإمام الشافعي يتكلم فيها عن موضوعات من علم الحديث دراية كلام التمكّن من هذا العلم والمحيط بقواعد، وذلك تحت عنوان: باب ما يُستدل به على معرفة الشافعي طهريه بصحة الحديث

(١) راجع في هذا التعريف وشرحه: منهج النقد في علوم الحديث، د. نور الدين عتر، ص ٣٢، أصول الحديث وعلومه ومصطلحه، د. عجاج الخطيب، ص ٧ - ٩.

(٢) راجع ما أخرجه ابن أبي حاتم بسنده إلى الإمام الشافعي من روایات في ذلك: آداب الشافعي، ابن أبي حاتم، ص ٢١٦ - ٢١٧.

(٣) راجع ما أخرجه ابن أبي حاتم بسنده إلى الإمام الشافعي من روایات في ذلك: المصدر السابق، ص ٢٣٥ - ٢٣١.

(٤) راجع ما أخرجه ابن أبي حاتم بأسانيده إلى الإمام الشافعي من روایات في ذلك: المصدر السابق ص ٢١٨ - ٢٢٠ وص ٣٠٦ - ٢٢٤، وراجع ما أخرجه الحافظ البيهقي من روایات مسندة مفيدة تحت عنوان: باب ما يُستدل به على معرفة الشافعي رحمة الله بالجرح والتعديل، مناقب الشافعي، البيهقي، ج ١، ص ٥٠٠ - ٥٥٠.

(٥) تعريف العلة في الحديث: هي سبب خفي غامض يطرأ على الحديث فيقلد في صحته، والحديث المعلل: هو الحديث الذي اطلع فيه على علة تقدح في صحته في السنن أو في المتن أو في كليهما، مع أن الظاهر السلام منها، راجع في هذا التعريف وشرحه: الباعث الحديث لأحد شاكر ص ٦٠ - ٦٣، ومنهج النقد في علوم الحديث، د. نور الدين عتر، ص ٤٤٧ وما بعدها.

(٦) راجع ما أخرجه ابن أبي حاتم بأسانيده إلى الإمام الشافعي من روایات في ذلك: آداب الشافعي، ابن أبي حاتم، ص ٢١٥ وما بعدها.

(٧) انظر: الرسالة، الإمام الشافعي، بتحقيق د. عبد الفتاح كبار، ص ١٣١ وما بعدها.

وعلته<sup>(١)</sup>، وأيضاً تحت عنوان: باب ما يُستدل به على إتقان الشافعى رَحْمَةُ اللَّهِ فِي الرِّوَايَةِ وَمَذَهِبِهِ فِي قَبْولِ الْأَخْبَارِ وَاحْتِیاطِهِ فِيهَا<sup>(٢)</sup>.

وبلغ الإمام الشافعى في الحديث درايةً مبلغاً عظيماً، حتى استدرك على شيخيه سفيان بن عيينة<sup>(٣)</sup> ومالك بن أنس<sup>(٤)</sup> في بعض روایاتهما؛ عللاً دقيقة في الإسناد خفيت عليهما.

وقد قرر الدكتور نور الدين عتر<sup>(٥)</sup> أنَّ ما دونه الإمام الشافعى في قواعد علم الحديث درايةً سواء في كتابه الرسالة<sup>(٦)</sup>، أو في مقدمة كتابه اختلاف الحديث، أو غيرهما من مصنفاته، هو أقدم ما وصل إلى زماننا من علوم الحديث مدوناً في كتاب<sup>(٧)</sup>، وأثنى الأستاذ أحمد محمد شاكر على مباحث علوم الحديث في كتاب الرسالة للإمام الشافعى فقال: ... إن أبواب الكتاب ومسائله التي عرض الشافعى فيها للكلام على حديث الواحد والحججة فيه، وإلى شروط صحة الحديث وعدالة الرواية، ورد الخبر المرسل والمقطوع، إلى غير ذلك مما يُعرف بالفهرس العلمي في آخر الكتاب: هذه المسائل عندي أدق وأغلقى ما كتب العلماء في أصول الحديث، بل إن المتفقة في علوم الحديث يفهم أنَّ ما كتب بهذه إنما هو فروع منه، وعالَةٌ عليه. وأنَّه جَمَعَ ذلك وصنفه على غير مثالٍ سبق، الله أَبُوه<sup>(٨)</sup>.

(١) راجع مناقب الشافعى، الحافظ البىهقى، ج ٢، ص ٥ - ٢٤.

(٢) المصدر السابق، ج ٢، ص ٢٥ إلى ص ٤٠.

(٣) راجع في بيان الرواية المسندة إلى الإمام الشافعى يستدرك فيها على شيخه سفيان بن عيينة: آداب الشافعى ومناقبه، ابن أبي حاتم، ص ٢٢٧، ٢٢٧، وراجع أيضاً ما أخرجه الحافظ البىهقى بسنده إلى الإمام الشافعى في ذلك، مناقب الشافعى، البىهقى، ج ٢، ص ٥ وص ١٠.

(٤) راجع في بيان الرواية المسندة إلى الإمام الشافعى يستدرك فيها على شيخه مالك بن أنس: آداب الشافعى ومناقبه، ابن أبي حاتم، ص ٢٢٤، ٢٢٤، وراجع أيضاً ما أخرجه الحافظ البىهقى، في مناقب الشافعى بسنده إلى الإمام الشافعى في ذلك، ج ٢، ص ٢٣، وج ١، ص ٤٩٠ وما بعدها.

(٥) هو أستاذ الحديث التبرى في كلية الشريعة في جامعة دمشق في زمن كتابة هذه الرسالة.

(٦) راجع الرسالة، الإمام الشافعى تحقيق د. كبار، ص ١٣١ - ١٧١.

(٧) راجع منهج الن قد في علوم الحديث، د. نور الدين عتر، ص ٦٠.

(٨) انظر: الرسالة، الإمام الشافعى، بتحقيق أحد شاكر، ص ١٣.

وأقول هنا: إنه من المفيد جداً أن تُجمع أقوال الإمام الشافعى في قواعد الجرح والتعديل، وشروط الحديث الصحيح، ونحو ذلك من مباحث علوم الحديث، سواء ما ورد منها في كتب مناقبها أو في مصنفاته ومنها الرسالة، أو ما روى عنه بالأسانيد الجيدة؛ أن تُجمع في كتاب واحد باسم أصول الحديث للإمام الشافعى، على غرار جمع مروياته من السنة في كتاب باسم: مستند الشافعى كما فعل أبو العباس الأصم قبل أكثر من ألف عام، وأن يُلحق الكتاب المقترن بترجمة تفصيلية لشيوخ الإمام الشافعى الذين رووا عنهم الحديث وعددهم (٧٩) تسعة وسبعين شيخاً كما أحصاهم الحافظ بن حجر العسقلانى<sup>(١)</sup>، وذلك بالإضافة إلى قائمة بالرواة الذين صرّح الإمام الشافعى بتجریحهم أو بتعديلهم، وفي اعتقادى أنّ مثل هذا الكتاب لو جُمع مع خدمة كافية لحوالىه؛ سيكون عمدةً للدارسين للحديث النبوى في زماننا بوصفه من الكتب المظان لهذا العلم.

ولقد كانت خطوة في الاتجاه الصحيح أن يجعل الدكتور عبد الرزاق موسى أبو البصل موضوع رسالته للماجستير: الرواية على الإبهام والتعديل عليها عند الإمام الشافعى في الأحاديث المرفوعة<sup>(٢)</sup> وكان من أبرز نتائج هذه الرسالة التي تبحث في مسائل هي من أدق مباحث علوم الحديث: أنَّ الإمام الشافعى هو من أئمة المحدثين في عصره، وذو قدم راسخة في قواعد الجرح والتعديل وعلل الحديث في السند والمتن<sup>(٣)</sup>.

(١) راجع توالي التأسيس، ابن حجر العسقلانى، ص ٦٢ - ٧١.

(٢) هي رسالة ماجستير مقدمة إلى قسم الكتاب والسنة في كلية الشريعة في جامعة أم القرى بمكة المكرمة، بإشراف أ. د. عبد العزيز عبد الرحمن العثيم - رحمه الله - وقد نوقشت بتاريخ ١٤١٠ هـ ١٩٨٩ م، وهي تقع في ٧٢٥ صفحة، لكنها غير مطبوعة حتى تاريخ كتابة هذه الرسالة.

(٣) راجع ص ٦٥٩ وما بعدها من رسالة: الرواية على الإبهام والتعديل عليها عند الإمام الشافعى في الأحاديث المرفوعة. ومن الجدير بالذكر أنه توجد رسالة دكتوراه للدكتور خليل إبراهيم ملا خاطر، بعنوان: الإمام الشافعى وأثره في علوم الحديث، وقد نوقشت في الأزهر الشريف سنة ١٩٧٤ م، وهي غير مطبوعة حتى تاريخ كتابة هذه الرسالة.

وهذا ما خلص إليه أيضاً الباحث عبد الحميد عبطان عباس في رسالته للماجستير بعنوان الإمام الشافعي ومكانته بين المحدثين<sup>(١)</sup>، وفيها الكثير من التقويلات المفيدة عن الإمام الشافعي والتعليقات النافعة عليها، والتي تُجلّي بوضوح تام المكانة المرموقة التي تبُوأها الإمام الشافعي في الحديث النبوى روایة ودرایة، وأنه كان من أهل هذه الصنعة<sup>(٢)</sup>، وإذا كان رَحْمَةُ اللهِ قد مال نحو الفقه وأصوله وأبدع فيما فَإِنَّ ذَلِكَ لَا يَقْلِلُ مِنْ رَسوخِ قَدْمَهُ فِي عِلْمِ الْحَدِيثِ، وأقول هنا: لقد أدرك الإمام الشافعي أن الفقه بمعناه الاصطلاحي<sup>(٣)</sup> هو من أهم غايات علم الحديث، إن لم يكن أهمها على الإطلاق، فجهد المحدث في اصطفاء الحديث الصحيح من بين الأحاديث الضعيفة والموضوعة هو لتقديمه إلى الفقيه ليستنبط منه الأحكام الشرعية.

## المطلب الثاني

### شبهات حول إمامية الشافعي في الحديث، وردّها

هذا وقد وردت بعض الشبهات التي تنفي عن الإمام الشافعي تمحّكه من الحديث روایة ودرایة وإحاطته به<sup>(٤)</sup>، ولعل من أبرزها ما يلي:

#### الشبيهة الأولى:

ما أخرجه الحافظ بن عبد البر والحافظ البيهقي وابن أبي حاتم - واللفظ له -

(١) رسالة مقدمة إلى كلية الشريعة في جامعة بغداد، بإشراف أ. د. تحطان عبد الرحمن الدورى، وهي تقع في ٣٠٠ صفحة مع الملحق، وقد نوقشت في شهر ربیع الأول ١٤٠٩ هـ تشرين الأول ١٩٨٨ م، ولكنها غير مطبوعة حتى تاريخ كتابة هذه الرسالة، وقد اطلعت عليها وهي غنية بالفوائد.

(٢) راجع: الإمام الشافعي ومكانته بين المحدثين، الباحث عبد الحميد عبطان عباس، ص ١٠٣ - ١٢٢ وص ٢٠٠ - ٢٢٦ وص ٢٤١ - ٢٤٩.

(٣) يعرّف الفقه في الاصطلاح الشرعي: بأنه العلم بالأحكام الشرعية العملية مع أدتها، راجع في هذا التعريف: المدخل الفقهي العام، الأستاذ مصطفى أحد الزرقاء، ج ١، ص ٦٥.

(٤) وقد أوردتها الفخر الرازي كاملاً في كتابه مناقب الإمام الشافعي، راجع ص ٣٢٨ - ٣٣٠ منه.

بأسانيدهم إلى الإمام أحمد بن حنبل يقول: قال لنا الشافعي: «أنت أعلم بالحديث والرجال مني، فإذا كان الحديث صحيحاً فأعلموني؛ كوفياً كان أو بصرياً أو شامياً حتى أذهب إليه إذا كان صحيحاً»<sup>(١)</sup>، فظاهر كلام الإمام الشافعي هنا أنه يقر بضعفه في علم الحديث، حتى احتاج إلى توجيه المحدثين في تصحيح الأحاديث وتمييزها عن الضعيفة. وقد رد العلماء هذه الشبهة من وجوبه:

- ١ - أن الإمام الشافعي قصد من مقولته إظهار التواضع أمام أهل الحديث، وهذا خلق أمثاله من العلماء الربانيين، وليس للإقرار بأنه مقصّر في هذا العلم؛ بدليل ما تزخر به مصنفاته من الشواهد الظاهرة على تمكّنه من الحديث روایة ودرایة<sup>(٢)</sup>.
- ٢ - أن الإمام أحمد بن حنبل كان من كبار المحدثين العراقيين والأعلم بأحوال رواتهم وأسانيدهم، فكان مرجعاً في معرفة روایات أهل العراق بالنسبة إلى الإمام الشافعي الذي جمع حديث الحجازيين؛ وعليه فتفسير كلامه: ... أنت أعلم بروایات وأسانيد ورجال منطقتكم، لذلك قال: ... كوفياً كان أو بصرياً أو شامياً، ولم يقل مدنياً أو مكيماً أو يمنياً لأنّه قد أحاط بها وأخذها عن علماء الحرمين واليمن<sup>(٣)</sup>.
- ٣ - ما ذهب إليه الخطيب البغدادي من أن الإمام الشافعي قال هذه المقوله إعلاماً للإمام أحمد بن حنبل بأنّ أصله الذي بنى عليه مذهبه هو الأحاديث والآثار،

(١) انظر آداب الشافعي، ابن أبي حاتم، ص ٩٥، وانظر الانتقاء، ابن عبد البر، ص ١٢٧، وانظر مناقب الشافعي، الحافظ البيهقي، ج ١، ص ٥٢٨.

(٢) راجع مناقب الإمام الشافعي، الفخر الرازى، ص ٢٣٤، وراجع الكلام المقيد في ذلك للدكتور خليل إبراهيم ملا خاطر في تحقيقه لكتاب «مسألة الاحتجاج بالشافعى»، الخطيب البغدادي، حاشية ص ٧٠ من الكتاب المذكور.

(٣) راجع مناقب الإمام الشافعي، الفخر الرازى، ص ٢٣٤، وراجع حاشية ص ٧١ من كتاب: مسألة الاحتجاج بالشافعى، الخطيب البغدادي، وراجع الكلام المقيد، الشيخ عبد الغنى عبد الحالى في تحقيقه لأداب الشافعى، ابن أبي حاتم، حيث رد هذه الشبهة في حاشية ص ٩٥ من الكتاب المذكور.

فهو يقصد من كلامه تعظيم السنن والبحث على التمسك بها، وليس شيئاً آخر<sup>(١)</sup>

### الشبهة الثانية:

ما روی عن يحيى بن معین<sup>(٢)</sup> - وهو من أئمۃ الجرح والتعديل في عصره - لما سُئل عن الإمام الشافعی، قال: ليس بثقة<sup>(٣)</sup>، وقد رد العلماء على هذه الشبهة من وجهين:

١ - أن هذه الرواية عن يحيى بن معین مقابلة بما أخرجه الخطيب البغدادي والحافظ البیهقی - واللفظ له - بسنديهما إلى الزعفرانی يقول: كنت مع يحيى بن معین في جنازة فقلت له: يا أبا زکریا، ما تقول في الشافعی؟ قال: «دعنا، لو كان الكذب له مطلقاً، لكان مروءته تمنعه من الكذب»<sup>(٤)</sup>. هذا علاوة على أن الحافظ ابن حجر العسقلاني نقل عن الحاکم النیسابوری - موافقاً إياه - رد الرواية عن يحيى بن معین في تضیییفه للإمام الشافعی، والتصریح بعدم ثبوتها عنه<sup>(٥)</sup>.

(١) راجع كتاب: مسألة الاحتجاج بالشافعی فيما أنسد إليه، الخطيب البغدادی، ص ٧٢ - ٧٣.

(٢) هو يحيى بن معین بن عون بن زياد أبو زکریا البغدادی، ولد في قرية قرب الأنبار في العراق سنة ١٥٨ هـ و كان أحد أئمۃ الحديث و مؤرخی رجاله وإمام الجرح والتعديل في عصره، ولقد عاش في بغداد و حجَّ كثيراً و مات بالمدينة المنورة حاجاً سنة ٢٣٣ هـ و روى له أصحاب الكتب الستة وأجمع العلماء على إمامته و توثيقه و حفظه و الرجوع إليه في الحديث و معرفة الرجال، له كتاب: أتأتیح بالعلم و كتاب «معرفة الرجال» راجع في ترجمته: تهذیب سیر اعلام النبلاء، الذہبی، ج ١، ص ٤٦، رقم ١٨٤٩.

(٣) انظر في تخریج هذه الروایة: ابن عبد البر، ص ١٧٨، وانظر أيضاً: مناقب الإمام الشافعی، الفخر الرازی، ص ٢٢٩، وقد أثبت القاضی عیاض تضیییف يحيى بن معین للإمام الشافعی في ترتیب المدارک، انظر: ج ١، ص ٣٨٩ منه.

(٤) انظر: مناقب الشافعی، الحافظ البیهقی، ج ٢، ص ٢٤٩ - ٢٥٠، وانظر: مسألة الاحتجاج على الشافعی فيما أنسد إليه، الخطيب البغدادی، ص ١٠٣.

(٥) انظر: تهذیب التهذیب، ابن حجر العسقلانی، ج ٥، ص ٢١، و راجع في رد هذه الشبهة أيضاً: مناقب الإمام الشافعی، الفخر الرازی، ص ٢٣٢.

٢ - ما عقب به الحافظ ابن عبد البر على تضعيف يحيى بن معين للإمام الشافعي، حيث قال: "... وكلام العلماء بعضهم في بعض يجب أن لا يُلتفت إليه، ولا يُعرج عليه، فِيمَنْ صَحَّتْ إِمَامَتِهِ وَعَظَمَتْ بِالْعِلْمِ عَنْيَتِهِ" <sup>(١)</sup>.

هذا وقد رد الإمام أحمد بن حنبل على يحيى بن معين موقفه السليبي من الإمام الشافعي، معللاً ذلك بعدم معرفة يحيى بن معين لعظيم قدر الإمام الشافعي في العلم؛ وهذا يتضح فيما أخرجه الحافظ البهيمي والحافظ ابن عبد البر - واللفظ له - بسنديهما إلى صالح بن الإمام أحمد ابن حنبل يقول: لقيني يحيى بن معين، فقال لي: أما يستحبني أبوك مما يفعل؟ فقلت: وما يفعل؟ قال: رأيته مع الشافعي، والشافعي راكبٌ وهو راجل، ورأيته قد أخذ بر kabeh، فقلت ذلك لأبي، فقال لي: قل له إذا لقيته: إن أردت أن تتفقه فتعال فخذ بر kabeh الآخر <sup>(٢)</sup>.

### الشبهة الثالثة:

عدم إخراج البخاري ومسلم لأحاديث الشافعي في الصحيحين. وهذا يدل على عدم توثيقهما له فكيف يكون بعد ذلك إماماً في الحديث!! <sup>(٣)</sup>.

وفي رد هذه الشبهة صنف الخطيب البغدادي كتاباً سماه: مسألة الاحتجاج بالشافعي فيما أُسند إليه والرد على الطاعنين بعظيم جهلهم عليه، وكان من أبرز ما اعتمد عليه الخطيب البغدادي في رد هذه الشبهة هي أن الإمامين البخاري ومسلم قد تيسّرت لهما أحاديث الإمام الشافعي بأسانيد أعلى من إسناده، وعلى السند مطلبٌ مهمٌ لدى المحدثين، فالبخاري لم يدرك الإمام الشافعي ورغم ذلك

(١) انظر: الانتقاء، ابن عبد البر، ص ١٧٩، واقرأ التعقيب التربوي للشيخ عبد الفتاح أبو غدة على كلام الحافظ ابن عبد البر في حاشية ص ١٧٩ من الانتقاء.

(٢) انظر: الانتقاء، ابن عبد البر، ص ١٢٦، وانظر: مناقب الشافعي، الحافظ البهيمي، ج ٢، ص ٢٥٣.

(٣) راجع في عرض هذه الشبهة: مناقب الإمام الشافعي، الفخر الرازى، ص ٢٣٢، وقد قال القاضي عياض في ذلك: "... وأرى لأجل كلام يحيى (يقصد يحيى بن معين) وأولئك فيه (أى الإمام الشافعي) ترك أهل الصحيح حدثه، فلم يدخلوا له حرفاً، انظر: ترتيب المدارك، ج ١، ص ٣٨٩.

روى عمّن هو أكبير سنًا منه<sup>(١)</sup>، وفصل الخطيب البغدادي في هذه المسألة وحشد من الأدلة النقلية والمناقشات الحديثة ما يكفي لردها بالكلية<sup>(٢)</sup>. وزاد الفخر الرازي في رد هذه الشبهة بأن البخاري ومسلمًا ما طعنا في الإمام الشافعى بل ذكراه بالمدح والتعظيم، وترك الرواية لا يدل على الجرح، أما المدح والتعظيم فإنه دليل على التعديل<sup>(٣)</sup>.

هذا وقد دافع الإمام مسلم بن الحجاج النيسابوري في كتابه: الانتفاع بأهاب السباع<sup>(٤)</sup> عن الإمام الشافعى دفاعاً لا مثيل له، بين مكانته وعلو منزلته بين المحدثين، وعده في هذا الكتاب من الأئمة الذين يُرجع إليهم في الحديث والجروح والتعديل كما نقل ذلك الحافظ ابن حجر العسقلانى عنه<sup>(٥)</sup>. وهو الحق الأبلج الذي حشد لبيانه الفخر الرازي الكثير من شهادات العلماء يثنون فيها على الإمام الشافعى<sup>(٦)</sup>.

وما سبق يتضح جلياً مجانية القاضي عياض للصواب عندما قال في كتابه ترتيب المدارك عن الإمام أبي حنيفة والإمام الشافعى مقارناً بينهما وبين الإمام مالك: «... وأما أبو حنيفة والشافعى فيسلم لهم حسن الاعتبار وتدقيق النظر والقياس وجودة الفقه والإمامية فيه، لكن ليس لهم إمامية في الحديث ولا معرفة به ولا استقلال بعلمه، ولا يدعى بهما وقد ضعفهما فيه أهل الصنعة، وهذا أهل الصحيح لم يخرج عنهما منه حرفاً، ولا لهم في أكثر المصنفات ذكرأ، وإن كان الشافعى متبعاً للحديث ومتفتشاً عن السنة لكن بتقليد غيره والاعتماد

(١) راجع: مسألة الاحتجاج بالشافعى فيما أنسد إليه، الخطيب البغدادي، ص ٥٣ - ٥٥.

(٢) راجع المصدر السابق، ص ٥٦ - ٧٠.

(٣) انظر: مناقب الإمام الشافعى، الفخر الرازي، ص ٢٣٣.

(٤) والكتاب مفقود في حدود اطلاعى، حيث أنه لم أجده في أيٍ من فهارس المخطوطات العربية.

(٥) انظر تهذيب التهذيب، ابن حجر العسقلانى، ج ٥، ص ٢١.

(٦) راجع مناقب الإمام الشافعى، الفخر الرازي، ص ٢١٩ - ٢٢٧.

على رأي سواء والاعتراف بالعجز عن معرفته ...»<sup>(١)</sup>.

ومن المفيد أن أختتم الحديث هنا بالإشارة إلى أن الحافظ البيهقي قد صنف كتاباً سماه: «بيان خطأ من خطأ على الشافعي»، جمع فيه اثنين وخمسين حديثاً رواها الإمام الشافعي، اختارها الحافظ البيهقي من كتابه معرفة السنن والأثار<sup>(٢)</sup>، وبين أن العلل - بأنواعها - الواردة على هذه الأحاديث لا تثبت على مرويات الإمام الشافعي، ففكرة الكتاب قائمة على الدفاع عن الإمام الشافعي وإضافة الخلل المزعوم في أسانيد روايته إلى غيره، مع ما يورده الحافظ البيهقي من أدلة نقلية وعقلية تثبت صدق دعواه<sup>(٣)</sup>.

(١) انظر: ترتيب المدارك وتقريب المسالك لمعرفة أعلام مذهب مالك، القاضي عياض، ج ١، ص ٩٢، وراجع أيضاً في ذلك: الفكر السامي في تاريخ الفقه الإسلامي، الحجوي الشعالي، ج ١، ص ٣٩٥.

(٢) وقد قام د. الشريف نايف الدعيس بتحقيق الكتاب تحقيقاً ممتازاً - أصله رسالة ماجستير له - واعتبر في مقدمته للكتاب أنه من كتب العلل، انظر ص ٥٦ منه.

(٣) راجع: بيان خطأ من خطأ على الشافعي، الحافظ أبي بكر البيهقي، ص ٦.

## المبحث الخامس

### إحاطته بفقه الإمام مالك بن أنس وأصوله

#### المطلب الأول

##### جذور فقه الإمام مالك

تعتبر جذور فقه الإمام مالك بن أنس إلى كبار فقهاء الصحابة الذين استوطنوا الحجاز وماتوا فيه - وهم الأكثر من صحابة رسول الله ﷺ ومن أبرزهم: سيدنا عمر بن الخطاب واستشهد في المدينة سنة ٢٣ هـ<sup>(١)</sup>، وابنه سيدنا عبد الله بن عمر وتوفي في مكة سنة ٧٣ هـ<sup>(٢)</sup>، وسيدنا عثمان ابن عفان واستشهد في المدينة سنة ٣٥ هـ<sup>(٣)</sup>، وسيدنا زيد بن ثابت وتوفي في المدينة سنة ٥٤ هـ<sup>(٤)</sup>، وأم المؤمنين عائشة

(١) هو سيدنا عمر بن الخطاب بن نفيل بن عبد العزى القرشي رضي الله عنه أحد السابقين للإسلام، وخليفة رسول الله صلوات الله عليه بعد أبي بكر الصديق، ولقب بأمير المؤمنين، قتل أبو لؤلؤة الجوسى في المدينة سنة ٢٣ للهجرة، ومناقبه كثيرة وسيرته عطرة، راجع في ترجمته: طبقات الفقهاء، الشيرازي، ص ٣٨ وما بعدها.

(٢) هو سيدنا عبد الله بن عمر بن الخطاب بن نفيل القرشي - رضي الله عنهما - راجع في ترجمته: طبقات الفقهاء، الشيرازي، ص ٤٩ وما بعدها، وتهذيب سير أعلام النبلاء، الذهبي، ج ١، ص ٩٦، رقم ترجمته ٢٧٩.

ومن الجدير بالذكر هنا أنه توجد رسالة ماجستير بعنوان: فقه عبد الله بن عمر وأثره في مدرسة المدينة، قدمها الطالب علي بن عبد الله صالح جابر، إلى المعهد العالي للقضاء في جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية في الرياض، ونوقشت هذه الرسالة سنة ١٤٠٠ هجرية، وهي غير مطبوعة حتى تاريخ كتابة هذه الدراسة - في حدود معرفتي - ولم أتمكن من الاطلاع عليها.

(٣) هو سيدنا عثمان بن عفان بن أبي العاص بن أمية بن عبد شمس بن عبد مناف القرشي رضي الله عنه الخليفة الراشدي الثالث، راجع في ترجمته: طبقات الفقهاء، الشيرازي، ص ٤٠ وما بعدها.

(٤) هو سيدنا زيد بن ثابت بن الضحاك المخزرجي الأنصارى رضي الله عنه راجع في ترجمته: طبقات الفقهاء، الشيرازي، ص ٤٦، وتهذيب سير أعلام النبلاء، الذهبي، ج ١، ص ٧٢، رقم ترجمته ١٩١.

بنت أبي بكر الصديق وتوفيت في المدينة سنة ٥٨ هـ<sup>(١)</sup>، وراوية السنة سيدنا أبو هريرة وتوفي في المدينة سنة ٥٩ هـ<sup>(٢)</sup>. لهم أجمعين

وعن هؤلاء الصحابة وغيرهم أخذ الفقه عدد كبير من التابعين بربز منهم سبعة، انتهى إليهم علم الصحابة في الحجاز وهم: سعيد بن المسيب وتوفي سنة ٩٤ هـ، وعروة بن الزبير بن العوام وتوفي سنة ٩٤ هـ، وخارجة بن زيد بن ثابت وتوفي سنة ٩٩ هـ، والقاسم بن محمد بن أبي بكر الصديق وتوفي سنة ١٠٧ هـ، وسليمان بن يسار وتوفي سنة ١٠٧ هـ، وأبو بكر بن عبد الرحمن بن الحارث بن هشام المخزومي وتوفي سنة ٩٤ هـ، وعبيد الله بن عبد الله بن عتبة بن مسعود وتوفي سنة ٩٨ هـ، وعن هؤلاء انتقل فقه الصحابة إلى الكثير من صغار التابعين وتابعى التابعين من أبرزهم:

أبو بكر محمد بن شهاب الزهرى<sup>(٣)</sup>، وأبو عثمان ربيعة بن أبي عبد الرحمن المعروف بربيعة الرأى توفي سنة ١٣٦ هـ، وأبو الزناد عبد الله بن ذكوان<sup>(٤)</sup>، وعبد الله بن يزيد بن هرمز<sup>(٥)</sup>، وأبو سعيد يحيى بن سعيد بن قيس

(١) هي أم المؤمنين سيدتنا عائشة بنت أبي بكر الصديق - رضي الله عنها - راجع في ترجمتها: طبقات الفقهاء، الشيرازى، ص ٤٧ وما بعدها، وتهذيب سير أعلام النبلاء، الذهبي، ج ١، ص ٥٤، ترجمة رقم ١١٩.

(٢) هو سيدنا عبد الرحمن بن صخر الدسوى اليماني، المعروف بأبي هريرة لهم أجمعين، راجع في ترجمته: تهذيب سير أعلام النبلاء، الذهبي، ج ١، ص ٨١، رقم ترجمته ٢٣٢.

(٣) هو أبو بكر محمد بن سلم بن عبيد الله بن شهاب الزهرى، من فقهاء التابعين ورواية السنة المشهورين، توفي سنة ١٢٤ هجرية وهو ابن الثنتين وسبعين سنة، راجع في ترجمته: طبقات الفقهاء، الشيرازى، ص ٦٣ وما بعدها.

(٤) هو أبو الزناد عبد الله بن ذكوان، من فقهاء صغار التابعين في الحجاز، توفي سنة ١٣٠ هجرية، راجع في ترجمته: طبقات الفقهاء، الشيرازى، ص ٦٥، وتهذيب سير أعلام النبلاء، الذهبي، ج ١، ص ٢٠٨، ترجمة رقم ٨٢٥.

(٥) هو عبد الله بن يزيد بن هرمز الأصم، أبو بكر، من كبار فقهاء صغار التابعين في المدينة، وهو من خواص شيخ مالك بن أنس في الفقه، توفي سنة ١٤٨ هـ راجع في ترجمته: طبقات الفقهاء، الشيرازى، ص ٦٦، وتهذيب سير أعلام النبلاء، الذهبي، ج ١، ص ٢٣٩، ترجمة رقم ١٠٠٣.

الأنصاري<sup>(١)</sup>، وعن أولئك الخمسة وغيرهم أخذ الإمام مالك بن أنس فقه الصحابة وبرع فيه، واجتهد وأتقى على منهاجه فآلت إليه زعامة مدرسة أهل الحديث في عصره، والتي أرسى قواعدها الفقهاء السبعة<sup>(٢)</sup> معتمدين على مرويات الصحابة في الحجاز من السنة وأثارهم في القضاء والإفتاء، وعليه فمذهب الإمام مالك هو خلاصة فقه الصحابة في الحجاز ومن بعدهم فقه الفقهاء السبعة في المدينة<sup>(٣)</sup>، وتحصيلاً لهذا الفقه رحل الإمام الشافعي إلى الإمام مالك بن أنس في المدينة المنورة في سن مبكرة، ولزم حلقة درسه في المسجد النبوي بعد أن قرأ عليه الموطأ من حفظه.

ومن استقراء الروايات المسندة التي أخرجها من ترجم للإمام الشافعي والتي تحكي صحبته للإمام مالك<sup>(٤)</sup> يمكن ملاحظة أمرين مفيدين هما:

١ - أنها صحبة طويلة نسبياً ابتدأت من قربة سنة ١٦٣ هجرية، واستمرت حتى وفاة الإمام مالك في المدينة المنورة سنة ١٧٩ هجرية، وهي على طولها هذا لم تأخذ طابع الملازم شبه الدائمة إلا في السنين الأخيرة من حياة الإمام مالك أي بعد سنة ١٧٠ هجرية تقريباً.

٢ - أن الإمام الشافعي صحب الإمام مالك في المرحلة الأخيرة من حياته فأخذ عنه آخر أقواله في الفقه وأخر مروياته من السنة، أي مذهبه الذي مات عليه، بعد أن بلغ الذروة في إنصاص ملكته الفقهية الكبيرة التي أسست المذهب المالكي أصولاً

(١) هو أبو سعيد يحيى بن سعيد العطار بن قيس الأنباري من فقهاء المدينة المنورة وكان قاضياً لأبي جعفر المنصور، توفي سنة ١٤٣ هجرية، راجع في ترجمته: طبقات الفقهاء، الشيرازي، ص ٦٦، وتهذيب سير أعلام النبلاء، الذهبي، ج ١، ص ٣٤٣ - ٣٤٢، ترجمة رقم ١٥٠٦.

(٢) هذا أبرز ما توصل إليه الطالب: عبد الله بن صالح بن عبد الله الرسيني، من نتائج رسالته للماجستير: فقه الفقهاء السبعة وأثره في فقه الإمام مالك، راجع ص ٤٢٥ من الرسالة وما بعدها.

(٣) راجع في بيان سلسلة تلقى الإمام مالك لفقه الصحابة عن فقهاء التابعين: طبقات الفقهاء، الشيرازي، ص ٥٧ - ٦٧.

(٤) راجع في عرض بعض هذه الروايات مستندة كلاماً من: الانتقاء، ابن عبد البر، ص ١١٨ وص ١٥٠، ومناقب الشافعي، الحافظ البهقي، ج ١، ص ١٠٠ - ١٠٤، ونقل الفخر الرازقي بعض هذه الروايات بغير سند في كتابه: مناقب الإمام الشافعي، ص ٣٨ - ٣٩ وص ٤٩ وما بعدها.

وفروعًا، وذلك خلافاً لتلاميذ آخرين أخذوا عن الإمام مالك في كهولته<sup>(١)</sup>، ومن المعلوم أنَّ الإمام مالك هو أطول الأئمة الأربع عمرًا فقد توفي سنة ١٧٩ هجرية عن ٨٧ سبع وثمانين عاماً.

## المطلب الثاني

### الشأة المالكية للإمام الشافعي

لقد تأثرت الشخصية العلمية للإمام الشافعي بشيخه الإمام مالك بن أنس، حيث تشرب فقهه وأصول مذهبة الذي كان يمثل مدرسة أهل الحديث في ذلك العصر، وليس أدل على هذا التأثر الكبير مما أخرجه الحافظ ابن عبد البر بسنده إلى الإمام الشافعي يقول: «إذا ذُكرَ العلماء فمالك النجم، وما أحد أمنَّ علىَ من مالك بن أنس... ويقول أيضاً: مالك بن أنس مُعلمِي وعنْه أخذتِ الْعِلْم»<sup>(٢)</sup>، فالإمام الشافعي كان فقيهاً مالكيًّا - وإن كان اصطلاح المالكية كمذهب ظهر بعد عصره -، يفتى على قول الإمام مالك ويعرف استدلالاته بالنصوص والآثار ويعلم أصوله التي بنى عليها مذهبة؛ لذلك أحسن في الدفاع عن آراء شيخه وفتاويه أئمَّة فقهاء أهل الرأي والمتّسِّلين في تلاميذ الإمام أبي حنيفة خلال زيارته الأولى إلى بغداد، حيث كان يُناظرُهم على أنه من أصحاب الإمام مالك، وهذا جلسيٌّ في قوله في المناظرة: قال صاحبنا... وذهب صاحبنا... ويقصد الإمام مالك<sup>(٣)</sup>، وليس

(١) مثل أسد بن الفرات بن سنان، وقد سبقت ترجمته، وكذا عبد الله بن عبد الحكم بن أعين أبو محمد، ولد في الإسكندرية سنة ١٥٠ هجرية، وقد صحب الإمام مالك وأخذ عنه وأفضت إليه رياسته المالكية بعمره بعد وفاة أشهب بن عبد العزيز سنة ٢٠٤، وكان طيب الصحبة للإمام الشافعي، توفي في القاهرة سنة ٢١٤ هجرية، طبقات الفقهاء، الشيرازي، ص ١٥١، وتهذيب سير أعلام النبلاء، الذهبي، ج ١، ص ٣٦٦، رقم ترجمته ١٦١٥.

(٢) انظر: الانتقاء، ابن عبد البر، ص ٥٥.

(٣) راجع في عرض مناظرات الإمام الشافعي مع فقهاء العراق والتي يصف فيها الإمام مالك بن أنس بصاحبنا: آداب الشافعي ومناقبه، ابن أبي حاتم، ص ١٥٩ وص ٢١١، الانتقاء، ابن عبد البر، ص ٥٦ - ٥٧، مناقب الشافعي، الحافظ البهوي، ج ١، ص ١٨٢ - ١٨٥.

من الغريب بعد ذلك أن يُترجم القاضي عياض<sup>(١)</sup> للإمام الشافعى ترجمة طويلة في كتابه: ترتيب المدارك وتقريب الممالك لمعروفة أعلام مذهب مالك<sup>(٢)</sup>، وأعتقد أنه من الصواب أن يُقال: إن المذهب الشافعى خرج من رحم المذهب المالكى، ومن اللافت للنظر هنا أن المذهبين لم يتلاخما جغرافياً باستثناء ما كان في مصر، في بينما امتد المذهب المالكى في المغرب الإسلامي والأندلس، امتد المذهب الشافعى في المشرق الإسلامي متلاخماً مع مذهب أبي حنيفة كما سيأتي بيانه عند عرض أدوار التطور التاريخي للمذهب في الفصل الأول من الباب الثاني، إلا أن الإمام الشافعى وبما أكرمه الله تعالى من عقلٍ رصين وهمَّةٍ عاليةٍ في طلب العلم، وما تيسَّر له من مقومات الاجتهاد؛ بدأ يخرج عن أقوال شيخه مالك بن أنس بعد عودته إلى مكة سنة ١٨٩ هجرية، وكان خروجه يزداد شيئاً فشيئاً مع تطور ملكته الفقهية وعلوته في درجات الاجتهاد، فكثُرت اختياراته التي لم تكن مخرجاً على أصول الإمام مالك أو فتاويه، ولكن ينشئها الإمام الشافعى من فقهه ابتداءً فيما عُرف بالمذهب القديم له، ويدل على الوصف السابق أن الإمام الشافعى اتجه إلى بغداد سنة ١٩٥ هجرية ليدوِّن فيها مذهبة القديم الذي أنسجه في مكة ما بين سنة ١٨٩ هـ إلى سنة ١٩٥ هجرية، وقد دونه في كتابي الحجة والرسالة العراقية، ورواه عنه تلاميذه العراقيون وفي مقدمتهم الحسن الزعفرانى كما سبق بيانه، بينما لو بقيت قدراته الاجتهادية بمستوى أصحاب الإمام مالك حتى المجتهدين المتسقين إليه منهم، لا نصرف إلى جمع أقوال شيخه وفتاويه وأصوله وتدوينها وترتيبها، ولسبق في ذلك ما قام به عبد

(١) هو عياض بن موسى بن عياض بن عمرون أبو الفضل، الفقيه المالكى، ولد في سبعة في المغرب سنة ٤٧٦ هجرية، وتوفي في مراكش سنة ٥٤٤ هجرية، وقد تولى القضاء فاشتهر بالقاضي عياض، من كتبه: ترتيب المدارك وتقريب الممالك لمعروفة أعلام مذهب مالك، ويرجع في الحديث أيضاً وصنف في الكثير من الكتب. راجع في ترجمته: تهذيب سير أعلام النبلاء، الحافظ الذهبي، ج ٣، ص ١٦، ترجمته رقم ٤٩٥٢.

(٢) انظر: ترتيب المدارك وتقريب الممالك لمعروفة أعلام مذهب مالك، القاضي عياض، ج ٢، ص ٣٨٢-٣٩٥.

السلام بن سعيد التنوخي الملقب بسحنون<sup>(١)</sup>، عندما جمع أجوية الإمام مالك عن أسئلة في الفقه ورددت إليه في ٦٢٠٠ ستة آلاف ومائتي مسألة، جمعها ورتبها في ما عُرف بالمدونة، وروها سحنون عن عبد الرحمن بن القاسم العنقى عن الإمام مالك، ثم شرحها بعد ذلك، وأصبحت فيما بعد أصل الفقه المالكي<sup>(٢)</sup>، فالإمام الشافعى أقدر على جمع وتصنيف ما هو أفضل من مدونة سحنون في فقه شيخه مالك بن أنس، لكن اجتهاده قفز به إلى أبعد من ذلك بكثير.

ولقد بلغ الإمام الشافعى الذروة في اجتهاده المطلق، وفي تميُّز شخصيته العلمية عن سائر من سبقة من الأئمة المجتهدين، وفي مقدمتهم شيخه مالك بن أنس، عندما أخرج مذهبـه الجديد في مصر ودوـنه في كتبـه المصرية والتي كان من ضمنها كتاب: اختلاف مالك والشافعى<sup>(٣)</sup>، عرضـ فيـه جانـباً من المسائل التي اختلفـ فيها مع الإمام مالـك، كـنموجـ علىـ ما آلـ إلـيه حالـه من الاستقلـال بمذهبـه عن فـقهـ شـيخـهـ، ولـبيانـ احـتمـاليةـ بـجانـبـ الإمامـ مـالـكـ لـلصـوابـ فيـ اجـتـهـادـهـ نـافـياـ عـنـهـ العـصـمةـ الـتـيـ روـجـ لهاـ -ـ منـ غـيرـ تـصـرـيـعـ بـهـاـ -ـ مـتـعـصـبـوـ الـمـالـكـيـةـ فيـ مـصـرـ آـنـذـاكـ مـنـ

(١) هو أبو سعيد عبد السلام بن حبيب بن حسان بن هلال التنوخي الملقب بسحنون، أصله من حصن في بلاد الشام، ولد في القىروان سنة ١٦٠ هجرية، تفقـه علىـ يـدـ عبدـ الرـهنـ بنـ القـاسـمـ وأـشـهـبـ بنـ عبدـ العـزـيزـ وأـسـدـ بنـ الفـراتـ وـغـيرـهـ منـ كـبارـ فـقهـاءـ الـمـالـكـيـةـ لـكـهـ لمـ يـلـقـ الإـيمـانـ مـالـكـ، وـقـدـ جـعـ فـقـهـهـ فيـ كـتابـهـ المشـهـورـ المـسـمـىـ المـدوـنةـ، وـوـليـ القـضـاءـ فيـ القـىـرـوـانـ، وـكـانـ مـرـجـعـ الـمـالـكـيـةـ فيـ الـمـغـرـبـ فيـ عـصـرـهـ، تـوـفـيـ فيـ القـىـرـوـانـ سـنـةـ ٢٤٠ـ هـجـرـيـةـ، رـاجـعـ فـيـ تـرـجـهـ: تـهـنـيـبـ سـيرـ أـعـلـامـ الـبـلـاءـ، الـخـاطـفـ الـذـهـيـ، جـ١ـ، صـ٤٤٩ـ، تـرـجـهـ رـقـمـ ٢٠٠٢ـ، طـبـقـاتـ الـفـقـهـاءـ، الشـيـراـزيـ، صـ١٥٦ـ وـمـاـ بـعـدـهـ.

(٢) رـاجـعـ فـيـ وـصـفـ المـدوـنةـ، مـرـجـعـ الـلـعـومـ الـإـسـلـامـيـةـ، دـ.ـ مـحـمـدـ الزـحـيلـيـ، صـ٥٠٠ـ، وـالـبـداـيـةـ وـالـنـهاـيـةـ، اـبـنـ كـثـيرـ، الـجـلـدـ الـخـامـسـ، جـ١٠ـ، صـ٣٥٦ـ.

وـقـدـ طـبـعـ الـمـكـتـبـةـ الـعـصـرـيـةـ فـيـ بـيـرـوـتـ الـمـدوـنةـ طـبـعةـ أـنـيـقـةـ سـنـةـ ١٤١٩ـ هـ -ـ ١٩٩٩ـ مـ تـقـعـ فـيـ سـبـعـ مجلـدـاتـ بـمـتوـسـطـ ٣٥٠ـ صـفـحةـ لـلـمـجـلـدـ الـواـحـدـ وـمـلـحقـ بـمـجـلـدـيـنـ تـضـمـنـاـ مـقـدـمـاتـ اـبـنـ رـشـدـ عـلـىـ الـمـدوـنةـ فـأـصـبـحـ الـجـمـعـ ٩ـ مجلـدـاتـ بـتـحـقـيقـ حـدـيـ الـقـرـدـاشـ مـحـمـدـ.

(٣) وـالـكـتـابـ مـطـبـوعـ مـعـ مـوسـوعـةـ الـإـيمـانـ الشـافـعـيـ بـتـحـقـيقـ دـ.ـ أـمـدـ بـدـرـ الدـينـ حـسـنـونـ، حـيـثـ اـسـتـفـرـقـ أـكـثـرـ مـنـ ٢٥٠ـ صـفـحةـ مـنـ الـمـجـلـدـ الـتـاسـعـ جـ١٤ـ صـ٣٣٩ـ -ـ ٦١٤ـ.

أمثال فتیان بن أبي السمع<sup>(١)</sup> وغيره، وفي بيان ذلك أخرج الحافظ البیهقی بسنّة فيه رواة مجهولون وانقطاع ظاهر إلى جماعة من أهل مصر قالوا: «إن الإمام الشافعی إنما وضع الكتاب على مالك لأنّه بلغه أن بالأندلس كمةً لمالك - يعني قلنوسوة - يُستسقى بها، وكان يُقال لهم: قال رسول الله ﷺ فيقولون: قال مالك: فقال الشافعی: إنَّ مالكًا آدمي قد ينقطع ويغلط، فالذی دعاه إلى أن وضع عليه هذا الكتاب ذلك، وكان يقول: كرهت أن أفعل ذلك، ولكنني استخرت الله في ذلك سنة»<sup>(٢)</sup>، وقد بين الإمام الشافعی في بداية كتابه هذا أن سبب تأليفه له هو عرض ما يراه اضطراراً في الاحتجاج بالسنة عند الإمام مالك، وفي ذلك يقول: «... ليكون ثبت للحجّة عليكم في اختلاف أقوايلكم، فتستغنون مرة بال الحديث عن النبي دون غيره، وتدعون له ما خالفه، ثم تدعون الحديث مرة أخرى بغير حديث يخالفه»<sup>(٣)</sup>.

وأقول هنا: إن الكتاب بلسان حاله يدل على تucken الإمام الشافعی من فقه الإمام مالك وأصوله، وكيف لا يكون ذلك وقد تربى في حلقة درسه؟ فهو يستدرك على شيخه عن علمٍ تامٍ بقوله وحجته في المسائل التي أحصاها في كتابه ذلك. ويدرك هذا الأمر كل من يقرأ مدققاً في الكتاب، ولم يكن دافعه التجزير

(١) هو عبد الله بن أسماء بن زكي المشهور بفتیان بن أبي السمع، كان من كبار فقهاء المالکیة في مصر ومن المتعصبين للإمام مالك بن أنس، وتوفي في مصر سنة ٢٠٥ هجرية، راجع في ترتيبه: ترتيب المدارك: القاضي عياض، ج ٢، ص ٤٥٧ وما بعدها. وقد نقل القاضي عياض شيئاً من إغلاظه القول على الإمام الشافعی في مناظراته معه، وشغبه عليه، راجع في ذلك: ترتيب المدارك، ج ٢، ص ٤٥٨ - ٤٥٩.

وقد نقل الحافظ ابن حجر العسقلاني، في كتابه توالي التأسيس رواية مستندة إلى محمد بن عبد الله ابن عبد الحكم يقول: «لم يزل الشافعی يقول: مالك لا يخالفه إلا كما يخالفه أصحابه، حتى أكثر فتیان على الشافعی من خلفه بالألفاظ التي لا تجوز؛ فعمد الشافعی إلى التصنيف في خلاف مالك، وإنما فالدهر إذا سُئل عن الشيء يقول: هذا قول الأستاذ، يريد مالكاً، توالي التأسيس لعلى محمد ابن إدريس، ابن حجر العسقلاني، ص ١٥٣ - ١٥٤.

(٢) انظر: مناقب الشافعی، الحافظ البیهقی، ج ١، ص ٥٠٨.

(٣) انظر موسوعة الإمام الشافعی، تحقيق د. أحمد بدر الدين حسون، ج ١٤، ص ٣٤٢، وذلك في مقدمة كتاب اختلاف مالك والشافعی.

بشيشه نكراناً لجميله وفضله عليه، أو اتباع الهوى، فتلك الصفات الذميمة يتزئه الإمام الشافعي عن مثلها.

وأقول أيضاً: إنَّه من المفيد أن يدرس كتاب اختلاف مالك والشافعي بمقابلة المسائل التي أوردها الإمام الشافعي في كتابه؛ بما قرره فقهاء المالكية في أحكامها في كتبهم، خاصة المدونة لسحنون، وفائدة هذه الدراسة تكمن في استجلاء تمكن الإمام الشافعي من فقه المالكية وأدلةهم، من خلال إثبات صحة ما ينسبه إليهم بالاستقراء التام من مطان أقوالهم.

### المطلب الثالث

#### مقارنة بين الإمام الشافعي وأشهر بن عبد العزيز

ومن تمام الفائدة أن أختتم هذا البحث بمقارنة بين الإمام الشافعي وبين أشهر ابن عبد العزيز العامري أحد أصحاب الإمام مالك<sup>(١)</sup>، استجلاء للشخصية الاجتهادية عند الإمام الشافعي، نظراً لتقاربهما في السن؛ حيث ولد أشهر بن عبد العزيز سنة ١٤٥ هجرية وتوفي في مصر سنة ٢٠٤ هجرية بعد وفاة الإمام الشافعي بأقل من شهر، والذي يظهر من جموع الترجمات لأشهر أنه صحب الإمام مالك وأخذ عنه في فترة مقاربة لفترة اتصال الإمام الشافعي به، ثم استوطن مصر وصاحب فيها عبد الرحمن بن القاسم العُقْبي وهو أثبت الناس في فقه الإمام مالك وأعلمهم بأقواله، لتنتهي بعد ذلك رياضة المالكية في مصر إليه بعد وفاة ابن القاسم سنة ١٩١ هجرية، وفي المقارنة بين أشهر وبين ابن القاسم أخرج الحافظ البهقي بسنده إلى المُزنِي وقد سُئل من أفقه أصحاب مالك؟ فقال: «أشهر بن عبد العزيز أفقه الرجلين، وعبد الرحمن بن القاسم أتبع الرجلين لصاحبِه...»<sup>(٢)</sup>، وذكرت بعض

(١) راجع في ترجمته: ترتيب المدارك، القاضي عياض، ج ٢، ص ٤٤٧ - ٤٥٣.

(٢) انظر: مناقب الشافعي، الحافظ البهقي، ج ٢، ص ٣٥٦.

كتب التراجم أنه كانت بينه وبين ابن القاسم منافسة في الفقه<sup>(١)</sup>.

ورغم تلقى الإمام الشافعى وأشہب بن عبد العزىز العلم عن شيخ واحد<sup>(٢)</sup>، وهو الإمام مالك؛ وبالرغم من تلاقيهما فى مصر خلال أربع سنوات متصلة (من سنة ٢٠٠ هجرية إلى سنة ٤٢٠ هجرية) إلا أن أشہب بن عبد العزىز عاش ومات مالكياً، ولم يؤد به فقه الإمام مالك إلى بلوغ الاجتئاد المطلق، مع اعتباره مرجعاً للمالكية فى مصر فى عصره، بينما بلغ الإمام الشافعى مبلغاً عظيماً فى الاجتئاد المطلق فأسس مذهبًا مستقلاً نسب إليه، وسبق أئممة المذاهب بتدوينه لأصول مذهبه وفروعه بنفسه، وقد يبين الإمام الشافعى أن خلافه مع شيخه مالك بن أنس لم يكن خلافاً فى الفروع فحسب، بل جاوزه إلى الاختلاف فى الأصول أيضاً عندما قال فيما أخرجه الحافظ البهقى بسنته إليه: «قدمت مصر ولا أعرف أن مالكاً يخالف من الأحاديث إلا ستة عشر حديثاً، فنظرت، فإذا هو يقول بالأصل ويدع الفرع ويقول بالفرع ويدع الأصل»<sup>(٣)</sup>، هذا وقد أحصى الباحث: جمال عبود محمد الديب الجزائري فى رسالته للماجستير بعنوان: «مخالفات الشافعى لمالك فى المسائل الأصولية»<sup>(٤)</sup>، خمساً وعشرين مسألة أصولية بارزة اختلف فيها الإمام الشافعى مع الإمام مالك، وأحسن فى دراستها مستجلياً تمايز أصول الإمامين على ما آتى إليه الأمر بعد ظهور المذهب الجديد للإمام الشافعى فى مصر<sup>(٥)</sup>.

ولقد كان الإمام الشافعى يُعرف لأشہب بن عبد العزىز قدره فى العلم، وفي

(١) راجع: طبقات الفقهاء، الشيرازى، ص ١٥٠، وترتيب المدارك، القاضى عياض، ج ٢، ص ٤٧٧.

(٢) وذلك بالنظر إلى أنه أكثر شيوخهما تأثيراً فيهما.

(٣) انظر: مناقب الشافعى، الحافظ البهقى، ج ١، ص ٥٩، وقد نقل الحافظ ابن حجر العسقلانى هذه الرواية أيضاً في توالي التأسيس ص ١٤٨.

(٤) قدمت هذه الرسالة إلى قسم الفقه وأصوله في جامعة صدام للعلوم الإسلامية في بغداد، بإشراف د. هاشم جليل عبد الله، ونوقشت سنة ١٤٢٠ هـ - ١٩٩٩م، وهي غير مطبوعة حتى تاريخ كتابة هذه الدراسة في حدود معرفتي.

(٥) راجع: الرسالة سابقة الذكر، ص ٤٧٨ - ٤٨٣.

ذلك أخرج الحافظ البهيفي بسنده إلى الإمام الشافعي يقول: ما أخرجت مصر مثل أشهب بن عبد العزيز لولا طيش فيه<sup>(١)</sup>، ويبدو أنَّ الإمام الشافعي يشير عند وصفه لأنَّ شهباً بالطيش إلى عصبيته في الإمام مالك، والتي حلَّتْ على الدعاء على الإمام الشافعي، فقد أخرج الحافظ البهيفي بسنده إلى الربع المradi يقول: رأيت أشهب بن عبد العزيز ساجداً وهو يقول في سجوده: اللهم أمت الشافعي وإلا ذهب علم مالك بن أنس، فبلغ الشافعي ذلك فتبسم وأنشأ يقول:

لئن متُّ ما الداعي عليَّ بمخلَّد<sup>(٢)</sup>  
وقد علموا لو ينفع العلم عندهم

إلا أنَّ هذه العصبية عند أشهب بن عبد العزيز لم تقنع الإمام الشافعي من طلب كتب المالكية التي كانت عنده لينظر فيها، فلعلَّها حوتَ من أقوال الإمام مالك ما لم يطلع عليه، ولقد أخرج ابن أبي حاتم بسنده إلى بحر بن نصر الخولاني يقول: «قدم الشافعي من الحجاز، فبقي بمصر أربع سنين ووضع هذه الكتب في أربع سنين ثم مات، وكان أقدم معه من الحجاز كُتب ابن عبيدة وخرج إلى يحيى بن حسان فكتَّب عنه، وأخذ كُتاباً من أشهب بن عبد العزيز فيها آثارٌ وكلامٌ من كلام أشهب ...»<sup>(٣)</sup>، وفي تعليل أخذ الإمام الشافعي لكتب أشهب منه، قال الحافظ البهيفي: «وأما كتاب أشهب فإنما أخذه ليعرف منه ما شدَّ عنه من أقاويل مالك بن أنس (أي ما لم يطلع عليه من فتاوى مالك خلال صحبته له في المدينة) وأصحابه، فيما يكتبه الرد عليهم فيما خالفهم فيه»<sup>(٤)</sup>. فرحم الله الإمام الشافعي في عدم مجاملته في الحق أحداً، وفي تواضعه للعلم وأدبِه مع خالفيه، وفتحَتْ له بابه من إمام.

(١) انظر: مناقب الشافعي، الحافظ البهيفي، ج ١، ص ٥٣٤.

(٢) انظر: مناقب الشافعي، الحافظ البهيفي، ج ٢، ص ٧٤، وانظر قريباً من هذه الرواية: الانتقاء، ابن عبد البر، ص ٩٧، ولقد حاول الحافظ ابن عبد البر عند ترجمته لأنَّ شهباً بن عبد العزيز أن يوحى بأنه والشافعي كانوا على علاقة حسنة متصاحبين، راجع في ذلك: الانتقاء، ابن عبد البر، ص ١٧٤.

(٣) انظر: آداب الشافعي ومناقبه، ابن أبي حاتم، ص ٧٠ - ٧١.

(٤) انظر: مناقب الشافعي، الحافظ البهيفي، ج ١، ص ٢٤٢.

## المبحث السادس

### إحاطته بفقه الإمام أبي حنيفة وأصوله

#### المطلب الأول

##### جذور فقه الإمام أبي حنيفة

تمتد جذور فقه الإمام أبي حنيفة في أرض العراق إلى سنة ١٧ هجرية، عندما أمر سيدنا عمر بن الخطاب رضي الله عنه ببناء مدينة الكوفة، ثم بعث إليها سيدنا عبد الله بن مسعود رضي الله عنه ليعلم الناس أحكام الإسلام ويفقههم في دينهم <sup>(١)</sup>، وقد قوي مركز الكوفة العلمي بعد انتقال سيدنا علي بن أبي طالب رضي الله عنه إليها في خلافة سنة ٣٦ هجرية، واتخاذها عاصمة الخلافة <sup>(٢)</sup>، ولاشك أنّ سيدنا علي وسيدنا عبد الله بن مسعود - رضي الله عنهم - يُعتبران من كبار فقهاء الصحابة، وعنهمما انتشر الفقه في الكوفة وفي العراق عامّة؛ وقد أخذ الفقه عنهمما وعن الصحابة الذين استوطنوا الكوفة عدد كبير من كبار التابعين من أبرزهم مسروق بن الأجدع <sup>(٣)</sup>، والقاضي

(١) راجع في بيان ذلك: تاريخ الخلفاء، السيوطي، ص ١٦٠، وموسوعة فقه إبراهيم النخعي، د. محمد رواس قلمه جي، ج ١، ص ٧٠ - ٧١، وراجع في ترجمة سيدنا عبد الله بن مسعود رضي الله عنه: طبقات الفقهاء، الشيرازي، ص ٤٣.

(٢) راجع في بيان ذلك: تاريخ الخلفاء، السيوطي، ص ٢٠٧ وما بعدها، وراجع في ترجمة سيدنا علي ابن أبي طالب رضي الله عنه: طبقات الفقهاء، الشيرازي، ص ٤١.

(٣) هو أبو عائشة، مسروق بن الأجدع بن مالك بن أمية الهمداني الكوفي، من كبار فقهاء التابعين في الكوفة، حدث عن علي بن أبي طالب وعمر بن الخطاب وعبد الله بن مسعود وغيرهم من كبار الصحابة، وقيل: إنه من المخضرمين الذين أسلموا في حياة النبي صلوات الله عليه وآله وسلامه ولم يرمه، مات سنة ٦٢ هجرية، راجع في ترجمته: طبقات الفقهاء، الشيرازي، ص ٧٩، وتهذيب سير أعلام النبلاء، الحافظ الذهبي، ج ١، ص ١٣٠، ترجمة رقم ٣٩٨.

شريح بن الحارث الكندي<sup>(١)</sup>، وعبد الرحمن بن أبي ليلى<sup>(٢)</sup>، وعلقمة بن قيس النخعي، ولعله من أفقه التابعين الذين تلقوا العلم عن سيدنا علي بن أبي طالب وسيدنا عبد الله بن مسعود رضي الله عنهما، إن لم يكن أفقهم على الإطلاق، حيث كان بعض الصحابة يستفتونه<sup>(٣)</sup>، وعن علقة أخذ فقه الصحابة عدد كبير من التابعين من أبرزهم ابن أخيه إبراهيم النخعي<sup>(٤)</sup>، ومن طبقته من فقهاء الكوفة

(١) هو أبو أمية، شريح بن الحارث بن قيس الكندي، قاضي الكوفة، وهو من المخضرمين أسلم في حياة النبي ﷺ ولم يره، وحدث عن جهرا من كبار الصحابة، وكان من فقهاء كبار التابعين في الكوفة، توفي سنة ٧٨ هـ راجع في ترجمته: طبقات الفقهاء، الشيرازي، ص ٨٠، وتهذيب سير أعلام البلاء، الحافظ الذهبي، ج ١، ص ١٣٣، ترجمة رقم ٤١٣.

(٢) هو أبو محمد، عبد الرحمن بن أبي ليلى الأننصاري الكوفي، ولد في خلافة الصديق رضي الله عنه وحدث عن جهرا من كبار الصحابة مثل عمر بن الخطاب وعلي بن أبي طالب وعبد الله بن مسعود وغيرهم - رضي الله عنه أجمعين -، وكان صاحب فقه، توفي سنة ٨٢ هجرية، راجع في ترجمته: تهذيب سير أعلام النبلاء، الحافظ الذهبي، ج ١، ص ١٤٤، رقم ترجمته ٤٧٧، والبداية والنهاية، الحافظ ابن كثير، المجلد الخامس، ج ٩، ص ٨٨.

(٣) هو أبو شبل، علقة بن عبد الله بن علقة النخعي الكوفي، ولد في حياة النبي ﷺ - ولم يره فهو من المخضرمين، أخذ الفقه عن كبار فقهاء الصحابة، وفي مقدمتهم علي بن أبي طالب وعبد الله بن مسعود - رضي الله عنهما -، وهو حال فقيه العراق إبراهيم النخعي، توفي علقة بن قيس سنة ٦٥ هجرية، راجع في ترجمته: طبقات الفقهاء، الشيرازي، ص ٧٩، وتهذيب سير أعلام النبلاء، الحافظ الذهبي، ج ١، ص ١٢٩، رقم ترجمته ٣٩٥، ومن الجدير بالذكر هنا أنه توجد رسالة ماجستير بعنوان: فقه علقة بن قيس النخعي في العبادات وأثره في الفقه الحنفي، قدمها الطالب عبد الرحمن يوسف إسماعيل ملاوي إلى كلية الدعوة وأصول الدين في جامعة أم القرى في مكة المكرمة، وقد نوقشت هذه الرسالة سنة ١٤١١ هجرية، وهي غير مطبوعة حتى تاريخ إعداد هذه الدراسة في حدود معرفي، ولم أتمكن من الاطلاع عليها، كما توجد رسالة ماجستير بعنوان: فقه علقة بن قيس النخعي جمع ودراسة، قدمها الطالب محمد عبد العزيز سعد اليماني إلى قسم الثقافة الإسلامية في جامعة الملك سعود، وقد نوقشت في سنة ١٤١٧ هجرية، وهي غير مطبوعة حتى تاريخ إعداد هذه الدراسة في حدود معرفي ولم أتمكن من الاطلاع عليها.

(٤) هو أبو عمران، إبراهيم بن يزيد بن قيس بن الأسود بن عمرو النخعي ثم الكوفي، وقد أخذ الفقه عن خاله علقة بن قيس ومن هو بمثل طبقته، وكان بصيراً بعلم سيدنا عبد الله بن مسعود رضي الله عنه واسع الرواية كبير الشأن وكثير المحسن، وهو مفتي أهل الكوفة في زمانه، توفي سنة ٩٦ هجرية، راجع في ترجمته: طبقات الفقهاء، الشيرازي، ص ٨٢، وتهذيب سير أعلام البلاء، الحافظ الذهبي، ج ١، ص ١٦٤، ترجمة رقم ٥٩٠.

ومن الجدير بالذكر هنا أنه توجد رسالة ماجستير قدمها: محمد أحمد عبد الهادي سراج، إلى كلية دار

الشعبي<sup>(١)</sup>، وعن إبراهيم أخذ الفقه عدد كبير من صغار التابعين من أبرزهم حاد ابن أبي سليمان وهو خليفة في الإفتاء لأهل الكوفة<sup>(٢)</sup>، ومن طبقة حاد وأصغر منه محمد بن عبد الرحمن بن أبي ليلي<sup>(٣)</sup>، الذي أخذ فقه الصحابة عن أبيه وعن

العلوم في القاهرة، بعنوان: إبراهيم النخعي وفقهه بين معاصريه من الفقهاء، وقد نوقشت هذه الرسالة سنة ١٩٧١م، بإشراف أ. د. عبد العظيم معاني، واستغرقت ٤٥٢ صفحة، وهي غير مطبوعة حتى تاريخ كتابة هذه الرسالة، ولم تتمكن من الإطلاع عليها.

(١) هو أبو عمرو، عامر بن شراحيل بن عبد الحمداني الشعبي، ولد سنة ٢٠ هجرية، ورأى علياً رضي الله عنه - وصل إلى خلفه وسمع من عدو من كبار الصحابة، وكان من فقهاء التابعين في الكوفة، توفي سنة ١٠٥ هجرية، راجع في ترجمته: طبقات الفقهاء، الشيرازي، ص ٨١، وتهذيب سير أعلام البلاء، الحافظ الذهبي، ج ١، ص ١٤٨، ترجمة رقم ٤٩٤.  
ومن الجدير بالذكر هنا أنه توجد رسالة ماجستير بعنوان: فقه الإمام الشعبي في كتاب الوصايا، قدمها الطالب صالح بن سعيد الودعاني، إلى المعهد العالي للقضاء في جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية في الرياض، وقد نوقشت سنة ١٤١٠هـ، وهي غير مطبوعة حتى تاريخ إعداد هذه الدراسة في حدود معرفتي، ولم تتمكن من الإطلاع عليها.

(٢) هو أبو إسماعيل، حاد بن أبي سليمان بن مسلم الكوفي، أصله من أصبهان، يُعتبر من صغار التابعين في العراق فقد روى عن أنس بن مالك رضي الله عنه، وأبرز شيوخه في الفقه: إبراهيم النخعي، وقد خلفه حاد في الإفتاء لأهل الكوفة، وكان قليل الرواية في الحديث، توفي سنة ١٢٠ هجرية، راجع في ترجمته: طبقات الفقهاء، الشيرازي، ص ٨٣، وتهذيب سير أعلام البلاء، الحافظ الذهبي، ج ١، ص ١٨٨، ترجمة رقم ٧٢٥.

هذا، وقد جمع د. محمد روّاس قلعة جي أقوال حاد بن أبي سليمان المنشورة في كتب الفقه في مجلد واحد مع أقوال ابن جرير الطبرى كلّ في قسم باسم موسوعة فقه الطبرى وحاد بن أبي سليمان، وبين د. قلعة جي شدة أخذ حاد بن أبي سليمان عن إبراهيم النخعي، راجع في ذلك: موسوعة فقه حاد بن أبي سليمان، القسم الثاني، ص ٥ وص ٦، ومن الجدير بالذكر هنا أنه توجد رسالة دكتوراه بعنوان: فقه حاد بن أبي سليمان، قدمها د. عيد بن سفر بن مسفر الحجيلي إلى كلية الدراسات العليا في الجامعة الإسلامية في المدينة المنورة، ونوقشت سنة ١٤١٠هـ، وهي غير مطبوعة حتى تاريخ إعداد هذه الدراسة في حدود معرفتي، ولم تتمكن من الإطلاع عليها.

(٣) هو أبو عبد الرحمن، محمد بن عبد الرحمن بن أبي ليلي الأنصاري ثم الكوفي، ولد سنة ٧٤ هـ مات أبوه وهو صبي فأخذ فقه أخيه عيسى، وأخذ عن الشعبي، وهو مفتى الكوفة وقاضيها لل الخليفة أبي جعفر المنصور، وقد برع في الفقه وكان نظيراً للإمام أبي حنيفة، إلا أنه كان قليل الضبط للحديث توفي سنة ١٤٨ هـ راجع في ترجمته: طبقات الفقهاء، الشيرازي، ص ٨٤، وتهذيب سير أعلام البلاء، الحافظ الذهبي، ج ١، ص ٢٣٤، ترجمة رقم ٩٧٦.  
ومن الجدير بالذكر هنا أنه توجد رسالة ماجستير بعنوان: فقه ابن أبي ليلي، قدمها الطالب

وعن حمّاد بن أبي سليمان أخذ الفقه الإمام أبو حنيفة النعمان، الذي يُعتبر من كبار تابعي التابعين وألحقهم بعضهم بصغار التابعين<sup>(١)</sup>، وهو مؤسس المذهب الحنفي وأبرز فقهاء العراق في عصره بلا منازع، وإليه آلت زعامة مدرسة أهل الرأي التي أرسى منهاجها شيخ شيخه إبراهيم النخعي<sup>(٢)</sup>، وعليه فمذهب الإمام أبي حنيفة هو خلاصة فقه كبار فقهاء التابعين في العراق عامّة وفي الكوفة خاصة، وفقههم هو خلاصة فقه سيدنا علي بن أبي طالب وسيدنا عبد الله بن مسعود - رضي الله عنهما - ؛ هذا ما خلص إليه التهانوي في مقدمته لإعلاء السنن<sup>(٣)</sup>، وهو ما أحسن الشيخ محمد زاهد الكوثري عرضه في مقدمته لكتاب نصب الراية لتخريج أحاديث الهدایة<sup>(٤)</sup>، وهو ما قرره أيضاً الدكتور محمد روّاس قلعة جي بعد أن استقرأ أقوال

= عبد الله بن رحيل بن عوض العتزي، إلى المعهد العالي للقضاء في جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية في الرياض، نوقشت سنة ١٤٠٢ هجرية، وهي غير مطبوعة حتى تاريخ إعداد هذه الدراسة في حدود معرفي، ولم أتمكن من الإطلاع عليها.

(١) راجع في بيان سلسلة تلقى الإمام أبي حنيفة لفقه الصحابة عن التابعين: طبقات الفقهاء، الشيرازي، ص ٧٩ - ٨٦، وأخبار أبي حنيفة، الصميري، ص ١٩ وما بعدها، والخيرات الحسان، ابن حجر الهيثمي المكي، ص ٣٢ - ٣٦.

(٢) راجع في بيان ذلك: تاريخ المذاهب الإسلامية، العلامة محمد أبو زهرة، ص ٢٤٨ وما بعدها، وأصول الفقه تاريخه ورجاله، د. شعبان محمد إسماعيل، ص ٤٥.

(٣) راجع: إعلاء السنن، التهانوي، ج ١٩، ص ٤٤٨ - ٤٤٩، ومن الجدير بالذكر هنا أنه توجد رسالة ماجستير بعنوان: فقه عبد الله بن مسعود في الحدود والتعزير والجنایات وأثره في فقه أبي حنيفة، قدمها الطالب: خضران بن مساعد الزهراني، إلى كلية الشريعة في جامعة أم القرى في مكة المكرمة، ونوقشت سنة ١٤١٨ هجرية، وهي غير مطبوعة حتى تاريخ إعداد هذه الدراسة في حدود معرفي، ولم أتمكن من الإطلاع عليها. كما توجد رسالة دكتوراه، قدمها د. عبد الرزاق اسكندر إلى كلية دار العلوم في القاهرة، بعنوان: عبد الله بن مسعود إمام الفقه العراقي، وقد نوقشت هذه الرسالة سنة ١٩٧٦ م، بإشراف أ. د. عبد العظيم معانى، واستغرقت ٣٥٠ صفحة، وهي غير مطبوعة حتى تاريخ كتابة هذه الرسالة في حدود معرفي، ولم أتمكن من الإطلاع عليها.

(٤) راجع: نصب الراية لتخريج أحاديث الهدایة، الحافظ الزيلعبي، تقديم الشيخ محمد زاهد الكوثري، ج ١، ص ١٩ وص ٢٩ - ٣٦.

إبراهيم التخعي المشورة في كتب الفقه وجمعها مرتبةً فيما سماه بموسوعة فقه إبراهيم التخعي<sup>(١)</sup>، ولقد كان للإمام أبي حنيفة عدد كبير من التلاميذ الذين حلوا فقهه ونشروا مذهبته بعده ونَقَحْوه وهذبوا، من أبرزهم القاضي أبو يوسف وزفر بن الهذيل ومحمد بن الحسن الشيباني، الذي يعتبر مدونًّا فقه الحنفية، فهو الذي جمع أقوال إمامه أبي حنيفة وأصحابه ورتبها وحررها، ومن أشهر كتبه ما عُرف بكتاب ظاهر الرواية<sup>(٢)</sup>، التي أصبحت أصل فقه الحنفية وعليها بنى فقهاؤهم مدوناتهم في الفروع، وأقول هنا: إنَّ كُتب ظاهر الرواية تمثل خلاصة فقه أبي حنيفة وأصحابه

(١) راجع: موسوعة فقه إبراهيم التخعي، د. محمد رواس قلعة جي، ج ١، ص ٧٢ - ٧٣، وراجع في بيان ذلك أيضاً: تاريخ المذاهب الإسلامية، العلامة محمد أبو زهرة، ص ٣٣٣ - ٣٣٥ . وهذا ما أثبته أستاذِي د. أَحمد سعيد حُوَيْ في رسالته القيمة للماجستير: المدخل إلى مذهب الإمام أبي حنيفة النعمان، ص ٢١ - ٢٢، وهو أيضاً ما أحسن أخي د. هيثم عبد الحميد على خزنة في تفصيله في رسالته الماجستير: تطور الفكر الأصولي الحنفي؛ بل إنه ذهب إلى ابتكاء المذهب الحنفي على أقوال سيدنا عبد الله بن مسعود<sup>رض</sup> ص ٨٤ من الرسالة، وإلى أنَّ آراء إبراهيم التخعي الأصولية هي بدايات أصول الفقه عند الحنفية، ص ٩٢ من الرسالة، وحشد لإثبات هاتين التيجتين الكثير من التقولات والروايات النافقة، راجع: ص ٨٠ - ٩٢ من الرسالة المذكورة. وراجع في بيان أثر سيدنا عبد الله بن مسعود<sup>رض</sup> في فقه التابعين في الكوفة، رسالة الدكتوراه المطبوعة لدكتور محمد السيد علي الدسوقي، بعنوان: الإمام محمد بن الحسن الشيباني وأثره في الفقه الإسلامي، ص ٣٤ - ٣٦.

(٢) وهي مجموعة كتب رويت بطريق الشهرة والتواتر عن محمد بن الحسن الشيباني فعرفت باسم كتب ظاهر الرواية، جع فيها الإمام محمد بن الحسن فقه الإمام أبي حنيفة وأصحابه، وهي ستة كتب: الجامع الكبير والجامع الصغير والسير الكبير والسير الصغير والزيادات والمبسط ويسمى بالأصل، ويعتبر ما جاء فيها من الأحكام هو الراجح في المذهب الحنفي، وبعض هذه الكتب راجعها محمد بن الحسن مع أبي يوسف وبعضها لم يراجعه، راجع في وصفها: مرجع العلوم الإسلامية، د. محمد الزحيلي، ص ٤٨١، والمدخل إلى مذهب الإمام أبي حنيفة النعمان، د. أَحمد سعيد حُوَيْ، ص ١٨١، والمدخل إلى دراسة المدارس والمذاهب الفقهية، د. عمر الأشقر، ص ١٠١ .  
هذا وقد طبعت دار عالم الكتب في بيروت كتاب الأصل، محمد بن الحسن الشيباني بتصحيح وتعليق أبو الوفا الأفغاني، طبعة أولى سنة ١٤١٠هـ - ١٩٩٠م، تقع في خمس مجلدات بمتوسط ٣٠٠ صفحة للمجلد الواحد، وكتاب الأصل هو أهم كتب ظاهر الرواية. وراجع في الوصف التفصيلي لجميع آثار الإمام محمد بن الحسن العلمية: الإمام محمد بن الحسن الشيباني وأثره في الفقه الإسلامي، د. محمد السيد علي الدسوقي، ص ١٤٤ - ١٨٨ .

الذى يعود - كما سبق بيانه - إلى اجتهادات سيدنا علي بن أبي طالب وسيدنا عبد الله بن مسعود - رضي الله عنهم - وقدر الله تعالى أن يُحمل الإمام الشافعى من اليمن إلى بغداد سنة ١٨٤ هجرية مُتهماً بالخروج على الدولة العباسية، ثم تنتهي محتته هذه ويلازم محمد بن الحسن الشيبانى الذى كان أبرز علماء بغداد في ذلك العصر بعد وفاة أبي يوسف سنة ١٨٢ هجرية، فالإمام الشافعى لم يقصد الرحالة إلى محمد بن الحسن كما كان حاله في رحلته إلى الإمام مالك، لكنه صحبه وأخذ عنه لما رأى حسن فقهه، وتمكنه من أقوال فقهاء العراق عامة، وأقوال إمامه أبي حنيفة وأصحابه خاصة، وقد عرض الحافظ شمس الدين الذهبي هذا الانتقال لفقه الصحابة الذين استوطنوا الكوفة إلى الإمام الشافعى مروراً بأبي حنيفة وتلاميذه فقال خلال ترجمته لحمّاد بن أبي سليمان في كتابه الضخم سير أعلام النبلاء: "... فأفقيه أهل الكوفة علي بن أبي طالب وعبد الله بن مسعود، وأفقيه أصحابهما علقة بن قيس، وأفقيه أصحابه إبراهيم النخعى، وأفقيه أصحابه حاد بن أبي سليمان، وأفقيه أصحاب حاد أبو حنيفة، وأفقيه أصحابه أبو يوسف، وانتشر أصحاب أبي يوسف في الآفاق، فأفقيهم محمد بن الحسن، وأفقيه أصحابه أبو عبد الله محمد بن إدريس الشافعى<sup>(١)</sup>.

## المطلب الثاني

### تلقي الإمام الشافعى لفقه الحنفية

لقد امتدت إقامة الإمام الشافعى في بغداد خلال زيارته الأولى إليها - والتي التقى فيها بمحمد بن الحسن - من سنة ١٨٤ هجرية وحتى سنة ١٨٩ هجرية تقرباً، درس خلالها كتب الحنفية التي دونها محمد بن الحسن، وكتب ظاهر الرواية منها خاصة، والذي يظهر من مجموع الروايات المسندة الواردة في وصف تلقي

(١) انظر: سير أعلام النبلاء، الذهبي، ج٥، ص ٢٣٦.

الإمام الشافعي عن محمد بن الحسن؛ أنه سمع منه بعض كتبه واستعار منه بعضها الآخر، واشترى عدداً منها من النسّاخ في بغداد، وهي بمجموعها كتبٌ كثيرة بذلك محمد بن الحسن مجھوداً كثيراً في جمعها وتدوينها، وبذلك الإمام الشافعي مجھوداً كبيراً أيضاً في دراستها وفقهها، ومن الروايات المفيدة في بيان اتصال الإمام الشافعي بمحمد بن الحسن وإفادته من فقهه، ما أخرجه الحافظ البیهقی، وابن أبي حاتم - واللّفظ له - بسنديهما إلى الإمام الشافعي يحكي محته التي حُمل فيها إلى بغداد فيقول: «... حتى رُفعت إلى العراق، فقيل: الزم الباب، فنظرت فإذا أنا لابد لي من الاختلاف إلى بعض أولئك، وكان محمد بن الحسن جيد المنزلة، فاختلت إلية، وقلت: هذا أشبه لي من طريق العلم فلزمته، وكتبت كتبه، وعرفت قوله، وكان إذا قام ناظرت أصحابه ...»<sup>(١)</sup>، وأيضاً ما أخرجه الحافظ البیهقی وابن أبي حاتم والحافظ ابن عبد البر - واللّفظ له - بأسانيدهم إلى الإمام الشافعي يقول: «حملت عن محمد بن الحسن وقرأ بغير ليس عليه إلا سماعي منه... وما رأيت أحداً سئل عن مسألة فيها نظر إلا رأيت الكراهة في وجهه إلا محمد بن الحسن»<sup>(٢)</sup>، وكذا ما أخرجه الحافظ البیهقی وابن أبي حاتم - واللّفظ له - بسنديهما إلى الإمام الشافعي يقول: «أنفقت على كتب محمد بن الحسن ستين ديناراً ثم تدبرتها فوضعت إلى جنب كل مسألة حديثاً»<sup>(٣)</sup>، وأخرج الحافظ البیهقی أيضاً بسنده إلى الربع بن

(١) انظر: آداب الشافعی ومناقبہ، ابن أبي حاتم، ص ٣٢ - ٣٣، وانظر: مناقب الشافعی، الحافظ البیهقی، ج ١، ص ١٠٧.

(٢) انظر: الانقاء، ابن عبد البر، ص ١١٩، وانظر: آداب الشافعی ومناقبہ، ابن أبي حاتم، ص ٣٢، وانظر: مناقب الشافعی، الحافظ البیهقی، ج ١، ص ١٦٢ - ١٦٣، وأخرج البیهقی جزءاً من الرواية في ج ١، ص ١٥٩، وقد نقل هذه الرواية أيضاً الحافظ شمس الدين الذهبي، في كتابه مناقب الإمام أبي حنيفة، ص ٨١ بغير إسناد، وراجع التعقيب المقيد على هذه الرواية لكل من: الشيخ عبد الغني عبد الخالق، في تحقيقه لكتاب آداب الشافعی، ابن أبي حاتم في حاشية ص ٣٣ منه، والشيخ عبد الفتاح أبو غدة، في تحقيقه لكتاب الانقاء، ابن عبد البر، في حاشية ص ١١٩ منه.

(٣) انظر: آداب الشافعی ومناقبہ، ابن أبي حاتم، ص ٣٤، وانظر: مناقب الشافعی، الحافظ البیهقی، ج ١، ص ١٦٣.

سلیمان المرادی يقول: «قال لي الشافعی: سالت محمد بن الحسن أن يعیرني كتاباً فکتبت إليه بهذه الأبيات:

ومن كأن من رأه قد رأى من قبله  
قل لمن لم تر عين من رأه مثله  
لعله يذله لأهله لعله  
العلم ينهى أهله أن ينزعوه أهله

قال: فحمل محمد بن الحسن الكتاب في كمه وجاءني معتذرًا عن حبه «<sup>(١)</sup>».

ولقد تطور حال الإمام الشافعی مع محمد بن الحسن من التلقی والأخذ عنه إلى مخالفته ومناظرته، وفي ذلك أخرج الحافظ البیهقی وابن أبي حاتم - واللطف له - بسنديهما إلى الإمام الشافعی يقول: «كتبت كتب محمد بن الحسن وعرفت قوله، وكان إذا قام ناظرت أصحابه، فقال لي ذات يوم في الغصب: بلغني أنك تحالفنا، قلت: إنما ذلك شيء أقوله على المناظرة فقال: قد بلغني غير هذا فناظرني، فقلت: إني أجلىك وأرفعك عن المناظرة، فقال: لا بد من ذلك، فلما أبى قلت: هات...<sup>(٢)</sup> ... ثم روی مناظرة طويلة بينه وبين محمد بن الحسن يتجلی فيها رسوخ قدم كل منهما في الفقه تأصيلاً واستدلاً...<sup>(٣)</sup> ، وكان أدب الإمام الشافعی رفيعاً مع شیخه محمد بن الحسن الشیبانی، فرغم مخالفته ومناظرته له مناظرات لم تخُل من قوة كلّ منهما في الانتصار لاجتهاده<sup>(٤)</sup>؛ إلا أنه كان يثني عليه النساء الجميل، وقد

(١) انظر: مناقب الشافعی، الحافظ البیهقی، ج ٢، ص ٨٦، ونقل الحافظ ابن عبد البر هذه الروایة بغير إسناد في كتابه الانتقاء، ص ٣٣٧، وراجع تخریج الشیخ عبد الفتاح أبو غدة لها في حاشیة ص ٣٣٧ من الانتقاء.

(٢) انظر: آداب الشافعی، ابن أبي حاتم، ص ١٦٠، وانظر: مناقب الشافعی، الحافظ البیهقی، ج ١، ص ١٠٧.

(٣) راجع في رواية المناظرة بظواهراً: آداب الشافعی، ابن أبي حاتم، ص ١٦٠ - ١٦٤، ومناقب الشافعی، الحافظ البیهقی، ج ١، ص ١٠٧ - ١١٠.

(٤) راجع في عرض بعض هذه المناظرات: ما أخرجه ابن أبي حاتم بأسانیده، في كتابه آداب الشافعی ومناقبه، ص ١١١ - ١١٣ وص ١٥٩ - ١٦٧ وص ٢٠١ - ٢٠٣، وراجع أيضاً في عرض هذه المناظرات: ما أخرجه الحافظ البیهقی بأسانیده، في كتابه مناقب الشافعی، ج ١، ص ١١٣ - ١٢٩ وص ١٧٩ - ١٩٢ وص ١٩٩ وما بعدها وص ٣١٦ وما بعدها وص ٤٩٢ وما بعدها.

أخرج القاضي الصبوري بسنده إلى الإمام الشافعي يقول: «لو أنصف الناس الفقهاء لعلموا أنهم لم يروا مثل محمد بن الحسن، ما جالست فقيهاً قط أفقه منه، ولا فتق لساني بالفقه مثله، لقد كان يحسن من الفقه وأسبابه شيئاً يعجز عنه الأكابر»<sup>(١)</sup>، وأخرج الحافظ البيهقي أيضاً بسنده إلى الإمام الشافعي يقول: «ما رأت عبنياي مثل محمد بن الحسن ولم تلد النساء في زمانه مثله»<sup>(٢)</sup>، وقد تأثر الإمام الشافعي بفقه أهل العراق عامة وبفقه الحنفية خاصة، بعد دراسته لكتب محمد بن الحسن وفي مقدمتها كتب ظاهر الرواية والتي وصفها بحمل بعير، وهذا التأثر تجلى بإعجاب الإمام الشافعي بفقه الإمام أبي حنيفة وثنائه عليه، وفي ذلك أخرج ابن أبي حاتم بسنده إلى الإمام الشافعي يقول: «ما أحدٌ في الرأي إلا وهو عيالٌ على أهل العراق»<sup>(٣)</sup>، وأخرج الحافظ البيهقي والحافظ ابن عبد البر - ولللهظ له - بسنديهما إلى الإمام الشافعي يقول: «... من أراد الفقه فهو عيالٌ على أبي حنيفة»<sup>(٤)</sup>. وهذا الإعجاب بفقه أبي حنيفة وطريقته يرويه الإمام الشافعي أيضاً عن شيخه وأستاذه مالك بن أنس؛ فقد أخرج الحافظ البيهقي وابن أبي حاتم والحافظ ابن عبد البر - ولللهظ له - بأسانيدهم إلى الإمام الشافعي يقول: «سئل مالك بن أنس عن أبي حنيفة فقال: لو جاء إلى أساطينكم هذه (يعني السواري في المسجد)

(١) انظر: أخبار أبي حنيفة وأصحابه، الصبوري، ص ١٢٨، وراجع في عرض بعض الروايات في ثناء الإمام الشافعي على محمد بن الحسن الشيباني: آداب الشافعي ومناقبه، ابن أبي حاتم، ص ١٣٢، ونقل الحافظ ابن عبد البر بعض هذه الروايات غير مستدنة في الانتقاء، ص ٣٣٧، وكذلك نقل مثلكما الحافظ شمس الدين الذهبي وغير إسناده أيضاً، في كتابه مناقب أبي حنيفة، ص ٨١.

(٢) انظر: مناقب الشافعي، الحافظ البيهقي، ج ١، ص ١٦١.

(٣) انظر: آداب الشافعي، ابن أبي حاتم، ص ٢١٠. وراجع في بيان تلقى الإمام الشافعي لفقه أهل العراق على يد محمد بن الحسن الشيباني: الإمام محمد بن الحسن الشيباني وأثره في الفقه الإسلامي، د. محمد السيد علي الدسوقي، ص ١٢١ وما بعدها.

(٤) انظر: الانتقاء، ابن عبد البر، ص ٢١٠، وانظر: مناقب الشافعي، الحافظ البيهقي، ج ١، ص ١٧٠، وقد نقل شهاب الدين ابن حجر المishihi هذه الرواية بغير سند، في كتابه الخيرات المحسان في مناقب الإمام الأعظم أبي حنيفة النعمان، ص ٤٤.

فما يساكم على أنها خشب لظننت أنها خشب»<sup>(١)</sup>.

### المطلب الثالث

#### دلائل إحاطة الإمام الشافعي بفقه الحنفية وأصولهم

لم يقتصر تأثير الإمام الشافعي بفقه أهل العراق وفي مقدمتهم أبي حنيفة وأصحابه على مجرد الثناء عليهم وإعجابه بفقههم، بل لقد صنف ثلاثة كتب تدلّ بوضوح على إحاطته بهذا الفقه وأصوله إحاطةً تامةً، وهذه الكتب هي:

أولاً: كتاب اختلاف علي وعبد الله بن مسعود رضي الله عنهم<sup>(٢)</sup>:

عرض فيه الإمام الشافعي اجتهادات كل من سيدنا علي بن أبي طالب وسيدنا عبد الله بن مسعود - رضي الله عنهما - فيما خالفهما في أصحاب أبي حنيفة وفقهاء العراق من مسائل الفقه، مرتبًا إياها على الأبواب الفقهية، يرويها بسنده إليهما، وبعد أن يروي رأيهما في المسألة مع الدليل إن وجد، يعقب هو باجتهاده مبينًا ما يرجحه وما يأخذ به، ومؤيدًا ترجيحه بما يناسبه من الأدلة.

وقد قال شيخ الإسلام ابن تيمية في سبب تصنيف الإمام الشافعي لهذا الكتاب: «... وقد جمع الشافعي رحمه الله كتاباً فيه خلاف علي وابن مسعود، لما كان أهل العراق يُناظرون في المسألة فيقولون: قال علي وابن مسعود، ويختجلون

(١) انظر: الانتقاء لابن عبد البر ص ٢٦٩، وانظر: آداب الشافعي ومناقبه، ابن أبي حاتم، ص ٢١١، وانظر: مناقب الشافعي، الحافظ البهقي، ج ١، ص ١٧١، وقد نقل شهاب الدين ابن حجر الهيثمي هذه الرواية بغير إسناد، في كتابه الخيرات الحسان، ص ٤٤، وراجع: التعقب التربوي للشيخ عبد الغني عبد الحالى على هذه الرواية، في حاشية ص ٢١١، من تحقيقه لكتاب آداب الشافعي، لابن أبي حاتم.

(٢) والكتاب مطبوع مع موسوعة الإمام الشافعي، بتحقيق د. أحمد بدر الدين حسون، وقد استغرق ١٠٠ صفحة، من المجلد التاسع، ج ١٤، ص ٢٣٩ - ٣٣٩.

بقوهـما، فجمع الشافعي كتاباً ذكر فيه ما تركوه من قول علي وابن مسعود ...<sup>(١)</sup>  
وقال التهانوي في كتابه إعلاء السنن في سياق عرض ما أورده شيخ الإسلام ابن  
تيمية في سبب تأليف الإمام الشافعي لهذا الكتاب؛ قال ملتمساً للحنفية عذرهم -  
وهو الحدث الحنفي - : «... وعلم بهذا الكلام أن بناء مذهب أبي حنيفة على  
أقوال ابن مسعود وعلي - رضي الله عنـهما - عن النبي ﷺ وهي الأكثر أو عن  
اجتهادـهما، وإنما خالـف أبو حنيـفة وأصحابـه ابن مسـعود وعليـاً في بعض المسـائل  
حيث لاح لهم القـوة في أقوـال غيرـهما من الصـحابة كما هو مبـسوط في كـتب  
 أصحابـنا»<sup>(٢)</sup>.

وأقول هنا: إنـ ما ذكرـه شـيخ الإسلام ابن تـيمـية بـمـاجـة إـلـى اـسـتـقـراءـ ما قـرـرـه  
الـحنـفـيةـ فيـ كـتـبـ فـقـهـهـ -ـ خـاصـةـ كـتـبـ ظـاهـرـ الـرـواـيـةـ وـشـرـوـحـهـ -ـ منـ أـحـكـامـ فيـ  
تـلـكـ المسـائـلـ الـتـيـ سـاقـهـ الإـلـامـ الشـافـعـيـ فيـ كـتـابـ اـخـتـلـافـ عـلـيـ وـعـبـدـ اللهـ بنـ مـسـعـودـ  
ـ رـضـيـ اللهـ عـنـهـمـاـ -ـ لـلـتـبـيـثـ مـنـ خـرـوجـ الـحنـفـيـةـ عـنـ قـوـلـ الصـحـابـيـنـ فـيـهـاـ،ـ وـبـيـدـوـ  
ـ أـنـ شـيـخـ الإـلـامـ ابنـ تـيمـيةـ قـامـ بـمـثـلـ هـذـاـ اـسـتـقـراءـ،ـ عـلـمـاـ أـنـ ابنـ النـديـمـ لـمـ يـعـدـ  
ـ مـصـنـفـاتـ الإـلـامـ الشـافـعـيـ فيـ كـتـابـ الـفـهـرـسـ ذـكـرـ كـتـابـ اـخـتـلـافـ عـلـيـ وـعـبـدـ اللهـ بنـ  
ـ مـسـعـودـ بـاسـمـ آـخـرـ فـقـالـ:ـ «...ـ كـتـابـ مـاـ خـالـفـ الـعـراـقـيـوـنـ عـلـيـاـ وـعـبـدـ اللهـ ...ـ»<sup>(٣)</sup>ـ،ـ وـأـيـاـ  
ـ كـانـ الـأـمـرـ فـصـنـيفـ الإـلـامـ الشـافـعـيـ هـذـاـ كـتـابـ يـدـلـ عـلـىـ تـكـنـهـ مـنـ فـقـهـ أـهـلـ  
ـ الـعـرـاقـ،ـ إـحـاطـتـهـ بـأـدـلـتـهـمـ،ـ بـلـ إـنـ اـخـتـيـارـ الإـلـامـ الشـافـعـيـ لـمـاـ خـالـفـ فـقـهـ أـهـلـ  
ـ فـيـهـ سـيـدـنـاـ عـلـيـ أـبـيـ طـالـبـ وـسـيـدـنـاـ عـبـدـ اللهـ بنـ مـسـعـودـ -ـ رـضـيـ اللهـ عـنـهـمـاـ -ـ  
ـ لـمـصـنـفـ فـيـهـ كـتـابـ دـوـنـ مـاـ خـالـفـوـاـ فـيـهـ غـيرـهـمـاـ مـنـ الصـحـابـيـةـ؛ـ يـدـلـ عـلـىـ إـدـرـاكـهـ التـامـ  
ـ أـنـ فـقـهـ الصـحـابـيـنـ الـجـلـيلـيـنـ يـمـثـلـ مـرـجـعـيـةـ فـقـهـ أـهـلـ الـعـرـاقـ عـامـةـ وـفـقـهـ الـحنـفـيـةـ خـاصـةـ.

(١) انظر: منهاج السنة، ابن تيمية، ج ٢، ص ٣٧٧.

(٢) انظر: إعلاء السنن، التهانوي، ج ١٩، ص ٤٣٨.

(٣) انظر: الفهرست، ابن النديم، ص ٢٦٠.

ثانياً: كتاب اختلاف أبي حنيفة وابن أبي ليلى، وينسّم أيضاً بكتاب اختلاف العراقيين<sup>(١)</sup>:

والكتاب في أصله من تصنيف القاضي أبي يوسف حيث جمع المسائل التي اختلف فيها شيخه الإمام أبي حنيفة مع محمد بن عبد الرحمن بن أبي ليلى، يرويها أبو يوسف بسنده إليهما ويزيد عليهما برواية بعض الأحاديث والآثار المسندة، بالإضافة لشيء من اجتهاده في المسائل المتعددة، وقد روى محمد بن الحسن كتاب شيخه أبي يوسف، ثم جاء الإمام الشافعي فأعاد جمع الكتاب، ورتبه على أبواب الفقه ليزيد عليه اجتهاداته هو؛ في الترجيح بين الأقوال أو بالخروج بقولِ جديد، مدعماً رأيه بالأدلة المناسبة.

وأقول هنا: إنَّ الإمام الشافعي لم يختر هذا الكتاب ليجمعه ويزيد عليه عبئاً، فكان يمكن أن يصنف في اختلاف أبي حنيفة مع غير محمد بن أبي ليلى من فقهاء التابعين وتبعي التابعين في الكوفة مثل: عبد الله بن شبرمة<sup>(٢)</sup> أو سفيان الثوري، أو أن يصنف في اختلاف محمد بن أبي ليلى مع غير أبي حنيفة، لكنني أرى أنه اختار التصنيف في اختلافهما تحديداً لسببين هما:

١ - أنَّ سلسلة تلقיהםا لفقهه سيدنا عبد الله بن مسعود رض مختلفة؛ فيما تلقى أبو حنيفة الفقه عن حماد بن أبي سليمان عن إبراهيم النخعي عن حاله

(١) والكتاب مطبوع مع موسوعة الإمام الشافعي، بتحقيق د. أحمد بدر الدين حسون، وقد استغرق ٢٣٠ صفحة، من المجلد التاسع، ج ١٤، ص ٧ - ٢٣٧.

(٢) هو أبو شبرمة عبد الله بن شبرمة بن طفيلي بن حتان الضبي الكوفي ولد سنة ٧٢ هجرية، وهو من صغار التابعين، ومن كبار فقهاء العراق في عصره، وولي القضاء في الكوفة للخلفية أبي جعفر المنصور، أخرج حديثه مسلم وأصحاب السنن رغم كونه مقللاً في الحديث، توفي سنة ١٤٤ هجرية، طبقات الفقهاء، الشيرازي، ص ٨٤، وتهذيب سير أعلام النبلاء، الذهبي، ج ١، ص ٢٣٦، ترجمة رقم ٩٨١. ومن الجدير بالذكر هنا أنه توجد رسالة ماجستير قدّمها: خضر صالح سلامه الأتيمين، إلى كلية الشريعة في الجامعة الأردنية، بعنوان: فقه الإمام عبد الله بن شبرمة الكوفي، وقد نوقشت هذه الرسالة سنة ١٩٨٩ م، بإشراف د. العبد خليل أبو عيد، واستغرقت ٤٠١ صفحة، وهي غير مطبوعة حتى تاريخ كتابة هذه الرسالة، وقد أطلعت عليها وفيها الكثير من الفوائد.

علقمة بن قيس النخعي عن سيدنا عبد الله بن مسعود رضي الله عنه، تلقى محمد بن أبي ليلى - وهو الأكبر سنًا من أبي حنيفة - الفقه عن الشعبي وعن أبيه عبد الرحمن بن أبي ليلى عن سيدنا عبد الله بن مسعود وسيدنا علي بن أبي طالب - رضي الله عنهما <sup>(١)</sup>، ولا يخفى أن اجتهادات كبار التابعين وصغارهم - في العراق عامة وفي الكوفة خاصة - أضافت الكثير إلى فقه الصحابيين الجليلين، مما أدى إلى تمايز فقه أبي حنيفة عن فقه محمد بن أبي ليلى وإن كانا ينتميان إلى نفس المدرسة؛ فالإمام الشافعي رأى أن اختلافهما هو أبرز ما يمثل الاختلاف داخل مدرسة أهل الرأي، سواء أكان في الفروع أم في بعض الأصول، ولاشك أن الإمام الشافعي قد أحسن في هذا الاختيار، وذلك يدل على مدى سعة اطلاعه على فقه أهل العراق الذي تلقاه عن مدون فقه أبي حنيفة محمد بن الحسن الشيباني، وغيره من فقهاء أهل الرأي في بغداد.

- أن محمد بن أبي ليلى كان قاضياً على الكوفة للدولة العباسية، في فترة أبي فيها أبو حنيفة تولى القضاء، ولاشك أن القضاء يمثل الجانب التطبيقي للفقه الإسلامي، بينما يمثل الإفتاء والتدريس الذي مارسه أبو حنيفة الجانب النظري للفقه، وقد اشتهرت بعض الحوادث التي استدرك فيها الإمام أبو حنيفة على القاضي محمد بن أبي ليلى بعض أقضيته <sup>(٢)</sup>، ومن ذلك ما أخرجه الحافظ ابن عبد البر بسنته أن ابن أبي ليلى شكاً أبا حنيفة إلى المنصور، فقال: يا أمير المؤمنين، بالكوفة رجلٌ ما أقضى قضية إلا خالفني

(١) راجع في بيان سلسلة تلقى الإمام محمد بن عبد الرحمن بن أبي ليلى لفقه الصحابة عن كبار التابعين: طبقات الفقهاء، الشيرازي، ص ٧٩ - ٨٤.

(٢) راجع في هذه الحوادث: الانتقاء، الحافظ ابن عبد البر، ص ٢٥٧ وص ٢٩٨ وص ٣٠٠ وص ٣٠٨، حيث أخرجها الحافظ ابن عبد البر بأسانيد، وراجع: أخبار أبي حنيفة، الصimirي، ص ٦٦، وراجع أيضًا في بيان ذلك: الكلام المفيد، للعلامة محمد أبو زهرة، في كتابه: تاريخ المذاهب الإسلامية، ص ٣٥٢.

فيها، قال: مَنْ هُو؟ قال: أبو حنيفة، قال: فبِحَقِّ أَمْ بِيَاطِلْ؟ قال: بِحَقِّ، قال (الراوي): فوَقَرَ ذَلِكَ فِي قَلْبِ أَبِي جَعْفَرٍ، وَكَانَ سَبَبُ إِشْخَاصِهِ إِلَيْهِ، وَنَدَمَ أَبِي لَيلَى عَلَى مَقَالَتِهِ<sup>(١)</sup>.

وَعَلَيْهِ فَقَدْ كَانَ ذَكَاءُ الْإِمَامِ الشَّافِعِيِّ وَاضْسَاحًا فِي اخْتِيَارِهِ لَاخْتِلَافُ أَبِي حَنِيفَةِ وَمُحَمَّدِ بْنِ أَبِي لَيلَى لِيَجْمِعُهُ، ثُمَّ لَيَزِيدَ عَلَيْهِ مِنَ التَّرْجِيحَاتِ وَالْاسْتِدَلَالَاتِ مَا يَبْرُزُ شَخْصِيَّتَهُ الاجْتِهادِيَّةِ.

### ثالثاً: كتاب الرد على محمد بن الحسن<sup>(٢)</sup>:

صَنَفَ الْإِمَامُ الشَّافِعِيُّ هَذَا الْكِتَابَ وَعَرَضَ فِيهِ مِئَاتِ الْمَسَائِلِ الْمُتَعْلِقَةِ بِالْحُكَمِ الْقَصَاصِ وَالْدِيَاتِ، يَنْقُلُ فِيهَا اجْتِهادَاتِ أَبِي حَنِيفَةِ وَاجْتِهادَاتِ غَيْرِهِ مِنَ الْفَقَهَاءِ فِي عَصْرِهِ، مَعَ بَيَانِ اسْتِدَلَالَاتِ مُحَمَّدِ بْنِ الْحَسَنِ عَلَى أَقْوَالِ إِمامِهِ أَبِي حَنِيفَةِ وَمُخَالَفَاتِهِ لَهُ أَحَيْنَا، ثُمَّ يَوْضُعُ الْإِمَامُ الشَّافِعِيُّ رَأْيَهُ فِي الْمَسَأَلَةِ مَعَ دَلِيلِهِ الْمُنَاسِبِ فِي حَوَارٍ وَمِنَاظِرَةٍ هَادِئَةٍ هِيَ مِنْ أَرْقَى صُورِ الْفَقَهِ الْمَقَارِنِ، وَتَكَمَّلُ أَهْمَيَّةُ كِتَابِ الرَّدِّ عَلَى مُحَمَّدِ بْنِ الْحَسَنِ فِي أَنَّهُ أَقْدَمُ كِتَابًا فِي فَقْهِ الْدِيَاتِ وَالْقَصَاصِ الْمَقَارِنِ وَصَلَّى إِلَى زَمَانَنَا، وَهُوَ يَدُلُّ بِلِسَانِ حَالِهِ عَلَى سَعْةِ اطْلَاعِ الْإِمَامِ الشَّافِعِيِّ عَلَى أَقْوَالِ الْحَنِيفَيِّ وَأَدْلِتَهُمْ.

وَأَقُولُ هُنَا: لَعِلَّ تَلِكَ الْمَسَائِلِ الَّتِي جَعَلَهَا الْإِمَامُ الشَّافِعِيُّ فِي كِتَابِهِ الرَّدِّ عَلَى مُحَمَّدِ بْنِ الْحَسَنِ، هِيَ مَا كَانَ لَمْحَدُ فِيهَا اخْتِيَاراتٍ خَاصَّةٍ؛ سَوَاءٌ فِي أَحْكَامِهَا أَوْ فِي أَدْلَةِ الْأَحْكَامِ أَوْ فِي طَرِيقَةِ الْاسْتِدَالَالِ، وَلِإِثْبَاتِ هَذَا الْأَمْرِ، يَنْبَغِي اسْتِقْرَاءُ اخْتِيَاراتِ وَاسْتِدَلَالَاتِ مُحَمَّدِ بْنِ الْحَسَنِ فِي كِتَبِهِ وَشَرْوَحِهَا - مَا وَصَلَّى مِنْهَا إِلَى زَمَانَنَا - وَمُقَابِلَتِهَا مَعَ تَلِكَ الْمَسَائِلِ الَّتِي عَرَضَهَا الْإِمَامُ الشَّافِعِيُّ فِي كِتَابِهِ الرَّدِّ عَلَى

(١) انظر: الانتقاء، الحافظ ابن عبد البر، ص ٢٦٧.

(٢) والكتاب مطبوع مع موسوعة الإمام الشافعي بتحقيق د. أحمد بدر الدين حسون، وقد استغرق ٩٤ صفحة، من المجلد العاشر، ج ١٥، ص ١٤١ - ٢٣٥.

محمد بن الحسن، وهذا الافتراض - إن ثبت - فإنما يدل على أن الإمام الشافعى في إحاطته بأقوال أئمة الحنفية في عصره، ومعرفته بتميزها وأدلةها عن بعضها البعض كان حنفياً أكثر من الحنفية أنفسهم، وليس ذلك بالعسير عليه.

وخلاصة هذا البحث أن الإمام الشافعى أفاد من أصحاب أبي حنيفة وفي مقدمتهم محمد بن الحسن الشيبانى الشيء الكثير، وأحاط بأصول مذهبهم وفروعه، لكنه مع ذلك لا يعتبر فقيهاً حنفياً<sup>(١)</sup>؛ حيث اختلف مع الإمام أبي حنيفة، ولم يقتصر خلافه معه على الفروع الفقهية - وإنما كان من المجتهدين في مذهبه مثل أبي يوسف ووزير بن المظيل ومحمد بن الحسن - بل تجاوز الإمام الشافعى بقدراته الاجتهادية الكبيرة الاختلاف في الفروع ليختلف مع أبي حنيفة في الأصول أيضاً، ويخرج مذهبها مستقلاً بأصوله وفروعه، وقد أخرج الحافظ البهقى وابن أبي حاتم - واللفظ له - بسنديهما إلى الإمام الشافعى يصف نوعية اختلافه مع أبي حنيفة قائلاً: «أبو حنيفة يضع أول المسألة خطأ ثم يقياس الكتاب كله عليها»<sup>(٢)</sup>، وأخرج الحافظ البهقى أيضاً بسنده إلى الإمام الشافعى يقول: «لو أن أبو حنيفة بنى على أصول أهل المدينة لكان الناس عليه عيالاً في الفقه، ولكن بنى على أصول هي في بعض الأحوال أضعف من الفروع»<sup>(٣)</sup>.

وأقول هنا: لعل هذه الرواية كانت خلال عرض الإمام الشافعى لمذهبة القديم وتدوينه له في بغداد ما بين سنة ١٩٥ هـ إلى سنة ١٩٨ هـ، حيث كان مذهبة القديم شديد التأثر بفقه الإمام مالك ومدرسته، التي عبر عنها الإمام الشافعى في مقولته

(١) ولقد أحسن الحنفية عندما لم يترجم أحدهم للإمام الشافعى في كتب طبقات فقهائهم، وأنا أنظر لهذا الأمر على أنه حسن تقدير منهم لمقام الإمام الشافعى ومكانته العلمية والاجتهادية المرموقة.

(٢) انظر: آداب الشافعى ومناقبه، ابن أبي حاتم، ص ١٧١، وانظر: مناقب الشافعى، الحافظ البهقى، ج ١، ص ١٦٩.

(٣) انظر: مناقب الشافعى، الحافظ البهقى، ج ١، ص ١٧١.

السابقة بأصول أهل المدينة<sup>(١)</sup>، ومن الجدير بالذكر أن الإمام أبي اسحاق الشيرازي الشافعي (توفي سنة ٤٧٦ هـ) صنف كتاباً بعنوان: النكت في المسائل المختلف فيها بين الشافعي وأبي حنيفة، والكتاب غني بالفوائد لكنه لم يطبع حتى زمن كتابة هذه الرسالة؛ إلا أنه تم تحقيق جانب كبير منه في ثلاث رسائل جامعية اطلعت عليها<sup>(٢)</sup>.

---

(١) راجع في بيان ذلك: المذهب عند الشافعية، د. محمد إبراهيم أحمد علي [بحث منشور في مجلة جامعة الملك عبد العزيز، العدد الثاني ١٣٩٨ هـ - ١٩٧٨ م]، ص ٤ منه، والشافعي، العلامة محمد أبو زهرة، ص ١٢٨.

(٢) هذه الرسائل حسب الترتيب الزمني لها، هي:

- ١ - تحقيق ودراسة قسم المعاملات من الكتاب، قدمها زكريا عبد الرزاق المصري إلى كلية الشريعة في جامعة أم القرى في مكة المكرمة، وذلك للحصول على درجة الدكتوراه في الفقه، وأشرف على الرسالة أ. د. محمود عبد الدائم علي، ونوقشت وأجازت في حرم سنة ١٤٠٥ هـ.
- ٢ - تحقيق ودراسة الكتاب من أوله إلى آخر كتاب الزكاة منه، قدمها عقيل عبد الحميد سعيد فرج إلى كلية العلوم الإسلامية في جامعة بغداد، وذلك للحصول على درجة الماجستير في الفقه، وأشرف على الرسالة أ. د. محمود مطلوب، ونوقشت وأجازت سنة ١٤٢٠ هـ - ١٩٩٩ م.
- ٣ - تحقيق ودراسة مسائل الصيام إلى نهاية مسائل الفرائض من الكتاب، قدمها عيسى أحمد محل الفلاحي، إلى كلية العلوم الإسلامية في جامعة بغداد، وذلك للحصول على درجة الماجستير في الفقه، وأشرف على الرسالة أ. د. محمود مطلوب، ونوقشت وأجازت سنة ١٤٢٠ هـ - ١٩٩٩ م.

## المبحث السابع

### اطلاعه على فقه الإمام الأوزاعي

#### المطلب الأول

#### جذور فقه الإمام الأوزاعي

تُمتد جذور فقه الإمام الأوزاعي<sup>(١)</sup> إلى فقه الصحابة الذين استوطنوا بلاد الشام وما توا فيها - وهم كثُر - من أشهرهم سيدنا أبو أمامة الباهلي وتوفي في حمص سنة ٨٨١ هـ<sup>(٢)</sup>، وسيدنا وأئللة بن الأسفع وتوفي في دمشق سنة ٨٣ هـ<sup>(٣)</sup> رضي الله عنهما، هذا وقد قوي مركز بلاد الشام العلمي بعد أن جعل سيدنا معاوية بن أبي سفيان <sup>رضي الله عنه</sup> دمشق عاصمة الخلافة في دولة بني أمية منذ سنة ٤٠ هـ<sup>(٤)</sup>، وانتهى العلم في بلاد الشام إلى أربعة من كبار فقهاء الصحابة، كان لهم الدور الأبرز في نشر الفقه فيها، وهم حسب التسلسل التاريخي لوفاتهم سيدنا معاذ بن جبل وتوفي في غور الأردن سنة ١٨ هـ<sup>(٥)</sup>، وسيدنا أبو الدرداء وتوفي في دمشق سنة ٣٢ هـ<sup>(٦)</sup>. وسيدنا

(١) هو الإمام أبو عمرو عبد الرحمن بن عمرو الأوزاعي، ولد في بعلبك سنة ٨٨ هـ وتوفي في بيروت سنة ١٥٧ هجرية، راجع في ترجمته: سير أعلام النبلاء، الحافظ الذهبي، ج ٧، ص ١٠٧ إلى ص ١٣٤، ترجمة رقم ٤٨، طبقات الفقهاء، الشيرازي، ص ٧٦، ومحاسن المساعي في مناقب الإمام أبي عمرو الأوزاعي، تبيح ونشر الأمير شكب أرسلان، ص ٥٧ - ١٤٣.

(٢) راجع في ترجمته: تهذيب سير أعلام النبلاء، الحافظ الذهبي، ج ١، ص ١٠٢، ترجمة رقم ٢٨٦.

(٣) راجع في ترجمته: تهذيب سير أعلام النبلاء، الحافظ الذهبي، ج ١، ص ١٠٣، ٢٩١.

(٤) راجع: تاريخ الخلفاء، السيوطي، ص ٢٣١ وما بعدها، ودول الإسلام، الحافظ الذهبي، ص ٣٤ وما بعدها.

(٥) راجع في ترجمته: طبقات الفقهاء، الشيرازي، ص ٤٥، وتهذيب سير أعلام النبلاء، الذهبي، ج ١، ص ٤٤، ترجمة رقم ٩٢.

(٦) راجع في ترجمته: طبقات الفقهاء، الشيرازي، ص ٤٧، وتهذيب سير أعلام النبلاء، الحافظ الذهبي، ج ١، ص ٦٧، ترجمة رقم ١٧٢.

عبادة بن الصامت وتوفي في الرملة سنة ٣٤ هـ<sup>(١)</sup>، وسيدنا النعمان بن بشير وتوفي في حمص سنة ٦٥ هـ<sup>(٢)</sup>، وعن هؤلاء الصحابة وغيرهم أخذ الفقه عدد كبير من التابعين في بلاد الشام من أبرزهم أبو إدریس الخولاني<sup>(٣)</sup>، وشهر بن حوشب<sup>(٤)</sup>، وعنهما وعن غيرهما من كبار التابعين انتقل فقه الصحابة إلى الكثير من صغار التابعين في بلاد الشام وierz منهم رجاء بن حمزة الكندي<sup>(٥)</sup>، ومكحول بن عبد الله ولعله أفقه أهل الشام في عصره<sup>(٦)</sup>، وعنه أخذ الإمام الأوزاعي الفقه ليصبح أبرز

(١) راجع في ترجمته: طبقات الفقهاء، الشيرازي، ص ٥٢، وتهذيب سير أعلام النبلاء، الحافظ الذهبي، ج ١، ص ٤٩، ترجمة رقم ٩٨.

(٢) راجع في ترجمته: تهذيب سير أعلام النبلاء، الحافظ الذهبي، ج ١، ص ١٠٦، ترجمة رقم ٣٠٠.

(٣) هو أبو إدریس، عائذ بن عبد الله بن عمرو الخولاني، ولد سنة ٨ هجرية، ولم يلق النبي ﷺ وتوفي سنة ٨٠ هـ في الشام، وهو من كبار التابعين فيها، ومن فقهائهم ورواية الحديث الأثبات وولي القضاء في الشام، راجع في ترجمته: طبقات الفقهاء، الشيرازي، ص ٧٤، وتهذيب سير أعلام النبلاء، الحافظ الذهبي، ج ١، ص ١٤٥، ترجمة رقم ٤٨.

(٤) هو أبو سعيد، شهر بن حوشب الأشعري الشامي، من كبار التابعين الفقهاء في الشام، وتوفي فيها سنة ١٠٠ هجرية، راجع في ترجمته: طبقات الفقهاء، الشيرازي، ص ٧٤، وتهذيب سير أعلام النبلاء، الحافظ الذهبي، ج ١، ص ١٥٢، ترجمة رقم ٥٢٨، والبداية والنهاية، الحافظ ابن كثير، المجلد الخامس، ج ٩، ص ٣٣٣.

(٥) هو رجاء بن حمزة بن جرول الكندي الشامي، أصله من يسان في فلسطين، وكان عالماً جاماً بين الفقه والحديث من التابعين في بلاد الشام، توفي سنة ١١٢ هـ راجع في ترجمته: طبقات الفقهاء، الشيرازي، ص ٧٥، وتهذيب سير أعلام النبلاء، الحافظ الذهبي، ج ١، ص ١٦٦، ترجمة رقم ٥٩٧، والبداية والنهاية، الحافظ ابن كثير، المجلد الخامس، ج ٩، ص ٣٣٢.

(٦) هو أبو عبد الله، مكحول بن عبد الله، ولد في كابل عاصمة أفغانستان اليوم، وهو من فقهاء التابعين في الشام، سمع الحديث من عدد من الصحابة ورحل في طلبه، ثم استوطن دمشق إلى أن مات فيها سنة ١١٣ هجرية، راجع في ترجمته: طبقات الفقهاء، الشيرازي، ص ٧٥، وتهذيب سير أعلام النبلاء، الحافظ الذهبي، ج ١، ص ١٨١، ترجمة رقم ٦٨٣، والبداية والنهاية، الحافظ ابن كثير، المجلد الخامس، ج ٩، ص ٣٣٤، ومن الجدير بالذكر هنا أنه توجد رسالة ماجستير بعنوان: فقه الإمام مكحول الشامي في الطهارة والصلوة مقارنة بفقه الأئمة الأربع، قدمها الطالب: مهني ناصر أحد البركاتي إلى كلية الشريعة في جامعة أم القرى في مكة المكرمة، ونوقشت سنة ١٤١٦ هجرية، وهي غير مطبوعة حتى تاريخ كتابة هذه الدراسة في حدود معرفتي، ولم أتمكن من الاطلاع عليها. كما توجد رسالة ماجستير قسمها: أحد ذياب أحد شويفي، إلى كلية الشريعة في الجامعة الأردنية، بعنوان: فقه الإمام مكحول الدمشقي، وقد نوقشت هذه الرسالة سنة ١٩٨٨م، بإشراف د. حسن محمد أبو عيد، واستغرقت ٢٧٠ صفحة، وهي غير مطبوعة حتى تاريخ كتابة هذه الرسالة، وقد أطلعت عليها وفيها عدد من الفوائد.

فقهاء الشام في عصره بلا منازع، وفقهه هو خلاصة فقه الصحابة رض، الذين استوطنوا بلاد الشام ومن جاء بعدهم من فقهاء التابعين<sup>(١)</sup>.

وعلاوة على جمع الإمام الأوزاعي لفقه أهل الشام، قام برحلات علمية نافعة إلى العراق والمحجaz ومصر، التقى فيها بعلماء تلك البلاد وسمع من محدثيها، وقد أجمع كل من ترجم للإمام عبد الرحمن الأوزاعي قدّمها وحديثاً أنه كان من الأئمة الممجتهدين في عصره من أمثال أبي حنيفة وسفيان الثوري ومالك بن أنس وغيرهم، وأنه أول من دون في العلوم الإسلامية في بلاد الشام<sup>(٢)</sup>، وقد جمع بين الفقه والحديث والتفسير، وبلغ في الاجتهاد المطلق مبلغاً عظيماً حتى استقل بمنصب له أصوله وفروعه تُنسب إليه؛ وهو على طريقة مدرسة أهل الحديث<sup>(٣)</sup>، وانتشر مذهب الأوزاعي في بلاد الشام والأندلس<sup>(٤)</sup>، لكنه انذر في بلاد الشام بعد قرابة المائتي عام على وفاة الأوزاعي<sup>(٥)</sup>، وانذر في الأندلس بعد قرابة نصف قرن على

(١) راجع في بيان سلسلة تلقى الأوزاعي لفقه الصحابة عن طريق فقهاء التابعين في بلاد الشام: طبقات الفقهاء، الشيرازي، ص ٧٤ - ٧٦، هذا وقد أحصى الشيخ عبد الرزاق قاسم صفار ٤٢ اثنين وأربعين شيئاً للإمام الأوزاعي، وترجم لهم ترجمة مستوعبة في كتابه المقيد: الإمام الأوزاعي ومنهجه كما يbedo في فقهه، ص ٧٢ - ٩٥ منه.

(٢) انظر: سير أعلام النبلاء، الذهبي، ج ٧، ص ١٢٨، وقد ذكر ابن التديم في الفهرست، ص ٢٧٩، أن الأوزاعي صنف كتابين هما: كتاب السنن في الفقه، وكتاب المسائل في الفقه.

(٣) راجع في بيان ذلك كلاماً يلي: المدخل للدراسة الشرعية الإسلامية، د. زيدان، ص ١٤٩، وتاريخ الفقه الإسلامي، د. بدران أبو العينين بدران، ص ١٧٠، والفكر السامي في تاريخ الفقه الإسلامي، محمد بن الحسن الحجوبي، الجزء الأول، القسم الثاني، ص ٣٦٧، وفي بيان تعظيم الإمام الأوزاعي لأمر السنة والأثار نقل الحافظ الذهبي عن بقية بن الوليد يقول: «قال لي الأوزاعي: يا بقية لا تذكر أحداً من أصحاب نبيك إلا بخير، يا بقية: العلم ما جاء عن أصحاب عبد الله رض وما لم يجيء عنهم فليس بعلم». انظر: سير أعلام النبلاء، ج ٧، ص ١٢٠، وراجع: الأوزاعي وتعاليمه الإنسانية والقانونية، د. صبحي المحمصاني، ص ٢٩ - ٥٦.

(٤) راجع: طبقات الفقهاء، الشيرازي، ص ٧٦، وسير أعلام النبلاء، الذهبي، ج ٧، ص ١١٧، وما بعدها.

(٥) راجع: مرجع العلوم الإسلامية، د. محمد الرخيلي، ص ١٢٨، وتاريخ الفقه الإسلامي، د. بدران، ص ١٧١، وال الفكر السامي في تاريخ الفقه الإسلامي، الحجوبي، ج ١، القسم الثاني، ص ٣٦٧، والإمام الأوزاعي ومنهجه كما يbedo في فقهه، عبد الرزاق قاسم صفار، ص ٦٠٤ وص ٦١٩ وما بعدها.

وفاته<sup>(١)</sup>، وأقول هنا بعد النظر في ترجمات الإمام الأوزاعي القديمة والحديثة: لعل انقراض مذهب الإمام الأوزاعي وعدم بقائه إلى زماننا مثل المذاهب الأربعية يعود لسبعين رئيسين هما:

**أولاً:** احتراق كتب الإمام الأوزاعي في آخر حياته بعد أن أمضى في تدوينها سنتين، وذلك في زلزال عظيم أصاب بلاد الشام<sup>(٢)</sup>، ولاشك أن بقاء مدونات المذهب له أثر كبير في استقراره وانتشاره، خاصة عندما يدونها إمام المذهب ومؤسسه، وهذا ما أدركه كل من محمد بن الحسن الشيباني عندما بادر إلى جمع كتب ظاهر الرواية، وكذلك سخنون المالكي عندما جمع المدونة، حفاظاً منها على فقه إماميهما؛ بالنظر إلى أنَّ الإمام أبي حنيفة والإمام مالكا لم يدونا فقههما كما فعل الإمام الشافعي، ويبعدوا أنه لم يتيسر للإمام الأوزاعي إعادة تدوين مصنفاته بكاملها، ولعلَّ الاضطراب في الحياة السياسية الذي حصل نتيجة لقضاء العباسيين على دولة بني أمية وعاصمتها دمشق سنة ١٣٢ هجرية وما تبع ذلك من فتن<sup>(٣)</sup> كان شاغلاً للإمام الأوزاعي عن إعادة تدوين كتبه بأكملها على الوجه الذي صنفها عليه قبل احتراقها، خاصة أنه كانت بينه وبين بني العباس موافق<sup>(٤)</sup>.

**ثانياً:** أن تلاميذ الإمام الأوزاعي<sup>(٥)</sup> لم يقوموا بخدمة مذهب إمامهم وإنصاجه

(١) راجع: الإمام الأوزاعي ومنهجه كما يبدو في فقهه، عبد الرزاق صفار، ص ٦٠٤ - ٦٢١ - ٦٢٣.

(٢) راجع: في ذلك: سير أعلام النبلاء، الذهبي، ج ٧، ص ١١٥، وقد ذكر الشيخ شعيب الأرنؤوط في تحقيقه لسير أعلام النبلاء، أنَّ الزلزال كان سنة ١٣٠ هجرية، انظر: حاشية ص ١١٥، من الجزء السابع، من سير أعلام النبلاء، وراجع في ذلك أيضاً: عبد الرحمن الأوزاعي شيخ الإسلام وإمام أهل الشام، الشيخ طه الولي، ص ٦٨ وما بعدها، وفقه الإمام الأوزاعي، د. عبد الله الجبوري، ج ١، ص ٧٦.

(٣) راجع: دول الإسلام، الذهبي، ج ١، ص ٩١، وراجع: البداية والنهاية، الحافظ ابن كثير، المجلد الخامس، ج ٢، ص ٤٢ - ٥٠.

(٤) راجع: البداية والنهاية، ابن كثير، المجلد الخامس، ج ٢، ص ١٢٥ وما بعدها.

(٥) وقد أحصى الشيخ عبد الرزاق قاسم صفار ٣٥ مسماً وثلاثين تلميذاً للإمام الأوزاعي من رووا عنه وتقلوا مذهبه وأحسن في ترجمتهم، راجع: الإمام الأوزاعي ومنهجه كما يبدو في فقهه، الشيخ صفار، ص ١٤٩ - ١٧٧.

وتطویره بعده، إما لأنهم لم يكونوا على قدر كبير من الفقه بمستوى تلاميذ أبي حنيفة؛ مثل أبي يوسف ومحمد بن الحسن، وتلاميذ الإمام مالك مثل عبد الرحمن بن القاسم العتيقي وأشهب بن عبد العزيز<sup>(١)</sup>، أو لاشتغاظهم بالجهاد في سبيل الله عن جمع فقه إمامهم وأصوله والتخرير عليها ونحو ذلك، كما كان حال عبد الله بن المبارك<sup>(٢)</sup> وهو أحد أبرز تلاميذ الإمام الأوزاعي، حيث رابط في ثغور بلاد الشام مرات ومرات، وليس هذا الأمر مستغرباً على أهل بلاد الشام التي بقىت متاخمة للدولة البيزنطية مئات السنين، وكانت هدفاً للحملات الصليبية المتالية، ثم للاستعمار الأوروبي في القرن العشرين الميلادي، الذي انتهى بإقامة دولة بني إسرائيل على أرض فلسطين من بلاد الشام، فقد شاءت حكمة الله تعالى أن تبقى أرض الشام أرض جهاد على مر التاريخ الإسلامي الطويل<sup>(٣)</sup>، حتى إن الإمام

(١) لقد أدرك الإمام الشافعي أهمية التلاميذ الأكفاء للمجتهد كضمانة لحفظ فقهه وتقليله بعده، كما سبق بيانه، وراجع في تفصيل هذا العامل لاندثار مذهب الأوزاعي: ص ٦٥ وما بعدها، من كتاب: الإمام الأوزاعي ومنهجه كما يدو في فقهه، الشيخ عبد الرزاق قاسم صفار.

(٢) هو أبو عبد الرحمن، عبد الله بن المبارك بن واضح الحنظلي، من كبار فقهاء التابعين، وقد جمع بين العلم والعمل وكان حافظاً للحديث مفسراً ولها تصانيف عديدة، وهو من تلاميذ الإمام الأوزاعي البارزين، ولد سنة ١١٨هـ وتوفي في الأنبار في العراق سنة ١٨١ هجرية، راجع في ترجمته: طبقات الفقهاء، الشيرازي، ص ٩٤، وتهذيب سير أعلام النبلاء، الذهبي، ج ١، ص ٢٩٩، رقم ترجمته ١٢٩٩، وراجع في بيان صلة عبد الله بن المبارك بالإمام الأوزاعي: طبقات الفقهاء، الشيرازي، ص ٧٦، وكتاب: الإمام الأوزاعي ومنهجه كما يدو في فقهه، الشيخ عبد الرزاق صفار، ص ١٦٤ وما بعدها، ومن الجدير بالذكر هنا أنه توجد رسالة دكتوراه بعنوان: فقه عبد الله ابن المبارك، قدمها د. محمد طاهر حكيم إلى كلية الدراسات العليا في الجامعة الإسلامية في المدينة المنورة وقد نوقشت سنة ١٤١٠هـ وهي غير مطبوعة حتى تاريخ كتابة هذه الدراسة في حدود معرفتي، ولم أتمكن من الاطلاع عليها.

(٣) وللمزيد في بيان فضائل بلاد الشام راجع كتاب: تحفة الأنام في فضائل الشام، شمس الدين أحد ابن محمد البصري، المشهور بابن الإمام، وقد توفي سنة ١٠١٥ هجرية، والكتاب تحقيق عبد العزيز فياض حرفوش، طبعته دار البشائر في دمشق طبعة أولى سنة ١٤١٩هـ - ١٩٩٨م استغرقت ٣٣ صفحة، وراجع أيضاً كتاب: الإعلام بسن المиграة إلى الشام، برهان الدين إبراهيم البغاعي (ولد سنة ٨٠٩هـ وتوفي سنة ٨٨٥هـ)، وقدم للكتاب محمد مجير الخطيب الحسني، وطبعته دار ابن حزم في بيروت طبعة أولى سنة ١٤١٨هـ - ١٩٩٧م استغرقت ١٥٠ صفحة.

الأوزاعي نفسه استوطن بيروت بنية الرباط إلى أن مات فيها سنة ١٥٧ هـ<sup>(١)</sup>، وقدر الله تعالى ألا يصلنا من مصنفاته إلا كتاب سير الأوزاعي، وهو في أحکام الجہاد فی الإسلام<sup>(٢)</sup>، وقد تكون هناك أسباب أخرى لأندثار مذهب الأوزاعي<sup>(٣)</sup>.

ورغم اندثار مذهب الأوزاعي، إلا أن فقهاء المذاهب الأخرى تناقلوا بعض أقواله وفتاویه في مدوناتهم المتعددة، ولقد قام الدكتور عبد الله محمد الجبوري بجهد طيب في جمع هذه الأقوال في رسالته للدكتوراه في الفقه من الأزهر الشريف، وسمّاها فقه الإمام الأوزاعي، وهي رسالة تقع في مجلدين ضخمين؛ جمع الأول فقه الأوزاعي في العبادات، وجع الثاني فقهه في المعاملات، وقارن الدكتور الجبوري أقوال الأوزاعي بأقوال غيره من الأئمة مع أدلة كلّ منهم<sup>(٤)</sup>، هذا وقد جعل

(١) راجع في بيان ذلك: سير أعلام النبلاء، الحافظ الذهبي، ج ٧، ص ١٠٧، والبداية والنهاية، الحافظ ابن كثير، المجلد الخامس، ج ١٠، ص ١٢٦ وما بعدها، والإمام الأوزاعي ومنهجه كما يليدو في فقهه، الشيخ عبد الرزاق قاسم صفار، ص ٢٧.

(٢) هذا ما قوله الدكتور عبد الله الجبوري، في مقدمة كتابه فقه الإمام الأوزاعي، ج ١، ص ٧٧، وقد ذكر د. بدران أبو العينين بدران، في كتابه تاريخ الفقه الإسلامي، ص ١٧١، أنه يوجد في مكتبة كلية القرويين بفاس في المملكة المغربية خطوط في فقه الإمام الأوزاعي، ولم أجده مثل ذلك عند غير الدكتور بدران، وأقول: إن ثبت ذلك فعلل هذا المخطوط هو ما تبقى مما نسبه ابن النديم في الفهرست من مصنفات إلى الإمام الأوزاعي.

(٣) حاول الشيخ عبد الرزاق قاسم الصفار إبراز أثر بعض الأحداث السياسية في ظهور المذاهب الأخرى على مذهب الإمام الأوزاعي في كل من الأندلس وببلاد الشام مما أدى إلى اندثاره فيما في نهاية الأمر، وساق لإثبات ذلك عددا من الروايات المفيدة، راجع كتابه: الإمام الأوزاعي ومنهجه كما يليدو في فقهه، ص ٦٠٦ وما بعدها وص ٦٢٤ وما بعدها.

(٤) هذا وقد نوقشت رسالة الدكتوراه للدكتور عبد الله محمد الجبوري، في جامعة الأزهر سنة ١٩٧٧م، وقامت بطبعها مطبعة الإرشاد في بغداد سنة ١٣٩٧هـ - ١٩٧٧م ونشرتها وزارة الأوقاف في الجمهورية العراقية، وقد جمع الشيخ عبد الرزاق قاسم صفار مباحث مفيدة من فقه الإمام الأوزاعي وأصوله من كتب الفقه المقارن للمذاهب الأخرى، وعرضها في كتابه: الإمام الأوزاعي ومنهجه كما يليدو في فقهه، ص ٣٢٥ - ٥٩٦، هذا وقد عرض القاضي في محكمة التمييز اللبنانية الدكتور صبحي محمصاني جانباً كبيراً من استبطانات الأوزاعي الفقهية عرضها تحت عنوانين وسميتان قانونية، مقارنة إياها بالقوانين الوضعية وما جاء في مجلة الأحكام العدلية، وأقوال الفقهاء الآخرين، بياناً من الدكتور محمصاني لأهمية فقه الإمام الأوزاعي كمصدر من مصادر التراث القانوني العالمي، وقد فعل ذلك في كتابه المفيد: الإمام الأوزاعي وتعاليمه الإنسانية والقانونية ص ٥٧

الطالب علي بن سعد الضويحي موضوع رسالته في الماجستير في تخصص أصول الفقه، والمقدمة إلى كلية الشريعة في جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية في الرياض هو: أصول فقه الإمام الأوزاعي من خلال فقهه المدون<sup>(١)</sup>. كما قام الشيخ مروان محمد الشعاعر بجمع أقوال الإمام الأوزاعي وفتاويه، ورتبها على أبواب كتب شروح الحديث، في كتاب سماه: سنن الأوزاعي - أحاديث وأثار وفتاوي<sup>(٢)</sup>.

## المطلب الثاني

### اطلاع الإمام الشافعي على فقه الأوزاعي

أخرج الحافظ البيهقي بسنده إلى الإمام الشافعي يقول: «ما رأيت رجلاً أشبه فقهه بمحدثه من الأوزاعي»<sup>(٣)</sup>، وأقول هنا: إنّ هذه المقوله للإمام الشافعي في وصف الأوزاعي لتدل على سعة اطلاعه على فقهه وفتاويه حتى أثني عليه بما قال، فلقد خرج الإمام الشافعي من الفسطاط إلى تونس - وهي مدينة قرب دمياط - ليلتقي بتלמידين من تلاميذ الإمام الأوزاعي، حرصاً منه على الاطلاع على فقهه وسماع فتاوياه، وهما: أبو عبد الله بشر بن بكر البجلي الدمشقي ثم

= ٣٤٤، وقد أورد صاحب كتاب: حasan المساعي في مناقب الإمام أبي عمرو الأوزاعي عدداً من الأقوال الفقهية التي تفرد بها الإمام الأوزاعي عن غيره من الأئمة المجتهدين، انظر: ص ١٤٤ - ١٤٩ من الكتاب المذكور، ومن الجدير بالذكر هنا أنّ الأمير شكيب أرسلان قدّم لهذا الكتاب قائلاً: أنه عثر على نسخة خطوطه وحيدة منه ومؤلفه مجهول، لكنّ الشيخ عبد الرزاق قاسم صفار أورد من الأدلة من بطون كتب التراجم ما يثبت به أنّ مؤلف الكتاب هو: شهاب الدين أحد بن أبي بكر بن زيد الموصلي ثم الدمشقي الحنفي المتوفى سنة ٨٧٠ هجرية، انظر في ذلك: ص ٣٠٣ وما بعدها من كتاب صفار: الإمام الأوزاعي ومنهجه كما يدو في فقهه.

(١) نقشت هذه الرسالة بتاريخ ١٤٠٦ هـ وهي غير مطبوعة، ولم يتمكن من الاطلاع عليها.

(٢) وقد قامت دار النفاثات في بيروت بطبعه الكتاب طبعة أولى سنة ١٤١٣ هـ - ١٩٩٣ م استغرقت ٨٠ صفحة.

(٣) انظر: مناقب الشافعي، البيهقي، ج ١، ص ٥٢٢، وقد نقل الحافظ الذهبي هذه الرواية بغير إسناد في كتابه: سير أعلام النبلاء، ج ٧، ص ١١٣.

التنisi<sup>(١)</sup> وعمر بن أبي سلمة الدمشقي ثم التنisi وهو من أشهر الرواة عن الأوزاعي<sup>(٢)</sup>، ووصفه الحافظ البهقى قائلاً: «... عمرو بن أبي سلمة التنisi من أكابر علماء أهل الشام وقد روى عنه الشافعى رضى الله تعالى عنه»<sup>(٣)</sup>، ولم يقتصر اهتمام الإمام الشافعى بفقه الإمام الأوزاعي على سماع ذلك الفقه من تلاميذه في تنisi وغيرها، بل لقد دون كتاباً ينتصر فيه لأقوال الإمام الأوزاعي، هو كتاب سير الأوزاعي<sup>(٤)</sup>، والكتاب في أصله رد للأوزاعي على أبي حنيفة في مسائل فقهية من باب الجهاد، ثم قام أبو يوسف بتصنيف كتاب يرد فيه على كتاب الأوزاعي وينتصر لقول إمامه أبي حنيفة بما يسوقه من الأدلة، وسمى كتابه الرد على سير

(١) هو أبو عبد الله، بشر بن بكر البجلي الدمشقى ثم التنisi، ولد سنة ١٢٤ هـ وصاحب الإمام الأوزاعي وأخذ عنه، نزل تنisi والتقى الإمام الشافعى في مصر وكان من أقرانه؛ فأخذ عنه الشافعى فقه الأوزاعي وتبع هو الشافعى في كثير من المسائل، فأفاد كلّ منهما من الآخر، توفي بشر ابن بكر في دمياط سنة ٢٠٥ هـ راجع في ترجمته: الانتقاء، الحافظ ابن عبد البر، ص ١٧٧، وتهذيب سير أعلام النبلاء، الحافظ الذهبي، ج ١، ص ٣٤٧، ترجمة رقم ١٥٢٦.

(٢) هو أبو حفص، عمرو بن أبي سلمة الدمشقى نزيل تنisi التي إليها يُنسب، وهي مدينة مصرية قريبة من دمياط - انظر في ترجمتها معجم البلدان لياقوت الحموي ج ٢ ص ٥١ - ٥٤ - صاحب الإمام الأوزاعي وحدث عنه وعن غيره من علماء الشام، وحدث عنه الإمام الشافعى، وحدثه في الكتب الستة، مات سنة ٢١٤ هجرية، راجع في ترجمته: تهذيب سير أعلام النبلاء، الحافظ الذهبي، ج ١، ص ٣٦٥، رقم ترجمته ١٦١١، وراجع صلته بالإمام الأوزاعي: طبقات المفهّماء، الشيرازى، ص ٧٦، وقد ذكره من شيوخ الشافعى كل من: الحافظ أبو بكر البهقى، انظر: مناقب الشافعى، البهقى، ج ٢، ص ٣١٣، والحافظ ابن حجر العسقلانى في كتابه: توالي التأسيس، ص ٦٨، وقد جانب الفخر الرازى الصواب لما عده من شيخ الإمام الشافعى في اليمن ظناً منه أن تنisi مدينة يمنية، انظر: مناقب الإمام الشافعى، الفخر الرازى، ص ٤٤، وتابعه على ذلك بعض المعاصرين مثل: د. عبد الكريم زيدان، في كتابه: المدخل لدراسة الشريعة الإسلامية، ص ١٤٠.

(٣) انظر: مناقب الشافعى، البهقى، ج ١، ص ٢٠٣، هذا وقد أشار الحافظ البهقى إلى روایة الإمام الشافعى عن عمر بن أبي سلمة التنisi في مواضع من كتابه مناقب الشافعى، راجع في ذلك: ج ٢، ص ٣٧ وص ٣١٣ من نفس الجزء.

(٤) وهو كتاب مطبوع مع موسوعة الإمام الشافعى الكتاب الأم بتحقيق د. أحمد بدر الدين حسون حيث استغرق ١١٤ صفحة، من المجلد العاشر، ج ١٥، ص ٢٣٧ - ٣٥١.

الأوزاعي وهو كتاب مطبوع<sup>(١)</sup>، فجاء الإمام الشافعي فصنف كتاب سير الأوزاعي ليرد على أبي حنيفة وتلميذه أبي يوسف مرجحاً قول الإمام الأوزاعي في أكثر المسائل مع الإitan بالأدلة المناسبة المؤيدة لترجمته<sup>(٢)</sup>.

وأقول هنا: إنه من المفيد أن يفرد كتاب سير الأوزاعي الذي صنفه الإمام الشافعي بالدراسة؛ بعزو أقوال أبي حنيفة وتلميذه أبي يوسف وأدلتها إلى كتب الحنفية المعتمدة، وعرض الأقوال الأخرى للحنفية إن وجدت، بالإضافة لعرض ما أورده الإمام الشافعي في مسائل الكتاب في كتبه الأخرى مثل الأم وغيرها، وبيان كلام فقهاء الشافعية ومناقشاتهم لتلك المسائل من كتبهم المعتمدة، مع حسن خدمة حواشى الكتاب؛ بتخريج الأدلة من الأحاديث والآثار من مظانها ونحو ذلك، وأعتقد أنَّ مثل هذه الدراسة إن طُبعت يمكن أن تكون مقرراً مفيداً لمادة فقه الجهاد (العلاقات الدولية في الإسلام) في كليات الشريعة في العالم الإسلامي<sup>(٣)</sup>. وتكمِّن أهمية كتاب سير الأوزاعي للإمام الشافعي في أنه من أقدم كتب الفقه المقارن التي وصلت إلينا، وهو يجمع أقوال أربعة من كبار أئمَّة ذلك العصر هم: الأوزاعي وأبو حنيفة وأبي يوسف والإمام الشافعي رحهم الله جميعاً، هذا وقد استجلَّى الدكتور محمود أحمد غازى (أكاديمية الدعوة - باكستان) الشخصية الاجتهادية الكبيرة للإمام الشافعى في فقه العلاقات الدولية، وذلك في بحثه المفيد: أثر مبادئ الإمام الشافعى على القانون الدولي، وقد تعرَّض فيه إلى تحليل كتاب سير

(١) والكتاب طبعته دار الكتب العلمية في بيروت بتحقيق أبو الوفا الأفغاني وقد استغرق ١٤٤ صفحة.

(٢) راجع الكلام المفيد الذي قاله الحافظ البهقى في وصف جُهد الإمام الشافعى في كتابه سير الأوزاعي: مناقب الشافعى، البهقى، ج ١، ص ٢٤١، وراجع في بيان جهد الشافعى في ذلك كتاب: عبد الرحمن الأوزاعي: شيخ الإسلام وإمام أهل الشام، الشيخ طه الولي، منن لبنان، ص ٦٩ وما بعدها.

(٣) وقد أحسن د. صبحي عصمانى - وهو المحامي والقاضى فى محكمة التمييز اللبنانية - فى مناقشة أقوال الإمام الأوزاعي فى كتابه السير مناقشة فقهية قانونية تحت عنوان: السير والقانون الدولى، من ص ٣٤٥ إلى ص ٤١٩ من كتابه المفيد: الأوزاعي وتعاليمه الإنسانية والقانونية.

والإمام الشافعي لم يختر التصنيف دفاعاً عن الإمام الأوزاعي عبئاً، أو رغبةً منه في الرد على أبي يوسف؛ بل اختار ذلك وخرج إلى تأسيس للأخذ عن تلاميذ الإمام الأوزاعي لما أوصله إليه اطلاعه ورحلاته العلمية من كون الإمام الأوزاعي أفقه أهل الشام في زمانه، مصداقاً لقول الإمام مالك - شيخ الإمام الشافعي -: «الأوزاعي إمام يُقتدى به»<sup>(٢)</sup>، وكذا أخرج الحافظ ابن عبد البر بسنده إلى عبد الرحمن بن مهدي - وهو من أقران الإمام الشافعي - يقول: «أئمة الناس في زمانهم أربعة: سفيان الثوري بالكوفة، ومالك بالحجاز، والأوزاعي بالشام، وحمد بن زيد بالبصرة»<sup>(٣)</sup>، <sup>(٤)</sup>. فأراد الإمام الشافعي - وهو العليم بأقدار الرجال - إنصاف الإمام الأوزاعي بعد اطلاعه على فقهه وقد وُفق إلى ذلك<sup>(٥)</sup>.

(١) والبحث منشور في ندوة الإمام الشافعي، والتي نظمتها وطبعت أبحاثها المنظمة الإسلامية للتربية والعلوم والثقافة (إيسيسكو)، وذلك في ماليزيا ١٤١١ هـ ١٩٩٠ م، الجزء الأول، ص ٤٨٣ - ٥٠٧.

(٢) انظر: سير أعلام البلااء، الذهبي، ج ٧، ص ١١٢.

(٣) هو أبو إسماعيل، حماد بن زيد بن درهم البصري، ولد في البصرة سنة ٩٨ هـ، وتوفي فيها سنة ١٧٩ هـ، وكان من كبار حفاظ الحديث من التابعين في العراق عامه وفي البصرة خاصة، فكان عدلاً ضابطاً يحفظ أربعة آلاف حديث، وقد خرج حديثه أصحاب الكتب الستة، تهذيب سير أعلام البلااء، الذهبي، ج ١، ص ٢٧٦، ترجمة رقم ١١٨٣.

(٤) انظر: الانقاء، الحافظ ابن عبد البر، ص ٦٢.

(٥) من الجدير بالذكر هنا: أنه توجد رسالتان جامعيتان في بيان إمامية الإمام الأوزاعي في الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر علاوة على إمامته في الفقه وأصوله، وهما:

١ - رسالة ماجستير في تخصص الدعوة والإعلام في جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية في الرياض، قدمها الطالب: عوض ابن رويد السجيمي، وعنوانها: الإمام الأوزاعي محاسباً من خلال رسائله ونصائحه - دراسة تحليلية، وقد نوقشت هذه الرسالة سنة ١٤٠٨ هجرية، وهي غير مطبوعة في حدود معرفي، ولم أتمكن من الاطلاع عليها.

٢ - رسالة ماجستير في تخصص الدعوة والإعلام في جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية في الرياض، قدمها الطالب: محمد بن عبد العزيز بن صالح الثوباني، وعنوانها: منهج الإمام الأوزاعي في الدعوة إلى الله، وقد نوقشت هذه الرسالة سنة ١٤٠٨ هجرية، وهي غير مطبوعة في حدود معرفي، ولم أتمكن من الاطلاع عليها.

## المبحث الثامن

### اطلاعه على فقه الإمام الليث بن سعد

#### المطلب الأول

#### جذور فقه الإمام الليث بن سعد

تتد جذور فقه الإمام الليث بن سعد الفهمي (٩٤ هـ - ١٧٥ هـ) إلى فقه الصحابة الذين استوطروا مصر وماتوا فيها، ومن أبرزهم سيدنا عمرو بن العاص بن وائل وتوفي في مصر سنة ٤٣ هجرية<sup>(١)</sup>، وابنه سيدنا عبد الله بن عمرو بن العاص وتوفي في مصر سنة ٦٥ هجرية، وكان من كبار الفقهاء، فهو أحد العبادلة الأربعه الذين انتهى إليهم الفقه من الصحابة<sup>(٢)</sup>، وسيدنا عقبة بن عامر وتوفي في مصر سنة ٥٨ هجرية<sup>(٣)</sup>، وعن هؤلاء الصحابة وغيرهم أخذ الفقه عدد كبير من التابعين في مصر، من أبرزهم: عبد الرحمن بن عيسى الصلتاجي<sup>(٤)</sup>، وعبد الله بن

(١) راجع في ترجمته: تهذيب سير أعلام النبلاء، الذهبي، ج ١، ص ٨٥، ترجمة رقم ٢٤٨.

(٢) راجع في ترجمته: تهذيب سير أعلام النبلاء، الذهبي، ج ١، ص ٨٦، ترجمة رقم ٢٥٠، وطبقات الفقهاء الشيرازي، ص ٥، والعبادلة الأربعه هم: عبد الله بن عمر، وعبد الله بن العباس، وعبد الله بن الزبير، وعبد الله بن عمرو بن العاص رض، أجمعين، راجع: طبقات الفقهاء، الشيرازي، ص ٥١.

(٣) راجع في ترجمته: تهذيب سير أعلام النبلاء، الذهبي، ج ١، ص ٧٣، ترجمة رقم ١٩٦.

(٤) هو أبو عبد الله، عبد الرحمن بن عيسى الراوي ثم الصناعي نزيل دمشق، عاش في زمن النبي - ﷺ - لكنه لم يلقه، فورد إلى المدينة مسلماً في زمن الصديق، استوطن مصر وروى الحديث عن كبار الصحابة، توفي في زمن الخليفة الأموي عبد الملك بن مروان، تهذيب سير أعلام النبلاء، الذهبي، ج ١، ص ١٢٠، ترجمة رقم ٣٥١، طبقات الفقهاء، الشيرازي، ص ٧٧.

مالك الجيشاني<sup>(١)</sup>، ومرثد بن عبد الله اليزني قاضي الإسكندرية<sup>(٢)</sup>، وعنهم وعن غيرهم من كبار التابعين انتقل فقه الصحابة إلى الكثير من صغار التابعين في مصر، ويرز منهم بكر بن عبد الله بن الأشج<sup>(٣)</sup>، وأبو أمية عمرو بن الحارث<sup>(٤)</sup>، ثم انتقل فقه أولئك إلى الإمام الليث بن سعد وهو من تابعي التابعين، وكان أبرز فقهاء مصر في عصره بلا منازع؛ ففقهه هو خلاصة فقه الصحابة عليهم السلام الذين استوطنوا مصر ومن جاء بعدهم من فقهاء التابعين فيها<sup>(٥)</sup>.

وعلاوة على جمع الإمام الليث بن سعد لفقهه أهل مصر فقد قام برحلات علمية نافعة إلى الحجاز وغيره، فأخذ عن ابن شهاب الزهرى وسمع منه الحديث<sup>(٦)</sup>، وكانت بينه وبين ربيعة الرأى -شيخ الإمام مالك- في المدينة المنورة مناظرات قوية<sup>(٧)</sup>، ولقد بلغ الإمام الليث بن سعد في الاجتهد مبلغًا عظيمًا، حتى كان صاحب مذهب مستقل في الفروع والأصول نسب إليه، وهو أقرب إلى مدرسة

(١) هو أبو تميم، عبد الله بن مالك بن أبي الأسح، ولد في حياة النبي - ﷺ - وجاء المدينة في خلافة عمر، وهو من فقهاء كبار التابعين في مصر، وتوفي فيها سنة ٧٧ هجرية، طبقات الفقهاء، الشيرازي، ص ٧٧، تهذيب سير أعلام النبلاء، الذهبي، ج ١، ص ١٣٠، ترجمة رقم ٤٠٠.

(٢) هو أبو المخرب، مرثد بن عبد الله اليزني المصري، عالم الديار المصرية ومفتها قاضي الإسكندرية، توفي سنة ٩٠ هجرية، طبقات الفقهاء، الشيرازي، ص ٧٨، تهذيب سير أعلام النبلاء، الذهبي، ج ١، ص ١٤٦، رقم ترجمته ٤٨٦.

(٣) هو أبو عبد الله، يكير بن عبد الله بن الأشج القرشي ثم المصري، كان من أئمة التابعين في مصر، وتوفي فيها سنة ١٢٧ هجرية، تهذيب سير أعلام النبلاء، الذهبي، ج ١، ص ٢٢٤، رقم ترجمته ٩٢٢، طبقات الفقهاء، الشيرازي، ص ٧٨.

(٤) هو أبو أمية عمرو بن الحارث بن يعقوب بن عبد الله الأنصاري المصري، من كبار فقهاء التابعين في مصر، كان مرجعًا في الفقه والفتوى حافظاً للحديث متلقاً له، توفي سنة ١٤٨ هجرية، تهذيب سير أعلام النبلاء، الذهبي، ج ١، ص ٢٣٨، رقم ترجمته ٩٩٤، طبقات الشيرازي، ص ٧٨.

(٥) راجع في بيان سلسلة تلقى الليث بن سعد لفقه الصحابة عن التابعين المصريين: طبقات الفقهاء، الشيرازي، ص ٧٧ - ٧٨.

(٦) راجع في بيان ذلك: طبقات الفقهاء، الشيرازي، ص ٧٨، والليث بن سعد فقيه مصر، د. سيد أحمد خليل، ص ٥٦ وما بعدها.

(٧) راجع: سير أعلام النبلاء، الذهبي، ج ٨، ص ١٤٦.

أهل الحديث منه إلى مدرسة أهل الرأي<sup>(١)</sup>، ونشر الإمام الليث مذهبه بعد أن استقر في مصر بعد رحلاته العلمية المتعددة، وكان له أتباع وتلاميذ بالإضافة لتدوينه كتابين: الأول في التاريخ، والثاني في مسائل في الفقه، كما ذكر ابن النديم في الفهرست<sup>(٢)</sup>، ولكنها مفقودة ولم تصل إلى زماننا منها أية نسخة مخطوطة في حدود معرفتي. ومن نقلوا مذهبه عبد الله بن يوسف التونسي<sup>(٣)</sup> ويحيى بن حسان التونسي، وهو من أعلام تونس<sup>(٤)</sup>، ومن روى عنه أيضاً أشهب بن عبد العزيز<sup>(٥)</sup> وعبد الله بن عبد الحكم<sup>(٦)</sup>، وعبد الله بن وهب<sup>(٧)</sup>، وثلاثتهم من أصحاب الإمام مالك ونقطة مذهبهم، هذا ولم يستمر مذهب الإمام الليث بن سعد بعد وفاته سنة ١٧٥ هجرية طويلاً في مصر، أمام انتشار مذهب الإمام مالك فيها، ثم مذهب

(١) راجع في بيان ذلك: سير أعلام النبلاء، الذهبي، ج، ٨، ص ١٦١، والليث بن سعد إمام أهل مصر، د. عبد الحليم محمود، ص ٦٩ وما بعدها، وتاريخ الفقه الإسلامي، د. بدران أبو العينين بدران، ص ١٧٢ وما بعدها، والمدخل للدراسة الشرعية الإسلامية، د. زيدان، ص ١٤٩.

(٢) انظر الفهرست، ابن النديم، ص ٢٤٨، وهذا ما ذكره أيضاً الأستاذ عمر رضا كحاله في كتابه الجامع المفيد: معجم المؤلفين، ج ٢، ص ٢٨٠، رقم ترجمته ١١٢٨٧، وراجع في بيانهما (أي الكتابين): الليث بن سعد فقيه مصر، د. سيد أحمد خليل، ص ٦١.

(٣) هو أبو محمد، عبد الله بن يوسف الدمشقي ثم التونسي من صحاب الليث بن سعد وروى عنه مات سنة ٢١٨ هجرية في مصر، تهذيب سير أعلام النبلاء، الذهبي، ج ١، ص ٣٧٥، رقم ترجمته ١٦٥١، وراجع في بيان صلته بالليث بن سعد: سير أعلام النبلاء، الذهبي، ج، ٨، ص ١٣٨.

(٤) وقد ذكر ياقوت الحموي في كتابه معجم البلدان عند ترجمته لتونس أن يحيى بن حسان هو من كبار العلماء المنسوبين إلى تونس، وهو من تلاميذ الليث بن سعد، انظر: معجم البلدان، ج ٢، ص ٥٤.

(٥) راجع في إثبات رواية أشهب بن عبد العزيز عن الليث بن سعد: الانتقاء، ابن عبد البر، ص ٩٧.

(٦) راجع في إثبات رواية عبد الله بن عبد الحكم عن الليث بن سعد: سير أعلام النبلاء، الذهبي، ج، ٨، ص ١٣٨.

(٧) هو أبو محمد، عبد الله بن وهب بن مسلم القرشي بالولاء المصري، ولد في مصر سنة ١٢٥ هجرية، وتوفي فيها سنة ١٩٧ هـ، من كبار أصحاب الإمام مالك فقد طالت صحبته له، وأخذ كذلك عن الليث بن سعد، وكان عبد الله بن وهب جاماً بين فقه شيخه مالك ورواية الحديث ومنتقلاً له، راجع في ترجمته: طبقات الفقهاء، الشيرازي، ص ١٥٠، والانتقاء، ابن عبد البر، ص ٩٢ وما بعدها، وتهذيب سير أعلام النبلاء، الذهبي، ج ١، ص ٣٢٠، رقم ترجمته ١٣٩٦، وراجع في بيان رواية عبد الله بن وهب عن الليث بن سعد: سير أعلام النبلاء، الذهبي، ج، ٨، ص ١٣٨.

الإمام الشافعي، ولعل ذلك يرجع إلى سببين رئيسيين هما:

أولاً: عدم تدوين الإمام الليث بن سعد لفقهه بنفسه، وإنما كان له كتاب في بعض مسائل الفقه -كما ذكر ابن النديم -<sup>(١)</sup>.

ثانياً: أنَّ تلاميذ الإمام الليث بن سعد كانوا أدنى من تلاميذ غيره من الأئمة المجتهدين في عصره؛ سواء في مستواهم العلمي أو في خدمتهم لمذهب إمامهم وتطوره من بعده، وهذا ما عبر عنه الإمام الشافعي فيما أخرجه الحافظ البيهقي بسنده إليه حيث قال: **الليث أفقه من مالك إلا أن أصحابه لم يقوموا به**<sup>(٢)</sup>.

وعليه فقد جانب العلامة محمد زاهد الكوثري الصواب، لما ذكر الإمام الليث ابن سعد في سياق تعداده لتلاميذ أبي حنيفة، في مقدمته لكتاب نصب الراية لتخريج أحاديث الهدایة، حيث قال: **الإمام الليث بن سعد المتوفى سنة ١٧٥ هجرية عده كثیرٌ من أهل العلم حنفیاً، وبه جزم القاضی زکریا الأنصاری في شرح البخاری ...**<sup>(٣)</sup>، ثم ذكر رواية استنبط منها تلمذة الإمام الليث بن سعد على يد أبي حنيفة، والرواية أخرجها الحافظ ابن عبد البر بظواهراً بسنده في **الانتقاء**<sup>(٤)</sup>، وهي تفيد إعجاب الإمام الليث بن سعد بفقهه أبي حنيفة، وثناءه عليه لما شهد فتوى له على سؤالٍ ورد إلى حلقة في المسجد الحرام خلال أحد مواسم الحج، وأغْرَبَ كيف يمكن التعويل على مثل تلك الحادثة العابرة لإثبات كون الإمام الليث بن سعد من تلاميذ أبي حنيفة!!!

وأيضاً فقد جانب ابن النديم في الفهرست الصواب لما ترجم للإمام الليث بن

(١) راجع في بيان هذا السبب: تاريخ الفقه الإسلامي، د. بدران ص ١٧٤، والمدخل لدراسة الشريعة الإسلامية، د. زيدان، ص ١٤٩.

(٢) انظر: مناقب الشافعي، البيهقي، ج ١، ص ٥٢٤.

(٣) انظر: نصب الراية لتخريج أحاديث الهدایة، الزيلعي، ج ١، ص ٤٠.

(٤) انظر: الانتقاء، ابن عبد البر، ص ٣٠٠، وراجع في التعليق على هذه الرواية ما قاله د. سيد أحمد خليل في كتابه: **الليث بن سعد فقيه مصر**، ص ٥٧ وما بعدها.

سعد على أنه من تلاميذ الإمام مالك<sup>(١)</sup>، وتتابعه على ذلك من المعاصرين الأستاذ عمر رضا كحالة في كتابه معجم المؤلفين<sup>(٢)</sup>، لمجرد أنَّ الإمام الليث بن سعد روى أحاديث عن الإمام مالك<sup>(٣)</sup>، والصواب أنَّ الإمام الليث بن سعد كان من أقران الإمام مالك، وقد توفي قبله ب نحو أربع سنين، بل لقد كانت بينهما مراسلات علمية نافعة<sup>(٤)</sup>، منها رسالة الليث بن سعد إلى الإمام مالك يرد عليه احتجاجه بعمل أهل المدينة<sup>(٥)</sup>، وما يدل على أنها من الأقران من العلماء - وإن كان كل منها أفاد من الآخر - ما قاله فيما تلميذهما عبد الله بن وهب - وإن اشتهر بكونه من أصحاب الإمام مالك وحملة مذهبة - فيما أخرجه الحافظ ابن عبد البر بسنده إليه يقول: «لولا أني أدركت مالكاً والليث بن سعد لضللت»<sup>(٦)</sup>، ونقل الحافظ شمس الدين الذهبي أيضاً عن عبد الله بن وهب يقول: «كل ما كان في كتب مالك: أخبرني منْ أرضى منْ أهل العلم فهو الليث بن سعد»<sup>(٧)</sup>. أما رواية

(١) انظر: الفهرست، ابن النديم، ص ٢٤٨.

(٢) انظر: معجم المؤلفين، عمر رضا كحالة، ج ٢، ص ٦٨١، رقم ١١٢٨٧.

(٣) راجع في بيان رواية الإمام الليث بن سعد عن الإمام مالك: الانقاء، ابن عبد البر، ص ٤٤، وراجع الكلام المفيد الذي قاله الشيخ الدكتور عبد الحليم محمود في بيان أنَّ الإمام الليث بن سعد والإمام مالك بن أنس كانوا من الأقران وقد أفادا من بعضهما بعضاً، وذلك في كتابه: الليث بن سعد إمام أهل مصر، ص ٥٣ وما بعدها.

(٤) وقد نقل القاضي عياض في كتابه ترتيب المدارك رسالة الإمام مالك إلى الليث بن سعد في إثبات حججية عمل أهل المدينة، راجع: ترتيب المدارك، ج ١، ص ٦٤ - ٦٥.

(٥) وقد نقل الإمام ابن القيم الجوزية، في كتابه إعلام الموقعين، ج ٣، ص ١٠٧ - ١١٣، رسالة الإمام الليث بن سعد إلى الإمام مالك بطره، ونقلها كاملة أيضاً الشيخ محمد بن الحسن الحجوبي التاسسي باعتبارها نموذجاً راقياً للاختلاف الأصولي والفقهي الذي كان واقعاً في عصر الأئمة المجتهدين، راجع كتابه: الفكر السامي في تاريخ الفقه الإسلامي، ج ١، القسم الثاني، ص ٣٧٠ - ٣٧٦، وقد عرض الشيخ د. عبد الحليم محمود رسالة الليث بن سعد إلى مالك وناقشهما مناقشة علمية مفيدة، في كتابه: الليث بن سعد إمام أهل مصر، ص ٥٤ - ٦١.

(٦) انظر: الانقاء، ابن عبد البر، ص ٦١، وراجع: التعقيب المفيد للشيخ محمد زايد الكوثري والشيخ عبد الفتاح أبو غدة، على هذه الرواية حاشية ص ٦١، من الانقاء، ابن عبد البر.

(٧) انظر: سير أعلام النبلاء، الحافظ شمس الدين الذهبي، ج ٨، ص ١٤٧.

الإمام الليث بن سعد عن الإمام مالك فذلك لما عنده من الأسانيد الحجازية  
العالية، ولأن الإمام الليث بن سعد كان يحرص على سلامة سند الحديث وإن  
روى عمن هو أصغر منه أو عمن هو في مثل سنه، وقد اشتهر ذلك عنه، حتى قال  
الحافظ الذهبي في ترجمته في تهذيب سير أعلام النبلاء: "... ثم تراه يتزل في أحاديث  
ولا يبالي لسعة علمه، فقد روى أحاديث عمن هو أصغر منه بكثير..."<sup>(١)</sup>.

وقد جمع شيخ الأزهر الدكتور عبد الحليم محمود رَحْمَةُ اللَّهِ بعضاً من الأحاديث  
النبوية التي يرويها الإمام الليث مُنْرَجَةً في الصحيحين وغيرهما من طريقه، ورتبها  
الدكتور محمود على أبواب الفقه، مع شيءٍ من التعليق والفوائد استجلاءً لفقه الإمام  
الليث بن سعد في كتاب سماه: الليث بن سعد إمام أهل مصر<sup>(٢)</sup>.

وأقول هنا: إنه من المفيد جداً أن تستقصى أقوال الإمام الليث بن سعد،  
المثبتة في كتب الفقه المقارن للمذاهب الأربع وغيرها، وتجمع مرتبة مع أدتها  
على أبواب الفقه كما فعل الدكتور محمد رواش قلعه جي وغيره عندما جمع فقهه  
عدد من فقهاء الصحابة وفقهاء التابعين كلّ على حدة<sup>(٣)</sup>، ولقد كانت خطوة في  
الاتجاه الصحيح أن يجعل الدكتور هلال أحد عاشور موضوع رسالته للدكتوراه -  
المقدمة إلى كلية الشريعة في جامعة أم القرى بمكة المكرمة - هو: الليث بن سعد  
وفقهه في العبادات<sup>(٤)</sup>.

(١) انظر: تهذيب سير أعلام النبلاء، الحافظ الذهبي، ج ١، ص ٢٧٩.

(٢) راجع: الليث بن سعد إمام أهل مصر، د. عبد الحليم محمود، ص ٧٩ - ٢٣٣.

(٣) وقد طبعت دار النفائس في بيروت موسوعات فقه عدد من الصحابة وعدد من التابعين وغيرهم  
التي جمعها د. محمد رواش قلعه جي، وجع د. عبد الله محمد الجبوري، فقه الإمام الأوزاعي في  
مجلدين كبيرين هما: رسالته للدكتوراه، وقد سبق التعريف بها، وجع الشيخ سعدي حسين علي  
جبر فقه الإمام أبي ثور في مجلد ضخم، وقد سبقت الإشارة إليه أيضاً.

(٤) الرسالة تقع في ٤٢٢ صفحة وقد أشرف عليها أ. د. محمد محمد الخضراوي، ونوقشت سنة ١٤٠٣  
هجرية، وهي غير مطبوعة حتى تاريخ كتابة هذه الرسالة في حدود معرفتي، وقد اطلعت عليها  
وهي غنية بالفوائد.

## المطلب الثاني

### اطلاع الإمام الشافعي على فقه الليث بن سعد

اطلع الإمام الشافعي على فقه مذهب الإمام الليث بن سعد عندما أقام في مصر في آخر حياته مما سمعه من أشهب بن عبد العزيز وعبد الله بن عبد الحكم، بل وخرج إلى تنيس ليأخذ عن يحيى بن حسان<sup>(١)</sup> وغيره من تلاميذ الليث بن سعد المصريين، وقد أخرج الحافظ البيهقي بسنده إلى الريبع بن سليمان يقول: «كان الشافعي إذا قال أخبرنا الثقة فإنه يريد به يحيى بن حسان»<sup>(٢)</sup>، وتحسر الإمام الشافعي - وهو العليم بأقدار الرجال - على عدم لقائه الليث بن سعد رغم أنه عاصره، وفي بيان ذلك أخرج الحافظ البيهقي وابن أبي حاتم - واللفظ له - بسنديهما إلى الإمام الشافعي يقول: «ما اشتَدَّ عَلَيْ فَوْتُ أَحَدٍ مِّنَ الْعُلَمَاءِ مُثُلَّ فَوْتِ ابْنِ أَبِي ذِئْبٍ وَاللَّيْثِ بْنِ سَعْدٍ»<sup>(٣)</sup>، بسبب ما انتهى إليه علمه من رسوخ قدم الإمام الليث بن سعد في الفقه وأصوله والحديث وعلومه، حتى قال في وصفه فيما أخرجه الحافظ البيهقي بسنده إليه يقول: «الليث أفقه من مالك إلا أن أصحابه لم يقوموا به»<sup>(٤)</sup>، وأقول هنا: إن هذا التفضيل الصريح من الإمام الشافعي - وقد بلغ الذروة في الاجتهاد حينها - للإمام الليث بن سعد على شيخه وأستاذه الأول مالك بن أنس إمام دار الهجرة يدل على أمرين مفیدين هما:

- 1- أن الإمام الشافعي تبنى له الاطلاع المستوعب على فقه الليث بن سعد وأقواله وفتاويه حتى صرّح بهذا التفضيل، وليس الأمر أنه سمع له فتوى أو اثنتين.

(١) راجع الرواية المسندة التي أخرجها الحافظ البيهقي وابن أبي حاتم بسنديهما في خروج الإمام الشافعي إلى يحيى بن حسان التيسني في تنيس، مناقب الشافعي، البيهقي، ج ١، ص ٢٤٠، آداب الشافعي، ابن أبي حاتم، ص ٧١، وقد أخرج الحافظ البيهقي بأسانيده عدداً من الروايات في بيان محبة يحيى بن حسان التيسني للإمام الشافعي وتوقيره له، في كتابه مناقب الشافعي، ج ٢، ص ٢٤٦.

(٢) انظر: مناقب الشافعي، البيهقي، ج ١، ص ٥٣٣، وج ٢، ص ٣١٦.

(٣) انظر: آداب الشافعي، ابن أبي حاتم، ص ٢٩، وانظر: مناقب الشافعي، البيهقي، ج ١، ص ٥٢٤.

(٤) انظر: مناقب الشافعي، البيهقي، ج ١، ص ٥٢٤.

- ٢ - أنه يرى أنَّ الليث بن سعد - رغم أنه لم يلتقي به - أكثر صواباً في مسائل الفقه والأصول من الإمام مالك، رغم أنه شيخه الذي لازمه طويلاً؛ فهذا معنى صيغة التفضيل بأفقيه في مقولته السابقة، ومن الجدير بالذكر هنا؛ أنه رغم ثناء الإمام الشافعي على كثير من علماء عصره إلا أنه لم يُصرّ بفضيل أحدهم على شيخه مالك بن أنس بمثل ما قاله في الليث بن سعد.

وإذا ما أخذنا بعين الاعتبار الأمور الثلاثة التالية:

١ - أن الإمام الشافعي قال هذه المقوله في مصر بعدهما تيسّر له الاطلاع الوافي على فقه الإمام الليث بن سعد من تلاميذه المصريين وغيرهم.

٢ - أن الإمام الشافعي طور مذهبـه في مصر فيما سمي بالذهبـ الجديد ودوـنه في المدونات المصرية التي مات عنها.

٣ - أن الإمام الشافعي لم يدوـن كتاباً يستدرك فيه على الإمام الليث بن سعد، كما في كتابه: اختلاف مالك والشافعي الذي كتبه في مصر، ولم يدوـن كذلك كتاباً في اختلاف الفقهاء المصريـين، ومنهم الليث بن سعد، كما في كتابه اختلاف العراقيـين.

فإذا ما أخذنا بعين الاعتبار هذه الأمور الثلاثة مجتمعةً فإنه يمكن القول: أن مذهب الإمام الشافعي الجديد الذي أخرجه في مصر تأثر بفقه الإمام الليث بن سعد، ولقد أحسن الدكتور سيد أحمد خليل لما قال بياناً لذلك في كتابه المفيد: الليث بن سعد فقيه مصر: «ولا نكاد نلحظ فرقاً بين طبيعة اتجاه الليث واتجاه الشافعي؛ إلا من حيث إنَّ الأول مهد السبيل لمن جاء بعده وأزال من جوِّ الحياة التشريعية ما كان يظلمها من الغيـوم...»<sup>(١)</sup>.

---

(١) انظر: الليث بن سعد فقيه مصر، د. سيد أحمد خليل، ص ١٢١.

## الفصل الثالث آثار الإمام الشافعي

يهدف هذا الفصل إلى التعريف بمصنفات الإمام الشافعي، وبالمصنفات التي جُمعت من آثاره؛ وهي بمجموعها تمثل اللبنة الأساسية لكل ما جاء بعدها من آثار علمية لفقهاء الشافعية على مرّ التاريخ الإسلامي.

وقد فصّلتُ - نسبياً - في عرض هذه المصنفات ووصفيها، نظراً لكون الإمام الشافعي هو أول من دون فقهه وأصوله بنفسه من الأئمة الأربع، مما اقتضى إبراز هذه الميزة عنده؛ بالإضافة إلى ضرورة التنبيه إلى عددٍ من الأخطاء التي وقعت في نسبة بعض المصنفات إلى الإمام الشافعي، أو في تسمية بعض مصنفاته أو في وصفها.

وجاء هذا الفصل في ثلاثة مباحث هي:

المبحث الأول: مصنفات الإمام الشافعي التي لم تصل إلى زمان كتابة هذه الرسالة.

المبحث الثاني: مصنفات الإمام الشافعي التي وصلت إلى زمان كتابة هذه الرسالة.

المبحث الثالث: المصنفات المجموعة من آثار الإمام الشافعي بعد عصره، والمصنفات المنسوبة إليه.

## البحث الأول

### مصنفات الإمام الشافعى التي لم تصل إلى زمان كتابة هذه الرسالة

## المطلب الأول

### بدء تصنيف الإمام الشافعى للكتب وطريقته في ذلك

عاش الإمام الشافعى في عصر نشطت فيه حركة الترجمة والتدوين في شتى العلوم، خاصة في كبرى المدارس الإسلامية آنذاك<sup>(١)</sup>، وللما لاحظ اهتمامه رَحْمَةُ الله بالكتابة منذ البدايات الأولى لطلبه العلم في مكة المكرمة، وفي ذلك أخرج ابن أبي حاتم والحافظ أبو بكر البهقى واللّفظ له - بسنديهما إلى الإمام الشافعى يقول: «كنت يتيمًا في حجر أمي فدفعني إلى الكتاب ولم يكن عندهما ما تُعطي المعلم، وكان المعلم قد رضي مني أن أخلفه إذا قام، فلما جمعت القرآن دخلت المسجد - يعني المسجد الحرام - فكنت أجالس العلماء، وكانت أسمع الحديث والمسألة فأحفظها، ولم يكن عند أمي ما تعطيني أشتري به القراطيس، فكنت أنظر إلى العظم فآخذه فأكتب فيه، فإذا امتلاً طرحته في جرة فاجتمع عندي حُبَّانٌ وهو الجرة الضخمة»<sup>(٢)</sup>.

وأخرج الحافظ ابن عبد البر الأندلسى بسنده إلى الإمام الشافعى يقول: «لم يكن لي مال، وكانت أطلب العلم في الحدائق، وكانت أذهب إلى الديوان أستورث بـ

(١) راجع في بيان ذلك: البحث الأول من الفصل الأول من هذا الباب.

(٢) انظر: مناقب الشافعى، الحافظ البهقى، ج ١، ص ٩٢، وانظر: آداب الشافعى ومناقبه، ابن أبي حاتم، ص ٢٤.

واستمر اهتمام الإمام الشافعي بالكتابة دون اكتفاء منه بالحفظ والسماع، فاجتهد في تدوين كتب محمد بن الحسن الشيباني، خلال زيارته الأولى إلى بغداد والتي بدأت سنة ١٨٤ هجرية، وفي بيان ذلك أخرج ابن أبي حاتم، والحافظ ابن عبد البر واللّفظ له - بسنديهما إلى الإمام الشافعي يقول: «حلت عن محمد بن الحسن وقرّ بغير ليس عليه إلا سمعي منه»<sup>(٢)</sup>، وأخرج ابن أبي حاتم أيضاً بسنده إلى الإمام الشافعي يقول: «أنفقت على كتب محمد بن الحسن ستين ديناراً، ثم تدبرتها: فوضعت إلى جنب كل مسألة حديثاً»<sup>(٣)</sup>، وأخرج الحافظ أبو بكر البهقي بسنده إلى الإمام الشافعي يقول في سياق سرده لقصة حمله مُتهماً من اليمن إلى بغداد في زيارته الأولى إليها: «وكان محمد بن الحسن جيد المنزلة، فاختلت إليه، وقلت: هذا تيسّر لي من طريق الفقه، فلزمته وكتبت كتبه وعرفت أقاويلهم»<sup>(٤)</sup>.

وكان رَحْمَةُ اللهِ يتأمل في هدوء الليل وظلمته؛ مستعيناً بذلك على النظر في المسائل وتقليلها، ليصل إلى حسن استنباط القواعد والأحكام، وفي بيان ذلك أخرج الحافظ البهقي بسنده إلى الربيع المرادي يقول: «رأيت الشافعي رَحْمَةُ اللهِ بنصيبين قبل أن يدخل مصر»<sup>(٥)</sup>، فلم أره أكلأ بنهار، ولا نائماً بليل، وكانت له جارية سوداء تخدمه، وكان يعمل الباب من العلم، ثم يقول: يا جارية قومي إلى القداح، فتقوم فتسرج له، فيكتب ما يحتاج أن يكتبه ويرسمه في موضوعه، ثم بطفى السراج

(١) انظر: الانقاء، الحافظ ابن عبد البر الأندلسي، ص ١٢٠، والمقصود هنا ظهور الأوراق المكتوب عليها، أي المستعملة، وذلك ليكتب على وجهها الآخر.

(٢) انظر: الانقاء، ابن عبد البر، ص ١١٩، وانظر: آداب الشافعي ومناقبه، ابن أبي حاتم، ص ٣٣.

(٣) انظر: آداب الشافعي ومناقبه، ابن أبي حاتم، ص ٣٤.

(٤) انظر: مناقب الشافعي، الحافظ البهقي، ح ١، ص ١٠٧.

(٥) وهذا يدل على أن صحة الربيع المرادي للإمام الشافعي بدأت قبل دخوله مصر، مما يعني أن ملازمته له كانت من الطول بحيث إنها لم تقتصر على السنوات الأربع التي قضاهما الإمام الشافعي في مصر، قبل وفاته فيها.

ويستلقي على ظهره، فيعمل الباب من العلم، ثم يقول: يا جارية قومي إلى القداح، فتقوم وتسريج له، فيكتب الباب من العلم ويرسمه في موضعه، ثم يطفئ السراج فقلت: يا أبا عبد الله، لو تركت السراج يَقْدِي؛ فإنَّ هذه الجارية منك في جهد! قال: إنَّ السراج يشغل قلبي <sup>(١)</sup>، وأخرج الحافظ البهقى أيضاً بسنده إلى الربع المرادي يقول: «كان الشافعى جزاً الليل ثلاثة أجزاء: الأول: يكتب، والثانى: يُصلّى، والثالث: ينام» <sup>(٢)</sup>.

وقد جمع الإمام الشافعى بين التصنيف والتدرис والإملاء في مجلس واحد، بطريقة لا أظن أنه سُقِّ إليها، وذلك خلال إقامته في مصر، حيث طور فقهه فيما عُرف بالمذهب الجديد له، فهو يضع الكتب بين يديه وتلاميذه من حوله، يظهر للناظر أنهم كالنساخ، لكنهم في الوقت نفسه يتدارسون مع شيخهم المسائل، ويكتبون ما يلقي عليهم، وربما صنف هو أيضاً خلال الدرس، فكان مجلس درسهأشبه بما يُعرف بالندوة العلمية في زمن كتابة هذه الرسالة، وفي بيان ذلك أخرج ابن أبي حاتم، والحافظ أبو بكر البهقى واللفظ له - بسنديهما إلى بحر بن نصر الخولاني يقول: «قدم الشافعى من الحجاز فبقي أربع سنين، ووضع هذه الكتب في أربع سنين، ثم مات، وكان أقدم معه من الحجاز كتب ابن عيينة، وخرج إلى يحيى بن حسان فكتب عنه، وأخذ كتاباً من كتب أشهب بن عبد العزيز فيه آثار وكلام من كلام أشهب، وكان يضع الكتب بين يديه ويصنف الكتب، فإذا ارتفع له كتاب جاءه صديق له يُقال له ابن هرم، فيكتب ويقرأ عليه البوطي، وجميع من يحضر يسمع في كتاب ابن هرم ثم ينسخونه، وكان الربع على حوايج الناس فربما غاب في حاجة فيعلم له، فإذا رجع قرأ الربع عليه ما فاته» <sup>(٣)</sup>.

(١) انظر: مناقب الشافعى، الحافظ البهقى، ج ١، ص ٢٣٨.

(٢) انظر: المصدر السابق، ج ١، ص ٢٤٢.

(٣) انظر: مناقب الشافعى، الحافظ أبو بكر البهقى، ج ١، ص ٢٤٠، وانظر: آداب الشافعى ومناقبه، ابن أبي حاتم، ص ٧٠، ٧١.

وأقول هنا: ينبغي التفريق بين إملاء الشيخ على تلاميذه الذي كان يفعله الإمام الشافعى، وبين كتابة التلميذ لكلام شيخهم من تلقاء أنفسهم خلال الدرس أو بعده، فحالة الإملاء يكون ما يكتبه التلميذ هو في حقيقة الأمر من تصنيف الشيخ المُملىء، وإنما حصل بأيدي وأقلام التلاميذ، وحالة الإملاء خلال الدرس فيها من الفوائد الشيء الكثير، لعل من أبرزها تثبيت المعلومات لدى التلاميذ.

أما كتابة التلميذ لكلام شيخهم دون حصول الإملاء منه، فهو جمعٌ لذلك الكلام من قبل التلميذ، فالتصنيف يُنسب إلى التلميذ وإن كان الكلام للشيخ، ويغلبُ أن تظهر شخصية التلميذ في ما يكتبه؛ بالإضافة على كلام شيخه وبالتفريح والترتيب ونحو ذلك، خاصة إذا كان جمع التلميذ لكلام شيخه بعد وفاته، ومن هذا القبيل كان صنيع محمد بن الحسن الشيباني عندما جمع فقهه إمامه أبي حنيفة في كتب ظاهر الرواية وغيرها كما سبق بيانه، والإملاء من قبل الإمام الشافعى على تلاميذه جليٌّ في سائر كتبه التي وصلت إلينا؛ فعلى سبيل المثال لا الحصر، جاء في كتاب الأم للإمام الشافعى في افتتاح باب الصلح: «أخبرنا الربيع بن سليمان قال: أملأ علينا الشافعى رَحْمَةُ اللهِ قال: أصل الصلح أنه بمنزلة البيع، مما جاز في البيع جاز في الصلح، وما لم يجز في البيع لم يجز في الصلح»<sup>(١)</sup>، وكذلك جاء في افتتاح باب الحوالة: «أخبرنا الربيع بن سليمان قال: أخبرنا الشافعى إملاءً قال: والقول عندنا - والله تعالى أعلم - ما قال مالك بن أنس: إنَّ الرجل إذا أحال الرجل على الرجل بحقٍ له ثم أفلس المحال عليه أو مات لم يرجع المحال على المحييل أبداً»<sup>(٢)</sup>، وجاء أيضاً في افتتاح باب الوكالة: «أخبرنا الربيع، قال: أخبرنا الشافعى إملاءً قال: وإذا وكلَ الرجل الرجل بوكالَةٍ فليس للوكيل أن يوكل غيره»<sup>(٣)</sup>، وجاء في كتاب الوصايا في مسألة صدقة الحى عن الميت: «أخبرنا الربيع بن سليمان، قال: حدثنا

(١) انظر: موسوعة الإمام الشافعى، بتحقيق د. أحمد بدر الدين حسون، المجلد الرابع، ج ٧، ص ٢٦١.

(٢) انظر: المصدر السابق، المجلد الرابع، ج ٧، ص ٢٨٠.

(٣) انظر: المصدر السابق، المجلد الرابع، ج ٧، ص ٢٨٨.

الشافعي إملاءً، قال: يلحق الميت من فعل غيره وعمله ثلاثٌ: حجٌ يؤدّى عنه، ومالٌ يُتصدق به عنه أو يُقضى، وذِعاء، فاما ما سوى ذلك من صلاة أو صيام، فهو لفاعله دون الميت<sup>(١)</sup>، وجاء في كتاب الرسالة للإمام الشافعي في سياق استشهاده بآيات سورة المزمل على الناسخ والمنسوخ قوله: « ولما ذكر الله بعد أمره بقيام الليل نصفه إلا قليلاً أو الزيادة عليه فقال: ﴿أَذْنَى مِنْ ثُلُثِي اللَّيْلِ وَيَصْنَفَهُ وَتَلَثُّهُ وَطَائِفَةٌ مِنَ الَّذِينَ مَعَكَ﴾، فخفف فقال: ﴿عَلِمَ أَنَّ سَيَكُونُ مِنْكُمْ مَرْضَى﴾ قرأ إلى ﴿مَا تَيَسَّرَ مِنْهُ﴾ « الآية ١٩ من سورة المزمل »<sup>(٢)</sup>، فالذي يقول: قرأ، هو الربع بن سليمان المرادي، يسمع الإملاء ويكتب، فلم يذكر الآية التي قرأها الإمام الشافعي عليه ببطولها، ولكن كتب: قرأ إلى ﴿مَا تَيَسَّرَ مِنْهُ﴾ اختصاراً، ومن مصنفات الإمام الشافعي المعبرة عن إملائه صراحةً كتاب اختلاف مالك والشافعي<sup>(٣)</sup>، فهو بكامله جاء بطريقة الجواب المفصل الذي أملأه الإمام الشافعي على تلميذه الربع المرادي، لما سأله عن طريقة الإمام مالك بن أنس في الاستدلال بالسنة والاحتجاج بها، والكتاب فيه محاورة واضحة بين الإمام الشافعي الملمي، وتلميذه الربع الذي كان يكتب خلف شيخه مكثراً من قول: فقلت للشافعي، يسأل عن مسائل تفصيلية حول ما يسمعه من شيخه في الدرس.

وأقول هنا بعد نظري في كتب الإمام الشافعي لاشك أنه صنف القسم الأكبر من مصنفاته بقلمه، وأملى ما صنف على تلاميذه مما كان بين يديه خلال الدرس، كما جاء في روایة بحر بن نصر الخولاني سابقة الذكر، وربما زاد الإمام الشافعي

(١) انظر: المصدر السابق، المجلد الرابع، ج ٨، ص ٣٤٢، وراجع في بيان إملاء الإمام الشافعي لمصنفاته: الشافعي، محمد أبو زهرة، ص ١٤٣.

(٢) انظر: الرسالة، الإمام الشافعي، بتحقيق د. عبد الفتاح كبار، ص ٨٧، وراجع في بيان إملاء الرسالة من قبل الإمام الشافعي على الربع المرادي: الرسالة، الإمام الشافعي، بتحقيق أحد محمد شاكر، ص ١٢.

(٣) يقع الكتاب في المجلد التاسع، ج ١٤، من موسوعة الإمام الشافعي، بتحقيق د. أحمد حسون، ص ٣٤١ - ٦١٤.

خلال الإملاء شيئاً من حفظه، فكتب تلاميذه عنه كل ما سمعوه منه في الدرس، وفي جميع الأحوال فإن عرض المسائل كان في تسلسله وترتيبه مقصود منه تصنيف كتاب من قبل الإمام الشافعى، وليس مجرد رغبة منه في تدريس بعض مسائل الفقه لتلاميذه في المسجد.

هذا ومن استقراء الروايات المتعددة التي تحكى تصنيف الإمام الشافعى للكتب يمكن القول: إنه بدأ في تصنيف الكتب التي يعرض فيها مذهبه في الفروع والأصول مع بدء زيارته الثانية إلى بغداد سنة ١٩٥ هجرة، وكانت طريقة رحمه الله في عرض فقهه هي تقليل المسألة من جميع جوانبها بطريق الحوار مع المخالفين له فيها، استجلاءً لوجه الصواب مع الدليل المناسب، بل إنه يفترض أسئلة قد ترد على قوله ودليله في المسألة، لي رد على تلك الأسئلة بأسلوب يمتع بشدّ القارئ، مع قوته في عرض حجته والانتصار لها<sup>(١)</sup>، وهذه الطريقة شبيهة جداً بطريقة تدريس مادة الفقه المقارن في كليات الشريعة في زمان كتابة هذه الرسالة، والتي تقوم على عرض الأقوال المتعددة في المسألة، ثم أدلة كل قول، ثم مناقشة الأدلة والترجيح، وطريقة الإمام الشافعى هذه في الحوار المقنع المتع، مشاهدة في جميع مصنفاته التي وصلت إلينا، لكن بشكلٍ متفاوت، فيما تتجلّى بأوضح صورها في كتب الاختلافات مثل: كتاب اختلاف مالك والشافعى، وكتاب اختلاف علي وعبد الله ابن مسعود، ونحوهما، تضعف هذه الطريقة في كتاب الرسالة؛ نظراً لطبيعة

(١) هذا وقد أجاد أ. د. عبد الوهاب إبراهيم أبو سليمان في دراسة أسلوب الإمام الشافعى ومنهجه في عرض فقهه كما ظهر في ما وصل إلينا من مصنفاته، وذلك تحت عنوان: الإبداع المنهجى في فقه الإمام الشافعى، حيث عرض تسعة عناصر للمنهج في فقه الإمام الشافعى، ذكرها هنا موجزة : ١ - استقراء آيات الكتاب الحكيم، ٢ - استقراء السنة المطهرة والأثار عن الصحابة، ٣ - الاعتماد على اللغة العربية في فهم النصوص، ٤ - تطبيق القواعد الأصولية، ٥ - الاستدلال بالمقمول وظاهره، ٦ - ضبط المسائل والأحكام المستبطة بالقواعد والضوابط الفقهية، ٧ - التوضيح بالفرق الفقهية، ٨ - منهجه في الخلاف العالى (الفقه المقارن)، ٩ - أدب الخلاف عند الإمام الشافعى رحمه الله. راجع في تفصيل هذه العناصر: منهاجية الإمام محمد بن إدريس الشافعى، أ. د. عبد الوهاب إبراهيم أبو سليمان، ص ٣٩ - ٧٣.

موضوعه الأصولي، الذي يحتاج إلى التحليل والتعميد، خاصة أن الإمام الشافعى كان سابقاً إلى التدوين في أصول الفقه كما سيأتي بيانه، وقد أجاد الأستاذ الدكتور عبد الوهاب إبراهيم أبو سليمان في عرض الخصائص العلمية لرسالة الإمام الشافعى من حيث الأسلوب والمنهج؛ مبرزاً الشخصية الاجتهادية الراقية للإمام الشافعى في رسالته<sup>(١)</sup>.

## المطلب الثاني

### مصنفات الإمام الشافعى التي لم تصل إلى زمان كتابة هذه الرسالة

إن مصنفات الإمام الشافعى في الفقه وأصوله وما اتصل بهما كثيرة، ولم تصلنا جميعها، فبعضها اندرت ولم تصل منها أية نسخة مخطوطه إلى زمان كتابة هذه الرسالة، وربما نسبت إليه مصنفات لم يكتبها بنفسه أو يُمثلها على تلاميذه، فقد عدَّ ابن النديم في الفهرست أكثر من مائة كتاب على أنها من مصنفات الإمام الشافعى<sup>(٢)</sup>.

هذا وقد قسم كل من ترجم للإمام الشافعى قدِّيماً وحدِيثاً، مصنفاته إلى مجموعتين كبيرتين هما:

أ- المصنفات العراقية وهي التي صنفها ما بين سنة ١٩٥ هجرية ونهاية سنة ١٩٩ هجرية، ويسمىها بعضهم بالكتب القدِّيم، وهي تمثل ما عُرف بالمذهب القدِّيم للإمام الشافعى<sup>(٣)</sup>.

(١) راجع منهجة الإمام محمد بن إدريس الشافعى في الفقه وأصوله، أ. د. عبد الوهاب إبراهيم أبو سليمان، ص ١٠٤ - ١٠٨، حيث عرض ٩ تسع خصائص لمنهجية الإمام الشافعى وأسلوبه في الرسالة.

(٢) انظر: الفهرست، ابن النديم، ص ٢٦٠، مع الأخذ بعين الاعتبار أنَّ ابن النديم اعتبر كتب الأبواب الفقهية مثل كتاب الطهارة وكتاب الصلاة وكتاب الحج.. ونحوها، هي كتب مستقلة كلٌّ بذاته.

(٣) راجع في بيان ذلك كلاماً يلي: الشافعى، محمد أبو زهرة، ص ١٣٠، وموسوعة الإمام الشافعى، بتحقيق د. أحمد بدر الدين حسون، المجلد الأول، ج ١، ص ٨٧، والفكر السامي في تاريخ الفقه الإسلامي، محمد بن الحسن الحجوبي، ج ١، ص ٣٩٧.

ب - المصنفات المصرية وهي التي صنفها ما بين سنة ٢٠٠ هجرية إلى سنة ٢٠٤ هجرية، ويسمى بها بعضهم بالكتب الجديدة، وهي تمثل ما عُرف بالذهب الجديد للإمام الشافعي<sup>(١)</sup>.

ولابد هنا من التنبيه على الأمور الخمسة التالية:

١- أن المصنفات المصرية حوت كتباً لم يكن الإمام الشافعي قد صنفها في العراق (في الكتب القديمة) مثل كتاب: اختلاف مالك والشافعي، والذي ثبت أن الإمام الشافعي صنفه في مصر، عندما رأى مخالفات الإمام مالك لبعض الأحاديث الصحيحة الصريحة، كما نقل ذلك عنه أصحابه المصريون<sup>(٢)</sup>.

٢- أنَّ القسم الأكبر من المصنفات المصرية ما هو إلا تطوير للمصنفات العراقية، وذلك بتقسيمها والزيادة عليها والحدف منها، وتعديل الكثير من الاجتهادات والاستدلالات فيها<sup>(٣)</sup>، فكتاب الأم وهو مصري ما هو إلا تطوير لكتاب الحجة وهو عراقي، وكذلك الرسالة المصرية (الجديدة)، وهي التي وصلت إلينا) ما هي إلا تطوير للرسالة العراقية (القديمة)، والتي أرسلها الإمام الشافعي وهو في بغداد إلى عبد الرحمن بن مهدي إجابة لطلبه وهو في البصرة<sup>(٤)</sup>، وفي بيان ذلك أخرج ابن أبي حاتم، والحافظ أبو بكر البيهقي واللفظ له - بستديهما إلى محمد بن سلم بن وارة يقول: « قلت لأحمد بن

(١) راجع في بيان ذلك كلاماً يلي: الشافعي، محمد أبو زهرة، ص ١٣١، وموسوعة الإمام الشافعي، بتحقيق د. أحمد بدر الدين حسون، المجلد الأول، ج ١، ص ٨٧ - ٨٨، والفكر السامي في تاريخ الفقه الإسلامي، محمد بن الحسن الحجوبي، ج ١، ص ٣٩٧.

(٢) هذا وقد سبق بيان سبب تصنيف الإمام الشافعي لكتاب اختلاف مالك والشافعي، في الفصل الأول من هذا الباب.

(٣) راجع في بيان ذلك: الشافعي، محمد أبو زهرة، ص ١٣٩ - ١٤١، موسوعة الإمام الشافعي، بتحقيق د. أحمد بدر الدين حسون، المجلد الأول، ج ١، ص ٨٠ - ٨١.

(٤) هذا وقد عرض أ. د. عبد الوهاب إبراهيم أبو سليمان عدة أسباب حللت الإمام الشافعي على كتابة الرسالة، بالإضافة إلى السبب المباشر وهو طلب عبد الرحمن بن مهدي، راجع هذه الأسباب وما فيها من فوائد: منهجة الإمام محمد بن إدريس الشافعي، أ. د. أبو سليمان، ص ٨٧ - ٩٢.

حنبل: فما ترى في كتب الشافعى التي عند العراقيين أحب إليك، أم التي عندهم بمصر؟ قال: عليك بالكتب التي وضعها بمصر؛ فإنه وضع هذه الكتب بالعراق ولم يُحکمها، ثم رجع إلى مصر فأحكم ذلك<sup>(١)</sup>.

٣- لم يثبت أن الإمام الشافعى سمي مصنفًا من مصنفاته باسم معين فيما اطلعنا عليه من روایات في هذا الشأن؛ فكان يصف كتاب الحجة بالكتاب البغدادي<sup>(٢)</sup>، وكان يشير إلى كتاب الرسالة بقوله: كتابنا<sup>(٣)</sup>، وعليه فالتسميات المتداولة لكتب الإمام الشافعى هي من وضع تلاميذه الذين نقلوا هذه الكتب، وروّوا ما فيها، خاصة الحسن الزعفرانى والربيع المرادى، ولعل هذا هو سبب وجود عدة تسميات لمصنف واحد للإمام الشافعى؛ مما أوهم أنها مصنفات مختلفة.

٤- لقد اتخذت عملية رواية مصنفات الإمام الشافعى ونقل ما فيها من فقه من قبل تلاميذه ثلاثة أشكال هي:

أ- نقل كل ما كتبه الإمام الشافعى وأملأه على تلاميذه من غير اجتزاء منه أو اختصار له، وهذا ما قام به الحسن الزعفرانى بالنسبة للمصنفات العراقية؛ بروايته لكتابي: الحجة والرسالة القديمة (العراقية)، وهو ما قام به أيضًا

(١) انظر: مناقب الشافعى، الحافظ البهقى، ج ١، ص ٢٦٣، وانظر آداب الشافعى، ابن أبي حاتم، ص ٦٠.

(٢) راجع مناقب الشافعى، الحافظ البهقى، ج ١، ص ١٦٣ - ١٦٤، والشافعى، محمد أبو زهرة، ص ١٣٧، وتوالى التأسيس، ابن حجر، ص ١٤٧، وموسوعة الإمام الشافعى، بتحقيق د. أحمد بدر الدين حسون، المجلد الأول، ج ١، ص ٨١.

(٣) فقد قال الإمام الشافعى -على سبيل المثال لا الحصر- في كتابه الرسالة في افتتاح باب البيان الرابع: «... كل ما سن رسول الله مما ليس فيه كتاب، وفيما كتبنا في كتابنا هذا يعني الرسالة، من ذكر ما من الله به على العباد من تعلم الكتاب والحكمة: دليل على أن الحكمة سُنة رسول الله ...»، انظر: الرسالة، الإمام الشافعى، بتحقيق د. عبد الفتاح كبيرة، ص ٤٤، وراجع في بيان ذلك أيضًا: الرسالة، الإمام الشافعى، بتحقيق أحد محمد شاكر، ص ١٢، فقد قرر الشيخ أحد شاكر ذلك وهو العليم بخطوطات كتاب الرسالة للإمام الشافعى.

الربع المرادي بالنسبة للمصنفات المصرية، بروايته لكتابي: الأم والرسالة الجديدة (المصرية) وغيرهما.

ب - نقل أقوال الإمام الشافعى وأدلته التي أملأها في مواضيع معينة، وفي بيان ذلك قال الحافظ أبو بكر البهقى خلال حديثه عن مصنفات الإمام الشافعى: «وله كتب صنفها في القديم، وحملها عنه الحسين بن علي الكرايسى، وأبو عبد الرحمن أحمد بن يحيى بن عبد العزيز البغدادى الذى يُعرف بالشافعى<sup>(١)</sup>، غير أن روايتهما سقطت، وتلك الكتب عُدِمت في زماننا هذا إلا القليل منها ولأبي ثور إبراهيم بن خالد الكلبى أيضاً روايات وفيها زيادات ثم لسائر أصحابه: كعبد الله بن الزبير الحميرى، ويونس بن عبد الأعلى، ومحمد بن عبد الله بن عبد الحكم و(عدد البهقى بعض تلاميذ الإمام الشافعى المصريين) وغيرهم روايات في مسائل معدودة، ينفرد كل واحد منهم بما لا يشاركه فيه غيره<sup>(٢)</sup>، وحوى بعض ما رواه أولئك التلاميذ زيادات على ما نقله الزعفرانى والمرادى، وقد أخرج ابن أبي حاتم بأسانيده إلى بعض تلاميذ الإمام الشافعى يرثون عنه عدداً من الفتاوى الفقهية، رتبها على أبواب الفقه<sup>(٣)</sup>، وعنونا لها بـ: «مسائل الشافعى مما لم يُخُرَّج من الكتب»<sup>(٤)</sup>.

(١) هو أبو عبد الرحمن، أحد بن يحيى بن عبد العزيز البغدادى، كان من كبار أصحاب الإمام الشافعى الملازمين له ببغداد، إلا أنه كان يقول بخلق القرآن كما قالت المعتزلة، قال الحافظ شمس الدين الذهبي عنه: من كبار الأذكياء، كان حياً في حدود ٢٣٠ هجرية. راجع في ترجمته: طبقات الشافعية، جمال الدين الإسنوى، ج ١، ص ٤٣، وتحذير سير أعلام النبلاء، الحافظ الذهبي، ج ١، ص ٣٩٤، رقم ١٧٥٢.

(٢) انظر: مناقب الشافعى، الحافظ أبو بكر البهقى، ج ١، ص ٢٥٦ - ٢٥٧.

(٣) راجع آداب الشافعى ومناقبه، ابن أبي حاتم، ص ٢٨٠ - ٣١٣، وأقول هنا: لعل ابن أبي حاتم أراد من سوق هذه الروايات المستندة إعطاء نموذج لهذه الطريقة في نقل فقه الإمام الشافعى؛ إلا وهي رواية التلاميذ لمسائل في موضوع معين، سمعوها عن إمامهم أو أملأها عليهم.

(٤) انظر: آداب الشافعى ومناقبه، ابن أبي حاتم، ص ٢٨٠.

ج - نقل فقه الإمام الشافعي مختصرًا من كتبه التي صنفها وأملاها، وذلك دون نقل ورواية عين ما أملأى، من مثل ما صنع المزني في مختصره المشهور، الذي قال فيه الحافظ أبو بكر البهقي: «أبو إبراهيم إسماعيل بن يحيى المزني رَحْمَةُ اللَّهِ صَنْفٌ مِّنْ كُتُبِ الشَّافِعِيِّ، وَمَا أَخْذَهُ عَنْهُ الْمُخْتَصِرُ الْكَبِيرُ، ثُمَّ صَنَفَ الْمُخْتَصِرَ الصَّغِيرَ الَّذِي سَارَ فِي بَلَادِ الْمُسْلِمِينَ وَانْتَفَعُوا بِهِ»<sup>(١)</sup>. ومن هذا القبيل أيضًا صنيع البوطي في مختصره الكبير والصغير<sup>(٢)</sup>، والذي يظهر أنَّ تلاميذ الإمام الشافعي الذين برعوا في الفقه وتفوقوا فيه هم الذين نقلوا فقه إمامهم باختصار مصنفاته وفتاويه؛ إذ لا شكَّ أنَّ مثل هذه المختصرات تظهر فيها الشخصية العلمية للتلميذ في حسن الاختصار، مع تصرفه في كلام إمامه، وزيادته عليه، بل ربما مخالفته أحياناً؛ وقد قرر ذلك الطالب: ناصر محيي الدين ناجي، في رسالته للماجستير والمقدمة إلى كلية الشريعة في جامعة أم القرى في مكة المكرمة بعنوان: «الإمام المزني ومخالفاته للإمام الشافعي في كتابه المختصر»<sup>(٣)</sup>، إذ كان من أبرز نتائج هذه الرسالة إحصاء ٦٩ تسع وستين مسألة تحققت فيها خالفة المزني لإمامه الشافعي في كتاب المختصر وحده<sup>(٤)</sup>.

(١) انظر: مناقب الشافعي، الحافظ البهقي، ج ٢، ص ٣٤٤، وقد قال ابن النديم في الفهرست خلال ترجمته للمزني: ... وله من الكتب: كتاب المختصر الصغير الذي يهد الناس وعليه يعلوُّ أصحاب الشافعي، وله يقرؤون، وإيماء يشرعون، وله روايات مختلفة، وأكثرها ما رواه النيسابوري الأصم...، الفهرست، ص ٢٦٢، وراجع وصف مخطوطات مختصر المزني، تاريخ الأدب العربي، د. كارل بروكلمان، القسم الثاني، ص ٣٢٢ - ٣٢٣.

(٢) انظر: الفهرست، ابن النديم، ص ٢٦٢، وراجع في وصف مخطوطات مختصر البوطي، تاريخ التراث العربي، د. فؤاد سزكين، المجلد الأول، ج ٣، ص ١٩٢.

(٣) نوقشت هذه الرسالة بإشراف أ. د. محمود عبد الله العكاكي، بتاريخ ١٤٠٩هـ وقد استغرقت مع فهارسها (٥٢٧) صفحة، وقد اطلعت عليها، إلا أنها مازالت غير مطبوعة حتى زمن كتابة هذه الرسالة.

(٤) انظر: ص ٤٤٩ من الرسالة سابقة الذكر.

إنَّ السبب الرئيس لعدم وصول مصنفات الإمام الشافعي العراقي إلى زماننا، ولا حتى أية نسخة مخطوطة منها، هو نهي الإمام الشافعي نفسه عن رواية مصنفاته العراقية على أنها مذهبٌ له، وذلك بعد أن رجع عن أقوالِ له فيها، فيما عرضه في مصنفاته المصرية، التي تضمنت ما عُرف بمذهبِه الجديد؛ فقد نقل عن الإمام الشافعي قوله: «لا يحل عد القديم من المذهب» وقوله أيضاً: «لا أجعل في حلٍ من رواه أي القديم - عني»<sup>(١)</sup>، وقال الحافظ أبو بكر البيهقي بعد تعداده لمصنفات الإمام الشافعي المصرية: « وقد صنف الشافعي رَحْمَةُ اللهِ فِي الْقَدِيمِ أَكْثَرَ هَذِهِ الْكُتُبِ الَّتِي رَوَاهَا عَنْهُ الْحَسْنُ بْنُ مُحَمَّدٍ بْنِ الصَّبَاحِ الزُّعْفَرَانِيِّ رَحْمَةُ اللهِ ثُمَّ أَعْدَادَ تَصْنِيفَ هَذِهِ الْكُتُبِ فِي الْجَدِيدِ غَيْرَ كُتُبِ مَعْدُودَةٍ مِنْهَا: كِتَابُ الصِّيَامِ وَكِتَابُ الصِّدَاقِ وَكِتَابُ الْحَدُودِ وَكِتَابُ الرَّهْنِ الصَّغِيرِ وَكِتَابُ الْإِجَارَةِ وَكِتَابُ الْجَنَائزِ، فَكَانَ يَأْمُرُ بِقِرَاءَةِ هَذِهِ الْكُتُبِ عَلَيْهِ فِي الْجَدِيدِ، ثُمَّ يَأْمُرُ بِتَخْرِيقِ مَا تَغَيَّرَ اجْتِهَادُهُ فِيهِ، وَرَبِّما يَدْعُهُ اكْتِفَاءً بِمَا ذَكَرَ فِي مَوْضِعٍ آخَرَ»<sup>(٢)</sup>، وقال الحافظ ابن حجر العسقلاني تعقيباً على كلام الحافظ البيهقي: «وَهَذِهِ حَكَايَةٌ مُفِيدَةٌ تُرْفَعُ كَثِيرًا مِنَ الإِشْكَالِ الْوَاقِعِ بِسَبَبِ مَسَائِلِ اشْتَهَرَ عَنِ الشَّافِعِيِّ الرَّجُوعُ عَنْهَا وَهِيَ مُوجَودَةٌ فِي بَعْضِ هَذِهِ الْكُتُبِ»<sup>(٣)</sup>.

وفي المقابل فإنَّ السبب الرئيس لوصول مصنفات الإمام الشافعي المصرية التي رواها الربيع المرادي إلى زماننا رغم فقدان بعض المصنفات المصرية التي رواها غير الربيع المرادي مثل كتاب السنن برواية حرملة بن يحيى التنجي - هو: تبني الإمام الشافعي لأقواله التي عرضها في مصنفاته المصرية مذهبًا له فيما عُرف بمذهبِه الجديد الذي مات عنه، بالإضافة لأسباب أخرى تتعلق بشخصية الربيع المرادي

(١) راجع المذهب عند الشافعية، بحث د. محمد إبراهيم أحد علي، ص ٥.

(٢) انظر: مناقب الشافعى، الحافظ البيهقي، ج ١، ص ٢٥٦.

(٣) انظر: توالي التأسيس لعلى محمد بن إدريس، الحافظ ابن حجر العسقلاني، ص ١٥٥.

راوي تلك المصنفات يمكن إجهاطاً بما يلي:

أ - دقة الربع المرادي في النقل مع قوة حفظه، وغلبة الحفظ عنده على الفقه، كما ذكر كل من ترجم له، وقد أخرج الحافظ البيهقي بسنده إلى البوطي يقول: «الربع (يعني المرادي) في الشافعي أثبتت مني» ثم قال الحافظ البيهقي: «والربع هو الراوي للكتب الجديدة على الصدق والإتقان، وربما فاته صفحات من كتاب فيقول فيها: قال الشافعي، أو يرويها عن البوطي عن الشافعي وصارت الرواحل تشد إليه من أقطار الأرض في سماع كتب الشافعي رَحْمَةُ اللهِ»<sup>(١)</sup>.

ب - طول عمر الربع المرادي فقد ولد سنة ١٧٤ هجرية وتوفي سنة ٢٧٠ هجرية، أي بعد ٦٦ ست وستين سنة من وفاة إمامه الشافعي (توفي ٢٠٤ هجرية)، مما ساعدته على روایة المصنفات المصرية للإمام الشافعي بالسند العالي إليه لعدد كبير من الفقهاء في عصره، وقد نقل الإمام أبو زكريا النسوبي روایة مستندة إلى محمد بن أحمد ابن سفيان الطرائفي البغدادي يقول: «حضرت الربع بن سليمان يوماً، وقد خطّ على باب داره تسعمائة راحلة في سماع كتب الشافعي رَحْمَةُ اللهِ ورضي عنه»<sup>(٢)</sup>.

ج - طول ملازمته الربع المرادي للإمام الشافعي أكثر من غيره من التلاميذ، وربما كان ذلك لكون الربع عمل مؤذناً بالمسجد الجامع ببغداد مصر، الذي كان الإمام الشافعي يلقى فيه دروسه، بالإضافة لقيام الربع على خدمة إمامه

---

(١) انظر: مناقب الشافعي، الحافظ البيهقي، ج ٢، ص ٣٥٩.

(٢) انظر: تهذيب الأسماء واللغات، الإمام النووي، ج ١، ص ٤٨ - ٤٩، هذا وقد جزم الشيخ أحمد محمد شاكر أن النسخة التي حققها من كتاب الرسالة للإمام الشافعي، مكتوبة بخط الربع بن سليمان المرادي في حياة الإمام الشافعي، انظر: الرسالة، الإمام الشافعي بتحقيق أحمد محمد شاكر، ص ١٧ وما بعدها وص ٦٠١.

وقضاء حوائجه<sup>(١)</sup>، وقد أخرج الحافظ أبو بكر البيهقي بسنده إلى الربع المradi يقول: «بَتُّ عِنْدَ الشَّافِعِيِّ مَا لَا أَحْصَى، فَكَانَ إِذَا انْصَرَفَ اتَّسَحَ بِرَدَاءٍ، وَوَضَعَتْ لَهُ مَنَارَةٌ قَصْبِيرَةٌ، وَأَتَكَّا عَلَى وَسَادَةٍ وَتَحْتَهُ مُضْرِبَاتَانِ، وَنَسَخَ الْقَلْمَ فَلَا يَزَالْ يَكْتُبُ»<sup>(٢)</sup>.

وبعد عرض هذه التنبهات الخمسة أقول: رغم أن مصنفات الإمام الشافعى العراقية وبعض مصنفاته المصرية لم يصل إلى زماننا منها أية نسخة مخطوطة، إلا أنه يحسن الإشارة إليها في سياق الحديث عن آثار الشافعى العلمية - وهو عنوان هذا الفصل - نظراً لكونها الأساس لفقه الإمام الشافعى في الفروع والأصول.

وأبرز تلك المصنفات التي لم تصل إلى زمن كتابة هذه الرسالة هي:

#### أولاً: كتاب الحجة:

وهو كتاب في الفروع الفقهية مرتب على أبواب الفقه، وسماه الحسن الزعفراني الحجة؛ لأن مقصد وضعه الرد على فقهاء أهل الرأي من الحنفية وغيرهم من فقهاء العراق، في اجتهاداتهم وفي منهجهم في استنباط الأحكام؛ وذلك إقامة للحججة عليهم<sup>(٣)</sup>، وأقول هنا: لعل هذه التسمية من قبل الحسن الزعفراني هي نظير ما فعله محمد بن الحسن الشيباني عندما صنف كتاباً سماه:

(١) وقد أخرج الحافظ البيهقي، بسنده إلى الإمام الشافعى يقول: ما خدمني أحد خدمة الربع، مناقب الشافعى، البيهقي، ج ٢، ص ٣٦١، وراجع في بيان ذلك: الإمام الشافعى فقيه السنة الأكبر، الأستاذ عبد الغنى الدقر، ص ١٥٤ - ١٥٥.

(٢) انظر: مناقب الشافعى، الحافظ أبو بكر البيهقي، ج ١، ص ٢٤٢ - ٢٤٣.

(٣) راجع في بيان ذلك: الإمام الشافعى فقيه السنة الأكبر، الأستاذ عبد الغنى الدقر، ص ١٢٤ - ١٢٦ - ٢٨٢، والإمام محمد بن إدريس الشافعى، د. مصطفى الشكعة، ص ١٢٥ - ٧٩ - ٧١٣، وموسوعة الإمام الشافعى، بتحقيق د. أحمد بدر الدين حسون، المجلد الأول، ج ١، ص ٧٩ - ٧١٢.

الحججة على أهل المدينة<sup>(١)</sup>، ولا يبعد أن يكون ترتيب الأبواب الفقهية في كتاب الحججة مقارباً لترتيبها في كتب ظاهر الرواية لمحمد بن الحسن الشيباني؛ بالنظر إلى أنها أظهر ما يمثل فقه أهل الرأي في ذلك العصر، الذي صنف فيه الإمام الشافعى كتابه الحججة في الرد عليهم، وقد نبه الدكتور عبد المعطي أمين قلعجي في مقدمة تحقيقه الغني لكتاب السنن المأثورة للإمام الشافعى برواية الطحاوى، نبه على تأثير كتب الفقهاء عامةً، وكتب الإمام الشافعى خاصةً بمصنفات محمد بن الحسن الشيباني<sup>(٢)</sup>، إلا أنَّ الأمر بمحاجة لمزيد استقراء ومقارنة.

### ثانياً: الرسالة العراقية (القديمة) :

وهي الكتاب الذي صنفه الإمام الشافعى في بغداد خلال زيارته الثانية إليها سنة ١٩٥ هجرية بناء على طلب عبد الرحمن بن مهدي منه ذلك وهو في البصرة<sup>(٣)</sup>، فأرسل الإمام الشافعى هذا الكتاب مع تلميذه الحارث بن سريج النقال لينقله من بغداد إلى ابن مهدي في البصرة؛ فسمى بالنقل لذلك<sup>(٤)</sup>، وقد أخرج الحافظ ابن عبد البر والحافظ البيهقي - واللقط له - بسنديهما إلى الحارث بن سريج يقول: «أنا حلت الرسالة للشافعى إلى عبد الرحمن بن مهدي، وجَّه بها معي إليه»<sup>(٥)</sup>، ولا شك

(١) والكتاب مازال مخطوطاً ولم يتم تحقيقه وطباعته حتى زمن كتابة هذه الرسالة، وتوجد منه نسخة خطوظة في المكتبة المحمودية في المدينة المنورة برقم ١٢٤، انظر: الفهرس الشامل للتراث العربي الإسلامي المخطوط، الفقه وأصوله، ج ٢، ص ٧٥٨، إصدار مؤسسة آل البيت -الأردن.

(٢) انظر: السنن المأثورة للإمام الشافعى، برواية أبي جعفر الطحاوى الحنفى تحقيق د. عبد المعطي أمين قلعجي، ص ٢٩ من المقدمة.

(٣) راجع في بيان سبب تأليف كتاب الرسالة العراقية (القديمة) وتسميتها بهذا الاسم: المبحث الثامن من الفصل الأول من هذا الباب.

(٤) هو أبو عمر الحارث بن سريج الخوارزمي الأصل، المعروف بالنقل، من تلاميذ الإمام الشافعى في بغداد، وقد نقل كتابه الرسالة إلى عبد الرحمن بن مهدي في البصرة، توفي سنة ٢٣٦ هجرية. راجع في ترجمته: طبقات الشافعية، جمال الدين الإسنوى، ج ١، ص ٢٣ - ٢٤.

(٥) انظر: مناقب الشافعى، الحافظ أبو بكر البيهقي، ج ٢، ص ٢٤٥، وانظر: الانقاء، ابن عبد البر الأندلسى، ص ١٢٣.

أنّ موضوعات الرسالة القدمة كانت في أصول الفقه، إلا أنها كانت بصورة موجزة بما يتناسب وطلب عبد الرحمن بن مهدي، ولقد أضاف إليها الإمام الشافعي، ونَقَحَها وطَوَّرَها في مصر فسميت بالرسالة الجديدة (المصرية)، وهي التي بين أيدينا اليوم برواية الربيع بن سليمان المرادي، وأخرج الحافظ أبو بكر البهقي بستنه إلى أبي ثور يقول: «كتب عبد الرحمن بن مهدي إلى الشافعي وهو شاب أن يضع له كتاباً فيه معاني القرآن، ويجمع قبول الأخبار فيه وحججة الإجماع، وبيان الناسخ والمنسوخ من القرآن والسنّة، فوضع له كتاب الرسالة»<sup>(١)</sup>، وقال الحافظ أبو بكر البهقي بعد أن ساق الروايات المبينة لسبب تصنيف كتاب الرسالة: «ثم إن الشافعي رَحْمَةُ اللهِ ، حين خرج إلى مصر وصنف الكتب المصرية أعاد تصنيف كتاب الرسالة وفي كل واحدٍ منها من بيان أصول الفقه ما لا يستغني عنه أهل العلم»<sup>(٢)</sup>.

### ثالثاً: المبسوط:

قال محمد بن إسحاق بن النديم في كتابه الفهرست خلال عرضه لمصنفات الإمام الشافعي: «وله من الكتب: كتاب المبسوط في الفقه، رواه عنه الربيع بن سليمان والزعفراني وبختوي هذا الكتاب على: كتاب الطهارة، كتاب الصلاة، كتاب الزكاة»<sup>(٣)</sup>، وقال ابن النديم خلال ترجمته للربيع بن سليمان المرادي: «وأصله من مصر، روى عن الشافعي كتاب الأصول، ويُسمى ما رواه المبسوط»<sup>(٤)</sup>، وقال ابن النديم أيضاً خلال ترجمته للحسن الزعفراني: أبو عبد الله الحسن بن محمد بن الصباح، وروى المبسوط عن الشافعي على ترتيب ما رواه الربيع، وفيه خلف يسير، وليس يرغب الناس فيه ولا يعملون عليه، وإنما يعمل

(١) انظر: مناقب الشافعي، الحافظ البهقي، ج ١، ص ٢٣٠.

(٢) انظر: المصدر السابق، ج ١، ص ٢٣٤.

(٣) انظر: الفهرست، ابن النديم، ص ٢٦٠.

(٤) انظر: المصدر السابق، ص ٢٦١.

الفقهاء على ما رواه الربيع، ولا حاجة بنا إلى تسمية الكتب التي رواها الزعفراني لأنها قد قلت واندرس أكثرها، وليس يُنسخ فيما بعد، وتوفي سنة ستين ومائتين<sup>(١)</sup>. فظاهر من كلام ابن النديم أن كتاب المبسوط للإمام الشافعي ليس كتاباً ثالثاً في الفروع الفقهية غير كتاب الحجة وكتاب الأم؛ وإنما هو اسم أطلق على كل من الكتابين، فيكون بناء على ذلك ما رواه الحسن الزعفراني من مصنفات الإمام الشافعي العراقية في الفقه يُسمى الحجة، ويسمى بالمبسوط أيضاً، وكذلك ما رواه الربيع المرادي من مصنفات الإمام الشافعي المصرية في الفقه يُسمى الأم، ويُسمى بالمبسوط أيضاً، وهذا ما رجحه عدد من الباحثين المعاصرين<sup>(٢)</sup>، وهو الصواب والله تعالى أعلم.

وأقول هنا: لعل هذه التسمية كانت مجارةً لتسمية محمد بن الحسن الشيباني لأكبر كتب ظاهر الرواية التي جمع فيها فقه إمامه أبي حنيفة بالمبسوط<sup>(٣)</sup>؛ بالنظر إلى أن محمد بن الحسن علاوة على تصنيفه للكتب قبل الإمام الشافعي، فقد نشرها في العراق حيث استقر الحسن الزعفراني راوي كتاب الحجة (المبسوط)، والذي يظهر من مجموع ما رُوي في وصف كتاب المبسوط، خاصة ما عدده ابن النديم في الفهرست من كُتب يشتمل عليها المبسوط، أن هذه التسمية تشمل بالنسبة لمرويات الحسن الزعفراني كتاب الحجة وهو في الفروع الفقهية - مضموم إليه كتب

(١) انظر: المصدر السابق، ص ٢٦١.

(٢) منهم العلامة محمد أبو زهرة في كتابه الشافعي، ص ١٣٨ - ١٣٩، ود. أحمد خراوي عبد السلام الإندونيسي، في رسالته للدكتوراه المطبوعة: الإمام الشافعي في مذهب القديم والجديد، ص ٧١٣ - ٧١٦، و.د. حسن محمد سليم أبو عيد، في رسالته للدكتوراه غير المطبوعة بعد: الإمام الشافعي وأثره في أصول الفقه، ص ٢٤٧ - ٢٤٨، و.د. أحمد بدر الدين حسون، في رسالته للدكتوراه المطبوعة وهي تحقيقه لكتاب الأم عن عشر نسخ مخطوطة، وقد ذكر ترجيحه ذاك في المجلد الأول، ج ١، ص ٧٩ - ٨٠.

(٣) ويُسمى كتاب المبسوط لمحمد بن الحسن الشيباني بكتاب الأصل أيضاً، وهو أهم كتب ظاهر الرواية، وقد طبعته عالم الكتب في بيروت طبعة أولى سنة ١٤١٠ هـ - ١٩٩٠ م بتحقيق أبو الوفا الأفغاني، استغرقت (٥) مجلدات بمتوسط ٣٠٠ صفحة للمجلد الواحد.

الاختلافات التي صنفها الإمام الشافعى في بغداد، مثل كتاب اختلاف أبي حنيفة وابن أبي ليلى، وكتاب اختلاف علي وعبد الله بن مسعود وغيرهما، أما إطلاق تسمية المسوط بالنسبة لمروريات الربع المرادي فهي تشمل كتاب الأم وهو في الفروع الفقهية - مضموم إليه كتب الاختلافات التي صنفها الإمام الشافعى في مصر مثل كتاب اختلاف مالك والشافعى، بالإضافة إلى كتب الاختلافات التي صنفها في بغداد ثم أعاد تصنيفها في مصر، وفي كل الأحوال فإن تسمية المسوط لا تشمل كتاب الرسالة للإمام الشافعى، سواء الرسالة العراقية القديمة، أو الرسالة المصرية الجديدة؛ لما كان لكتاب الرسالة من خصوصية تميز بها عن سائر مصنفات الإمام الشافعى.

ولعل اللبس الذى وقع فيه بعض الباحثين عندما ذكروا المسوط على أنه مصنف مستقل للإمام الشافعى سببه: وجود مصنف آخر باسم المسوط لكنه للحافظ أبي بكر البهقى، جمع فيه كلام الإمام الشافعى ونصوصه وأدله مضبوطة، مما وقع بين يديه من مصنفات الإمام الشافعى العراقية والمصرية، بعدما ضاق صدره بما وجده في الكتب من الاختلاف في نصوص الشافعى وإيراد الحكايات عنه دون ثبت، واشتهر كتاب الحافظ أبي بكر البهقى باسم: المسوط المردود إلى ترتيب المختصر، (أي مختصر المزنى)<sup>(١)</sup>، إلا أنه من المؤسف أن هذا المصنف الضخم للحافظ البهقى الذي يعتبر بمثابة الموسوعة لفقه الإمام الشافعى مفقود، ولم يصل منه إلى زماننا أية نسخة مخطوطة.

#### رابعاً: السنن برواية حرملة التعبى:

حرملة بن يحيى التعبى المصرى ولد سنة ١٦٦ هجرية، وتوفي سنة ٢٤٣ هجرية، وهو من تلاميذ الإمام الشافعى المصرىين ورواة مذهبة الجديد، وقد جمع ما

(١) راجع في وصف هذا الكتاب: مناقب الشافعى، الحافظ أبو بكر البهقى، ج ١، ص ٦٥ وص ٦٩.

رواه عن إمامه من أقوال وأدلة كتبها خلفه إملاءً، أو قرأها عليه من مصنفاته، جمع كل ذلك في كتاب سمأه السنن (إذ الغالب فيما يظهر أن التسمية من صنع حرملة)، وكتاب السنن برواية حرملة التجيبي يشتمل على الكثير من فقه الإمام الشافعي مما رواه الريبع المرادي في كتاب الأم وغيره، بالإضافة إلى زيادات مفيدة تفرد بروايتها حرملة في العديد من المسائل، ومن الجدير بالذكر هنا: أن أبو إبراهيم المزني يشارك حرملة التجيبي في رواية كتاب السنن، وفي بيان ذلك قال الحافظ أبو بكر البهقي بعد تعداده لمصنفات الإمام الشافعي التي وصلت إلى زمانه: «للشافعي كتاب يُسمى كتاب السنن يشتمل على هذه الكتب، وفيه زيادات كثيرة من الأخبار والآثار والمسائل، رواه عنه حرملة بن يحيى المصري، وأبو إبراهيم إسماعيل بن يحيى المزني رحهم الله، وروى أيضاً حرملة بن يحيى من الكتب المصنفة التي رواها الريبع عدة كتب، وفي روايته زيادات»<sup>(١)</sup>.

وأخرج الحافظ البهقي أيضاً بسنده إلى الريبع المرادي يقول: «أقام الشافعي هاهنا (يعني مصر) أربع سنين، فأملأ ألفاً وخمسمائة ورقه، وخرج كتاب الأم ألفي ورقه، وكتاب السنن وأشياء كثيرة، كلّها في أربع سنين»<sup>(٢)</sup>، وقال الحافظ ابن حجر في كتابه توالي التأسيس عندما عدّ مصنفات الإمام الشافعي: «وحمل عنه حرملة كتاباً كبيراً يُسمى كتاب السنن»<sup>(٣)</sup>، هذا وقال الحافظ ابن عبد البر في سياق ترجمته لحرملة التجيبي: «روى عن الشافعي من الكتب ما لم يروه الريبع، منها كتاب الشروط ثلاثة أجزاء، ومنها كتاب السنن عشرة أجزاء، ومنها كتاب ألوان الإبل والغنم وصفاتها وأسنانها، ومنها كتاب الشجاج، وكتب كثيرة انفرد بروايتها، سوى سماعه لكتاب الأم مع الريبع»<sup>(٤)</sup>.

(١) انظر: مناقب الشافعي، الحافظ البهقي، ج ١، ص ٢٥٥.

(٢) انظر: مناقب الشافعي، الحافظ البهقي، ج ٢، ص ٢٩١.

(٣) انظر: توالي التأسيس، ابن حجر، ص ١٥٥.

(٤) انظر: الانقاء، ابن عبد البر، ص ١٦٨.

وأقول بناءً على ما سبق: إنَّ السنن تسمية أطلقها حرملة التجيبي على ما رواه من مصنفات الإمام الشافعي المصري، وهو (أي كتاب السنن) أكبر مما رواه غير حرملة من التلاميذ المصريين، ولعل كتاب السنن هو أهم ما اعتمد عليه المُزنبي في إنجاز مختصره المشهور؛ بالنظر لاشتراكه في روایة السنن مع حرملة بن يحيى كما ذكر الحافظ البهقى.

ومن المؤسف أن كتاب السنن برواية حرملة التجيبي لم يصل منه إلى زماننا أية نسخة مخطوطة، وليس ذلك مستغرباً؛ فلقد كانت نسخ الكتاب قليلة في زمن الحافظ أبي بكر البهقى، الذي قال خلال تعداده لمصنفات الإمام الشافعى: «وله كتب وأمال رواها عنه حرملة بن يحيى وغيره من المصريين، لم يقع منها إلى ديارنا إلا القليل»<sup>(١)</sup>، ولعل ذلك بسبب اهتمام الفقهاء برويات الريبع المرادي أكثر من غيره؛ نظراً لقوته حفظه، ودقة نقله، وطول ملازمته لإمامه الشافعى، خاصةً أن الريبع المرادي عاش بعد وفاة حرملة التجيبي (٣٧) سبعةً وثلاثين عاماً.

ولابد من التنبيه هنا على أن كتاب السنن برواية حرملة التجيبي هو كتاب مستقل بذاته، يختلف عن كل من كتابي: السنن الذي جمعه الحافظ أبو جعفر الطحاوى (توفي سنة ٣٢١هـ)، وكتاب معرفة السنن والآثار الذي جمعه الحافظ أبو بكر البهقى (توفي سنة ٤٥٨هـ)، فهما كتابان مطبوعان، وسيأتي تفصيل وصفهما، إذ ربما أشكل على بعض الباحثين تشابه أسماء الكتب الثلاثة، وكون موضوعها هو الروايات عن الإمام الشافعى وفقهه، فظنواها كتاباً واحداً، أو شرحاً لكتاب حرملة التجيبي ونحو ذلك، وليس الأمر هكذا.

(١) انظر: مناقب الشافعى، الحافظ البهقى، ج ١، ص ٦٦.

## المبحث الثاني

### مصنفات الإمام الشافعي التي وصلت إلى زمن كتابة هذه الرسالة

بدايةً لابد من التنبيه على أن جميع مصنفات الإمام الشافعي التي وصلت إلينا تحتوى على مناقشات الفقه المقارن، بالإضافة إلى عرض القواعد الأصولية والاحتجاج بها؛ فالفقه وأصوله ارتبطا عند الإمام الشافعي ارتباطاً محكماً ومثمناً<sup>(١)</sup>، وقد أحسن الأستاذ الدكتور عبد الوهاب أبو سليمان عندما قال بعد عرض موجز لبعض مصنفات الإمام الشافعي الأصولية: "فكتبه الفقهية هي كتب في أصول الفقه التطبيقي، وتخریج للفروع على الأصول، وأسلوبه فيها هو ذلك الأسلوب الفصيح الخالي من الركاكة والتعقيد"<sup>(٢)</sup>.

والتقسيم الآتي إلى مصنفات في الفقه العام، وأخرى في الفقه المقارن، وأخرى في أصول الفقه؛ إنما هو بالنظر إلى الصفة الغالبة على الكتاب.

## المطلب الأول

### مصنفات الإمام الشافعي في الفقه العام

المقصود بالفقه العام هنا هو عرض مسائل الفقه في جميع أبوابه ابتداءً من باب الطهارة وانتهاءً بباب الأقضية ونحوه، بقصد بيان موقف الإمام الشافعي من هذه المسائل جيئاً مقروناً بدليله المناسب.

(١) راجع في تفصيل ذلك: منهجية الإمام محمد بن إدريس الشافعي في الفقه وأصوله، أ. د. عبد الوهاب إبراهيم أبو سليمان، ص ٤٩ - ٥٢ وص ١١٩ وما بعدها.

(٢) انظر: المرجع السابق، ص ١١٨.

والكتاب الذي يمثل هذا الأمر هو كتاب الأم برواية الريبع المرادي، ونظراً للأهمية الكبيرة لكتاب الأم من بين مصنفات الإمام الشافعي خاصة، ومن بين مصنفات فقهاء الشافعية عامة، فسأفصل الكلام عنه من خلال الأمور الأربع التالية:

### اولاً، مشمولات كتاب الأم:

بداية أقول: الذي يظهر من مجموع الروايات الواردة عن الإمام الشافعي وتلاميذه في وصف مصنفاته وقد سبق عرض بعضها في المطلب السابقة - أن تسمية الأم هي من صنيع الريبع المرادي، ولما عدّ الحافظ أبو بكر البهقي مصنفات الإمام الشافعي وهو الخبير بها والمطلع عليها - <sup>(١)</sup> قال: «وله كتب مصنفة في أصول الفقه ثم في فروعه، فمن الكتب التي تجمع الأصول وتدل على الفروع: (١) كتاب الرسالة القديمة (٢) كتاب الرسالة الجديدة (ثم عدد بعض مصنفات الإمام الشافعي، منها كتب الاختلافات) ومن الكتب التي هي مصنفة في الفروع، وهي التي تُعرف بالأم: (ثم عدّ أسماء أبواب كتاب الأم الفقهية متسلسلة، الطهارة ثم الصلاة).. فذلك مائة ونيف وأربعون كتاباً» <sup>(٢)</sup>، وعليه فالحافظ أبو بكر البهقي يرى أن كتاب الأم هو كتاب في الفروع الفقهية يشمل أبواب الفقه، دون شموله لكتب الاختلافات وغيرها التي جعلها من مصنفات الإمام الشافعي في أصول الفقه، وتابعه على هذا البيان لمشمولات كتاب الأم الحافظ ابن حجر العسقلاني في كتابه توالي التأسيس <sup>(٣)</sup>، وذكر ابن النديم في

(١) وذلك بالنظر إلى قرب عصره من عصر الإمام الشافعي (توفي ٤٠٤ هـ)، وعصر تلميذه الريبع المرادي (توفي ٢٧٠ هـ) نسبياً، فقد توفي البهقي، سنة ٤٥٨ هـ وهو شافعي المذهب، والحدث المتمكن الذي يروي السنة بالإسناد إلى النبي ﷺ، والأهم من كل ذلك أنه خصص جانباً كبيراً من جهده العلمي في جمع أقوال الإمام الشافعي وأدله وتخریج مروياته كما في كتبه المبوسط، ومعرفة السنن والأثار، وتخرج حادیث الأم.

(٢) انظر: مناقب الشافعي، الحافظ أبو بكر البهقي، ج ١، ص ٢٥٤.

(٣) انظر: تواли التأسيس، ابن حجر العسقلاني، ص ١٥٤ - ١٥٥.

الفهرست الكبير من الأبواب الفقهية التي عددها الحافظ البيهقي على أنها من كتاب الأم، ذكرها على أنها من كتاب المبسوط الذي يرويه الربيع المرادي، وضمَّ إليها كتب الاختلافات وغيرها<sup>(١)</sup>.

هذا وقد قام الدكتور أحمد بدر الدين حسون<sup>(٢)</sup> بجهد متميز في تحقيق كتاب الأم برواية الربيع المرادي عن عشر نسخ مخطوطة، وجعل تحقيقه هذا هو رسالته للدكتوراه، المقدمة إلى الجامعة الإسلامية في كراتشي في الباكستان، وحقق أيضاً كتب الاختلافات، وكتباً أخرى للإمام الشافعي، ضمها جيئاً إلى كتاب الأم، وسمى هذه المجموعة بمجموعة الإمام الشافعي الكتاب الأم، فهي تشتمل على جميع ما صنفه الإمام الشافعي وأملاه بنفسه من مصنفاتة التي وصلت إلينا، باستثناء كتابي الرسالة، واختلاف الحديث، وقامت دار قتبة في بيروت بطبعه جهد الدكتور حسون، في طبعة أنيقة أولى سنة ١٩٩٦م تقع في ١٥ خمسة عشر جزءاً موزعة على عشرة مجلدات كبار، وهي الطبعة التي اعتمدت عليها في دراستي هذه.

وقد نوه الدكتور أحمد حسون في بداية كل مجلد على أنَّ هذه الموسوعة التي سمّاها: الكتاب الأم، تشتمل على كتاب الأم، بالإضافة إلى تسعه كتبٍ أخرى من مصنفات الإمام الشافعي هي: (١) كتاب اختلاف العراقيين (وهو كتاب اختلاف أبي حنيفة وابن أبي ليلى)، (٢) كتاب اختلاف علي وعبد الله بن مسعود (٣) كتاب اختلاف مالك والشافعي (٤) كتاب جماع العلم (٥) كتاب بيان فرائض الله (٦) كتاب صفة نهي رسول الله ﷺ (٧) كتاب إبطال الاستحسان، (٨) كتاب الرد على محمد بن الحسن الشيباني، (٩) كتاب سير الأوزاعي<sup>(٣)</sup>. وهذه الكتب التسعة

(١) انظر: الفهرست، ابن النديم، ص ٢٦٠.

(٢) الدكتور أحمد بدر الدين حسون يشغل في زمان كتابة هذه الرسالة منصب مفتى مدينة حلب، وعضو مجلس الإنماء الأعلى في الجمهورية العربية السورية.

(٣) استغرق كتاب الأم في طبعة دار قتبة (٨) ثمانية مجلدات كبار، واستغرقت المصنفات التسعة الأخرى المجلدين الآخرين التاسع والعشر.

ليست كتبًا من كتاب الأم، بل هي مصنفات مستقلة بذاتها، ولدى نظري في فهارس كتاب الأم كما حفظه الدكتور أحمد بدر الدين حسون، وجدت كتاب الأم يتكون من (٤٣) ثلاثة وأربعين كتاباً فقهياً، عرض فيها الإمام الشافعي ١٢٥٥ مسألة بدون المسائل المكررة، عبر ٢٨٨٤٨ فقرة بتقسيم وإحصاء الدكتور حسون، وهذه الكتب الثلاث والأربعين هي على الترتيب كما يلي:

- ١ - كتاب الطهارة ٢ - كتاب الحيض ٣ - كتاب الصلاة ٤ - كتاب صلاة الخوف ٥ - كتاب صلاة العيددين ٦ - كتاب صلاة الكسوف ٧ - كتاب الاستسقاء ٨ - كتاب الجنائز ٩ - كتاب الزكاة ١٠ - كتاب قسم الصدقات ١١ - كتاب الصيام ١٢ - كتاب الاعتكاف ١٣ - كتاب الحج ١٤ - كتاب الضحايا ١٥ - كتاب الصيد والذبائح ١٦ - كتاب الأطعمة ١٧ - كتاب النذور ١٨ - كتاب البيوع ١٩ - كتاب الرهن ٢٠ - كتاب الشفعة ٢١ - كتاب اللقطة ٢٢ - كتاب الفرائض ٢٣ - كتاب الوصايا ٢٤ - كتاب الجزية ٢٥ - كتاب أهل الغنى وأهل الردة، ٢٦ - كتاب السبق والنصال ٢٧ - كتاب الحكم في قتال المشركين ومسألة مال الحربي ٢٨ - كتاب النكاح ٢٩ - كتاب الصداق ٣٠ - كتاب الشغار ٣١ - كتاب النفقات ٣٢ - كتاب العدد ٣٣ - كتاب الظهار ٣٤ - كتاب اللعان ٣٥ - كتاب جراح العمد ٣٦ - كتاب ديات الخطأ ٣٧ - كتاب الحدود ٣٨ - كتاب الأقضية ٣٩ - كتاب الشهادات ٤٠ - كتاب الإيمان والنذور ٤١ - كتاب القرعة ٤٢ - كتاب التدبير ٤٣ - كتاب المكاتب.

ويمقارنة هذه الكتب الثلاثة والأربعين وما تضمنته من أبواب فقهية، مع المائة والأربعين كتاباً إلا قليل، التي عدّها الحافظ أبو بكر البهقي على أنها هي ما اشتمل عليه كتاب الأم في الفروع، وجدت أن الكتب الزائدة عند الحافظ البهقي ما هي إلا أبواب فقهية داخلة تحت كتب فقهية من التي تضمنها كتاب الأم بتحقيق الدكتور أحد حسون، أي أن ما اعتبره الحافظ البهقي كتاباً يكون باباً من كتاب فيما حفظه الدكتور حسون؛ وعليه فال موضوعات هي نفسها، لكن حصل الاختلاف

في عناوين تقييماتها، مع الأخذ بعين الاعتبار أن بعض الموضوعات التي ذكرها الدكتور حسون تحت عناوين أبواب موجودة تحت عناوين كتب في بعض النسخ التي اعتمد عليها في تحقيقه لكتاب الأم، بالإضافة إلى أن بعض المواضيع سقطت من بعض النسخ العشر المخطوطة التي اعتمد عليها؛ فهو تدخلٌ تدخلاً بسيطاً اقتضته مستلزمات التحقيق، في العنونة لبعض المواضيع بكتب، أو العنونة لها بأبواب بالنظر إلى انتقاء الدكتور حسون من النسخ الكاملة التي اعتمدتها في تحقيقه، وتركه ما خالفها مما هو موجود في نسخ أخرى كان اعتماده عليها أقل، وهذا ملاحظ من خلال تنبیهاته في الحواشی<sup>(۱)</sup>.

والذي أريد أن أخلص إليه مما سبق: أن مباحث كتاب الأم برواية الربيع المرادي كما عدّها الحافظ أبو بكر البهقي، وتابعه عليها الحافظ ابن حجر العسقلاني، هي نفسها الموجودة في النسخ العشر المخطوطة التي حققها الدكتور أحد حسون، والاتفاق حاصل قدماً وحديثاً على عدم اعتبار كتب الاختلافات وما اتصل بها<sup>(۲)</sup>، وكتابي: الرسالة واختلاف الحديث من مشمولات كتاب الأم، وإن كان الجميع برواية الربيع المرادي.

ولا بد هنا من التنبیه على الأمرين التاليين:

أولاً: توجد بعض الموضوعات تكرر بحثها في كتاب الأم. فمثلاً هناك كتاب

(۱) راجع في بيان منهجه د. حسون في تحقيق النسخ العشر المخطوطة، موسوعة الإمام الشافعي، المجلد الأول، ج ۱، ص ۱۱۶ - ۱۲۶. وعلى سبيل المثال لا الحصر عنون د. حسون لبعض المسائل التي استغرقت ثلاثة صفحات في كتاب الشفعة بـ: وفي بعض النسخ مما ينسب للأم في العمري، انظر: موسوعة الإمام الشافعي، المجلد الرابع، ج ۸، ص ۱۶۶.

(۲) وأعني بكتب الاختلافات وما اتصل بها المصنفات التسعة التالية: كتاب اختلاف أبي حنيفة وابن أبي ليلى، كتاب اختلاف علي وعبد الله بن مسعود، كتاب اختلاف مالك والشافعي، كتاب جماع العلم، كتاب بيان فرائض الله، كتاب صفة نبی رسول الله ﷺ كتاب إبطال الاستحسان، كتاب الرد على محمد بن الحسن الشیبانی، كتاب سیر الأوزاعی.

النذور وهو الكتاب السابع عشر<sup>(١)</sup> وهناك أيضاً كتاب الأيمان والنذور وهو الكتاب الأربعون<sup>(٢)</sup>. وهذا على سبيل المثال لا الحصر، حيث يوجد عدد غير قليل من الأبواب الفقهية تكرر بمحثها، خاصة في أحكام الأسرة وأحكام الجهاد وما تعلق بهما، وهذا الأمر يدركه كل من دقق في فهرس كتاب الأم، في آية طبعة من الطبعات التي بين أيدينا، مع الأخذ بعين الاعتبار أن التكرار الحالى ليس بنفس الكلام بنصه، بل المكرر هو بحث الموضوع بالزيادة عليه أو بالاختصار منه، أو بعدد ونوعية الأدلة التي استدل بها الإمام الشافعى على المسائل ونحو ذلك، وهذا يدل على أن الربيع المرادي كان يكتب ما يملئه عليه شيخه الإمام الشافعى في الدرس، وما يقرؤه عليه من مصنفاته، بأمانة علمية كبيرة، دون تدخل منه: بأن يدمج الموضوعات المشابهة مع بعضها بتصرف قليل، فيجعلها في مكان واحد، فلا يتوزع بمحثها في أماكن متعددة من الكتاب.

ثانياً: أقول: كان الأولى بالدكتور أحمد بدر الدين حسون أن يُسمى ما حققه من مصنفات الإمام الشافعى بالمبسوط، فهو الاسم الذي استعمله ابن النديم وغيره لكل ما رواه الربيع المرادي تقريباً - من مصنفات الإمام الشافعى المصرية، أما استعماله لاسم الكتاب الأم، بوضع «الـ» التعريف للفظة كتاب، فهو غير سديد؛ بالنظر لما يُحدثه من لبسٍ عند القارئ، يظن معه أن كل ما في الكتاب هو من الأم في الفروع الفقهية - التي رواها الربيع المرادي، وليس الأمر كذلك كما سبق بيانه، فلا حاجة لاستحداث أسماء جديدة لكتب التراث، خاصة مع وجود اسم المنسوب، ويصلح إطلاقه على ما جمعه وحققه الدكتور حسون.

أما استعماله لاسم موسوعة الإمام الشافعى، فهو غير سديد أيضاً، لعدم

(١) ويقع في الجزء الخامس في المجلد الثالث من موسوعة الإمام الشافعى، بتحقيق د. أحمد بدر الدين حسون.

(٢) ويقع في الجزء الثالث عشر في المجلد الثامن من موسوعة الإمام الشافعى بتحقيق د. أحمد بدر الدين حسون.

اشتمال ما حققه على كتابي الرسالة واختلاف الحديث، وهما من رواية الريبع المرادي أيضاً، وأقول هنا: لعل عدم وجود الكتابين ضمن النسخ العشر المخطوطة التي حققها الدكتور حسون، هو بسبب اختلاف أسانيد رواية الكتابين وسماعاتهما عن الريبع المرادي، عبر طبقات الفقهاء الذين نقلوهما، عن أسانيد وسماعات رواية كتاب الأم في الفروع والكتب التسعة الملحقة به، وأيًّا كان الأمر فليس ثمة ما يبرر إطلاق اسم الموسوعة - وهو اسم جديد - على ما جمعه وحققه الدكتور حسون، لما لكلمة الموسوعة من دلالة على الشمول المستوٰع.

### ثانياً: طريقة تصنيف الكتاب وما تعلق بها:

إنَّ كتاب الأم شأنه شأن بقية مصنفات الإمام الشافعي، كتبَ القسم الأكبر منه بقلمه، وهو ما قرأه عليه تلاميذه فأجازهم به، وهذا ما يفهم من قول الريبع المرادي في بداية كل باب أو مسألة أو فقرة: أخبرنا الشافعي، أو قال الشافعي، أما ما أخذَه الريبع المرادي عن الإمام الشافعي إملاءً فينص عليه، والذي يظهر لي أنَّ الإملاء في كتاب الأم خاصة لا يزيد على الموضع المحدودة التي نبهَ إليها الريبع، وهي قليلة مقارنة بالعدد الكبير لسائل الكتاب<sup>(١)</sup>؛ نظراً لاستهار الريبع المرادي بالثقة والإتقان في الحفظ والنقل، وأنَّه ليس من المدلسين<sup>(٢)</sup>، وأنَّه لا فائدة من تقييده صيغة إخباره عن الإمام الشافعي بالإملاء تارةً، وعدم تقييدها به تارةً أخرى (وذلك هو الأكثر) إلا التمييز بين الحالتين؛ فيكون ما نقله الريبع من كتاب الأم بطريق إملاء الإمام الشافعي عليه مقتضراً على الموضع التي صرَّح فيها بالإملاء، والباقي هو من تصنيف الإمام الشافعي بقلمه، وقرأه عليه الريبع فحدثَ به، والله

(١) راجع بعض الأمثلة على هذه الموضع في المطلب الأول من البحث الأول من هذا الفصل.

(٢) المدلُّس هو من يحدث عن لقائه ما لم يسمعه منه، أو عن عاصره ولم يلقه موهِّماً أنه سمع منه، كأن يقول: عن فلان، أو قال فلان...، راجع في هذا التعريف وتفصيلاته: الباعث الحديث شرح اختصار علوم الحديث، الحافظ ابن كثير، للأستاذ أحمد محمد شاكر، ص ٥٠ - ٥١، منهاج النقد في علوم الحديث، د. نور الدين عتر، ص ١٣٨، أصول الحديث، د. محمد عجاج الخطيب، ص ٣٤١.

تعالى أعلم بالصواب.

وعلى أي حال فقد اشتهر عن الإمام الشافعي تصنيفه للكتب بقلمه وإملائتها أيضاً على تلاميذه، واستفاضت هذا الأمر، ونقل تلاميذه ما قرؤوه على شيخهم من مصنفاته، وما أملأه عليهم منها في الدرس بالأسانيد الثابتة، ومن مثل ذلك كان صنيع الربيع المرادي في روايته لكتاب الأم. وأما ترَحُّم الربيع على شيخه الإمام الشافعي بقوله في بداية كل باب تقريرياً - أخبرنا الشافعي رَحْمَةُ اللهِ ، فذلك لأنَّه رواه عنه بعد وفاته سنة ٢٠٤ هجرية، بعد أن كان قد أخذه عنه في حياته إجازة أو إملاء، وليس في ترَحُّم الربيع على شيخه أية دلالة تُشكك في تصنيف الإمام الشافعي لكتاب الأم بنفسه.

ومن الجدير بالذكر هنا: أن الربيع المرادي كان يتدخل أحياناً قليلة مبدياً رأيه في المسألة محل البحث، فعلى سبيل المثال لا الحصر.

جاء في كتاب الأم في كتاب الأقضية منه، في الفقرة ٢٤٣٦٨ تقرير الربيع المرادي لاجتهاد إمامه الشافعي في علاقة ثبوت النسب باستحقاق الميراث، حيث قال: « قال أبو محمد الربيع: لا يثبت نسبه ولا يأخذ من الميراث شيئاً؛ (والكلام هنا عن رجل أقرَّ أحد الأخرين بأخوته وأنكرها الآخر) لأن المال فرع النسب، وإذا لم يثبت النسب وهو الأصل لم يثبت الفرع الذي هو تبع للأصل »<sup>(١)</sup>.

وجاء في كتاب المكاتب أيضاً في مسألة الجنابة على المكاتب في الفقرة ٢٨٥٩٧: « قال الربيع: وفيها قول آخر، (أي اجتهاد آخر لغير الإمام الشافعي) أنه ليس للمكاتب أن يقتضي، من قبل أنه قد يعجز (أي عن سداد دينه على سيده) فيصير ذلك للسيد فيكون المكاتب قد أبطل الأرش الذي كان للسيد أخذه لو لم يقتضي »<sup>(٢)</sup>.

وجاء في الكتاب نفسه في مسألة جنابة السيد علي عبده المكاتب في الفقرة

(١) انظر: موسوعة الإمام الشافعي، بتحقيق د. أحمد بدر الدين حسون، م٨، ج١٣، ص٩.

(٢) انظر: المصدر السابق، المجلد الثامن، ج١٣، ص٧٨٢.

٢٨٦٤ «قال الريبع: وفيه قول آخر، (أي اجتهاد لغير الإمام الشافعي) أنه يؤخذ منه (أي من السيد) دية حُرّ، ولا قود، لموضع الشُّبهة قال الريبع: وقول الشافعي أصح»<sup>(١)</sup>، ومثل هذه التعقيبات للريبع المرادي على قلتها - إنما تدل دلالة صريحة على دقة المرادي في نقل كلام إمامه من غير خلط بغيره، وإن كان للريبع توجيه ما؛ ميّزه بقوله: قال الريبع، أو قال أبو محمد كما في الأمثلة السابقة، المعبرة عن الأمانة العلمية الكبيرة للريبع المرادي رَحْمَةُ اللهِ وَأَحْسَنَ إِلَيْهِ.

### ثالثاً: الدراسات التي خدمت كتاب الأم قدِيمَاً وَحَدِيثًا:

إن عدد ونوعية الدراسات التي خدمت كتاب الأم قدِيمَاً وَحَدِيثًا تدلُّ بوضوح على إدراك أجيال المسلمين المتعاقبة لعظيم فقه الإمام الشافعي، الذي ظهر جلياً في كتابه الأم برواية تلميذه الريبع المرادي، ولعل بعض المصتفات التي خدمت كتاب الأم قدِيمَاً قد فقدت، ولم يصل منها إلى زماننا أية نسخة مخطوطة، ومن أبرز الدراسات التي خدمت كتاب الأم ما يلي:

#### ١- تخريج أحاديث الأم، للحافظ أبي بكر البهقي:

هذا الكتاب خرج فيه الحافظ البهقي - وهو أحد أئمة الحديث المتقدمين - أحاديث كتاب الأم تخريجاً مستوفياً، وتوجد منه نسختان مخطوطةان:

الأولى في مكتبة تشستريتي في إيرلندا برقم ٣٤١٧<sup>(٢)</sup>، والثانية في دار الكتب المصرية في القاهرة رقم ٩١١<sup>(٣)</sup>، وقد ذكر الدكتور خليل إبراهيم ملا خاطر

(١) انظر: المصدر السابق، المجلد الثامن، ج ١٣، ص ٧٨٧.

(٢) انظر: فهرس المخطوطات العربية في مكتبة تشستريتي دبلن، إيرلندا، إعداد الأستاذ: آرثر ج. آربيري، ترجمة: د. محمود شاكر سعيد، رقم ٣٤١٧.

(٣) انظر: الفهرس الشامل للتراث العربي الإسلامي المخطوط، الحديث النبوى الشريف وعلومه ورجاله، إعداد مؤسسة آل البيت، عمان - الأردن، ج ١، ص ٣٤٨.

أنه حققه لكنني لم أطلع على تحقيقه بعد<sup>(١)</sup>.

٢- رسالة ماجستير مقدمة من الطالب محمد زين الدين سعيد إلى قسم الشريعة الإسلامية في كلية دار العلوم في القاهرة بعنوان: مرويات الإمام الشافعى في كتاب الأم من أوله إلى أول كتاب البيوع - دراسة توثيقية<sup>(٢)</sup>.

٢- رسالة ماجستير مقدمة من الطالب ياسر إبراهيم أحمد إلى قسم الشريعة الإسلامية في كلية دار العلوم في القاهرة، بعنوان: مرويات الإمام الشافعى في كتاب الأم من أول كتاب البيوع إلى أول كتاب النكاح دراسة توثيقية<sup>(٣)</sup>.

٣- رسالة ماجستير مقدمة من الطالب محمد أحمد حسن محمود، إلى قسم الشريعة الإسلامية في كلية دار العلوم في القاهرة، بعنوان: مرويات الإمام الشافعى في كتاب الأم دراسة توثيقية من ص ١٧٥ في الجزء السادس حتى نهاية الكتاب (طبة الشعب)<sup>(٤)</sup>.

٤- رسالة ماجستير في أصول الفقه مقدمة من الطالب عبد الوهاب أحمد خليل، إلى كلية الشريعة في جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية في الرياض، بعنوان: القواعد والضوابط الفقهية في كتاب الأم للإمام الشافعى جمعاً وترتيباً ودراسة<sup>(٥)</sup>.

(١) انظر: مناقب الإمام الشافعى، الحافظ ابن كثير، بتحقيق د. خليل إبراهيم ملا خاطر، ص ٣٠٦.

(٢) نوقشت هذه الرسالة بتاريخ ١٩٨٦م، بإشراف أ. د. رفعت فوزي عبد المطلب، وهي تقع في مجلدين، إلا أنها لم تطبع حتى تاريخ إعداد هذه الدراسة في حدود معرفتي، ولم أتمكن من الاطلاع عليها.

(٣) نوقشت هذه الرسالة بتاريخ ١٩٩٣م بإشراف أ. د. أحد يوسف سليمان، وهي تقع في ٥٨٥ ورقة، وهي غير مطبوعة حتى تاريخ إعداد هذه الدراسة في حدود معرفتي، ولم أتمكن من الاطلاع عليها.

(٤) نوقشت هذه الرسالة بتاريخ ١٩٩١م، بإشراف أ. د. رفعت فوزي عبد المطلب، وهي تقع في مجلدين، وهي غير مطبوعة حتى تاريخ إعداد هذه الدراسة في حدود معرفتي، ولم أتمكن من الاطلاع عليها.

(٥) نوقشت هذه الرسالة بتاريخ ١٤٢٠هـ، وهي غير مطبوعة حتى تاريخ إعداد هذه الدراسة في حدود معرفتي، ولم أتمكن من الاطلاع عليها.

٥ - رسالة دكتوراه مقدمة من الطالب: أحد عواد جمعة الكبيسي، إلى كلية العلوم الإسلامية في جامعة بغداد، بعنوان: وصل مرسلات الإمام الشافعي في كتابه الأم<sup>(١)</sup>، حيث أحصى الدكتور أحد الكبيسي في رسالته الأحاديث المرسلة في كتاب الأم للإمام الشافعي فوجدها (١٦٤) مائة وأربعة وستين حديثاً مرسلاً<sup>(٢)</sup>، ولدى دراسته لها توصل إلى ما يلي:

أ - بلغ ما وصله الإمام الشافعي من الأحاديث المرسلة في كتابه الأم (٤٣) ثلاثة وأربعين حديثاً، (١٧) سبعة عشر حديثاً وصلها من طريق المرسل نفسه، والباقي وصلها من غير طريق المرسل.

ب - وبلغ ما وصله غير الإمام الشافعي من الأحاديث المرسلة في كتاب الأم (١٠٧) مائة وسبعة أحاديث، (٦٦) ستة وستون حديثاً وصلت من طريق المرسل نفسه، والباقي وصلت من غير طريقه.

ج - أما الأحاديث التي لم توصل فقد بلغت (١٤) أربعة عشر حديثاً فقط، وقد حاول الدكتور الكبيسي وصلها دون جدوى، فذكر لبعضها شواهد تقوية لها<sup>(٣)</sup>.

#### رابعاً: الرد على شبهة حول نسبة الأم للإمام الشافعي:

إنَّ نسبة كتاب الأم للإمام الشافعي برواية تلميذه الريبي الرادي أشهر من أن

(١) نقشت هذه الرسالة بتاريخ ١٤١٧ هـ - ١٩٩٦ م، بإشراف أ. د. حارث سليمان الضاري، وهي تقع في ٢٤٠ صفحة، وهي غير مطبوعة حتى تاريخ إعداد هذه الدراسة في حدود معرفتي، وقد اطلعت عليها وهي غنية بالفوائد.

(٢) الحديث المرسل هو: ما رفعه التابعي إلى الرسول - ﷺ - من قول أو فعل أو تقرير، وجمهور المحدثين على عدم التفريق بين التابعي الصغير والكبير. راجع في هذا التعريف: الباعث الحديث، أ. أحمد محمد شاكر، ص ٤٥ وما بعدها، أصول الحديث، د. محمد عجاج الخطيب، ص ٣٣٧ - ٣٣٨.

(٣) راجع: وصل مرسلات الإمام الشافعي في كتابه الأم، د. أحمد عواد الكبيسي، ص ٢٢٣.

يشكك بها أحد، فقد تواتر النقل بين الفقهاء طبقة بعد طبقة على هذه الحقيقة، ولم يرد في كتب التراجم والطبقات المتقدمة منها والمتأخرة ما يخداش هذه النسبة لا من قريب ولا من بعيد، بل إن فقهاء الشافعية فيسائر العصور لم يتطرقوا في مصنفاتهم المختلفة إلى إثبات هذه النسبة؛ ليقينهم أنها من الاستفاضة والشهرة بحيث لا تحتاج إلى إثبات، وعلى سبيل المثال لا الحصر فإن الفخر الرازي (توفي سنة ٦٠٦ هجرية) وهو من كبار فقهاء الشافعية في عصره - لم يورد شيئاً حول نسبة كتاب الأم للإمام الشافعي، في كتابه مناقب الإمام الشافعي، والذي خصّص الجانب الأكبر منه لذب الشبهات بأنواعها عن الإمام الشافعي وفقهه، وبيان أسباب تفضيله على غيره من الأئمة، وتفضيل مذهبه على غيره من المذاهب.

وأجد أن من نافلة القول في هذه الدراسة أن أشير إلى ما أورده أبو طالب المكي (توفي سنة ٣٨٦ هجرية)<sup>(١)</sup> في كتابه قوت القلوب وهو من كتب التصوف - حيث قال فيه في سياق الحديث عن فضائل الأخوة في الدين: « وأخل البوطي رحمة الله نفسه، واعتزل عن الناس بالبوطية من سواد مصر، وصنف كتاب الأم الذي يُنسب الآن إلى الربيع بن سليمان ويُعرف به، وإنما هو جمع البوطي، ولم يذكر نفسه فيه، وأخرجه إلى الربيع، فزاد فيه وأظهره، وسمعه الناس منه »<sup>(٢)</sup>، وأخذ الإمام أبو حامد الغزالي (توفي سنة ٥٠٥ هجرية) هذا النص، وأورده في كتابه إحياء علوم الدين وهو من كتب التصوف وعلم السلوك أيضاً -، حيث قال في سياق الحديث عن الأخوة في الله: « وأثر البوطي الزهد والخمول، ولم يعجبه الجمع والجلوس في الحلقة واستغل بالعبادة، وصنف كتاب الأم الذي نُسب الآن

(١) هو محمد بن علي بن عطية الحارثي المكي، أبو طالب، واعظ من أهل التصوف نشأ في مكة ودخل البصرة وقدم بغداد وتوفي فيها سنة ٣٨٦ هجرية، من تصانيفه: [قوت القلوب في معاملة المحبوب] وهو كتاب في التصوف وعلم السلوك. راجع في ترجمته: معجم المؤلفين، عمر رضا كحاله، ج ٣، ص ٥٢٢، رقم ترجمته ١٤٧٨٦.

(٢) انظر: قوت القلوب، أبو طالب المكي، ج ٤، ص ١٣٥ - ١٣٦.

إلى الريبع بن سليمان، ويُعرف به، وإنما صنفه البوطي، ولكن لم يذكر نفسه، ولم ينسبه إلى نفسه، فزاد الريبع فيه، وتصرّف وأظهره<sup>(١)</sup>: وليس غريباً أن يقتبس الإمام الغزالي هذا الاقتباس الحرفي من كتاب قوت القلوب؛ لأنّه اعتمد عليه وعلى كتاب الرسالة، للقشيري<sup>(٢)</sup> في تصنيفه لكتابه الإحياء.

لكن الغريب أن الإمام الغزالي لم يورد شيئاً عن هذا الادعاء الخطير في مقدّمات مصنفاته في الفقه نحو كتابه الوسيط في المذهب، أو في أصول الفقه نحو كتابه المنخول أو كتابه المستصنفي!!!

ولم يأبه أحدٌ من علماء التراجم والطبقات على مر مئات من السنين لما أورده أبو طالب المكي في كتابه قوت القلوب وتابعه عليه الإمام الغزالي في كتابه الإحياء، رغم احتدام الصراع المذهبي بين الشافعية وغيرهم، بعدما ثارت العصبية المذهبية وترعرعت فيما سمي بعصر الجمود والتقليد منذ سنة ٣٥٠ هجرية وما بعدها<sup>(٣)</sup>، حيث تتبع المتعصبون من أتباع المذاهب سقطات بعضهم بعضاً، وحملتهم العصبية العمياء في بعض الأحيان على الطعن في بعض الأئمة الأعلام والافتراء عليهم زوراً وبهتاناً، كما حصل من بعض متعصبي الحنفية والمالكية عندما شكّوا في النسب القرشي للإمام الشافعي<sup>(٤)</sup>، ورغم ذلك لم أجد أحداً من أولئك التفت لمقالة أبي طالب المكي سابقة الذكر، حتى جاء الدكتور زكي مبارك بعد أكثر من

(١) انظر: إحياء علوم الدين، الإمام أبو حامد الغزالي، ج ٢، ص ١٨٨.

(٢) هو أبو القاسم عبد الكريم بن هوازن بن عبد الملك بن طلحة النيسابوري القشيري، ولد في نواحي خراسان سنة ٣٧٦ هجرية، وتوفي في نيسابور سنة ٤٦٥ هجرية، كان من فقهاء الشافعية وأصوليهم، أديباً مفسراً، ويعتبر من كبار المتصوفة المتقدمين، وله كتاب الرسالة القشيرية، وهي في التصوف والعقيدة، راجع في ترجمته: تهذيب سير أعلام النبلاء، الذهبي، ج ٢، ص ٣٧٥، رقم ٤٢١٧.

(٣) راجع: تاريخ الفقه الإسلامي، أ. د. عمر سليمان الأشقر، ص ١١٥ وما بعدها، والمدخل الفقهي العام، أ. مصطفى أحمد الزرقا، ج ١، ص ٢١١ وما بعدها، وتاريخ الفقه الإسلامي، د. بدران أبو العينين بدران، ص ٩٣ وما بعدها.

(٤) راجع مناقب الإمام الشافعي، الفخر الرازي، ص ٢٤، والانتقاء، ابن عبد البر، حاشية ص ١١٦.

الفر ومائة عام على وفاة الإمام الشافعي، لينشر في القاهرة سنة ١٩٣٤ م كتاباً له بعنوان: [إصلاح أشنع خطأ في تاريخ التشريع الإسلامي، كتاب الأم لم يؤلفه الشافعي، وإنما ألفه البوطي وتصرف فيه الريبع بن سليمان]<sup>(١)</sup>، هذا وقد تصدّى عدد من العلماء المعاصرين لرد شبهة الدكتور زكي مبارك، وتفنيد مزاعمه، وأجادوا في ذلك، من أبرزهم: الأستاذ أحمد محمد شاكر في مقدمة تحقيقه لكتاب الرسالة للإمام الشافعي<sup>(٢)</sup>، والعلامة محمد أبو زهرة في كتابه: الشافعي حياته وعصره، آراؤه وفقهه<sup>(٣)</sup>، والأستاذ سيد أحمد صقر في مقدمة تحقيقه لكتاب مناقب الشافعي، للحافظ أبي بكر البهقي<sup>(٤)</sup>، والدكتور أحمد نحراوي عبد السلام الإندونيسي في رسالته المطبوعة للدكتوراه: الإمام الشافعي في مذهبيه القديم والجديد<sup>(٥)</sup>، والدكتور حسن محمد سليم أبو عيد في رسالته للدكتوراه: الإمام الشافعي وأثره في أصول الفقه<sup>(٦)</sup>، وأخيراً الدكتور أحمد بدر الدين حسون في

(١) انظر وصف كتاب الدكتور زكي مبارك في تاريخ الأدب العربي، كارل بروكلمان، القسم الثاني، ص ٣١٩، ومن الملفت للنظر أن كارل بروكلمان ذكر كتاب الدكتور زكي مبارك في سياق تعريفه بكتاب الأم للإمام الشافعي، بعد أن قال: ... وكثير من كتب الشافعي الصغيرة التي ذكر جانب منها على أنها كتب مستقلة، جمعها تلميذ الشافعي: الريبع بن سليمان المرادي في مجموعة أضيف إليها زيادات كثيرة فيما بعد، وجعل عنوانها كتاب الأم... تاريخ الأدب العربي، بروكلمان، القسم الثاني، ص ٣١٩، وأقول هنا: لعل هذه المقوله لكارل بروكلمان هي من بعض السم الذي بث هذا المستشرق (توفي ١٩٥٦ م) في الدسم في كتابه الموسوعي الضخم: تاريخ الأدب العربي، وراجع أيضاً في الإشارة إلى هذه المسالة وإلى كتاب زكي مبارك: تاريخ التراث العربي، د. فؤاد سزكين، المجلد الأول، ج ٣، ص ١٨٤، علمًا أن د. فؤاد سزكين ذكر أن كتاب الأم هو من جمع البوطي، عند ترجمته له، مجلد ١، ج ٣، ص ١٩٢.

(٢) راجع: الرسالة، الإمام الشافعي، بتحقيق أحمد محمد شاكر، ص ٩ - ١٠.

(٣) راجع الشافعي، العلامة محمد أبو زهرة، ص ١٤٣ - ١٤٩.

(٤) راجع مناقب الشافعي، الحافظ البهقي، بتحقيق الشيخ السيد أحمد صقر، ج ١، ص ٣١ - ٤٠.

(٥) راجع الإمام الشافعي في مذهبيه القديم والجديد، د. أحمد نحراوي عبد السلام الإندونيسي، ص ٧٢١ - ٧٢٧.

(٦) راجع الإمام الشافعي وأثره في أصول الفقه، د. حسن محمد سليم أبو عيد، ص ٢٥٥ - ٢٦٦، وهي رسالة غير مطبوعة حتى زمن كتابة هذه الرسالة.

رسالته للدكتوراه التي حقق فيها كتاب الأم للإمام الشافعي<sup>(١)</sup>.

وأذكر هنا أبرز الردود على شبهة التشكيك بنسبة الأم للإمام الشافعي على سبيل الإجال مع قليل من التصرف والزيادة:

١- إنَّ البوطي على زهده وورعه الذي عُرف بهما لم يُخف مصنفات أخرى له مثل المختصر الكبير والمختصر الصغير، وهما في فقه الإمام الشافعي، فإذا كانت القضية عدم حب البوطي للظهور، فينبغي ألا يظهر أي مصنف على أنه له، أما أن يظهر بعضها ويختفي بعضها الآخر، فذلك تناقض، فيه ما يذم البوطي، ولا يُعتبر من قبيل الثناء عليه، خاصة أنَّ الريبع المرادي حسب زعم أبي طالب المكي - أظهر الأم على أنه للإمام الشافعي في حياة البوطي، فيكون البوطي قد علِمَ كذب الريبع المرادي وسكت عنه، فأعانه بذلك على المعصية، ومثل هذا الخلق يتزه عنِّ البوطي وسائر تلاميذ الإمام الشافعي، كما هو جلي في تراجمهم.

٢- إنَّ الريبع المرادي عندما يقول في مسائل صنفها البوطي بقلمه: أخبرنا الشافعي، أو قال الشافعي، فإنَّ هذا التعبير من الريبع بناءً على زعم أبي طالب المكي ومن تابعه - يعني أحد أمرئين هما:

أ- أنَّ الريبع المرادي يكذب صراحةً؛ فالإخبار من البوطي، لكن جعله الريبع من الإمام الشافعي.

ب- أنَّ الريبع المرادي يدلُّس في روايته، فالكلام للبوطي يرويه عن الإمام الشافعي متصرِّفاً بعبارته، ثم جاء الريبع فأسقط البوطي من سند الرواية تدليسًا.

وأقول هنا: لقد اشتهر الريبع المرادي بأمانته، وأنَّ ثقة عدل ضابط فيما

(١) راجع: موسوعة الإمام الشافعي، بتحقيق د. حسون، المجلد الأول، ج ١، ص ٨٨ - ٩٢.

يرويه، ليس في نقل أقوال واحتهادات إمامه الشافعي فحسب، بل وفي رواية السنة النبوية المطهرة، فقد أخرج روايته للحديث كل من أبي داود في سنته والنسائي في سنته وكذلك ابن ماجة والطحاوي وغيرهم من أصحاب السنن<sup>(١)</sup> ثم إن صيغة أخبرنا وهي الأكثر استعمالاً من قبل الريبي في رواية مسائل الأم - لا تختزل معنى التدليس عند المحدثين، إذ التدليس في اصطلاحهم يكون بالمعنى<sup>(٢)</sup>، أما صيغة أخبرنا مع عدم سمع الرواوى من الشيخ فهي الكذب الصراح<sup>(٣)</sup>، وهو ما يتزئ عنه الريبي المرادي، وحتى مع إمكان حصول التدليس بصيغة أخبرنا، فإن أحداً من نقاد الحديث وعلماء الجرح والتعديل في عصر الريبي المرادي وبعده لم يرمه بالتدايس مطلقاً.

٣- إن تميز الريبي المرادي لتعليقاته وتوجيهاته المحددة عن قول الإمام الشافعي في كتاب الأم، بقوله: قال أبو محمد، أو قال الريبي، يدل بوضوح على دقته في نقل كلام شيخه الإمام الشافعي وعدم خلطه بكلام غيره، ولا يمكن مجال أن تكون هذه التعليقات من الريبي على قلتها - سبباً في الطعن في نسبة الكتاب إلى الإمام الشافعي، بدعوى أنه من صُنْع الريبي وصياغته بدليل وجود هذه التعليقات؛ بل الأمر على العكس من ذلك؛ فهي دليل إثبات النسبة للإمام الشافعي لا نفيها عنه، ويدرك هذا كل من فقه طرق التحمل والأداء والإجازة

(١) راجع في بيان ذلك: مرجع العلوم الإسلامية، د. محمد الرحيلي، ص ٤٢٠، ومقدمة كتاب اختلاف الحديث، الإمام الشافعي برواية الريبي المرادي، بتحقيق عامر أحمد حيدر، ص ٢٩ وما بعدها.

(٢) العنونة هي الرواية التي يقال في سندتها: فلان عن فلان من غير تصريح بالتحديث أو الإخبار أو السمع. راجع منهجه التقد في علوم الحديث، د. نور الدين عتر، ص ٣٥١، وراجع أصول الحديث، د. محمد عجاج الخطيب، ص ٢٤٩ - ٢٥٠.

(٣) راجع في بيان ذلك: الباعث الحديث شرح اختصار علوم الحديث للحافظ ابن كثير، أ. أحمد محمد شاكر، ص ٥١ وما بعدها، ومنهج التقد في علوم الحديث، د. نور الدين عتر، ص ٣٨١. وأصول الحديث، د. محمد عجاج الخطيب، ص ٣٤١.

التي كانت تُروي بها كتب التراث<sup>(١)</sup>.

٤ - لقد بينَ العلامة محمد أبو زهرة رَحْمَةُ اللهِ فِي كتابه الشافعي، أنَّ ما أوردَه أبو طالب المكي في كتابه قوت القلوب كان من قبيل الاستطراد في التمثيل على الأخوة بين المؤمنين والزهد في الدنيا، ترغيباً في فضائل الأعمال، وليس سياق الكلام عند أبي طالب المكي هو إثبات حقيقة علمية والتدليل عليها، فقال العلامة محمد أبو زهرة: "ولبعض الصوفية والوعاظ طريق واسع في باب الترغيب والترهيب يسوقون فيه ضعيف الأخبار والآثار كما يسوقون مقبوحاً، ويستسيغون ذلك، ولا ينفرون منه، ولذلك كان في كتاب أبي طالب كما كان في تابعه كتاب إحياء علوم الدين للغزالى الأخبار الضعيفة، بل الأخبار الموضوعة، وقد تصدى لبيان ضعف الضعيف، ووضع الموضوع المخرجون لأحاديث رسول الله ﷺ، وإذا كان ذلك هو الشأن لأحاديث رسول الله، فكيف يكون الشأن في أخبار غيره من ليس له هذه المكانة من الدين"<sup>(٢)</sup>.

## المطلب الثاني

### مصنفات الإمام الشافعي في الفقه المقارن

صنف الإمام الشافعي عدداً من المصنفات ظهرت فيها بشكلٍ جليٍ مناقشاتٌ فقهية تُعرف في زماننا بالفقه المقارن وعُرِفتْ قدِيمًا بعلم الخلاف، عرض فيها الإمام الشافعي أقوال الفقهاء وأدلتهم في مسائل البحث وناقشها، مبيناً رأيه، ومدعماً إياه بالدليل المناسب، وبعض هذه المصنفات اقتصرت على موضوعات معينة، كما في كتاب سير الأوزاعي الذي اقتصر على أحكام الجهاد، وكذلك كتاب الرد على

(١) راجع في بيان طرق التحمل والأداء: الباعث الحديث شرح اختصار علوم الحديث للحافظ ابن كثير، أ. أحد محمد شاكر، ص ١٠٣ - ١٢٦، ومنهج النقد في علوم الحديث، د. نور الدين عتر، ص ٢١٠ - ٢٢١، وأصول الحديث، د. محمد عجاج الخطيب، ص ٢٣٣ - ٢٤٨.

(٢) انظر: الشافعي، العلامة محمد أبو زهرة، ص ١٤٦.

محمد بن الحسن الذي اقتصر على أحكام القصاص والديات، بينما اقتصرت مصنفات أخرى منها، على مناقشة أقوال واجتهادات فقهاء معينين، كما في كتاب اختلاف مالك والشافعي، الذي اقتصر على المقارنة مع فقه الإمام مالك والاستدراك عليه، وكذلك كتاب اختلاف أبي حنيفة وابن أبي ليلى، الذي اقتصر على المقارنة بين فقه الإمام أبي حنيفة وفقه ابن أبي ليلى.

ولدى اطلاعنا على ما وصل إلى زماننا من مصنفات الإمام الشافعي، وبجميعها مصرية برواية تلميذه المرادي، والتي تمثل مذهبـه الجديد في الفقه وأصولـه، وجدت أن خمسة منها هي التي صنفت على طريقة الفقه المقارن، أو علمـ الخلاف، وقد اعتـبرـ الحافظ أبو بكر البـيهـي هذه الكـتبـ الخـمـسـةـ الآـتـيـ ذـكـرـهـاـ -ـ منـ كـتبـ أـصـوـلـ الـفـقـهـ؛ـ حيثـ عـدـدـهـاـ معـ جـمـوـعـةـ مـصـنـفـاتـ أـصـوـلـيـةـ لـإـلـامـمـ الشـافـعـيـ،ـ مثلـ الرـسـالـةـ الـقـدـيـةـ وـالـرـسـالـةـ الـجـدـيـدةـ،ـ معـنـوـنـاـ لـهـاـ بـقـوـلـهـ:ـ «ـأـلـهـ (ـأـيـ إـلـامـمـ الشـافـعـيـ)ـ كـتـبـ مـصـنـفـةـ فـيـ أـصـوـلـ الـفـقـهـ ثـمـ فـيـ فـرـوـعـهـ،ـ فـمـنـ الـكـتـبـ الـتـيـ تـجـمـعـ أـصـوـلـ وـتـدـلـ عـلـىـ الـفـرـوـعـ:ـ (ـوـذـكـرـهـاـ)ـ»<sup>(١)</sup>ـ،ـ وـلـكـنـيـ أـرـىـ أـنـ هـذـهـ الـكـتـبـ رـغـمـ مـاـ حـوـتـهـ مـنـ تـطـيـقـاتـ لـلـقـوـاعـدـ وـالـمـسـائـلـ الـأـصـوـلـيـةـ وـإـظـهـارـهـاـ،ـ إـلـاـ أـنـهـاـ أـجـدـرـ بـأـنـ تـذـكـرـ تـحـتـ عـنـوانـ مـصـنـفـاتـ الـفـقـهـ الـمـقـارـنـ؛ـ فـهـوـ مـوـضـعـهـ الرـئـيـسيـ،ـ وـالـلـهـ تـعـالـىـ أـعـلـمـ بـالـصـوـابـ.

ومن الجدير بالذكر هنا: أن المصنفات الخمسة التالية هي من أقدم ما وصل إلى زماننا من كتب ألفت في علمـ الخـلـافـ (ـالـفـقـهـ الـمـقـارـنـ)ـ<sup>(٢)</sup>ـ،ـ وكلـ المـصـنـفـاتـ الـتـيـ جاءـتـ بـعـدـهـاـ فـيـ هـذـاـ الـفـنـ إـنـماـ اـسـفـادـتـ مـنـ طـرـيقـهـاـ،ـ مـعـ الـزـيـادـةـ وـالـتـحـسـينـ مـاـ اـقـضـيـتـهـ طـبـيـعـةـ الـتـطـورـ الـفـقـهـيـ عـبـرـ الـعـصـورـ،ـ وـهـذـهـ الـمـصـنـفـاتـ هـيـ:

أولاً: كتاب اختلاف أبي حنيفة وابن أبي ليلى:

وهو الكتاب المسمى أيضاً باختلاف العراقيين، وأصلـهـ منـ تـصـيـفـ القـاضـيـ

(١) انظر: مناقب الشافعي، الحافظ البـيهـيـ، جـ ١ـ، صـ ٢٥٠ـ.

(٢) راجـعـ فـيـ بـيـانـ نـشـأـةـ عـلـمـ الـخـلـافـ وـمـصـنـفـاتـهـ:ـ مـرـجـعـ الـعـلـومـ الـإـسـلـامـيـةـ،ـ دـ.ـ مـحـمـدـ الـزـحـيلـيـ،ـ صـ ٧٤٢ـ.

أبي يوسف، جمع فيه المسائل التي اختلف فيها شيخه الإمام أبو حنيفة مع محمد بن عبد الرحمن بن أبي ليلى، بالإضافة لاجتهداته في تلك المسائل، وقد رواه عنه تلميذه محمد بن الحسن الشيباني، ثم جاء الإمام الشافعى فأعاد تصنيف الكتاب مبيناً فيه اجتهاداته في الترجيح بين الأقوال، أو بالخروج بقول جديد، مع التدليل على كل ما يقول به. وقد استغرق هذا الكتاب في موسوعة الإمام الشافعى طبعة دار قتبة ٢٣٠ مائتين وثلاثين صفحة<sup>(١)</sup>، وحوى ١٤٣١ فقرة بتقسيم الدكتور حسون - موزعة على ٣٥ خمسة وثلاثين باباً فقهياً، تشمل معظم أبواب الفقه الإسلامية المعروفة.

### ثانياً: كتاب اختلاف علي وعبد الله بن مسعود رضي الله عنهم:

وسمى ابن النديم في الفهرست هذا الكتاب: بكتاب ما خالف العراقيون عليه وعبد الله<sup>(٢)</sup>، وذلك بالنظر إلى أن الإمام الشافعى جمع في هذا الكتاب المسائل التي خالف فيها فقهاء العراق عامة، وفقهاء الحنفية خاصة، سيدنا علي بن أبي طالب، وسيدنا عبد الله بن مسعود - رضي الله عنهم -، واستغرق الكتاب في موسوعة الإمام الشافعى طبعة دار قتبة مائة صفحة<sup>(٣)</sup>، وحوى ٧٢٩ فقرة بتقسيم الدكتور حسون موزعة على ٢٠ عشرين باباً من أبواب الفقه، معظمها في مواضيع العادات.

### ثالثاً: كتاب اختلاف مالك والشافعى:

وصنفه الإمام الشافعى في مصر بطريق الإملاء على تلميذه الريبع المرادي؛ بياناً لاضطراب الإمام مالك في الاستدلال بالأحاديث والاحتجاج بها، متبعاً المسائل الفقهية التي تمثل هذا الاضطراب ومناقشتها، كما وضح ذلك في مقدمة

(١) راجع موسوعة الإمام الشافعى، بتحقيق د. أحمد حسون، المجلد التاسع، ج ١٤، ص ٧ - ٢٣٧.

(٢) انظر: الفهرست، ابن النديم، ص ٢٦٠.

(٣) راجع موسوعة الإمام الشافعى، بتحقيق د. أحمد حسون المجلد التاسع، ج ١٤، ص ٢٣٩ - ٣٣٩.

الكتاب<sup>(١)</sup>. وأنخرج الحافظ أبو بكر البهقي بسنده إلى الريبع المرادي يقول: سمعت الشافعی يقول: «قدمت مصر ولا أعرف أن مالکاً يخالف من الأحادیث إلا ستة عشر حديثاً، فنظرت فإذا هو يقول بالأصل ويبدع الفرع، ويقول بالفرع ويبدع الأصل». ثم قال الحافظ البهقي: وهذا الذي حکاه عنه الريبع هو الأصل في وضعه عليه «أي في تصنیف الإمام الشافعی لكتاب اختلاف مالک والشافعی»<sup>(٢)</sup>، هذا وقد استغرق الكتاب في موسوعة الإمام الشافعی طبعة دار قتبیة أكثر من ٢٥٠ مائتين وخمسين صفحة<sup>(٣)</sup>. وحوى ١٥٧٩ فقرة بتقسیم الدكتور حسون - موزعة على ٩٧ سبعة وتسعين باباً فقهیاً شملت جميع أبواب الفقه الإسلامي المعروفة إلا القليل منها، لكنها غير مرتبة حسب التسلسل العام المشهور؛ بالابتداء بأبواب العبادات، ثم بأبواب العاملات ونحو ذلك، كما أنه حصل أحياناً بحث الموضوع الواحد تحت نفس عنوان الباب، وفي مكانين متفرقین من الكتاب<sup>(٤)</sup>، ولعل ذلك يُعزى إلى الاختلاف بين النسخ العشر المخطوطة، التي اعتمد عليها الدكتور أحمد حسون في تحقيقه.

#### رابعاً: كتاب الرد على محمد بن الحسن:

جمع الإمام الشافعی في هذا الكتاب عدداً من مسائل القصاص والديات التي اختلف فيها مع الحنفیة، ومع شیخه محمد بن الحسن الشیبانی خاصة، حيث يعرض الأقوال وأدلتها، مناقشاً إياها ومبيناً اجتهاده، مع دلیله المناسب في مناظرات علمیة

(١) انظر: موسوعة الإمام الشافعی، بتحقيق د. أحمد حسون، المجلد التاسع، ج ١٤، ص ٣٤٢.

(٢) انظر: مناقب الشافعی، الحافظ البهقي، ج ١، ص ٥٠٩.

(٣) راجع موسوعة الإمام الشافعی، بتحقيق د. أحمد بدرا الدين حسون، المجلد التاسع، ج ١٤، ص ٣٣٩-٦١٤.

(٤) فقد ورد عنوان: باب سجود القرآن، ورقمه (٨)، انظر: ج ١٤، ص ٣٧٧ من موسوعة الإمام الشافعی، وورد أيضاً عنوان: باب في سجود القرآن، ورقمه (٧٢)، انظر: ج ١٤، ص ٥٣٨ من موسوعة الإمام الشافعی. وورد عنوان: باب في الزکاة، ورقمه (٣٥)، انظر: ج ١٤، ص ٤٤٨ من موسوعة الإمام الشافعی، وورد أيضاً عنوان: باب في الزکاة، ورقمه (٥٧)، انظر: ج ١٤، ص ٥٠١ من موسوعة الإمام الشافعی.

قوية، تعتبر أقدم ما وصل إلى زماننا في فقه القصاص والديات المقارن.

وأقول هنا: لعل كتاب الرد على محمد بن الحسن هو من جملة ما صنفه الإمام الشافعي في بغداد من الكتب العراقية، التي مثلت مذهب القديم (ما بين سنة ١٩٥ هـ إلى سنة ١٩٩ هـ مجرية)، ثم أعاد تصنيفه في مصر ليرويه عنه الريبع المرادي، مع ما أدخله على كتبه المصرية من تعديلات وزيدات مثلت مذهب الجدید (ما بين سنة ٢٠٠ هـ إلى سنة ٢٠٤ هـ)؛ وذلك بالنظر إلى أنه يُکثُر فيه من استعمال عبارة: "قال أهل المدينة" ويقصد بها اجتهاد الإمام مالك في المسألة المطروحة، حيث كان مذهب القديم أكثر تأثراً بمذهب الإمام مالك، والله تعالى أعلم بالصواب<sup>(١)</sup>، هذا وقد استغرق الكتاب في موسوعة الإمام الشافعي طبعة دار قتبة (٩٤) أربعاً وتسعين صفحة<sup>(٢)</sup>، وحوى ٦٧٩ فقرة بتقسيم الدكتور حسون - موزعة على (٢٠) عشرين مسألة فقهية، كلها في أحكام القصاص والديات وما اتصل بها.

#### خامساً: كتاب سير الأوزاعي:

وهذا الكتاب هو آخر سلسلة من الردود حصلت بين أئمة الفقه، في عصر الإمام الشافعي، في أحكام الجهاد ومسائله، فقد صنف الإمام أبو حنيفة كتاباً في السير (الجهاد)، فجاء الإمام الأوزاعي واستدرك عليه الكثير من اجتهاداته في كتاب عُرف باسم: سير الأوزاعي، ثم جاء أبو يوسف تلميذ الإمام أبي حنيفة ليتصدر لشيخه ويرد على الإمام الأوزاعي في كتابٍ باسم: الرد على سير

(١) وأقول هنا: إن بعض الكتب الملحقة في موسوعة الإمام الشافعي بكتاب الأم (وهي الكتب التسعة التي سبقت الإشارة إليها)، يمكن الجزم بأن الإمام الشافعي صنفها في العراق مثل كتاب اختلاف أبي حنيفة وابن أبي ليلى، وكتاب اختلاف علي وعبد الله بن مسعود، ثم أعاد تصنيفها مع ما أعاد تصنيفه في مصر من كتبه الجديدة، كما يمكن الجزم بأن الإمام الشافعي صنف بعضها (أي الكتب الملحقة بكتاب الأم) في مصر دون أن يكون قد صنفها في العراق قبل ذلك، مثل كتاب اختلاف مالك والشافعي، وبقي عدد من هذه الكتب هو محل اجتهاد في تحديد زمن تصنيفه، وليس هذا التحديد بالأمر المفید جداً.

(٢) راجع موسوعة الإمام الشافعي، بتحقيق د. أحد حسون، المجلد العاشر، ج ١٥، ص ١٣٩ - ٢٣٣.

الأوزاعي، ثم جاء الإمام الشافعي ليناقش اجتهادات الأئمة الثلاثة في أحكام الجهاد ومسائله؛ مبيناً رأيه مدعماً بالدليل المناسب في كتابه سير الأوزاعي، حيث رجح فيه اجتهاد الإمام الأوزاعي وانتصر له في أكثر المسائل، ويعتبر هذا الكتاب من أقدم ما وصل إلى زماننا في فقه الجهاد المقارن.

وقد استغرق في موسوعة الإمام الشافعي طبعة دار قتبة ١١٤ مائة وأربع عشرة صفحة<sup>(١)</sup>، وحوى ٦٠٩ فقرة بتقسيم الدكتور حسون - موزعة على (٣٣) ثلاث وثلاثين مسألة كلها من أحكام الجهاد.

ولابد هنا من التنبيه على الأمرتين التاليتين:

١- لقد ذكر الحافظ البهقى هذا الكتاب باسم كتاب على سير الأوزاعي، وذلك في سياق تعداد الكتب الفقهية لكتاب الأم برواية الربيع المرادي، بعد كتاب الجزية<sup>(٢)</sup>؛ فلم يعتبره كتاباً مستقلاً بذاته، وربما كان السبب في هذا: اختلاف الترتيب شيئاً يسيراً بين النسخ العشر المخطوطة التي حققها الدكتور حسون، وبين نسخ مصنفات الإمام الشافعى المصرية برواية الربيع المرادي التي كانت متداولة في عصر الحافظ البهقى (توفي ٤٥٨ هـ) وبلده، ولا يؤثر هذا الأمر على صحة نسبة كتاب سير الأوزاعي إلى الإمام الشافعى، أو أنه ليس هو الموجود محققاً - بين أيدينا اليوم.

٢- إن كتاب سير الواقدى ذكره الحافظ أبو بكر البهقى أيضاً في سياق تعداده للكتب الفقهية في كتاب الأم بعد كتاب سير الأوزاعي، وذكره باسم كتاب على سير الواقدى<sup>(٣)</sup>، وقد وجدت في موسوعة الإمام الشافعى بتحقيق الدكتور حسون في كتاب الأم، تحت كتاب الحكم في قتال المشركين ورقمه

(١) راجع موسوعة الإمام الشافعى، بتحقيق د. أحد حسون، المجلد العاشر، ج ١٥، ص ٢٣٧ - ٣٥١.

(٢) انظر: متناب الشافعى، الحافظ البهقى، ج ١، ص ٢٥٢.

(٣) انظر: المصدر السابق، ج ١، ص ٢٥٢.

٢٧ - عنواناً هو: سير الواقدي<sup>(١)</sup>، لصفحتين ونصف الصفحة، حوت (١٠) عشر فقرات، تناقض مسألة فرض الجهاد على البالغين من المسلمين، وحدّ البلوغ وما يُعرف به.

وأقول هنا: إن كتاب سير الواقدي الذي صنفه الإمام الشافعي في مصر، هو من الكتب المفقودة التي لم تصل إلى زماننا - فيما يظهر لي في حدود اطلاعني ومعرفي -، و موضوعه: أحكام الجهاد ومسائله، على غرار كتاب سير الأوزاعي، ولعله مجموعة من الاستدراكات والمناقشات الفقهية للإمام الشافعي لما جاء في كتاب المغازى النبوية للمؤرخ أبي عبد الله الواقدي<sup>(٢)</sup>. أما ورود عنوان سير الواقدي لمسألة تقع في صفحتين ونصف في موسوعة الإمام الشافعي بتحقيق الدكتور حسون؛ فهو من الخطأ، ولعله وقع في بعض النسخ العشر المخطوطة سهوأ من بعض النساخ، إذ لا علاقة بين العنوان والمضمون من أي وجه، وليس هو قطعاً المقصود بكتاب سير الواقدي، الذي صنفه الإمام الشافعي، وذكره الحافظ البيهقي، والله تعالى أعلم بالصواب.

### المطلب الثالث

#### مصنفات الإمام الشافعي في أصول الفقه

لقد كان الإمام الشافعي أول من صنف الكتب في مواضيع علم أصول

(١) انظر: موسوعة الإمام الشافعي، بتحقيق د. حسون، المجلد الخامس، ج٩، ص ٣٥٥.

(٢) هو أبو عبد الله، محمد بن عمر بن واقد المدني، المشهور بالواقدي نسبة إلى جده، ولد في المدينة سنة ١٣٠ هجرية، وتوفي في بغداد سنة ٢٠٧ هجرية، ويعتبر من أقدم المؤرخين في الإسلام ومن أشهرهم ولم يكن متقدماً في رواية الحديث، لكنه إمام في السير والمغازى، وقد تولى القضاء في بغداد لكل من الرشيد وولده المأمون، له مصنفات كثيرة، أكثرها في السير والتراجم والتاريخ، منها كتاب المغازى النبوية. راجع في ترجمته: تهذيب سير أعلام النبلاء، الذهبي، ج١، ص ٣٤٢، رقم ترجمته ١٥٠٤.

الفقه<sup>(١)</sup>؟ فلم يسبقه أحد من علماء الإسلام في عصره، أو من قبلهم إلى ذلك<sup>(٢)</sup>، وكانت له عدة مصنفات في مواضع هذا العلم، يعتبر كتاب الرسالة هو الأبرز والأهم من بينها، ووصل من هذه المصنفات إلى زمن كتابة هذه الرسالة ما يلي:

### أولاً كتاب الرسالة:

نظراً لأهمية كتاب الرسالة من بين مصنفات الإمام الشافعي خاصة، ومن بين المصنفات في علم أصول الفقه عامة؛ بوصفه أول مصنف في هذا العلم<sup>(٣)</sup>، فأسفاص الكلام عنه من خلال الأمور الثلاثة التالية:

#### ١ - سبب تصنيف الكتاب:

سبق الحديث عن السبب المباشر لتصنيف الإمام الشافعي لكتاب الرسالة العراقية (القديمة)، ألا وهو طلب عبد الرحمن بن مهدي وهو من كبار المحدثين في عصره - من الإمام الشافعي أن يصنف له كتاباً في مواضع حدّدها له؛ هي من صلب مباحث علم أصول الفقه، لكن الأستاذ الدكتور مصطفى سعيد الخن، والأستاذ الدكتور عبد الوهاب أبو سليمان نبهَا إلى مجموعة من الأسباب غير

(١) قال أ. د. مصطفى سعيد الخن بعد أن استعرض عدداً من تعاريف علم أصول الفقه في الاصطلاح: ... فموضع علم أصول الفقه هو الأدلة الشرعية من حيث إثباتها للأحكام، ودلائلها عليها، ومن حيث معرفة أقسام هذه الأدلة ومراتبها، وتقديم بعضها على بعض عند التعارض. انظر: أبحاث حول أصول الفقه الإسلامي، تاريخه وتطوره، د. مصطفى الخن، ص ٧٣، وراجع في تفصيل هذا: أصول الفقه تاريخه ورجاله، أ. د. شعبان محمد إسماعيل، ص ١٥ - ١٩.

(٢) وهذا ما أثبته على وجه التفصيل كل من الدكتور محمد رواش قلعة جي في بحثه بعنوان: تأسيس الشافعي علم أصول الفقه، والدكتور محمد رافت عثمان في بحثه بعنوان: الإمام الشافعي أول واضع لعلم أصول الفقه، وقد قدم البحثان إلى ندوة الإمام الشافعي التي انعقدت في ماليزيا سنة ١٩٩٠، وطبعت أبحاثها العربية في كتاب: الإمام الشافعي فقيها ومجتهدا، نشر المنظمة الإسلامية للتربية والعلوم والثقافة (إيسسكو)، انظر بحث محمد قلعة جي، ص ٢٠٣ - ٢٤٦، وبحث د. محمد عثمان، ص ٢٩٩ - ٣٤٣.

(٣) الكلام هنا عن الرسالة العراقية (القديمة)، وإنما صنفها قبل الرسالة المصرية (الجديدة).

المباشرة، هي التي حفزت الإمام الشافعي على التصنيف في مواضيع علم أصول الفقه تصنيفاً لم يُسبق إلى نوعه وطريقته، وأورداً عدداً من النقولات المفيدة في هذا الشأن<sup>(١)</sup>، وكان من جملة هذه الأسباب ما تعلق بالقدرات الاجتهادية الكبيرة للإمام الشافعي؛ بالإضافة لما تيسّر له من حسن الاطلاع على فقه كل من مدرسيي أهل الحديث وأهل الرأي، والتلقي عن كبار أعلامهما في عصره، ومن هذه الأسباب ما تعلق ببيئة الإمام الشافعي وعصره، الذي كثُرت فيه المناظرات بين أتباع المذاهب، مع ما تلمسه الإمام الشافعي بفطنته وذكائه من عدم تحرير محل النزاع في هذه المناظرات؛ بسبب اضطراب مرجعية الاستدلال والاحتجاج عند المتناظرين، وعدم وضوحها عند بعضهم؛ بالإضافة لما دخل إلى اللغة العربية - وهي لغة القرآن والسنة - من اللحن نتيجة لاتساع رقعة الدولة الإسلامية، وامتزاج العرب بشعوب البلاد المفتوحة من الفرس والترك والبربر وغيرهم، وما سبّبه ذلك من جهل بعض المتفقهين بمعاني الألفاظ ودلالتها، فوقع الخلل عندهم في استنباط الأحكام<sup>(٢)</sup>، وقد أحسن الأستاذ الدكتور عبد الوهاب أبو سليمان الوصف والتحليل، عندما قال في سياق عرضه للأسباب السابقة: "كان طبيعياً أن يجول بخاطر الإمام الشافعي موضوعات معينة متمثلة فيما كان مثار اختلاف ونزاع بين المدرستين (يقصد أهل الحديث وأهل الرأي)، حلته فيما بعد عندما واته الفرصة على تدوينها؛ لتشيّت أصول الاستنباط الصحيحة الراجحة وترسيخها، ونفي الدخيل العقيم، ومناقشة المختلف منها، فكانت رسالة عبد الرحمن بن مهدي مشجعاً ومحفزاً على تأليف كتابه الرسالة. وتدوين أصول استنباط الأحكام يضيق الفجوة بين المدرستين: مدرسة أهل الحديث ومدرسة أهل الرأي، ويفيد في تفهم

(١) راجع أبحاث حول أصول الفقه الإسلامي، تاريخه وتطوره، أ. د. مصطفى سعيد الخن، ص ٩٣ - ٩٨، ودراسة تاريخية للفقه وأصوله، أ. د. مصطفى سعيد الخن، ص ١٦٧ - ١٧١، وراجع منهجية الإمام الشافعي في الفقه وأصوله، أ. د. عبد الوهاب أبو سليمان، ص ٨٧ - ٩٢.

(٢) وراجع في بيان هذه الأسباب أيضاً: الشافعي، محمد أبو زهرة، ص ١٦٣ - ١٦٢، الإمام الشافعي فقيه السنة الأكبر، عبد الغني الدقر، ص ٢٠٦ - ٢١١.

المتخالفين لبعضهم بعضاً، واللجوء عند التزاع إلى أسس وأصول ثابتة لدى اختلاف الرأي، وكان الإمام الشافعي رحمة الله له مهياً فكرياً ونفسياً لوضع مؤلف في علم أصول الفقه يحكم هذا الاطلاع والاحتراك بعلماء المدرستين<sup>(١)</sup>.

وقد صُنف الإمام الشافعي كتاب الرسالة مرتين؛ الأولى في بغداد خلال زيارة الثانية إليها (من سنة ١٩٥ هـ إلى سنة ١٩٧ هـ) جواباً على طلب عبد الرحمن بن مهدي وهو في البصرة، وحملها إليه تلميذ الإمام الشافعي الحارث بن سريج النقال، وسمى بالنقلة لنقله كتاب الرسالة، وكتاب الرسالة العراقية (القديمة) لم يصل منه إلى زمان كتابة هذه الرسالة أية نسخة مخطوطة، أما المرة الثانية فكانت خلال إقامته في مصر من سنة ٢٠٠ هـ إلى سنة ٢٠٤ هـ، ولكن تصنيفها هذه المرة لم يكن جواباً على طلب أحد من العلماء، وإنما كان تطويراً للرسالة العراقية (القديمة) فيما سُمي بالرسالة المصرية أو الجديدة، والذي يظهر أن الإمام الشافعي التزم بنفس خطة الرسالة العراقية، وترتيب مباحثها؛ مما أبقى اسم الرسالة على الرسالة المصرية، فلم تَتَسَمَّ باسم آخر، وفي ذلك قال الفخر الرازى: «اعلم أن الشافعي ~~صَفِيه~~ صَنَفَ كتاب الرسالة في بغداد، ولما رجع إلى مصر أعاد تصنيف كتاب الرسالة، وفي كل واحد منها علم كثير»<sup>(٢)</sup>، ولابد من الإشارة هنا إلى أن من ترجم للإمام الشافعي ومصنفاتيه قد يأْدَع الرسالة العراقية والرسالة المصرية كتابين منفصلين، ومن أولئك الحافظ أبو بكر البيهقي<sup>(٣)</sup>، والحافظ ابن حجر العسقلاني<sup>(٤)</sup>.

هذا وقد رجع الأستاذ أحد محمد شاكر أن الإمام الشافعي أعاد تصنيف كتاب

(١) انظر: منهاجية الإمام محمد بن إدريس الشافعي في الفقه وأصوله، أ. د. عبد الوهاب أبو سليمان، ص ٨٨.

(٢) انظر: مناقب الإمام الشافعي، الفخر الرازى، ص ١٥٧.

(٣) انظر: مناقب الشافعي، الحافظ أبو بكر البيهقي، ج ١، ص ٢٤٦.

(٤) انظر: توالي التأسيس لعلى محمد بن إدريس، الحافظ ابن حجر العسقلاني، ص ١٥٠ وص ١٥٤، وراجع في وصف كل من الرسالتين العراقية والمصرية: أصول الفقه تاريخه ورجاله، أ. د. شعبان محمد إسماعيل، ص ٣٠.

الرسالة المصرية بعد تصنيف أكثر كتبه في الفقه العام والفقه المقارن، والتي رواها عنه الريبع المرادي؛ لذلك فهي تمثل أصول فقه المذهب الجديد للإمام الشافعى الذى مات عنه، كما رجح الأستاذ أحد شاكر أيضاً أن الإمام الشافعى لم يسم الرسالة بهذا الاسم، وإنما سماها (الكتاب)، وأنّها سميت بالرسالة في عصره بسبب إرساله إليها إلى عبد الرحمن بن مهدي، ودلل الأستاذ أحد شاكر على كل ذلك<sup>(١)</sup>.

اما عن طريقة تصنيف كتاب الرسالة المصرية الجديدة، فقد جزم الأستاذ أحد شاكر في المقدمة الغنية لتحقيقه المفيد لكتاب الرسالة؛ بأن الريبع المرادي كتبها بكاملها من إملاء شيخه الإمام الشافعى عليه، وأن النسخة التي حققها الأستاذ أحد شاكر - وكانت موجودة في دار الكتب المصرية في القاهرة - قد كتبها الريبع المرادي بخطه في حياة الإمام الشافعى، وبقي يقرؤها على التلاميذ حتى سنة ٢٦٥ هجرية، بعد أن جاوز التسعين من عمره، حيث أجاز نسخها عن نسخته، وحشد الأستاذ أحد شاكر من الأدلة ما يثبت هذه الحقائق من دون أدنى شك<sup>(٢)</sup>، والله تعالى أعلم بالصواب.

## ٢ - موضوعات الكتاب:

لم تكن موضوعات كتاب الرسالة في تسلسلها وترتيبها على غرار ما درجت عليه كتب أصول الفقه من بعد عصر الإمام الشافعى إلى زماننا؛ بالإضافة لعدم استيعاب كتاب الرسالة لسائر المباحث والمسائل الأصولية، لكن ذلك لا يقلل من أهمية الكتاب في كونه أول تدوين في علم أصول الفقه، أما بالنسبة لموضوعات الكتاب كما عرضها الإمام الشافعى، فهي كما يلي: افتتح الإمام الشافعى كتابه الرسالة (الكلام هنا عن الرسالة المصرية التي وصلت إلى زماننا) بالحديث عن

(١) انظر: الرسالة، الإمام الشافعى، بتحقيق أ. أحد شاكر، ص ١٢.

(٢) راجع المصدر السابق، ص ١٢ - ٢٠.

مكانة القرآن الكريم وحججته، وبيانه للأحكام الشرعية، ثم تكلم عن بيان السنة النبوية للأحكام وعلاقتها بالقرآن، ثم عن العام والخاص وصورهما في النصوص الشرعية، ثم عن العلل في الأحاديث وصورها مع التطبيقات من المسائل الفقهية، ثم تكلّم عن حجية خبر الواحد<sup>(١)</sup>، ثم عن حجية الإجماع، ثم عن القياس وما يتعلّق به، ثم تكلّم عن الاجتهد وفيما يكون، ثم أبطل حجية الاستحسان ليختتم كتابه بعد ذلك بالحديث عن الاختلاف الفقهي، وما يجوز منه وما لا يجوز، وما اتصل به.

### ٣ - شروح كتاب الرسالة:

ذكر الأستاذ أحمد شاكر في مقدمة تحقيقه لكتاب الرسالة أنه عثر على أسماء خمسة شراح لكتاب الرسالة للإمام الشافعي، جمعهم من كتب التراجم المتنوعة، دون أن يعثر على أية نسخة مخطوطة لأيٍّ من تلك الشروح الخمسة - على سعة اطلاعه ويراعته في التنقيب والتحرري -، وهؤلاء الشراح - وجميعهم من الشافعية - هم:

- ١- أبو بكر، محمد بن عبد الله الصيرفي توفي سنة ٣٣٠ هجرية<sup>(٢)</sup>.
- ٢- أبو الوليد، حسان بن محمد بن أحمد بن هارون القرشي ثم النيسابوري، توفي سنة ٣٤٩ هجرية<sup>(٣)</sup>.

(١) لقد أثني الأستاذ أحمد شاكر على مباحث الحديث النبوى في كتاب الرسالة فقال: ... إن أبواب الكتاب ومسائله، التي عرض الشافعى فيها للكلام على حديث الواحد والحججة فيه، وإلى شروط صحة الحديث وعدالة الرواية، ورد الخبر المرسل والمنقطع، إلى غير ذلك مما يُعرف بالفهرس العلمي في آخر الكتاب: هذه المسائل عندي أدق وأغلى ما كتب العلماء في أصول الحديث، بل إنَّ المتفقه في علوم الحديث يفهم أنَّ ما كتب بعده إنما هو فروع منه، وعالمة عليه، وأنَّ (أى الإمام الشافعى) جَمَعَ ذلك وصنَّفَه على غير مثالِ سبق، لله أبُوه. انظر: مقدمة تحقيق الرسالة للإمام الشافعى، أحمد شاكر، ص ١٣.

(٢) راجع في ترجمته: طبقات الفقهاء، الشيرازي، ص ١١١.

(٣) راجع في ترجمته: تهذيب سير أعلام النبلاء، الذهبي، ج ٢، ص ١٢٣، رقم ترجمته ٣١٥٠.

- ٣- القفال الكبير الشاشي، محمد بن علي بن إسماعيل، توفي سنة ٣٦٥ هجرية<sup>(١)</sup>.
- ٤- أبو بكر، محمد بن عبد الله الشيباني الجوزقي النيسابوري، توفي سنة ٣٨٨ هجرية<sup>(٢)</sup>.
- ٥- أبو محمد، عبد الله بن يوسف الجوييني، والد إمام الحرمين، توفي سنة ٤٣٨ هجرية<sup>(٣)</sup>.

وتابع الأستاذ أحد شاكر على تعدادهم الأستاذ الدكتور مصطفى سعيد الخن<sup>(٤)</sup>، والأستاذ الدكتور عبد الوهاب أبو سليمان<sup>(٥)</sup>، ونقل كل منهما ما يفيد بوجود نسخة مخطوطة لشرح أبي محمد عبد الله بن يوسف الجوييني، لكتاب الرسالة في المكتبة الأهلية في باريس<sup>(٦)</sup> لكنني لم أستطع التتحقق من هذا الأمر<sup>(٧)</sup>.

أما عن خدمة كتاب الرسالة في زماننا فإنها تتجلّى في تحقيق الأستاذ أحد محمد شاكر رَحْمَةُ اللَّهِ للكتاب تحقيقاً غنياً بالتعليقات والتوضيحات المفيدة، وملحقاً

- (١) راجع في ترجمته: تهذيب سير أعلام النبلاء، الذهبي، ج ٢، ص ١٨٢، رقم ترجمته ٣٤٢٤، وطبقات الفقهاء، الشيرازي، ص ١١٢.
- (٢) راجع في ترجمته: تهذيب سير أعلام النبلاء، الذهبي، ج ٢، ص ٢٢١، رقم ترجمته ٣٥٩٣، وطبقات الشافعية، الإسنوي، ج ١، ص ٣٥٣ وما بعدها.
- (٣) راجع في ترجمته: تهذيب سير أعلام النبلاء، الذهبي، ج ٢، ص ٣٣٥، رقم ترجمته ٤٠٦٢، وطبقات الشافعية، الإسنوي، ج ١، ص ٣٣٨ وما بعدها.
- (٤) انظر: أبحاث حول أصول الفقه الإسلامي تاريخه وتطوره، أ. د. مصطفى الخن، ص ١١٠ - ١١٣.
- (٥) انظر: منهجة الإمام محمد بن إدريس الشافعي، أ. د. عبد الوهاب أبو سليمان، ص ١١١.
- (٦) انظر: أبحاث حول أصول الفقه الإسلامي، أ. د. الخن، ص ١١٤، وانظر: منهجة الإمام محمد بن إدريس الشافعي في الفقه وأصوله، أ. د. أبو سليمان، حاشية ص ١١٢.
- (٧) وقد أخبرني أستاذى د. عبد المعز حريز المدرس في قسم الفقه وأصوله في كلية الشريعة في الجامعة الأردنية بتاريخ ١٦/١٠/٢٠٠٠م، أنه تحرّى عن شرح الجوييني للرسالة في المكتبة الأهلية في باريس، من خلال مراسلات رسمية قام بها بواسطة الملحق الثقافي في السفارة الفرنسية في الرياض، عام ١٩٨٠م خلال إعداده لرسالته في الدكتوراه والمقدمة إلى جامعة الإمام محمد بن سعود في الرياض، وكانت النتيجة عدم وجود هذا المخطوط في تلك المكتبة.

بفهارس متنوعة ومتقدمة<sup>(١)</sup>، كما قام الأستاذ الدكتور عبد الفتاح بن ظافر كبار، أستاذ الفقه وأصوله في كلية الإمام الأوزاعي في لبنان، بتحقيق كتاب الرسالة للإمام الشافعى، تحقيقاً تدارك فيه بعض التغرات التي فاتت الأستاذ أحمد شاكر في تحقيقه سابق الذكر، حيث خرج الأحاديث النبوية، وشرح شرعاً موجزاً الكثير من المسائل الأصولية والفقهية<sup>(٢)</sup>، كما درس الأستاذ الدكتور عبد الوهاب أبو سليمان أستاذ الفقه وأصوله في جامعة أم القرى في مكة المكرمة - أسلوب الإمام الشافعى ومنهجه في كتاب الرسالة، ليخلص بعد ذلك إلى تسع خصائص علمية امتازت بها الرسالة، وهذا في كتابه المقيد: منهاجية الإمام محمد بن إدريس الشافعى في الفقه وأصوله<sup>(٣)</sup>، وقال بعد عرضه لهذه الخصائص: «وقيمتها العلمية لا تكمن في أنها أول مؤلف أصولي فحسب، بل فيما حوتة من مادة علمية أصلية، وما أودع فيها الإمام الشافعى من أبكار الأفكار»<sup>(٤)</sup>، فكتاب الرسالة مصنف متميّز بطريقته وأسلوبه ومادته العلمية، تجلّت فيه العقلية الأصولية الكبيرة للإمام الشافعى، وليس أدل على ذلك مما قاله المزنى - تلميذ الإمام الشافعى - عن الرسالة فيما أخرجه الحافظ البهقى بسنده إليه: «قرأت كتاب الرسالة للشافعى خمسماة مرة، ما من مرة منها إلا واستفدت منها فائدة جديدة لم أستفدها في الأخرى»<sup>(٥)</sup>.

(١) كان تحقيقاً لأحمد شاكر لنسخة مخطوطة محفوظة في دار الكتب المصرية في القاهرة، ومكتوبة بخط الربيع المرادي في حياة الإمام الشافعى، وكانت الطبعة الأولى من هذا التحقيق المقيد سنة ١٢٥٨ هـ - ١٩٣٩ م، وطبعها اليوم الكثير من دور النشر عن الطبعة الأولى، منها المكتبة العلمية في بيروت، حيث استغرقت في أكثر من ٦٧٠ صفحة مع المقدمة والفهارس، وحوت ١٨٢١ فقرة بتقسيم الأستاذ أحمد شاكر.

(٢) طبعت دار النفائس في بيروت كتاب الرسالة للإمام الشافعى، بتحقيق د. عبد الفتاح كبار، طبعة أولى سنة ١٤١٩ هـ - ١٩٩٩ م، استغرقت ٣٥٠ صفحة مع المقدمة، وحوت ١٨٢١ فقرة، على نفس تقسيم الأستاذ أحمد شاكر.

(٣) راجع هذه الدراسة في: منهاجية الإمام محمد بن إدريس الشافعى في الفقه وأصوله، أ. د. أبو سليمان، ص ٩٣ - ١١٢.

(٤) انظر: منهاجية الإمام محمد بن إدريس الشافعى في الفقه وأصوله، أ. د. أبو سليمان، ص ١١٠.

(٥) انظر: مناقب الشافعى، الحافظ البهقى، ج ١، ص ٢٣٦.

يعتبر كتاب إبطال الاستحسان من مصنفات الإمام الشافعي التي تُجلّى تميُّزه بأصول الاستنباط عن غيره من أئمة الاجتهد في عصره؛ فقد بيّن فيه موقفه في إنكار حجية الاستحسان<sup>(١)</sup>، الذي كان سائداً عند فقهاء أهل الرأي بشكلٍ خاص، وفي مقدّمتهما الإمام أبي حنيفة وتلاميذه<sup>(٢)</sup>، وكتاب إبطال الاستحسان ما هو إلا تتميم وتفصيل لرد حجية الاستحسان ومناقشتها؛ لأنَّ الإمام الشافعي كان قد تعرّض لرد هذه الحجية في كتابه الرسالة<sup>(٣)</sup>.

واستغرق كتاب إبطال الاستحسان في موسوعة الإمام الشافعي، طبعة دار قتبة، ٣١ إحدى وثلاثين صفحة، وحوى ١٦٢ فقرة بتقسيم الدكتور حسون<sup>(٤)</sup>، تحدث الإمام الشافعي في الثالث الأول منه عن مسألة مهمة؛ الا وهي: أنَّ الحكم على المكلفين إنما يكون على الظاهر، وأنَّ أحداً لم يكُلِف بخبايا القلوب إلا علام الغيب، الله سبحانه وتعالى، وأورد الإمام الشافعي لإثبات هذه الحقيقة عدداً من الشواهد من القرآن والسنّة، ثمَّ خصَّص ثلثي الكتاب لرد حجية الاستحسان بالأدلة النقلية والعقلية، وكلام الإمام الشافعي في الثالث الأول من كتاب إبطال الاستحسان، هو الذي جعل العلامة محمد أبو زهرة يصفه بأنه يُفسّر الشرعية

(١) يُعرف الاستحسان بوصفه مصدراً تشريفياً بعياناً عند المؤرخين من الأصوليين بأمرین:  
١ - ترجيح قياس خفي على قياس جلي بناءً على دليل. ٢ - استثناء مسألة جزئية من أصل كلي، أو قاعدة عامة بناءً على دليل خاص يقتضي ذلك، انظر هذا التعريف: أصول الفقه الإسلامي، أ. د. وهبة الزحيلي، ج ٢، ص ٧٣٩.

(٢) أثبت الدكتور أبو بكر إسماعيل محمد ميقاً، أنَّ فقهاء مدرسة أهل الحديث استعملوا الاستحسان في اجتهداتهم، وحشد لأجل ذلك ما يكفي من الأدلة، راجع كتابه المفيد: الرأي وأثره في مدرسة المدينة، ص ٤٢٥ - ٤٣٥ وص ٥٦٦ وما بعدها.

(٣) استغرق باب الاستحسان في الرسالة قرابة الستين صفحة، راجع الرسالة، الإمام الشافعي، بتحقيق أحد شاكر، ص ٥٠٣ - ٥٥٩، مع التبيّه على أنَّ خط الطباعة للرسالة بتحقيق أحد شاكر أكبر من خط الطباعة لموسوعة الإمام الشافعي بتحقيق د. حسون.

(٤) راجع موسوعة الإمام الشافعي، بتحقيق د. أحمد حسون، المجلد العاشر، ج ١٥، ص ١٠٧ - ١٣٨.

تفسيرًا ظاهريًا (ماديًّا)<sup>(١)</sup>، وبين العلامة محمد أبو زهرة رَحْمَةُ اللهِ وَجْهُ العلاقة بين الحكم بالظاهر، الذي تبنّاه الإمام الشافعي، وبين إنكاره لحجية الاستحسان، فعرضهما في مصطفٍ واحد، فقال: « ولذلك نستطيع أن نقول: إنَّه (أي الإمام الشافعي) يعتمد في تفسيره للشريعة، واستخراج أحكامها، والاستدلال بأصولها على فروعها على الظاهر الذي تدلُّ عليه النصوص، ولذا رفض الاستحسان، لأنَّه يعتمد على ما ينقدح في نفس الفقيه، أو على روح الشريعة، وذوق الفقيه الذي تربى بالتدرُّس بالشريعة والخلق فيها ورفضه الشافعي لأنَّه لا يعتمد على النص في عبارته، ولا إشاراته ولا دلالته »<sup>(٢)</sup>. وأقول بعد تدبُّري في كتاب إبطال الاستحسان: إنَّه كتابٌ نفيس على صغر حجمه<sup>(٣)</sup>، فهو بوابة لفهم حقيقة موقف الإمام الشافعي، ليس من الاستحسان فحسب؛ بل ومن سائر الأدلة الكلية المختلف فيها<sup>(٤)</sup>، ولعل هذا هو ما حمل الإمام الشافعي على عدم الاكتفاء بما ذكره في كتابه الرسالة في رد حجية الاستحسان، فصنف كتاباً مستقلاً لتفصيل موقفه في رد هذه الحجية، وتفسيره لأحكام الشريعة عموماً، خاصة أنه لم يُصنف كتاباً آخر يبطل فيه حجية أحد الأدلة الكلية المختلف فيها، والتي اشتهر عنده القول بعدم حجيتها؛ فليس له كتاب باسم إبطال النزاع، أو إبطال الاستصلاح.

### ثالثاً: كتاب جماع العلم:

صنفه الإمام الشافعي بعد تصنيف كتاب الرسالة المصرية (الجديدة)، حيث أحال فيه على كتاب الرسالة في مواضع، منها ما قاله في سياق الرد على من

(١) راجع الشافعي، محمد أبو زهرة، ص ٢٨٧ - ٢٩٦.

(٢) انظر: المرجع السابق، ص ٢٨٧.

(٣) راجع العرض والتحليل الموجز الذي قام به أ. د. عبد الوهاب أبو سليمان، لكتاب إبطال الاستحسان للإمام الشافعي، في كتابه: منهجية الإمام محمد بن إدريس الشافعي في الفقه وأصوله، ص ١١٦ - ١١٨.

(٤) وذلك مثل المصالح المرسلة، وسد النزاع، والعرف ونحوها.

أنكروا حجية خبر الواحد: «وفيما وصفنا هاهنا، وفي الكتاب (يقصد الرسالة) قبل هذا، دليل على الحجة عليهم وعلى غيرهم»<sup>(١)</sup>.

وأقول بعد نظري في كل من كتاب الرسالة، وكتاب جماع العلم: إن الصلة بين الكتابين قوية جداً<sup>(٢)</sup>، ولا تقتصر على مجرد الإحالـة في أحدهما على الآخر في بعض المسائل<sup>(٣)</sup>; بل يُعتبر كتاب جماع العلم تفصيلاً لبعض ما أجمله الإمام الشافعـي في كتاب الرسالـة، وفيه أيضاً إجمال بعض ما فصلـه في الرسالـة؛ لذلك من المفيد أن يطبعـا معاً، وأن يُشرحاً ويدرسـاً معاً.

### الموضوعات الرئيسية في كتاب جماع العلم ثلاثة هي:

- ١ - حجية خبر الواحد، وبيان السنة النبوية لأحكام القرآن الكريم وعلاقتها به<sup>(٤)</sup>.
- ٢ - وصف الإجماع الصحيح الذي تقوم به الحجة في أحكام الشرع<sup>(٥)</sup>.
- ٣ - الاختلاف الفقهي وما يجوز منه وما لا يجوز<sup>(٦)</sup>.

إضافةً إلى مسائل أصولية أخرى ذات صلة بهذه المواضيع الثلاثة، والكتاب فيه الكثير من التطبيقات من المسائل الفقهية، وهو من أوّله إلى آخره اتبـع طريقة الحوار

(١) جاء ذلك في كتاب جماع العلم، انظر: موسوعة الإمام الشافعـي، بتحقيق أحد بدر الدين حسـون، المجلـد العاشر، ج ١٥، ص ٢٣، وكذا جاءت إحـالة أخرى ص ١٨.

(٢) وإن كانت جميع مصنفات الإمام الشافعـي في الفقه وأصولـه ذات صلة ببعضها على وجه العموم.

(٣) نبهـ د. أحد بدر الدين حسـون خلال تحقيقـه لكتاب جماعـ العلم إلى أماكن بحث مواضـيع الكتاب في كتابـ الرسالـة.

(٤) تكلـم الإمام الشافعـي عن حجـية خـبر الواحد في كتابـ الرسالـة أيضـاً، واستغرـق ذلك أكثر من أربعـين صـفحة في تحقيقـ د. عبد الفتـاح كبارـة، ص ١٩٦ - ٢٣٩.

(٥) تكلـم الإمام الشافعـي عن الإجماعـ الذي يعتبر مصدرـاً ثالـثاً من مصادرـ التشريعـ الإسلاميـ، في كتابـ الرسالـة أيضـاً، واستغرـق ذلك صـفحتـين ونـصف، في تحقيقـ الدكتور عبد الفتـاح كبارـة، ص ٢٤٠ - ٢٤٢.

(٦) تكلـم الإمام الشافعـي عن الاختلافـ الفقـهيـ، في كتابـ الرسالـة أيضـاً، واستغرـق ذلك قرابة العـشرين صـفحةـ، في تحقيقـ د. عبد الفتـاح كبارـة، ص ٢٧٩ - ٢٩٦.

مع المخالف المفترض، والرد على آية أدلة متوقعة له، في مناقشة أصولية هي من أرقى ما كُتب في أصول الفقه.

وقد استغرق كتاب جماع العلم في موسوعة الإمام الشافعي طبعة دار قتبة ٧٠ سبعين صفحة، وحوى ٤٦٠ فقرة بتقسيم الدكتور حسون<sup>(١)</sup>، كما قام الأستاذ محمد أحمد عبد العزيز زيدان بتحقيق كتاب جماع العلم للإمام الشافعي تحقيقاً مفيداً، طبعته دار الكتب العلمية في بيروت مستقلاً، في طبعة أولى سنة ١٤٠٥ هـ - ١٩٨٥ م استغرقت مائة صفحة مع الفهارس.

#### رابعاً: كتاب بيان فرائض الله:

افتتح الإمام الشافعي كتابه هذا بمقارنات لطيفة بين الفروض الأربع: الصلاة والزكاة والصيام والحجج، وذكر ما بينها من مشابهات ومخالفات في الأحكام، متلمساً من خلال ذلك حِكْمَ التشريع في هذه الفروض، إلا أن المساحة الأكبر من الكتاب خصّصها لشرح بيان السنة للأحكام الشرعية، إما بتفصيل ما أجمله القرآن الكريم، أو بإنشاء أحكام جديدة لم يتطرق إليها القرآن، مستشهدًا ببعض التطبيقات من المسائل الفقهية؛ فالإمام الشافعي يتصرّ في كتابه هذا لحجية خبر الواحدخصوصاً، ولحجية السنة النبوية عموماً، منطلاقاً من قول الله تعالى: ﴿وَمَا أَتَاكُمْ الرَّسُولُ فَخُذُوهُ وَمَا نَهَاكُمْ عَنْهُ فَأَتَهُوا﴾ [الحشر: ٧]، قوله تعالى: ﴿فَلَا وَرَبَّكَ لَا يُؤْمِنُونَ حَتَّىٰ يُحَكِّمُوكَ فِيمَا شَجَرَ بَيْنَهُمْ ثُمَّ لَا يَجِدُوا فِي أَنفُسِهِمْ حَرَجًا مِمَّا قَضَيْتَ وَيُسَلِّمُوا تَسْلِيمًا﴾ [النساء: ٦٥]، مع الأخذ بعين الاعتبار أن الإمام الشافعي قد بحث حجية السنة النبوية في كتابيه الرسالة، وجماع العلم<sup>(٢)</sup>.

(١) راجع موسوعة الإمام الشافعي، بتحقيق د. أحمد بدر الدين حسون، المجلد العاشر، ج ١٥، ص ٦ - ٧٦.

(٢) نبه د. أحمد بدر الدين حسون خلال تحقيقه لكتاب بيان فرائض الله إلى أماكن بحث مواضيع الكتاب في كتاب الرسالة.

هذا واستغرق كتاب بيان فرائض الله في موسوعة الإمام الشافعى (١٤) أربع عشرة صفحة، وحوى ٧١ إحدى وسبعين فقرة - بتقسيم الدكتور حسون - <sup>(١)</sup>.

#### خامساً: كتاب صفة نهي النبي - صلى الله عليه وسلم:-

يشرح الإمام الشافعى في هذا الكتاب قاعدة أصولية مهمة، ألا وهي: أن النهي في النصوص الشرعية يفيد التحرير ما لم تصرفه قرينة إلى الكراهة<sup>(٢)</sup>، وبين نوعي الحرم - وهو أحد الأحكام التكليفية الخمسة -، وهما: الحرم لذاته<sup>(٣)</sup>، والمحرم لغيره<sup>(٤)</sup>، مورداً الأمثلة التوضيحية على كل ذلك من السنة النبوية.

وأقول هنا: إنّ كتاب صفة نهي النبي ﷺ ما هو إلا تلخيص لما أوردته الإمام الشافعى في كتابه الرسالة حول هذا الموضوع تحت عنوان: صفة نهي الله ونهى رسوله<sup>(٥)</sup>. وقد نبه الأستاذ أحمد شاكر إلى أنّ هذا العنوان لم يكن مثبتاً في النسخة المخطوطة التي حققها وإنما زاده هو؛ لما رأه من التشابه بين هذه المادة العلمية في الرسالة، وبين ما جاء في كتاب صفة نهي النبي ﷺ برواية الريبع المرادي<sup>(٦)</sup>. هذا وقد استغرق كتاب صفة نهي النبي ﷺ في موسوعة الإمام الشافعى ٧ سبع صفحات، وحوى ٢٤ أربعاً وعشرين فقرة ب التقسيم الدكتور حسون - ؟ فهو على ذلك أصغر مصنفات الإمام الشافعى حجماً<sup>(٧)</sup>، وبعد تدقيقى في تحقيق الأستاذ

(١) راجع موسوعة الإمام الشافعى، بتحقيق د. أحد حسون، المجلد العاشر، ج ١٥، ص ٧٩ - ٩٣.

(٢) راجع في تفصيل أقوال الأصوليين في صحة هذه القاعدة (موجب النهي) أصول الفقه الإسلامي، أ. د. وهبة الزحيلي ج ١، ص ٢٣٤ وما بعدها.

(٣) الحرم لذاته: هو ما حكم الشارع بتحريمه ابتداءً ومن أول الأمر، وذلك لما اشتمل عليه من مفسدة راجعة إلى ذاته كالزننى والسرقة...، انظر: أصول الفقه الإسلامي، أ. د. وهبة الزحيلي، ج ١، ص ٨١.

(٤) الحرم لغيره: وهو ما يكون مشروعًا في الأصل، واقتصر به عارض اقتضى تحريمه، كالصلة في ثواب مخصوص، والبيع وقت النداء لصلة الجمعة وزواج المخل...، انظر: أصول الفقه الإسلامي، الزحيلي، ج ١، ص ٨٢.

(٥) راجع الرسالة، الإمام الشافعى، بتحقيق أ. أحمد شاكر، ص ٣٤٣ - ٣٥٥.

(٦) راجع الرسالة، الإمام الشافعى، بتحقيق أ. أحمد شاكر، حاشية ص ٣٤٣.

(٧) راجع موسوعة الإمام الشافعى، بتحقيق د. أحد بدرا الدين حسون، المجلد العاشر، ج ١٥، ص ٩٧ - ١٠٣.

أحمد شاكر لكتاب الرسالة، وتحقيق الدكتور أحمد حسون لكتاب صفة نهي النبي ﷺ لا أجد ما يدعو للشك في أنَّ كتاب صفة نهي النبي ﷺ هو كتاب مستقلٌ بذاته على صغر حجمه، وعليه فليس هو من أبواب كتاب الأم أو غيره من مصنفات الإمام الشافعي.

### سادساً: كتاب اختلاف الحديث:

تكمِّل الأهمية العلمية لهذا الكتاب في كونه أول مصنف في علم مختلف الحديث<sup>(١)</sup>، الذي يُعرف بأنه العلم الذي يبحث في الأحاديث التي ظاهرها متعارض، فيزيل تعارضها أو يوفّق بينها، كما يبحث في الأحاديث التي يُشكّل فهمها أو تصوّرها فيدفع إشكالها، ويوضّح حقيقتها؛ وهذا أطلق بعض العلماء على هذا العلم اسم (مشكل الحديث)، و(اختلاف الحديث) و(تأويل الحديث)، والمراد بكل هذه الأسماء مسمى واحد<sup>(٢)</sup>، وعلى ذلك فعلم مختلف الحديث يُعدُّ فرعاً من موضوع درء التعارض والترجيح بين الأدلة، وهو يعتبر من أهم وأدق مباحث علم أصول الفقه؛ الذي كان للإمام الشافعي فضل السبق في تدوينه، أمّا عن سبب تصنيف الإمام الشافعي في علم مختلف الحديث خاصةً، وإفراده فيه هذا الكتاب، رغم تعرّضه لموضوع اختلاف الحديث في كتابه الرسالة<sup>(٣)</sup>، هو كما قال الدكتور خليل إبراهيم ملاً خاطر في بحثه المفيد بعنوان: الإمام الشافعي وعلم مختلف الحديث: «والسبب الذي حدا بالإمام الشافعي - رحمة الله تعالى - أن يكتب في هذا

(١) راجع في إثبات هذه الحقيقة كلاماً يلي: أصول الحديث علومه ومصطلحه، د. محمد عجاج الخطيب، ص ٢٨٤ وما بعدها. ومنهج النقد في علوم الحديث، د. نور الدين عتر، ص ٦٠ - ٦١، والباعث الخثيث شرح اختصار علوم الحديث للحافظ ابن كثير، أ. أحمد محمد شاكر، ص ١٦٩، ويبحث: الإمام الشافعي وعلم مختلف الحديث، د. خليل خاطر، ص ١٥٤ - ١٥٦.

(٢) راجع في بيان هذا التعريف كلاماً يلي: أصول الحديث، د. محمد عجاج الخطيب، ص ٢٨٣، ومنهج النقد في علوم الحديث، د. نور الدين عتر، ص ٣٣٧، والباعث الخثيث، أ. أحمد شاكر، ص ١٦٩.

(٣) راجع كتاب الرسالة، الإمام الشافعي، بتحقيق د. عبد الفتاح كباري، ص ١٤٥ - ١٧١، بالإضافة لتعرضه لموضوع مختلف الحديث في أماكن أخرى من كتاب الرسالة.

الموضوع - والله أعلم - ما رأه في عصره من تحيط وأخطاء بين أهل العلم تجاه الأحاديث المتعارضة في الظاهر، إذ كل حديث جاء بخلاف غيره ولو من وجه واحد، كعامٌ وخاصٌّ ومطلق ومقيدٌ، أو اختلاف من جهة المباحث، أو غير ذلك؛ فإن علماء ذلك العصر يسمونه نسخاً، وهذا في نظر الشافعي رَحْمَةُ اللهِ خطاً، فلم يصبر عليه، فسارع إلى بيان هذا بلسانه، وسطر في قرطاسه، وناظر عليه، حتى قال من قال: بأنهم ما عرفوا هذا حتى جاء الشافعي<sup>(١)</sup>، وقد أشار العلامة محمد أبو زهرة إلى قريب من هذا التعليل<sup>(٢)</sup>.

#### \* وصف مضمون كتاب اختلاف الحديث:

قدم الإمام الشافعي لكتابه اختلاف الحديث بمقيدة طويلة نسبياً، انتصر فيها لحجية السنة النبوية عموماً، ولحجية خبر الواحدخصوصاً، وبين فيها موقفه من التعارض بين الأحاديث وقواعدها في دفعه؛ حيث يرى أن السبب الرئيسي لحصول هذا التعارض الظاهري بين الأحاديث النبوية هو تقصير الرواة، من خلال تأدیتهم للحديث مختبراً أو مبتوراً، أو أن يكون الحديث جواباً على سؤال، فيحدث الرواية بالجواب دون السؤال ونحو ذلك، بالإضافة إلى وجود أحاديث ضعيفة لا ثبت معارضتها للأحاديث الصحيحة<sup>(٣)</sup>.

وأبرز قواعد الإمام الشافعي في معالجة الأحاديث المختلفة كما عرضها في مقدمة كتابه - هي:

**أولاً: الجمع بين الحدثين ما أمكن، فيجب العمل بالحدثين معاً مادام ذلك**

(١) انظر: بحث: الإمام الشافعي وعلم مختلف الحديث، د. خليل إبراهيم ملا خاطر، ص ١٦٨، - والبحث منشور في مجلة كليةأصول الدين - في جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية في الرياض - العدد الأول - سنة ١٣٩٧هـ - ٢٢٩ - ٢٣١هـ.

(٢) راجع الشافعي حياته وعصره - آراؤه وفقيهه، العلامة محمد أبو زهرة، ص ٢٢٩ - ٢٣١.

(٣) راجع اختلاف الحديث، الإمام الشافعي، تحقيق عامر أحد حيدر، ص ٣٥ - ٦٦.

مكناً؛ ولا يجوز عندها إبطالهما، أو إبطال أحدهما<sup>(١)</sup>.

ثانياً: أن يكون الاختلاف من قبيل النسخ، فهنا يُعمل بالحديث الناسخ ويترك المنسوخ، وبين الإمام الشافعي في كتابه هذا، الأمور التي يُعرف بها الناسخ والمنسوخ من الأحاديث النبوية<sup>(٢)</sup>.

ثالثاً: إذا لم يكن الجمع بين الحديثين، وليس أحدهما ناسخاً والآخر منسوخاً، فيجب الترجيح بالدلائل<sup>(٣)</sup>.

أما حالة التوقف عن العمل بأحد الحديثين لعدم وجود مرجح، فلمن يذكرها الإمام الشافعي، ولم يتعرض لها معتبراً إليها افتراضياً عقلياً لا وجود له في الواقع السنة، لأنه لا يرى وجود حديثين متعارضين من كل وجه ولا يمكن الجمع أو الترجيح بينهما، سوى طريق النسخ<sup>(٤)</sup>.

وبعد مقدمة الكتاب التي تعتبر من مظان معرفة أصول الإمام الشافعي بما حوتة من قضائياً أصولية مهمة، عرض الإمام الشافعي تطبيقات من السنة النبوية لما قرره من قواعد درء التعارض الظاهري في المقدمة، فعرض ٢٧٦ مائتين وستة وسبعين حديثاً يسوقها جميعها بإسناده، وذلك عبر ٧٩ تسع وسبعين مسألة فقهية، أكثرها في أحكام العبادات، وهو لم يقصد استيعاب جميع ما وقع في السنة النبوية من أحاديث متعارضة في ظاهرها من خلال هذه المسائل التسع والسبعين، وإنما أراد إعطاء خوذج للآلية الأصولية المنضبطة في إزالة التعارض الظاهري بين الأحاديث، مهدداً الطريق لكل من جاء بعده من برع من علماء الإسلام في هذا العلم (علم مختلف الحديث).

(١) انظر: بحث الإمام الشافعي في علم مختلف الحديث، د. خليل إبراهيم ملأ خاطر، ص ١٦١.

(٢) انظر: بحث الإمام الشافعي في علم مختلف الحديث، د. خليل إبراهيم ملأ خاطر، ص ١٦٣.

(٣) انظر: المرجع السابق، ص ١٦١ وص ١٦٢.

(٤) انظر: المرجع السابق، ص ١٦٤، وراجع أيضاً في بيان هذه القواعد الثلاث: مقدمة كتاب معرفة السنن والأثار، الحافظ البيهقي، ج ١، ص ١٠٥ وما بعدها.

## \* الدراسات التي خدمت الكتاب:

قام الأستاذ عامر أحد حيدر بتحقيق كتاب اختلاف الحديث للإمام الشافعي تحقيقاً غنياً بالتخريجات والتوضيحات المفيدة، وقد طبعته مؤسسة الكتب الثقافية في بيروت طبعة أولى سنة ١٤٠٥ هـ - ١٩٨٥ م وطبعة ثانية سنة ١٤١٣ هـ - ١٩٩٣ م، استغرقت الواحدة منهما أكثر من ثلاثة عشر صفحة.

وقام أيضاً الأستاذ محمد أحد عبد العزيز زيدان بتحقيق كتاب اختلاف الحديث للإمام الشافعي تحقيقاً جيداً، تميز بفهرسه المستوعبة، وقد طبعته دار الكتب العلمية في بيروت طبعة أولى سنة ١٤٠٦ هـ - ١٩٨٦ م استغرقت ٢٤٠ مائتين وأربعين صفحة.

ولابد من الإشارة هنا أيضاً إلى أنَّ موضوع رسالة الماجستير التي قدمها الطالب إبراهيم بن محمد الصبيحي إلى قسم أصول الدين في جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية في الرياض هو: تحقيق كتاب اختلاف الحديث للإمام الشافعي، ونوقشت هذه الرسالة سنة ١٤٠٠ هـ لكنها غير مطبوعة في حدود معرفتي، ولم أتمكن من الاطلاع عليها<sup>(١)</sup>.

وأقول بعد وصف الكتب الأربع السابقة للإمام الشافعي، وهي: جماع العلم، وبيان فرائض الله، وصفة نهي النبي ﷺ واختلاف الحديث: إنَّ هذه الكتب الأربع تدلّ بوضوح على الاهتمام الكبير للإمام الشافعي بالسنة النبوية عموماً، وبخبر الواحد خصوصاً، من حيث إثبات حجيتها، وبيان علاقتها بالقرآن الكريم،

(١) وأنبه هنا إلى الكلام المفيد الذي عرضه أ. د. عبد الوهاب إبراهيم أبو سليمان في وصف كتاب اختلاف الحديث للإمام الشافعي، في كتابه منهجة الإمام محمد بن إدريس الشافعي في الفقه وأصوله ص ١١٢ - ١١٦.

وتوسيع منهج فقهها، واستنباط الأحكام منها<sup>(١)</sup>؛ وعليه فهذه الكتب الأربع تفسّر بلسان حالها سبب وصف أهل بغداد وغيرهم للإمام الشافعي بناصر السنة، أو بناصر الحديث<sup>(٢)</sup>، وهذا ما بينه وأحسن في عرض الأدلة المؤيدة له، الدكتور علي يوسف الحمدي، في بحثه القيم بعنوان: الشافعي محدثاً، المقدم إلى ندوة الإمام الشافعي التي انعقدت في ماليزيا سنة ١٩٩٠ م<sup>(٣)</sup>.

(١) وقد أجاد د. محمد يوسف الحمدي في استجلاء هذا الأمر من خلال بحثه القيم: أثر السنة في فقه الشافعي، وهو منشور في مجلة مركز بحوث السنة والسيرة، قطر، العدد الخامس سنة ١٩٩١ م، من ص ١٦٧ إلى ص ٢٢٣.

(٢) وأشار هنا إلى رسالة ماجستير قدمها الطالب: العيد معاذ الشيخ إلى قسم أصول الفقه في الجامعة الإسلامية في المدينة المنورة، بعنوان: الإمام الشافعي وخبر الواحد، وقد نوقشت هذه الرسالة سنة ١٤٠١ هـ، وهي غير مطبوعة حتى تاريخ كتابة هذه الدراسة - في حدود معرفي - ولم أتمكن من الاطلاع عليها.

(٣) راجع هذا البحث في كتاب: الإمام الشافعي فقيهاً ومجتهداً، نشر المنظمة الإسلامية للتربية والعلوم والثقافة (إيسسكو)، ص ٨٩ - ١٥٠.

### المبحث الثالث

## المصنفات المجموعة من آثار الإمام الشافعي بعد عصره والمصنفات المنسوبة إليه

### المطلب الأول

#### المصنفات المجموعة من آثار الإمام الشافعي بعد عصره

اهتم العلماء قديماً وحديثاً بمصنفات الإمام الشافعي وقاموا على خدمتها لما فيها من فقه عظيم، ومن أهم مظاهر خدمة هذه المصنفات جمع موضوعات معينة منها في كتب خاصة، وأبرز من خدم مصنفات الإمام الشافعي بعد عصر تلاميذه: هو الحافظ أبو بكر البهقي، حتى قال إمام الحرمين الجويني - وهو من أكابر علماء الشافعية في عصره - <sup>(١)</sup>: ما من فقيه شافعي إلا وللشافعي عليه منه إلا أبو بكر البهقي فإن الملة له على الشافعي لتصانيفه في نصرة مذهبة <sup>(٢)</sup>.

وأبرز المصنفات التي جُمعت من آثار الإمام الشافعي ما يلي:

#### أولاً: معرفة السنن والآثار:

وهو كتاب جمع فيه الحافظ أبو بكر البهقي ما استدلّ به الإمام الشافعي في كتبه الفقهية من الأحاديث النبوية والآثار عن الصحابة، حيث ساقها البهقي بسند

(١) هو إمام الحرمين أبو المعالي عبد الملك بن عبد الله بن يوسف الجويني، ولد في جوين من نواحي نيسابور سنة ٤١٩ هجرية، وتوفي في نيسابور سنة ٤٧٨ هجرية، وكان من كبار فقهاء وأصوليي الشافعية في عصره، وكانت له رحلات علمية عديدة فجاور الحرمين أربع سنوات، ومن مصنفاته في الفقه: نهاية المطلب في دراية المذهب، وهو من أوسع وأضخم كتب الفقه المقارن التي ظهرت في التاريخ الإسلامي، وله كتاب البرهان في أصول الفقه، راجع في ترجمته: تهذيب سير أعلام النبلاء الذهبي، ج ٢، ص ٤١٢، ترجمة رقم ٤٣٥٠.

(٢) انظر: مقدمة كتاب معرفة السنن والآثار، البهقي، بتحقيق أ. ميد كسرولي حسن، ج ١، ص ٢١.

الإمام الشافعي كما وردت في كتبه، ثم أتبعها بذكر سنته هو، وعرض الشواهد والتابعات مناقشاً إياها تصحيحاً وتضعيفاً، وبياناً للعلل، ورتب ما جمعه على ترتيب الأبواب الفقهية في مختصر المزني، وهو قريب جداً لترتيب أبواب كتاب الأم في الفروع، وبعد اطلاعه عليه اطلاقاً وافياً أقول: إنَّ الكتاب هو من مظان أمور ثلاثة:

- ١- مرويات الإمام الشافعي من الأحاديث النبوية وأثار الصحابة بأسانيده.
- ٢- أدلة الإمام الشافعي في اجتهاداته الفقهية.
- ٣- دراسة علل الأحاديث دارسة تطبيقية، وموضوع العلل يُعتبر من أدق مباحث علوم الحديث.

وقدّم الحافظ أبو بكر البهقي لكتابه هذا بمقيدة طويلة نسبياً عرض فيها أصول فقه الإمام الشافعي وسيرته، وبعد قراءتي للمقدمة ولترجمات الحافظ البهقي القدية والمعاصرة، أكاد أجزم أنَّ كتاب معرفة السنن والأثار صنفه الحافظ البهقي بعد تصنيفه لكتابه الموسوعي المسمى بالمبسوط، الذي جمع فيه كل ما أثر عن الإمام الشافعي من أقوال وأدلة في مذهبيه القديم والجديد، حيث اصطفى من كتابه المبسوط كتاب معرفة السنن والأثار؛ الذي خصّه للدراسة الحديثية المتخصصة لأدلة الإمام الشافعي من السنة والأثار، وقد قال الحافظ البهقي في سياق تعداد مصنفاته التي خدم بها فقه الإمام الشافعي في مقدمة كتابه مناقب الشافعي قال: «كتاب معرفة السنن والأثار، والذي أوردت فيه كلام الشافعي على الأخبار بالجرح والتعديل والتصحيح والتعليق في سبعين جزءاً»<sup>(١)</sup>.

هذا وقد قام الأستاذ سيد كسروي حسن من مصر بتحقيق كتاب معرفة السنن والأثار للحافظ البهقي، تحقيقاً غنياً بالفوائد؛ حيث خرج الأحاديث وعزّتها إلى الطبعات الحديثة لعدد من كتب السنة المشهورة، بالإضافة للاحظاته وتوسيعاته

(١) انظر: مناقب الشافعي، الحافظ البهقي، ج ١، ص ٦٩ - ٧٠.

حول بعض المسائل، وخدم الكتاب بفهارس متنوعة<sup>(١)</sup>.

كما قام أيضاً الدكتور عبد المعطي أمين قلعيجي من سوريا بتحقيق كتاب معرفة السنن والأثار للحافظ البيهقي، تحقيقاً ضخماً، توسيع فيه في خدمة حواشى الكتاب، وذكر في المقدمة أنه حققه عن أربع نسخ خطية مخطوطة<sup>(٢)</sup>.

وأقول هنا: إن كتاب معرفة السنن والأثار هو موسوعة في أدلة الإمام الشافعى ويشكل مع كتاب الأم مجموعة واحدة ذات نفع عظيم؛ فكتاب الأم يروى فيه الربع المرادي - وهو أحفظ تلاميذ الإمام الشافعى - أقوال إمامه وأدله في مذهبه الجديد الذي مات عليه، وكتاب معرفة السنن والأثار يخدم فيه الحافظ البيهقي وهو من كبار المحدثين في عصره، علاوة على كونه شافعى المذهب - أدلة إمامه من السنة والأثار، وهي التي تحتل الجانب الأكبر من استدلالات الإمام الشافعى، وإذا ما أخذنا بعين الاعتبار الخدمة التي قدمها التحقيقان سابقاً الذكر لكتاب معرفة السنن والأثار، والخدمة التي قدمها التحقيق المستوعب للدكتور أحمد بدر الدين حسون لكتاب الأم؛ فإننا ندرك أن انتفاع طلاب العلم الشرعى بالكتابين في صورتهما المعاصرة، عند دراستهما معاً، سيكون عظيماً، خاصة أن ترتيب الأبواب الفقهية فيما متقارب جداً.

وأشير في الختام إلى أن كتاب معرفة السنن والأثار للحافظ البيهقي مختلف عن

(١) وقد طبعت دار الكتب العلمية في بيروت كتاب معرفة السنن والأثار، بتحقيق أ. سيد كسروى حسن، طبعة أنيقة أولى، سنة ١٤١٢ هـ - ١٩٩١ م استغرقت (٧) سبعة مجلدات، بمتوسط (٥٥٠) صفحة للمجلد الواحد.

(٢) وقد طبعت كل من دار الوعي في القاهرة، ودار قتبة في بيروت، مشتركتين كتاب معرفة السنن والأثار بتحقيق الدكتور عبد المعطي أمين قلعيجي، طبعة أولى سنة ١٤١٢ هـ - ١٩٩١ م، استغرقت (١٥) خمسة عشر مجلداً بمتوسط (٥٠٠) صفحة للمجلد الواحد، وقد خُصّص المجلد الأخير للفهارس المتنوعة، مع الأخذ بعين الاعتبار أن خط طباعة هذه الطبعة أكبر من خط طبعة دار الكتب العلمية، بشكل جعل عدد الأسطر في الصفحة أقل مما هو عليه في طبعة دار الكتب العلمية بتحقيق الأستاذ سيد كسروى حسن.

كتاب تخريج أحاديث الأم له أيضاً، فكل منها كتاب مستقل عن الآخر، ورغم أنني لم أطلع على كتاب تخريج أحاديث الأم، حيث إنه مازال مخطوطاً، إلا أنني أقول: إنّ موضوعه الرئيس كما يظهر من عنوانه - هو تخريج الأحاديث النبوية التي أسندها الإمام الشافعي في كتاب الأم؛ فهو يعتبر عملاً موجزاً مقارنة بكتاب معرفة السنن والآثار، الذي درس فيه الحافظ البيهقي جميع مرويات الإمام الشافعي من السنة في سائر كتبه الفقهية، بالإضافة لعرضه للشوahد والتابعات، وبيانه للعلل، وكلامه على الأسانيد تضعيفاً وتصححاً بشكل مفصل، كما يلاحظ ذلك كل قارئ للكتاب.

#### ثانياً: أحكام القرآن:

بدايةً لابد من التنبيه على أن الإمام الشافعي صنف بنفسه كتاباً باسم أحكام القرآن، وفي بيان ذلك أخرج الحافظ البيهقي بسنده إلى الريبع المرادي يقول: «ما أراد الشافعي أن يصنف أحكام القرآن قرأ القرآن مائة مرة»<sup>(١)</sup>. كما ذكر ابن النديم (توفي ٤٣٨هـ) في الفهرست خلال تعداده لمصنفات الإمام الشافعي كتاب أحكام القرآن<sup>(٢)</sup>، إلا أن كتابه هذا مفقود، ولم تصل منه إلى زماننا أي نسخة مخطوطة<sup>(٣)</sup>، وهو غير كتاب أحكام القرآن الذي جمعه الحافظ البيهقي من آثار الإمام الشافعي، وإن حمل الكتابان نفس الاسم، فقد قال الحافظ البيهقي: «وَجَمِعْتُ

(١) انظر: مناقب الشافعي، الحافظ البيهقي، ج ١، ص ٢٤٤.

(٢) انظر: الفهرست، ابن النديم، ص ٢٦٠.

(٣) ورد في الفهرس الشامل للتراث العربي الإسلامي المخطوط -الفقه وأصوله، إصدار مؤسسة آل البيت في الأردن الجزء الأول، ص ٢٠٦ ذكر كتاب أحكام القرآن العظيم، للإمام محمد بن إدريس الشافعي برواية الربع بن سليمان وأنه توجد منه نسخة مخطوطة في المكتبة الظاهرية بدمشق (مكتبة الأسد حالياً) برقم ٦٣٥، إلا أنه يغلب على ظني أن هذا المخطوط هو لكتاب أحكام القرآن الذي جمعه الحافظ البيهقي، من آثار الإمام الشافعي، وقد أشار د. فؤاد سزكين، إلى أن النسخة التي في المكتبة الظاهرية بدمشق من كتاب أحكام القرآن جمعها الحافظ البيهقي، انظر: تاريخ التراث العربي - له - مجلد ١، ج ٢، ص ١٨٩.

أقاويل الشافعى رَحْمَةُ اللَّهِ فِي أَحْكَامِ الْقُرْآنِ وَتَفْسِيرِهِ فِي جُزْئَيْنِ<sup>(١)</sup>. ولعل هذا التشابه في الاسم بين الكتاين، هو على غرار التشابه في الاسم بين كتاب المبسوط للإمام الشافعى<sup>(٢)</sup> وكتاب المبسوط الذي جمع فيه الحافظ البيهقي أقوال الإمام الشافعى وأدلته، وقد رجح الدكتور محب الدين عبد السبعان في رسالته المفيدة للماجستير بعنوان: منهج الإمام الشافعى في تفسير آيات الأحكام<sup>(٣)</sup>، رجح عدم توافر كتاب أحكام القرآن الذي صنفه الإمام الشافعى بين يدي الحافظ البيهقي، وربما كان مفقوداً في عصره؛ وإنما احتاج الحافظ البيهقي أن ينشئ التصنيف في هذا الموضوع وتحت العنوان نفسه<sup>(٤)</sup>.

وفي وصف مضمون كتاب أحكام القرآن الذي جمعه الحافظ البيهقي أقول: تتبع الحافظ البيهقي في كتابه هذا أقوال الإمام الشافعى في تفسير آيات من القرآن الكريم، وأخرجها بسنده إلى الإمام الشافعى، وجمعها مرتبة على الأبواب الفقهية، بالإضافة لبعض الأبواب الأخرى في مواضع العقيدة، فلم يُرتب ما جمعه حسب تسلسل الآيات وال سور في المصحف الشريف وإنما على الموضوعات، فكان كتابه كتاباً في التفسير الموضوعي<sup>(٥)</sup>، وأشار الدكتور محب الدين عبد السبعان إلى أن عدداً غير قليل من الآيات التي فسرها الإمام الشافعى في مصنفاته المتعددة لم يذكرها الحافظ البيهقي في كتابه أحكام القرآن، وقد ثبت له ذلك بالاستقراء

(١) انظر: مناقب الشافعى، الحافظ البيهقي، ج ٢، ص ٣٦٨.

(٢) راجع في وصف هذا الكتاب ، الفصل الثالث، البحث الأول، المطلب الثاني.

(٣) قدمت هذه الرسالة إلى كلية الشريعة في جامعة أم القرى في مكة المكرمة، ونوقشت بإشراف أ. د. عويد بن عياد المطري بتاريخ ١٤٠٧هـ، وهي غير مطبوعة حتى زمن كتابة هذه الرسالة.

(٤) انظر: الرسالة سابقة الذكر، ص ٨.

(٥) التفسير الموضوعي للقرآن هو: تفسير آيات في موضوع محدد، دون الالتزام بتسلسل الآيات وترتيب السور في المصحف الشريف، مثل تفسير آيات اليوم الآخر، أو تفسير آيات القصص القرآني، أو تفسير آيات الأحكام الفقهية ونحو ذلك، راجع في بيان هذا التعريف: مرجع العلوم الإسلامية، د. محمد الزحيلي، ص ١٦٣.

## والاطلاع المستوعب فيما يظهر<sup>(١)</sup>

والحافظ البيهقي في كتابه هذا يروي بسنده أقوال الإمام الشافعي في التفسير، ينقلها عنه المزني والربيع المرادي وغيرهما من تلاميذه، وأحياناً يقول البيهقي: قرأت في كتاب السنن رواية حرملة عن الشافعي قال:<sup>(٢)</sup> لذلك حوى الكتاب عدداً من تفسيرات الإمام الشافعي غير الموجودة في مصنفاته التي وصلت إلى زماننا، وهنا تكمن أهمية هذا الكتاب، وقد نبه الشيخ عبد الغني عبد الخالق رحمه الله في حاشية تحقيقه المفيد لكتاب أحكام القرآن للبيهقي<sup>(٣)</sup> إلى التفسيرات الواردة فيه وغير الموجودة في كتاب الأم للإمام الشافعي، وعلى أي حال فالكتاب يدل بلسان حاله على رسوخ قدم الإمام الشافعي في علم تفسير القرآن الكريم، وشخصيته العلمية المستقلة فيه، وعلى براعته في الاحتجاج بأيات القرآن في الاستنباطات الفقهية والأصولية المتعددة<sup>(٤)</sup>.

(١) راجع الرسالة سابقة الذكر، ص ٩.

(٢) ولا يخفى أن كتاب السنن للإمام الشافعي برواية حرملة التجيبي مفقود.

(٣) قامت مكتبة نشر الثقافة الإسلامية بالقاهرة بطباعة كتاب أحكام القرآن للشافعي جمع الحافظ البيهقي، بتحقيق الشيخ عبد الغني عبد الخالق طبعة أولى سنة ١٣٧١ هـ توزيع مكتبة الخانجي، استغرقت مجلدين، الأول أكثر من ٣٠٠ صفحة، والثاني أكثر من ٢٠٠ صفحة، وقد قدم لهذه الطبعة الشيخ محمد زاهد بن الحسن الكوثرى، إلا أن هذه الطبعة على ما في حواشيه من توضيحات وفوائد عظيمة النفع، إلا أنها قديمة نسبياً ومعظم طبعات الكتب التي تحيل عليها أقدم منها وانقطعت من الأسواق، مما يتطلب تحديتها وإعادة طبعها مع مراعاة هذا الأمر، وقد سمعت أن دار الكتب العلمية في بيروت طبعت الكتاب سنة ١٤٠٠ هـ لكنني لم أتحقق من ذلك.

(٤) وأشار هنا أن أ. مجدى بن منصور بن سيد الشورى قام بجمهو طيب في جمع تفسيرات الإمام الشافعى لأيات القرآن فى كتاب سماه: تفسير الإمام الشافعى، وهو كتاب مطبوع يقع فى ٢٠٠ صفحة، لكنه لم يستوعب كل ما نقل عن الإمام الشافعى من تفسير، وكان الأولى جمع ما لم يورده الحافظ البيهقي فى كتابه، وضم كل ذلك إلى بعضه وإخراجه فى مجموعة واحدة مخدومة الحواشى.

### ثالثاً: مسند الإمام الشافعي:

قام المحدث أبو العباس الأصم (توفي سنة ٣٤٦هـ)<sup>(١)</sup> بجمع عدد غير قليل من مرويات الإمام الشافعي من الأحاديث النبوية والآثار عن الصحابة، في كتاب سماه مسند الإمام الشافعي، يروي ما فيه عن الربيع بن سليمان المرادي عن الإمام الشافعي - باستثناء أربعة أحاديث يرويها الربيع عن البوطي عن الشافعي -، دون أي تعلق منه على الأسانيد أو المتن، ولم يُرتب أبو العباس الأصم ما جمعه على الأبواب الفقهية، أو على مسانيد الصحابة، مما سبب ورود عدد من الأحاديث في أكثر من موضع من الكتاب مكررة، وفي وصف جهد أبي العباس الأصم في جمعه لمسند الإمام الشافعي قال الحافظ ابن حجر العسقلاني في مقدمة كتابه تعجّيل المنفعة: «إن الشافعي لم يعمل هذا المسند، وإنما التقى به بعض النيسابوريين من الأم وغيرها من مسموعات أبي العباس الأصم، التي كان انفرد بروايتها عن الربيع، وبقي من حديث الشافعي شيء كثير لم يقع في هذا المسند ولم يُرتب الذي جمع حديث الشافعي أحاديثه المذكورة، لا على المسانيد ولا على الأبواب، وهو قصور شديد، فإنه اكتفى بالتقاطها من كتب الأم وغيرها كيما اتفق، ولذلك وقع فيها تكرار في كثير من الموضع ومن أراد الوقوف على حديث الشافعي مستوى عبأ فعليه بكتاب: معرفة السنن والآثار للبيهقي، فإنه تتبع ذلك أتم تتبع، فلم يترك

(١) هو أبو العباس، محمد بن يعقوب بن يوسف بن معقل بن سنان النيسابوري الأصم ولد سنة ٢٤٧ هجرية، ورحل في طلب العلم وجمع الحديث وكان ثقة ثبتاً، والتقي الربيع المرادي في مصر شاباً وسمع منه كتاب الأم وغيره للإمام الشافعي، وحدث به وبغيره دهراً طويلاً، فقد طال عمره، ورغم إصابته بالصمم في آخر حياته وتخيذه من حفظه، إلا أن أحداً من علماء الجرح والتعديل لم يستدرك عليه شيئاً، ولم يطعن في ضبطه وإنقاذه، توفي سنة ٣٤٦هـ، راجع في ترجمته: تهذيب سير أعلام النبلاء، الذهبي، ج ٢، ص ١١٧، رقم ترجمته ٣١٣٠. هذا وقد أثبتت د. أمجد بدر الدين حسون أن الذي يروي كتاب الأم عن الربيع المرادي عن الإمام الشافعي، فيقول أخبرنا الربيع في بداية الأبواب والمسائل الفقهية في النسخ العشر المخطوطة التي حققها لكتاب الأم هو أبو العباس الأصم. انظر: موسوعة الإمام الشافعي، بتحقيق د. حسون، المجلد الأول، ج ١، ص ٢. بعد مقدمة الحق التي استغرقت ٢١٣ صفحة.

في تصانيفه القديمة والجديدة حديثاً إلا ذكره وأورده مرتبأ على أبواب الأحكام<sup>(١)</sup>. وظل مستند الإمام الشافعي غير مرتب على الأبواب أو المسانيد، إلى أن جاء المحدث محمد عابد السندي (توفي سنة ١٢٥٧ هـ)<sup>(٢)</sup>، فعني بترتيبه وتهذيبه على الأبواب والمواضيع وحذف المكرر من الأحاديث.

ومسند الإمام الشافعي الذي جمعه الأصم ورتبه السندي هو المنشر والمعرف في زماننا في طبعات متعددة<sup>(٣)</sup>، وقد قام الأستاذ يوسف عبد الرحمن المرعشلي بفهرسة أحاديث مسند الإمام الشافعي بترتيب السندي فهرسة إحصائية تفصيلية ممتازة، في كتاب مستقل باسم: فهرس أحاديث مسند الإمام الشافعي بترتيب المحدث البارع محمد عابد السندي<sup>(٤)</sup>، وكان من الأرقام المفيدة التي أثبتها في مقدمة الكتاب: أن عدد أحاديث قسم العبادات في المسند هو [١٠١٢] حديثاً، وأحاديث قسم المعاملات فيه [٧٠٩] أحاديث، فيكون المجموع [١٧٢١] حديثاً، بالإضافة إلى أن مسند الإمام الشافعي يحتوي على ما يقرب من مائة حديث، رواها الإمام الشافعي بما يسميه علماء الحديث بسلسلة الذهب، وهي: الإمام الشافعي عن

(١) انظر: تعجيل المنفعة بزوائد رجال الأئمة الأربع، الحافظ ابن حجر العسقلاني، تحقيق د. إبراهيم الله آل قاسم، ج ١، ص ٢٢٨ - ٢٢٩.

(٢) هو المحدث والفقير محمد عابد بن أحمد بن مراد بن يعقوب الأنصاري الخزرجي السندي ثم المدني، جهلت سنته ولادته إلا أنه ولد ونشأ في السندي (بلاد الهند)، ثم هاجر إلى بلاد العرب مع أهله، وولى رئاسة العلماء في المدينة المنورة في عهد محمد علي باشا وإلي مصر، وكان حافظاً للحديث فقيها عالماً بالعربية، توفي في المدينة سنة ١٢٥٧ هـ - ١٨٤١ ودُفن في البقاع، راجع في ترجمته: معجم المؤلفين، أ. عمر رضا كحال، ج ٣، ص ٣٧٥، رقم ترجمته ١٣٨٣٤، وأقول هنا: لقد وُجدَ منْ رتب مسند الإمام الشافعي وهذه قبل المحدث محمد عابد السندي، لكن ترتيبه كان - فيما يظهر لي - هو الأكثر إتقاناً والأكثر شهرة بين أهل العلم.

(٣) من هذه الطبعات، طبعة دار الكتب العلمية في بيروت سنة ١٩٩٣ م - ١٤١٣ هـ، واستغرقت ٣٩٠ صفحة، وهي غير محققة من قبل شخص معين، ويظهر أنَّ الذي اعنى بها عدد من الباحثين العاملين في دار الكتب العلمية، وقد ذكروا في بداية الطبعة أنها مصححة على النسخة المطبوعة في مطبعة بولاق الأميرية، وعلى النسخة المطبوعة في بلاد الهند.

(٤) قامت دار الشائر الإسلامية في بيروت بطبعه هذا الكتاب طبعة أولى أنيقة سنة ١٤٠٧ هـ - ١٩٨٧.

الإمام مالك بن أنس عن نافع<sup>(١)</sup> عن سيدنا عبد الله بن عمر - رضي الله عنهما - عن النبي ﷺ، وهي من أصح أسانيد الأحاديث<sup>(٢)</sup>، هذا وقد جمع الحافظ ابن حجر العسقلاني ٦٧ سبعة وستين حديثاً نبوياً رواها الإمام الشافعي بسلسل الذهب، ياسناد مالك عن نافع عن ابن عمر، وبغيره، وقام بتخريجها من كتب السنة المشهورة مع كلام مفید عليها، وذلك في كتابه تولی التأسيس لعالی محمد بن ادريس<sup>(٣)</sup>.

ولاشك أنَّ مسند الإمام الشافعي الذي جمعه أبو العباس الأصم، ورتبه محمد السندي، وفهرسه الأستاذ المرعشي، يعتبر بصورته المعاصرة حلقة مفيدة جداً في مجموعة الكتب التي تخدم فقه الإمام الشافعي، ولعل من دلائل أهمية هذا المسند كثرة شروحه نسبياً؛ منذ أن جمعه أبو العباس الأصم وإلى أن رتبه محمد السندي<sup>(٤)</sup>، وإن لم يخرج له بعد شرح معاصر في حدود اطلاعني.

(١) هو أبو عبد الله القرشي نافع، مولى سيدنا عبد الله بن عمر رضي الله عنهما، وروى عن عدد من الصحابة في مقدمتهم ابن عمر، توفي نافع سنة ١١٧ هـ وقد اتفقت الأمة على إمامته في الحديث والتقييم في تجذير تأثيثه، وأعلام الالاء، المذكورة في المقدمة، بقلم: عاصم العجمي، طبعة طيبة، طبع في بيروت، ١٤٢٠ هـ، ١٦٧٣ م.

(٢) انظر: فهرس أحاديث مسند الإمام الشافعي، أ. يوسف المرعشلي، ص ٧، وهذه الأرقام ذكرها المהרשلي بعد استقراء مستوى عب قام به من خلال فهارسه الفصيلىة، وراجع في تعداد أصح الأسانيد عند الحدثين (سلالل الذهب) توالي التأسيس، ابن حجر العسقلانى، ص ١٩١ - ١٩٢.

(٣) راجع توالي التأسيس، ابن حجر العسقلاني، ص ١٩٣ - ٢٢٥.

(٤) من الكتب التي اعتمت بمسند الإمام الشافعى ما يلى: شافى العيّ في شرح مسند الشافعى، لأبى السعادات المبارك بن محمد المعروف بابن الأثيرالجزري توفي سنة ٦٠٦ هجرية. المتتبخ المرضى من مسند الشافعى للشيخ زين الدين عمر بن أحد الشمام الحلى، الشافى العي على مسند الشافعى، لجلال الدين السيوطى توفي سنة ٩١١ هـ. مصعد الالمعى المذهب فى حل مسند الإمام الشافعى المرتّب، للمحدث محمد عابد السندي، توفي سنة ١٢٥٧ هجرية. وراجع في بيان المزيد من هذه الكتب: فهرس أحاديث مسند الإمام الشافعى، أ. يوسف المرعشلى، ص ٧ - ٨. والإمام الشافعى ومكانته بين الحدثين (رسالة ماجستير) للطالب عبد الحميد عبطان عباس، ص ٢٠٤ - ٢٠٩ . وتاريخ الأدب العربي لكارل بروكلمان، القسم الثاني، ج ٣، ص ٣٢٠ - ٣٢١ . وراجع أيضاً: بدائع المن، الشيخ أحد البناء الساعاتى، ج ١، حاشية ص ٨ وص ٩ . وراجع تاريخ التراث العربى، د. فؤاد سزكين، ترجمة أ. د. محمود فهمي حجازى، المجلد الأول، ج ٣، ص ١٨٧ - ١٨٨ .

قام المحدث والفقير الحنفي أبو جعفر الطحاوي (توفي سنة ٣٢١هـ) بجمع عدد غير قليل من مرويات الإمام الشافعي من الأحاديث النبوية، والأثار عن الصحابة، ورتبها على الأبواب (المواضيع) في كتاب سمّاه: السنن المأثورة، وعُرف بـسنن الشافعي، يسوق ما فيه بحسبه عن خاله أبي إبراهيم المزني عن الإمام الشافعي، على غرار ما قام به أبو العباس الأصم في جمعه لمسند الإمام الشافعي، ولاشك من وجود مرويات مشتركة بين الكتاين، بالإضافة لمرويات افرد بإسنادها الأصم، وأخرى افرد بإسنادها الطحاوي؛ ففكرة الكتاين واحدة: وهي جمع ما رواه الإمام الشافعي من السنة والأثار<sup>(١)</sup>، ولعل هذا ما حل الشيخ أحمد بن عبد الرحمن بن محمد البنا الشهير بالساعاتي<sup>(٢)</sup> على جمع الكتاين في كتاب واحد مرتب على الأبواب (المواضيع) سمّاه: بدائع المن في جمع وترتيب مسند الشافعي والسنن، ثم قام بشرحه في كتاب سمّاه: القول الحسن في شرح بدائع المن، وقد طبع الكتابان معاً في مجلدين<sup>(٣)</sup>، وكان مما قاله الساعاتي في مقدمة بدائع المن مع شرحه: «إن

(١) وذلك خلافاً لكتاب معرفة السنن والأثار، الذي لم يكتف فيه الحافظ البيهقي، بجمع مرويات الإمام الشافعي من السنة، بل خرجها، وتكلم على أسانيدها، وأتى لها بالشواهد والتابعات علاوة على أنه استوعب مرويات الإمام الشافعي في مذهب القديم والجديد كما سبق بيانه.

(٢) هر الشیخ احمد بن عبد الرحمن بن محمد البنا، الشهیر بالساعاتی، وهو من المشغلین بالحدیث فی مصر فی عصره، له کتاب الفتح الربانی فی ترتیب مسند الامام احمد، حيث رتبه علی أبواب صحیح البخاری، وله کتاب بدائع المن فی جمع وترتیب مسند الشافعی والسنن شرح هذک کتاب فی کتاب القول الحسن فی شرح بدائع المن، وتوفی الساعاتی بعد سنة ١٣٧١ هجریة - ١٩٥١م، وهو والد الإمام الشهید حسن البنا مؤسس جماعة الإخوان المسلمين، راجع فی ترجمته: معجم المؤلفین، أ. عمر رضا كحال، ج ١، ص ٦٦٧، رقم ترجمته ١٤٤٢.

(٣) قامت دار الأنوار للطباعة والنشر في القاهرة - مصر - بطبع كتاب بدائع المن مع شرحه القول الحسن، وكلاماً للساعاتي سنة ١٣٦٩هـ - ١٩٥٠م طبعة أولى، استغرقت مجلدين بـ٣٠٠ صفحة للمجلد الواحد. ولم اعثر على طبعة جديدة للكتاين، وأقول هنا: إنه من المفيد جداً إعادة طبع جهد الساعاتي مع الخدمة الجيدة للحواشي، نظراً لما حواه كتاب القول الحسن من فوائد جمة، علاوة على أن الساعاتي قد وُفق لحسن ترتيب أحاديث المسند والسنن وحذف المكرر منها من غير

كثيراً من أحاديث المسند غير موجود في السنن، كما أن كثيراً من أحاديث السنن ليس موجوداً في المسند، لذلك جمعت بينهما تكثيراً للفائدة، وتعيناً للنفع بهما<sup>(١)</sup>. وقرر الساعاتي في مقدمة عمله أنَّ أحاديث مسند الإمام الشافعي الذي جمعه الأصم أكثر من أحاديث كتاب السنن الذي جمعه الطحاوي دون الإشارة إلى أرقام معينة في هذا الشأن<sup>(٢)</sup>.

هذا وقد قام الدكتور عبد المعطي أمين قلعجي بتحقيق كتاب السنن مفرداً تحقيقاً غنياً بالفوائد، عن أربع نسخ مخطوطة، وكان عنوان الكتاب المحقق هو: السنن المأثورة للإمام محمد بن إدريس الشافعي، رواية أبي جعفر الطحاوي الحنفي عن حاله إسماعيل بن يحيى المزنبي<sup>(٣)</sup>.

وذكر الدكتور خليل إبراهيم ملا خاطر أنه حقق كتاب السنن أيضاً، لكنه لم أطلع على تحقيقه<sup>(٤)</sup>. وقد أورد الفهرس الشامل للتراث العربي الإسلامي المخطوط إصدار مؤسسة آل البيت في الأردن أماكن تسع مخطوطات لكتاب السنن برواية الطحاوي، في عدة مكتبات في العالم<sup>(٥)</sup>.

= إخلال، مع التبيه على أنَّ الطحاوي رتب ما جمعه في كتاب السنن على الأبواب؛ بينما لم يرتب الأصم مسند الشافعي لا على الأبواب ولا على المسانيد كما سبق بيانه.

(١) انظر: بدائع المتن مع القول الحسن، الساعاتي، ج ١، ص ٥.

(٢) انظر: المرجع السابق، ج ١، ص ٥، ويبدو أنه توصل إلى نتاجته هذه بناءً على استقراء مستوعب.

(٣) قامت دار المعرفة في بيروت بطباعة كتاب السنن المأثورة بتحقيق د. عبد المعطي أمين قلعجي في طبعة أولى أنيقة سنة ١٤٠٦ هـ - ١٩٨٦ م، استغرقت (٥٢٠) صفحة مع الفهارس، وقد قدم د. قلعجي بتحقيقه بمقدمة طويلة استغرقت قرابة المئة صفحة، عرض فيها لتطور علوم الحديث عبر التاريخ، وتجهود المحدثين في خدمة السنة النبوية، ثم تكلم فيها عن سيرة الإمام الشافعي، ثم عن كتاب السنن الذي جمعه الطحاوي، ووصف نسخة المخطوط التي اعتمدتها.

(٤) انظر: مناقب الإمام الشافعي، الحافظ ابن كثير بتحقيق د. خليل ملا خاطر، ص ٣٠٥، حيث ذكر أنَّ دار القبلة في جدة طبعته.

(٥) راجع الفهرس الشامل للتراث العربي الإسلامي المخطوط، الحديث النبوي الشريف وعلومه ورجاله، إصدار مؤسسة آل البيت -الأردن، ج ٢، ص ٩١٥ - ٩١٦. وراجع في الإشارة إلى أماكن

وأقول في ختام هذا المطلب: إن الكتب الثلاثة سابقة الذكر والتي جمعت مرويات الإمام الشافعي، وأدلوه من السنة، يمكن ترتيبها من حيث الأهمية على النحو التالي:

أولاً: كتاب معرفة السنن والآثار للحافظ البيهقي؛ فقد جمع ما لم يجمعه غيره، ولم يقتصر جهده على الجمع المستوعب فحسب، بل خرج الأحاديث وتكلم على أسانيدها.

ثانياً: كتاب مسند الإمام الشافعي، لأبي العباس الأصم، وقد زادت أهميته وإمكانية الانتفاع به، بعد ترتيبه من قبل الحدث محمد عابد السندي، ثم الفهرسة التفصيلية المعاصرة التي قام بها الأستاذ يوسف المرعشلي.

ثالثاً: كتاب السنن الذي جمعه أبو جعفر الطحاوي، ولعل قلة الاهتمام به نسبياً - على ما فيه من أسانيد ومتون تفرد بها الطحاوي -، راجعة إلى انتقال الطحاوي من مذهب الإمام الشافعي، إلى المذهب الحنفي، حتى أصبح من كبار فقهاء الحنفية في عصره. كما سبق بيانه في ترجمته.

## المطلب الثاني

### المصنفات النسوية إلى الإمام الشافعي

في هذا المطلب الذي أختتم به عرض آثار الإمام الشافعي، أذكر عدداً من المصنفات التي نسبها بعض الباحثين المعاصرين إلى الإمام الشافعي، وتحديداً كل من: الدكتور كارل بروكلمان في كتابه تاريخ الأدب العربي<sup>(١)</sup>، والدكتور فؤاد

= بعض هذه المخطوطات كلام من: تاريخ الأدب العربي، د. كارل بروكلمان، القسم الثاني، ج ٣، ص ٣١٩. تاريخ التراث العربي، د. فؤاد سزكين، المجلد الأول، ج ٣، ص ١٨٦.

(١) راجع تاريخ الأدب العربي، د. كارل بروكلمان، القسم الثاني، ج ٣، ص ٣١٨ - ٣٢٢، وذلك خلال ترجمة بروكلمان للإمام الشافعي.

سزكين في كتابه تاريخ التراث العربي<sup>(١)</sup>، وقد ذكر كل منها أماكن مخطوطات هذه الكتب في مكتبات العالم. وهذه المصنفات هي:

- ١ - كتاب الفقه الأكبر، موضوعه في العقيدة، وقد جزم عدد من الباحثين المعاصرین بعدم صحة هذه النسبة إلى الإمام الشافعی<sup>(٢)</sup>.
- ٢ - كتاب العقيدة المختصرة، هكذا ذكره بروكلمان<sup>(٣)</sup>، بينما ذكره د. فؤاد سزكين بعنوان: العقيدة، وقال: بأن له رواية أخرى بعنوان: اعتقاد الشافعی<sup>(٤)</sup>.
- ٣ - كتاب التمهيد في أصول التوحيد، بهذا العنوان ذكره بروكلمان<sup>(٥)</sup>، بينما ذكره د. فؤاد سزكين بعنوان: أصول الدين ومسائل السنة<sup>(٦)</sup>.
- ٤ - ورغم أنّي لم أطلع على مخطوطات كتاب العقيدة وكتاب التمهيد في أصول التوحيد سابق الذكر، إلا أنّي أقول بعدم صحة نسبتهما إلى الإمام الشافعی، كما هو حال كتاب الفقه الأكبر لسبعين هما:
- ٥ - أن ابن النديم (توفي ٤٣٨ هـ) في كتابه الفهرست، والحافظ البيهقي (توفي ٤٥٨ هـ) في كتابه مناقب الشافعی، لم يذكرا الكتابين عند تعدادهما لمصنفات الإمام الشافعی<sup>(٧)</sup>، رغم أنهما - خاصة الحافظ البيهقي - استوحاها مصنفات

(١) راجع تاريخ التراث العربي، د. فؤاد سزكين، المجلد الأول، ج ٣، ص ١٨٦ - ١٩١، وذلك خلال ترجمة سزكين للإمام الشافعی.

(٢) راجع فقه العقيدة عند الشافعی وأحمد، الموقف والمنهج، د. أبو زيد العجمی، ص ١٧٣ - ١٧٨، ومنهج الإمام الشافعی في إثبات العقيدة، د. محمد بن عبد الوهاب العقيل، ص ٤٥٩ - ٤٧٥، وبراءة الأئمة الأربع من مسائل المتكلمين المبدعة، د. عبد العزيز بن أحمد الحميدي، ص ٨٨ - ٨٩.

(٣) انظر: تاريخ الأدب العربي، د. بروكلمان، القسم الثاني، ج ٣، ص ٣٢١.

(٤) انظر: تاريخ التراث العربي، د. سزكين، المجلد الأول، ج ٣، ص ١٨٩.

(٥) انظر: تاريخ الأدب العربي، بروكلمان، القسم الثاني، ج ٣، ص ٣٢١.

(٦) انظر: تاريخ التراث العربي، د. سزكين، المجلد الأول، ج ٣، ص ١٨٩.

(٧) راجع الفهرست، ابن النديم، ص ٢٦٠ - ٢٦١. وراجع مناقب الشافعی، الحافظ أبو بكر البيهقي، ج ١، ص ٢٤٦ - ٢٤٥.

الإمام الشافعي مع قريهما إلى عصره.

ب - أن مثل هذين الكتابين لو صحت نسبتها إلى الإمام الشافعي لاشتهرَا وانتشرَا بين العلماء قديماً وحديثاً، ولاعتنِ بهما المتكلمون من الشافعية، بالشرح والبيان، خاصةً أن كثيراً من المشتغلين بعلم الكلام كانوا ينتسبون إلى المذهب الشافعي، وفي مقدمتهم الفخر الرازى، أما ألا يورد أحد من المتقدمين ذكرًا لكتابيْن لا من قريب ولا من بعيد؛ فذلك مما يرجح عدم صحة نسبتها إلى الإمام الشافعي، والله تعالى أعلم.

٤ - كتاب أدب القاضي، أورده الدكتور بروكلمان<sup>(١)</sup>، وقد ذكره ابن النديم في الفهرست، وكذا الحافظ البهقى في مناقب الشافعى، على أنه من الكتب الفقهية لكتاب الأم<sup>(٢)</sup>، وهو موجود في موسوعة الإمام الشافعى بتحقيق الدكتور أحمد حسون، كتابٌ فقهى من أبواب كتاب الأقضية من كتاب الأم<sup>(٣)</sup>.

٥ - كتاب السبق والرمى، أورده كل من بروكلمان وسرزكين<sup>(٤)</sup>، وقد ذكره أيضاً ابن النديم في الفهرست، وكذا الحافظ البهقى في مناقب الشافعى على أنه من الكتب الفقهية لكتاب الأم<sup>(٥)</sup>. وهو موجود أيضاً في موسوعة الإمام الشافعى، بتحقيق الدكتور أحمد حسون، كتابٌ فقهى من كتاب الأم، بعنوان: كتاب السبق والنضال<sup>(٦)</sup>. وأقول هنا: إن ذكر بروكلمان وسرزكين لكتابيْن السابقيْن على أنهما كتابيْن مستقلّيْن، والإشارة إلى أماكن وجود مخطوطاتهما في مكتبات العالم؛ ليدل على عدم دقتهمَا في عرض مصنفات الإمام الشافعى، وربما كان

(١) انظر: تاريخ الأدب العربي، لبروكلمان، القسم الثاني، ج ٣، ص ٣٢١.

(٢) انظر: الفهرست، ابن النديم، ص ٢٦٠، وانظر: مناقب الشافعى، الحافظ البهقى، ج ١، ص ٣٥٣.

(٣) انظر: موسوعة الإمام الشافعى، بتحقيق د. أحمد بدر الدين حسون، المجلد الثامن، ج ١٢، ص ١١.

(٤) انظر: تاريخ الأدب العربي، لبروكلمان، القسم الثاني، ج ٣، ص ٣٢٢، وانظر: تاريخ التراث العربي، لسرزكين، المجلد الأول، ج ٣، ص ١٨٩.

(٥) انظر: الفهرست، ابن النديم، ص ٢٦٠، وانظر: مناقب الشافعى، الحافظ البهقى، ج ١، ص ٣٥٣.

(٦) انظر: موسوعة الإمام الشافعى بتحقيق د. أحمد بدر الدين حسون، المجلد الخامس، ج ٩، ص ٢٤٥.

السبب في ذلك هو عدم تخصصهما في العلوم الشرعية، وأكاد أجزم أن النسخ المخطوطة التي أشارا إليها ما هي إلا أجزاء متبقة في تلك المكتبات من كتاب الأُمّ.

٦- بعض الأشعار للإمام الشافعي، وقد أوردها كل من بروكلمان وسزكين<sup>(١)</sup>، وأقول: لا يبعد صحة هذه النسبة، لما اشتهر به الإمام الشافعي من نظم الشعر، وقد ساق الحافظ ابن حجر - وهو المحدث المدقق - عدداً غير قليل من أشعار الإمام الشافعي في كتابه تولى التأسيس<sup>(٢)</sup> تحت عنوان: نبذة من عيون شعره مما ثبت بالأسانيد الجيدة<sup>(٣)</sup>، وسبق ذكر من جمع من المعاصرين أشعار الإمام الشافعي<sup>(٤)</sup>.

٧- انفرد الدكتور كارل بروكلمان بنسبة كتاب في علم القيافة (ذكر موضوعه ولم يذكر اسمه)، إلى الإمام الشافعي<sup>(٥)</sup>، وقد ثبت أن الإمام الشافعي اطلع على هذا العلم<sup>(٦)</sup>. وأقول هنا: ربما كان مصنف الكتاب شافعي المذهب، فظنه المفهرس أنه الإمام الشافعي، ولعل هذا ما حمل بروكلمان نفسه على التردد في إثبات هذه النسبة، حيث قال بعد ذكره اسم الكتاب: هل هو صحيح النسبة؟!<sup>(٧)</sup>.

(١) انظر: تاريخ الأدب العربي، لبروكلمان، القسم الثاني، ج ٣، ص ٣٢١، وانظر: تاريخ التراث العربي، لسزكين، المجلد الأول، ج ٣، ص ١٩٠.

(٢) راجع تولى التأسيس، الحافظ ابن حجر العسقلاني، ص ١٣٩ - ١٤٦.

(٣) انظر هذا العنوان في: ص ١٣٩ من تولى التأسيس، ابن حجر.

(٤) وأقول هنا: لعل بعض من جمع أشعار الإمام الشافعي، ضئل ما جمعه تحقيق تلك المخطوطات في شعر الشافعي التي أشار إليها كل من بروكلمان وسزكين، وقد نبه د. فؤاد سزكين إلى هذا الأمر، راجع كتابه تاريخ التراث العربي، المجلد الأول، ج ٣، ص ١٩٠ - ١٩١.

(٥) انظر: تاريخ الأدب العربي، لبروكلمان، القسم الثاني، ص ٣٢١، والقيافة هي عمل القائل وهو: من يحسن معرفة الأثر وتتبعه. انظر المعجم الوسيط، ج ٢، ص ٧٦٦، مادة (قاف).

(٦) راجع في بيان ذلك: مناقب الشافعي، الحافظ البيهقي، ج ٢، ص ١٣٧ - ١٣٨، مناقب الإمام الشافعي، ابن كثير، ص ٨٥ وص ٢٣٤ وما بعدها.

(٧) انظر: تاريخ الأدب العربي، لبروكلمان، القسم الثاني، ج ٣، ص ٣٢١.

- ٨- انفرد الدكتور فؤاد سزكين بنسبة كتاب بعنوان: الفوائد والحكایات والأخیار، إلى الإمام الشافعی، وذكر أن له مخطوطاً في المكتبة الظاهرية (مكتبة الأسد حالياً) برقم ١٣/٩٤<sup>(١)</sup>، ولم أطلع على من نسب هذا الكتاب، أو قريباً من عنوانه إلى الإمام الشافعی، من ترجموا له من المقدمين مثل ابن النديم، والحافظ البیهقی، والحافظ ابن حجر العسقلانی وغيرهم<sup>(٢)</sup>.
- ٩- أشار أيضاً كل من بروکلمان وسزكین إلى وجود مخطوط لدعاء مأثور عن الإمام الشافعی بعنوان: حجاب، كان قد قرأه عند دخوله على الخليفة هارون الرشید؛ وقد حُمل إليه متهمًا بالخروج على الخلافة العباسية<sup>(٣)</sup>.
- ١٠- وأشار أيضاً إلى وجود مخطوط لدعاء مأثور عن الإمام الشافعی بعنوان: مناجاة<sup>(٤)</sup>.
- وأقول هنا: إن هذه الورقات المخطوطة (حجاب ومناجاة) وما شابهها، يستطيع محققتها أن يجزم بصحة نسبتها إلى الإمام الشافعی أو عدم صحة ذلك؛ متى كان من الدارسين للعلوم الشرعية، ومن القارئين في كتب الإمام الشافعی والعارفين بها، من خلال مقارنة أسلوب هذه المخطوطات ولغتها، بأسلوب ولغة الإمام الشافعی في كتبه المشهورة التي وصلت إلى زماننا، مثل كتاب الأم، وكتاب الرسالة ونحوهما.

(١) انظر: تاريخ التراث العربي، لسزكين، المجلد الأول، ج ٣، ص ١٩١.

(٢) راجع استجلاء لهذا الأمر كلاماً يلي: الفهرست، ابن النديم، ص ٢٥٩ وما بعدها. مناقب الشافعی، الحافظ البیهقی، ج ١، ص ٢٤٦ وما بعدها. وتوالی التأییس، ابن حجر العسقلانی، ص ١٥٤ وما بعدها.

(٣) انظر: تاريخ الأدب العربي، بروکلمان، القسم الثاني، ج ٣، ص ٣٢٢، وانظر: تاريخ التراث العربي، لسزكين، المجلد الأول، ج ٣، ص ١٩١.

(٤) انظر: المراجعين السابعين: بروکلمان، القسم الثاني، ج ٣، ص ٣٢١، سزكين، المجلد الأول، ج ٣، ص ١٩١.

## **البَابُ الثَّانِي**

### **المذهب الشافعی**

**الفصل الأول: التطور التاريخي للمذهب الشافعی.**

**الفصل الثاني: مصطلحات الشافعية وأوجه الانتفاع**

**بمصنفاتهم الفقهية والأصولية**

## الفصل الأول

### التطور التاريخي للمذهب الشافعي

يهدف هذا الفصل إلى بيان مسيرة المذهب الشافعي عبر التاريخ الإسلامي، منذ سنة ١٩٥ هجرية وحتى زمن كتابة هذه الرسالة سنة ١٤٢٣ هجرية، بياناً يمكن من خلاله الوقوف على أسباب استقرار المذهب وعدم اندثاره، مع التعريف بأبرز أعلامه، وأثارهم العلمية.

ولم أجعل كلاً من التعريف بالأعلام وعرض المصنفات في فصلين منفصلين غير هذا الفصل؛ وإنما آثرت أن يكون التعريف بهم وبصفاتهم خاللاً وصف معالم الفترة الزمنية من حياة المذهب التي عاش خلالها أولئك الأعلام؛ رغم ما سببه ذلك من تضخيم لهذا الفصل حتى غداً حجمه أكبر من ثلث حجم الرسالة، والذي حلني على هذا الفعل؛ ما رأيته من ارتباطٍ وثيقٍ بين الوقف على أسباب استقرار المذهب، وبين عوامل تطوره عبر التاريخ، وبين التعريف بأعلام المذهب وأثارهم العلمية وجهودهم في خدمة مذهبهم؛ مع التنبيه على أنَّ الترجمة للأعلام هنا ليس المقصود منها إظهار هذا الفصل على صورة كتب طبقات وترجم الشافعية، فليس هذا شأن الرسائل العلمية، وإنما المقصود استجلاء مسيرة المذهب، وخدمة التاريخ له؛ وذلك اتباعاً للمنهج الذي سارت عليه جميع الكتب المعاصرة التي أرَّخت للفقه الإسلامي، تحت عنوان: المدخل إلى دراسة الشريعة الإسلامية، أو ما شابهه، حيث اهتمت هذه الكتب اهتماماً ملحوظاً بالترجمة لعدد غير قليل من أعلام الفقه؛ معتبرة هذه الترجمة مما يخدم بيان معالم تطور الفقه الإسلامي بذاته المتعددة عبر التاريخ.

وجاء هذا الفصل في سبعة مباحث هي:

المبحث التمهيدي: بيان تقسيمات مفيدة للأدوار لعلوم الحديث والفقه الإسلامي.

المبحث الأول: أدوار تطور المذهب الشافعي.

المبحث الثاني: الدور الأول: ظهور فقه الإمام الشافعي ونقله « من سنة ١٩٥ هجرية إلى سنة ٢٧٠ هجرية».

المبحث الثالث: الدور الثاني: ظهور مذهب الشافعية واستقراره « من سنة ٢٧٠ هجرية إلى سنة ٥٠٥ هجرية».

المبحث الرابع: الدور الثالث: التنقیح الأول لمذهب الشافعیة « من سنة ٥٠٥ هجرية إلى سنة ٦٧٦ هجرية».

المبحث الخامس: الدور الرابع: التنقیح الثاني لمذهب الشافعیة « من سنة ٦٧٦ هجرية إلى سنة ١٠٠٤ هجرية».

المبحث السادس: الدور الخامس: خدمة مصنفات التنقیحين الأول والثاني للمذهب « من سنة ١٠٠٤ هجرية إلى سنة ١٣٣٥ هجرية».

المبحث السابع: الدور السادس: الخسار التمذہب بالمخالفة الشافعی، وتطور الدراسات الفقهیة المعاصرة « من سنة ١٣٣٥ هجرية إلى سنة ١٤٢٣ هجرية».

## المبحث التمهيدي

### بيان تقسيمات مفيدة للأدوار التاريخية لعلوم الحديث، والفقه الإسلامي

لما كانت العلوم مرتبطة ببعضها، ويؤثر بعضها على بعض، أعرض فيما يلي عدداً من التقسيمات لتاريخ كل من علوم الحديث، والفقه الإسلامي، لتكون هذه التقسيمات المفيدة بمثابة الأرضية المهدّدة للمضي في بيان تطور المذهب الشافعي عبر أدوارٍ مرّ بها في التاريخ الإسلامي.

ويتضمن المبحث التمهيدي المطلوبين التاليين:

المطلب الأول: الأدوار التاريخية لتطور علوم الحديث.

المطلب الثاني: الأدوار التاريخية لتطور علم الفقه الإسلامي.

#### المطلب الأول

##### الأدوار التاريخية لتطور علوم الحديث

قسم الأستاذ الدكتور نور الدين عتر<sup>(١)</sup> التطور التاريخي لعلوم الحديث، في كتابه منهج النقد في علوم الحديث إلى سبعة أدوار هي<sup>(٢)</sup>:

١ - الدور الأول: دور النشوء في عصر الصحابة: ويمتد من وفاة سيدنا محمد ﷺ سنة ١١ هجرية إلى نهاية القرن الأول الهجري<sup>(٣)</sup>.

(١) هو أستاذ الحديث النبوى في كلية الشريعة في جامعة دمشق في زمان كتابة هذه الرسالة.

(٢) راجع منهج النقد في علوم الحديث، د. نور الدين عتر، ص ٣٧-٧٢.

(٣) راجع المرجع السابق، ص ٣٧-٥٧.

- ٢- الدور الثاني: دور التكامل: ويمتد من مطلع القرن الثاني الهجري إلى أول القرن الثالث الهجري<sup>(١)</sup>.
- ٣- الدور الثالث: دور التدوين لعلوم الحديث مفرقة: ويمتد من أول القرن الثالث الهجري إلى منتصف القرن الرابع الهجري<sup>(٢)</sup>.
- ٤- الدور الرابع: عصر التأليف الجامعية، وابنثاق فن علوم الحديث مدوناً: ويمتد من منتصف القرن الرابع الهجري إلى أوائل القرن السابع الهجري<sup>(٣)</sup>.
- ٥- الدور الخامس: دور النضج والاكتمال في تدوين فن علوم الحديث: ويمتد من أوائل القرن السابع الهجري إلى القرن العاشر الهجري<sup>(٤)</sup>.
- ٦- الدور السادس: عصر الركود والجمود: ويمتد من أول القرن العاشر الهجري تقريباً إلى مطلع القرن الرابع عشر الهجري<sup>(٥)</sup>.
- ٧- الدور السابع: دور اليقظة والتبّه في العصر الحديث: ويمتد من مطلع القرن الرابع عشر الهجري إلى الوقت الحاضر. (أواخر القرن الرابع عشر الهجري حيث انتهى الدكتور عتر من تأليف كتابه في رمضان سنة ١٣٩٢ هـ)<sup>(٦)</sup>.

وبعد تدقيقه فيما أورده الدكتور نور الدين عتر من معالم كل دور من الأدوار السبعة السابقة أقول: لقد اعتمد الدكتور عتر في تقسيمه على نوعية الإنتاج العلمي في علوم الحديث، وذلك من خلال اطلاعه على طرائق التصنيف في علوم الحديث روایة ودراسة على مر التاريخ الإسلامي، وأعتقد أنها طريقة سديدة؛ لأن طبيعة

(١) راجع المرجع السابق، ص ٥٨-٦٠.

(٢) راجع منهج النقد في علوم الحديث، د. نور الدين عتر، ص ٦١-٦٢.

(٣) راجع منهج النقد في علوم الحديث، د. نور الدين عتر، ص ٦٣-٦٥.

(٤) راجع المرجع السابق، ص ٦٥-٦٩.

(٥) راجع المرجع السابق، ص ٦٩-٧٠.

(٦) راجع المرجع السابق، ص ٧٠-٧٢. وانظر: في بيان تاريخ تصنيف د. عتر لكتابه: منهج النقد، ص ٢٠ منه.

المصنفات العلمية تُعبر عن مستوى العلم الذي اختصت به، في العصر الذي دونت فيه، نضجاً أو ضعفاً، وهذا هو المقياس الأفضل لدراسة تاريخ العلوم وأدوار تطورها؛ ألا وهو النظر في مدوناتها، بعيداً عن الأحداث السياسية، وتقلب أحوال الأمم والدول، وإن كان لا يخفى تأثر العلوم بالظروف السياسية.

## المطلب الثاني

### الأدوار التاريخية لتطور علم الفقه الإسلامي

قسم عدد من المؤرخين للفقه الإسلامي التطور التاريخي لعلم الفقه إلى أدوار عدّة في تقسيمات متشابهة، وسأعرض عدداً منها فيما يلي:

أولاً: قسم الأستاذ محمد بن الحسن الحجوبي الشعالي الفاسي (ولد سنة ١٢٩١ هـ وتوفي سنة ١٣٧٦ هـ)<sup>(١)</sup> الفقه الإسلامي في كتابه الفكر السامي في تاريخ الفقه الإسلامي، إلى أربعة أطوار هي:

١ - الطور الأول: طور التكوين والطفولية: ويمتد من أول بعثة سيدنا محمد ﷺ إلى وفاته عليه الصلاة والسلام - سنة ١١ هجرية<sup>(٢)</sup>.

٢ - الطور الثاني: طور الشباب، ويمتد من وفاة النبي - عليه الصلاة والسلام - سنة ١١ هجرية إلى آخر القرن الثاني الهجري<sup>(٣)</sup>.

٣ - الطور الثالث: طور الكهولة: ويمتد من بداية القرن الثالث الهجري، إلى نهاية

(١) هو أحد كبار فقهاء المغرب في عصره، وكان متყهاً بالذهب المالكي، وتولى عدة مناصب رسمية في المملكة المغربية منها وزير المعارف، ووزير العدل، ورئيس الاستئناف الشرعي الأعلى، توفي في الرباط سنة ١٣٧٦ هجرية، ١٩٥٦ ميلادية. راجع في ترجمته: معجم المؤلفين، أ. عمر رضا كحال، ج ٢، ص ٢١٦، رقم ١٢٧٦١.

(٢) راجع كتاب الفكر السامي في تاريخ الفقه الإسلامي، أ. محمد بن الحسن الحجوبي، ج ١، القسم الأول، ص ١٦ وما بعدها.

(٣) راجع المرجع السابق، ج ١، القسم الثاني، ص ٢٢١ وما بعدها.

## القرن الرابع الهجري<sup>(١)</sup>.

٤- الطور الرابع: طور الشيخوخة والهرم المقرب من العدم<sup>(٢)</sup>: ويتد من أوّل القرن الخامس الهجري إلى زمان تصنيف كتاب الفكر السامي (وذلك خلال النصف الأول من القرن الرابع عشر الهجري)<sup>(٣)</sup>.

ومن أسماء الأطوار الأربع السابقة يتضح أنّ الأستاذ الحجو شبه الفقه الإسلامي في تطوره؛ بالإنسان في مراحل حياته<sup>(٤)</sup>.

ثانياً: قسم العالمة محمد علي السادس رَحْمَةُ اللهِ وَهُوَ مِنْ عُلَمَاءِ الْأَزْهَرِ الشريف، الفقه الإسلامي في كتابه تاريخ الفقه الإسلامي إلى ستة أدوار هي:

١- الدور الأول: التشريع في عصر النبي ﷺ: ويستغرق مدة بعثته عليه الصلاة والسلام، إلى وفاته سنة ١١ هجرية<sup>(٥)</sup>.

٢- الدور الثاني: التشريع في عصر الخلفاء الراشدين: ويستغرق زمن الخلفاء الراشدين الأربع - رضي الله عنهم - منذ سنة ١١ هجرية إلى سنة ٤٠ هجرية<sup>(٦)</sup>.

٣- الدور الثالث: التشريع من نهاية عهد الخلفاء الراشدين إلى أوائل القرن الثاني الهجري<sup>(٧)</sup>.

٤- الدور الرابع: التشريع من أول القرن الثاني الهجري إلى منتصف القرن الرابع الهجري<sup>(٨)</sup>.

(١) راجع المراجع السابقة، ج ٢، القسم الثالث، ص ٥ وما بعدها.

(٢) وأسجل هنا اعتراضي على هذه التسمية؛ لأنّها توحي بعدم صلاحية الفقه الإسلامي لأن يكون المصدر الأوحد للحكم والقضاء في بلاد المسلمين في العصر الحاضر.

(٣) راجع المرجع السابق، ج ٢، القسم الرابع، ص ١٦٣ وما بعدها.

(٤) وقد أشار الشيخ محمد علي السادس، في كتابه تاريخ الفقه الإسلامي، ص ٢٥، إلى تقسيم الحجو.

(٥) راجع تاريخ الفقه الإسلامي، العالمة محمد علي السادس، ص ٢٨ وما بعدها.

(٦) راجع المرجع السابق، ص ٦٩ وما بعدها.

(٧) راجع المرجع السابق، ص ١١١ وما بعدها.

(٨) راجع المرجع السابق، ص ١٤٧ وما بعدها.

٥- الدور الخامس: التشريع من منتصف القرن الرابع الهجري إلى سقوط بغداد على يد التتار سنة ٦٥٦ هجرية<sup>(١)</sup>.

٦- الدور السادس: التشريع من منتصف القرن السابع الهجري إلى زمن تصنيف كتاب تاريخ الفقه الإسلامي للشيخ السايس (وقد كتبه في منتصف القرن الرابع عشر الهجري)<sup>(٢)</sup>.

وبين العلامة السايس رَحْمَةُ اللهِ مسلكه في هذا التقسيم عندما قال قبيل عرضه الأدوار الستة: "السلوك الثاني (وكان وأشار إلى سلوك الأستاذ الحجوبي في كتابه الفكر السامي) مبنيٌ على مراعاة الفوارق والمميزات التي لها أثر ظاهر في التشريع وتحتفل بها عصورة، وينحصر ذلك بالاستقراء في أقسام ستة (وهي الأدوار الستة سابقة الذكر)، وقد آثرنا هذا السلوك لأنّه أوضح وأكثر تفصيلاً"<sup>(٣)</sup>.

ثالثاً: قسم الأستاذ مصطفى أحمد الزرقا - رحمه الله - الفقه الإسلامي، في كتابه المدخل الفقهي العام إلى ثمانية أدوار دون تسميتها بأسماء معينة مكتفياً بتحديد أزمنتها ثم وصف معالمها، وهي:

١- الدور الفقهي الأول: ويشمل عصر الرسالة، أي مدة بعثة سيدنا محمد ﷺ<sup>(٤)</sup>.

٢- الدور الفقهي الثاني: ويمتد من بداية عصر الخلفاء الراشدين سنة ١١ هجرية، إلى منتصف القرن الأول الهجري سنة ٥٠ هجرية، واعتبر الأستاذ الزرقا أنَّ الدورين الأول والثاني هما المرحلة التمهيدية للفقه الإسلامي<sup>(٥)</sup>.

(١) راجع المرجع السابق، ص ٢٠١ وما بعدها.

(٢) راجع المرجع السابق، ص ٢١١ وما بعدها.

(٣) راجع تاريخ الفقه الإسلامي، العلامة محمد علي السايس، ص ٢٥.

(٤) راجع المدخل الفقهي العام، أ. مصطفى أحمد الزرقا، ج ١، ص ١٦٥ وما بعدها.

(٥) راجع في تحديد الدور الفقهي الثاني، المرجع السابق، ج ١، ص ١٧٣ وما بعدها، وانظر: في وصف الدورين الأول والثاني بالمرحلة التمهيدية، ج ١، ص ١٦٢ من المرجع السابق أيضاً.

- ٣- الدور الفقهي الثالث: ويمتد من سنة ٥٠ هجرية إلى سنة ١٠٠ هجرية، واعتبره الأستاذ الزرقا المرحلة التأسيسية في الفقه الإسلامي<sup>(١)</sup>.
- ٤- الدور الفقهي الرابع: ويمتد من سنة ١٠١ هجرية إلى سنة ٣٥٠ هجرية، واعتبره الأستاذ الزرقا دور الكمال في الفقه الإسلامي<sup>(٢)</sup>.
- ٥- الدور الفقهي الخامس: ويمتد من سنة ٣٥١ هجرية إلى سنة ٦٥٠ هجرية<sup>(٣)</sup>.
- ٦- الدور الفقهي السادس: ويمتد من سنة ٦٥١ هجرية إلى ظهور مجلة الأحكام العدلية سنة ١٢٨٦ هجرية، ووصفه الأستاذ الزرقا بدور الانحطاط الفقهي<sup>(٤)</sup>.
- ٧- الدور الفقهي السابع: ويمتد من ظهور مجلة الأحكام العدلية سنة ١٢٨٦ هجرية إلى بعد الحرب العالمية الثانية سنة ١٣٥٤ هجرية، حين انحصر تطبيق المجلة في بضعة بلدان فقط<sup>(٥)</sup>.
- ٨- الدور الفقهي الثامن: ويمتد من سنة ١٣٥٥ هجرية، حيث استقلت الكثير من البلدان الإسلامية عن الاستعمار المباشر بعد الحرب العالمية الثانية، ويستمر إلى زمن تصنيف كتاب المدخل الفقهي العام للأستاذ الزرقا<sup>(٦)</sup>.

- (١) راجع في تحديد ووصف الدور الفقهي الثالث، المرجع السابق، ج ١، ص ١٨٥، وما بعدها، وانظر: في وصفه بالمرحلة التأسيسية: ج ١، ص ١٦٢ من المرجع السابق أيضاً.
- (٢) راجع في تحديد ووصف الدور الفقهي الرابع: المرجع السابق، ج ١، ص ١٩٩ وما بعدها، وانظر: في وصفه: بدور الكمال، ج ١، ص ١٦٢ من المرجع السابق أيضاً.
- (٣) راجع في تحديد ووصف الدور الفقهي الرابع: المرجع السابق، ج ١، ص ٢٠٣ وما بعدها.
- (٤) راجع في تحديد ووصف الدور الفقهي السادس: المرجع السابق، ج ١، ص ٢١١ وما بعدها، وانظر في وصفه بدور الانحطاط الفقهي: ج ١، ص ١٦٢ من المرجع السابق أيضاً.
- (٥) راجع المرجع السابق، ج ١، ص ٢٢٥ وما بعدها.
- (٦) راجع في وصف وتحديد الدور الفقهي الثامن: المرجع السابق، ج ١، ص ٢٤٧، وما بعدها. وأقول هنا: إن الطبعة التي اعتمدت عليها في دراستي هذه لكتاب المدخل الفقهي العام، هي الطبعة الأولى للدار القلم في دمشق سنة ١٤١٨هـ - ١٩٩٨م، وقد ترجمها أ. الزرقا وأضاف إليها وتوفي رحمه الله سنة ١٩٩٩م في المملكة العربية السعودية عن (٩٥) خمسة وسبعين عاماً أو يزيد؛ علماً أن الطبعات الأولى للكتاب كانت في حدود سنة ١٣٦٠ هجرية تقريباً.

وقد قال الأستاذ مصطفى الزرقا رَحْمَةُ اللَّهِ قبيل عرضه للأدوار الثمانية مشيراً إلى منهجه في هذا التقسيم: « وستتولى فيما يلي تقسيماً وتفصيلاً للأدوار التاريخية، التي تميزت في كل منها للفقه الإسلامي خصائص وأطوار إن السبع التاريخي لحركة الفقه الإسلامي يوحى بتقسيم المراحل التطورية التي مر بها هذا الفقه إلى ثمانية أدوار »<sup>(١)</sup>.

وأقول بعد اطلاعي على ما كتبه الأستاذ الزرقا في وصف كل دور: إنه اهتم في تقسيمه عند فصله بين الأدوار بمستوى الاجتهد الفقهي وأشاره في كل دور؛ ولذلك وصف الدور الذي اخسر فيه الاجتهد وأغلق بابه من قبل كثير من الفقهاء، وصفه بدور الانحطاط الفقهي وهو الدور السادس (من سنة ٦٥١ هجرية إلى سنة ١٢٨٦ هجرية)، وما يذكر للأستاذ الزرقا في تقسيمه، لفتة النظر إلى أهمية محاكاة الاجتهد الفقهي والمدونات الفقهية المعبرة عنه، لمتطلبات العصر والانتفاع بما عند الأمم الأخرى، وذلك عند اعتباره تدوين مجلة الأحكام العدلية بصفتها تعرض أحكام الفقه الإسلامي عرضاً جديداً من خلال التقنين - مرحلة مفصلية في أدوار الفقه الإسلامي عبر التاريخ، وأحسبه أول من نبه لهذا الأثر لمجلة الأحكام العدلية.

رابعاً: وقسم الأستاذ الدكتور بدران أبو العينين بدران<sup>(٢)</sup> الفقه الإسلامي في كتابه تاريخ الفقه الإسلامي ونظرية الملكية والعقود، إلى خمسة أدوار هي:

١ - الدور الأول: دور النشأة أو التأسيس: وهو عصر النبوة، حيث يمتد منبعثة سيدنا محمد ﷺ وينتهي بوفاته سنة ١١ هجرية<sup>(٣)</sup>.

(١) انظر: المرجع السابق، ج ١، ص ١٦١.

(٢) وهو أستاذ الشريعة الإسلامية في كلية الحفرق بجامعة الإسكندرية وبيروت العربية. ورئيس قسم الفقه المقارن في معهد القضاء العالي في جامعة الإمام محمد بن سعود في الرياض.

(٣) راجع: تاريخ الفقه الإسلامي ونظرية الملكية والعقود، د. بدران أبو العينين بدران، ص ٣٦ وما بعدها.

- ٢- الدور الثاني: دور البناء أو الشباب: ويمتد من سنة ١١ هجرية إلى سنة ١٣٢ هجرية (سقوط الخلافة الأموية)، وقسمه الدكتور بدران إلى مرحلتين: الأولى هي عصر الخلفاء الراشدين، والثانية هي عصر صغار الصحابة والتتابعين زمن الدولة الأموية<sup>(١)</sup>.
- ٣- الدور الثالث: دور النضج الفقهي وظهور المذاهب: واستمر نحو مائتين وخمسين عاماً، فهو يمتد من أوائل القرن الثاني الهجري، وينتهي في منتصف القرن الرابع الهجري<sup>(٢)</sup>.
- ٤- الدور الرابع: دور القيام على المذاهب والتقليد المحسن: ويمتد من منتصف القرن الرابع الهجري إلى ظهور مجلة الأحكام العدلية سنة ١٢٨٦ هجرية، وقسمه الدكتور بدران إلى مرحلتين: الأولى سماها مرحلة فناء شخصية العلماء؛ وتمتد من سنة ٣٥٠ هجرية إلى سقوط بغداد على يد التتار سنة ٦٥٦ هجرية، والثانية سماها مرحلة التقليد المحسن وتمتد من سنة ٦٥٦ هجرية إلى ظهور مجلة الأحكام العدلية سنة ١٢٨٦ هجرية<sup>(٣)</sup>.
- ٥- الدور الخامس: دور اليقظة الفقهية والنهضة الحديثة: ويمتد من ظهور مجلة الأحكام العدلية سنة ١٢٨٦ هجرية، إلى زمن تصنيف كتاب تاريخ الفقه الإسلامي ونظرية الملكية والعقود، للدكتور بدران<sup>(٤)</sup>.

وقد قال الدكتور بدران قبيل عرضه للأدوار الخمسة مبيناً إلى منهجه في هذا

(١) راجع تاريخ الفقه الإسلامي ونظرية الملكية والعقود، د. بدران أبو العينين بدران، ص ٥١ وما بعدها.

(٢) راجع المرجع السابق، ص ٨١ وما بعدها.

(٣) راجع: تاريخ الفقه الإسلامي ونظرية الملكية والعقود، د. بدران أبو العينين بدران ، ص ٩٣ وما بعدها.

(٤) راجع المرجع السابق، ص ١٠٦ وما بعدها، هذا وقد ذكر د. بدران أبو العينين بدران في آخر صفحة من كتابه وهي ص ٥٦٢، أنه فرغ من كتابته في جادى الأولى، سنة ١٣٨٨ هـ-الموافق لشهر تموز سنة ١٩٦٨ م.

التقسيم: « درج الباحثون في تاريخ الفقه الإسلامي، على تقسيم حياة التشريع الإسلامي إلى أدوار متعددة تبعاً لتطوره من بناء وتأسيس، فانتشار وتفريع، فازدهار وتوسيع، ثم جهود وتقليد، إلى نهضة وتجديد، وقد اختلفت مناهج الكاتبين في عدد تلك الأدوار - ولكننا إذا لاحظنا خصائص التشريع، وما أصابه في الأزمنة المختلفة من قوة أو ضعف، يمكن أن نقسم الأدوار التي مرّ بها الفقه الإسلامي إلى خمسة أدوار »<sup>(١)</sup>.

خامساً: وقسم الأستاذ الدكتور عبد الكريم زيدان الفقه الإسلامي في كتابه المدخل لدراسة الشريعة الإسلامية إلى ستة أدوار، ولم يسم منها إلا الدورين الأول والثاني؛ بينما اكتفى في البقية بذكر أرقامها (الثالث، الرابع) وتحديد أزمتها، دون العنونة لها بوصف ما، وهذه الأدوار الستة هي:

- ١- الدور الأول: عصر النبي ﷺ: ويمتد منبعثة سيدنا محمد ﷺ وينتهي بوفاته سنة ١١ هجرية<sup>(٢)</sup>.
- ٢- الدور الثاني: عصر الخلفاء الراشدين رضي الله عنهم: ويمتد من سنة ١١ هجرية إلى سنة ٤١ هجرية<sup>(٣)</sup>.
- ٣- الدور الثالث: ويمتد من نهاية عصر الخلفاء الراشدين سنة ٤١ هجرية ، إلى أوائل القرن الثاني الهجري، قبيل سقوط الدولة الأموية<sup>(٤)</sup>.
- ٤- الدور الرابع: ويمتد من أوائل القرن الثاني الهجري إلى منتصف القرن الرابع الهجري، وقال الدكتور زيدان: إن الفقه ازدهر ونضج في هذا الدور<sup>(٥)</sup>.

(١) انظر: المرجع السابق، ص ٣٥.

(٢) راجع: المدخل لدراسة الشريعة الإسلامية، د. عبد الكريم زيدان، ص ٩١ وما بعدها.

(٣) راجع المرجع السابق، ص ٩٩ وما بعدها.

(٤) راجع المرجع السابق، ص ١١١ وما بعدها.

(٥) راجع المرجع السابق، ص ١١٨ وما بعدها.

٥- الدور الخامس: ويمتد من منتصف القرن الرابع الهجري إلى سقوط بغداد على يد التتار سنة ٦٥٦ هجرية، وقال الدكتور زيدان في وصفه: هو دور ركود الفقه وضعفه، وجنه الفقهاء فيه إلى التقليد<sup>(١)</sup>.

٦- الدور السادس: ويمتد من سنة ٦٥٦ هجرية إلى زمن تصنيف كتاب المدخل للدراسة الشرعية الإسلامية للدكتور عبد الكريم زيدان<sup>(٢)</sup>.

هذا وقد قال الدكتور زيدان قبيل عرضه للأدوار الستة، مشيراً إلى منهجه في هذا التقسيم: "ونحن نريد أن نرجع إلى أيام الفقه الأولى لنتنظر كيف نشأ، ثم تتبعه في نشأته لنرى كيف تما وازدهر، ثم كيف ركد ووقف، ولنقف على العوامل والأسباب التي أثرت في أطواره هذه كلها، وفي سبيل هذا الذي نريد، أثروا أن نقسم الأدوار التي مر بها الفقه إلى ستة أدوار تسهيلاً للبحث، ثم نتكلّم عن كل دور في فصلٍ على حدة"<sup>(٣)</sup>.

سادساً: وقسم أستاذِي الدكتور عمر سليمان الأشقر، الفقه الإسلامي في كتابه تاريخ الفقه الإسلامي إلى ستة أدوار هي:

١- الدور الأول: التشريع في العهد النبوى: ويبدأ هذا الدور بالبعثة النبوية قبل الهجرة بثلاثة عشر عاماً، وينتهي بوفاة النبي ﷺ - سنة ١١ هجرية<sup>(٤)</sup>.

٢- الدور الثاني: عصر الصحابة: ويمتد هذا الدور زمن الخلفاء الراشدين الأربع

(١) راجع المرجع السابق، ص ١٢٢ وما بعدها.

(٢) راجع المرجع السابق، ص ١٢٦ وما بعدها. وأقول هنا: إن الطبعة التي اعتمدنا عليها الكتاب المدخل للدراسة الشرعية الإسلامية، للدكتور عبد الكريم زيدان في دراستي هذه، هي الطبعة الخامسة عشرة لمؤسسة الرسالة في بيروت سنة ١٤١٩ هـ - ١٩٩٨ م، علماً أن المؤلف ذكر في المقدمة ص ٥ [من المرجع السابق] أنه انتهى من تأليف كتابه هذا في شهر شوال سنة ١٣٨٨ هـ، الموافق لشهر كانون الثاني سنة ١٩٧٩ م، وما زال د. زيدان - وهو عراقي الجنسية - جياً حتى تاريخ كتابة هذه الرسالة.

(٣) راجع: المدخل للدراسة الشرعية الإسلامية، د. عبد الكريم زيدان، ص ٨٩.

(٤) راجع تاريخ الفقه الإسلامي، لأستاذِي الدكتور عمر سليمان الأشقر، ص ٤١ وما بعدها.

رضي الله عنهم - من سنة ١١ هجرية إلى سنة ٤١ هجرية<sup>(١)</sup>.

- ٣- الدور الثالث: عصر التابعين: ويمتد من سنة ٤١ هجرية إلى قبيل سقوط الدولة الأموية سنة ١٣٢ هجرية<sup>(٢)</sup>.

- ٤- الدور الرابع: عصر التدوين والأئمة المجتهدین: ويمتد من أوائل القرن الثاني الهجري قریباً من سنة ١٣٢ هجرية إلى منتصف القرن الرابع الهجري، عندما تجزأ الخلافة العباسية<sup>(٣)</sup>.

- ٥- الدور الخامس: عصر التقليد والجمود: ويمتد هذا الدور من منتصف القرن الرابع الهجري، إلى حين إقصاء الشريعة الإسلامية عن الحكم في الديار الإسلامية في النصف الثاني من القرن الثالث عشر الهجري تقريباً (فقد تم هذا الإقصاء بالتدريج)<sup>(٤)</sup>.

- ٦- الدور السادس: الفقه في العصر الحاضر: ويمتد من النصف الثاني من القرن الثالث عشر الهجري (١٢٥١ هجرية وما بعدها)، إلى زمن تصنيف كتاب تاريخ الفقه الإسلامي لأستاذی الدكتور عمر سليمان الأشقر<sup>(٥)</sup>.

وقد قال الدكتور عمر الأشقر قبيل عرضه للأدوار الستة: "كان حال الفقه الإسلامي كحال بقية العلوم، فقد ولد وشبّ ونضج، ثم أصيب بجمود وركود بعد المناداة بسد باب الاجتهاد، وسندرس الأطوار التي مرّ بها الفقه الإسلامي حتى

(١) راجع المرجع السابق، ص ٦٣ وما بعدها.

(٢) راجع المرجع السابق، ص ٨٠ وما بعدها.

(٣) راجع المرجع السابق، ص ٩٢ وما بعدها.

(٤) راجع المرجع السابق، ص ١١٥ وما بعدها.

(٥) راجع تاريخ الفقه الإسلامي، لأستاذی الدكتور عمر سليمان الأشقر، ص ١٨٥ وما بعدها، علماً أنَّ الطبعة التي اعتمدت عليها، لكتاب تاريخ الفقه الإسلامي لأستاذی الدكتور عمر سليمان الأشقر في دراستي هذه؛ هي الطبعة الأولى للكتاب، حيث طبعتها دار الفلاح في الكويت سنة ١٤٤٠ هـ- ١٩٨٢ م.

نصل إلى الفقه في دوره الأخير وحاله التي هو عليها اليوم<sup>(١)</sup>.

وأقول بعد عرض التقسيمات الستة السابقة: إنها تقسيمات متقاربة فيما بينها، وهي اجتهاد من قبل الأساتذة الذين عرضوها في كتبهم سابقة الذكر، والذي يظهر لي أنهم راعوا بشكلٍ أساسي في تحديدتهم لعدد أدوار تطور الفقه، وزمن كل منها أمران هما:

- ١ - مستوى الاجتهد الفقهي وعدد المتجهدين وأثارهم في كل دور.
- ٢ - نوعية المصنفات في الفقه وما اتصل به من علوم الشريعة (مثل علم أصول الفقه) في كل دور.

بالإضافة إلى مراعاة الأحداث السياسية الرئيسية في التاريخ الإسلامي، لكن بدرجة أقل من الأمرتين السابقتين، والله تعالى أعلم بالصواب.

---

(١) انظر: المرجع السابق، ص ٤٠.

## المبحث الأول

### أدوار تطور المذهب الشافعى

يتضمن هذا المبحث مطلبين هما:

المطلب الأول: عرض تقسيم كلٍ من الدكتور محمد إبراهيم أحمد علي والدكتور أحد خراوي عبد السلام لأدوار التطور التاريخي للمذهب الشافعى.

المطلب الثاني: التقسيم المقترن في هذه الدراسة لأدوار التطور التاريخي للمذهب الشافعى.

## المطلب الأول

عرض تقسيم كلٍ من الدكتور محمد إبراهيم أحمد علي والدكتور أحد خراوي عبد السلام لأدوار التطور التاريخي للمذهب الشافعى.

قسمَ الدكتور محمد إبراهيم أحمد علي<sup>(١)</sup> التطور التاريخي للمذهب الشافعى، إلى أربعة أطوار، وذلك في بحثه المفيد بعنوان: المذهب عند الشافعية<sup>(٢)</sup>، وهذه الأطوار هي:

أولاً: طور التأسيس:

يشمل هذا الطور حياة الإمام الشافعى التي تجلّى فيها اجتهاده المطلق، من

(١) هو أستاذ في كلية الشريعة في جامعة أم القرى في مكة المكرمة، زمن إعداد هذه الرسالة.

(٢) والبحث منشور في العدد الثاني من مجلة جامعة الملك عبد العزيز، بتاريخ جادى الثانية ١٣٩٨ هجرية-مايو ١٩٧٨ ميلادية.

خلال ظهور مذهب القديم في العراق، ثم مذهب الجديد في مصر، ويتبعي هذا الطور بوفاته رضي الله عنه - سنة ٢٠٤ هجرية<sup>(١)</sup>.

### ثانياً: طور النقل:

ويتعد هذا الطور من وفاة الإمام الشافعي سنة ٢٠٤ هجرية إلى أواخر القرن السادس الهجري، وقد عرض الدكتور محمد إبراهيم علي في هذا الطور جهود تلاميذ الإمام الشافعي، وخاصة المصريين منهم، ومن أخذ عنهم في نقل وخدمة فقه الإمام الشافعي، وأشار إلى كبار فقهاء الشافعية في القرنين الرابع والخامس الهجريين الذين كان لهم دور بارز في نشر مذهب الإمام الشافعي في العراق وببلاد ما وراء النهر، مبيناً كيف ظهرت كل من طريقة الخراسانيين والعرaciين في التصنيف في الفقه الشافعي وأشهر أعلام الطريقتين في هذا الطور<sup>(٢)</sup>.

### ثالثاً: طور تحرير المذهب وتنقيحه:

ويبدأ هذا الطور من أواخر القرن السادس الهجري بظهور جهد الإمام أبي القاسم، عبد الكريـم الرافـعي<sup>(٣)</sup> ومن بعده جهد الإمام أبي زكريا محيـي الدين التـوـري<sup>(٤)</sup>، في تنـقـيـحـ المـذـهـبـ الشـافـعـيـ وـتـهـذـيـهـ، وـتـحـرـيرـ المـعـتمـدـ منـ الـأـقـوـالـ فـيـهـ؛ وـذـلـكـ بـالـجـهـدـ الضـخـمـ الـذـيـ قـامـ بـهـ فـيـ مـرـاجـعـ مـصـنـفـاتـ الشـافـعـيـةـ قـبـلـهـماـ؛ هـذـاـ بـقـيـتـ آـرـائـهـماـ وـكـتـبـهـماـ حـوـرـ اـعـتـمـادـ مـنـ جـاءـ بـعـدـهـماـ مـنـ عـلـمـاءـ الشـافـعـيـةـ حـتـىـ

(١) راجع البحث السابق، ص ٧-٢ منه.

ملاحظة: د. محمد إبراهيم على استعمل كلمة طور، لذلك أثبتها هنا، ولم يستعمل كلمة دور، التي استعملتها لعنوان المطلب الأول هنا أيضاً.

(٢) راجع بحث الدكتور محمد إبراهيم علي، ص ١١-٧ منه.

(٣) هو الإمام أبو القاسم عبد الكريـم بن محمد بن الفضل القرزوـيـ الرافـعيـ، توفي سنة ٦٢٤ هجرية، وهو من كبار فقهاء الشافعية في عصره وسيأتي تفصيل ترجمته لاحقاً.

(٤) هو الإمام أبو زكريا محيـي الدين، محيـيـ بنـ شـرفـ التـوـريـ، تـوـفـيـ سـنـةـ ٦٧٦ـ هـجـرـيـةـ، وـهـوـ مـنـ كـبـارـ فـقـهـاءـ الشـافـعـيـةـ فـيـ عـصـرـهـ، وـسـيـأـتـيـ تـفـصـيلـ تـرـجـمـتـهـ لـاحـقاـ.

أواخر القرن التاسع الهجري<sup>(١)</sup>.

رابعاً: طور الاستقرار:

ويبدأ هذا الطور من أواخر القرن التاسع الهجري بظهور جهود كل من الشيخ زكريا الأنصاري<sup>(٢)</sup> والشهاب الرملي<sup>(٣)</sup> في خدمة المذهب الشافعي؛ ثم لتصل هذه الخدمة ذروتها على يد ابن حجر الهيثمي<sup>(٤)</sup> ومن بعده شمس الدين الرملي<sup>(٥)</sup>، فقد نسحا المذهب مرة أخرى، وراجعاً مصنفاته، وشرحاً - كلًّا على حده - كتاب المنهاج للنبواني، حتى أصبح اتفاقهما على حكم مسألة هو المعتمد في المذهب الشافعي، فيما لم يتعرض له الرافعي والنبواني من المسائل في كتبهما<sup>(٦)</sup>.

ولم يسم الدكتور محمد إبراهيم علي الفترة الزمنية بعد وفاة شمس الدين الرملي سنة ١٠٠٤ هجرية بوصفه ما، إذ ظاهر كلامه أنَّ طور الاستقرار عنده يمتد إلى زمن تصنيف بحثه: المذهب عند الشافعية، وذلك في جمادى الثانية سنة ١٣٩٨ هجرية.

وأقول هنا: إنَّ الدكتور محمد إبراهيم علي لم يبيّن في بداية بحثه المفيد الأسس التي اعتمدتها في تقسيمه للتطور التاريخي للمذهب الشافعي، إلى الأطوار الأربع التي سبق ذكرها، ولكن من التدقير في تسمياته لهذه الأطوار، وما كتبه في شرح أهم معالمها، وفي وصف جهود أبرز أعلامها من الشافعية، يمكن القول: إنه اعتمد

(١) راجع بحث الدكتور محمد إبراهيم علي، ص ١١-١٧ منه.

(٢) هو الشيخ زكريا بن محمد بن زكريا الأنصاري، قاضي القضاة في عصره، وكان من كبار الشافعية توفي سنة ٩٢٦ هـ وبيان تفصيل ترجمته لاحقاً.

(٣) هو شهاب الدين أحد بن أحد بن حزوة الرملي، توفي سنة ٩٥٧ هجرية، وهو من كبار الشافعية، في عصره، وبيان تفصيل ترجمته لاحقاً.

(٤) هو الإمام أحد بن محمد بن حجر الهيثمي، توفي سنة ٩٧٣ هجرية، وبيان تفصيل ترجمته لاحقاً.

(٥) هو شمس الدين محمد بن أحد الرملي، توفي سنة ١٠٠٤ هجرية، وبيان تفصيل ترجمته لاحقاً.

(٦) راجع بحث الدكتور محمد إبراهيم علي، ص ١٧-٢٢ منه.

في تقسيمه على دراسته لجهود علماء الشافعية في خدمة مذهبهم عبر التاريخ، ولصنفاتهم المعتبرة عن هذه الخدمة، التي حالت دون اندثار المذهب الشافعي ، كما حصل لغيره من المذاهب المتداولة، بل بقي محافظاً على وجوده في بقعة واسعة من المشرق الإسلامي، لأكثر من ألف عام مضت، ولم يلتفت الدكتور محمد إبراهيم علي في تقسيمه إلى مستوى الاجتهاد الفقهي (أقصد هنا الاجتهاد المطلق) من قبل علماء الشافعية، والذي كان آخذًا بالانحسار نوعاً وكما، كلما ابتعد التاريخ عن عصر تلاميذ الإمام الشافعى، ولا ضير في ذلك، فهو يدرس المذهب الشافعى في بحثه سابق الذكر، ولا يدرس فيه تطور الفقه الإسلامي بسائر مذاهبه، أو ظاهرة الاجتهاد الفقهي عبر التاريخ الإسلامي .

وقد قسم الدكتور أحد نحراوى عبد السلام الاندونيسى في رسالته للدكتوراه: الإمام الشافعى في مذهب القديم والجديد - وهي رسالة مطبوعة-<sup>(١)</sup> قسم التطور التاريخي للمذهب الشافعى إلى أربعة أطوار أياضًا، ورغم أن تقسيمه لم يستوعب عمر المذهب الشافعى كاملاً، إلا أننى أذكره هنا لما فيه من فوائد، والأطوار الأربع عنده هي كما يلى:

#### أولاً: طور الإعداد والتكتوين:

ويتند هذا الطور من بعد وفاة الإمام مالك بن أنس سنة ١٧٩ هجرية، إلى أن قدم الإمام الشافعى بغداد في زيارته الثانية إليها سنة ١٩٥ هجرية، وفي هذا الطور بدأت تنضج الملكة الفقهية للإمام الشافعى، وتسير به نحو الاجتهاد المطلق، وأهم حدثين في هذه المرحلة من حياته رضى الله عنه - هما: توليه عملاً إدارياً في اليمن، اطلع من خلاله على الجانب التطبيقي لأحكام الشريعة، بعد تلقيه الجانب النظري لها على يد شيخه الإمام مالك بن أنس في المدينة، ومن قبله مسلم بن خالد الزنجي

(١) قدمت هذه الرسالة إلى كلية الشريعة والقانون في جامعة الأزهر، ونوقشت سنة ١٩٧٠ ميلادية، وطبعت طبعة أولى سنة ١٩٨٨ م.

في مكة المكرمة، والحدث الثاني تمثل في زيارته الأولى إلى بغداد سنة ١٨٤ هجرية، وصحبته خلالها محمد بن الحسن الشيباني وتلقى عنه فقه الإمام أبي حنيفة النعمان إلى حين مغادرته بغداد سنة ١٨٩ هجرية تقريباً<sup>(١)</sup>.

### ثانياً: طور الظهور والنمو لمذهبة القديم:

ويتعد هذا الطور من قدوم الإمام الشافعي إلى بغداد في زيارته الثانية إليها سنة ١٩٥ هجرية، إلى قدومه مصر في آخر سنة ١٩٩ هجرية.

وفي هذه المرحلة من حياة الإمام الشافعي، أظهر - رضي الله عنه - مذهبة إلى الناس، مستقلاً عن اجتهدات شيخه الإمام مالك بن أنس في أصوله وفروعه، من خلال دروسه ومناظراته في مساجد بغداد، ومن خلال تصنيفه لكتابي: الحجة في الفقه، والرسالة القديمة (العراقية) في أصول الفقه، وقد حل عنه مذهبة القديم عدد من التلاميذ العراقيين، يأتي في مقدمتهم الحسن الزعفراني<sup>(٢)</sup>.

### ثالثاً: طور النضج والتكامل لمذهبة الجديد:

ويستغرق هذا الطور مدة إقامة الإمام الشافعي في مصر، من سنة ١٩٩ هجرية إلى حين وفاته سنة ٢٠٤ هجرية.

وفي هذه المرحلة من حياة الإمام الشافعي، نفح وهذب - رضي الله عنه - مذهبة القديم الذي أظهره في العراق، فغير عدداً غير قليل من اجتهداته، وصحح بعض أقواله، فيما عُرف بالمذهب الجديد له، وقد ضمّنه كتبه المصرية التي مات عنها، وأبرز ما وصل إلى زماننا منها كتاب الأم في الفقه، وكتاب الرسالة الجديدة

(١) راجع الإمام الشافعي في مذهبة القديم والجديد، د. أحمد نحراوي عبد السلام الاندونيسي، ص ٤٣٣ - ٤٣٥.

(٢) راجع الإمام الشافعي في مذهبة القديم والجديد، د. أحمد نحراوي عبد السلام الاندونيسي، ص ٤٣٦-٤٣٥.

(المصرية) في أصول الفقه، ورواهما عنه تلميذه المصري الريبع بن سليمان المرادي<sup>(١)</sup>.

#### رابعاً: طور التخريج والتذليل:

ويتند هذا الطور من بعد وفاة الإمام الشافعي، إلى منتصف القرن الخامس الهجري، أو إلى المائة السابعة الهجرية على رأي آخر أورده الدكتور نحراوي، وفي هذه المرحلة نشط المجتهدون في المذهب وتلاميذهن في تخريج المسائل على قواعد الإمام الشافعي وأصوله، وتصحيح الأقوال في المذهب عبر مصنفات كثيرة ألفوها لهذا الغرض<sup>(٢)</sup>.

وأقول هنا : إنّ الدكتور أحمد نحراوي وسّع الطور الرابع والأخير جداً، دون تفريق منه بين جهود تلاميذ الإمام الشافعي في نقل فقه شيخهم، وبين جهود من جاء بعدهم من علماء الشافعية في خدمة المذهب خلال القرنين الرابع والخامس الهجريين، ثم إنّه لم يسم أطواراً للمذهب بعد المائة السابعة الهجرية، ولعل ذلك لأن اهتمامه تركز على دراسة مذهب الإمام الشافعي القديم والجديد، والفرق بينهما، فذلك موضوع رسالته.

#### المطلب الثاني

##### التقسيم المقترن في هذه الدراسة

##### لأدوار التطور التاريخي للمذهب الشافعي

بعد دراستي للتقسيمين المفيدين سابق الذكر - لكل من الدكتور محمد إبراهيم علي، والدكتور أحمد نحراوي الاندونيسي، وبعد اطلاعني على أحسن تقسيمات

(١) راجع المرجع السابق، ص ٤٣٦-٤٣٧.

(٢) راجع الإمام الشافعي في مذهبيه القديم والجديد، د. أحمد نحراوي عبد السلام الاندونيسي، ص ٤٣٧.

تطور علوم الحديث والفقه الإسلامي، والتي عرضت جانباً منها في البحث التمهيدي لهذا الفصل، فإنني أقدم التقسيم التالي للتطور التاريخي للمذهب الشافعي؛ والذي يشمل ستة أدوار، تستغرق أكثر من ألف ومائتي عام من حياة المذهب، وهو تقسيم اجتهادي، الغاية منه تسهيل دراسة تاريخ مذهب الشافعية، والاطلاع على أبرز مصنفاتهم في الفقه وأصوله ، وما اتصل بهما، متسللة حسب تاريخ تصنيفها.

وقد راعت عند تعدادي لأدوار التقسيم، وتحديد أزمنتها، والعنونة لها، الأمور الأربع التالية:

- ١ - تتبع اختلاف نوعية ومستوى الإنتاج العلمي لعلماء الشافعية في خدمة مذهبهم، وتهذيبه وتطويره، في الأصول والفروع، منذ تصنيف الإمام الشافعى لكتابه الحجة في بغداد، سنة ١٩٥ هجرية، وإلى زمان كتابة هذه الرسالة سنة ١٤٢٢ هجرية.
- ٢ - محاولة تحري أسباب استقرار المذهب الشافعى، وعدم انثاره، سواء ما تعلق منها بجهود علمائه، أو بأمور خارجية؛ مثل دعم السلطة الحاكمة، وتولى مناصب القضاء ونحو ذلك.
- ٣ - تحديد نهاية الأدوار بوفيات عددٍ من كبار الأعلام، أصحاب الأثر في مسيرة المذهب، كل في الدور الذي عاش فيه، مع الأخذ بعين الاعتبار أن الأدوار متداخلة فيما بينها، وليست الفواصل بينها حدّية، إذ التغير من دور إلى الذي يليه كان يتم تدريجياً، في مرحلة انتقالية قد تتدلّ لعشرين السنين؛ لذا كانت وفيات الأعلام في نظري - أنساب ما يُشير إلى نهاية دورٍ ويبدء آخر.
- ٤ - العنونة لكل دور بما يدل على مضمونه وأبرز معالمه.

ومنها التقسيم لتاريخ المذهب الشافعي بأدواره الستة هو كما يلي:

### الدور الأول: ظهور فقه الإمام الشافعي ونقله.

ويمتد هذا الدور من سنة ١٩٥ هجرية إلى وفاة الربيع بن سليمان المرادي سنة ٢٧٠ هجرية، ويتضمن ثلاثة مراحل هي:

المرحلة الأولى: ظهر فيها المذهب القديم للإمام الشافعي، وتمتد من سنة ١٩٥ هجرية إلى سنة ١٩٩ هـ.

المرحلة الثانية: ظهر فيها المذهب الجديد للإمام الشافعي، وتمتد من سنة ١٩٩ هجرية إلى وفاته - رضي الله عنه - في مصر سنة ٢٠٤ هجرية.

المرحلة الثالثة: نقل فيها تلاميذ الإمام الشافعي المصريون، مذهبه الذي مات عنه، ورووا مصنفاتاته المتعددة، وتمتد هذه المرحلة من سنة ٢٠٤ هجرية إلى وفاة آخر تلاميذ الإمام الشافعي المصريين، وأحفظتهم لكتبه، وأطولهم عمرًا، ألا وهو الربيع المرادي، وكان ذلك سنة ٢٧٠ هجرية.

### الدور الثاني: ظهور مذهب الشافعية واستقراره.

ويمتد هذا الدور من سنة ٢٧٠ هجرية إلى وفاة الإمام أبي حامد الغزالى سنة ٥٠٥ هجرية، ويتضمن مرحلتين هما:

المرحلة الأولى: ظهر فيها مذهب الشافعية بشخصيته المستقلة، التي لها فقهاؤها وقضائتها ومصنفاتها، وانتشارها في المشرق الإسلامي، وتمتد هذه المرحلة من سنة ٢٧٠ هجرية إلى وفاة الإمام أبي الطيب سهل بن أبي سهل محمد الصعلوكي سنة ٤٠٤ هجرية<sup>(١)</sup>.

المرحلة الثانية: استقر فيها مذهب الشافعية على بقعة جغرافية واسعة من بلاد

(١) وستانى تفصيل ترجمته لاحقًا.

المسلمين، استقراراً حال بقوته وثباته دون انثار المذهب في العصور التالية، وتمتد هذه المرحلة من سنة ٤٠٤ هجرية إلى وفاة الإمام أبي حامد الغزالى سنة ٥٠٥ هجرية.

### الدور الثالث: التنقیح الأول لمذهب الشافعیة:

ويمتد هذا الدور من سنة ٥٠٥ هجرية إلى وفاة الإمام أبي زکریا النووی سنة ٦٧٦ هجرية، ويتضمن الجهود الضخمة التي قام بها الإمامان الرافعی وبعده النووی في تنقیح مذهب الشافعیة وتهذیبه، بالإضافة إلى الجهود التي مهدت لعملهما.

### الدور الرابع: التنقیح الثاني لمذهب الشافعیة:

ويمتد هذا الدور من سنة ٦٧٦ هجرية إلى وفاة الإمام شمس الدين الرملی سنة ١٠٠٤ هجرية. ويتضمن مرحلتين هما:

المرحلة الأولى: تضمنت الجهود السابقة لعمل الإمامین ابن حجر الهیتمی، وشمس الدين الرملی في التنقیح الثاني للمذهب، ومن أبرزها جهود آل السبکی وابن الرفعة وجمال الدين الإسنوی وغيرهم في خدمة المذهب والتصنیف فيه<sup>(١)</sup>، وتمتد هذه المرحلة من سنة ٦٧٦ هجرية إلى وفاة الشیخ زکریا الأنصاری سنة ٩٢٦ هجرية.

المرحلة الثانية: نفح فيها الإمامان ابن حجر الهیتمی وشمس الدين الرملی مذهبهما الشافعی، تنقیحاً ثانیاً معتمداً على التنقیح الأول، وتمتد هذه المرحلة من سنة ٩٢٦ هجرية إلى وفاة الإمام شمس الدين الرملی سنة ١٠٠٤ هجرية.

---

(١) وسيأتي تفصیل ترجمتهم لاحقاً.

الدور الخامس: خدمة مصنفات التنقبيين الأول والثاني للمذهب:

ويتند هذا الدور من سنة ١٠٠٤ هجرية إلى وفاة العلامة سيد علوى بن أحد السقاف الشافعى المكي سنة ١٣٣٥ هجرية<sup>(١)</sup>.

الدور السادس: انحسار التمذهب بالذهب الشافعى، وتطور الدراسات الفقهية المعاصرة:

ويتند هذا الدور من سنة ١٣٣٥ هجرية إلى زمن كتابة هذه الرسالة سنة ١٤٢٣ هجرية.

وفي المباحث التالية سأفصل القول في وصف الأدوار الستة السابقة، وفي عرض أبرز معالمها.

---

(١) وسيأتي تفصيل ترجمته لاحقاً.

## المبحث الثاني

### الدور الأول: ظهور فقه الإمام الشافعي، ونقله [٢٧٠ هـ - ١٩٥ هـ]

يتضمن هذا المبحث أربعة مطالب، يبيّن الأول والثاني منها ظهور المذهبين القديم والجديد للإمام الشافعي، بينما يبيّن المطلب الثالث جهود تلاميذ الإمام الشافعي المصريين في نقل مذهبه الجديد ورواية مصنفاته بعد وفاته، ويعرض المطلب الرابع والأخير أبرز معالم هذه المرحلة، وهذه المطالب هي:

المطلب الأول: ظهور المذهب القديم للإمام الشافعي [١٩٥ هجرية - ١٩٩ هجرية].

المطلب الثاني: ظهور المذهب الجديد للإمام الشافعي [١٩٩ - ٢٠٤ هجرية].

المطلب الثالث: نقل تلاميذ الإمام الشافعي لفقهه [٢٠٤ - ٢٧٠ هجرية].

المطلب الرابع: أبرز معالم هذه المرحلة [٢٠٤ - ٢٧٠ هجرية].

## المطلب الأول

### ظهور المذهب القديم للإمام الشافعي [١٩٥ هجرية - ١٩٩ هجرية]

لقد بدأت الشخصية العلمية الاجتهدية المستقلة للإمام الشافعي بالظهور بعد مغادرته بغداد في زيارته الأولى لها، إلى موطنها مكة المكرمة سنة ١٨٩ هجرية، حيث اخذ له حلقة في المسجد الحرام يعلم الفقه ويقني الناس، كما سبق بسطه في سيرته،

وإن كانت جذور هذه الشخصية الاجتهادية تمتد إلى سنة ١٧٩ هجرية، بعد وفاة شيخه الإمام مالك بن أنس صاحب الأثر الأبرز في تكوين ملكته الفقهية، وقد سمي الدكتور أحمد نحراوي المرحلة المتقدمة من حياة الإمام الشافعى من سنة ١٧٩ هجرية إلى سنة ١٩٥ هجرية، بطور الإعداد والتقويم كما سبق ذكره، لكنَّ هذه الشخصية الاجتهادية الكبيرة للإمام الشافعى تجلت واقعاً ملموساً في مذهب مستقل له أصوله وفروعه المدونة من قبل مؤسسه، عندما عرض الإمام الشافعى مذهبها هذا على الأمة الإسلامية في عاصمتها بغداد مع بدء زيارته الثانية إليها سنة ١٩٥ هجرية، وصنف كتابي الحجة في الفقه، والرسالة القديمة (العراقية) في أصول الفقه، وغيرهما، والتلفَّ حوله تلاميذ نجباء حملوا هذا المذهب ورووا مصنفاتِه، ويأتي في مقدمتهم الحسن الزعفراني، وقد أخرج الحافظ البيهقي بسنده إلى الحسن الزعفراني يقول: قدم علينا الشافعى (يعنى ببغداد) سنة خمس وسبعين ومائة، فأقام عندنا ستين ثم خرج إلى مكة، ثم قدم علينا سنة ثمان وسبعين فأقامأشهراً ثم خرج...<sup>(١)</sup>

وتستمر هذه المرحلة التي يعرض فيها الإمام الشافعى فقهه وأصوله فيما سُمي بالذهب القديم له إلى أواخر سنة ١٩٩ هجرية.

ورغم أن الإمام الشافعى غادر بغداد سنة ١٩٧ هجرية إلى مكة، ليعود إليها سنة ١٩٨ هجرية في زيارته الثالثة والأخيرة إليها، قبل أن يتوجه بعدها ليستوطن مصر في أواخر سنة ١٩٩ هجرية، رغم ذلك فإنه لم يؤثر عنده خلال هذه السنوات الأربع (١٩٥-١٩٩ هـ) رجوعَ عن بعض أقواله في الفقه أو الأصول، أو تعديلٌ عليها، ولم يُصنف شيئاً يخالف فيه ما صنفه خلال إقامته الثانية في بغداد والتي استمرّت لعامين، ما بين سنة ١٩٥ هجرية وسنة ١٩٧ هجرية؛ لذلك فليأتى أقول: إن فترة الأربع سنوات (١٩٥-١٩٩ هـ) تمثل وحدة واحدة، سُمي الإنماج

(١) انظر: مناقب الشافعى، الحافظ البيهقي، ج ١، ص ٢٢٠.

العلمي للإمام الشافعي فيها، وال عبر عن اجتهاده المطلق في الأصول والفروع بالذهب القديم له، وهذا على ما أحدثه الإمام الشافعي خلالها من سفر بين بغداد ومكة، إذ لم يكن لهذا الانتقال المكاني أثرٌ في تغييره لاجتهاداته، وذلك خلافاً لما كان منه لما انتقل إلى مصر كما سيأتي بيانه.

ومن يُدعم هذه الحقيقة أن الحسين بن علي الكرايسي (توفي سنة ٢٤٨ هـ) طلب من شيخه الإمام الشافعي خلال زيارته الثالثة والأخيرة إلى بغداد سنة ١٩٨ هـ أن يقرأ عليه كتبه العراقية، فأبى الإمام الشافعي - ربما لانشغاله بأمور أخرى - ووجهه لأخذ كتبه التي عند الحسن الزعفراني بطريق الإجازة منه<sup>(١)</sup>، فلو كان الإمام الشافعي في زيارته الأخيرة إلى بغداد سنة ١٩٨ هجرية قد غير شيئاً من اجتهاداته التي ضمنتها كتبه العراقية، لما وجد تلميذه الكرايسي لأخذها عن الحسن الزعفراني، وهذا الحدث كان قريباً إلى زمن مغادرته - رضي الله عنه - إلى مصر في أواخر سنة ١٩٩ هجرية.

ولما كان ظهور فقه الإمام الشافعي هو الأساس الأول للذهب الشافعية فإنه يحسن في هذا المطلب بيان الفرق والصلة بين فقه الإمام الشافعي، وبين ما يسمى بالذهب الشافعى، أو بذهب الشافعية<sup>(٢)</sup>، ولأجل ذلك أنقل التعريفين التاليين للذهب في الاصطلاح الفقهي: قال أستاذى الدكتور عمر سليمان الأشقر في كتابه المدخل إلى دراسة المدارس والمذاهب الفقهية: «... وقد اختط بعض هؤلاء العلماء الآخرين (إشارةً منه إلى الأئمة المجتهدين بعد عصر التابعين) طريقةً سلكوها في التعرف على الأحكام، وأصبح لكل منهم تلاميذ وأتباع يتبعون طريقته، وقد

(١) راجع في بيان ذلك: مناقب الشافعي، الحافظ البيهقي، ج ٢، ص ٣٥٨. والإمام الشافعي فقيه السنة الأكبر، الأستاذ عبد الغني الدقر، ص ١٣٤.

(٢) وإن كان قد حصل المزاج بينهما أحياناً قبل ذلك، في سياقات مختلفة في هذه الدراسة، حيث لم يحصل التمييز بين الإطلاقين، لكن ينافي التفريق بينهما في هذا الفصل الذي خصص لعرض أدوار التطور التاريخي للذهب الشافعية.

عُرفت هذه الطرق بالمازهاب...»<sup>(١)</sup>، وقال أيضًا: «... ويُطلق المذهب عند علماء الفقه على المنهج الفقهي الذي سلكه فقيه مجتهد، اختص به من بين الفقهاء. أدى به إلى اختيار جملة من الأحكام...»<sup>(٢)</sup>، وقال الدكتور أحمد خراوي بعد أن عرّف المذهب في اللغة، وفي اصطلاح الفلسفه: «... يمكن تعريف المذهب عند أهل التشريع بأنه مجموعة من آراء المجتهد في الأحكام الشرعية، استنبطها من أدلةها التفصيلية، والقواعد والأصول التي بنيت عليها، ارتبط بعضها ببعض، فجعلها وحدة منسقة، وبناءً على هذا التعريف يكون المراد بمذهب الشافعي، أصوله وفقهه...»<sup>(٣)</sup>، فأستاذى الدكتور عمر الأشقر نظر إلى مذهب الإمام المجتهد على أنه الخطة والمنهج الذي وضعه لنفسه في استنباط الأحكام، وتبعه تلاميذه على طريقته تلك، بينما نظر الدكتور أحمد خراوي إلى مذهب الإمام المجتهد على أنه عين الآراء التي أداه إليها اجتهاده؛ أي الإنتاج العلمي الاجتهادي للمجتهد هو مذهب، ويشمل ذلك الفقه وأصوله، وأقول هنا: إن مذهب الإمام المجتهد يشمل الأمرين معاً، فهو خطة المجتهد ومنهجه، وما تؤديه هذه الخطة، وهذا المنهج من استنباطاتِ وأراء للمجتهد تُثْلِّ عطاءه العلمي الخاص به.

وأقول أيضًا: إن المقصود بمذهب الإمام الشافعي، اجتهاداته في الأصول والفروع التي ضمنها مصنفاته مثل الأم والرسالة، أما المذهب الشافعي أو مذهب الشافعية؛ فهو الجهد العلمي في الفقه وأصوله لشيوخ من علماء الإسلام الذين ساروا على خطوة الإمام الشافعي في الاستنباط، والتزموا باجتهاداتاته، مع ما أضافوه عبر أكثر من ألف عام من تخريجات على أقواله واجتهادات خاصة بهم، وربما استدرادات عليه أيضًا، وعليه فقد أصبحت نسبة الشافعية علمًاً لهذه الجهود

(١) انظر: المدخل إلى دراسة المدارس والمذاهب الفقهية، أ. د. عمر الأشقر، ص ٤١.

(٢) انظر: المرجع السابق، ص ٤٤.

(٣) انظر: الإمام الشافعي في مذاهبيه القديم والجديد، د. أحمد خراوي عبد السلام الإندونيسي، ص ٢٠٧.

العلمية لأجيال متلاحقة من الفقهاء والأصوليين، الذين داروا في فلك الأحكام الشرعية وأصول استبطاطها على خطى الإمام محمد بن إدريس الشافعي، وانتسبوا لذلك إليه فسموا بالشافعية أو بالشافعيين، وأنبه هنا على أن المذهب الشافعي كان هو ذاته فقه الإمام الشافعي عند وفاته سنة ٢٠٤ هجرية<sup>(١)</sup>، وبعد ذلك كلما ابتعد الزمن عن هذا التاريخ زادت الإضافات على فقه الإمام من تلاميذه وتلاميذهم، والتي أصبحت تشكل معه ما عرف بالمذهب الشافعي، أو مذهب الشافعية، فعلى سبيل المثال في سنة ٢٦٤ هجرية (تاريخ وفاة المزني) كان مختصر البوطي ويختصر المزني في الفقه، يعتبران جزءاً من مذهب الشافعية، بالإضافة لكتابي الأم والرسالة وغيرهما برواية الرادي، وهكذا توالت المصنفات والجهود وتوسّع المذهب الشافعي شيئاً فشيئاً، ليصبح بعد ذلك فقه الإمام الشافعي المتمثل في مصنفاته جزءاً من المذهب المنسوب إليه باسم المذهب الشافعي أو مذهب الشافعية، وقد نبه أستاذى الدكتور عمر الأشقر إلى هذا الفارق بين فقه الإمام المجتهد، وبين المذهب الفقهي المنسوب إليه، عندما قال في كتابه المدخل إلى دراسة المدارس والمذاهب الفقهية: «ما ينبغي أن يُتبه إليه أن كل مذهب يضم أقوال إمام المذهب واجتهاداته، كما يضم جميع الأقوال والاجتهادات التي ذهب إليها علماء المذهب، ولا يجوز أن تُنسب كل هذه الأقوال إلى مؤسس المذهب.. نعم قد يقال المذهب الشافعي في هذه المسألة كذا، ولا يريد القائل أن الشافعي قد قال ذلك وأفتى به، وإنما يريد أن هذا الحكم هو المعتمد في الفتوى عند الشافعية، وهذه مسألة اصطلاحية، ولا مشاحة في الاصطلاح...»<sup>(٢)</sup>.

ومن الجدير بالذكر في ختام هذا المطلب أن مصنفات الإمام الشافعي التي

(١) مع الأخذ بعين الاعتبار أن مذهب الشافعية لم يظهر كمذهب فقهي له رجاله وقضائه ومصنفاته المنشورة، بحيث عُرِفَ عدد كبير من الفقهاء ومن تبعهم من الناس بأنهم شافعيون، إلا خلال القرن الرابع الهجري، كما سيأتي تفصيله في البحث التالي.

(٢) انظر: المدخل إلى دراسة المدارس والمذاهب الفقهية، أ. د. عمر الأشقر، ص ٤٨.

ضمنها ما عُرف بمذهبه القديم؛ مثل كتابي الحجة والرسالة القدية (العراقية) وغيرهما، وإن كانت مفقودة ولم يصل منها إلى زمان كتابة هذه الرسالة أية نسخة مخطوطة، إلا أنها كانت متوفرة في عصر تلاميذ الإمام الشافعى وتلاميذهما، حتى جمع الحافظ أبو بكر البهقى (توفي سنة ٤٥٨هـ) منها شيئاً كثيراً في كتابه الموسوعي الذي سماه المبسوط.

## المطلب الثاني

### ظهور المذهب الجديد للإمام الشافعى

[١٩٩ هجرية - ٢٠٤ هجرية]

سافر الإمام الشافعى إلى مصر أواخر سنة ١٩٩هـ ويفى فيها إلى أن توفي سنة ٢٠٤ هجرية، وفي هذه السنوات الأربع غير كثيراً من اجتهادات، وأعاد تصنیف كتبه، والتلفّ حوله عدد من تلاميذه المصريين، فحملوا عنه هذه الاجتهادات، ورووا عنه تلك الكتب، وفي مقدمتهم البويطي والمزنى والريبع المرادي، وقد اصطلاح علماء الشافعية على تسمية اجتهادات الإمام الشافعى في هذه المرحلة، بالذهب الجديد له، ويتمثل هذا المذهب في كتبه المصرية نحو الأم في الفقه، والرسالة الجديدة (المصرية) في أصول الفقه، وقد ناقش الدكتور أحمد نحراوى منشأ التسمية بالقديم والجديد؛ مبيناً أن ما سُمي بالذهب القديم للإمام الشافعى، هو مذهب جديد بالنسبة للمذاهب الأخرى التي سبقته مثل مذهب الإمام مالك بن أنس، ومذهب الإمام أبي حنيفة، وغيرهما من الأئمة المجتهدين في عصر الإمام الشافعى، لكنه مذهب قديم مقارنة بالإتساخ العلمي للإمام الشافعى في مصر، والذي سماه أتباعه بالذهب الجديد تغريقاً بينهما<sup>(١)</sup>، وأحسن الدكتور نحراوى في لفته النظر إلى أن هذه القسمة إلى قديم وجديد هي قضية اصطلاحية، وإنما فمدذهب الإمام الشافعى المقصود به فقهه وأصوله واحد لا يتجزأ، إنما القضية قضية تطور

(١) راجع الإمام الشافعى في مذهبيه القديم والجديد، د. أحمد نحراوى، ص ٢١٥-٢١٨.

في هذا الفقه، وليس أكثر من ذلك فقال: «... وواضح مما تقدم أن القديم والجديد ليس مذهب، وإنما قوله وكتابه، فما قاله أو كتبه بالعراق يُقال له قديم، وما قاله أو كتبه بصرى يقال له جديد، أما مذهب فواحد لا ثانٍ له، وإن كان مذهب وهو بالعراق لا يزال في دور الظهور والنمو ولم يصل بعد إلى شكله النهائي، بينما مذهب وهو بمصر قد وصل إلى دور النضج والتكامل وإلى شكله النهائي، وهذا نرى أن مذهب الشافعى كان يسير سيراً طبيعياً ينتقل من طور الإعداد والتكون إلى طور الظهور والنمو إلى طور النضج والتكامل. وهو شيء واحد لا يمكن فصل أجزائه فصلاً تاماً، لأنها متشابكة ومتماسكة، يجري عليها قانون النمو والتطور...»<sup>(١)</sup>، ولعل من الروايات الداعمة لهذا التحليل المقيد للدكتور أحمد نحراوى في أن القديم والجديد ما هما إلا تطور لمذهب واحد للإمام الشافعى في فقهه وأصوله، ما أخرجه ابن أبي حاتم، والحافظ البيهقى - واللفظ له - بسنديهما إلى محمد بن مسلم بن وارة يقول: «...قلت لأحمد بن حنبل: فما ترى في كتب الشافعى التي عند العراقيين أحب إليك أم التي عندهم بمصر؟ قال: عليك بالكتب التي وضعها بمصر، فإنه وضع هذه الكتب بالعراق ولم يحكمها، ثم رجع إلى مصر فأحكم ذلك...»<sup>(٢)</sup>، وأقول تعقيباً على كلام الدكتور نحراوى: إن جميع الأئمة المحتهدين في عصر الإمام الشافعى وبعده، عرف عنهم تغير اجتهاداتهم، وهو أمر مأثور تقتضيه طبيعة الاسترادة في العلم والاطلاع، لكن رغم ذلك لم توصف اجتهاداتهم التي رجعوا عنها بمذاهب قديمة لهم، ولم توصف اجتهاداتهم التي ماتوا عنها بمذاهب جديدة لهم وهذا جليٌ في ترجمتهم في كتب طبقات فقهاء المذاهب وغيرها؛ بينما اختص الإمام الشافعى بهذه التسمية: المذهب القديم والمذهب الجديد، وذلك سببه - فيما يظهر لي - أمور ثلاثة مجتمعة هي:

(١) انظر: المرجع السابق، ص ٢١٨.

(٢) انظر: مناقب الشافعى، الحافظ البيهقى، ج ١، ص ٢٦٣. وانظر: آداب الشافعى، ابن أبي حاتم، ص ٦٠.

١- أن تغير الإمام الشافعي لاجتهاداته صاحبه انتقاله المكاني بين منطقتين جغرافيتين متبعدين نسبياً، الأولى تشمل العراق والمحجاذ، والثانية تشمل مصر.

٢- أن الإمام الشافعي كان قد دون اجتهداته التي رجع عن عدد منها في مصنفاته العراقية مثل الحجة والرسالة القديمة، كما دون أيضاً اجتهداته بعد أن غير وزاد فيها في مصنفات أخرى، إلا وهي المصنفات المصرية مثل الأم والرسالة الجديدة، فقد صاحب تغييره لاجتهداته إعادة تصنيفه لكتبه، لينتهي الأمر إلى وجود مجموعتين من المصنفات: عراقية ومصرية، مختلفتين عن بعضهما في مضمونهما وفي رواثهما.

٣- أن تلاميذ الإمام الشافعي الذين نقلوا اجتهاداته في العراق ورووا عنه مصنفاتٍ التي تضمنت تلك الاجتهادات، لم ينتقلوا معه إلى مصر، حيث كان له تلاميذٌ مصريون جدد، نقلوا عنه اجتهاداته مع ما أحدثه عليها من تغيير وزيادة سواءً في الفقه أم في الأصول، ورووا عنه مصنفاته المصرية، والتي ضمنتها آراءً الجديدة، ليتّهي الأمر إلى وجود طائفتين مختلفتين من التلاميذ: عراقيين ومصريين، وكل واحدةً منها تروي ما لا ترويه الأخرى من فقه ومصنفاتٍ، وشيخهم جميعاً الإمام الشافعي.

وعليه فإني أكاد أجزم أن الإمام الشافعي لو غير ما غير من اجتهاداته في الأصول وفي الفروع مع بقائه مقيناً في بلد واحد، وبقي تلاميذه معه في ذلك البلد، يرونون عنه مصنفاتة، على ما كان سيعحدثه فيها من تغيير دائم، ويزيده عليها من إضافات مستمرة إلى أن توفي، لما قسمت آراؤه إلى مذهب قديم وأخر جديد، ولما وجدت هذه التسمية مسروغاً لها<sup>(١)</sup>، كما حصل على سبيل المثال - مع الإمام أبي حنيفة الذي استوطن الكوفة مدة طويلة من حياته، وبقي تلاميذه ملازمين له إلى

(١) مع الأخذ بعين الاعتبار أن هذه التسمية وهذا التقسيم، لا يعبران ظاهرة سلبية، بل هي قضية اصطلاحية ولا مشاكلة في الاصطلاح، إنما المناقشة التي أوردتها هنا هي لاستجلاء أسباب التسمية وملايين التقسيم.

حين وفاته فيها سنة ١٥٠ هجرية وكذلك الإمام مالك بن أنس الذي استوطن المدينة المنورة ولم يغادرها إلا حاجاً، وصنف كتابه الموطأ وزاد عليه وهذبه وهو في المدينة، والتلاميذ يشدون الرحال إليه من سائر الأمصار، وغيرهما من الأئمة المجتهدين، فلم يقسم أحد من تلاميذهما، وأتباع مذاهبهم اجتهداتهم إلى مذاهب قديمة وأخرى جديدة كما حصل مع الإمام الشافعي.

أما عن الأسباب التي دعت الإمام الشافعي إلى تغيير اجتهداته في مصر، فهي كثيرة، وقد أحسن عرضها موجزة الطالب عبد العزيز عبد القادر قاضي زاده في رسالته المفيدة للماجستير، والمقدمة إلى كلية الشريعة في الجامعة الإسلامية في المدينة المنورة بعنوان: الإمام الشافعي والمسائل التي اعتمدت من قوله القديم<sup>(١)</sup>، حيث قال: إن الإمام الشافعي لما انتقل إلى مصر تغير اجتهداته في كثير من المسائل فأخذ يجدد النظر فيها، وذلك لأسباب منها:

- أ - اطلاعه على كثير من السنن والآثار مما لم يكن قد سمعها من قبل.
- ب - اعتماده على قياس جديد يكون أرجح من الأول .. (أي من الذي استعمله في مذهبة القديم).

ج - اختلاف البيئة، ففي مصر رأى من العادات وال الحالات الاجتماعية ما مختلف عما كان قد رأها في الحجاز والعراق، كل ذلك أثر على اجتهداد الشافعي...<sup>(٢)</sup>، والذي يظهر أن الطالب عبد العزيز قاضي زاده قد خلص إلى هذه الأسباب

(١) نوقشت هذه الرسالة سنة ١٤٠٤ هـ بإشراف أ. د. عبد الحميد الغفارى، وقد اطلعت عليها حيث استغرقت أكثر من ٣٠٠ صفحة، وهي غير مطبوعة حتى زمن كتابة هذه الرسالة في حدود معرفتي.

(٢) راجع الرسالة سابقة الذكر، ص ٣٣ وما بعدها وص ٢٨٩-٢٩٠، وإلى قريب من هذه الأسباب ذهب أيضاً الطالب: سلوان عبد الخالق علي في رسالته للماجستير بعنوان: الإمام الشافعي ومذهبة القديم والجديد ضمن المهاجر للتورى، والتي قدمها إلى قسم الفقه وأصوله في جامعة صدام للعلوم الإسلامية في بغداد، وقد نوقشت سنة ١٤٢٠ هـ ١٩٩٩ م بإشراف أ. د. عبد الستار حامد الدباغ، وهي غير مطبوعة حتى تاريخ كتابة هذه الدراسة، راجع ص ٣٣٣ منها.

كان شاملًا لسائل أصول الفقه أيضًا، ودليل ذلك جليٌّ لا وهو إعادة تصنیف الإمام الشافعی في مصر لكتابه الرسالة وموضوعه أصول الفقه، إعادة جعلت الحافظ البیهقی - وقد اطلع على الرسائلتين العراقیة والمصریة - يعدهما كتابین منفصلین للإمام الشافعی<sup>(۱)</sup>، وتابعه على ذلك الحافظ ابن حجر العسقلانی عند تعداده لصنفات الإمام الشافعی<sup>(۲)</sup>؛ بل إن الفخر الرازی صرخ فقال: «... أعلم أن الشافعی - رضی الله عنه - صنف كتاب الرسالة في بغداد، ولما رجع إلى مصر أعاد تصنیف كتاب الرسالة وفي كل واحد منها علم کثیر»<sup>(۳)</sup>.

ولا شك أن إعادة تصنیف كتاب الرسالة في مصر وعدم الاكتفاء بما جاء في الرسالة العراقیة، هو دليل على الإضافة والتعديل عليها، ولما كان موضوعها هو أصول الفقه، علم بذلك أن التغيير الذي أحدثه الإمام الشافعی على اجتهاداته في مصر زيادةً أو تعديلاً يشمل مسائل أصول الفقه، كما يشمل مسائل الفروع الفقهیة.

الثاني: أن الإمام الشافعی لم يغير في مذهب الجدید آراءه في جميع المسائل في سائر الأبواب الفقهیة، بل وجدت أبواب لم يرجع عن اجتهاداته فيها، وفي بيان ذلك قال الحافظ البیهقی بعد أن عدد مصنفات الإمام الشافعی: «... وقد صنف الشافعی رَحْمَةُ اللَّهِ فِي الْقَدِيمِ أَكْثَرَ هَذِهِ الْكِتَبِ الَّتِي رَوَاهَا عَنْ الْحَسْنِ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ الصَّبَاحِ الزُّعْفَرَانِيِّ رَحْمَةُ اللَّهِ ... ثُمَّ أَعْدَادَ تِصْنِيفَ هَذِهِ الْكِتَبِ فِي الْجَدِيدِ غَيْرَ كِتَبِ مَعْدُودَةِ مِنْهَا: كِتَابُ الصِّيَامِ، وَكِتَابُ الصِّدَاقِ، وَكِتَابُ الْحَدُودِ، وَكِتَابُ الرِّهْنِ الصَّغِيرِ، وَكِتَابُ الْإِجَارَةِ، وَكِتَابُ الْجَنَائزِ، فَكَانَ يَأْمُرُ بِقِرَاءَةِ هَذِهِ الْكِتَبِ عَلَيْهِ فِي الْجَدِيدِ. ثُمَّ يَأْمُرُ بِتَحْرِيقِ مَا تَغَيَّرَ اجْتِهَادُهُ فِيهِ، وَرَبَّما يَدْعُهُ اكْتِفَاءً بِمَا ذُكِرَ فِي مَوْضِعِ آخَرِ...»<sup>(۴)</sup>، وقد قال الحافظ ابن حجر العسقلانی في كتابه توالي التأسيس، تعقیباً

(۱) انظر: مناقب الشافعی، الحافظ البیهقی، ج ۱، ص ۲۴۶.

(۲) انظر: توالي التأسيس، ابن حجر العسقلانی، ص ۱۵۴.

(۳) انظر: مناقب الإمام الشافعی، الفخر الرازی، ص ۱۵۷.

(۴) انظر: مناقب الشافعی، الحافظ البیهقی، ج ۱، ص ۲۵۵-۲۵۶.

على مقوله الحافظ البيهقي السابقة: «... وهذه الحكاية مفيدة ترفع كثيراً من الإشكال الواقع بسبب مسائل اشتهر عن الشافعى الرجوع عنها، وهي موجودة في بعض هذه الكتب<sup>(١)</sup>، فالمقصود من كلام الحافظ البيهقي - وهو الخبر بمصنفات الإمام الشافعى - أن الإمام لم يعد تصنيف بعض الأبواب الفقهية في مصر ، رغم رجوعه عن حكم عدد من المسائل فيها. ونقل الدكتور محمد إبراهيم علي أيضاً نقولات مفيدة حول بقاء اجتهادات الإمام الشافعى في بعض الأبواب الفقهية في مذهبه الجديد كما كانت عليه في مذهبة القديم<sup>(٢)</sup>.

### المطلب الثالث

#### نقل تلاميذ الإمام الشافعى لفقهه [٤ - ٢٧٠ هـ - ٢٠٤ هـ]

توفي الإمام الشافعى في شهر رجب سنة ٢٠٤ هجرية مخلفاً وراءه ميراثاً فقهياً ضخماً، ورثه عنه عدد من التلاميذ المخلصين النجباء، الذين أخذوا عنه العلم، وروروا مصنفاته وساروا على طريقته في الاجتهد والاستباط.

وقد ذاع صيت الإمام الشافعى في بلاد المسلمين عامة، وفي المشرق الإسلامي خاصة، فشد طلاب العلم الرجال من سائر الأمصار لتلقي فقهه وسماع مصنفاته من تلاميذه المصريين، الذين نشطوا في الرواية والتصنيف والتدريس بعد وفاة شيخهم، وكان الاهتمام بما يرويه التلاميذ المصريون ثم بمصنفاتهم بعد ذلك أكثر من غيرهم من تلاميذ الإمام الشافعى، والسبب في هذا جليٌّ: ألا وهو أنهن رواة مذهبة الجديد الذي مات عنه في مصر، حيث دُفن - رضي الله عنه - بين ظهريائهم، ولا شك أن اجتهادات العالم المجتهد المتأخرة هي المعبرة عن فقهه، فكان المذهب الجديد للإمام الشافعى هو الممثل الحقيقي لإنتاجه العلمي وشخصيته

(١) انظر: توالي التأسيس، الحافظ ابن حجر العسقلاني، ص ١٥٥.

(٢) راجع بحث: المذهب عند الشافعية، د. محمد إبراهيم أحد علي، ص ٥.

الاجتهادية التي انتهى إليها. هذا على الرغم من استمرار تلاميذ الإمام الشافعى العراقيين في رواية مصنفاته العراقية؛ فقد أخرج الحافظ البهقى بسنده إلى أبي الطاهر بن الريبع المرادى يقول: «حج الريبع بن سليمان سنة أربعين ومائتين، والتلى مع أبي علي الحسن بن محمد الزعفرانى بمكة، فسلم أحدهما على الآخر، فقال له الريبع: يا أبا علي، أنت بالشرق وأنا بالغرب ثبت هذا العلم - يعني علم الشافعى -»<sup>(١)</sup>.

والذى يظهر أن الاهتمام بمصنفات الإمام الشافعى العراقية قد انكسر وضعف بعد وفاة أشهر تلاميذه العراقيين وأطو لهم عمراً بعده؛ وهو الحسن الزعفرانى (توفي سنة ٢٦٠ هجرية)؛ وفي ذلك قال ابن النديم (توفي سنة ٤٣٨ هجرية) في كتابه الفهرست، في سياق ترجمته لـ لـ زعفرانى: «... وروى المسوط عن الشافعى على ترتيب ما رواه الريبع، وفيه خلف يسير، وليس يرغب الناس فيه ولا يعملون عليه، وإنما يعمل الفقهاء على ما رواه الريبع، ولا حاجة بنا إلى تسمية الكتب التي رواها الزعفرانى، لأنها قلت واندرس أكثرها...»<sup>(٢)</sup>.

وقام تلاميذ الإمام الشافعى المصريون بخدمة فقهه بعد وفاته أحسن قيام، فقد يسر الله تعالى له في أرض مصر تلاميذ أحسنوا عنه الفهم، وأنقذوا عنه الحفظ، ليبرعوا بعد ذلك في الاستنباط والتصنيف خدمة لذهب شيخهم.

وتلاميذ الإمام الشافعى المصريون الذين قاموا بذهبته بعد وفاته كثرة، منهم حرملة التجيبي راوى كتاب السنن (توفي سنة ٢٤٣ هـ)، ويونس بن عبد الأعلى الصدفى (توفي سنة ٢٦٤ هـ)، وبحر بن نصر الخولانى (توفي سنة ٢٦٧ هـ)، والريبع ابن سليمان الجيزي (توفي سنة ٢٥٧ هـ)؛ إلا أن أبرز أولئك التلاميذ في خدمة المذهب الشافعى ثلاثة هم: أبو يعقوب البوطي (توفي سنة ٢٣١ هـ)، وأبو إبراهيم المزنى (توفي سنة ٢٦٤ هـ)، والريبع بن سليمان المرادى (توفي سنة ٢٧٠ هـ)، فكل

(١) انظر: مناقب الشافعى، الحافظ البهقى، ج ٢، ص ٣٦٠.

(٢) انظر: الفهرست، ابن النديم، ص ٢٦١.

واحد منهم كان له بصماته الواضحة في حفظ فقه شيخه الإمام الشافعي، ونقله إلى أجيال المسلمين، بل والزيادة عليه أيضاً.

أبو يعقوب البوطي كان أفقه تلاميذ الإمام الشافعي سنة ٢٠٤ هجرية، وكان أكبرهم سناً آنذاك، فوقع عليه اختيار شيخه الإمام الشافعي ليخلفه في حلقة درسه لما اشتد عليه مرضه الذي توفي فيه، ويقي البوطي خليفة للإمام الشافعي في حلقة قائماً بأمر تدرس فقهه، وجمع تلاميذه<sup>(١)</sup>، وذلك لأكثر من عشرين سنة، إلى أن امتحن بفتنة خلق القرآن زمن الخليفة العباسي الواثق بن المعتضى بن هارون الرشيد حيث سيق إلى بغداد وحبس هناك إلى أن مات في سجنه سنة ٢٣١ هجرية<sup>(٢)</sup>.

أما أبو إبراهيم المزني فهو خليفة البوطي في حلقة الدرس، وقد قال فيه الحافظ البهقي: «... وحين وقع للبوطي ما وقع (إشارة إلى حبسه في فتنة خلق القرآن) كان القائم بالتدريس والتلقى على مذهب الشافعي رَحْمَةُ اللَّهِ ، أبو إبراهيم إسماعيل بن يحيى المزني رَحْمَةُ اللَّهِ ، صتف من كتب الشافعي، وما أخذه عنه المختصر الكبير، ثم صتف المختصر الصغير الذي سار في بلاد المسلمين وانتفعوا به»<sup>(٣)</sup>، ولقد برع المزني في الفقه وكان مناظراً حاذقاً قوي الحجة، فنصر مذهب الإمام الشافعي في مناظراته مع فقهاء المذاهب الأخرى في عصره، وفي مصنفاته العديدة في فقه شيخه وأبرزها المختصر الصغير، ونظراً لما عُرف به المزني من التمكن من أقوال شيخه وأبرزها المختصر الصغير، هو بداية سلسلة المصنفات الشافعية الفقهية، التي امتدت لأكثر من ألف ومائة عام ما بين شروح ومحاضرات وحواشي ونحوها<sup>(٤)</sup>، ولقد بلغ رسوخ قدم أبو إبراهيم المزني في العلم مبلغاً عظيماً حتى اعتبر

(١) راجع في بيان ما كابده البوطي صابرًا محتبساً لأجل المحافظة على حلقة الإمام الشافعي قائمةً ولجمع تلاميذه بعد وفاته، ما أخرجه الحافظ البهقي من روایات مستندة مفيدة في هذا الشأن في كتابه: مناقب الشافعي، ج ٢، ص ٣٣٨.

(٢) انظر: تاريخ الخلفاء، السيوطي، ص ٤٠٤. وانظر: الانقاء، ابن عبد البر، ص ١٦٨-١٦٩.

(٣) انظر: مناقب الشافعي، الحافظ البهقي، ج ٢، ص ٣٤٤.

(٤) راجع ما أورده الشيرازي في كتابه طبقات الفقهاء، ص ٩٧.

من بلغ درجة الاجتهاد المطلق، وكان له مذهب مستقل في آخر حياته<sup>(١)</sup>، وجلت هذا الأمر بوضوح ثلاث رسائل جامعية معاصرة، استقرأ أصحابها فقه المزن尼، وبسبقت الإشارة إليها<sup>(٢)</sup>.

أما الربيع بن سليمان المرادي، فكان حافظاً متقدماً لمصنفات الإمام الشافعي من طول ملازمته وخدمته له، وعاش ٦٦ سنة وستين عاماً بعد وفاة شيخه، قضاهما في روایة تلك المصنفات على الضبط والإتقان، مثل الأم والرسالة الجديدة (المصرية)، حيث توفي المرادي سنة ٢٧٠ هجرية، فكان آخر تلاميذ الإمام الشافعي وفاته<sup>(٣)</sup>، وكان رحمة الله مقصدأ لطلاب العلم الحريصين على سماع مصنفات الإمام الشافعي بالسند العالى، ومن دلائل ذلك الرواية التي نقلها الإمام أبو زكريا التووى مسندة إلى محمد بن أحمد بن سفيان الطرائفى البغدادى يقول: حضرت الربيع بن سليمان يوماً، وقد خط على باب داره تسعمائة راحلة في سماع كتب الشافعى رحمة الله ورضي عنه<sup>(٤)</sup>.

وقد أخذ علم الإمام الشافعى عن المزنى والمرادي عدد كبير من التلاميذ من أصبح لهم شأن عظيم في العلم بعد ذلك، وساهموا في نشر ما أخذوه عن الشيختين في بلدان المشرق الإسلامي - وسيأتي ذكرهم في البحث التالي -، حيث انتقل المذهب الجديد للإمام الشافعى بأصوله وفروعه بالسند العالى عن المزنى والمرادي

(١) راجع في بيان ذلك: الاجتهاد وطبقات مجتهدي الشافعية، د. محمد حسن هيتو، ص ١٠١-١٠٣.

(٢) راجع الرسائل الثلاث وهي: ١- المزنى وأثره في الفقه الشافعى، ماجستير، قدمها: محمد نيل محمد السيد غنائم، إلى قسم الشريعة الإسلامية في كلية دار العلوم في القاهرة، ونوقشت سنة ١٩٧٢م بإشراف

أ.د. عبد العظيم معانى، وهي تقع في (٣٠١) صفحة، ٢- الإمام أبو إبراهيم المزنى وأثره في فقه الشافعية، دكتوراه، قدمها: أ.د. محمود علي مصلح سرطاوي إلى كلية الشريعة في جامعة الأزهر في القاهرة، ونوقشت سنة ١٩٧٦م بإشراف أ.د. عبد الغنى عبد الخالق، وهي تقع في (١٢٠٠) صفحة، ٣- الإمام المزنى ومخالفاته للإمام الشافعى في كتاب المختصر، ماجستير، قدمها: ناصر محى الدين تاجي، إلى كلية الشريعة في جامعة أم القرى في مكة المكرمة، ونوقشت سنة ١٤٠٩هـ وهي تقع في (٥٢٧) صفحة.

(٣) كما سبق بيانه في ترجمته.

(٤) انظر: تهذيب الأسماء واللغات، التووى، ج ١، ص ٤٨-٤٩.

إلى علماء القرن الرابع الهجري نظراً لتأخر وفاتهما نسبياً.

وأقول هنا: كما يسر الله تعالى للإمام الشافعي، البوطي ليختلفه في حلقة درسه بعد وفاته، ويجمع تلاميذه من بعده، يسر له المزني لينصر مذهبـه بالحجـة القوية والـمصنفات الرصينة، ويسـر له أيضاً الربيع المرادي ليحفظ مصنـفاته المصـرية ويؤـديـها عنه مضـبـوطةـ كما حفـظـهاـ أمـدـاً طـويـلاًـ؛ لذلكـ فقدـ شـكـلتـ جـهـودـ الـبـوـطـيـ والمـزـنـيـ والمـرـادـيـ رـحـمـهـ اللـهـ جـمـيعـاًـ وـحدـةـ وـاحـدةـ مـتـكـامـلـةـ فـيـ نـقـلـ فـقـهـ الإـلـمـامـ الشـافـعـيـ يـمـتدـ زـمـنـهـ مـنـ سـنـةـ ٢٠٤ـ هـجـرـيـةـ إـلـىـ سـنـةـ ٢٧٠ـ هـجـرـيـةـ، بـحـيثـ يـكـنـ اـعـتـارـهـاـ الـلـبـنـةـ الـأـسـاسـيـةـ الـثـانـيـةـ فـيـ الـبـنـاءـ الـضـخـمـ الـذـيـ تـكـوـنـ مـنـ مـذـهـبـ الشـافـعـيـ، وـالـذـيـ سـاـهـمـ فـيـ تـشـيـيدـهـ مـئـاتـ الـعـلـمـاءـ عـبـرـ التـارـيـخـ الـإـسـلـامـيـ، وـلـيـسـ مـنـ الـمـبـالـغـةـ القـولـ إـنـهـ لـوـ لمـ تـوـجـدـ هـذـهـ الـلـبـنـةـ لـرـبـاـ اـنـدـثـرـ الـمـذـهـبـ الـجـدـيـدـ لـلـإـلـمـامـ الشـافـعـيـ<sup>(١)</sup>ـ، وـيـدـرـكـ ذـلـكـ كـلـ مـنـ دـقـقـ فـيـ تـرـجـاتـ أـوـلـئـكـ الـعـلـمـاءـ الـثـلـاثـةـ، وـاستـقـرـأـ أـثـرـهـمـ فـيـ مـصـنـفـاتـ مـنـ جـاءـ بـعـدـهـمـ مـنـ الشـافـعـيـةـ.

## المطلب الرابع

أبرز معالم هذه المرحلة [٢٠٤ - ٢٧٠ هـ]

لعلَّ أبرز معالم هذه المرحلة تتجلى في الأمور الثلاثة التالية:

١- لم يحصل في هذه المرحلة حتى سنة ٢٧٠ هجرية- أن تقلد أحدُّ من تلاميذ الإمام الشافعي أو تلاميذهـمـ منصبـ القـضاـءـ فـيـ أيـ مـنـ بـلـادـ الـمـسـلـمـينـ وهذاـ جـلـيـ فيـ تـرـاجـهمـ<sup>(٢)</sup>ـ، إـذـ بـقـيـ فـقـهـاءـ الـخـفـيـةـ هـمـ الـأـكـثـرـ تـوـلـيـاـ لـمـاـصـبـ الـقـضاـءـ مـنـ

(١) أقول هذا من باب إدراكي لخطورة المرحلة التي تتلو وفاة الإمام المجتهد مؤسس المذهب، في تقرير استمرار حياة المذهب أو اندثاره، وخير مثال على ذلك مذهب الإمام الليث بن سعد الذي لم يعمر طويلاً بعد وفاته مؤسسه كما سبق بيانه.

(٢) راجع على سبيل المثال لا الحصر: ترجمة جمال الدين الاستواني لتلاميذ الإمام الشافعي في كتابه: طبقات الشافعية، ج ١، ص ٤٤-١٧، وترجمة الشيرازي لهم في كتابه: طبقات الفقهاء، ص ٩٧-١٠٤.

فقهاء المذاهب الأخرى خاصة في المشرق الإسلامي، وذلك استمراراً لما كان عليه الحال منذ تولى أبي يوسف (توفي سنة ١٨٢ هجرية) تلميذ الإمام أبي حنيفة لمنصب قضاء القضاة في الدولة الإسلامية، ومن بعده محمد بن الحسن الشيباني (توفي سنة ١٨٩ هجرية)، ومن بعده يحيى بن أكثم (توفي سنة ٢٤٢ هجرية)، هذا وقد تولى شيخ فقهاء الحنفية في وقته أحد بن أبي عمران قضاء الديار المصرية وتوفي في مصر سنة ٢٨٠ هجرية وكان معاصرًا للربيع المرادي<sup>(١)</sup>، أي أن قاضي موطن المذهب الجديد للإمام الشافعي في حياة تلاميذه كان حنفياً.

٢- لم يصنف تلاميذ الإمام الشافعي في هذه المرحلة مصنفات في أصول الفقه<sup>(٢)</sup>، إذ يقي اعتمادهم على الكتب الأصولية لإمامتهم الشافعي، وفي مقدمتها كتاب الرسالة الجديدة (المصرية)، يدرسونها ويستبطون الأحكام على وفق قواعدها الأصولية فهذا المزني يقول فيما أخر جره الحافظ البيهقي بسنده إليه: «أنا أنظر في كتاب الرسالة عن الشافعي منذ خمسين سنة، ما أعلم أنني نظرت فيه من مرة إلا وأنا أستفيد شيئاً لم أكن عرفته»<sup>(٣)</sup>، أما الربيع المرادي فقد يروي في كتاب الرسالة الجديدة (المصرية) حتى سنة ٢٦٥ هجرية، أي قبل وفاته بخمسين سنة، حيث أذن لتلاميذه بنسخ كتاب الرسالة الجديدة عن نسخته التي كان يروي منها، كما أثبت ذلك بخطه في آخر صفحة من النسخة التي حققها

(١) هو أبو جعفر، أحمد بن أبي عمران، موسى بن عيسى، البغدادي نشأة، المصري وفاة، ولد في حدود ٢٠٠ هجرية، وهو من كبار فقهاء الحنفية في عصره، وكان أستاذًا لأبي جعفر الطحاوي، وتولى منصب قضاء الديار المصرية، وتوفي فيها سنة ٢٨٠ هجرية، راجع في ترجمته: أخبار أبي حنيفة وأصحابه، القاضي حسين الصميري، ص ١٦٥. وتهذيب سير أعلام النبلاء، الذهبي، ج ١، ص ٥٢٩، رقم ترجمته ٢٣٩١. وطبقات الفقهاء، الشيرازي، ص ١٤٠.

(٢) وأستبعد أن يكونوا قد صنفوا شيئاً في أصول الفقه لكنه لم يصل إلى زماننا.

(٣) انظر: مناقب الشافعي، البيهقي، ج ١، ص ٢٣٦.

الأستاذ أحمد محمد شاكر<sup>(١)</sup>، وأنبه هنا إلى ما أورده أبو إسحاق الشيرازي (توفي سنة ٤٧٦هـ)<sup>(٢)</sup> في كتابه طبقات الفقهاء عندما ترجم للكريابيسي تلميذ الإمام الشافعي حيث قال: «...أبو علي، الحسين بن علي الكريابيسي مات سنة خمس، وقيل: ثمان وأربعين ومائتين، وكان متكلماً عارفاً بالحديث، له تصانيف كثيرة في أصول الفقه وفروعه...»<sup>(٣)</sup>، وأقول: لا أنفي ما ذكره الشيرازي من تصنيف الكريابيسي في أصول الفقه، لكن هذا الأمر لم يورده غير الشيرازي - في حدود اطلاقي -، إضافة إلى أن هذه المصنفات - إن وجدت - لم تعرف أسماؤها، ولم يشتبه بها علماء الشافعية روایة وشرحاً، وإنما لاشتهرت كما اشتهر مختصر المزنی<sup>(٤)</sup>، مع الأخذ بعين الاعتبار ضرورة التفريق هنا بين التصنيف في أصول الفقه، وبين درايته والعلم بقواعدة ومسائله؛ فالإمام الشافعي هو أول من صنف في أصول الفقه، لكن جميع العلماء المجتهدين قبله منذ عصر الصحابة كانوا على دراية بقواعد استنباط الأحكام وأصولها كما سبق بيانه، وكذلك تلاميذ الإمام الشافعي كانوا من المشتغلين بعلم أصول الفقه، وكان محور درايهم به مصنفات إمامهم في موضوعه، وفي مقدمتها كتاب الرسالة، ولعل هذا ما حمل الأستاذ الدكتور

(١) راجع في بيان هذا الأمر كتاب: الرسالة للإمام الشافعي، بتحقيق أ. أحمد محمد شاكر، ص ١٧، حيث بسط الأستاذ شاكر تفصيله.

(٢) هو أبو إسحاق، جمال الدين، إبراهيم بن علي بن يوسف الشيرازي، ولد سنة ٣٩٣ هجرية في بلدة فیروز آباد إلى الجنوب من شيراز التي إليها ينسب، وقد رحل في طلب العلم، وتفقه على مذهب الشافعية حتى أصبح من أكابر أعلامهم في عصره، وله الكثير من المصنفات التي خدم بها المذهب، من أبرزها المذهب وهو في الفقه الشافعي، توفي الشيرازي في بغداد سنة ٤٧٦ هجرية، راجع في ترجمته: طبقات الشافعية، جمال الدين الإسنوبي، ج ٢، رقم ترجمته ٦٧٢. وتهذيب سير أعلام البلاط، الذهبي، ج ٢، ص ٤١٠، رقم ٤٣٤٦.

(٣) انظر: طبقات الفقهاء، الشيرازي، ص ١٠٢.

(٤) ربما كان عدم اشتغال علماء الشافعية بها -إن وجدت فعلاً- لأنها تتبع المذهب القديم للإمام الشافعى، والذي رجع عن كثير من اجتهاداتـ فيه، سواء في الأصول أو في الفروع.

شعبان محمد إسماعيل<sup>(١)</sup> على الترجمة لعدد من تلاميذ الإمام الشافعى المصرىن والعربىين على أنهم من كبار الأصوليين فى كتابه الجامع المقيد: أصول الفقه تاريخه ورجاله<sup>(٢)</sup>.

هذا، وقد صنف علماء المذاهب الأخرى في هذه المرحلة في أصول الفقه بعد تصنيف الإمام الشافعى لكتابه الرسالة، وعرض الأستاذ الدكتور عبد الوهاب إبراهيم أبو سليمان عدداً من هذه المصنفات في كتابه المقيد: الفكر الأصولى تحت عنوان: المؤلفات الأصولية في القرن الثالث الهجرى<sup>(٣)</sup>.

ـ ـ ـ لم توجد في هذه المرحلة مصنفات تعنى بالترجمة لتلاميذ الإمام الشافعى وتلاميذهم باسم كتب طبقات الشافعية، فقد ظهر أن أول كتاب صنف في هذا الموضوع بعد أكثر من مائة وثلاثين عاماً على وفاة الريبع المرادى كما سيأتي بيانه.

### خروج المذهب الظاهري من رحم المذهب الشافعى:

وأختتم هذا المطلب بالحديث عن تلقي داود بن علي الأصفهانى (توفي سنة ٢٧٠هـ) الفقه على يد تلاميذ الإمام الشافعى فأقول: لقد ثبت بما لا يدع مجالاً للشك أن الإمام أبو سليمان داود بن علي الأصفهانى والملقب بالظاهري، كان من المتفقين على مذهب الإمام الشافعى في شبابه، وعلى هذا اتحدت كلمة من ترجم له من المقدمين والمؤخرین، في سائر كتب التراجم والطبقات على كثرتها<sup>(٤)</sup>، ورغم

(١) هو الأستاذ في كلية الشريعة في جامعة الأزهر ثم في جامعة أم القرى حالياً، ورئيس قسم اللغة العربية والدراسات الإسلامية في كلية التربية في الجامعة الإسلامية في المدينة المنورة سابقاً.

(٢) راجع: أصول الفقه تاريخه ورجاله، أ.د. شعبان محمد إسماعيل، ص ٨٧-٧٧.

(٣) راجع: الفكر الأصولى، أ. د. عبد الوهاب إبراهيم أبو سليمان، ص ٩٨-١٠١.

(٤) راجع لمعرفة أماكن ترجمات داود بن علي الظاهري في كتب الطبقات المشهورة: مرجع العلوم الإسلامية، أ.د. محمد الرحيلي، ص ٤٧٤، وراجع أيضاً للفائدة هنا: ترجمة داود الظاهري، تهدى بـ سير أعلام النبلاء، الذهبي، ج ١، ص ٥٠٩، رقم ٢٢٩٤.

أنه لم يلتقي المزنبي والربيع المرادي، ولم يرو عن أحد من تلاميذ الإمام الشافعي المصريين، إلا أنه أخذ عن تلاميذه العراقيين وفي مقدمتهم أبو ثور الكلبي (توفي سنة ٢٤٠ هـ)، كما أخذ عن إسحاق بن راهويه، (توفي سنة ٢٣٨ هـ) الذي اتصل بالإمام الشافعي في مكة وأفاد منه<sup>(١)</sup>، ولم يقتصر داود بن علي على التفقه على مذهب الإمام الشافعي، بل كان من المتعصبين له حتى صنف في فضائله كتابين، وقد قال أبو إسحاق الشيرازي (توفي سنة ٤٧٦ هـ) في سياق ترجمته لداود بن علي في كتابه طبقات الفقهاء: «... وكان من المتعصبين للشافعى وصنف كتابين في فضائله والثناء عليه، وانتهت إليه رئاسة العلم ببغداد، وأصله من أصفهان، ومولده بالكوفة، ومنشأه ببغداد...»<sup>(٢)</sup>، وما أن رسخت قدم داود ابن علي في العلم حتى استقل في اجتهاده في الأصول والفروع عن مذهب الإمام الشافعي، ليخرج مذهبة المسماى بالمذهب الظاهري نسبة إلى أهم قواعد استنباط الأحكام فيه، ألا وهي أخذه بظواهر النصوص الشرعية، بالإضافة لتفيه لحجية القياس<sup>(٣)</sup>، وصنف داود ابن علي الظاهري العديد من المصنفات في الفقه وأصوله، عرضها ابن النديم في الفهرست كاملة<sup>(٤)</sup> منها: كتاب إبطال التقليد، وكتاب إبطال القياس، وكتاب خبر الواحد، وكتاب الخصوص والعموم...<sup>(٥)</sup>، ولقد كان للمذهب الظاهري بعد وفاة مؤسسه داود بن علي الأصفهاني سنة ٢٧٠ هجرية فقهاؤه وقضاته الذين قاموا على نصرته ونشره والتصنيف فيه<sup>(٦)</sup>، لكنه يعد من المذاهب المنشورة التي انقطع

(١) راجع في بيان ذلك: الفصل الأول من الباب الأول من هذه الرسالة.

(٢) انظر: طبقات الفقهاء، الشيرازي، ص ٩٢، ولم يصل من كتاب مناقب الشافعى لداود الظاهري إلى زماننا أي نسخة مخطوطه -في حدود اطلاعى- وكذلك سائر مصنفاته الأخرى.

(٣) راجع في وصف أصول المذهب الظاهري: تاريخ الفقه الإسلامي، أ.د. بدران أبو العينين بدران، ص ١٦٨، والمدخل للدراسة الشرعية الإسلامية، د. عبد الكريم زيدان، ص ١٤٩-١٥٠.

(٤) راجع الفهرست، ابن النديم، ص ٢٦٧-٢٦٨.

(٥) راجع في عرضها أيضاً: أصول الفقه تاریخه ورجاله، أ.د. شعبان محمد إسماعيل، ص ٨٩.

(٦) راجع في بيان طبقات فقهاء المذهب الظاهري من سنة ٢٧٠ هجرية إلى سنة ٤٧٠ هجرية كما عرضهم أبو إسحاق الشيرازي في كتابه: طبقات الفقهاء، ص ١٧٥-١٧٩.

أتباعها، وإن كان قد بقي العديد من مصنفات علمائه، والتي أغنت التراث الفقهي والأصولي الضخم للأمة الإسلامية<sup>(١)</sup>، وأقول هنا: إن خروج المذهب الظاهري في هذه المرحلة (٢٠٤ هجرية - ٢٧٠ هجرية) من رحم المذهب الشافعي ليس غريباً، لسبعين هما:

**الأول:** يختص بالذهب الظاهري: وهو أنّ أصول الإمام الشافعي في الاستنباط تكاد تكون أقرب أصول المذاهب الأربع إلى أصول الاستنباط كما استقرت عند داود بن علي في آخر أمره؛ فالإمام الشافعي يحتاج بالقرآن الكريم، والسنّة النبوية والإجماع والقياس، وبطلا الاستحسان، كما بين ذلك في كتابه إبطال الاستحسان، ثم جاء داود بن علي الأصفهاني، فاحتاج بالقرآن الكريم والسنّة النبوية معتبراً أن في عموماتهما كفاية لكل مسألة، وضيق من الإجماع عند تشذبه في شروط حصوله، ونفى حجية القياس؛ حيث صنف كتاباً باسم: إبطال القياس، وأقول: إنني أرى في إبطال داود بن علي للقياس امتداداً متطرفاً لإبطال الإمام الشافعي للاستحسان، ولو كان كتابه إبطال القياس قد وصل إلى زماننا لربما أمكن التيقن من هذا الأمر بحسن المقارنة بين الكتابين؛ نظراً لتقارب زمن تصديقهما نسبياً.

**الثاني** - وهو الأهم هنا: يختص بما فقهه تلاميذ الإمام الشافعي عن شيخهم

(١) من هذه المصنفات كتاب المحلي - وهو في الفقه، وكتاب الإحکام في أصول الأحكام - وهو في أصول الفقه، وكلاهما للإمام ابن حزم الأندلسي الظاهري (توفي سنة ٤٥٦هـ) الذي يعتبر أكبر أنصار فقه داود بن علي وأصوله في عصره. وأشار هنا إلى أن أ. د. شعبان محمد إسماعيل ذهب في كتابه: أصول الفقه تارikhه ورجاله، إلى أن المذهب الظاهري يبقى إلى القرن الخامس الهجري، ص ٨٩، بينما ذهب أ. د. بدران أبو العينين بدران في كتابه: تاريخ الفقه الإسلامي، إلى أنه اندرس تماماً في القرن الثامن الهجري، ص ١٦٨، وأقول هنا: أيّاً كان الأمر، فالذهب الظاهري يُعتبر من المذاهب الفقهية عند أهل السنّة والجماعة، وهو أطول المذاهب المتداولة حيّة بعد وفاة مؤسسه، والمقصود بالاندثار هنا هو توقف التصنيف في أصوله وفقهه وانقطاع الاتّباع سواءً من المتفقين أم من عوام المسلمين، أما العمل بمنهج المذهب الظاهري وطريقته فلا يبعد ظهوره عند بعض طلبة العلم الشرعي من حين لآخر.

وورثوه عنه، من دعوته إلى الاجتهد المنضبط، واتباع الدليل الصحيح المعتبر أينما كان، وهذه الدعوة يدركها كل دارسٍ لمصنفات الإمام الشافعي خاصة مصنفاته في الفقه المقارن، وكيف لا يكون ذلك وقد أخرج ابن أبي حاتم بسنده إلى الإمام الشافعي يقول: «إذا صح لكم الحديث فخذلوا به ودعوا قولى»<sup>(١)</sup>، وأخرج أيضاً الحافظ البيهقي بسنده إلى الإمام الشافعي يقول: «كل مسألة تكلمت فيها، صح الخبر فيها عن النبي ﷺ عند أهل النقل بخلاف ما قلت فأنا راجع عنها في حياتي وبعد موتي»<sup>(٢)</sup>، وأخرج في رواية أخرى بسنده إلى الإمام الشافعي يقول: «كل ما قلت، وقال النبي ﷺ خلاف قولى مما يصح، فحديث النبي ﷺ أولى ولا تقليدوني»<sup>(٣)</sup>، لذلك تكررت هذه الظاهرة، ألا وهي خروج علماء يعدون من المجتهدين اجتهاداً مطلقاً، من رحم المذهب الشافعي، وسيأتي ذكر عدد منهم في البحث التالي، إذ لم يكن داود الظاهري هو الوحيد في هذا الأمر؛ فمناظرات الإمام الشافعي واجتهاداته في مصنفاته تربى على الاجتهد المنضبط وتدعو إليه صراحةً، وقد فقه تلاميذه وتلاميذهم هذا الأمر عنه أحسن الفقه، خاصة في المائة والخمسين عاماً التي تلت وفاة الإمام الشافعي، والتي كان التقليد المحسن، والعصبية المذهبية خلالها ضعيفين جداً، إذا ما قورن الحال بما صار إليه بعد ذلك بعده قرون، فيما سُمي بعصر الجمود والتقليد<sup>(٤)</sup>.

(١) انظر: آداب الشافعي، ابن أبي حاتم، ص ٣٢٥.

(٢) انظر: مناقب الشافعي، الحافظ البيهقي، ج ١، ص ٤٧٣.

(٣) انظر: المصدر السابق، ج ١، ص ٧٣.

(٤) راجع في وصف السمات السلبية لهذا العصر: تاريخ الفقه الإسلامي، أ. د. عمر سليمان الأشقر، ص ١١٥ وما بعدها.

### **المبحث الثالث**

#### **الدور الثاني: ظهور مذهب الشافعية واستقراره**

**[٢٧٠ هجرية - ٥٠٥ هجرية]**

يتضمن هذا المبحث أربعة مطالب، يعرض الأول والثاني منها المرحلة الأولى من الدور الثاني وأبرز معالمها، والتي ظهر فيها مذهب الشافعية، وانتشر في المشرق الإسلامي. ويعرض المطلبان الثالث والرابع المرحلة الثانية من هذا الدور وأبرز معالمها، والتي استقر فيها المذهب استقراراً حال دون اندثاره في العصور التالية: وهذه المطالب الأربعة هي:

**المطلب الأول: ظهور مذهب الشافعية وانتشاره [٢٧٠ هجرية - ٤٠٤ هجرية].**

**المطلب الثاني: أبرز معالم هذه المرحلة [٢٧٠ هجرية - ٤٠٤ هجرية].**

**المطلب الثالث: استقرار مذهب الشافعية وثباته [٤٠٤ هجرية - ٥٠٥ هجرية].**

**المطلب الرابع: أبرز معالم هذه المرحلة [٤٠٤ هجرية - ٥٠٥ هجرية].**

#### **المطلب الأول**

##### **ظهور مذهب الشافعية وانتشاره**

**[٢٧٠ هجرية - ٤٠٤ هجرية]**

سبقت الإشارة إلى ضرورة التفريق بين فقه الإمام الشافعي المتمثل في مصنفاته، وبين مذهب الشافعية المتمثل في الإنتاج العلمي الفقهي والأصولي لعلماء الشافعية عبر أكثر من ألفٍ ومائة عام مضت، وبعد الحديث عن ظهور فقه الإمام الشافعي في حياته على مراحلتين، هما مذهب القديم والجديد، ثم كيف اجتهد تلاميذه في

نقل فقهه هذا وخدمته، أحدثت في هذا المطلب عن ظهور مذهب الشافعية وانتشاره، وهي المرحلة الأولى من الدور الثاني، ومتدة من سنة ٢٧٠ هجرية إلى سنة ٤٠٤ هجرية.

### علامة ظهور مذهب الشافعية:

لقد انتشر تلاميذ الإمام الشافعي في المشرق الإسلامي، يدرّسون الفقه ويفتون الناس، وربما يجتهدون، وأصبح لكل منهم تلاميذه في البلد التي أقام فيها، وكل ذلك منهم على وفق أصول وفقة شيخ شيوخهم: الإمام الشافعي، وكلما ابتعد الزمن عن تاريخ وفاة الربيع المرادي سنة ٢٧٠ هجرية، كلما ازداد عدد أولئك العلماء وتلاميذهم، الذين يتدارسون مصنفات الإمام الشافعي المصرية، ومصنفات تلاميذه المصريين، وفي مقدمتها مختصر المزنی، بعد أن تلقواها بالسند المتصل إلى الإمام وتلاميذه، ووجد أولئك العلماء وتلاميذهم - وهم في ازيداد - في فقه الإمام الشافعي واجهاداته في الأصول والفروع، رابطة تجمع بينهم، وتميز طريقتهم في الاجتهد ومظان فتاویهم، عن طريقة أتباع تلاميذ الإمام أبي حنيفة، الذين كانوا يتدارسون كُتب ظاهر الرواية التي أَفْهَمَا محمد بن الحسن الشيباني، فيرونها بالسند المتصل إليه ويفتون منها، ولعل قضاهم - وهم كثُر - كانوا يرجعون إليها في توجيهه أحكام أقضيتهم، وكذلك عن طريقة أتباع تلاميذ الإمام مالك بن أنس الذين كانوا يروون الموطأ، ويتدارسون المدونة التي جمعها سحنون التنوخي (توفي سنة ٢٤٠ هـ)، وخلال القرن الرابع الهجري زادت هذه الرابطة من التقارب بين المتصلين بها، ومن التمييز بينهم وبين أتباع تلاميذ أئمة الاجتهد الآخرين؛ فظهرت تسميتها بالمذهب الشافعي أو مذهب الشافعية نسبةً إلى من كانت اجهاداته ومصنفاته هي محور هذه الرابطة؛ ألا وهو الإمام الشافعي، وتناقلت الألسن هذه النسبة لأولئك العلماء وتلاميذهم في المشرق الإسلامي، والذين حرصوا بدورهم على أن يجعلوا من هذه النسبة اسم علم لطريقتهم في الاجتهد

والإفتاء، ثم في القضاء بعد ذلك، وهكذا وُجد ما عُرف بالشافعية أو الشافعيين<sup>(١)</sup>، وخلال القرن الرابع الهجري أصبح من المأثور عند التعريف بالعلم نسبته إلى مذهبه الفقهي، بالإضافة إلى نسبته إلى بلده، أو إلى قبيلته، فيقال: فلان الشيرازي الشافعي، أو فلان القرشي الشافعي ونحو ذلك، بينما لم يكن العلماء خلال القرنين الأول والثاني الهجريين ينسبون إلى أحد شيوخهم الذين أخذوا عنهم العلم، وأوضح مثال على ذلك الإمام الشافعي نفسه، إذ لم يسمه أحد بـمحمد بن إدريس الشافعي المالكي نسبة إلى شيخه الإمام مالك، أو محمد بن إدريس الشافعي الزنجي نسبة إلى شيخه مسلم بن خالد الزنجي، الحال ذاته مع الإمام أبي حنيفة، وسفيان الثوري، وكذا من سبّهم من علماء التابعين، ويمكن استجلاء هذه الحقيقة من خلال استقراء سريع لكتب التراجم المشهورة التي ترجمت لعلماء القرون الأربع الأولى للهجرة، مثل كتاب طبقات الفقهاء لأبي إسحاق الشيرازي.

وأقول هنا: إن أوضح علامة يمكن الاستدلال بها على ظهور مذهب الشافعية وانتشاره، ظهوراً وانتشاراً أضيقاً معه جهور كبير من العلماء والمتلقين ينتسبون إليه، ويتسمون بالشافعية أو الشافعيين، هو تصنيف كتب ترجم لأولئك العلماء والمتلقين خاصة دون غيرهم من فقهاء المذاهب الأخرى، فيما عُرف بكتب طبقات فقهاء المذهب، وعليه فإن قوة الرابطة الجامعة التي محورها فقه الإمام الشافعي ومصنفاته، وكثرة المتصلين بها من العلماء مع تسميتهم بالشافعية، كل ذلك كان مسوغاً للتصنيف في هذا النوع المستحدث من الترجمة<sup>(٢)</sup>، وكان أول

(١) راجع الكلام المقيد الذي أوردته الإمام السمعاني (توفي سنة ٥٦٢ هـ) في كتابه: الأنساب، ج ٣، ص ٩٨، بياناً لنسبة أتباع مذهب الإمام الشافعي إليه، إذ يقال للواحد منهم شافعي.

(٢) لقد وجدت مصنفات ترجم لفقهاء عموماً دون تحصيص أتباع مذهب معين بالترجمة، وذلك قبل كتاب المطبوعي الآتي ذكره، ومن هذه الكتب: ١ - طبقات الفقهاء والمحاذين، للمؤرخ أبي عبد الرحمن الهيثم بن عدي بن عبد الرحمن الطائي الكوفي (ولد سنة ١١٤ هـ - توفي سنة ٢٠٧ هـ جريدة)، والكتاب مفقود ولم يصل إلى زماننا منه أية نسخة مخطوطة، ٢ - كتاب: طبقات الفقهاء والتابعين، للإمام عبد الملك بن حبيب بن سليمان بن هارون السلمي القرطبي المالكي (ولد سنة ١٧٤ هـ - توفي سنة ٢٣٨ هـ)، والكتاب مفقود ولم يصل إلى زماننا منه أية نسخة مخطوطة، راجع في وصف هذه الكتب: مقدمة كتاب طبقات الفقهاء الشافعية لأبن الصلاح، لتحقق الكتاب الأستاذ محبي الدين علي نجيب.

كتاب ظهر في هذا الفن هو كتاب: **المذهب** في ذكر أئمة المذهب<sup>(١)</sup>، وصنفه أبو حفص غمر بن علي المطوعي الشافعي (توفي سنة ٤٤٠ هجرية)<sup>(٢)</sup>، وبعد هذا الكتاب توالى المصنفات في طبقات الشافعية وترجمتهم، في عناوين متقاربة<sup>(٣)</sup>، وقد نقل عدد من تلك الكتب عن كتاب المطوعي في الكثير من الترجمات<sup>(٤)</sup>، إلا أن الذي دعاني لاعتبار وفاة الإمام أبي الطيب، سهل بن أبي سهل الصعلوكي، سنة ٤٠٤ هجرية<sup>(٥)</sup> هي التي تمثل اكتمال ظهور المذهب الشافعي وانتشاره في الدور الثاني؛ هو أن أبو حفص المطوعي قد صنف كتابه المذهب في ذكر أئمة المذهب للإمام أبي الطيب الصعلوكي في حياته؛ أي قبل سنة ٤٠٤ هجرية، وفي ذلك قال جمال الدين الإسنوبي في طبقاته: «...ذكره (يقصد المترجم له وهو هنا أبو جعفر الإستراباذي) أبو حفص عمر بن علي المطوعي، في كتابه المسمى بالمذهب في ذكر أئمة المذهب، الذي ألفه للإمام أبي الطيب سهل بن الإمام أبي سهل الصعلوكي...»<sup>(٦)</sup>، وبعد نظري في ترجمات المطوعي، والإمام أبي الطيب الصعلوكي أرجح أن يكون الصعلوكي قد أملأ هذا الكتاب على تلميذه المطوعي، أو على

(١) ورد هذا الكتاب في بعض الترجمات باسم: **المذهب** في ذكر شيخ المذهب.

(٢) كان فقيهاً شافعياً تلمند على يد الإمام أبي الطيب الصعلوكي، ويرعى المطوعي في الشعر والأدب، وعمل في خدمة الأمير أبي الفضل الميكالي، ترافق المطوعي سنة ٤٤٠ هجرية، وهو من أهل نيسابور، فيذكر أحياناً بالمطوعي النسابوري. راجع في ترجمه كلًا ما يلي: بقية الدهر في محسن أهل العصر، الشعالي (توفي سنة ٤٢٩ هـ) ج ٤، ص ٥٠٤-٥٠٠، رقم ترجمه ١٢٠، وج ٥، ص ١٩٤-١٩١ أيضًا، دمية القصر وعصرة أهل العصر، الباطري (توفي سنة ٤٦٧ هـ)، ج ١، وج ١٤٠، ص ١٢٠٦، ص ١٢٠٦. معجم المؤلفين، عمر رضا كحاله، ج ٢، ص ٥٦٩، رقم ١٠٤٣٨.

(٣) راجع في عرض هذه المصنفات، المطبوع منها والمخطوط، مقدمة ١. عبد الله الجبوري لتحقيقه لكتاب طبقات الشافعية، الإسنوبي، ج ١، ص ٣٢-٣٩، وراجع أيضًا بصورة أكثر توسيعًا: مقدمة الأستاذ محبي الدين علي نجيب، لتحقيقه لكتاب طبقات الفقهاء الشافعية، ابن الصلاح، ج ١، ص ١٤-٢٧.

(٤) لقد تأكّدت من نقل تاج الدين السبكي في طبقاته الكبرى وكذا ابن الصلاح في كتابه: طبقات الفقهاء الشافعية وكذا جمال الدين الإسنوبي في كتابه طبقات الشافعية، وذلك من خلال استقراء فهارس تلك الكتب وتبع الموضع التي نقلت فيها عن كتاب المطوعي وهي بالجملة غير قليلة.

(٥) راجع في ترجمه كلًا ما يلي: طبقات الفقهاء الشافعية، ابن الصلاح، ج ١، ص ٤٨٠-٤٨٣، رقم ترجمه ١٧٤. طبقات الشافعية الكبرى، السبكي، ج ٣، ص ٥٢، رقم ترجمه ٤١٨.

(٦) انظر: طبقات الشافعية، جمال الدين الإسنوبي، ج ١، ص ٤٨.

الأقل كان له دور بارز فيه من حيث فكرته ومضمونه، والذي حفزي على هذا الترجيح ما اشتهر به الصعلوكي من الزهد والعرفة مع الإمامة في الدين ورسوخ القدم في فقه الشافعية؛ فهو من أبرز أعلامهم في عصره، حتى قال فيه الحافظ الذهبي في سير أعلام النبلاء: «العلامة شيخ الشافعية بخراسان الإمام أبو الطيب سهل بن الإمام أبي سهل محمد بن سليمان بن محمد العجلي ثم الصعلوكي النيسابوري الفقيه الشافعي، تفقه على والده، وسمع من أبي العباس الأصم و... تخرج به أئمة وحدث وأئمٍ... وكان بعض العلماء يعد أبو الطيب المجدد للأمة دينها على رأس الأربع مئة... توفي سنة ٤٠٤ هجرية»<sup>(١)</sup>، وفي المقابل ضُعِفت ذكر المطوعي وعدم شهرته، إذ لم يترجم له أحد من أصحاب كتب طبقات الشافعية المطبوعة فيما اطلعت عليه، رغم أن تلك الكتب نصت على النقل من كتابه في موضوع متعدد، والله تعالى أعلم بالصواب.

**أبرز الناقلين للمذهب الشافعي في هذه المرحلة وانتشارهم الجغرافي:**

لقد يسر الله تعالى عدداً من العلماء المخلصين لينقلوا فقه الإمام الشافعي ومصنفاته عن تلاميذه إلى سائر المسلمين في المشرق الإسلامي، حيث وقع على عاتقهم عبء نشر مذهبه وتطويره بعد وفاة آخر تلاميذه سنة ٢٧٠ هجرية وهو الربيع المرادي، وقاموا بهذا الأمر أحسن قيام؛ فكانوا خير خلف لخير سلف في خدمة التركيبة العلمية الضخمة التي خلفها الإمام الشافعي بعد وفاته سنة ٤٠٤ هجرية، لتنتفع بها أجيال المسلمين المتعاقبة.

ولاشك في كثرة أولئك العلماء الذين ازدحبت تراثتهم في بطون كتب طبقات الشافعية<sup>(٢)</sup>.

(١) انظر: سير أعلام النبلاء، الحافظ الذهبي، ج ١٧، ص ٢٠٧-٢٠٩.

(٢) اطلعت خلال دراستي هذه على الكتب التالية من طبقات الشافعية خاصة: طبقات الفقهاء الشافعية، ابن الصلاح (توفي ٦٤٣ هـ)، وهذه ورتبه الإمام النووي (توفي سنة ٦٧٦ هـ) ونفحه الحافظ المزّي (توفي سنة ٧٤٢ هـ)، وذلك بتحقيق أ. محبي الدين علي نجيب. طبقات

ومن أبرزهم في هذه المرحلة (٢٧٠ هـ - ٤٠٤ هجرية):

١- أبو القاسم عثمان بن سعيد بن بشار الأنماطي:

أخذ الفقه عن المُزنِي والمرادي ولازمهما، ثم رحل إلى بغداد واستوطنها إلى أن توفي فيها سنة ٢٨٨ هجرية، وكان هو السبب في نشاط الناس ببغداد بفقه الإمام الشافعي ومصنفاته المصرية الجديدة، وعن الأنماطي أخذ الكثير من العلماء الذين كان لهم شأن في خدمة مذهب الشافعية ونشره في البلاد وفي مقدمتهم أبو العباس ابن سريج<sup>(١)</sup>، وأقول هنا: لا تخفي أهمية نشر المذهب في عاصمة الدولة، في نشره فيسائر بلاد المسلمين آنذاك، فبغداد دار الخلافة وقبلة العلم والعلماء، وإليها يفد الولاة والأمراء والتجار من سائر الأمصار، وقد أدرك الإمام الشافعى نفسه أهمية العاصمة في نشر مذهبه لما انتقل إليها سنة ١٩٥ هجرية، في زيارته الثانية لها، ليعرض مذهبة في الأصول والفروع على الأمة الإسلامية، ويصنف أول تصنيف يعبر عن اجتهداته، كما سبق بيان ذلك في الفصل الأول من الباب الأول من هذه الرسالة .

٢- أبو العباس، أحمد بن عمر بن سريج البغدادي:

أخذ الفقه عن أبي القاسم الأنماطي وغيره، وأخذ عنه الكثير من العلماء، وكان إمام الشافعية في عصره بلا منازع فسمى بشيخ المذهب، وكان يقال له الباز

---

= الشافعية الكبرى، تاج الدين السبكي (توفي سنة ٧٦٩ هـ)، بتحقيق مصطفى عبد القادر أحد عطا. طبقات الشافعية، جمال الدين الإسنو (توفي سنة ٧٧٢ هـ)، بتحقيق أ. عبد الله الحبورى. العقد المذهب في طبقات حلة المذهب، ابن الملقن (توفي سنة ٨٠٤ هـ)، بتحقيق أين الأزهري، وسيد مهنى. طبقات الشافعية، أبو بكر هداية الله الحسيني (توفي سنة ١٠١٤ هـ)، بتحقيق أ. عادل نوريهض.

(١) راجع في ترجمته كل ما يلي: ترجمة الأنماطي طبقات الشافعية، الإسنو، ج ١، ص ٤٤، رقم ٢٦، ٢٠٠٣، وطبقات الفقهاء، الشيرازي، ص ١٠٤ . وطبقات الفقهاء الشافعية، ابن الصلاح، ج ٢، ص ٥٨٩-٥٩٠، رقم ترجمته ٢٢٦ . وطبقات الشافعية الكبرى، السبكي، ج ١، ص ٤٩٤، رقم ترجمته ٦٦ .

الأشهب وعنه انتشر مذهب الشافعية في معظم بلاد المسلمين على وجه العموم، وهو من أوائل الشافعية الذين تولوا القضاء؛ فقد تولى قضاء مدينة شيراز في بلاد فارس، ثم انتقل إلى العاصمة بغداد، وتوفي فيها سنة ٣٠٦ هجرية أي بعد مائة عام وقليل على وفاة الإمام الشافعي، ويرى بعض علماء السير والترجمات أنه -أي ابن سريج- هو المجدد على رأس المائة الثالثة<sup>(١)</sup>، وأقول بعد التدقيق في ترجمات ابن سريج: إنه كان صاحب الدور الأبرز من بين علماء الشافعية في الفترة الواقعة ما بين القرنين الثالث والرابع الهجريين في نصرة مذهب الشافعية ونشره، وتبنيت دعائمه فيسائر البلاد وفي العاصمة بغداد تتميناً لجهد شيخه أبي القاسم الأنطاطي، ولعل توليه قضاء شيراز كان مساعدًا له على ذلك، بالإضافة لكثره مصنفاته الدالة على مكانته العلمية المرموقة؛ فإنها جاوزت الأربع مائة، وقد ذكر ابن النديم في الفهرست جانبياً منها فقال: ... وله من الكتب: كتاب الرد على محمد بن الحسن، كتاب الرد على عيسى بن أبان، كتاب التقريب بين المزن尼 والشافعي ... كتاب مختصر في الفقه...<sup>(٢)</sup>.

### ٣- أبو زرعة، محمد بن عثمان بن إبراهيم الدمشقي:

أخذ الفقه عن الريبع المرادي وغيره وسكن مصر، وتولى القضاء فيها خلال الربع الأخير من القرن الثالث الهجري (ولعله أول قاضٍ شافعٍ في مصر)، ثم انتقل إلى دمشق ليتولى القضاء فيها أيضاً، ويلزم قضايتها بالذهب الشافعى، ويُسعى في نشره في بلاد الشام عامة وفي دمشق خاصة، بعد أن كان مذهب الأوزاعي هو السائد فيها، وقد نجح في ذلك، وما أثر عنه في هذا الشأن أنه كان يَهَبُ لمن يحفظ مختصر المزنى مائة دينار، وكان أبو زرعة أيضاً راسخ القدم في

(١) راجع في ترجمته كلاماً يلي: طبقات الشافعية، الإسنوى، ج ٢، ص ٢١-٢٠، رقم الترجمة ٥٩٣. وطبقات الفقهاء، الشيرازي، ص ١٠٨-١٠٩. والعقد المذهب في طبقات حلة الذهب، ابن الملقن، ص ٣١. وطبقات الشافعية الكبرى، السبكي، ج ٢، ص ١٦، رقم ترجمتها ٨٦.

(٢) انظر: الفهرست، ابن النديم، ص ٢٦٢.

الحادي عشر رواية ودرائية، ويُعدّ من أئمة المحدثين في عصره، توفي رَحْمَةُ اللَّهِ سنه  
٣٠٢ هجرية<sup>(١)</sup>.

وأقول هنا: لا يخفى أثر نشر المذهب في دمشق في نشره فيسائر بلاد الشام،  
 فهي كبرى مدنها وكانت عاصمة الخلافة الأموية. ومن الجدير بالذكر أنه كان  
لأبي زرعة ولد، هو أبو عبد الله الحسين بن محمد، ولـي القضاء بعد أبيه، وسار على  
طريقه في نشر مذهب الشافعية، وتوفي سنة ٣٢٧ هجرية<sup>(٢)</sup>.

٤- أبو محمد، عبد الله بن محمد بن عيسى الروزى المعروف بعبدان:  
ولد سنة ٢٢٠ هجرية، ورحل إلى مصر ولازم فيها المزنى والمرادي، وبعد  
وفاتهما انتقل إلى مرو - وهي مدينة تقع في الشمال الشرقي من بلاد فارس - حاملاً  
معه مختصر المزنى، لينشر فيها وما حولها مذهب الشافعى، توفي رَحْمَةُ اللَّهِ سنه  
٢٩٣ هجرية<sup>(٣)</sup>.

٥- الحافظ أبو عوانة، يعقوب بن إسحاق بن إبراهيم النيسابورى الإسفراينى:  
وكان جاماً بين الفقه والحديث، وصنف مسنده المشهور باسمه وهو  
مطبوع<sup>(٤)</sup>، أخذ الفقه عن المزنى والمرادي، ورحل إلى موطنـه إسفراين وهـي تقع في  
نواحي نيسابور، وكلتاـهما تقعان في دولة تركمانستان في زمان كتابة هذه الدراسة،

(١) راجع في ترجمته كلاماً يلي: طبقات الشافعية، الإسنوى، ج ١، ص ٥٢٠-٥١٩، وطبقات الشافعية  
الكبيرى، السبكي، ج ٢، ص ١٤٩، رقم ترجمته ١٥٨.

(٢) راجع في ترجمته: طبقات الشافعية، الإسنوى، ج ١، ص ٥٢٠، رقم ترجمته ٤٧٣. وطبقات الشافعية  
الكبيرى، السبكي، ج ٢، ص ٢٠٧، رقم ترجمته ١٨١.

(٣) راجع في ترجمته كلاماً يلي: طبقات الشافعية، الإسنوى، ج ٢، ص ٢٠٢، رقم ترجمته ٨١٥.  
وطبقات الشافعية الكبرى، السبكي، ج ١، ص ٤٩٠، رقم ترجمته ٦٤.

(٤) طبعـه دار المعرفـة في بيـروت طـبـعة أـولـى سـنة ١٤١٩ هـ ١٩٩٨، بـتـحـقـيقـ أـيـنـ بنـ عـارـفـ الدـمشـقـيـ،  
استـغـرـقـتـ خـمـسـ مجلـدـاتـ معـ الفـهـارـسـ، وـهـيـ طـبـعةـ آـيـقـةـ.

فكان أول من أدخل مذهب الشافعي إليها، توفي رَحْمَةُ اللَّهِ سنتَ ٣١٦ هجرية<sup>(١)</sup>.

٦- أبو العباس، محمد بن يعقوب النيسابوري المعروف بالأصم:

ولد سنة ٢٤٧ هجرية، ورحل في جمع الحديث، وغلب الحفظ عنده على الفقه، سمع مصنفات الإمام الشافعي من الربيع المرادي في مرحلة متأخرة من حياة الربيع، ثم بقي يرويها ويحدث بسموعاته من السنة ضابطاً ومتقدماً لها إلى أن توفي رَحْمَةُ اللَّهِ سنتَ ٣٤٦ هجرية، أي أنه بقي يروي مصنفات الإمام الشافعي ستة وسبعين سنة بعد وفاة الربيع المرادي، فكانت الرحلة إليه في سماع تلك المصنفات طليباً لعلو السند<sup>(٢)</sup>.

وأقول هنا: لقد كان الاتصال المتأخر لأبي العباس الأصم بالربيع المرادي الذي كان أطول تلاميذ الإمام الشافعي حياة بعده، ثم طول عمر الأصم بعد وفاة المرادي، مع اتصاف كلّ منهما بالضبط والإتقان، كان لذلك أثره في نقل مصنفات الإمام الشافعي المصرية مضبوطة بالسند العالى لقرابة المائة وخمسين عاماً بعد وفاته سنة ٤٢٠ هجرية، ولا شك أن المحافظة على روایتها كانت ضمانة أساسية لنشر فقه الإمام الشافعي ومذهبه بعده، ولا غرابة بعد ذلك أن تكون النسخ العشر المخطوطة لكتاب الأم، والتي حققها الدكتور أحمد بدر الدين حسون، هي من روایة أبي العباس الأصم عن الربيع المرادي، كما أثبت ذلك الدكتور حسون في تحقيقه<sup>(٣)</sup>.

٧- أبو بكر، محمد بن علي بن إسماعيل القفال الكبير الشاشي:

ولد بالشاش وإليها ينسب (وهي مدينة طشقند عاصمة دولة أوزبكستان في

(١) راجع في ترجمته كلاماً يلي: طبقات الشافعية، الإسنوي، ج ٢، ص ٢٠٣، رقم ٨١٧، وطبقات الفقهاء الشافعية، ابن الصلاح، ج ٢، ص ٦٧٩، رقم ترجمته ٢٦٧. وطبقات الشافعية الكبرى، السبكي، ج ٢، ص ٣٤٤، رقم ترجمته ٢٤٥.

(٢) راجع في ترجمته كلاماً يلي: طبقات الشافعية، الإسنوي، ج ١، ص ٧٦-٧٧، رقم ترجمته ٥٧. وطبقات الفقهاء الشافعية، ابن الصلاح، ج ١، ص ٢٩٦-٢٩٢، رقم ترجمته ٨٢.

(٣) انظر: موسوعة الإمام الشافعي، تحقيق د. أحمد بدر الدين حسون، ج ١، ص ٢، المجلد الأول.

زمن كتابة هذه الرسالة)، وذلك سنة ٢٧١ هجرية، وتوفي رَحْمَةُ اللهُ بها سنة ٣٦٥ هجرية، وقد أخذ الفقه عن الشيخ أبي العباس ابن سريج ويرع فيه فكان أبرز علماء الشافعية في عصره، وكانت له تصانيف كثيرة منها شرحه الرسالة للإمام الشافعي، وهو الذي نشر مذهب الشافعية في بلاد ما وراء النهر (المقصود به نهر جيحون، وتشمل هذه البلاد في زماننا دول: أوزبكستان وطاجكستان وقرغيزستان)<sup>(١)</sup>، وذكر جمال الدين الإسنوي بعض مصنفات القفال الكبير الشاشي، فقال: ... كتاب أدب القضاة، ومنها كتاب *محاسن الشريعة*، موضح لمعان ومناسبات طفيفة، ومشتمل على مسائل غريبة، وهما قليلاً الوجود، وعندي بكلّ منها نسخة<sup>(٢)</sup>، وأقول هنا: لعل كتاب أبي بكر الشاشي الذي ذكره الإسنوي باسم: *محاسن الشريعة*، هو أول كتاب وضع في علم مقاصد الشريعة الإسلامية، ولو وصل هذا الكتاب إلى زماننا لأمكن التيقن من هذا الأمر<sup>(٣)</sup>.

وهكذا انتشر مذهب الشافعية في المشرق الإسلامي من وادي النيل إلى بلاد ما وراء النهر، وبقي موجوداً على هذه البقعة الجغرافية الواسعة، ومتداً إلى ما جاورها لقرون عديدة كما سيأتي بيانه، هذا بالإضافة لاستمرار تواجده في الحجاز موطن الإمام الشافعي، إلا أنه لم ينتشر في شمال إفريقيا والأندلس، حيث كانت السطوة لتلاميذ قاضي القیروان أبي سعيد سحنون التنجي (توفي سنة ٢٤٠ هجرية)، الذين نشطوا هم وتلاميذهم في نشر مذهب الإمام مالك بن أنس في تلك الديار، والتصنيف فيه، والإفتاء والقضاء على وفقه<sup>(٤)</sup>.

(١) راجع في ترجمته كلّاً ما يلي: طبقات الفقهاء، الشیرازی، ص ١١٢. وطبقات الشافعية، الإسنوي، ج ٢، ص ٨٠-٧٩، رقم ترجمته ٦٦٨، وطبقات الفقهاء الشافعية، ابن الصلاح، ج ١، ص ٢٢٨-٢٢٩، رقم ترجمته ٥٧. وطبقات الشافعية الكبرى، السبکی، ج ٢، ص ١٥٢، رقم ترجمته ١٦٠.

(٢) انظر: طبقات الشافعية، الإسنوي، ج ٢، ص ٨٠.

(٣) راجع في بيان أنّ كتاب *محاسن الشريعة*، للقفال الكبير الشاشي، هو من أوائل ما كتب في مقاصد الشريعة الإسلامية، نظرية المقاصد عند الإمام الشاطئي، د. أحمد الريسوبي ص ٢٩.

(٤) راجع في ذكر تلاميذ سحنون التنجي وتلاميذهم المنشرين في المغرب العربي والأندلس: طبقات الفقهاء، الشیرازی، ص ١٥٦ وما بعدها.

## المطلب الثاني

### أبرز معلم هذه المرحلة (٢٧٠ هـ - ٤٠٤ هـ)

إن أبرز معلم مرحلة ظهور مذهب الشافعية وانتشاره، والممتدة من سنة ٢٧٠ هجرية إلى سنة ٤٠٤ هجرية، والتي تمثل المرحلة الأولى من الدور الثاني، هي الأمور الثلاثة التالية:

أولاً، بلوغ عدد من علماء الشافعية الاجتهد المطلق:

كانت هذه المرحلة من حياة مذهب الشافعية ما تزال خصبة للاجتهد الفقهي، الذي أرشد إليه الإمام الشافعي في مصنفاته، وربى عليه تلاميذه في حلقة درسه، فلم يكن التقليد المحسن قد تبلور بشكل واضح، ولم تكن العصبية المذهبية قد ظهرت جلية بعد<sup>(١)</sup>، ودراسة العلماء لمصنفات الإمام الشافعي، وأخذهم عن تلاميذه، لم تكن تعني لهم التقييد باجتهادات الإمام وتلاميذه وعدم جواز الخروج عنها إلى غيرها، ولم يكن الاتساب إلى مذهب الشافعية يستلزم من الفقيه الشافعي تسفيه أقوال غير الإمام الشافعي من أئمة الاجتهد وأتباعهم وردتها بالكلية، وأظهر الدلائل على ذلك، هي بلوغ عدد من العلماء الذين اشتهر منهم تفقههم بالمذهب الشافعي حتى ترجمت لهم كتب طبقات الشافعية، بلوغهم درجة الاجتهد المطلق، بل كان لبعضهم مذاهب نسبت إليهم، وما خروج المذهب الظاهري على يد داود بن علي من رحم المذهب الشافعي بعيد، وفي هذه المرحلة تكررت ظاهرة داود بن علي الأصفهاني (توفي ٢٧٠ هـ)، مع الأخذ بعين الاعتبار أنَّ هؤلاء العلماء

(١) وإن كان الثلث الأخير من القرن الرابع الهجري قد شهد بداية الخسارة الاجتهد وظهور ملامح التقليد المحسن والعصبية المذهبية، كما هو مبسوط في كتب تاريخ الفقه الإسلامي في موضعه، راجع في بيان ذلك ما كتبه أ.د. عبد الوهاب إبراهيم أبو سليمان، من كلام مفيد في كتابه: الفكر الأصولي، ص ١٠٢ وما بعدها، وذلك تحت عنوان: خصائص الفكر الأصولي في القرن الثالث الهجري.

المجتهدين لم يكونوا في مستوى واحد فيما آل إليه حاليهم من اختلافهم مع الإمام الشافعي أصولاً وفروعاً، ومن أبرزهم:

١- الإمام أبو بكر، محمد بن إبراهيم بن المنذر النيسابوري:

ولد في حدود سنة ٢٤٠ هجرية، ورحل في طلب العلم وجع الحديث، فسمع من الربيع المرادي والحسن الزعفراني وغيرهما من تلاميذ الإمام الشافعي، وبرع في الفقه وعلا شأنه فيه، وصنف المصنفات المقيدة الجامحة الدالة على سعة اطلاعه ورسوخ قدمه في علوم الشريعة، منها كتاب الإشراف على مذاهب أهل العلم، وكتاب الإجماع وغيرهما، توفي ابن المنذر رحمه الله في مكة سنة ٣١٨ هجرية وقيل قبل ذلك<sup>(١)</sup>، ورغم أن كتب طبقات الشافعية ترجمت لابن المنذر؛ إلا أنه بلغ الاجتهاد المطلق في آخر حياته، بل وجد من سمي طريقته في الاجتهاد بالمنذرية<sup>(٢)</sup>، وهذا ما بينه الأستاذ محمد نجيب سراج الدين في مقدمة تحقيقه المفيد لكتاب الإشراف على مذاهب أهل العلم للإمام ابن المنذر<sup>(٣)</sup>.

(١) راجع في ترجمه كلاماً يلي: طبقات الشافعية، الاستوبي، ج ٢، ص ٣٧٤، رقم ١٠١٤. وطبقات الفقهاء، الشيرازي، ص ١٠٨. وتهذيب سير أعلام النبلاء، الحافظ الذهبي، ج ٢، ص ٤٩، رقم ٥٢١٥. وطبقات الشافعية الكبرى، السبكي، ج ٢، ص ٧٧، رقم ترجمه ١١٨. ومن الجدير بالذكر هنا، أنه توجد رسالة دكتوراه بعنوان: ابن المنذر النيسابوري وأثره في الفقه، قدمها د. جمال الليل عبد العزيز إلى قسم الشريعة الإسلامية في كلية دار العلوم في القاهرة، وقد نوقشت سنة ١٩٨٢م يashraf.أ.د. رفعت فوزي عبد المطلب، وهي تقع في ٢٨٤ ورقة، ولم أتمكن من الاطلاع عليها، وهي غير مطبوعة حتى زمان كتابة هذه الرسالة في حدود معرفي.

(٢) راجع في بيان ذلك: الاجتهد وطبقات مجتهدي الشافعية، د. محمد حسن هيتو، ص ٨٠-٨٢. وأصول الفقه تاريخه ورجاله، د. شعبان محمد إسماعيل، ص ٩٩-١٠١. ومراجع العلوم الإسلامية، د. محمد الزحيلي، ص ٤٢١.

(٣) انظر: الإشراف على مذاهب أهل العلم، الإمام ابن المنذر، بتحقيق أ. محمد نجيب سراج الدين، ص ١٢، ومن الجدير بالذكر هنا، أنه توجد رسالة دكتوراه بعنوان: فقه ابن المنذر، قدمها د. محمد ابن سليمان الخلف إلى كلية الشريعة في جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية في الرياض، ونوقشت سنة ١٤١١هـ وهي غير مطبوعة في حدود معرفي ولم أتمكن من الاطلاع عليها.

٢- الإمام أبو جعفر، محمد بن حرير بن يزيد بن كثير الطري:

ولد في إحدى قرى طبرستان سنة ٢٤٤ هجرية، ورحل في طلب العلم، وجمع بين الفقه والحديث والتفسير وبرع فيها جميعاً، تفقه في شبابه على المذهب الشافعي فأخذ عن الربيع المرادي والحسن الزعفراني، ولما رسخت قدمه في العلم استقل باجتهاده، حتى أخرج مذهباً في الفروع والأصول نسب إليه باسم المذهب الجريري، حيث كان له فقهاؤه وأتباعه، لكنه يعد من المذاهب المندثرة، صنف ابن جرير الكثير من المصنفات الجامعة منها تفسيره المعروف باسمه وهو مطبوع<sup>(١)</sup>، وتاريخه المعروف باسم تاريخ الطبرى وهو مطبوع أيضاً<sup>(٢)</sup>، توفي أبو جعفر الطبرى رحمة الله في بغداد سنة ٣١٠ هجرية<sup>(٣)</sup>.

ثانياً: تفقه عدد من أكابر المحدثين على المذهب الشافعي:

من المعالم البارزة في هذه المرحلة (٢٧٠-٤٠٤ هـ) من الدور الثاني، تفقه عدد من أكابر المحدثين على مذهب الشافعية، حتى اعتبروا من علماء المذهب، وترجمت لهم كتب طبقات الشافعية، وهذه الظاهرة في حقيقة الأمر لم تختص بها

(١) طبعته دار الكتب العلمية في بيروت طبعة ثالثة سنة ١٤٢٠ هـ- ١٩٩٩ م استغرقت مع الفهارس (١٢) مجلداً.

(٢) طبعته دار الكتب العلمية في بيروت طبعة ثالثة سنة ١٤١١ هـ- ١٩٩١ م، استغرقت ٦ سنة مجلدات مع الفهارس.

(٣) راجع في ترجمته كلأ ما يلي: طبقات الفقهاء، الشيرازي، ص ٩٣. وطبقات الفقهاء الشافعية، ابن الصلاح، ج ١، ص ١٠٦ وما بعدها، رقم ١٢. وطبقات الشافعية الكبرى، ابن السبكى، ج ٢، ص ٩٢ وما بعدها، رقم ١٢٢. وراجع في بيان مصنفاته ومصنفات أتباع مذهب الجريري: الفهرست، ابن النديم، ص ٢٨٧-٢٨٩. وكذلك ما كتبه د. محمد الزحلي، في كتابه المفيد: الإمام الطبرى شيخ المفسرين وعمدة المؤرخين ومقدم الفقهاء والمحدثين صاحب المذهب الجريري، وقد طبعته دار القلم بدمشق طبعة أولى سنة ١٤١٠ هـ- ١٩٩٠ م، ويحمل رقم (٣٣) في سلسلة أعلام المسلمين التي تصدرها الدار. هذا وقد ذكر أ. د. بدران أبو العينين بدران في كتابه تاريخ الفقه الإسلامي، أن المذهب الجريري انقرض في حدود سنة ٤٥٠ هجرية تقريباً، انظر: ص ١٧١-١٧٢ من كتابه المذكور.

هذه المرحلة من حياة مذهب الشافعية، بل بقي تفقه المحدثين بالذهب الشافعي وانتسابهم إليه مستمراً طيلة حياة المذهب، والمتدة لأكثر من ألفٍ ومائة عام بعد وفاة الإمام الشافعي، ويمكن استجلاء هذه الحقيقة بالمقارنة بين فهراس أحد كتب طبقات الشافعية<sup>(١)</sup> وبين فهراس أحد كتب طبقات المحدثين والحفظ<sup>(٢)</sup>، لتكون النتيجة هي اشتراك الكتابين في الترجمة لعدد غير قليل من العلماء، وليس هذا الأمر بالمستغرب؛ فالإمام الشافعي درس فقهه مدرسة أهل الحديث على يد سفيان ابن عيينة في مكة وبعده الإمام مالك بن أنس في المدينة، وأنقذ الحديث روایة ودرایة، وهو الذي سُمِّي بناصر السنة لما قدم بغداد في زيارته الثانية إليها سنة ١٩٥ هجرية؛ بسبب ما اشتهر عنه من دفاع عن حجية السنة النبوية عامة، وعن حجية خبر الواحد خاصة، وقد سطَّر ذلك في كتبه الأصولية وأبرزها كتاب الرسالة، الذي حوى من مباحث علوم الحديث شيئاً كثيراً، ومن أبرز المحدثين الذين تفهوا بالذهب الشافعي في هذه المرحلة:

#### ١- الحافظ أبو بكر، محمد بن إسحاق بن خزيمة السلمي النيسابوري:

ولد في نيسابور سنة ٢٢٣ هجرية، ورحل في طلب الفقه وجمع الحديث بأسانيده العالية ويرع فيها، تفقه على المزنبي وسمع من المرادي وروى عنه، فبدأ حياته العلمية شافعياً، ولما رسمت قدمه في العلم مضى في طريق الاجتهاد حتى كانت له آراء واجتهاهاته التي انفرد بها ولقب بإمام الأئمة، وكان اشتغاله بالحديث والتصنيف فيه أكثر من الفقه، ومن أبرز مصنفاته صحيح ابن خزيمة<sup>(٣)</sup>، عاد الحافظ ابن خزيمة واستوطن بلده نيسابور ليصبح إمام بلاد خراسان في عصره بلا منازع،

(١) مثل كتاب طبقات الشافعية، الإسنوي (توفي سنة ٧٧٢ هجرية).

(٢) مثل كتاب طبقات علماء الحديث، الإمام ابن عبد الهادي الصالحي (توفي سنة ٧٤٤ هجرية).

(٣) طبعة المكتب الإسلامي في بيروت في طبعة ثانية سنة ١٤١٢ هـ - ١٩٩٢ م، بتحقيق د. محمد مصطفى الأعظمي، استغرقت ٤ مجلدات، وهي بعض الصحيح والباقي مفقود.

وتوفي فيها رَحْمَةُ اللَّهِ سَنَةُ ٣١١ هِجْرِيَّةً<sup>(١)</sup>.

- ٢- الحافظ أبو محمد عبد الرحمن بن أبي حاتم الحنظلي الرازي:

ولد سنة ٢٤٠ هجرية، ورحل من بلاد خراسان مع أبيه في جمع الحديث وبرع فيه، فكان حافظاً متقناً عالماً بأحوال الرواية من أئمة عصره في الجرح والتعديل وعلم العلل، وقد تفقه بالذهب الشافعي، وأكثر من التصنيف في علوم الحديث وغيرها، ومن مصنفاته آداب الشافعي ومناقبه، وهو مطبوع بتحقيق الأستاذ الدكتور عبد الغني عبد الخالق<sup>(٢)</sup>، توفي ابن أبي حاتم رَحْمَةُ اللَّهِ سَنَةُ ٣٢٧ هِجْرِيَّةً<sup>(٣)</sup>.

- ٣- الحافظ أبو الحسن علي بن عمر بن أحمد بن مهدي الدارقطني البغدادي:

ولد سنة ٣٠٦ هجرية بدارقطن، وهي محلة كبيرة في بغداد ونسب إليها، جمع الحديث وبرع فيه روایة ودرایة فكان من كبار المحدثين في عصره، وتفقه على يد أبي سعيد الإصطخري الشافعي (توفي سنة ٣٢٨ هـ) - وستأتي ترجمته -، ومن أبرز مصنفاته سنن الدارقطني، وهو مطبوع<sup>(٤)</sup>، وكتاب العلل الذي يعتبر عمدة المتأخرین في علم علل الحديث، توفي الدارقطني رَحْمَةُ اللَّهِ في بغداد سنة ٣٨٥ هِجْرِيَّةً<sup>(٥)</sup>.

(١) راجع في ترجمته كل ما يلي: طبقات الشافعية، الإسنوي، ج ١، ص ٤٦٢، رقم ترجمته ٤١٦٩، وطبقات الفقهاء، الشيرازي، ص ١٠٥-١٠٦. والاجتهاد وطبقات مجتهدي الشافعية، د. هيثو، ص ٧٧-٧٩.

(٢) طبعته مكتبة الخانجي بالقاهرة طبعة ثانية سنة ١٤١٣ هـ ١٩٩٣ م، استغرقت مع الفهارس ٣٨٨ صفحة، وهو من المراجع المأمة في رسالتي هذه.

(٣) راجع في ترجمته كل ما يلي: طبقات الشافعية، الإسنوي، ج ١، ص ٤١٦-٤١٧، رقم ترجمته ٣٧١. وطبقات الفقهاء الشافعية، ابن الصلاح، ج ١، رقم ١٩٩، ص ٥٣٤.

(٤) طبعته دار الكتب العلمية في بيروت طبعة أولى سنة ١٤١٧ هـ ١٩٩٦ م بتحقيق مجدي بن منصور ابن سيد الشورى، استغرقت مجلدين.

(٥) راجع في ترجمته كل ما يلي: طبقات الشافعية، الإسنوي، ج ١، ص ٥٠٨-٥٠٩. وطبقات الفقهاء الشافعية، ابن الصلاح، ج ٢، رقم ٢٤٠، ص ٦٦٦ وما بعدها.

وأختتم هنا بكلام مفيض لجمال الدين عبد الرحيم الإسنوي (توفي سنة ٧٧٢ هجرية)، أورده في مقدمة كتابه طبقات الشافعية في سياق حديثه عما تميز به مذهب الشافعية، وأتباع الإمام الشافعي عن غيرهم، حيث قال: ... إن كبار أئمة الحديث إما من جملة أصحابه الأخدذين عنه (أي الإمام الشافعي)، أو عن أتباعه، كالإمام أحمد، والترمذى، والنمسائى، وابن ماجة، وابن المنذر وابن حبان، وابن خزيمة، والبيهقى، والحاكم، والخطابى، والخطيب، وأبى نعيم، وغيرهم، إلى زماننا هذا ، وإما من جملة الناقلين لأقواله، الموافقين عليها، المعرضين عن مقالة غيره بالكلية، كالبخارى وغيره، ويكتفى شرفاً نقل البخارى عنه في صحيحه، ما يذهب إليه، وذلك في الركاز وفي العرايا، وإنما لم ينقل عنه في سلسلة الحديث، لأن المحدثين يحرصون على الرواية عن الأسبق والأقدم، فقيها كان أو غيره، محافظةً على علو الإسناد...<sup>(١)</sup>.

### ثالثاً: تولي علماء الشافعية لمناصب القضاء:

لقد تولى في هذه المرحلة (٢٧٠-٤٠٤ هـ) عدد غير قليل من علماء الشافعية، مناصب القضاء في أكثر من مدينة من مدنىن المشرق الإسلامي، وأقول هنا: إن السلطة الحاكمة سواء كانت ممثلة في الخليفة العباسي في بغداد أو في سلاطين وأمراء الأقاليم، كانت تراعي المذهب الأكثر انتشاراً في البلد لتختار قاضيها من فقهائه؛ وذلك ضبطاً لأحوال الناس ودرءاً للفتن، بالإضافة لمراعة أمور أخرى مثل: سعة علم القاضي وطيب أخلاقه وحسن سيرته، وقناعة صاحب السلطة به ومذهبه<sup>(٢)</sup>، ومن جهة أخرى فإن تولي فقهاء مذهب معين لمناصب

(١) انظر: طبقات الشافعية، الإسنوي، ج ١، ص ٤.

(٢) راجع في الإشارة لهذه الأمور، وفي بيان أثر القضاة في الحياة العلمية خلال القرون المجرية الثلاثة الأولى، المقدمة المفيدة للقاضي وكيع (توفي سنة ٣٠٦ هـ) في كتابه أخبار القضاة، وكذا مقدمة محقق الكتاب أ. عبد العزيز المراغي، وراجع في بيان دور القضاة في نشر المذهب الفقهي وتشييده: المدخل الفقهي العام، أ. مصطفى الزرقا، ج ١، ص ٢٠٤.

القضاء في إقليم ما يساعدهم على نشر مذهبهم وثبيت تواجده في ذلك الإقليم أكثر فأكثر، وعليه فتولى علماء الشافعية لمنصب القضاء هو من دلائل انتشار مذهبهم، وهو أيضاً من وسائل ثبتيهم له في البلاد<sup>(١)</sup>.

ومن علماء الشافعية الذين تولوا مناصب القضاء في هذه المرحلة (٢٧٠ هـ - ٤٠٤ هـ):

١- أبو العباس، ابن سريج البغدادي، تولى قضاء مدينة شيراز وتوفي في بغداد سنة ٣٠٦ هجرية.

٢- أبو زرعة الدمشقي، تولى قضاء دمشق وتوفي فيها سنة ٣٠٢ هجرية.

٣- القاضي أبو سعيد، الحسن بن أحمد بن يزيد الإصطخري: ولد سنة ٢٤٤ هجرية في مدينة اصطخر التي إليها ينسب، وهي في بلاد فارس، وتفقه على المذهب الشافعى حتى صار من كبار علمائه في عصره، وتولى قضاء مدينة قم (وهي تقع في الجنوب الغربى من دولة إيران حالياً)؛ فكان عادلاً نزيهاً زاهداً ورعاً، ثم ولى حسبة بغداد، فأحسن في القيام بأمرها وأجاد، ثم ولاه الخليفة العباسى المقتدر بالله<sup>(٢)</sup> القضاء على سائر بلاد سجستان (وهي تشمل القسم الأكبر من دولتي أفغانستان وباقستان حالياً)، وله مصنفات نافعة منها: أدب القضاء، وكتاب الفرائض الكبير، وكتاب الشروط والوثائق والمحاضر والسجلات<sup>(٣)</sup>، والذي قيل فيه بأنه لم يصنف في باب القضاء مثله، وهو يدل على سعة علم الإصطخري في الفقه وعظيم خبرته في القضاء وما يتطلبه من

(١) راجع في بيان أثر تولى فقهاء الشافعية لمناصب القضاء في انتشار المذهب الشافعى بحث: المذهب الشافعى المذهب الوسيط بين المذاهب الإسلامية، أ. د. وهبة الزحيلي، ص ٩٤ من مجلة آفاق الإسلام، السنة الرابعة، العدد الثالث، أيلول ١٩٩٦ م.

(٢) هو الخليفة العباسى المقتدر بالله، أبو الفضل جعفر بن المعتصم، ولد سنة ٢٨٢ هجرية، وولي الخلافة سنة ٣٠١ هـ وقتل سنة ٣٢٠ هـ، راجع في ترجمته تاريخ الخلفاء، السيوطي، ص ٤٤٧-٤٥٥.

(٣) انظر: الفهرست، ابن النديم، ص ٢٦٣.

إجراءات<sup>(١)</sup>، توفي الإصطخري رَحْمَةُ اللَّهِ فِي بَغْدَادَ سَنَةُ ٣٢٨ هـ.

٤- قاضي القضاة، أبو السائب، عتبة بن عبيد الله بن موسى الهمذاني: ولد في همدان - وهي في شمال بلاد فارس - سنة ٢٤٤ هـ وتفقه بالذهب الشافعى، ليتولى بعد ذلك القضاء في عدة مدن في أذربيجان، ثم قضاة أذربيجان بكاملها، ثم انتقل إلى بغداد فعظم شأنه فيها، وتولى قضاة القضاة سنة ٣٣٨ هـ، وكان أول من ولي هذا المنصب من الشافعية<sup>(٢)</sup>، توفي أبو السائب رَحْمَةُ اللَّهِ سَنَةُ ٣٥٠ هـ.

٥- القاضي أبو بشر، عمر بن أكثم الأستدي: ولد سنة ٢٨٤ هـ، وكان من فقهاء الشافعية البارزين في بغداد، وتولى قضاها في أيام الخليفة العباسى المطیع الله<sup>(٣)</sup> بتوجيه من قاضي القضاة أبي السائب، ثم تولى الأستدي قضاة القضاة بعد أبي السائب، وتوفي رَحْمَةُ اللَّهِ سَنَةُ ٣٥٧ هـ.

---

(١) راجع في بيان ذلك: مرجع العلوم الإسلامية، د. محمد الزحيلي، ص ٤٢٢ . وأصول الفقه تاريخه ورجاله، أ.د. شعبان محمد إسماعيل، ص ١٠٨-١٠٩ . وأقول هنا: لعل كتاب أبي سعيد الإصطخري سابق الذكر، هو أول مصنف في موضوع التوثيق وأصول المحاكمات في الفقه الإسلامي، لكنه مفقود.

(٢) راجع في ترجمته كلاماً يلي: طبقات الشافعية، الإسنوي ج ١، ص ٤٦-٤٧ ، رقم ٢٧ . وطبقات الفقهاء، الشيرازي، ص ١١١ . وطبقات الشافعية الكبرى، تاج الدين السبكي، ج ٢، ص ١٧١ وما بعدها، رقم ترجمته ١٦٦ .

(٣) راجع في بيان السلطات الواسعة لقاضي القضاة خلال العصر العباسى: تاريخ الخلفاء، السيوطي، ص ٤٧٧ .

(٤) راجع في ترجمته كلاماً يلي: طبقات الشافعية، الإسنوي، ج ٢، ص ٢٥ ، رقم ترجمته ٥٩٧ . وطبقات الشافعية الكبرى، تاج الدين السبكي، ج ٢، ص ٢٤٩ ، رقم ترجمته ٢١٩ .

(٥) هو الخليفة العباسى المطیع الله، أبو القاسم، الفضل بن المقتنى بن المعتضد، ولد سنة ٣٠١ هـ، بريع بالخلافة سنة ٣٣٤ هـ، ويقى بالخلافة إلى مرضه سنة ٣٦٣ هـ، وتوفي سنة ٣٦٤ هـ، راجع في ترجمته: تاريخ الخلفاء، السيوطي، ص ٤٧١-٤٧٨ .

(٦) راجع في ترجمته كلاماً يلي: طبقات الشافعية، الإسنوي، ج ١، ص ٧٨-٧٩ ، رقم ترجمته ٥٩ . وطبقات الشافعية الكبرى، تاج الدين السبكي، ج ٢، ص ٣٣٣ ، رقم ترجمته ٢٢٤ .

٦ - القاضي أبو محمد، عبد الله بن علي بن الحسن القرميسي: ولد في قرمسين (وهي مدينة تقع في شمال بلاد فارس). سنة ٢٧٩ هجرية، وتفقه على كبار علماء الشافعية في عصره، ثم تولى قضاء جرجان (وهي تقع قريباً من الساحل الجنوبي الشرقي لبحر الخزر، والمعنى اليوم ببحار قزوين)، توفي رَحْمَةُ اللَّهِ سنة ٣٧٧ هجرية<sup>(١)</sup>.

ولم يقتصر الأمر بعلماء الشافعية في هذه المرحلة التي ظهر مذهبهم فيها وانتشر بتوري مناصب القضاء فحسب، بل تولى بعضهم الوزارة أيضاً، ومن أولئك:

الوزير أبو الفضل، محمد بن عبيد الله بن محمد التميمي، المعروف بالبلعمي: ينسب إلى بلدة في أرض الروم (تركيا اليوم) يقال لها بلعم، كان فقيها شافعياً، أخذ الفقه عن الإمام محمد بن نصر المروزي الشافعي (توفي سنة ٢٩٤ هـ)<sup>(٢)</sup>. ولازمه مدةً، وتولى الوزارة لعدد من الأشخاص في بلاد ما وراء النهر وغيرها، توفي رَحْمَةُ اللَّهِ سنة ٣٢٩ هجرية<sup>(٣)</sup>.

(١) راجع في ترجمته كلاماً يلي: طبقات الشافعية، الإسني، ج ٢، ص ٣٠٧، رقم ترجمته ٩٣٠. وطبقات الشافعية الكبرى، تاج الدين السبكي، ج ٢، ص ٢٢٨، رقم ترجمته ٢٠٠.

(٢) هو الإمام محمد بن نصر المروزي، ولد ببغداد سنة ٢٠٢ هـ ونشأ في نيسابور، وتفقه في مصر على تلاميذ الإمام الشافعي، ثم انتقل إلى سمرقند وتوفي فيها سنة ٢٩٤ هـ بلغ رتبة الاجتهد المطلق بعد أن كان شافعياً على قول عدم من المترجمين له. راجع ترجمته: طبقات الشافعية، الإسني، ج ٢، ص ٣٧٢، رقم ترجمته ١٠١٣. وطبقات الفقهاء، الشيرازي، ص ١٠٦-١٠٧. وطبقات الفقهاء الشافعية، ابن الصلاح، ج ١، ص ٢٧٧-٢٨٢.

(٣) راجع في ترجمته كلاماً يلي: طبقات الشافعية، الإسني، ج ١، ص ٢١٧، رقم ترجمته ١٨٨. وسير أعلام النبلاء، الذهبي، ج ١، ص ٢٩٢. وطبقات الفقهاء الشافعية، ابن الصلاح، ج ١، ص ٢٢٤-٢٢٥، رقم ترجمته ٥٤.

### المطلب الثالث

#### استقرار مذهب الشافعية وثباته

[٤٠٤ هجرية - ٥٠٥ هجرية]

إن الفاصل ما بين المراحلتين الأولى والثانية من الدور الثاني ليس فاصلاً حدياً، شأنه في ذلك شأن الفواصل بين الأدوار الستة للتطور التاريخي للمذهب الشافعي كما سبق بيانه، فالمراحلتان متداخلتان، ومثال ذلك أن الإمام أبو حامد الإسفياني (توفي سنة ٤٠٦ هـ وستأتي ترجمته) عاش معظم حياته العلمية في المرحلة الأولى من الدور الثاني، لكنه اعتبره هنا من أعلام المرحلة الثانية<sup>(١)</sup>، والذي حلني على تقسيم الدور الثاني إلى مراحلتين سميت الأولى منهما: ظهور مذهب الشافعية وانتشاره من سنة ٢٧٠ هـ إلى سنة ٤٠٤ هـ، وسميت الثانية: استقرار مذهب الشافعية وثباته من سنة ٤٠٤ هـ إلى سنة ٥٠٥ هجرية؛ هو ما وجدته من فارق بين ظهور المذهب وبين استقراره وأقول بياناً لذلك: إن الذين بلغوا رتبة الاجتهداد المطلق من فقهاء الإسلام عبر التاريخ الإسلامي كثـر، لكن ليس كل واحد منهم عرف له مذهب في الأصول والفرع نسب إليه، وأتباع وفقهاء نسبوا إليه أيضاً؛ وذلك يعود في نظري لأسباب عـدة منها: تفاوت أولئك المجتهدـين في قدراتهم الاجتهدـية ومستواهم العلمـي، بالإضافة لتفاوتـهم في السن التي بلـغوا فيها درجة الاجتهدـاد المطلق، فيـ بينما حـصـل بعضـهم هذه الـدرجـة في مرـحلة مـتأخرـة من حـياتـهم، حـصـلـها آخـرون في سنـ شـبابـهم مـثـلـ الإمامـ الشـافـعـيـ، ولا يـخفـي أيـضاـ تـأثيرـ الـظـروفـ العامةـ لـعـصرـ المجـهـدـ فيـ مـسـطـوىـ اـجـهـادـهـ، وـفـيـ مـدىـ اـمـتدـادـ هـذـاـ الـاجـهـادـ إـلـىـ مـنـ

(١) لم أجعل وفاة أبي حامد الإسفياني سنة ٤٠٦ هـ هي نهاية المرحلة الأولى رغم أنه فاق في شهرته أبي الطيب الصعلوكي (توفي سنة ٤٠٤ هـ) رغم تقارب وفاتهـماـ، لأنـيـ اـعـتـبـرـ أنـ ظـهـورـ أولـ مـصـنـفـ فيـ طـبـقـاتـ الشـافـعـيـ هوـ عـلامـةـ اـكـتمـالـ ظـهـورـ مـذـهـبـهـ وـانتـشارـهـ، وـقدـ صـنـفـ هـذـاـ الكـتابـ أـبـوـ حـفـصـ عمرـ بنـ عـلـيـ المـطـوعـيـ لـشـيخـهـ أـبـيـ الطـيبـ الصـعلـوـكـيـ كـمـاـ سـبـقـ بـيـانـهـ.

بعده، ففي العصور التي كان باب الاجتهداد فيها مفتوحاً على مصراعيه (ما قبل سنة ٣٥٠ هجرية تقريباً) كان أثر المتجهدين في الحياة العلمية أظهر من العصور التي عصفت بها العصبية المذهبية والتقليد المغض (ما بعد القرن الرابع الهجري تقريباً). ثم إن المذاهب التي نسبت لبعض الأئمة المتجهدين ليست جميعها باقية، بل لقد اندثر عدد منها، ومعنى الاندثار هنا: هو انقطاع المتفقهين بذلك المذهب وانقطاع التصنيف فيه، لتبقى أقوال فقهائه مبسوطة في كتب الفقه المقارن للمذاهب الأخرى، وما عرف بكتب الخلاف، لكن مما لا شك فيه أن جميع تلك المذاهب مررت بمرحلة الظهور؛ وإنما اشتهرت في التاريخ الإسلامي، ولكن ليست جميعها مررت بما سميته في دراستي هذه بمرحلة الاستقرار والثبات، بدليل اندثار بعضها وبقاء بعضها الآخر، أي أن مرحلة الاستقرار هي التي تميز المذاهب الباقيه عن المذاهب المندثرة، ولابد هنا من التنبيه على أمرين هما:

- ١ - أن مرحلة الظهور كانت متفاوتة في طولها وقصرها بين المذاهب المندثرة، فعلى سبيل المثال استمر ظهور مذهب الإمام الليث بن سعد ما يقرب من الثلاثين عاماً في مصر بعد وفاته فيها سنة ١٧٥ هجرية، بينما استمر ظهور مذهب الأوزاعي ما يزيد على المائة وخمسين عاماً في بلاد الشام بعد وفاة الإمام الأوزاعي في بيروت سنة ١٥٧ هـ هجرية.
- ٢ - أن بعض المذاهب المندثرة، ربما مررت بمرحلة الاستقرار، لكنها لم تكن من القوة والطول بحيث يستمر بقاء المذهب إلى أزمنة متاخرة (وأعني هنا القرن الرابع عشر الهجري)، وهذا ما حصل مع المذهب الظاهري الذي أسسه الإمام داود بن علي الأصفهاني (توفي سنة ٢٧٠ هـ)، ويقي موجوداً إلى قرابة منتصف القرن الثامن الهجري تقريباً<sup>(١)</sup>.

---

(١) راجع في بيان ذلك: تاريخ الفقه الإسلامي، أ.د. بدران أبو العينين بدران، ص ١٦٨. والمدخل للدراسة الشرعية الإسلامية، أ.د. عبد الكريم زيدان، ص ١٥٠. وراجع ترجمة أبرز فقهاء المذهب الظاهري حتى منتصف القرن الخامس الهجري: طبقات الفقهاء، الشيرازي، ص ١٧٥-١٨٠.

والخلاصة: أنَّ العلماء المجتهدين عبر التاريخ الإسلامي كثُر، لكنَّ ليس لكل مجتهد مطلق مذهب يُنسب إليه، وليس كل مذهب يظهر يستقر ويبقى.

أما أبرز العوامل التي أدت إلى استقرار مذهب الشافعية في هذه المرحلة (٤٠٤-٤٥٥هـ)، استقراراً وثباتاً أدى إلى استمرار حياة المذهب لأكثر من ثمانية قرون تالية لها، فيمكن إجمالها في العاملين التاليين:

أولاً: وفرة عدد من العلماء المتأجرين الذين حملوا المذهب، وأجادوا في خدمته، وأكثروا من التصنيف فيه.

ثانياً: رعاية السلطة الحاكمة لمذهب الشافعية.

وسأفصل القول في هذين العاملين فيما يأتي:

أولاً: وفرة عدد من العلماء المتأجرين الذين حملوا المذهب، وأجادوا في خدمته، وأكثروا من التصنيف فيه:

في هذه المرحلة التي استغرقت المائة عام نبغ عدد من المتفقهين بالذهب الشافعي، فأحسنوا في خدمة مذهبهم والانتصار له في المناظرة وغيرها، وأكثروا من التصنيف في أصوله وفروعه، تصنيفاً جمع ما في مصنفات الشافعية خلال القرنين الثالث والرابع الهجريين، وبقي ذا أثر واضح في مصنفات الأدوار التالية من حياة المذهب؛ بحيث يمكن القول إنَّ مصنفات هذه المرحلة بنوعها وكمْها، وبما امتازت به من الجمع والإتقان تمثل حلقةً بالغة الأهمية في سلسلة مصنفات المذهب، والتي بدأت بمصنفات الإمام الشافعى، وليس أدل على هذه الحقيقة من اهتمام علماء الشافعية خلال الثمانية قرون السابقة لزمن كتابة هذه الرسالة بتلك المصنفات، (أي مصنفات المرحلة من سنة ٤٠٤هـ إلى سنة ٤٥٥هـ)، روایة لها وشرحًا لما فيها بالإضافة لاختصارها، حتى وصل العديد منها إلى زماننا لطبع عدة طبعات أنيقة مقرونة بتحقيقات مفيدة.

وما يدلُّ على كثرة المصنفات في مذهب الشافعية في هذه المرحلة، المستغرقة

للقرن الخامس الهجري، ظهور طرفيتين في التصنيف في فقه الشافعية، عرفت الأولى بطريقة العراقيين، والثانية بطريقة الخراسانيين، وقد وصف الإمام أبو زكريا النووي (توفي سنة ٦٧٦هـ) الفارق بينهما فقال في مقدمته الغنية لكتابه المجموع: «... وأعلم أن نقل أصحابنا العراقيين لنصوص الشافعى وقواعد مذهبة، ووجوه متقدمى أصحابنا أتقن وأثبتت من نقل الخراسانيين غالباً، والخراسانيون أحسن تصرفاً وتفرعاً وترتيباً غالباً...»<sup>(١)</sup>، وأقول هنا: إن كلام الإمام النووي وهو محقق المذهب الذي اطلع على كثير من مصنفات الطرفيتين التي وصلت إلى زمانه، يدل على أن الاختلاف الرئيس بينهما إنما كان في طريقة عرض المسائل وأدلةها ثم التخرج عليها، وكذا في مستوى الدقة في نقل أقوال فقهاء المذهب وعزوها إلى مطانها، وحصول هذا الاختلاف، علاوة على كونه دليلاً على غزارة التصنيف في هذه المرحلة؛ فإنه يعتبر من سنن التطور العلمي المأثور، وذلك ببروز الاختصاص مع مضي الزمن؛ فقد كان تصنيف الإمام الشافعى بعرض المسائل وأدلةها دون التقيد بكتاب أو بطريقة أحد شيوخه أو آراء غيره من المجتهدين؛ لأنه مجتهد مطلق ذو قدم راسخة في العلم، ثم جاء تلاميذه من بعده ليصنفوا في الفقه داخل الخطوط العامة لمصنفات إمامهم، فظهر مختصر المزنى، ثم كثرت المصنفات في فقه الشافعية كثرة ظهرت معها طرق في هذا التصنيف نسبت كل منها إلى البقعة الجغرافية التي انتشر أعلامها فيها، فكانت طريقة العراقيين وطريقة الخراسانيين<sup>(٢)</sup>.

ومن أشهر أعلام طريقة العراقيين:

١- الإمام أبو حامد، أحمد بن محمد بن أحمد الإسفرايني:

ولد سنة ٣٤٤هـ في إسپرایین التي إليها ينسب، وهي تقع في الجنوب الشرقي

(١) انظر: المجموع شرح المذهب، الإمام النووي، ج ١، ص ٦٩.

(٢) من المفيد هنا التنبيه على أن مصدر معرفة أعلام كل من الطرفيتين هو كتاب تراجم الشافعية، خاصة المتقدمة منها.

من دولة تركمانستان في زمن إعداد هذه الرسالة، وقد درس أبو حامد على فقهاء منطقته، ثم انتقل إلى بغداد سنة ٣٦٤هـ ليأخذ عن أكابر علمائها، ولما رسمت قدمه في العلم وتمكن من مذهب الشافعية أصولاً وفروعاً، أخذ بالتصنيف والتدريس، فصنف المصنفات الكثيرة النافعة، وأخذ عنه الفقه عدد كبير من المتفقهين بالمذهب الشافعي، وكان هو شيخ ما عرف بطريقة العراقيين، واعتبره عدد من ترجموا له المجدد للأمة دينها على رأس الأربعمائة ولقب بالشيخ، توفي رحمة الله في بغداد سنة ٤٠٦هـ، مخلفاً وراءه الكثير من التلاميذ النجباء، الذين كان لهم أثر بارز في النهوض بمذهب الشافعية في هذه المرحلة<sup>(١)</sup>.

- ٢- القاضي أبو الطيب، طاهر بن عبد الله بن طاهر الطبرى:

ولد سنة ٣٤٨ هجرية في إحدى قرى طبرستان التي إليها ينتمي، وجمع علوم فقهاء الشافعية في بلاده، ثم انتقل إلى بغداد ليلازم فيها الشيخ أبو حامد الإسفرايني ويأخذ عنه، حتى صار من أبرز فقهاء طريقته في التصنيف في فقه الشافعية والمعروفة بطريقة العراقيين، توفي القاضي أبو الطيب الطبرى رحمة الله في بغداد سنة ٤٥٠ هجرية؛ فكان من الفقهاء المعمرين، ويبدو أنه تولى القضاء، ولذلك لقب بالقاضي، لكن لم أقف على المكان الذي تولى فيه القضاء<sup>(٢)</sup>، قال أبو إسحاق الشيرازي في ترجمته: "... ولم أر فيمن رأيت أكمل اجتهاداً وأشدّ تحقيقاً وأجود نظراً منه، شرح المزنى، وصنف في الخلاف والمذهب، والأصول والجدل كتاباً كثيرة ليس لأحد مثلها..."<sup>(٣)</sup>.

(١) راجع في ترجمته كلّاً ما يلي: طبقات الشافعية، جال الدين الإسنوى، ج ١، ص ٥٧-٥٩، رقم ٣٨. وطبقات الفقهاء، الشيرازي، ص ١٢٢-١٢٤، ص ١٢٤. وطبقات الفقهاء الشافعية، ابن الصلاح، ج ١، ص ٣٧٣ وما بعدها، رقم ١٢٠. وطبقات الشافعية الكبرى، تاج الدين السبكي، ج ٢، ص ٣٨٢ وما بعدها، رقم ترجمته ٢٧١.

(٢) راجع في ترجمته كلّاً ما يلي: طبقات الشافعية، الإسنوى، ج ٢، ص ١٥٧-١٥٨، رقم ٧٥٩. وطبقات فقهاء الشافعية، ابن الصلاح، ج ١، ص ٤٩١، رقم ١٧٨. وطبقات الشافعية الكبرى، تاج الدين السبكي، ج ٣، ص ٦٦ وما بعدها، رقم ترجمته ٤٢٣.

(٣) انظر: طبقات الفقهاء، الشيرازي، ص ١٢٧-١٢٨.

٣- الإمام أبو الحسن، علي بن محمد بن حبيب الماوردي البصري:

ولد سنة ٣٦٤ هجرية في البصرة التي إليها يُنسب، أما نسبة الماوردي فهذا إلى بيع الماورد وعمله لأن بعض أجداده كان يعمله ويبيعه، أخذ الماوردي عن كبار فقهاء الشافعية في عصره وأبرزهم الشيخ أبو حامد الإسفرايني، فكان على طريقته، وقد برع الماوردي في جميع علوم الشرعية، وفي الفقه منها خاصة ودرس وأفتي في البصرة وبغداد، وصنف المصنفات النافعة منها: الأحكام السلطانية، وكذا كتابه الضخم في الفقه المقارن المعروف بالحاوي وهو مطبوع، وغير ذلك كثير، وبلغ تبحر الماوردي في الفقه مبلغًا كبيراً حتى لُقب سنة ٤٢٩ هـ بأقصى القضاة؛ بعدما تولى القضاء وأحسن فيه، رغم أن بعض علماء عصره أنكروا عليه هذا اللقب، توفي الماوردي رَحْمَةُ اللهِ في بغداد سنة ٤٥٠ هجرية<sup>(١)</sup>.

ومن أشهر أعلام طريقة الخراسانيين:

١- الإمام أبو بكر، عبد الله بن أحمد بن عبد الله المروزي، المعروف بالقفال الصغير:

ولد في مدينة مردو من بلاد خراسان، وهي مدينة تقع في جنوب دولة تركمانستان في زمن كتابة هذه الرسالة، سنة ٣٢٧ هـ، واشتغل في أول حياته بعمل الأقفال فسمى لذلك بالقفال، ثم اتجه إلى دراسة فقه الشافعية، وأخذ عن كبار فقهاء عصره فبرع في ذلك وأملأ وصنف المصنفات النافعة، وكان ثاقب الفهم دقيق النظر مصيّباً في الاستنباط والتخريج، ويعتبر القفال الصغير شيخ طريقة

(١) راجع في ترجمته كلاماً يلني: طبقات الشافعية، الإسنوي، ج ٢، ص ٣٨٧-٣٨٨، رقم ١٠٣٢. وطبقات الفقهاء، الشيرازي، ص ١٣١. والحاوي، الماوردي، بتحقيق الشيخ علي محمد معوض والشيخ عادل أحد الموجود، ج ١، ص ٥٥-٨٣، [ترجمة مستوعبة]. وطبقات الفقهاء الشافعية، ابن الصلاح، ج ٢، ص ٦٣٦ وما بعدها، رقم ٢٤٢. وطبقات الشافعية الكبرى، تاج الدين السبكي، ج ٣، ص ٢٣٢ وما بعدها، رقم ترجمه ٥١١.

الخراسانيين في التصنيف في فقه الشافعية، والتي تسمى أيضاً بطريقة المراوزة نسبة إلى مرو بلد الإمام أبي بكر المروزي، توفي رَحْمَةُ اللَّهِ في سجستان سنة ٤١٧ هجرية عن تسعين عاماً، بعد أن تلمند على يديه عدد كبير من أعلام فقهاء الشافعية في هذه المرحلة<sup>(١)</sup>.

٢- الإمام أبو محمد عبد الله بن يوسف بن عبد الله الجويي (والد إمام الحرمين): ولد في جوين وهي من ضواحي نيسابور، وذلك في الثلث الأخير من القرن الرابع الهجري، وتفقه أول الأمر على فقهاء جوين ثم خرج إلى نيسابور ليلازم فيها الإمام أبي الطيب الصعلوكي (توفي سنة ٤٤٠ هـ) وأخذ عنه، ثم رحل إلى مرو ليلتقي فيها بالإمام أبي بكر المروزي، وأخذ عنه طريقة في فقه الشافعية المعروفة بطريقة الخراسانيين أو المراوزة وليصبح من أبرز أعلامها، رجع أبو محمد الجويي بعد ذلك إلى نيسابور سنة ٤٠٧ هـ فجلس للتدريس والتصنيف والإفتاء وألف الكتب الجامعية، إذ صنف تفسيراً للقرآن الكريم، وصنف في الفقه، وشرح رسالة الإمام الشافعي في أصول الفقه، وكان رَحْمَةُ اللَّهِ مهياً زاهداً ورعاً مجتهداً في العبادة، توفي رَحْمَةُ اللَّهِ في نيسابور سنة ٤٣٨ هـ<sup>(٢)</sup>.

٣- الإمام أبو علي الحسين بن محمد بن أحمد المروروذى، المشهور بالقاضى حسين: ولد في الربع الأخير من القرن الرابع الهجرى، في مدينة مروروز وهي إحدى مدن خراسان، ولازم الإمام القفال الصغير المروزى وأخذ عنه الفقه، وصار من

(١) راجع في ترجمته كلاماً يلى: طبقات الشافعية، الإسنتوى، ج ٢، ص ٢٩٨-٢٩٩، رقم ٩١٨. وطبقات الفقهاء الشافعية، ابن الصلاح، ج ١، ص ٤٩٦ وما بعدها، رقم ١٨١. وطبقات الشافعية الكبرى، تاج الدين السبكي، ج ٣، ص ٨٧ وما بعدها، رقم ترجمته ٤٢٧.

(٢) راجع في ترجمته كلاماً يلى: طبقات الشافعية، الإسنتوى، ج ١، ص ٣٣٨، رقم ٣٠٥. وطبقات الفقهاء الشافعية، ابن الصلاح، ج ١، ص ٥٢٠، رقم ١٩٠. وطبقات الشافعية الكبرى، تاج الدين السبكي، ج ٣، ص ١٠١ وما بعدها، رقم ترجمته ٤٤٠.

أبرز تلاميذه والسائلين على طريقته، ثم أصبح من أئمة الشافعية في عصره فيسائر بلاد خراسان، وكان غواصاً في الدقائق والمعاني، من مصنفاته كتاب سماه: أسرار الفقه، توفي رَحْمَةُ اللَّهِ سَنَةُ ٤٦٢ هـ<sup>(١)</sup>.

وفي مرحلة متقدمة من القرن الخامس الهجري بُرِزَ بعض أعلام الشافعية من الذين جعوا في مصنفاتهم بين طرفي المخراسانيين والعربيين وإن كانوا في نشائتهم العلمية يتبعون إلى إحدى الطريقتين، فكانوا ينقلون عن مصنفات الطريقيتين في تحرير المسائل وعرض الأدلة، وعَزُّوا أقوال أئمة المذهب، ومن أشهر أولئك:

١- إمام الحرمين، أبو المعالي عبد الملك بن عبد الله بن يوسف الجويني:

ولد في جوين، وهي من نواحي نيسابور سنة ٤١٩ هـ، تربى في حجر والده، ثم سافر إلى بغداد ليأخذ عن علمائها، ثم رحل إلى الحجاز وجاور بمكة والمدينة أربع سنين يدرس ويفتني ويناظر فلقب بإمام الحرمين، ثم عاد إلى موطنها نيسابور ليصنف التصانيف الجامعة والنافعة في الفقه وأصوله وغيرهما، ويدرس الفقه الشافعي في المدرسة النظامية في نيسابور، والتي بناها له الوزير نظام الملك، حتى توفي رَحْمَةُ اللَّهِ سنة ٤٧٨ هجرية، وإذا أطلق الإمام في كتب المذهب الشافعي فهو المقصود<sup>(٢)</sup>، ومن كتبه الدالة على غزارة علمه وسعة اطلاعه كتاب: نهاية المطلب في دراسة المذهب، وهو موسوعة في الفقه المقارن إلا أنه مازال مخطوطاً<sup>(٣)</sup>.

(١) راجع في ترجمته كلاماً يلي: طبقات الشافعية، الإسنوي، ج ١، ص ٤٠٧، رقم ٣٦٦. وطبقات الشافعية الكبرى، تاج الدين السبكي، ج ٣، ص ٣٠ وما بعدها، رقم ترجمته ٣٩٤.

(٢) راجع في ترجمته كلاماً يلي: طبقات الشافعية، الإسنوي، ج ١، ص ٤٠٩ وما بعدها، رقم ٣٦٧. وطبقات الشافعية الكبرى، تاج الدين السبكي، ج ٣، ص ١٥٨ وما بعدها، رقم ترجمته ٤٧٧.

(٣) ذكر د. عبد العظيم الديب المدرس في كلية الشريعة، جامعة قطر في مقدمة تحقيقه لكتاب الغياني لإمام الحرمين الجويني أنه شرع في تحقيق مخطوطة كتاب نهاية المطلب، انظر الغياني، ص ١٩. كما أخبرني أستاذي الدكتور عمر سليمان الأشقر، أن كلية الشريعة في جامعة أم القرى في مكة المكرمة، جمعت مخطوطات كتاب نهاية المطلب بغرض تحقيقها على شكل رسائل جامعية للطلبة، وعلى أية حال فالكتاب لم يطبع منه حتى زمن إعداد هذه الرسالة أي جزء.

## ٢- الإمام أبو حامد حجة الإسلام، محمد بن محمد الغزالى:

ولد في بلدة الطايران من نواحي مدينة طوس في خراسان سنة ٤٥٠ هجرية، رحل إلى نيسابور ليأخذ عن إمام الحرمين الجويني، ثم انتقل إلى بغداد فأخذ عن فقهائها، وتولى التدريس بالمدرسة النظامية فيها، وكانت له بعد ذلك رحلات علمية إلى الحجاز وبلاد الشام ومصر، ثم عاد إلى بلدته الطايران، ومات فيها سنة ٥٠٥ هجرية، وكان رحمة الله غزير العلم كثير التصنيف في الفقه وأصوله وغيرهما من علوم الشريعة<sup>(١)</sup>. وقد وصل إلى زمن إعداد هذه الرسالة الكثير من تلك المصنفات، والتي تدل على المكانة العلمية المرموقة التي تبوأها الإمام الغزالى بين أعلام الشافعية؛ مما استحق في نظري أن يكون تاريخ وفاته فاصلاً بين الدورين الثاني والثالث من أدوار التطور التاريخي لمذهب الشافعية<sup>(٢)</sup>.

ومن أعلام الشافعية البارزين في هذه المرحلة (٤٠٥-٥٠٥ هـ) أيضاً، والذين كان لهم أثر لا يقل عن سبق ذكرهم من أعلام طريقتي الخراسانيين والعراقيين في خدمة المذهب ونصرته كل من:

### ١- الحافظ أبو بكر، أحمد بن الحسين بن علي البهيفي:

ولد في إحدى قرى بيهق، وهي من نواحي نيسابور سنة ٣٨٤ هجرية، وسمع الحديث ورحل لجمعه إلى العراق والحجاج وغيرهما فبرع فيه روايةً ودراءةً، وتفقه

(١) راجع في ترجمته كلاماً يلي: طبقات الفقهاء الشافعية، ابن الصلاح، ج ١، ص ٢٤٩ وما بعدها، رقم ٧٠. وطبقات الشافعية، الإسنوي، ج ٢، ص ٢٤٢ وما بعدها، رقم ٨٦٠. وطبقات الشافعية الكبرى، تاج الدين السبكي، ج ٣، ص ٤١٦ وما بعدها، رقم ترجمته ٦٩٤.

(٢) وما تجدر الإشارة إليه هنا: أنه لم توجد طريقة ثالثة في التصنيف في فقه الشافعية باسم الطريقة المصرية؛ نسبة إلى مصر وهي موطن المذهب الجديد للإمام الشافعى، والسبب في ذلك يعود في نظري إلى قيام الدولة الفاطمية في مصر (من سنة ٣٦٢ هـ إلى سنة ٥٦٧ هـ)، والتي نصرت بقوة السيف الفرقة الإمامية على حساب فقهاء أهل السنة من أتباع المذاهب الأربعية، وفي مقدمتهم فقهاء الشافعية.

على المذهب الشافعى وأحسن في نصرته وخدمته في مصنفات عديدة، لعل أبرزها كتاب المبسوط، وكتاب معرفة السنن والآثار - وقد سبقت الإشارة إليهما<sup>(١)</sup>، حتى قال إمام الحرمين الجويني: «ما من شافعى إلا وللشافعى في عنقه مئنة، إلا البيهقى فإنه له على الشافعى مئنة؛ لتصانيفه في نصرته لمذهبه وأقاويله»، تولى الحافظ البيهقى قضاء نيسابور مدة وتوفي فيها سنة ٤٥٨ هجرية<sup>(٢)</sup>، ويُعتبر كتابه مناقب الشافعى أوسع ترجمة للإمام الشافعى بالروايات المسندة وصلت إلى زمن كتابة هذه الرسالة.

## ٢- الإمام أبو إسحاق، إبراهيم بن علي بن يوسف الشيرازي:

ولد في فیروزآباد، وهي من مدن بلاد فارس، سنة ٣٩٣ هجرية ونشأ بها ثم دخل شيراز، وهي من كبرى مدن فارس، وأخذ عن فقهائها، واشتهر بالنسبة إليها، ثم رحل في طلب العلم إلى البصرة ثم إلى بغداد ليأخذ عن القاضي أبي الطيب الطبرى الذى يعتبر من أبرز أعلام طريقة العراقيين<sup>(٣)</sup>، ولما رسمت قدمه في العلم واستفاضت بذلك شهرته، بنى له الوزير نظام الملك المدرسة النظامية في بغداد، يدرس فيها ويفتي الناس على مذهب الشافعية، وقد صنف أبو إسحاق الشيرازي العديد من المصنفات النافعة التي خدم فيها مذهبها، لعل في مقدمتها كتاب المذهب في الفقه<sup>(٤)</sup>، وكتاب اللمع في أصول الفقه وشرحه، وغيرهما كثير، مما يدلّ على

(١) راجع: الفصل الثالث من الباب الأول من هذه الرسالة.

(٢) راجع في ترجمته كلاماً يلي: طبقات الفقهاء الشافعية، ابن الصلاح، ج ١، ص ٣٣٢ وما بعدها، رقم ٩٩. طبقات الشافعية، الإسنوي، ج ١، ص ١٩٨ وما بعدها، رقم ١٧٢. وطبقات الشافعية الكبرى، ناج الدين السبكي، ج ٢، ص ٣٤٦ وما بعدها، رقم ترجمته ٢٤٩.

(٣) لذلك عد بعض من ترجم للشيرازي؛ عدوه من أعلام طريقة العراقيين في التصنيف في فقه الشافعية تبعاً لشيخه أبي الطيب الطبرى.

(٤) راجع الكلام المقيد الذي ساقه د. محمد الزحيلي، في وصف كتاب المذهب للشيرازي، وذلك في مقدمة تحقيقه للكتاب، ص ٢١-٢٤، من الجزء الأول منه.

رسوخ الشيرازي في المذهب<sup>(١)</sup>، وإذا أطلق الشيخ في كتب المذهب الشافعي فهو المراد، توفي رَحْمَةُ اللَّهِ في بغداد سنة ٤٧٦ هـ<sup>(٢)</sup>.

هذا وقد أجاد الأستاذ الدكتور محمد عقلة الإبراهيم في رسالته للدكتوراه التي قدمها إلى كلية الشريعة في جامعة الأزهر بعنوان: الشيخ أبو إسحاق الشيرازي وأثره في الفقه<sup>(٣)</sup>، حيث خصّص الجانب الأكبر من رسالته لدراسة تحليلية قام بها لكل من كتابي المذهب والتنبيه لأبي إسحاق الشيرازي، مستجلياً تبُّصر الشيرازي في الفقه، وسعة اطلاعه على أقوال الفقهاء، وعمقته من مذهبه الشافعي.

### ثانياً: رعاية السلطة الحاكمة للمذهب الشافعية:

لا يخفى أثر السلطة الحاكمة ممثلة بالخلفاء والولاة والوزراء في نصرة مذهب فقهى أو عقدي؛ فيبقاء هذا المذهب وديومته<sup>(٤)</sup>، وإن كانت رعاية السلطة الحاكمة وحدها لا تكفي لتحقيق هذه الديومة، فلابد أولاً من وجود العلماء المتمكنين الذين ينصرون هذا المذهب بالتصنيف والتدريس والمناظرة ونحو ذلك، وليس أدل على هذه الحقيقة من أن نصرة الدولة الفاطمية في مصر بكل طاقاتها للفرقة

(١) راجع الكلام المفيد في بيان هذه المكانة، الذي قاله د. محمد عقلة الإبراهيم، في رسالته للدكتوراه: الشيخ أبو إسحاق الشيرازي وأثره في الفقه، ج ١، ص ٦١-٥٦.

(٢) راجع في ترجمته كلاماً ما يلي: طبقات الفقهاء الشافعية، ابن الصلاح، ج ١، ص ٣٠٢ وما بعدها، رقم ٨٥. وطبقات الشافعية، الإسنوي، ج ٢، ص ٨٣ وما بعدها، رقم ٦٧٢. وطبقات الشافعية الكبرى، تاج الدين السبكي، ج ٢، ص ٤٨٠ وما بعدها، رقم ترجمته ٣٥٧.

(٣) نقشت هذه الرسالة في الأزهر الشريف بتاريخ ١٣٩٨ هـ - ١٩٧٨ م، وكانت بإشراف أ. د. عبد الغنى محمد عبد المخالق، وهي تقع في مجلدين استغرقاً ١٢٦٩ صفحة، ومن المؤسف جداً أنها مازالت غير مطبوعة بعد قرابة ربع قرن على كتابتها (زمن إعداد هذه الرسالة).

(٤) راجع في بيان أثر السلطة الحاكمة في انتشار المذهب الشافعى، البحث القيم للدكتور جعفر عبد السلام علي - نائب رئيس جامعة الأزهر - بعنوان: عوامل انتشار المذهب الشافعى في مختلف البلاد الإسلامية، المقدم إلى ندوة الإمام الشافعى التي انعقدت في مالزيبا سنة ١٩٩٠ م، ونشرت منظمة (إيسيسكو) أبحاثها العربية في كتاب: الإمام الشافعى فقيهاً و مجتهداً، انظر ص ٥٨٢ وما بعدها منه.

الإسماعيلية<sup>(١)</sup> لأكثر من مائة عام، لم تفلح في استقرار هذه الفرقة في مصر بعد زوال الدولة الفاطمية سنة ٥٦٧ هجرية<sup>(٢)</sup>. بل إنَّ الجامع الأزهر الذي أنشأه الفاطميون ليُثْبِت عقيدة الإسماعيلية وفقها تحول إلى جامعة كبيرة لتدريس فقه المذاهب الأربعة عند أهل السنة<sup>(٣)</sup>.

وأبرز رجال الحكم الذين نصروا المذهب الشافعي في هذه المرحلة (٤٠٤-٥٥٥ هـ) هم:

١- الخليفة العباسى: القادر بالله، أبو إسحاق أحمد بن إسحاق بن المقىدر بن العتىض بن الموفق بن المتوكل بن المعتصم بن هارون الرشيد:

ولد سنة ٣٣٦ هجرية، ويُو碧ع بالخلافة سنة ٣٨١ هـ وتوفي رَحْمَةُ اللهِ في بغداد

(١) الفرقة الإسماعيلية طائفة من الشيعة، وهي يتسبون إلى إسماعيل بن جعفر الصادق، ويتفقون مع الشيعة الثانية عشرية (الإمامية) في الأئمة إلى جعفر الصادق، ومن بعد جعفر الصادق ابنه إسماعيل خلافاً للإمامية الذين يقررون أن الإمام بعد جعفر الصادق ابنه موسى الكاظم، على اعتبار أن إسماعيل مات في حياة أبيه، والإسماعيلية يعتبرون أقوال الإمام كنصول الشرع تماماً، وقد نشأت فرقة الإسماعيلية في العراق كغيرها من فرق الشيعة، وسموا بالباطنية، وذلك لأنَّها تتجاهلهم إلى الاستخفاف وكتمان معتقداتهم، وقولهم بأن الإمام يجوز أن يكون مستوراً وتُجْب طاعته مع ذلك، بالإضافة إلى زعمهم أن للشريعة ظاهراً وباطناً وغير ذلك من الضلال، عافانا الله منه. راجع في بيان ذلك: تاريخ المذاهب الإسلامية، محمد أبو زهرة، ص ٥١-٥٣.

(٢) راجع في بيان الصلة بين الدولة الفاطمية في مصر والدعوة الإسماعيلية الباطنية: التاريخ الإسلامي، محمود شاكر، (الدولة العباسية-الجزء الثاني)، ص ٧٧ وما بعدها، وص ١٦٥ وما بعدها، وص ١٨١ وما بعدها، وص ١٩٣ وما بعدها.

(٣) راجع في بيان تحول الجامع الأزهر من مركز للدعوة الإسماعيلية الباطنية إلى جامعة إسلامية لفقهاء أهل السنة: الإمام الشافعي ناصر السنة وواضع الأصول، أ. عبد الحليم الجندي، ص ٣٠٠. وراجع في بيان غاية الفاطميين من إنشاء الجامع الأزهر وظروف ذلك: الأزهر في ألف عام، د. بيار دودج، ترجمة د. حسين فوزي النجار، ص ١٣ وما بعدها. والأزهر في ألف عام، محمد عبد المنعم خفاجي، ج ١، ص ١٥ وما بعدها، وص ٢٦ وما بعدها. وتاريخ الجامع الأزهر، محمد عبد الله عنان، ص ١٨ وما بعدها، وص ٣٠ وما بعدها. والأزهر جاماً وجامعة، د. عبد العزيز محمد الشناوي، ج ١، ص ٣٥ وما بعدها وص ٤٩ وما بعدها.

سنة ٤٢٢ هـ، فمكث خليفة، أكثر من ٤٠ أربعين عاماً، وكان متفقاً على مذهب الإمام الشافعي؛ حتى صنف كتاباً في أصول الفقه، وكان الكتاب يقرأ في كل جمعة بجامع المهدى في حلقة أصحاب الحديث<sup>(١)</sup>.

وأقول هنا: لاشك أن مذهب الخليفة العباسي بالمذهب الشافعى، كان له أثر في تثبيت دعائم المذهب في العاصمة بغداد خاصة وفي سائر مناحي الدولة العباسية آنذاك عامة، وذلك بالنظر أيضاً إلى أن القادر بالله بقى خليفة مدة طويلة.

## ٢- السلطان شمس الملك:

هو السلطان نصر بن إبراهيم بن نصر، الملقب بشمس الملك، وكان ملكاً لبلاد ما وراء نهر جيحون للدولة العباسية، وتفقه بالمذهب الشافعى وكان خطيباً فصيحاً، خطب على منبر سمرقند وبخارى، توفي رحمه الله سنة ٤٩٢ هـ<sup>(٢)</sup>.

وأقول بعد نظري في ترجمات شمس الملك: إن مذهبه بمذهب الشافعية حتى عدّ من فقهائهم، كان له أثره في التمكين لعلماء الشافعية وقضائهم في البلاد التي حكمها.

## ٣- الوزير نظام الملك:

هو الوزير أبو علي، الحسن بن علي بن إسحاق الطوسي، الملقب بنظام الملك، ولد سنة ٤٠٨ هـ في نيسابور وطلب العلم، فتفقه على المذهب الشافعى، ثم ترقى

(١) راجع في ترجمته كلاماً يلي: تاريخ الخلفاء، السيوطي، ص ٤٨٥-٤٩١. وطبقات الشافعية، الإسني، ج ٢، ص ٣١٠، رقم ٩٣٦. وطبقات الفقهاء الشافعية، ابن الصلاح، ج ١، ص ٣٢٤، رقم ٩٤. وطبقات الشافعية الكبرى، السبكي، ج ٢، رقم ٢٤٨، ص ٣٤٦.

(٢) راجع في ترجمته كلاماً يلي: طبقات الشافعية، الإسني، ج ٢، ص ٤١٦، رقم ١٠٧٨. وسير أعلام النبلاء، الذهبي، ج ١٩٢، ص ١٩٢، رقم ١١٣.

في المناصب الإدارية حتى أصبح وزيراً للسلطان السلاجوقى ألب أرسلان<sup>(١)</sup> من سنة ٤٥٥ هجرية إلى سنة ٤٦٥ هجرية، وبعد وفاة أرسلان، أصبح نظام الملك وزيراً لابنه السلطان ملوكشا<sup>(٢)</sup>، من سنة ٤٦٥ هجرية إلى سنة ٤٨٥ هجرية، حيث قتله باطلي غيلا بخجر، فمكث رَحْمَةُ اللَّهِ في الوزارة ثلاثين سنة، كان فيها عادلاً حسن السيرة مقررياً للعلماء ناصراً لأهل السنة عامه ولفقهاء الشافعية منهم خاصة؛ فقد كان مذهبـه شافعياً<sup>(٣)</sup>، قال الحافظ الذهبي في ترجمته: «...كان شافعياً أشعريأ... اشتغل بمذهبـ الشافعـي ... كانت أيامـه دولةـ أهلـ العلمـ...»<sup>(٤)</sup>، وقد بنى الوزير نظامـ الملكـ تسعـ مدارسـ<sup>(٥)</sup> فيـ كبرـىـ المـدنـ الإـسـلامـيـةـ آنـذـاكـ سمـيتـ بـالـمـدـارـسـ النـظـامـيـةـ نسبةـ لـهـ،ـ كانـ منـ أـبـرـزـهاـ المـدـرـسـةـ النـظـامـيـةـ فيـ بـغـدـادـ،ـ وقدـ تـصـدـىـ لـتـدـرـيسـ فـيـهاـ الشـيـخـ أبوـ إـسـحـاقـ الشـيـراـزيـ،ـ والمـدـرـسـةـ النـظـامـيـةـ فيـ نـيـساـبـورـ،ـ وأـوـلـ منـ وـلـيـ التـدـرـيسـ فـيـهاـ إـمامـ الـحرـمـينـ الجـوـينـيـ<sup>(٦)</sup>.ـ وـمـنـ الـجـدـيرـ بـالـذـكـرـ هـنـاـ أـنـ هـذـهـ المـدـارـسـ تـشـبـهـ فـيـ نـشـاطـهـاـ وـأـثـرـهـاـ إـلـىـ حدـ كـبـيرـ الـجـامـعـاتـ فـيـ زـمـنـ كـتـابـةـ هـذـهـ الرـسـالـةـ،ـ وـهـيـ مـخـصـصـةـ لـتـدـرـيسـ

(١) هو السلطان السلاجوقى عضـدـ الدـولـةـ،ـ أبوـ شـجـاعـ،ـ أـلـبـ أـرـسـلـانـ،ـ مـحـمـدـ بـنـ السـلـطـانـ جـفـريـكـ دـاـودـ ابنـ مـيكـائـيلـ بـنـ سـلـجـوقـ بـنـ دـقـاقـ بـنـ سـلـجـوقـ التـركـمـانـيـ،ـ كـانـ سـلـطـانـ العـرـاقـ وـفـارـسـ وـبـلـادـ ماـ وـرـاءـ النـهـرـ لـلـدـوـلـةـ الـعـبـاسـيـةـ وـكـانـ لـهـ حـرـوبـ طـاحـنـةـ مـعـ الرـومـ،ـ تـوـفـيـ سـنـةـ ٤٦٥ـ هـجـرـيـةـ،ـ وـلـهـ أـرـبعـونـ سـنـةـ.ـ رـاجـعـ فـيـ تـرـجـمـتـهـ:ـ تـهـذـيـبـ سـيـرـ أـعـلـامـ الـبـلـاءـ،ـ الذـهـيـ،ـ جـ ٢ـ،ـ صـ ٤٠٢ـ،ـ رقمـ ٤٣١٨ـ.

(٢) هو السلطان السلاجوقى، جـلالـ الدـوـلـةـ أبوـ الفـتـحـ،ـ مـلـكـ شـاهـ بـنـ السـلـطـانـ أـلـبـ أـرـسـلـانـ،ـ تـملـكـ بـعـدـ أـبـيهـ،ـ وـدـبـرـ دـوـلـةـ الـوـزـيـرـ نـظـامـ الـمـلـكـ بـوـصـيـةـ مـنـ أـبـيهـ،ـ وـقـدـ توـسـعـ دـوـلـةـ (ـنـفـوذـ السـلاـجـقـةـ فـيـ عـهـدـهـ)ـ إـلـىـ أـقـصـىـ مـدـىـ لـهـ مـاـ مـنـ حدـودـ الصـينـ شـرـقاـ إـلـىـ الشـامـ غـربـاـ وـمـنـ حدـودـ الـقـسـطـنـطـنـيـةـ شـمـالـاـ إـلـىـ بـحـرـ الـهـنـدـ جـنـوـبـاـ (ـالـمـحـيطـ الـهـنـدـيـ حـالـيـاـ)،ـ وـكـانـ حـسـنـ السـيـرـ تـوـفـيـ سـنـةـ ٤٨٥ـ هـ عنـ تـسـعـ وـثـلـاثـيـنـ سـنـةـ.ـ رـاجـعـ فـيـ تـرـجـمـتـهـ:ـ تـهـذـيـبـ سـيـرـ أـعـلـامـ الـبـلـاءـ،ـ الذـهـيـ،ـ جـ ٢ـ،ـ صـ ٤٤٣ـ،ـ رقمـ ٤٤٧٣ـ.

(٣) رـاجـعـ فـيـ تـقـرـيـرـ كـوـنـ نـظـامـ الـمـلـكـ شـافـعـيـةـ:ـ رسـالـةـ المـاجـسـتـرـ فـيـ التـارـيـخـ الـإـسـلامـيـ -ـ الـوـزـيـرـ السـلاـجـوقـيـ نـظـامـ الـمـلـكـ -ـ الـبـاحـثـ هـيـفـاءـ عـبـدـ اللـهـ الـبـسـامـ،ـ صـ ٤٢ـ -ـ ٥٤ـ.

(٤) انـظـرـ سـيـرـ أـعـلـامـ الـبـلـاءـ،ـ الذـهـيـ،ـ جـ ١٩ـ،ـ صـ ٩٦ـ.

(٥) أحـصـاـهـ تـاجـ الدـينـ السـبـكيـ فـيـ طـبـقـاتـ وـهـيـ فـيـ الـمـدـنـ التـالـيـةـ:ـ بـغـدـادـ،ـ وـنـيـساـبـورـ،ـ وـمـرـوـ،ـ وـهـرـاءـ،ـ وـبـلـخـ،ـ وـأـصـبـهـانـ،ـ وـأـمـلـ طـبـرـيـانـ،ـ وـالـمـوـصـلـ،ـ وـالـبـصـرـةـ.ـ رـاجـعـ تـعـدـادـهـاـ فـيـ طـبـقـاتـ الشـافـعـيـةـ الـكـبـرـيـ،ـ تـاجـ الدـينـ السـبـكيـ،ـ جـ ٣ـ،ـ صـ ٦ـ،ـ رقمـ ٣٨٤ـ.

(٦) رـاجـعـ فـيـ تـرـجـمـةـ نـظـامـ الـمـلـكـ كـلـاـ مـاـ يـلـيـ:ـ طـبـقـاتـ الـفـقـهـاءـ الشـافـعـيـةـ،ـ اـبـنـ الصـلـاحـ،ـ جـ ١ـ،ـ صـ ٤٦ـ وـمـاـ بـعـدـهـ،ـ رقمـ ١٥٧ـ.ـ طـبـقـاتـ الشـافـعـيـةـ الـكـبـرـيـ،ـ السـبـكيـ،ـ جـ ٣ـ،ـ صـ ١٦ـ -ـ ٣ـ،ـ رقمـ ٣٨٤ـ.

علوم الشريعة عامَة، وكانت الصِّدارَة فيها لعلماء الشافعية خاصَّة<sup>(١)</sup>، وقد أجادت الباحثة هيفاء عبد الله البسام في رسالتها للماجستير في التاريخ الإسلامي بعنوان: الوزير السلوجوقي نظام الملك<sup>(٢)</sup>، في بيان جهوده الضخمة في تشطيط الحياة الثقافية والعلمية في المشرق الإسلامي إبان حكم وزارته (٤٥٥-٤٨٥هـ)<sup>(٣)</sup>، وأقول بعد نظري في ترجمات نظام الملك: إنَّه كان شديداً على الفرق الباطنية والفرقة الإسماعيلية منها خاصة، والتي كانت تلقى دعماً من الخلافة الفاطمية في مصر، ولعل نصرة نظام الملك لعلماء أهل السنة بعامة ولفقهاء الشافعية بخاصة، والذي كان من مظاهره بناؤه للمدارس التسعة سابقة الذكر، كان مقابلةً لجهد الدولة الفاطمية في نصرة الفرقَة الإسماعيلية الباطنية وما قامت به من بناء الجامع الأزهر لأجل هذه الغاية، وأيا كان الأمر فقد كانت جهود الوزير نظام الملك في نصرة المذهب الشافعي ذاتُ أثرٍ بالغِ الأهمية في تبييت دعائمه في المشرق الإسلامي، وتزامنت هذه الجهود مع وفراً عدد من كبار فقهاء الشافعية المبحرين من الذين رسخت أقدامهم في العلم، وقد سبقت الترجمة لعدد منهم، وليس أدل على المكانة المرموقة التي حظي بها الوزير نظام الملك عند علماء الشافعية من تصنيف إمام الحرمين الجويني - وهو من أكابر الشافعية في عصره - كتاباً في أحكام السياسة

(١) من المفيد ذكره هنا أنَّ العلَّامة عبد القادر بن محمد النعيمي الدمشقي (ولد ٨٤٠هـ - توفي ٩٢٧هـ) صاحب كتاب المدارس في تاريخ المدارس، قد ترجم في كتابه المذكور لثلاث وستين مدرسة شافعية بنيت في دمشق وحدها ما بين القرن الخامس الهجري والقرن التاسع الهجري، راجع: المدارس في تاريخ المدارس، ج ١، ص ١٢٩-٤٦٨. وأنا ألتمس من ذلك أنَّ جهود نظام الملك في بناء المدارس كانت فاتحة لأنَّ يسلك الأئمَّة والوزراء من بعده هذا المسلك، فجزاه الله خيراً على سنة حسنة سنهما، مع الأخذ بعين الاعتبار بأنه ليس أول من بني مدارس العلم، لكنَّ الجديد عنده هو المستوى العالِي جداً من الاهتمام بهذا الأمر من موقعه في الحكم كثاني رجل في الدولة بعد السلطان.

(٢) قدمت هذه الرسالة إلى قسم الدراسات العليا التاريخية والحضارية في كلية الشريعة والدراسات الإسلامية في جامعة الملك عبد العزيز (جامعة أم القرى في مكة المكرمة حالياً)، ونوقشت سنة ١٤٠٠هـ - ١٩٨٠م بإشراف أ.د. حسام الدين السامرائي وقد استغرقت قرابة الثلاثمائة صفحة مع فهارسها، وهي غير مطبوعة حتى تاريخ كتابة هذه الدراسة في حدود اطلاعِي.

(٣) راجع الرسالة سابقة الذكر للباحثة هيفاء البسام، ص ١٤٠-٢٣١.

الشرعية وجّهه لنظام الملك وسماه بالنظامي<sup>(١)</sup>، ثم تصنيفه لكتاب الغياثي، والمسمى أيضاً غياث الأمم في التباث الظلم<sup>(٢)</sup>، وهو في أحكام السياسية الشرعية كذلك، حيث جعل قسماً كبيراً منه موجهاً للوزير نظام الملك<sup>(٣)</sup>، بعد أن أثني عليه في مقدمة الكتاب ثناء حسناً، ومدحه ببعض أبيات الشعر<sup>(٤)</sup>.

هذا ومن المفيد هنا الإشارة إلى أنّ اثنين من أقرباء الوزير نظام الملك كانوا أيضاً من علماء الشافعية البارزين أصحاب الأثر في خدمة المذهب، وهما: ابن أخيه الوزير أبو المعالي عبد الرزاق بن عبد الله بن إسحاق الطوسي<sup>(٥)</sup> وحفيده الأمير أبو نصر، محمد ابن علي بن أحمد بن الوزير نظام الملك<sup>(٦)</sup>.

#### المطلب الرابع

[أبرز معالم هذه المرحلة ٤٠٤ هـ - ٥٠٥ هـ]

أصبح من المألوف في هذه المرحلة (٤٠٤-٥٠٥ هـ) توسيع فقهاء الشافعية لمناصب القضاء في المشرق الإسلامي، بعد انتشار مذهبهم في العراق وبلاد فارس وبلاد ما وراء نهر جيحون وبلاد السند، واستقراره فيها متجاوراً في ذلك مع مذهب الإمام أبي

(١) وهو كتاب مفقود. ولم تصل منه إلى زماننا أي نسخة مخطوطة في حدود اطلاقي.

(٢) ذكر د. عبد العظيم الدبيب في مقدمة تحقيقه لكتاب الغياثي أن سبب تسميته بهذا الاسم هو نسبة إلى غياث الدولة، وهو أيضاً أحد ألقاب الوزير السلجوقي نظام الملك، انظر: الغياثي، الجوياني، ص ٥١ وما بعدها.

(٣) راجع في بيان سبب تصنيف الكتاين: النظمي والغياثي، كلام إمام الحرمين في مقدمة كتابه الغياثي، ص ١٨-١.

(٤) راجع مقدمة إمام الحرمين لكتابه الغياثي، ص ١٠-١٢.

(٥) ولد في نيسابور سنة ٤٥٩ هجرية، وتلقى على إمام الحرمين الجوياني، وولى التدريس في المدرسة النظامية في نيسابور التي بناها عمه، ثم ولـي الوزارة، ومات بمدينة سرخس سنة ٥١٥ هجرية. راجع في ترجمته: طبقات الشافعية، الإسنوي، ج ٢، ص ٤٢٠، رقم ١٠٨٥.

(٦) كان من أكابر علماء الشافعية في عصره، وولـي التدريس في المدرسة النظامية في بغداد التي بناها جده، ودرس أيضاً في المدرسة الفرزالية في دمشق، وتوفي فيها سنة ٥٦١ هجرية. راجع في ترجمته: طبقات الشافعية، الإسنوي، ج ٢، ص ٤٣٨، رقم ١١١٦.

حنفية، وي يكن القول: إن أبرز معالم هذه المرحلة من حياة مذهب الشافعية تجلّى في الأمور الأربع التالية:

أولاً: انحسار ظاهرة الاجتهد المطلق بين فقهاء الشافعية:

لم يبرز في هذه المرحلة (٤٠٤-٥٠٥هـ) من فقهاء الشافعية من عرف عنه الاجتهد المطلق واحتشر به، بحيث يستقل بفتواه وأصوله وفروعه عن إمامه الشافعى، وقد أمكنني التثبت من ذلك باستقراء تراجم عدد قليل من أعلام الشافعية في هذه المرحلة في مظانها من كتب الطبقات، هذا مع الأخذ بعين الاعتبار الأمور الثلاثة التالية:

١- أن العلماء المتبحرين من الشافعية، والمتكثرين من مذهبهم، والمطلعين على أقوال فقهاء المذاهب الأخرى كانوا كثراً في هذه المرحلة (٤٠٤-٥٠٥هـ) كما سبق الترجمة لبعضهم، ولو لا أولئك لما استقر المذهب وثبت.

٢- لعل من أسباب عدم بلوغ فقهاء الشافعية لدرجة الاجتهد المطلق في هذه المرحلة بحيث يُعرف هذا الأمر ويُشتهر، هو العصبية المذهبية والتقليد الحض، اللذين أخذَا بالظهور جلياً خلال القرن الخامس الهجري؛ بالإضافة لكثرَةِ المصنفات الفقهية المصنفة على مذهب الشافعية منذ وفاة الإمام الشافعى سنة ٤٢٠هـ إلى هذه المرحلة، مما استغرق جهداً كبيراً من فقهاء المذهب في الاطلاع على هذه المصنفات وهضم ما فيها؛ فشغلوا من حيث النتيجة والمآل عن الاتجاه مباشرةً إلى فقه القرآن والسنة، كما كان حال الأئمة المجتهدين في استنباط الأحكام وتوجيهها، من مثل صنيع الإمام الشافعى في مصنفاته.

٣- إن انحسار ظاهرة الاجتهد المطلق في هذا العصر في مقابل ظهور التقليد الحض، لم يكن أمراً خاصاً بمذهب الشافعية؛ بل كان أمراً عاماً، اشترك معهم

فيه سائر فقهاء المذاهب الأخرى<sup>(١)</sup>.

### ثانياً: الظهور الجلي للعصبية المذهبية:

تعصّب الفقهاء في هذه المرحلة كلّ إلى مذهبة وإمامته، بحيث لم يقف الأمر عند حدّ الانتصار للمذهب بالأدلة الصحيحة المعتبرة، بل جاوزه إلى تضييف وربما تسفيه أقوال المذاهب الأخرى، فتحولت المناظرات الفقهية المادئة التي كانت تجري في عصر الإمام الشافعي؛ تحولت في هذه المرحلة إلى ميدان للجدال المذموم، بل لقد وقعت من جراء ذلك فتن اقتل الناس فيها في بعض الأحيان<sup>(٢)</sup>. ولعل من دلائل الظهور الجلي للعصبية المذهبية خلال القرن الخامس الهجري، أن يصنف إمام الحرمين الجوني (توفي سنة ٤٧٨هـ)، وهو من أكابر الشافعية في عصره، كتاباً بعنوان: مُغيث الخلق في ترجيح القول الحق، يحشد فيه الأدلة تلو الأدلة على رجحان مذهب الإمام الشافعي على مذهب الإمامين أبي حنيفة ومالك بن أنس - رحهما الله - حتى كان فيما قاله في كتابه هذا: «...فنقول أنه يجب على كافة العاقلين وعامة المسلمين شرقاً وغرباً بعدها وقرباً، اتحال مذهب الشافعي، وفيجب على العوام الطغام، والجهال الأنذال أيضاً اتحال مذهبه، بحيث لا يبغون عنه حولاً، ولا يريدون به بدلاً...»<sup>(٣)</sup>.

هذا وقد أجاد الأستاذ محمد تاجاً في عرض أسباب العصبية المذهبية في التاريخ

(١) راجع في بيان ذلك كلاماً يلي: تاريخ التشريع الإسلامي، الشيخ محمد الخضري بك، ص ١٩٩ وما بعدها وص ٢١٠ وما بعدها. والفكر السامي في تاريخ الفقه الإسلامي، محمد بن الحسن الحجوبي الشعالي، الجزء الثاني، القسم الرابع، ص ١٦٣ وما بعدها، وص ١٧٤ وما بعدها. وتاريخ الفقه الإسلامي، محمد علي السايس، ص ٢٠٧ وما بعدها.

(٢) راجع في بيان بعض الوقائع التاريخية التي تجلّي هذا الأمر: تاريخ الإسلام ووفيات مشاهير الأعلام، شمس الدين الذهبي، تحقيق د. عمر عبد السلام تدميري، ج ٢٨، ص ٢٧ وما بعدها، ج ٢٩، ص ٣٢٠، ج ٣٠، ص ٥ و ١١ و ١٢ و ٢٣، ج ٣١، ص ٣٤، ج ٣٢، ص ١٤ و ٢٧، وما ٣٢ وما بعدها.

(٣) انظر كتاب: مُغيث الخلق في ترجيح القول الحق، إمام الحرمين الجوني، ص ١٦.

الإسلامي والتي ظهرت جلية مع بداية القرن الخامس الهجري، وذلك في رسالته للماجستير المطبوعة، بعنوان: المذاهب الفقهية الإسلامية والتعصب المذهبي، حيث حصر أسباب تفشي التعصب المذهبي في المجتمعات الإسلامية في أمورٍ ثلاثة هي:

١- التقليد المحس.

٢- الجهل.

٣- سوء الأخلاق واتباع الهوى.

وشرح ظروف ومظاهر هذه الأسباب الثلاثة تفصيلاً، مستشهاداً بعدد غير قليل من الواقع التاريخية والنقولات المفيدة<sup>(١)</sup>.

ثالثاً: ظهور موسوعات فقهية شافعية تعنى بالفقه المقارن بشكل جلي:

صنف عدد من كبار علماء الشافعية في هذه المرحلة (٤٠٤-٥٥٠ هـ) فيما عرف بعلم الخلاف<sup>(٢)</sup>، وهذا النوع من التصنيف الفقهي يُسمى في زمن كتابة هذه الرسالة بالفقه المقارن الذي يقوم على عرض أقوال فقهاء المذاهب في المسألة الواحدة مع أدلة كل قول ومناقشتها، ثم بيان الراجح منها، وفقهاء الشافعية الذين صنفوا في علم الخلاف في هذه المرحلة، وإن كانوا يتصررون لمذهبهم في مصنفاتهم تلك؛ إلا أنهم كانوا يتعرضون إلى أقوال وأدلة غير فقهاء مذهبهم، على وجه التفصيل المستوعب في كثير من الأحيان، وأبرز كتابين يمثلان هذا النوع من التصنيف في هذه المرحلة هما كتاب الحاوي للماوردي وهو مطبوع، وكتاب نهاية المطلب في دراسة المذهب، لإمام الحرمين وما زال خطوطاً. ولا بد هنا من التنبيه

(١) راجع كتاب: المذاهب الفقهية الإسلامية والتعصب المذهبي، أ. محمد تاجا، ص ١٨٢-٢٠٨.

(٢) عرف أ.د. محمد الزحيلي علم الخلاف في كتابه: مرجع العلوم الإسلامية، ص ٧٣٥، فقال: هو العلم الذي يتعلق بالأدلة والأصول التي يأخذ منها الأئمة أحكامهم، ويبحث عن وجوه الاستنباط من الأدلة الإجمالية والتفصيلية، ويقيم الأدلة والبراهين والحجج الشرعية لاجتهاد الأئمة الفقهاء... وظهر مثيله في العصر الحاضر باسم الفقه المقارن.

١ - إن فقهاء الشافعية لم يختصوا بالتصنيف بعلم الخلاف (الفقه المقارن) من دون فقهاء المذاهب الأخرى؛ بل لقد صنف الفقهاء من جميع المذاهب تقريرًا في هذا العلم وطريقته، فظهر على سبيل المثال لا الحصر - كتاب: اختلاف العلماء، لأبي جعفر الطحاوي (توفي سنة ٣٢١ هـ)<sup>(١)</sup> وهو كتاب مفقود في زمان كتابة هذه الرسالة، وظهر أيضًا كتاب: تعليق في الخلاف، لابن عمروس المالكي (توفي سنة ٤٥٢ هـ)<sup>(٢)</sup>، وغيرهما كثیر.

وأقول هنا: يبدو أن التصنيف على طريقة الفقه المقارن كان يعتبر أمراً مستحسنًا جداً عند الفقهاء، علاوة على كونه سبلاً لنصرة الفقيه المذهب من خلال المناظرات المسطورة على وجه التفصيل في تلك المصنفات، وقد لمحت من تواريخ وفيات فقهاء المذاهب الذين صنفوا في علم الخلاف (الفقه المقارن) ومن أماكن إقامتهم؛ أنهم كانوا متأثرين ببعضهم، وبينهم نوع من التنافس، والتسابق في التصنيف بهذه الطريقة<sup>(٣)</sup>.

٢ - إن فقهاء الشافعية في هذه المرحلة (٤٠٤ - ٥٠٥ هـ) ليسوا هم أول من صنف في علم الخلاف (الفقه المقارن) من الشافعية، بل سبقهم إلى ذلك عدد من أعلام المذهب في مقدمتهم الإمام الشافعي - رضي الله عنه - نفسه؛ إذ تعتبر مصنفاته في الفقه المقارن هي من أقدم ما وصل إلى زمان كتابة هذه الرسالة في هذا

(١) راجع في ترجمة أبو جعفر الطحاوي وتعداد كتبه ومنها: اختلاف العلماء، مرجع العلوم الإسلامية، أ. د. محمد الزحيلي، ص ٣٣٧.

(٢) هو الإمام أبو الفضل، محمد بن عبد الله بن عمروس المالكي، ولد في بغداد سنة ٣٧٢ هجرية وتوفي فيها سنة ٤٥٢ هـ كان من كبار فقهاء المالكية وأصوليهم في عصره. راجع في ترجمته كلاماً يلي: طبقات الفقهاء، الشيرازي، ص ١٦٩. وتهذيب سير أعلام النبلاء، النهي، ج ٢، ص ٣٥٥ رقم الترجمة ٤١٤٢.

(٣) راجع في عرض أبرز علماء علم الخلاف (الفقه المقارن) وأبرز المصنفات فيه غير التاريخ الإسلامي، مرجع العلوم الإسلامية، د. محمد الزحيلي، ص ٧٤٢ - ٧٤٦.

العلم، وقد سبق عرضها تفصيلاً<sup>(١)</sup>. لكنَّ الذي يظهر أنَّ مصنفات الشافعية في علم الخلاف في هذه المرحلة كانت متميزة باستيعابها لأقوال وأدلة عدد كبير من فقهاء الصحابة والتابعين وفقهاء المذاهب، مما جعلها ضخمة في حجمها جامعة لما قبلها، ويبدو أنها كانت من الإتقان بحيث استمرت عنابة علماء الشافعية بها على مر التاريخ الإسلامي حتى وصلت إلى زمن إعداد هذه الرسالة.

وأقول هنا: إنَّ التصنيف في الفقه المقارن بصفة عامة، يدلُّ على تأثير المذاهب بعضها بعضاً، وعلى وجود قنوات اتصال فيما بين فقهائها بحكم التجاور الجغرافي في الأماكن التي انتشر فيها أكثر من مذهب، كما في الشرق الإسلامي؛ حيث تجاور المذهبان الشافعي والحنفي، ويدلُّ أيضاً على أنَّ ظهور التعصب المذهبي والتقليد في هذا العصر، لم ينبعاً من حصول هذا التأثير للاجتهادات بعضها ببعض بين فقهاء المذاهب، والذي كانت ثمرته تصنيف هذه الموسوعات الفقهية المقارنة الضخمة، مثل الحاوي للماوردي، ونهاية المطلب لإمام الحرمين الجويني.

#### رابعاً: تصنيف علماء الشافعية في أصول الفقه على ما سُمِّي بطريقة المتكلمين:

في هذه المرحلة من حياة المذهب الشافعي، والمستقرة للقرن الخامس الهجري، صنفَ عدد من كبار علماء الشافعية في أصول الفقه، تصنيفاً اعتبر الظهور الجلي لما عرف بطريقة المتكلمين أو طريقة الشافعية في التصنيف في أصول الفقه، وقد قام منهجهما على تقرير القواعد والمسائل الأصولية مجردة عن الفروع الفقهية، مع الاستدلال العقلي ما أمكن على تلك القواعد، من غير اعتبار في ذلك لمذهب بعينه، وتأثرت هذه الطريقة بعلم المنطق والفلسفة<sup>(٢)</sup>، وهي تقابل في منهجهما ما

(١) راجع: الفصل الثالث من الباب الأول من هذه الرسالة.

(٢) راجع في تعريف طريقة المتكلمين كلاً من: أبحاث حول أصول الفقه الإسلامي - تاريخه وتطوره، أ.د. مصطفى سعيد الحن، ص ٢٨٥ وما بعدها. منهاج الأصوليين في التاليف، محمد أحمد معبر القحطاني، ص ١٦ وما بعدها. وأصول الفقه تاريخه ورجاله، أ. د. شعبان محمد إسماعيل، ص

عرف بطريقة الفقهاء أو طريقة الحنفية في التصنيف في أصول الفقه، والتي قامت على ملاحظة الاجتهادات الفقهية للأئمة المجتهدین؛ فهي تقرر القواعد الأصولية على مقتضى ما نقل عنهم من الفروع؛ على اعتبار أن هذه القواعد هي التي راعاها أولئك الأئمة عندما اجتهدوا واستنبطوا تلك الفروع<sup>(١)</sup>.

هذا وتندرج جذور التصنيف في هاتين الطريقتين إلى القرن الرابع الهجري<sup>(٢)</sup>؛ إلا أن التمايز بينهما أصبح جلياً خلال القرن الخامس الهجري، حيث يبرز لكل طريقة مصنفاتها وأعلامها ، وكان أبرز المصنفين على طريقة المتكلمين هم من علماء الشافعية، فسميت لذلك بطريقة الشافعية أيضاً، ولم تكن هذه التسمية نسبة إلى الإمام الشافعي بوصفه مؤسساً لهذه الطريقة؛ إذ كان رحمة الله هو أول من صنف في أصول الفقه على وجه العموم، عندما كتب الرسالة العراقية (القديمة)، بينما لم تظهر طريقة الشافعية (المتكلمين) في التصنيف في أصول الفقه، إلا بعد أكثر من قرنين من الزمان على وفاة الإمام الشافعي<sup>(٣)</sup>، والصواب الذي أرأه: أن الإمام الشافعي اختطَّ طريقةً ثالثةً - وهي الأولى - في التصنيف في أصول الفقه، لما صنف كتابه الرسالة.

وقد وصف الإمام ابن خلدون (توفي سنة ٨٠٨هـ) في مقدمته كلاماً من الطريقتين وصفاً مفيداً، خلال حديثه عن تاريخ علم أصول الفقه حيث قال: ...

(١) راجع في تعريف طريقة الفقهاء كلاماً من: أبحاث حول أصول الفقه الإسلامي - تاریخه وتطوره، أ.د. مصطفى سعيد الخن، ص ٣٠٤ وما بعدها. وأصول الفقه - تاریخه ورجاله، أ.د. شعبان محمد إسماعيل، ص ٣٥. ومناهج الأصوليين في التأليف، محمد أحد معبر القحطاني، ص ٢٥ وما بعدها.

(٢) هذا ما قوله أ. د. عبد الوهاب إبراهيم أبو سليمان بناءً على دراسة تحليلية قام بها لعدد من أبرز المصنفات الأصولية في القرن الرابع الهجري، وذلك في كتابه المفيد: الفكر الأصولي، راجع ص ١٠٤ وما بعدها وص ١٦٢ وما بعدها من الكتاب المذكور.

(٣) لذلك فإني أعتقد أن الشيخ محمد أحد معبر القحطاني قد جانب الصواب في كتابه المفيد مناهج الأصوليين في التأليف، عندما ذكر كتاب الرسالة للإمام الشافعي على أنه من المصنفات الأصولية على طريقة المتكلمين، انظر: ص ٢٠ من كتابه المذكور.

وكان أول من كتب فيه (أي في علم أصول الفقه) الشافعي رضي الله تعالى عنه، أملى فيه رسالته المشهورة، تكلم فيها في الأوامر والنواهي والبيان والخبر والنسخ وحكم العلة المخصوصة من القياس، ثم كتب فقهاء الخفية فيه، وحققوها تلك القواعد، وأوسعوا القول فيها، وكتب المتكلمون أيضاً؛ إلا أن كتابة الفقهاء فيها أحسن بالفقه وألائق بالفروع لكثرة الأمثلة منها والشاهد، وبناء المسائل فيها على النكت الفقهية، والمتكلمون يجربون صور تلك المسائل عن الفقه، ويميلون إلى الاستدلال العقلي ما أمكن، لأنَّ غالب فنونهم ومقتضى طريقتهم، فكان لفقهاء الخفية فيها اليد الطولى من الغرض على النكت الفقهية والتقطاط هذه القوانين من مسائل الفقه ما أمكن، وجاء أبو زيد الدبوسي<sup>(١)</sup> من أئمتهم فكتب في القياس بأوسع من جميعهم، وعم الأبحاث والشروط التي يُحتاج إليها فيه، وكملت صناعة أصول الفقه بكماله وتهذيب مسائله، وتمهدت قواعده، وعني الناس بطريقة المتكلمين فيه، وكان من أحسن ما كتب فيه المتكلمون كتاب البرهان لإمام الحرمين المستصفى للغزالى وهمما من الأشعرية...<sup>(٢)</sup>.

هذا وقد خلص الأستاذ الدكتور عبد الوهاب إبراهيم أبو سليمان، إلى أنَّ القرن الخامس الهجري كان العصر الذهبي لعلم أصول الفقه بصفة عامة، وذلك بعد أن درس دراسة تحليلية عدداً من المصنفات الأصولية البارزة فيه، مقارناً إياها بما قبلها وما بعدها، حيث قال في كتابه الفكر الأصولي، تحت عنوان: خصائص الفكر الأصولي في القرن الخامس وبداية السادس الهجري: ... أنتج علماء هذا العصر في علم الأصول أحسن إنتاج علمي وأوسعه، يحمل تلك الخصائص جملةً

(١) هو الإمام أبو زيد، عبد الله بن عمر الدبوسي، ولد في دبوسية (بين بخارى وسرقند) سنة ٣٦٧هـ وتوفي في بخارى سنة ٤٣٠هـ عن ٦٣ سنة، كان من أكابر الأصوليين والفقهاء الخفية في عصره، وقد كانت كتاباته في أصول الفقه باللغة الأهمية عند الخفية وغيرهم، راجع في ترجمته: تهذيب سير أعلام النبلاء، الذهبي، ج ٢، ص ٣١٩، رقم الترجمة ٣٩٩٣.

(٢) انظر المقدمة، الإمام ابن خلدون، ص ٤٥٥.

وتفصيلاً، وتُعدُّ هذه الفترة الذهبية في تاريخ علم الأصول، أنتجت الموسوعات العلمية الأصولية التي لا تزال المورد والمصدر في هذا العلم، وبهذا الإنتاج العلمي الخصب تبيّنت مناهج الأصوليين، في وضع علم الأصول، وتأسيس قواعده وتأليف فيه، واتضح أنها منهجان مستقلان: منهج المتكلمين على اختلاف مذاهبهم الفقهية، ومنهج الأحناف، وأن لكل منها ميزاته وخصائصه المنهجية والموضوعية...<sup>(١)</sup>.

ومن أبرز المصنفات الأصولية على طريقة المتكلمين، والتي صنفها علماء الشافعية في هذه المرحلة (٤٠٤-٥٠٥ هـ) ما يلي:

١ - كتاب: *اللمع*، للإمام أبي إسحاق، إبراهيم بن علي الشيرازي (توفي سنة ٤٧٦ هـ)<sup>(٢)</sup>.

٢ - كتاب: *المستصفى من علم الأصول*، للإمام حجة الإسلام الغزالي (توفي سنة ٥٠٥ هـ)<sup>(٣)</sup>.

٣ - كتاب: *البرهان*، لإمام الحرمين الجويني، (توفي سنة ٤٧٨ هـ)<sup>(٤)</sup>، وكان مما قاله فيه وأصفاً طريقة المتكلمين في التصنيف في أصول الفقه: ... ثم إنّا نجري ذكر

(١) انظر: *الفكر الأصولي*، أ.د. عبد الوهاب إبراهيم أبو سليمان، ص ٤٤٤.

(٢) راجع في كون كتاب *اللمع* من مصنفات طريقة المتكلمين: أبحاث حول أصول الفقه الإسلامي تاريهه وتطوره، أ.د. مصطفى سعيد الحن، ص ٢٨٨. ومناهج الأصوليين في التأليف، محمد أحمد معبر القحطاني، ص ٢٢.

(٣) راجع في كون كتاب *المستصفى* في مصنفات طريقة المتكلمين: أبحاث حول أصول الفقه الإسلامي - تاريهه وتطوره، أ.د. مصطفى سعيد الحن، ص ٢٩٤. وأصول الفقه - تاريهه ورجاله، أ.د. شعبان محمد إسماعيل، ص ٣٥ وص ٢٠٣ وما بعدها. ومناهج الأصوليين في التأليف، محمد أحمد معبر القحطاني، ص ٢١.

(٤) راجع في كون كتاب *البرهان* من مصنفات طريقة المتكلمين: أبحاث حول أصول الفقه - تاريهه وتطوره، أ.د. مصطفى سعيد الحن، ص ٢٩٥. وأصول الفقه، تاريهه ورجاله، أ.د. شعبان محمد إسماعيل، ص ٣٥ وص ١٩١ وما بعدها. ومناهج الأصوليين في التأليف، محمد أحمد معبر القحطاني، ص ٢١.

هذه الأمثلة (يعني الفروع الفقهية) تهذيباً للأصول وتدريباً فيها، وإنّا فحقّ  
الأصوليّ إلّا يلتفت إلى مذاهب أصحاب الفروع، ولا يتلزم مذهبًا مخصوصاً في  
المسائل المظنونة الشرعية، فهذا غاية ما أردناه في هذا الفن (يعني علم أصول  
الفقه)<sup>(١)</sup>.

---

(١) انظر البرهان، إمام الحرمين الجويني، ج ٢، ص ٨١٤، فقرة ٧٧١.

## المبحث الرابع

### الدور الثالث: التنتقح الأول لمذهب الشافعية

[٥٠٥ هجرية - ٦٧٦ هجرية]

يتضمن هذا المبحث ثلاثة مطالب، يعرض الأول منها الجهود السابقة لعمل الإمامين الرافعي والنwoي في خدمة المذهب، بينما يعرض المطلب الثاني جهود كل من الإمامين الرافعي والنwoي في تنتقح المذهب على وجه التفصيل، ويعرض المطلب الثالث أبرز معالم هذا الدور من حياة المذهب الشافعية، والذي يستغرق القرن السادس الهجري بطوله وثلاثة أرباع القرن السابع الهجري، حيث يتنهى بوفاة الإمام النwoي سنة ٦٧٦ هجرية.

وهذه المطالب الثلاثة هي:

المطلب الأول: الجهود السابقة لعمل الإمامين الرافعي والنwoي في خدمة المذهب.

المطلب الثاني: جهود الإمامين الرافعي والنwoي في تنتقح المذهب.

المطلب الثالث: أبرز معالم هذا الدور من حياة المذهب الشافعية (٥٠٥ هـ - ٦٧٦ هـ).

## المطلب الأول

### الجهود السابقة لعمل الإمامين الرافعي والنووي في خدمة المذهب

استمر علماء الشافعية في خدمة مذهبهم ونصرته، والتصنيف في أصوله وفروعه، فازداد المذهب انتشاراً واستقراراً خلال القرن السادس الهجري، ومن الأحداث المؤثرة في حياة المذهب في هذا القرن؛ عودته إلى موطنها مصر، حيث عاش مؤسسه الإمام الشافعي آخر حياته، يعرض مذهبه الجديد إلى أن مات فيها سنة ٢٠٤ هـ، وكانت هذه العودة القوية على يد السلطان صلاح الدين الأيوبي (ولد سنة ٥٣٢ هـ، وتوفي سنة ٥٨٩ هـ)<sup>(١)</sup>، الذي حكم مصر وألغى الخلافة الفاطمية فيها سنة ٥٦٧ هجرية، وجعل الدعاء على المنابر لل الخليفة العباسي المستضيء بالله<sup>(٢)</sup>، ورغم انشغال السلطان صلاح الدين رحمة الله بالجهاد ضد الصليبيين حتى استعاد منهم بيت المقدس بعد معركة حطين المشهورة سنة ٥٨٣ هجرية، فقد كان حريصاً على نصرة فقهاء أهل السنة في مصر وغيرها من البلاد

(١) هو السلطان، صلاح الدين، أبو المظفر، يوسف بن نجم الدين أيوب بن شاذي بن مروان الذيوني، ولد في مدينة تكريت في العراق سنة ٥٣٢ هجرية، وفي شبابه كان من قواد السلطان نور الدين زنكي في حربه ضد الصليبيين، وقد تقلّبت به الأحوال حتى أصبح وزيراً لل الخليفة الفاطمي، ثم ألغى الخليفة الفاطمي وأعلن الدعوة لل الخليفة العباسي في مصر سنة ٥٦٧ هجرية، وبعد وفاة نور الدين زنكي أصبح صلاح الدين ملكاً على مصر وبلاد الشام، وقاد الجهاد ضد الصليبيين حتى استرجع منهم بيت المقدس سنة ٥٨٣ هـ توفي رحمة الله في دمشق سنة ٥٨٩ هجرية، وكان عادلاً شجاعاً مهيناً ناصراً للسنة وأهليها. راجع في ترجمته: تهذيب سير أعلام النبلاء، الذهبي، ج ٢، ص ١٣٤، رقم الترجمة ٥٣٤٦.

(٢) هو الخليفة أبو محمد المستضيء بأمر الله، الحسن بن يوسف المستنجد بالله، ولد سنة ٥٣٦ هجرية، بويع له بالخلافة بعد وفاة أبيه سنة ٥٦٦ هجرية، وتوفي سنة ٥٧٥ هجرية، وكان من خيار خلفاء بنى العباس بعد عهد الموكيل، وكان حسن السيرة. راجع في ترجمته: تاريخ الخلفاء، السيوطي، ص ٥٢٥ وما بعدها. وتهذيب سير أعلام النبلاء، الذهبي، ج ٣، ص ٩٤، رقم الترجمة ٥٢١٧.

الخاضعة لسلطانه، وقدّم فقهاء الشافعية وأحسن رعايتهم<sup>(١)</sup>، فكانت سيرته معهم قريبة من سيرة الوزير السلاجقى نظام الملك، الذى كان له دور بارز في ثنيت دعائى المذهب الشافعى في المشرق الإسلامي كما سبق بيانه.

ومن أبرز الأعمال التي قام بها السلطان صلاح الدين الأيوبي رَحْمَةُ اللهِ خدمةً لأهل السنة عامة وللشافعية منهم خاصة؛ بناؤه للمدرسة الناصرية في القاهرة سنة ٥٦٦ هجرية<sup>(٢)</sup>، والتي كانت أول مدرسة اختصت بتعليم فقه أهل السنة بعد عهد الفاطميين، الذين ناصروا الدعوة الإمامية الباطنية، وكذلك بناؤه للمدرسة الصلاحية، والمنسوبة إليه أيضاً، وذلك في القاهرة سنة ٥٧٥ هجرية، والتي اختصت بتدريس الفقه الشافعى<sup>(٣)</sup>.

ومن أبرز علماء الشافعية الذين درسوا في المدرسة الناصرية في عهد السلطان صلاح الدين:

#### ١- الإمام ابن زين التجار:

هو أبو العباس أحمد بن المظفر بن الحسين الدمشقي، ولقد بلغت مكانته في المدرسة الناصرية مبلغاً عظيماً حتى اشتهرت بمدرسة ابن زين التجار، وتوفي رَحْمَةُ اللهِ في مصر سنة ٥٩١ هجرية<sup>(٤)</sup>.

(١) راجع في بيان ذلك: الإمام الشافعى ناصر السنة وواضع الأصول، عبد الحليم الجندي، ص ٣٠٢ - ٣٠٥. وصلاح الدين الأيوبي قاهر العدوان الصليبي، د. محمد رجب البيومى، ص ١١٣ وما بعدها.

(٢) سميت بالناصرية نسبة إلى أحد ألقاب صلاح الدين، وهو: الملك الناصر.

(٣) راجع في ذلك: الإمام الشافعى ناصر السنة وواضع الأصول، عبد الحليم الجندي، ص ٣٠٣. والتاريخ الإسلامي، محمود شاكر، ج ٦، (الدولة العباسية الجزء الثاني)، ص ٣٢١ وما بعدها. وتاريخ الخلفاء، السيوطي، ص ٥٢٨.

(٤) راجع في ترجمته كلاماً يلي: طبقات الشافعية، الإسنتوى، ج ١، ص ٣١٢، رقم الترجمة ٢٨٥. وطبقات الشافعية الكبرى، تاج الدين السبكي، ج ٣، ص ٣٣٧، رقم ترجمته ٥٩٧.

هو أبو البركات، محمد بن الموفق بن سعيد بن علي الخبوشاني، كان من كبار علماء الشافعية في عصره، وله تصانيف نافعة ذُكرت في كتب التراجم لكنها مفقودة في زمن كتابة هذه الرسالة، وكان معظمًا عند السلطان صلاح الدين الأيوبي فهو من أشار عليه ببناء المدرسة الناصرية، ولما تم بناؤها فوض إلى السلطان أمر التدريس فيها، والخبوشاني هو أول من دعا في خطبة الجمعة للخليفة العباسي المستضيء بالله، معلنًا زوال حكم الدولة الفاطمية في مصر، وذلك بتوجيه من السلطان صلاح الدين في الجمعة الأولى من شهر محرم سنة ٥٦٧ هجرية، توفي الخبوشاني رَحْمَةُ اللهِ سنة ٥٨٧ هجرية، ودفن إلى القرب من ضريح الإمام الشافعي<sup>(١)</sup>.

ومن المفيد هنا الإشارة إلى الدور البارز للقاضي الفاضل أبو علي عبد الرحيم ابن القاضي الأشرف أبي الحسن علي اللخمي، في حفظ السلطان صلاح الدين على التمكين لفقهاء أهل السنة عامه؛ فقد كان القاضي الفاضل وزير السلطان وكاتبته وأمين سرّه ومستشاره الأول، وكان أيضًا من المتفقهين على مذهب الإمام الشافعي، ولد في عسقلان سنة ٥٢٩ هجرية، في بيت فقه وأدب، وتنقلت به الأحوال إلى أن أصبح من المقربين جداً إلى السلطان صلاح الدين، وصاحب الكلمة النافذة عنده، توفي رَحْمَةُ اللهِ في القاهرة سنة ٥٩٦ هجرية<sup>(٢)</sup>.

وما تذر في ترجمات القاضي الفاضل، يتجلّى له بوضوح تمام أنه كان خير عون للسلطان صلاح الدين في نصرة أهل السنة والشافعية منهم خاصة، وذلك لأكثر

(١) راجع في ترجمته: طبقات الشافعية، الإسني، ج ١، ص ٤٩٣، رقم ترجمه ٤٤٨. وطبقات الشافعية الكبرى، تاج الدين السبكي، ج ٤، ص ٨ وما بعدها، رقم ترجمه ٧١١.

(٢) راجع في ترجمته كلامًا يلي: طبقات الشافعية، الإسني، ج ٢، ص ٢٨٢، رقم ترجمه ٩٠٣. وطبقات الشافعية الكبرى، تاج الدين السبكي، ج ٤، ص ١٠٧، رقم ترجمه ٨٧١. وتهذيب سير أعلام النبلاء، الحافظ الذهي، ج ٣، ص ١٤٤، رقم ترجمه ٥٣٧٤.

من عشرين عاماً هي فترة حكم السلطان صلاح الدين رَحْمَةُ اللَّهِ (١) .

ومن أبرز علماء الشافعية الذين خدموا المذهب خلال القرن السادس الهجري كل من:

١- الإمام الحسين بن مسعود بن محمد البغوي:

المعروف بالفراء نسبة إلى عمل الفراء وبيعها، وهو عمل أبيه، ومن ألقاب البغوي حبيبي السنة، ولد رَحْمَةُ اللَّهِ سنة ٤٣٦ هجرية في بغا، وهي إحدى قرى خراسان وتقع بين مدینتي هراة ومررو، جمع البغوي بين الفقه والحديث؛ فكان فقيهاً شافعياً متمكناً ومحدثاً بارعاً، وكان من أخص تلاميذ القاضي حسين المروروزي، وقد استوطن البغوي مرروروز بعد وفاة شيخه، ليجلس للتصنيف والتدرис والإفتاء، حتى اعتبر أبرز علماء الشافعية في بلاد خراسان بعد وفاة الإمام الغزالى سنة ٥٠٥ هجرية، ومن مصنفات البغوي: شرح السنة ومصابيح السنة وكلاهما في فقه الحديث النبوى، وله كتاب معالم التزبيل وهو في التفسير، والتهذيب في فقه الإمام الشافعى وهو مطبوع<sup>(٢)</sup>، توفي الإمام البغوي في مرروروز سنة ٥١٧ هجرية فكان من العلماء العظام<sup>(٣)</sup>.

٢- الإمام محمد بن يحيى بن منصور النيسابوري:

ولد سنة ٤٧٦ هجرية في إحدى نواحي خراسان، تفقه على يد الإمام الغزالى، فكان من أبرز تلاميذه وحملة فقهه، وانتهت إلى الإمام محمد بن يحيى رئاسة الشافعية

(١) راجع الكلام المفيد الذي ساقه د. محمد رجب البيومي في استجلاء الأعمال الجليلة التي قام بها القاضي الفاضل خلال حكم صلاح الدين، وذلك في كتابه: صلاح الدين الأيوبي قاهر العدوان الصليبي، ص ٢٢٠-٢٢٢.

(٢) طبعته دار الكتب العلمية في بيروت، طبعة أولى سنة ١٤١٨ هجرية، بتحقيق عادل عبد الموجود وعلى معرض.

(٣) راجع في ترجمته: طبقات الشافعية الكبرى، تاج الدين السبكي، ج ٤، ص ٤٦ وما بعدها، رقم ترجمته ٧٦٧. وتهذيب سير أعلام النبلاء، الحافظ الذهبي، ج ٢، ص ٥٠٦، رقم ترجمته ٤٦٩٧.

في نيسابور، وكانت له تصانيف كثيرة منها: المحيط في شرح الوسيط، والإنصاف في مسائل الخلاف، وكان رَحْمَةُ اللهِ زاهداً ورعاً، له أدب وشعر، قتل شهيداً في نيسابور في شهر رمضان سنة ٤٨٥ هجرية، مختلفاً وراءه الكثير من التلاميذ النجباء من الذين أحسنوا في خدمة مذهب الشافعية وتشييته في سائر بلاد خراسان<sup>(١)</sup>.

### ٣- الإمام ابن أبي عصرون:

هو أبو سعد، شرف الدين، عبد الله بن محمد بن هبة الله بن المظفر المشهور بابن أبي عصرون، ولد بالموصى سنة ٤٩٢ هجرية، وكانت له رحلات علمية واسعة، استقرَّ به الأمر في دمشق يدرُّس فيها ويفتني ويصنف على مذهب الشافعية، وكان معظمَّا عند السلطان نور الدين زنكي (توفي سنة ٥٦٩ هجرية)<sup>(٢)</sup>، وقد حثَّ السلطان على بناء عدة مدارس لتعليم علوم الشريعة في حلب وحماة وغيرهما، تولَّ ابن أبي عصرون قضاء دمشق سنة ٥٧٣ هجرية، وتوفي فيها سنة ٥٨٥ هجرية، ودفن في المدرسة التي بناها لنفسه وتُعرف بالعصرونية نسبةً له، كان رَحْمَةُ اللهِ أبرز فقهاء الشافعية في بلاد الشام في عصره بلا منازع، من مصنفاته: صفو المذهب على نهاية المطلب<sup>(٣)</sup>، وكتاب فوائد المذهب<sup>(٤)</sup>، وكتاب الذريعة في معرفة الشريعة، وغيرها من المصنفات النافعة<sup>(٥)</sup>.

(١) راجع في ترجمته: طبقات الشافعية الكبرى، تاج الدين السبكي، ج ٤، ص ١٧ وما بعدها، رقم ترجمته ٧١٦، وتهذيب سير أعلام النبلاء، الحافظ الذهبي، ج ٣، ص ٣٦، رقم ترجمته ٥٠٢٥.

(٢) هو السلطان نور الدين، أبو القاسم محمود بن الأتابك زنكي، ولد سنة ٥١١ هجرية، تربى في بيت حكم وإمارة، كان الساعد الأيمن لأبيه الأمير أبي سعيد الأتابك زنكي في قتال الصليبيين، وتولى بعده إمارة حلب ثم دمشق، وكانت له صولات وجولات في جهاد الصليبيين، وكان عادلاً زاهداً محباً للجهاد في سبيل الله، مقرِّياً للعلماء ناصراً لأهل السنة، توفي رحمه الله في دمشق سنة ٥٦٩ هجرية، راجع في ترجمته: تهذيب سير أعلام النبلاء، الحافظ الذهبي، ج ٣، ص ٧٦، رقم ترجمته ٥١٥٧.

(٣) الذي يظهر أن هذا الكتاب هو إلا اختصار لكتاب نهاية المطلب في دراية المذهب لإمام الحرمين الجوني، أو لعله حاشية من حواشيه.

(٤) وهذا الكتاب هو أحد شروح كتاب المذهب لأبي إسحاق الشيرازي.

(٥) راجع في ترجمته: طبقات الشافعية الكبرى، تاج الدين السبكي، ج ٤، ص ٨٤ وما بعدها، رقم ترجمته ٨٣٤. وتهذيب سير أعلام النبلاء، الحافظ الذهبي، ج ٣، ص ١٠٤، رقم ترجمته ٥٢٥٧.

هو الإمام أبو عبد الله، فخر الدين، محمد بن عمر بن الحسين الرازى، نسبة قرشي وأصله من طبرستان ومولده في مدينة الري سنة ٥٤٤ هجرية وإليها يُنسب، تربى في حجر والده أبي القاسم ضياء الدين عمر الرازى<sup>(١)</sup> الذي كان من علماء الشافعية في الري، رحل الفخر الرازى في رحلات علمية يطلب الفقه وأصوله والتفسير وعلم الكلام فبرع فيها جميعاً، وله فيها مصنفات نافعة تعتبر من الكتب الرئيسية في موضوعها، منها كتاب: المحسول في علم الأصول<sup>(٢)</sup>، وكتاب: شرح الوجيز للغزالى - وهو في الفقه - وغيرهما كثير، وكان الفخر الرازى من بحور العلم في بلاد ما وراء نهر جيحون، ومن كبار أعلام الشافعية في عصره، متبعاً لذهبيه، كما تجلّى ذلك في كتابه: مناقب الإمام الشافعى، توفي رحمه الله في مدينة هراة سنة ٦٠٦ هجرية (وهي تقع في دولة أفغانستان في زمن كتابة هذه الرسالة، وتسمى أيضاً مدينة هيرات)<sup>(٣)</sup>.

## المطلب الثاني

### جهود الإمامين الرافعى والنوى فى تنقیح المذهب

من المفيد في بداية هذا المطلب أن أعرض لمعنى التنقیح لغةً واصطلاحاً، ثم إلى بيان الحاجة التي دعت إلى تنقیح المذهب في هذا الدور.

**التنقیح لغةً: هو التهذيب؛ فقد جاء في مختار الصحاح: "... تنقیح الشعر تهذیبه،**

(١) هو عمر بن الحسين الرازى من فقهاء الشافعية في مدينة الري، راجع في ترجمته: طبقات الشافعية الكبرى، تاج الدين السبكي، ج ٤، ص ١٥٥، رقم ترجمته ٩٤٦.

(٢) يعتبر هذا الكتاب من أهم كتب أصول الفقه على طريقة المتكلمين (الشافعية) في عصره، إن لم يكن أهمها على الإطلاق، وقد طبع عدة طبعات معاصرة مقرونة بتحقيقات مفيدة.

(٣) راجع في ترجمة الفخر الرازى: طبقات الشافعية الكبرى، تاج الدين السبكي، ج ٤، ص ٣٨٣ وما بعدها، رقم ترجمته ١٠٨٩ . وتهذيب سير أعلام النبلاء، الحافظ الذهبي، ج ٣، ص ١٦٦، رقم ترجمته ٥٤٥٩ .

يُقال: خبر الشعر الحولي المنقح<sup>(١)</sup>، وجاء في المعجم الوسيط: نَقْحُ الشَّيْءِ نَقْحًا: خلص جيده من رديئه، والعظم: استخرج مُخْه، والعود: قشره والجذع: شَلْبَه وأزال عُقدَه، ويقال: نَقْحُ الْكَلَامِ أَوِ الْكِتَابِ: هذبَه وأصلحَه...<sup>(٢)</sup>.

وأقول هنا: إن اصطلاح تنقح المذهب ليس ببعيد عن المعنى اللغوي السابق؛ إذ المقصود بت نقح المذهب تهذيبه من الأقوال المرجوحة والشاذة، وبيان المعتمد عند فقهائه في الفتوى في سائر أبواب الفقه؛ وذلك توحيداً لمرجعية القضاة والمفتين من المذهب في بيان الحكم الشرعي وفقاً لاجتهادات أئمتهم<sup>(٣)</sup>.

### الحاجة إلى تنقح المذهب:

ظهرت الحاجة جلية لهذا العمل - تنقح المذهب - بالنسبة للشافعية في هذا الدور (٥٠٥-٦٧٦هـ) لسبعين رئيسين مما:

١ - كثرة المصنفات في فقه الشافعية، وبعد مضي ما يقرب من أربعة قرون (٤٢٠٤-٤٦٠هـ) على وفاة الإمام الشافعي مؤسس المذهب، أصبحت مدونات فقه الشافعية كثيرة جداً، وقد أقام مصنفوها في بقاع متباينة ما بين وادي النيل غرباً إلى بلاد ما وراء النهر وببلاد السند شرقاً، حيث انتشر المذهب الشافعي على بقعة جغرافية واسعة، ومع انعدام وسائل الاتصال الحديثة، كان من الطبيعي أن يوجد في تلك المصنفات الفقهية الكثيرة في عددها، والمتباينة في أحجامها، والمدونة في أزمنة مختلفة خلال الأربعين سنة لوفاة الإمام الشافعي سنة ٤٢٠هـ، أن يوجد فيها عدد غير قليل من التخريجات المخالفة لأصول المذهب، أو الاستنباطات المرجوحة، أو الاجتهادات الشاذة ونحو ذلك، فأصبحت الحاجة ملحةً للقيام بعملية

(١) انظر: مختار الصحاح، محمد بن أبي بكر الرازي، ص ٦٧٥.

(٢) انظر: المعجم الوسيط، ج ٢، ص ٩٤٤.

(٣) ينبغي التنبيه على أن اصطلاح تنقح المذهب هنا يشمل تنقح الفروع الفقهية دون القواعد الأصولية للمذهب، وإن كان اصطلاح المذهب يشمل الأصول والفرع معاً كما سبق بيانه.

تهذيب لتلك المصنفات الكثيرة، خاصة بعد استقرار المذهب الشافعي وصيرواته  
مذهبًا رئيسيًّا في بلاد المسلمين ومجتمعاتهم.

فبرز في أواخر القرن السادس الهجري الإمام عبد الكريم الرافعى (ولد سنة ٥٥٧هـ، توفي سنة ٦٢٣هـ) ليقوم بجهدٍ ضخم في تنقية المذهب، مهند به الطريق  
لجهود الإمام أبي زكريا النووى (ولد سنة ٦٣١هـ-توفي سنة ٦٧٦هـ)، لتشكل  
جهودهما بعد ذلك وحدةً واحدةً تمثل التنقية الأولى والأهم لفقهه الشافعية في  
تاريخ تطور المذهب لأكثر من ألف ومائتي عام مضت<sup>(١)</sup>.

وفي الإشارة لهذا السبب قال الإمام النووى في مقدمة كتابه روضة الطالبين: ...  
وكانت مصنفات أصحابنا رحمة الله في نهاية من الكثرة، فصارت متشرّات، مع  
ما هي عليه من الاختلاف في الاختيارات، فصار لا يتحقق المذهب من أجل ذلك  
إلا أفراد من الموقفين الغرائبين المطبعين أصحاب الهمم العاليات، فوفقاً لله  
سبحانه وتعالى - ولله الحمد - من متأخري أصحابنا من جمَعَ هذه الطرق  
المختلفات، ونفع المذهب أحسن تنقية، وجمع منتشره بعبارات وجيزات، وحوى  
جميع ما وقع له من الكتب المشهورات، وهو الإمام الجليل البرز المتضلع من علم  
المذهب أبو القاسم الرافعى ذو التحقيقات، فأتى في كتابه شرح الوجيز بما لا كير  
مزيد عليه من الاستيعاب مع الإيجاز والإتقان وإيضاح العبارات...<sup>(٢)</sup>.

## ٢- الظهور الجلي للعصبية المذهبية والتقليد المحسن منذ أواخر القرن الرابع

(١) قال د. محمد الزحيلي خلال دراسته للشخصية العلمية للقاضي البيضاوى (توفي سنة ٦٨٥هـ) في كتابه المقيد: القاضي البيضاوى، قال: «... لقد امتاز القرن السابع بميزة خاصة بالنسبة للمذهب الشافعى، وهو أنه بلغ رتبة الكمال في هذا القرن، وتبوات كتبه الأرجح، وظهر فيه أئمة أعلام وصلوا إلى القمة، وتمت فيه حركة التدقيق والتحقيق لأراء المذهب وأقوال أئمته وأصحابه فيه...» انظر: الكتاب سابق الذكر، ص ٨٠ منه.

(٢) انظر: روضة الطالبين، الإمام النووى، بتحقيق الشيخ عادل عبد الموجود والشيخ علي معرض، ج ١، ص ١١٢-١١٣.

المجري، بالإضافة للانحسار الواضح لظاهر الاجتهد عند سائر المذاهب<sup>(١)</sup>، كل ذلك جعل الفقهاء يحرضون على الاشتغال بتنقيح مذاهبيهم، متعاملين مع نصوص أئمتهم كما يتعامل المجتهد المطلق مع نصوص الشرع، فيصححون التخريجات ويرجحون أقوالاً ويضعفون أخرى، كلّ ضمن دائرة مذهبها، فأصبحت قضية تنقيح المذهب الشافعي من قبل فقهاء الشافعية -كما هو حال غيرهم من فقهاء المذاهب الأخرى- قضية في غاية الأهمية، تقف على رأس سُلْمَ أولوياتهم في خدمة مذهبهم؛ ولا شك أن هذا الأمر يتطلب جهوداً جبارة تمثل في مراجعة مصنفات عدو كبير من علماء الشافعية عبر أربعة قرون، وتدقيق النظر فيها، وقد قام بهذه الجهود أحسن قيام كل من الإمامين عبد الكريم الرافعي وأبي زكريا النووي؛ وكان عملهما جاماً محكماً يدل على تمكنهما من المذهب وسعة اطلاعهما على مدوناته وأعلامه، لدرجة أن الإمام عبد الرحيم الإسنوي (توفي سنة ٧٧٢هـ) جعل منهجه في تصنيفه لكتابه المفيد: طبقات الشافعية، هو: ترتيب أسماء أعلام الشافعية على وفق تسلسل الأحرف الأبجدية، وفي كل حرف فصلان الأول: للأعلام الوارد ذكرهم في كتابي: الشرح الكبير للرافعي المسمى بالعزيز، وكتاب روضة الطالبين للنووي، والثاني: للأعلام الذين لم يرد ذكرهم في أيٍ من الكتابين السابقين<sup>(٢)</sup>، وهذا التقسيم من الإسنوي يدل على شمول الكتابين على نقولات عن عدد كبير من أعلام الشافعية، وذلك يدل بدوره أيضاً على سعة اطلاع الرافعي والنwoوي على المذهب ومعرفة أعلامه وأقوال كلّ منهم.

وتجدر الإشارة هنا أنه قبل عصر الإمامين الرافعي والنwoوي، كان كتاباً المذهب لأبي إسحاق الشيرازي والوسطي لأبي حامد الغزالى، يعتبران الأكثر تمثيلاً للمذهب الشافعى من بين المصنفات الكثيرة المتداولة بين فقهاء الشافعية آنذاك،

(١) راجع في بيان ذلك: تاريخ التشريع الإسلامي، الشيخ محمد الحضرى بك، ص ١٩٩-٢٠٨، المدخل الفقهي العام، أ. مصطفى أحد الزرقاء، ج ١، ص ٢٠٣ وما بعدها.

(٢) راجع: طبقات الشافعية، الإسنوي، ج ١، ص ٣١ وما بعدها (مقدمة المحقق: عبد الله الجبوري).

وفي بيان ذلك قال الإمام الثوري في مقدمته لكتابه المجموع شرح المذهب: ... ثم إن أصحابنا المصنفين رضي الله عنهم أجمعين وعن سائر علماء المسلمين أكثروا التصانيف كما قدمنا، وتنوعوا فيها كما ذكرنا، واستهر منها لتدريس المدرسين وبحث المشتغلين: المذهب والوسيط، وهما كتابان عظيمان، صنفهما إمامان جليلان: أبو إسحاق إبراهيم الشيرازي، وأبو حامد محمد بن محمد الغزالى، رضي الله عنهما... وقد وفر الله الكريم دواعي العلماء من أصحابنا رحهم الله على الاشتغال بهذين الكتابين، وما ذاك إلا بخلافهما وعظم فائدتهما، وحسن نية ذيئنك الإمامين، وفي هذين الكتابين درس المدرسين، وبخث المحصلين المحققين، وحفظ الطلاب المعтин فيما مضى...<sup>(١)</sup>.

الإمام الرافعي وجهده في تنقية المذهب:

هو الإمام أبو القاسم، عبد الكرييم بن محمد بن عبد الكرييم بن الفضل القزويني الرافعي، ولد سنة ٥٥٧ هجرية في قزوين التي إليها يُنسب، وهي إحدى مدن أصبهان (شمال بلاد فارس)، أما الرافعي فنسبة إلى رافع عن وهي بلدة من بلاد قزوين، وقال بعض علماء التراجم: إنها نسبة إلى الصحابي رافع بن خديج - رضي الله عنه -<sup>(٢)</sup>، تربى الإمام الرافعي في حجر والده محمد بن عبد الكرييم (توفي سنة ٥٨٠ هـ) الذي كان فقيهاً شافعياً<sup>(٣)</sup>، ثم أخذ العلم عن عدد من أكابر علماء عصره حتى أصبح مرجع الشافعية في زمانه، فأفتقى وأملأ ودرس، وكان ورعاً زاهداً، تلمذ على يده الكثير من فقهاء الشافعية في بلده وغيرها، توفى رحمة الله

(١) انظر: المجموع شرح المذهب، الإمام النووي، ج١، ص٣، ولاحظ قوله في آخر كلامه: فيما مضى.

(٢) هو الصحابي الجليل رافع بن خديج بن رافع بن عدي الأنصاري الخزرجي المدني، صاحب النبي ﷺ وشهد أحداً وما بعدها من المشاهد، روى عدداً من الأحاديث، وكان من المفتين في المدينة زمن معاوية بن أبي سفيان، توفي سنة ٧٣ هـ، وله ست وثمانون سنة رضي الله عنه. راجع في ترجمته: تهذيب سير أعلام النبلاء، الحافظ النهوي، ج ١، ص ٩٣، رقم ترجمته ٢٦٨.

<sup>(٣)</sup> هو أبو الفضل، محمد بن عبد الكري姆 بن الفضل الرافعى الفرويني، تفقه على الإمام محمد بن يحيى النيسابورى. راجع في ترجمته: طبقات الشافعية الكبرى، تاج الدين السبكي، ج ٣، ص ٣٧٧، رقم ترجمته ٦٠٤. وتهذيب سير أعلام النبلاء، الحافظ الذهبي، ج ٣، ص ٩٤، رقم ترجمته ٥٢٨.

وقد صنف الإمام الرافعي العديد من المصنفات النافعة التي خدم بها مذهبه الشافعي، والتي تدل على سعة اطلاعه ورسوخ قدمه في فقه المذهب من أبرزها:

١-كتاب المحرر، وهو مأخوذ من كتاب الوجيز للإمام الغزالى، ويعتبر المحرر من الكتب المعتمدة في تحقيق قول المذهب في سائر أبواب الفقه، وما زال مخطوطاً حتى زمن كتابة هذه الرسالة.

٢-كتاب العزيز شرح الوجيز، ويسمى أيضاً بالشرح الكبير، وهو موسوعة فقهية ضخمة، تجلّت فيها قدرات الإمام الرافعي في خدمة مذهبة وتحقيقه والانتصار له، وهو مطبوع<sup>(٢)</sup>.

٣-كتاب الشرح الصغير، وهو أيضاً شرح لكتاب الوجيز للغزالى لكنه دون الشرح الكبير حجماً<sup>(٣)</sup>.

وتعتبر هذه الكتب الثلاثة بمجموعها هي المثلة لجهد الإمام الرافعي في تنقیح المذهب الشافعي خلال هذا الدور من حياة المذهب (٥٠٥-٦٧٦هـ)<sup>(٤)</sup>.

(١) راجع في ترجمته: طبقات الشافعية، الإسنوي، ج١، ص٥٧١، رقم ترجمته ٥٢٤، وطبقات الشافعية الكبرى، تاج الدين السبكي، ج٤، ص٤٠٠ وما بعدها، رقم ترجمته ١١٩٢. وتهذيب سير أعلام النبلاء، الحافظ الذهبي، ج٢، ص٢٠٧، رقم ترجمته ٥٦٠٧.

(٢) طبعته دار الكتب العلمية - بيروت - لبنان، طبعة أولى استغرقت (١٣) مجلداً بتحقيق الشيخ عادل أحد الموجود والشيخ علي محمد معوض، سنة ١٤١٧هـ - ١٩٩٧م.

(٣) قام الإخوة الزملاء: أحمد شحادة الراعي، وأمرون الساكت، وعبد القادر العمري، ومحمد نجيب اليك، بتحقيق أكثر من ثلثي كتاب الشرح الصغير على الوجيز، وذلك في أربع رسائل جامعية قدّمها للحصول على درجة الماجستير في الفقه من قسم الشريعة في جامعة الجنان اللبنانيّة في طرابلس، وقد نوقشت هذه الرسائل الأربع ما بين عامي ٢٠٠١ و٢٠٠٣ ميلادية، وأشار إلى إحداها أستاذي الدكتور ياسين درادكة (المشرف على رسالتي هذه)، لكنها غير مطبوعة حتى تاريخ كتابة هذه الرسالة، ولم أتمكن من الاطلاع عليها.

(٤) راجع في بيان ذلك: المذهب عند الشافعية، د. إبراهيم أحد علي، ص١٢. ومرجع العلوم الإسلامية، د. محمد الزحيلي، ص٤٣٢. والعزيز، الرافعي، بتحقيق عادل عبد الموجود، ص٤١٥-٤٠٧، من المقدمة.

هو الإمام أبو زكريا، يحيى بن شرف بن مُري بن حسن الحزامي الحوراني النووي، ولد سنة ٦٣١ هجرية في نوى التي إليها يُنسب، وهي إحدى قرى حوران (وتقع ضمن محافظة السويداء في دولة سوريا في زمن كتابة هذه الرسالة).

كان الإمام النووي محباً للعلم منذ صغره فحفظ القرآن في سن مبكرة، ثم رحل إلى دمشق ليلازِم فيها كبار فقهاء الشافعية والمخذلين؛ متقدلاً بين حلقات درسهم، فبرع في الحديث وعلومه<sup>(١)</sup>، وأجاد في الفقه وكان اشتغاله به أكثر من غيره من علوم الشريعة، ورغم أنه لم يرتحل خارج بلاد الشام إلا إلى الحج - فيما أطلعت عليه من ترجماته - إلا أنه أصبح في مكنته من المذهب الشافعي أبرز فقهاء الشافعية في زمانه شرقاً وغرباً بلا منازع؛ إذ كان رحمة الله واسع الاطلاع على كُتب المذهب المتداولة في عصره، دقيق النظر فيها، مما مكنته من القيام بجهد ضخم في تنقية المذهب بناء على جهد الإمام أبي القاسم عبد الكريم الرافعى (توفي سنة ٦٢٣ هـ)، فصنف الإمام النووي كتاب روضة الطالبين، وهو اختصار لكتاب العزيز شرح الوجيز المسمى بالشرح الكبير للرافعى<sup>(٢)</sup>، كما صنف كتاب منهاج الطالبين وعمدة المفتين، وهو اختصار لكتاب الحرر للرافعى<sup>(٣)</sup>، وصنف أيضاً كتاب

(١) راجع في بيان ذلك تفصيلاً كتاب الإمام النووي وأثره في الحديث وعلومه، أ. أحمد عبد العزيز قاسم الحداد، وأصل هذا الكتاب رسالة ماجستير قدّمت إلى قسم الكتاب والسنة في جامعة أم القرى في مكة المكرمة، ونوقشت سنة ١٤٠٩ هـ ١٩٨٩ م، وهي مطبوعة.

(٢) قامت دار الكتب العلمية في بيروت بطبعه كتاب روضة الطالبين طبعة أنيقة استغرقت ثماني مجلدات، بتحقيق الشيخ عادل أحمد عبد الموجود والشيخ علي محمد معوض.

(٣) كتاب منهاج الطالبين مطبع مع شروحه المختلفة في طبعات عدّة، وقد جاء في مقدمة النووي له: «... قد أكثر أصحابنا رحمة الله من التصنيف من المسوطات والمحضرات، وأنتفتها مختصر الحرر للإمام أبي القاسم الرافعى رحمة الله تعالى ذي التحقيقين وهو كثير الفوائد، عمدة في تحقيق المذهب، معتمد للمفتي وغيره من أولى الرغبات، وقد التزم مصنفه رحمة الله أن ينص على ما صحّحه معظم الأصحاب، ووفى بما التزم، وهو من أهم المطلوبات، لكن في حجمه كبر يعجز عن حفظه أكثر أهل العصر إلا بعض أهل العنایات، فرأيت اختصاره في نحو نصف حجمه ليسهل

المجموع، وهو موسوعة في الفقه المقارن، شرح فيه الإمام النووي كتاب المذهب لأبي إسحاق الشيرازي، لكن المنية وافته قبل إتمامه، وقد طبع عدة طبعات، كما شرح الإمام النووي صحيح مسلم في كتاب سماه: المنهاج في شرح صحيح مسلم، وهو مطبوع أيضاً، هذا بالإضافة لصنفات أخرى تُمثل بمجموعها جهد الإمام النووي في تقييم المذهب وبيان الراجح المعتمد للفتوى فيه، وقد عرض رَحْمَةُ اللَّهِ قواعده في ترجيحاته في مقدمات كتبه خاصة المقدمة الغنية لكتابه المجموع شرح المذهب<sup>(١)</sup>، والتي تدل على انضباطه في جهده في التبيح والمراجعة، هذا وصنف الإمام النووي في علوم الحديث وغيره من علوم الشرعية؛ فكان غزير المعرفة كثير التصنيف، ورعاً زاهداً عاش عزيزاً معتكفاً على العلم تحصيلاً وتدرисاً وتصنيفاً، وكانت له مواقف مع أمراء زمانه في نصحهم وأمرهم بالمعروف ونهيهم عن المنكر، توفي الإمام النووي رَحْمَةُ اللَّهِ في بلاده نوى سنة ٦٧٦ هـ، عن خمسة وأربعين عاماً، وقد بارك الله له في أوقاته في حياته وفي علمه بعد مماته فما تطلع الشمس على الأرض يوماً إلاً ويتتفتح من علم النووي رَحْمَةُ اللَّهِ تعالى<sup>(٢)</sup>.

وهكذا كان جهد الإمام النووي امتداداً لجهد سلفه الإمام الرافعي ومكملاً له، فأصبحت مصنفاتهما الفقهية مثل وحدة واحدة، وتشكل حلقة بالغة الأهمية في سلسلة مصنفات المذهب في الفروع؛ نظراً لكونها نفتحت الإنتاج العلمي لشات من فقهاء الشافعية على مدار أربعة قرون تلت وفاة مؤسس المذهب: الإمام الشافعى

= حفظه مع ما ضممته إليه إن شاء الله تعالى من النفائس المستجادات، منها التنبية على قيود في بعض المسائل هي من الأصل مذوقفات، ومنها مواضع يسيرة ذكرها في المحرر على خلاف المختار في المذهب كما سترتها إن شاء الله تعالى واضحة... انظر: منهاج الطالبين وعمدة المفتين، الإمام النووي، ص ٧.

(١) راجع: المجموع شرح المذهب، الإمام النووي، ج ١، ص ٦٣-٦٦ وما بعدها. وانظر تلخيص هذه القواعد في: المذهب عند الشافعية، د. محمد إبراهيم أحد علي، ص ١٣ وما بعدها.

(٢) راجع في ترجمته كلاماً يلي: طبقات الشافعية، الإسنيوي، ج ٢، ص ٤٧٦. وطبقات الشافعية الكبرى، تاج الدين السبكي، ج ٤، ص ٤٧١ وما بعدها، رقم ترجمته ١٢٨٨، وترجمة الإمام النووي في مقدمة فتاواه التي جمعها تلميذه ابن العطار الدمشقي، (توفي سنة ٧٢٤ هـ) وحققتها محمد الأرناؤوط.

سنة ٢٠٤ هجرية، حتى قال الإمام ابن حجر الهيثمي (توفي سنة ٩٧٤ هجرية)، في بيان مدى الثقة بمصنفات الإمامين الرافعى والنبوى عند الشافعية: "... إن الكتب المتقدمة على الشيختين (يعنى الرافعى والنبوى) لا يعتمد شيء منها إلا بعد مزید الفحص والتصریح حتى يغلب على الظن أنه المذهب، ولا يفتر بتتابع كتب متعددة على حكم واحد، فإن هذه الكثرة قد تنتهي إلى واحد، ألا ترى أن أصحاب الفضال أو الشيخ أبي حامد مع كثرتهم لا يفرعون ويؤصلون إلا على طريقته غالباً وإن خالفت سائر الأصحاب، فتعین سبب كتبهم، هذا كله في حكم لم يتعرض له الشيختان أو أحدهما؛ وإلا فالذى أطبق عليه محققوا المتأخرین ولم تزل مشايخنا يوصون به وينقلونه عن مشايخهم وهم عمن قبلهم وهكذا؛ أن المعتمد ما اتفقا عليه، ما لم يجمع متعقبو كلامهما على أنه سهو، وأئن به... فإن اختلفا فالمعنى (يعنى النبوى مصنف كتاب منهاج الطالبين)، فإن وجد للرافعى ترجيح دونه فهو...<sup>(١)</sup>.

### المطلب الثالث

#### أبرز معالم الدور الثالث (٥٠٥ هجرية إلى ٦٧٦ هجرية)

يمكن القول: إن أبرز معالم الدور الثالث من أدوار التطور التاريخي للمذهب الشافعى، والممتد من وفاة الإمام أبي حامد الغزالى سنة ٥٠٥ هجرية إلى وفاة الإمام أبي زكريا النبوى سنة ٦٧٦ هجرية تمثل في الأمور الثلاثة التالية:

أولاً: استمرار طغيان العصبية المذهبية والتقليد المحس على الفقهاء بوجه عام.

لم يكن هذا الدور من حياة المذهب الشافعى أفضل حالاً مما كان عليه الفقهاء خلال القرن الخامس الهجرى، من حيث الظهور الجلى للعصبية المذهبية والتقليد المحس، إذ اشتغل فقهاء المذهب بنصوص أئمتهم كاشتغال المجتهد المطلق بنصوص

(١) انظر تحفة المحتاج بشرح منهاج، الإمام ابن حجر الهيثمي، ج ١، ص ٦٥.

القرآن والستة كما سبق عرضه، ولم يقف الأمر عند هذا الحد بل جاوزه إلى احتدام المناظرات والجدل بين الفقهاء - إلا من رحم الله منهم - حول تقرير المذهب الأولى بالاتباع مع تحجيم وربما تسفيه المذاهب الأخرى وأعلامها، خاصة بين المذاهب التي تجاورت في انتشارها في منطقة جغرافية واحدة؛ وكان هذه الظاهرة آثارها السلبية العميقة على الحياة العلمية في هذا العصر وما تلاه بوجه عام، بل وعلى الحياة الاجتماعية أيضاً<sup>(١)</sup>.

وللتدليل على شيوع هذه الظاهرة في الدور الثالث (٥٠٥ إلى ٦٧٦ هجرية)، أذكر على سبيل المثال لا الحصر أن الإمام الفخر الرازى - وهو من كبار أصوليي الشافعية ومتكلميهم (توفي سنة ٦٠٦ هجرية) - خصّص أكثر من ثلث كتابه: مناقب الإمام الشافعى، لخشد أدلة متنوعة يقرر فيها رجحان مذهب الشافعى على سائر المذاهب عامةً وعلى مذهب الإمام أبي حنيفة خاصة<sup>(٢)</sup>، وكان - عفا الله عنه - ينتقص خلال عرضه لتلك الأدلة من شأن الإمام أبي حنيفة بأساليب شتى، منها أن يشير إليه بقوله: ذهب أبو فلان.. وقال أبو فلان، يعني الإمام أبي حنيفة - رضي الله عنه -، وأقول هنا: لاشك أنّ مثل هذا المنحى في التصنيف من قبل شخصية شافعية مرموقة كالفخر الرازى، الذي كان ذائع الصيت في بلاد فارس وببلاد ما وراء نهر جيحون، حيث انتشر أيضاً مذهب الحنفية<sup>(٣)</sup> متحاوراً مع مذهب الشافعية، لاشك أنه كان ذا آثار سلبية على علاقة أتباع المذهبين مع بعضهم، سواء الفقهاء والقضاة منهم، أو عوام الناس، بل والأمراء والحكام أيضاً، وما يزيد

(١) راجع في بيان ذلك: تاريخ التشريع الإسلامي، الشيخ محمد الحضرى بك، ص ٢١٢ وما بعدها، وص ٢٢٦ وما بعدها. الفكر السامى فى تاريخ الفقه الإسلامى، أ. محمد بن الحسن الحجوى التعلالى، ج ٢، القسم الثالث، ص ١٤٥ وما بعدها وص ١٤٧ وج ٢، القسم الرابع، ص ١٦٢ وما بعدها. وتاريخ الفقه الإسلامي، الشيخ محمد علي السايس، ص ٢١٥ وما بعدها.

(٢) راجع: مناقب الإمام الشافعى، الفخر الرازى، ص ٥٣٢-٣٦٩.

(٣) راجع في بيان البقاع الجغرافية التي انتشر فيها مذهب الحنفية: المدخل إلى مذهب الإمام أبي حنيفة النعمان، د. أحمد سعيد حوى، ص ٤٦-٤٧.

وضوح ما كانت عليه صورة العصبية المذهبية في هذا الدور ، أن يأتي المحدث والفقيه الحنفي أبو المظفر شمس الدين يوسف بن قُزْغُلي البغدادي (توفي سنة ٦٥٤ هجرية)<sup>(١)</sup> ، ويصنف في نفس عصر الفخر الرازى كتاباً بعنوان: الانتصار والترجح للمذهب الصحيح ، وهو من أوّله إلى آخره في بيان مناقب الإمام أبي حنيفة وأدلة رجحان مذهبه على سائر المذاهب عامّة وعلى مذهب الشافعية خاصة ، وكان مما جاء فيه أن عرض أبو المظفر البغدادي عدداً من المسائل الفقهية يدلّل من خلاها على أن الأخذ بمذهب الإمام أبي حنيفة هو الأصلح للخليفة والولاة<sup>(٢)</sup> ، وقد لمست من تلك المسائل وطريقة أبي المظفر في تناولها، أنه يرغب حكام البلاد الإسلامية في زمانه باعتماد مذهب الحنفية وتولية القضاة من فقهائهم؛ ولعل ذلك لما كان لرعاية السلطة الحاكمة لمذهب من المذاهب من أثر بارز في تثبيت ذلك المذهب واستقراره وانتشاره؛ وخلاصة الأمر: أن العصبية المذهبية والتقليد المحسن كانوا سمتين بارزتين لهذا الدور من حياة المذهب الشافعي (٥٠٥ إلى ٦٧٦ هجرية)<sup>(٣)</sup>.

(١) هو المؤرخ والمحدث والفقيه الحنفي شمس الدين أبو المظفر يوسف بن قُزْغُلي بن عبد الله التركي العنوي البغدادي، سبط الإمام أبي الفرج بن الجوزي، ولد سنة ٥٨٠ هجرية، استوطن دمشق وكان من علمائها البارزين، توفي فيها سنة ٦٥٤ هجرية. راجع في ترجمته: تهذيب سير أعلام النبلاء، الحافظ الذهبي، ج ٣، ص ٣٠١، رقم ترجمته ٥٩٢٣.

(٢) انظر الانتصار والترجح للمذهب الصحيح، أبو المظفر البغدادي، ص ٢١ وما بعدها.

(٣) مع التبيه هنا على أن هاتين السمتين لم يختص بهما فقهاء الشافعية دون غيرهم من فقهاء المذاهب الأخرى، بل كاتباً ميلان داءً عاماً لهذا العصر وما تلاه كما هو مثبت في كتب تاريخ الفقه الإسلامي، هذا وقد أجيّل أستاذي الدكتور عمر سليمان الأشقر أسباب الجمود الفكري والتعصب المذهبية في هذا العصر وما تلاه في خمسة أمور هي: ١- الغلو في تعظيم الأئمة. ٢- طريقة التدوين والتأليف في الفقه. ٣- ضعف الدولة الإسلامية. ٤- تمكّن السلاطين لأنباء المذهب الذي اعتنقوا ٥- دعموا بعض العلماء أن كلّ مجتهد مصيب. راجع: تاريخ الفقه الإسلامي، أ.د. عمر سليمان الأشقر، ص ١٤٦-١٦٤، كما عرض أ.د. عمر الأشقر الآثار السلبية التي تربّت على شيوخ العصبية المذهبية والتقليد المحسن، وساق خلاها الكثير من المحوادث التاريخية الدالة على تلك الآثار، راجع تاريخ الفقه الإسلامي، أ.د. عمر الأشقر، ص ١٦٦-١٨٤.

## محاولات إحياء الاجتهد والتحرر من التعلق المذهبية:

وُجِدَّ من أعلام الشافعية في هذا الدور من تحرّر من العصبية المذهبية إلى حدّ كبير، وسعي لإحياء الاجتهد، الذي دعا إليه الإمام الشافعي -رضي الله عنه- وربّى عليه تلاميذه في حلقة درسه، ومن أبرز هؤلاء الأعلام: الإمام عز الدين بن عبد السلام والإمام أبو شامة المقدسي.

### ١- الإمام عز الدين بن عبد السلام:

هو الإمام أبو محمد عز الدين، عبد العزيز بن عبد السلام بن أبي القاسم بن الحسن السُّلْمَيِّي الدمشقي، الملقب بسلطان العلماء والمعروف أيضاً ببائع الملوك، ولد في دمشق سنة ٥٧٧ هجرية، ونشأ فيها يتلقى علوم الشريعة على يد كبار علمائها، فبرع وأجاد حتى ولي الخطابة والتدرис في الجامع الأموي، وكان اشتغاله بالفقه وأصوله أكثر من غيرهما، بدأ حياته العلمية فقيهاً شافعياً، ولما رسخت قدمه في العلم اتجه نحو الاجتهد المطلق، بما أوتي من ملكة فقهية كبيرة وسعة اطلاع على الأصول والفروع، وكان الإمام عز الدين بن عبد السلام جاماً بين العلم والعمل مهيباً عند العامة والخاصة، من دعاء الجهاد في سبيل الله، وجرت بينه وبين ملوك وأمراء زمانه مواقف مشهودة، كان فيها أمراً بالمعروف ناهياً عن المنكر لا يخشى في الله لومة لائم، رحل إلى القاهرة واستوطنها يُصنَّف ويُدرَّس ويفتي الناس إلى أن توفي فيها سنة ٦٦٠ هجرية<sup>(١)</sup>، وقد صنَّف رحمة الله الكثير من المصنفات النافعة، بعضها مفقود وأكثراً ما زال مخطوطاً، منها كتاب: الغاية في اختصار النهاية، وهو

(١) راجع في ترجمته: طبقات الشافعية الكبرى، تاج الدين السبكي، ج٤، ص ٣٥٤ وما بعدها، رقم ترجمه ١١٨٣. وطبقات الشافعية، الإسنوي، ج٢، ص ١٩٧، ومقدمة يحقّ كتاب: الإمام في بيان أدلة الأحكام، أ. رضوان مختار بن غربية، ص ٤٩-٨. ومن الجدير بالذكر هنا أنه توجد رسالة ماجستير بعنوان: عز الدين بن عبد السلام وأثره في الفقه والأصول، قدمها الطالب: عبد العظيم مصطفى فوده إلى كلية دار العلوم في القاهرة، وقد استغرقت ٤٨٢ ورقة، ونوقشت بإشراف أ.د. عبد العظيم معانى سنة ١٩٧٥ م، وهي غير مطبوعة حتى تاريخ كتابة هذه الرسالة في حدود معرفتي ولم أتمكن من الاطلاع عليها.

كتاب فقهي اختصر فيه الإمام عز الدين كتاب نهاية المطلب في دراية المذهب الإمام الحرمي الجنوبي، وله مجموعة رسائل جمعتها دار الفكر المعاصر في بيروت<sup>(١)</sup>، ومن مصنفاته في أصول الفقه: الإمام في بيان أدلة الأحكام، وهو مطبوع أيضاً<sup>(٢)</sup>، إلا أن أبرز مصنفاته التي وصلت إلى زمن كتابة هذه الرسالة، كتاب: قواعد الأحكام في مصالح الأنام، وقد طُبع عدة طبعات، وموضوعه دراسة مقاصد الشريعة الإسلامية واستقراء جلبها للمصالح ودرئها للمفاسد<sup>(٣)</sup>، وتجلى في هذا الكتاب رسوخ قدم الإمام عز الدين بن عبد السلام في علم أصول الفقه، وسعة اطلاعه على أحكام الشريعة ودقائقها مع حسن الفهم والتعليق، ومن كلامه النفيسي في كتابه هذا، مما يدل على تحرّره من العصبية المذهبية واتجاهه نحو الاجتهاد؛ قوله: «...ومن العجب العجيب أنّ الفقهاء التقليدين يقف أحدهم على ضعفٍ مُأكَذِّبٍ إمامه بحيث لا يجد لضعفه مدفعاً ومع هذا يقلّده فيه، ويترك من الكتاب والسنة والأقيسة الصحيحة لمذهبة، جوداً على تقليد إمامه، بل يتحيّل لدفع ظواهر الكتاب والسنة، ويتأوّلُهما بالتأويلات البعيدة الباطلة نضالاً عن مقلّده... فالبحث مع هؤلاء ضائع مفضٍ إلى التقاطع والتداابر من غير فائدة يجديها، وما رأيت أحداً رجع عن مذهب إمامه إذا ظهر له الحق في غيره بل يصير عليه مع علمه بضعفه ويُعدُّه، فالأولى ترك البحث مع هؤلاء الذين إذا عجز أحدهم عن تش悱ة مذهب إمامه قال:

(١) وذلك في سلسلة بعنوان: مؤلفات العز بن عبد السلام، بتحقيق إياد خالد الطباع، في طبعة أولى سنة ١٤٢٠هـ-١٩٩٩م، وهي على شكل مجموعة من الرسائل منها: رسالة في التوحيد، رسالة في معنى الإيمان والإسلام، ورسالة في مقاصد الصلاة، وأخرى في مناسك الحج، ورسالة في ترغيب أهل الإسلام في سكّن الشام، ورسالة في أحكام الجهاد وفضائله، وغيرها من العناوين.

(٢) طبعته دار الشائر الإسلامية في بيروت طبعة أولى سنة ١٤٠٧هـ-١٩٨٧م بتحقيق الأستاذ رضوان ختار بن غربة، وأصل التحقيق رسالة ماجستير في أصول الفقه قدمت إلى كلية الشريعة في جامعة أم القرى في مكة المكرمة.

(٣) راجع الكلام المقيد حول اعتبار كتاب قواعد الأحكام للعز بن عبد السلام، من أوائل المصنفات في علم مقاصد الشريعة الإسلامية: نظرية المقاصد عند الإمام الشاطبي، د. أحمد الريسوبي، ص ٥١-٥٠.

لعل إمامي وقف على دليلٍ لم أقف عليه ولم أهتدُ إليه، ولم يعلم المسكين أنَّ هذا مُقابلٌ بعثلهٗ ويفضُّلُ لخصمه ما ذكره من الدليل الواضح والبرهان الالائح، فسبحان الله ما أكثر من أعمى التقليد بصره حتى حمله على مثل ما ذكر! وفقنا الله لاتباع الحق أيّنما كان وعلى لسان من ظهر، وأين هذا من مناظرة السلف ومشاورتهم في الأحكام ومسارعتهم إلى اتباع الحق إذا ظهر على لسان الخصم، وقد نقل عن الشافعي رَحْمَةُ اللَّهِ أَنَّهُ قَالَ: مَا نَاظَرْتُ أَحَدًا إِلَّا قَلْتَ: اللَّهُمَّ أَجْرِيَ الْحَقَّ عَلَى قَلْبِهِ وَلِسَانِهِ إِنْ كَانَ الْحَقُّ مَعِيْ أَتَبَعْنِي وَإِنْ كَانَ الْحَقُّ مَعَهُ أَتَبْعَهُ<sup>(١)</sup>.

وأقول بعد عرض ترجمة الإمام عز الدين بن عبد السلام والاقتباس من كتابه قواعد الأحكام: لقد كان رَحْمَةُ اللَّهِ ساعيًّا نحو الاجتهاد المطلق بخطى واثقة، داعيًّا إلى فتح بابه وفقاً للقواعد المعتبرة في علم أصول الفقه، وذلك على الرغم من أنه عاش في عصر عصفت به العصبية المذهبية، وهذا ما أحسن تجليته الدكتور علي مصطفى محمد الفقير في رسالته للدكتوراه المطبوعة بعنوان: الإمام العز بن عبد السلام وأثره في الفقه<sup>(٢)</sup>، حيث نقل الدكتور الفقير نقويلات مفيدة مناقشاً إياها في بيان تكُنُ العز بن عبد السلام من الفقه الشافعي وغيره<sup>(٣)</sup>، كما أتى بالأدلة الواضحة على مقاربة العز لندرجة الاجتهاد المطلق<sup>(٤)</sup>.

## ٢- الإمام أبو شامة المقدسي:

هو الإمام أبو القاسم شهاب الدين، عبد الرحمن بن إسماعيل بن إبراهيم بن

(١) انظر قواعد الأحكام، عز الدين بن عبد السلام، ج ٢، ص ٣٠٥.

(٢) نوقشت هذه الرسالة في كلية الشريعة في الأزهر الشريف سنة ١٣٩٧هـ - ١٩٧٧م، وكانت بإشراف أ.د. عبد الغني عبد الحالق، وقد طبعت على نفقة مديرية الإقناط في القوات المسلحة الأردنية سنة ١٩٨٤م في مجلدين كبيرين استغرقا ألف صفحة.

(٣) راجع: الإمام العز بن عبد السلام وأثره في الفقه، الدكتور علي الفقير، ج ١، ص ١١٧ وما بعدها.

(٤) راجع: المرجع السابق، ج ١، ص ٢٨٤-٢٨٥. هذا وقد خصص د. الفقير الجزء الثاني من رسالته كاماً والمستغرق أكثر من ٥٠٠ صفحة، لتتبع آراء العز بن عبد السلام الفقهية التي تميّز بها، مرتبة حسب أبواب الفقه.

عثمان المقدسي الدمشقي، المعروف بأبي شامة لشامة كبيرة كانت فوق حاجبه، أصله من القدس، ولد في دمشق سنة ٥٩٩ هجرية، ونشأ بها يتلقى عن كبار القراء والمحدثين والفقهاء فيها؛ فجمع القراءات في سن مبكرة، وسمع الحديث وأتقنه روايةً ودريةً وكان اشتغاله به أكثر من غيره من علوم الشريعة، كما تلقى على المذهب الشافعي فأخذ عن الإمام عز الدين بن عبد السلام حتى اعتبر من خواص تلاميذه<sup>(١)</sup>، وأتقن التحزو وعلوم العربية وصنف فيها، وذكر غير واحد من ترجم له أنه بلغ رتبة الاجتهد المطلق أو قريباً منها رغم أنه بدأ حياته فقيهاً شافعياً، من مصنفاته: تاريخ دمشق وختصره، وكتاب المرشد الوجيز في علوم تتعلق بالكتاب العزيز، وكتاب الوصول في الأصول، وله شرح لسنن الحافظ أبي بكر البهيفي وغيرها من المصنفات النافعة في سائر علوم الشريعة؛ إلا أن بعضها مفقود وبعضها الآخر مازال مخطوطاً - في حدود ما اطلعت عليه -. توفي الإمام أبو شامة المقدسي في دمشق سنة ٦٦٥ هجرية<sup>(٢)</sup>.

ومن مصنفاته التي وصلت إلى زمان كتابة هذه الرسالة، كتاب: مختصر كتاب المؤمل للردد إلى الأمر الأول، وهو مطبوع<sup>(٣)</sup>، ورغم صغر حجمه إلا أنه غني بالفوائد واللاحظات الدقيقة، الدالة على استقراء جيد للإمام أبي شامة لتطور مسيرة الفقه منذ وفاة سيدنا محمد ﷺ إلى النصف الأول من القرن السابع الهجري (عصر الإمام أبي شامة)، وفي الكتاب دعوة صريحة إلى فتح باب الاجتهد المنضبط بالقواعد المعتبرة في علم أصول الفقه، ونبذ كلّ من العصبية المذهبية والتقليد

(١) وأقول هنا: يبدو أن الإمام أبي شامة أخذ عن شيخه العز بن عبد السلام الخرص على فتح باب الاجتهد والتحرر من العصبية المذهبية التي كانت سائدة في زمانهما.

(٢) راجع في ترجمته: طبقات الشافعية الكبرى، تاج الدين السُّبْكِي، ج ٤، ص ٣٢٩ وما بعدها، رقم ترجمته ١١٦١. وطبقات الشافعية، الإسنوی، ج ٢، ص ١١٨.

(٣) مطبوع مع مجموعة الرسائل المتنية، والكتاب وختصره لأبي شامة، لكن الذي يظهر أن الكتاب مفقود والذي وصل ختصره، وأعقب هنا على اسم الكتاب فأقول: إن اسم الكتاب يشير إلى مقصد مؤلفه منه؛ لا وهو العودة بطريقة دراسة الأحكام الشرعية فهماً واستبطاطاً إلى ما كانت عليه في عهد الصحابة والتابعين والأئمة المجتهدين، وهو ما عناه بالأمر الأول.

المحض، وذم آثارهما على واقع الفقه والفقهاء في ذلك العصر، ومن الكلام التفيس الذي أورده الإمام أبو شامة في كتابه هذا، قوله: «... قد نهى إمامنا الشافعي عن تقليده وتقليد غيره كما سندكره في فصلٍ، وكانت تلك الأزمنة (يعني عصر الأئمة المجتهدین) مملوءة بالمجتهدین فكلٌّ صنفَ على ما رأى، وتعقب بعضهم بعضاً مستمدین من الأصلين الكتاب والسنة وترجح الراجح من أقوال السلف المختلفة بغير هوی، ولم يزل الأمر على ما وصفت إلى أن استقرت المذاهب المدونة ثم اشتهرت المذاهب الأربعة وهُجر غيرها، فقصرت همم أتباعهم إلا قليلاً منهم، فقلدوا بعدما كان التقليد لغير الرسل حراماً بل صارت أقوال أئمتهم عندهم منزلة الأصلين... فعدم المجتهدون وغلب المقلدون وكثُر التعصُّب... حتى آل بهم التعصُّب إلى أن أحدهم إذا أورد عليه شيء من الكتاب والسنة الثابتة على خلافه، يجتهد في دفعه بكل سبيل من التأويل البعيدة نصرةً لمذهبة ولقوله، ولو وصل ذلك إلى إمامه الذي يقلده لقابله ذلك الإمام بالتعظيم، وصار إليه وتبراً من رأيه مستعيداً بالله من الشيطان الرجيم، وحد الله على ذلك، ثم تفاقم الأمر حتى صار كثير منهم لا يرون الاشتغال بعلوم القرآن والحديث، ويرون أن ما هم عليه هو الذي ينبغي المواظبة عليه فبدلوا بالطيب خبيشاً وبالحق باطلًا واشتروا الضلالة بالهدى مما رجحت تجارتھم وما كانوا مهتدین...»<sup>(۱)</sup>.

وبعد نظري في ترجمات الإمام أبي شامة وقراءاتي في كتابه سابق الذكر أقول: لقد كان رَحْمَةُ اللهِ عَقْلِيَّةً فريدةً في زمانه، فقه عن إمامه الشافعي ضرورة إبقاء باب الاجتهاد مفتوحاً على مصراعيه، وضبطه بقواعد علم أصول الفقه، وهو في ذلك يسير على خطأ شيخه الإمام عز الدين بن عبد السلام رحمهما الله تعالى<sup>(۲)</sup>.

(۱) انظر: المؤمل للرد إلى الأمر الأول، الإمام أبو شامة، وذلك في مجموعة الرسائل المنيرية، ج ۳، ص ۲۶-۲۵.

(۲) من المفيد إعادة طبع كتاب المؤمل للرد إلى الأمر الأول للإمام أبي شامة المقدسي مع خدمته بتحقيق مستوعب نافع؛ ليكون بعد ذلك جزءاً من المقرر في مادة المدخل إلى دراسة الشريعة الإسلامية؛ والتي تدرس لطلبة السنة الأولى في كليات الشريعة في الجامعات المختلفة.

ثانياً: ابتعاد التصنيف في أصول الفقه عن الشافعية عن الفروع الفقهية ابتعاداً  
أظهر الحاجة لتخريج الفروع على الأصول:

كان من أبرز معالم المرحلة الثانية (٤٠٥-٥٠٥ هجرية) من الدور الثاني (٢٧٠-٥٠٥ هجرية) من حياة المذهب الشافعي ظهور طريقة المتكلمين في التصنيف الأصولي وتسمى أيضاً بطريقة الشافعية - والتي امتازت بعرض قواعد وسائل أصول الفقه عرضاً مجرداً عن الفروع الفقهية، كما سبق بيانه<sup>(١)</sup>، وفي هذا الدور (٦٧٦-٥٠٥ هـ) استمر الأصوليون من الشافعية بالتصنيف في علم أصول الفقه على هذه الطريقة، فظهر منهم الإمام فخر الدين الرازي (توفي سنة ٦٠٦ هـ)، وأبرز كتبه الأصولية: المحصل في علم الأصول، ومن بعده الإمام سيف الدين الأمدي (توفي سنة ٦٣١ هجرية)<sup>(٢)</sup>، وأبرز كتبه الأصولية: الإحکام في أصول الأحكام وهو مطبوع، وكانت طريقة المتكلمين (الشافعية) تُقابل ما عُرف بطريقة الفقهاء أو طريقة الحنفية في التصنيف الأصولي؛ والتي امتازت بعرض قواعد

(١) راجع في وصف طريقة المتكلمين: الفكر الأصولي، د. عبد الوهاب إبراهيم أبو سليمان، ص ٤٦ وما بعدها. أورد د. محمد حسن هيتو كلاماً مفيداً (في بيان الفرق بين مصنفات طريقة المتكلمين والفقهاء الأصولية) في مقدمة تحقيقه لكتاب التمهيد في تخريج الفروع على الأصول، للإمام جمال الدين الإسنوبي، جاء فيه: «... والفرق بين هذه الكتب التي صفت على طريقة المتكلمين وتخللتها الفروع الفقهية، وبين الكتب التي صفت على طريقة الفقهاء وتخللتها هذه الفروع أيضاً، أن الأولى تذكر الفروع لتبين أثر القاعدة، لا للاستدلال عليها أو على صحتها، والثانية تذكرها لإثبات القاعدة الأصولية أو للاستدلال على صحتها». انظر التمهيد في تخريج الفروع على الأصول، جمال الدين الإسنوبي، تحقيق د. محمد حسن هيتو، ص ١٢.

(٢) هو سيف الدين أبو الحسن، علي بن محمد بن سالم الأمدي، ولد في آمد - وهي بلدة في منطقة ديار بكر (شمال بلاد الشام) - سنة ٥٥١ هـ، رحل إلى بغداد وتفقه فيها على المذهب الحنفي ثم انتقل إلى المذهب الشافعي، ورجل إلى دمشق للأخذ عن أكابر علماء الشافعية آنذاك، ثم رحل إلى القاهرة ليدرس فيها ويقتي ويصنف على مذهب الشافعية، لكنه عاد واستوطن دمشق فمات فيها سنة ٦٣١ هـ وقد برع الأمدي في المناظرة وعلم الخلاف وأصول الفقه، من كتبه: الإحکام في أصول الأحكام، ومحضره متتهن السول، وأبكار الأفكار في علم الكلام وغيرها. راجع في ترجمته: طبقات الشافعية الكبرى، تاج الدين السبكي، ج ٤، ص ١٥٤، رقم ترجمته ١٢٠٧، وتهذيب سير أعلام النبلاء، الحافظ الذهبي، ج ٣، ص ٢٣٠، رقم ترجمته ٥٧٠٠.

ومسائل أصول الفقه مخرجةً من الفروع الفقهية للأئمة ومبنيّة عليها<sup>(١)</sup>، ثم ظهرت في القرن السابع الهجري طريقتان جديدتان في التصنيف في أصول الفقه، عُرفت الأولى بطريقة الجمع بين طريفي المتكلمين والفقهاء، وعرفت الثانية بطريقة تخرج الفروع على الأصول<sup>(٢)</sup>، وسأُكلّم عنهما فيما يلي باختصار:

#### ١- طريقة الجمع بين طريفي المتكلمين والفقهاء:

وهي تقوم على جمع محسن طريفي المتكلمين والفقهاء، فتعرض القواعد الأصولية وتناقشها وتقييم الأدلة على إثباتها مقارنة بين ما قاله كل من المتكلمين والفقهاء في شأنها مع الإitan بعض الفروع المخرجة على تلك القواعد<sup>(٣)</sup>، وأقول هنا: يبدو أن الابتعاد بين طريفي المتكلمين والفقهاء في التصنيف في أصول الفقه قد بلغ أوجه مع بداية القرن السابع الهجري؛ مما أظهر حاجة إلى التصنيف بطريقة جديدة جامعة<sup>(٤)</sup>.

ومن أبرز المصنفات المثلثة لطريقة الجمع بين طريفي المتكلمين والفقهاء كتاب: بدیع النظم الجامع بين أصول البزدوي والإحکام، وهو من تصنیف الإمام مظفر

(١) راجع في وصف طريقة الفقهاء: الفكر الأصولي، الدكتور عبد الوهاب إبراهيم أبو سليمان، ص ٤٥١ وما بعدها. وراجع المقارنة التحليلية بين الطريقتين: الفكر الأصولي، د. أبو سليمان، ص ٤٥٦ وما بعدها.

(٢) وأقول هنا: إن كلاً من طريفي الجمع والتخرج يدلان بلسان حالهما على إدراك أصولي ذاك العصر لابتعاد علم أصول الفقه عن غایته الأولى، ألا وهي ضبط الاجتهاد في استباط الأحكام، وكان هذا الابتعاد بسبب شيوخ العصبية المذهبية والتقليد المحسن والمناداة بإغلاق باب الاجتهاد.

(٣) راجع في بيان نشأة هذه الطريقة ووصفها: أصول الفقه - تاريخه ورجاله - د. شعبان محمد إسماعيل، ص ٣٦، وأبحاث حول أصول الفقه الإسلامي - تاريخه وتطوره - أ. د. مصطفى سعيد الخن، ص ٣١٢، ودراسة تاريخية للفقه وأصوله والاتجاهات التي ظهرت فيها، أ. د. مصطفى سعيد الخن، ص ٢٠٩، وأقول هنا: إن طريقة الجمع نشأت بدايةً عند الحنفية.

(٤) المع أ. د. مصطفى سعيد الخن إلى هذا الباعت على التصنيف في طريقة الجمع بين طريفي المتكلمين والفقهاء، وذلك في كتابيه: أبحاث حول أصول الفقه الإسلامي، ص ٣١٢، ودراسة تاريخية للفقه وأصوله، ص ٢٠٩.

الدين أحمد بن علي الساعاتي الحنفي (توفي سنة ٦٩٤ هـ)<sup>(١)</sup>، جمع فيه بين كتاب: كنز الوصول إلى معرفة الأصول، وهو على طريقة الفقهاء (الحنفية)<sup>(٢)</sup>، صنفه الإمام فخر الإسلام البزدوي الحنفي (توفي سنة ٤٨٢ هجرية)<sup>(٣)</sup>، وكتاب: الإحکام في أصول الأحكام، وهو على طريقة المتكلمين (الشافعية) صنفه الإمام سيف الدين الأمدي (توفي سنة ٦٣٠ هجرية).

## ٢- طريقة تخریج الفروع على الأصول:

وهي تقوم على ربط الفروع الفقهية بالقواعد الأصولية التي استنبطت تلك الفروع بالاستناد إليها، مع مناقشة القاعدة وما حصل فيها من اختلاف بين العلماء بصورة إجمالية<sup>(٤)</sup>، وقد عرف الدكتور يعقوب بن عبد الوهاب

(١) هو مظفر الدين، أحد بن علي بن تغلب، المعروف بابن الساعاتي، ولد في بعلبك في لبنان، وانتقل مع أبيه إلى بغداد ليأخذ عن أكابر علماء الحنفية فيها حتى أضحم من فقهاء المذهب الحنفي البارزين في عصره، من مصنفاته جمجمة البحرين، في الفقه وشرحه، وبدفع النظم في أصول الفقه، توفي ابن الساعاتي في بغداد سنة ٦٩٤ هـ. راجع في ترجمته: تاج التراجم (هو في تراجم الحنفية)، ابن قططليبيغا، ص ٩٥، رقم ترجمته ١٦.

(٢) راجع الدراسة التحليلية المفيدة التي أجرتها د. عبد الوهاب إبراهيم أبو سليمان، لكتاب كنز الوصول لفخر الإسلام البزدوي، وذلك في كتابه الفكر الأصولي، ص ٤٢٩-٤٤٢.

(٣) هو فخر الإسلام أبو الحسن، علي بن محمد بن الحسين بن عبد الكريم البزدوي الحنفي، ولد في قلعة بزودة على القرب من مدينة نسف إحدى مدن بلاد ما وراء نهر جيحون، سنة ٤٠٠ هجرية، درس المذهب الحنفي أصولاً وفروعًا في سمرقند وبرغ في حتى انتهت إليه رئاسة الحنفية في بلاد ما وراء النهر، توفي في سمرقند سنة ٤٨٢ هـ. راجع في ترجمته: تاج التراجم، ابن قططليبيغا، ص ٢٠٥، رقم ترجمته ١٦٢، وتهذيب سير أعلام النبلاء، الحافظ الذهبي، ج ٢، ص ٤٣٢، رقم ترجمته ٤٤٣١.

(٤) راجع في بيان نشأة هذه الطريقة ووصفها: أصول الفقه - تاريخه ورجاله - د. شعبان محمد إسماعيل، ص ٣٧، وأبحاث حول أصول الفقه الإسلامي، أ.د. مصطفى سعيد الحن، ص ٣١٧، ودراسة تاريخية للفقه وأصوله، أ.د. مصطفى سعيد الحن، ص ٢١٣. هذا وقد ذهب أ.د. مصطفى الحن إلى أن طريقة تخریج الفروع على الأصول انبعثت عن طريقة الجمع بين طریقتي المتكلمين والفقهاء، وأقول: الصواب أن طريقة التخریج اتجاه مستقل بذاته في التصنيف في علم أصول الفقه، بدليل سبق مصنفاته بالظهور - ولو زماناً يسيراً - على مصنفات طريقة الجمع، والله تعالى أعلم.

الباحثين<sup>(١)</sup> في كتابه المفيد: التخريج عند الفقهاء والأصوليين، علم تخريج الفروع على الأصول، فقال: «هو العلم الذي يبحث عن علل أو مأخذ الأحكام الشرعية لرد الفروع إليها بياناً لأسباب الخلاف ، أو لبيان حكم ما لم يرد بشأنه نص عن الأئمة بإدخاله ضمن قواعدهم أو أصولهم»<sup>(٢)</sup>، وقال في معرض بيان سبب ظهور طريقة تخريج الفروع على الأصول: «... إن التخريج أساساً إثنا نشأ نتيجة الخلافات المذهبية ورغبة علماء كل مذهب في الدفاع عن آراء أئمتهم وردة استنباطاتهم الفقهية إلى أصول معينة، أو أصول مستنبطه وخرج من مجموعة من الفروع الفقهية، ثم الدفاع عن تلك الأصول، لتسليم لهم قوة الفروع بقوة الأصول»<sup>(٣)</sup>، وأورد أيضاً كلاماً نفيساً في سياق بياني لفوائد علم تخريج الفروع على الأصول، فقال: «... إن هذا العلم بإخراجه الأصول من الجانب النظري إلى الجانب التطبيقي، يحقق الربط بين علمين مهمين هما: الفقه وأصوله، مما يزيل ذلك الانفكاك الذي خيم عليهما قروناً كثيرة نتيجة للدراسة النظرية وحدها في مجال الأصول»<sup>(٤)</sup>.

وأقول هنا: إن الشافعية كانوا هم الأحوج للتصنيف في طريقة تخريج الفروع على الأصول؛ وذلك لأنَّه في ظل العصبية المذهبية التي عصفت بتلك العصور - منذ أواخر القرن الرابع الهجري-، وما رافقها من احتدام الجدل في مناظرات بذل فيها أتباع المذاهب جهدهم في الانتصار لمذاهبهم، في ظل تلك الأحوال كانت المصنفات الأصولية الشافعية قد ازدحبت بالمناقشات العقلية المتأثرة بأسلوب المناطقة حتى تكاد تخلو من الفروع الفقهية؛ فكان من الطبيعي جداً أن يكون أول من يُصنف على طريقة تخريج الفروع على الأصول هو واحد من أصوليي

(١) هو أستاذ في قسم أصول الفقه في جامعة الإمام محمد بن سعود في الرياض في تاريخ إعداد هذه الرسالة.

(٢) انظر: التخريج عند الفقهاء والأصوليين، أ.د. يعقوب عبد الوهاب الباحسين، ص ٥١.

(٣) انظر: التخريج عند الفقهاء والأصوليين، أ.د. يعقوب عبد الوهاب الباحسين، ص ٥٣.

(٤) انظر: المرجع السابق، ص ٥٨.

الشافعية وكبار علمائهم في هذا الدور من حياة المذهب (٥٠٥-٦٧٦هـ)، بياناً للصلة بين أصولهم وفروعهم، فكان أن صنف الإمام شهاب الدين محمود بن أحد الزنجاني (توفي سنة ٦٥٦ هجرية)<sup>(١)</sup> كتابه: تحرير الفروع على الأصول<sup>(٢)</sup>، هذا وقد ذهب الأستاذ الدكتور مصطفى سعيد الخن إلى أن الإمام أبا زيد الديبوسي الحنفي (توفي سنة ٤٤٣هـ)<sup>(٣)</sup> هو أول من صنف في تحرير الفروع على الأصول، عند تصنيفه لكتاب: تأسيس النظر<sup>(٤)</sup>، وإلى قريب من هذا نحن الدكتور الباحسين<sup>(٥)</sup>، إلا أنني أقول: إن كتاب أبي زيد الديبوسي الحنفي، وإن حوى تحريرات لفروع على أصولها التي استبطن منها؛ إلا أنه الصق ببيان أسباب الاختلاف منه إلى اعتباره أول مصنف في تحرير الفروع على الأصول، وبينه وبين

(١) هو شهاب الدين أبو المناقب، محمود بن أحد بن محمود بن بختيار الزنجاني، تفقه بالمذهب الشافعى في بغداد، وبرع في علم الأصول وعلم الخلاف حتى صار شيخ الشافعية في بغداد في عصره، وولي نيابة قاضي القضاة ونظر الوقف العام وعظم شأنه، فكان من المقربين إلى الخليفة والأمراء، استشهد في بغداد لما سقطت بيد هولاكو المغولى سنة ٦٥٦ هجرية وحصلت فيها مقتلته عظيمة حينها، راجع في ترجمته: طبقات الشافعية الكبرى، تاج الدين السبكي، ج ٤، ص ٤٥٥، رقم ترجمته ١٢٦٥، وتهذيب سير أعلام النبلاء، الحافظ الذهبي، ج ٣، ص ٣١٢، رقم ترجمته ٥٩٦٢.

(٢) هذا ما قوله د. محمد حسن هيتو عندما قال عن كتاب الزنجاني: ... وهو الكتاب الذي يعتبر بحق أول كتاب صنف في أثر الأصول في الفروع كفن قائم بذاته، وهو خاص بأصول الأحناف والشافعية وفروعهما المبنية عليهم فقط، دون التعرض للمذاهب الأخرى... انظر التمهيد في تحرير الفروع على الأصول، جال الدين عبد الرحيم الإسنوى، بتحقيق د. محمد حسن هيتو، ص ١٥.

(٣) هو عبد الله بن عمر بن عيسى، أبو زيد الديبوسي الحنفي، نسبة إلى دبوسية وهي مدينة تقع بين بخارى وسمرقند، ولد سنة ٣٦٧هـ كان من أكابر الحنفية في عصره، ومضرب المثل في الماناظرة واستخراج الحجج، صنف في علم الخلاف وكبان راسخ القدم فيه، توفي في بخارى سنة ٤٣٠ هجرية، من مصنفاته: تأسيس النظر وهو في أسباب الاختلاف، وكتاب تقويم الأدلة، وهو في أصول الفقه. راجع في ترجمته: تاج التراجم، ابن قطريغنا، ص ١٩٢، رقم ١٤٥، وص ٣٣٠، رقم ٣٩٩٣.

(٤) انظر: أبحاث حول أصول الفقه الإسلامي - تاريخه وتطوره - أ.د. مصطفى سعيد الخن، ص ٣١٧، ودراسة تاريخية للفقه وأصوله والاتجاهات التي ظهرت فيها، أ.د. مصطفى سعيد الخن، ص ٢١٣.

(٥) انظر: التحرير عند الفقهاء والأصوليين، أ.د. يعقوب بن عبد الوهاب الباحسين، ص ٦٨.

كتاب الزنجاني اختلافات ظاهرة في النهج والأسلوب يدركها كل مدقق فيما<sup>(۱)</sup>، وقد صرّح الزنجاني نفسه رَحْمَةُ اللهِ في مقدمة كتابه: تحرير الفروع على الأصول، بأنه السابق إلى هذه الطريقة؛ فقال: «... فإن المسائل الفرعية على اتساعها، وبعد غياراتها لها أصول معلومة، وأوضاع منظومة، ومن لم يعرف أصولها لم يحط بها علمًا، وحيث لم أر أحداً من العلماء الماضين والفقهاء المتقدمين تصدى لحياة هذا المقصود، بل استقل علماء الأصول بذكر الأصول المجردة، وعلماء الفروع بنقل المسائل المبددة، من غير تبنته على كيفية استنادها إلى تلك الأصول: أحبت أن أتحف ذوي التحقيق من المناظرين بما يسر الناظرين، فحررت هذا الكتاب كاشفًا عن البا اليقين، فدللت فيه مباحث المجتهدين، وشفيت غليل المسترشدين، فبدأت بالمسألة الأصولية التي ترد إليها الفروع في كل قاعدة، وضمنتها ذكر الحجة الأصولية من الجانبين (يعني الشافعية والحنفية)، ثم ردت الفروع الناشئة منها إليها، فتحرر الكتاب مع صغر حجمه، حاوياً لقواعد الأصول، جامعاً لقوانين الفروع، واقتصرت على ذكر المسائل التي تشتمل عليها تعاليق الخلاف، روماً للاختصار، وجعلت ما ذكرته أنه وجماً لما لم أذكره، ودليلًا على الذي لا تراه من الذي ترى، ووسمته بـ تحرير الفروع على الأصول تطبيقاً للاسم على المعنى...»<sup>(۲)</sup>.

وخلاصة الأمر: أن كتاب تحرير الفروع على الأصول، للإمام شهاب الدين

(۱) عرض د. محمد أديب صالح، فروقاً مهمة بين كتاب الدبوسي وكتاب الزنجاني في مقدمة تحقيقه الغني لكتاب تحرير الفروع على الأصول للزنجاني، راجع الكتاب المذكور بتحقيق د. صالح، ص ۱۸ وما بعدها. هذا وقد وصف د. محمد الرحيلي كتاب تأسيس النظر للدبوسي فقال: «... وهو كتاب في علم الخلاف والفقه المقارن، وهو أول كتاب مستقل ومتميز في هذا العلم الذي يهدف إلى معرفة كيفية إبرادحجج الشرعية على الأقوال والأراء، وكيفية دفع الشبه، وقواعد الأدلة الخلافية، وذكر البراهين في المسألة...». انظر مرجع العلوم الإسلامية د. محمد الرحيلي، ص ۷۴۶، وأقول هنا: إن الصلة الوطيدة بين علم الخلاف وبين تحرير الفروع على الأصول ربما هي التي أوقعت اللبس في تحديد موضوع بعض مصنفاتهما.

(۲) انظر: تحرير الفروع على الأصول، شهاب الدين الزنجاني، ص ۳۴-۳۵.

الزنجاني (توفي سنة ٦٥٦ هجرية) جاء تلبيةً لحاجة ملحة، اقتضتها طبيعة ما أكل إليه التصنيف الأصولي عند الشافعية قبل الزنجاني، وفرضتها ظروف العصر ممثلة بالخسار الاجتهاد وانتشار التعصب المذهبي والتقليد المحسن؛ فكان كتابه فاتحة للشافعية ولغيرهم للتصنيف في علم أصول الفقه على هذه الطريقة<sup>(١)</sup>.

ثالثاً: تفقّه عدد من كبار المحدثين في هذا العصر بالمذهب الشافعي:

برز في هذا الدور من حياة المذهب الشافعي (٥٠٥-٦٧٦هـ) عدد من كبار المحدثين من الذين تفقّهوا بالمذهب الشافعي؛ فجمعوا بين دراستهم لأصوله وفروعه وبين اشتغالهم بالحديث النبوي روايةً ودرایةً والتصنيف فيه، وقد حصل مثل ذلك أيضاً في الدور السابق (٢٧٠-٥٠٥هـ)<sup>(٢)</sup>، وليس هذا بالأمر المستغرب؛ فمؤسس المذهب: الإمام الشافعي رَحْمَةُ اللهِ هو من أئمة المهدى عند أهل السنة والجماعة، وسمى بناصر الحديث لما دخل بغداد سنة ١٩٥ هجرية؛ بسبب ما اشتهر به من دفاعه عن حجية السنة عامة وحجية خبر الواحد منها خاصة كما سبق بسطه في سيرته<sup>(٣)</sup>، هذا مع رسوخ قدمه في فقه الأحاديث والأثار، وقد دون في كتبه - وفي مقدمتها كتاب الرسالة - أصول الاستنباط من السنة النبوية بوصفها المصدر الثاني من مصادر التشريع الإسلامي بعد القرآن الكريم، ففقهه الذي ورثه للامميذه وبه في حلقة درسه وسطّره في مصنفاته العديدة يدعو إلى الاعتصام بالسنة

(١) يعتبر كتاب التمهيد في تحرير الفروع على الأصول للإمام جمال الدين الإسنوى (توفي سنة ٧٧٢هـ) هو ثانى أهم كتاب شافعى جاء على طريقة تحرير الفروع على الأصول بعد كتاب الزنجانى (بين زمن تصنيف الكتابين قرابة المائة عام)، وقد طبعته مؤسسة الرسالة في بيروت طبعة رابعة سنة ١٤٠٧هـ ١٩٨٧م بتحقيق الدكتور محمد حسن هيتون؛ إلا أننى لم أذكره هنا لأن الإسنوى من أعلام الدور الرابع (٦٧٦-١٠٤هـ) من أدوار التطور التارىخى لمذهب الشافعى، حسب التقسيم الذى تبنته في هذه الدراسة.

(٢) وأقول هنا: إن هذه الظاهر لم يختص بها دور دون آخر بل يقيت إلى نهاية الدور الخامس من حياة المذهب، وهو المتدلى إلى سنة ١٣٣٥ هجرية.

(٣) راجع الفصل الأول، من الباب الأول من هذه الرسالة.

والعناية بها رواية ودرایة، وتقديمها على الاجتهد بالرأي، وكان من ثمار هذا المنهج أن خرج من رحم مذهبه عدد غير قليل من أكابر المحدثين عبر التاريخ الإسلامي، من كان لهم بصماتهم الواضحة في علوم الحديث وما اتصل بها، ومن أبرزهم في هذا الدور (٥٠٥ هـ - ٦٧٦ هـ) ابن الأثير الجزري، وابن الصلاح، وابن أبي الدم، والحافظ المنذري رحمة الله تعالى:

#### ١- ابن الأثير الجزري:

هو الإمام مجد الدين أبو السعادات ، المبارك بن محمد بن عبد الكرييم ابن عبد الواحد الشيباني، المعروف بابن الأثير الجزري، ولد سنة ٥٤٤ هجرية في منطقة الجزيرة التي إليها ينسب - وهي منطقة تقع بين الفرات ودجلة من بلاد الشام - رحل في سماع الحديث فزار بغداد وتفقه بالمذهب الشافعي، وأتقن علوم العربية والأدب، ثم استقرَّ في الموصل فأقبل عليه الناس للاستفادة من علمه الغزير، وكان ذا مكانة مرموقة عند الأمراء وال العامة، من مصنفاته: جامع الأصول ، النهاية في غريب الحديث ، وكلاهما مطبوع مشتهراً، والشافي في شرح مسند الشافعي<sup>(١)</sup> ، والبديع في شرح فصول ابن الدهان في النحو ، وغيرها من الكتب النافعة، توفي ابن الأثير رحمة الله في الموصل سنة ٦٠٦ هجرية<sup>(٢)</sup> .

#### ٢- ابن الصلاح:

هو الإمام تقى الدين أبو عمرو، عثمان بن عبد الرحمن بن موسى الكردي

(١) هذا وقد قام الدكتور خليل إبراهيم ملا خاطر بتحقيق هذا الكتاب وهو مطبوع، كما اجتنأ منه ترجمة الإمام الشافعي وقام بتحقيقها وطبعتها منفصلة بعنوان: مناقب الإمام الشافعي لأبي السعادات ابن الأثير الجزري، وهو من المراجع الفيدة لرسالي هذه.

(٢) راجع في ترجمته: طبقات الشافعية الكبرى، تاج الدين السُّبْكِي، ج ٤، ص ٤٥٣، رقم ترجمته ١٢٦٢، وطبقات الشافعية، جمال الدين الإسنوي، ج ١، ص ١٣٠ وما بعدها، رقم ترجمته ١١٨ وتهذيب سير أعلام النبلاء، الحافظ الذهبي، ج ٣، ص ١٦٤، رقم ترجمته ٥٤٥٠.

الشهرزوري الشرخاني، المعروف بابن الصلاح، ولد سنة ٥٧٧ هجرية في شرخان وهي قرية قريبة من شهرزور في بلاد الأكراد شمال العراق، تفقه أبو عمرو على والده صلاح الدين عبد الرحمن بن عثمان ثم رحل في سماع الحديث والتلقى عن أكابر علماء الشافعية في البلاد؛ فزار الموصل وبغداد وفارس وخراسان وحلب والقدس، واستوطن دمشق يدرس ويصنف بعد أن أتقن المذهب الشافعي أصولاً وفروعاً، وبرع في الحديث روایة وذراية، وكان زاهداً ورعاً ذا همة عالية في العلم تحصيلاً وتعليمًا وتصنيفاً، وإذا أطلق الشيخ في علوم الحديث فهو المراد، من مصنفاته: معرفة أنواع علم الحديث، ويُعرف بمقيدة ابن الصلاح، وتعليقات على الوسيط للغزالى وهو في فقه الشافعية، وطبقات الفقهاء الشافعية، وهو من المراجع الرئيسية لرسالتي هذه، توفي ابن الصلاح رحمة الله في دمشق سنة ٦٤٣ هجرية<sup>(١)</sup>.

### ٣- ابن أبي الدم:

هو الإمام شهاب الدين أبو إسحاق، إبراهيم بن عبد الله بن عبد المنعم الحموي، المعروف بابن أبي الدم، ولد سنة ٥٨٣ هجرية في مدينة حماة في بلاد الشام، رحل إلى بغداد وحلب والقاهرة يتلقى على كبار علماء الشافعية ويسمع الحديث من محدثي عصره؛ فكان جاماً بين الفقه والحديث، عاد واستقر في بلده حماة وتولى قضاءها، واشتغل بالتصنيف والتدريس، من مصنفاته: شرح مشكل الوسيط للغزالى، وأدب القضاء<sup>(٢)</sup>، وتدقيق العناية في تحقيق الروایة، توفي رحمة الله

(١) راجع في ترجمته: طبقات الشافعية الكبرى، تاج الدين السبكي، ج٤، ص٤٢٨ وما بعدها، رقم ترجمته ١٢٢٩، وطبقات الشافعية، جمال الدين الإسنوبي، ج٢، ص١٣٣، وتهذيب سير أعلام البلاء، الحافظ الذهبي، ج٣، ص٢٦٥، رقم ترجمته ٥٨١٩.

(٢) يعتبر كتاب أدب القضاء لابن أبي الدم أهم الكتب التي اعتمت بأحكام القضاء عند الشافعية من حيث الترتيب والتبويب وتلخيص الأقوال الفقهية في أحكام الدعوى والإثبات ونحوها، وقد طبع عدّة طبعات أجودها تحقيق د. محى الدين هلال سرحان العراقي، الذي نال به درجة الدكتوراه من جامعة الأزهر.

#### ٤- الحافظ المنذري:

هو الإمام الحافظ زكي الدين أبو محمد عبد العظيم بن عبد القوي بن عبد الله ابن سلامة بن سعد المنذري المصري، ولد سنة ٥٨١ هجرية في القاهرة فتفقه فيها على المذهب الشافعي وسمع الحديث، ثم رحل إلى بلاد الشام والحجاج والإسكندرية يتلقى الفقه ويجمع الحديث فأتقنها وبرع فيهما، وكان راسخ القدم في معرفة غريب الأحاديث والآثار ومعانيها، زاهداً ورعاً عفيفاً، من مصنفاته: الترغيب والترهيب في الحديث، وختصر صحيح مسلم، وشرح التبييه للشيرازي في الفقه، وغيرها، توفي رَحْمَةُ اللَّهِ في القاهرة سنة ٦٥٦ هجرية<sup>(٢)</sup>.

وأقول في ختام هذا البحث: لقد عصفت أحداث سياسية عنيفة بال المسلمين في العراق وبلاد الشام ومصر في هذا الدور من أدوار التطور التاريخي للمذهب الشافعي (٥٠٥-٦٧٦ هـ)؛ تمثلت بالغزو الصليبي لبلاد الشام في حملات متالية، ثم الغزو التتري للعراق والشام، وما تخلل ذلك من حروب واقتتال بين أمراء الممالك، حتى تحالف بعضهم مع الصليبيين أو التتار على حرب المسلمين، وكان سقوط بغداد بيد هولاكو<sup>(٣)</sup> سنة ٦٥٦ هجرية، وما جرى فيها من مقتل كبرية

(١) راجع في ترجمته: طبقات الشافعية الكبرى، تاج الدين السبكي، ج ٤، ص ٣٠٤، رقم ترجمته ١١٠٧، وتهذيب سير أعلام النبلاء، الحافظ الذهبي، ج ٣، ص ٢٦٣، رقم ترجمته ٥٨١٥.

(٢) راجع في ترجمته: طبقات الشافعية الكبرى، تاج الدين السبكي، ج ٤، ص ٣٨٧، رقم ترجمته ١١٨٧، وطبقات الشافعية، جمال الدين الإسنوبي، ج ٢، ص ٢٢٣، وتهذيب سير أعلام النبلاء، الحافظ الذهبي، ج ٣، ص ٣٠٦، رقم ترجمته ٥٩٤٢.

(٣) هو حفيض جنكيرخان، قاد جيوش التتار الهمجية لغزو المشرق الإسلامي فسقطت بيده بغداد سنة ٦٥٦ هـ وبعدها حلب وعاث في الأرض فساداً. راجع ترجمته: تهذيب سير أعلام النبلاء، الحافظ الذهبي، ج ٣، ص ٢٠٥.

وأهواه عظيمة<sup>(١)</sup>، وقد نزلت بأهل ذاك العصر من حرجٍ  
 تلك الأحداث الرهيبة؛ لكن على الرغم من كل ذلك لم ينصرف العلماء  
 المخلصون عن تصنيف المصنفات النافعة<sup>(٢)</sup>، وتعليم الناس أمور دينهم، ونقل  
 ميراث النبوة إلى تلاميذهم من طلبة العلم ، فبرز من أهل الشام ومصر عدد من  
 كبار الأعلام، وقد ترجمت بعضهم فيما مضى، فذهب تلك الدول والمحن وبقي  
 دين الإسلام وميراث النبوة، وبقيت مصنفات أولئك العلماء لتنتفع بها أجيال  
 المسلمين إلى يومنا هذا؛ فصدق الله العظيم في قوله تعالى: «إِنَّا نَخْرُنُ زَكْرَنَا الَّذِي  
 وَإِنَّا لَهُ لَحَافِظُونَ» [الحجر: ٩]، وقوله تعالى: «وَتِلْكَ الْأَيَّامُ نُدَاوِلُهَا بَيْنَ  
 النَّاسِ» [آل عمران: ١٤٠]، وقوله تعالى: «فَأَمَّا الرَّبِيدُ فَيَذَهِبُ جُفَاءً وَأَمَّا مَا يَنْفَعُ  
 النَّاسَ فَيَمْكُثُ فِي الْأَرْضِ كَذَلِكَ يَضْرِبُ اللَّهُ الْأَمْثَالَ» [الرعد: ١٧].

(١) راجع في بيان هذه الأهوال: البداية والنهاية، الحافظ ابن كثير، المجلد السابع، ج ١٣، ص ٢٣٣ - ٢٤٠.

(٢) وأقول هنا: لقد تساءلت كثيراً وأقرًّا متأملاً في الأحداث السياسية العنيفة لهذا العصر مقارنةً  
 إياها ببرامج العلماء المخلصين فيه، تساءلت كيف استطاع أولئك العلماء أن يجدوا وقتاً كافياً  
 وذهناً صافياً لتصنيف المصنفات المتقدمة، هذا مع تعاملهم مع أحداث زمانهم بما ينبغي على العالم  
 فعله من أمرٍ بالمعروف ونهيٍ عن المنكر ونحو ذلك.

## البحث الخامس

### الدور الرابع: التنقيع الثاني لمذهب الشافعية

[٦٧٦ هجرية - ٤٠٠ هجرية]

يتضمن هذا البحث ثلاثة مطالب؛ يعرض الأول منه الجهود السابقة لعمل الإمامين ابن حجر الهيثمي والشمس الرملي في خدمة المذهب؛ وذلك في الفترة الزمنية الواقعة ما بين سنة ٦٧٦ هجرية وسنة ٩٢٦ هجرية (تاريخ وفاة الشيخ ذكري يا الأنصاري الشافعي). بينما يعرض المطلب الثاني جهود كل من الإمامين الهيثمي والرملي في التنقيع الثاني للمذهب على وجه التفصيل، ويعرض المطلب الثالث والأخير أبرز معالم هذا الدور من حياة المذهب الشافعي؛ والذي يستغرق ما يزيد على ثلاثة قرون، حيث يبدأ من وفاة الإمام النووي سنة ٦٧٦ هجرية، وينتهي بوفاة الإمام شمس الدين الرملي سنة ١٠٠٤ هجرية، وهذه المطالب الثلاثة هي:

المطلب الأول: الجهود السابقة لعمل الإمامين ابن حجر الهيثمي وشمس الدين الرملي في خدمة المذهب [٦٧٦ هجرية - ٩٢٦ هجرية].

المطلب الثاني: جهود الإمامين الهيثمي والرملي في التنقيع الثاني للمذهب [٩٢٦ هجرية - ١٠٠٤ هجرية].

المطلب الثالث: أبرز معالم الدور الرابع [٦٧٦ هجرية - ١٠٠٤ هجرية].

## المطلب الأول

الجهود السابقة لعمل الإمامين ابن حجر الهيثمي وشمس الدين الرملي في خدمة المذهب [٦٧٦ هجرية - ٩٢٦ هجرية].

١- تمثل هذه الجهود بالإنتاج العلمي لعلماء الشافعية في خدمة مذهبهم في الفترة الزمنية السابقة لجهد الهيثمي والرملي، والتي تنتهي من وفاة الإمام النووي سنة ٦٧٦ هجرية إلى وفاة الشيخ زكريا الأنصاري سنة ٩٢٦ هجرية<sup>(١)</sup>، وكانت أبرز هذه الجهود هي لعلماء الشافعية في مصر وببلاد الشام، وإن كان المذهب الشافعى قد استمر بوجوده في المشرق الإسلامي في كل من بلاد فارس وببلاد ما وراء نهر جيحون وببلاد السندي، متباوراً في أكثر البقاع مع مذهب الحنفية أحياناً، ومع مذاهب الشيعة أحياناً أخرى كما في بلاد فارس والعراق، ولما كان حكم دولة المماليك<sup>(٢)</sup> لمصر وببلاد الشام بدأ من سنة ٦٤٨ هجرية إلى سنة ٩٢٣ هجرية<sup>(٣)</sup> فإن هذه الفترة الزمنية (٦٧٦ هـ - ٩٢٦ هـ) من الدور الرابع من أدوار التطور التاريخي للمذهب الشافعى (٦٧٦ هـ - ١٠٠٤ هـ) كانت خلال ما اصطلح على تسميته في التاريخ الإسلامي بالعهد المملوكي، نسبة إلى دولة المماليك.

(١) أي بعد ثلاث سنوات على انتصار العثمانيين على المماليك في مصر في معركة الريدانية على أبواب القاهرة، وبهذه المعركة انتهى العهد المملوكي (٦٤٨ هـ - ٩٢٣ هـ)، فكان تاريخ وفاة الشيخ زكريا الأنصاري - رحمه الله - علامةً مناسبةً للفصل بين المرحلتين.

(٢) المماليك: اسم أطلق في بداية الأمر على الرقيق الصغار الذين كان أمراء الأيوبيين يجلبونهم من بلاد القفقاس وببلاد الترك والصقالبة، ويربونهم على الإسلام وتعلم فنون القتال منذ الصغر ليصبحوا بعد ذلك الدعامة الأولى للقوة العسكرية لأولئك الأمراء، وعليهم كان الاعتماد في قيادة الحملات العسكرية ضد الصليبيين والتatars وغيرهم، فالمماليك أصلهم رقيق جلبوا لغاية محددة وتم إعدادهم إعداداً خاصاً لها. راجع: التاريخ الإسلامي، العهد المملوكي، محمود شاكر، ص ٢٢.

(٣) راجع البداية والنهاية، الحافظ ابن كثير - المجلد السابع، ج ١٣ ص ٢٠٩ وما بعدها. والتاريخ الإسلامي - العهد المملوكي، محمود شاكر ص ٣٣ وما بعدها وص ٦٩ وما بعدها.

هذا وقد انقسم العهد المملوكي إلى مرحلتين هما:

- ١ - دولة المماليك البحرية (الصالحية)<sup>(١)</sup>: وأول سلاطينهم عز الدين أيك (قتل سنة ٦٥٥ هجرية)<sup>(٢)</sup>، وآخرهم السلطان الصالح حاجي (خلع سنة ٧٩٢ هجرية)<sup>(٣)</sup>، وتعاقب على حكم دولتهم ثمانية وعشرون سلطاناً، قتل منهم تسعة سلاطين، وخليع اثنا عشر سلطاناً، وانتهت ولاية الباقين بالوفاة<sup>(٤)</sup>.
- ٢ - دولة المماليك البرجية (الجراسة)<sup>(٥)</sup>: وأول سلاطينهم الظاهر برقوق (توفي سنة ٨٠١ هجرية)<sup>(٦)</sup>، وآخرهم السلطان قانصوه الغوري وقتل سنة ٩٢٢ هجرية في معركة مرج دابق شمال حلب التي جرت بينه وبين العثمانيين، وبعده ابن أخيه السلطان طومان باي وقتله العثمانيون أيضاً سنة ٩٢٣ هجرية

- 
- (١) وهم ماليك السلطان الأيوبي الصالح نجم الدين أيوب، فيسمون بالصالحية نسبة إليه، ولما كثر عددهم وزادت تعدياتهم ضعف منهم أهل القاهرة فبني لهم قلعة في جزيرة الروضة سنة ٦٣٨ هجرية، فعرفوا بالمماليك البحرية أيضاً، ثم أصبح هذا الاسم لكل من اتصل بهم من المماليك الآخرين وكذلك لأحفادهم من بعدهم. راجع في هذا الوصف: التاريخ الإسلامي، العهد المملوكي، محمود شاكر ص ٣٦. وتهذيب سير أعلام النبلاء، الحافظ الذهبي، ج ٣، ص ٢٧٤.
- (٢) راجع في ترجمته: تهذيب سير أعلام النبلاء، الحافظ الذهبي، ج ٣، ص ٢٧٦، رقم ترجمته ٥٨٣٦.
- (٣) راجع في ترجمته: البدر الطالع بمحاسن من بعد القرن السابع، محمد بن علي الشوكاني، ج ١، ص ١٣٠، رقم ترجمته ١٢٠.

- (٤) راجع في بيان ذلك: التاريخ الإسلامي، العهد المملوكي، محمود شاكر ص ٣٥ وما بعدها.
- (٥) موطن الجراكسة هو الأرض المشرفة على البحر الأسود من جهة الشمال الشرقي، ولا تزال تعرف بهذا الاسم إلى زماننا، وتشكل أرضهم الجزء الشمالي الغربي من بلاد القفقاس المتدة بين بحر قزوين (الخزر) والأسود، وقد كانت بلادهم مسرحاً لحروب طاحنة خلال القرنين السابع والثامن الهجري فأسر الكثير منهم وسيق إلى أسواق الرقيق فاشترى السلطان المنصور قلاوون (توفي سنة ٦٨٩ هجرية) أعداداً كبيرة منهم ليتخلص من صراع المماليك البحرية (الصالحية) وليسمن الحفاظ على السلطنة له ولأبنائه من بعده، وقد أطلق على هؤلاء المماليك الجدد المماليك الجراكسة نسبة إلى أصولهم التي يتضمن إليها، كما أطلق عليهم اسم البرجية نسبة إلى القلعة التي وضعهم فيها السلطان قلاوون لما جاء بهم. راجع التاريخ الإسلامي، العهد المملوكي، محمود شاكر، ص ٧٠.

- (٦) راجع في ترجمته: شذرات الذهب في أخبار من ذهب، ابن العماد الخنبلـي، ج ٧، ص ١٢٨.

في معركة الريدانية على أبواب القاهرة<sup>(١)</sup>، وتعاقب على حكم دولتهم سبعة وعشرون سلطاناً، قتل منهم سبعة سلاطين، وخلع اثنا عشر سلطاناً، وانتهت ولاية الباقين بالوفاة<sup>(٢)</sup>.

وبشكل عام فقد اتصف العهد المملوكي بالعزلة عن العالم الخارجي وضعف الاتصال مع الحضارات آنذاك؛ بسبب الحروب المتلاحقة في المنطقة ضد الصليبيين والتار وغيرهم، بالإضافة لما سببته هذه الحروب من اضطراب الأمان على طرق التجارة وتعطيل الصناعة والإضرار بالزراعة، وثلاثتها أركان الحياة الاقتصادية، وانعكس كل ذلك سلباً على الحياة الاجتماعية في مصر وبلاط الشام، فانتشر الفقر وال الحاجة بين الناس، وكان الأمر يزداد سوءاً في أزمة الاضطرابات الداخلية المتمثلة باقتتال المالك على الحكم؛ إذ كثيراً ما كانت تنتهي ولاية أحدthem بقتله أو خلعه<sup>(٣)</sup>، ومثل هذه الأحوال لم تكن مساعدة للحياة العلمية بشكل يؤدي إلى ظهور التجديد في العلوم النافعة ومناهج التصنيف فيها، وفي مقدمة هذه العلوم الفقه الإسلامي، خاصة أن هذا العصر ورث تراكمات سلبية كثيرة من العصور السابقة (منذ منتصف القرن الرابع الهجري)؛ تجلت في التعصب المذهبي والتقليد المخصوص والمناداة بإغلاق باب الاجتهاد الفقهي ونحو ذلك.

وقد سار علماء الشافعية خلال العهد المملوكي على خطى أسلافهم في خدمة مذهبهم والتصنيف في أصوله وفروعه، ومن أبرز أعلامهم الذين كانت لهم

(١) راجع التاريخ الإسلامي، العهد المملوكي، محمود شاكر، ص ٩١. وراجع في ترجمة السلطان قانصوه الغوري: شذرات الذهب في أخبار من ذهب، ابن العماد الحنبلي، ج ٨ ص ١٥٣. وراجع في ترجمة السلطان طومان باي: شذرات الذهب في أخبار من ذهب، ابن العماد الحنبلي، ج ٨، ص ١٥٤.

(٢) راجع التاريخ الإسلامي، العهد المملوكي، محمود شاكر، ص ٧١، وما بعدها.

(٣) راجع التاريخ الإسلامي، العهد المملوكي، محمود شاكر، ص ١٢ - ١٥.

بصمات واضحة في العناية بالذهب في هذه الفترة الزمنية (٦٧٦ هـ - ٩٢٦ هـ):<sup>(١)</sup>

#### ١- الإمام نجم الدين ابن الرفعة:

هو الإمام نجم الدين أبو العباس، أحمد بن محمد بن علي بن مرتضى بن صارم ابن الرفعة، ولد في مصر سنة ٦٤٥ هجرية، واسْتَهْرَ بابن الرفعة نسبة إلى أحد أجداده، سمع الحديث وطلب الفقه وكان اشتغاله به أكثر، أخذ عن كبار فقهاء الشافعية في مصر في عصره؛ فاتقن الذهب وكان واسع الاطلاع على كتبه وما حوت من أقوال وأدلة، انتهت إليه رئاسة الشافعية بمصر، وتعلم في حلقة درسه الكثير من أعلامهم، من مصنفاته في الفقه: المطلب في شرح الوسيط للغزالى، والكافية في شرح التبيه للشيرازى، ولي ابن الرفعة حسبة الوجه القبلى من مصر، وتوفي فيها سنة ٧١٠ هجرية<sup>(٢)</sup>.

#### ٢- علماء آل السبكي:

\* وفي مقدمتهم الإمام تقى الدين أبو الحسن، علي بن عبد الكافى بن علي بن تمام السبكي، ولد سنة ٦٨٣ هجرية في بلدة سُبُك - وتقع في محافظة المنوفية بمصر - وإليها يتسبّب، أخذ عن كبار علماء عصره وفي مقدمتهم الإمام ابن الرفعة، رحل في طلب العلم إلى الحجاز وببلاد الشام، حتى غدا راسخ القدم في علوم

(١) لاحظت خلال استعراض تراجم علماء الشافعية في هذا الدور (٦٧٦ - ١٠٠٤ هـ) أن أكثرهم عاشوا في مصر وببلاد الشام والجاز، حتى الذين يتمون إلى بلاد الشرق الإسلامي فإن كثيراً منهم ظهر إيداعهم في خدمة الذهب والتصنيف فيه خلال إقامتهم في مصر وببلاد الشام والجاز، رغم أن الذهب الشافعى استمر في وجوده في بلاد ما وراء نهر جيحون وبقاع من بلاد السندين ونحوها، والسبب في ذلك فيما يظهر لي هو انتقال الخلافة الإسلامية من بغداد إلى القاهرة، وما رافق ذلك وتلاه من تعاقب الدول التترية على حكم الشرق الإسلامي والتي اتصفت بالهمجية والظلم والبعد عن الحضارة والعلم.

(٢) راجع في ترجمته: طبقات الشافعية الكبرى، تاج الدين السبكي، ج ٥، ص ١٣ رقم ترجمته ١٢٩٨، وطبقات الشافعية، الإسنوى، ج ١، ص ٦٠١ وما بعدها، رقم ترجمته ٥٥٦، وطبقات الشافعية، أبو بكر هداية الله الحسنى، ص ٢٢٩، والبداية والنهاية، ابن كثير، المجلد السابع، ج ١٤، ص ٦٨.

الشريعة عامة وفي فقه الشافعية خاصة، متقدماً لأصول المذهب حافظاً لفروعه، ولـي القضاء في بلاد الشام سنة ٧٣٩هـ، وأضيفت إليه الخطابة في الجامع الأموي بدمشق، وكان عادلاً نزيهاً عفيفاً لا يخشى في الله لومة لائم، من مصنفاته: الابهاج في شرح المنهاج للنحوبي في الفقه، والإبهاج في شرح المنهاج للبيضاوي في أصول الفقه. وأكمله ولده تاج الدين بعده وهو مطبوع، رحل تقى الدين السبكي رحمة الله في آخر حياته إلى القاهرة وتوفي فيها سنة ٧٥٦ هجرية<sup>(١)</sup>.

\* وقد خلفه على منصب القضاء في بلاد الشام ولدـه الإمام تاج الدين أبو نصر، عبد الوهاب بن علي بن عبد الكافي السبكي، ولـدـ في القاهرة سنة ٧٢٧ هجرية، تلقـه على والده ورـحل معـه إلى دمشق فـأخذ عن كبار علمـائـها آنذاك وفي مقدمـتهم الحافظ شمس الدين الذـهـبي (توفي سنة ٧٤٨هـ) وغيرـه، أتقـن تاج الدين مذهب الشافـعـية وبرـعـ في أصولـ الفـقـهـ، وـكانـ قـويـ الحـجـةـ فـطـنـاـ ذـكـيـاـ دـقـيقـ النـظرـ وـالـاسـتـبـاطـ، منـ مـصـنـفـاتـهـ طـبـقـاتـ الشـافـعـيـةـ الـكـبـرـيـ،ـ وـهوـ منـ المـرـاجـعـ الرـئـيـسـةـ لـرسـالـتـيـ هـذـهــ وـجـعـ الجـوـامـعـ فيـ أـصـوـلـ الـفـقـهـ وـهـوـ مـطـبـوـعـ مشـتـهـرـ،ـ كـمـاـ أـتـمـ الإـبـهـاجـ فيـ شـرـحـ المـنـهـاجـ لـلـبـيـضـاـوـيـ الـذـيـ بـدـأـهـ وـلـدـهـ،ـ اـشـتـغـلـ تـاجـ الـدـيـنـ بـالـإـفـتـاءـ وـالـتـدـرـيسـ،ـ وـقـدـ اـمـتـحـنـ لـمـاـ كـانـ قـاضـيـاـ عـادـلـاـ عـفـيفـاـ فـعـزـلـ وـسـجـنـ لـكـنـهـ صـبـرـ حـتـىـ عـادـ إـلـىـ الـقـضـاءـ مـكـرـمـاـ،ـ تـوـفـيـ رـحـمـةـ اللهـ فيـ دـمـشـقـ سـنـةـ ٧٧١ـ هـجـرـيـةـ<sup>(٢)</sup>.

(١) راجـعـ فيـ تـرـجـمـتـهـ طـبـقـاتـ الشـافـعـيـةـ الـكـبـرـيـ،ـ تـاجـ الـدـيـنـ السـبـكـيـ،ـ جـ ٥ـ صـ ٣٠٥ـ ٤٠٧ـ رقمـ تـرـجـمـتـهـ ١٣٩٣ـ (ـوـهـيـ تـرـجـةـ طـوـيـلـةـ نـسـبـيـاـ)،ـ طـبـقـاتـ الشـافـعـيـةـ،ـ الإـسـنـوـيـ جـ ٢ـ صـ ٧٥ـ ٧٦ـ،ـ طـبـقـاتـ الشـافـعـيـةـ،ـ أـبـوـ بـكـرـ بـنـ هـدـاـيـةـ اللهـ الحـسـنـيـ،ـ صـ ٢٣٠ـ،ـ وـمـعـجمـ الـمـؤـلـفـينـ،ـ عمرـ رـضاـ كـحـالـةـ،ـ جـ ٢ـ صـ ٤٦١ـ رقمـ تـرـجـمـتـهـ ٩٦٣٨ـ.

(٢) راجـعـ فيـ تـرـجـمـتـهـ طـبـقـاتـ الشـافـعـيـةـ،ـ أـبـوـ بـكـرـ بـنـ هـدـاـيـةـ اللهـ الحـسـنـيـ،ـ صـ ٢٣٤ـ،ـ وـشـذـراتـ الـذـهـبـ فيـ أـخـبـارـ مـنـ ذـهـبـ،ـ أـبـنـ الـعـمـادـ الـخـبـلـيـ،ـ جـ ٦ـ،ـ صـ ٤١٩ـ،ـ وـالـبـدـرـ الطـالـعـ عـمـاحـسـنـ مـنـ بـعـدـ الـقـرـنـ السـابـعـ،ـ مـحـمـدـ بـنـ عـلـيـ الشـوـكـانـيـ،ـ جـ ١ـ،ـ صـ ٢٨٣ـ رقمـ تـرـجـمـتـهـ ٢٨٦ـ،ـ وـمـعـجمـ الـمـؤـلـفـينـ،ـ عمرـ رـضاـ كـحـالـةـ،ـ جـ ٢ـ،ـ صـ ٣٤٣ـ،ـ رقمـ تـرـجـمـتـهـ ٨٧١٠ـ.

\* ومن آل السبكي الذين خدموا المذهب الشافعي في هذا الدور (٦٧٦ هـ - ١٠٠٤ هـ) أيضاً الإمام بهاء الدين أبو حامد، أحمد بن علي بن عبد الكافي السبكي، ولد سنة ٧١٩ هـ، وهو شقيق الإمام تاج الدين السبكي، برع بهاء الدين في المذهب الشافعي، وأتقن أصوله وفروعه، تولى القضاء في بلاد الشام وكان كثير الوعظ شديداً على المنكر وأهله، زاهداً، كثير الحج والمحاورة لبيت الله الحرام، توفي رَحْمَةُ اللَّهِ بِكَةَ سَنَةَ ٧٧٣ هـ<sup>(١)</sup>.

\* ومن آل السبكي أيضاً الإمام بهاء الدين أبو البقاء، محمد بن عبد البر بن يحيى ابن علي بن تمام السبكي، ولد سنة ٧٠٧ هـ في القاهرة، وهو ابن ابن عم الإمام تقى الدين السبكي، رحل أبو البقاء في طلب العلم إلى بلاد الشام، وولي قضاء القاهرة سنة ٧٦٦ هـ، وكان من كبار الشافعية في عصره، توفي رَحْمَةُ اللَّهِ فِي دِمْشَقِ سَنَةَ ٧٧٧ هـ<sup>(٢)</sup>.

### ٣ - الإمام جمال الدين الإسنوي:

هو الإمام جمال الدين أبو محمد، عبد الرحيم بن الحسن بن علي بن عمر الإسنوي المصري، ولد سنة ٧٠٤ هـ في إسنا وهي بلدة صغيرة في صعيد مصر وإليها يتسبّب، رحل إلى القاهرة سنة ٧٢١ هـ طلباً للعلم، حفظ كتاب التنبيه للشيرازي في سن مبكرة، وسمع الحديث وأتقن علوم العربية من نحو وصرف وبلاهة وغيرها، أخذ عن كبار فقهاء الشافعية في مصر آنذاك، وفي مقدمتهم الإمام تقى الدين السبكي، فاطلع على كتب المذهب ويرع فيه أصولاً وفروعاً، وكان راسخ القدم في علم أصول الفقه، من مصنفاته: نهاية السول شرح منهاج علم

(١) راجع في ترجمته: شذرات الذهب في أخبار من ذهب، ابن العماد الحنبلي، ج ٦، ص ٤٢٥، والبدر الطالع بمحاسن من بعد القرن السابع، محمد بن علي الشوكاني، ج ١، ص ٥٧، رقم ترجمته ٤٧٠، ومعجم المؤلفين، عمر رضا كحاله، ج ١، ص ٢٠٥، رقم ترجمته ١٥٢٠.

(٢) راجع في ترجمته: شذرات الذهب في أخبار من ذهب، ابن العماد الحنبلي، ج ٦، ص ٤٥٩، ومعجم المؤلفين، عمر رضا كحاله، ج ٣، ص ٣٨٣، رقم ترجمته ١٣٨٩٠.

الأصول للبيضاوي، وهو مطبوع، والتمهيد في تحرير الفروع على الأصول وهو مطبوع أيضاً<sup>(١)</sup>، والمهماات على الروضة للنبوى، وهو كتاب في الفقه استدرك فيه الإسنوى على النبوى عدداً من تحقiqاته وتوجيهاته في كتابه روضة الطالبين، وللإسنوى أيضاً كتاب طبقات الشافعية وهو من المراجع الرئيسة لرسالتى هذه، وغير ذلك من المصنفات النافعة الدالة على رسوخ قدمه في الفقه وأصوله، تولى الإسنوى الحسبة ووکالة بيت المال في مصر، ثم عزل نفسه متفرغاً للتدریس والإفتاء والتصنیف، وكان زاهداً كثیر العطف على الفقراء والمساكین، توفي رحمة الله في القاهرة سنة ٧٧٢ هجرية<sup>(٢)</sup>.

#### ٤ - الإمام شهاب الدين الأذرعي:

هو الإمام شهاب الدين أبو العباس، أحمد بن حдан بن عبد الواحد بن عبد الغني بن محمد الأذرعي، ولد سنة ٧٠٨ هجرية في أذرعات الشام وإليها ينتسب، رحل إلى القاهرة طلباً للعلم، فأخذ عن كبار علمائها، حتى رسخت قدمه في الفقه الشافعى فأضحى من أعلام الشافعية في عصره، تولى قضاء حلب مدةً، ثم انصرف للإفتاء والتصنیف والتدریس، من مصنفاته: جمع التوسط والفتح بين الروضة والشرح، وهو في الفقه، جمَعَ فيه بين كتابي الروضة للنبوى والشرح الكبير للرافعى مع الاختصار والإيجاز، كما شرح المنهاج للنبوى في كتابين هما: غنية المحتاج وقوت المحتاج، كان الأذرعي فقيه النفس صادق اللهجة ورعاً زاهداً، وكثيراً ما تردد اسمه

(١) يعتبر هذا الكتاب امتداداً لكتاب تحرير الفروع على الأصول لشهاب الدين الزنجاني الشافعى (توفي سنة ٦٥٦ هجرية) وعلى طريقته في التصنیف في علم أصول الفقه، وقد حققه د. محمد حسن هيتو تحقيقاً غنياً بالفوائد.

(٢) راجع في ترجمته: طبقات الشافعية، أبو بكر بن هداية الله الحسبي، ص ٢٣٦، والعقد المذهب في طبقات حلقة المذهب، ابن الملقن، ص ٤١٠، رقم ترجمته ١٦٢٢، وشذرات الذهب في أخبار من ذهب، ابن العماد الحنبلي، ج ٢، ص ٤٢٢، والبلدر الطالع بمحاسن من بعد القرن السابع، محمد بن علي الشوكاني، ج ١، ص ٢٤٦، رقم ترجمته ٢٣٥، ومعجم المؤلفين، عمر رضا كحاله، ج ٢، ص ١٢٩، رقم ترجمته ٧٠٩٨.

في كتب الفقه لتأخري الشافعية، توفي رَحْمَةُ اللهِ في حلب سنة ٧٨٣ هجرية<sup>(١)</sup>.

#### ٥ - الإمام بدر الدين الزركشي:

هو الإمام بدر الدين أبو عبد الله، محمد بن بهادر بن عبد الله الزركشي، ولد في القاهرة سنة ٧٤٥ هجرية، وكان أبوه بهادر تركي الأصل، وقد تعلم الإمام بدر الدين صنعة الزركشة في صغره واشتغل بها فنسب إليها، انصرف في شبابه إلى العلم وكان أكثر اشتغاله في الفقه وأصوله، أخذ عن الإمام جمال الدين الإسني في مصر، ثم رحل إلى دمشق وحلب، فأخذ عن الإمام شهاب الدين الأذري، وأتقن المذهب الشافعي فروعاً وأصولاً، وصار من كبار الشافعية في عصره، من مصنفاته: البحر الخيط، ويعتبر موسوعة في أصول الفقه وهو مطبوع، وكتاب تشنيف المسامع بجمع الجوامع، وهو في الأصول أيضاً وقد طبع محققاً، وكتاب الدبياج في توضيح المنهاج للنووي، وهو في الفقه، وكتاب إعلام الساجد بأحكام المساجد وهو مطبوع، وغيرها من المصنفات النافعة في الفقه وأصوله، كان الزركشي زاهداً منقطعاً للعلم، توفي رَحْمَةُ اللهِ في القاهرة سنة ٧٩٤ هجرية<sup>(٢)</sup>.

#### ٦ - الإمام سراج الدين البلاقيني:

هو الإمام سراج الدين أبو حفص، عمر بن رسلان بن نصير بن صالح

(١) راجع في ترجمته: طبقات الشافعية، أبو بكر بن هداية الله الحسيني، ص ٢٣٧، وشذرات الذهب في أخبار من ذهب، ابن العماد الحنبلي، ج ٧، ص ١٨، والبدر الطالع بمحاسن من بعد القرن السابع، محمد بن علي الشوكاني، ج ١، ص ٢٧، رقم ترجمته ٢١، والدرر الكامنة في أعيان المائة الثامنة، الحافظ ابن حجر العسقلاني، ج ١، ص ٧٧، رقم ترجمته ٣٥٤، ومعجم المؤلفين، عمر رضا كحال، ج ١، ص ١٣٢، رقم ترجمته ٩٨٧.

(٢) راجع في ترجمته: طبقات الشافعية، أبو بكر بن هداية الله الحسيني، ص ٢٤١، وشذرات الذهب في أخبار من ذهب، ابن العماد الحنبلي، ج ٧، ص ٨٥، والدرر الكامنة في أعيان المائة الثامنة، الحافظ ابن حجر العسقلاني، ج ٣، ص ٢٤١، رقم ترجمته ٣٦٩٢، ومعجم المؤلفين، عمر رضا كحال، ج ٣، ص ١٧٤، برقم ١٢٤٧٤، وص ٤٣٣ برقم ١٤٢١٦.

البلقيني، أصله من عسقلان، ولد سنة ٧٢٤ هجرية في بلدة بلقينة - وتقع في محافظة الغربية بمصر - وإليها يتنسب، حفظ القرآن الكريم وهو ابن سبع سنين، ثم حفظ كتاب المحرر في الفقه للإمام الرافعي، رحل به أبوه إلى القاهرة لطلب العلم وعمره اثنتا عشرة سنة فأخذ عن علمائها، كان سريع الحفظ قوي الذاكرة، سمع الحديث وأتقن علوم العربية، وبرع في حفظ المذهب الشافعي أصولاً وفروعاً، قدم دمشق وعين فيها قاضياً سنة ٧٦٩ هجرية، وسافر إلى حلب ثم عاد واستوطن القاهرة يهتم الناس ويدرس ويصنف، تللمذ على يديه عدد كبير من أعلام ذاك العصر في مقدمتهم الحافظ ابن حجر العسقلاني (توفي سنة ٨٥٢ هجرية)، أصبح البلقيني أبرز أعلام الشافعية في عصره بلا منازع ولقب بشيخ الإسلام، وذكر بعض من ترجم له أنه استجمع شروط الاجتهاد المطلق لغزاره علمه، وأنه كان المجدد للأمة دينها على رأس المائة التاسعة للهجرة، من مصنفاته: تصحيح المنهاج، والملمات برد المهمات، وهما في الفقه، ومحاسن الإصلاح، وشرح سنن الترمذى، وهما في الحديث، وغيرها من المصنفات الدالة على رسوخ قدمه في علوم الشريعة، توفي رحمة الله في القاهرة سنة ٨٠٥ هجرية<sup>(١)</sup>.

#### ٧ - الإمام جلال الدين المحلي:

هو الإمام جلال الدين أبو عبد الله، محمد بن أحمد بن محمد بن إبراهيم المحلي المصري، ولد سنة ٧٩١ هجرية في القاهرة، وأصله من المحلة الكبرى من محافظة الغربية بمصر وإليها يتنسب، واشتهر بالجلال المحلي، أخذ عن علماء عصره، فبرع في علوم العربية وعلوم الشريعة عامه، وفي المذهب الشافعي أصولاً وفروعاً خاصة، وغلب الفهم عنده على الحفظ، فكان مفرط الذكاء دقيق النظر والاستنباط، رفض تولي القضاء وعاش متقيشاً يأكل من كسب يده في التجارة،

(١) راجع في ترجمته: شذرات الذهب في أخبار من ذهب، ابن العماد الحنبلي، ج ٧، ص ١٧٧. ومعجم المؤلفين، عمر رضا كحاللة، ج ٢، ص ٥٥٨، رقم ترجمته ١٠٣٦٤.

وكان مهيباً عند العامة والخاصة، شديداً في الحق لا يخشى في الله لومة لائم، من مصنفاته: البدر الطالع في حل جم الجواب، وشرح الورقات للجويني، وهما في أصول الفقه، وكنز الراغبين في شرح منهاج الطالبين، وهو في فقه الشافعية ومشهور بشرح المحتلي على منهاج، وكان مقرراً للتدرس في الأزهر الشريف، وله تفسير للقرآن أكمله جلال الدين السيوطي وهو المشهور بتفسير الجلالين، وغيرها من المصنفات النافعة، توفي رحمه الله في القاهرة سنة ٨٦٤ هجرية<sup>(١)</sup>.

#### ٨ - شيخ الإسلام زكريا الأنصاري:

هو الإمام أبو يحيى، زكريا بن محمد بن أحمد بن زكريا الأنصاري السنّيكي المصري، الملقب بشيخ الإسلام، ولد سنة ٨٢٣ هجرية في بلدة سنّيكة - وتقع في محافظة الشرقية بمصر - وإليها ينتمي بالسنّيكي، أما نسبته بالأنصاري فلأن أصوله تعود إلى قبيلة الخزرج من الأنصار في المدينة المنورة، حفظ القرآن الكريم في سن مبكرة، ثم انتقل إلى الجامع الأزهر في القاهرة يطلب العلم على فقيه وشدة في الحال، أخذ عن كبار علماء عصره في مصر، ومن أبرزهم الحافظ ابن حجر العسقلاني (توفي ٨٥٢ هـ)، حتى رسخت قدمه في سائر علوم الشريعة، فحفظ الفروع واجتهد فيها، وبرع في الأصول، وسمع الحديث وأتقن علوم العربية، فعلا نجمه وبلغ في العلم مبلغاً عظيماً، وغدا فقيه الديار المصرية في زمانه بلا منازع، ولي قضاء القضاة في مصر وكان نزيهاً عادلاً، جاءته الدنيا بعدما نشاً فقيراً معدماً، فكان كثير الصدقات والإإنفاق في سبيل الله، انتفع بعلمه خلقاً كثير، وأصبح تلاميذه هم أبرز علماء عصرهم من بعده، حتى وصفه بعض من ترجم له بأنه المجدد للأمة دينها على رأس المائة العاشرة للهجرة، من مصنفاته: الغر البهية في شرح البهجة الوردية في الفقه الشافعي وهو مطبوع، وكتاب منهاج وهو اختصار لكتاب منهاج

(١) راجع في ترجمته: شذرات الذهب في أخبار من ذهب، ابن العماد الحنبلي، ج ٧، ص ٤٤٢.  
ومعجم المؤلفين، عمر رضا كحالة، ج ٢، ص ٩٣، رقم ترجمته ١١٩٤٥.

الطلاب للنحو و قد طبع بحاشية، و كتاب غاية الوصول إلى علم الأصول، و له فتاوى جمعت بعد وفاته، وهي مطبوعة باسم: الإعلام والاهتمام بجمع فتاوى شيخ الإسلام، وغيرها من المصنفات النافعة<sup>(١)</sup>، كان الإمام زكريا الأنصاري جاماً بين العلم والعمل، و يبارك الله له في وقته و عمره و علمه، توفي رَحْمَةُ اللَّهِ فِي الْقَاهِرَةِ سَنَةُ ٩٢٦ هـ مجرية؛ فكان من العلماء المعمرين، و دُفن إلى جوار الإمام الشافعي رحمهما الله تعالى<sup>(٢)</sup>.

## المطلب الثاني

### جهود الإمامين الهيثمي والرملي في التنقية الثاني للمذهب [٩٢٦ - ١٠٠٤ هـ].

عاصر الإمامان ابن حجر الهيثمي (توفي سنة ٩٧٤ هـ)، و شمس الدين الرملي (توفي سنة ١٠٠٤ هـ) جزءاً يسيراً من عهد الدولة المملوكية (٦٤٨ - ٩٢٣ هـ مجرية)، لكن إبداعهما العلمي في خدمة مذهبهما الشافعي كان خلال القرن الأول من العهد العثماني (٩٢٣ - ١٣٣٧ هـ)<sup>(٣)</sup>؛ والذي اتسم بقوه الدولة، و سلطنه

(١) راجع في بيان جميع مصنفات شيخ الإسلام زكريا الأنصاري مع الإشارة إلى الطبع منها: مقدمة الأستاذ أحد عبيد في تحقيقه لكتاب: الإعلام والاهتمام بجمع فتاوى شيخ الإسلام زكريا بن محمد الأنصاري، ص ١٤ وما بعدها.

(٢) راجع في ترجمته: نظم العقيان في أعيان الأعيان، جلال الدين السيوطي، ص ١١٣، و شذرات الذهب في أخبار من ذهب، ابن العماد الخنبلـي، ج ٨، ص ١٧٤، والكتاـب السائـرة بأعيان المائـة العـاشرـة، نـجم الدـين الغـزـيـ، ج ١، ص ١٩٨ وما بعـدهـاـ، رقم ترجمـةـ ٤٢١ـ، و معـجم المؤـلفـينـ، عمر رضا كحالـةـ، ج ١ـ، ص ٧٣٣ـ، رقم ترجمـةـ ٥٤٨٠ـ.

(٣) يبدأ العهد العثماني في التاريخ الإسلامي من سنة ٩٢٣ هـ مجرية، وهي السنة التي انتصر فيها العثمانيون على المماليك في معركة الريـدانـيةـ على أبواب القـاهـرـةـ، ثم تـازـلـ آخرـ الخـلـفـاءـ العـبـاسـيـنـ فيـ القـاهـرـةـ، المتـوكـلـ علىـ اللهـ (الـثـالـثـ)ـ عنـ الخـلـفـةـ إلىـ السـلـطـانـ سـلـيمـ الـأـولـ العـثـمـانـيـ، فأـصـبـحـ عـاصـمـةـ الـدـوـلـةـ العـثـمـانـيـةـ استـانـبولـ هيـ عـاصـمـةـ الـخـلـفـةـ الـإـسـلـامـيـةـ مـنـ ذـلـكـ التـارـيخـ وـلـأـربـعـةـ قـرـونـ تـالـيـةـ. رـاجـعـ فيـ نـشـأـةـ الـدـوـلـةـ العـثـمـانـيـةـ: التـارـيخـ الـإـسـلـامـيـ الـعـهـدـ العـثـمـانـيـ، مـحـمـودـ شـاـكـرـ، ص ٥٥ـ، وـصـ ٩٩ـ وـماـ بـعـدـهاـ.

سلطانها في الداخل، وهيبة أعدائها منها في الخارج، حيث بسطت الدولة العثمانية حكمها على جميع البلاد التي كانت خاضعة للدولة المملوكية بالإضافة لبلاد الأناضول (تركيا اليوم) وأجزاء من أوروبا والعراق والجزيرة العربية وغيرها<sup>(١)</sup>.

ومن الجدير بالذكر في هذا المطلب: أن وصف جهد أحد علماء المذاهب بأنه تنقيح للمذهب، إنما يكون من يأتي بعده من علماء مذهبة، الذين يراجعون مصنفاته، فيقدمونها على غيرها إدراكاً منهم لدقّة ما سطّره فيها من بيانه لعتمد الفتوى في المذهب فيسائر أبواب الفقه، وتوضيحاً لهذا الأمر أقول: إن الإمامين الرافعي والتبوّي - رحهما الله - قاما بمراجعة مصنفات المذهب الفقهية المدونة قبل عصرهما وهذباهما من الاجتهدات الشاذة والتخريجات المخالفة للمذهب ورجحا بين الأقوال المتعارضة ونحو ذلك، وقد دونا جهدهما هذا في كتبهما المتعددة وفي مقدمتها الشرح الكبير للرافعي وروضة الطالبين ومنهاج الطالبين للتبوّي، كما سبق بيانه في ترجمتهما، ثم جاء علماء الشافعية في هذا الدور (٦٧٦هـ - ١٠٠٤هـ) - وهو الرابع من حياة المذهب الشافعى - فراجعوا كتب الرافعي والتبوّي ونظروا فيها؛ فقدمها الجمهور منهم على سائر الكتب الأخرى، وتناولوها بالمدارسة وخدموها بمصنفات عدة شرعاً أو اختصاراً جيلاً بعد جيل؛ فوصف لذلك جهد الرافعي والتبوّي بأنه تنقيح للمذهب، والذي أصدر هذا الوصف هم فقهاء الشافعية في العصور التالية لوفاة الإمام التبوّي سنة ٦٧٦ هجرية<sup>(٢)</sup>.

والأمر ذاته بالنسبة لخدمة الإمامين ابن حجر الهيثمي وشمس الدين الرملبي

(١) راجع في وصف عصر القوة للخلافة العثمانية خلال حكم السلطان سليم الأول (توفي سنة ٩٢٦هـ) وابنه السلطان سليمان القانوني (توفي سنة ٩٤٧هـ) : التاريخ الإسلامي - المهد العثماني، محمود شاكر ص ٩٨ - ١١٠.

(٢) راجع ما أثني به ابن حجر الهيثمي على جهد الإمامين الرافعي والتبوّي ومدى ثقة علماء الشافعية بعدهما بمصنفاتهما، وذلك في مقدمة كتابه تحفة المحتاج شرح منهاج، ج ١، ص ٦٥، وقد نقلته بتمامه فيما سبق.

لذهبهما الشافعي؛ فتقديم جهدهما على جهد غيرهما من الشافعية في عصرهما إنما كان من قبيل علماء الشافعية في العصور التالية لهما، أي الدور الخامس من حياة المذهب الشافعي (٤١٠٤ - ١٣٣٥ هـ) حسب التقسيم الذي تبنته هذه الدراسة، وعلامة هذا التقديم هي الاهتمام بمصنفات الهيثمي والشمس الرملي أكثر من غيرها بالشرح والاختصار، وخدمتها بالحواشي ونحوها، بالإضافة إلى الإشارة من قبل مفتى الشافعية فيسائر البلاد التي انتشر فيها المذهب إلى اعتماد مصنفاتهما في الفتوى<sup>(١)</sup>.

### الإمام ابن حجر الهيثمي وجهده في تنقیح المذهب.

هو الإمام شهاب الدين أبو العباس، أحمد بن محمد بن علي بن حجر الهيثمي، ولد سنة ٩٠٩ هجرية في محلّة أبي الهيثم من إقليم الغربية في مصر، وإليها ينسب، حفظ القرآن صغيراً، ثم حفظ منهاج الطالبين للنووي، ودرس على علماء مدينة طنطا المصرية، ثم انتقل إلى الأزهر الشريف في القاهرة ليتلقى عن كبار علمائه الفقه الشافعي والحديث وعلوم العربية وغيرها، فأخذ عن الشيخ زكريا الأنصاري (توفي ٩٢٦ هجرية)، وعن العلامة شهاب الدين أحمد الرملي (توفي ٩٥٧ هجرية) وغيرهما كثير، وقد برع ابن حجر في علوم الشريعة عامة وفي فقه الشافعية منها خاصة، إذ كان أكثر اشتغاله به، حج من بلده مصر مراراً ثم استوطن مكة المكرمة وجاور بالمدينة المنورة سنوات، يصنف المصنفات النافعة ويدرس الفقه في الحرمين ويقي الناس على المذهب الشافعي، وتردد إليه الأسئلة من سائر الأمصار، فذاع صيته وعلا شأنه حتى غدا المرجع الأول للشافعية في بلاد الحجاز واليمن وغيرهما، من مصنفاته: تحفة الحاج في شرح المنهاج، وهو كتاب مطبوع

(١) سيأتي كلام العلامة محمد بن سليمان الكردي الشافعي (توفي سنة ١١٩٤ هـ) بعد عرض ترجمة الإمامين ابن حجر الهيثمي والشمس الرملي، وفي كلام الكردي ما يُجلّى اعتماد متأخرى الشافعية على جهد ومصنفات الإمامين رحهما الله.

ويعتبر أهم كتبه في الفقه، والمنهاج القوي شرح المقدمة الخضرمية في الفقه الشافعي (المسمى بمسائل التعليم)، وهو كتاب مطبوع أيضاً، وله فتاوى الهيثمي وهي مطبوعة باسم الفتاوى الملكية، وغيرها كثير<sup>(١)</sup>، كان الإمام ابن حجر الهيثمي زاهداً ورعاً جامعاً بين العلم والعمل كثير النفع للناس توفي رَحْمَةُ اللَّهِ في مكة المكرمة سنة ٩٧٤ هجرية<sup>(٢)</sup>.

### الإمام شمس الدين الرملي وجهده في تنقیح المذهب:

هو الإمام شمس الدين، محمد بن أحمد بن حمزة الرملي المنوفى المصري، المشهور بالشافعي الصغير، نسبته إلى قرية الرملة من قرى بلدة المنوفية في مصر، ولد سنة ٩١٩ هجرية في القاهرة، تربى في حجر والده الفقيه الشافعي شهاب الدين أحمد بن حمزة الرملي (توفي سنة ٩٥٧ هجرية)، فحفظ القرآن وحفظ الكثير من متون الشافعية وأتقن النحو والصرف وعلوم العربية وغيرها، وأخذ عن الشيخ محمد الشربini (توفي ٩٧٧ هـ)<sup>(٣)</sup>، وبعد وفاة أبيه أصبح مفتياً الشافعية في مصر، ثم علا شأنه في العلم حتى أصبح فقيهاً الديار المصرية في عصره ومرجعها في الفتوى

(١) راجع في عرض جميع مصنفات ابن حجر الهيثمي على وجه التفصيل، المطبوع منها والمخطوط: الإمام ابن حجر الهيثمي وأثره في الفقه الشافعي، أبجد رشيد، ص ٥١ - ٨٣. وأقول هنا: من المؤسف أن رسالة الأخ الزميل الدكتور أبجد رشيد محمد علي مازالت غير مطبوعة حتى تاريخ كتابة هذه الرسالة.

(٢) راجع في ترجمته: شذرات الذهب في أخبار من ذهب، ابن العماد الحنبلي، ج ٨، ص ٤٣٥، والكتاكي السائرة بأعيان المائة العاشرة، نجم الدين الغزوي، ج ٣، ص ١٠١ رقم ترجمته ١٣٥١، والبدر الطالع بمحاسن من بعد القرن السابع، محمد بن علي الشوكاني، ج ١، ص ٧٥، رقم ترجمته ٦٧، ومعجم المؤلفين، عمر رضا كحال، ج ١، ص ٢٩٣، رقم ترجمته ٢١٣٤.

(٣) هو الإمام محمد بن محمد الشربini، الملقب بشمس الأئمة، والمعروف بالخطيب الشربini، كان من كبار علماء الشافعية في الأزهر الشريف عاش في القرن العاشر الهجري وتوفي في القاهرة سنة ٩٧٧ هجرية، ومن أشهر كتبه وأكثرها طباعة: مغني المحتاج إلى معرفة معانى ألفاظ المنهاج للنووي، وهو من الكتب المعتمدة للفتاوى على مذهب الشافعية، وله أيضاً كتاب الإقناع في حلّ ألفاظ أبي شجاع، في الفقه وهو مطبوع، راجع في ترجمته: شذرات الذهب في أخبار من ذهب، ابن العماد الحنبلي، ج ٨، ص ٤٥١. ومعجم المؤلفين، عمر رضا كحال، ج ٣، ص ٦٩، رقم ترجمته ١١٧٦٤.

بلا منازع، وقد قيل إنَّ المجدد للأمة دينها على رأس المائة العاشرة للهجرة، كان دقيق الفهم غزير العلم ذكيًا حافظًا، صنَّف المصنفات الكثيرة النافعة، منها: نهاية المحتاج في شرح المنهاج، وهو كتاب مطبوع، ويعتبر أهم كتبه في الفقه، وكتاب خاتمة البيان في شرح زيد ابن رسلان وهو مطبوع أيضًا، وله شرح التحرير لذكرى الأنصاري، وكتاب شرح الإيضاح في مناسك الحج للنووي، وكتاب شرح العقود في النحو، وغيرها من الكتب الدالة على رسوخ قدمه في علوم الشريعة عامَّة، وفي الفقه الشافعي منها خاصة، توفي رَحْمَةُ اللَّهِ فِي الْقَاهِرَةِ سَنَةُ ١٠٠٤ هـ (١).

### المكانة العلمية لتنقية الهيثمي والرملي للمذهب:

كانت جهود الإمامين ابن حجر الهيثمي وشمس الدين الرملي في خدمة المذهب حلقة بالغة الأهمية في سلسلة جهود علماء الشافعية في العناية بمذهبهم تنقيحًا وتهذيبًا.

وفي بيان المكانة العلمية المرموقة لجهود الهيثمي والرملي، قال العالمة محمد بن سليمان الكردي الشافعي (توفي سنة ١١٩٤ هـ) - وسيأتي تفصيل ترجمته - في كتابه: الفوائد المدنية فيمن يُفتَّى بقوله من أئمة الشافعية، قال: «... ذهب علماء مصر - أو أكثرهم - إلى اعتماد ما قاله الشيخ محمد الرملي (يقصد شمس الدين الرملي) في كتبه خصوصاً في نهاية المذهب (يقصد نهاية المحتاج شرح المنهاج)؛ لأنها قرئت على المؤلف إلى آخرها في أربعينات من العلماء فنقدوها وصححوها، فبلغت صحتها إلى حد التواتر، وذهب علماء حضرموت والشام والأكراد وداغستان وأكثر اليمن والمحجاز إلى أن المعتمد ما قاله الشيخ ابن حجر في

(١) راجع في ترجمته: البدر الطالع بمحاسن من بعد القرن السابع، محمد بن علي الشوكاني، ج ٢ ص ٣٣ رقم ترجمته ٣٩٦، ومعجم المؤلفين، عمر رضا كحاله، ج ٣، ص ٦١ رقم ترجمته ١١٧٠٢.. ومن الجدير بالذكر هنا أنَّ جهود الإمام شمس الدين الرملي في خدمة المذهب الشافعي وتنقيحه تستحق أن تفرد بالدراسة في رسالة جامعية متخصصة (ماجستير أو دكتوراه)، على غرار رسالة الأخ الزميل أجد رشيد محمد علي سابقة الذكر (وموضوعها جهود الإمام ابن حجر الهيثمي).

كتبه بل في تحفته (يقصد تحفة المحتاج شرح المنهاج)؛ لما فيها من إحاطة بنصوص الإمام مع مزيد تتبع المؤلف فيها، ولقراءة المحققين لها عليه، الذين لا يُحصون كثرة... هذا ما كان في السالف عند علماء الحجاز، ثم وردت علماء مصر إلى الحرمين وقرروا في دروسهم معتمد الشيخ الرملي، إلى أن فشا قوله فيما حتى صار من له إحاطة بقولهما يقررهما من غير ترجيح... وعندني لا تجوز الفتوى بما يخالفهما، بل بما يخالف التحفة والنهاية، إلا إذا لم يتعرضا له، فيفتى بكلامشيخ الإسلام (يقصد الشيخ زكريا الأنصاري)، ثم بكلام الخطيب (يقصد الخطيب الشريبي)...»<sup>(١)</sup>.

وكما اختلف النwoي مع الraفعي في بعض الترجيحات، اختلف الشمس الرملي مع الهيثمي أيضًا، وقام الشيخ علي بن أحمد بن سعيد باصبرين (توفي سنة ١٣٠٠ هـ) بجمع المسائل التي اختلفا فيها في باب العبادات في كتاب سمّاه: إثمد العينين في بعض اختلاف الشيختين ابن حجر الهيثمي والشمس الرملي، وهو كتاب مطبوع<sup>(٢)</sup>.

#### الفرق بين التنقيح الأول والتنقيح الثاني للمذهب:

لابد من التنبيه بعد العرض السابق إلى وجود فروق بين التنقيح الأول للمذهب، والمتمثل بجهد الإمامين الرافعي والنwoي، وبين ما سمّيته في هذه الدراسة بالتنقيح الثاني للمذهب، والمتمثل بجهد الإمامين الهيثمي والشمس الرملي،

(١) كتاب الفوائد المدنية مازال مخطوطاً حتى تاريخ كتابة هذه الرسالة في حدود معرفي واطلاعي، وقد نقلت هذا النص منه عن كتاب الفوائد المكية فيما يحتاجه طلبة الشافعية، للعلامة السيد علوى ابن أحد السقا (توفي سنة ١٣٣٥ هـ)، ص ٣٦ - ٣٧. وعن مقدمة الشيخ عادل عبد الموجود والشيخ علي معاوض في تحقيقهما لكتاب التهذيب في فقه الإمام الشافعى، للبغوى، ج ١، ص ٥٠ - ٥١.

(٢) طبعته دار الفكر المعاصر بيروت، لبنان طبعة أولى سنة ١٤١٧ هـ - ١٩٩٦ م بتحقيق الأستاذ حسين عبد الله.

وإن كان التقىحان يشتراكان في كونهما مراجعة شاملة لصنفات المذهب الفقهية،  
يقصد تنقيتها مما خالف المذهب من آراء واجتهادات، مع ما تقتضيه هذه المراجعة من  
التوصيحات واللاحظات ونحوها، وتجلى الفروق بين التقىحين في الأمور الثالثة  
التالية:

١ - كان الإمام ابن حجر الهيثمي (توفي سنة ٩٧٤ هـ) وشمس الدين الرملي  
(توفي سنة ١٠٠٤ هـ) معاصرین وتلقى كل منهما - في زمان مختلف عن الآخر -  
عن العلامة شهاب الدين أحمد بن حزرة الرملي (توفي سنة ٩٥٧ هـ)<sup>(١)</sup>؛ فلم يكن  
بين أحدهما جهده في خدمة المذهب الشافعی على عمل الآخر، إذ لم يكن  
صنع الرملي - وهو المتأخر - بمثابة التتميم لعمل الهيثمي والمراجعة لصنفاته  
والبناء عليها، وهذا خلافاً لما كان بين الإمامين الرافعی والنبوی - رحمهما الله  
- حيث كان مولد الإمام النبوی سنة ٦٣١ هجرية، أي بعد ثمانی سنوات  
من وفاة الإمام الرافعی، ثم إن الإمام النبوی بنى جهده في تقيق المذهب  
على جهد الإمام الرافعی واعتمد على صنفاته؛ فقد اختصر الشرح الكبير  
(العزيز في شرح الوجيز) في كتابه روضة الطالبین، كما اختصر المحرر في كتابه  
منهج الطالبین<sup>(٢)</sup>.

(١) هو العلامة شهاب الدين، أحد بن حزرة الرملي المصري، والد الإمام شمس الدين الرملي، تلمذ  
شهاب الدين على يد الشيخ ذكرياً الأنصاري وكان مقدماً عنده، وبعد وفاته سنة ٩٢٦ هجرية،  
أصبح هو أبرز علماء الشافعية بمصر، ودرس على يديه كبار فقهاء الشافعية في ذلك العصر، من  
أبرزهم ولده شمس الدين والإمام ابن حجر الهيثمي والخطيب الشريبي، صنف شهاب الدين  
الرملي العديد من المصنفات النافعة في فقه الشافعية وله فتاوى جمعها ورتبتها ولده شمس الدين،  
توفي - رحمه الله - في القاهرة سنة ٩٥٧ هجرية. راجع في ترجمته: شذرات الذهب في أخبار من  
ذهب، ابن العماد الحنفي، ج ٨، ص ٣٧١، والكتاکب السائرة بایعیان المائة العاشرة، فہم الدين  
الغزی، ج ٣، ص ١٠١، رقم ترجمته ١٣٤٩، ومعجم المؤلفین، عمر رضا كحاله، ج ١، ص ١٣١،  
رقم ترجمته ٩٨٢.

(٢) راجع تصريح الإمام النبوی بثنائه على جهد الإمام الرافعی واعتماده عليه، وذلك في إكلٌّ من  
مقدمة كتابه منهج الطالبین وروضة الطالبین.

٢ - قام الرافعي والنwoوي بمراجعة ما وسعهما الاطلاع عليه من المصنفات الفقهية الشافعية التي دونت خلال أربعة قرون تلت وفاة الإمام الشافعى مؤسس المذهب سنة ٢٠٤ هجرية، وقد حوت تلك المصنفات المفاوقة في أحجامها، عدداً هائلاً من الاجتهادات والتخريجات فيسائر أبواب الفقه، فكان التدقيق فيها ومراجعتها يتطلب جهداً كبيراً، وهو ما تصدّى له الرافعي والنwoوي - رحهما الله - بكل إتقان وإخلاص<sup>(١)</sup>؛ أما الهيتمي والرملي فقد اقتصر جهدهما على مراجعة اجتهادات علماء الشافعية خلال القرنين الشامن والتاسع الهجريين، والتي دارت في ذلك تنقیح الرافعي والنwoوي ومصنفاتهما.

٣ - بني الهيتمي والرملي جهدهما على جهد الرافعي والنwoوي بصورة رئيسة؛ وليس أدل على هذا البناء، من أن أشهر كتب ابن حجر الهيتمي في الفقه هو كتاب تحفة المحتاج، وهو شرح لمنهاج الطالبين للنwoوي، وكذلك فإن أشهر كتب الشمس الرملي في الفقه هو كتاب نهاية المحتاج، وهو أيضاً شرح لمنهاج الطالبين للنwoوي، وقد تعرض الهيتمي والرملي<sup>(٢)</sup> في كتابيهما لما خالف فيه النwoوي الرافعي، واجتهدوا في الترجيح بينهما بالإضافة لاجتهادهما - أي الهيتمي والرملي - في المسائل المستجدة التي لم يبحثها النwoوي والرافعي في

(١) يعتبر الإمام الرافعي والنwoوي من أهل المرتبة الرابعة من مراتب الاجتهاد، وهي التي تسمى بمرتبة مجتهد الفتوى والترجح، وصاحبها يكون حافظاً للمذهب إمامه، عارفاً بأدله، قائماً بتقريرها، يحرر ويقرر ويرجع ونحو ذلك، راجع الاجتهاد وطبقات مجتهدي الشافعية، د. محمد حسن هيتو، ص ٤٨، وراجع في بيان مراتب المجتهدين عند الشافعية: المجموع شرح المذهب، الإمام النwoوي ج ١، ص ٤٢ - ٤٤.

(٢) يعتبر الإمام ابن حجر الهيتمي والشمس الرملي من أهل المرتبة الرابعة من مراتب الاجتهاد وهي التي تسمى بمرتبة مجتهد الفتوى والترجح، وذهب بعض متاخرى الشافعية إلى أنها من أهل المرتبة الخامسة، وهي مرتبة حفاظ المذهب ونقلته، وهم من يحفظون المذهب وينقلونه ويدرسونه موضعين ما أشكل فهمه أو غمض معناه ونحو ذلك، راجع الاجتهاد وطبقات مجتهدي الشافعية، د. محمد حسن هيتو، ص ٥٠، والإمام ابن حجر الهيتمي وأثره في الفقه الشافعى (رسالة ماجستير)، أمجد رشيد محمد علي، ص ١٠٠ وما بعدها.

كتبهما<sup>(١)</sup>، وفي المقابل فإن التنتيج الأول للمذهب لم يعتمد على مصنفات إمام أو اثنين من أئمة الشافعية، حيث قام الرافعي والتوفي بمراجعة عدد كبير من المصنفات الفقهية لأئمة المذهب، كما سبق عرضه، فكان جهودهما بمثابة الأصل لما جاء بعده.

### المطلب الثالث

#### أبرز معالم الدور الرابع (٦٧٦ هـ - ١٠٤ هـ).

يمكن القول: إن أبرز معالم الدور الرابع من أدوار التطور التاريخي للمذهب الشافعي، والممتد من وفاة الإمام النووي سنة ٦٧٦ هجرية إلى وفاة الإمام شمس الدين الرملي سنة ١٠٤ هجرية تمثل في الأمرين التاليين:

أولاً: الابتعاد الواضح للتصنيف الفقهي عند الشافعية عن طريقة الإمام الشافعي ومنهجه في مصنفاته الفقهية:

ابتعد التصنيف الفقهي عند الشافعية في هذا الدور من حياة المذهب (٦٧٦ هـ - ١٠٤ هـ) ابتعاداً واضحاً عن طريقة الإمام الشافعي ومنهجه في مصنفاته الفقهية، التي تجلّت فيها شخصيته الاجتهادية الكبيرة، خلال تناوله لمسائل

(١) ومن الجدير بالذكر هنا أنه توجد رسالة ماجستير بعنوان: الإمام ابن حجر الهيثمي وأثره في الفقه الشافعي، قدمها الأخ الزميل أبجد رشيد محمد علي إلى قسم الفقه وأصوله في كلية الشريعة في الجامعة الأردنية، ونوقشت سنة ١٤٢٠ هـ - ٢٠٠٠ م بإشراف أ. د. محمود علي السرطاوي، وقد أحصى الأخ أبجد رشيد في رسالته سبعة مظاهر لجهود ابن حجر في خدمة مذهب الشافعي، وحشد الأدلة المفيدة عليها من بطون كتب ابن حجر، وهذه المظاهر السبعة هي: ١ - عنائه بالاستدلال لأحكام المذهب ٢ - عنائه بالاختيار والترجيح في المذهب ٣ - عنائه بالجمع بين المعارضات من نصوص المذهب ٤ - عنائه بتقييد المطلقات من نصوص المذهب ٥ - عنائه بالتبني على الفروق الفقهية في مسائل المذهب ٦ - عنائه بالمناقشة والتعقب لعلماء المذهب ٧ - عنائه بالفتوى والفرجع على المذهب. راجع في تفصيلها الرسالة سابقة الذكر ص ١٠٩ - ٢١٦ وأعتقد أن جهود شمس الدين الرملي هي في نفس ذلك جهود الهيثمي، ويدرك ذلك من قراء مدققاً في كتبه الفقهية المتعددة.

والأحكام؛ حيث نجده يفسّر آيات القرآن، ويشرح الأحاديث والآثار، مستنبطاً من كل ذلك حكم الله تعالى في مسألة الباب، مع مناقشته مسائل وقواعد أصول الفقه إن اتفقى الأمر، بالإضافة لمحاورته المادئة لآراء المخالفين له في اجتهاده من فقهاء التابعين والأئمة المجتهدین، بمنهجية مُحكمة، تبني عند طالب العلم الملكة الفقهية، وتربيه على الاجتهاد المنضبط<sup>(١)</sup>.

أما المصنفات الفقهية الشافعية في هذا الدور (٦٧٦ - ١٠٤ هـ) - وهو الرابع من حياة المذهب - فقد تأثرت بالعصبية المذهبية، التي استمرت تعصف بالحياة العلمية، كما كان عليه الحال في الدور الثالث، بالإضافة إلى قلة عرض تلك المصنفات لأدلة الأحكام الفقهية؛ من الآيات الكريمة، والأحاديث النبوية، والإجماعات المعتبرة، والأقيسة الصحيحة ونحوها من الأدلة، وذلك على وجه العموم؛ حيث ازدحم الكثير من تلك المصنفات بعرض أقوال أئمة المذهب والمقارنة والترجيح بينها بما يُشبه طريقة الفقه المقارن، لكن داخل دائرة المذهب الشافعي نفسه.

وي بياناً للبن الشاسع بين مصنفات الإمام الشافعي في الفقه وبين ما آلت إليه حال المصنفات الفقهية الشافعية في هذا الدور، أعرض التفاصيل التالية على سبيل المثال لا الحصر:

قال العلامة عبد الله بن عبد الرحمن بأفضل الحضرمي (توفي سنة ٩١٨ هجرية)<sup>(٢)</sup> في كتابه المقدمة الحضرمية في الفقه الشافعي، في سياق بيان فضل صلاة

(١) راجع في وصف أسلوب الإمام الشافعي في مصنفاته، وعناصر المنهج في فقهه: منهجهية الإمام محمد بن إدريس الشافعي في الفقه وأصوله، أ. د. عبد الوهاب إبراهيم أبو سليمان ص ٣٦ - ٨٣.

(٢) هو العلامة عبد الله بن عبد الرحمن بن أبي بكر بأفضل الحضرمي السعدي الشافعي، من بني سعد، ولد سنة ٨٥٠ هجرية في مدينة تريم بحضرموت، تفقه بالذهب الشافعي حتى صار أبرز فقهاء الشافعية في بلاده حضرموت في عصره، توفي سنة ٩١٨ هجرية، ويُعتبر كتابه المقدمة الحضرمية من المختصرات الفقهية الشافعية المشهورة. راجع في ترجمته: شذرات الذهب في أخبار من ذهب، ابن العماد الحنبلي، ج ٨ ص ١٢٦.

الجماعة، قال: «... والجماعة للرجال في المساجد أفضل إلا إذا كانت الجماعة في البيت أكثر، وما كثُرت جماعتهُ أفضل إلا إذا كان إمامها حفيفاً أو فاسقاً أو مبتدعاً<sup>(١)</sup>، وقال الإمام ابن حجر الهيثمي (توفي سنة ٩٧٤هـ) خلال شرحه لكتاب الشيخ بأفضل الحضري في كتابه المنهاج القويم، قال: «... (والجماعة للرجال في المساجد أفضل) منها في غيرها، للأخبار المشهورة في فضل المشي إليها، أما النساء والخناثى فيبيوthen أفضل هن (إلا إذا كانت الجماعة في البيت أكثر) منها في المسجد، على ما قاله القاضي أبو الطيب الطبرى، ومال إليه الأذرعى والزركشى، لكن الأوجه ما اقتضاه كلام الشيختين<sup>(٢)</sup> وغيرهما وصرح به الماوردي من أنها في المسجد أفضل وإن قلت، لأن مصلحة طلبها فيه تربو على مصلحة وجودها في البيت، والكلام في غير المساجد الثلاثة، أما هي فقليل الجماعة فيها أفضل من كثيرها خارجها، باتفاق القاضي والماوردي ... (وما كثُرت جماعته) من المساجد وغيرها (أفضل) مما قلت جماعته، للخبر الصحيح وما كان أكثر فهو أحب إلى الله تعالى (إلا إذا كان إمامها) أي الجماعة الكثيرة (حفيفاً) أو غيره من لا يعتقد وجوب بعض الأركان والشروط، وإن علم منه الإتيان بها، لأنه مع ذلك لا يعتقد وجوب بعض الأركان (أو فاسقاً) أو متهمًا بالفسق (أو مبتدعاً) كمعتزلي ومجسم وجوهري وقدري ورافضي وشيعي وزيدى ...»<sup>(٣)</sup>، فصاحب المقدمة الحضرمية يسوّي بين الحنفي والفاقد والمبتدع في عدم أفضلية صلاة الجماعة إن كانت خلف واحدٍ منهم، وتابعه على ذلك شارح المقدمة الإمام ابن حجر الهيثمي، وفي كلامهما من وضوح آثار العصبية المذهبية على الكتابة الفقهية ما فيه، كما اتضحت من النقل السابق كيف كانت تلك المصنفات تعرض الفقه من خلال المقارنات بين أقوال أئمة

(١) انظر المنهاج القويم على المقدمة الحضرمية للشيخ بأفضل الحضري، ابن حجر الهيثمي، ص ٢٢٦.

(٢) المقصود بالشيختين هنا: الإمام عبد الكريم الرافعي والإمام أبو زكريا النووي.

(٣) انظر المنهاج القويم على المقدمة الحضرمية، ابن حجر الهيثمي، ص ٢٢٦ - ٢٢٧.

وعلى نفس منهج ابن حجر الهيثمي نجد كلام الخطيب الشربيني (توفي سنة ٩٧٧ هجرية) في شرحه لعبارة منهاج الطالبين للنبووي؛ فقد جاء في منهاج: «... وما كثر جمعه أفضل إلا لبدعة إمامه ...» وشرحها الشربيني فقال في كتابه: مغني المحتاج إلى معرفة ألفاظ منهاج: «... (وما كثر جمعه) من المساجد كما قاله الماوردي (أفضل) مما قل جمعه منها، وكذا ما كثر جمعه من البيوت أفضل مما قل جمعه منها أي: فالصلوة في الجماعة الكثيرة أفضل من الصلاة في الجماعة القليلة فيما ذكر...» وقضية كلام الماوردي أنَّ قليل الجمع في المسجد أفضل من كثيره في البيت وهو كذلك، وإن نازع في ذلك الأذري ... وأفتى الغزالي أنه لو كان إذا صلى مفرداً خشع ولو صلى في جماعة لم يخشع فالانفراد أفضل، وتبعه ابن عبد السلام، قال الزركشي: والمختار بل الصواب خلاف ما قالاه، وهو كما قال (إلا لبدعة إمامه) كمعتلي وقدري ورافضي، أو كان فاسقاً غير مبتدع أو كان لا يعتقد وجوب بعض الأركان أو الشروط من حنفيٌ أو غيره ...»<sup>(١)</sup>.

بينما نجد طريقة الإمام الشافعي ومنهجه العلمي في عرض مسألة أفضلية صلاة الجماعة مختلفة عن النقولات السابقة؛ حيث جاء في كتابه الأم تحت عنوان: فضل الجماعة والصلاحة معهم: «قال الشافعي - رحمه الله تعالى - : أخبرنا مالك عن نافع عن ابن عمر أنَّ رسول الله ﷺ قال: «صلاة الجماعة تفضل صلاة الفرد بسبعين وعشرين درجة».... قال الشافعي: والثلاثة فصاعداً إذا أتمهم أحدهم جماعة، وأرجو أن يكون الاثنان يؤمُّ أحدهما الآخر جماعة، ولا أحب لأحد ترك الجماعة ولو صلاها بنسائه أو رقيقه أو بعض ولده في بيته، وإنما منعني أن أقول: صلاة الرجل لا تجوز وحده وهو يقدر على جماعة بحال؛ تفضيل النبي ﷺ صلاة الجماعة على صلاة المنفرد، ولم يقل: لا تجزئ المنفرد صلاته، وإنما قد

(١) انظر مغني المحتاج إلى معرفة معاني ألفاظ منهاج، محمد الشربيني، ج ١ ص ٤٦٧.

حفظنا أن قد فاتت رجالاً معه الصلاة، فصلوا بعلمه منفردين، وقد كانوا قادرين على أن يجتمعوا، وأن قد فاتت الصلاة في الجماعة قوماً، فجاؤوا المسجد فصلوا كل واحد منهم متفرداً، وقد كانوا قادرين على أن يجتمعوا في المسجد، فصلوا كل واحد منهم منفرداً، وإنما كرهوا لثلاً يجتمعوا في مسجد مرتين، ولا بأس أن يخرجوا إلى موضع فيجتمعوا فيه، وإنما صلاة الجماعة بأن يأتِ المصلون بزجل، فإذا ائتمَ واحدة بزجل فهي صلاة جماعة، وكلما كثرت الجماعة مع الإمام كان أحب إلى وأقرب - إن شاء الله تعالى - من الفضل <sup>(١)</sup>.

وأقول بعد النقوّلات السابقة: إن القارئ المدقق في كتاب الأم وغيره من مصنفات الإمام الشافعي، يدرك أن اللغة الفقهية التي كُتبت بها تلك المصنفات بما حوتة من أدلة ومناقشات، تبني الملة الفقهية المطلوبة لدارس هذه الشريعة الزيانية، وتضعه على طريق الاجتهاد المنضبط بالقواعد المعتبرة في علم أصول الفقه. وكيف لا يكون ذلك والإمام الشافعي هو أول من صنف في أصول الفقه كما سبق بيانه. هذا بالإضافة إلى خلو تلك المصنفات من العصبية المذهبية التي لم يعرفها الإمام الشافعي وتلاميذه، أما المصنفات الفقهية الشافعية في هذا الدور (٦٧٦هـ - ١٠٠٤هـ) فهي على ما حوتة من فتاوى ونقوّلات مفيدة في مسائل وتفريعات كثيرة - ربما لم يتطرق لها كتاب الأم وغيره - إلا أنها تصلح لقاض أو لفتى شافعيين متمنذبين؛ ليرجع إليها الأولى في قضائه، والثانى في إفتائه، ليكون القضاء والفتوى على وفق المعتمد من الأقوال عند الشافعية.

(١) انظر موسوعة الإمام الشافعي - الكتاب الأم، الإمام الشافعي، بتحقيق د. أحمد بن الدين حسون، المجلد الأول، ج ٢ ص ٢٤٣ - ٢٤٥. وراجع في تفصيل ما استدل به الإمام الشافعي من أحاديث في هذه المسألة (فضل صلاة الجماعة): معرفة السنن والأثار، الحافظ البهقي، بتحقيق سيد كسروي حسن، ج ٢ ص ٣٣٩ وما بعدها، وراجع في تفصيل الخلاف بين الفقهاء في حكم صلاة الجماعة: بداية المجهد ونهاية المتصد، الإمام ابن رشد الأندلسي، بتحقيق الشيخ علي معاوض والشيخ عادل عبد الموجود، ج ٢ ص ٢٧٣ وما بعدها.

## بعض محاولات إحياء الاجتهداد:

رغم الاضطراب السياسي الذي اتصف به العهد المملوكي (٦٤٨-٩٢٣هـ) بوجه عام، وما رافقه من ضعف الحياة العلمية، وما نتج عن ذلك من آثار سلبية على مسيرة الفقه الإسلامي<sup>(١)</sup> إلا أنه وُجدَ في هذا الدور من حياة المذهب بعض المحدثين من الذين تفقهوا بالذهب الشافعي<sup>(٢)</sup>، وكانت لهم جهود متميزة، أحدثت نوعاً من التجديد في التصنيف الفقهي، ومن أبرزهم الإمام ابن دقيق العيد (توفي سنة ٧٠٢هـ)، والحافظ ابن حجر العسقلاني (توفي سنة ٨٥٢هـ)، والحافظ جلال الدين السيوطي (توفي سنة ٩١١هـ):

### ١ - الإمام ابن دقيق العيد:

هو الإمام تقى الدين أبو الفتح، محمد بن علي بن وهب بن مطیع المنفلوطى المصرى، أصله من بلدة منفلوط فى مصر، ويعرف كأبيه وجده بابن دقيق العيد، سافر أبوه إلى الحج فولد له محمد فى مدينة ينبع على ساحل البحر الأحمر فى الحجاز سنة ٦٢٥ هجرية، نشأ ابن دقيق العيد محبًا للعلم ورحل فى طلبه إلى دمشق

(١) راجع في تفصيل هذه الآثار: تاريخ التشريع الإسلامي، دراسات في التشريع وتطوره ورجاله، الشيخ علي محمد معاوض والشيخ عادل أحد عبد الموجود، ج ٢ ص ٢٦٥ وص ٢٦٧ وما بعدها.

(٢) من كبار المحدثين في هذا الدور (٦٧٦-١٠٠٤هـ) من الذين اشتهر منهم تفهمهم بالذهب الشافعى كل من:

١ - الحافظ جال الدين أبو الحجاج يوسف بن عبد الرحمن بن يوسف القضايعي، المشهور بالحافظ المزى، ولد في حلب سنة ٦٥٤ هجرية وتوفي في دمشق سنة ٧٤٢ هجرية. راجع: طبقات الشافعية الكبرى، تاج الدين السبكي، ج ٥ ص ٤٤٠ رقم ترجمته ١٤١٧.

٢ - الحافظ شمس الدين أبو عبد الله، محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي الدمشقي، وهو تلميذ الحافظ المزى، ولد في دمشق سنة ٦٧٣ هجرية وتوفي فيها سنة ٧٤٨ هجرية. راجع: طبقات الشافعية الكبرى، السبكي، ج ٥ ص ٦٦ رقم ترجمته ١٣٠٦.

٣ - الحافظ عماد الدين أبو الفداء، إسماعيل بن عمر بن كثير الدمشقي، وهو تلميذ الحافظ المزى والحافظ الذهبي، ولد في قرية مجدل من أعمال بصرى الشام سنة ٧٠١ هجرية، وتوفي في دمشق سنة ٧٧٤. راجع في ترجمته: شذرات الذهب في أخبار من ذهب، ابن العماد الخبلي، ج ٦، ص ٤٢٢.

والإسكندرية والقاهرة، فسمع الحديث وبرع فيه روایة ودرایة، وتفقه بالذهب المالكي وأجاده، ثم انتقل إلى المذهب الشافعي فأخذ عن الشيخ عز الدين بن عبد السلام وغيره؛ فاتقن المذهب أصولاً وفروعاً<sup>(١)</sup> وأنهى وصنف في المذهبين، ولقد القضاة في مصر مرات، وولي قضاء القضاة سنة ٦٩٥ هجرية إلى أن توفي رحمه الله في القاهرة سنة ٧٠٢ هجرية، كان ابن دقيق العيد زاهداً تقىً ورعاً وصاحب قدم راسخة في علوم الشريعة، جامعاً بين الحديث والفقه، نشأ مالكياً ثم أصبح شافعياً لكنه قارب الاجتهد المطلق<sup>(٢)</sup>، من مصنفاته: شرح مقدمة المطرزي في أصول الفقه، وشرح مختصر التبريزي في فقه الشافعية، والاقتراح في بيان الاصطلاح في علوم الحديث<sup>(٣)</sup>، إلا أن أشهر كتبه التي وصلت إلى زمن كتابة هذه الرسالة كتاب: إحکام الأحكام؛ وهو شرح لكتاب عمدة الأحكام، الذي جمع فيه الحافظ عبد الغني المقدسي (توفي ٦٠٠ هجرية)<sup>(٤)</sup> ٤٣٠ حديثاً من أحاديث الأحكام التي اتفق على صحتها الإمام البخاري والإمام مسلم في صحيحيهما<sup>(٥)</sup>؛ فجاء الإمام ابن دقيق العيد فشرح هذه الأحاديث متعرضاً لأقوال الفقهاء من الشافعية والمالكية وغيرهم، مقارناً بينها ومناقشاً للأدلة، ومتحرراً في كل ذلك من التعصب المذهبي

(١) راجع في بيان تلمذة ابن دقيق العيد على يد العز بن عبد السلام وتأثره به: ابن دقيق العيد عصره وحياته وعلومه وأثره في الفقه، د. محمد رامز عبد الفتاح العزيزي ص ٦٣ وما بعدها. وراجع في بيان وإنقاذ ابن دقيق العيد للمذهبين المالكي والشافعى وأثره في الأخير: المرجع السابق ص ١٧٢ وما بعدها.

(٢) راجع في بيان أدلة بلوغه الاجتهد المطلق: المرجع السابق ص ٢١٢ وما بعدها.

(٣) راجع في ترجمة ابن دقيق العيد: طبقات الشافعية الكبرى، تاج الدين السبكي، ج ٥ ص ١١٥ إلى ص ١٣٢٦ رقم ترجمته، ١٣٢٦، وطبقات الشافعية، الإسنوي ج ٢ ص ٢٢٧ - ٢٣٣، والبداية والنهاية، الحافظ ابن كثير، المجلد السابع، ج ٣١ ص ١٤.

(٤) هو الحافظ عبد الغني بن عبد الواحد بن سرور المقدسي، ولد في فلسطين سنة ٥٤١ هجرية، تفقه بالذهب الحنبلى وسمع الحديث وبرع فيه روایة ودرایة حتى صار من كبار محدثي عصره، توفي في القاهرة سنة ٦٠٠ هجرية. راجع في ترجمته: البداية والنهاية، الحافظ ابن كثير، المجلد السابع، ج ١٣ ص ٤٦ وما بعدها.

(٥) راجع في بيان جهد الحافظ عبد الغني المقدسي في كتابه عمدة الأحكام ومنهجه فيه: مقدمة محقق الكتاب محمود عبد القادر الأرناؤوط ص ٩ وما بعدها.

الذى ساد في عصره، وكثيراً ما كان بعد سوقه لأقوال الفقهاء يقول: وقولنا في المسألة كذا...، مما يدلّ على رسوخ قدمه في الفقه رسوحاً قارب به إلى الاجتهاد<sup>(١)</sup>.

وأقول بعد قراءتي في كتاب إحكام الأحكام: رغم أنه لا يعتبر من كتب الفقه الشافعى، وإنما يعد من كتب أحاديث الأحكام جمعاً وشرعاً، إلا أنه محاولة جادة من قبل محدثٍ وفقيه خرج من رحم المذهب الشافعى بالعودة بطريقة عرض الفقه وتناول مسائله إلى ما كان عليه في عصر الأئمة المجتهدين - ومنهم الإمام الشافعى - بالاستنبط من آيات القرآن الكريم والأحاديث النبوية الشريفة والآثار عن الصحابة رضي الله عنهما، مع رعاية الإجماعات المعتبرة، وإجراء الأقise الصحيح، والنظر في اجتهادات الأئمة وتلاميذهم للمقارنة والإفادة، فرحم الله الإمام ابن دقيق العيد وجزاه على كتابه خير الجزاء.

## ٢ - الحافظ ابن حجر العسقلاني:

هو الإمام شهاب الدين أبو الفضل، أحمد بن علي بن محمد بن محمد العسقلاني، المعروف بابن حجر وهو لقب لأحد أجداده، أصله من مدينة عسقلان في فلسطين وإليها يتسبّب، وموالده في القاهرة سنة ٧٧٣ هجرية، نشأ يتيم الأبوين فرعاه أحد أوصيائه، حفظ القرآن الكريم في سن مبكرة وأخذ عن كبار علماء القاهرة في عصره، ولما اشتدّ عوده رحل إلى بلاد الشام والحجاز واليمن لسماع الحديث فبرع فيه روایة ودرایة، وكانت عنده الأسانيد العالية، تفقه بالمذهب الشافعى وأنقنه فأخذ عن الإمام سراج الدين البلقيني وغيره من أئمة الشافعية في عصره، كان الحافظ ابن حجر إماماً في معرفة الرواية وأحوالهم، وقد علت شهرته وذاع صيته حتى ضرب إليه طلاب العلم أكباد الإبل من سائر الأمصار للتلقى عنه، عين قاضياً على مدينة القاهرة وما حولها عدة مرات، وكانت سيرته في القضاء

(١) من الجدير بالذكر هنا أنَّ كتاب إحكام الأحكام هو من إملاء الإمام ابن دقيق العيد على تلميذه القاضي عماد الدين إسماعيل بن محمد بن سعد بن أحد بن الأثير الخليبي.

حيدة؛ فكان فيه عالماً عفيفاً نزيهاً، توفي الحافظ ابن حجر رحمه الله في القاهرة سنة ٨٥٢ هجرية، وصنف الكثير من المصنفات النافعة، من أبرزها: تعجيز المنفعة بزوابئ رجال الأئمة الأربعية، ولسان الميزان، وتهذيب التهذيب، وهي في أسماء رواة الحديث وأحوالهم وكلها مطبوعة، وتواتي التأسيس لمعالي محمد بن إدريس، وهو في مناقب الإمام الشافعي، ويعتبر من المراتجع المقيدة لرسالتي هذه، والتلخيص الحبير في تخریج أحاديث الرافعی الكبير، وقد خرج الحافظ ابن حجر في كتابه هذا جميع الأحاديث التي استدل بها الإمام الرافعی في كتابه الشرح الكبير، فخدم بذلك أحد أهم كتب الفقه عند الشافعية، وقد طبع كتاب التلخيص الحبير عدة طبعات<sup>(١)</sup>، وكتاب بلوغ المرام في أحاديث الأحكام، إلا أن أهم كتب الحافظ ابن حجر الدالة على رسوخ قدمه في علوم الشريعة، وعلى جمعه بين الفقه والحديث هو كتاب: فتح الباري في شرح صحيح البخاري؛ حيث شرح الحافظ ابن حجر في كتابه هذا أحاديث صحيح الإمام البخاري، الذي يعتبر أصح كتب الحديث عند أهل السنة والجماعة<sup>(٢)</sup>، ورغم أن فتح الباري لم يكن الشرح الوحيد لصحيح البخاري؛ فقد صنفت الكثير من الشروح للصحيح قبل الحافظ ابن حجر وبعده، إلا أنه تميز بميزات عدّة جعلته أكثر الشروح تقدماً عند جمهور علماء المسلمين من بعد عصر الحافظ ابن حجر إلى زمن كتابة هذه الرسالة، ولعل منها فقه الحافظ ابن حجر الذي تجلّى أكثر ما تجلّى في شرح أحاديث أبواب الفقه في صحيح البخاري (أحاديث الأحكام)؛ حيث كان يعرض أقوال فقهاء المذاهب، بل وأقوال الصحابة

(١) راجع في ترجمة الحافظ ابن حجر العسقلاني: نظم العقیان في أعيان الأعيان، الحافظ جلال الدين السيوطي، ص ٤٥ إلى ص ٥٣ برقم ٣٤، وشنرات الذهب في أخبار من ذهب، ابن العماد الخنزلي، ج ٧ ص ٤٠٧، والبلدر الطالع بمحاسن من بعد القرن السابع، محمد بن علي الشوكاني، ج ١ ص ٦١ رقم ترجمته ٥١، ومعجم المؤلفين، عمر رضا كحاله، ج ١ ص ٢١٠ رقم ترجمته ١٥٥٢.

(٢) راجع في بيان المزللة العلمية لصحيح البخاري: الباعث الحديث شرح اختصار علوم الحديث للحافظ ابن كثير، الأستاذ أحد محمد شاكر ص ٢٢ - ٢٣، ومراجع العلوم الإسلامية، د. محمد الرحيلي، ص ٢٨٢.

والمجتهدين من التابعين، مع سوقه للروايات الأخرى للحديث والشواهد والتابعات، ومناقشة كل ذلك استجلاءً لحكم الله تعالى في مسألة الباب، هذا بالإضافة لما كان يتعرض له من مسائل أصولية مختلفة خلال توجيهاته للأدلة؛ وقد عرض الشيخ حافظ سناء الله الزاهدي - من الباكستان - جانباً من هذه المسائل الأصولية في كتابه المقيد: *توجيه القاري إلى القواعد والقواعد الأصولية والحديثية والإسنادية في فتح الباري*<sup>(١)</sup>.

وأقول هنا: إنّ القاري المدقق في كتاب *فتح الباري* وخاصة في أبواب الفقه منه، لا يلمس فيه تعصباً من الحافظ ابن حجر إلى مذهب الشافعى، وإنما يجد فقههً منطلقاً من القرآن والسنة والأدلة المعتبرة، منضبطاً بقواعد علم أصول الفقه، ولا يكاد يساوره شك في أنّ هذا الذي يقرؤه - وإن عُدَّ من كتب شروح أحاديث الأحكام - هو أقرب إلى طريقة تصنيف الإمام الشافعى في الفقه من أفضل المصنفات الفقهية الشافعية في هذا الدور، والله تعالى أعلم بالصواب.

### ٣ - الحافظ جلال الدين السيوطي:

هو الإمام جلال الدين، عبد الرحمن بن أبي بكر بن محمد بن سابق الدين الخضيري السيوطي، ولد في القاهرة سنة ٨٤٩ هجرية، ومات والده وعمره خمس سنوات فنشأ يتيمًا، حفظ القرآن الكريم في سن مبكرة، ثم جدّ في طلب العلم فأخذ عن كبار علماء مصر في عصره، ورحل إلى بلاد الشام والحجاج واليمن والمغرب وغيرها، فسمع الحديث وبرع فيه روايةً ودراءةً، وأتقن المذهب الشافعى أصولاً وفروعاً، وأصبح إماماً في التفسير وعلوم القرآن، وأجاد في علوم العربية

(١) راجع في عرض هذه المسائل الأصولية: *توجيه القاري*، الشيخ حافظ سناء الله الزاهدي، ص ٦٣ - ١٤٥ . ومن الجدير بالذكر هنا: أنه ترجم رسالة دكتوراه بعنوان: *القواعد الأصولية وتطبيقاتها عند الحافظ ابن حجر من خلال كتابه فتح الباري*، قدمها الدكتور أحمد فرحان ديوان إلى كلية الشريعة والدراسات الإسلامية في جامعة أم القرى بمكة المكرمة، وقد نوقشت هذه الرسالة سنة ١٤١٤ هجرية، وهي غير مطبوعة حتى تاريخ كتابة هذه الرسالة في حدود معرفي، ولم يتمكن من الإطلاع عليها.

حتى صار مرجعاً في اللغة، فجمع رَحْمَةُ اللَّهِ في صدره علوماً غزيرةً فكان بحراً لا ساحل له، وقد قال عن نفسه: كَمُلَّتْ عندي آلات الاجتهاد، ولما بلغ أربعين سنة اعتزل الناس وانقطع للتصنيف في منطقة على ضفاف النيل من ضواحي القاهرة، يُقال لها روضة المقياس، ويقي على هذه الحال إلى أن توفي رَحْمَةُ اللَّهِ سنة ٩١١ هجرية، وفي تلك الخلوة صنف أكثر كتبه التي زادت على ٦٠٠ مصنف ما بين رسائل صغيرة و مجلدات ضخمة، طُبع عدد منها وما زال بعضها خطوطاً، وكان الأغنياء والأمراء يزورونه في خلوته، ويعرضون عليه الأموال والهدايا فيردها، وكثيراً ما رفض دعوة السلطان المملوكي لحضور مجلسه؛ فعاش زاهداً معتكفاً على العلم تحصيلاً وتصنيفاً، ومن أبرز مصنفاته: الإتقان في علوم القرآن، والدر المشور في التفسير بالتأثر، والديباج على صحيح مسلم بن الحجاج، وتدريب الراوي في شرح تقريب النووي، وهو في مصطلح الحديث، ومحض روضة الطالبين للنووي، وشرح التبيه للشيرازي، وكلاهما في الفقه الشافعي، والأشبه والنظائر في قواعد وفروع الشافعية، ويعتبر أبرز كتب القواعد الفقهية في المذهب الشافعي، وهو مطبوع، وتاريخ الخلفاء، وهو من المراجع المفيدة لرسالتي هذه وغيرها كثير<sup>(١)</sup>. ومن مصنفاته الدالة على تحرّره من التعصب المذهبي ومناداته بفتح باب الاجتهاد المنضبط بقواعد علم أصول الفقه كتاب: الرد على من أخذ إلى الأرض وجهل أن الاجتهاد في كل عصر فرض، وهو مطبوع، وكذلك كتاب: تقرير الاستناد في تفسير الاجتهاد، وكان من كلامه النفيس فيه بعد بيانه أن الاجتهاد من فروض الكفايات: «... وهذا الكلام إذا عُرض على أهل العصر شق عليهم جداً، فإنه متى أدعى عندهم ثبوت وصف الاجتهاد أحد موجود الآن يُسقط عنهم الإثم والعصيان<sup>(٢)</sup>»

(١) راجع في ترجمة الحافظ السيوطي: شذرات الذهب في أخبار من ذهب، ابن العماد الحنبلي، ج ٨، ص ٨٧، والكتاب السادس بأعيان المائة العاشرة، نجم الدين الغزي، ج ١ ص ٢٢٧ رقم ترجمته ٤٦١، والنور الأهر في طبقات شيخ الجامع الأزهر، عيسى الدين الطعمي ص ٧٠، ومعجم المؤلفين، عمر رضا كحاللة، ج ٢ ص ٨٢ رقم ترجمته ٦٧٩٢.

(٢) على اعتبار أن فرض الكفاية إذا جاء به بعض المخاطبين به سقط الإثم عن الباقي.

كُبر ذلك عليهم واستعظموه، وربما عدّوا هذا القول من المذهبان والخرافات. والسبب في ذلك أن أحداً منهم لا يمكن أن يدعّيه لنفسه، ولا يدعّيه له أحدٌ من خاصته خلوه يقيناً عن أكثر شروطه؛ إذ غاية الواحد منهم أن يُقنن فناً واحداً، وهو الفقه مع أن علم الفقه نفسه ليس من شروط الاجتهداد كما هو مقرر في موضعه فإن ضُمَّ إلى ذلك غيره من العلوم: قدرٌ يسير من العربية وأنذر منه من الأصول تمت القضية<sup>(١)</sup>، ومتنى أدعى عندهم خلو العصر عن مجتهد - وهو الموافق لفرضهم - كان ذلك مناداة عليهم بتأثيمهم كلهم وعصيائهم بأسرهم. وما أدرى هل يرضون بذلك؟ أو يعودون على قائل هذه المقالة بالتشنيع والتضعييف لقوله، وأنّها مقالة واهية ساقطة لا يعوّل عليها ولا يعتمد عليها، وأحسنهم حالاً من يسلّمها، ويقول: إن العصر لا يخلو عن مجتهد، وإن كنا لا نعلمه ولعله في البلاد القاصية لا في هذه البلاد...»<sup>(٢)</sup>.

وقال أيضاً بعد أن عدّ بعض من بلغ رتبة الاجتهداد أو قاربها من علماء القرنين السابع والثامن الهجريين: «... وكان شيخنا شيخ الإسلام شرف الدين المناوي<sup>(٣)</sup> ممن له أهلية الاجتهداد في المذهب وله اختيارات، ولقد سمعته يُقرّر اختياره في أنه لا متعة للرجوعية بطريقه سُقتها عنه في حواشى الروضة، وهو خلاف المعروف في المذهب [يقصد المذهب الشافعي]، وهذا دليل على أنه بلغ رتبة الاجتهداد فإنه كان أورع من أن يتصرّف بالاختيار ولم يبلغ رتبته، فقد بان بمن

(١) وكلام الحافظ السيوطي هنا عن أتباع المذاهب المقلدين لأنّتهم تقليداً محضاً من قصرت هممهم عن السعي لبلوغ درجة الاجتهداد أو قريباً منها.

(٢) انظر تقرير الاستناد في تفسير الاجتهداد، جلال الدين السيوطي، ص ٣٠ - ٣١.

(٣) هو الإمام الحافظ شرف الدين أبو زكريا، يحيى بن محمد بن محمد بن محمد بن أحمد المناوي المصري، ولد سنة ٧٩٨ هـ ونشأ في القاهرة فتفقه بالمذهب الشافعي وأتقنه أصولاً وفروعاً، ويرع في الحديث روایة ودرایة، وله مصنفات في معظم علوم الشريعة توفى سنة ٨٧١ هجرية. راجع في ترجمته: شذرات الذهب في أخبار من ذهب، ابن العماد الخنبلـي، ج ٧ ص ٤٥٣، ومعجم المؤلفين، عمر رضا كحالـة، ج ٤ ص ١١٥ رقم ١٨١٢٩.

سردناهم أن الاجتهداد لم ينقطع في المدة المذكورة<sup>(١)</sup>. وقد ختم الحافظ السيوطي كتابه بقوله: «شَنَعَ مُشَنَّعٌ عَلَيِ الْاجْتِهَادِ بَأْنِي أَرِيدُ أَنْ أَعْمَلَ مَذْهِبًا خَامِسًا وَرَبِّا زَادُوا أَكْثَرًا مِنْ ذَلِكَ، وَمُثِلُ هَذَا التَّشْنِيعِ إِنَّمَا يَمْشِي عَلَى عَقُولِ الْعَوَامِ، وَمَنْ جَرَى مُجْرَاهُمْ...»<sup>(٢)</sup>، فرحم الله الحافظ جلال الدين السيوطي على ما أُوتِي من علم راسخ، وفهم ثاقب ودعوة صادقة إلى الاجتهداد، وهو في ذلك يسير على خطى إمامه محمد بن إدريس الشافعي.

### ثانياً: ظهور التصنيف في القواعد الفقهية عند الشافعية في هذا الدور:

لم يكن التصنيف في أصول الفقه عند الشافعية في هذا الدور من حياة المذهب<sup>(٣)</sup> (٦٧٦هـ - ١٠٠٤هـ) بأحسن حالاً من التصنيف الفقهي عندهم، فكان اختصار أمهات الكتب الأصولية على طريقة المتكلمين (الشافعية) في كتب أصغر، وربما جمَعَ كتابين في كتاب واحد، ثم الاختصار مرة أخرى حتى انتهى الأمر إلى متون بلغ بعضها في شدة اختصاره حد الإلغاز، ثم كان شرح هذه المتون ثم شرح الشرح بوضع الحواشي عليه ونحو ذلك؛ مما أبعد علم أصول الفقه عن أهدافه وغاياته التي انطلق منها الإمام الشافعي لما صنَّف كتابه الرسالة<sup>(٤)</sup>.

ويرز في هذا الدور كتاب القاضي البيضاوي (توفي سنة ٦٨٥ هجرية)<sup>(٥)</sup>.

(١) انظر تقرير الاستئناد في تفسير الاجتهداد، جلال الدين السيوطي، ص ٦٦.

(٢) انظر المصدر السابق ص ٦٩.

(٣) وأقول هنا: رغم أن المصفات الأصولية الشافعية في هذا الدور (٦٧٦هـ - ١٠٠٤هـ) قد حوت الكثير من الفوائد التي أغنت علم أصول الفقه، إلا أن البون أصبح شاسعاً بين لغتها العلمية وبين لغة كتاب الرسالة للإمام الشافعى، ويمكن التيقن من ذلك من خلال إجراء عدة مقارنات بين نصوص من كتاب الرسالة وما يقابلها من نصوص في تلك المصفات بمحنة نفس الموضوع الأصولي.

(٤) هو الإمام ناصر الدين أبو الحسن عبد الله بن عمر بن علي البيضاوي، ولد في بلدة البيضا قرب شيراز في بلاد فارس، وإليها يتسبَّب، برع في الفقه وأصوله وفي التفسير، تولى قضاء شيراز وكان شديداً في الحق فعزل عن القضاء، فانتقل إلى مدينة تبريز مشغلاً بالإقراء والتدريس والتصنيف إلى أن مات فيها سنة ٦٨٥ هجرية. راجع في ترجمته: طبقات الشافعية الكبرى، تاج الدين السبكي، ج ٤ ص ٣٢٥ رقم ترجمته ١٥٣، وطبقات الشافعية، الإسنيوي ج ١ ص ٢٨٣ رقم ترجمته ٢٦٠.

المسمى منهاج الوصول إلى علم الأصول، المشهور بمنهاج البيضاوي، والذي كان يُشكّل في حينه نهاية سلسلة من الاختصارات التي حصلت لعددٍ من المصنفات الأصولية الشافعية<sup>(١)</sup>، وقد عُرف القاضي البيضاوي بتمكنه من المذهب الشافعي أصولاً وفروعًا<sup>(٢)</sup>؛ مما وجّه اهتمام الكثير من أصوليي الشافعية في هذا الدور إلى العناية بمنهاجه، فأصبحت شرروحة بعد ذلك لها الصدارة من بين المصنفات الأصولية الشافعية<sup>(٣)</sup>، بصورة تقرب مما كان عليه الاهتمام بشرح منهاج الطالبين للنبواني – وهو في الفقه – عند فقهاء الشافعية في هذا الدور أيضًا<sup>(٤)</sup>.

وفي ظل هذا الوصف العام لما آلت إليه التصنيف الأصولي عند الشافعية، ظهر عندهم طريقة جديدة في التصنيف تجمع بين الفقه وأصوله وهي إلى الأول أقرب، تُسمّى الأشباء والنظائر أو القواعد الفقهية<sup>(٥)</sup>، وقد ساق الأستاذ علي أحد الندوى عدة تعريفات لغوية وأصطلاحية للقاعدة الفقهية وناقشها في كتابه المفيد القواعد

(١) منهاج القاضي البيضاوي هو اختصار لكتاب الحاصل لناج الدين الأرموي (توفي سنة ٦٥٣ هـ)، والحاصل اختصار لكتاب المحصول للفارغ الرازمي (توفي سنة ٦٠٦ هـ)، والمحصل مأخوذ من أربعة كتب هي: العهدة للقاضي عبد الجبار (توفي ٤١٥ هـ) والمعتمد لأبي الحسين البصري (توفي ٤٣٦ هـ) والبرهان للجويني (توفي ٤٧٨ هـ)، والمستصنف للغزالى (توفي ٥٠٥ هـ). راجع في ذلك نهاية السول، جمال الدين الإسنوى، ج ١، ص ٤.

(٢) راجع في بيان تمكن القاضي البيضاوي من أصول المذهب الشافعى وإتقانه لفروعه: القاضي البيضاوى، د. محمد الرحيلى، ص ٧٩ وما بعدها وص ٩٧ وما بعدها.

(٣) ومن أبرز هذه الشروح: الإبهاج شرح منهاج، لتفى الدين السبكي (توفي ٧٥٦ هـ) وأكمله ولده ناج الدين، ونهاية السول في شرح منهاج الأصول، لجمال الدين الإسنوى (توفي ٧٧٢ هـ)، وكلاهما مطبوع متشر.

(٤) ليس من المبالغة القول: إن منهاج النبواني في الفقه ومنهاج البيضاوي في أصول الفقه أصبحا محوريين رئيسيين في التصنيف الفقهي والأصولي عند الشافعية في هذا الدور (٦٧٦ هـ - ١٠٠٤ هـ)، فأصبحت شروحهما مقدمة على غيرها من المصنفات كل في مجاله.

(٥) مع الأخذ بعين الاعتبار هنا أن مصطلح الأشباء والنظائر في الفقه ليس مرادفًا تمامًا لمصطلح القواعد الفقهية؛ إذ إنَّ عدداً من المؤلفات في الأشباء والنظائر كانت تتناول مسائل الفقه وقواعد أصول الفقه وأحياناً مسائل علم الكلام إلى جوار عرضها للقواعد الفقهية، وعليه فاصطلاح الأشباء والنظائر أعم من مدلول القواعد الفقهية، راجع تفصيل هذا الأمر: القواعد الفقهية، علي أحد الندوى، ص ٧٠، والقواعد الفقهية، د. يعقوب الباحسن، ص ٩٠ - ٩٩.

الفقهية؛ ليخلص إلى تعريف القاعدة الفقهية في الاصطلاح بأحد تعرفيين هما:

- ١ - حكم شرعي في قضية أغلى يترى منها أحكام ما دخل تحتها<sup>(١)</sup>.
- ٢ - أصل فقهي كليٌ يتضمن أحكاماً شرعية عامة من أبواب متعددة في القضايا التي تدخل تحت موضوعه<sup>(٢)</sup>.

وعرّفها الدكتور يعقوب الباحسين بعد أن ناقش تعريف الندوى وتعريفات غيره من الباحثين المعاصرین، فقال: القاعدة الفقهية هي قضية كلية شرعية عملية، جزئاتها قضايا كلية شرعية عملية<sup>(٣)</sup>.

وقد أجاد الأستاذ الندوى في بيان الفروق بين القاعدة الفقهية وبين كل من الضابط الفقهي<sup>(٤)</sup>، والنظرية الفقهية<sup>(٥)</sup> والقاعدة الأصولية<sup>(٦)</sup>، وذكر أنَّ أبرز فوائد العلم بالقواعد الفقهية تمثل في الأمور التالية:

- ١ - تيسير دراسة الفقه الإسلامي ولم شعثه، بحيث تنتظم الفروع الكثيرة في سلك واحد متتسق تحت قاعدة فقهية واحدة.
- ٢ - دراسة القواعد الفقهية تساعد على الحفظ والضبط للمسائل الكثيرة المتناظرة، بحيث تكون القاعدة وسيلة لاستحضار الأحكام.

(١) انظر القواعد الفقهية، علي أحمد الندوى، ص ٤٣.

(٢) انظر المرجع السابق ص ٤٥.

(٣) انظر القواعد الفقهية، د. يعقوب عبد الوهاب الباحسين، ص ٥٤.

(٤) القواعد الفقهية أعم وأشمل من الضوابط الفقهية من حيث جمع الفروع وشمول المعانى، بينما تقيد الضوابط موضوعاً فقهياً واحداً تختص به. راجع القواعد الفقهية، علي الندوى، ص ٥٠ وما بعدها.

(٥) النظرية الفقهية تشمل جانباً واسعاً من الفقه الإسلامي ومباحثه، وتتشكل دراسة موضوعية مستقلة لذلِك الجانب لها أركانها وشروطها مثل نظرية العقد ونحوها، بينما القاعدة الفقهية تقتصر في ذاتها يتخلل إلى الفروع المدرجة تحتها، ويمكن أن تدرج مجموعة من القواعد الفقهية تحت نظرية فقهية ما. راجع المرجع السابق ص ٥٥ وما بعدها.

(٦) القواعد الأصولية هي لاستبطاط الأحكام الشرعية العملية، بينما القواعد الفقهية هي عبارة عن مجموعة من الأحكام المشابهة التي ترجع إلى علة واحدة تجمعها، والغرض منها تقريب المسائل الفقهية وتسهيلها. راجع المرجع السابق ص ٥٩ وما بعدها.

٣- تُربى في الباحث الملكة الفقهية وتجعله قادراً على الإلتحاق والتخريج لمعرفة الأحكام.

٤- تُيسّر للباحثين تتبع جزئيات الأحكام واستخراجها من موضوعاتها المختلفة.

٥- إن ربط الأحكام الموجودة في أكثر من باب فقهي في خيط واحد؛ يدل على أن هذه الأحكام جاءت لتحقيق المصالح المتقاربة أو لتحقيق مصلحة أكبر<sup>(١)</sup>.

وذكر الدكتور يعقوب الباحسين إلى جانب هذه الأمور فوائد أخرى منها: أنَّ العلم بالقواعد الفقهية يساعد الفقيه على فهم مناهج الفتوى وإدراك مقاصد الشريعة<sup>(٢)</sup>.

إنَّ جذور العناية بموضوع القواعد الفقهية تتدلى إلى القرن الرابع الهجري؛ وتحديداً إلى رسالة الإمام أبي الحسن عبيد الله بن الحسن الكرخي الحنفي (توفي سنة ٣٤٠ هجرية)<sup>(٣)</sup>، والتي جمع فيها تسعًا وثلاثين قاعدة في الفقه اختصت بمذهبه الحنفي، وتعتبر رسالته هذه أول نواة للتأليف في القواعد الفقهية<sup>(٤)</sup>؛ وقد أثبت الأستاذ الندوبي بعد استقراء دقيق قام به لتاريخ نشأة علم القواعد الفقهية وتدوينه أنَّ القرن الثامن الهجري يُعتبر العصر الذهبي لتدوين القواعد الفقهية وازدهار التصنيف فيها، وأنَّ عناية الشافعية في إبراز هذا العلم تفوقت على غيرهم من

(١) راجع في بيان هذه الفوائد: المرجع السابق ص ٢٩١. وراجع أيضاً في بيان أهمية علم القواعد الفقهية وفائدته: كتاب القواعد، تقي الدين أبو بكر الحصي، بتحقيق د. عبد الرحمن بن عبد الله الشعلان، ج ١ ص ٣٦ - ٣٨ (الكلام لحق الكتاب).

(٢) راجع القواعد الفقهية، د. يعقوب الباحسين، ص ١١٤ وما بعدها.

(٣) هو الإمام أبو الحسن، عبيد الله بن الحسين بن دلال الكرخي الحنفي، من أهل كرخ وهي قرية بنواحي العراق ولد سنة ٢٦٠ هجرية، سكن بغداد ودرس بها، وقد انتهت إليه رئاسة الحنفية بالعراق توفي - رحمه الله - سنة ٣٤٠ هجرية. راجع في ترجمته: تهذيب سير أعلام البلااء، الذهبي، ج ٢ ص ١١٢ رقم ترجمته ١١٠، والبداية والنهayah، الحافظ ابن كثير، المجلد السادس ج ١١ ص ٢٥٤.

(٤) راجع في تفصيل ذلك: القواعد الفقهية، علي أحمد الندوبي، ص ٧٢ وص ١٠٠ وص ١٢٨، والقواعد الفقهية، د. يعقوب الباحسين، ص ٣٦ وما بعدها.

**المذاهب**<sup>(١)</sup>، ووافقه على هذه التبيحة على وجه العموم د. عبد الرحمن الشعلان في مقدمة تحقيقه لكتاب القواعد للحصني<sup>(٢)</sup>، وكذا د. يعقوب الباحسين في كتابه **القواعد الفقهية**<sup>(٣)</sup>.

يعتبر كتاب الأشباء والنظائر للإمام صدر الدين بن الوكيل الشافعي (توفي سنة ٧١٦هـ)<sup>(٤)</sup> هو أول مصنف في التاريخ الإسلامي في علم القواعد الفقهية باسم الأشباء والنظائر، ويعتبر أيضاً أول مصدر متخصص مدون من مصادر القواعد الفقهية في المذهب الشافعي<sup>(٥)</sup> وقد تم تحقيقه مؤخراً<sup>(٦)</sup>.

(١) راجع في ذلك: المرجع السابق ص ١٠٢، وأقول هنا: لا شك أن التعصب المذهبي والتناقض بين أتباع المذاهب على نصرة مذاهبيهم، قد قام بدور بارز في حل فقهاء كل مذهب على التصنيف في علم القواعد الفقهية، تصنيناً ينسجم مع فروع مذهبهم؛ حرضاً منهم على عدم إظهار الضعف والتقص في مصنفاتهم في هذا الجانب نظير ما عند المذاهب الأخرى، وهذا ملاحظ من خلال تقارب تواريخ وفيات من صفت في هذا العلم من أتباع المذاهب الأربع بدءاً من القرن الثامن الهجري وما بعده، بل إن بعضهم تعاصروا وأفادوا من بعضهم.

(٢) راجع كتاب القواعد، أبو بكر الحصني، تحقيق د. عبد الرحمن الشعلان ج ١، ص ٤٥ وما بعدها.

(٣) راجع القواعد الفقهية، د. يعقوب الباحسين، ص ٣٢٤ وما بعدها، وص ٣٣٥.

(٤) هو الإمام صدر الدين أبو عبد الله، محمد بن عمر بن مكي، المعروف بابن الوكيل المصري، ولد بدمياط سنة ٦٦٥ هجرية ونشأ وتلقى بدمشق، وصار من كبار فقهاء الشافعية في عصره بعدم اتفاق المذهب أصولاً وفروعه، توفي سنة ٧١٦ هجرية. راجع في ترجمته: البداية والنهاية، الحافظ ابن كثير، المجلد السابع ج ١٤، ص ٩١، وطبقات الشافعية الكبرى، تاج الدين السكري، ج ٥، ص ١٤١، رقم ترجمته ١٣٢٩.

(٥) اعتبر الأستاذ علي الندوبي في كتابه القواعد الفقهية ص ١٧٥ وما بعدها أن كتاب قواعد الأحكام في مصالح الأنام لعز الدين بن عبد السلام (توفي ٦٦٠ هجرية) هو أول مصادر القواعد الفقهية عند الشافعية، لكنني أقول: إن كتاب ابن عبد السلام - رحمه الله - دار في فلك قاعدة واحدة كبرى وهي جلب المصالح ودرء المفاسد وما تصل بها، إثباتاً لها وتنزيلاً عليها، وهي وإن كانت قاعدة رئيسية في الأحكام الشرعية، إلا أن ابن عبد السلام لم يقصد من كتابه جمع القواعد الفقهية وعرض الفروع المتدرجة تحت كل منها وشرحها ونحو ذلك على غرار ما حصل في كتب الأشباء والنظائر بعده، وأولها كتاب ابن الوكيل، والله تعالى أعلم بالصواب.

(٦) قام الأستاذان أحد بن محمد العنقري وعادل بن عبد الله الشويخ بتحقيق كتاب ابن الوكيل في رسالتين جامعيتين قدمتا إلى كلية الشريعة في الرياض، نوقشت الأولى سنة ١٤٠٤هـ والثانية سنة ١٤٠٧هـ وقامت مكتبة الرشد في الرياض بطباعة التحقيق طبعة أولى سنة ١٤١٣هـ هجرية، لكنني لم أطلع عليه.

ثم كان كتاب المجموع المذهب في قواعد المذهب للإمام صلاح الدين أبي سعيد العلائي (توفي سنة ٧٦١ هجرية)<sup>(١)</sup>، والكتاب يجمع بين قواعد أصول الفقه والقواعد الفقهية، وتغلب عليه طريقة تخریج الفروع على قواعد الأصول<sup>(٢)</sup>.

ثم ظهر كتاب الأشباء والنظائر لتابع الدين السبكي (توفي سنة ٧٧١ هجرية)، ويعتبر من أهم الكتب التي صنفت في موضوع القواعد الفقهية في المذهب الشافعي، وأكثرها ترتيباً وتنسقاً وقوة في الأسلوب، وهو يجمع أيضاً بين القواعد الفقهية وبعض القواعد الأصولية، وقد اعتمد عليه من جاء بعده من الذين صنفوا في الأشباء والنظائر<sup>(٣)</sup>.

ثم جاء الإمام بدر الدين الزركشي (توفي سنة ٧٩٤ هجرية) وصنف كتابه المنشور في ترتيب القواعد الفقهية ويسىء أيضاً بالقواعد في الفروع؛ وهو من أنفع الكتب التي تعرض القواعد الفقهية لفروع المذهب الشافعي مما وصل إلى زمن كتابة هذه الرسالة<sup>(٤)</sup>، وقد شرحته العالمة سراج الدين العبادي (توفي سنة ٩٤٧).

(١) هو الإمام صلاح الدين أبو سعيد، خليل بن كيكلدي العلائي، ولد في دمشق سنة ٦٩٤ هجرية سمع الحديث ويرع فيه رواية ودرائية، وتفقه بالمذهب الشافعي فكان جاماً بين الحديث والفقه واشتغاله بالأول أكثر، توفي سنة ٧٦١ هجرية. راجع في ترجمته: البداية والنهاء، الحافظ ابن كثير، المجلد السابع، ج ١٤ ص ٣٠٥، وطبقات الشافعية الكبرى، تاج الدين السبكي، ج ٥ ص ٢٤٨ رقم ترجمه ١٣٥٦.

(٢) وكتاب العلائي حققه د. محمد بن عبد الغفار الشريف، ونشرته وزارة الأوقاف في الكويت سنة ١٤١٤ هـ - ١٩٩٤ م. راجع في وصف مضمونه ومنهجه: مقدمة د. الشريف، في تحقيقه للكتاب، ج ١، والقواعد الفقهية، علي الندوبي، ص ١٨٢.

(٣) قام د. عبد الفتاح بدران أبو العينين بتحقيق كتاب السبكي، ونال به درجة الدكتوراه من كلية الشريعة في جامعة الأزهر سنة ١٣٩٧ هـ وقد قامت دار الكتاب العلمية في بيروت بطباعة الكتاب طبعة أولى سنة ١٤١١ هـ بتحقيق الشيخين عادل عبد الموجود وعلى معوض، لكنني لم أطلع عليه. وراجع في وصف مضمون كتاب السبكي ومنهجه فيه: القواعد الفقهية، علي الندوبي ص ١٩٠ وما بعدها.

(٤) وقد قامت وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية في الكويت بنشر كتاب الزركشي، طباعة مؤسسة الخليج للطباعة والنشر، طبعة أولى سنة ١٤٠٢ هـ - ١٩٨٢ م بتحقيق د. تيسير فائق أحد محمود، حيث كان تحقيقه للكتاب هو أطروحته للدكتوراه لجامعة الأزهر سنة ١٩٧٧ م. وراجع في وصف مضمون كتاب الزركشي ومنهجه: القواعد الفقهية، علي الندوبي ص ١٩٥ وما بعدها، ومراجع العلوم الإسلامية، د. محمد الزحيلي، ص ٥٢٥.

هجرية)<sup>(١)</sup>، ويعتبر شرحه بمثابة مجموعة من التعليقات والاستدراكات على كتاب الزركشي جعلته أكثر تفصيحاً وتهذيباً في موضوعه<sup>(٢)</sup>.

ثم ظهر كتاب الأشباء والنظائر للإمام سراج الدين أبو حفص ابن الملقن (توفي سنة ٨٠٤ هـ/١٣٩٣ م)<sup>(٣)</sup>، وهو أول كتاب في القواعد الفقهية رتبه مصنفه على الأبواب الفقهية حسب تسلسلها في كتب الفقه، وضمن كل باب القواعد ذات الصلة به، فجاء الكتاب جديداً في ترتيبه وتنظيم المعلومات فيه، مما يدل على مهارة فائقة عند المصنف بربط الفروع بأصولها<sup>(٤)</sup>.

ثم جاء بعد ابن الملقن الإمام تقى الدين الحصيني (توفي سنة ٨٢٩ هـ/١٤١٦ م)<sup>(٥)</sup> ليصنف كتابه القواعد، الذي كان مزيجاً بين القواعد الأصولية والقواعد الفقهية وأصله اختصار لكتاب العلائي سابق الذكر، وكثيراً ما كان الحصيني يستطرد في

(١) هو العلامة سراج الدين عمر بن عبد الله المصري العبادي من فقهاء الشافعية في عصره توفي سنة ٩٤١ هـ/١٥٣٧ م. راجع في ترجمته: شذرات الذهب في أخبار من ذهب، ابن العماد الحنبلي، ج ٢٠، ص ٣٢٠، ومعجم المؤلفين، عمر رضا كحالة، ج ٢، ص ٥٦٤، رقم ترجمته ١٠٤٠٧.

(٢) وشرح العبادي ما زال مخطوطاً في حدود اطلاعى، راجع في وصفه: القواعد الفقهية، علي الندوى، ص ١٩٩ وما بعدها، والقواعد الفقهية، د. يعقوب الباحسين، ص ٣٤٥.

(٣) هو الإمام سراج الدين أبو حفص عمر بن علي بن أحمد الأنصاري، المعروف بابن الملقن، ولد سنة ٧٢٣ هـ في القاهرة، أخذ الحديث وأنفقه حتى صار من كبار حفاظ عصره، وتفقه بالذهب الشافعى وصنف فيه، توفي في القاهرة سنة ٨٠٤ هـ/١٣٩٣ م. راجع في ترجمته: طبقات الشافعية، أبو بكر ابن هداية الله الحسني، ص ٢٣٥، وشذرات الذهب في أخبار من ذهب، ابن العماد ج ٧ ص ١٧، ومعجم المؤلفين، عمر رضا كحالة، ج ٢ ص ٥٦٦ رقم ترجمته ١٠٤٢٣.

(٤) وكتاب ابن الملقن هذا ما زال مخطوطاً في حدود اطلاعى، وراجع في وصفه والكلام عن منهجه: القواعد الفقهية، علي الندوى ص ٢٠٢ وما بعدها، وكتاب القواعد، أبو بكر الحصيني، بتحقيق د. عبد الرحمن الشعلان، ج ١ ص ٦٩.

(٥) هو العلامة تقى الدين أبو بكر بن محمد بن المؤمن الحصيني نسبة إلى الحصن وهي من قرى حوران، ولد سنة ٧٥٢ هـ/١٣٩١ م. تفقه بالذهب الشافعى ويرع فيه أصولاً وفروع، كان زاهداً متقللاً من الدنيا، توفي سنة ٨٢٩ هـ/١٤١٦ م. راجع في ترجمته: كفاية الأخيار في الفقه الشافعى، نظم العقيان في أعيان الأعيان، جلال الدين السيوطي، ص ٩٧ رقم ٥٦، ومعجم المؤلفين، عمر رضا كحالة، ج ١ ص ٤٤٥ رقم ترجمته ٣٣٤٩.

## بحث بعض المسائل الفقهية في كتابه<sup>(١)</sup>.

وفي القرن العاشر الهجري ظهر أفضل كتاب صنفه الشافعية في هذا العلم خلال الدور الرابع من حياة المذهب (٦٧٦هـ - ١٠٠٤هـ)، ألا وهو كتاب الأشباء والنظائر في قواعد وفروع الشافعية، للإمام جلال الدين السيوطي (توفي سنة ٩١١ هجرية)، فهو أغزر كتب الشافعية في القواعد الفقهية في مادته العلمية وأحسنها ترتيباً وتنسيقاً وأكثرها تداولاً وانتشاراً بين علماء الشافعية وغيرهم؛ وقد جمع فيه الإمام السيوطي ما تفرق وتناثر من القواعد في كتب كلٍّ من: تاج الدين السبكي والعائلي والزركشي، وضمّنه مجموعة كبيرة من الفروع الفقهية في المذهب انتقاها من كتب القواعد وكتب الفقه الشافعي<sup>(٢)</sup>، ورتبه ترتيباً محكماً في سبعة كتب هي:

الكتاب الأول: في شرح القواعد الخمس التي ذكرها الأصحاب.

الكتاب الثاني: في قواعد كلية يتخرج عليها ما لا ينحصر من الصور الجزئية وهي أربعون قاعدة.

الكتاب الثالث: في القواعد المختلف فيها.

الكتاب الرابع: في أحكام يكثر دورانها ويقع بالفقير جهلها.

الكتاب الخامس: في نظائر الأبواب التي هي من باب واحد مرتبة على أبواب الفقه.

(١) هذا وقد قام كل من الدكتور عبد الرحمن بن عبد الله الشعلان والدكتور جبريل بن محمد بن حسن البصيلي بتحقيق كتاب القواعد لنقي الدين الحصني، وقامت مكتبة الرشد في الرياض بطبعه طبعة أولى سنة ١٩٩٧م، علمًا أن أصل التحقيق هو رسالتي الماجستير لكل من الدكتور الشعلان والدكتور البصيلي. راجع في وصف مضمون كتاب القواعد لل Hutchinson ومنهجه فيه: مقدمة محقّق الكتاب ج ١ ص ١١٧ - ١٢٤.

(٢) راجع في وصف مضمون كتاب الأشباء والنظائر للسيوطى ومنهجه فيه، مقدمة الأستاذ محمد محمد تامر والأستاذ حافظ عاشور حافظ في تحقيقهما المفيد لكتاب الأشباء والنظائر للسيوطى ج ١ ص ٤٠، والقواعد الفقهية، د. يعقوب الباحسين، ص ٣٥١ وما بعدها.

الكتاب السادس: فيما افترقت فيه الأبواب المتشابهة.

الكتاب السابع: في نظائر شتى<sup>(١)</sup>.

وأقول في ختام هذا المطلب: لقد بذل فقهاء الشافعية جهوداً كبيرة في خدمة مذهبهم في الدور الرابع من أدوار التطور التاريخي للمذهب الشافعي (٦٧٦ هـ - ١٠٠٤ هـ) وكانت ثمرة تلك الجهد ظهور التقسيح الثاني للمذهب على يد الإمامين ابن حجر الهيثمي وشمس الدين الرملي، ورغم بقاء العصبية المذهبية ظاهرة في هذا الدور، وما كان لها واستمرار المناداة بإغلاق باب الاجتهاد من آثار سلبية على التصنيف الفقهي والأصولي؛ رغم ذلك وُجدت شخصيات شافعية ذات مكانة علمية مرموقة، سعت لتجاوز هذه الآثار والتجدد في التصنيف في الفقه وأصوله، كما أنَّ ظهور التدوين المتخصص في علم القواعد الفقهية تحت مسمى الأشباه والنظائر عند الشافعية في هذا الدور، يُعتبر من السمات الإيجابية فيه<sup>(٢)</sup>.

(١) راجع الأشباه والنظائر، جلال الدين السيوطي، بتحقيق محمد محمد تامر وحافظ عاشور حافظ ج ١، ص ٥٣ وص ٥٤. والقواعد الفقهية، علي الندوبي ص ٢٠٩.

(٢) ذكر الدكتور عبد الرحمن الشعلان في مقدمة تحقيقه لكتاب القواعد لأبي بكر الحصني ج ١ ص ٦٣ وما بعدها، ذكر عدداً من المصنفات لعدد من أعلام الشافعية على أنها مصنفات في القواعد الفقهية قبل كتاب الأشباه والنظائر لابن الوكيل (توفي ٦٧٦ هـ)، مثل كتاب القواعد لوالد إمام الحرمين الجوني (توفي ٤٢٨ هـ) وكتاب تحرير الفروع على الأصول للزمجاني (توفي سنة ٦٥٦ هـ)، وأقول هنا: إنَّ مثل هذه المصنفات وإن كانت ذات صلة بعلم القواعد الفقهية، إلا أنها لا تعتبر من قبيل التصنيف المتخصص فيه، كما أنَّ كتاب الزنجاني ومن بعده كتاب التمهيد في تحرير الفروع على الأصول بجمال الدين الإسنوبي (توفي ٧٧٢ هـ) مما في طريقة خاصة في التصنيف في أصول الفقه سبق بيانها، ولا يعتبران من قبيل مصنفات القواعد الفقهية، أما ما ظهر في هذا الدور من حياة المذهب الشافعي (٦٧٦ هـ - ١٠٠٤ هـ) فهو التدوين المتخصص في علم القواعد الفقهية على وفق فروع المذهب، بدءاً من كتاب ابن الوكيل سابق الذكر والله تعالى أعلم بالصواب.

المبحث السادس  
الدور الخامس  
**خدمة مصنفات التئقين الأول والثاني للمذهب**  
[٤٠٠ هجرية - ١٣٣٥ هجرية]

يتضمن هذا المبحث ثلاثة مطالب، يعرض الأول منها أبرز الأمور السياسية المؤثرة في مسيرة المذهب الشافعي في هذا الدور، بينما يعرض المطلب الثاني تراث عدد من أشهر أعلام الشافعية في هذا الدور، ويعرض المطلب الثالث أبرز معالم هذا الدور من حياة المذهب الشافعي؛ والذي يستغرق ما يزيد على ثلاثة قرون، حيث يبدأ من وفاة الإمام شمس الدين الرملي سنة ١٠٠٤ هجرية، وينتهي بوفاة العلامة علوى بن أحمد السقاف الشافعى المكى سنة ١٣٣٥ هجرية.

وهذه المطالب الثلاثة هي:

**المطلب الأول: الأمور السياسية المؤثرة في مسيرة المذهب الشافعى في هذا الدور.**

**المطلب الثاني: التعريف بعدد من أشهر أعلام الشافعية في هذا الدور.**

**المطلب الثالث: أبرز معالم الدور الخامس (١٠٠٤ - ١٣٣٥ هـ)**

## المطلب الأول

### الأمور السياسية المؤثرة في مسيرة المذهب الشافعى في هذا الدور

يستغرق الدور الخامس من أدوار التطور التاريخي للمنهج الشافعى حسب التقسيم الذى تبنته هذه الدراسة أكثر من ثلاثة قرون (١٠٠٤ هجرية ١٣٣٥ هجرية)، وهي واقعة خلال ما اصطلح على تسميته في التاريخ الإسلامي بالعهد العثماني، الذي يبدأ منذ سنة ٩٢٣ هجرية؛ عندما قضى العثمانيون على دولة المماليك وانتقلت الخلافة من آخر الخلفاء العباسيين: المتوكل على الله (الثالث) إلى السلطان العثماني سليم الأول (توفي سنة ٩٢٦ هـ)، وأصبحت عاصمتهم استانبول هي عاصمة الخلافة<sup>(١)</sup>، وينتهي هذا العهد بإعلان شريف مكة الحسين بن علي (توفي سنة ١٣٥٠ هـ) الثورة العربية على الخلافة العثمانية في صيف سنة ١٣٣٥ هـ والتي استمرت حتى سنة ١٣٣٧ هـ، وانتهت بانسلاخ البلاد العربية عن الدولة العثمانية، ثم اقتسامها بين دول الاستعمار الأوروبي الصليبي وفي مقدمتها فرنسا وبريطانيا<sup>(٢)</sup>؛ وعليه فقد كان تاريخ وفاة العلامة علوى بن أحمد السقاف المكي رَحْمَةُ اللَّهِ سنة ١٣٣٥ هجرية علامه مناسبة للفصل بين الدورين الخامس والسادس من حياة المذهب الشافعى<sup>(٣)</sup>، وقد ظهر خلال عرض الدور الرابع أن أبرز أعلام الشافعية فيه وجدوا في بلاد الشام ومصر والحجاج، واستمر هذا الحال أيضاً خلال الدور الخامس - وإن بقي المذهب موجوداً في بقاع شتى من العالم الإسلامي - وهذه البلاد (الشام ومصر والحجاج) خضعت لسلطان الدولة العثمانية؛ فكان من الطبيعي أن تتأثر مسيرة المذهب الشافعى ونشاطه فقهائى في

(١) راجع التاريخ الإسلامي - العهد العثماني -، محمود شاكر، ص ١٠٣ وما بعدها.

(٢) راجع المراجع السابق، ص ٢٥٠ وما بعدها.

(٣) بوصفه رحمة الله من أعلام الشافعية في عصره وقد تزامنت سنة وفاته مع نهاية العهد العثماني وببداية أحوال جديدة مثلاً بانقسام البلاد العربية إلى دوبيالت تحتلها دول الغرب الصليبي، وتبع ذلك إقصاء الشريعة الإسلامية عن الحكم فيها.

خدمته بأحوال هذه الدولة.

ومن استقراء تاريخ العهد العثماني يمكن ملاحظة الأمور الأربعة التالية ذات الأثر في مسيرة المذهب في هذا الدور (١٠٤ هجرية - ١٣٣٥ هجرية):

(١) كانت العاطفة الإسلامية ظاهرة في سياسة الدولة العثمانية؛ ف الخليفة المسلمين هو السلطان العثماني، وذلك يلقي عليه وعلى دولته واجبات تجاه جميع المسلمين في العالم، وقد استطاعت الجيوش العثمانية تحقيق عدة انتصارات على الحملات الصليبية على العالم الإسلامي، فصدت غزو البرتغاليين للجزيرة العربية من جهة الجنوب والجنوب الشرقي، وغزو الإسبان لسواحل شمال إفريقيا، وتغلب روسيا القيصرية داخل بلاد ما وراء نهر جيحون بهدف السيطرة عليها، وكانت تلك الانتصارات أثراً في حفظ الكثير من البلاد الإسلامية من الوقوع تحت الاستعمار الصليبي، خاصة في المائة سنة الأولى من العهد العثماني الموصوفة بأنها عصر قوة الدولة؛ إذ كانت هي الآخذة بالمبادرة، فقد حاصرت جيوشها فيما عاصمة النمسا أربع مرات، كما دفعت عدة ممالك أوروبية الجزية للخلافة العثمانية حيناً من الزمن، وكان أوج قوة الدولة في عهد السلطان سليم الأول (توفي سنة ٩٢٦ هـ) وأبنه السلطان سليمان القانوني (توفي سنة ٩٧٤ هـ)<sup>(١)</sup>؛ إلا أن السمة العسكرية كانت هي الغالبة على الدولة العثمانية، مع قلة اهتمامها بالعلم وأسباب الحضارة المدنية على وجه العموم<sup>(٢)</sup>، وكان لهذا أثره السلبي على الحياة العلمية،

(١) راجع في ترجمة السلطان سليمان القانوني: شذرات الذهب في أخبار من ذهب، ابن العماد المخنطي، ج ٨، ص ٤٤١. وراجع في بيان عصر قوة الخلافة العثمانية خلال عهد السلطان سليم الأول وأبنه سليمان القانوني: التاريخ الإسلامي\_ العهد العثماني، محمود شاكر، ص ٩٩ - ١٠٩، والدولة العثمانية عوامل النهوض وأسباب السقوط، علي محمد محمد الصلاحي، ص ٢٩١ وما بعدها وص ٣٢٧ وما بعدها.

(٢) راجع التاريخ الإسلامي - العهد العثماني، محمود شاكر، ص ٢٢ وما بعدها وص ١١١ وما بعدها وص ١٢٠ وما بعدها. وراجع كتاب: ماذا خسر العالم بالخطاط المسلمين، أبو الحسن الندوبي، ص ١٣٠ وما بعدها.

خاصة في عصر ضعف الدولة منذ القرن الحادى عشر الهجرى<sup>(١)</sup>، حتى اعتبر بعض الباحثين في التاريخ الإسلامى والعربي المعاصر أن الحملة الفرنسية على مصر بقيادة نابليون بونابرت (من سنة ١٢١٩هـ / ١٧٩٨م إلى سنة ١٢٢٢هـ / ١٨٠١م) كانت بداية ما سموه بعصر النهضة؛ لما جلبته هذه الحملة معها إلى مصر من أمور جديدة في مقدمتها المطبعة الحديثة<sup>(٢)</sup>، وأقول هنا: رغم أني لا أوفق هذا الاتجاه في البحث التاريخي<sup>(٣)</sup>؛ إلا أنه مما لا يخفى أن انتقال عاصمة الخلافة الإسلامية إلى خارج البلاد العربية للمرة الأولى في تاريخ المسلمين، كان له أثره في قلة الاهتمام بتلك البلاد التي تعتبر مهد الإسلام؛ ففيها المساجد الثلاثة: المسجد الحرام والمسجد النبوى والمسجد الأقصى وهى مهوى أفئدة المسلمين، وفيها عواصم الخلافة الأموية والعباسية: دمشق وبغداد والقاهرة والتي كانت قبلة العلم والعلماء خلال العصرين العباسى والمملوكي؛ فلم يوفق العثمانيون في اختيار عاصمة خلافتهم، كما أن صيرورة السلطان العثمانى - وهو تركى<sup>(٤)</sup> - خليفة المسلمين جعلت الخلافة تنتقل إلى غير العرب فضلاً عن خروجها من قريش<sup>(٥)</sup>، وقد جانب السلاطين العثمانيون الصواب لما اهتموا بلغتهم التركية وجعلوها لغة رسمية في جميع الولايات على حساب اللغة العربية، رغم كونها لغة المصادر الرئيسين للتشرعى الإسلامى: القرآن الكريم والسنّة النبوية، بالإضافة لكونها لغة

(١) راجع في بيان عصر ضعف الخلافة العثمانية بدءاً من توقيت السلطان سليم الثاني الحكم سنة ٩٧٤هـ: التاريخ الإسلامي - العهد العثماني، عمود شاكر، ص ١٢٥ - ١٤٥.

(٢) راجع في بيان ذلك: تاريخ الأدب العربي، حنا الفاخوري، ص ٨٨٤ وص ٨٩٣ وما بعدها.

(٣) كان بث الأفكار القومية بين شعوب البلاد العربية من أقوى الأسلحة - إن لم يكن أقواها - التي استخدمها الغرب الصليبي في إضعاف الدولة العثمانية وقطعها أو صهاها، وقد كان للحملة الفرنسية على مصر دور في ذلك، راجع الكثير من الحقائق التاريخية المصنفة بهذا هذه الدولة: كتاب الدكتور عبد العزيز محمد الشناوى: الدولة العثمانية دولة إسلامية مفترى عليها.

(٤) راجع في بيان شروط الخليفة في الفقه الإسلامي ومنها شرط القرشية: مقدمة ابن خلدون، العلامة ابن خلدون، ص ١٩٣ وما بعدها، والغذائى، إمام الحرمين الجوني، ص ٧٩ وما بعدها، فقرة ١٦٧ وما يليها.

كتب علوم الشريعة<sup>(١)</sup>، وكان لكل ذلك أثره السلبي على مسيرة الفقه الإسلامي، ومنه نشاط الشافعية في خدمة مذهبهم ومناهج تصنيفهم فيه.

٢) لقد جعلت الدولة العثمانية المذهب الحنفي مذهبًا رسميًّا لها<sup>(٢)</sup>، وكان منصب شيخ الإسلام - وهو أعلى منصب ديني في الدولة - <sup>(٣)</sup> مقصوراً على فقهاء الحنفية، والقضاة كذلك، حتى لما عممت الدولة في آخر عهدها إلى تقنين الفقه الإسلامي<sup>(٤)</sup>، كلفت مجموعة من كبار فقهاء الحنفية بإعداد ما عُرف بمجلة الأحكام العدلية<sup>(٥)</sup>؛ ولا يخفى أثر تبني السلطة الحاكمة للمذهب الحنفي رسمياً في

(١) راجع في بيان اللغة الرسمية للدولة العثمانية وأثار ذلك: التاريخ الإسلامي - العهد العثماني - محمود شاكر، ص ١٨ وما بعدها. والدولة العثمانية تاريخ وحضارة، أ. د. أكمل الدين أوغلي وأخرون، ج ٢، ص ٤ وما بعدها وص ١٣ - ١٨.

(٢) راجع في بيان المذهب الرسمي للدولة العثمانية: الدولة العثمانية تاريخ وحضارة، أ. د. أكمل الدين أوغلي وأخرون، ج ١، ص ٤٧١ - ٤٧٧، والمدخل الفقهي العام، أ. مصطفى أحمد الزرقا، ج ١، ص ٢٤٠.

(٣) كان شيخ الإسلام في الدولة العثمانية يعتبر المرجع الأول لفتوى الشرعية ورئيس جهاز الإفتاء، وكانت سلطنته أحياناً تتجاوز تعين المفتين إلى تعين المدرسين وكبار القضاة، وكان أول من تولى هذا المنصب العلامة شمس الدين الفناري الحنفي سنة ٨٢٨هـ وتعاقب عليه ١٢٩ شيخاً حتى الغيت الخلافة سنة ١٣٤٤هـ / ١٩٢٤م. راجع في بيان ذلك: الدولة العثمانية تاريخ وحضارة، أ. د. أكمل الدين أوغلي وأخرون، ج ١، ص ٣٠٢ - ٣٠٣.

(٤) المقصود بتقنين الفقه الإسلامي هو صياغة أحكامه في غير العبادات في صورة مواد قانونية يسهل على القاضي والمحامي والإنسان العادي الرجوع إليها مادة مادة وفقرة فقرة. راجع في هذا الوصف: جهود تقنن الفقه الإسلامي، أ. د. وهبة الزحيلي، ص ٢٩.

(٥) مجلة الأحكام العدلية هي عبارة عن مجموعة متقدمة من أحكام المعاملات من فقه المذهب الحنفي، وقد رتبت مباحثتها على الأبواب الفقهية المعهودة، لكنها فصلت الأحكام بموجاد ذات أرقام متسلسلة كالقوانين المعاصرة، ليسهل الرجوع إليها والإحالة عليها، وكان جمجمة المواد فيها ١٨٥١ مادة، وقد انتدب الدولة العثمانية لإنجاز المجلة بلجنة مؤلفة من كبار فقهاء الحنفية آنذاك، وبدأت عملها سنة ١٢٨٦ هجرية وانتهت سنة ١٢٩٣ هجرية حيث تم اعتمادها مرجعاً للقضاء فيسائر الولايات الدولة، وكانت المجلة باللغة التركية أولاً ثم ترجمت إلى العربية. راجع في هذا الوصف: المدخل الفقهي العام، أ. مصطفى أحمد الزرقا، ج ١، ص ٢٢٦ وص ٢٣٨ وما بعدها. وتاريخ التشريع الإسلامي، الشيخ علي محمد معوض والشيخ عادل أحد عبد الموجود، ج ٢، ص ٢٩٧ وما بعدها.

إضعاف وجود المذاهب الأخرى وفي مقدمتها المذهب الشافعي، الذي كانت أهم بقاع انتشاره (مصر وبلاد الشام والجهاز وشمال العراق) خاضعة لسلطان الدولة العثمانية في هذا الدور.

(٣) بقي هناك وجود للمذهب الشافعي خلال هذا الدور من تاريخه في عدة بقاع من بلاد ما وراء نهر جيحون - دول وسط آسيا - (казاخستان وأوزبكستان وطاجيكستان...) لكن لم يخرج من تلك البلاد علماء بارزون عُرفت لهم جهود في خدمة المذهب تصنيفاً وتاليفاً - في حدود اطلاقي - رغم أن تلك البلاد أخرجت في الدورين الثاني والثالث من حياة المذهب عدداً من كبار أعلام الشافعية أمثال الإمام أبي حامد الغزالى (توفي ٥٠٥ هـ) والإمام الفراء البغوى (توفي ٥١٦ هـ) والإمام فخر الدين الرازى (توفي ٦٠٦ هـ) وغيرهم كثير.

وأقول هنا: لعل السبب في ذلك يعود إلى الحروب الطاحنة التي عصفت بتلك البلاد خلال هذا الدور (١٠٤ - ١٣٣٥ هـ)، ونشبت بين عدة دول ترتيبة أكثرها من مخلفات دولة تيمورلنك (توفي ٨٠٨ هـ)<sup>(١)</sup>، مما أضعف الحياة العلمية فيها على وجه العموم، وللغة العربية على وجه الخصوص<sup>(٢)</sup>، كما ظهرت القوميات المتاحرة وقلّ الوعي الإسلامي وانتشر الجهل وتأخرت تلك البلاد عن الحضارة المدنية كثيراً.

أما بالنسبة لبلاد فارس، فقد كان لقيام الدولة الصفوية فيها على يد الشاه إسماعيل الصفوی (توفي سنة ٩٣٠ هـ) وتبنيها لمذهب الشيعة الإمامية (الجعفرية)

(١) راجع في بيان التاريخ السياسي المضطرب لبلاد ما وراء نهر جيحون وما اتصل بها خلال هذا الدور (١٠٤ - ١٣٣٥ هـ): *التاريخ الإسلامي* - العهد المملوكي، محمود شاكر، ص ٢٠٦ وما بعدها *والتاريخ الإسلامي* - العهد العثماني، محمود شاكر، ص ٣٤٧ وما بعدها وص ٣٧٣ - ٣٨٣.

(٢) ينبغي التنبيه هنا على الأثر السلبي لابتعاد مركز الخلافة الإسلامية عن المشرق الإسلامي فبعد أن كانت بغداد عاصمة الخلافة - وهي القرية من بلاد فارس وبلاد السند تسبباً - انتقلت عاصمة الخلافة إلى إفريقيا لما أصبحت القاهرة، وابتعدت أكثر عندما انتقلت إلى أوروبا لما أصبحت استانبول.

آثاره السلبية في الخسار وجود المذهب الشافعي في تلك البلاد، خاصةً أن هذه الدولة بقيت حتى سنة ١١٤٨ هـ<sup>(١)</sup>.

٤) بدأ انتشار المذهب الشافعي في بلاد جنوب شرق آسيا (جزر إندونيسيا وماليزيا ومناطق تايلاند والفلبين) خلال الدور الرابع من حياة المذهب (٦٧٦ - ١٠٠٤ هـ)<sup>(٢)</sup>، وكان لعلماء الشافعية في اليمن جهد في نشره في تلك البلاد، وفي ذلك قال العلامة محمد زاهد الكوثري (توفي سنة ١٣٧١ هـ) - وهو آخر وكيل للشيخة الإسلامية في الخلافة العثمانية - <sup>(٣)</sup> في تقدیمه لكتاب آداب الشافعی لابن أبي حاتم، قال عن الإمام الشافعی: «... وهو ثالث الأئمة الأربع باعتبار الترتيب الزمني، وثانيهم باعتبار كثرة الأتباع، ولا سيما بعد أن سعى السادة الحضارمة في نشر المذهب في جزر جاوة والسوائل الهندية وتلك الأرجاء»<sup>(٤)</sup>، وقد وُجدَ بعض أعلام الشافعية الذين ترجع أصولهم إلى تلك البلاد؛ فمنهم العلامة زين الدين بن عبد العزيز الملياري (توفي سنة ٩٨٧ هـ)<sup>(٥)</sup>، وهو صاحب كتاب فتح المعين بشرح

---

(١) راجع في بيان فرض الدولة الصفوية للمذهب الشيعي على بلاد فارس بقوة السلاح: الدولة العثمانية عوامل النهوض وأسباب السقوط، علي محمد محمد الصلابي، ص ٢٩٣ وما بعدها وص ٤٨٠ وما بعدها، وراجع في بيان التاريخ السياسي للدولة الصفوية الشيعية: التاريخ الإسلامي - العهد العثماني، محمود شاكر، ص ٣٩٣ - ٣٨٥.

(٢) راجع التاريخ الإسلامي - العهد المملوكي محمود شاكر، ص ٢٦٠ وما بعدها، وراجع لمزيد من المعلومات في هذا الشأن البحث القيم لمجموعة من العلماء المعاصرین الماليزیین بعنوان: انتشار الإسلام في الأرخیل الماليزی وتأثير المذهب الشافعی في التشريع والقانون الإسلامي في ماليزیا، وقد قدم هذا البحث إلى ندوة الإمام الشافعی التي انعقدت في ماليزیا سنة ١٩٩٠ م ونشرت منظمة (إيسیسکو) أبحاثها العربية في كتاب: الإمام الشافعی فقيها ومجده، انظر ص ٥٩٣ وما بعدها منه.

(٣) راجع في ترجمته: معجم المؤلفین، عمر رضا كحاله، ج ٣، ص ٣٠٢، رقم ترجمه ١٣٣٤٩.

(٤) انظر آداب الشافعی ومناقبه، ابن أبي حاتم الرازی، بتحقيق أ. د عبد الغنی عبد الحالق، ص ٤.

(٥) قال لي أستاذی الدكتور حزة عبد الله أحد الملياري - وهو أستاذ الحديث النبوی في كلية الشريعة في الجامعة الأردنية في زمن كتابة هذه الرسالة - قال بتاريخ ٢٢/٨/٢٠٠٠ م: إن منطقة الملياري - التي ينتمي إليها هو أيضاً - تقع في أقصى جنوب غرب الهند، وتسميتها بهذا الاسم قدیمة، سماها بذلك التجار العرب، ومساحتها تزيد على مساحة فلسطين بقليل، ومعظم سكانها من المسلمين، والمذهب السائد بينهم هو المذهب الشافعی رغم أن المذهب السائد بين المسلمين في الهند هو المذهب الحنفی.

قرة العين في الفقه الشافعي<sup>(١)</sup>، إلا أن ما ابتلت به تلك البلاد من الاستعمار الصليبي الأوروبي المبكر، مثلاً بغزو البرتغاليين والإسبان والبريطانيين لها منذ الثلث الأول من القرن العاشر الهجري<sup>(٢)</sup>، وما نتج عنه من ثورات المسلمين في وجه المستعمر الأوروبي امتدت حتى القرن الرابع عشر الهجري<sup>(٣)</sup>، كل هذه الأحوال جعلت مسوّغات الإبداع العلمي ضعيفة في تلك البلاد، ومن ذلك التصنيف في الفقه الشافعي خلال الدور الخامس من حياة المذهب (١٠٠٤ هـ - ١٣٣٥ هـ) بوصفه المذهب السائد في مناطق جنوب شرق قارة آسيا.

### المطلب الثاني

#### التعريف بعدد من أشهر أعلام الشافعية في هذا الدور [١٠٠٤ - ١٣٣٥ هـ]

استمر علماء الشافعية في هذا الدور من حياة المذهب الشافعي في خدمة مذهبهم، بتصنيف الحواشى وربما الشروح الخادمة لمصنفات التقىخين الأول والثاني للمذهب، فدارت جهودهم في فلكهما؛ إذ لم يبرز في هذا الدور - وهو الخامس - جهد تميّز بعمل مراجعة شاملة لمصنفات الفقهية الشافعية بقصد تهذيبها، حتى يمكن القول بأن تقيحًا ثالثاً للمذهب قد حصل في هذا الدور، والسبب في ذلك يعود فيما أرى لأمرتين هما:

(١) أن التقىخين الأول والثاني - خاصة الأول منها - قد أكملا الصياغة الفقهية الواضحة للمذهب الشافعى، بما لم يترك نقصاً يحتاج إلى إتمام أو خللاً يحتاج

(١) راجع في ترجمته معجم المؤلفين، عمر رضا كحاله، ج ١، ص ٧٤١، رقم ترجمته ٥٥٢٧. والأعلام، خير الدين الزركلي، ج ٣، ص ٦٤.

(٢) راجع التاريخ الإسلامي - العهد المملوكي، محمود شاكر، ص ٢٦٢ وما بعدها، والعهد العثماني، ص ٤٤٤ - ٤٦٠.

(٣) راجع التاريخ الإسلامي - العهد العثماني، محمود شاكر، ص ٤٤٦ وما بعدها وص ٤٥٦ وما بعدها وص ٤٦١ وما بعدها.

إلى ترميم<sup>(١)</sup>، وذلك مما تفوق فيه المذهب الشافعي على غيره من المذاهب الفقهية<sup>(٢)</sup>.

٢) أن السمات العامة للعهد العثماني - والتي سبقت الإشارة إليها - لم تكن مساعدة على إحداث تطوير في المذهب الشافعي أو التجديد في صياغته أصولاً وفروعاً؛ ولعل في مقدمة هذه السمات تبني الدولة العثمانية للمذهب الحنفي مذهبًا رسمياً لها في القضاء والإفتاء<sup>(٣)</sup>.

والذي أريد أن أخلص إليه: أن الاطلاع العام على نوعية مصنفات علماء الشافعية في خدمة مذهبهم ونصرته منذ وفاة الإمام شمس الدين الرملي (الشافعى الصغير) سنة ١٠٠٤ هجرية، وحتى نهاية العهد العثماني سنة ١٣٣٧ هجرية، يجعل

---

(١) ليس من المبالغة القول: بأن البناء الفقهي الضخم للمذهب الشافعي الذي وضع أسسه وبدأ تشييده الإمام الشافعى (توفي سنة ٢٠٤ هـ)، قد اكتمل على يد وأخوه البناء الأخيرة في ذلك البناء، ألا وهو الإمام شمس الدين الرملي (توفي سنة ١٠٠٤ هـ) الملقب بالشافعى الصغير، حيث استمر تشييد هذا البناء ثمانية قرون ما بين الشافعى الكبير والشافعى الصغير - رحهما الله تعالى ، وكل ما جاء بعد ذلك هو من قبيل التجليل لهذا البناء، بمزيد بيان لمباريات الفقهاء، ومزيد عرض للأمثلة الموضعية للمسألة المعروضة، وهو ذلك مما تكفلت به الحواشي والتقريرات التي صفت خلال الدور الخامس.

(٢) كان من الكلام النفيض الذي قاله الأستاذ محمد بن الحسن الحجوى الشعالي الفاسى في كتابه: الفكر السامى فى تاريخ الفقه الإسلامى، قوله: إن عدم تنقىح كتب الفقه هو من موجبات هرمه أيضاً لا سيما في المذهبين الحنفى والمالكى، إذ كان فيما يجهدون متفاوتون كثيرون، فلا تزال مسائلهما متشتة في كتب الفتاوى، فالمفتي يحتاج إلى مراجعة أسفار كثيرة، ونظر عميق وربما وجد المسألة في غير مقتتها، فإذا لم يكن له حفظ وباع ومزيد من اطلاع وراجع في الفتوى الواحدة جيداً الباب الذى هي منه كباب البيوع فى مسألة من البيع، فإنه يقع في الغلط لا محالة...). الفكر السامى، ج ٢، القسم الرابع، ص ٤٥٥.

(٣) وأقول هنا بياناً لأثر ذلك: على فرض أن الدولة العثمانية تبنى المذهب الشافعي مذهبًا رسمياً لها في القضاء والإفتاء؛ فإن مجلة الأحكام العدلية الصادرة سنة ١٢٩٣ هجرية كانت ستكون مأخذة من أحكام المعاملات في الفقه الشافعى، ويمكن اعتبارها تجديداً في طريقة التصنيف في المذهب الشافعى بوصفها أول تقنن رسمي لفقه المذهب، فستتحقق أن تكون علامة على بداية دور جديد من حياة المذهب، له سماته الخاصة به، لكن شيئاً من ذلك لم يحدث لأن المذهب الشافعى لم يكن هو المذهب الرسمي للدولة كما سبق عرضه.

من تسمية الدور الخامس: بدور خدمة مصنفات التقييدين السابقين للمذهب، هي التسمية الأنسب له، والله تعالى أعلم بالصواب.

ومن أبرز أعلام الشافعية الذين أحسنوا العناية بمذهبهم في هذا الدور:

١) العلامة شهاب الدين أبو العباس، أحمد بن أحمد بن سلامة القليوبى:

نسبته إلى قرية قليوب في محافظة الشرقية بمصر، اشتغل بالطب وصنف فيه، ودرس الفقه الشافعى فأنقذه حتى صار من كبار علماء الشافعية في مصر في عصره، من مصنفاته: النبذة اللطيفة في بيان مقاصد الحجاز ومعالمه الشريفة، وفتح القدير مما جمع من الحواشى على شرح التحرير للأنصارى، وحاشية على شرح متن الغاية والتقريب لابن القاسم، وهما في الفقه الشافعى، إلا أن أشهر مصنفاته الفقهية حاشية على كتاب كتز الراغبين لجلال الدين المحلي شرح منهاج الطالبين للثنووى، وهي مطبوعة مع حاشية العلامة شهاب الدين البرلسى الملقب بعميرة (توفي سنة ٩٥٧ هـ)<sup>(١)</sup> والكتاب معروف باسم حاشيتي القليوبى وعميرة على كتز الراغبين<sup>(٢)</sup>، وهما من الحواشى المعتمدة في الفتوى على مذهب الشافعية عند المتأخرین منهم، توفي العلامة القليوبى رحمه الله في مصر سنة ١٠٦٩ هجرية.<sup>(٣)</sup>

٢) العلامة نور الدين أبو الضياء، علي بن علي الشبراهمىسي:

نسبته إلى شبراهمسى وهي بلدة في محافظة الغربية بمصر، ولد سنة ٩٩٧ هجرية، وكانت نشأته العلمية في الجامع الأزهر في القاهرة، درس المذهب الشافعى فأنقذه

(١) راجع في ترجمته: حاشيتي القليوبى وعميرة، ج ١، ص ٤، ومعجم المؤلفين، عمر رضا كحاله، ج ٢، ص ٥٨٦، رقم ترجمته ١٠٥٥٧.

(٢) طبعت دار الكتب العلمية - بيروت - الحاشيتين على كتز الراغبين، طبعة أولى سنة ١٤١٧ هـ ١٩٩٧ م بتصحيح وتحريج الأستاذ عبد اللطيف عبد الرحمن.

(٣) إن سنة ولادة العلامة القليوبى مجهولة، وراجع في ترجمته: حاشيتي القليوبى وعميرة على كتز الراغبين، ج ١، ص ٣، ومعجم المؤلفين، عمر رضا كحاله، ج ١، ص ٩٤، رقم ترجمته ٧١٠ والأعلام، خير الدين الزركلى، ج ١، ص ٩٢.

أصولاً وفروعاً حتى غداً مرجع الشافعية في الجامع الأزهر في عصره، وانتفع به الكثير من طلاب العلم، من مصنفاته: حاشية على شرح المقدمة الجزرية في التجويد، وحاشية على شرح ابن قاسم للورقات لإمام الحرمين الجويبي وهو في أصول الفقه، إلا أن أشهر مصنفاته حاشيته على كتاب نهاية الحاج لشمس الدين الرملي شرح منهاج الطالبين للنسوبي، وهي مشهورة بحاشية الشبراملي على الرملي ومطبوعة في أسفل كتاب نهاية الحاج<sup>(١)</sup>، وقد اكتسبت هذه الحاشية أهميتها من المكانة العلمية المرموقة للكتاب الذي وضعَتْ عليه؛ ألا وهو نهاية الحاج بشرح منهاج، بوصفه من أبرز الكتب المعتمدة للفتاوى عند متأخري الشافعية، توفي العلامة الشبراملي رَحْمَةُ اللهِ فِي الْقَاهِرَةِ سَنَةُ ١٠٨٧ هـ جرية وصلى عليه جهور من العلماء والخاصية وال العامة في الجامع الأزهر<sup>(٢)</sup>.

## ٢) العلامة محمد بن سليمان الكردي:

وُلدَ في دمشق سنة ١١٢٧ هـ جرية، وحمله أهله إلى المدينة المنورة وهو ابن سنة، فنشأ بها يأخذ عن كبار علمائها، وكان اشتغاله بالفقه أكثر من غيره من علوم الشريعة، فحفظ المذهب الشافعى واطلع على كثير من مصنفاته؛ ولما رسخت قدمه في العلم توَّلى إفتاء الشافعية في المدينة إلى أن توفي فيها سنة ١١٩٤ هـ جرية، صَنَفَ رَحْمَةُ اللهِ الكثير من المصنفات النافعة من أبرزها: شرح فرائض التحفة، وهو شرح

(١) قامت دار الكتب العلمية - بيروت - بطبعه حاشية الشبراملي مقرونة بكتاب نهاية الحاج الرملي، سنة ١٤١٤ هـ ١٩٩٣ م.

(٢) راجع في ترجمته: معجم المؤلفين، عمر رضا كحاله، ج ٢ ص ٤٧٨ رقم ترجمته ٩٧٦٣، والنور الأبهري في طبقات شيوخ الجامع الأزهر، عيسى الدين الطعمي ص ٨٩، والأعلام، خير الدين الزركلي ج ٤، ص ٣١٤. ومن أعلام الشافعية في بلاد الشام في هذا الدور (١٠٠٤ - ١٣٣٥ هـ) العلامة شرف الدين محمد بن محمد الخليلي المقدسي، وُلدَ في النصف الثاني من القرن الحادى عشر المجري، وكان شافعى المذهب توَّلى الإفتاء في القدس، ودرس وصنَف، توفي رَحْمَةُ اللهِ سنة ١١٤٧ هـ جرية، ومن مصنفاته الفتاوی الخليلية وهو مطبوع في مجلدين. راجع في ترجمته: معجم المؤلفين، عمر رضا كحاله، ج ٣، ص ٦٤٦، رقم ترجمته ١٥٥٩٩، والأعلام، خير الدين الزركلي، ج ٧، ص ٦٦.

لأحكام الميراث الواردة في كتاب تحفة المحتاج لابن حجر الهيثمي، وللكردي أيضاً حاشيستان على شرح المقدمة الخضرمية لابن حجر الهيثمي كبرى وصغرى، ولله كتاب الفوائد المدنية فيما يفتى بقوله من أئمة الشافعية - وما زال مخطوطاً حتى تاريخ كتابة هذه الرسالة، رغم أهميته - ولله كتاب عقود الدرر في بيان مصطلحات تحفة ابن حجر، وغيرها<sup>(١)</sup>.

٤) العلامة أبو داود، سليمان بن عمر بن منصور الغجيلي المصري، المعروف بالجمل، ولد في أواسط القرن الثاني عشر الهجري في منية عجيل وهي إحدى قرى محافظة الغربية بمصر، انتقل إلى القاهرة ودرس علوم الشريعة في الأزهر الشريف، فأتقن الفقه الشافعي والتفسير وعلوم القرآن الكريم، وعلا شأنه وصنف المصنفات النافعة منها: الفتوحات الإلهية بتوضيح تفسير الجلالين بالدقائق الخفية، وهو مشهور باسم حاشية الجمل على تفسير الجلالين (جلال الدين المحلي وجلال الدين السيوطي) وهو مطبوع، وكتاب حاشية الجمل على شرح المنهج، وهي حاشية على كتاب شرح منهج الطلاب لشيخ الإسلام زكريا الأنصاري (توفي ٩٢٦هـ) وهو مختصر كتاب منهاج الطالبين للنووي (توفي ٦٧٦هـ) وهي مطبوعة<sup>(٢)</sup> وتعتبر من الكتب المعتمدة في الفتوح على مذهب الشافعية عند المتأخرین منهم (المقصود علماء الدور الخامس ١٠٠٤هـ - ١٣٣٥هـ)، توفي العلامة الجمل رحمه الله في القاهرة سنة ١٢٠٤هـ<sup>(٣)</sup>.

(١) راجع في ترجمته: سلك التدرّر في أعيان القرن الثاني عشر، أبي الفضل محمد المرادي، ج ٤، ص ١٢٤، رقم ترجمته ٦٥٤، والفكر السامي في تاريخ الفقه الإسلامي، محمد بن الحسن الحجوبي، ج ٢، القسم الرابع، ص ٣٥٥، ومعجم المؤلفين، عمر رضا كحاله، ج ٣، ص ٣٢٤، رقم ترجمته ١٣٥٤٩، والأعلام، خير الدين الزركلي، ج ٦، ص ١٥٢.

(٢) قامت دار الكتب العلمية - بيروت - بطبعه حاشية الجمل على شرح منهج الطلاب طبعة أولى سنة ١٤١٧هـ - ١٩٩٦م بتعليق وتخيير الشيخ عبد الرزاق غالب المهدى، استغرقت ثمانية مجلدات.

(٣) راجع في ترجمته: حاشية الجمل على شرح المنهج، ج ١ ص ٧، ومعجم المؤلفين، عمر رضا كحاله، ج ١ ص ٧٩٥، رقم ترجمته ٥٨٨٩، والأعلام، خير الدين الزركلي، ج ٣، ص ١٣١.

٥) العلامة سليمان بن محمد بن عمر البجيري المصري:

وُلدَ سنة ١١٣١ هجرية في بُجِيرم التي يتسبَّب إليها وهي من قرى محافظة الغربية بمصر، انتقل إلى القاهرة ودرس الفقه الشافعِي في الأزهر الشريف، فحفظ المذهب وأتقنه وصنف فيه وأبرز مصنفاته: *تحفة الحبيب* على شرح الخطيب وهو مطبوع ومشهور باسم حاشية البجيري على الخطيب، وهي حاشية على كتاب الإقناع في حلّ الفاظ أبي شجاع للخطيب الشريبي (توفي ٩٧٧هـ)<sup>(١)</sup>، الذي شرح فيه كتاب الغاية في الاختصار، وهو يُعتبر من المتون المشهورة في الفقه الشافعي<sup>(٢)</sup>، توفي البجيري رحمة الله في بلدة مصطبة بالقرب من بلده بجيرم سنة ١٢٢١ هجرية<sup>(٣)</sup>.

٦) العلامة عبد الله بن حجازي بن إبراهيم الشرقاوي المصري:

وُلدَ سنة ١١٥٠ هجرية في الطويلة وهي من قرى محافظة الشرقية بمصر التي يتسبَّب إليها بالشراقي، حفظ القرآن في صبا ثم انتقل إلى الجامع الأزهر في القاهرة يأخذ العلم عن كبار علمائه على قلة في المال وخشونة في العيش، وتفقه على المذهب الشافعِي فأتقنه، ولما رسخت قدمه في العلم أصبح مدرساً للفقه في الجامع الأزهر، ثم علا شأنه حتى تولى مشيخة الأزهر سنة ١٢٠٨ هجرية، وصنف كتابات الدالة على سعة علمه، منها: *التحفة البهية في طبقات الشافعية*<sup>(٤)</sup>،

(١) راجع وصف حاشية البجيري على الخطيب والمكانة العلمية لها: مرجع العلوم الإسلامية، د. محمد الزحيلي، ص ٥٢٩، وقد طبعت دار الفكر في بيروت حاشية البجيري سنة ١٤١٥هـ - ١٩٩٥م.

(٢) متن الغاية في الاختصار هو لأبي شجاع أحمد بن الحسن الأصبهاني من علماء الشافعية خلال القرن الخامس الهجري. راجع وصف كتاب الغاية في الاختصار وشرحه الإقناع: مقدمة محقق كتاب الإقناع في حلّ الفاظ أبي شجاع للخطيب الشريبي، بتحقيق الشيخ علي محمد معوض والشيخ عادل أحد عبد الموجود، ج ١، ص ٤٦ وما بعدها.

(٣) راجع في ترجمته: معجم المؤلفين، عمر رضا كحاله، ج ١، ص ٧٩٧، رقم ترجمه ٥٩٠٦، والأعلام، خير الدين الزركلي، ج ٣، ص ١٣٣.

(٤) ما زال هذا الكتاب مخطوطاً حتى تاريخ كتابة هذه الرسالة، وهو من أواخر الكتب التي صنفت في طبقات الشافعية، باستثناء ما ذكر من تصنيف العلامة محمد ياسين بن محمد عيسى الفاداني (وُلدَ سنة ١٣٣٥هـ وتوفي في مكة سنة ١٤١٠هـ) كتاباً باسم طبقات الشافعية وهو على قسمين كبرى

وشرح الحكم والوصايا الكردية في التصوف، ومحضر المغني في النحو، إلا أن أشهر كتبه الفقهية حاشيته على تحفة الطلاب شرح تحرير تنقية الباب لشيخ الإسلام زكريا الأنصاري، والحاشية مشهورة باسم حاشية الشرقاوي على شرح التحرير، وهي مطبوعة<sup>(١)</sup>؛ وتعتبر من الكتب المعتمدة في الفتوى على مذهب الشافعية عند المتأخرین منهم، توفي الشيخ الشرقاوي رحمة الله في القاهرة سنة ١٢٢٦ هـ<sup>(٢)</sup>.

٧) العالمة إبراهيم بن محمد بن أحمد الباجوري المصري:

وُلد سنة ١١٩٨ هجرية في بلدة الباجور<sup>(٣)</sup>، وهي تتبع محافظة المنوفية بعصر قدم القاهرة وأخذ عن الشيخ عبد الله الشرقاوي وغيره من علماء الأزهر الشريف، وتفقه بالذهب الشافعي فأتقنه وبرع فيه حتى انتهت إليه رئاسة الشافعية بمصر في عصره، تولى مشيخة الأزهر سنة ١٢٦٣ هـ؛ وهو الشيخ التاسع عشر من مشايخ الجامع الأزهر، كان له مجلس علم يحضره جهور غير من العامة والخاصة منهم وإلى مصر آنذاك، ومن مصنفاته: حاشية على شرح ابن القاسم في مذهب الشافعى، والتحفة الخيرية على الفوائد الشنوية في الفرائض (أحكام الميراث)، وفتح الفتاح في أحكام النكاح، وشرح الجوهرة في التوحيد وما زال هذا الكتاب مقرراً في مادة العقيدة على طلبة الأزهر حتى زمن كتابة هذه الرسالة، توفي

= وصغرى، لكنه توفي والكتاب ما زال مسوّداً في خزانة مكتبه، راجع في بيان ذلك المقدمة الغنية بالفوائد للأستاذ محبي الدين علي ثجيب في تحقيقه لكتاب طبقات الفقهاء الشافعية لأبي عمرو ابن الصلاح، ج ١، ص ٢٧.

(١) قامت دار الكتب العلمية - بيروت - بطبعه حاشية الشرقاوي على شرح التحرير طبعة أولى سنة ١٤١٨ هـ - ١٩٩٧ م استغرقت أربعة مجلدات.

(٢) راجع في ترجمته: حاشية الشرقاوي على تحفة الطلاب بشرح تحرير تنقية الباب، ج ١، ص ٥ - ٦، والنور الأبهى في طبقات شيخ الجامع الأزهر، محبي الدين الطعمي، ص ٨٢، والفكير السامي في تاريخ الفقه الإسلامي، محمد بن الحسن الحجوري، ج ٢، القسم الرابع، ص ٣٥٦، ومجمع المؤلفين، عمر رضا كحاله، ج ٢، ص ٢٣٤، رقم ترجمته ٧٨٦٨، وأصول الفقه تاريخه ورجاله، أ. د. شعبان محمد إسماعيل، ص ٥٦٠، والأعلام، خير الدين الزركلي، ج ٤، ص ٧٨.

(٣) ورد أيضاً أن اسمها البيجوري؛ ف تكون نسبة إليها البيجوري.

الباجوري رَحْمَةُ اللهِ فِي الْقَاهِرَةِ سَنَةُ ١٢٧٧ هِجْرِيَّةً<sup>(١)</sup>.

٨) العلامة أبو بكر عثمان بن محمد شطا الدمياطي البكري:

أصله من مدينة دمياط المصرية التي ينتسب إليها، ولد خلال النصف الثاني من القرن الثالث عشر الهجري، وأنفق المذهب الشافعى حتى أصبح من كبار فقهاء الشافعية في عصره، رحل إلى مكة المكرمة وبقي معتكفاً فيها على التصنيف والتدريس وكان زاهداً متضوفاً، من مصنفاته: كفاية الأتقياء ومنهاج الأتقياء، وحاشية باسم إعانة الطالبين على حل الفاظ فتح المعين بشرح قرة العين بهمات الدين، للعلامة زين الدين الملياري (توفي ٩٨٧هـ)، وتعتبر هذه الحاشية من المراجع المعتمدة للفتوى على مذهب الشافعية عند المؤخرين منهم وهي مطبوعة<sup>(٢)</sup>، توفي العلامة شطا الدمياطي رَحْمَةُ اللهِ فِي مَكَةِ خَلَالِ الرِّبَعِ الْأَوَّلِ مِنَ الْقَرْنِ الرَّابِعِ عَشَرَ الْهِجْرِيَّ<sup>(٣)</sup>.

٩) العلامة شهاب الدين، أحمد بن أحمد بن يوسف الحسيني المصري، المشهور باحمد بك الحسيني:

ولد سنة ١٢٧١ هجرية في مصر ودرس علوم الشريعة في الأزهر الشريف وغيره، وبرع في المذهب الشافعى أصولاً وفروعاً، واشتغل بالمحاجة حتى ذاع صيته

(١) راجع في ترجمته: النور الأبهى في طبقات شيوخ الجامع الأزهر، عبيدي الدين الطعمى، ص ١٢، والفكر السامي في تاريخ الفقه الإسلامي، محمد بن الحسن الحجوى، ج ٢، القسم الرابع، ص ٣٥٦، ومعجم المؤلفين، عمر رضا كحاله، ج ١، ص ٥٧، رقم ترجمته ٤٢٦، والأعلام، خير الدين الزركلى، ج ١، ص ٧١.

(٢) طبعتها دار الكتب العلمية في بيروت طبعة أولى سنة ١٤١٥هـ ١٩٩٥ استغرقت أربعة مجلدات، وهي طبعة أنيقة خرجت بعناية وتصحيح الأستاذ محمد سالم هاشم.

(٣) راجع في ترجمته: معجم المؤلفين، عمر رضا كحاله، ج ٢، ص ٣٦٩، رقم ترجمته ٨٩٠٣، والأعلام، خير الدين الزركلى، ج ٤، ص ٢١٤، وجاء فيه أن العلامة شطا الدمياطي توفي بعد ١٣٠٢ هجرية دون تحديد للسنة.

واشتهر في مصر وخارجها، صنف الكثير من المصنفات الدالة على رسوخ قدمه في العلم، منها: بهجة المشتاق في بيان حكم زكاة الأوراق<sup>(١)</sup>، وإعلام الباحث بقبح أمن الخبائث (يقصد الخمر)، ودليل المسافر في مسائل قصر الصلاة والمسافات وأحكام النية، وكلها مصنفات فقهية، وله أيضاً القول الفصل في قيام الفرع مقام الأصل، وتحفة الرأي السديد في الاجتهاد والتقليد، وهما في أصول الفقه، إلا أن أعظم مصنفاته كتاب مرشد الأنام: الذي شرح فيه قسم العبادات من كتاب الأم للإمام الشافعي في أربعة وعشرين مجلداً، وصدره بمقعدة كبيرة في تراجم الشافعية انتهى فيها إلى سنة ١٣٢٦ هجرية، ومن المؤسف أن هذا الكتاب ما زال مخطوطاً حتى تاريخ كتابة هذه الرسالة<sup>(٢)</sup>، توفي العلامة أَحْمَد بْكَ الْحُسْنِي رَحْمَةُ اللهِ فِي الْقَاهِرَةِ سنة ١٣٣٢ هجرية<sup>(٣)</sup>.

١٠) العلامة علوى بن أحمد بن عبد الرحمن السقاف المكي:

وُلِدَ سنة ١٢٥٥ هجرية في مكة المكرمة، ودرس العلوم الشرعية في حلقات المسجد الحرام، فبرع في الفقه الشافعي وعلا شأنه فيه، تولى نقابة العلوين (آل البيت) في مكة، هاجر إلى لحج في اليمن بدعوة من أميرها ثم رجع إلى مكة ويقي فيها يصنف ويدرس الفقه ويفتي الناس حتى توفي رَحْمَةُ اللهِ سنة ١٣٣٥ هجرية<sup>(٤)</sup> من أبرز مصنفاته: حاشية في الفقه بعنوان: ترشيح المستفيدين على

(١) وأقول هنا: لعل كتابه هذا هو أول مصنف في بيان حكم زكاة النقود الورقية.

(٢) راجع في الإشارة إلى هذا الكتاب وترتيبه بين كتب طبقات الشافعية، مقدمة كتاب طبقات الفقهاء الشافعية لابن الصلاح، لتحقق الأستاذ خحي الدين علي غريب، ج ١، ص ٢٧.

(٣) راجع في ترجمته: أصول الفقه تاريفه ورجاله، أ. د. شعبان محمد إسماعيل ص ٦٥٥، ومعجم المؤلفين، عمر رضا كحاله، ج ١، ص ٩٩، رقم ترجمته ٧٤٥، الأعلام، خير الدين الزركلي، ج ١، ص ٩٤.

(٤) سنة وفاة العلامة علوى السقاف هي نفس السنة التي أعلن فيها الشريف حسين بن علي شريف مكة المخروج على الدولة العثمانية فيما اصطلح على تسميته بالثورة العربية الكبرى، والتي انتهت سنة ١٣٣٧ هـ بإعلان انسلاخ البلاد العربية عن الخلافة العثمانية، وببداية عصر جديد من التمزق والاستعمار والاحتلال.

فتح المعين شرح قرة العين للعلامة زين الدين بن عبد العزيز المليباري (توفي ٩٨٧هـ)، وكتاب الفوائد المكية فيما يحتاجه طلبة الشافعية من المسائل والضوابط والقواعد الكلية، وكلاهما مطبوع، وغيرهما من المصنفات النافعة<sup>(١)</sup>.

### المطلب الثالث

#### أبرز معالم الدور الخامس [١٠٠٤هـ - ١٣٣٥هـ]

بعد استقرار تاريخ العهد العثماني (٩٢٣هـ - ١٣٣٧هـ) وبعد النظر في ترجمات أعلام الشافعية وجهدهم في التصنيف في المذهب في الدور الخامس (١٠٠٤هـ - ١٣٣٥هـ)، والسمى بدور خدمة مصنفات التقىحين الأول والثاني للمذهب الشافعي بعد ذلك يمكن القول: إنَّ أبرز معالم هذا الدور تتجلى في الأمور الثلاثة التالية:

أولاً: الدور الخامس هو العصر الذهبي لتصنيف الحواشى:

يعتبر الدور الخامس من تاريخ المذهب الشافعى بحق هو العصر الذهبي لتصنيف الحواشى على كتب المذهب؛ وحاشية الكتاب هي التي تنتقى العبارات الغامضة منه لشرحها وتفصيل القول في موضوعها، بالإitan بالقولات المزيدة لفكرتها وبالأمثلة الموضحة والمناقشات اللغوية ونحو ذلك؛ ويبدأ مصنف الحاشية شرحه للعبارات الغامضة التي انتقاها بكلمة: قوله... «أى مصنف الكتاب الذى وضعت الحاشية عليه...» ثم يشرع في توضيحها، وكثيراً ما يورد بعض الأفكار المتصلة بموضوع العبارة المشروحة بعد كلمة: فائدة أو تنبئه: ... وهذا ملاحظ عند القراءة في أي من الحواشى؛ وعليه فلا يمكن الانتفاع بالhashia بمعزل عن الكتاب الذي وضعت عليه.

(١) راجع في ترجمته: معجم المؤلفين، عمر رضا كحاله، ج، ٢، ص ٣٨٥، رقم ترجمه ٩٠٥١ والأعلام، خير الدين الزركلي، ج ٤، ص ٢٤٩.

والحواشي وإن ظهرت قبل الدور الخامس إلا أنها كثرت فيه كثرة أصبحت معها هي السمة الغالبة على التصنيف في هذا الدور (١٠٠٤هـ - ١٣٣٥هـ)، ومن هذه الحواشي الفقهية المطبوعة والمتشرة بين طلاب العلم في زمن كتابة هذه الرسالة:

- ١) حاشيّة القليوبي (توفي ١٠٦٩هـ) وعمرّة (توفي ٩٥٧هـ) على كنز الراغبين للجلال الحلي (توفي ٨٦٤هـ) شرح منهاج الطالب ل الإمام النووي (توفي ٦٧٦هـ).
- ٢) حاشيّة الشبراملي (توفي ١٠٨٧هـ) على نهاية المحتاج لشمس الدين الرملي (توفي ١٠٠٤هـ) شرح منهاج الطالب ل الإمام النووي (توفي ٦٧٦هـ).
- ٣) حاشيّة الجمل (توفي ١٢٠٤هـ) على شرح منهاج الطلاب لزكريا الأنصاري (توفي ٩٢٦هـ) اختصار منهاج الطالب ل الإمام النووي (توفي ٦٧٦هـ).
- ٤) حاشيّة الشرقاوي (توفي ١٢٢٦هـ) على تحفة الطلاب بشرح تحرير تقييّح الباب، لزكريا الأنصاري (توفي ٩٢٦هـ).
- ٥) حاشيّة اسمها: إعانة الطالب، لشطا الدمياطي (توفي ١٣٠٠هـ) على حلّ ألفاظ فتح العين بشرح قرة العين بمهماز الدين، لزين الدين المليباري (توفي ٩٨٧هـ).
- ٦) حاشيّة اسمها: ترشيح المستفيدين، لعلوي بن أحمد السقاف المكي (توفي ١٣٣٥هـ) على فتح العين بشرح قرة العين بمهماز الدين، لزين الدين المليباري (توفي ٩٨٧هـ).

وأقول هنا: لقد اكتسبت هذه الحواشي قيمتها العلمية بوصفها من الكتب المعتمدة للفتوى على مذهب الشافعية عند المتأخرین منهم؛ اكتسبتها من قيمة الكتب التي وضعت عليها، وهي من مصنفات الدورين الثالث والرابع (التقييّحين

الأول والثاني للمذهب). أما السبب في كثرة التصنيف على طريقة الحواشى في هذا الدور (١٠٠٤هـ - ١٣٣٥هـ) فيعود - فيما أرى - إلى عدة أمور؛ يأتي في مقدمتها وفراً المصنفات الشافعية المتقدمة وما عليها من شروح، والتي صنفها كبار علماء المذهب خلال الدورين الثالث والرابع من تاريخه، وقد أدرك علماء الشافعية خلال الدور الخامس الجهد الكبير لأسلافهم من علماء المذهب في خدمته، والتي تجلّت في تلك المصنفات، وأبرزها مصنفات التبيح الأول ثم التبيح الثاني للمذهب، بالإضافة إلى انحسار ظاهرة الاجتهد وشيوخ العصبية المذهبية - التي بقيت جليةً في هذا الدور أيضاً - وضعف الحياة العلمية خلال العهد العثماني بوجه عام، وصيورة المذهب الحنفي مذهبًا رسميًّا للدولة العثمانية، فكان نتيجةً هذه الأمور مجتمعةً أن اقتصر جهد علماء الشافعية في الدور الخامس على خدمة مصنفات العصور السابقة لهم بعمل الحواشى لها، وربما التقريرات أيضًا؛ وهي عبارة عن ملاحظات وتوضيحات على الحواشى، هذا بالإضافة إلى تصنيف بعضِ منهم في موضوعات فقهية معينة على شكل رسائل أو فتاوى ونحو ذلك كما سبق عرضه - على سبيل المثال لا الحصر - في الترجمة لعدد من أعلام الشافعية في هذا الدور.

وفي بيان أن التصنيف في الفقه على - طريقة الحواشى وما آلت إليه حاملها، هو من مظاهر ضعف التصنيف الفقهي وتراجعه، قال الأستاذ مصطفى أحمد الزرقا في كتابه المفيد: المدخل الفقهي العام، خلال عرضه للدور الفقهي السادس (٦٥٠هـ) هجرية - بدء العمل في مجلة الأحكام العدلية ١٢٨٦هـ (جريدة) حسب التقسيم الذي تبناه في تأريخه للفقه الإسلامي بسائر مذاهبها، قال: «... وقد أصبحت المؤلفات الفقهية - إلا القليل منها - أواخر هذا العصر<sup>(١)</sup> اختصاراً لما وُجدَ من المؤلفات السابقة أو شرعاً لها، فانحصر العمل الفقهي في ترديد ما سبق، ودراسة ألفاظ

(١) تجدر الإشارة هنا إلى أن أواخر الدور الفقهي السادس (٦٥٠هـ - ١٢٨٦هـ) حسب تقسيم الأستاذ مصطفى الزرقا يقابل إلى حدٍ كبير الدور الخامس من حياة المذهب الشافعي (١٠٠٤هـ - ١٣٣٥هـ) حسب التقسيم الذي ورد في رسالتي هذه.

وحفظها ... وقد شاعت كتيبة لذلك طريقة المتون في التأليف الفقهية، وأصبحت هي الطريقة السائدة العامة، وحلّت كتب المتأخرین فيها محل كتب المقدمين القيمة في الدراسة الفقهية... ثم يعمد مؤلف المتن نفسه أو سواه إلى وضع شرح على المتن لإيضاح عباراته وبسط تفاصيل مسائله والزيادة عليها، ثم توضع من قبل آخرين تعليقات على تلك الشروح تسمى الحواشی، ثم توضع على تلك الحواشی ملاحظات تسمى تقریرات. وتتضمن تلك الشروح والحواشی والتقریرات كثیراً من المناقشات النظرية في حل العبارات والألفاظ دون المقاصد الجوهرية في العلم، وقد يضيئ الموضوع الواحد أو يتشتّت ما بين المتون والشروح والحواشی والتقریرات. ولا نعني بهذا خلو الحواشی من الفوائد العلمية؛ بل هي مشحونة بكثير من التحليل والتحقيق والتلميح والمباحث ذات الشأن، ولكنها قد تُزج فيها اللباب بالقصور، وعانياً الفقه فيها سقماً الطريقة... حتى إنَّ من يُريد أن يترك له أثراً وذكراً علمياً لا يفكّر أن يخدم العلم بمؤلفٍ مستقلٍ يعتمد به إلى التجديد في أسلوب الفقه ولغته... بل كان كل مؤلف متأخر يحصر جهده في وضع حاشية على شرح، أو شرح على متن معقد، أو يضع متناً على نسق سائر المتون الاختزالية اللغزية التي تقدّمه ... «<sup>(١)</sup>».

وفي اتجاه الأستاذ مصطفى الزرقا نفسه، كان انتقاد الأستاذ محمد بن الحسن الحجوی (توفي ١٣٧٦ هـ) <sup>(٢)</sup> لما آل إليه التصنيف الفقهی على طريقة المتون

(١) انظر المدخل الفقهي العام، أ. مصطفى أحمد الزرقا، ج ١، ص ٢١١ - ٢١٣.

(٢) هو العلامة المؤرخ والفقیه المالکی المتکن محمد بن الحسن بن العربي بن محمد الحجوی الشعابی الفاسی، ولد سنة ١٢٩١ هجریة في مدينة فاس في المغرب التي إليها يتسبّب، أما نسبته بالشعابی فبل قبيلته: الشعابی وهي من القبائل المشهورة في الجزائر، درس في جامع القرويين، تولى عدّة وظائف حکومية مرموقة في المغرب منها رئاسة المجلس العلمي ووزارة العدل ورئاسة الاستئناف الشرعي الأعلى، وصنف المصنفات النافعة الجامعية التي زادت على الخمسين، توفي رَحْمَةُ اللهِ في مدينة الرباط سنة ١٣٧٦ هجرية. راجع في ترجمته: الفكر السامي في تاريخ الفقه الإسلامي، محمد بن الحسن الحجوی، بتعليق وتحقيق عبد العزيز بن عبد الفتاح القاري، ج ١، ص ١ وما بعدها، ومعجم المؤلفين، عمر رضا كحاله، ج ٢، ص ٢٦٦، رقم ترجمته ١٢٧٦١.

والشروح ثم الحواشي والتقريرات، منذ القرن العاشر الهجري عند سائر المذاهب الفقهية ومنها المذهب الشافعي؛ حيث قال في كتابه: الفكر السامي في تاريخ الفقه الإسلامي<sup>(١)</sup>: «... لما أغروا في الاختصار (يقصد المتأخرین من فقهاء المذاهب) صار لفظ المتن مغلقاً لا يفهم إلا بواسطة الشرح، أو الشروح والحواشي، فقات المقصود الذي لأجله وقع الاختصار وهو جمع الأسفار في سفر واحد، وتقریب المسافة وتخفیف المشاق، وتکثیر العلم وتقلیل الزمن؛ بل انعكس الأمر، إذ کثرت المشاق في فتح الأغلاق، وضاع الزَّمن من غير ثمن...»<sup>(٢)</sup>.

وليس من المستغرب بعد الكلام السابق أن نجد في هذه الحواشي المصنفة خلال الدور الخامس (١٠٠٤هـ - ١٣٣٥هـ) آثار العصبية المذهبية جلية واضحة فيها؛ ومن ذلك ما جاء في حاشية القليوبي (توفي ١٠٦٩هـ) على كنز الراغبين للجلال المحلي (توفي ٨٦٤هـ)، في بيان أسباب سجود الشكر؛ عند شرح عبارة منهاج الطالبين: (... أو رؤية مبتلى كزَمِنٍ أو عاصِ...)، جاء ما نصه: «... ومنه الكافر، وشافعي يرى حنفيَا يشرب نبيداً، ومنه رؤية مقطوع في سرقة أو مجلود في زنى...»<sup>(٣)</sup>.

فأصبح مدلول الكلام من حيث التبيجة والمال أنَّ صاحب الحاشية يعتبر أن من دواعي شكر الله تعالى بالسجود له التمدّب بالذهب الشافعي دون غيره من المذاهب الفقهية؛ وفي هذا المنحى في التصنيف الفقهي من الجمود والضعف ما لا

(١) يعتبر كتاب الفكر السامي أول كتاب صنف في تاريخ الفقه الإسلامي، ولا ينزعه على هذه الأسبقية إلا كتاب: تاريخ التشريع الإسلامي للشيخ محمد الخضراني بك، والظاهر أنهما صنفا في زمنين متقاربين خلال النصف الأول من القرن الرابع عشر الهجري، راجع في بحث هذه المسألة: مسيرة الفقه الإسلامي المعاصر ولد، د. شويش هزاع علي الحاميد، ص. ٦.

(٢) انظر الفكر السامي في تاريخ الفقه الإسلامي، محمد بن الحسن الحجوبي، ج ٢، القسم الرابع، ص. ٤٠٠.

(٣) انظر حاشيتها القليوبي وعميره على كنز الراغبين، ج ١، ص. ٣٠٨.

يُنْهَى عَلَى أَحَدٍ<sup>(١)</sup>.

وتأثراً بما كان في هذا الدور من تعصّب مذهبي - كما كان عليه الحال أيضاً في الدورين الثالث والرابع - نجد أحد كبار فقهاء الشافعية من الذين تولوا مشيخة الأزهر الشريف ألا وهو العلامة مصطفى بن محمد العروسي (توفي ١٢٩٣ هـ)<sup>(٢)</sup>. نجده يصنف كتاباً بعنوان: الأنوار البهية في أحقيّة مذهب الشافعية، ورغم أنني لم أطلع على الكتاب إلا أن اسمه يدلّ على موضوعه؛ ولا شك أنّ تصنيف هذا الكتاب من قبل شخصية شافعية ذات مكانة علمية مرموقة مثل العلامة العروسي، يعبر عن مدى الظهور الجلي لآثار المذاهب بإغلاق باب الاجتهاد، والعصبية المذهبية، على التصنيف الفقهي في هذا الدور من حياة المذهب الشافعي.

---

(١) كان من مظاهر التعصّب المذهب في هذا الدور من حياة المذهب الشافعي (١٠٠٤ هـ - ١٣٣٥ هـ) كما في العصور السابقة له أيضاً: الإقامة ببطلان صلاة الشافعى خلف إمام حنفى وبالعكس، حتى يبي أكثر من محارب في عدد من المساجد كل محارب لمذهب المذاهب (الحنفى والمالكى والشافعى والحنفى)، كما منع بعض الفقهاء من تزوج الحنفى من المرأة الشافعية، وإلى غير ذلك من المظاهر المقوّنة التي شاعت في البلاد الإسلامية التي تزاحم فيها مذهبان فأكثر من المذاهب الفقهية، راجع في بيان هذه المظاهر كل من: مقدمة الأستاذ صلاح الدين مقبول أحد في تحقيقه لكتاب: إرشاد النقاد إلى تيسير الاجتهاد، تصنيف محمد بن إسماعيل الصنعاني (توفي سنة ١١٨٢ هـ) ص ٦ - ٢٣، ونظرة تاريخية في حدوث المذاهب الفقهية الأربع وانتشارها عند جهور المسلمين، العلامة أحد تيمور باشا (توفي سنة ١٣٤٨ هـ) ص ٧٧ - ٨٠.

(٢) هو العلامة مصطفى بن محمد بن أحد العروسي ولد سنة ١٢١٣ هجرية في مصر، درس الفقه الشافعى وغيره من علوم الشريعة على يد والده، وعلا شأنه في العلم حتى لقب بشيخ الإسلام، تولى مشيخة الجامع الأزهر سنة ١٢٨١ هجرية فكان الشيخ العشرين للأزهر الشريف، وكان أبوه وجده أيضاً شيوخاً للأزهر؛ فهو الشيخ الثالث للأزهر من أسرة العروسي، توفي - رحمه الله - في القاهرة سنة ١٢٩٣ هجرية، من مصنفاته: شرح على الرسالة القشيرية في التصوف، وكتاب الأنوار البهية في أحقيّة مذهب الشافعية، وغيرها. راجع في ترجمته: النور الأبهى في طبقات شيخ الجامع الأزهر، محى الدين الطعمى، ص ١٣١. والفكر السامي في تاريخ الفقه الإسلامي، محمد بن الحسن الحجوى، ج ٢، القسم الرابع، ص ٣٥٧، ومعجم المؤلفين، عمر رضا كحال، ج ٣، ص ٨٧٩، رقم ترجمته ١٧٠٤٨.

ثانياً: ضعف الاتصال بين علماء الشافعية على امتداد البلاد الإسلامية التي انتشر فيها المذهب:

ظهرت في هذا الدور من تاريخ المذهب الشافعي (١٠٠٤ - ١٣٣٥ هـ) بدايات الحدود السياسية بين الدول، متمثلة في عقد المعاهدات الثنائية والدولية، التي تبين مناطق نفوذ كل دولة، وغالباً ما تكون بعد حروب طاحنة، وكثيراً ما كانت الدولة العثمانية طرفاً في مثل هذه المعاهدات مع جيرانها<sup>(١)</sup>، ولا شك أنَّ مثل هذه الحدود كان لها آثارها على حرية انتقال الناس ومنهم طلاب العلم بين البلاد الإسلامية بوجه عام؛ خاصة أنَّ العثمانيين لم يسيطروا سلطانهم على جميع بلاد المسلمين، وانضم إلى ذلك أيضاً حصول عددٍ من الفتن الداخلية في مناطق مصر وبلاد الشام والجزيرة<sup>(٢)</sup>، بالإضافة إلى الحروب الخارجية ضد الصليبيين شرقاً وغرباً، والتي أنهكت قوة الدولة العثمانية خلال القرنين الحادي عشر والثاني عشر المجريين<sup>(٣)</sup>، وكانت نتيجة كل تلك الأحوال السياسية ضعف اتصال العلماء بعضهم، ومن أولئك علماء الشافعية<sup>(٤)</sup>، وإذا ما أخذَ بعين الاعتبار انعدام وسائل

(١) راجع التاريخ الإسلامي - العهد العثماني - محمود شاكر، ص ١١٤ وما بعدها.

(٢) مثل ثورة فخر الدين المعنี الثاني - وهو درزي - في جبل لبنان وانتهت بمقتله سنة ١٠٤٤ هـ، راجع المرجع السابق ص ١٣٣، وكذلك ثورة ضاهر العمر في فلسطين، وهو من قطاع الطرق، وانتهت ثورته بمقتله في صفد سنة ١١٨٨ هـ راجع المرجع السابق، ص ١٥٢ وما بعدها وص ١٥٦، وكذلك الاضطراب السياسي الذي حصل في مصر بعد رحيل الحملة الفرنسية منها وانتهت بتمويل محمد علي باشا زمام السلطة في مصر سنة ١٢٢٠ هـ، راجع المرجع السابق، ص ١٦٠ وص ٤٨٠ وما بعدها. وغير ذلك من الفتن الداخلية التي كانت تحصل بين الحين والأخر.

(٣) أبرز تلك الحروب كانت ضد مملكة النمسا وملكة البندقية في شمال إيطاليا، ضد روسيا القيصرية، راجع في بيان ذلك المرجع السابق، ص ١٣١ - ١٤٦ وص ١٥١ - ١٧٢، وأيضاً ما كان مع الحملة الفرنسية بقيادة نابليون بونابرت على مصر وبلاد الشام من سنة ١٢١٢ هـ إلى سنة ١٢١٦ هجرية، راجع المرجع السابق، ص ٤٧٤ - ٤٧٩.

(٤) راجع في الإشارة إلى الآثار السلبية للفتن والحروب على مسيرة الفقه الإسلامي: الفكر السامي في تاريخ الفقه الإسلامي، الأستاذ محمد بن الحسن الحجوري، ج ٢، القسم الرابع، ص ١٦٤. ومن المفيد هنا بياناً لهذا الأمر أنْ أنقلَ ما ختم به العلامة حسن بن محمد العطار الشافعي (توفي سنة ١٢٥٠ هـ) الجزء الأول من حاشيته في أصول الفقه على كتاب شرح الجلال الحلبـي على جمع =

الاتصال الحديثة في ذلك الدور (١٠٠٤ هـ - ١٣٣٥ هـ)؛ والمتشرة في زمن كتابة هذه الرسالة ممثلة بالهاتف والفاكس والإنتernet وغيرها؛ يمكن تصور مدى الآثار السلبية العميقة على حركة الفقه الإسلامي عامة، ومنها تطور المذهب الشافعي، نتيجة ضعف وربما انعدام الرحمة في طلب العلم.

وفي بيان ذلك قال الأستاذ محمد الخضرى بك (توفي سنة ١٣٤٥ هـ)<sup>(١)</sup> في كتابه تاريخ التشريع الإسلامي<sup>(٢)</sup>، خلال عرضه لأبرز معالم الدور السادس من أدوار الفقه الإسلامي، والذي امتدّ حسب تقسيمه من سقوط بغداد سنة ٦٥٦ هجرية إلى عصره، وسمّاه: دور التقليد المحسن، قال: «... أما في هذا الدور لا سيّما في أواخره<sup>(٣)</sup>، فقد ضعفت الصلات بين علماء الأمصار، فصار العالم المصري لا يكاد يسمع باسم العالم الهندي، وهذا لا يعرف المغربي، وهكذا إلاّ ما يقل من كتب

= الجواجم لتابع الدين السبكي، حيث قال: «... هذا آخر ما يسره الله تعالى من إقام الجزء الأول من هذه الحاشية، ونرجو منه تعالى الإعانة ومنع المراجع في تمام ما نشرح فيه من الجزء الثاني، فإننا نكتب بحسب الاقراء مع الإخوان والله المستعان وكان ذلك في يوم الأربعاء من ذي القعده سنة ١٢٤٤ هـ أحسن الله ختامها، وهي سنة شرور وفتن وحروب وغير ذلك، لطف الله بنا وبال المسلمين بهنّه وكرمه آمين، والحمد لله رب العالمين، وصلى الله على سيدنا محمد وآلـه وصحبه أجمعين». حاشية العطار، ج ١، ص ٥١٦. وأقول: جلي<sup>\*</sup> أثر الفتن على كتابة العلامة حسن العطار.

(١) هو الشيخ محمد الخضرى بن الشيخ عفيفي الباجوري، ولد الشيخ محمد سنة ١٨٧٢ م في مصر ونشأ في حجر والده الذي كان من علماء الأزهر آنذاك، ثم درس في الأزهر الشريف وعيّن بعد ذلك مدرساً للغة العربية في المنصورة ثم قاضياً في السودان ثم استاذاً بمدرسة القضاء الشرعي في القاهرة، وكان يدرس التاريخ بالجامعة المصرية، ثم عيّن مفتشاً بوزارة المعارف، وكان أول كتاب صنفه هو: نور اليقين في سيرة سيد المرسلين وهو مطبوع، ومن مصنفاته أيضاً كتاب: تاريخ التشريع الإسلامي، توفي تَحْمِيلَهُ اللَّهُ سنة ١٣٤٥ م ١٩٢٧ هجرية: راجع في ترجمته: النور الأبهري في طبقات شيوخ الجامع الأزهر، محبي الدين الطعفي، ص ١١٠.

(٢) يعتبر كتاب تاريخ التشريع الإسلامي للأستاذ محمد الخضرى بك هو أول أو ثاني كتاب صنف في موضوعه، ولا يناظره على هذه المرتبة إلا كتاب الفكر السامي في تاريخ الفقه الإسلامي، للعلامة محمد بن الحسن الحجوي الفاسي كما سبق بيانه.

(٣) يحدّر التبيّه هنا على أن أواخر الدور السادس حسب تقسيم الأستاذ محمد الخضرى بك يقابله إلى حد كبير الدور الخامس من حياة المذهب الشافعي (١٠٠٤ هـ - ١٣٣٥ هـ) حسب التقسيم في رسالتي هذه.

أحدهم فهناك يسمع به ... وقد أدخل ذلك الضعف على العلوم الإسلامية الشرعية، بل وغيرها من علوم الأقدمين التي عمدتها الرواية والتلقي؛ فلا يكفي أن تستفيد رأي عالمٍ من كتابه، لأن الكتاب صامتٌ جامدٌ أما التلقي فهو يشحد الدهن ويلْقَحُ الفكر لما يستتبعه من المناقشة والمحوار..<sup>(١)</sup>.

وأقول هنا: على الرغم من ضعف اتصال علماء الشافعية ببعضهم، وقلة الرحلة في طلب العلم في هذا الدور (١٠٠٤ هـ - ١٣٣٥ هـ) نتيجة للأحوال السياسية السائدة فيه؛ بقي المذهب الشافعي ثاني أكبر المذاهب الفقهية وجوداً وانتشاراً في المشرق الإسلامي بعد المذهب الحنفي، الذي كان مذهباً رسمياً للدولة العثمانية آنذاك، وهذا الوجود القوي للمذهب يعود - فيما يظهر لي بعد النظر في تراجم أعلام الشافعية في هذا الدور - إلى سببين رئيسيين هما:

(١) سيطرة علماء الشافعية على مشيخة الجامع الأزهر في القاهرة، والذي كان يعتبر خلال العهد العثماني من أكبر - إن لم يكن أكبر - المدارس المتخصصة بتدريس العلوم الشرعية في المشرق الإسلامي، وكانت مشيخته منصباً علمياً مرموقاً؛ حيث كان ينظر إلى شيخ الأزهر على أنه رئيس العلماء في مصر وخارجها<sup>(٢)</sup>، وقد بقيت مشيخة الأزهر في يد علماء الشافعية مائة وخمسين عاماً متصلة (من سنة ١١٣٧ هـ إلى سنة ١٢٨٧ هـ)<sup>(٣)</sup>، ولما كان الجامع الأزهر

(١) انظر تاريخ التشريع الإسلامي، الشيخ محمد الخضرى بك، ص ٢٢٧.

(٢) راجع في بيان ذلك كل من: تاريخ الجامع الأزهر، محمد عبد الله عنان، ص ٢١٦ وما بعدها، ودراسات في تاريخ الأزهر، د. عبد العزيز غنيم، ص ١٠٠ - ١٠١.

(٣) راجع: الإمام الشافعى ناصر السنة وواضع الأصول، الشيخ عبد الحليم الجندي ص ٢٩٩، ونظرة تاريخية في حدوث المذاهب الفقهية الأربع وانتشارها عند جهور المسلمين، العلامة أحد تيمور باشا، ص ٧٤، ويمكن التيقن من ذلك باستقراءٍ سريع لكتاب النور الأبهى في طبقات شيوخ الجامع الأزهر للطعمى أو ما شابهه، وراجع في إثبات هذه الحقيقة: تاريخ الجامع الأزهر، محمد عبد الله عنان، ص ٢٩٥ وما بعدها، ودراسات في تاريخ الأزهر، د. عبد العزيز غنيم، ص ١٠٦ - ١٢٣، والأزهر في ألف عام، د. بيارد دودج، ترجمة د. حسين النجار، ص ١٨٥ - ١٨٧.

قد حل لواء التعليم الشرعي في بلاد المسلمين لقرون عديدة، وأثره في ذلك لا يخفى على كل قارئ للتاريخ الإسلامي<sup>(١)</sup>؛ كان لتولي علماء الشافعية لمشيخة الأزهر الأثر الأبرز في المحافظة على وجود المذهب الشافعى في المشرق الإسلامي عامةً وفي مصر خاصةً، حيث وفَدَ إليه طلاب العلم بعد تعطل كثير من المدارس الإسلامية في المشرق، نتيجة للاضطراب السياسي الذي عصف ببلاد فارس وببلاد ما رواه نهر جيحون وغيرها كما سبق بيانه في بداية هذا المبحث.

٢) وجود علماء الشافعية في الحرمين الشريفين، فالمسجد الحرام في مكة المكرمة والمسجد النبوى في المدينة المنورة هما مهوى أفئدة المسلمين، وإليهما يقصد الحجاج والمعتمرون في كل عام، فكانت دروس علماء الشافعية فيهما خلال هذا الدور (١٠٠٤هـ - ١٣٣٥هـ) و المجالس إفتاء الحجاج التي عقدوها في الحرمين، كانت سبباً في اهتمام المسلمين بالفقه الشافعى وحملهم له إلى بلادهم التي جاؤوا منها، خاصةً المشرق الإسلامي، وزاد من أهمية هذا الأمر أنَّ كثيراً من الحجاج والمعتمرين من طلبة العلم وغيرهم كانوا يجاورون في الحرمين لسنوات.

ومن أبرز علماء الشافعية الذين استوطنوا الحجاز وكان لهم نشاط علمي في الحرمين خلال هذا الدور، وهو الخامس من تاريخ المذهب الشافعى<sup>(٢)</sup>: العالمة

(١) راجع في ذلك على سبيل المثال لا الحصر: كتاب الأزهر ودوره السياسي والحضاري، د. شوقي عطا الله الجمل، وكتاب الأزهر تاريخ ورسالة، إعداد الهيئة العامة للاستعلامات في الأزهر الشريف فكلاهما أورد العديد من الحقائق التاريخية المقررة لعظم دور الجامع الأزهر في الحياة العلمية خلال التاريخ الإسلامي.

(٢) كان الإمام ابن حجر الهيثمي (توفي سنة ٩٧٤هـ) هو أبرز علماء الشافعية الذين استوطنوا الحجاز خلال الدور الرابع من تاريخ المذهب، والمسمى بدور التتقىع الثاني للمذهب (٦٧٦هـ - ١٠٠٤هـ) وقد نشط تلاميذه - وهم كثُر - في بداية الدور الخامس في ثبيت المذهب وتوطينه في الحرمين واليمن ونواحي الحجاز.

محمد بن عبد الرسول البرزنجي (توفي سنة ١١٠٣ هـ)<sup>(١)</sup>، والعلامة محمد بن سليمان الكردي المدنى (توفي سنة ١١٢٧ هـ) والعلامة عثمان بن محمد شطا الدمياطي نزيل مكة (توفي سنة ١٣٠٠ هـ)، والعلامة علوى بن أحمد السقاف المكى (توفي سنة ١٣٣٥ هـ) وغيرهم كثير.

### ثالثاً: التراجع البين في منهج التصنيف الأصولي عند الشافعية عن مقاصد علم أصول الفقه:

لم يكن التصنيف في أصول الفقه عند الشافعية في الدور الخامس من تاريخ المذهب الشافعى (٤١٠٠ هـ - ١٣٣٥ هـ) بأحسن حالاً من التصنيف الفقهي عندهم فيه؛ فقد أصابه الضعف أيضاً، وظهرت فيه طريقة الحواشى، مما أبعد المصنفات الأصولية عن غاية علم أصول الفقه وفائده<sup>(٢)</sup>.

(١) هو العلامة محمد بن عبد السيد بن عبد الرسول البرزنجي الكردي، ولد سنة ١٤٤٠ هجرية في بلدة شهرزور من بلاد الأكراد، رحل في طلب العلم إلى حلب ودمشق وبغداد ومصر، فدرس الفقه الشافعى وأجاد فيه، ومن أبرز أعلام الشافعية الذين أخذ عنهم العلامة على الشيراملى (توفي سنة ١٠٨٧ هـ)، ثم استوطن البرزنجي في المدينة المنورة يصنف ويدرس ويفتى الناس على المذهب الشافعى إلى أن توفي فيها سنة ١١٠٣ هـ، راجع في ترجمته: معجم المؤلفين، عمر رضا كحاله، ج ٣، ص ٢٩٢، رقم ترجمته ١٣٦٨، وسلك الدرر في أعيان القرن الثاني عشر، محمد خليل المرادي، ج ٤، ص ٨٠، رقم ترجمته ٦٢٧.

(٢) إن الضعف في التصنيف في أصول الفقه في هذا الدور (٤١٠٠ هـ - ١٣٣٥ هـ) لم يكن خاصاً بالشافعية وحدهم، بل كان داءً عاماً أصاب سائر المذاهب الفقهية، وتمتد جذوره إلى ما قبل هذا الدور بقرون. وقد قال الدكتور قطب مصطفى سانو (دكتور في الفلسفة والقانون وأصله من غينيا) في كتابه المفيد: أدوات النظر الاجتهادي المنشود في ضوء الواقع المعاصر، تحت عنوان: أدوات النظر الاجتهادي بعد القرن الثامن إلى فرناحالى (يقصد القرن الخامس عشر الهجري)، قال: «... إن النظر التمعن في الفكر الأصولي وما آلت إليه أمره بعد القرن الثامن الهجري يهدى المرء إلى الرَّأْسَةِ... إنَّهُ لَمْ يَشَهِدْ أَيْ تَجَدِيدَ أَوْ مَرَاجِعَةَ جَذْرِيَّةَ لِمَابَاهُ وَقَضَائِيَّةَ الْأَسَاسِيَّةِ، وَإِنْ يَكُنْ مِنْ تَغْيِيرٍ أَوْ تَطْوِيرٍ يُمْكِنُ لِلمرءِ أَنْ يَلْعَظِهِ فِي هَذَا الْفَكَرِ بَعْدَ الْقَرْنِ الثَّامِنِ فَلَا يَمْدُو أَنْ يَكُونَ عَلَى مَسْتَوِيِّ الشَّرْحِ وَالتَّلْخِيصِ وَالْتَّعْلِيقِ... الْأَمْرُ الَّذِي تَبَعَّ عَنْهُ صِيرَوْرَةُ هَذَا الْفَكَرِ فِي حَدَّ ذَاتِهِ فَكَرَا ثَابِتاً غَيْرَ قَابِلِ لِلْتَّطْوِيرِ وَلَا لِلتَّجَدِيدِ... خَاصَّةً أَنْ عَدَدًا مِنْ اسْتَهْلِكُوا الْفَكَرَ الْأَصُولِيَّ بَعْدَ الْقَرْنِ الثَّامِنِ الهَجْرِيِّ كَانُوا يَصْرَوْنَ عَلَى القَوْلِ بِسَدَّ بَابِ الْاجْتِهادِ...» ص ٨٩ - ٩٠.

وبياناً لذلك أسوق فيما يلي بعض القولات المفيدة عن عدد من العلماء المعاصرين لزمن كتابة هذه الرسالة توضّح فوائد علم أصول الفقه ومقاصده.

قال الأستاذ الدكتور وهبة الزحيلي<sup>(١)</sup> في كتابه أصول الفقه الإسلامي، تحت عنوان: الغاية من تدريس الفقه والأصول، قال: "... أما الغاية من دراسة علم الأصول فهي مجال لاستيقاف النظر. لقد سمعت من بعض أساتذتي الأفضل في الأزهر الشريف أن علم الأصول علم نشا ونضج ثم انتهى وانطوى، فاستغربت لهذا الأمر وقت: ما هي إذاً فائدة دراسة هذا العلم؟

وبعد التحري والتثبت انتهيت إلى أن هذا العلم فوائد عظيم ... أو لا: الفائدة التاريخية: نتعرف بواسطة قواعد الأصول مدارك الفقهاء المجتهدين وطرق استنباطهم والتوصل بها إلى معرفة الأحكام الشرعية معرفة دقيقة ... ثالثاً: فائدة في الاجتهاد: تظهر فائدة الأصول للمجتهد؛ لأنها يساعده على استنباط الأحكام، كما أن دراسة علم الأصول تزود الباحثين بمعين خصب في الترجيح والتخرير على أقوال الفقهاء السابقين، أو إصدار الأحكام الشرعية على ما يستجد من الحاجات الفردية أو الاجتماعية.. والاجتهاد لا يتّأّى بدون معرفة قواعد الأصول، وإدراك علل الأحكام الشرعية، وبالعودة إلى التعمّق في هذا العلم نستطيع أن ننقض عن أنفسنا غبار التقليد الأعمى، ونشير كوامن الفقه الإسلامي من جديد...»<sup>(٢)</sup>.

وقال الأستاذ الدكتور عبد الوهاب إبراهيم أبو سليمان<sup>(٣)</sup> في كتابه الفكر الأصولي دراسة تحليلية نقديّة: «... ولما كانت الغاية المتوكّاه من علم الأصول

(١) الأستاذ الدكتور وهبة الزحيلي من مواليد دمشق سنة ١٩٣٢م، وهو أستاذ الفقه وأصوله في كلية الشريعة في جامعة دمشق في زمان كتابة هذه الرسالة.

(٢) انظر أصول الفقه الإسلامي، أ. د. وهبة الزحيلي، ج ١، ص ٢٩ - ٣٠.

(٣) الأستاذ الدكتور عبد الوهاب إبراهيم أبو سليمان هو أستاذ الفقه الإسلامي في كلية الشريعة في جامعة أم القرى في مكة المكرمة في زمان كتابة هذه الرسالة.

إمداد المتجهدين بقواعد الاستنباط وقوانينه، فإن الحاجة إليه تشتّد في الوقت الحاضر؛ حيث الاتجاه العام إلى إعادة النظر في التراث الفقهي وتقويمه، وإلى اجتهداد فقهي جديد جامع بين الأصالة والمرونة لمواجهة متطلبات العصر ومشكلاته، ولن يتحقق هذا إلا إذا اتخذ الاجتهداد مساراً صحيحاً مبنياً على أسس سليمة ودعائم متينة من المعرفة التامة بالعلوم الشرعية واللغوية، والتي يأتي هذا العلم في مقدمتها، أما مجرد معرفة النصوص أو استظهارها فليس مؤهلاً للاجتهداد، أو خوّلاً لاستنباط الأحكام «<sup>(١)</sup>».

وقال الأستاذ الدكتور شعبان محمد إسماعيل <sup>(٢)</sup> في كتابه أصول الفقه تاريخه ورجاله تحت عنوان فائدة علم الأصول، قال: «... فالحاجة إلى علم الأصول قائمة ومستمرة لا تقطع مادام هناك فقهه ومادامت هناك أحكام لأفعال العباد يراد بها معرفة حكم الله سبحانه... وبالجملة: فهو الذي يكون الفقيه المستير، والمتجهد المفكّر، ويضع القواعد التي يجب توافرها فيمن يرى في نفسه القدرة على استنباط الأحكام الشرعية من أدلةها، فإن باب الاجتهداد يزعم كثير من الناس أنه قد أغلق؛ لأن الأحكام الشرعية قد دونت وفرغ منها المتجهدون، واقتصر الناس على الأخذ بآرائهم، ولكن الأمر ليس كذلك ...» <sup>(٣)</sup>.

ويعد هذه النقولات - على طولها - التي جلت أهمية علم أصول الفقه ومقاصده أقول: لعلّ أبرز ما يمثل المصنفات الأصولية الشافعية في هذا الدور -

(١) انظر الفكر الأصولي، أ. د. عبد الوهاب إبراهيم أبو سليمان، ص ١٩.

(٢) الأستاذ الدكتور شعبان محمد إسماعيل هو من مواليド محافظة الشرقية في مصر سنة ١٩٣٩م، وحاصل على الدكتوراه في أصول الفقه من جامعة الأزهر سنة ١٩٧٥م، وهو مدرس مواد أصول الفقه في كلية الشريعة في جامعة أم القرى في مكة المكرمة في زمن كتابة هذه الرسالة.

(٣) انظر أصول الفقه تاريخه ورجاله، أ. د. شعبان محمد إسماعيل، ص ٢١ - ٢٢.

وراجع في بيان المزيد من فوائد دراسة علم أصول الفقه ما ذكره أ. د. مصطفى سعيد الخن في كتابيه: آبحاث حول أصول الفقه الإسلامي تاريخه وتطوره، ص ٧٥ وما بعدها، ودراسة تاريخية للفقه وأصوله، ص ١٤٩ وما بعدها.

وهو الخامس - من تاريخ المذهب الشافعى (١٠٤ هـ - ١٣٥ هـ) حاشية العلامة حسن بن محمد العطار (توفي سنة ١٢٥٠ هجرية)<sup>(١)</sup> على شرح الجلال الحلى (توفي سنة ٨٦٤ هـ) على جمع الجواامع للإمام تاج الدين السبكي (توفي سنة ٧٧١ هـ)، وثلاثتهم (المصنف والشارح وصاحب الحاشية) من أعلام الشافعية كلّ في عصره.

وكان مما جاء في حاشية العطار في كتاب الاجتهد<sup>(٢)</sup> قوله: «... (ويجوز خلو الزمان عن مجتهد) المتبارد من ذكر المجتهد هو المجتهد المطلق، لكن صرّح الصفي الهندي بإيجارء هذا الخلاف في غيره أيضاً حيث عبر بقوله: المختار عند الأكثرين أنه يجوز خلوّ عصر من الأعصار عن الذي يمكن تفويض الفتوى إليه سواء أكان مجتهداً مطلقاً أو كان مجتهداً في مذهب المجتهد ومنع منه الأقلون كالحنابلة... وفي عصرنا وهو القرن الثالث عشر ضعف الطالب والمطلوب بتراكم عظام الخطوب نسأل الله السلامة...». وقال أيضاً: «... فإن بلوغ رتبة الاجتهد في الأزمنة المتأخرة ربما نقطع بعدم وقوعه، وإنْ كان داخلاً في حيز الإمكان، والعلامة السيوطي مع تبحّره في العلوم التي هي أدوات الاجتهد لما ادعاه قام عليه النكير من أهل

(١) هو العلامة حسن بن محمد بن محمود العطار، أصله من المغرب، ولد سنة ١١٩٠ هجرية في القاهرة، درس في الأزهر الشريف العلوم الشرعية وفي مقدمتها المذهب الشافعى أصولاً وفروعًا، رحل في طلب العلم إلى بلاد الشام وغيرها، فسكن دمشق زمناً، توّلى مشيخة الجامع الأزهر سنة ١٢٤٦ هجرية فكان الشيخ السادس عشر للأزهر وبقي في المشيخة إلى أن توفي في القاهرة سنة ١٢٥١ هجرية، له مصنفات عديدة من أبرزها حاشيته على شرح الجلال الحلى على جمع الجواامع لتابع الدين السبكي، في أصول الفقه. راجع في ترجمته: أصول الفقه تاريخه ورجاله، أ. د. شعبان محمد إسماعيل ص ٥٨٢، والنور الأبهى في طبقات شيخ الجامع الأزهر، محبي الدين الطعمى، ص ٣٠، ومعجم المؤلفين، عمر رضا كحال، ج ١، ص ٥٨٧، رقم ترجمته ٤٤١٨.

(٢) وأقول هنا: إن كلام علماء أصول الفقه في مصنفاتهم في موضوع الاجتهد ومسائله، هو مما يبرر واقع الاجتهد الفقهي قوةً وضيقاً خلال العصور التي صفت فيها تلك المصنفات، بالنظر إلى أن أهم مقاصد علم أصول الفقه هي ضبط الاجتهد الفقهي وتنظيمه بالقواعد الأصولية المعتبرة كما سبق بيانه، فإذا أراد الباحث أن يقيّم كتاباً أصولياً فليقرأ ما جاء في باب الاجتهد منه، والله تعالى أعلم.

(٣) انظر حاشية العطار على شرح الجلال الحلى، العلامة حسن العطار، ج ٢، ص ٤٣٨.

عصره... وقد ادعى المصنف (يقصد تاج الدين السبكي) بلوغ والده (يقصد تقى الدين السبكي) رتبة الاجتهد المطلق...»<sup>(١)</sup> وقال أيضاً: «... والحاصل أن التقليد أخذ بمذهب سواءً أكان ذلك المذهب قوله أو فعلأً أو تقريراً... ويلزم التقليد مطلقاً أخذأً من التفصيل الآتي..»<sup>(٢)</sup>.

وأقول هنا: إن القارئ المدقق في حاشية العلامة حسن العطار وغيرها من المصنفات الأصولية الشافعية في هذا الدور (١٠٤ - ١٣٣٥ هـ) يدرك مدى ابعاد تلك المصنفات عن أهم مقاصد علم أصول الفقه؛ ألا وهو رسم طريق الاجتهد الفقهي وبيان خطته، رغم أن الإمام الشافعي كان من أبرز دعاة الاجتهد في التاريخ الإسلامي، وبين ضوابطه بقواعد الأصول المعتبرة التي سطّرها في مصنفاته الأصولية المتعددة وفي مقدمتها كتاب الرسالة، وقد ذمَ رَحْمَةُ اللهِ التقليد في عدة مواضع؛ منها ما قاله في كتابه جامع العلم خلال بيانه لحجية خبر الواحد: «... ثم تفرق أهل الكلام في ثبيت الخبر عن رسول الله ﷺ تفرقاً متبيناً، وتفرق غيرهم من نسبته العامة إلى الفقه فيه تفرقاً. أما بعضهم فقد أكثر من التقليد والتحفيف من النظر، والغفلة والاستعجال بالرياسة، وسامّثل لك (يقصد للقارئ) من قول كل فرقٍ عرفتها مثلاً يدل على ما وراءه، إن شاء الله تعالى..»<sup>(٣)</sup>، وقال أيضاً في كتاب الرسالة: «... فالواجب على العالمين أن لا يقولوا إلا من حيث علموا، وقد تكلّم في العلم من لو أمسك عن بعض ما تكلّم فيه منه لكان الإمساك أولى به (يقصد الجاهل الذي تصرّ للتعليم والتلقّي) وأقرب من السلامة له، إن شاء الله، فقال منهم قائل: إن في القرآن عربياً وأعجمياً، والقرآن يدل على أن ليس من كتاب الله شيء إلا بلسان العرب، ووَجَدَ قائل هذا القول من قبل ذلك منه

(١) انظر المصدر السابق، ج ٢، ص ٤٢٣.

(٢) انظر المصدر السابق، ج ٢، ص ٤٣٢ - ٤٣٣.

(٣) انظر موسوعة الإمام الشافعي، بتحقيق د. أحمد بدر الدين حسون، المجلد العاشر، ج ١٥، ص ٧ - ٨ (من كتاب جامع العلم).

تقليداً له، وتركتاً للمسألة له عن حجته ومسألة غيره من خالقه، وبالتالي التقليد أغللَ مَنْ أَغْلَى مِنْهُمْ، والله يغفر لنا وهم... »<sup>(١)</sup>.

وأقول هنا: إن الاجتهد ضروري لتطور الفقه الإسلامي عامّة، ولتطور القضاء خاصّةً ومسائرته لمستجدّات الحياة<sup>(٢)</sup>، والمذهب الشافعي كان ثاني أكبر المذاهب الفقهية في بلاد المسلمين التي حكمتها الدولة العثمانية بعد المذهب الحنفي الذي اعتُبر المذهب الرسمي للدولة، وقد ضعفَ الاجتهد الفقهي ضعفاً بيناً عند الشافعية وغيرهم خلال هذا الدور من تاريخ المذهب (١٠٠٤ هـ - ١٣٣٥ هـ) وابتعدت المصنفات الأصولية الشافعية عن وظيفة ضبط الاجتهد وتنظيمه ليحاكي تطور المجتمع كما سبق بيانه؛ وانضمَ إلى ذلك أيضاً ضعف الوعي الإسلامي في العهد العثماني (٩٢٣ هـ - ١٣٣٧ هـ) خاصةً في الثلث الأخير منه، وظهور عددٍ من المخالفات الشرعية في السياسة الداخلية والخارجية للدولة العثمانية، مبتعدةً بها عن منهج الإسلام الصحيح<sup>(٣)</sup>، علاوةً على ضعفها الاقتصادي والعسكري أمام الدول الأوروبيّة الصليبية خلال القرنين الثاني عشر والثالث عشر الهجريين؛ فكانت آثار كل تلك الأحوال مجتمعةً سلبيةً جداً على استمرار تحكيم الشريعة الإسلامية في بلاد المسلمين الخاضعة لسلطان الخلافة العثمانية، إذ بدأت في أوّل العهد العثماني تظهر القوانين الوضعيّة المأخوذة عن القوانين الأوروبيّة لتحل محلَّ

(١) انظر الرسالة للإمام الشافعي، بتحقيق د. عبد الفتاح كباره ص ٤٩، وبحقيق الأستاذ أحمد محمد شاكر، ص ٤١ - ٤٢. وأقول هنا: إنَّ بين كلام الإمام الشافعي في رسالته وبين كلام العلامة حسن العطار في حاشيته ما يزيد على الألف عام، تطور فيها علم أصول الفقه حتى أدى دوره في توجيه دفة سفينة الاجتهد الفقهي، ثم أصابه الوهن والضعف حتى ابتعدت مصنفاته عن أهم مقاصده؛ ألا وهو ضبط الاجتهد وتوجيهه.

(٢) راجع في بيان أهمية الاجتهد للقاضي في الدولة الإسلامية: حقوق الزوجين، دراسة نقدية لقانون الأحوال الشخصية، العلامة أبو الأعلى المودودي، ص ٧٥ - ٧٦، وما إذا خسر العالم بالخطاط المسلمين، العلامة أبو الحسن الحسني التدويني، ص ١١٧ - ١١٨.

(٣) راجع في بيان ذلك: التاريخ الإسلامي - العهد العثماني - محمود شاكر، ص ٢٤ وما بعدها، وص ٣٥ وص ١٢٣ وما بعدها.

الفقه الإسلامي وفي مقدمته الفقه الحنفي<sup>(١)</sup>، وقسمت المحاكم إلى نظامية تحكم بذلك القوانين وأخرى شرعية<sup>(٢)</sup>، ولا حول ولا قوة إلا بالله العلي العظيم القائل في مُحَكَمِ التنزيل: ﴿فَلَا وَرَبَّكَ لَا يُؤْمِنُونَ حَتَّىٰ يُحَكَّمُوكَ فِيمَا شَجَرَ بَيْنَهُمْ ثُمَّ لَا يَجِدُوا فِي أَنفُسِهِمْ حَرَجًا مِمَّا قَضَيْتَ وَيُسَلِّمُوا تَسْلِيمًا﴾. صدق الله العظيم [النساء: ٦٥].

(١) في سنة ١٨٥٠ م صدر قانون التجارة العثماني نقلًا عن القانون الفرنسي وفي سنة ١٨٥٨ م صدر قانون الأراضي ثم قانون الجزاء (العقوبات) وكلها نقلًا عن القانون الفرنسي أيضًا، وفي سنة ١٨٦١ صدر قانون أصول المحاكمات التجارية وفي سنة ١٨٦٤ م صدر قانون التجارة البحري وفي سنة ١٨٨٠ م صدر قانون أصول المحاكمات المقرقية وغيرها، ومن الجدير بالذكر أن قانون الجزاء العثماني لم يقر العقوبات الشرعية كقطع يد السارق والجلد ونحوها. راجع في بيان كل ما سبق: تاريخ التشريع الإسلامي الشيخ علي محمد معوض والشيخ عادل أحد الموجود، ج ٢، ص ٢٩٦ - ٢٩٧. والمدخل الفقهي العام، أ. مصطفى أحد الزرقاء، ج ١، ص ٢٣٨ - ٢٣٩ وص ٢٤٠، والدولة العثمانية تاريخ وحضارة، أ. د. أكمل الدين أوغلي وآخرون، ج ١، ص ٤٤٥ - ٤٥٢.

(٢) راجع المدخل الفقهي العام، أ. مصطفى أحد الزرقاء، ج ١، ص ٢٢٦، وأقول هنا: لقد تزامن تعطل الاجتهد الفقهي وجود التصنيف في الفقه مع الافتتان بحركة التقني التي انتشرت في أوروبا خلال القرنين الثاني عشر والثالث عشر الهجريين بالإضافة لما عاشته الدول الأوروبية من مظاهر المدنية آنذاك خاصة بعد ما عُرف بالثورة الصناعية فيها. راجع في الإشارة إلى هذا الأمر: تاريخ التشريع الإسلامي الشيخ علي محمد معوض والشيخ عادل أحد الموجود، ج ٢، ص ٢٩٢، والمدخل الفقهي العام، أ. مصطفى الزرقاء، ج ١، ص ٢٢٩، والدولة العثمانية تاريخ وحضارة، أ. د. أكمل الدين أوغلي وآخرون، ج ١، ص ٥١٢ وما بعدها.

## المبحث السابع

### الدور السادس انحسار التمذهب بالذهب الشافعي وتطور الدراسات الفقهية المعاصرة [١٣٣٥ هجرية - ١٤٢٣ هجرية]

يتضمن هذا المبحث ثلاثة مطالب، يعرض الأول منها المقصود بالخسار التمذهب بالذهب الشافعي وأسبابه في هذا الدور، بينما يعرض المطلب الثاني أبرز معالم تطور الدراسات الفقهية المعاصرة، ويعرض المطلب الثالث مصير التصنيف في طبقات الشافعية مع الترجمة لاثنين من أبرز أعلامهم في هذا الدور من حياة الذهب الشافعي، والذي يستغرق ما يقرب من مائة عام، حيث يبدأ من وفاة العلامة علوى بن أحد السقاف المكي سنة ١٣٣٥ هـ وينتهي في زمان كتابة هذه الرسالة سنة ١٤٢٣ هـ.

وهذه المطالب الثلاثة هي:

المطلب الأول: الخسار التمذهب بالذهب الشافعي.

المطلب الثاني: تطور الدراسات الفقهية المعاصرة في هذا الدور.

المطلب الثالث: مصير التصنيف في طبقات الشافعية وترجمتهم.

#### المطلب الأول

##### الخسار التمذهب بالذهب الشافعي

منذ ظهور الذهب الشافعي واستقراره في الدور الثاني من تاريخه حسب تقسيم هذه الدراسة (٢٧٠ - ١٤٥٥ هـ)، منذ ذلك الحين انتشر الذهب في بقاع شتى من المشرق الإسلامي، واتبعه الكثير من المسلمين وحكم بفقهه الكثير من القضاة، ومع ضعف الاجتهداد الفقهي وما رافقه من شيوع التعصب المذهبي؛ أصبح المتذهبون بالذهب الشافعي من عوام المسلمين لا يخرجون عن فتاوى فقهاء

مذهبهم، وأولئك بدورهم لا يخرجون عن أقوال أئمة المذهب إلا في القليل النادر، كما سبق بيان ذلك خلال عرض معالم الدورين الرابع (٦٧٦هـ - ١٠٠٤هـ)، والخامس (١٣٣٥هـ - ١٠٠٤هـ) من حياة المذهب، حيث كان عوام الناس يُنسبون إلى المذهب الفقهي الذي يتبعونه فيقال فلان بن فلان الشافعي ونحو ذلك، ولم تكن هذه الأحوال خاصة بالمذهب الشافعي وحده، بل كانت عند سائر المذاهب الفقهية الأخرى<sup>(١)</sup>.

ومع بداية القرن الرابع عشر الهجري بدأت معالم الحياة الإسلامية في الشرق الإسلامي تتأثر بالغزو الثقافي الصليبي بصورة واضحة، حيث سُنت عدد من القوانين الوضعية المأخوذة في أكثرها عن القوانين الأوروبيية، لتبدأ تلك القوانين بمراجعة الشريعة الإسلامية في حكم البلاد الخاضعة لسلطان الخلافة العثمانية<sup>(٢)</sup>، وبلغت الأحوال الذروة في السوء بعد انسلاخ البلاد العربية عن الدولة العثمانية، نتيجة لخروج شريف مكة الحسين بن علي عليها بمساعدة دولة بريطانيا له خلال أحداث الحرب العالمية الأولى (١٣٣٩هـ / ١٩١٤م - ١٣٤٥هـ / ١٩١٨م)<sup>(٣)</sup>، وكانت أبرز الشمار الفاسدة لكل ذلك تعطيل تحكيم الشريعة الإسلامية في بلاد المسلمين، ومنها الشرق الإسلامي، حيث انتشر المذهب الشافعي؛ فظهرت المحاكم النظامية التي تحكم بالقوانين الوضعية، وشملت في اختصاصها سائر أنواع المعاملات بين الناس، باستثناء أحكام الزواج والطلاق والميراث؛ حيث تركت لما

(١) راجع في بيان ذلك: تاريخ التشريع الإسلامي - الشيخ محمد الخضري بك ص ٢١٠ وما بعدها. وتاريخ التشريع الإسلامي - علي محمد معوض وعادل أحمد عبد الموجود ٢ ص ٢٠٣ و ٢٠٤.

(٢) راجع في بيان ذلك: المدخل الفقهي العام، أ. مصطفى أحمد الزرقا ج ١ ص ٢٤٥ - ٢٤٨، وجهود تأمين الفقه الإسلامي، أ. د. وهبة الزحيلي ص ٥٣ وما بعدها. ومجلة إسلامية المعرفة - السنة الثانية - العدد الخامس صفر ١٤١٧هـ - بحث منهج النظر في دراسة القانون مقارنا بالشريعة - د. طارق البشري ص ٣٥ وما بعدها.

(٣) راجع في تفصيل هذه الأحداث: التاريخ الإسلامي - المجلد الثامن - العهد العثماني - الأستاذ محمود شاكر ص ٢٤٩ - ٢٥٢.

اصطلاح على تسميته بالمحاكم الشرعية، كما وأنشئت كليات الحقوق لتخرج القضاة والمحامين ورجال التشريع وفق القانون الوضعي في الدول الإسلامية<sup>(١)</sup>، والذي يعنينا في هذه الدراسة بما سبق عرضه أمناً ثمان هما:

أولاً: إن اهتمام عوام المسلمين بمعرفة الأحكام الشرعية، خاصةً في غير أحكام العبادات (فقه المعاملات - فقه العقوبات - فقه الجهاد...) أصبح ضعيفاً، إذ الحافز على هذه المعرفة هو التزام المسلم بدينه وخشيته من الله تعالى، وليس لأن هذه الأحكام تسرى عليه وتحكم المجتمع الذي يعيش فيه، وإذا ما أخذ بعين الاعتبار ضعف الوعي الإسلامي عموماً عند جمهور المسلمين، وظهور حركات فكرية هدّامة في مجتمعاتهم مثل الشيوعية والعلمانية والبعثية وغيرها كثير، يمكن تصور مدى ابتعاد واقع حال المسلمين عن أحكام شريعتهم الإسلامية، وعن تراثهم الفقهي الضخم المتمثل بفقه سلفهم الصالح من فقهاء المذاهب لهذه الشريعة<sup>(٢)</sup>.

ثانياً: إن تعين القضاة في بلاد المسلمين لم يعد مرجعه إلى المذهب الفقهي للقاضي، وليس السبب في ذلك أن مذهبه لم يعد هو السائد في هذا البلد أو ذاك؛ ولكن لأن الشريعة نفسها أقضت عن الحكم والقضاء إلا في مسائل محدودة، بل أصبح من شروط تولي القضاء في المحاكم النظامية حصول القاضي على إجازة جامعية في القانون الوضعي، والأمر ذاته فيما يختص المحاكم الشرعية إذ لا علاقة لمذهب القاضي الفقهي في تعينه، وذلك بعد صياغة أحكام الزواج والطلاق والميراث (اختصاص المحاكم الشرعية) على شكل قوانين، عُرفت بقوانين الأحوال الشخصية، أخذت أكثر موادها من الفقه الحنفي في كل من مصر والعراق وبيلاد

(١) راجع: تاريخ الفقه الإسلامي - الدكتور عمر سليمان الأشقر، ص ١٨٦؛ ومسيرة الفقه الإسلامي المعاصر وملاحمه، الدكتور شويش الحاميد ص ٢٥٩.

(٢) راجع لمعرفة المزيد عن هذه الأمور، الكلام المقيد في كتاب: ردة ولا أبا بكر لها - أبو الحسن علي الندوبي - ص ١٤ - ص ٢٠. وكتاب: ماذا خسر العالم بالخطاط المسلمين - أبو الحسن علي الندوبي، ص ١٣٢ وما بعدها، ومسيرة الفقه الإسلامي المعاصر وملاحمه الدكتور شويش الحاميد ص ٢٧٦ وما بعدها.

الشام - وهي من أبرز مواطن المذهب الشافعي - وأصبح حكم القاضي الشرعي مقيداً بمواد هذه القوانين<sup>(١)</sup>.

وكان من أهم آثار هذين الأمرين الخسارة تذهب عوام المسلمين غير المختصين بدراسة علوم الشريعة - بالمخالف للفقهية، وضعف مظاهر التعصب المذهبي بينهم شيئاً فشيئاً، فلم يعد شائعاً أن يُنسب الناس إلى المذهب الفقهي الذي يتبعونه؛ كأن يُقال: فلان بن فلان الشافعي، أو فلان بن فلان الحنفي ونحو ذلك، وإن كان هذا الحال متفاوتاً بين بلاد المسلمين؛ حيث ظهر جلياً في البلاد الأكثر تأثراً بالمدنية الغربية واتصالاً بها خاصة في المدن الكبرى منها - بينما كان ظهوره متوسطاً وربما ضعيفاً في مجتمعات إسلامية أخرى<sup>(٢)</sup>.

وأقول هنا: لقد بقي التمذهب بالمخالف للشافعي موجوداً في بعض حلقات الفقه في عدد من المساجد في كل من بلاد الشام وشمال العراق (كردستان العراقية) ومصر واليمن وجنوب شرق قارة آسيا في جزر ماليزيا وإندونيسيا؛ حيث يقوم على التدريس في هذه الحلقات علماء تلقوا الفقه الشافعي عن أشياخهم من فقهاء الشافعية، الذين تلقوا دورتهم بالسند المتصل إلى عدد من أعلام الشافعية في الدور الخامس من أدوار التطور التاريخي للمذهب الشافعي (٤٠٠ هـ - ١٣٣٥ هـ)، ويتدارس طلبة الفقه في هذه الحلقات مصنفات فقهية وأصولية شافعية، مثل: شروح كتاب المنهاج للإمام النووي وحواشيه، ومثل شروح كتاب منهاج الأصول للقاضي البيضاوي.

(١) راجع: الواضح في شرح قانون الأحوال الشخصية الأردني - الدكتور عمر سليمان الأشقر - ص ٩ - ١٣ وص ١٩ - ٢٠، وجهود تقوين الفقه الإسلامي. أ. د. وهبة الزحيلي ص ٥٣ وما بعدها.

(٢) لا بد من التنبيه هنا إلى وجود أدلة أخرى لأنحسار التمذهب بالمخالف للفقهية - ومنها المذهب الشافعي - في البلاد الإسلامية، منها: انتشار الوعي الإسلامي بين علماء المسلمين وطلبة العلم الشرعي، ولدرايم لهم لضرورة استفادة المذاهب من اجتهادات بعضها، وأن الأخذ بمذهب واحد وترك غيره جلة وتفصيلاً ربما يؤدي إلى نزول الفسيق والحرج بالناس، وعجز الفقه حينها عن مواجهة مستجدات الحياة المعاصرة.

ومن أمثلة هذه الحلقات في زمن كتابة هذه الرسالة، بعض حلقات دروس الفقه الشافعي في الجامع الأزهر حرسه الله - وحلقة الدكتور مصطفى ديب البغا في مسجد زين العابدين في مدينة دمشق، التي يشرح فيها كتاب مغني الحاج للخطيب الشريبي، وحلقة شيخي الأستاذ نذير محمد مكتبي حفظه الله - في مسجد الحمزة والعباس - رضي الله عنهما - في مدينة دمشق أيضاً، والتي يدرس فيها الفقه من كتاب المقدمة الحضرمية وكتاب عمدة السالك وعدة الناسك وأمثالهما من كتب الفقه الشافعي؛ إلا أنَّ أوضح الأمثلة المعاصرة على بقاء التمذهب بالمذهب الشافعي هو تدريس الفقه في حلقات العلم في مدينة تريم في حضرموت اليمن<sup>(١)</sup>.

### المطلب الثاني

#### تطور الدراسات الفقهية المعاصرة في هذا الدور

[١٤٢٣ هـ - ١٣٣٥ هـ]

رغم ما حلّ بال المسلمين من كروبٍ عظيمة خلال الفترة الزمنية التي يغطيها الدور السادس من حياة المذهب الشافعي، كان من أبرزها تعطيل الحكم بالشريعة الإسلامية؛ رغم ذلك فقد شهدت دراسة الفقه الإسلامي بمذاهبه المتعددة تطوراً مفيداً في عدة اتجاهات، ومن أبرز معالم هذا التطور الأمور الثلاثة التالية:

أولاً: نشوء كليات الشريعة.

ظهرت في هذا الدور ما سُمي بكليات الشريعة؛ وهي التي اختصت في تدريس

(١) وقد أخبرني الأخ الزميل الدكتور أبجد رشيد محمد علي أنه خلال إقامته في مدينة تريم، خلال إعداده لرسالته في ماجستير الفقه وأصوله بعنوان الإمام ابن حجر الهيثمي وأثره في الفقه الشافعي، التقى بعدد غير قليل من الفقهاء الشافعيين الذين يدرّسون كتاب منهاج الطالبين للنحووي وبعض شروحه وغيرها من كتب الفقه الشافعي، بعدهما تلقوا ذلك بالستاند المتصل إلى الإمام النحووي نفسه، وما زالوا يجيزون تلاميذهم بتلك الكتب، ويعطونهم تلك الأسماك إلى زمان كتابة هذه الرسالة، وراجع في بيان هذا الوصف أيضاً كتاب قبسات النور، لأبي بكر بن علي المشهور، ص ٨ وما بعدها، وراجع في الكتاب نفسه ترجم لعدد كبير من فقهاء الشافعية في حضرموت اليمن من المتقدمين ومن المعاصرین.

علوم الشريعة ومنها الفقه الإسلامي، وذلك ضمن فترة زمنية محددة يغلب أن تكون أربع سنوات في المرحلة الجامعية الأولى (الليسانس أو البكالوريوس)، وفق خطة دراسية معينة، يتلقى خلالها الطالب علمه عن عدد من المدرسین ممن يحملون في الغالب ما اصطلح على تسميته بدرجة الدكتوراه، في أحد تخصصات علوم الشريعة (الفقه - الحديث - التفسير...). إذ لا تقتصو دراسة الطالب في هذه الكليات على شيخ واحد، ثم هناك نظام للامتحانات يهدف إلى اختبار الطالب فيما حفظ وفهم من علوم الشريعة خلال دراسته؛ فإن اجتازها بنجاح أُعطي في نهاية السنوات الأربع شهادة تؤهله ليكون خطيباً وإماماً راتباً للناس، أو ليعمل قاضياً شرعياً ونحو ذلك من الوظائف، وهذه الكليات إما أن تكون مستقلة بذاتها أو منضمة إلى كليات أخرى تدرس علوماً مختلفة؛ مشكّلةً معها جامعة كبرى<sup>(١)</sup>.

ومن أبرز هذه الكليات:

- ١ - كلية الشريعة في الأزهر الشريف، وتتبع نظام السنوات، وافتتحت سنة ١٣٥٢ هجرية ١٩٣٢ ميلادية، وكان ذلك بجهد شيخ الأزهر في حينه العلامة محمد الأحمدي الظواهري (تولى مشيخة الأزهر سنة ١٩٢٩ م وتوفي سنة ١٩٤٤ م، رحمه الله)، وفي سنة ١٩٦١ م أصبح اسم الكلية: كلية الشريعة والقانون، وتتبع جامعة الأزهر في القاهرة<sup>(٢)</sup>.
- ٢ - كلية الشريعة والدراسات الإسلامية في مكة المكرمة، وأنشئت سنة ١٣٦٩ هـ - ١٩٤٩ م، ثم أُتبعت بجامعة أم القرى في مكة التي أنشئت سنة ١٤٠١ هـ - ١٩٨١ م.

(١) راجع: دراسة تاريخية للفقه وأصوله. أ. د. مصطفى سعيد الخن ص ٢٢٥، وتاريخ التشريع الإسلامي - علي محمد معرض وعادل أحد الموجود، ج ٢ ص ٣٦١.

(٢) انظر: دراسة تاريخية للفقه وأصوله. أ. د. مصطفى سعيد الخن ص ٢٢٧، ومسيرة الفقه الإسلامي المعاصر وملامحه - الدكتور شوشن المخمي ص ٢٥٥.

- ٣ - كلية الشريعة في جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية في الرياض، وأنشئت سنة ١٣٧٣هـ - ١٩٥٣م.
- ٤ - كلية الشريعة في جامعة دمشق، وأنشئت سنة ١٣٧٥هـ - ١٩٥٥م، بجهد خاص من الدكتور مصطفى السباعي رحمه الله.
- ٥ - كلية الشريعة في الجامعة الإسلامية في المدينة المنورة، وأنشئت سنة ١٣٨١هـ - ١٩٦٠م<sup>(١)</sup>.
- ٦ - كلية الشريعة في عمان، وأنشئت سنة ١٣٨٤هـ - ١٩٦٤م. وانضمت إلى كليات الجامعة الأردنية سنة ١٣٩١هـ - ١٩٧١م، وتتبع نظام الساعات المعتمدة في تدرسيها<sup>(٢)</sup>.
- ٧ - المعهد العالي للقضاء في مدينة الرياض، وهو معهد لتخريج القضاة، وأُنشئ سنة ١٣٨٥هـ - ١٩٦٥م<sup>(٣)</sup>.

وقد اختلفت هذه الكليات في مناهجها وخطتها الدراسية والكتب المقررة على الطلبة فيها؛ وبالتالي اختلفت في المستوى العلمي لخريجيها، إلا أنَّ الذي يعنينا في هذه الدراسة هو أنَّ ظهور هذه الكليات يُعتبر تغييرًا نوعيًّا مهماً في طريقة دراسة الفقه الإسلامي بمذاهبه المتعددة؛ بعدما كانت طريقة الحلقات في المساجد وما شابها هي السائدة في بلاد المسلمين منذ عصر الصحابة<sup>(٤)</sup>، وكان طلاب العلم

(١) انظر: دراسة تاريخية للفقه وأصوله، أ. د. مصطفى سعيد الخن ص ٢٢٧ وص ٢٢٩، ومسيرة الفقه الإسلامي المعاصر وملامحه - الدكتور شويش الحاميد ص ٢٥٨.

(٢) انظر دراسة تاريخية للفقه وأصوله، أ. د. مصطفى سعيد الخن ص ٢٢٨، ومسيرة الفقه الإسلامي المعاصر وملامحه، الدكتور شويش الحاميد ص ٢٥٨.

(٣) انظر: مسيرة الفقه الإسلامي المعاصر وملامحه - الدكتور شويش الحاميد ص ٢٦٠.

(٤) صورة التدريس على طريقة الحلقات هي: اجتماع عدد من طلاب العلم في حلقة في المسجد، يدرسهم فيها فقيه أو مفسر أو محدث أو لغوي، ويحضرون معه الشهور وربما السنين ليجيزهم بعدها بكتاب أو بكتاب قرؤوها عليه، واستوثق هو من حفظهم وفهمهم لها، وربما تعددت الحلقات في المسجد الواحد وربما أحنت به المكتبات ونحوها حتى أصحي جامعة كبيرة كما كان حال الجامع

يَبْتَعُونَ - فِي الْعَالَبِ - مِنْهُبٌ شِيَخُهُمْ فِي حَلْقَةِ الْفَقَهِ، وَرَبِّا تَلَقَّى الْوَاحِدُ مِنْهُمْ الْفَقَهَ عَلَى يَدِ أَكْثَرِ مِنْ فَقِيهٍ فِي أَكْثَرِ مِنْ حَلْقَةٍ كُلُّهُمْ عَلَى مِنْهُبٍ فَقِيهٍ وَاحِدٍ، وَلَكِنَّ شَيْئًا مِنْ ذَلِكَ لَمْ يَكُنْ حَاصِلًا فِي كُلِّيَاتِ الشَّرِيعَةِ؛ خَاصَّةً وَأَنَّ أَكْثَرَهَا عَنِيتُ بِتَدْرِيسِ تَارِيخِ الْفَقَهِ الإِسْلَامِيِّ وَنَشَأَتِ الْمَذَاهِبُ، بِالإِضَافَةِ إِلَى أَسْبَابِ اخْتِلَافِ الْفَقَهَاءِ وَمَوَادِ الْفَقَهِ الْمَقَارِنِ، مَعَ الْإِهْتِمَامِ بِوَقْوفِ الدَّارِسِينَ فِيهَا عَلَى أَدَلَّةِ الْأَحْكَامِ الشَّرِيعَةِ وَنَحْوِ ذَلِكِ<sup>(۱)</sup>، مَا جَعَلَ ظَهُورَ هَذِهِ الْكُلِّيَاتِ ذَا أَثْرٍ إِيجَابِيٍّ فِي تَجْفِيفِ مَنَابِعِ التَّعَصُّبِ الْمَذَهِيِّ الْمَذْمُومِ، وَخَطُوطِهِ مَفِيدَةٌ نَحْوِ إِحْيَاءِ الْاجْتِهَادِ الْفَقِيهِيِّ الْمَنْضَبِطِ بِقَوْاعِدِ عِلْمِ أَصْوَلِ الْفَقَهِ.

وَأَقُولُ هُنَا: إِنَّ كُلِّيَاتِ الشَّرِيعَةِ فِي الْعَالَمِ الإِسْلَامِيِّ -وَهِيَ فِي ازْدِيَادٍ- مَا زَلَتْ تَتَطَوَّرُ سَنَةً بَعْدَ سَنَةٍ، لَكِنَّ طَمُوحَاتِ الْمُخَلِّصِينَ مِنَ الْقَائِمِينَ عَلَيْهَا تَصْطَدُمُ بِمَعْوِقَاتٍ كَثِيرَةٍ؛ أَكْبَرُهَا وَفِي مَقْدِمَتِهَا تَعْطِيلُ تَحْكِيمِ الشَّرِيعَةِ الإِسْلَامِيَّةِ فِي بَلَادِ الْمُسْلِمِينَ عَلَى وَجْهِ الْعُمُومِ، وَتَقْدِيمِ الْقَوَانِينِ الوضِيعَةِ عَلَيْهَا، مَا جَعَلَ كُلِّيَاتِ الْحَقُوقِ وَالْقَانُونِ تُزَاحِمُ كُلِّيَاتِ الشَّرِيعَةِ وَتَنَافِسُهَا فِي كَثِيرٍ مِنَ الدُّولِ الإِسْلَامِيَّةِ حَتَّى تَارِيخِ كِتَابَةِ هَذِهِ الرِّسَالَةِ، وَلَا حُولَ وَلَا قُوَّةَ إِلَّا بِاللَّهِ الْعَلِيِّ الْعَظِيمِ.

## ثَانِيًّا: تَنْظِيمُ الْاجْتِهَادِ الجَمَاعِيِّ:

يُعْرَفُ الْاجْتِهَادُ الجَمَاعِيُّ بِأَنَّهُ اسْتَفْرَاغُ جَمَاعَةٍ مِنَ الْفَقَهَاءِ الْجَهَدُ لِتَحْصِيلِ حُكْمٍ شَرِعيٍّ بِطَرِيقِ الْاسْتِبَاطِ، وَاتِّفَاقِهِمْ جَمِيعًا أَوْ أَغْلَبِهِمْ عَلَى الْحُكْمِ بَعْدِ التَّشَاورِ<sup>(۲)</sup>؛

---

= الأَزْهَرُ. وَهَذَا الْوَصْفُ مُبَثُوثٌ فِي مُعْظَمِ كُتُبِ تَارِيخِ الْفَقَهِ الإِسْلَامِيِّ. انْظُرْ عَلَى سَبِيلِ المَثَالِ لَا الْحَصْرِ: الْفَقَهُ الإِسْلَامِيُّ الْمُعَاصِرُ وَمَلَاهِيهِ. الْدُّكْتُورُ شُوِيشُ الْحَمَادِيُّ صِ ۲۶۴ وَمَا بَعْدُهَا.

(۱) راجع: دراسة تاريخية للفقه وأصوله، أ. د. مصطفى سعيد المحن ص ۲۳۰. والمدخل لدراسة الشريعة الإسلامية -الدكتور عبد الكريم زيدان ص ۱۲۹-. والمدخل الفقهي العام، أ. مصطفى أحمد الزرقا، ج ۱، ص ۲۵۱ - ۲۵۳، ومسيرة الفقه الإسلامي المعاصر وملاهيه، الدكتور شويس الحمادي، ص ۲۶۳ وص ۲۸۱ وما بعدها.

(۲) راجع: كتاب الأمة - العدد ۶۲ - ذو القعدة ۱۴۱۸ هـ - السنة السابعة عشرة / الموضوع الاجتهاد الجماعي في التشريع الإسلامي - الدكتور عبد المجيد السوسوه الشرفي، ص ۴۶.

وعليه فهو منزلة بين الاجتهاد الفردي الذي يقوم به واحد من العلماء، وبين الإجماع الذي يصدر عن جمِع مجتهدِي الأمة، كما أنَّ الاجتهاد الجماعي يتميَّز بأنه يكون بعد تشاور وتباحث بين نفْرٍ من العلماء؛ وليس مجرد اتفاق آراء بعض العلماء من غير لقاء بينهم.

وتشاور العلماء في استنباط الأحكام الشرعية والنظر في أدلتها داخلٌ في عموم قوله تعالى: ﴿وَأَمْرُهُمْ شُورَى يَئِنَّهُم﴾ [الشورى: ٣٨]؛ لذلك فقد اعتبر الاجتهاد الجماعي أمراً مموداً منذ عصر الصحابة رض، ويقي موجوداً حتى عصور الجمود الفقهى (بعد القرن الرابع الهجري) التي عصفت بها العصبية المذهبية والتقليد ١١.  
المفض بعد المناداة بإغلاق باب الاجتهاد ١٢.

وخلال الدور السادس من تاريخ المذهب الشافعي (١٣٣٥هـ - ١٤٢٣هـ) ظهرت حاولات ناجحة لإحياء الاجتهاد عامة، منها تنظيم الاجتهاد الجماعي في مؤسساتٍ خاصةٍ ترعاها، تأتي في مقدمتها المجمع الفقهية التي دعا إليها وحمل لواء فكرتها العلامة الأستاذ مصطفى أحمد الزرقا رحمه الله<sup>(٢)</sup>، ويمكن القول هنا: إنَّ المجمع الفقهية وبجالس الفتوى ومؤتمرات الفقه الإسلامي وندواته هي صورة معاصرة للاجتهاد الجماعي، وفيما يلي عرضٌ لأبرز هذه المؤسسات:

مجامع الفقه الإسلامي:

تميّز الماجمِع الفقهِي بِعِلْمِهِ إِذ لا يُخْتَصُّ نِشاطُهَا بِدُولَةٍ إِسْلَامِيَّةٍ دُونَ أُخْرَى،  
كَمَا تُميّزُ بِالْبَعْدِ عَنِ التَّعْصِيبِ الْمَذْهِيِّ فِي أَبْحَاثِهَا الْعِلْمِيَّةِ، وَبِاستِعْانَتِهَا بِخُبْرَاءِ مِنْ

(١) راجع: المرجع السابق ص ٤٨ وما بعدها وص ٥٢ وما بعدها.

(٢) راجع: المراجع السابق ص ٥٦ وما بعدها. والمدخل الفقهي العام، أ. مصطفى أحمد الزرقا ج ١ ص ٢٤٨ وما بعدها. وتجدر الإشارة هنا إلى أن الأستاذ مصطفى الزرقا ولد في مدينة حلب سنة ١٣٢٢هـ وتوفي في مدينة جدة سنة ١٤١٩هـ وهو علّم كبير من أعلام الفقه الإسلامي المعاصر، راجع في ترجمته: فتاوى مصطفى الزرقا، بعنابة محمد أحمد مك، ص ٢١ - ٤٦.

ذوي الاختصاصات المختلفة من لهم صلة بالمسائل المعروضة؛ مثل الأطباء والمهندسين وعلماء الاقتصاد ونحوهم<sup>(١)</sup>، وأهم المجامع الفقهية في بلاد المسلمين في زمن كتابة هذه الرسالة هي:

#### ١ - مجمع البحوث الإسلامية/القاهرة - مصر:

أنشئ المجمع في القاهرة سنة ١٣٨١ هـ - ١٩٦١م، وهيئته تتألف من خمسين عضواً من كبار العلماء، من بينهم عدد من خارج القطر المصري لا يزيد على العشرين، واشترك علماء من خارج مصر في تشكيل هيئة المجمع منحه صفة الدولية، بالإضافة إلى طبيعة القضايا التي يتناولها بالبحث والدراسة حيث إنها لا تختصُّ بلداً إسلامياً بعينه، وتتبع المجمع عدة لجان من أبرزها: لجنة البحوث الفقهية، ولجنة إحياء التراث الإسلامي، ومن نشاطات المجمع إصداره مجلة شهرية باسم (مجلة الأزهر) ما تزال تصدر إلى زمن كتابة هذه الرسالة، كما أنه ينظم ويرعى مؤتمرات فقهية شبه دورية، يُدعى إليها علماء من سائر بلاد المسلمين، عُقد المؤتمر الأول منها في القاهرة سنة ١٣٨٣ هـ - ١٩٦٤م؛ وكان من توصياته المهمة: التخُّرُّ من أحكام المذاهب الفقهية لمراجعة المصالح ومواجهة الحوادث المتعددة<sup>(٢)</sup>.

#### ٢ - المجمع الفقهي التابع لرابطة العالم الإسلامي بمكة المكرمة:

أنشئ هذا المجمع سنة ١٣٩٨ هـ - ١٩٧٨م في مكة المكرمة، وت تكون هيئته من رئيس ونائب له وعشرين عضواً من العلماء المعروفين بالنظر الفقهي والأصولي

(١) انظر: كتاب الأمة - العدد ٦٢ - الاجتهد الجماعي في التشريع الإسلامي - الدكتور عبد المجيد السوسي الشرقي ص ١٢٧ وما بعدها والمدخل الفقهي العام. أ. مصطفى الزرقا ج ١ ص ٢٤٩ وص ٢٥١.

(٢) انظر: كتاب الأمة - العدد ٦٢ - الاجتهد الجماعي في التشريع الإسلامي - الدكتور عبد المجيد الشرفي ص ١٣٨ . والمدخل الفقهي العام. أ. مصطفى الزرقا ج ١ ص ٢٥٠، ومسيرة الفقه الإسلامي المعاصر وملاحمه - الدكتور شويفي الحاميد ص ٣٤٣ وما بعدها، وتاريخ الفقه الإسلامي - الدكتور عمر سليمان الأشقر، ص ٢١١.

السديد، ويختارون من عدّة دول إسلامية، ويعقد المجمع دورة في كل سنة أو سنتين، يغلب أن تستمر أسبوعاً، يتداول خلالها أعضاء هيئة المجمع في موضوع فقهي أو أكثر؛ ليتبّنى المجمع في ختام الدورة رأياً واضحاً في الحكم الشرعي للمسائل المتناولة.

وقد عُقدت الدورة الأولى في مكة المكرمة من ١٠ إلى ١٧ شعبان سنة ١٣٩٩هـ - ١٩٧٩م، وكان موضوعها الفقهي حول حكم التأمين بشتى صوره وأشكاله<sup>(١)</sup>.

### ٣ - مجمع الفقه الإسلامي/جدة - السعودية:

أنشئ هذا المجمع بناءً على قرار مؤتمر القمة الثالث لرؤساء وملوك الدول الإسلامية في مكة المكرمة سنة ١٤٠١هـ - ١٩٨١م، ويتبع منظمة المؤتمر الإسلامي، وتكون هيئة المجمع من أعضاء متذدين من كل دولة من دول المنظمة يتم تعيينهم من قبل حكومات دولهم، ويجوز أن يمثل الدولة الواحدة أكثر من عضو، كما يجوز ضم علماء وفقهاء من الحاليات الإسلامية، وينشق عن هيئة المجمع عدد من الشعب منها: شعبة التخطيط، وشعبة الإقتصاد، وشعبة التقريب بين المذاهب، وشعبة الترجمة والنشر.

ومن نشاطات المجمع إصداره مجلّة تتضمّن أبرز مداولات دوراته والبحوث العلمية فيها وما تبنّاه المجمع من اجتهدات فقهية، وهي باسم: مجلة جمع الفقه الإسلامي، كما ينظم المجمع مؤتمرات فقهية، يغلب أن تعقد مرة في كل عام، تسمى دورات المجمع، وقد انعقدت الدورة الأولى منها في مدينة جدة سنة ١٤٠٥هـ -

(١) انظر: كتاب الأمة - العدد ٦٢ - الاجتهد الجماعي في التشريع الإسلامي - الدكتور عبد المجيد الشرفي ص ١٣٩، والمدخل الفقهي العام، أ. مصطفى الزرقا ج ١ ص ٢٥٠، ومسيرة الفقه الإسلامي المعاصر وملحّمه - الدكتور شويش الحاميد ص ٣٤٨ وما بعدها.

١٩٨٤ م وكانت قراراتها إجرائية تنظيمية<sup>(١)</sup>.

## مجالس ودور الإفتاء القطرية:

هي مجالس رسمية تضم عدداً من العلماء من بلده الإسلامي ما، يُسمى رئيسهم في الغالب بالمفتي العام لذلك البلد، تصدر عنها الفتاوى الفقهية التي تعالج قضايا ومشكلات المسلمين ببيان الحكم الشرعي فيها، مع مراعاة ظروف ذلك البلد وأعرافه الخاصة به؛ فتمارس هذه المجالس الاجتهاد الجماعي المنظم من قبل الدولة بصورة مصغرة على نطاق بلد واحد من بلاد المسلمين؛ وهذا أهم ما يميز عملها عن الجامع الفقهية سابقة الذكر، ومن أبرز هذه المجالس:

### ١ - دار الإفتاء المصرية:

تولى الإفتاء فيها منذ سنة ١٣١٣ هـ - ١٨٩٣ م حتى سنة ١٤٢٣ هـ - ٢٠٠٢ م ستة عشر مفتياً، وتتصدر فتاواها الصحف والمجلات المصرية، وتحظى باحترام كبير داخل وخارج القطر المصري<sup>(٢)</sup>.

### ٢ - هيئة كبار العلماء السعودية:

وتسمى أيضاً رئاسة إدارة البحوث العلمية والإفتاء، ومقرها في مدينة الرياض عاصمة المملكة العربية السعودية، وهي عبارة عن مجموعة من كبار علماء السعودية يختارهم الملك السعودي، ويرأسهم المفتي العام، ومن نشاطات هذه الهيئة

(١) انظر: كتاب الأمة - العدد ٦٢ - الاجتهد الجماعي في التشريع الإسلامي - الدكتور عبد المجيد الشرفي ص ١٤٠ وما بعدها، والمدخل الفقهي العام. أ. مصطفى الزرقا ج ١ ص ٢٥٠، وتاريخ الفقه الإسلامي - الدكتور عمر سليمان الأشقر ص ٢١٤، ومسيرة الفقه الإسلامي المعاصر وملامحه - الدكتور شويس المحاميد ص ٣٥٠ وما بعدها.

(٢) انظر تاريخ التشريع الإسلامي على محمد معرض وعادل أحد عبد الموجود ج ٢ ص ٣٦٤، ومسيرة الفقه الإسلامي المعاصر، د. شويس المحاميد، ص ٣٦٨.

إصدار مجلة دورية متخصصة كل أربعة أشهر، تُسمى مجلة البحوث الإسلامية<sup>(١)</sup> وقد صدر منها أكثر من ستين عدداً حتى زمن كتابة هذه الرسالة.

### مؤتمرات الفقه الإسلامي وندواته:

يُراد بالمؤتمرات الفقهية تلك اللقاءات التي يجتمع فيها عدد من علماء المسلمين - يغلب أن يكونوا من أكثر من بلد - ليتباخثوا في مجموعة من الأبحاث الفقهية التي تكون في مواضيع محددة، ويصدر عنها توصيات تمثل ما اتفق عليه العلماء المشاركون في المؤتمر، أو جمهورهم من اتجهادات حول المسائل التي تناولتها الأبحاث المقدمة للمؤتمر.

وهذه اللقاءات العلمية المسماة بالمؤتمرات الفقهية تنظمها في الغالب مؤسسات رسمية، مثل الجامعات أو وزارات الأوقاف والشؤون الإسلامية ونحوها، وتكتسب أهميتها من كونها نوعاً من الاجتهد الجماعي؛ مما يجعل توصياتها محل احترام وتقدير جمهور المسلمين<sup>(٢)</sup>، ومن أمثلة هذه المؤتمرات التي ظهرت خلال الدور السادس من حياة المذهب الشافعي، ما يلي:

- ١ - المؤتمر العالمي الأول للاقتصاد الإسلامي، في مكة المكرمة واستمرّ من ٢١ إلى ٢٦/٢/١٣٩٦هـ الموافق سنة ١٩٧٦م، وكان بدعوة من جامعة الملك عبد العزيز في مدينة جدة السعودية<sup>(٣)</sup>.
- ٢ - المؤتمر العالمي الأول لتطبيق الشريعة الإسلامية، في مدينة الخرطوم في السودان واستمر من ٢٧/١٢/١٤٠٤هـ إلى ١/١/١٤٠٥هـ الموافق سنة ١٩٨٤م<sup>(٤)</sup>.

(١) انظر المرجع السابق، ص ٣٦٩.

(٢) راجع مسيرة الفقه الإسلامي المعاصر، د. شويش المحاميد، ص ٣٧١ وما بعدها.

(٣) انظر تاريخ الفقه الإسلامي -الدكتور عمر سليمان الأشقر ص ٢١٢.

(٤) انظر مسيرة الفقه الإسلامي المعاصر وملاعنه -الدكتور شويش المحاميد ص ٣٧٥.

وأحياناً تُطلق الجهة المنظمة لهذه اللقاءات العلمية عليها اسم الندوات الفقهية بدلاً من اسم مؤتمرات الفقه الإسلامي.

### ومن أمثلة الندوات:

- ١ - ندوة الاجتهد الجماعي في العالم الإسلامي، نظمتها كلية الشريعة والقانون في جامعة الإمارات العربية المتحدة، واستمرت من ١١ إلى ١٣ / ٨ / ١٤١٧ هـ الموافق سنة ١٩٩٦ م<sup>(١)</sup>.
- ٢ - ندوة الإمام الشافعي، ونظمتها المنظمة الإسلامية للتربية والعلوم والثقافة، وانعقدت في مدينة كوالالمبور العاصمة الماليزية من ٢٢ إلى ٢٤ حرم ١٤١١ هـ الموافق سنة ١٩٩٠ م<sup>(٢)</sup>.
- ٣ - الندوة التي نظمتها كلية الشريعة في جامعة قطر سنة ١٤١٩ هـ ١٩٩٩ م، وكان موضوعها الجهود والأثار العلمية لإمام الحرمين الجوياني (توفي سنة ٤٧٨ هـ)<sup>(٣)</sup>.

### ثالثاً: تطور الوسائل الخادمة للتراث الفقهي:

استُحدثت خلال الدور السادس من حياة المذهب الشافعي (١٣٣٥ هـ - ١٤٢٣ هـ) وسائل جديدة في خدمة التراث الفقهي عامةً، ومنه المصنفات الشافعية على اختلاف موضوعاتها، مما كان له أثرٌ إيجابيٌّ كبير في تيسير الوصول إلى المعلومة الفقهية على طلبة العلم الشرعي في هذا العصر، وإمكانية اطلاعهم على قدرٍ كبير من اجتهادات فقهاء المذاهب وأدلةهم، في أزمة قصيرة إذا ما قورنت بما كان عليه

(١) انظر المرجع السابق ص ٣٧٧ وص ٣٧٨.

(٢) وقد طبعت المنظمة الإسلامية للتربية والعلوم والثقافة البحوث المقدمة للندوة باللغة العربية، في مجلد كبير استغرق ٦٠١ صفحة، سنة ١٤٢٢ هـ - ٢٠٠١ م، بعنوان: الإمام الشافعي فقيهاً ومجتهداً، ويُعتبر هذا المجلد من المراجع المفيدة لهذه الرسالة.

(٣) انظر مسيرة الفقه الإسلامي المعاصر وملامحه، الدكتور شوش الحاميد ص ٣٧٨.

الحال في العصور السابقة للدور السادس.

ولعل أبرز هذه الوسائل هي:

أولاً: الطباعة:

تأخر المسلمين في الاستفادة من الطباعة؛ حيث ظهرت أول مطبعة عربية في مدينة فانو الإيطالية سنة ٩٢٠ هجرية، أما المشرق الإسلامي حيث مواطن المذهب الشافعي - فلم يعرف الطباعة العربية إلا في وقتٍ متاخر جداً، حيث ظهر عدد من دور الطباعة العربية خلال القرن الحادى عشر الهجري في كل من استنبول وبيروت وحلب والقاهرة وغيرها<sup>(١)</sup>، إلا أن الكتب العربية التي كانت تطبع في أوائل نشوء دور الطباعة تلك، لم يكن لها علاقة بعلوم الشريعة ومنها الفقه الإسلامي؛ إذ تأخر الاهتمام بطباعة كتب الفقه إلى بداية القرن الثالث عشر الهجري؛ وذلك لأسباب كثيرة، منها خوف المسلمين على القرآن الكريم والسنة النبوية وكتب علوم الشريعة الإسلامية من التحريف، لأن المشرفين على آلات الطباعة في بداية ظهور دور الطباعة العربية كانوا من غير المسلمين، حتى إن شيخ الإسلام في الدولة العثمانية أفتى بجواز إدخال المطبع إلى ديار المسلمين بشرط عدم طباعة كتب الشريعة والفقه الإسلامي<sup>(٢)</sup>.

ومن أوائل المطبع العربي التي اهتمت بطباعة كتب الفقه وما اتصل به من علوم، ما يلي:

١ - مطبعة بولاق في مصر، وأنشئت سنة ١٢٤٢ هجرية، وهي أول دار طباعة عربية قامت بطباعة كتاب الأم للإمام الشافعي رحمه الله.

(١) انظر مسيرة الفقه الإسلامي المعاصر وملامحه، الدكتور شويش الحاميد، ص ١٦٣ وما بعدها.

(٢) راجع: المدخل، الدكتور علي جمعة محمد ص ١٣ وما بعدها، والفكر السامي في تاريخ الفقه الإسلامي - للحجوي ج ٢ ص ١٥.

٢ - المطبعة الأهلية القبطية في مصر، وأنشئت سنة ١٢٨١ هجرية، وما طبعته كتاب الأحكام السلطانية للماوردي، وكان ذلك سنة ١٣٠٠ هجرية.

٣ - المطبعة الحسينية المصرية، وأنشئت سنة ١٣٢٣ هجرية، وهي أول دار طباعة عربية قامت بطباعة كتاب طبقات الشافعية الكبرى، لابن السبكي، حيث أخرجته في ستة أجزاء سنة ١٣٢٤ هجرية<sup>(١)</sup>.

وأقول هنا: لاشك أنّ الطباعة - وهي في تطور مستمر - يُسرّت الاطلاع على كتب الفقه الإسلامي عامة، كما يُسرّت اقتنائها وتداوها؛ حيث أمكن إصدار آلاف النسخ من الكتاب الواحد دون الوقوع في عيوب النسخ اليدوي، مع التنبيه هنا على أنّ طباعة كتب الفقه ظهرت قبل الدور السادس من حياة المذهب الشافعي، لكنها ازدهرت خلاله.

#### ثانياً: تحقيق كتب التراث الفقهي وفهرستها:

إن المقصود بتحقيق كتب التراث الفقهي هو إخراج المخطوطات الفقهية والأصولية مطبوعةً مع شرح ألفاظها وعباراتها الغامضة، وبيان مصطلحاتها الخاصة إيجازاً أو تفصيلاً (حسب منهج المحقق)، وذلك في حواشي الكتاب، وكثيراً ما يقوم المحقق بخدمة الكتاب بقدمات تشرح أهميته ومكانته العلمية وتترجم لصنته، وفيهارس متنوعة لمحتوياته، مثل فهارس الآيات والأحاديث النبوية والأعلام، بالإضافة إلى فهارس تفصيلية لموضوعات الكتب.

وقد بدأت صناعة تحقيق المخطوطات الفقهية والأصولية على الوصف السابق تبرز على ساحة الدراسات الفقهية المعاصرة في الربع الأخير من القرن الرابع عشر الهجري تقريراً، وتزداد أهميتها يوماً بعد يوم في تيسير الاطلاع على كتب الفقه

(١) راجع في تفصيل ذلك: مسيرة الفقه الإسلامي المعاصر وملامحه - الدكتور شوش شويف الحاميد ص ١٦٥ وما بعدها. وراجع في بيان أهمية الطباعة في خدمة الدراسات الفقهية المعاصرة: تاريخ الفقه الإسلامي - الدكتور عمر سليمان الأشقر ص ١٨٧.

وأصوله ودراستها من قبل طلبة العلم الشرعي؛ فلم تعد معظم دور النشر العربية تكتفي بمجرد طباعة الكتاب المخطوط، بل أصبح من المفید جداً لتسويقه وسرعة تداوله خدمة الكتاب بتحقيقه، وفي مستوى هذا التحقيق وإتقانه يتنافس المحققون من الدارسين للشريعة ومعهم دور النشر العربية؛ مما أوجد أحياناً أكثر من طبعة حقيقة للكتاب نفسه، وكان لكل ذلك آثاره الإيجابية على دراسة الشريعة الإسلامية ومنها الفقه الشافعی وأصوله، نظراً لضخامة التراث الفقهي الإسلامي وتنوعه<sup>(١)</sup>.

ومن الجدير بالذكر هنا: أنه قد ظهر عدد من فهارس المخطوطات العربية، تشير إلى أماكن وجود كل مخطوط في مكتبات العالم؛ تيسيراً لهم إخراجه مطبوعاً محققاً، ومن هذه الفهارس: فهرس مخطوطات الفقه الشافعی في المكتبة الظاهرية بدمشق، والذي وضعه الأستاذ عبد الغنی الدقر سنة ١٣٨٣ هـ - ١٩٦٣ م<sup>(٢)</sup>.

### ثالثاً: ظهور الموسوعات الفقهية:

تطلق كلمة الموسوعة أو دائرة المعارف على المؤلف الشامل لجميع معلومات علم أو أكثر، معروضة بترتيب يسهل الرجوع إليها من قبل الباحثين، ومكتوبة بأسلوب مبسط، وغالباً ما تقوم على تأليفها لجنة أو هيئة من الباحثين المختصين<sup>(٣)</sup>.

أما الموسوعات الفقهية التي ظهرت في هذا الدور من حياة المذهب الشافعی (١٣٣٥ هـ - ١٤٢٣ هـ) فهي عبارة عن إعادة تدوين موضوعات الفقه الإسلامي، بعرضها مرتبة على حروف المعجم، لا بحسب تسلسل الموضوعات كما ألفت كتب الفقه، حيث كانت تبدأ ب موضوع الطهارة لتنتهي ب موضوع الرُّق غالباً، كما تستعمل الموسوعات الفقهية لغة سهلة يمكن فهمها من قبل أبناء المسلمين في هذا العصر؛

(١) راجع: الفقه الإسلامي بين الأصالة والتجدد، د. يوسف القرضاوي، ص ٦٩ وما بعدها وص ٧٣ وما بعدها، ومسيرة الفقه الإسلامي المعاصر، د. شويفي الحاميد، ص ١٧٩ وما بعدها.

(٢) انظر: مرجع العلوم الإسلامية، د. محمد الزحيلي، ص ٣٦٩.

(٣) انظر: تاريخ الفقه الإسلامي، د. عمر سليمان الأشقر، ص ٢٠٤.

وبذلك تجاوزت هذه الموسوعات صعوبة المصطلحات الفقهية، ووعورة الألفاظ المستعملة في صياغة كتب التراث الفقهي الإسلامي.

ومن فوائد هذه الموسوعات تسهيل الوصول إلى الأحكام الشرعية في الكتب الفقهية، بإعادة تدوينها على شكل عناوين مرتبة ترتيباً ألفائياً، وتيسير الاطلاع على المادة الفقهية في الموضوع الواحد في مكان واحد مهما كان ترتيبه مختلفاً في كتب الفقه عند المذاهب المتعددة، هذا بالإضافة لتوفير الوقت والمثال على العلماء وطلبة العلم الشرعي، بتمكينهم من الاطلاع على الأحكام الشرعية والمراجع والمصادر التي أخذت منها عن طريق مرجع واحد هو الموسوعة<sup>(١)</sup>، ولا شك أن كلّ هذه الفوائد جعلت في مقدور الدارسين للشريعة الإسلامية عند الاستعانة بالموسوعات الفقهية تحصيل قسطٍ وافٍِ من العلم بمسائل الفقه، لربما أفسى بعض الفقهاء من سلفنا الصالح أعمارهم في تحصيل مثله.

وأبرز موسوعتين فقهيتين ظهرتا في الدور السادس من حياة المذهب الشافعي هما:

#### ١ - موسوعة الفقه الإسلامي/القاهرة:

وهي التي تسمى أيضاً بموسوعة جمال عبد الناصر في الفقه الإسلامي، وقد تشكّلت لجنة تأليفها سنة ١٣٨١هـ - ١٩٦١م بقرار من وزير الأوقاف المصري آنذاك، وكانت اللجنة تابعة للمجلس الأعلى للشؤون الإسلامية بمصر، وصدر الجزء الأول منها في القاهرة سنة ١٣٨٦هـ - ١٩٦٦م، وتولى صدور أجزائها بعد ذلك، وكان آخرها صدوراً الجزء ٢٧ سنة ١٤٢٢هـ - ٢٠٠١م، ومنهج هذه الموسوعة أنها تُرتّب الم الموضوعات الفقهية على حسب تسلسل ألفاظ عناوينها وفق حروف المعجم (ترتيباً ألفائياً)، وتحت كل عنوان عدد من المسائل الفرعية، ثم

(١) راجع: تاريخ الفقه الإسلامي، د. عمر سليمان الأشقر، ص ٢٠٤ وما بعدها، والفقه الإسلامي بين الأصالة والتتجديـد، د. يوسف القرضاوي، ص ٦٦ وص ٦٨ وما بعدها، والمدخل الفقهي العام، أ. مصطفى أحمد الزرقـا، ج ١ ص ٢٥٤ وما بعدها.

تذكّر في كل مسألة آراء فقهاء المذاهب فيها من مصادرهم المعتمدة، حيث تبدأ باجتهاد الحنفية ثم المالكية ثم الشافعية ثم الحنابلة ثم الريدية ثم الظاهيرية ثم الشيعة الإمامية ثم الإباضية، مع أدلة هذه الاجتهادات دون ترجيح بينها<sup>(١)</sup>.

## ٢ - الموسوعة الفقهية التي تصدرها وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية في الكويت:

وهي التي تُسمى بالموسوعة الفقهية الكويتية، حيث بدأ العمل فيها سنة ١٣٩٧هـ - ١٩٧٧م، من خلال لجنة مختصة من العلماء برئاسة وزير الأوقاف الكويتي آنذاك، وقد صدر منها واحد وأربعون مجلداً حتى زمن كتابة هذه الرسالة (وصلت إلى حرف النون)، ومنهج هذه الموسوعة قريبٌ من منهج الموسوعة المصرية سابقة الذكر، من حيث ترتيب الموضوعات فيها حسب تسلسل عناوينها وفق حروف المعجم، لكنها لا تعرض آراء فقهاء كل مذهب منفصلة عن غيرها، وإنما تذكر الاجتهادات في كل مسألة، وتبيّن تحت كل اجتهادٍ من بناء من فقهاء المذاهب، مع تقديم الاجتهاد الذي عليه جمهور الفقهاء، وتذكر الموسوعة أدلة كل رأيٍ من المصادر الفقهية المعتمدة<sup>(٢)</sup>.

## رابعاً: حوسبة الفقه الإسلامي:

المقصود بحوسبة الفقه الإسلامي: تخزين كتب الفقه وأصوله وما اتصل بهما في برامج خاصة (على أقراص الليزر CD) يتعامل معها الحاسوب الآلي (الكمبيوتر) بطريقة تمكن الباحث من الوصول إلى المعلومات الفقهية المخزنة ومعالجتها والربط بينها وطباعتها إن أراد، وذلك بسرعة كبيرة.

(١) راجع: تاريخ التشريع الإسلامي - علي محمد معوض وعادل أحد عبد الموجود ج ٢ ص ٣٦٥ وتحديث الفقه الإسلامي د. جمال الدين عطية ص ٦١ وما بعدها، ومسيرة الفقه الإسلامي المعاصر د. شويش الحاميد ص ٥٩٧.

(٢) راجع: تاريخ الفقه الإسلامي - د. عمر سليمان الأشقر ص ٢٠٦، وتحديث الفقه الإسلامي د. جمال الدين عطية ص ٦٣ وما بعدها، ومسيرة الفقه الإسلامي المعاصر، د. شويش الحاميد ص ٥٩٨.

وقد بدأ هذا النوع من الخدمة لكتب الفقه الإسلامي - ومنها مصنفات الشافعية -، بالظهور منذ سنة ١٤٠٩ هجرية تقريباً؛ ليبلغ مبلغاً عظيماً خلال زمن إعداد هذه الرسالة وكتابتها سنة ١٤٢٣ هجرية، حيث كثرت في بلاد المسلمين مراكز الكمبيوتر المتنافسة في إصدار برامج تخدم كتب الدين الإسلامي الحنيف عامةً، وكتب الفقه الإسلامي خاصةً، وتفاوتت هذه البرامج في مستوياتها من حيث الإتقان، وعدد ونوعية الخدمات المقدمة للباحث، وعدد الكتب الفقهية المخزنة على قرص الليزر (CD) إلى غير ذلك<sup>(١)</sup>.

وكانت الثمرة اليائعة للانتشار السريع لحوسبة الفقه الإسلامي ببرامجه المتعددة، هي توفير الوقت والجهد على الدارسين للشريعة الإسلامية، من العلماء وطلبة العلم الشرعي والقضاة والفتين ونحوهم، بالإضافة إلى أن اقتناء عدد قليل من أقراص الليزر -سابقة الوصف - أصبح يعدل اقتناء مئات المجلدات التي ربما تضيق المكتبات الشخصية عن احتواها؛ مما يسر بدوره الاطلاع الواسع على آقوال فقهاء المذاهب الإسلامية وأدلتهم ومقارنتها، في عدد كبير من كتب الفقه الإسلامي وأصوله ومنها مصنفات الشافعية.

### المطلب الثالث

#### مصير التصنيف في طبقات الشافعية وترجمتهم

كانت العلامة التي تبنته هذه الدراسة في تحديد ظهور المذهب الشافعي هي: بدء التصنيف فيما عُرف بكتب طبقات الشافعية التي تُترجم لأعلامهم، إذ كان أول مُصنف عُرف في هذا الموضوع هو كتاب: المذهب في ذكر شيخ المذهب، للإمام أبي حفص المطوعي الشافعی (توفي نحو ٤٤٠ هـ) كما سبق بسط ذلك خلال البحث الثالث من هذا الفصل، ثم مع انتشار المذهب واستقراره وكثرة أتباعه، ازدهر

---

(١) راجع: مسيرة الفقه الإسلامي المعاصر، د. شويفش الحاميد، ص ١٩٤ وما بعدها.

التصنيف في تراجم أعلام الشافعية، وكان من أبرز هذه المصنفات كتاب: طبقات الشافعية الكبرى للإمام تاج الدين السبكي (توفي سنة ٧٧١ هـ) وهو من المراجع الهامة هذه الرسالة، وأخر ما عُرف من هذه المصنفات ثلاثة كتب هي:

- ١ - التحفة البهية في طبقات الشافعية، لشيخ الإسلام عبد الله بن حجازي الشرقاوي (توفي سنة ١٢٢٧ هـ)، ووصل في ترجمته لعلماء الشافعية إلى سنة ١١٢١ هجرية، لكنه مازال مخطوطاً حتى زمن كتابة هذه الرسالة.
- ٢ - المقدمة الكبيرة لكتاب مرشد الأنام، للعلامة شهاب الدين أحمد بك الحسيني (توفي سنة ١٣٣٢ هـ)، حيث شرح العلامة الحسيني في كتابه هذا قسم العبادات من كتاب الأم للإمام الشافعي، وصدره بمقدمة كبيرة في تراجم الشافعية، وصل فيها إلى سنة ١٣٢٦ هجرية، لكن كتاب مرشد الأنام ومقدمته مازال مخطوطاً أيضاً.
- ٣ - طبقات الشافعية (كبير وصغير) للعلامة علم الدين محمد ياسين بن محمد الفاداني الإندونيسي أصلاً المكي ولادة ونشأة (توفي سنة ١٤١٠ هجرية)، وما زال الكتاب مخطوطاً في خزانة المصنف رحمه الله في مكة المكرمة حتى زمن كتابة هذه الرسالة<sup>(١)</sup>.

وأقول هنا: من المفيد جداً تحقيق هذه الكتب الثلاثة تحقيقاً متقدماً، ومن المفيد أيضاً عمل ذيل لكتاب التحفة البهية للشريقي يصل بالترجمة إلى العلامة علوى بن أحمد السقاف المكي (توفي سنة ١٣٣٥ هـ)، وذلك بالاستفادة من تراجم العلامة أحد بك الحسيني في مقدمته لكتابه مرشد الأنام، ومن الممكن كذلك عمل ذيل لترجم العلامة الحسيني يصل بالترجمة إلى العلامة الفاداني المكي، وذلك بالاستفادة من تراجم الفاداني في كتابه طبقات الشافعية؛ فيكون كتاب التحفة البهية

(١) راجع عرض هذه المصنفات في تراجم مصنفاتها في هذه الرسالة، وفي طبقات الفقهاء الشافعية، لابن الصلاح - ج ١ ص ٢٦ - ٢٧، وذلك في المقدمة المقيدة لمحقق الكتاب الأستاذ محبي الدين علي نحيب.

للشراقي وذيله، مع كتاب العلامة أحد بك الحسيني وذيله مجموعة واحدة متكاملة، يمكن اعتبارها آخر ما يمكن تصنيفه في طبقات الشافعية وتراجمهم<sup>(١)</sup>؛ إذ كما اعتُبر ظهور الكتابة في هذا الفن علامة ظهور المذهب وانتشاره، فإن انقطاع التصنيف في هذا الفن هو من آثار الخسارة المذهب بالشافعية، والذي يُعتبر السمة البارزة في الدور السادس من تاريخ المذهب (١٤٢٣ هـ - ١٣٣٥ هـ) كما سبق بيان ذلك في المطلب الأول من هذا البحث؛ وعليه فإن استمرار التصنيف في طبقات الشافعية في زمن كتابة هذه الرسالة وما بعده لن يخلو من التكلف - والله تعالى أعلم - نظراً لعدم انبساط تعريف مَنْ هو الشافعية وتمييزه عن غيره، بعد الخسارة المذهب بالشافعية، وبالماذهب الفقهية الأخرى على وجه العموم.

وأقول بعد دراسة وقراءة متأنية لتاريخ نشأة وتطور المذاهب الفقهية: إن فرز الفقهاء وتصنيفهم إلى شافعية وغيرهم كان خلال الأدوار الأربع السابقة (من ٢٧٠ هـ إلى ١٣٣٥ هـ) أمراً سهلاً لا لبس فيه إلا في القليل النادر من الأعلام، مَنْ جعوا بين مذهبين أو أكثر؛ إذ كان مذهب الفقيه يتجلّى في مصنفاته إن كان له مصنفات، أو في أقضيته إن كان قاضياً، أو في فتاويه إن كان مفتياً للناس وخطوا ذلك، وكانت عبارة: هذا قول أصحابنا، أو هذا مذهب إمامنا، ونحوهما من العبارات الدالة على مذهب أصحابها، متداولة عند الفقهاء، سواء في المصنفات أو الأقضية أو الفتاوى؛ أمّا في زمن كتابة هذه الرسالة، فلا أقول إن باب الاجتهاد فُتح على مصراعيه حتى أصبح جمهور فقهاء العصر من المجتهدين اجتهاداً مطلقاً فانحصرت المذهبية لذلك؛ بل إن طامةً كبرى نزلت بال المسلمين، ألا وهي تعطيل الحكم بالشريعة الإسلامية باستثناء مجالات محدودة (الأحوال

(١) أقول هنا: ينبغي أن يكون مَنْ يتصدّى لمثل هذا العمل العلمي الدقيق، مَنْ وُقِّعَ لسعة الإطلاع على مصنفات الشافعية على اختلاف موضوعاتها؛ بالإضافة لقراءته المستوعة لما جاء في كلّ ما طبع من كتب طبقات الشافعية وتراجمهم حتى الوقت الحاضر.

الشخصية)<sup>(١)</sup>، وتداعت أمم الكفر على أمّة الإسلام كما تتداعى الأكلة على قصعتها، وضيئع كثيرٌ من أبناء المسلمين الصلاة وأتبعوا الشهوات: «فَخَلَفَ مِنْ بَعْدِهِمْ خَلْفٌ أَضَاعُوا الصَّلَاةَ وَاتَّبَعُوا الشَّهَوَاتِ فَسَوْفَ يَلْقَوْنَ غِيَّابًا» [سورة مريم، الآية: ٥٩]، حتى أن بعضهم بالكاد يذكر أنّه مسلم وأنّ نبي الإسلام هو سيدنا محمد ﷺ، وإذ ما سُئل عن مذهبه أو ماذا يعرف عن الإمام الشافعي؟ فربما أجاب: سمعت جدّي قال يوماً: مذهبنا هو المذهب الشافعي<sup>(٢)</sup>.

ولا ينبغي أن يُفهم من دعوتي إلى التوقف عن التصنيف في طبقات الشافعية بعد العلامة الفداداني المكي (توفي سنة ١٤١٠هـ)؛ لأنّ التصنيف فيها لن يخلو من التكليف وربما الاضطراب في تحديد من تشملهم الترجمة، لا ينبغي أن يُفهم من ذلك أنّي من الذين يحاربون فقه المذاهب ويدعون إلى العودة في فهم الأحكام الشرعية إلى القرآن والسنة مباشرة؛ مكتفين بكتب التفسير وشرح الحديث كما فعل الموحدون في المغرب<sup>(٣)</sup>، كما لا ينبغي أن يُفهم من كلامي السابق أنّي أعظم

(١) بل إنّ قوانين الأحوال الشخصية نفسها لم تخلُ من عبث العابثين اللاهثين وراء دعایات الغرب الصليبي المدّامة حول حریات المرأة وحقوق الإنسان ونحوها؛ مما جعل بعض مواد قوانين الأحوال الشخصية (أحكام الزواج والطلاق والميراث) في عدد من الدول الإسلامية لا تخلو من مخالفاتٍ صريحة لنصوص الشريعة الإسلامية، راجع لمزيد تفصيل هذا الأمر: الواضح في شرح قانون الأحوال الشخصية الأردني - د. عمر سليمان الأشقر ص ٨ وما بعدها وص ١٩ وما بعدها.

(٢) أقول هنا: إنّي لا أجد حاجة لأن أوثق هذا الوصف لحال زمان كتابة هذه الرسالة؛ لأنّ مصدره هو مشاهداتي الشخصية، ومن أراد المزيد من الحقائق في هذا الاتجاه فليرجع إلى كتابي العلامة أبي الحسن علي الندوبي: ردة ولا أبا بكر لها، وماذا خسر العالم بخطاط المسلمين، وإلى كتاب: جاهلية القرن العشرين، للأستاذ محمد قطب.

(٣) الموحدون دولة قامت زمن الخلافة العباسية في المغرب الأقصى وامتدت إلى الأندلس، واستمرت من سنة ٥٤٣هـ إلى ما بعد سنة ٦٥٥هـ جرية، راجع في تاريخها: التاريخ الإسلامي - الدولة العباسية - الجزء الثاني، محمود شاكر ص ٢٩٢ وما بعدها، وراجع في بيان دعوة الموحدين إلى إحياء الاجتهاد من خلال أمر حكامهم بحرق كتب الفروع الفقهية: الفكر السامي في تاريخ الفقه الإسلامي - للحجوي ج ٢ ص ١٧٠ وما بعدها، وأقول هنا: لا شك أنّ منهج حكام الموحدين في إحياء الاجتهاد ومحاربة التقليد والتعصب المذهبي، لا شك أنه منهج خطأ بعيداً جداً عن الصواب والله أعلم.

المذهبية وأدعوا إلى عودتها بإحياء ما تبقى من رواسبها.

ولكنني أعرض رأيي وأضحاً في النقطتين التاليتين:

أولاً: لابد من إحياء الاجتهد الفقهي المنضبط بقواعد علم أصول الفقه؛ فإن الاجتهد ضرورة شرعية، وهو ما يبرهن صلاحية الشريعة الإسلامية لكل زمانٍ ومكان، وقدرتها على مواجهة المستجدات والمتغيرات في سائر مناحي الحياة.

ولا ينبغي في السعي نحو الاجتهد تهميش التراث الفقهي الضخم للأمة الإسلامية وتجاوزه، والمتمثل بفقه المذاهب الأربع وغيرها، بل الطريق الصحيح للعبور نحو الاجتهد هو من خلال فقه المذاهب؛ وذلك بأن يبدأ طالب العلم دراسته الفقهية في مذهبٍ واحدٍ، ثم يتطور فيه شيئاً فشيئاً من المتون إلى الشروح إلى كتب الأدلة في المذهب، إلى أن يصل إلى موسوعات الفقه المقارن الضخمة مثل كتاب المجموع شرح المذهب للإمام النووي وما شابهه، ويغلب في رأيي - أن يتنهى الأمر بطالب العلم - إن كانت همة عاليه وعزيمته قوية - بأن يصل إلى درجة مجتهد المسائل، وليس مستحيلاً أن يبلغ درجة الاجتهد المطلق، إن طال عمره وأصطفاه الله تعالى بتوفيقه لمثل ذلك، وقد خرج مجتهدون كثُر من رحم المذهب الشافعي عبر تاريخه الطويل، من أمثال الإمام داود الظاهري (توفي سنة ٢٧٠هـ) والإمام ابن جرير الطبرى (توفي سنة ٣١٠هـ) وغيرهما من الفقهاء الذين بدؤوا حياتهم العلمية بالتفقه على المذهب الشافعى؛ بل إن المزني (توفي سنة ٢٦٤هـ) وهو تلميد الإمام الشافعى مات وهو مجتهدٌ مطلق، كما سبق بيان ذلك خلال ترجماتهم.

ثانياً: إذا كان التمذهب بالمذاهب الفقهية - ومنها الشافعى - قد اخسر على وجه العموم، مما جعل التصنيف في طبقات علماء المذهب لا يخلو من التكلف؛ فإن ذلك لا ينفي وجود مختصين من العلماء بدراسة مذهبٍ معين أكثر من غيره من المذاهب الفقهية، دون أن يُنعت الواحد منهم بأنه شافعى المذهب، أو حنفى أو حنبلى؛ بل لعله من المناسب أن يُوصف بأنه دارسٌ للفقه الشافعى أو للفقه الحنفى.

ونحو ذلك، ويقصد بهذا الوصف أنه حافظ لفروع المذهب، متمنك من أصوله، عارف بأدلته التفصيلية، مطلع على مصنفات أعلامه من غير تعصبٍ مذهبيٍ.

ومثل هؤلاء المختصين بدراسة مذهب فقهي بعينه مثل المذهب الشافعي - يمكن أن يكون حضورهم مفيداً جداً في مؤسسات الاجتهد الجماعي المعاصرة، نحو الجامع الفقهية الدولية، ومؤتمرات الفقه الإسلامي، و المجالس الفتوى القطرية، ولجان التقنين الإسلامي ونحوها، حيث يلتقيون مع علماء آخرين من اختصوا بدراسة واحدٍ من المذاهب الفقهية الأخرى، فيتشاورون في المسائل المطروحة للبحث، مستعرضين اجتهادات أئمة المذاهب وأتباعهم؛ مما يجعل نتيجة الاجتهد الجماعي عبر مؤسساته المعاصرة أقرب إلى الصواب، خاصةً بعدما أصبح الاجتهد الجماعي المنظم من السمات البارزة لزمن كتابة هذه الرسالة.

ومن المفيد هنا أن أذكر أن كلية الشريعة في جامعة الأزهر ما زالت تدرس مواد الفقه لطلابها على واحدٍ من المذاهب الأربع، يختارها الطالب في السنة الأولى من دراسته الجامعية؛ بمعنى أنه إما أن يدرس مواد الفقه كلها على المذهب الشافعي من كتاب مغنى الحاج للخطيب الشربيني أو نحوه، وإما أن يختار أن يدرسها على المذهب الحنفي من كتاب الهدایة للمرغيني أو نحوه. وأعتقد أنه منهج سوي يفيد في انبساط العقلية الفقهية عند طالب العلم<sup>(١)</sup>.

وفيما يلي ترجمة موجزة لاثنين من أبرز أعلام الشافعية في الدور السادس من أدوار التطور التاريخي للمذهب الشافعي [١٤٢٣هـ - ١٤٣٥هـ]، وهما:

#### ١- العالمة عيسى بن نون:

هو العالمة عيسى بن يوسف بن أحمد مَنْون المقدسي الشامي ثم المصري،

(١) حدثني بهذا الوصف لنهاية الدراسة في كلية الشريعة في جامعة الأزهر عدد من الأخوة الأفاضل تمنّوا تخرّجاً من تلك الكلية؛ وراجع في وصف خطّتها الدراسية في مرحلتي البكالوريوس والماجستير: مسيرة الفقه الإسلامي المعاصر، د. شوشان الحاميد، ص ٢٨٦ - ٢٨٧، وص ٢٩٠ - ٢٩١.

الشافعي مذهبًا.

ولد رَحْمَةُ اللَّهِ سنة ١٣٠٦ هـ في بلدة عين كارم، وهي تقع إلى الغرب من مدينة القدس الشريف، ونشأ وتترعرع بين أبوين كريمين عُرفاً بالاستقامة وطيب الأخلاق، درس ببدايةً في بلدته عند الشيخ يوسف الحبيبة، ثم تردد على القدس، ولما بلغ الخامسة عشر من عمره تاقت نفسه المحبة للعلم إلى شدّ الرحال إلى الجامع الأزهر بمصر، فسافر إلى القاهرة سنة ١٣٢٢ هـ، وأقام في رواق الشوام من الجامع الأزهر يطلب الفقه والحديث والتفسير واللغة، في حلقات أكابر علماء الأزهر في ذلك العصر؛ منهم العلامة سليم البشري شيخ الجامع الأزهر، وقد أدركه الشيخ منون وسمع دروسه في آخر حياته رَحْمَةُ اللَّهِ ، ومنهم العلامة محمد حسنين مخلوف العدوبي، والعلامة محمد بنجيت المطيعي مفتى الديار المصرية، والشيخ عبد الحكم عطا، الذي لازم دروسه ملازمةً تامة حتى اعتبر من أحبب تلامذته، وكانت دراسة الشيخ منون الفقهية والأصولية على المذهب الشافعي، وقد رسخت قدمه في المذهب حتى غدا من أعلامه في الجامع الأزهر.

تقدّم الشيخ عيسى منون لامتحان شهادة الأهلية فاجتازه بنجاح سنة ١٣٢٨ هـ، وبعده بعام واحد تقدم لامتحان شهادة العالمية، فاجتازه بتفوق أثار إعجاب أساتذته، مما كان سبباً في تعينه في السنة نفسها مدرساً في القسم الابتدائي في الأزهر، ثم انتقل إلى القسم الثانوي، ثم أصبح مدرساً في القسم العالي، فبرع فيه وحقق، وخلال تدرسيه فيه صنف كتابه الشهير: نبراس العقول في تحقيق القياس عند علماء الأصول، وفي سنة ١٣٣٥ هـ عُيّن شيخاً لرواق الشوام في الأزهر الشريف، فأحسن إدارته وتنمية الأوقاف التي تجري عليه وتنظيمها، وكان رَحْمَةُ اللَّهِ حريصاً على رعاية طلاب الرواق رعاية شخصية ومدارستهم الدروس وإفادتهم، وفي سنة ١٣٦١ هـ عُيّن عميداً لكلية أصول الدين في الأزهر الشريف، وفي سنة ١٣٦٣ هـ عُيّن عميداً لكلية الشريعة وبقي قائماً بأمرها أحسن قيام إلى أن أحيل على التقاعد بناءً على طلبه سنة ١٣٧١ هـ، وقد أشرف رَحْمَةُ اللَّهِ مع عدد

من علماء الأزهر على طباعة ومراجعة كتاب العزيز شرح الوجيز للإمام الرافعى، وكتاب التلخيص الخبير في تحرير أحاديث الرافعى الكبير للحافظ ابن حجر العسقلانى، وقطعة من كتاب المجموع للإمام النروى، بعد أن كانت جميعها مخطوطة، وبعد تقاعده عزم الشيخ متون على إتمام كتاب المجموع شرح المذهب للإمام النروى، وبدأ في مشروعه لكنه افتقر قبل إنجازه، حيث توفي في جنادى الآخرة سنة ١٣٧٦ هـ وصلى عليه شيخ الأزهر مع جموع غير من العلماء وطلبة العلم وأعيان مصر، ودفن رحمه الله في المقبرة التي فيها ضريح الإمام الشافعى <sup>رحمه الله</sup> <sup>(١)</sup>.

## ٢ - العالمة محمد ياسين الفدادنى المكي:

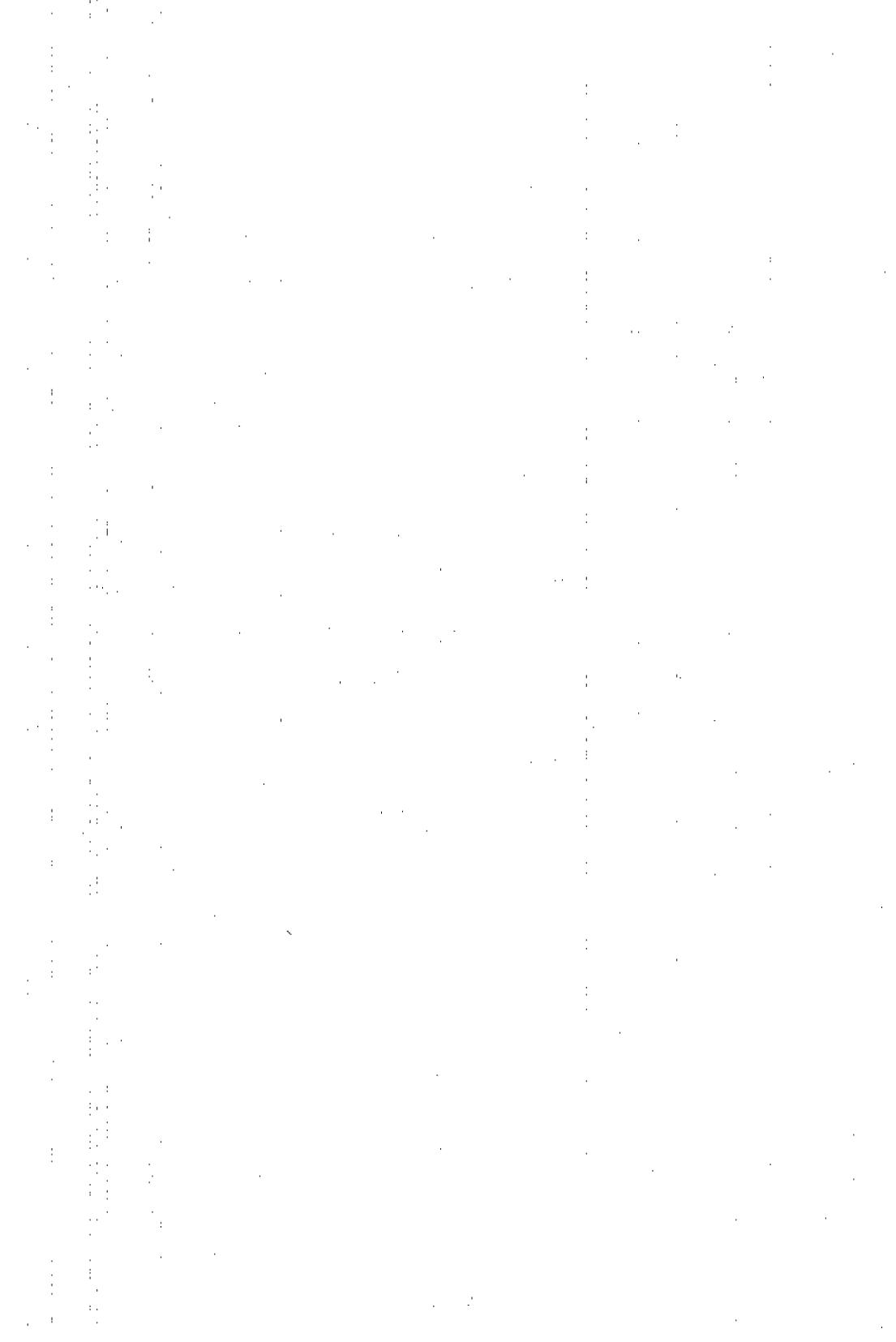
هو العالمة أبو الفيض عَلَمُ الدِّينِ، محمد ياسين بن محمد عيسى الفدادنى، نسبة إلى فادان وهو إقليم في أندونيسيا، المكي ولادة ونشأة، الشافعى مذهباً.

وُلد سنة ١٣٣٥ هجرية في مكة المكرمة، وهي نفس السنة التي توفي فيها العالمة علوى ابن أحد السقاف المكي رحمه الله نشأ العالمة محمد ياسين محبًا للعلم والعلماء في حجر والده الشيخ محمد عيسى الفدادنى، ولازم حلقات الدراسات العلمية في المسجد الحرام، ثم أتم دراسته بدار العلوم الدينية في مكة المكرمة بعد إنشائها، وقد أخذ رحمه الله عن عدد كبير من علماء عصره وأفاد منهم جيئاً، من أبرزهم الشيخ محمد علي بن حسين بن إبراهيم المالكى المكي، والشيخ أبي علي حسن بن محمد المشاط المالكى، ومحدث الحرمين الشريفين العالمة عمر بن حمدان المحرسى المالكى، كما قرأ على العالمة الفقيه عمر باجنبيد مفتى الشافعية في مكة المكرمة كتاباً منها كتاب الإقناع شرح متن أبي شجاع، وكتاب

(١) راجع في ترجمته: تراجم ستة من فقهاء العالم الإسلامي في القرن الرابع عشر وآثارهم الفقهية، الشيخ عبد الفتاح أبو غدة ص ٢١٧ - ٢٥٤، وأصول الفقه تاريخه ورجاله - الدكتور شعبان محمد إسماعيل ص ٦٣٩ وما بعدها.

تحفة الحاج لابن حجر الهيثمي، وكتاب منهاج الطالبين للنووي بشرح المخلص  
 وحاشيتي قليوبي وعميرة عليه، وكتاب مغني الحاج للخطيب الشربيني، وجميعها  
 مصنفات في الفقه الشافعي، كما أخذ الفداداني رَحْمَةُ اللهِ عَلَيْهِ عن الشيخ الفقيه سعيد  
 بن محمد اليماني وولده الشيخ حسن اليماني، وكلاهما من كبار فقهاء الشافعية في  
 مكة آنذاك. وكان ميل العلامة الفداداني رَحْمَةُ اللهِ عَلَيْهِ نحو الحديث النبوي روایةً ودرایةً  
 أكثر من غيره من علوم الشریعہ رغم براعته فيها كلها، وقد علا شأنه في العلم  
 حتى كان له حلقة في المسجد الحرام يحضرها جمع غفير من طلبة العلم، ثم عُيِّن  
 مدرساً في دار العلوم الدينية سنة ١٣٥٦هـ ثم أصبح وكيلها سنة ١٣٥٩هـ  
 وكان مع ذلك كثير التأليف ومن كتبه: كتاب بغية المشتاق شرح لمع الشيخ أبي  
 إسحاق، وهو في أصول الفقه ويقع في جزءين، وللفداداني حاشية على كتاب  
 الأشباء والنظائر في الفروع الفقهية للسيوطى، وكتاب قرة العين في أسانيد أعلام  
 الحرمين، وكتاب إمتناع أولى النظر ببعض أعيان القرن الرابع عشر، وحوى ٢٣٠  
 ترجمة، وغيرها الكثير من المصنفات النافعة الدالة على غزاره علمه وسعة إطلاعه،  
 وكان مع رسوخ قدمه في العلم متواضعاً كريماً، توفي رَحْمَةُ اللهِ فِي شَهْرِ ذِي الحِجَةِ  
 سنة ١٤١٠هـ، وصُلِّيَ عَلَيْهِ فِي الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ، ودُفِنَ فِي مَقْبَرَةِ الْمُعَلَّمَاتِ الْمَكْرَمَةِ،  
 وقد فاتني شرف لقائه رغم زيارتي لمكة مُعتمرًا قبيل وفاته، ولا حول ولا قوة إلا  
 بالله العلي العظيم<sup>(١)</sup>.

(١) راجع في ترجمته: كتاب الفوائد الجنية، للعلامة محمد ياسين الفداداني، ج ١ ص ٣٧ - ٤٨، وذلك  
 خلال المقدمة المقيدة لحق الكتاب الأستاذ رمزي سعد الدين دمشقية، وكتاب الفوائد الجنية  
 للفداداني هو حاشية على كتاب المواهب السنوية شرح الفوائد البهية في نظم القواعد الفقهية في  
 الأشباء والنظائر على مذهب الشافعية.



## **الفَصْلُ الثَّانِي**

### **مصطلحات الشافعية وأوجه الانتفاع بمصنفاتهم الفقهية والأصولية**

يهدف هذا الفصل إلى تسهيل مهمة الدارسين للفقه الشافعي وأصوله، من طلبة العلم الشرعي، والقضاة والمفتين ونحوهم؛ وذلك من خلال شرح معاني أبرز المصطلحات الخاصة، التي استعملها علماء الشافعية في مصنفاتهم المتعددة، ثم من خلال عرض مصنفاتهم الفقهية المطبوعة حتى زمن كتابة هذه الرسالة (سنة ١٤٢٣ هجرية)، موزعة على سبع مجموعات؛ بقصد بيان نوعية الفائدة العلمية التي يمكن تحصيلها من كل منها، خاصةً مع طباعة كثيرٍ من هذه المصنفات، بعد أن كانت خطوطه حتى عهدٍ قريب، مما أوقع بعض طلبة العلم الشرعي في الحيرة من أين يبدأ دراسته للفقه الشافعي، أمام هذا الكم الهائل المتزايد من المصنفات الفقهية الشافعية، ومن هنا جاء اختلاف التعريف بالمصنفات في هذا الفصل عن التعريف بها في الفصل السابق؛ في أنَّ التعريف في الفصل السابق لم يقتصر على المصنفات المطبوعة، بل شمل مصنفاتٍ ما تزال خطوطه، وأخرى مفقودة، ذُكرت جميعها خلال الترجمة لمصنفيها؛ بقصد إيراز جهودهم في خدمة مذهبهم الشافعي، عبر أدوار تطوره التاريخي التي مرَّ بها، وفي ختام الفصل كان عرض المصنفات الأصولية الشافعية المطبوعة حتى زمن كتابة هذه الرسالة، مرتبة حسب التسلسل التاريخي لتصنيفها.

و جاء هذا الفصل في ثلاثة مباحث هي:

**المبحث الأول: مصطلحات الشافعية.**

**المبحث الثاني: أوجه الانتفاع بالمصنفات الفقهية الشافعية.**

**المبحث الثالث: عرض المصنفات الأصولية الشافعية.**

## المبحث الأول

### مصطلحات الشافعية

#### المطلب الأول

##### أهمية معرفة مصطلحات الشافعية، ومظانها

جاء في المعجم الوسيط تحت مادة صلح: اصطلاح القوم: زال ما بينهم من خلاف، وعلى الأمر: تعارفوا عليه واتفقوا... والاصطلاح مصدر اصطلاح، وهو اتفاق طائفة على شيءٍ مخصوص، ولكل علم اصطلاحاته<sup>(١)</sup>.

وعرف الدكتور علي جمعة محمد<sup>(٢)</sup> المصطلح في كتابه القيم: المصطلح الأصولي ومشكلة المفاهيم، فقال: المصطلح يتكون من عملية وضع يقوم بها دارس فن معين؛ لتوصيل معنى في ذهنه إلى المخاطب من دارسي نفس الفن، ثم إنه من الملحوظ أنَّ المصطلح الواحد قد تختلف معانيه داخل العلم الواحد لاختلاف المدارس الفكرية والأُطْر المرجعية للمفكرين والعلماء داخل هذا العلم أو ذاك، كما يلاحظ أنه قد يتعريه التطور ... وهذا شائع في كل العلوم خاصة الاجتماعية والإنسانية<sup>(٣)</sup>، وما قاله أيضاً في بيان أهمية معرفة مصطلحات العلوم: "...يتبيَّن لنا أنَّ التلاعب بمصطلحات السلف الصالح، أو عدم فهم معانيها يؤدي إلى كارثة علمية حقيقة، وأنهيار تام لأركان العلم وضياع لمقاييسه..."<sup>(٤)</sup>.

وعلماء الشافعية كغيرهم من العلماء استعملوا في مصنفاتهم مصطلحات

(١) انظر المعجم الوسيط، د. إبراهيم أنيس وأخرون، ج ١، ص ٥٢٠.

(٢) الدكتور علي جمعة محمد، هو أستاذ أصول الفقه في كلية الشريعة في جامعة الأزهر، ومدير مكتب المعهد العالمي للفكر الإسلامي في القاهرة، في زمن كتابة هذه الرسالة.

(٣) انظر المصطلح الأصولي ومشكلة المفاهيم، د. علي جمعة محمد، ص ٢٠.

(٤) انظر المصطلح الأصولي ومشكلة المفاهيم، د. علي جمعة محمد، ص ٧.

خاصة بهم، أرادوا بها معانٍ محددة؛ وفقه هذه المصطلحات مهم جداً لكل دارس للمذهب الشافعي، لأنه إذا لم يعرف المقصود من كل منها، لن يستطيع خلال قراءته في مصنفات الشافعية أن يفهم اجتهاداتهم وأدلةهم ويُميّز بينها على الوجه الذي قصدوه، ولا أن يعرف الراجح من المرجوح، أو المعتمد والمفتى به من المتروك، ونحو ذلك.

وقد قام بعض علماء الشافعية بتوضيح عددٍ من هذه المصطلحات وشرحها في مقدمات مصنفاتهم، كما فعل الإمام النووي (توفي سنة ٦٧٦ هـ) في المقدمة الغنية بالفوائد لكتابه المجموع شرح المذهب؛ التي تُعتبر أهم مظان شرح تلك المصطلحات، وكما فعل كلٌ منْ شرح كتاب منهج الطالبين للنووي، من علماء الشافعية، في مقدماتهم لتلك الشروح، كما قام بعض الباحثين في الفقه الإسلامي في زمن كتابة هذه الرسالة بتحقيق بعض مصنفات الشافعية تحقيقاً مفيداً، قدّموا له بمقدمات شرحاً فيها مصطلحات الشافعية الواردة في تلك المصنفات؛ وذلك مثل الدكتور علي محبي الدين القره داغي<sup>(١)</sup> في تحقيقه لكتاب الوسيط في المذهب، للإمام أبي حامد الغزالى (توفي سنة ٥٠٥ هـ)، والدكتور محمد الزحيلي<sup>(٢)</sup> في تحقيقه لكتاب المذهب للإمام أبي إسحاق الشيرازي (توفي سنة ٤٧٦ هـ)، وعلي محمد معوض وعادل أحمد عبد الموجود في تحقيقهما لكتاب العزيز شرح الوجيز للإمام الرافعى (توفي سنة ٦٢٣ هـ).

هذا وُجِدت مصنفات اعنت بشرح مصطلحات الشافعية الواردة في كتبهم، من أبرزها:

١ - كتاب تهذيب الأسماء واللغات للإمام النووي، الذي قال في مقدمته: ...

---

(١) الدكتور علي محبي الدين القره داغي، هو أستاذ الفقه في كلية الشريعة في جامعة قطر، والمستشار الشرعي لبنك قطر الإسلامي، في زمن كتابة هذه الرسالة.

(٢) الدكتور محمد الزحيلي، هو أستاذ الفقه في كلية الشريعة في جامعة دمشق، في زمن كتابة هذه الرسالة.

وأجمع إن شاء الله الكريم الرؤوف الرحيم ذو الطول والإحسان والفضل والامتنان، كتاباً في الألفاظ الموجودة في: مختصر أبي إبراهيم المزني، والمذهب، والتبيه، والوسط، والوجيز، والروضة وهو الكتاب الذي اختصرته من شرح الوجيز للإمام أبي القاسم الرافعي رَحْمَةُ اللَّهِ عَلَيْهِ، فإنَّ هذه الكتب الستة تجمع ما يُحتاج إليه من اللغات، وأضَمُّ إلى ما فيها جلَّاً ما يحتاج إليه مما ليس فيها ليعم الانتفاع به إن شاء الله تعالى، من اللغات العربية والعجمية والمعربة، والاصطلاحات الشرعية والألفاظ الفقهية، وأضَمُّ إلى اللغات ما في هذه الكتب من أسماء الرجال والنساء، والملائكة والجن، وغيرهم مئن له ذكر في هذه الكتب...<sup>(١)</sup>، إلا أنَّ ما قلل الأهمية العلمية للكتاب وحال دون تحقيقه لمقصد تأليفه؛ لأنَّ المنية وافت الإمام النبووي قبل إتمامه.

٢ - كتاب الفوائد المكية فيما يحتاجه طلبة الشافعية من المسائل والضوابط والقواعد الكلية، للعلامة علوى بن أحمد بن عبد الرحمن السقاف المكي (توفي سنة ١٣٣٥ هـ).

٣ - كتاب المصباح المنير في غريب الشرح الكبير للرافعي، الذي صنَّفه أبو العباس أحمد بن محمد بن علي الفيومي ثم الحموي (توفي سنة ٧٧٠ هـ)<sup>(٢)</sup>، وفكتره هي شرح المصطلحات الواردة في كتاب الشرح الكبير للإمام الرافعي، لكنَّ الفيومي رَحْمَةُ اللَّهِ عَلَيْهِ شرح إلى جانب هذه المصطلحات غريب الألفاظ المستعملة في الفقه الشافعى وغيره، ورتبها جميعاً على حروف المعجم؛ حتى غداً كتابه أقرب إلى المعجم اللغوى منه إلى كتابه لشرح المصطلحات الخاصة بالشافعية، وقد قال في مقدمته: فَإِنِّي كُنْتُ جُمِعْتُ كِتَابًا في غَرِيبِ شَرْحِ

(١) انظر مقدمة كتاب تهذيب الأسماء واللغات، للإمام النبووي.

(٢) هو فقيه شافعى نشأ في مدينة الفيوم المصرية، مهر في العربية، ورحل في طلب العلم إلى أن استقر في مدينة حماة وتوفي فيها سنة ٧٧٠ هجرية. انظر ترجمته: معجم المؤلفين، عمر رضا كحاله، ج ١، ص ٢٨١، رقم ترجمته ٢٠٤٧.

الوحيز للإمام الرافعي، وأوسعت فيه من تصاريف الكلمة، وأضفت إليه زيادات من لغة غيره، ومن الألفاظ المشبهات، والتماثلات، ومن إعراب الشواهد، وبيان معانيها، وغير ذلك مما تدعو إليه حاجة الأديب الماهر...<sup>(١)</sup>.

## المطلب الثاني

### مصطلحات الشافعية

استعمل علماء الشافعية الكثير من المصطلحات في مصنفاتهم، وفيما يلي شرح لمعاني أبرز هذه المصطلحات:

#### ١ - الأقوال:

إذا وردت كلمة قول أو الأقوال، فالقصد بها اجتهادات الإمام الشافعى رحمه الله ، سواء أكانت قدية أو جديدة<sup>(٢)</sup>.

#### ٢ - القول القديم:

هو ما قاله الإمام الشافعى قبل انتقاله إلى مصر تصنيفاً أو إفتاءً، سواء أكان قد رجع عنه وهو كثير، أو لم يرجع عنه؛ ويُسمى أيضاً بالذهب القديم، وأبرز رواته الزعفرانى والكرابيسى وأبو ثور، رحمهم الله جيئاً<sup>(٣)</sup>.

#### ٣ - القول الجديد:

هو ما قاله الإمام الشافعى بمصر، تصنيفاً أو إفتاءً، ويُسمى بالذهب الجديد، وأبرز

(١) انظر مقدمة كتاب المصباح المنير، للفيومي.

(٢) راجع في بيان ذلك كل ما يلي: المجموع شرح المذهب، للإمام النووي، بتحقيق د. محمود مطرجي، ج/١، ص ١٠١، وكتاب الاجتهاد من كتاب التلخيص، لإمام الحرمين الجويني، بتحقيق د. عبد الحميد أبو زيد، ص ٨٥ وما بعدها.

(٣) انظر: المجموع شرح المذهب، للإمام النووي، بتحقيق د. محمود مطرجي، ج/١، ص ١٠٢.

رواته البوطي والمزنی والربيع المرادي، رحمهم الله جميعاً<sup>(١)</sup>.

وقد قرر علماء الشافعية أنه ليس كل قول جديد يخالف القديم، وليس كل قول قديم مرجوعاً عنه؛ بل هناك في الجديد ما يخالف القديم ومنه ما يوافقه ويحاجره؛ كما قرروا أن آية مسألة ورد في حكمها قولان للإمام الشافعي قديم وجديد؛ فالجديد هو الذي عليه العمل والفتوى في المذهب، باستثناء عدد من المسائل قالوا يُفتى فيها بالقديم، وهي تترواح ما بين ثلث إلى عشرين مسألة، على خلاف بين فقهاء الشافعية في تحديدها<sup>(٢)</sup>، وقد جمعها ودرسها دراسة مستوعبة عبد العزيز عبد القادر قاضي زاده، في رسالته للماجستير بعنوان: الإمام الشافعي والمسائل التي اعتمدت من قوله القديم<sup>(٣)</sup>.

#### ٤ - الأظهر:

هو الرأي الراجح من القولين أو الأقوال للإمام الشافعي، وذلك إذا كان الاختلاف بين القولين قريباً، بالنظر إلى قوة دليل كلّ منهما، وترجح أحدهما على الآخر، فالراجح من أقوال الإمام الشافعي حينئذ هو الأظهر، ويقابلة الظاهر الذي يشاركه في الظهور، لكنَّ الأظهر أشد منه ظهوراً في الرجحان<sup>(٤)</sup>.

(١) انظر: المجموع شرح المذهب، للإمام النووي، بتحقيق د. محمود مطرجي، ج/١، ص١٠٢.

(٢) انظر: المجموع شرح المذهب، للإمام النووي، بتحقيق د. محمود مطرجي، ج/١، ص١٠٢ وما بعدها، والإمام الشافعي في مذهبيه القديم والجديد، د. أحمد غراوي عبد السلام الإندونيسي، ص٤٣٧-٤٣٨ وص٤٤٣ - ٤٤٤.

(٣) قدّمت هذه الرسالة إلى كلية الشريعة في الجامعة الإسلامية في المدينة المنورة، ونوقشت سنة ١٤٠٤ هجرية، بإشراف أ. د. عبد الحميد الغفارى، وهي رسالة غنية بالفوائد، إلا أنها لم تطبع حتى زمن كتابة رسالتى هذه.

(٤) انظر: مغني المحتاج إلى معرفة الفاظ المنهاج، الخطيب الشربيني، ج/١، ص١٢، وتحفة المحتاج بشرح المنهاج، للإمام ابن حجر الهيثمي، وعليه حواشى الشروانى وابن قاسم العبادى، ج/١، ص٨٣، ج/١، ص١٨.

وبناءً على ذلك، يُمكن القول إنَّ الإمام الشافعِي قد اشتغل في مصنفاته بمصطلحِ الأَظْهَرِ والظاهر للترجيح بين أقوالِ الإمام الشافعِي وللترجح أيضًا بين أوجهِ (وجوه) أصحابِ الإمام الشافعِي<sup>(١)</sup>.

## ٥ - المشهور:

هو الرأي الراجح من القولين أو الأقوال للإمام الشافعي، وذلك إذا كان الاختلاف بين القولين ضعيفاً، فالراجح من أقوال الإمام الشافعي حيث أنه المشهور، وبمقابلة الغريب الذي ضعف دليله<sup>(٢)</sup>.

وتجدر الإشارة أيضاً أن الإمام أبي حامد الغزالى يستعمل في مصنفاته إضافةً إلى المشهورِ والغريبِ مصطلحَ الأشهرِ، وهو عنده فوق المشهور من أقوال الإمام الشافعى، أو من أوجه (وجوه) أصحاب الإمام الشافعى، وذلك بالنظر إلى شهرة ناقله<sup>(٣)</sup>.

٦ - الأصحاب:

هم فقهاء الشافعية الذين بلغوا في العلم مبلغاً عظيماً حتى كانت لهم اجتهاداتهم الفقهية الخاصة، التي خرّجوها على أصول الإمام الشافعي، واستنبطوها من خلال تطبيق قواعده؛ وهم في ذلك متسببون إلى الإمام الشافعي

(١) راجع: مقدمة تحقيق كتاب: الوسيط في المذهب، للإمام الغزالي، بتحقيق د. علي محبي الدين القرره داغي، ج ١، ص ٢٩٢.

(٢) انظر مغني المحتاج إلى معرفة ألفاظ المنهاج، الخطيب الشريبي، ج/١، ص١٢، وتحفة المحتاج بشرح المنهاج، للإمام ابن حجر العسقلاني، وعليه حواشى الشروانى وابن قاسم العبادى، ج/١، ص٨٤، وحواشى القلبى وعميرة على كنز الراغبين بخلال الدين الحلى شرح منهاج الطالبين للنحوى، ج/١، ص١٩.

(٣) راجع: مقدمة تحقيق كتاب: الوسيط في المذهب، للإمام الغزالى، بتحقيق د. علي محى الدين القرره داغي، ج ١، ص ٢٩٢.

ومذهبة، ويسمون أصحاب الوجوه<sup>(١)</sup>.

وينبغي التنبيه هنا على أنَّ الإمام فخر الدين الرازى (توفي سنة ٦٠٦ هـ) يطلق في مصفاته اصطلاح الأصحاب، ويقصد به الشافعية تارةً، والأشاعرة تارةً أخرى؛ نظراً لكونه شافعى المذهب أشعرى العقيدة، إلا أنَّه يمكن الجزم بأنَّ مقصوده الأشاعرة إذا كانت المسألة كلامية محضة، وبأنَّ مقصوده الشافعية إذا كانت المسألة فقهية محضة، أما إذا كانت غير ذلك فإنه يصعبُ التعيين<sup>(٢)</sup>.

#### ٧ - الوجوه (الأوجه):

هي اجتهادات الأصحاب المتسبين إلى الإمام الشافعى ومذهبة، التي استتبعوها على ضوء الأصول العامة للمذهب، والقواعد التي رسمها الإمام الشافعى، وهي لا تخرج عن نطاق المذهب<sup>(٣)</sup>، وفي مدى صحة نسبة الوجه المخرج إلى الإمام الشافعى، قال الإمام النووي: الأصح أنه لا يُنسب إليه<sup>(٤)</sup>، لأنَّه مؤدِّي اجتهد صاحب الوجه، وإذا ذُكر في مسألة وجهان فقد يكونا لفقيئين، وقد يكونا لفقيئ واحد، وإذا كان هذا الاجتهد الخاص مبنياً على قاعدة أصولية غير القاعدة التي ذكرها الإمام الشافعى، فلا يُعتبر هذا الرأى عندها وجهًا في المذهب الشافعى<sup>(٥)</sup>.

#### ٨ - الطريق:

يُطلق هذا الاصطلاح على اختلاف الأصحاب في حكاية المذهب، فيقول

(١) راجع: حاشيتي القليوبى وعميره على كتز الراغبين بحلال الدين المحلى شرح منهاج الطالبين للنووى، ج/١، ص١٥، والمجموع شرح المذهب، للإمام النووى بتحقيق د. محمود مطرجي، ج/١، ص١٠٨.

(٢) انظر الفتح المبين في حل رموز ومصطلحات الفقهاء والأصوليين، د. محمد إبراهيم الحناوى، ص١٢٤.

(٣) راجع: حاشيتي القليوبى وعميره على كتز الراغبين بحلال الدين المحلى شرح منهاج الطالبين للنووى، ج/١، ص١٩، ومعنى المتاجع إلى معرفة معانى الفاظ منهاج، الخطيب الشربى، ج/١، ص١٢، و MQدة تحقيق كتاب: المذهب للشيرازى، بتحقيق د. محمد الزجلى، ج/١، ص٣٠.

(٤) انظر المجموع شرح المذهب، للإمام النووى، بتحقيق د. محمود مطرجي، ج/١، ص٧٣.

(٥) راجع في بيان القيمة العلمية لأوجه الأصحاب في المذهب الشافعى: المجموع شرح المذهب، للإمام النووى، بتحقيق د. محمود مطرجي، ج/١، ص٧٣.

بعضهم: فيه قولان، ويقول آخرون: لا يجوز إلا قول واحد أو وجهة واحد، أو يقول أحدهم: في المسألة تفصيل، ويقول الآخر: فيها خلافٌ مطلق، ونحو ذلك من الاختلافات<sup>(١)</sup>.

#### ٩ - المذهب:

يُطلق هذا الاصطلاح على الرأي الراجح في حكاية المذهب، وذلك عند اختلاف الأصحاب في حكايته بذكرهم طرفيين أو أكثر، فيختار المصنف ما هو الراجح منها ويقول: على المذهب...<sup>(٢)</sup>، وفي ذلك قال الإمام النووي في مقدمته لكتابه روضة الطالبين: ... وحيث أقول: على الأظهر أو المشهور، فهو من القولين، وحيث أقول: على المذهب فهو من الطرفيين أو الطرق<sup>(٣)</sup>.

#### ١٠ - الأصح:

هو الرأي الراجح من الوجهين أو الوجه لأصحاب الإمام الشافعي، وذلك إذا كان الاختلاف بين الوجهين قوياً، بالنظر إلى قوة دليل كلّ منهما، وترجح أحدهما على الآخر، فالراجح من الوجه حيثذا هو الأصح، ويعقبه الصحيح الذي يشاركه في الصحة، لكنَّ الأصح أقوى منه في قوة دليله فترجح عليه لذلك<sup>(٤)</sup>.

ومن الجدير بالذكر هنا أنَّ الإمام أبي حامد الغزالي ومنْ قبله من الشافعية، يستعملون في مصنفاتهم مصطلحي الأصح والصحيح للترجح بين وجوبه

(١) انظر المجموع شرح المذهب، للإمام النووي، بتحقيق د. محمود مطرجي، ج/١، ص١٠١.

(٢) انظر مغني المحتاج إلى معرفة الفاظ المنهاج، الخطيب الشربي، ج/١، ص١٢، وتحفة المحتاج بشرح المنهاج، للإمام ابن حجر الهيثمي، وعليه حواشى الشروانى وابن قاسم العبادى، ج/١، ص٨٦، وحاشى القليوبى وعميره على كنز الراغبين بحلال الدين المحلي شرح منهاج الطالبين للنووى، ج/١، ص١٩.

(٣) انظر روضة الطالبين، للإمام النووي، ج/١، ص٤٨.

(٤) راجع: مغني المحتاج إلى معرفة معاني الفاظ المنهاج، الخطيب الشربي، ج/١، ص١٢، وتحفة المحتاج بشرح المنهاج، للإمام ابن حجر الهيثمي، وعليه حواشى الشروانى وابن قاسم العبادى، ج/١، ص٨٤، وحاشى القليوبى وعميره على كنز الراغبين بحلال الدين المحلي شرح منهاج الطالبين للنووى، ج/١، ص١٩.

الأصحاب، وللترجح أيضاً بين أقوال الإمام الشافعي؛ مما يعني أنَّ مصطلح الأصح يرادف مصطلح الأظهر، ومصطلح الصحيح يرادف مصطلح الظاهر عندهم<sup>(١)</sup>.

#### ١١ - الصحيح:

هو الرأي الراجح من الوجهين أو الوجه لأصحاب الإمام الشافعي، وذلك إذا كان الاختلاف بين الوجهين ضعيفاً، لأنَّ دليل المرجو منهما في غاية الضعف، فالراجح من الوجوه حينئذ هو الصحيح، ويقابله الضعيف أو الفاسد ويعُبر عنه بقولهم: وفي وجْهِ كذا...<sup>(٢)</sup>.

#### ١٢ - النص:

هو القول المنصوص عليه في كتب الإمام الشافعي، وسُمي نصاً، لأنَّه مرفوع القدر بتنصيص الإمام عليه، ويقابله القول المخرج<sup>(٣)</sup>.

#### ١٣ - التخريج:

بَيْنَ الْخَطِيبِ الشَّرِيفِ رَحْمَةُ اللَّهِ مَصْطَلْحُ التَّخْرِيجِ فَقَالَ: ... وَالتَّخْرِيجُ أَنْ يُحِبِّ الشَّافِعِيَّ بِحَكْمَيْنِ مُخْتَلِفَيْنِ فِي صُورَتِيْنِ مُتَشَابِهَيْنِ وَلَمْ يُظْهِرْ مَا يُصْلِحَ لِلْفَرَقِ

(١) راجع: مقدمة تحقيق كتاب: الوسيط في المذهب، للإمام الغزالي، بتحقيق د. علي محبي الدين القرره داغي، ج/١، ص ٢٩١.

(٢) راجع: معني الحاج إلى معرفة معاني ألفاظ النهاج، الخطيب الشريفي، ج/١، ص ١٢، وتحفة الحاج بشرح النهاج، للإمام ابن حجر الهيثمي، وعليه حواشى الشروانى وابن قاسم العبادى، ج/١، ص ٨٤، وحواشى القليوبى وعميره على كنز الراغبين بحلال الدين المحلي شرح منهاج الطالبين للنبوى، ج/١، ص ١٩.

(٣) راجع: معني الحاج إلى معرفة معاني ألفاظ النهاج، الخطيب الشريفي، ج/١، ص ١٢، وتحفة الحاج بشرح النهاج، للإمام ابن حجر الهيثمي، وعليه حواشى الشروانى وابن قاسم العبادى، ج/١، ص ٨٦ - ٨٧، وحواشى القليوبى وعميره على كنز الراغبين بحلال الدين المحلي شرح منهاج الطالبين للنبوى، ج/١، ص ١٩ - ٢٠.

بينهما، فينقل الأصحاب جوابه في كل صورة إلى الأخرى، فيحصل في كل صورة منها قولان: منصوص ومُخرج، المنصوص في هذه هو المخرج في تلك، والمنصوص في تلك هو المخرج في هذه، فيقال فيما قولان بالنقل والتخرير.

والغالب في مثل هذا عدم إطباق الأصحاب على التخرير، بل منهم من يُخرج، ومنهم من يبني فرقاً بين الصورتين، والأصح أن القول المخرج لا يُنسب للشافعى؛ لأنه ربما روجع فيه، فذكر فارقاً<sup>(١)</sup>.

#### ١٤ - الأشباه:

هو الحكم الأقوى شبهاً بالعلة، وذلك فيما لو كان للمسألة حكمان مبنيان على قياسين، لكن العلة في أحدهما أقوى من الآخر<sup>(٢)</sup>.

#### ١٥ - صيغ التضعيف:

يستعمل فقهاء الشافعية في مصنفاتهم عدداً من المصطلحات الخاصة ببيان ضعف الاجتهادات الفقهية، أو ضعف أدلةها، ومن أبرزها<sup>(٣)</sup>:

\* قولهم: زعم فلان ...: فهو بمعنى قال؛ إلا أنه أكثر ما يستعمل فيما يُشكُّ فيه.

\* قولهم: إنْ قيل كذا، أو قيل فيه...: فهي إشارة إلى ضعف الرأي المقول، أو ضعف دليله.

(١) انظر مغني المحتاج إلى معرفة معاني الفاظ المنهاج، الخطيب الشربini، ج/١، ص١٢، وراجع في بيان التخرير عند علماء الشافعية وما تعلق به من مسائل: الجموع شرح المذهب، للإمام النووي، بتحقيق د. محمود مطروح، ج/١، ص٧٣، وص١٠٣ - ١٠٤.

(٢) انظر: مقدمة تحقيق كتاب: الوسيط في المذهب، للإمام الغزالى، بتحقيق د. علي محى الدين القره داغي، ج/١، ص٢٩٣.

(٣) راجع في بيان صيغ التضعيف: الفوائد المكية فيما يحتاجه طلبة الشافعية من المسائل والضوابط والقواعد الكلية، العلامة علوي بن أحمد السقاف المكي، ص٤١ - ٤٢، والفتح المبين في حل رموز ومصطلحات الفقهاء والأصوليين، د. محمد إبراهيم الحفناوى، ص١١٤ وص١١٦، وص١١٩ - ١١٨.

\* قولهُم: وَهُوَ مُحْتَمِلٌ: فَإِنْ ضَبَطُوهَا بِفَتْحِ الْمِيمِ الثَّانِيَةِ فَهُوَ مُشْعَرٌ بِالْتَّرْجِيحِ؛ لِأَنَّهُ  
يَعْنِي قَرِيبٌ، وَإِنْ ضَبَطُوهَا بِكَسْرِ الْمِيمِ الثَّانِيَةِ فَلَا يُشْعَرٌ بِالْتَّرْجِيجِ؛ لِأَنَّهُ يَعْنِي  
ذِي احْتِمَالٍ، أَيْ قَابِلٌ لِلتَّأْوِيلِ.

\* قولهُم: وَقَعَ لِفَلَانَ كَذَّاْنَ فَإِنْ صَرَّحُوا بَعْدَهُ بِتَرْجِيجٍ أَوْ تَضْعِيفٍ وَهُوَ الْأَكْثَرُ - فَهُوَ  
كَمَا قَالُوا، وَإِنْ لَمْ يَصْرَحُوا، كَانَ رَأِيًّا ضَعِيفًا.

\* قولهُم: إِنْ صَحَّ هَذَا فَكَذَا...: فَهُوَ عِنْدَ عَدْمِ ارْتِضَاءِ الرَّأْيِ.

## ١٦ - صيغ التوضيح:

يُسْتَعْمَلُ فَقَهَاءُ الشَّافِعِيَّةُ بَعْضُ التَّعْبِيرَاتُ بِقَصْدِ تَوْضِيْحِ مَرَادِهِمْ، أَوْ التَّنبِيَّهُ  
عَلَى أَمْوَارِ دِقَيْقَةٍ، وَمِنْ أَبْرَزِ هَذِهِ التَّعْبِيرَاتِ<sup>(١)</sup>:

\* قولهُم: مُحَصِّلُ الْكَلَامِ: هُوَ إِجْمَالٌ بَعْدَ تَفْصِيلٍ فِي عَرْضِ الْمَسَأَةِ.

\* قولهُم: حَاصِلُ الْكَلَامِ: هُوَ تَفْصِيلٌ بَعْدَ إِجْمَالٍ فِي عَرْضِ الْمَسَأَةِ.

\* قولهُم: تَحْرِيرِهِ، أَوْ تَنْقِيْحِهِ...: يُسْتَعْمَلُهَا أَصْحَابُ الْخَوَاشِيِّ وَالشَّرْوَحِ لِلإِشَارَةِ إِلَى  
قَصْوَرِ الْأَصْلِ، أَوْ إِلَى اشْتِمَالِهِ عَلَى حَشْوٍ، وَأَحْيَانًا يُسْتَعْمَلُونَهَا لِلزيادةِ  
تَوْضِيْحًا.

\* قولهُم: فِي خَتَامِ الْكَلَامِ: تَأْمِلُ: فَهُوَ إِشَارَةٌ إِلَى دَقَّةِ الْمَقَامِ، أَوْ إِلَى خَدْشٍ فِيهِ،  
وَالسِّيَاقُ هُوَ الَّذِي يَبْيَّنُ أَيِّ الْمَعْنَى قَصْدُهُ الْمُصْنَفُ.

\* قولهُم: اعْلَمُ...: لِبِيَانِ شَدَّةِ الاعْتِنَاءِ بِمَا بَعْدَهُ مِنْ تَفْصِيلٍ لِلآرَاءِ وَأَدْلِتَهَا.

\* قولهُم: لَوْ قِيلَ كَذَا لَمْ يَتَعَدَّ، وَلَيْسَ بِبَعِيدٍ، أَوْ لَكَانَ قَرِيبًا، أَوْ هُوَ أَقْرَبُ...: فَهَذَا

(١) راجع في بيان صيغ التوضيح: الفوائد المكية، العلامة علوى بن أحمد السقاف المكي، ص ٤٢ - ٤٥، والفتح المبين في حل رموز ومصطلحات الفقهاء والأصوليين، د. محمد إبراهيم الحفناوي، ص ١١٨ و ١٢٠ - ١٢٣.

كلها من صيغ الترجيح، وقول الشيوخين الرافعي والنوروي: وعليه العمل؛ فهي صيغة ترجح أيضاً.

\* قولهم: اتفقوا، وهذا مجزوم به، وهذا لا خلاف فيه: كلها تعني اتفاق فقهاء المذهب الشافعي، دون غيرهم من المذاهب الفقهية؛ أما قولهم: هذا مجتمع عليه: فيستعملونها للدلالة على مواطن الإجماع بوصفه المصدر الثالث للتشرع في الإسلامي، كما عرّفه علماء أصول الفقه؛ أي اتفاق أئمة الفقه عموماً على حكم مسألة.

\* قولهم: ينبغي: يستعملونها للدلالة على الوجوب تارةً، وعلى التدب تارةً أخرى، والسياق هو الذي يبين أي المعنيين قصد المصنف، وكذا قولهم: لا ينبغي: فستعمل للترحيم وللكرامة.

#### ١٧ - مصطلحات الأعلام:

يطلق فقهاء الشافعية في مصنفاتهم بعض الألقاب والكنى، ويريدون عدداً من كبار أعلامهم؛ وذلك عوضاً عن ذكر اسم العلم كاملاً، بقصد الاختصار، ومن أبرز هذه الإطلاقات<sup>(١)</sup>:

\* حيث قالوا الإمام: يريدون به إمام الحرمين الجويني (توفي سنة ٤٧٨ هـ).

\* حيث يطلقون القاضي: يريدون به القاضي حسين (توفي سنة ٤٦٢ هـ).

\* حيث يطلقون القاضيين: يريدون بهما الروياني (توفي سنة ٥٠٢ هـ) والماوردي (توفي سنة ٤٥٠ هـ).

(١) راجع في بيان مصطلحات الأعلام: المجموع شرح المذهب، للإمام النوروي، بتحقيق د. محمد مطرجي، ج ١، ص ١٠٦ - ١٠٧، والفوائد المكية، العلامة علوى بن أحد السقاف، ص ٤١، والفتح المبين في حل رموز ومصطلحات الفقهاء والأصوليين، د. محمد إبراهيم الحفناوى، ص ١١٣ و ١٢٩ - ١٣٣.

\* وحيث يطلقون الربع: يريدون به الريبع بن سليمان المرادي، تلميذ الإمام الشافعى (توفي سنة ٢٧٠ هـ)، وإذا أرادوا الربع بن سليمان الجيزى (توفي سنة ٢٥٦ هـ) قيده به.

\* وحيث يطلقون الشارح معرفاً، أو الشارح المحقق: يريدون به جلال الدين الحلبي (توفي سنة ٨٦٤ هـ)، وهو أحد الذين شرحوا المنهاج للنبوى، أما إن قالوا شارح من غير تعريف؛ فالمراد به واحد من الشراح لأى كتاب كان.

\* وحيث قالوا الشيخين: يريدون بهما النبوى (توفي سنة ٦٧٦ هـ)، والرافعى (توفي سنة ٦٢٣ هـ).

\* وحيث قالوا الشيوخ: يريدون بهم النبوى والرافعى وتقي الدين السبكي (توفي سنة ٧٥٦ هـ).

\* وحيث قال كل من الخطيب الشربينى (توفي سنة ٩٧٧ هـ) وشمس الدين الرملى (توفي سنة ١٠٠٤ هـ) في مصنفاتهما: شيخنا؛ فالمراد شيخ الإسلام زكريا الأنصاري (توفي سنة ٩٢٦ هـ)، أما إن قال الخطيب الشربينى: شيخي؛ فمراده شهاب الدين الرملى (توفي سنة ٩٥٧ هـ)، وهو المراد أيضاً من قول شمس الدين الرملى: أفتى به الوالد رَحْمَةُ اللهِ.

\* وإذا أطلق الشيرازي (توفي سنة ٤٧٦ هـ) في كتابه المذهب أبا العباس، فهو ابن سريج (توفي سنة ٣٠٦ هـ)، وإذا أطلق أبا سعيد، فهو الإصطخري (توفي سنة ٣٢٨ هـ)، وإذا أطلق أبا إسحاق فهو المروزى (توفي سنة ٣٤٠ هـ).

\* وحيث أطلق الإمام النبوى في كتابه المجموع ذكر القفال: فمراده به المروزى (توفي سنة ٤١٧ هـ)، أما إذا أراد القفال الشاشى (توفي سنة ٣٦٥ هـ) فيئده فوصفه بالشاشى.

\* وإذا ذكر الشافعية مصطلح المحمدون الأربع: أرادوا بهم:

- ١ - محمد بن نصر، أبو عبد الله المروزي (توفي سنة ٢٩٤ هـ).
- ٢ - محمد بن إبراهيم بن المنذر (توفي سنة ٣١٠ هـ).
- ٣ - محمد بن جرير الطبرى (توفي سنة ٣١٠ هـ).
- ٤ - محمد بن إسحاق بن خزيمة (توفي سنة ٣١١ هـ).

## المبحث الثاني

### أوجه الانتفاع بالمصنفات الفقهية الشافعية

أكثر علماء الشافعية من التصنيف في الفقه، كثرةً أغنووا بها التراث الفقهي  
الضخم للأمة الإسلامية، وامتاز تصنيفهم بميزتين رئيسيتين هما:

أولاً: ارتباط معظم المصنفات الفقهية بعضها في سلسلة متصلة، تبدأ الحافظة  
الأولى منها بالمصنفات المصرية للإمام الشافعي مؤسس المذهب؛ خاصة كتاب الأم،  
الذي اختصره تلميذه المزني في مختصره المشهور، ثم توالت بعد ذلك مصنفات  
الشافعية، ومن هذه المصنفات الكثيرة بُرِزَ كتاب نهاية المطلب في دراية المذهب،  
لإمام الحرمين الجويني (توفي سنة ٤٧٨هـ) الذي شرح فيه مختصر المزني، ثم جاء  
تلميذه الإمام الغزالى (توفي سنة ٥٠٥هـ) فاختصره في كتاب سماه البسيط، ثم  
اختصر البسيط في كتاب آخر سماه الوسيط، ثم اختصر الوسيط في كتاب سماه  
الوجيز، فجاء الإمام الرافعى (توفي سنة ٦٢٤هـ) فاختصر الوجيز في كتاب  
المحرر<sup>(١)</sup>، ثم جاء الإمام الثورى (توفي سنة ٦٧٦هـ) واختصر المحرر في كتاب سماه  
منهاج الطالبين، الذي أصبح العمدة في تحقيق الاجتهادات المفتى بها في المذهب  
الشافعى؛ ولأجل ذلك تابعت عليه الشروح، ثم وضعَتُ الكثير من الحواشى على  
تلك الشروح خدمةً لها<sup>(٢)</sup>.

(١) جاء في بعض ترجمات الإمام الرافعى أن كتاب المحرر ليس اختصاراً لكتاب الوجيز، وإنما استفاد منه، وبينى على كثير مما فيه، وقيل غير ذلك، وأقول: يمكن الجزم بطبيعة صلة المحرر بالوجيز بعد طباعته، حيث إنه ما زال خطوطاً حتى زمن كتابة هذه الرسالة.

(٢) راجع في بيان تسلسل المصنفات الفقهية الشافعية وارتباطها بعضها كل من: مقدمة تحقيق كتاب العزيز شرح الوجيز للإمام الرافعى، بتحقيق علي محمد معوض وعادل أحمد عبد الموجود، ص ٧٩ - ٨٥،  
ومقدمة تحقيق كتاب الوسيط للإمام الغزالى، بتحقيق د. علي محى الدين القره داغي، ج ١ ص ٢٩٧ وما

ومن الأمثلة السابقة وغيرها، يتضح جلياً كيف ارتبطت المصنفات الفقهية الشافعية ببعضها؛ مما جعل ترتيب الأبواب الفقهية فيها متقارباً جداً، فلا غرابة بعد ذلك أن يكون ترتيب الموضوعات الفقهية في أيٍ من شروح كتاب منهاج الطالبين للإمام النووي، لا يكاد مختلف عن ترتيبها في كتاب الأم للإمام الشافعي مؤسس المذهب<sup>(١)</sup>.

ثانياً: اشتهر في كل دور من أدوار التطور التاريخي للمذهب الشافعي كتاب فقهي أو أكثر، كان هو محور اهتمام فقهاء الشافعية تدرساً وشرحًا؛ وذلك لمزيد إتقان فيه، من حيث تحريره لأقوال الإمام وأوجه أصحابه وبيان المعتمد لفتوى في المذهب، فكانت هذه الكتب محطات هامة في مسيرة التصنيف الفقهي عند الشافعية، وأبرزها:

- ١ - مختصر المزني (توفي سنة ٢٦٤ هـ) الذي اختصر فيه كتاب الأم لشیخه الإمام الشافعی، وقد فاق هذا المختصر بشهرته، سائر مصنفات تلاميذ الإمام الشافعی، واتجه إليه اهتمام فقهاء الشافعية وقضائهم لقرنين من الزمن.
- ٢ - المذهب، لأبي إسحاق الشيرازی (توفي سنة ٤٧٦ هـ).
- ٣ - الوسيط، لأبي حامد الغزالی (توفي سنة ٥٠٥ هـ).
- ٤ - مصنفات الإمام الرافعی (توفي سنة ٦٢٣ هـ)، وفي مقدمتها كتاب العزيز شرح الوجيز.

---

= بعدها، ومقدمة تحقيق كتاب المذهب للإمام الشيرازی، بتحقيق د. محمد الزحيلي، ج ١، ص ١٢ - ١٨، ومقدمة تحقيق كتاب: الإقناع في حل الفاظ أبي شجاع للخطيب الشريفي، تقديم وتقدير د. د. محمد بكر إسماعيل، ج ١ ص ٢٥ وما بعدها، ومقدمة تحقيق كتاب: التهذيب في فقه الإمام الشافعی للإمام البغوي، بتحقيق علي محمد معوض وعادل أحد عبد الموجود، ج ١ ص ٤٨ وما بعدها. والمدخل إلى دراسة المدارس والمذاهب الفقهية، أ. د. عمر سليمان الأشقر، ص ١٤٢ - ١٤٦.

(١) راجع في بيان ترتيب الموضوعات الفقهية في مصنفات الشافعية، ومناسبات ذلك عندهم: ترتيب الموضوعات الفقهية ومناسباته في المذاهب الأربع، أ. د. عبد الوهاب إبراهيم أبو سليمان ص ٥٩

٥ - مصنفات الإمام النووي (توفي سنة ٦٧٦ هـ)، وفي مقدمتها كتاب منهاج الطالبين، ثم توالى بعد ذلك شروح منهاج النووي، وبرز منها: تحفة المحتاج بشرح منهاج، لابن حجر الهيثمي (توفي سنة ٩٧٤ هـ)، ونهاية الحاج إلى شرح منهاج لشمس الدين الرملي (توفي سنة ١٠٠٤ هـ).

وفي الإشارة إلى كثرة المصنفات الفقهية الشافعية، والاهتمام ببعضها أكثر من غيره، قدّم الإمام النووي لكتابه المجموع شرح المذهب بقوله: "... ثم إن أصحابنا المصنفين - رَحْمَةُ اللَّهِ أجمعين وَعَنْ سَائِرِ عُلَمَاءِ الْمُسْلِمِينَ - أَكْثَرُهُمُ التَّصانِيفَ كَمَا قَدَّمْنَا، وَتَنَوَّعُوا فِيهَا كَمَا ذَكَرْنَا، وَاشْتَهَرَ مِنْهَا لِتَدْرِيسِ الْمُدْرِسِينَ، وَبَحْثُ الْمُشْتَغَلِينَ بِالْمَهْذَبِ وَالْوَسِيْطِ، وَهُمَا كَتَبَانِ عَظِيمَانِ صِنْفَهُمَا إِمامَانِ جَلِيلَانِ: أَبُو إِسْحَاقِ إِبْرَاهِيمِ بْنِ عَلَى بْنِ يُوسْفِ الشِّيرازِيِّ، وَأَبُو حَامِدِ مُحَمَّدِ بْنِ مُحَمَّدِ الْغَزَالِيِّ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، وَتَقْبِلُ ذَلِكَ وَسَائِرُ أَعْمَالِهِمَا مِنْهُمَا... وَفِي هَذِينِ الْكَتَابَيْنِ دُرُّوسُ الْمُدْرِسِينَ، وَبَحْثُ الْمُحْصِلِينَ الْحَقِيقَيْنَ، وَحَفْظُ الطَّلَابِ الْمُعْتَنِيْنَ فِيمَا مَضِيَ...<sup>(١)</sup>"

وأقول هنا: بعد مضي أكثر من اثنى عشر قرناً على وفاة مؤسس المذهب، الإمام الشافعي رَحْمَةُ اللَّهِ اجتمع في زمان كتابة هذه الرسالة عدد كبير من المصنفات الفقهية الشافعية المطبوعة، وهي في ازدياد؛ نظراً لتنافس دور النشر في طباعة وتحقيق الكثير من المخطوطات الغربية، ومنها مصنفات الشافعية؛ وهذه المصنفات متفاوتة في أحجامها، و مختلفة في مقاصد مؤلفيها من تصنيفها؛ لذلك ارتأيت اجتهاداً مني - أن أربّ أبرز المطبع منها حتى زمن كتابة هذه الرسالة (سنة ١٤٢٣ هـ) في سبع جمادات؛ ليكون هذا الترتيب بمثابة الخطة التي تُعرف طلاب العلم الشرعي الدارسين للفقه الشافعي، بما يمكن أن يحصلونه من فوائد علمية من كتب كل مجموعة من هذه الجمادات السبع؛ وتتوفر عليهم أيضاً الوقت والجهد، عندما يتوجه طالب العلم مباشرة إلى الكتاب الذي يحقق له مبتغاه، ويقدم

(١) انظر: المجموع شرح المذهب، للإمام النووي، بتحقيق د. محمود مطرجي، ج ١، ص ٤.

له المعلومة الفقهية التي يريدها، من غير عناء في البحث والتنقيب.

وهذه المجموعات السبع هي:

- ١ - مصنفات الإمام الشافعي.
- ٢ - مصنفات التفريح الأول للذهب.
- ٣ - مصنفات التفريح الثاني للذهب.
- ٤ - مصنفات الفقه المقارن.
- ٥ - المصنفات الفقهية المتخصصة.
- ٦ - المصنفات التي لا تندرج تحت واحدة من المجموعات الخمس السابقة.
- ٧ - المصنفات المؤلفة في زمن كتابة هذه الرسالة.

### المطلب الأول

#### مصنفات الإمام الشافعي

تشمل هذه المجموعة المصنفات الفقهية التي دونها الإمام الشافعي في مصر، ووصلت إلى زمن كتابة هذه الرسالة، وهي تمثل بكتاب الأم، وتسعة كتب أخرى هي:

- ١ - كتاب اختلاف أبي حنيفة وابن أبي ليلى.
- ٢ - كتاب اختلاف علي وعبد الله بن مسعود.
- ٣ - كتاب اختلاف مالك والشافعي.
- ٤ - كتاب جماع العلم.
- ٥ - كتاب بيان فرائض الله.

٦ - كتاب صفة نهي رسول الله ﷺ.

٧ - كتاب إبطال الاستحسان.

٨ - كتاب الرد على محمد بن الحسن الشيباني.

٩ - كتاب سير الأوزاعي.

وقد قام الدكتور أحمد بدر الدين حسون بتحقيق كتاب الأم والكتب التسعة، تحقيقاً غنياً بالفوائد، ومحدوّماً بفهارس متنوعة، أخرجه باسم: موسوعة الإمام الشافعي<sup>(١)</sup>.

وأقول هنا: إن كتاب الأم والكتب الملحقة به هي مظان معرفة أقوال الإمام الشافعي، في مذهبه الجديد المعتبر عن آخر اجتهداته التي تبناها في مسائل الفقه المتعددة قبل وفاته في مصر سنة ٢٠٤هـ؛ وعليه فإن من يطلب معرفة رأي الإمام الشافعي ودليله، ينبغي أن يتوجه إلى كتابه الأم والكتب التسعة الملحقة به، مع التنبيه على أن رأيه صحيحه في مسألة ما، قد لا يكون هو ما استقرت عليه الفتوى عند اتباع مذهبه، مما اعتمد فقهاء الشافعية بعد تقييدهم للمذهب عبر العصور، فمعرفة المفتى به عند الشافعية لها مظانها، وسيأتي بيانها، وهي غير كتاب الأم.

وأقرر هنا: أنه مع انتشار كتاب الأم مطبوعاً محققاً في كثير من المكتبات العامة والخاصة؛ فإنه لا يُقبل في البحث العلمي الاكتفاء بتوثيق الرأي الفقهي للإمام الشافعي ودليله، بالعودة إلى مصنفات فقهاء الشافعية، دون كتاب الأم والكتب الملحقة به، لأن الأصل أن تؤخذ المعلومة من مصدرها عند وجوده، ولا يُلْجأ إلى الوسائط؛ إلا عند انعدام المصدر، أو تعذر الوصول إليه، ثم إن النقل عن الوسائط دون المصدر، ربما أوقع الباحث في الخطأ في نسبة قولٍ أو استدلالٍ للإمام الشافعي

(١) سبق عرض جهد د. حسون في خدمة كتاب الأم، وعرض بقية مصنفات الإمام الشافعي التي وصلت إلى زمان كتابة هذه الرسالة، سواء الفقهية منها أو الأصولية، خلال الفصل الثالث من الباب الأول.

لم يقل به، بل ربما قال بخلافه؛ وهذا ما استجلاه أستاذى الدكتور عمر سليمان الأشقر حفظه الله - في كتابه: مسائل من فقه الكتاب والسنّة، عندما حرق رأي الإمام الشافعى في مسألة قبلة من غاب عن الكعبة، حيث بين مجانية بعض الشافعية للصواب، عندما نسبوا للإمام الشافعى قوله بوجوب إصابة عين الكعبة على من كان عندها، وعلى من غاب عنها أيضاً، بينما نصوص الإمام في كتابه الأم صريحة في الدلالة على أنه يرى الالكتفاء بإصابة جهتها لمن غاب عنها<sup>(١)</sup>.

ومن المفيد في ختام هذا المطلب الإشارة إلى أهمية أن تقرن دراسة كتاب الأم، بالاطلاع على كتاب معرفة السنّة والآثار، الذي جمع فيه الحافظ البهقى (توفي سنة ٤٥٨ هـ) أدلة الإمام الشافعى من السنّة وأثار الصحابة، وخرّجها وتكلّم على أسانيدها، ورتبها على الأبواب الفقهية لكتاب الأم، وقد طبعَ كتاب معرفة السنّة والآثار عدة طبعات، من أفضليها طبعة دار الكتب العلمية في بيروت، بتحقيق الأستاذ سيد كروي حسن.

## المطلب الثاني

### مصنفات التبيّع الأولى للمذهب

المقصود بالتبيّع الأولى للمذهب هو جهد الإمامين الرافعى والنوى في بيان المعتمد للفتوى في المذهب الشافعى، وتمثل هذا الجهد في مصنفاتهما الفقهية المتعددة<sup>(٢)</sup>، وقد اتفق جمahir علماء الشافعية بعد عصر الإمام النوى، على أنَّ المصنفات الفقهية لكلٍّ من الإمامين الرافعى والنوى؛ هي مظان معرفة المعتمد

(١) راجع: مسائل من فقه الكتاب والسنّة، أ. د. عمر سليمان الأشقر، ص ١٥٣ - ١٥٨، وراجع تفصيل عرض الإمام الشافعى لهذه المسألة: موسوعة الإمام الشافعى / الكتاب الأم، بتحقيق د. أحد بدر الدين حسون، المجلد الأول، الجزء الثاني، ص ١٠١ - ١١٤.

(٢) راجع في بيان جهد الإمامين الرافعى والنوى في التبيّع الأولى للمذهب: المطلب الثاني من البحث الرابع من الفصل السابق (وهو الفصل الأول من الباب الثاني من هذه الرسالة).

للفتوى على المذهب الشافعى<sup>(١)</sup>، ومتضمن ذلك أنَّ من يطلب معرفة الرأى الفقهي المُعَرِّفُ بِالْمَذَهَبِ عن المذهب الشافعى؛ عليه أن يتوجه إلى المصنفات الفقهية للإمامين الرافعى والنورى، ليجد مبتغاه فيها.

وأقرَّ هنا: أنَّ العزو إلى مصنفات الإمامين والتوثيق منها، بياناً للمفتى به عند الشافعية في مسألة ما، لا يقتصر - في مجال البحث العلمي - إلى تدعيمه بالتوثيق من غيرها من المصنفات الفقهية الشافعية، سواء تلك التي صُنِّفت قبل عصرهما أو بعده، إلَّا إذا كانا لم يتطرقاً لبحث تلك المسألة في كتبهما مطلقاً.

وفي بيان هذه المكانة العلمية المرموقة للمصنفات الفقهية للإمامين الرافعى والنورى، عند الشافعية، من حيث الوثوق بها في تقرير المعتمد للفتوى في المذهب الشافعى، قال الإمام ابن حجر الهيثمى (توفى سنة ٩٧٤ هـ)، في مقدمة كتابه تحفة المحتاج بشرح المنهاج: ... إنَّ الكتب المتقدمة على الشیخین لا یُعتمد شیءٌ منها إلَّا بعد مزيد الفحص والتحري حتى يغلب على الظن أنَّه المذهب، ولا یُفتر بتابع كتب متعددة على حکم واحد، فإنَّ هذه الكثرة قد تنتهي إلى واحد... فتعین سبر کتبیهم، هذا كله في حکم لم یتعرَّض له الشیخان أو أحدهما؛ وإلَّا فالذی أطبق عليه محققو المتأخرین ولم تزل مشائخنا یوصون به، وینقلونه عن مشائخهم وهم عمن قبليهم وهكذا؛ أنَّ المعتمد ما اتفقنا عليه ... فإنَّ اختلفا فالمحض (يعنى النورى)، مصنف كتاب منهاج الطالبين، الذي شرحه الهيثمى)... "، وهذه قاعدة مهمة

(١) راجع في ذلك: بحث: المذهب عند الشافعية، د. محمد إبراهيم أحد علي، ص ١٥ وما بعدها، والبحث مششور في مجلة جامعة الملك عبد العزيز العدد الثاني، جادى الثانية ١٣٩٨ هـ - مايو ١٩٧٨ . وقد نقل محققو كتاب الإمام النورى من المعاصرین في مقدماتهم التي وضعوها لتلك الكتب، (مثل علي محمد معوض وعادل أحد عبد الموجود) - أقوالاً مفيدة، في بيان اتفاق جامعات الشافعية بعد عصر النورى؛ على تقديم مصنفات الرافعى والنورى، وأنَّها العمدة في معرفة المذهب، فلتراجع في أماكنها.

(٢) انظر: تحفة المحتاج بشرح المنهاج، ابن حجر الهيثمى، ومعه حاشية الشروانى وابن قاسى العبادى، ضبط وتصحيح الشيخ محمد عبد العزيز الحالدى، ج ١، ص ٦٥.

يذكرها ابن حجر الهيثمي هنا؛ ألا وهي تقديم ما حققه الإمام النووي أنَّه المذهب، على ما جاء عند الإمام الرافعي، إذا اختلفا.

وأقول تعقيباً على كلام الإمام الهيثمي: من المفيد أن تُجمع المسائل الفقهية المختلفة فيها بين الإمامين الرافعي والنووي، في مصنف واحد، مرتبة على أبواب الفقه (باب الطهارة، باب الصلاة، باب الصيام...)، مع توثيق هذا الاختلاف من كتبهما المطبوعة؛ ليكون هذا المصنف بمثابة الكشاف عن مواطن تلك المسائل وعدها، فيستعين به كل دارسٍ للفقه الشافعي؛ ويعلم من خلاله: أنَّ المسألة إذا لم تكن موجودة فيه، فهي محل اتفاق بين الإمامين؛ مما يعني إمكانية توثيق حكمها المعتمد في المذهب الشافعي، من كُتب الإمام الرافعي<sup>(١)</sup>.

الصنفات الفقهية للإمام عبد الكريم بن محمد الرافعي:

#### ١ - كتاب المحرر:

ومازال مخطوطاً حتى زمن كتابة هذه الرسالة<sup>(٢)</sup>.

#### ٢ - كتاب الشرح الصغير:

هو شرح لكتاب الوجيز للإمام الغزالي، وقد حُقِّق أكثر من ثلثيه على شكل رسائل ماجستير في جامعة الجنان اللبنانية، إلا أنه لم يُطبع بعد<sup>(٣)</sup>.

(١) يمكن أن يكون هذا المشروع رسالة ماجستير في الفقه الإسلامي، وكان الأولى أن يلتئمَّ منْ حقق كتاب العزيز ونشره إلى أهمية هذا المشروع؛ لأنَّ تقديم قول النووي على قول الرافعي عند الاختلاف، يجعل طلبة العلم يتوجهون إلى كتب النووي، منصرفين عن كتاب العزيز للرافعي، رغم ما فيه من فوائد وتفاصيل.

(٢) أقول هنا: لعل السبب في عدم الاهتمام بتحقيق وطباعة كتاب المحرر حتى زمن كتابة هذه الرسالة هو: أنَّ كتاب منهاج الطالبين للنووي، وهو مختصر لكتاب المحرر، قد طُبع مراراً مع شروحه الكثيرة، وشهرته بين طلبة العلم عظيمة.

(٣) راجع في بيان هذه الرسائل توثيق رقم ١١١٣ من هذه الرسالة.

## ٣ - كتاب العزيز شرح الوجيز:

وئسمى أيضاً بالشرح الكبير<sup>(١)</sup>؛ تميّزاً له عن الشرح الصغير، وهو أهم كتب الإمام الرافعي الفقهية وأكبّرها، شرح فيه كتاب الوجيز للإمام الغزالى، شرحاً مطولةً، فصلّ فيه عرض المسائل، وما تعلق بها من أقوال الإمام الشافعى وأوجه أصحابه، وبذل جهداً كبيراً في تحرير المعتمد في المذهب من كل ذلك، وقد طبعت دار الكتب العلمية في بيروت كتاب العزيز طبعة أولى سنة ١٤١٧ هـ - ١٩٩٧ م، وخرجت هذه الطبعة بتحقيق غني بالفوائد قام به عادل أحمد عبد الموجود وعلي محمد معوض.

في بيان أهمية كتاب العزيز، قال الإمام النووي في مقدمة كتابه روضة الطالبين، الذي هو اختصار لكتاب العزيز، قال عن الإمام الرافعي وكتابه: "... ونَفَّحَ المذهب أحسن تنقیح، وجَمَعَ مُنْتَشِرَه بعبارات وجيزات، وحوى جميع ما وقع له من الكتب المشهورات. ... فأتى في كتابه شرح الوجيز بما لا يزيد عليه من الاستيعاب، مع الإيجاز والإتقان وإيضاح العبارات، فشكر الله الكريم له سعيه، وأعظم له المثوابات..."<sup>(٢)</sup>.

المصنفات الفقهية للإمام محيي الدين بن شرف النووي:

صنف الإمام النووي في الفقه العديد من المصنفات النافعة، بعضها مفقود<sup>(٣)</sup>،

(١) لقد سُمِّي الإمام الرافعي كتابه الشرح الكبير للوجيز، سماه: العزيز شرح الوجيز، لكن: تورع بعض الشافعية من إطلاق لفظ العزيز بجزءاً على غير القرآن الكريم، فسموا الكتاب الفتح العزيز في شرح الوجيز، أو فتح العزيز شرح الوجيز (مثل فتح الباري شرح صحيح البخاري، لابن حجر العسقلاني)، ومن أولئك الشافعية الحافظ الذي، لما ترجم للإمام الرافعي في سير أعلام النبلاء، وكذا الإمام ناج الدين السبكى، لما ترجم للإمام الرافعي في الطبقات الكبرى، والصواب تسمية الكتاب بما سماه به مصنفه رَحْمَةُ اللَّهِ، راجع في بيان هذا الأمر: مقدمة تحقيق كتاب العزيز شرح الوجيز، للإمام الرافعي، بتحقيق علي محمد معوض وعادل أحمد عبد الموجود، ص ٤٢٠.

(٢) انظر: روضة الطالبين وعمدة المفتين، للإمام النووي، ومعه حواشى الروضة، ج ١، ص ٤٧.

(٣) من كتبه المفقودة: روح المسائل في الفروع، وعيون المسائل المهمة... وغيرها.

وبعضاها الآخر مات رَحْمَةُ اللَّهِ وَلَمْ يَتَمَّمَا<sup>(١)</sup>، إِلَّا أَنْ أَبْرَزَ مَصْنَفَاهُ الْفَقِيهَةُ الْمُشْتَهِرَةُ  
وَالْمُعْتَنِي بِهَا فِي زَمْنِ كِتَابَةِ هَذِهِ الرِّسَالَةِ مَا يَلِي<sup>(٢)</sup>:

## ١ - كتاب منهاج الطالبين:

وقد اختصره الإمام النووي من كتاب المحرر للإمام الرافعي، وكتاب منهاج الطالبين يقع في مجلد واحد؛ إِلَّا أَنْ عباراته مزدحمة بالمعاني، ويعتبر أهم كتب التبيغ الأول للمذهب، أي أنه أكثر الكتب الفقهية اعتماداً في المذهب الشافعي من حيث بيان المفتى به؛ لذلك تواترت عليه الشروح التي وضعها الكثير من الحواشى<sup>(٣)</sup>، حتى غدا كتاب منهاج محور اهتمام ودراسة فقهاء الشافعية بعد عصر الإمام النووي (توفي سنة ٦٧٦ هـ)<sup>(٤)</sup>.

وقد بين الإمام النووي مقصدته من تصنيف كتاب منهاج الطالبين، عندما قال في مقدمته: "... وأتقنُ ختير المحرر للإمام أبي القاسم الرافعي ... وهو كثير

(١) من كتبه التي توفي رَحْمَةُ اللَّهِ وَلَمْ يَتَمَّمَا: شرح الوسيط للإمام الغزالى، شرح صحيح البخارى، تحفة الطالب النبوية.... وللوقوف على تفصيل عرض مصنفات الإمام النووي في سائر علوم الشرعية، المطبوع منها والمخطوط والمفقود، يمكن مراجعة ترجماته القدية في كتب طبقات الشافعية وغيرها، أو المعاصرة، مثل ترجمة د. محمد المرعشلى في مقدمته لكتاب: صحيح مسلم بشرح الإمام النووي، بتحقيق الشيخ عرفان حسونة.

(٢) ترتيب المصنفات هنا هو بحسب أهميتها ودرجة الاهتمام بها، من حيث بيانها المعتمد في المذهب.

(٣) من شروح كتاب: منهاج الطالبين للإمام النووي:

١ - مغني المحتاج إلى معرفة ألفاظ المنهاج، للخطيب الشربيني (توفي سنة ٩٧٧ هـ).

٢ - تحفة المحتاج بشرح المنهاج، لابن حجر الهيثمى (توفي سنة ٩٧٤ هـ)، وعليه حواشى الشروانى وابن قاسim العبادى.

٣ - نهاية المحتاج إلى شرح المنهاج، لشمس الدين الرملى (توفي سنة ١٠٠٤ هـ)، وعليه حاشية الشبرامسى، وحاشية أحمد بن عبد الرزاق المغربي الرشيدى.

وثلاثتها من المراجع المفيدة لرسالتي هذه، انظر قائمة المراجع.

(٤) راجع في بيان أهمية كتاب منهاج الطالبين من بين مصنفات الإمام النووي: مقدمة تحقيق: صحيح مسلم بشرح الإمام النووي، بتحقيق الشيخ عرفان حسونة، تقديم د. محمد المرعشلى، ج/١، ص ٧٨ - ٧٩، ومرجع العلوم الإسلامية، د. محمد الرحيلى، ص ٥٢١.

الفوائد، عمدة في تحقيق المذهب، معتمد للمفتى وغيره... لكن في حجمه كبر، يعجز عن حفظه أكثر أهل العصر، إلا بعض أهل العنایات؛ فرأيت اختصاره في نحو نصف حجمه، ليسهل حفظه، مع ما أضمه إليه إن شاء الله تعالى من النفائس المستجادات: منها التنبية على قيود بعض المسائل هي من الأصل محدّدات، ومنها مواضع يسيرة ذكرها في المحرر على خلاف المختار في المذهب كما سترتها إن شاء الله تعالى - واصحات، ومنها إيدال ما كان من ألفاظه غريباً أو موهماً خلاف الصواب، بأوضح منه بعبارات جليات...<sup>(١)</sup>. وطبع كتاب منهاج الطالبين منفرداً، وأكثر طبعاته مع أحد شروحه وهي كثيرة.

## ٢ - روضة الطالبين وعمدة المفتين:

اختصره الإمام النووي من كتاب العزيز شرح الوجيز، للإمام الرافعى، والكتاب كما سماه مصنفه: عمدة المفتين، إذ جاء عرض مسائل الفقه فيه على وجه التفصيل، خلافاً لمنهج الطالبين، الذي يعتبر من المختصرات الفقهية، ولا مقارنة بين الكتيبين من حيث الحجم، فالروضة أكبر من المنهاج بعشر مرات على الأقل<sup>(٢)</sup>.

ويبيّن الإمام النووي مقصدته من تصنيف كتاب روضة الطالبين وعمدة المفتين، عندما قال في مقدمته: ... فالمهمي الله سبحانه، وله الحمد، أن اختصره (يعنى كتاب العزيز للرافعى) في قليلٍ من المجلدات، فشرعت فيه قاصداً تسهيل الطريق إلى الانتفاع به لأولي الرغبات، أسلك فيه - إن شاء الله - طريقةً متوسطةٍ بين المبالغة

(١) انظر: المنهاج للإمام النووي مع شرحه لكتبة المحتاج، لابن حجر الهيثمي، ضبط وتصحيح الشيخ محمد عبد العزيز الحالدي، ج ١، ص ٦٧ - ٧٤.

(٢) أقول هنا إن كتاب منهاج الطالبين، وكتاب روضة الطالبين ينطلاع من معين واحد، فال الأول اختصار للمحرر، والثانى اختصار للعزيز (الشرح الكبير)، وهما - أي المحرر والعزيز - من تصنيف الإمام الرافعى، والذي يظهر لي، أن الإمام النووي صنف منهاج الطالبين لطلبة العلم؛ لذلك جاء مختصراً في مجلد واحد سهل الحفظ، بينما صنف روضة الطالبين للمتحргين في دراسة الفقه الشافعى، لذلك جاء في أكثر من عشر مجلدات.

في الاختصار والإيضاح، فإنها من المطلوبات، وأحدف الأدلة في معظمها وأشار إلى الخفي منها إشارات... وأضمه إليه في أكثر المواطن تفريعات وتنتميات، وأذكر موضع يسيرة على الإمام الرافعي فيها استدراكات، منها على ذلك... وأرجو أن تَمَّ هذا الكتاب، أنَّ من حصْله أحاط بالذهب وحصل له أكمل الوثوق به وأدرك حكم جميع ما يحتاج إليه من المسائل الواقعات<sup>(١)</sup>، وما ذكره غريباً من الزيادات، غير مضاد إلى قائله، قصدت به الاختصار، وقد بيَّنتها في شرح المذهب (يعني كتاب المجموع)، وذكرتها فيه مضامين<sup>(٢)</sup>.

وقد اهتمَّ فقهاء الشافعية بكتاب الروضة، ووضعوا عليه الكثير من الحواشى، واختصره بعضهم، وشرحه آخرون<sup>(٣)</sup>، ولا شك أنَّ كثرة الأعمال الخادمة للكتاب؛ لتدلُّ على تلقِّيه بالقبول من قبل فقهاء المذهب، بعد عصر الإمام النووي.

هذا وطبع كتاب روضة الطالبين وعمدة المفتين عدة طبعات، من أفضلها طبعة دار الفكر - توزيع المكتبة التجارية بمكة المكرمة - ومعها حواشى الروضة، لسراج الدين عمر بن رسلان البُلقيني (توفي سنة ٨٠٥ هـ)، وابنه عبد الرحمن بن عمر (توفي سنة ٨٢٤ هـ)، وصالح بن عمر (توفي سنة ٨٦٨ هـ)، واستغرقت اثنى عشر مجلداً.

### ٣ - المجموع شرح المذهب:

هو أعظم كتب الإمام النووي نفعاً وأكبرها حجماً، وأهم وأشهر شروح كتاب

(١) العبارة الأخيرة (باللون الغامق) تدل بوضوح على أنَّ الإمام النووي قصد من تصنيف الروضة، تقديم كتاب يحقق المعتمد للفتوى في المذهب الشافعى، ولقد كان له مراده، وفي عبارة الإمام النووي ردُّ على كل من زعم أنَّ روضة الطالبين ليس كتاباً معتمداً في معرفة الراجح في المذهب.

(٢) انظر: روضة الطالبين وعمدة المفتين، للإمام النووي، ومعه حواشى الروضة، ج / ١، ص ٤٧.

(٣) راجع في بيان الحواشى والشروح والمختصرات التي خدمت كتاب روضة الطالبين: مقدمة تحقيق: صحيح مسلم بشرح النووي، بتحقيق الشيخ عرفان حسونة، تقديم د. محمد المرعشلي، ج / ١، ص ٧٥ - ٧٨. ومقدمات تحقيق: روضة الطالبين وعمدة المفتين، للإمام النووي، ومعه حواشى الروضة، بإشراف مكتب البحث والدراسات في دار الفكر، ج / ١، ص ١٤ - ٢١، ومرجع العلوم الإسلامية، د. محمد الزحيلي، ص ٥٢٢.

المذهب لأبي إسحاق الشيرازي (توفي سنة ٤٧٦هـ)، وكان منهج الإمام النووي فيه هو المقارنة بين أقوال الفقهاء ومناقشتهم؛ حيث لم يقتصر على عرض مذهب الشافعية، بل كان يعرض المذاهب الفقهية الأخرى، واجتهادات الصحابة والتابعين، ويدرك أدلة كلّ منهم وما عليها من ردود ومناقشات، ويخرج الأحاديث النبوية وأثار الصحابة، ويتكلّم على أسانيدها تصحيحاً وتضييفاً، ويشرح غريب الألفاظ، ويعرف بالأعلام، وقد قال في مقدمته: ... واعلم أنَّ هذا الكتاب وإن سميَّةُ شرح المذهب؛ فهو شرح للمذهب كله، بل لمذاهب العلماء كلهُم، ولل الحديث، وجملٍ من اللغة والتاريخ والأسماء، وهو أصلٌ عظيم في معرفة صحيح الحديث وحسنه وضعيفه...<sup>(١)</sup>. وقال أيضاً: ... وأذكر في هذا الكتاب إن شاء الله تعالى مذاهب السلف من الصحابة والتابعين، فمنْ بعدهم من فقهاء الأمصار - ~~أجمعين~~ - بأدلتها من الكتاب والسنة والإجماع والقياس، وأجيب عنها مع الإنصاف إنْ شاء الله تعالى... واعلم أنَّ معرفة مذاهب السلف بأدلتها من أهم ما يُحتاج إليه، لأنَّ اختلافهم في الفروع رحمة، ويدرك مذاهبيهم بأدلتها يعرِّفُ المتمكنَ المذاهبَ على وجهها، والراجح من المرجوح...<sup>(٢)</sup>.

إلاَّ أنَّ الإمام النووي توفي رَحْمَةَ اللَّهِ قبل إتمام المجموع، حيث وصل فيه إلى باب الربا من كتاب البيوع، ثم جاء الإمام تقى الدين السبكي (توفي سنة ٧٥٦هـ)، وحاول إتمام المجموع؛ فصنفَ فيه ثلاثة مجلدات، لكنَّ الأجل وافاه قبل إنجازه، ثم سعى عدد من الفقهاء قدِّعاً وحدِيثاً إلى إتمام عمل السبكي في شرحه للمجموع، منهم العلامة عيسى بن يوسف منون (توفي سنة ١٣٧٦هـ)، والشيخ محمد نجيب المطيعي (توفي سنة ١٤٠٦هـ)، والطبعة التي بتكميله المطيعي هي الأكثر انتشاراً وتداولاً، بين طلبة العلم والعلماء، وهي تقع في عشرين جزءاً، الثمانية الأخيرة منها للمطيعي، ورغم تعدد محاولات إقام المجموع؛ إلاَّ أنَّ ما صنفَه الإمام النووي منه،

(١) انظر: المجموع شرح المذهب، للإمام النووي، بتحقيق د. محمود مطرجي، ج/١، ص ١٠.

(٢) انظر: المجموع شرح المذهب، للإمام النووي، بتحقيق د. محمود مطرجي، ج/١، ص ٧ - ٨.

يُبقي متميزةً عن غيره، وله الصداره في مجال التوثيق من المجموع والعلو إلية<sup>(١)</sup>.

وأقول هنا: إن طريقة كتاب المجموع شرح المذهب، هي طريقة علم الخلاف، أو ما يُعرف في هذا العصر بالفقه المقارن<sup>(٢)</sup>؛ لذلك فهو من مظان معرفة أدلة الشافعية في مسائل الفقه، وردودهم على أدلة مخالفاتهم<sup>(٣)</sup>، أما بالنسبة لتوثيق رأي الشافعية في مسألة ما من كتاب المجموع، على أنه المعتمد لفتوى عندهم؛ فالذى أراه: أنه يُعتبر مرجعاً لذلك بالنسبة لما صنفه الإمام النووي منه - وهذا سبب التعريف به في هذا المطلب - شأنه شأن كتابي منهاج الطالبين، وروضة الطالبين؛ وكونه - أي المجموع - يعرض أقوال المذاهب الفقهية الأخرى وأدلتها وما تعلق بها من مناقشات، فإن هذا الأمر لا يُخرجه عن كونه من مظان معرفة المعتمد عند الشافعية<sup>(٤)</sup>، وما يدعم هذه التبيبة ما يلي:

١ - تصريح الإمام النووي نفسه في مقدمة كتابه المجموع شرح المذهب، عن مقصدته

---

(١) راجع في وصف كتاب المجموع شرح المذهب: مقدمة تحقيق: المذهب لأبي إسحاق الشيرازي، بتحقيق د. محمد الزحيلي، ج/١، ص ١٧ - ١٨ ، ومقدمة تحقيق: صحيح مسلم بشرح النووي، بتحقيق الشيخ عرفان حسونة، تقديم د. محمد المرعشلي، ج/١، ص ٨٥ - ٨٧، ومرجع العلوم الإسلامية، د. محمد الزحيلي، ص ٥٢٣، وكتابة البحث العلمي ومصادر الدراسات الإسلامية، د.

عبد الوهاب أبو سليمان، ص ٣٩٦ ..

(٢) راجع في بيان الكتب التي صفت على طريقة الفقه المقارن (علم الخلاف): مرجع العلوم الإسلامية، د. محمد الزحيلي، ص ٧٤٥ - ٧٥٠، وكتابة البحث العلمي ومصادر الدراسات الإسلامية، د. عبد الوهاب أبو سليمان، ص ٣٩٤ - ٣٩٩.

(٣) أتبه هنا على أنه لا يُقبل في مجال البحث العلمي، توثيق أقوال غير الشافعية من المجموع شرح المذهب؛ نظراً لوفرة وانتشار كتبهم الفقهية المتعددة، لكن يمكن توثيق وجود الاختلاف الفقهي من كتاب المجموع، على اعتبار أنه موسوعة في الفقه المقارن (علم الخلاف)، وإن كان مصنفه شافعي المذهب.

(٤) كان أستاذى الدكتور عبد المجيد الصالحين العبادى - حفظه الله - دائم التباهى بتلاميذه فى كلية الشريعة فى الجامعة الأردنية - وأنا منهم - على أنه لا يُقبل فى مجال البحث العلمي توثيق المعتمد عند الشافعية من كتاب المجموع للإمام النووي؛ بل ينبعى العودة فى ذلك إلى كتاب منهاج الطالبين وشروحه، وأستاذى الصالحين فى هذه القضية متاثر بأستاذه الدكتور محمد إبراهيم أحد على، الذى درّسه فى كلية الشريعة فى جامعة أم القرى بكة المكرمة، والدكتور محمد إبراهيم أحد على هو صاحب بحث: المذهب عند الشافعية، وقد سبقت الإشارة إليه.

من تصنيفه، حيث قال: ... وأرجو إن ثمّ هذا الكتاب أن يُستغنِّي به عن كلّ مصنف، ويُعلم به مذهب الشافعي علماً قطعياً إن شاء الله تعالى<sup>(١)</sup>.

٢ - إنَّ كتاب المجموع هو من أواخر الكتب التي صنفها الإمام التوسي، بدليل أنه توفي رَحْمَةُ اللَّهِ سنة ٦٧٦ هجرية قبل أن يتمّه، ومعلوم أنَّ أقوال العالم إنما تؤخذ بالدرجة الأولى من آخر كتبه التي صنفها؛ لأنَّه روى رجع عن بعض اجتهاداته، أو غيرَ بعض فتاويه، لاطلاعه على كتبٍ أو أدلةٍ جديدة<sup>(٢)</sup>.

والذى يظهر لي: أنَّ كِبَرَ حجم المجموع - مما زاد من عبء نسخه وتداؤله بين العلماء في البلاد الإسلامية قديماً - وعدم إتمام الإمام التوسي له بنفسه، مما من الأسباب التي دعت كثيراً من الفقهاء إلى الاكتفاء بنهاج الطالبين وروضة الطالبين من كُتب الإمام التوسي، للوقوف على المعتمد للفتوى عند الشافعية، خاصةً مع وفرة الكتابين قديماً وحديثاً، في كثيرٍ من المكتبات، في البلاد التي انتشر فيها المذهب الشافعى، والله تعالى أعلم بالصواب.

#### ٤ - شرح صحيح مسلم:

شرح الإمام التوسي صحيح الإمام مسلم (توفي سنة ٢٦١ هـ)، في كتاب سماه: منهاج شرح صحيح مسلم بن الحجاج، ويعدُّ من أهم شروح الصحيح وأشهرها، وأكثرها وفرةً وتداؤلاً بين طلبة العلم والعلماء، وقدَّم الإمام التوسي لشرحه بقدمات غنية باللاحظات المنهجية والحديثية<sup>(٣)</sup>، والكتاب مطبوع عدّة

(١) انظر: المجموع شرح المذهب، للإمام التوسي، بتحقيق د. محمود مطرجي، ج ١، ص ٧٧.

(٢) أشير هنا إلى أنَّ الإمام التوسي انتهى من تصنيف كتابه: روضة الطالبين وعمدة المفتين في شهر ربيع الأول سنة ٦٦٩ هجرية، وانتهى من تصنيف كتابه: منهاج الطالبين في شهر رمضان سنة ٦٦٩ هجرية (أي قبل وفاته بسبعين سنة) وهذه التواریخ مثبتة في الصفحات الأخيرة من الكتابين، وفي ترجمات الإمام التوسي.

(٣) راجع هذه القدمات المقيدة: صحيح مسلم بشرح التوسي، تحقيق الشيخ عرفان حسنونة، تقديم د. محمد المرعشلي، ج ١، ص ١٦٤ - ٢٠٨.

طبعات، من أفضلها طبعة دار إحياء التراث العربي، التي رقّمها الأستاذ محمد فؤاد عبد الباقي، وحقّقها الشيخ عِرْفَان حسونة، وقدّم لها الدكتور محمد المرعشلي.

وأقول هنا: إنَّ كتاب المنهاج، يُعتبر من كتب شروح الأحاديث، وليس من كتب الفقه؛ إذ الصنعة الحديثية هي الغالبة عليه<sup>(١)</sup>، وذلك على الرغم من كثرة الفوائد الفقهية فيه، خلال شرح الإمام النووي لأبواب الفقه منه، وهذا فأنا لا أرى من الصواب، الاكتفاء بالعزو إلى تلك الأبواب عند توثيق المعتمد عند الشافعية، فالإمام النووي كثيراً ما يتحرر من التزامه بمذهبه، في شرحه للأحاديث، خاصة أنه اعتمد في شرحه لصحيح مسلم، على كتاب الإكمال في شرح مسلم، للقاضي عياض بن موسى المالكي (توفي سنة ٥٤٤ هـ)<sup>(٢)</sup>، وهذا لا يقلل من القيمة العلمية للكتاب؛ فهو من مظان معرفة معاني الأحاديث النبوية، كما أنَّ الأبواب الفقهية منه، هي من مظان معرفة أدلة الأحكام، فكل طالب علم يبحث في الفقه الإسلامي على طريقة الفقه المقارن، لا غنى له عن الاستفادة من صحيح مسلم بشرح الإمام النووي<sup>(٣)</sup>.

وأقول في ختام عرض مصنفات الإمام التوسي ذات الصلة بهذا المطلب: لا يبعد وجود اختلاف يسير في عدد المسائل، بين المصنفات الفقهية للإمام التوسي، فثبتت في أحدها ما يخالفه في آخر، لكنَّ مثل هذا - في حدود اطلاقي وقراءتي - قليل، وقد أشار إليه شراح منهاج الطالبين، أمثال الإمام ابن حجر الهيثمي (توفي سنة ٩٧٤ هـ)، والإمام شمس الدين الرملي (توفي سنة ١٠٠٤ هـ)؛

(١) راجع في وصف كتاب المهاج شرح صحيح مسلم، وجه الإمام النووي فيه: صحيح مسلم بشرح النووي، تحقيق الشيخ عرفان حسونة، تقديم د. محمد المرعشلي، ج/١، ص ١١٦ - ١٢٧، ومرجع العلوم الإسلامية، د. محمد الزحيلي، ص ٢٨٤، وص ٢٦٩.

(٢) انظر: صحيح مسلم بشرح النووي، تحقيق الشيخ عرفان حسونة، تقديم د. محمد المرعشلي، ج ١، ص ١١٦.

(٣) كان ذكر كتاب المنهج هنا من باب التبيه على أنه لا ينبغي الالتفاء بتوثيق المعتمد عند الشافعية من أبوابه الفقهية، وليس لأنه يمثل مصنفات التبيح الأول للمذهب.

إلا أنه يحسن جمع هذه المسائل في كُتُبٍ ومناقشتها، وبحث استدلالات الإمام النووي في كلٍ من اجتهادات المعايرة فيها؛ استجلاءً للمعتمد للفتوى في مذهب الشافعية<sup>(١)</sup>.

### قواعد الترجيح بين الأقوال والأوجه في المذهب:

تعددت أقوال الإمام الشافعى، وأوجه أصحابه في المذهب، وبذل فقهاء الشافعية جهوداً كبيرة في بيان الرأى من كل ذلك، والمفتى به على أنه مذهب الشافعية، وتمثلت ذروة هذه الجهود في المصنفات الفقهية للإمامين الرافعى والنوى؛ فقد نَقَحَا المذهب أحسن تقييحاً، أرجاوا به كل دارس للفقه الشافعى بعدهما، من عناه تحرى المعتمد في المذهب، من بين عدد كبير من اجتهادات فقهائه وترجيحاتهم.

وسار الإمام الرافعى وبعده الإمام النوى في تقييحهم، على قواعد معينة للترجح بين الأقوال والأوجه وبين المعتمد؛ وضَحَّها الإمام النوى في مقدمة كتابه المجموع شرح المذهب، على وجه التفصيل، وتحصَّلها الدكتور محمد إبراهيم أحمد علي في بحثه: المذهب عند الشافعية، في ثمانى قواعد، وأنا أنقلها من بحثه مع قليل من التصرُّف تتميمًا للفائدة:

١ - القول المضد بالدليل الذي لا معارض له سواء أكان قدِّيًّا أو جديداً هو مذهب الشافعى، حيث صَحَّ عنه قوله: إذا وجدْتُم في كتابي خلاف سنة رسول الله فقولوا بسنة رسول الله ﷺ ودعوا قولِي.

(١) ينبغي لمن يتصدى لإنجاز هذا المشروع العلمي؛ أن يستفيد مما جاء في كتاب: فتاوى الإمام النووي، التي رتبها وحررها، تلميذه علاء الدين علي بن إبراهيم بن العطار الدمشقي (ولد سنة ٦٥٤ هجرية، توفي سنة ٧٢٤ هجرية)، وتسعى أيضاً بالمسائل المثورة، وهي تمثل اختيارات الإمام النووي في ٣٦٣ مسألة، في أبواب الفقه المختلفة، على صورة سؤال وجواب، وقد طبعت عدة طبعات، أفضلها طبعة دار الفكر في بيروت، بتحقيق وتعليق محمود الأرناؤوط.

٢ - القول الجديد للشافعي هو مذهبه إذا نصَّ في الجديد على خلاف القديم، أمَّا إذا لم يتعارض القول القديم والجديد، أو لم يتعرَّض في الجديد بشيء للمسألة فالقديم مذهبه ويُفْتَى به.

٣ - إذا تساوى القولان جدَّةً وقدِّمةً وأدلةً، عُمل بآخرهما إنْ عُلِمَ، وإلاً فبالذِي رجحه الشافعي<sup>(١)</sup>.

٤ - في حالة انعدام القرائن المرجحة بين القولين، من جهة الزمن (قديم أو جديد / سابق أو لاحق)، مع جهل ترجيح الإمام الشافعي لأحدهما، وجب البحث عن أرجحهما بتطبيقه على نصوص الإمام الشافعي، ومانَحْذ قواعده؛ أي الاجتهاد في معرفة أيهما أقرب إلى أصول الإمام الشافعي في الاستنباط، التي استقرَّ عليها في مذهبه الجديد.

والقواعد الأربع السابقة، يطبقها مَنْ كان عالِماً بأصول المذهب، عارفاً بأدله، مطلعاً على مصنفاته، تميِّزاً بين مراتب المجتهدين فيه؛ أي مَنْ كان مِنْ أهل الترجيح والتخرُّج، أمَّا إنْ لم يكن منهم؛ فقد وَضَعَ له الإمام النووي أربع قرائن تُرجح كفَةَ الميزان لجانب قولٍ على آخر، يلْجأُ إلى استعمالها إذا وَجَدَ خلافاً بين الأصحاب في تحديد الرَّاجح المفتى به من قولين أو وجهين، وهذه القرائن الأربع هي:

١ - ترجيح تصحيح الأكثر والأعلم والأورع من الأصحاب، ويُقدَّم الأعلم عند التعارض.

٢ - اعتبار صفات الناقلين للقولين والوجهين، فعلى سبيل المثال، يُقدَّم ما رواه البوطي والربيع المرادي والمُزني، عن الإمام الشافعي، على ما رواه الربيع

(١) وصورة تطبيق هذه القاعدة: أنْ يُعلَمَ عن الإمام الشافعي قولان متغايران (مندوب ومكروه، مثلاً) في مسألة واحدة، وَيُعلَمَ دليلاً في كلِّ منها، والدليلان في مستوى واحد من القوة، لكنْ يجهَلُ أيهما من مذهبه القديم، وأيُّهما من مذهبه الجديد؛ لعدم وضوح النقل عنه، أو لاضطراب الطرق في حكاية المذهب في هذه المسألة، أو ربما لسبب آخر.

الجيزى، وحرملة التجبى.

٣ - ترجيح ما وافق رأى أكثر أئمة المذاهب الفقهية الأخرى.

٤ - ترجيح القول المذكور في بابه ومظنته، على القول المذكور في غير بابه<sup>(١)</sup>.

وفي ختام هذا المطلب أقول: إن آية مسألة فقهية يبحث طالب العلم الشرعى عن المعتمد للفتوى فيها عند الشافعية، لا تخرج من حيث وجودها في مصنفات الإمامين الرافعى والنبوى، عن حالاتٍ خمس، أوضحتها في الجدول التالي:

مظان توثيق حكمها المعتمد عند الشافعية	الذى تعرض لها بالبيان
مصنفات الإمام الرافعى الفقهية.	١ - الإمام الرافعى وحده.
مصنفات الإمام النبوى الفقهية.	٢ - الإمام النبوى وحده.
مصنفات الإمام النبوى أو مصنفات الإمام الرافعى، فهما في رتبة واحدة هنا.	٣ - الإمامان الرافعى والنبوى، واتفقا على حكمها.
مصنفات الإمام النبوى الفقهية <sup>(٢)</sup> .	٤ - الإمامان الرافعى والنبوى، واختلفا في حكمها.
مصنفات التبيح الثانى للمذهب الآتى بيانها.	٥ - لم يتعرض لها، أو بحثها مختصرة موجزة.

(١) صورة هذه القرينة: أن يوجد قولان متعارضان في مسألة من مسائل الوضوء مثلاً، ذكر الأول منها في باب الوضوء، وذكر الثاني في باب الصيام؛ فيرجح القول الأول، لأنَّه يُبحَث في باب الوضوء أصلًا، بينما القول الثاني يُبحَث في باب الصيام تبعًا.

وانظر قواعد الترجيح السابقة: المذهب عند الشافعية، د. محمد إبراهيم أحمد علي، ص ١٣ - ١٤، والبحث منشور في مجلة جامعة الملك عبد العزى، العدد الثاني، سنة ١٣٩٨ هـ - ١٩٧٨ م. وراجع تفصيل عرض هذه القواعد وشهادتها: المجموع شرح المذهب، للإمام النبوى، بتحقيق د. محمود مطرجي، ج ١، ص ١٠٢ - ١٠٥.

(٢) أنه هنا إلى أنَّ عدداً قليلاً من المسائل التي اختلفت في تحقيقها الإمام النبوى مع الإمام الرافعى؛ رجح فيها فقهاء الشافعية بعدهما قول الإمام الرافعى، وقد أشار شراح منهاج الطالبين إلى ذلك، انظر على سبيل المثال ما ذكره ابن قاسم العبادى في حاشيته على تحفة الحاج: تحفة الحاج، ابن حجر الهيثمى، ومعه حواشى الشروانى وابن قاسم العبادى، ضبط وتصحيح الشيخ محمد عبد العزيز الحالدى، ج ١، ص ٦٦.

### المطلب الثالث

#### مصنفات التتفريح الثاني للمذهب

المقصود بالتفريح الثاني للمذهب هو جهد الإمامين ابن حجر الاهبتي (توفي سنة ٩٧٤هـ)، وشمس الدين محمد الرملي (توفي سنة ١٠٠٤هـ)، في بيان المعتمد للفتوى في المذهب الشافعي؛ وتمثل هذا الجهد في مصنفاتهما الفقهية، خاصة شرحيهما لكتاب: منهاج الطالبين للإمام النووي، وفي بيان المكانة العلمية المرموقة لهذه المصنفات، قال العلامة محمد بن سليمان الكردي الشافعي (توفي سنة ١١٩٤هـ)، في كتابه: الفوائد المدنية فimin يُفتى بقوله من أئمة الشافعية: ... ذهب علماء مصر - أو أكثرهم - إلى اعتماد ما قاله الشيخ محمد الرملي في كتبه، خصوصاً في نهايته؛ لأنها قرئت على المؤلف إلى آخرها في أربعمائة من العلماء فنقدوها وصحّحوها، فبلغت صحتها إلى حد التواتر، وذهب علماء حضرموت والشام والأكراد وداغستان، وأكثر علماء اليمن والحجاز إلى أن المعتمد ما قاله الشيخ ابن حجر في كتبه بل في تحفته؛ لما فيها من إحاطة بنصوص الإمام مع مزيد تتبع المؤلف فيها، ولقراءة المحققين لها عليه، الذين لا يُحصون كثرة ... هذا ما كان في السالف من علماء الحجاز، ثم وردت علماء مصر إلى الحرمين وقرروا في دروسهم معتمد الشيخ الرملي، إلى أن فشا قوله فيها، حتى صار من له إحاطة بقوهما يقررها من غير ترجيح ... وعندي لا تجوز الفتوى بما يخالفها؛ بل بما يخالف التحفة والنهاية، إلا إذا لم يتعرضا له، فيُفتى بكلام شيخ الإسلام (يقصد الشيخ زكريا الأنصاري - توفي سنة ٩٢٦هـ)، ثم بكلام الخطيب (يقصد الخطيب الشربي - توفي سنة ٩٧٧هـ)، ...<sup>(١)</sup>.

(١) كتاب الفوائد المدنية ما زال مخطوطاً حتى تاريخ كتابة هذه الرسالة - في حدود معرفتي واطلاعني - وقد نقلتُ هذا النص منه، عن كتاب الفوائد المكية فيما يحتاجه طلبة الشافعية، للعلامة علوى بن أحد السقاف (توفي سنة ١٣٣٥هـ)، ص ٣٦ - ٣٧، والنص ذاته موجود في مقدمة تحقيق كتاب: التهذيب في فقه الإمام الشافعي، للإمام البغوي، بتحقيق عادل أحمد عبد الموجود وعلى محمد معوض، ج ١، ص ٥٠ - ٥١.

ولقد بُنِيَ الإمامان ابن حجر الهيثمي وشمس الدين الرّملي جهدهما في التّقْيِّع الثاني للمذهب، على التّقْيِّع الأول له، الذي قام به الإمام الرافعي والنّووي، وبِسُقُّ عرض ذلك تفصيلاً<sup>(١)</sup>.

وأَبْرَزَ مُصْنِفَيْنِ فَقِيهَيْنِ يُمثِلُانِ التّقْيِّع الثاني، هُمَا:

#### ١ - تحفة المحتاج بشرح المنهاج:

صَنَفَهُ الإمام ابن حجر الهيثمي، شَرَحَ فِيهِ كِتَابَ مِنَاهَجِ الطَّالِبِينَ لِلإِمامِ النّوويِّ، حِيثُ قَالَ فِي مُقْدِمَتِهِ: «وَبَعْدَ فَإِنَّهُ طَالِماً خَطَرَ لِي أَنْ أُتَبَرِّكَ بِخَدْمَةِ شَيْءٍ مِّنْ كِتَابِ الْفَقِهِ لِلْقَاطِبِ الرِّبَانيِّ وَالْعَالَمِ الصِّمْدَانِيِّ ... وَمُحرِّرِ المذهب بِلَا دِفَاعٍ، أَبِي زَكْرِيَا يَحْيَى النّوويِّ ... إِلَى أَنْ عَزَّمْتُ ... عَلَى خَدْمَةِ مِنَاهَجِهِ ... مُلْخَصًا وَمُعْتمِدًا شَرْوَحَهُ الْمَتَادِلَةَ، وَمُجَيِّبًا عَمَّا فِيهَا مِنَ الإِيَّارَادَاتِ ...»<sup>(٢)</sup>، وَقَدْ طُبِّعَ كِتَابُ تَحْفَةِ المحتاجِ عَدَةَ طَبَعَاتٍ مَعَ حَاشِيَتَيْنِ عَلَيْهِ هُمَا حَاشِيَةُ الْعَالَمِ أَحْمَدُ بْنُ قَاسِمِ الْعَبَادِيِّ (تَوْفِيقٌ سَنَةِ ٩٩٤هـ)، وَحَاشِيَةُ الْعَالَمِ أَبْدَى الْحَمِيدِ الشَّرْوَانِيِّ نَزْيِلُ مَكَّةَ، وَمِنْ أَفْضَلِ هَذِهِ الْطَّبَعَاتِ طَبْعَةُ دَارِ الْكِتَابِ الْعَلَمِيَّةِ فِي بَيْرُوتِ، بِتَصْحِيفِ الشَّيخِ مُحَمَّدِ عَبْدِ الْعَزِيزِ الْخَالِدِيِّ<sup>(٣)</sup>.

#### ٢ - نهاية المحتاج إلى شرح المنهاج:

صَنَفَهُ الإمام شمس الدين الرّملي، شَرَحَ فِيهِ أَيْضًا كِتَابَ مِنَاهَجِ الطَّالِبِينَ لِلإِمامِ النّوويِّ، وَطُبِّعَ عَدَةَ طَبَعَاتٍ مَعَ حَاشِيَتَيْنِ عَلَيْهِ هُمَا: حَاشِيَةُ الْعَالَمِ نُورِ الدِّينِ عَلَيِّ

(١) سبق عرض ذلك في المطلب الثاني من البحث الخامس من الفصل السابق (وهو الفصل الأول من الباب الثاني من هذه الرسالة)، فليراجع هناك.

(٢) انظر: تحفة المحتاج بشرح المنهاج، ابن حجر الهيثمي، ومعه حاشية العبادي وحاشية الشروانى، ضبط وتصحيح الشيخ محمد عبد العزيز الخالدي، ج ١، ص ٦.

(٣) راجع في وصف كتاب تحفة المحتاج، وبيان قيمته العلمية: مرجع العلوم الإسلامية، د. محمد الزحيلي، ص ٥٢٧، وكتابة البحث العلمي ومصادر الدراسات الإسلامية، د. عبد الوهاب أبو سليمان، ص ٣٦٥.

ابن علي الشيرامليسي (توفي سنة ١٠٨٧ هـ)، وحاشية العلامة أحد عبد الرزاق، المعروف بالغربي الرشيد (توفي سنة ١٠٩٦ هـ)<sup>(١)</sup>.

وكتاباً تحفة المحتاج ونهاية المحتاج هما أكثر الكتب الفقهية اعتماداً عند الشافعية؛ في بيان المفتى به في المذهب بعد عصر الإمام النووي<sup>(٢)</sup>، ويأتي بعدهما في الرتبة مصنفات شيخ الإسلام زكريا الأنصاري (توفي سنة ٩٢٦ هـ)، وأهمها كتاباً: المنهج - وهو اختصار لكتاب منهاج الطالبين - والغرر البهية في شرح منظومة البهجة الوردية، وكلاهما مطبوع، ثم يأتي كتاب: مغني المحتاج إلى معرفة معاني ألفاظ المنهاج، صنفه الخطيب الشربini (توفي سنة ٩٧٧ هـ)، شرح فيه كتاب منهاج الطالبين، وهو مطبوع مشهور<sup>(٣)</sup>.

وأقرّ هنا: إن طلاب العلم، والباحثين في الفقه الإسلامي، إذا أرادوا معرفة الحكم المعتمد للفتوى عند الشافعية في مسألة ما، ولم يجدوها في المصنفات الفقهية للإمامين الرافعي والنوعي، أو وجدوها موجزةً مختصرةً من غير تفصيل؛ فعليهم أن يتوجهوا لتوثيق حكمها من تحفة المحتاج، أو من نهاية المحتاج، مع الاستفادة من توضيحات حواشيهما.

ولا بدّ من التنبيه هنا: إلى أنَّ خلافاً وقع بين الإمامين ابن حجر الهيثمي، وشمس الدين الرملي، في تحقيق المعتمد في عددٍ من المسائل الفقهية؛ وذلك على

(١) راجع في وصف كتاب نهاية المحتاج، وبيان قيمته العلمية: مرجع العلوم الإسلامية، د. محمد الزحيلي، ص ٥٢٨، وكتابة البحث العلمي ومصادر الدراسات الإسلامية، د. عبد الوهاب أبو سليمان، ص ٣٦٦.

(٢) راجع في بيان هذا الترتيب للمصنفات الفقهية الشافعية من حيث بيانها للمعتمد للفتوى: الفوائد المكية فيما يحتاجه طلبة الشافعية، العلامة علوى بن أحد السقاف، ص ٣٧، والمذهب عند الشافعية، د. محمد إبراهيم أحد علي، ص ١٧ - ١٩.

(٣) راجع في وصف كتاب مغني المحتاج، وبيان قيمته العلمية: مرجع العلوم الإسلامية، د. محمد الزحيلي، ص ٥٢٧، وكتابة البحث العلمي ومصادر الدراسات الإسلامية، د. عبد الوهاب أبو سليمان، ص ٣٦٦.

غurar خلاف الإمامين الرافعى والنبوى، إلا أنه أضيق منه، ولم أطلع فيه (أى خلاف الهيثمى والرملى) على ترجيح واضح المعالم لفقهاء الشافعية الذين جاؤوا بعد الإمام شمس الدين الرملى (توفي سنة ١٠٠٤ هـ)، ولعل السبب هو تعاصر الإمامين الهيثمى والرملى، إذ لم يبن أحدهما جهده على مراجعة مصنفات الآخر والنقل المباشر عنها؛ ليكون قوله هو المقدم عليه عند التعارض؛ خلافاً لما حصل بالنسبة للإمام النبوى حيث صنف كتبه بعد مراجعة مصنفات الإمام الرافعى؛ لذلك فالذى أراه صواباً: أنه يمكن اعتبار تحقيق كل من الإمام الهيثمى والإمام الرملى، عند اختلافهما، معتمداً للفتوى في المذهب الشافعى؛ أي يكون للمذهب رأيان في المسألة حينها<sup>(١)</sup>، وقد قام العلامة علي بن أحمد باصبرين - وهو من حضرموت اليمن - (توفي سنة ١٣٠٠ هـ)، بجمع هذه المسائل المختلفة فيها بينهما في العبادات، في كتاب سمّاه: إثمد العينين في بعض اختلاف الشيختين ابن حجر الهيثمى والشمس الرملى، وطبعته دار الفكر في بيروت بتحقيق الأستاذ حسين عبد الله؛ إلا أن الأمر ما زال بحاجة لعناية أكبر؛ بجمع هذه المسائل من سائر أبواب الفقه، في مصنف واحد، مع دراسة أدتها وأسباب اختلاف الإمامين فيها<sup>(٢)</sup>.

ويرد هنا تساؤلٌ مفاده: هل يمكن في مجال البحث العلمي الاكتفاء بتوثيق المعتمد عند الشافعية في مسألة ما، من كتابي: تحفة المحتاج ونهاية المحتاج، أو من أحدهما، إذا كانت تلك المسألة الفقهية مبحثة فيهما، دون الحاجة لتدعم التوثيق من أحد المصنفات الفقهية للإمامين الرافعى والنبوى؟

(١) التخíر من قولى ابن حجر الهيثمى وشمس الدين الرملى عند اختلافهما، هو ما قرره جمهور فقهاء الشافعية الذين جاؤوا بعدهما، راجع في بيان ذلك: الفوائد المكية فيما يحتاجه طلبة الشافعية، العلامة، علوى بن أحد السقاف، ص ٣٧ - ٣٨.

(٢) يصلح أن يكون هذا المشروع رسالة ماجستير في الفقه الإسلامي، وسيكون من المقيد - بعد إنجازه - أن يطبع مع كتابي تحفة المحتاج، ونهاية المحتاج؛ لأنه سيؤدي عمل الكثاف لهذه المسائل، بالإضافة لحسمه الخلاف فيها، بيان أي الاجتهادين فيها أقرب لأصول الإمام الشافعى وقواعده، إن كان من تصدى لإنجاز هذا المشروع أهلاً للترجيح.

والجواب فيما أرى أنه يمكن الاكتفاء بالتحفة أو النهاية، دون أن يُوصف الباحث (طالب العلم الشرعي) حينها بالتقدير؛ وإن كانت الاستزادة من المراجع التي تُعتبر من مظان المعلومة الفقهية المطلوبة - وهي هنا مصنفات الإمامين الرافعى والنورى - ترفع من القيمة العلمية للبحث الفقهي؛ من باب الزيادة في تحري الصواب، والبعد عن الخطأ.

والذى حملنى على تبني هذا الجواب أمران، هما:

- ١ - ثناء علماء الشافعية بعد عصر الإمام شمس الدين الرملى - و منهم العلامة الكردي، توفي سنة ١١٩٤هـ - على كتابي التحفة والنهاية، ثناءً كبيراً في كونهما معتمدين في بيان المفتى به في المذهب.
- ٢ - أن الإمامين ابن حجر الهيثمي وشمس الدين الرملى أشاراً في كتابيهما: التحفة والنهاية، خلال عرض المسائل الفقهية، إلى اختلافات الإمام الرافعى والنورى، كما نبهَا إلى بعض المسائل التي اختلفت تحقیقات الإمام النورى لأحكامها المعتمدة، في مصنفاته؛ وليس ذلك بالمستغرب لأن جدهما المبذول في التحفة والنهاية مبنياً أصلًاً على جهد الإمامين الرافعى والنورى في تنفيذهما الأول للمذهب، كما سبق بيانه.

## المطلب الرابع

### مصنفات الفقه المقارن

وهي المصنفات التي اهتمَّ مصنفوها من فقهاء الشافعية بعرض اجتهادات المذاهب الفقهية الأخرى فيها، مع بيان أدلة كل منها ومناقشتها؛ بقصد الترجيح بينها، وهذه الطريقة في عرض الفقه كانت تسمى قديماً بطريقة علم الخلاف، وهي

تُسمى في زمان كتابة هذه الرسالة بالفقه المقارن<sup>(١)</sup>.

وفائدة هذه المجموعة من المصنفات عظيمة جداً، فهي مظان معرفة أدلة الفقهاء من الشافعية وغيرهم، ومظان معرفة ردود ومناقشات كل فريق على أدلة مخالفيه في الاجتهاد الفقهي. وعليه فإذا أراد طلاب العلم الشرعي، والباحثون في الفقه الإسلامي، توثيق أدلة الشافعية، وردودهم على مخالفتهم، فعليهم أن يتوجهوا إلى واحدٍ من تلك المصنفات؛ كما أنه من المفيد لمجتهد المسائل<sup>(٢)</sup> إذا أرادوا بحث مسألة فقهية ما، أن يطالعوا فيها أيضاً، لأنها حوت أقوالاً لكثيرٍ من الفقهاء من غير الشافعية، بعضهم فقدت مدوناتهم الفقهية، وبعضهم الآخر اندثرت مذاهبهم، وربما كانت أقوالهم - بعد النظر في الأدلة وتقليلها - هي الراجحة في أنها الحكم الشرعي في المسألة المدرسة، لأنَّ هدف مجتهد المسائل تحري الراجح في أنه حكم الله تعالى، وليس تحري الراجح من اتجهادات الشافعية في أنه المعتمد للفتاوى في مذهبهم.

وأبرز هذه المصنفات المطبوعة في زمان كتابة هذه الرسالة، ما يلي:

#### ١- الحاوي الكبير:

صنفه الإمام علي بن محمد بن حبيب الماوردي (توفي سنة ٤٥٠ هـ)، شرح فيه مختصر الإمام المزني، شرحاً مطولاً، عرض فيه أقوال الإمام الشافعى وأوجه

(١) راجع في تعريف علم الخلاف ونشأته، وأنه يُقابل ما يُعرف في زماننا بالفقه المقارن: مرجع العلوم الإسلامية، د. محمد الزحيلي، ص ٧٣٥ وما بعدها، وكتابة البحث العلمي ومصادر الدراسات الإسلامية، د. عبد الوهاب أبو سليمان، ص ٣٩٤ - ٣٩٩، وراجع في بيان بهذه ظهور مجموعات الفقه المقارن عند الشافعية: المطلب الرابع من المبحث الثالث من الفصل السابق (وهو الفصل الأول من الباب الثاني من هذه الرسالة).

(٢) وأقول هنا: يمكن اعتبار طلبة الدراسات الشرعية العليا، في مستوى الماجستير والدكتوراه، تخصص الفقه الإسلامي وأصوله، من مجتهدي المسائل؛ فيما يتعلق بالمسائل الفقهية التي تكون موضوعات رسائلهم؛ لأنهم يتعمقون في بحثها على وجه التفصيل، ويعطيون بكل أدلتها واجتهادات الفقهاء بشانها، في غالب الأحوال.

أصحابه بأداتها، مقارناً بينها وبين آراء المذاهب الفقهية الأخرى مثل الحنفية والمالكية والحنابلة والظاهرية، ليرجح في ختام كل مسألة مذهب الإمام الشافعي؛ انتصاراً لمذهبه<sup>(١)</sup>، وبقي كتاب الحاوي الكبير مخطوطاً حتى عهد قريب، حيث حُقّقت أجزاء منه على شكل رسائل ماجستير ودكتوراه في الفقه الإسلامي في عددٍ من الجامعات، إلى أن قامت دار الكتب العلمية في بيروت مشكورة بطبعته طبعةً أولى سنة ١٤١٤ هـ - ١٩٩٤ م، استغرقت ثمانية عشر مجلداً، بتحقيق غني بالفوائد أنجزه علي محمد معوض وعادل أحمد عبد الموجود<sup>(٢)</sup>.

## ٢- المجموع شرح المذهب:

سبق التعريف به في المطلب الثاني من هذا البحث؛ على اعتبار أنه من مظان معرفة المعتمد للفتوى على المذهب الشافعي؛ فمصنفه هو محقق المذهب: الإمام النووي - رحمه الله تعالى - إلا أنَّ الكتاب هو أيضاً من مظان معرفة أدلة اجتهادات المذاهب الفقهية الأخرى، وما دار حولها من مناقشات، خاصة في الأبواب التي أتقاها الإمام النووي قبل وفاته (وصل فيه إلى باب الربا من كتاب البيوع)<sup>(٣)</sup>.

(١) انتصار الإمام الماوردي لمذهب الشافعي في الترجيحات؛ هو من تأثيره بأحوال عصره، الذي عصفت به رياح العصبية المذهبية والتقليد، والمناداة بإغلاق باب الاجتهد، وسبق بسط ذلك في الفصل السابق.

(٢) راجع في وصف كتاب الحاوي الكبير، ومنهج الإمام الماوردي فيه: مرجع العلوم الإسلامية، د. محمد الزحيبي، ص ٥١٣، و مقدمة تحقيق: الحاوي الكبير للماوردي، بتحقيق علي محمد معوض وعادل أحمد عبد الموجود، ج ١، ص ١٤٠.

(٣) ومن المفيد هنا أنْ ذكر أنَّ الشيخ سالم عبد الغني الرافعى - من المعاصرين - قام باختصار المجموع في كتاب سماه: مختصر المجموع شرح المذهب؛ حرص فيه على إظهار جانب الفقه المقارن في المجموع، كما ذكر في مقدمته له، واستغرق ثلاثة مجلدات، قدم لها الشيخ صالح بن فوزان بن عبد الله الفوزان - عضو هيئة كبار العلماء في السعودية - وقامت مكتبة السوادي في جدة بطبعته طبعة أولى سنة ١٤١٥ هـ - ١٩٩٥ م.

## ٣ - حلية العلماء في معرفة مذاهب الفقهاء:

صنفه الإمام سيف الدين أبو بكر، محمد بن أحمد الشاشي القفال (توفي سنة ٥٠٧ هـ)، ولم يكن شرحاً لكتابٍ، أو اختصاراً آخر، واسمته يدلُّ على موضوعه، وهو على غرار ما فيه من عرض لاجتهادات الفقهاء، داخل وخارج المذهب الشافعي، مع حسن ترتيبها؛ إلاَّ أنَّه لا يذكر الأدلة إلَّا نادراً، مما قلل من القيمة العلمية له.

وقد قام أستاذِي والمشرف على رسالتي هذه: الدكتور ياسين أحمد درادكة - أمدَ الله في عمره - بتحقيق كتاب حلية العلماء للإمام أبي بكر الشاشي، تحقيقاً أغناه بالكثير من الفوائد وضاعفت حجمه، طبعته مكتبة الرسالة الحديثة في عمان طبعة أولى سنة ١٩٨٨ م، استغرقت ثماني مجلدات كبار، مخدومة بفهرس متنوعة<sup>(١)</sup>.

## المطلب الخامس

### الصفات الفقهية المتخصصة

وهي مصنفات شافعية متخصصة في موضوعات فقهية محددة، ومن أبرز المطبوع منها في زمن كتابة هذه الرسالة:

#### ١ - الأحكام السلطانية والولايات الدينية:

صنفه الإمام علي بن محمد بن حبيب الماوردي (توفي سنة ٤٥٠ هـ)، ويُعتبر أشهر كتاب فقهي شافعوي في النظم الإسلامية: السياسية والمالية والقضائية والإدارية، ونحوها مما يندرج تحت مسمى السياسة الشرعية، واتهج الإمام الماوردي

(١) ولكتاب حلية العلماء اسم آخر، وهو: المستظربي، راجع في ذكر كتاب الحلية من ضمن كتب علم الخلاف (الفقه المقارن): مرجع العلوم الإسلامية، د. محمد الزحيلي، ص ٧٤٥.

في كتابه هذا طريقة الفقه المقارن، حيث عَرَضَ أقوال فقهاء المذاهب وأدلتهم في مسائل الكتاب، الذي قسمه إلى عشرين باباً، بسط فيها أحكام الخلافة والوزارة، وولائي المظالم والقضاء، وأحكام الفيء والجزية والخروج ونحوها<sup>(١)</sup>.

## ٢ - غياث الأمم في الت Yates الظلم:

ويُسمى أيضاً بالغياثي، صنفه إمام الحرمين، عبد الملك بن عبد الله الجوني (توفي سنة ٤٧٨ هـ)، للوزير غياث الدولة نظام الملك (توفي سنة ٤٨٥ هـ)، والكتاب قريب من كتاب الأحكام السلطانية للإمام الماوردي في موضوعه؛ إلا أنه اختص أكثر ببيان نظرية الخلافة الإسلامية، وما يتعلّق بها من أحكام فقهية، وموضوعاتٍ أصولية، وأحداثٍ تاريخية؛ ويُعتبر أهم كتاب في الفكر السياسي ونظام الحكم في الإسلام، وقد طبع عدة طبعاتٍ أفضلها التي خرجت بتحقيق الدكتور عبد العظيم الدبيب من كلية الشريعة في جامعة قطر<sup>(٢)</sup>.

## ٣ - أدب القضاء:

ويُسمى أيضاً الدرر المنظمات في الأقضية والحكومات، صنفه القاضي المؤرخ، شهاب الدين إبراهيم بن عبد الله، المعروف بابن أبي الدّم الحموي (توفي سنة ٦٤٢ هـ)، ويُعتبر أهم الكتب التي بحثت أحكام الدّعوى والبيانات والتوصيات، وما يُعرف في زماننا بأصول المحاكمات، وقد حققه تحقيقاً غنياً بالفوائد، الدكتور محبي الدين هلال سرحان العراقي، وحصل به على درجة الدكتوراه من كلية الشريعة في

(١) راجع في وصف كتاب الأحكام السلطانية، للإمام الماوردي: كتابة البحث العلمي ومصادر الدراسات الإسلامية، د. عبد الوهاب أبو سليمان، ص ٤١٤، ومرجع العلوم الإسلامية، د. محمد الرحيلي، ص ٥١٣.

(٢) راجع في وصف كتاب غياث الأمم في الت Yates الظلم (الغياثي)، لإمام الحرمين الجوني: مرجع العلوم الإسلامية، د. محمد الرحيلي، ص ٥١٧، ومقدمة تحقيق كتاب الغياثي، للدكتور عبد العظيم الدبيب.

جامعة الأزهر، وطبعه في بيروت بمجلدين<sup>(١)</sup>، ورغم حرص ابن أبي الدّم رحمة الله في كتابه على بيان الأقوال والأوجه في المذهب الشافعى والترجيح بينها؛ إلا أنه كان يقارن أحياناً بين فقهاء مذهبة من جهة، وبين فقهاء الحنفية والمالكية من جهة أخرى من غير تعصّب، مما زاد من القيمة العلمية للكتاب.

#### ٤ - نهاية الهدایة إلى تحریر الكفاية في علم الفرائض:

صنفه شيخ الإسلام زكريا بن محمد الأنصاري (توفي سنة ٩٢٦ هـ)، وهو كتاب في أحكام المواريث وما اتصل بها، ويعتبر من أوسع المصنفات في موضوعه، وأحسنها ترتيباً واستدلالاً، وكان ما يزال مخطوطاً حتى عهد قريب، إلى أن قام الدكتور عبد الرزاق أحمد حسن عبد الرزاق، بتحقيقه ودراسته، وطبعته - مشكورة - دار ابن خزيمة في الرياض، طبعة أولى سنة ١٤٢٠ هجرية، هي غاية في الأناقة وحسن الإخراج.

وأقول في ختام هذا المطلب: إنَّ مثل هذه المصنفات - وهي كثيرة -، تعتبر من مظان معرفة اجتهادات فقهاء الشافعية في الموضوعات التي تعرضت لبحثها، وذلك في المسائل التي لم يبحثها الإمامان الرافعى والنبوى، أو الإمامان ابن حجر الهيثمى وشمس الدين الرملى، في مصنفاتهم الفقهية، ومستندى في هذا التقرير أمران هما:

- ١ - أنَّ صنفَيْ هذه الكتب هم من أعلام فقهاء الشافعية، الذين عُرِفوا برسوخ قدمَيْمِهم في المذهب وخدمتهم له، كلُّ في عصره.

- ٢ - أنَّ هذه الكتب تعرضت - بحكم تخصُّصها - لكثير من المسائل التفصيلية في موضوعاتها، من التي لم تذكر في المصنفات الفقهية الشافعية المعتمدة في بيان المفتى به في المذهب، أو ذُكِرت فيها مختصرةً موجزةً.

(١) راجع في وصف كتاب أدب القضاة للقاضي ابن أبي الدّم: كتابة البحث العلمي ومصادر الدراسات الإسلامية، د. عبد الوهاب أبو سليمان، ص ٤٠٥، ومرجع العلوم الإسلامية، د. محمد الزحيلي، ص ٥٢٠.

## المطلب السادس

المصنفات الفقهية التي لا تندرج تحت واحدة من المجموعات الخمس السابقة وتنقسم هذه المجموعة من المصنفات - وهي الأكثر عدداً - إلى قسمين رئيسيين هما:

١. المصنفات الفقهية التي صنفت قبل التقىح الثاني للمذهب.
٢. المصنفات الفقهية التي صنفت بعد التقىح الثاني للمذهب.

### القسم الأول:

ويشمل المصنفات الفقهية التي صنفت خلال الحقبة الزمنية المتدة ما بين وفاة الإمام الشافعي رحمه الله سنة ٢٠٤هـ، إلى أول القرن العاشر الهجري، ولا تندرج تحت واحدة من المجموعات السابقة؛ فهي ليست من مصنفات الإمامين الرافعى والنوى، وليس كذلك من موسوعات الفقه المقارن، أو من المصنفات المتخصصة في موضوع فقهي محدد. وأبرز المطبوع منها في زمن كتابة هذه الرسالة:

#### ١- المهدب في فقه الإمام الشافعى:

صنفه الإمام أبو إسحاق الشيرازي (توفي سنة ٤٧٦هـ)، واعتمد فيه على ما أطّلع عليه من المصنفات الفقهية لمن سبقه من أعلام الشافعية، فاختصر أقوالهم، وأشار إلى مواطن اختلافهم، وذكر أدلةهم وناقشها<sup>(١)</sup>، وقد طبع الكتاب عدة طبعات، أفضليتها التي حققها الدكتور محمد الزحيلي، تحقيقاً حرص من خلاله على بيان الراجح في المذهب؛ وذلك بمقابلة ما قاله الشيرازي، بما استقرّ عليه المذهب في الكتب المعتمدة للفتوى، مما زاد من القيمة العلمية للكتاب في هذا العصر،

---

(١) راجع في وصف كتاب المهدب للشيرازي: كتابة البحث العلمي ومصادر الدراسات الإسلامية، د. عبد الوهاب أبو سليمان، ص ٣٥٨، ومرجع العلوم الإسلامية، د. محمد الزحيلي، ص ٥١٤.

وضاعف حجمه، حيث طبعته دار القلم في دمشق، في ستة مجلدات كبيرة، مخدومة  
بفهارس متعددة<sup>(١)</sup>.

### ٢ - الوسيط في المذهب:

صنفه الإمام أبو حامد الغزالى (توفي سنة ٥٠٥ هـ)، وهو اختصار لكتابه  
البسيط، الذي هو اختصار لكتاب نهاية المطلب في دراية المذهب، لإمام الحرمين  
الجويني (توفي سنة ٤٧٨ هـ، وهو شيخ الإمام الغزالى)<sup>(٢)</sup>، وقد طبع عدة طبعات،  
أفضلها التي حققها الدكتور علي محيي الدين القره داغي، تحقيقاً غنياً بالفوائد،  
مقابلاً على إحدى عشرة نسخة مخطوطة، وقدم له بعدها مقدمة مطولة، شرح فيها  
مصطلحات الشافعية، ونبأ إلى ملاحظات مهمة، وصدرت هذه الطبعة عن وزارة  
الأوقاف والشؤون الإسلامية في دولة قطر، سنة ١٤١٣ هـ، ١٩٩٣ م.

ومن الجدير بالذكر هنا: أن المذهب والوسط كانوا يعتبران أهم الكتب المعتمدة  
 عند فقهاء الشافعية، في بيان المفتى به في المذهب؛ وذلك قبل المصنفات الفقهية  
 للإمامين الرافعى والنوى<sup>(٣)</sup>.

### ٣ - الوجيز في فقه الإمام الشافعى:

صنفه الإمام أبو حامد الغزالى (توفي سنة ٥٠٥ هـ)، وهو اختصار لكتابه  
الوسط، وكان ما يزال مخطوطاً حتى عهد قريب؛ إلى أن حققه: عادل أحمد عبد  
الموجود وعلي محمد معوض، وطبعته دار الكتب العلمية في بيروت طبعة أولى، سنة  
١٤١٨ هـ، ١٩٩٧ م.

(١) راجع: مقدمة تحقيق المذهب لأبي إسحاق الشيرازى، بتحقيق د. محمد الزحلبي، ج ١ ص ٢٥ - ٢٨.

(٢) راجع في وصف كتاب الوسيط في المذهب للغزالى: كتابة البحث العلمي ومصادر الدراسات الإسلامية، د. عبد الوهاب أبو سليمان، ص ٣٦٠، ومرجع العلوم الإسلامية، د. محمد الزحلبي، ص ٥١٨.

(٣) انظر في التنبية على هذا الأمر: المجموع شرح المذهب، للإمام النوى، بتحقيق د. محمود مطرجي، ج ١، ص ٤.

#### ٤ - التهذيب في فقه الإمام الشافعي:

صنفه الإمام أبو محمد الحسين بن مسعود البغوي (توفي سنة ٥١٦ هـ)، واعتنى فيه بذكر أدلة الأحكام من القرآن والسنة والآثار في بداية كل باب أو فصل، كما عرض أقوال الفقهاء من داخل وخارج المذهب الشافعي؛ فتحى فيه منحي مصنفات علم الخلاف (الفقه المقارن)؛ وإن كان الكتاب موضوعاً أصالةً لبيان مذهب الشافعية<sup>(١)</sup>. وكان ما يزال مخطوطاً حتى عهد قريب؛ إلى أن حققه: عادل أحد عبد الموجود وعلي محمد معوض، وطبعته دار الكتب العلمية في بيروت طبعة أولى، سنة ١٤١٨ هـ، ١٩٩٧ م، استغرقت ثمانية مجلدات كبار.

#### ٥ - عجالة المحتاج إلى توجيهه المنهاج:

صنفه الإمام سراج الدين أبو حفص عمر بن علي، المشهور بابن الملقن (توفي سنة ٨٠٤ هـ)، شرَّحَ فيه كتاب منهاج الطالبين للإمام النووي، وكان ما يزال مخطوطاً حتى عهد قريب؛ إلى أن حققه الأستاذ عز الدين هشام بن عبد الكريم البدرياني، تحقيقاً مفيداً، استغرق أربعة مجلدات كبار، في الطبعة الأولى (سنة ١٤٢١ هـ، ٢٠٠١ م) لدار الكتاب في الأردن.

#### ٦ - كنز الراغبين في شرح منهاج الطالبين:

صنفه الإمام جلال الدين محمد بن أحمد المخلي (توفي سنة ٨٦٤ هـ)، وهو مشهور بشرح المخلي على المنهاج، ويعتبر أهم شروح كتاب منهاج الطالبين للإمام النووي، قبل شرحه تحفة المحتاج ونهاية المحتاج، (أي قبل التنقيح الثاني للمذهب)،

(١) راجع في وصف منهج الإمام البغوي في كتابه التهذيب: مقدمة تحقيق: التهذيب في فقه الإمام الشافعي، للإمام أبي محمد البغوي، بتحقيق عادل أحد عبد الموجود وعلي محمد معوض، ج/١، ص ٧٨ وما بعدها، وأذكر هنا أنني ترددتُ في أن أضع كتاب التهذيب للبغوي في هذا المطلب، أو في مطلب مصنفات الفقه المقارن، ثم ترجح لدي وضعه هنا لأنَّه ليس بمستوى وحجم كتابي الحاوي للماوردي والمجموع للنووي.

وكان مقرّراً للتدريس في الأزهر الشريف حتى عهد قريب<sup>(١)</sup>، وهو مطبوع مع حاشيتين عليه هما: حاشية شهاب الدين أحمد البرلسى، الملقب بعميرة (توفي سنة ٩٥٧هـ)، وحاشية شهاب الدين أحمد بن سلامة القليوبى (توفي سنة ١٠٦٩هـ)، وهما مشهورتان بمحاشيتي القليوبى وعميرة؛ وفيهما كثير من التوضيحات والتفضيلات الهامة، وأفضل ما اطلعت عليه من طبعات كتاب كنز الراغبين وحاشيتيه الطبعة الأولى لدار الكتب العلمية في بيروت سنة ١٤١٧هـ ١٩٩٧م، بضبط وتصحيح الشيخ عبد اللطيف عبد الرحمن واستغرقت خمسة مجلدات كبار.

وأقول هنا: إنَّ مثل هذه المصنفات - وهي في ازدياد<sup>(٢)</sup> - وإن كانت لا تعتبر من الكتب المعتمدة في بيان المفتى به في المذهب الشافعى، بعد ظهور المصنفات الفقهية للإمامين الرافعى والنوى، ثم بعدهما المصنفات الفقهية للإمامين ابن حجر الهيثمى وشمس الدين الرملى؛ إلا أنَّ قيمتها العلمية تكمن في أمرين، هما:

- ١ - أنها تضمنت فقهها خصباً، تجلّى في مناقشة أدلة الأحكام، بالإضافة لعرض الكثير من أقوال فقهاء الشافعية، من اندررت مصنفاتهم الفقهية، لذلك فهي مفيدة لطلاب العلم الشرعى، الذين يدرسون الفقه المقارن؛ لأنَّهم يتحرّون الراجح في حكم المسألة الفقهية، على أنه حكم الله تعالى فيها، بالنظر إلى قوة الدليل، فربما يكون الراجح على هذا المعنى - هو ما قاله الشيرازى في المذهب، أو ما قاله الغزالى في الوسيط، وإن لم يكن هو المفتى به في مذهب الشافعية.

(١) راجع: مرجع العلوم الإسلامية، د. محمد الزجيلي، ص ٦٠٣.

(٢) وذلك بالنظر إلى تنافس دور النشر العربية في طباعة كثير من خطوطات الفقه الشافعى، وقد علمت حديثاً - خلال كتابة رسالتي هذه - أنَّ إحدى دور النشر تقوم بتحقيق كتاب: قوت الحاج شرح النهاج، للإمام شهاب الدين الأذري (توفي سنة ٧٨٣هـ)، وذلك بمساعدة بعض الباحثين، إلا أنَّ الكتاب لم يطبع بعد.

٢ - أنّ ما أُنجزه بعض العلماء المعاصرين، من تحقیقات غنیة بالفوائد لهذه المصنفات، قد زاد من إمكانیة الاستفادة منها؛ حيث بين المحققون في الھوامش المعتمد للفتوی في المذهب، موئلًا من مظانه، بالإضافة لتخریج الأحادیث النبویة وآثار الصحابة من کتب السنة<sup>(١)</sup>، وذلك مثل الجهد المتمیز لكلٍ من الدكتور محمد الزحيلي في تحقیقه لکتاب المذهب، والدكتور علی محیی الدین القره داغی في تحقیقه لکتاب الوسيط؛ وأنا أرى مثل هذه الجھود أرفع في مستواها العلمي، وفعلاً للمتفقین من بعض الحواشی والتقریرات المشتهرة، التي اقتصر جھد أصحابها فيها على شرح غریب الألفاظ، وبيان ما يعود عليه هذا الضمیر أو ذاك، وأعتقد أنه في المستقبل القريب، سيكون مقبولاً في مجال البحث العلمي، توثيق المعتمد للفتوی عند الشافعیة من الطبعات المحققة تحقیقاً جاماً لهذه المصنفات (مصنفات القسم الأول من هذه المجموعة)، وسيحصل ذلك بعد كثرة تداولها ودراستها من قبل طلاب العلم الشرعی والعلماء والمفتین؛ نتيجةً لزيادة الثقة بها، وما حوتة من توثیقات، ولا یعلم الغیب إلا الله سبحانه وتعالیٰ.

#### القسم الثاني:

ویشمل المصنفات الفقهیة التي صنفت بعد التنقیح الثاني للمذهب الشافعی، خلال الدور الخامس من أدوار تطوره التاریخي (من سنة ١٠٠٤ھ إلى سنة ١٣٣٥ھ) والمسماً بدور خدمة مصنفات التنقیحین الأول والثانی للمذهب<sup>(٢)</sup>، ولا تندرج مصنفات هذا القسم تحت واحدة من المجموعات الخمس السابقة.

(١) راجع في بيان أنّ تحقیق المصنفات المخطوطة هو من معالم هذا العصر: المطلب الثاني من المبحث السابع من الفصل السابق (وهو الفصل الأول من الباب الثاني من هذه الرسالة).

(٢) راجع في بيان أنّ الدور الخامس هو العصر الذي لتصنیف الحواشی في الفقه الشافعی: المطلب الثالث من المبحث السادس من الفصل السابق (وهو الفصل الأول من الباب الثاني من هذه الرسالة).

وأبرز المطبوع منها في زمن كتابة هذه الرسالة:

#### ١ - فتوحات الوهاب بتوسيع شرح منهج الطلاب:

صنفه العلامة سليمان بن عمر بن منصور العجيلي، المعروف بالجمل (توفي سنة ١٢٠٤ هـ)، شرح فيه كتاب: شرح منهج الطلاب، وكتاب منهج الطلاب - وهو مختصر منهج الطالبين - وشرحة، كلاهما من تصنيف شيخ الإسلام زكريا الأنصاري (توفي سنة ٩٢٦ هـ)، وجاء كتاب فتوحات الوهاب على طريقة الحواشى، فاشتهر باسم حاشية الجمل على شرح المنهج، وقد طبع عدة طبعات بهذا الاسم، أفضلها الطبعة الأولى لدار الكتب العلمية في بيروت سنة ١٤١٧ هـ، ١٩٩٦ م، بتحقيق الشيخ عبد الرزاق غالب المهدى، واستغرقت ثمانية مجلدات كبيرة.

#### ٢ - حاشية الشرقاوى:

صنفها العلامة عبد الله بن حجازي بن إبراهيم الشرقاوى (توفي سنة ١٢٢٦ هـ)، على كتاب: تحفة الطلاب بشرح تحرير تنقیح اللباب، وهي مشهورة بحاشية الشرقاوى على شرح التحرير، وكتاب تحرير تنقیح اللباب - وهو مختصر في الفقه الشافعى - وشرحة تحفة الطلاب، كلاهما من تصنيف شيخ الإسلام زكريا الأنصاري<sup>(١)</sup>، وقد طبع عدة طبعات، أفضلها الطبعة الأولى لدار الكتب العلمية في بيروت، سنة ١٤١٨ هـ، ١٩٩٧ م، مع تقريرات الشيخ مصطفى بن حنفى الذهبي عليها، واستغرقت أربعة مجلدات كبيرة.

#### ٣ - إعانة الطالبين:

وهي حاشية صنفها العلامة عثمان بن محمد شطا الدمياطي البكري (توفي في

(١) راجع في وصف كتاب: حاشية الشرقاوى على شرح التحرير: مرجع العلوم الإسلامية، د: محمد الرحيلى، ص ٥٣٠.

الربع الأول من القرن الرابع عشر المجري) على كتاب فتح المعين بشرح قرعة العين بهمات الدين، وكتاب: قرعة العين بهمات الدين – وهو مختصر في الفقه الشافعي - وشَرْحُه فتح المعين، كلاهما من تصنيف العلامة زين الدين المليباري (توفي سنة ٩٨٧ هـ)، وقد طُبع كتاب إعانة الطالبين للعلامة شطا الدمياطي عدة طبعات، أفضليها الطبعة الأولى لدار الكتب العلمية في بيروت سنة ١٤١٥ هـ - ١٩٩٥ م، بعنية وتصحيح الأستاذ محمد سالم هاشم، واستغرقت أربعة مجلدات كبيرة.

#### ٤ - ترشيح المستفيدين:

وهي حاشية مختصرة، صنفها العلامة علوى بن أحمد بن عبد الرحمن السقاف المكي (توفي سنة ١٣٣٥ هـ)، على كتاب فتح المعين للمليباري - الذي سبق ذكره - ، وطبعته مكتبة الغزالي في دمشق، ومؤسسة مناهل العرفان في بيروت، في مجلد واحد، إلا أن الكتاب بحاجة لمزيد عناية وإخراج جديد.

ولقد قال العلامة محمد بن سليمان الكردي (توفي سنة ١١٩٤ هـ) في كتابه: الفوائد المدنية فيمن يُفتى بقوله من أئمة الشافعية بعد أن ذكر أصحاب الحواشى قبله: "... والذى يتعين اعتماده أن هؤلاء الأئمة المذكورين من أرباب الشروح والحواشى كلهم أئمة في المذهب، يستمد بعضهم من بعض، يجوز العمل والإفتاء والقضاء بقول كلّ منهم، وإن خالف من سواه ما لم يكن سهواً أو غلطًا، أو ضعيفاً ظاهر الضعف؛ لأن الشيخ ابن حجر نفسه قال: ... زلات العلماء لا يجوز تقليلهم فيها..".<sup>(١)</sup>

وأقول تعقيباً على كلام العلامة الكردي رَحْمَةُ اللَّهِ : إنما قاله عن أصحاب الحواشى قبله، ينسحب على المصنفات الفقهية لأعلام فقهاء الشافعية، خلال الدور الخامس من أدوار التطور التاريخي للمذهب الشافعي (من سنة ١٠٠٤ هـ إلى

(١) كتاب الفوائد المدنية مازال مخطوطاً حتى زمن كتابة هذه الرسالة، وقد نقلتُ هذا النص منه، عن كتاب الفوائد المكية فيما يحتاجه طلبة الشافعية، للعلامة علوى بن أحمد السقاف، ص ٣٧.

سنة ١٣٣٥ هـ)، والتي عُرِفتْ باربعة منها قبل قليل؛ أي أنَّ طلاب العلم الشرعي، والباحثين في الفقه الإسلامي، إذا أرادوا معرفة المفتى به عند الشافعية في مسألة فقهية ما، ولم يجدوها في مصنفات التقىحين الأول والثاني للمذهب، فيمكنهم حينها توثيق حكمها من إحدى تلك الحواشى على أنه المعتمد للفتوى، دون تقديم ما جاء في حاشية على ما جاء في أخرى -عند الاختلاف- إلا إذا اقترب قول إحداها بدليل معتبر، ويمكن الاستفادة في هذه الحالة من تطبيق قواعد الترجيح، التي شرحها الإمام النووي في مقدمة كتابه المجموع -وسبق ذكرها ملخصة- مع الأخذ بعين الاعتبار هنا: أنَّ مصنفات التقىحين الأول والثاني للمذهب؛ قد أثبتتْ معظم المسائل الفقهية بحثاً، فلا أتصور -في حدود اطلاقي وقراءتي- أن تحتوي تلك الحواشى على أحكام جديدة، إلا في المسائل المستجدة<sup>(١)</sup>؛ أي التي وردت على فقهاء الشافعية للإفتاء فيها بعد وفاة الإمام شمس الدين الرملي سنة ٤٠٠ هـ، وهي مسائل قليلة بالجملة؛ فأفهم ما حوت تلك الحواشى، تفصيلات وتوضيحات لمسائل بُحثت في مصنفات التقىحين الأول والثاني للمذهب، والله تعالى أعلم بالصواب.

## المطلب السادس

### المصنفات المؤلفة في زمن كتابة هذه الرسالة

هي مصنفات فقهية ألفها علماء معاصرون من الذين اختصوا بدراسة الفقه الشافعى، وذلك خلال الدور السادس من أدوار التطور التاريخي للمذهب (من سنة ١٣٣٥ هـ إلى سنة ١٤٢٣ هـ)، والسمى دور انحسار التمذهب بالذهب الشافعى، وتطور الدراسات الفقهية المعاصرة، وأمتازت هذه المصنفات بميزتين

(١) هذا فيما يتعلَّق بباب الفقه على الترتيب المشهور عند الشافعية وعند غيرهم، والذي يبدأ بباب الطهارة وينتهي غالباً بباب العنق، أما المسائل التي لم تُبحث في تلك الأبواب، فلا يشملها التقرير الذي في المتن أعلاه.

رئيسين هما:

- ١ - سهولة أسلوبها، ووضوح عبارتها، وعنایتها بابراز دليل الحكم في غالب الأحيان، دون إطباب وإطالة.
- ٢ - عدم بحثها للمسائل الفقهية التي لا وجود لها في هذا العصر، مثل أحكام العبيد والإماء ونحوها؛ وذلك إماً بعدم التطرق لها بالكلية، أو بعرضها على وجه الإجمال لا التفصيل.

وفائدة هذه المجموعة من المصنفات، أنها خير ما يبدأ به طلبة العلم الشرعي، في دراستهم للفقه الشافعي؛ حيث إنها ستحسن - إنْ هم درسوها جيداً على أساتذتهم - الانتقال بهم إلى المدونات الشافعية الكبرى؛ وذلك بالنظر إلى أنَّ التدرج في تلقي الفقه، هو المنهج الأصوب والأجدى نفعاً.

وأبرز ما اطلعت عليه من مصنفات هذه المجموعة:

#### ١ - زاد المحتاج في شرح المنهاج:

صنفه الشيخ عبد الله بن حسن آل حسن الكوهجي (ولد في بلدة كوهج في إيران سنة ١٣١٨هـ، وتوفي فيها في حدود سنة ١٤٠٠هـ)<sup>(١)</sup>، شرح فيه كتاب منهاج الطالبين للإمام النووي، معتمداً على كتاب مغني المحتاج إلى معرفة معاني

---

(١) ولد الشيخ عبد الله سنة ١٣١٨ هجرية في بلدة كوهج الواقعة على ساحل إيران على الخليج العربي، ونشأ في بيت علم، فأخذ الفقه عن والده الشيخ حسن، وأخويه أحمد ومحمد، ولما بلغ من العمر نحو أربعين سنة سافر إلى مكة المكرمة، واستوطنه عدداً من السنين يتلقى علوم القرآن والحديث والفقه عن علماء الحرم المكي، ثم عُيِّن مدرساً في المدرسة الصولية في مكة، ثم عاد إلى بلدته كوهج متفرغاً لنشر العلم والتصنيف، من مؤلفاته: شرح على الورقات لإمام الحرمين الجوبني، وزاد المحتاج في شرح المنهاج (منهاج الطالبين للإمام النووي)، توفي الشيخ عبد الله رَحْمَةُ اللَّهِ فِي كوهج في إيران في حدود سنة ١٤٠٠ هجرية.

راجع في ترجمته: مقدمة تحقيق: زاد المحتاج في شرح المنهاج، للكوهجي، بتحقيق الأستاذ عبد الله الأنصاري، ج/١، ص. ٦.

الفاظ المنهاج، للخطيب الشريبي (توفي سنة ٩٧٧هـ)، إلا أنه أقرب منه - بأسلوبه وعبارته - إلى روح هذا العصر، وقد فرغ الشيخ الكوهجي من تصنيفه في شهر رجب سنة ١٣٨٩ هجرية، وقامت المكتبة العصرية في بيروت - مشكورة - بطبعاته طبعة أنيقة، خرجت بتحقيق الأستاذ عبد الله الأنصاري، واستغرقت أربعة مجلدات كبار.

## ٢ - الفقه المنهجي على مذهب الإمام الشافعي:

صنفه ثلاثة من كبار علماء دمشق في هذا العصر؛ ألا وهم الدكتور مصطفى سعيد الخن، والدكتور مصطفى ديب البغا، والشيخ علي الشربجي - أمد الله في أعمارهم بالخير - <sup>(١)</sup>، وقد أكرمني الله تعالى بلقاء كلّ منهم على حدة، واستندت منهم كثيراً، وجاء في مقدمتهم لكتاب الفقه المنهجي، قوله: ... لاحظنا أنّ هناك حاجة إلى كتاب تذكرة فيه أمهات المسائل مقرونة بأدلتها من الكتاب الكريم والسنة المطهرة، مشفوعة ببيان ما نستطيع أن نصل إليه بعقولنا من حكمه التشريع، مع سهولة في التعبير، وإكثار من العناوين المنبهة إلى ما تحتها من مسائل ... فاستعيننا بالله وقمنا بذلك على قدر استطاعتنا... <sup>(٢)</sup>، وحرص المؤلفون في كتابهم هذا على عرض الفقه الشافعي موجزاً مدللاً، دون غيره من المذاهب الفقهية الأخرى؛ إلا في مسائل معدودة، كانوا يشيرون فيها إلى قول الحنفية، عندما يظهر ضعف الدليل

(١) الأستاذ الدكتور مصطفى سعيد الخن يدرس في زمان كتابة هذه الرسالة الفقه وأصوله في معهد الفتح الإسلامي، وهو فرع جامعة الأزهر في مدينة دمشق، أما الدكتور مصطفى ديب البغا فهو وكيل كلية الشريعة في جامعة دمشق، وله درس أسبوعي في مسجد زين العابدين، يشرح فيه كتاب: مغني المحتاج للخطيب الشريبي، وهما والشيخ علي الشربجي، من تلاميذ العالم الريانى الكبير، شيخ دمشق في عصره بلا منازع: الشيخ حسن جبنكة الميداني - رحمه الله تعالى - (توفي سنة ١٩٧٨م).

(٢) انظر: الفقه المنهجي على مذهب الإمام الشافعي، أ. د. مصطفى سعيد الخن وزميلاه، ج/١، ص ٦ ..

الذي استند إليه الشافعية، كما في مسائل الزكاة<sup>(١)</sup>، وأخبرني الشيخ علي الشربجي - حفظه الله - أنهم فرغوا من تصنيف كتاب الفقه المنهجي سنة ١٩٧٨م، وقد طُبع عدة طبعات، آخر ما اطلعت عليه منها، الطبعة الثالثة لدار القلم في دمشق، سنة ١٤١٩هـ - ١٩٩٨م، واستغرقت ثلاثة مجلدات<sup>(٢)</sup>.

### ٣ - الدّرر النّقية في فقه السّادة الشافعية:

صنفه الشيخ محمد الصادق قمحاوي، المفتش العام بالأزهر الشريف في مصر؛ ليكون كتاباً مقرراً على طلاب المرحلة الثانوية في المعاهد الأزهرية، وقد طُبع عدة طبعات، آخر ما اطلعت عليه منها، طبعة المكتبة الأزهرية للتراث في القاهرة، سنة ١٤١٨هـ - ١٩٩٧م، واستغرقت أربعة مجلدات من الحجم الصغير، كلّ منها مقرر على طلاب سنة من السنوات الأربع للدراسة في الثانوية الأزهرية في مصر، وقال الشيخ قمحاوي في مقدمة كتابه: ... طلب مني صاحب المكتبة الأزهرية أن أضع رسالة في فقه الشافعية، وفقَ المنهج المقرر على طلاب الثانوية في المعاهد الأزهرية، تكون سهلة المنال وافية بالمقصود، تتمسّى مع روح العصر، خاليةً من

---

(١) المسألة الأولى هي: اشتراط الشافعية لوجوب الزكاة، أن يبقى المال بالغاً النصاب طيلة أيام الحول، بينما مذهب الحنفية: أن العبرة بوجود النصاب أول الحول وآخره ولا يؤثر نقصه بينهما، انظر في هذه المسألة: الفقه المنهجي على مذهب الإمام الشافعي، أ. د. مصطفى سعيد الخن وزميله، ج ١، ص ٢٩٢.

المسألة الثانية هي: وجوب الزكاة في مال من عليه دين كما قرر الشافعية بينما مذهب الحنفية: أن من عليه دين لا تجب عليه الزكاة؛ إلا إذا كان بذلك ما يزيد عن دينه نصباً أو أكثر، انظر في هذه المسألة: الفقه المنهجي على مذهب الإمام الشافعي، أ. د. مصطفى سعيد الخن وزميله، ج ١، ص ٣٣٠.

وقد أخبرني الأستاذ الدكتور مصطفى سعيد الخن أنَّ الدكتور مصطفى البغا هو الذي حرص على إثبات قول الحنفية في الحاشية في مثل تلك المسائل.

(٢) وأقول هنا: إن كتاب الفقه المنهجي كتاب تعليمي مفيد في دراسة الفقه، وهو تجربة ناجحة، في عرض الفقه الشافعى، عرضاً مبسطاً عصرياً مع الأدلة الشرعية، وأصبح معتمداً للتدرис في بعض كليات الشريعة.

التعقيدات اللغوية، بعيدة عن المسائل الوهمية، وقد دعمتها بالدليل النطلي من الآيات القرآنية وأسئلة وامتحانات، وسميتها بالدُّرر النقية في فقه السادة الشافعية...<sup>(١)</sup>

#### ٤ - تيسير فتح القريب المجيب للطالب الأزهري النجيب في صورة سائل ومجيب:

صنفه اثنان من كبار علماء مصر في هذا العصر؛ هما: الدكتور نصر فريد محمد واصل - رئيس قسم الفقه الإسلامي بجامعة الأزهر - والدكتور عبد الحميد السيد محمد عبد الحميد؛ - عميد معهد إعداد الدعاة بجامعة قنا المصرية - ليكون كتاباً مقرراً على طلاب المرحلة الإعدادية في المعاهد الأزهرية، وهو من أوائله إلى آخره على صورة سؤال وجواب، بأسلوب مبسط جداً، وقد طُبع عدة طبعات، آخر ما أطلعت عليه منها، طبعة المكتبة الأزهرية للتراث في القاهرة، سنة ١٤١٦ هـ - ١٩٩٦م، واستغرقت ثلاثة مجلدات من الحجم الصغير، كلّ منها مقرر على طلاب سنة من السنوات الثلاث للدراسة في الإعدادية الأزهرية في مصر، وقال الدكتور نصر فريد محمد واصل في مقدمته للكتاب: ... ولما كان فتح القريب المجيب في شرح ألفاظ متن الغاية والتقريب لأبي شجاع، والمعروف بشرح ابن القاسم (توفي سنة ٩١٨ هـ) على الغاية والتقريب، هو الكتاب المقرر على طلبة الإعدادية لطلاب الأزهر الشريف فقد رأينا من واجبنا مساعدة منا في العمل على سهولة فهمه وسرعة تحصيله، وتشجيعاً على استذكاره عند الحاجة إليه، والتدريب على الإبقاء المناسب، والجواب الصحيح الموافق للشرع والدين على مذهب الإمام الشافعى فهي فقد قمنا بشرح هذا الكتاب شرحاً ميسراً لطلاب العلم، يساعدهم على النجاح والتفوق في امتحان نهاية العام، وكل امتحان شفهياً أو تحريريًّا؛ وذلك على هيئة سؤال وجواب، وسميناها: تيسير فتح القريب المجيب للطالب الأزهري النجيب في

(١) انظر: الدُّرر النقية في فقه السادة الشافعية، الشيخ محمد الصادق قمحاوي، ج ١، ص ٤.

صورة سائل ومجيب على متن الغاية والتقريب في الفقه الشافعي ...<sup>(١)</sup>.

ومن المفيد في ختام هذا المطلب أن أشير إلى أربع رسائل جامعية في الفقه الشافعي اطلعت عليها، وهي غنية بالفوائد؛ إلا أنها ما تزال غير مطبوعة حتى زمن كتابة هذه الرسالة:

#### ١ - مفردات الإمام الشافعي في العاملات:

رسالة ماجستير قدمها علي بن عبد العزيز بن عبد الله السُّديس، إلى المعهد العالي للقضاء، في جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية في الرياض، ونوقشت سنة ١٤٠٩ هـ، بإشراف أ. د. عباس حسني، واستغرقت ٣٠٦ ثلاث مئة وست صفحات.

#### ٢ - مفردات الإمام الشافعي في النكاح والطلاق:

رسالة ماجستير قدمها صالح بن عبد الله بن صالح اللحيدان، إلى المعهد العالي للقضاء، في جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية في الرياض، ونوقشت سنة ١٤١٠ هـ، بإشراف أ. د. عبد الكريم بن محمد اللاحم - مدير المعهد العالي للقضاء -، واستغرقت ٣٧٠ ثلاث مئة وسبعين صفحة.

#### ٣ - مفردات الإمام الشافعي في الحدود والجنايات والأقضية والشهادات:

رسالة ماجستير قدمها سليمان بن عبد الله بن صالح اللحيدان، إلى المعهد العالي للقضاء، في جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية في الرياض، ونوقشت سنة ١٤٠٩ هـ، بإشراف أ. د. عبد الله بن محمد المطلق - وكيل المعهد العالي للقضاء - واستغرقت ٢٨٨ مئتين وثمانين وثمانين صفحة.

---

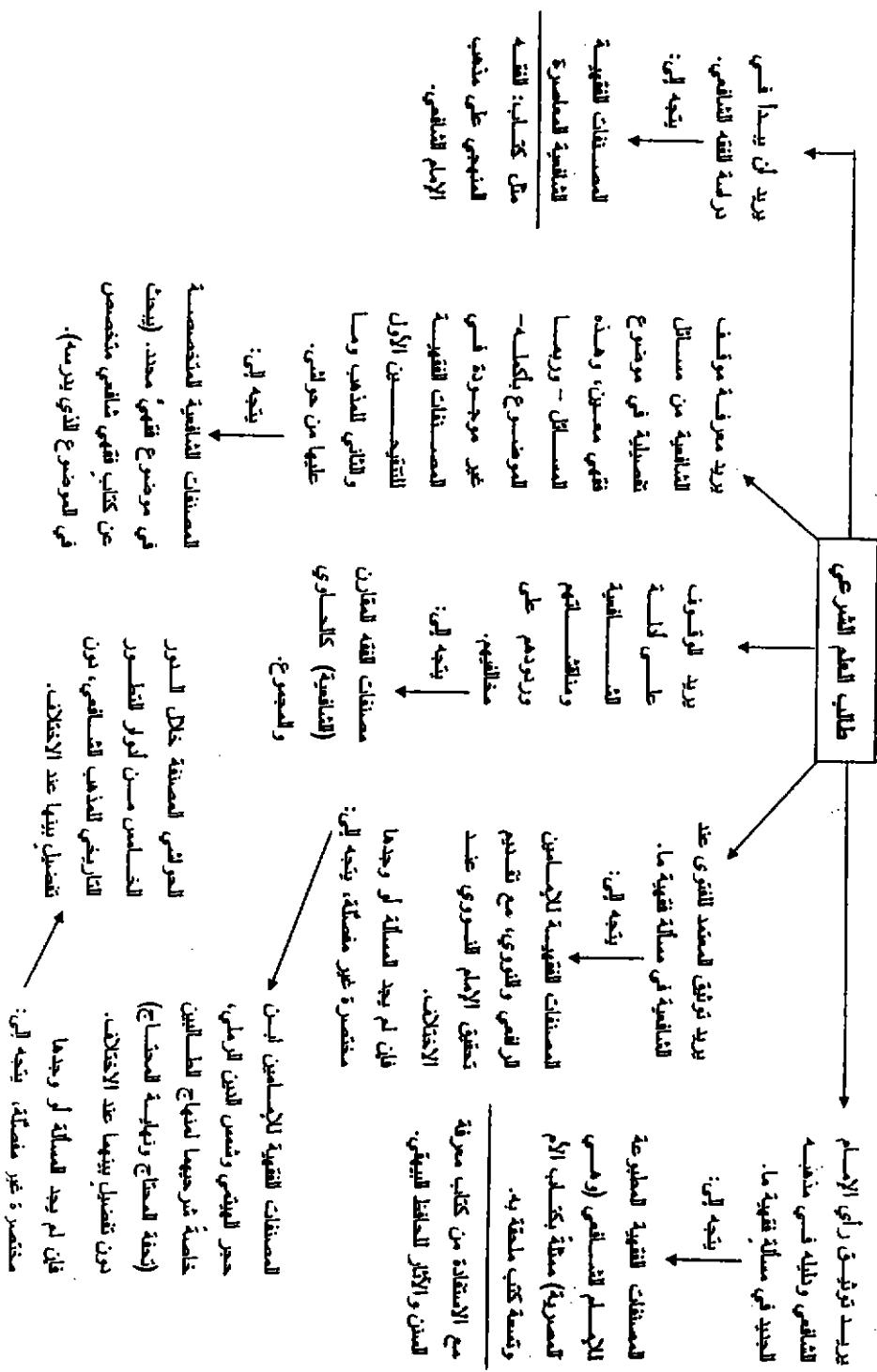
(١) انظر: تيسير فتح القريب المجيب، د. نصر فريد محمد واصل، و د. عبد الحميد السيد محمد عبد الحميد، ج ١، ص ٤.

#### ٤- المسائل التي انفرد فيها المذهب الشافعي في الصهارة:

رسالة ماجستير قدمتها عالية سليم علي الحداد، إلى قسم الفقه وأصوله في كلية الشريعة في الجامعة الأردنية، ونوقشت سنة ١٤٢٣ هـ ، وبإشراف أ.د. محمد حسن أبو يحيى - عميد الكلية في حينه - واستغرقت مئتين وسبعين صفحة.

والمقصود بالمفردات في هذه الرسائل: اجتهادات الإمام الشافعي التي تفرد بها، فلم يوافقه فيها أحد من الأئمة الثلاثة، أبو حنيفة، ومالك بن أنس، وأحمد بن حنبل - رضي الله عنه أجمعين - ولا شك أن دراسة مثل هذه المفردات، تُظهر بوضوح الشخصية الاجتهدية المستقلة للإمام الشافعي رضي الله عنه.

الأخ، نختلف هنا في البحث، الشخص الذي يبيح لطلاب العلم الشرعية، لوجه لذاته بالمستلزمات الفقهية الشاملة، يحسب مقدمه وعليه.



### المبحث الثالث

## عرض المصنفات الأصولية الشافعية

من أهم ما يتميز به المذهب الشافعي عن غيره من المذاهب الفقهية الأخرى، أن مؤسسه كتب أصوله بنفسه؛ وذلك لما صنف الإمام الشافعي كتابه: الرسالة في بغداد، ثم أعاد تصنيفه في مصر مرة أخرى، كما سبق بيانه؛ فلم يبذل علماء الشافعية عناً في تحرير معرفة أصول إمامهم في استنباط الأحكام الفقهية، إذ لم يكونوا بحاجة لتأخر بحثها على اجتهاداته في الفروع<sup>(١)</sup>؛ لذلك كانت مباحث علم أصول الفقه ومعالله الرئيسة، واضحة تماماً عند الشافعية منذ البدايات الأولى لظهور مذهبهم؛ مما ساعدتهم على تطوير هذا العلم وخدمته عبر التاريخ الإسلامي، خدمة لا أظن أن أتباع المذاهب الأخرى يسبقونهم فيها.

وسأعرض في هذا المبحث ما وقفت عليه من المصنفات الأصولية الشافعية المطبوعة، حتى زمن كتابة هذه الرسالة، مرتبة ترتيباً تاريخياً حسب وفيات مصنفيها؛ ليكون هذا المبحث كشافاً معرفاً بتلك المصنفات لطلاب العلم الشرعي، والباحثين في أصول الفقه الإسلامي.

وأقول هنا: إن فائدة العرض التاريخي للمصنفات الأصولية الشافعية تكمن في تسهيل مهمة تتبع التطور التاريخي للمصطلحات والقواعد والمباحث الأصولية عند الشافعية، مما يخدم الباحثين وطلاب الدراسات العليا الشرعية - تخصص أصول الفقه - الذين يهتمون في أبحاثهم العلمية ورسائلهم الجامعية بالتطور التاريخي

(١) وذلك كما فعل أصوليو الحنفية؛ حيث اضطروا لاستنباط أصول إمامهم أبي حنيفة، بتأخر بحثها على اجتهاداته في الفروع، نظراً لأنه لم يدون أصوله في استنباط الأحكام في كتاب، كما فعل الإمام الشافعي لما صنف كتابه الرسالة.

للمسألة الأصولية التي يبحثونها<sup>(١)</sup>.

و جاء هذا المبحث في خمسة مطالب هي<sup>(٢)</sup>:

المطلب الأول: المصنفات الأصولية من الإمام الشافعى إلى الإمام الزركشى.

المطلب الثاني: المصنفات الأصولية المتعلقة بكتاب الورقات.

المطلب الثالث: المصنفات الأصولية المتعلقة بكتاب جمع الجواامع.

المطلب الرابع: الدراسات المعاصرة في أصول فقه الشافعية.

المطلب الخامس: مصنفات القواعد الفقهية عند الشافعية.

## المطلب الأول

### المصنفات الأصولية من الإمام الشافعى إلى الإمام الزركشى<sup>(٣)</sup>

١ - الرسالة:

صنفها الإمام محمد بن إدريس الشافعى رحمه الله (توفي سنة ٢٠٤ هـ)، والرسالة الموجودة في هذا العصر، هي الرسالة الجديدة (المصرية)، التي صنفها في مصر قبل وفاته، وهي مطبوعة عدة طبعات، أفضلها وأشهرها، الطبعة التي حققها الأستاذ

(١) كان كتاب الفكر الأصولي دراسة تحليلية نقدية، للدكتور عبد الوهاب إبراهيم أبو سليمان، تجربة ناجحة في الاهتمام بدراسة التطور التاريخي للمسائل الأصولية، وتأثير بطريقته عدد من طلبة الدراسات العليا الشرعية، فأخذوا مواضيع رسائلهم الجامعية منه، ومن أولئك أخي وزميلي الدكتور هيثم عبد الحميد علي خزنة؛ لما كتب رسالته للماجستير بعنوان: تطور الفكر الأصولي الحنفي، وقد دُرّجت إلى كلية الدراسات الفقهية والقانونية في جامعة آل البيت في الأردن، وقد نوقشت سنة ١٩٩٨ م.

(٢) المصنفات المعروفة بها في هذا المطلب، بعضها مثبت أيضاً في قائمة مراجع الرسالة، لأنني وثقت منها في أماكن متفرقة من الرسالة، ومعظمها غير وارد في قائمة المراجع.

(٣) جعلت المصنفات الأصولية ما بين الإمام الشافعى (توفي سنة ٢٠٤ هـ) والإمام بدر الدين الزركشى (توفي سنة ٧٩٤ هـ) في مطلب واحد؛ لأنني لما جمعت المصنفات الأصولية الشافعية المطبوعة حتى زمن كتابة هذه الرسالة (سنة ١٤٢٣ هـ)، وجدتُ التي دونت منها بعد الإمام الزركشى، إما أن تكون شرحاً أو نظماً أو حاشية لأحد كتابين هما: الورقات لإمام الحرمين الجوبى، وجمع الجواامع لتابع الدين السبكى.

أحمد شاكر رَحْمَةُ اللَّهِ عَلَيْهِ<sup>(١)</sup>

## ٢ - التبصرة في أصول الفقه:

صنفه الإمام أبو إسحاق الشيرازي (توفي سنة ٤٧٦ هـ)، وطبعته دار الفكر، طبعة أولى سنة ١٩٨٠ م، بتحقيق: الدكتور محمد حسن هيتو، وأصل التحقيق رسالته التي حصل بها على الدكتوراه من كلية الشريعة في جامعة الأزهر<sup>(٢)</sup>.

## ٣ - اللمع في أصول الفقه:

صنفه الإمام أبو إسحاق الشيرازي (توفي سنة ٤٧٦ هـ)، اختصر فيه كتاب التبصرة، وطبعته دار الكلم الطيب ودار ابن كثير طبعة أولى سنة ١٤١٦ هـ - ١٩٩٥ م، بتحقيق: حبيبي الدين مستو ويونس بدوي.

## ٤ - شرح اللمع:

صنفه الإمام أبو إسحاق الشيرازي (توفي سنة ٤٧٦ هـ)، وطبعته دار الغرب الإسلامي، طبعة أولى سنة ١٩٨٨ م، بتحقيق: الدكتور عبد المجيد تركي.

## ٥ - البرهان في أصول الفقه:

صنفه إمام الحرمين الجويني (توفي سنة ٤٧٨ هـ)، وطبعته دار الوفاء، طبعة رابعة، سنة ١٤١٨ هـ، بتحقيق: الدكتور عبد العظيم محمود الدibe<sup>(٣)</sup>.

(١) راجع في وصف كتاب الرسالة ومنهج الإمام الشافعي فيه: كتابة البحث العلمي ومصادر الدراسات الإسلامية، د. عبد الوهاب إبراهيم أبو سليمان، ص ٤٣٢، ومرجع العلوم الإسلامية، د. محمد الزحيلي، ص ٦١٠.

(٢) راجع في وصف كتاب التبصرة ومنهج الإمام الشيرازي فيه: مرجع العلوم الإسلامية، د. محمد الزحيلي، ص ٦١٤.

(٣) راجع في وصف كتاب البرهان ومنهج الإمام الجويني فيه: كتابة البحث العلمي ومصادر الدراسات الإسلامية، د. عبد الوهاب إبراهيم أبو سليمان، ص ٤٣٣، ومرجع العلوم الإسلامية، د. محمد الزحيلي، ص ٦١٥.

## ٦ - التلخيص في أصول الفقه:

صنفه إمام الحرمين الجويني (توفي سنة ٤٧٨ هـ)، وطبعته دار البشائر الإسلامية، طبعة أولى سنة ١٩٩٦ م، بتحقيق: الدكتور عبد الله النبالي، وشبير أحمد العُمرى.

## ٧ - الورقات في أصول الفقه:

صنفها إمام الحرمين الجويني (توفي سنة ٤٧٨ هـ)، وهو من أصغر المختصرات التي وُضعت في علم أصول الفقه، وقد ازدحت في عباراته المعانى الكثيرة، والفوائد الأصولية الجليلة، وأكثر طبعاته مع أحد شروحه<sup>(١)</sup>.

## ٨ - المنخول من تعليلات الأصول:

صنفه الإمام أبو حامد الغزالى (توفي سنة ٥٠٥ هـ)، اختصر فيه كتاب البرهان لشيخه الجويني، وطبعته دار الفكر طبعة ثالثة، سنة ١٩٩٨ م، بتحقيق: الدكتور محمد حسن هيتو<sup>(٢)</sup>.

## ٩ - شفاء الغليل في بيان الشبه والمغایل ومسالك التعليل:

صنفه الإمام أبو حامد الغزالى (توفي سنة ٥٠٥ هـ)، وطبعته مطبعة الإرشاد في بغداد، سنة ١٣٩٠ هـ - ١٩٧١ م، بتحقيق: الدكتور حمد الكبيسي، وأصل التحقيق رسالته التي حصل بها على درجة الدكتوراه من كلية الشريعة في جامعة الأزهر<sup>(٣)</sup>.

(١) راجع في وصف كتاب الورقات ومنهج الإمام الجويني فيه: كتابة البحث العلمي ومصادر الدراسات الإسلامية، د. عبد الوهاب إبراهيم أبو سليمان، ص ٤٣٤.

(٢) راجع في وصف كتاب المنخول ومنهج الإمام الغزالى فيه: كتابة البحث العلمي ومصادر الدراسات الإسلامية، د. عبد الوهاب إبراهيم أبو سليمان، ص ٤٣٦، ومراجع العلوم الإسلامية، د. محمد الزحيلي، ص ٦١٨.

(٣) راجع في وصف كتاب شفاء الغليل ومنهج الإمام الغزالى فيه: كتابة البحث العلمي ومصادر الدراسات الإسلامية، د. عبد الوهاب إبراهيم أبو سليمان، ص ٤٣٥، ومراجع العلوم الإسلامية، د. محمد الزحيلي، ص ٦١٧.

## ١٠ - المستصنف من علم الأصول:

صنفه الإمام أبو حامد الغزالي (توفي سنة ٥٠٥ هـ)، وطبعته مؤسسة الرسالة طبعة أولى سنة ١٤١٧ هـ - ١٩٩٧ م، بتحقيق: الدكتور محمد سليمان الأشقر<sup>(١)</sup>.

## ١١ - أساس القياس:

صنفه الإمام أبو حامد الغزالي (توفي سنة ٥٠٥ هـ)، وطبعته مكتبة العينikan في الرياض، سنة ١٤١٣ هـ - ١٩٩٣ م، بتحقيق: الدكتور فهد بن محمد السرحان.

## ١٢ - الوصول إلى الأصول:

صنفه الإمام شرف الدين أحمد بن علي، المعروف بابن برهان البغدادي (توفي سنة ٥١٨ هـ)<sup>(٢)</sup>، تأثر فيه بكتاب البرهان للجويني، وطبعته مكتبة المعارف في الرياض في مجلدين سنة ١٤٠٣ هـ - ١٩٨٣ م، بتحقيق: الدكتور عبد الحميد علي أبو زينيد<sup>(٣)</sup>.

## ١٣ - الحصول في علم أصول الفقه:

صنفه الإمام فخر الدين الرازي (توفي سنة ٦٠٦ هـ)، ويُعتبر موسوعة أصولية، ونشرته جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية في الرياض سنة ١٣٩٩ هـ - ١٩٧٩ م، بتحقيق: الدكتور طه جابر فياض العلواني، وطبعته أيضاً المكتبة العصرية طبعة ثانية

(١) راجع في وصف كتاب المستصنف ومنهج الإمام الغزالي فيه: كتابة البحث العلمي ومصادر الدراسات الإسلامية، د. عبد الوهاب إبراهيم أبو سليمان، ص ٤٣٤، ومرجع العلوم الإسلامية، د. محمد الزحيلي، ص ٦١٧.

(٢) هو أحمد بن علي بن برهان، أبو الفتح، فقيه بغدادي شافعي المذهب، برع في علم أصول الفقه وصنف فيه، ولد سنة ٤٧٩ هـ وتوفي سنة ٥١٨ هـ في بغداد، انظر في ترجمته: تهذيب سير أعلام النبلاء، الذهبي، ج ٢، ص ٥٠٧، رقم ترجمته ٤٧٠٣، وأصول الفقه تاريخه ورجاله، د. شعبان محمد إسماعيل، ص ٢١١.

(٣) راجع في وصف كتاب الوصول إلى الأصول، ومنهج الإمام ابن برهان فيه: مرجع العلوم الإسلامية، د. محمد الزحيلي، ص ٦١٩.

سنة ١٤٢٠ هـ - ١٩٩٩ م، بتحقيق: عادل أحمد عبد الموجود وعلي محمد معوض<sup>(١)</sup>.

#### ١٤ - المعالم في أصول الفقه:

صنفه الإمام فخر الدين الرازي (توفي سنة ٦٠٦ هـ)، وطبعته دار عالم المعرفة  
سنة ١٤١٤ هـ - ١٩٩٤ م، بتحقيق: عادل أحمد عبد الموجود وعلي محمد معوض.

#### ١٥ - الكاشف عن أصول الدلائل وفصول العلل:

صنفه الإمام فخر الدين الرازي (توفي سنة ٦٠٦ هـ)، وطبعته دار الجيل طبعة  
أولى سنة ١٤١٣ هـ - ١٩٩٢ م، بتحقيق: الدكتور أحمد حجازي السقا.

#### ١٦ - التنقیح:

وهو اختصار لكتاب الموصول للإمام فخر الدين الرازي، صنفه الإمام المظفر  
بن إسماعيل بن علي الراراني التبريزي (توفي سنة ٦٢١ هـ)<sup>(٢)</sup>، وحققه الدكتور  
حمزة زهير حافظ، ونال بتحقيقه درجة الدكتوراه من كلية الشريعة في جامعة أم  
القرى بمكة المكرمة، سنة ١٤٠٢ هجرية، وطبع الكتاب بهذا التحقيق.

#### ١٧ - الإحکام في أصول الأحكام:

صنفه الإمام سيف الدين علي الأمدي (توفي سنة ٦٣١ هـ)<sup>(٣)</sup>، وطبعته دار

(١) راجع في وصف كتاب الموصول ومنهج الإمام فخر الدين الرازي فيه: كتابة البحث العلمي  
ومصادر الدراسات الإسلامية، د. عبد الوهاب إبراهيم أبو سليمان، ص ٤٣٧، ومرجع العلوم  
الإسلامية، د. محمد الزحيلي، ص ٦٢٠.

(٢) هو المظفر بن علي الراراني، الملقب بأمين الدين ولد سنة ٥٥٨ هـ وتفقه على المذهب  
الشافعي في بغداد، حتى صار من كبار أعلام الشافعية في عصره، توفي سنة ٦٢١ هـ في مدينة  
شيراز، انظر في ترجمته: معجم المؤلفين، عمر رضا كحاله، ج ٣، ص ٨٩٣.

(٣) هو علي بن أبي علي محمد بن سالم التغليبي، الفقيه الأصولي، الملقب بسيف الدين الأمدي، نشا  
حتى ثمانية ثم غذّه بالمذهب الشافعي، وبرع فيه أصولاً وفروعاً، ولد سنة ٥٥١ هـ، وتوفي سنة  
٦٣١ هـ انظر في ترجمته: معجم المؤلفين، عمر رضا كحاله، ج ٢، ص ٤٧٩، وأصول الفقه تاريخه  
ورجاله، د. شعبان محمد إسماعيل، ص ٢٥٧.

الكتب العلمية في بيروت بتحقيق الأستاذ إبراهيم العجوز<sup>(١)</sup>.

١٨ - الحاصل:

وهو أيضاً اختصار لكتاب المحصول للإمام فخر الدين الرazi، صنفه تلميذه الإمام تاج الدين محمد بن الحسين بن عبد الله الأرموي (توفي سنة ٦٥٣ هـ)<sup>(٢)</sup>، طبعته جامعة قاريونس في بيي غازي سنة ١٩٩٤ م، بتحقيق الدكتور عبد السلام محمود أبو ناجي.

١٩ - المحقق في علم الأصول فيما يتعلق بأفعال الرسول ﷺ

صنفه الإمام شهاب الدين عبد الرحمن بن إسماعيل، المعروف بأبي شامة المقدسي (توفي سنة ٦٦٥ هـ)، وطبعته مؤسسة قرطبة سنة ١٩٨٨ م، بتحقيق الأستاذ أحمد الكوريقي.

٢٠ - التحصيل في علم أصول الفقه:

وهو أيضاً اختصار لكتاب المحصل للإمام فخر الدين الرazi، صنفه الإمام سراج الدين محمود بن أبي بكر الأرموي (توفي سنة ٦٨٢ هـ)<sup>(٣)</sup>، وطبعته مؤسسة الرسالة سنة ١٤٠٨ هـ، ١٩٨٨ م، بتحقيق الدكتور عبد الحميد علي أبو زيد.

(١) راجع في وصف كتاب الأحكام ومنهج الإمام الأدمي فيه: مرجع العلوم الإسلامية، د. محمد الرحيلي، ص ٦٢١.

(٢) هو تاج الدين محمد بن الحسين بن عبد الله الأرموي الشافعي، من أكبر تلاميذ الإمام فخر الدين الرazi، اختصر كتاب المحصل للشيخ الرazi في كتاب سمّاه الحاصل، توفي رحمه الله - سنة ٦٥٣ هـ، وله نيف وثمانون سنة، انظر في ترجمته: معجم المؤلفين، عمر رضا كحالة، ج / ٣، ص ٢٥٢، وأصول الفقه تاريخه ورجاله، د. شعبان محمد إسماعيل، ص ٢٧٢.

(٣) هو سراج الدين، محمود بن أبي بكر بن أحد الأرموي، فقيه شافعي أصولي متكلم، ولد سنة ٥٩٤ هـ وتوفي سنة ٦٨٢ هـ، انظر في ترجمته: معجم المؤلفين، عمر رضا كحالة، ج / ٣، ص ٨٠١، وأصول الفقه تاريخه ورجاله، د. شعبان محمد إسماعيل، ص ٢٨٥.

## ٢١ - منهاج الوصول إلى علم الأصول:

ويعتبر من أهم المختصرات الأصولية عند الشافعية، صنفه القاضي ناصر الدين عبد الله بن عمر البيضاوي (توفي سنة ٦٨٥ هـ)، وطبع عدة طبعات مع أحد شروحه، وسيأتي بيانها<sup>(١)</sup>.

## ٢٢ - الكاشف عن المحسول:

وهو شرح لكتاب المحسول للإمام فخر الدين الرازي، صنفه الإمام شمس الدين محمد بن محمود الأصفهاني (توفي سنة ٦٨٨ هـ)<sup>(٢)</sup>، طبعته دار الكتب العلمية في بيروت، طبعة أولى سنة ١٤١٩ هـ، تحقيق عادل أحمد عبد الموجود وعلى محمد معوض.

## ٢٣ - معراج منهاج شرح منهاج الوصول:

وهو شرح لمنهاج الوصول للقاضي البيضاوي، صنفه الإمام شمس الدين محمد بن يوسف الجزري (توفي سنة ٧١١ هـ)<sup>(٣)</sup>، وحققه الدكتور شعبان محمد إسماعيل، ونال بتحقيقه درجة الدكتوراه من كلية الشريعة في جامعة الأزهر سنة ١٣٩٥ هـ، ١٩٧٥ م، وطبعته بهذا التحقيق مطبعة الحسين الإسلامية في القاهرة، طبعة أولى سنة ١٤١٣ هـ، ١٩٩٣ م.

(١) راجع في وصف كتاب منهاج الوصول، وطريقة القاضي البيضاوي فيه: كتابة البحث العلمي ومصادر الدراسات الإسلامية، د. عبد الوهاب إبراهيم أبو سليمان، ص ٤٣٩.

(٢) هو محمد بن محمود بن عياد السلماني، أبو عبد الله، المشهور بشمس الدين الأصفهاني، من كبار فقهاء الشافعية في عصره، تولى القضاء في مدنه أصبهان في بلاد فارس، ولد سنة ٦٦٦ هـ وتوفي سنة ٦٨٨ هـ في مصر، انظر في ترجمته: معجم المؤلفين، عمر رضا كحال، ج ٣، ص ٧٠٦، وأصول الفقه تارikhه ورجاله، د. شعبان محمد إسماعيل، ص ٢٩٤.

(٣) هو محمد بن يوسف بن عبد الله الجزري، الملقب بشمس الدين الخطيب الشافعي، ولد سنة ٦٣٧ هـ وتوفي سنة ٧١١ هـ في مصر، انظر في ترجمته: معجم المؤلفين، عمر رضا كحال، ج ٣، ص ٧٨٣، وأصول الفقه تارikhه ورجاله، د. شعبان محمد إسماعيل، ص ٣١٢.

## ٢٤ - نهاية الوصول في دراية الأصول:

صنفه الإمام محمد بن عبد الرحيم بن محمد، الملقب بصفي الدين الهندي (توفي سنة ٧١٥ هـ)<sup>(١)</sup>، وطبعته المكتبة التجارية في مكة المكرمة طبعة أولى سنة ١٩٩٦ م، بتحقيق الدكتور صالح بن سليمان اليوسف والدكتور سعد بن سالم السويف.

## ٢٥ - السراج الوهاج في شرح المنهاج:

وهو أيضاً شرح لمنهاج الوصول للقاضي البيضاوي، صنفه الإمام فخر الدين أحمد بن الحسن الجازيري (توفي سنة ٧٤٦ هـ)<sup>(٢)</sup>، وطبعته دار المعراج الدولية طبعة ثانية سنة ١٤١٨ هـ، ١٩٩٨ م، بتحقيق الدكتور أكرم بن محمد بن حسين أوزيقيان.

## ٢٦ - شرح المنهاج في علم الأصول:

وهو أيضاً شرح لمنهاج الوصول للقاضي البيضاوي، صنفه الإمام شمس الدين محمود بن عبد الرحمن الأصفهاني (توفي سنة ٧٤٩ هـ)<sup>(٣)</sup>، طبعته مكتبة الرشد في الرياض طبعة أولى سنة ١٤١٠ هـ، بتحقيق الدكتور عبد الكريم النملة.

(١) هو محمد بن عبد الرحيم بن محمد، الملقب بصفي الدين الهندي، الفقيه الشافعى الأصولى، ولد فى الهند فى مدينة دلهى سنة ٦٤٤ هـ واستوطن دمشق، ودرس بالجامع الأموى، وتوفي فيها سنة ٧١٥ هـ، انظر فى ترجمته: الأعلام، خير الدين الزركلى، ج ٣، ص ٩١٧، وأصول الفقه تاريخه ورجاله، د. شعبان محمد إسماعيل، ص ٣٦٩.

(٢) هو أحد بن الحسن بن يوسف فخر الدين الجازيري، فقيه شافعى، من أعلام عصره، توفي سنة ٧٤٦ هـ فى مدينة تبريز فى بلاد فارس، انظر فى ترجمته: معجم المؤلفين، عمر رضا كحاله، ج ١، ص ١٢٤، وأصول الفقه تاريخه ورجاله، د. شعبان محمد إسماعيل، ص ٣٦٢.

(٣) هو محمود بن عبد الرحمن بن أحد بن محمد، شمس الدين الأصفهاني، تفقه على المذهب الشافعى، و碧ع فى تفسير القرآن الكريم، وكان عالماً بالعقليات والمنطق، ولد فى أصبهان فى بلاد فارس سنة ٦٧٤ هـ وتوفي فى القاهرة سنة ٧٤٩ هـ انظر فى ترجمته: معجم المؤلفين، عمر رضا كحاله، ج ٣، ص ٨١٤، وأصول الفقه تاريخه ورجاله، د. شعبان محمد إسماعيل، ص ٣٦٩.

٢٧ - تلقيح الفهوم في تنقية صيغ العموم:

صنفه الإمام صلاح الدين محمد بن كيكليدي العلائي (توفي سنة ٧٦١ هـ)<sup>(١)</sup>، طُبع في السعودية طبعة أولى سنة ١٤٠٣ هـ ١٩٨٣ م، بتحقيق الدكتور عبد الله آل الشيخ.

٢٨ - تحقيق المراد في أن النهي يقتضي الفساد:

وهو أيضاً من تصنيف الإمام صلاح الدين العلائي (توفي سنة ٧٦١ هـ)، طبعته دار الفكر في دمشق طبعة أولى سنة ١٤٠٢ هـ، ١٩٨٢ م، بتحقيق الدكتور إبراهيم محمد سلقيني.

٢٩ - الإبهاج في شرح المنهاج:

ويعتبر من أهم شروح منهاج الأصول للقاضي البيضاوي، بدأ تصنيفه الإمام تقى الدين علي بن عبد الكافى السبكى إلا أنه توفي سنة ٧٥٦ هجرية قبل إتمامه، فأتمه بعده ولده الإمام تاج الدين عبد الوهاب بن علي السبكى (توفي سنة ٧٧١ هـ)، وطبعته مكتبة الكليات الأزهرية في القاهرة، طبعة أولى سنة ١٤٠١ هـ، ١٩٨١ م، بتحقيق الدكتور شعبان محمد إسماعيل<sup>(٢)</sup>.

٣٠ - رفع الحاجب عن مختصر ابن الحاجب:

وهو شرح لكتاب: مختصر متهى السول والأمل، المشهور بمختصر ابن الحاجب (توفي سنة ١٤٦ هـ)<sup>(٣)</sup>، صنفه الإمام تاج الدين السبكى (توفي سنة

(١) هو محمد بن كيكليدي بن عبد الله العلائي الدمشقي، المكتنى بأبي سعيد، حدث وفقيه شافعى، وأصولي متكلم، كان من كبار أعلام الشافعية في عصره، وجمع في صدره علوماً غزيرة، ولد سنة ٦٩٤ هـ وتوفي في القدس سنة ٧٦١ هـ انظر في ترجمته: معجم المؤلفين، عمر رضا كحاله، ج ١، ص ١٨٨، وأصول الفقه تاريخه ورجاله، د. شعبان محمد إسماعيل، ص ٣٨٥.

(٢) راجع في وصف كتاب الإبهاج ومنهج الإمام السبكى فيه: مرجع العلوم الإسلامية، د. محمد الزحيلي، ص ٦٢٩.

(٣) هو عثمان بن عمر بن أبي بكر بن يونس، جمال الدين ابن الحاجب، كان أبوه عمر حاجباً لأحد الأمراء فعرف به، وهو فقيه مالكى ومن كبار العلماء بالعربية، كردي الأصل، ولد في مدينة إسنا

٧٧١هـ)، وطبعته دار عالم الكتب طبعة أولى سنة ١٤٢١هـ، ٢٠٠٠م، بتحقيق عادل أحمد عبد الموجود وغلي محمد معارض.

### ٣١ - جمع الجوامع:

ويُعتبر من أشهر المختصرات الشافعية في علم أصول الفقه، وعياراته جامعة للمعنى الغزيرة، لذلك توالى عليه الشرح والحواشى، توضيحاً له وبيناناً لفوائده، صنفه الإمام تاج الدين السبكي (توفي سنة ٧٧١هـ)، وطبع عدة طبعات مع واحد من شروحه وهي كثيرة - وسيأتي بيانها<sup>(١)</sup>.

### ٣٢ - نهاية السول في شرح منهج الأصول:

وهو من الشروح المشتهرة لمنهج الأصول للقاضي البيضاوى، صنفه الإمام جمال الدين عبد الرحيم بن الحسن الإسنوى (توفي سنة ٧٧٢هـ)، طبعته دار عالم الكتب في بيروت سنة ١٩٨٢م، ومعه حاشية الشيخ محمد بنحيت الطباعى - مفتى الديار المصرية - المسماة: سلسلة الوصول لشرح منهج السول<sup>(٢)</sup>.

### ٣٣ - البحر المحيط في أصول الفقه:

واسمها يدل على محتواه؛ فهو موسوعة في أصول الفقه، وجامع لأقوال كثير من الأصوليين، صنفه الإمام بدر الدين محمد بن بهادر الزركشى (توفي سنة ٧٩٤هـ)،

---

= في صعيد مصر سنة ٥٧٠هـ ونشأ في القاهرة، وسكن دمشق، وتوفي في الإسكندرية سنة ٦٤٦هـ من مصنفاته: متهى السول والأمل في علمي الأصول والجدل، وهو المشهور بمختصر ابن الحاجب، وهو اختصار لكتاب الإحکام للأمدي الشافعی، انظر في ترجمته: معجم المؤلفين، عمر رضا كحاله، ج ٢، ٣٦٦، وأصول الفقه تاریخه ورجاله، د. شعبان محمد إسماعيل، ص ٢٦٧.

(١) راجع في وصف كتاب جمع الجوامع ومنهج الإمام السبكي فيه: مرجع العلوم الإسلامية، د. محمد الزحيلي، ص ٦٢٩، وكتابة البحث العلمي ومصادر الدراسات الإسلامية، د. عبد الوهاب أبو سليمان، ص ٤٤٥.

(٢) راجع في وصف كتاب نهاية السول ومنهج الإمام الإسنوى فيه: مرجع العلوم الإسلامية، د. محمد الزحيلي، ص ٦٣٠.

وطُبع عدة طبعات في الكويت ومصر بتحقيق جماعة من العلماء، آخرها الطبعة الأولى لدار الكتب العلمية في بيروت سنة ٢٠٠٠ م، بتحقيق الأستاذ محمد تامر.

وكتاب البحر الحيط في أصول الفقه هو آخر المصنفات الأصولية الشافعية المطبوعة التي لم ترتبط بأحد كتابي الورقات للجويني أو جمع الجوامع للسبكي، فجميع ما وقفت عليه بعده من المصنفات المطبوعة حتى زمن كتابة هذه الرسالة كان شرحاً أو حاشية أو نظماً لأحد كتابي الورقات أو جمع الجوامع.

## المطلب الثاني

### المصنفات الأصولية المتعلقة بكتاب الورقات

أعرض فيما يلي جميع ما وقفت عليه من المصنفات الأصولية الشافعية المتعلقة بكتاب الورقات لإمام الحرمين الجويني، والمطبوعة حتى زمن كتابة هذه الرسالة (سنة ١٤٢٣ هـ)، مرتبة حسب التسلسل التاريخي لوفيات مصنفيها:

#### ١ - شرح الورقات في أصول الفقه:

صنفه الإمام تاج الدين عبد الرحمن بن إبراهيم الفزارى، المعروف بعد الرحمن بن الفراكح (توفي سنة ٦٩٠ هـ)<sup>(١)</sup>، طبع بتحقيق الباحثة: سارة المهاجري، وأصل التحقيق رسالتها للماجستير، حصلت عليها سنة ١٤١٨ هـ.

#### ٢ - شرح الورقات في أصول الفقه:

صنفه الإمام جلال الدين محمد بن أحمد الحلبي (توفي سنة ٨٦٤ هـ)، وطبعته مكتبة البابي الحلبي في مصر طبعة ثالثة سنة ١٣٧٤ هـ، ١٩٥٥ م، ومعه حاشية عليه

(١) هو عبد الرحمن بن إبراهيم بن سباع الفزارى البدرى، تاج الدين الفراكح، مؤرخ من علماء الشافعية، مصرى الأصل، دمشقى الإقامة، ولد سنة ٦٢١ هـ وتوفي سنة ٦٩٠ هـ في دمشق، انظر في ترجمته: معجم المؤلفين، عمر رضا كحالا، ج ٢، ص ٧١، وأصول الفقه تاريخه ورجاله، د. شعبان محمد إسماعيل، ص ٢٩٥.

للعلامة أحمد بن محمد الدمياطي المشهور بابنالبنا (توفي سنة ١١١٧ هـ)<sup>(١)</sup>.

## ٢ - الأنجم الراهنات على حل الفاظ الورقات:

صنفه الإمام شمس الدين محمد بن عثمان بن علي المارديني (توفي سنة ٨٧١ هـ)<sup>(٢)</sup>، وطبعته دار الحرمين طبعة أولى سنة ١٤١٥ هـ، ١٩٩٤ م، بتحقيق الدكتور عبد الكريم النملة.

## ٤ - شرح الورقات في أصول الفقه:

صنفه الإمام كمال الدين محمد بن محمد القاهري، المشهور بابن إمام الكاملية (توفي سنة ٨٧٤ هـ)<sup>(٣)</sup>، وطبعته دار عمار في الأردن طبعة أولى سنة ١٤٢٢ هـ - ٢٠٠١ م، بتحقيق ودراسة عمر غني سعود العاني.

## ٥ - التحقيقات في شرح الورقات:

صنفه الإمام الحسين بن أحمد بن محمد الكيلاني (توفي سنة ٨٨٩ هـ)<sup>(٤)</sup>،

(١) هو أحد بن محمد بن عبد النبي، الدمياطي الشافعى، الشهير بابنالبنا، الملقب بشهاب الدين، ولد في دمياط وإليها ينسب، كان قارئاً جامعاً لقراءات القرآن الكريم، اتقن المذهب الشافعى أصولاً وفروعاً، توفي في المدينة المنورة سنة ١١١٧ هـ انظر في ترجمته: أصول الفقه تاريخه ورجاله، د. شعبان محمد إسماعيل، ص ٥٤٢.

(٢) هو محمد بن عثمان بن علي المارديني ثم الحلبي الشافعى، شمس الدين، ولد في حدود سنة ٨٢٠ هـ، كان فقيهاً وأصولياً ومحدثاً، له مصنفات كثيرة، منها حاشية على صحيح البخاري في ثلاثة مجلدات، توفي سنة ٨٧١ هـ انظر في ترجمته: معجم المؤلفين، عمر رضا كحاله، ج ٣، ص ٤٨٢.

(٣) هو محمد بن عبد الرحمن، كمال الدين، المشهور بابن إمام الكاملية، فقيه شافعى من أهل القاهرة، وتولى إماماً للمدرسة الكاملية فيها كأبيه، ولد سنة ٨٠٨ هـ وتوفي سنة ٨٧٤ هـ انظر في ترجمته: معجم المؤلفين، عمر رضا كحاله، ج ٣، ص ٦٥١، وأصول الفقه تاريخه ورجاله، د. شعبان محمد إسماعيل، ص ٤٦٤.

(٤) هو الحسين بن أحمد بن محمد بن أحمد الكيلاني ثم المكي الشافعى، ويُعرف بابن قباون، ولد بكيلان سنة ٨٤٢ هـ ونشأ بها، كان مفسراً للقرآن، و碧ع في علم أصول الفقه وال نحو، توفي بمكة سنة ٨٨٩ هـ انظر في ترجمته: معجم المؤلفين، عمر رضا كحاله، ج ١، ص ٦٠٣.

وطبعته دار النفائس في الأردن طبعة أولى سنة ١٤١٩ هـ، ١٩٩٩ م، بتحقيق سعد بن عبد الله بن حسين، وأصل التحقيق رسالة الدكتوراه في أصول الفقه للمحقق.

#### ٦ - تسهيل الطرقات في نظم الورقات:

وهي قصيدة نظمت مختصر الورقات شعراً، ألفها العلامة يحيى بن موسى العمريطي (توفي سنة ٨٩٠ هـ)<sup>(١)</sup>، وطبعتها مكتبة ابن تيمية في القاهرة طبعة ثانية سنة ١٤١٥ هجرية.

#### ٧ - حاشية النفحات على شرح الورقات:

وهي حاشية على شرح جلال الدين الحلبي (توفي سنة ٨٦٤ هـ) على الورقات لأئمَّا الحرميْن، صنفها العلامة أَمَدُّ بْنُ عَبْدِ اللطِّيفِ الْخَطِيبِ الْجَاوِيِّ (توفي سنة ١٠١٠ هـ)، وطبعتها مكتبة البابي الحلبي في القاهرة، سنة ١٢٥٧ هـ ١٩٣٨ م.

### المطلب الثالث

#### المصنفات الأصولية المتعلقة بكتاب جمع الجواامع:

أعرض فيما يلي جميع ما وقفت عليه من المصنفات الأصولية الشافعية، المتعلقة بكتاب جمع الجواامع للإمام تاج الدين السبكي، والمطبوعة حتى زمان كتابة هذه الرسالة (سنة ١٤٢٣ هـ)، مرتبةً حسب التسلسل التاريخي لوفيات مصنفيها:

#### ١ - منع الموانع عن جمع الجواامع:

صنفه الإمام تاج الدين السبكي نفسه، ليردّ فيه على ما ورد على كتابه جمع الجواامع من أسئلة واعتراضات ولبيان ما استشكل من عباراته؛ فقد وضع

---

(١) هو شهاب الدين يحيى بن موسى بن عمير العمرطي الشافعي، فقيه وأصولي وشاعر، نظم عدة كتب فقهية وأصولية في قصائد شعرية، توفي سنة ٨٩٠ هـ، انظر في ترجمته: معجم المؤلفين، عمر رضا كحاله، ج / ٤، ص ١١٨

رحمة الله كتابه منع الموانع ليكون كالشرح والدفاع عما كتبه في جمع الجواامع، وطبعته دار البشائر طبعة أولى سنة ١٤٢٠ هـ ١٩٩٩ م، بتحقيق الدكتور سعيد بن علي بن محمد الحميري.

## ٢ - تشنيف المسامع بجمع الجواامع:

وهو شرح لكتاب جمع الجواامع لتابع الدين السبكي، صنفه الإمام بدر الدين الزركشي (توفي سنة ٧٩٤ هـ)، وطبع عدة طبعات، من أفضليها طبعة مؤسسة قرطبة والمكتبة المكية، بتحقيق الدكتور عبد الله ربيع والدكتور سيد عبد العزيز.

## ٣ - الغيث الهاامع شرح جمع الجواامع:

صنفه الإمام ولی الدين أحد بن عبد الرحيم الكردي ثم المصري، المشهور بابي زرعة (توفي سنة ٨٢٦ هـ)<sup>(١)</sup>، واستمد أكثره من كتاب تشنيف المسامع للزرکشي، وطبعته محققاً دار الفاروق الحديثة سنة ١٤٢٠ هـ ٢٠٠٠ م.

## ٤ - البدر الطالع بشرح جمع الجواامع:

ويُعتبر من أتقن وأشهر شروح جمع الجواامع، صنفه الإمام جلال الدين محمد بن أحد المخلي (توفي سنة ٨٦٤ هـ)، ووضعت عليه الكثير من الحواشى والتقريرات نظراً لأهميته، طبعته دار الكتب العلمية طبعة أولى سنة ١٤٢٠ هـ ١٩٩٩ م، ومعه حاشية العلامة العطار عليه، وستأتي الإشارة إليها.

## ٥ - الضياء اللامع بشرح جمع الجواامع:

صنفه الإمام أحد بن عبد الرحمن البازلطياني القرمي، المعروف بخلولو (توفي

(١) هو أحد بن عبد الرحيم بن الحسين الكردي ثم المصري، المشهور بابي زرعة، فقيه شافعي، أصله من الأكراد ولد وعاش في القاهرة، وكان من كبار علماء الشافعية في مصر، وتولى قضاء الدبيس المصريية، ولد سنة ٧٦٢ هـ وتوفي في القاهرة سنة ٨٢٦ هـ انظر في ترجمته: معجم المؤلفين، عمر رضا كحاله، ج/١، ص ١٦٨، وأصول الفقه تاريخه ورجاله، د. شعبان محمد إسماعيل، ص ٤٤٤.

سنة ١٤٩٥هـ<sup>(١)</sup>، وطبعته جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية في الرياض سنة ١٤١٤هـ ١٩٩٤م، بتحقيق الدكتور عبد الكريم النملة.

#### ٦ - الكوكب الساطع نظم جمع الجوامع:

وهو قصيدة نظمت كتاب جمع الجوامع شرعاً، ألفها الإمام جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي (توفي سنة ٩١١هـ)، ثم شرحها في كتاب آخر سماه: شرح الكوكب الساطع، وطبع الشرح مع النظم عدة طبعات، آخرها طبعة مكتبة ومطبعة الإشعاع الفنية بمصر سنة ١٤٢٠هـ، ٢٠٠٠م.

#### ٧ - لب الأصول:

وهو اختصار لكتاب جمع الجوامع، صفتة شيخ الإسلام زكريا الأنصاري (توفي سنة ٩٢٦هـ)، ثم شرحه في كتاب آخر سماه: غاية الوصول إلى شرح لب الأصول، وطبع المختصر مع شرحه بمطبعة مصطفى البابي الحلبي في مصر عدة طبعات، آخرها سنة ١٣٦٠هـ ١٩٤١م، إلا أنه بحاجة لإعادة طباعته بزيادة عنایة.

#### ٨ - البدر اللامع في نظم جمع الجوامع:

وهو أيضاً قصيدة نظمت كتاب جمع الجوامع شرعاً، ألفها الإمام نور الدين أبو الحسن علي الأشموني (توفي سنة ٩٢٩هـ<sup>(٢)</sup>)، وطبع هذا النظم بمصر سنة ١٣٣٢ هجرية.

(١) هو أحد بن عبد الرحمن بن موسى بن عبد الحق، المكنى بأبي العباس، المعروف بخلوله، الفقيه المالكي والأصولي المحقق، كانت له شهرة في التدريس والقضاء، فقد تولى قضاء طرابلس، توفي سنة ٨٧٥هـ، انظر في ترجمته: معجم المؤلفين، عمر رضا كحال، ج/١، ص ١٦٨، وأصول الفقه تاريخه ورجاله، د. شعبان محمد إسماعيل، ص ٤٦٥.

(٢) هو نور الدين أبو الحسن علي الأشموني الشافعي، فقيه وأصولي ونحوي وشاعر، نظم كتاباً فقهياً وأصولياً في قصائد شعرية، وله شرح على الفية ابن مالك في النحو، توفي سنة ٩٢٩هـ انظر في ترجمته: معجم المؤلفين، عمر رضا كحال، ج/٢، ص ٤٠٧.

وهي حاشية مطولة على كتاب جمع الجواجمع، واسمها الكامل: الآيات البينات على اندفاع ما وقفت عليه مما أورد على جمع الجواجمع وشرحه للمحقق المخلّي من الاعتراضات، صنفها العلامة شهاب الدين أحمد بن قاسم الصباغ العبادي (توفي سنة ٩٩٤ هـ)<sup>(١)</sup>، وتُعتبر أكبر وأهم الحواشى التي وضعت على شرح جلال الدين المخلّي على جمع الجواجمع لتابع الدين السبكي، وطبعت عدة طبعات، من أفضلها وأحسنها إخراجاً، الطبعة الأولى لدار الكتب العلمية في بيروت سنة ١٤١٧ هـ، بتحقيق الأستاذ زكريا عميرات.

## ١٠ - حاشية البناني:

هي حاشية على شرح الجلال المخلّي على جمع الجواجمع، صنفها العلامة عبد الرحمن بن جاد الله البناني المغربي (توفي سنة ١١٩٨ هـ)<sup>(٢)</sup>، اختصر فيها حاشية الآيات البينات للعبادي، وطبعتها دار الكتب العلمية في بيروت سنة ١٤١٨ هـ - ١٩٩٨ م، مع شرح المخلّي في مجلدين كبيرين.

## ١١ - حاشية العطار:

وهي أيضاً حاشية على شرح جلال الدين المخلّي على جمع الجواجمع، صنفها العلامة حسن بن محمد بن محمود العطار (توفي سنة ١٢٥٠ هـ)، وهي الأكثر انتشاراً وتداولاً من بين حواشى شرح المخلّي، ومن آخر طبعاتها؛ الطبعة الأولى

(١) هو أحد بن قاسم الصباغ المصري الشافعي الأزهري، الملقب بشهاب الدين، كان من كبار أعلام الشافعية في عصره، وله مصنفات وحواشى في الفقه الشافعى وأصوله، توفي في مكة المكرمة سنة ٩٩٤ هـ انظر في ترجمته: معجم المؤلفين، عمر رضا كحال، ج/١، ص ٢٣٠، وأصول الفقه تاریخه ورجاله، د. شعبان محمد إسماعيل، ص ٥٧٦.

(٢) هو عبد الرحمن بن جاد الله البناني المغربي، فقيه وأصولي أصله من المغرب، قدم مصر وجاور في الأزهر، توفي سنة ١١٩٨ هـ انظر في ترجمته: معجم المؤلفين، عمر رضا كحال، ج/٢، ص ٨٢، وأصول الفقه تاریخه ورجاله، د. شعبان محمد إسماعيل، ص ٥٥٧.

لدار الكتب العلمية في بيروت سنة ١٤٢٠ هـ - ١٩٩٩ م، واستغرقت مع شرح المحتوى مجلدين كبيرين.

#### ١٢ - الفصول البديعة في أصول الشريعة:

وهو اختصار لكتاب جمع الجواجمع، صنفه العالمة محمود بن عمر بن أحد الباجوري (توفي سنة ١٣٢٣ هـ)<sup>(١)</sup>، وطبعته مطبعة التمدن في مصر سنة ١٣٢٣ هجرية، إلا أنه بحاجة لإعادة طباعته بمزيد عناية.

#### ١٣ - الترائق النافع في إيضاح وتمكيل جمع الجواجمع:

وهو شرح لكتاب جمع الجواجمع، صنفه العالمة شهاب الدين، أبو بكر بن عبد الرحمن بن محمد العلوى الحسيني (توفي سنة ١٣٤١ هـ)<sup>(٢)</sup>، وطبعته في مجلدين دائرة المعارف في حيدر آباد في الهند سنة ١٣١٧ هـ؛ إلا أن الكتاب بحاجة لإعادة طباعته بمزيد عناية.

### المطلب الرابع

#### الدراسات المعاصرة في أصول فقه الشافعية

وُجِدَّ في عصر كتابة هذه الرسالة عدد من الدراسات المتخصصة في أصول الشافعية؛ أعرض فيما يلي ما اطلعت عليه منها، مرتبةً حسب الأهمية:

##### ١ - الإمام الشافعي وأثره في أصول الفقه:

وهي رسالة دكتوراه قدمها الدكتور حسن محمد سليم أبو عيد، إلى كلية

(١) هو محمود بن عمر بن أحد بن عمر الباجوري، عالم مصرى، انتقلت أسرته من جزيرة العرب وسكنت بلدة الباجور في مصر، تخرج من كلية دار العلوم في القاهرة، واشتغل بعلوم شتى، ودرس الترجيد والفقه الخفي، توفي سنة ١٣٢٣ هـ انظر في ترجمته: معجم المؤلفين، عمر رضا كحال، ج/٣، ص ٨٢١، وأصول الفقه تارikhه ورجاله، د. شعبان محمد إسماعيل، ص ٥٩٩.

(٢) هو شهاب الدين أبو بكر بن عبد الرحمن بن محمد بن علي الحسيني الحضرمي الشافعى، فقيه شافعى من اليمن، وله ديوان شعر، توفي سنة ١٣٤١ هـ انظر في ترجمته: معجم المؤلفين، عمر رضا كحال، ج/١، ص ٤٣٩.

الشريعة في جامعة الأزهر، ونوقشت سنة ١٣٩٦ هـ - ١٩٧٦ م، بإشراف أ. د. عبد الغني عبد الخالق، قارن فيها الدكتور أبو عيد على وجه التفصيل آراء أصولي الشافعية، مع آراء غيرهم من الأصوليين، في معظم مسائل أصول الفقه، وذلك في أكثر من ألف صفحة.

وأقول بعد اطلاعِي اطلاعاً وافياً على الرسالة: لعلَّ من الأنسب تسميتها: بأصول فقه الشافعية مقارناً بأصول غيرهم من المذاهب الفقهية، ومن المؤسف أنَّ هذه الرسالة على غراره فوائدتها، ما تزال غير مطبوعة حتى زمن كتابة هذه الرسالة (سنة ١٤٢٣ هـ).

## ٢ - الإمام الشافعي، وأثره في تصصيل قواعد علم الأصول:

وهي رسالة ماجستير قدَّمها الطالب أحمد عبطان عباس إلى كلية العلوم الإسلامية في جامعة بغداد، ونوقشت سنة ١٤١٢ هـ - ١٩٩١ م، بإشراف أ. د. فاضل عبد الواحد عبد الرحمن، واستغرقت ثلاثمائة وعشرين صفحة، عرض الباحث، خلالها أصول استنباط الأحكام عند الإمام الشافعي، مع شيء من المقارنة مع اتجاهات أصولي الشافعية، واجتهادات غيرهم، وهي أيضاً ما تزال غير مطبوعة حتى زمن كتابة هذه الرسالة.

## ٣ - مناهج التشريع الإسلامي في القرن الثاني الهجري:

صنفَهُ الدكتور محمد بلتاجي، ونشرته جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية في الرياض سنة ١٣٩٧ هـ - ١٩٧٧ م، وأصل هذا الكتاب رسالة الدكتوراه التي قدَّمها المؤلف إلى كلية دار العلوم في القاهرة، وقد كتب الدكتور بلتاجي مائة وخمسين صفحة في كتابه هذا عن منهج الإمام الشافعي في استنباط الأحكام، هي من أنفس ما وقفتُ عليه من الدراسات المعاصرة المعتمدة في أصول فقه الإمام الشافعي رحمه الله.

#### ٤ - مناهج الاجتهداد في الإسلام:

صنفه الدكتور محمد سلام مذكور، ونشرته جامعة الكويت سنة ١٣٩٣ هـ - ١٩٧٣ م، وكتب الدكتور مذكور ثلاثة صفحات في كتابه هذا تحت عنوان: الشافعى ومنهجه الاجتهدادى، بحث فيها الخطوط العريضة التي أرساها الإمام الشافعى فى علم أصول الفقه، وقواعدة فى استنباط الأحكام.

#### ٥ - الإمام تاج الدين السبكي ومنهجه في أصول الفقه:

وهي رسالة ماجستير قدمها أحمد إبراهيم حسن الحسنسات إلى قسم الفقه وأصوله في كلية الشريعة في الجامعة الأردنية، ونوقشت سنة ١٤٢٣ هـ - ٢٠٠٢ م، بإشراف أ. د. عبد المعز عبد العزيز حريز، واستغرقت مع فهارسها ٢٣٣ صفحة، وهي رسالة غنية بالفوائد؛ حيث قارن صاحبها فيها بين أبرز المصنفات الأصولية لتابع الدين السبكي، وذكر كل ما وقف عليه من شروح لها، وتعتبر محطة مفيدة في طريق دراسة أصول الشافعية، نظراً للمكانة البارزة التي تبوأها الإمام تاج الدين السبكي بين أصوليي الشافعية.

### المطلب الخامس

#### مصنفات القواعد الفقهية عند الشافعية

أعرض فيما يلي جميع ما وقفت عليه من مصنفات القواعد الفقهية عند الشافعية، المطبوعة حتى زمن كتابة هذه الرسالة، مرتبة حسب التسلسل التاريخي لوفيات مصنفيها<sup>(١)</sup>:

(١) جعلت مصنفات القواعد الفقهية عند الشافعية في هذا البحث (المصنفات الأصولية) لأنني رأيت أن علم القواعد الفقهية وإن كان يتجازبه علماء الفقه وأصوله، إلا أنه أقرب إلى مباحث علم أصول الفقه، رغم ما يتضمنه من تطبيقات من الفروع الفقهية، هذا بالإضافة إلى أنّ واقع كتب القواعد الفقهية عند الشافعية أنها حوت الكثير من القضايا والمسائل الأصولية، فكان ذكرها هنا أقرب للصواب، والله تعالى أعلم.

## ١- الأشباه والنظائر:

صنفه الإمام صدر الدين محمد بن عمر بن مكّي، المعروف بابن الوكيل المصري (توفي سنة ٧٦٦ هـ)، وطبعه مكتبة الرشد في الرياض، طبعة أولى سنة ١٤١٣ هـ، بتحقيق: أحمد بن محمد العنقرى وعادل بن عبد الله الشويخ.

## ٢- المجموع المذهب في قواعد المذهب:

صنفه الإمام صلاح الدين خليل بن كيكلي العلائي (توفي سنة ٧٦١ هـ)، ونشرته وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية في دولة الكويت سنة ١٤١٤ هـ - ١٩٩٤ م، بتحقيق: الدكتور محمد عبد الغفار الشريف.

## ٣- الأشباه والنظائر:

صنفه الإمام تاج الدين عبد الوهاب بن علي السبكي (توفي سنة ٧٧١ هـ)، ويعتبر من أبرز الكتب التي صنفت في موضوع القواعد الفقهية في المذهب الشافعى، وأحسنها ترتيباً، حققه الدكتور عبد الفتاح بدران أبو العينين، وناشره بتحقيقه درجة الدكتوراه من كلية الشريعة في جامعة الأزهر، سنة ١٣٩٧ هـ، إلا أن دار الكتب العلمية في بيروت، طبعت الكتاب طبعة أولى سنة ١٤١١ هـ، بتحقيق عادل أحمد عبد الموجود وعلي محمد معوض<sup>(١)</sup>.

## ٤- المنثور في ترتيب القواعد الفقهية:

صنفه الإمام بدر الدين محمد بن بهادر الزركشي (توفي سنة ٧٩٤ هـ)، ونشرته وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية في دولة الكويت سنة ١٤٠٢ هـ - ١٩٨٢ م، بتحقيق الدكتور تيسير فائق أحمد محمود، الذي حصل بتحقيقه هذا على درجة

(١) راجع في وصف كتاب الأشباه والنظائر ومنهج الإمام تاج الدين السبكي فيه: كتابة البحث العلمي ومصادر الدراسات الإسلامية، د. عبد الوهاب أبو سليمان، ص ٤٦٦.

الدكتوراه من كلية الشريعة في جامعة الأزهر سنة ١٩٧٧ م<sup>(١)</sup>.

#### ٥ - القواعد:

صنفه الإمام تقى الدين أبو بكر بن محمد الحصنى (توفي سنة ٨٢٩ هـ)، وأصله اختصار لكتاب الإمام العلائى سابق الذكر، وطبعته مكتبة الرشد في الرياض، طبعة أولى سنة ١٩٩٧ م، بتحقيق: الدكتور عبد الرحمن بن عبد الله الشعلان والدكتور جبريل بن محمد بن حسن البصيلي.

#### ٦ - مختصر من قواعد العلائى وكلام الإسنوى:

صنفه الإمام محمود بن أحد الحموي الفيومي، المعروف بابن خطيب الدهشة (توفي سنة ٨٣٤ هـ)<sup>(٢)</sup>، وهو كتاب في أصول الفقه، والقواعد الفقهية، والأحكام الشرعية على المذهب الشافعى، جمَع فيه ابن خطيب الدهشة بين ثلاثة كتب هي: ١ - المجموع المذهب في قواعد المذهب للعلائى، ٢ - التمهيد، ٣ - الكوكب الدُّرِّى، وكلاهما للإمام جلال الدين الإسنوى، فهو كتابٌ فريد يجمع بين ثلاثة علوم معاً، ويربط بينها، طبعته مطبعة الجمهور في الموصل سنة ١٩٨٤ م، في مجلدين، بتحقيق: الشيخ محمود البنجوبى<sup>(٣)</sup>.

#### ٧ - الأشباه والنظائر في قواعد وفروع الشافعية:

صنفه الإمام جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي (توفي سنة ٩١١ هـ)،

(١) راجع في وصف كتاب المنشور ومنهج الإمام الزركشى فيه: كتابة البحث العلمي ومصادر الدراسات الإسلامية، د. عبد الوهاب أبو سليمان، ص ٤٦٦.

(٢) هو محمد بن أحد بن الحمداني الفيومي الأصل الحموي المولد والنشأة، ولد في حماة سنة ٧٥٠ هـ. وكان فقيهاً شافعياً وأصولياً ونحوياً، تولى قضاء حماة، وصنف في الفقه وأصوله، توفي سنة ٨٣٤ هـ، انظر في ترجمته: معجم المؤلفين، عمر رضا كحاله، ج ٣، ص ٧٩٦.

(٣) راجع في وصف كتاب ابن خطيب الدهشة ومنهجه فيه: مرجع العلوم الإسلامية، د. محمد الزحيلي، ص ٦٣٢.

ويعتبر موسوعة في القواعد الفقهية عند الشافعية، طبعته دار السلام في مصر، طبعة أولى سنة ١٤١٨ هـ - ١٩٩٨ م، بتحقيق: محمد محمد تامر وحافظ عاشر حافظ<sup>(١)</sup>.

## ٨ - الفرائد البهية في نظم القواعد الفقهية في الأشباء والنظائر على مذهب الشافعية:

وهي قصيدة شعرية من أربع مئة وثلاثة وعشرين بيتاً، نظمت عشرين قاعدة فقهية في المذهب الشافعي وما تعلق بها من أحكام، ألفها العلامة أبو بكر بن أبي القاسم بن أحمد الأهدل الحسيني اليمني (توفي سنة ١٠٣٥ هـ)<sup>(٢)</sup>، وشرحها بعده العلامة عبد الله بن سليمان الجرهizi (توفي سنة ١٢٠١ هـ)<sup>(٣)</sup>، في كتاب سمّاه: المواهب السنّية شرح الفرائد البهية، ثم جاء العلامة محمد ياسين بن عيسى الفداداني المكي (توفي سنة ١٤١٠ هـ)، ووضع حاشية على كتاب المواهب، سمّاه: الفوائد الجنيّة حاشية المواهب السنّية، وقامت دار البشائر الإسلامية في بيروت، بطبعه النظم وشرحه وحاشيته معاً، طبعة ثانية سنة ١٤١٧ هـ - ١٩٩٦ م، خرجت في مجلدين، بتقديم وعناية الأستاذ رمزي سعد الدين دمشقية.

(١) راجح في وصف كتاب الأشباء والنظائر ومنهج الإمام السيوطي فيه: كتابة البحث العلمي ومصادر الدراسات الإسلامية، د. عبد الوهاب أبو سليمان، ص ٤٦٧.

(٢) هو أبو بكر بن أبي القاسم بن أحمد بن محمد الأهدل الحسيني اليمني، ولد في قرية الحلة شمال مدينة المراوية في اليمن سنة ٩٨٤ هـ أتقن المذهب الشافعي أصولاً وفروعاً، وأجاد الشعر، له نظم الورقات، ونظم التحرير في الفقه (والتحرير لشيخ الإسلام زكريا الأنصاري)، كما نظم القواعد الفقهية عند الشافعية شرعاً، في كتاب الفوائد البهية، توفي في اليمن سنة ١٠٣٥ هـ انظر في لفداداني، بعنابة رمزي سعد الدين دمشقية، ص ٤٤٢، ١، ص ٤٤٢، ومقدمة كتاب: الفوائد الجنيّة

(٣) هو عبد الله بن سليمان الجرهizi، من كبار أعلام الشافعية في اليمن في عصره، كان كثير التصنيف واسع الاطلاع في فروع المذهب، توفي سنة ١٢٠١ هـ انظر في ترجمته: مقدمة كتاب: الفوائد الجنيّة للفداداني، بعنابة رمزي سعد الدين دمشقية، ص ٧ - ٨.

## الخاتمة

الحمد لله رب العالمين منزل الكتاب وهازم الأحزاب، والصلة والسلام على سيد المرسلين وإمام الأنبياء والمجاهدين، سيدنا محمد وعلى آله وأصحابه أجمعين، ومن تبعهم بإحسان إلى يوم الدين، وبعد:

فقد وصلتُ إلى ختام رسالي هذه بعد رحلة طويلة، امتدت قرابة ثلاثة سنوات، كان فيها الجمع والكتابة والمراجعة والتدقيق، حاولت خلالها أن أكتب ما يمكن - في غالب ظني - أن يتتفق به طلبة العلم والعلماء، على أنه مدخلٌ معرفٌ بالذهب الشافعي، راجياً من المولى سبحانه وتعالى، أن تكون هذه الرسالة، سبباً في عدم انقطاع عملي وأجري، بعد أن تُصبح اليد التي كتبتها رميماً بل تراباً.

ولا أدعي أنني وفيتُ الموضوع حقه؛ بل لعلّي حذفت ما ينبغي إثباته، وأثبتتُ ما ينبغي حذفه، وأطللتُ فيما ينبغي اختصاره، واختصرت ما ينبغي التفصيل فيه، ونحو ذلك من أخطاء وقصص البشر، وكما قال سلفنا الصالح: أبي الله أن يُتم إلا كتابه؛ فهذه استطاعتي وهذا جهدي أقدمه، مستحضرأ قول الله تعالى: ﴿وَأَنَّقُوا اللَّهَ وَيَعْلَمُكُمُ اللَّهُ وَاللَّهُ يَعْلَمُ شَيْءًا عَلَيْمٌ﴾، الآية ٢٨٢ من سورة البقرة، ولما أساءت الأدب مع جلال الله سبحانه، ففعلتُ الذنوب تلو الذنوب، وهو يكرمني - بحلمه عليّ - بالنعم تلو النعم، أيقنت أنّ ما بدر مني من غفلة في هذه الرسالة وغيرها، إنما هو بما كسبت يدائي، وقد نظم الإمام الشافعي نصيحة شيخه وكيع بن الجراح له شعراً، فقال:

فارشدني إلى ترك المعاصي  
ونور الله لا يهدى ل العاصي

شكوتُ إلى وكيع سوء حفظي  
وأخبرني بأنَّ العلم نور

ولا حول ولا قوة إلا بالله العلي العظيم.

وأعرض فيما يلي أبرز نتائج هذه الرسالة، ثم أبرز توصياتها:

### أبرز النتائج:

- ١ - عاش الإمام الشافعي (١٥٠ هـ - ٢٠٤ هـ) في عصر اتصف بالاستقرار السياسي النسيبي، والازدهار العلمي؛ حيث نشطت حركة الترجمة وتدوين العلوم، كما كثُرت المذاهب الفقهية والعقائدية، وكان لكل هذه الأمور أثراً إيجابياً في النشأة العلمية للإمام الشافعي.
- ٢ - تنقل الإمام الشافعي بين غزة ومكة والمدينة المنورة وبغداد ومصر، ومرّ في حياته بخمس محطات كانت ذات أثر واضح في تكوينه العلمي، وهي:
  - أ - رعاية أمه وتوجيهها له نحو طلب العلم.
  - ب - إقامته في صباه في البوادي حول مكة بين قبائل العرب، وقبيلة هذيل منها خاصة، حيث تلقى العربية من أفواه العرب الأقحاح.
  - ج - تلمذته عند مفتى مكة وإمامها: مسلم بن خالد الزنجي، الذي اهتمَ به، ووجهَه إلى دراسة علوم الشريعة.
  - د - صحبه للإمام مالك بن أنس في المدينة، حيث أخذَ عنه فقه مدرسة أهل الحديث.
- هـ - لقاؤه بمحمد بن الحسن الشيباني في بغداد، وأخذَ عنه خلاصة فقه مدرسة أهل الرأي، ممثلاً بفقه الإمام أبي حنيفة النعمان.
- ٣ - حصل الإمام الشافعي - رغم صغر سنه نسبياً - مقوّمات الاجتهد المطلق، على أوسع مدى متصرّ في عصره، وتجلى ذلك في ثلاثة اتجاهات هي:
  - أ - إحاطته باللغة العربية وعلومها، إحاطةً جعلت الاحتجاج بكلامه عند علماء التحو والصرف، وجهاً من سعة العربية.

- ب - رسوخ قدمه في تفسير القرآن الكريم، وفي الحديث النبوي روايةً ودراءةً.
- ج - إحاطته بفقه وأصول الإمامين أبي حنيفة ومالك بن أنس، واطلاعه اطلاعاً وافياً على فقه الإمامين الأوزاعي والليث بن سعد، وهم أبرز أئمة الاجتهد في عصره، وبنى مذهبة الجديد في مصر على ما حصله من كل ذلك.
- ٤ - صنف الإمام الشافعي الكثير من المصنفات النافعة، إما بخط يده، أو إملاءاً على تلاميذه، وتنقسم هذه المصنفات من حيث ما وصل منها إلى زمن كتابة هذه الرسالة إلى ثلاثة أقسام هي:
- أ - مصنفات اندثرت أو فقدت، ومعظمها من مصنفاته العراقية، التي مثلت مذهبة القديم في بغداد.
  - ب - مصنفات وصلت إلى زمن كتابة هذه الرسالة، وهي من مصنفاته المصرية التي مثلت مذهبة الجديد في مصر، وجميعها - التي وصلت - برواية تلميذه الربيع بن سليمان المرادي (توفي سنة ٢٧٠ هـ).
  - ج - مصنفات جُمعت من مصنفات الإمام الشافعي، سواء التي اندثرت أو التي وصلت إلى زماننا، وأهمها ما جمعه الحافظ البهقى (توفي سنة ٤٥٨ هـ).
- ٥ - ينقسم التطور التاريخي للمذهب الشافعي منذ ظهور الفقه المستقل لمؤسسه سنة ١٩٥ هجرية، إلى زمن كتابة هذه الرسالة سنة ١٤٢٣ هجرية إلى سنة ٢٧٠ هجرية، أدوار هي:
- أ - الدور الأول: ظهور فقه الإمام الشافعي ونقله، ويتد من سنة ١٩٥ هجرية، إلى وفاة آخر تلاميذ الإمام الشافعي بعده، وهو الربيع المرادي سنة ٢٧٠ هجرية.

- ب - الدور الثاني: ظهور مذهب الشافعية واستقراره، ويتد من سنة ٢٧٠ هجرية إلى وفاة الإمام أبي حامد الغزالى سنة ٥٠٥ هجرية.
- ج - الدور الثالث: التنقیح الأول لمذهب الشافعية، ويتد من سنة ٥٠٥ هجرية، إلى وفاة الإمام أبي زكريا النووي سنة ٦٧٦ هجرية.
- د - الدور الرابع: التنقیح الثاني لمذهب الشافعية، ويتد من سنة ٦٧٦ هجرية، إلى وفاة الإمام شمس الدين الرملى (الشافعى الصغير) سنة ١٠٠٤ هجرية.
- هـ - الدور الخامس: خدمة مصنفات التنقیحين الأول والثانى للمذهب، ويتد من سنة ١٠٠٤ هجرية، إلى وفاة العلامة علوى بن أحمـد السقاف المكى سنة ١٣٣٥ هجرية.
- و - الدور السادس: الخسـار التـمذـبـ بـالـمـذـبـ الشـافـعـيـ وـتـطـوـرـ الـدـرـاسـاتـ الـفـقـهـيـةـ الـمـعاـصـرـةـ، ويـتـدـ منـ سـنـةـ ١٣٣٥ـ هـجـرـيـةـ، إـلـىـ زـمـنـ كـتـابـةـ هـذـهـ الرـسـالـةـ سـنـةـ ١٤٢٣ـ هـجـرـيـةـ.
- ٦ - أهم مظان معرفة معانى مصطلحات علماء الشافعية - وهي كثيرة - مقدّمات مصنفاتهم الفقهية؛ خاصةً مقدمة كتاب المجموع شرح المذهب للإمام النووي، ومقدّمات شروح كتابه منهاج الطالبين.
- ٧ - مظان معرفة المعتمد للفتوى عند الشافعية هي حسب الأهمية:
- أ - المصنفات الفقهية للإمامين الرافعى (توفي سنة ٦٢٣ هـ) والنوى (توفي سنة ٦٧٦ هـ)، مع تقديم تحقيق الإمام النووي عند الاختلاف.
  - ب - المصنفات الفقهية للإمامين ابن حجر الهيثمى (توفي سنة ٩٧٤ هـ)، وشمس الدين الرملى (توفي سنة ١٠٠٤ هـ)، خاصةً شرحاًهما لكتاب منهاج الطالبين: تحفة الحاج ونهاية الحاج، دون تقديم أحدهما على

الآخر عند الاختلاف.

- ج - المصنفات الفقهية الشافعية المصنفة خلال الدور الخامس (٤١٠٠هـ) - (١٣٣٥هـ) مثلاً بالحواشي المتعددة، وهذه يُرجع إليها عند عدم بحث المسألة الفقهية المطلوب توثيق حكمها المعتمد، في مصنفات المجموعتين سابقى الذكر، أو بحثت مختصرة موجزة فيها، دون تقديم ما جاء في حاشية على ما جاء في أخرى عند الاختلاف.
- ٨ - انضبطة مباحث علم أصول الفقه عند الشافعية منذ البدايات الأولى لظهور مذهبهم؛ نظراً لكون مؤسسه قد دون أصوله بنفسه، بل هو أول من دون علم أصول الفقه من علماء المسلمين، وقد صنف أتباع مذهبه بعده الكثير من المصنفات الأصولية النافعة؛ إلا أن اهتمامهم بعد القرن السابع الهجري، اتجه في معظمها إلى واحدٍ من ثلاثة مختصرات أصولية، بشرحها أو نظمها أو وضع الحواشى والتقريرات عليها، وهذه المختصرات هي:
- أ - الورقات في أصول الفقه، لإمام الحرمين الجويني (توفي سنة ٤٧٨هـ).
- ب - منهاج الوصول إلى علم الأصول، للقاضي البيضاوي (توفي سنة ٦٨٥هـ).
- ج - جمع الجواجمع، لتابع الدين السبكي (توفي سنة ٧٧١هـ).

#### أبرز التوصيات:

- ١ - ضرورة المبادرة إلى طباعة الرسائل الجامعية الشرعية (الماجستير والدكتوراه) في الجامعات المختلفة، ونشرها للاستفادة منها؛ نظراً لوجود الكثير من الرسائل التي تزخر بالفوائد النفيسة، ولا يعلم عنها إلا عدد قليل جداً من الباحثين في الفقه الإسلامي وأصوله، بسبب عدم طباعتها، رغم مرور سنوات عديدة على كتابتها، وقد خططت كلية الدراسات العليا في الجامعة الأردنية، خطوة

نوعية تشكر عليها عندما ألمت كل طالب ابتداءً من سنة ١٤٢٢ هجرية، بتسليم نسخة من رسالته سواءً الماجستير أو الدكتوراه مخزنة على قرص ليزر - كمبيوتر - (CD)، وذلك لنشر رسالته على شبكة الانترنت.

٢ - ضرورة طباعة ما أمكن من المخطوطات الشافعية، محققة تحقيقاً جاماً مفيداً، خاصة تلك التي تعتبر محطات بارزة في سلسلة التصنيف الفقهي أو الأصولي عند الشافعية، ومن المفيد هنا الاستفادة من ثلاثة فهارس للمخطوطات هي:

أ - فهرس مخطوطات الفقه الشافعي في المكتبة الظاهرية بدمشق (واسمه مكتبة الأسد حالياً)، الذي أعده الأستاذ عبد الغني الدقر - أمد الله في عمره - سنة ١٣٨٣ هجرية.

ب - فهرس مخطوطات الفقه الشافعي، الذي أعده معهد البحوث العلمية وإحياء التراث الإسلامي في جامعة أم القرى، بمكة المكرمة، وطبع سنة ١٤١٨ هجرية في مجلد كبير.

ج - الفهرس الشامل للتراث العربي الإسلامي المخطوط، الذي أعدته مؤسسة آل البيت للفكر الإسلامي في الأردن، والذي يعتبر بحق أكبر موسوعة في فهرسة المخطوطات العربية حتى زمن كتابة هذه الرسالة، وهذا الفهرس طُبع في مجموعات بحسب الموضوع، فصدر منه في الحديث النبوي الشريف وعلومه ورجاله، ثلاثة مجلدات، وفي الفقه وأصوله، أحد عشر مجلداً، والمخطوطات فيه مرتبة حسب التسلسل الأجددي لعنوانين المصنفات.

ومن المخطوطات التي تحتاج المكتبة الشافعية إلى المبادرة لتحقيقها:

\* الفوائد المدنية فيما يفتى بقوله من أئمة الشافعية، للعلامة محمد بن سليمان الكروبي (توفي سنة ١١٩٤ هـ).

\* التحفة البهية في طبقات الشافعية، للعلامة عبد الله بن حجازي الشرقاوي  
(توفي سنة ١٢٢٦هـ).

٣ - من المفيد إعادة طباعة بعض المصنفات الشافعية سواء الفقهية أو الأصولية، وإخراجها محققة تحقيقاً علمياً معاصرأً، مع خدمتها بفهارس متنوعة، خاصة تلك التي طبعتها مكتبة مصطفى البابي الحلبي وأولاده في مصر، ومنها على سبيل المثال لا الحصر، كتاب: الفوائد المكية فيما يحتاجه طلبة الشافعية من المسائل والضوابط والقواعد الكلية، للعلامة علوى بن أحد السقاف المكي (توفي سنة ١٣٣٥هـ).

٤ - من المفيد جمع ودراسة المسائل الفقهية، التي اختلف الإمامان الرافعي والنوري في تحقيق المعتمد فيها عند الشافعية، وترتيبها على أبواب الفقه في مصنف واحد، ليكون بمثابة الكشاف المفيد لكل دارس للفقه الشافعي.

٥ - ومن المفيد أيضاً جمع ودراسة المسائل الفقهية، التي اختلف الإمامان ابن حجر الهيثمي وشمس الدين الرملي، في تحقيق المعتمد فيها عند الشافعية، وذلك في كتابيهما: تحفة المحتاج ونهاية المحتاج، وترتيبها على أبواب الفقه في مصنف واحد؛ ويمكن إنجاز هذا المشروع والذي سبقه، في رسائل جامعية بمستوى الماجستير، في تخصص الفقه الإسلامي وأصوله.

٦ - ينبغي إفراد أصول فقه الشافعية، بدراسة متخصصة، تبني على ما قدّمه وأنجزته الدراسات المعاصرة في هذا الموضوع - وقد أوردتتها في المطلب الرابع من البحث الأخير من هذه الرسالة - وذلك على غرار صنيع الدكتور عبد الله بن عبد المحسن التركي، في كتابه الضخم: أصول مذهب الإمام أحمد، ويمكن إنجاز هذا المشروع في رسالة جامعية أو أكثر بمستوى الدكتوراه، في تخصص الفقه الإسلامي وأصوله.

وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين

## قائمة المراجع

القرآن الكريم.

الإبراهيم، محمد عقلة، الشيخ أبو إسحاق الشيرازي وأثره في الفقه، رسالة دكتوراه، كلية الشريعة والقانون، جامعة الأزهر - القاهرة - مصر، نوقشت سنة ١٣٩٨ هـ ١٩٧٨ م، بإشراف أ. د. عبد الغني محمد عبد الخالق، واستغرقت ١٢٦٩ صفحة.

أبو البصل، عبد الرزاق موسى، الرواية على الإبهام والتعديل عليه عند الإمام الشافعى في الأحاديث المرفوعة، رسالة ماجستير، قسم الكتاب والسنة - كلية الشريعة - جامعة أم القرى - مكة المكرمة - السعودية، أشرف عليها: أ. د. عبد العزيز عبد الرحمن العشيم، نوقشت سنة ١٤١٠ هـ.

أرسلان، شكيب، نَفْعَ وَعَلَقَ وَنَشَرَ كِتَابَ مُحَاسِنِ الْمَسَاعِيِّ فِي مَنَاقِبِ الْإِمَامِ أَبِي عَمْرَوِ الْأَوَزِعِيِّ (مَؤْلِفُهُ مُجْهُولٌ)، دار مكتبة الحياة، بيروت، لبنان، طبعة سنة ١٩٦٧ م.

إسماعيل، شعبان محمد، أصول الفقه، تاريخه ورجاله، المكتبة الملكية، مكة المكرمة، الطبعة الثانية، ١٤١٩ هـ - ١٩٩٨ م.

الإسنوى، جمال الدين أبو محمد عبد الرحيم بن الحسن، (ولد سنة ٧٠٤ هـ توفي سنة ٧٧٧ هـ)، طبقات الشافعية، الطبعة الأولى، تحقيق عبد الله الجبوري البغدادي، بغداد، نشر رئاسة ديوان الأوقاف في الجمهورية العراقية، سنة ١٣٩٠ هـ ١٩٧٠ م.

الإسنوى، جمال الدين أبو محمد عبد الرحيم بن الحسن (ولد سنة ٧٠٤ هـ)، توفي سنة ٧٧٢ هـ)، التمهيد في تحرير الفروع على الأصول، تحقيق: الدكتور محمد حسن هيتو، مؤسسة الرسالة، بيروت، لبنان، الطبعة الرابعة، سنة ١٤٠٧ هـ - ١٩٨٧ م.

الإسنوى، جمال الدين أبو محمد عبد الرحيم بن الحسن (ولد سنة ٧٠٤ هـ، توفي سنة ٧٧٧ هـ)، نهاية السؤال في شرح منهاج الأصول للقاضي ناصر الدين البيضاوى، عالم الكتب، بيروت، لبنان، سنة الطبع غير متوفرة.

الأشقر، عمر سليمان عبد الله، المدخل إلى دراسة المدارس والمذاهب الفقهية، دار النفائس، عمان، الطبعة الأولى، سنة ١٤١٦ هـ - ١٩٩٦ م.

الأشقر، عمر سليمان عبد الله، الأسماء والصفات في معتقد أهل السنة والجماعة، دار النفائس، عمان،الأردن، الطبعة الأولى، سنة ١٤١٣ هـ - ١٩٩٣ م.

- الأشرق، عمر سليمان عبد الله، الواضح في شرح قانون الأحوال الشخصية الأردني، دار النفائس، عمان، الأردن، الطبعة الأولى، سنة ١٤١٧هـ - ١٩٩٧م.
- الأشرق، عمر سليمان عبد الله، تاريخ الفقه الإسلامي، مكتبة الفلاح، الكويت، الطبعة الأولى، سنة ١٤٠٢هـ - ١٩٨٢م.
- الأشرق، عمر سليمان عبد الله، مسائل من فقه الكتاب والستة، دار النفائس، عمان، الأردن، الطبعة الأولى، سنة ١٤١٤هـ - ١٩٩٤م.
- الأشرق، محمد سليمان عبد الله، الواضح في أصول الفقه، دار النفائس، عمان، الطبعة الرابعة، سنة ١٤١٢هـ - ١٩٩٢م.
- الأصبهي، مالك بن أنس (ولد سنة ٩٤هـ، توفي سنة ١٧٩هـ)، المدونة الكبرى برواية سحنون التنوخي عن عبد الرحمن بن القاسم، تحقيق: حدي الدمرداش محمد، المكتبة العصرية، بيروت، لبنان، مكتبة نزار مصطفى الباز، السعودية، الطبعة الأولى، سنة ١٤١٩هـ - ١٩٩٩م.
- الإندونيسي، أحد خراوي عبد السلام، الإمام الشافعي في مذهبيه القديم والجديد، الطبعة الأولى، مطبوع في القاهرة، سنة ١٤٠٨هـ - ١٩٨٨م، من غير إشارة إلى الدار التي طبعته.
- الإندونيسي، عبد القادر بن عبد المطلب، الخزائن السننية من مشاهير الكتب الفقهية لأنتمانا الفقهاء الشافعية، دار مصر للطباعة، مكة المكرمة، الطبعة الأولى، سنة ١٣٧٠هـ - ١٩٥١م.
- الأنصارى، أبو يحيى زكريا بن محمد (ولد سنة ٨٢٣هـ - توفي سنة ٩٢٦هـ)، فتح الوهاب بشرح منهج الطالب ومعه المسائل الدقيقة المنهجية للسيد مصطفى بن حفي الشافعى توفي سنة ١٢٨٠ هجرية، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى، سنة ١٤١٨هـ - ١٩٩٨م.
- الأنصارى، أبو يحيى زكريا بن محمد (ولد سنة ٨٢٣هـ توفي سنة ٩٢٦هـ)، نهاية الهدایة إلى تحرير الكفاية في علم الفرائض، تحقيق دراسة د. عبد الرزاق أحد حسن عبد الرزاق، دار ابن خزيمة، الرياض، المملكة العربية السعودية، الطبعة الأولى، سنة ١٤٢٠هـ - ١٩٩٩م.
- الأنصارى، أبو يحيى زكريا بن محمد (ولد سنة ٨٢٣هـ - توفي سنة ٩٢٦هـ)، الغرر البهية في شرح منظومة البهجة الوردية للإمام عمر بن مظفر بن عمر بن الوردي المتوفى سنة ٧٤٩هـ، تحقيق وتحريج محمد عبد القادر عطا، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى، سنة ١٤١٨هـ - ١٩٩٧م.

الأنصارى، أبو بكر بن محمد (ولد سنة ٨٢٣هـ، توفي سنة ٩٢٦هـ)، الإعلام والاهتمام بجمع فتاوى شيخ الإسلام، تقديم وترتيب أحمد عيّد، عالم الكتب، بيروت، لبنان، الطبعة الثانية، سنة ١٤٠٤هـ - ١٩٨٤م.

أبيس، إبراهيم (وآخرون)، المعجم الوسيط، دار إحياء التراث العربي، بيروت، لبنان، الطبعة الثانية، سنة ١٣٩٢هـ - ١٩٧٢م.

أوغلى، أكمل الدين إحسان (وآخرون معه من كبار الباحثين الأتراك)، الدولة العثمانية تاريخ وحضارة، الترجمة إلى العربية صالح سعداوي، مركز الأبحاث للتاريخ والفنون والثقافة الإسلامية، إسطنبول، تركيا، طبعة سنة ١٩٩٩م.

إيسىسكو، المنظمة الإسلامية للتربية والعلوم والثقافة، الإمام الشافعى فقيهاً ومجتهداً، بحوث ندوة الإمام الشافعى، كوالالمبور ماليزيا، سنة ١٤١١هـ - ١٩٩٠م، [البحوث المقدمة باللغة العربية]، منشورات المنظمة الإسلامية للتربية والعلوم والثقافة، إيسىسكو، الطبعة الأولى، سنة ١٤٢٢هـ - ٢٠٠١م.

الباحثين، يعقوب بن عبد الوهاب، القواعد الفقهية، مكتبة الرشد، الرياض، المملكة العربية السعودية، الطبعة الأولى، سنة ١٤١٨هـ - ١٩٩٨م.

الباحثين، يعقوب بن عبد الوهاب، التخريج عند الفقهاء والأصوليين، مكتبة الرشد، الرياض، المملكة العربية السعودية، طبعة سنة ١٤١٤هـ.

الباخرزى، أبو الطيب علي بن الحسن بن علي (توفي سنة ٤٦٧ هجرية)، دمية القصر وعصرة أهل العصر، تحقيق ودراسة الدكتور محمد التونجى، دار الجيل، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى، سنة ١٤١٤هـ - ١٩٩٣م.

باصبرين، علي بن أحمد بن سعيد، إثمد العينين في بعض اختلاف الشيفيين ابن حجر الهميتي والشمس الرملنى، تحقيق الأستاذ حسين عبد الله، دار الفكر المعاصر، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى، سنة ١٤١٧هـ - ١٩٩٦م.

باشا، أحمد تيمور (توفي سنة ١٣٤٨هـ)، نظرية تاريخية في حدوث المذاهب الفقهية الأربع وانتشارها عند جهور المسلمين، تقديم العلامة محمد أبو زهرة، دار البيارق، بيروت، لبنان، الطبعة الثانية، سنة ١٤١٦هـ - ١٩٩٥م.

البُجيرمي، سليمان بن محمد بن عمر (ولد سنة ١١٣١هـ، توفي سنة ١٢٢١هـ) تحفة الحبيب على شرح الخطيب (وشرح الخطيب هو كتاب معروف باسم الإقناع في حل الفاظ أبي شجاع)، دار الفكر، بيروت، لبنان، إشراف مكتب البحوث والدراسات في دار الفكر، طبعة سنة ١٤١٥هـ - ١٩٩٥م.

- البخاري، أبو عبد الله محمد بن إسماعيل (ولد ١٩٤ هـ وتوفي ٢٥٦ هـ)، صحيح البخاري، دار إحياء التراث العربي، بيروت، (سنة الطباعة غير متوفرة).
- بدران، بدران أبو العينين، تاريخ الفقه الإسلامي ونظريه الملكية والعقود، دار النهضة العربية، بيروت، (لا يوجد رقم للطبعة أو تاريخها).
- ابن بدران، عبد القادر، المدخل إلى مذهب الإمام أحمد بن حنبل، تحقيق د. عبد الله بن عبد الحسن التركي، مؤسسة الرسالة، بيروت، لبنان، الطبعة الرابعة، سنة ١٤١١ هـ - ١٩٩١ م.
- بروكلمان، كارل، تاريخ الأدب العربي، أشرف على الترجمة من الألمانية إلى العربية، أ. د. محمود فهمي حجازي، نشر المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم طباعة الهيئة المصرية العامة للكتاب، سنة ١٩٩٣ م.
- البسّام، هيفاء عبد الله العلي، الوزير السلجوقى نظام الملك، رسالة ماجستير في التاريخ الإسلامي؛ كلية الشريعة والدراسات الإسلامية، جامعة الملك عبد العزيز (جامعة أم القرى حالياً) نوقشت سنة ١٤٠٠ هـ - ١٩٨٠ م بإشراف أ. د. حسام الدين السامرائي.
- البشرى، طارق، منهج النظر في دراسة القانون مقارناً بالشريعة، بحث منشور في مجلة إسلامية المعرفة، السنة الثانية، العدد الخامس، صفر ١٤١٧ هـ يوليه ١٩٩٦ م.
- بشناقي، عبد المنعم طوعي، الزاهر في غريب الفاظ الإمام الشافعى لأبى منصور محمد ابن أحد الأزهري، تحقيق دراسة د. عبد المنعم طوعي بشناقي، دار البشائر الإسلامية، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى، سنة ١٤١٩ هـ - ١٩٩٨ م.
- البصريّ، شمس الدين أحد بن محمد، المشهور بابن الإمام (توفي سنة ١٠١٥ هـ)، تحفة الأنام في فضائل الشام، تحقيق عبد العزيز فياض حرقوش، دار البشائر، دمشق، سوريا، الطبعة الأولى، ١٤١٩ هـ - ١٩٩٨ م.
- البغاء، مصطفى ديب، أثر الأدلة المختلفة فيها في الفقه الإسلامي، دار القلم، دمشق، سوريا، الطبعة الثانية، سنة ١٤١٣ هـ - ١٩٩٣ م.
- البغدادي، أبو بكر أحد بن علي الخطيب (ولد سنة ٣٩٢ هـ، وتوفي سنة ٤٦٣ هـ)، تاريخ بغداد أو مدينة السلام، دراسة وتحقيق مصطفى عبد القادر عطا، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى، سنة ١٤١٧ هـ - ١٩٩٧ م.
- البغدادي، أبو بكر أحد بن علي الخطيب (ولد سنة ٣٩٢ هـ، توفي سنة ٤٦٣ هـ)، مسألة الاحتجاج بالشافعى فيما أنسد إليه والرد على الطاعنين بعظم جهلهم عليه، تحقيق د. خليل إبراهيم ملا خاطر، من مطبوعات الرئاسة العامة لإدارات البحوث العلمية والإفتاء والدعوة والإرشاد، المملكة العربية السعودية، طبعة سنة ١٤٠٠ هـ - ١٩٨٠ م.

- البغدادي، أبو المظفر شمس الدين يوسف بن فرغلي (ولد سنة ٥٨٠ هـ توفي سنة ٦٥٤ هـ)، الانتصار والترجح للمذهب الصحيح، شرح وتعليق محمد زاهد بن الحسن الكوثري، المكتبة الأزهرية للتراث، القاهرة، مصر، طبعة سنة ١٤١٥ هـ - ١٩٩٥ م.
- البغوي، أبو محمد الحسين بن مسعود (توفي سنة ٥٦٦ هجرية)، التهذيب في فقه الإمام الشافعي، تحقيق الشيخ عادل أحد عبد الموجود، والشيخ علي محمد معوض، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى، سنة ١٤١٨ هـ - ١٩٩٨ م.
- الباعي، برهان الدين إبراهيم (ولد سنة ٨٠٩ هـ توفي سنة ٨٨٥ هـ)، الإعلام بسن الهجرة إلى الشام، تقديم محمد مجير الخطيب الحسيني، دار ابن حزم، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى، سنة ١٤١٨ هـ - ١٩٩٧ م.
- البكري، أبو بكر عثمان بن محمد شطا الدمياطي (ولد بعد سنة ١٢٥٠ هـ توفي بعده سنة ١٣٠٠ هـ)، حاشية إعana الطالبين على حل ألفاظ فتح المعين لشرح قرة العين بهمات الدين للعلامة زين الدين عبد العزيز المليباري توفي سنة ٩٨٧ هـ، ضبط وتصحيح محمد سالم هاشم، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى، سنة ١٤١٥ هـ - ١٩٩٥ م.
- بلتاجي، محمد، مناهج التشريع الإسلامي في القرن الثاني الهجري، طباعة ونشر، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، الرياض، طبعة سنة ١٣٩٧ هـ - ١٩٧٧ م.
- الباب، سليمان سليم، ديوان الإمام الشافعي، جمعه وعلق عليه وأعد فهارسه سليمان سليم الباب، دار الحكمة، دمشق، سوريا، لا يوجد سنة أو رقم للطبعة.
- البيهقي، أبو بكر أحمد بن الحسين (ولد سنة ٣٨٤ هـ توفي سنة ٤٥٨ هـ)، مناقب الشافعي، تحقيق السيد أحمد صقر، مكتبة دار التراث، القاهرة، سنة ١٣٩١ هـ - ١٩٧١ م.
- البيهقي، أبو بكر أحمد بن الحسين (ولد سنة ٣٨٤ هـ توفي سنة ٤٥٨ هـ)، معرفة السنن والأثار، تحقيق سيد كسرى حسن، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى، سنة ١٤١٢ هـ - ١٩٩١ م.
- البيهقي، أبو بكر أحمد بن الحسين (ولد سنة ٣٨٤ هـ توفي سنة ٤٥٨ هـ)، بيان خطأ من خطأ على الشافعي، تحقيق الدكتور الشريف نايف الدعيس، مؤسسة الرسالة، بيروت، لبنان، الطبعة الثانية، سنة ١٤٠٦ هـ - ١٩٨٦ م.
- البيومي، محمد رجب، صلاح الدين الأيوبي قاهر العدوان الصليبي، دار القلم، دمشق، سوريا، الطبعة الأولى، سنة ١٤١٨ هـ - ١٩٩٨ م.

- تاجا، محمد، المذاهب الفقهية الإسلامية والتعصب المذهبى، أصل الكتاب رسالة ماجستير (الجامعة بجهولة) دار قتبة، دمشق، بيروت، الطبعة الأولى، سنة ١٤١٩ هـ - ١٩٩٩ م.
- التركي، عبد الله بن عبد المحسن، أصول مذهب الإمام أحمد، دراسة أصولية مقارنة، مؤسسة الرسالة، بيروت، لبنان، الطبعة الرابعة سنة ١٤١٩ هـ - ١٩٩٨ م.
- التهانوى، ظفر أحمد العثماني (ولد سنة ١٣١٠ هـ، توفي سنة ١٣٩٤ هـ)، مقدمة إعلاء السنن قواعد في علوم الحديث، تحقيق عبد الفتاح أبو غدة، إدارة القرآن والعلوم الإسلامية، كراتشي، باكستان، بدون رقم الطبعة وستها، بدون دار نشر.
- الثعالبي، أبو منصور عبد الملك النيسابوري (توفي سنة ٤٢٩ هجرية)، يتيمة الدهر في محسن أهل العصر، شرح وتحقيق الدكتور مفید محمد قمیحة، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى، سنة ١٤٠٣ هـ - ١٩٨٣ م.
- الثعالبي، محمد بن الحسن الحجوى، (ولد سنة ١٢٩١ هـ - توفي سنة ١٣٧٦ هـ)، الفكر السامى في تاريخ الفقه الإسلامي، تحقيق وتعليق عبد العزيز بن عبد الفتاح القارئ، المكتبة العلمية بالمدينة المنورة، الطبعة الأولى، سنة ١٣٩٦ هـ دار التراث، القاهرة، سنة ١٩٧٧ م.
- جبر، سعدى حسين على، فقه الإمام أبي ثور، مؤسسة الرسالة، بيروت، لبنان، ٨٦٧ صفحة، الطبعة الأولى، سنة ١٤٠٣ هـ - ١٩٨٣ م.
- الجبورى، عبد الله محمد، فقه الإمام الأوزاعى، مجلدان، الأول في أحكام العبادات، الثاني في أحكام المعاملات، نشر وزارة الأوقاف في الجمهورية العراقية، الكتاب أصله رسالة دكتوراه لمؤلفه في الفقه المقارن من كلية الشريعة في جامعة الأزهر، نقشت سنة ١٩٧٧ م، مطبعة الإرشاد، بغداد، العراق، سنة ١٣٩٧ هـ - ١٩٧٧ م.
- الجزائري، جمال عبد محمد الدبيب، مخالفات الشافعى لمالك في المسائل الأصولية، رسالة ماجستير مقدمة إلى قسم الفقه وأصوله في جامعة صدام للعلوم الإسلامية، بغداد، أشرف عليها أ. د. هاشم جليل عبد الله، ونقشت سنة ١٤٢٠ هـ - ١٩٩٩ م.
- الجزري، أبو السعادات مجد الدين بن الأثير (ولد سنة ٥٥٤٤ هـ، توفي سنة ٦٠٦ هـ)، مناقب الإمام الشافعى (ما خرذ من كتابه الشافى في شرح مسند الشافعى)، تحقيق وتعليق د. خليل إبراهيم ملا خاطر، دار القبلة للثقافة الإسلامية، جدة، المملكة العربية السعودية، الطبعة الأولى، سنة ١٤١٠ هـ - ١٩٩٠ م.
- الجمل، سليمان بن عمر بن منصور العجيلي (توفي سنة ١٢٠٤ هـ)، حاشية الجمل على شرح المنهج، شرح منهج الطلاب لشيخ الإسلام زكريا الأنصاري، وهو مختصر منهاج الطالبين للنبوى، تعلق وتغريب الشيخ عبد الرزاق غالب المهدى، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى، سنة ١٤١٧ هـ - ١٩٩٦ م.

الجمل، شوقي عطا الله، الأزهر ودوره السياسي والحضاري، الهيئة المصرية العامة للكتاب، طبعة سنة ١٩٨٨ م.

الجندى، عبد الحليم، الإمام الشافعى - ناصر السنة... وواضع الأصول، دار المعارف، القاهرة، الطبعة الثالثة، سنة ١٤٠٤ هـ - ١٩٨٤ م.

الجوزية، ابن قيم (توفي سنة ٧٤٠ هـ) أعلام الموقعين عن رب العالمين، تحقيق عصام فارس الحرستاني، تحرير الأحاديث حسان عبد المنان، دار الجيل، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى، سنة ١٤١٩ هـ - ١٩٩٨ م.

الجويني، عبد الملك بن عبد الله (ولد سنة ٤١٩ هـ - توفي سنة ٤٧٨ هـ)، معیث الخلق في ترجيح القول الحق، المطبعة المصرية، لصاحبها محمد محمد عبد اللطيف، توزيع مكتبة الخانجي بصر، الطبعة الأولى، سنة ١٣٥٢ هـ - ١٩٣٤ م.

الجويني، عبد الملك بن عبد الله، (ولد سنة ٤١٩ هـ، وتوفي سنة ٤٧٨ هـ)، كتاب الاجتهاد من كتاب التلخيص لإمام الحرمين، تحقيق د. عبد الحميد أبو زيد، دار القلم، دمشق، الطبعة الأولى، سنة ١٤٠٨ هـ - ١٩٨٧ م.

الجويني، عبد الملك بن عبد الله (ولد سنة ٤١٩ هـ - توفي سنة ٤٧٨ هـ)، الغياث للأمم في التبات الفلتم، تحقيق د. عبد العظيم الدبيب، كلية الشريعة جامعة قطر، الطبعة الثانية، سنة ١٤٠١ هـ - ١٩٨٠ م.

الجويني، عبد الملك بن عبد الله (ولد سنة ٤١٩ هـ - وتوفي سنة ٤٧٨ هـ)، البرهان في أصول الفقه، تحقيق د. عبد العظيم الدبيب، قطر، مطابع الدوحة الحديثة، الطبعة الأولى، سنة ١٣٩٩ هـ - ١٩٧٩ م.

الجويني، محمد بن الحسن الفاسي، (ولد سنة ١٢٩١ هـ، توفي سنة ١٣٧٦ هـ)، الفكر السامي في تاريخ الفقه الإسلامي، تحقيق وتعليق عبد العزيز بن عبد الفتاح القارئ، المكتبة العلمية بالمدينة المنورة، الطبعة الأولى، سنة ١٣٩٦ هـ، دار التراث، القاهرة، سنة ١٩٧٧ م.

الحداد، أحمد عبد العزيز قاسم، الإمام النووي وأثره في الحديث وعلومه، أصل الكتاب رسالة ماجستير مقدمة لقسم الكتاب والسنة، جامعة أم القرى، مكة المكرمة، عام ١٤٠٩ هـ - ١٩٨٩ م، دار البشائر الإسلامية، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى، سنة ١٤١٣ هـ - ١٩٩٢ م.

الحرانى، تقي الدين أبو العباس أحمد بن عبد الحليم بن تيمية (توفي سنة ٧٢٨ هـ)، منهاج السنة النبوية، تحقيق عبد الله محمود محمد عمر، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى، سنة ٤٢٠ هـ - ١٩٩٩ م.

المحصني، تقي الدين أبو بكر بن محمد بن عبد المؤمن (ولد سنة ٧٥٢ هـ، توفي سنة ٨٢٩ هـ)، كتاب القواعد (٤ مجلدات)، دراسة وتحقيق د. عبد الرحمن بن عبد الله الشعلان والدكتور جبريل بن محمد بن حسن البصيلي، مكتبة الرشد، الرياض، المملكة العربية السعودية، الطبعة الأولى، سنة ١٤١٨ هـ - ١٩٩٧ م.

الحسنات، أحمد إبراهيم حسن، الإمام تاج الدين السبكي ومنهجه في أصول الفقه، رسالة ماجستير، مقدمة إلى قسم الفقه وأصوله في كلية الشريعة في الجامعة الأردنية، ونوقشت بتاريخ ٢٠٠٢/٥/٣٠ م بإشراف أ. د. عبد المعز حرز.

الحسيني، أبو بكر ابن هداية الله، (توفي سنة ١٠١٤ هـ)، طبقات الشافعية، تحقيق عادل نويهض، دار الأفاق الجديدة، بيروت، لبنان، طبعة سنة ١٩٧١ م.

الحفناوي، محمد إبراهيم، الفتح المبين في حل رموز ومصطلحات الفقهاء والأصوليين، مكتبة ومطبعة الإشاعع الفنية، الإسكندرية، مصر، الطبعة الأولى، سنة ١٤١٩ هـ - ١٩٩٩ م.

الحموز، عبد الفتاح، كلام الإمام الشافعي والاحتجاج به وجة من سعة العربية، بحث منشور في مجلة مؤتة للبحوث والدراسات، المجلد الأول، العدد الثاني، كانون أول سنة ١٩٨٦ م.

الجميدى، عبد العزيز بن أحمد بن محسن، براءة الأئمة الأربع من مسائل المتكلمين المبتدةعة، أصل الكتاب القسم الأول من رسالة الدكتوراه للمؤلف المقدمة إلى قسم العقيدة بالجامعة الإسلامية - المدينة المنورة، دار ابن عفان، القاهرة، مصر، الطبعة الأولى، سنة ١٤٢٠ هـ - ١٩٩٩ م.

الحموي، شهاب الدين أبو عبد الله ياقوت بن عبد الله (ولد سنة ٥٧٧ هـ، وتوفي سنة ٦٢٦ هـ)، معجم البلدان، دار صادر، بيروت، لبنان، طبعة سنة ١٩٨٦ م.

الحموي، شهاب الدين أبو عبد الله ياقوت بن عبد الله (ولد سنة ٥٧٧ هـ وتوفي سنة ٦٢٦ هـ) معجم الأدباء، إرشاد الأريب إلى معرفة الأديب، تحقيق الدكتور عمر فاروق الطباع، مؤسسة المعارف، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى، سنة ١٤٢٠ هـ - ١٩٩٩ م.

الحنبي، شهاب الدين أبو الفلاح ابن العماد (ولد سنة ١٠٣٢ هـ توفي سنة ١٠٨٩ هـ)، شذرات الذهب في أخبار من ذهب، تحقيق مصطفى عبد القادر عطا، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى، سنة ١٤١٩ هـ - ١٩٩٨ م.

الحنفي، ابن أبي العز (ولد سنة ٧٣١ هـ - توفي سنة ٧٩٢ هـ) شرح العقيدة الطحاوية، خرج أحاديثها محمد ناصر الدين الألباني، المكتب الإسلامي، بيروت، لبنان، الطبعة الثامنة، سنة ١٤٠٤ هـ - ١٩٨٤ م.

- ١٣- حوى، أحمد سعيد، المدخل إلى مذهب الإمام أبي حنيفة النعمان، رسالة ماجستير، كلية الشريعة - الجامعة الأردنية نوقشت سنة ١٩٩٢ م، بإشراف أ. د. محمد عقلة الإبراهيم.
- ١٤- حوى، سعيد (توفي سنة ١٩٨٨ م) الأساس في السنة وفقها، العقائد الإسلامية، دار السلام، القاهرة، مصر، الطبعة الأولى، سنة ١٤٠٩ هـ - ١٩٨٩ م.
- ١٥- الخالدي، محمود، العقيدة وعلم الكلام في مناهج البحث والتفكير الإسلامي، مكتبة الرسالة الحديثة، عمان، الأردن، الطبعة الأولى، سنة ١٤٠٥ هـ - ١٩٨٥ م.
- ١٦- خزنة، هيثم عبد الحميد علي، تطور الفكر الأصولي الحنفي، رسالة ماجستير، قسم الفقه وأصوله، كلية الدراسات الفقهية والقانونية، جامعة آل البيت، المملكة الأردنية الهاشمية، نوقشت في ١٢/١٢/١٩٩٨ م بإشراف أ. د. زين العابدين العبد محمد التور.
- ١٧- ابن خزيمة، أبو بكر محمد بن إسحاق (ولد سنة ٢٢٣ هـ - توفي سنة ٣١١ هـ)، صحيح ابن خزيمة، ٤ مجلدات، تحقيق الدكتور محمد مصطفى الأعظمي، المكتب الإسلامي، بيروت، لبنان، الطبعة الثانية، سنة ١٤١٢ هـ - ١٩٩٢ م.
- ١٨- الحضري بك، محمد (ولد سنة ١٨٧٢ م توفي سنة ١٩٢٧ م) تاريخ التشريع الإسلامي، دار المعرفة، بيروت، لبنان، الطبعة الثانية، سنة ١٤١٧ هـ - ١٩٩٧ م.
- ١٩- الخطيب، محمد عجاج، أصول الحديث علومه ومصطلحه، دار المعرفة، القاهرة، الطبعة العاشرة، سنة ١٤٠٨ هـ - ١٩٨٨ م.
- ٢٠- خفاجي، محمد عبد المنعم، الأزهر في الف عام، المطبعة المنيرية بالأزهر، القاهرة، مصر، الطبعة الأولى، سنة ١٣٧٤ هـ - ١٩٥٥ م.
- ٢١- خفاجي، محمد عبد المنعم، ديوان الشافعي، تحقيق وجمع د. محمد عبد المنعم خفاجي، مكتبة الكليات الأزهرية، القاهرة، مصر، الطبعة الثانية، سنة ١٤٠٥ هـ - ١٩٨٥ م.
- ٢٢- ابن خلدون، عبد الرحمن بن محمد (ولد سنة ٧٣٢ هـ، توفي سنة ٨٠٨ هـ) مقدمة ابن خلدون، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، الطبعة الرابعة، سنة ١٣٩٨ هـ - ١٩٧٨ م.
- ٢٣- خليل، سيد أحمد، الليث بن سعد فقيه مصر، دار النهضة العربية، بيروت، لبنان، طبعة سنة ١٩٦٧ م.
- ٢٤- الخميس، محمد بن عبد الرحمن، عقيدة الإمام أبي عبد الله محمد بن إدريس الشافعي رحمه الله ، دار طيبة للنشر والتوزيع، الرياض، المملكة العربية السعودية، الطبعة الأولى، سنة ١٤١٩ هـ - ١٩٩٨ م.
- ٢٥- الحن، مصطفى سعيد، الأدلة الشرعية، موقف الفقهاء من الاحتجاج بها، مؤسسة الرسالة، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى، سنة ١٤١٧ هـ - ١٩٩٧ م.

- الخن، مصطفى سعيد، دراسة تاريخية للفقه وأصوله والاتجاهات التي ظهرت فيهما، الشركة المتحدة للتوزيع، دمشق، الطبعة الأولى، سنة ١٤٠٤ هـ - ١٩٨٤.
- الخن، مصطفى سعيد، أبحاث حول أصول الفقه الإسلامي تاريخه وتطوره، دار الكلم الطيب، دمشق، سوريا، الطبعة الأولى، سنة ١٤٢٠ هـ - ٢٠٠٠ م.
- الخن، مصطفى سعيد، آخرون، الفقه المنهجي على مذهب الإمام الشافعي، دار القلم، دمشق، سوريا، الطبعة الثالثة، سنة ١٤١٩ هـ - ١٩٩٨ م.
- الدارقطني، علي بن عمر (توفي سنة ٣٨٥ هجرية)، سُنن الدارقطني، تحقيق مجدي بن منصور بن سيد الشورى، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى، سنة ١٤١٧ هـ - ١٩٩٦ م.
- داعي، علي محبي الدين القرء، تحقيق كتاب الوسيط للغزالى، إصدار وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية بدولة قطر، الطبعة الأولى، سنة ١٤١٣ هـ - ١٩٩٣ م.
- الداودي، شمس الدين محمد بن علي بن أحمد (توفي سنة ٩٤٥ هـ)، طبقات المفسرين، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان (ليس للطبعه تاريخ أو رقم في تسلسل إصدارها).
- الدسوقي، محمد، الإمام محمد بن الحسن الشیانی وآثره في الفقه الإسلامي، دار الثقافة، الدوحة، قطر، الطبعة الأولى، سنة ١٤٠٧ هـ - ١٩٨٧ م.
- الدعيس، نايف، بيان خطأ من أخطأ على الشافعى للحافظ البيهقى، تحقيق الدكتور الشريف نايف الدعيس، مؤسسة الرسالة، بيروت، لبنان، الطبعة الثانية، سنة ١٤٠٦ هـ - ١٩٨٦ م.
- الدقير، عبد الغنى، الإمام الشافعى - فقيه السنة الأكبر، دار القلم، دمشق، الطبعة الأولى، سنة ١٣٩٢ هـ - ١٩٧٢ م.
- ابن دقيق العيد، تقى الدين أبي الفتح (توفي سنة ٧٠٢ هـ)، إحكام الأحكام شرح عمدة الأحكام، تعليق محمد منير عبده آغا الدمشقى الأزهري، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى، سنة ١٤٢٠ هـ - ٢٠٠٠ م.
- الدليمي، طه ياسين كاظم، آراء الشافعى الكلامية، رسالة ماجستير، كلية العلوم الإسلامية، جامعة بغداد، العراق، نوقشت سنة ١٤١٥ هـ - ١٩٩٤ م بإشراف أ. د. طارق جمعة العاني.
- الدمشقي، عبد القادر بن محمد النعيمي (ولد سنة ٨٤٥ هـ - توفي سنة ٩٢٧ هـ)، الدارس في تاريخ المدارس، نشر المجمع العلمي العربي بدمشق، طبع مطبعة الترقى بدمشق سنة ١٣٦٧ هـ - ١٩٤٨ م.

الدمشقي، علاء الدين علي بن إبراهيم بن العطار (ولد سنة ٦٥٤ هـ، توفي سنة ٧٢٤ هـ)، فتاوى الإمام التوسي، تحقيق محمود الأرناؤوط، دار الفكر، دمشق، سوريا، الطبعة الأولى، سنة ١٤١٩ هـ - ١٩٩٩.

دودج، بيارد، الأزهر في ألف عام، ترجمة الدكتور حسين فوزي النجار، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، طبعة سنة ١٩٩٤ م.

الدوري، قحطان عبد الرحمن، ومشارك معه الدكتور: رشدي محمد عليان، أصول الدين الإسلامي، دار الفكر، عمان، الأردن، الطبعة الأولى، سنة ١٤١٦ هـ - ١٩٩٦ م.

دية، عبد الجيد عبد الله، الإمام الطبرى ومنهجه في الفقه الإسلامي، رسالة ماجستير، كلية الشريعة، الجامعة الأردنية، نوقشت سنة ١٩٩٧ م بإشراف أ. د. محمود جابر الزبيود.

الذهبي، شمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد (ولد سنة ٦٧٣ هـ - توفي سنة ٧٤٨ هـ)، دول الإسلام، تحقيق فهيم محمد شلتوت و محمد مصطفى إبراهيم، عُنِي بطبعه ونشره: عبد الله بن إبراهيم الأنباري، طبع على نفقة إدارة إحياء التراث الإسلامي بدولة قطر، سنة ١٤٠٨ هـ - ١٩٨٨ م.

الذهبي، شمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد (ولد سنة ٦٧٣ هـ - توفي سنة ٧٤٨ هـ)، المغني في الضعفاء، تحقيق أبي الزهراء حازم القاضي، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى، سنة ١٤١٨ هـ - ١٩٩٧ م.

الذهبي، شمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد (ولد سنة ٦٧٣ هـ - توفي سنة ٧٤٨ هـ)، تهذيب سير أعلام النبلاء، تحقيق شعيب الأرناؤوط، مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة الثانية، سنة ١٤١٣ هـ - ١٩٩٢ م.

الذهبي، شمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد، (ولد سنة ٦٧٣ هـ - توفي سنة ٧٤٨ هـ)، سير أعلام النبلاء، تحقيق شعيب الأرناؤوط، مؤسسة الرسالة، بيروت، لبنان، الطبعة الثانية، سنة ١٤٠٢ هـ - ١٩٨٢ م.

الذهبي، شمس الدين محمد بن أحمد، (ولد سنة ٦٧٣ هـ - توفي سنة ٧٤٨ هـ)، تاريخ الإسلام ووفيات المشاهير والأعلام، تحقيق الدكتور عمر عبد السلام تدمري، دار الكتاب العربي، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى، سنة ١٤١٥ هـ - ١٩٩٤ م.

الذهبي، شمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد (ولد سنة ٦٧٣ هـ - توفي سنة ٧٤٨ هـ)، مناقب الإمام أبي حنيفة واصحابه أبي يوسف ومحمد بن الحسن، تحقيق وتعليق: محمد زاهر الكوثري وأبو الوفاء الأفغاني، لجنة إحياء المعارف النعمانية، حيدر آباد الهند، الطبعة الثالثة سنة ١٤٠٨ هـ.

الرازي، أبو محمد عبد الرحمن بن أبي حاتم (ولد سنة ٢٤٠ هـ - توفي سنة ٣٢٧ هـ)،  
آداب الشافعي ومتناقه، تحقيق عبد الغني عبد الحافظ، تقديم محمد زاهد بن الحسن  
الكوثري، مكتبة الخانجي، القاهرة، الطبعة الثانية، سنة ١٤١٣ هـ - ١٩٩٣ م.

الرازي، فخر الدين أبو عبد الله محمد بن عمر (ولد سنة ٥٤٤ هـ - توفي سنة ٦٠٦ هـ)،  
مناقب الإمام الشافعي، تحقيق الدكتور أحمد حجازي السقا، مكتبة الكليات الأزهرية،  
القاهرة، الطبعة الأولى، سنة ١٤٠٦ هـ - ١٩٨٦ م.

الرازي، فخر الدين أبو عبد الله محمد بن عمر (ولد سنة ٥٤٤ هـ - وتوفي سنة ٦٠٦ هـ)  
التفسير الكبير، دار إحياء التراث العربي، بيروت، لبنان، الطبعة الثانية، سنة ١٤١٧ هـ -  
١٩٩٧ م.

الرازي، محمد بن أبي بكر بن عبد القادر (توفي سنة ٦٦٦ هـ)، ختار الصحاح، المكتبة  
الشعبية، دمشق، سوريا، الطبعة الأولى، سنة ١٩٧٩ م.

الرافعى، أبو القاسم عبد الكريم بن محمد (ولد سنة ٥٥٥ هـ، توفي سنة ٦٢٣ هـ)، العزيز  
شرح الوجيز، المعروف بالشرح الكبير، تحقيق علي محمد معوض وعادل أحد عبد  
الموجود، دار الكتب العلمية، لبنان، الطبعة الأولى، سنة ١٤١٧ هـ - ١٩٩٧ م.

الرافعى، سالم عبد الغنى، مختصر المجموع شرح المهدب، تقديم: صالح بن فوزان بن  
عبد الله الفوزان، مكتبة السوادى، جدة، السعودية، الطبعة الأولى، سنة ١٤١٥ هـ -  
١٩٩٥ م.

الرسيني، عبد الله بن صالح بن عبد الله، فقه الفقهاء السبعة وأثره في فقه الإمام مالك،  
رسالة ماجستير مقدمة إلى شعبة الفقه والأصول في كلية الشرعية في جامعة الملك  
عبد العزيز (أم القرى حالياً)، مكة المكرمة، أشرف عليها أ. د. محمد مصطفى الأعظمي،  
ونوقشت سنة ١٣٩٢ هـ - ١٩٧٢ م.

ابن رشد، أبو الوليد محمد بن أحمد بن محمد (توفي سنة ٥٩٥ هجرية)، بداية  
المجتهد ونهاية المقتضى، تحقيق ودراسة الشيخ علي محمد معوض والشيخ عادل أحد عبد  
الموجود، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى، سنة ١٤١٦ هـ - ١٩٩٦ م.

الرّملي، شمس الدين محمد بن أحمد (ولد سنة ٩١٩ هـ - توفي سنة ١٠٠٤ هـ)، غاية  
البيان شرح زيد ابن رسلان (في الفقه الشافعى)، تحرير وتعليق خالد عبد الفتاح شبل  
أبو سليمان، مؤسسة الكتب القافية، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى، سنة ١٤١١ هـ -  
١٩٩١ م.

الرّملي، شمس الدين محمد بن أحمد (ولد سنة ٩١٩ هـ - توفي سنة ١٠٠٤ هـ)، نهاية  
المحتاج إلى شرح المنهاج، ومعه حاشية أبي الضياء نور الدين علي بن علي الشبراملى

(توفي ١٠٨٧ هـ) وحاشية أَحْمَدُ بْنُ عَبْدِ الرَّزَاقِ بْنِ مُحَمَّدٍ الْمَعْرُوفِ بِالْمَغْرِبِيِّ الرَّشِيدِيِّ  
(توفي سنة ١٠٩٦ هـ)، إِذَارُ الْكِتَابِ الْعُلُمِيَّةِ، بَيْرُوتُ، لَبَانَ، طَبْعَةُ سَنَةِ ١٤١٤ هـ -  
١٩٩٣ مـ.

الريسوسي، أَحْمَدُ، نَظِيرَةُ الْمَقَاصِدِ عِنْ الْإِمامِ الشَّاطِئِ، بَعْنَاهُ الْمَهْدُ الْعَالَمِيُّ لِلْفَكَرِ  
الْإِسْلَامِيِّ، الدَّارُ الْعَالَمِيَّةُ لِلْكِتَابِ إِلَيْسَامِيِّ، الرِّيَاضُ، الطَّبْعَةُ الثَّانِيَّةُ، سَنَةُ ١٤١٢ هـ -  
١٩٩٢ مـ.

الزَّاهِدِيُّ، حَافِظُ سَنَاءُ اللَّهِ (الْبَاكْسْتَانِيُّ)، تَوجِيهُ الْقَارِيِّ إِلَى الْقَوَاعِدِ وَالْفَوَادِدِ الْأَصْوَلِيَّةِ  
وَالْحَدِيثِيَّةِ وَالْإِسْنَادِيَّةِ فِي فَتْحِ الْبَارِيِّ، مَكْتَبَةُ إِحْيَا السَّنَةِ، الْمَمْلَكَةُ الْعَرَبِيَّةُ السُّعُودِيَّةُ،  
الطبعة الأولى سنة ١٤٠٦ هـ - ١٩٨٦ مـ.

الزَّحِيلِيُّ، مُحَمَّدُ، الْإِمامُ الطَّبَرِيُّ شِيخُ الْمُفَسِّرِينَ وَعَمْدَةُ الْمُؤْرِخِينَ وَمَقْدِمُ الْفُقَهَاءِ وَالْمُحَدِّثِينَ،  
دارُ الْقَلْمَ، دَمْشَقُ، سُورِيَا، الطَّبْعَةُ الْأُولَى، سَنَةُ ١٤١٠ هـ - ١٩٩٠ مـ.

الزَّحِيلِيُّ، مُحَمَّدُ، الْقَاضِيُّ الْبَيْضَاوِيُّ، سَلْسَلَةُ أَعْلَامِ الْمُسْلِمِينَ رَقْمُ (٢٧)، دَارُ الْقَلْمَ،  
دَمْشَقُ، سُورِيَا، الطَّبْعَةُ الْأُولَى، سَنَةُ ١٤٠٨ هـ - ١٩٨٨ مـ.

الزَّحِيلِيُّ، مُحَمَّدُ، مَرْجِعُ الْعِلُومِ إِلَيْسَامِيِّ، دَارُ الْمَعْرِفَةِ: دَمْشَقُ، الطَّبْعَةُ الْأُولَى، (سَنَةُ  
الطبع غير متوفرة).

الزَّحِيلِيُّ، مُحَمَّدُ، تَحْقِيقُ كِتَابِ الْمَذَهَبِ لِلشِّيرازِيِّ، دَارُ الْقَلْمَ، دَمْشَقُ، سُورِيَا الطَّبْعَةُ  
الْأُولَى، سَنَةُ ١٤١٢ هـ - ١٩٩٢ مـ.

الزَّحِيلِيُّ، وَهْبَةُ، جَهُودُ تَقْنِينِ الْفَقَهِ إِلَيْسَامِيِّ، مَوْسِيَّةُ الرِّسَالَةِ، بَيْرُوتُ، لَبَانَ، الطَّبْعَةُ  
الْأُولَى، سَنَةُ ١٤٠٨ هـ - ١٩٨٧ مـ.

الزَّحِيلِيُّ، وَهْبَةُ، الْمَذَهَبُ الشَّافِعِيُّ الْمَذَهَبُ الْوَسِيْطُ بَيْنَ الْمَذَاهِبِ إِلَيْسَامِيَّةِ، بَحْثٌ مَنشُورٌ  
فِي مجلَّةِ آفَاقِ إِلَيْسَامِ، السَّنَةُ الرَّابِعَةُ، العَدْدُ الثَّالِثُ، أَيُّولُ سَنَةِ ١٩٩٦ مـ.

الزَّحِيلِيُّ، وَهْبَةُ، أَصْوَلُ الْفَقَهِ إِلَيْسَامِيِّ، دَارُ الْفَكَرِ، دَمْشَقُ، الطَّبْعَةُ الثَّانِيَّةُ، سَنَةُ  
١٤١٨ هـ - ١٩٩٨ مـ.

الزَّرْقاُ، مُصْطَفَىُ أَحْمَدُ (توفي سَنَةُ ١٤٢٠ هـ - ١٩٩٩ مـ)، الْمَدْخُلُ الْفَقَهِيُّ الْعَامُ (إِخْرَاجُ  
جَدِيدٍ)، دَارُ الْقَلْمَ، دَمْشَقُ، الطَّبْعَةُ الْأُولَى، سَنَةُ ١٤١٨ هـ - ١٩٩٨ مـ.

الزَّرْقاُ، مُصْطَفَىُ أَحْمَدُ، فَتاَوِيُّ، بَعْنَاهُ مَجْدُ أَحْمَدُ مَكْيٌّ، تَقْدِيمُ الدَّكْتُورِ يُوسُفُ الْقَرْضَاوِيِّ،  
دارُ الْقَلْمَ، دَمْشَقُ، سُورِيَا، الطَّبْعَةُ الْأُولَى، سَنَةُ ١٤٢٠ هـ - ١٩٩٩ مـ.

الزَّرْقَانِيُّ، مُحَمَّدُ عَبْدُ الْعَظِيمِ، مَنَاهِلُ الْعِرْفَانِ فِي عِلُومِ الْقُرْآنِ، دَارُ الْفَكَرِ، الْقَاهِرَةُ - مَصْرُ،  
الطبعة الثالثة، (سَنَةُ الطبع غير متوفرة).

- الزركلي، خير الدين (ولد سنة ١٣١٠ هـ، توفي سنة ١٣٩٦ هـ)، الأعلام، دار العلم للملائين، بيروت، لبنان، الطبعة العاشرة، سنة ١٩٩٢ م.
- الزعبي، محمد عفيف، ديوان الإمام الشافعي، جمع وتقديم محمد عفيف الزعبي، دار الجليل، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى، سنة ١٩٩٤ م.
- الزنجاني، شهاب الدين محمود بن أحد (توفي سنة ٦٥٦ هـ)، تخريج الفروع على الأصول، تحقيق: الدكتور محمد أديب صالح، مؤسسة الرسالة، بيروت، لبنان، الطبعة الخامسة، سنة ١٤٠٧ هـ - ١٩٨٧ م.
- أبو زهرة، محمد، أصول الفقه، دار الفكر العربي، القاهرة، مصر، طبعة سنة ١٣٧٧ هـ - ١٩٥٨ م.
- أبو زهرة، محمد، تاريخ المذاهب الإسلامية، دار الفكر العربي، القاهرة، (سنة الطبع غير متوفرة).
- أبو زهرة، محمد، الشافعي - حياته وعصره - آراؤه وفقهه، الطبعة الجديدة، دار الفكر العربي: القاهرة، سنة ١٤١٦ هـ - ١٩٩٦ م.
- زيدان، عبد الكري姆، الوجيز في أصول الفقه، مؤسسة الرسالة، بيروت، طبعة سنة ١٤١٥ هـ - ١٩٩٤ م.
- زيدان، عبد الكريمة، المدخل لدراسة الشريعة الإسلامية، مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة الخامسة عشر، سنة ١٤١٩ هـ - ١٩٩٨ م.
- زيدان، محمد أحد عبد العزيز، اختلاف الحديث للإمام الشافعي، تحقيق الأستاذ محمد أحد عبد العزيز زيدان، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى، سنة ١٤٠٦ هـ - ١٩٨٦ م.
- الزيلعي، جمال الدين أبو محمد عبد الله بن يوسف الحنفي (توفي سنة ٧٦٢ هـ)، نصب الرأي لأحاديث الهدایة، تقديم الشيخ محمد زاهد الكوثرى، دار إحياء التراث العربي، بيروت، لبنان، الطبعة الثالثة، سنة ١٤٠٧ هـ - ١٩٨٧ م.
- الساعاتي، أحمد بن عبد الرحمن بن محمد البنا (توفي بعد سنة ١٣٧١ هـ - ١٩٥١ م)، بدائع المتن في جمع وترتيب مسند الشافعى والسنن، مذيلاً بالقول الحسن شرح بدائع المتن، دار الأنوار، القاهرة، مصر، الطبعة الأولى، سنة ١٣٦٩ هـ - ١٩٥٠ م.
- سانو، قطب مصطفى (دكتوراه في الفلسفة والقانون، وأصله من غينيا)، أدوات النظر الاجتهادي المنشود في ضوء الواقع المعاصر، دار الفكر المعاصر، بيروت، لبنان، ودار الفكر، دمشق، سوريا، الطبعة الأولى، سنة ١٤٢١ هـ - ٢٠٠٠ هـ.

السايس، محمد علي، تاريخ الفقه الإسلامي، دار الفكر، دمشق، الطبعة الأولى، سنة ١٤١٩هـ - ١٩٩٩م.

السبكي، تاج الدين أبو نصر عبد الوهاب بن علي (ولد سنة ٧٢٧هـ، توفي سنة ٧٧١هـ)، طبقات الشافعية الكبرى، تحقيق مصطفى عبد القادر أحمد عطا، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى، سنة ١٤٢٠هـ - ١٩٩٩م.

السبكي، تقى الدين علي بن عبد الكافي (ولد سنة ٦٨٣هـ - توفي سنة ٦٥٦هـ)، الإيهاج في شرح المهاج، تحقيق د. شعبان محمد إسماعيل، مكتبة الكليات الأزهرية، القاهرة، مصر، طبعة سنة ١٤٠٢هـ - ١٩٨٢م.

السرطاوي، محمود علي مصلح، الإمام أبو إبراهيم المزني وأثره في فقه الشافعية، رسالة دكتوراه، كلية الشريعة والقانون، جامعة الأزهر، القاهرة، مصر، نوقشت سنة ١٣٩٦هـ - ١٩٧٦م، بإشراف أ. د. عبد الغني محمد عبد الحال.

سزكين، فؤاد، تاريخ التراث العربي، ترجمة: أ. د. محمود فهمي حجازي، نشر جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية في الرياض، وزارة التعليم العالي في المملكة العربية السعودية، سنة ١٤١١هـ - ١٩٩١م.

السقاف، علوى بن أحد بن عبد الرحمن (توفي سنة ١٣٣٥هـ)، الفوائد المكية فيما يحتاجه طلبة الشافعية من المسائل والضوابط والقواعد الكلية، شركة مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده، القاهرة، مصر، (ستة الطبع غير متوفرة).

السقاف، علوى بن أحد بن عبد الرحمن (توفي سنة ١٣٣٥هـ)، ترشيح المستفيدين على فتح المعين بشرح قرة العين، لزين الدين المليباري، مكتبة الغزالى، دمشق، ومؤسسة مناهل العرفان، بيروت (رقم الطبعة وستها غير مثبت).

أبو سليمان، عبد الوهاب إبراهيم، الفكر الأصولي دراسة تحليلية نقدية، دار الشرق: جدة، الطبعة الأولى، سنة ١٤٠٣هـ - ١٩٨٣م.

أبو سليمان، عبد الوهاب إبراهيم، منهاج البحث في الفقه الإسلامي خصائصه ونقائه، المكتبة المكية، مكة المكرمة، الطبعة الأولى، سنة ١٤١٦هـ - ١٩٩٦م.

أبو سليمان، عبد الوهاب إبراهيم، منهجية الإمام محمد بن إدريس الشافعي في الفقه وأصوله، المكتبة المكية، مكة المكرمة، الطبعة الأولى، سنة ١٤٢٠هـ - ١٩٩٩م.

أبو سليمان، عبد الوهاب إبراهيم، ترتيب الموضوعات الفقهية ومناسباته في المذاهب الأربع، نشر معهد البحوث العلمية وإحياء التراث الإسلامي في جامعة أم القرى في مكة المكرمة، الطبعة الأولى، سنة ١٤٠٨هـ - ١٩٨٨م.

- أبو سليمان، عبد الوهاب إبراهيم، كتابة البحث العلمي ومصادر الدراسات الإسلامية، دار الشروق، جدة، السعودية، الطبعة الثانية، سنة ١٤٠٣ هـ - ١٩٨٣ م.
- السعاني، أبو سعد عبد الكري姆 بن محمد بن منصور التميمي، (توفي سنة ٥٦٢ هـ)، الأنساب، تحقيق محمد أحد حلاق، دار إحياء التراث العربي، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى، سنة ١٤١٩ هـ - ١٩٩٩ م.
- السيوطى، جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر (ولد سنة ٨٤٩ هـ، توفي سنة ٩١١ هـ)، تاريخ الخلفاء، تحقيق إبراهيم صالح، دار البشائر، دمشق، سوريا، الطبعة الأولى، سنة ١٤١٧ هـ - ١٩٩٧ م.
- السيوطى، جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر (ولد سنة ٨٤٩ هـ - توفي سنة ٩١١ هـ)، تقرير الاستناد في تفسير الاجتهاد، تحقيق د. فؤاد عبد المنعم أحد، دار الدعوة، الإسكندرية، مصر، الطبعة الأولى، سنة ١٤٠٣ هـ - ١٩٨٣ م.
- السيوطى، جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر (ولد سنة ٨٤٩ هـ - توفي سنة ٩١١ هـ) الأشباء والنظائر في قواعد وفروع الشافعية، تحقيق الأستاذ محمد محمد تامر والأستاذ حافظ عاشور حافظ، دار السلام، القاهرة، مصر، الطبعة الأولى، سنة ١٤١٨ هـ - ١٩٩٨ م.
- السيوطى، جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر (ولد سنة ٨٤٩ هـ، توفي سنة ٩١١ هـ)، نظم العقيان في أعيان الأعيان، تحرير د. فيليب حتى، المكتبة العلمية، بيروت، لبنان، (سنة الطبع ورقم الطبعة غير متوفرة).
- الشاشي، سيف الدين أبو بكر محمد بن أحد القفال، (ولد سنة ٤٢٩ هـ، توفي سنة ٥٠٧ هـ)، حلية العلماء في معرفة مذاهب الفقهاء، تحقيق: د. ياسين أحد إبراهيم درادكة، مكتبة الرسالة الحديثة، عمان، الأردن، الطبعة الأولى، سنة ١٩٨٨ م.
- الشاطي، أبو إسحاق إبراهيم بن موسى اللخمي الغرناطي، (توفي سنة ٧٩٠ هجرية)، المواقفات في أصول الشريعة، تحقيق الشيخ عبد الله دراز، عنابة الشيخ إبراهيم رمضان، دار المعرفة، بيروت، الطبعة الأولى، سنة ١٤١٥ هـ - ١٩٩٤ م.
- الشافعى، أبو عبد الله محمد بن إدريس (ولد سنة ١٥٠ هـ - توفي سنة ٢٠٤ هـ)، الرسالة، شرح وتعليق د. عبد الفتاح بن ظافر كبار، دار النفائس، بيروت، الطبعة الأولى، سنة ١٤١٩ هـ - ١٩٩٩ م.
- الشافعى، أبو عبد الله محمد بن إدريس (ولد سنة ١٥٠ هـ - توفي سنة ٢٠٤ هـ)، الرسالة، تحقيق أحمد محمد شاكر، المكتبة العلمية، بيروت، لبنان، (رقم الطبعة وستتها غير متوفرة).

الشافعي، أبو عبد الله محمد بن إدريس (ولد سنة ١٥٠ هـ - توفي سنة ٢٠٤ هـ)، السنن المأثورة رواية أبي جعفر الطحاوي الحنفي، تحقيق الدكتور عبد المعطي أمين قلعيجي، دار المعرفة، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى، سنة ١٤٠٦ هـ - ١٩٨٦ م.

الشافعي، أبو عبد الله محمد بن إدريس (ولد سنة ١٥٠ هـ - توفي سنة ٢٠٤ هـ)، مسند الإمام الشافعي، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، طبعة سنة ١٤١٤ هـ - ١٩٩٣ م.

الشافعي، أبو عبد الله محمد بن إدريس (ولد سنة ١٥٠ هـ - توفي سنة ٢٠٤ هـ)، موسوعة الإمام الشافعي (الكتاب الأم) تحقيق الدكتور أحمد بدر الدين حسون، دار قتبة، بيروت، الطبعة الأولى، سنة ١٤١٦ هـ - ١٩٩٦ م.

الشافعي، أبو عبد الله محمد بن إدريس (ولد سنة ١٥٠ هـ - توفي سنة ٢٠٤ هـ)، اختلاف الحديث، تحقيق الأستاذ محمد أحمد عبد العزيز زيدان، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى، سنة ١٤٠٦ هـ - ١٩٨٦ م.

الشافعي، أبو عبد الله محمد بن إدريس (ولد سنة ١٥٠ هـ - توفي سنة ٢٠٤ هـ)، اختلاف الحديث برواية الربيع بن سليمان المرادي، تحقيق: عامر أحمد حيدر، مؤسسة الكتب الثقافية، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى، سنة ١٤٠٥ هـ - ١٩٨٥ م.

شاكر، أحمد محمد، الباعث الخايت شرح اختصار علوم الحديث للحافظ ابن كثير، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى، سنة ١٤٠٣ هـ - ١٩٨٣ م.

شاكر، محمود، التاريخ الإسلامي، المكتب الإسلامي، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى، سنة ١٤٠٥ هـ - ١٩٨٥ م.

الشربي، شمس الدين محمد بن محمد الخطيب (توفي سنة ٩٧٧ هـ)، مغني الحاج إلى معرفة معاني ألفاظ المنهاج، تحقيق الشيخ علي محمد معوض والشيخ عادل أحمد عبد الموجود، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى، سنة ١٤١٥ هـ - ١٩٩٤ م.

الشربي، شمس الدين محمد بن محمد الخطيب (توفي سنة ٩٧٧ هـ)، الإقناع في حل ألفاظ أبي شجاع، تحقيق الشيخ علي محمد معوض والشيخ عادل أحمد عبد الموجود، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى، سنة ١٤١٤ هـ - ١٩٩٤ م.

الشعار، مروان محمد، شتن الأوزاعي - أحاديث وآثار وفتاوی، دار النفائس، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى، سنة ١٤١٣ هـ - ١٩٩٣ م.

الشرفي، عبد المجيد السوسي، الاجتهد الجماعي في التشريع الإسلامي، بحث منشور في كتاب الأمة، العدد ٦٢، السنة السابعة عشرة، ذو القعدة ١٤١٨ هـ.

الشرقاوي، عبد الله بن حجازي بن إبراهيم (توفي سنة ١٢٢٦ هـ)، حاشية الشرقاوي على تحفة الطلاب بشرح تحرير تنقیح اللباب لشيخ الإسلام زکریا الأنصاري، دار

- الكتب العلمية، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى، سنة ١٤١٨ هـ - ١٩٩٧ م.
- الشكتعه، مصطفى، الإمام محمد بن إدريس الشافعي، دار الكتاب المصري، القاهرة، دار الكتاب اللبناني بيروت، لبنان، الطبعة الأولى، سنة ١٤٠٤ هـ - ١٩٨٤ م.
- الشناوي، عبد العزيز محمد، الأزهر جامعاً وجامعة، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، مصر، الطبعة الأولى، سنة ١٤٠٣ هـ - ١٩٨٣ م.
- الشناوى، عبد العزيز محمد، الدولة العثمانية دولة إسلامية مفترى عليها، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، مصر، طبعة سنة ١٩٨٣ م.
- الشوکانی، محمد بن علي (ولد سنة ١١٧٣ هـ توفي سنة ١٢٥٠ هـ)، البدر الطالع بمحاسن منْ بعد القرن السابع، وضع حواشيه خليل المنصور، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى، سنة ١٤١٨ هـ - ١٩٩٨ م.
- الشيباني، محمد بن الحسن، كتاب الأصل (المعروف بالمبسوط)، تصحيح وتعليق: أبو الوفا الأفغاني، عالم الكتب، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى، سنة ١٤١٠ هـ - ١٩٩٠ م.
- الشيرازي، أبو إسحاق إبراهيم بن علي بن يوسف (ولد سنة ٣٩٣ هـ - توفي سنة ٤٧٦ هـ)، طبقات الفقهاء، تحقيق د. إحسان عباس، دار الرائد العربي، بيروت، الطبعة الثانية، سنة ١٤٠١ هـ - ١٩٨١ م.
- الشيرازي، أبو إسحاق إبراهيم بن علي بن يوسف، (ولد سنة ٣٩٣ هـ، توفي سنة ٤٧٦ هـ)، المذهب في فقه الإمام الشافعي، تحقيق د. محمد الزحلبي، دار القلم، دمشق، سوريا، الطبعة الأولى، سنة ١٤١٢ هـ - ١٩٩٢ م.
- صالح، حكمت، دراسة فنية في شعر الإمام الشافعي، مطبعة الزهراء الحديثة، الموصل، العراق، طبعة سنة ١٩٨٣ م.
- الصالحي، أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عبد الهادي الدمشقي (توفي سنة ٧٤٤ هـ)، طبقات علماء الحديث، تحقيق أكرم البوши وإبراهيم الزبيق، مؤسسة الرسالة، بيروت، لبنان، الطبعة الثانية، سنة ١٤١٧ هـ - ١٩٩٦ م.
- الصباغ، محمد بن لطفي، محوث في أصول التفسير، المكتب الإسلامي، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى، سنة ١٤٠٨ هـ - ١٩٨٨ م.
- الصفار، عبد الرزاق قاسم، الإمام الأوزاعي ومنهجه كما يedo في فقهه، طباعة ونشر جامعة بغداد، سنة ١٣٩٦ هـ - ١٩٧٦ م.
- الصلابي، علي محمد محمد، الدولة العثمانية عوامل النهوض وأسباب السقوط، دار البيارق، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى، سنة ١٤٢٠ هـ - ١٩٩٩ م.

ابن الصلاح، أبو عمرو عثمان بن عبد الرحمن الشهري الكوفي (ولد سنة ٥٧٧ هـ - توفي سنة ٦٤٣ هـ)، حلية الإمام الشافعى، تحقيق بسام عبد الوهاب الجاوى، دار البصائر، دمشق، الطبعة الأولى، سنة ١٤٠١ هـ - ١٩٨١ م.

ابن الصلاح، أبو عمرو عثمان بن عبد الرحمن الشهري الكوفي، (ولد سنة ٥٧٧ هـ - توفي سنة ٦٤٣ هـ)، طبقات الفقهاء الشافعية، هذه ورتبه واستدرك عليه الإمام أبو زكريا النووي، نفحه الحافظ يوسف بن عبد الرحمن المزري، تحقيق وتعليق الأستاذ محى الدين علي نجيب، دار الشانز الإسلامية، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى، سنة ١٤١٣ هـ - ١٩٩٢ م.

صدقجي، إبراهيم بن علي، تحقيق: المسائل الفقهية التي انفرد بها الإمام الشافعى من دون إخوانه من الأئمة، تأليف الإمام ابن كثير الدمشقى (توفي سنة ٧٧٤ هـ)، مكتبة العلوم والحكم، المدينة المنورة، الطبعة الأولى، سنة ١٤٠٦ هـ - ١٩٨٦ م.

الصنعاني، محمد بن إسماعيل (وُلد سنة ١٠٩٩ هـ توفي سنة ١١٨٢ هـ) إرشاد القائد إلى تيسير الاجتهاد، تحقيق الأستاذ صلاح الدين مقبول أحمد، الدار السلفية، الكويت، الطبعة الأولى، سنة ١٤٠٥ هـ.

الصimirي، أبو عبد الله حسين بن علي (توفي سنة ٤٣٦ هـ)، أخبار أبي حنيفة وأصحابه، عالم الكتب، بيروت، الطبعة الثانية، سنة ١٤٠٥ هـ - ١٩٨٥ م.

ضيف، شوقي، تاريخ الأدب العربي العصر الجاهلي، دار المعارف بمصر: القاهرة، الطبعة السابعة، سنة ١٣٩٦ هـ - ١٩٧٦ م.

ضيف، شوقي، تاريخ الأدب العربي العصر العباسي الأول، دار المعارف، مصر، القاهرة، الطبعة الثانية، سنة ١٣٨٩ هـ - ١٩٦٩ م.

الطبرى، أبو جعفر محمد بن جرير (ولد سنة ٢٢٤ هـ توفي سنة ٣١٠ هـ)، تاريخ الطبرى (المسمى) تاريخ الأمم والملوك، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، الطبعة الثالثة، سنة ١٤١١ هـ - ١٩٩١ م.

الطبرى، أبو جعفر محمد بن جرير (ولد سنة ٢٢٤ هـ، توفي سنة ٣١٠ هـ)، تفسير الطبرى، (المسمى) جامع البيان في تأويل آي القرآن، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، الطبعة الثالثة، سنة ١٤٢٠ هـ - ١٩٩٩ م.

الطعمى، محى الدين (معاصر)، النور الأبهى في طبقات شيخوخ الجامع الأزهر، دار الجليل، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى، سنة ١٤١٢ هـ - ١٩٩٢ م.

عباس، عبد الحميد عبطان، الإمام الشافعى ومكانته بين المحدثين، رسالة ماجستير، كلية الشريعة، جامعة بغداد، نوقشت سنة ١٩٨٨ م، بإشراف أ. د قحطان عبد الرحمن الدورى.

عبد السلام، عز الدين عبد العزيز السُّلْمَي (ولد سنة ٥٧٧هـ - توفي سنة ٦٦٠هـ)،  
قواعد الأحكام في مصالح الأنام، مؤسسة الريان، بيروت، لبنان، طبعة سنة ١٤١٠هـ -  
١٩٩٠.

عبد السلام، عز الدين عبد العزيز السُّلْمَي (ولد سنة ٥٧٧هـ - توفي سنة ٦٦٠هـ)،  
الإمام في بيان أدلة الأحكام، تحقيق، رضوان ختار بن غربية، دار البشائر الإسلامية،  
بيروت، لبنان، الطبعة الأولى، سنة ١٤٠٧هـ - ١٩٨٧.

عبد السلام، عز الدين عبد العزيز السُّلْمَي (ولد سنة ٥٧٧هـ - توفي سنة ٦٦٠هـ)،  
مؤلفات العز بن عبد السلام، جمع دار الفكر المعاصر، بيروت، لبنان، تحقيق إبراد خالد  
الطبع، الطبعة الأولى، سنة ١٤٢٠هـ - ١٩٩٩.

عبد السلام، عز الدين عبد العزيز السُّلْمَي (ولد سنة ٥٧٧هـ - توفي سنة ٦٦٠هـ)،  
الإمام في بيان أدلة الأحكام، دراسة وتحقيق: رضوان ختار بن غربية، دار البشائر  
الإسلامية، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى، سنة ١٤٠٧هـ - ١٩٨٧.

عباس، أحمد عبطان، الإمام الشافعي وأثره في تأصيل قواعد علم الأصول، رسالة  
ماجستير مقدمة إلى مجلس كلية العلوم الإسلامية، جامعة بغداد، أشرف عليها أ. د.  
فاضل عبد الواحد عبد الرحمن، ونوقشت سنة ١٤١٢هـ - ١٩٩١.

عتر، نور الدين، منهاج النقد في علوم الحديث، دار الفكر، دمشق، سوريا، الطبعة الثالثة،  
سنة ١٤١٢هـ - ١٩٩٢.

ابن عبد البر، أبو عمر يوسف الأندلسي (ولد سنة ٣٦٨هـ - توفي سنة ٤٦٣هـ)،  
الانتقاء في فضائل الأئمة الثلاثة الفقهاء، بعناية عبد الفتاح أبو غدة، دار البشائر  
الإسلامية، بيروت، الطبعة الأولى، سنة ١٤١٧هـ - ١٩٩٧.

عبد السبحان، محظوظ الدين، منهاج الإمام الشافعي في تفسير آيات الأحكام، رسالة  
ماجستير مقدمة إلى قسم الكتاب والسنّة في كلية الشريعة في جامعة أم القرى، مكة  
المكرمة، أشرف عليها أ. د. عويد بن عياد المطري، ونوقشت سنة ١٤٠٧هـ.

العمجي، أبو اليزيد أبو زيد، فقه العقيدة عند الشافعي وأحمد الموقف والمنهج، دار  
الصحوة، القاهرة، مصر، الطبعة الأولى، سنة ١٤٠٨هـ - ١٩٨٧.

العزيري، محمد رامز عبد الفتاح مصطفى، ابن دقيق العيد عصره حياته علومه وأثره في  
الفقه، دار البشير، عمان، الأردن، الطبعة الأولى، سنة ١٤١٠هـ - ١٩٩٠.

العسقلاني، أبو الفضل أحمد بن علي بن حجر، (ولد سنة ٧٧٣، وتوفي سنة ٨٥٢هـ)،  
نهذيب التهذيب، تحقيق الشيخ خليل مأمون شيخاً وآخرين، دار المعرفة، بيروت،  
الطبعة الأولى، سنة ١٤١٧هـ - ١٩٩٦.

العسقلاني، أبو الفضل أحمد بن حجر، (ولد سنة 773هـ، وتوفي سنة 852هـ)، لسان الميزان، تحقيق محمد عبد الرحمن المرعشلي، دار إحياء التراث العربي، بيروت، الطبعة الأولى، سنة 1416هـ - 1996م.

العسقلاني، شهاب الدين أحمد بن علي بن حجر (ولد سنة 773هـ - توفي سنة 852هـ). توالي التأسيس لمعالي محمد بن إدريس، تحقيق أبو القداء عبد الله القاضي، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى، سنة 1406هـ - 1986م.

العسقلاني، شهاب الدين أحمد بن علي بن حجر (ولد سنة 773هـ، توفي سنة 852هـ)، تعجيل المنفعة بزواجه رجال الأئمة الأربع، تحقيق د. إكرام الله إمداد الحق آل قاسم، وأصل التحقيق رسالة دكتوراه مقدمة من الباحث إلى كلية الدعوة وأصول الدين في جامعة أم القرى في مكة المكرمة، وتقشت سنة 1414هـ دار البشائر الإسلامية، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى، سنة 1416هـ - 1996م.

العسقلاني، شهاب الدين أحمد بن علي بن حجر (ولد سنة 773هـ - توفي سنة 852هـ)، الدرر الكامنة في أعيان المائة الثامنة، ضبط وتصحيح عبد الوارد محمد علي، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى، سنة 1418هـ - 1997م.

العطار، حسن بن محمد بن محمود (ولد سنة 1190هـ - توفي سنة 1250هـ)، حاشية العطار على شرح الجلال الخلي على جمع الجواجم للإمام ابن السبكي وبها مشه تقرير للعلامة عبد الرحمن الشريبي، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان (سنة الطبع ورقم الطبعة غير متوفرة).

عطية، جمال الدين، تجديد الفقه الإسلامي، دار الفكر، دمشق، سوريا، الطبعة الأولى، سنة 1420هـ - 2000م.

العقيل، محمد بن عبد الوهاب، منهاج الإمام الشافعي - رحمه الله تعالى - في إثبات العقيدة، الكتاب أصله رسالة دكتوراه مقدمة إلى قسم العقيدة في كلية الدعوة وأصول الدين في الجامعة الإسلامية في المدينة المنورة، مكتبة أصوات السلف، الرياض، المملكة العربية السعودية، الطبعة الأولى، سنة 1419هـ - 1998م.

العلائي، أبو سعيد خليل بن كيكلدي الشافعي (توفي سنة 761هـ)، المجمع المذهب في قواعد المذهب، تحقيق الدكتور محمد بن عبد العفار الشريف، نشر وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية في الكويت، مطابع الرياضي، الطبعة الأولى، سنة 1414هـ - 1994م.

علي، أبجد رشيد محمد، الإمام ابن حجر الهيثمي وأثره في الفقه الشافعي، رسالة ماجستير قدّمت إلى قسم الفقه وأصوله في كلية الشريعة في الجامعة الأردنية، وتقشت سنة 1420هـ - 2000م بإشراف أ. د. محمود علي السرطاوي.

علي، سلوان عبد الخالق، الإمام الشافعي ومذهب القديم والجديد ضمن المنهاج للنحوبي، رسالة ماجستير قدمت إلى قسم الفقه وأصوله في جامعة صدام للعلوم الإسلامية في بغداد، ونوقشت سنة ١٤٢٠ هـ - ١٩٩٩ م، بإشراف أ. د. عبد الستار حامد الدباغ.

علي، محمد إبراهيم أحمد، المذهب عند الشافعية، بحث منشور في مجلة: جامعة الملك عبد العزيز، العدد الثاني، سنة ١٣٩٨ هـ - ١٩٧٨ م.

عنان، محمد عبد الله، تاريخ الجامع الأزهر، نشر بعنابة مؤسسة الحاخامي بالقاهرة، الطبعة الثانية، سنة ١٣٧٨ هـ - ١٩٥٨ م.

أبو عوانة، يعقوب بن إسحاق الإسفرايني (توفي سنة ٣١٦ هـ)، مسنن أبي عوانة، دار المعرفة، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى، سنة ١٤١٩ هـ - ١٩٩٨ م.

عوض، محمد عبد الرحمن، ديوان الإمام الشافعي، دار الكتب العلمية بيروت، لبنان، (رقم الطبعة وستها غير متوفرة).

عياض، أبو الفضل عياض بن موسى (ولد سنة ٤٧٦ هـ - توفي سنة ٥٤٤ هـ) ترتيب المدارك وتقريب المسالك لمعرفة أعلام مذهب مالك، تحقيق الدكتور أحد بكير محمود، دار مكتبة الحياة، بيروت، لبنان، طبعة سنة ١٣٨٧ هـ - ١٩٦٧.

أبو عيد، حسن محمد سليم، الإمام الشافعي وأثره في أصول الفقه، رسالة دكتوراه، كلية الشريعة والقانون، جامعة الأزهر، القاهرة، مصر، إشراف أ. د. عبد الغني محمد عبد الخالق، نوقشت سنة ١٣٩٦ هـ - ١٩٧٦ م.

أبو غدة، عبد الفتاح، تراجم ستة من فقهاء العالم الإسلامي في القرن الرابع عشر وأثارهم الفقهية، دار البشائر الإسلامية، بيروت، لبنان الطبعة الأولى، سنة ١٤١٧ هـ - ١٩٩٧ م.

الغزالى، أبو حامد محمد بن محمد (ولد سنة ٤٥٠ هـ وتوفي سنة ٥٠٥ هـ)، إحياء علوم الدين، دار الندوة الجديدة، بيروت، لبنان، (سنة الطبع غير مثبتة).

الغزالى، أبو حامد محمد بن محمد (ولد سنة ٤٥٠ هـ وتوفي سنة ٥٠٥ هـ)، المستصنف من علم الأصول، تحقيق: د. محمد سليمان الأشقر، مؤسسة الرسالة، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى، سنة ١٤١٧ هـ - ١٩٩٧ م.

الغزالى، أبو حامد محمد بن محمد (ولد سنة ٤٥٠ هـ، توفي سنة ٥٠٥ هـ) الوجيز في فقه الإمام الشافعى، تحقيق علي عوض وعادل عبد الموجود، شركة دار الأرقام بن أبي الأرقام، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى، سنة ١٤١٨ هـ - ١٩٩٧ م.

الغزالى، أبو حامد محمد بن محمد (ولد سنة ٤٥٠ هـ - توفي سنة ٥٠٥ هـ)، الوسيط في المذهب، تحقيق الدكتور علي محيى الدين القرره داغي قطر، إصدار وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية في دولة قطر، الطبعة الأولى، سنة ١٤١٣ هـ - ١٩٩٣ م.

الغزي، نجم الدين محمد بن محمد (ولد سنة ٩٧٧ هـ، توفي سنة ١٠٦١ هـ)، الكواكب السائرة بأعيان المائة العاشرة وضع حواشيه خليل المنصور، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى، سنة ١٤١٨ هـ - ١٩٩٧ م.

غنايم، محمد نبيل محمد السيد، المزني وأثره في الفقه الشافعى، رسالة ماجستير، قدمت إلى قسم الشريعة الإسلامية في كلية دار العلوم في القاهرة، ونوقشت سنة ١٩٧٢ م، بإشراف أ. د. عبد العظيم معانى.

غニم، عبد العزيز، دراسات في تاريخ الأزهر، دار الوفاء، القاهرة، مصر، طبعة سنة ١٤٠٣ هـ - ١٩٨٣ م.

الفاخوري، حنا، تاريخ الأدب العربي، المطبعة البوليسية، لبنان، (رقم الطبعة وستها غير مشتبه).

القاداني، أبو الفيض محمد ياسين بن عيسى، (توفي سنة ١٤١٠ هـ)، الفوائد الجنية حاشية المواهب السنوية شرح الفرائد البهية في نظم القواعد الفقهية في الأشباه والظواهر على مذهب الشافعية، بعنابة وتقديم رمزي سعد الدين دمشقية، دار البشائر الإسلامية، بيروت، لبنان، الطبعة الثانية، سنة ١٤١٧ هـ - ١٩٩٦ م.

الفاسى، محمد بن الحسن الحجوى الشعابى (ولد سنة ١٢٩١ هـ - توفي سنة ١٣٧٦ هـ)، الفكر السامي في تاريخ الفقه الإسلامي، تحقيق وتعليق عبد العزيز بن عبد الفتاح القارىء، المكتبة العلمية بالمدينة المنورة، الطبعة الأولى، سنة ١٣٩٦ هـ دار التراث، القاهرة، سنة ١٩٧٧ م.

الفقير، علي مصطفى محمد، الإمام العز بن عبد السلام وأثره في الفقه الإسلامي، رسالة دكتوراه، كلية الشريعة والقانون، جامعة الأزهر، نوقشت سنة ١٣٩٧ هـ ١٩٧٧ م وطبعت على نفقة مديرية إفتاء القوات المسلحة الأردنية سنة ١٩٨٤ م، أشرف على الرسالة أ. د. عبد الغنى عبد الخالق.

فيض الله، محمد فوزي، التعريف بالفقه الإسلامي، دار البشائر الإسلامية، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى، سنة ١٤١٨ هـ - ١٩٩٨ م.

قاضي زاده، عبد العزيز عبد القادر، الإمام الشافعى والمسائل التي اعتمدت من قوله القديم، رسالة ماجستير، قدمت إلى كلية الشريعة في الجامعة الإسلامية في المدينة المنورة، ونوقشت سنة ١٤٠٤ هـ بإشراف أ. د. عبد الحميد الغفارى.

ابن قاضي شهبة، تقى الدين الأسدى الشافعى (توفي سنة ٨٥١ هـ) طبقات النهاة واللغوين، تحقيق د. محسن عياض، مطبعة النعمان، النجف الأشرف، العراق، طبعة سنة ١٩٧٤.

-  القحطاني، محمد أحد معبر، متأرجح الأصوليين في التأليف، دار الوفاء، جدة، المملكة العربية السعودية، الطبعة الأولى، سنة ١٤٠٦هـ - ١٩٨٦م.
-  القرضاوي، يوسف، الفقه الإسلامي بين الأصالة والتجديد، مكتبة وهبة، القاهرة، مصر، الطبعة الثانية، سنة ١٤١٩هـ - ١٩٩٩م.
-  ابن قططوبغا، أبو الوفاء زين الدين قاسم، (توفي سنة ٨٧٩هـ)، تاج الترجم (في ترجم الحفظة)، تحقيق محمد خير رمضان يوسف، دار القلم، دمشق، سوريا، الطبعة الأولى، سنة ١٤١٣هـ - ١٩٩٢م.
-  قلعة جي، محمد رواس، موسوعة فقه الطبرى وحماد بن أبي سليمان، دار النفائس، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى، سنة ١٤١٥هـ - ١٩٩٤م.
-  قلعة جي، محمد رواس، موسوعة فقه إبراهيم النخعي، دار النفائس، بيروت، لبنان، الطبعة الثانية، سنة ١٤٠٦هـ - ١٩٨٦م.
-  القليوبي، شهاب الدين أحمد بن سلامة (توفي سنة ١٠٦٩هـ)، وعمرية، شهاب الدين أحمد البرلسى (توفي سنة ٩٥٧هـ)، حاشيتنا القليوبي وعمرية على كنز الراغبين بحلال الدين المحلي شرح منهاج الطالبين للإمام النووي، تحقيق عبد اللطيف عبد الرحمن، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى، سنة ١٤١٧هـ - ١٩٩٧م.
-  قمحاوى، محمد الصادق، الدرر النقية في فقه السادة الشافعية، المكتبة الأزهرية للتراث، القاهرة، طبعة سنة ١٤١٨هـ - ١٩٩٧م.
-  الكبيسي، أحد عواد جمعة، وصل مرسالات الإمام الشافعى في كتابه الأم، رسالة دكتوراه، قدّمت إلى كلية العلوم الإسلامية في جامعة بغداد، ونوقشت سنة ١٤١٧هـ - ١٩٩٦م، بإشراف أ. د. حارث سليمان الضاري.
-  ابن كثير، أبو الفداء إسماعيل بن عمر الدمشقي (ولد سنة ٧٠١هـ - توفي سنة ٧٧٤هـ)، البداية والنهاية، تحقيق علي شيري، دار إحياء التراث العربي، بيروت، الطبعة الأولى، سنة ١٤٠٨هـ - ١٩٨٨م.
-  ابن كثير، أبو الفداء إسماعيل بن عمر الدمشقي، (ولد سنة ٧٠١هـ - وتوفي سنة ٧٧٤هـ) المسائل الفقهية التي انفرد بها الإمام الشافعى من دون إخوانه من الأئمة، تحقيق د. إبراهيم بن علي صندجي، مكتبة العلوم والحكم، المدينة المنورة، الطبعة الأولى، سنة ١٤٠٦هـ - ١٩٨٦م.
-  ابن كثير، أبو الفداء إسماعيل بن عمر (ولد سنة ٧٠١هـ توفي سنة ٧٧٤هـ)، مناقب الإمام الشافعى، تحقيق وتعليق د. خليل إبراهيم ملا خاطر مكتبة الإمام الشافعى، الرياض، المملكة العربية السعودية، الطبعة الأولى، سنة ١٤١٢هـ - ١٩٩٢م.

- كتحالة، عمر رضا، معجم المؤلفين، تراجم مصنفي الكتب العربية، مؤسسة الرسالة، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى، سنة ١٤١٤ هـ - ١٩٩٣ م.
- الكتاب الكوهجي، عبد الله بن حسن آل حسن، زاد المحتاج في شرح المنهاج، تحقيق: عبد الله الأنصارى، المكتبة العصرية، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى، (سنة الطبعة غير مثبتة).
- الماوردي، أبو الحسن علي بن محمد، (ولد سنة ٢٦٤ هـ، توفي سنة ٤٥٠ هـ)، الحاوي الكبير، تحقيق: علي محمد معوض وعادل أحمد عبد الموجود، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى، سنة ١٤١٤ هـ - ١٩٩٤ م.
- مجلة الحكمة، مجلة علمية شرعية تصدر كل أربعة أشهر في بريطانيا العدد الرابع، جمادى الأولى ١٤١٥ هـ.
- الحاميد، شويفن هزاع علي، مسيرة الفقه الإسلامي المعاصر وملامحه، دار عمار، عمان، الأردن، الطبعة الأولى، سنة ١٤٢٢ هـ - ٢٠٠٠ م.
- محمصاني، صبحي، الأوزاعي وتعاليمه الإنسانية والقانونية، دار العلم للملايين، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى، سنة ١٩٧٨ م.
- محمد، علي جمعة، المصطلح الأصولي ومشكلة المفاهيم، المعهد العالمي للفكر الإسلامي، القاهرة، مصر، الطبعة الأولى، سنة ١٤١٧ هـ - ١٩٩٦ م.
- محمد، علي جمعة، المدخل/سلسلة تيسير التراث، المعهد العالمي للفكر الإسلامي، القاهرة، مصر، الطبعة الأولى، سنة ١٤١٧ هـ - ١٩٩٦ م.
- محمد، يسري السيد، بدائع التفسير الجامع لتفسير الإمام ابن قيم الجوزية، جمعه ووثق نصوصه وخرج أحاديثه يسري السيد محمد، دار ابن الجوزي، الدمام، السعودية، الطبعة الأولى، سنة ١٤١٤ هـ - ١٩٩٣ م.
- الحمدى، محمد يوسف، أثر السنة في فقه الشافعى، بحث منشور في مجلة: مركز بحوث السنة والسير، قطر، العدد الخامس، سنة ١٩٩١ م.
- محمود، عبد الحليم، (شيخ الأزهر) الليث بن سعد إمام أهل مصر، دار المعارف، القاهرة، مصر، طبعة سنة ١٩٩٦ م.
- محيسن، محمد سالم، معجم حفاظ القرآن عبر التاريخ، دار الجليل، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى، سنة ١٤١٢ هـ - ١٩٩٢ م.
- مذكور، محمد سلام، مناهج الاجتهاد في الإسلام في الأحكام الفقهية والعقائد، نشر جامعة الكويت، الطبعة الأولى، سنة ١٣٩٣ هـ - ١٩٧٣ م.
- المرادي، أبو الفضل محمد خليل بن علي بن محمد (ولد في دمشق سنة ١١٧٣ هـ - توفي في

- حلب سنة ١٢٠٦هـ) سلك الدرر في أعيان القرن الثاني عشر، ضبط وتصحيح محمد عبد القادر شاهين، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى، سنة ١٤١٨هـ ١٩٩٧م.
- المرعشلي، يوسف عبد الرحمن، فهرس أحاديث مسنن الإمام الشافعى بترتيب الحديث البارع محمد عابد السندي المتوفى سنة ١٢٥٧هـ، دار البشائر الإسلامية، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى، سنة ١٤٠٧هـ - ١٩٨٧م.
- مؤسسة آل البيت للفكر الإسلامي، عمان، الأردن، الفهرس الشامل للتراث العربي الإسلامي المخطوط، الحديث النبوى الشريف وعلومه ورجاله، طبعة سنة ١٤١٢هـ - ١٩٩١م.
- مؤسسة آل البيت للفكر الإسلامي، عمان، الأردن، الفهرس الشامل للتراث العربي الإسلامي المخطوط، الفقه وأصوله، طبعة سنة ١٤٢١هـ - ٢٠٠٠م.
- الشهور، أبو بكر بن علي (معاصر)، قبسات النور في إيضاح حياة سيدي الوالد الداعي إلى الله الحبيب علي بن أبي بكر الشهور، دار الرازى، عمان، الأردن، دار الفقيه، تريم، حضرموت، اليمن، الطبعة الأولى، سنة ١٤١٩هـ - ١٩٩٨م.
- المظفر، محمد رضا (وهو جعفري المذهب) عقائد الإمامية، دار الزهراء، بيروت، لبنان، الطبعة السادسة، سنة ١٤٠٦هـ - ١٩٨٦م.
- معوض، علي محمد، ومعه مشارك في التأليف: عادل أحمد عبد الموجود، تاريخ التشريع الإسلامي، دراسات في التشريع وتطوره ورجاله، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى، سنة ١٤٢٠هـ - ٢٠٠٠م.
- أبو مغلى، سميح عبد الله، الزاهر في غريب ألفاظ الإمام الشافعى لأبي منصور محمد بن أحمد الأزهري، تحقيق ودراسة د. سميح عبد الله أبو مغلى، دار الفكر عمان، الأردن، الطبعة الأولى، سنة ١٤١٩هـ - ١٩٩٩م.
- المقدسي، شهاب الدين أبو شامة (ولد سنة ٥٩٩هـ، توفي سنة ٦٦٥هـ) المؤتمل للرد إلى الأمر الأول (وهو من ضمن مجموعة الرسائل المنيرية)، إدارة المطبعة المنيرية، القاهرة، مصر، طبعة سنة ١٣٤٦هـ.
- المقدسي، عبد الغنى بن عبد الواحد بن علي (ولد سنة ٥٤١هـ توفي سنة ٦٠٠هـ)، عمدة الأحكام من كلام خير الأنام، تحقيق محمود عبد القادر الأرناؤوط، دار المأمون للتراث، دمشق، بيروت، الطبعة الثانية، سنة ١٤٠٨هـ - ١٩٨٨م.
- مكتبي، نذير محمد، الفصحي في مواجهة التحديات، دار البشائر الإسلامية، بيروت، الطبعة الأولى، سنة ١٤١٢هـ - ١٩٩١م.
- المكي، أبو طالب محمد بن علي بن عطية (توفي سنة ٣٨٦هـ مجرية في بغداد) قوت القلوب.

ملا خاطر، خليل إبراهيم، الإمام الشافعي وعلم مختلف الحديث، بحث منشور في مجلة كلية أصول الدين، الصادرة عن جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية في الرياض، العدد الأول، سنة ١٣٩٧هـ - ١٣٩٨هـ.

ملا خاطر، خليل إبراهيم، الإمام الشافعي وأثره في الحديث وعلومه، رسالة دكتوراه قدمت إلى كلية أصول الدين في جامعة الأزهر، ونوقشت سنة ١٩٧٤م بإشراف أ. د. سيد الحكيم.

ابن الملقن، سراج الدين أبو حفص عمر بن علي بن أحمد الأندلسي التكروري، (توفي سنة ٨٠٤هـ) العقد المذهب في طبقات حملة المذهب، تحقيق أمين نصر الأزهري وسيد مهني، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى، سنة ١٤١٧هـ - ١٩٩٧م.

ابن الملقن، سراج الدين أبو حفص عمر بن علي بن أحمد الأندلسي التكروري، (توفي سنة ٨٠٤هـ) عجالة المحتاج إلى توجيهه النهاج، تحقيق: عز الدين هشام بن عبد الكريم البدراني، دار الكتاب، الأردن، الطبعة الأولى، سنة ١٤٢١هـ - ٢٠٠١م.

ابن المنذر، محمد بن إبراهيم النسابوري (ولد سنة ٢٤١هـ وتوفي سنة ٣١٨هـ) الإشراف على مذاهب أهل العلم، تحقيق الأستاذ محمد سراج الدين، تقديم الشيخ الدكتور عبد الغني محمد عبد الحالق، نشر وتوزيع إدارة إحياء التراث الإسلامي، دولة قطر، الطبعة الأولى، سنة ١٤٠٦هـ - ١٩٨٦م.

المودودي، أبو الأعلى، حقوق الزوجين دراسة نقدية لقانون الأحوال الشخصية، تعرّيف أحمد إدريس، الدار السعودية للنشر والتوزيع، جدة، المملكة العربية السعودية، الطبعة الثانية، سنة ١٤٠٧هـ - ١٩٨٧م.

الميداني، عبد الرحمن حسن جبنة، العقيدة الإسلامية وأسسها، دار القلم، دمشق، سوريا، الطبعة السابعة، سنة ١٤١٥هـ - ١٩٩٤م.

ميقا، أبو بكر إسماعيل محمد، الرأي وأثره في مدرسة المدينة، مؤسسة الرسالة، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى، سنة ١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م.

ناجي، ناصر محبي الدين، الإمام المزنوي ومخالفاته للإمام الشافعي في كتابه المختصر، رسالة ماجستير، كلية الشريعة، جامعة أم القرى، مكة المكرمة، تقدّمت سنة ١٤٠٩هـ بإشراف أ. د. محمود عبد الله العكاكي.

التدوي، علي أحد (معاصر)، القواعد الفقهية: مفهومها نشأتها تطورها، دار القلم، دمشق، سوريا، الطبعة الأولى، سنة ١٤٠٦هـ - ١٩٨٦م.

التدوي، أبو الحسن علي الحسني، ماذا خسر العالم بالخطاط المسلمين، دار الكلمة، المنصورة، مصر، الطبعة الأولى، سنة ١٤١٨هـ - ١٩٩٨م.

- الندوی، أبو الحسن علي الحسني، ردة ولا أبا بکر لها، نشر وتوزيع رئاسة إدارات البحوث العلمية والإفتاء والدعوة والإرشاد بالملكة العربية السعودية، (سنة الطبع غير متوفرة).

ابن النديم، محمد بن إسحاق، الفهرست، اعنتي به وعلق عليه الشيخ إبراهيم رمضان، دار الفتوى، بيروت، دار المعرفة، لبنان، الطبعة الثانية، سنة ١٤١٧هـ - ١٩٩٧م.

النسفي، ميمون بن محمد الشهير بآبی المعین النسفي، (توفي سنة ٥٠٨هـ)، بحر الكلام، تحقيق د. ولی الدين محمد صالح الفرفور، مكتبة دار الفرفور، دمشق، سوريا، الطبعة الأولى، سنة ١٤١٧هـ - ١٩٩٧م.

نصر، محمد إبراهيم، من عيون الشعر: الشافعي شعره وأدبها، دار الرشيد، المملكة العربية السعودية، الطبعة الثانية، سنة ١٤١٦هـ - ١٩٩٦م.

النwoي، أبو زكريا عبيـي الدين بن شرف (ولد سنة ٦٣١هـ وتوفي سنة ٦٧٦هـ)، تهذيب الأسماء واللغات، إدارة الطباعة المنيرية، القاهرة، (سنة الطبع غير متوفرة).

النwoي، أبو زكريا عبيـي الدين بن شرف (ولد سنة ٦٣١هـ، توفي سنة ٦٧٦هـ) روضة الطالبين، تحقيق عادل أحمد عبد الموجود وعلي محمد معوض، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، (رقم الطبعة وستتها غير متوفـر).

النwoي، أبو زكريا عبيـي الدين بن شرف (ولد سنة ٦٣١هـ - توفي سنة ٦٧٦هـ) رياض الصالحين، تحقيق حسان عبد المنان، دار طيبة، مكة المكرمة، السعودية، الطبعة الأولى، سنة ١٤١٢هـ - ١٩٩٢م.

النwoي، أبو زكريا عبيـي الدين بن شرف (ولد سنة ٦٣١هـ - توفي سنة ٦٧٦هـ)، المجموع شرح المذهب، دار الفكر، بيروت.

النwoي، أبو زكريا عبيـي الدين بن شرف (ولد سنة ٦٣١هـ، توفي سنة ٦٧٦هـ) منهاج الطالبين وعمدة المفتين وبهامشه المنهج - اختصار المنهاج - لشيخ الإسلام زكريا الأنصاري دار الفكر، بيروت، لبنان، طبعة سنة ١٤١٢هـ - ١٩٩٢م.

النwoي، أبو زكريا عبيـي الدين بن شرف (ولد سنة ٦٣١هـ وتوفي سنة ٦٧٦هـ)، المنهاج شرح صحيح مسلم بن الحجاج، (الشهور بتصحیح مسلم بشرح النwoي)، تحقيق الشیخ عرفان حسونه، تقديم: د. محمد المرعشلي، دار إحياء التراث العربي، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى، سنة ١٤٢٠هـ - ٢٠٠٠م.

المیتمی، شهاب الدين ابن حجر (ولد سنة ٩٠٩هـ - توفي سنة ٩٧٣هـ)، تحفة المحتاج بشرح المنهاج وعليه حواشی الشرواني وابن قاسم العبادي، ضبط وتصحیح الشیخ محمد عبد العزیز الحالـدی، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى، سنة ١٤١٦هـ - ١٩٩٦م.

الهيتمي، شهاب الدين ابن حجر (ولد سنة ٩٠٩ هـ توفي سنة ٩٧٤ هـ)، الفتاوى الكبرى الفقهية على مذهب الإمام الشافعى، جمعها ورتبها تلميذ الإمام ابن حجر الشیخ عبد القادر ابن أحمد بن علي الفاكھي المکي المتوفى سنة ٩٨٢ هجرية، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى، سنة ١٤١٧ هـ - ١٩٩٧ م.

الهيتمي، شهاب الدين ابن حجر (ولد سنة ٩٠٩ هـ - توفي سنة ٩٧٣ هـ) المنهاج القويم على المقدمة الحضرمية في الفقه الشافعى، تحقيق وتعليق د. مصطفى سعيد الحسن ود. مصطفى ديوب البغا والشيخ على الشربجي وأخرون، دار الفتحاء، عمان، الأردن، مؤسسة علوم القرآن، دمشق، بيروت، الطبعة الثالثة، سنة ١٩٨٧.

الهيتمي، شهاب الدين ابن حجر (ولد سنة ٩٠٩ هـ - توفي سنة ٩٧٣ هـ)، الخيرات الحسان في مناقب الإمام الأعظم أبي حنيفة النعمان، تقديم وتحقيق خليل الميس، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى، سنة ١٤٠٣ هـ - ١٩٨٣ م.

هيتو، محمد حسن، الاجتهد وطبقات مجتهدي الشافعية، مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة الأولى، سنة ١٤٠٩ هـ - ١٩٨٨ م.

واصل، نصر فريد محمد، وأخر، تيسير فتح القريب المحب للطالب الأزهري التمجيب، المكتبة الأزهرية للتراث، القاهرة، طبعة سنة ١٤١٦ هـ - ١٩٩٦ م.

وكيع، محمد بن خلف بن حيان، المعروف بوكيع (توفي سنة ٣٠٦ هجرية)، أخبار القضاة، تحقيق عبد العزيز مصطفى المراغي، عالم الكتب، بيروت، لبنان، (رقم الطبعة وستتها غير متوفرة).

الولي، طه، عبد الرحمن الأوزاعي شيخ الإسلام وإمام أهل الشام، دار صادر، بيروت، لبنان، طبعة سنة ١٣٨٨ هـ - ١٩٦٨ م.

ياسين، محمد نعيم، الإيمان أو كانه حقيقة نواديه، دار الفرقان، عمان، الأردن، الطبعة الخامسة، سنة ١٤١٠ هـ - ١٩٨٩ م.

يكن، زهدي، ديوان الشافعى، جمعه زهدي يكن، حققه وزاد عليه د. محمد زهدي يكن، دار يكن للنشر، بيروت، لبنان، طبعة سنة ١٤٠٠ هـ - ١٩٧٩ م.

أبو يوسف، يعقوب بن إبراهيم (توفي سنة ١٨٢ هـ) الرد على سير الأوزاعي، عناية وتصحيح أبو الوفا الأفغاني، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، (سنة الطبع غير متوفرة).

## فهرس المحتويات

٥	إهداء
٧	تقديم فضيلة الأستاذ الدكتور: مصطفى سعيد الخن
١١	المقدمة
١٩	الملخص: المدخل إلى مذهب الإمام الشافعي رضي الله عنه

### الباب الأول

٢١	الإمام الشافعي مؤسس المذهب
٢٣	الفصل الأول، سيرة الإمام الشافعي ونشأته وما يتصل بها
٢٥	المبحث الأول: الملامح العامة للعصر الذي عاش فيه الإمام الشافعي
٢٥	المطلب الأول: الناحية السياسية
٢٩	المطلب الثاني: الناحية العلمية
٣٤	المبحث الثاني: اسم الإمام الشافعي ونسبه ومولده
٣٤	المطلب الأول: نسب الإمام الشافعي
٤٠	أم الإمام الشافعي
٤٢	المطلب الثاني: زمان ولادة الإمام الشافعي ومكانها
٤٤	المبحث الثالث: المراحل الأولى من حياته ونشأته في مكة المكرمة
٤٤	المطلب الأول: المراحل الأولى
٤٥	المطلب الثاني: المراحل الثانية

المطلب الثالث: شيخ الإمام الشافعي في مكة المكرمة .....	٤٩
١ - سفيان بن عيينة .....	٤٩
٢ - مسلم بن خالد الرّئجي .....	٥٠
المبحث الرابع: المرحلة الثانية من حياته وصحبته للإمام مالك في المدينة المنورة ..	٥٥
المطلب الأول: المدينة المنورة في عصر تابعي التابعين .....	٥٥
المطلب الثاني: الإمام مالك بن أنس رضي الله عنه .....	٥٨
المطلب الثالث: تلقّي الإمام الشافعي عن الإمام مالك .....	٥٩
المبحث الخامس: المرحلة الثالثة من حياته ورحلته إلى اليمن للعمل فيها .....	٦٤
المبحث السادس: المرحلة الرابعة من حياته ولقائه بمحمد بن الحسن الشيباني في بغداد ..	٧١
المطلب الأول: حمل الإمام الشافعي إلى بغداد ومحنته عند الخليفة .....	٧١
المطلب الثاني: محمد بن الحسن الشيباني وصحبة الإمام الشافعي له .....	٧٣
المطلب الثالث: شيخ الإمام الشافعي العراقيين .....	٧٥
١ - وكيع بن الجراح .....	٧٦
٢ - عبد الوهاب بن عبد المجيد التّقفي .....	٧٦
٣ - إسماعيل بن إبراهيم البصري .....	٧٧
المبحث السابع: المرحلة الخامسة من حياته في مكة المكرمة وظهور مذهبه .....	٧٩
المطلب الأول: الإمام أحمد بن حنبل وتلقّيه عن الإمام الشافعي .....	٨٠
المطلب الثاني: الإمام إسحاق بن راهويه واتصاله بالإمام الشافعي .....	٨٣
المبحث الثامن: المرحلة السادسة من حياته ورحلته الثانية إلى بغداد .....	٨٧
المطلب الأول: وصول الإمام الشافعي إلى بغداد وعرضه لمذهبة فيها .....	٨٧
المطلب الثاني: تلاميذ الإمام الشافعي العراقيين .....	٩٢

١ - أبو ثور الكلبي .....	٩٢
٢ - أبو علي الكرابيسي .....	٩٣
٣ - الحسن الرَّعْفَرَانِي .....	٩٤
المطلب الثالث: سبب وصف الإمام الشافعي في هذه المرحلة بناصر السنة ..	٩٥
المبحث التاسع: المرحلة السابعة من حياته وتنقله بين مكة وبغداد ..	٩٩
المبحث العاشر: المرحلة الأخيرة من حياته في مصر ووفاته فيها ..	١٠٣
المطلب الأول: النشاط العلمي للإمام الشافعي في مصر ..	١٠٣
المطلب الثاني: أشهر تلاميذ الإمام الشافعي المصريين ..	١٠٦
١ - البوطي .....	١٠٦
٢ - المُزني .....	١٠٨
٣ - الربيع المرادي .....	١١١
المطلب الثالث: مرض الإمام الشافعي ووفاته ..	١١٣
<b>الفصل الثاني: علوم الإمام الشافعي وما يتصل بها ..</b>	١١٥
المبحث الأول: الشخصية الاجتهدية للإمام الشافعي ..	١١٧
المطلب الأول: المخطات المؤثرة في التكوين العلمي للإمام الشافعي ..	١١٧
المطلب الثاني: سعة علوم الإمام الشافعي ومقومات ذلك ..	١١٩
المبحث الثاني: إحاطته باللغة العربية وعلومها ..	١٢٥
المبحث الثالث: رسوخ قدمه في تفسير القرآن الكريم ..	١٣٢
المبحث الرابع: رسوخ قدمه في الحديث النبوي روایةً ودرایةً ..	١٣٨
المطلب الأول: روایة الإمام الشافعي للحديث ودرایته به ..	١٣٨
المطلب الثاني: شبكاتٌ حول إمامية الشافعي في الحديث، وردّها ..	١٤٤

١٥٠	المبحث الخامس: إحاطته بفقه الإمام مالك بن أنس وأصوله .....
١٥٠	المطلب الأول: جذور فقه الإمام مالك .....
١٥٣	المطلب الثاني: النشأة المالكية للإمام الشافعي .....
١٥٧	المطلب الثالث: مقارنة بين الإمام الشافعي وأشهب بن عبد العزيز .....
١٦٠	المبحث السادس: إحاطته بفقه الإمام أبي حنيفة وأصوله .....
١٦٠	المطلب الأول: جذور فقه الإمام أبي حنيفة .....
١٦٥	المطلب الثاني: تلقي الإمام الشافعي لفقه الحنفية .....
١٦٩	المطلب الثالث: دلائل إحاطة الإمام الشافعي بفقه الحنفية وأصولهم .....
١٧٦	المبحث السابع: اطلاعه على فقه الإمام الأوزاعي .....
١٧٦	المطلب الأول: جذور فقه الإمام الأوزاعي .....
١٨٢	المطلب الثاني: اطلاع الإمام الشافعي على فقه الأوزاعي .....
١٨٦	المبحث الثامن: اطلاعه على فقه الإمام الليث بن سعد .....
١٨٦	المطلب الأول: جذور فقه الإمام الليث بن سعد .....
١٩٢	المطلب الثاني: اطلاع الإمام الشافعي على فقه الليث بن سعد .....
١٩٥	<b>الفصل الثالث : آثار الإمام الشافعي .....</b>
١٩٧	المبحث الأول: مصنفات الإمام الشافعي التي لم تصل إلى زمان كتابة هذه الرسالة .....
١٩٧	المطلب الأول: بدء تصنيف الإمام الشافعي للكتب وطريقته في ذلك .....
٢٠٣	المطلب الثاني: مصنفات الإمام الشافعي التي لم تصل إلى زمان كتابة هذه الرسالة .....
٢١٠	أولاً: كتاب الحجة .....
٢١١	ثانياً: الرسالة العراقية (القديمة) .....

ثالثاً: المبسوط .....	٢١٢
رابعاً: السنن برواية حرملة التجيبي .....	٢١٤
البحث الثاني: مصنفات الإمام الشافعى التي وصلت إلى زمن كتابة هذه الرسالة....	٢١٧
المطلب الأول: مصنفات الإمام الشافعى في الفقه العام .....	٢١٧
أولاً: مشمولات كتاب الأم.....	٢١٨
ثانياً: طريقة تصنيف الكتاب وما تعلق بها .....	٢٢٣
ثالثاً: الدراسات التي خدمت كتاب الأم قديماً وحديثاً.....	٢٢٥
رابعاً: الرد على شبهة حول نسبة الأم للإمام الشافعى .....	٢٢٧
المطلب الثاني: مصنفات الإمام الشافعى في الفقه المقارن .....	٢٣٣
أولاً: كتاب اختلاف أبي حنيفة وابن أبي ليلى.....	٢٣٤
ثانياً: كتاب اختلاف علي وعبد الله بن مسعود رضي الله عنهمما ....	٢٣٥
ثالثاً: كتاب اختلاف مالك والشافعى .....	٢٣٥
رابعاً: كتاب الرد على محمد بن الحسن .....	٢٣٦
خامساً: كتاب سير الأوزاعي .....	٢٣٧
المطلب الثالث: مصنفات الإمام الشافعى في أصول الفقه .....	٢٣٩
أولاً: كتاب الرسالة .....	٢٤٠
١ - سبب تصنيف الكتاب .....	٢٤٠
٢ - موضوعات الكتاب .....	٢٤٣
٣ - شروح كتاب الرسالة .....	٢٤٤
ثانياً: كتاب إبطال الاستحسان .....	٢٤٧
ثالثاً: كتاب جماع العلم .....	٢٤٨
رابعاً: كتاب بيان فرائض الله .....	٢٥٠

٢٥١	خامساً: كتاب صفة نهي النبي - صلى الله عليه وسلم -.....
٢٥٢	سادساً: كتاب اختلاف الحديث.....
٢٥٣	وصف مضمون كتاب اختلاف الحديث .....
٢٥٤	الدراسات التي خدمت الكتاب .....
	<b>المبحث الثالث: المصنفات المجموعة من آثار الإمام الشافعي بعد عصره</b>
٢٥٧	والمصنفات المنسوبة إليه.....
٢٥٧	<b>المطلب الأول: المصنفات المجموعة من آثار الإمام الشافعي بعد عصره ...</b>
٢٥٧	أولاً: معرفة السنن والأثار.....
٢٦٠	ثانياً: أحكام القرآن .....
٢٦٣	ثالثاً: مسنن الإمام الشافعي .....
٢٦٦	رابعاً: كتاب السنن.....
٢٦٨	<b>المطلب الثاني: المصنفات المنسوبة إلى الإمام الشافعي .....</b>

### **باب البَيْنَانِي**

#### **المذهب الشافعي**

٢٧٣	<b>الفصل الأول: التطور التاريخي للمذهب الشافعي.....</b>
	<b>المبحث التمهيدي: بيان تقسيمات مفيدة للأدوار التاريخية لعلوم الحديث، والفقه الإسلامي .....</b>
٢٧٧	المطلب الأول: الأدوار التاريخية لتطور علوم الحديث.....
٢٧٧	المطلب الثاني: الأدوار التاريخية لتطور علم الفقه الإسلامي .....
٢٨٩	<b>المبحث الأول: أدوار تطور المذهب الشافعي .....</b>

المطلب الأول: عرض تقسيم كلٍ من الدكتور محمد إبراهيم أحمد علي	
والدكتور أحمد نخراوي عبد السلام لأدوار التطور التاريخي للمذهب	
الشافعي ..... ٢٩٠	
المطلب الثاني: التقسيم المقترن في هذه الدراسة لأدوار التطور	
التاريخي للمذهب الشافعي ..... ٢٩٤	
الدور الأول: ظهور فقه الإمام الشافعي ونقله ..... ٢٩٦	
الدور الثاني: ظهور مذهب الشافعية واستقراره ..... ٢٩٦	
الدور الثالث: التبيح الأول لمذهب الشافعية ..... ٢٩٧	
الدور الرابع: التبيح الثاني لمذهب الشافعية ..... ٢٩٧	
الدور الخامس: خدمة مصنفات التبيحيين الأول والثاني للمذهب . ٢٩٨	
الدور السادس: الخسار التمهذب بالمخالف الشافعي، وتطور	
الدراسات الفقهية المعاصرة ..... ٢٩٨	
المبحث الثاني: الدور الأول: ظهور فقه الإمام الشافعي، ونقله [١٩٥٥هـ - ٢٧٠٥هـ] .. ٢٩٩	
المطلب الأول: ظهور المذهب القديم للإمام الشافعي [١٩٥٥هـ - ١٩٩٩هـ] ..... ٢٩٩	
المطلب الثاني: ظهور المذهب الجديد للإمام الشافعي [١٩٩٩هـ - ٢٠٤٣هـ] ... ٣٠٤	
المطلب الثالث: نقل تلاميذ الإمام الشافعي لفقهه [٢٠٤٣هـ - ٢٧٠٥هـ] ..... ٣١١	
المطلب الرابع: أبرز معالم هذه المرحلة [٢٠٤٣هـ - ٢٧٠٥هـ] ..... ٣١٥	
خروج المذهب الظاهري من رحم المذهب الشافعي ..... ٣١٨	
المبحث الثالث: الدور الثاني: ظهور مذهب الشافعية واستقراره [٢٧٠٥هـ - ٥٠٥هـ] ..... ٣٢٢	
المطلب الأول: ظهور مذهب الشافعية وانتشاره [٢٧٠٥هـ - ٤٠٤هـ] .. ٣٢٢	
علامة ظهور مذهب الشافعية ..... ٣٢٣	

٣٢٦ ..	أبرز الناقلين للمذهب الشافعي في هذه المرحلة وانتشارهم الجغرافي ..
٣٣٢ ..	المطلب الثاني أبرز معالم هذه المرحلة (٢٧٠ هـ - ٤٠٤ م) ..
٣٣٢ ..	أولاً: بلوغ عدد من علماء الشافعية الاجتهد المطلق ..
٣٣٤ ..	ثانياً: تفقه عدد من أكابر المحدثين على المذهب الشافعي ..
٣٣٧ ..	ثالثاً: توسيع علماء الشافعية لمناصب القضاء ..
٣٤٠ ..	الوزير أبو الفضل، محمد بن عبيد الله بن محمد التميمي ..
٣٤١ ..	المطلب الثالث استقرار مذهب الشافعية وثباته [٤٠٤ هـ / ٥٠٥ م] ..
٣٤٣ ..	أولاً: وفرة عدد من العلماء المتبحرين الذين حملوا المذهب ..
٣٤٤ ..	أشهر أعمال طريقة العراقيين ..
٣٤٦ ..	أشهر أعمال طريقة الخراسانيين ..
٣٥١ ..	ثانياً: رعاية السلطة الحاكمة لمذهب الشافعية ..
	١ - الخليفة العباسى: القادر بالله، أبو إسحاق أحمد بن إسحاق
	ابن المقذر بن المعتصد بن الموفق بن المتوكل بن المعتصم بن
٣٥٢ ..	هارون الرشيد ..
٣٥٣ ..	٢ - السلطان شمس الملك ..
٣٥٣ ..	٣ - الوزير نظام الملك ..
٣٥٦ ..	المطلب الرابع: [أبرز معالم هذه المرحلة ٤٠٤ هـ - ٥٠٥ م] ..
٣٥٧ ..	أولاً: الخسار ظاهرة الاجتهد المطلق بين فقهاء الشافعية ..
٣٥٨ ..	ثانياً: الظهور الجلي للعصبية المذهبية ..
٣٥٩ ..	ثالثاً: ظهور موسوعات فقهية شافعية تعنى بالفقه المقارن بشكل جلي ..
	رابعاً: تصنيف علماء الشافعية في أصول الفقه على ما سُمي بطريقة
٣٦١ ..	المتكلمين ..

**المبحث الرابع: الدور الثالث: التنقية الأولى لمذهب الشافعية [٥٠٥ هجرية - ٦٧٦ هجرية].**

<b>المطلب الأول: الجهود السابقة لعمل الإمامين الرافعي والنووي في خدمة المذهب</b>	٣٦٧ .....
<b>المطلب الثاني: جهود الإمامين الرافعي والنووي في تنقية المذهب</b>	٣٧٢ .....
<b>الحاجة إلى تنقية المذهب</b>	٣٧٣ .....
<b>الإمام الرافعي وجهده في تنقية المذهب</b>	٣٧٦ .....
<b>الإمام النووي وجهده في تنقية المذهب</b>	٣٧٨ .....
<b>المطلب الثالث: أبرز معالم الدور الثالث (٥٠٥ هجرية إلى ٦٧٦ هجرية)</b>	٣٨٠ .....
<b>أولاً: استمرار طغيان العصبية المذهبية والتقليل المفض على الفقهاء بوجه عام</b>	٣٨٠ .....
<b>محاولات إحياء الاجتهاد والتحرر من التعصب المذهبي</b>	٣٨٣ .....
١ - الإمام عز الدين بن عبد السلام	٣٨٣ .....
٢ - الإمام أبو شامة المقدسي	٣٨٥ .....
<b>ثانياً: ابتعاد التصنيف في أصول الفقه عن الشافعية عن الفروع الفقهية ابتعاداً أظهر الحاجة لتخریج الفروع على الأصول</b>	٣٨٨ .....
١ - طريقة الجمع بين طریقی المتكلمين والفقهاء	٣٨٩ .....
٢ - طريقة تخریج الفروع على الأصول	٣٩٠ .....
<b>ثالثاً: تفقه عدد من كبار المحدثين في هذا العصر بالمذهب الشافعی ...</b>	٣٩٤ .....
<b>المبحث الخامس: الدور الرابع: التنقية الثانية لمذهب الشافعية</b>	[٦٧٦ هجرية - ١٠٠٤ هجرية] .....
<b>المطلب الأول: الجهود السابقة لعمل الإمامين ابن حجر الهيثمي وشمس الدين الرملي في خدمة المذهب</b>	[٦٧٦ هجرية - ٩٢٦ هجرية] .....

المطلب الثاني: جهود الإمامين الهيثمي والرملي في التنتقح الثاني للمذهب	٤١٥ ..... [٩٢٦ هـ - ١٠٠٤ هـ]
الإمام ابن حجر الهيثمي وجهه في تنتقح المذهب	٤١٢ .....
الإمام شمس الدين الرملي وجهه في تنتقح المذهب	٤١٣ ..... [١٣٧٦ هـ - ١٠٠٤ هـ]
المكانة العلمية لتنقح الهيثمي والرملي للمذهب	٤١٤ .....
الفروق بين التنتقح الأول والتنقح الثاني للمذهب	٤١٥ .....
المطلب الثالث: أبرز معالم الدور الرابع (٦٧٦ هـ - ١٠٠٤ هـ)	٤١٨ .....
أولاً: الابتعاد الواضح للتصنيف الفقهي عند الشافعية عن طريقة	
الإمام الشافعي ومنهجه في مصنفاته الفقهية	٤١٨ .....
بعض محاولات إحياء الاجتهاد	٤٢٣ .....
١ - الإمام ابن دقيق العيد	٤٢٣ .....
٢ - الحافظ ابن حجر العسقلاني	٤٢٥ .....
٣ - الحافظ خلال الدين السيوطي	٤٢٧ .....
ثانياً: ظهور التصنيف في القواعد الفقهية عند الشافعية في هذا الدور	٤٢٠ .....
المبحث السادس: خدمة مصنفات التنتقحين الأول والثاني للمذهب	
[١٠٠٤ هـ - ١٣٣٥ هـ] ..... [١٣٣٥ هـ - ١٠٠٤ هـ]	٤٣٩ .....
المطلب الأول: الأمور السياسية المؤثرة في مسيرة المذهب الشافعى في هذا الدور	٤٤٠ .....
المطلب الثاني: التعريف بعدد من أشهر أعلام الشافعية في هذا الدور	
[١٣٣٥ هـ - ١٠٠٤ هـ] ..... [١٠٠٤ هـ - ١٣٣٥ هـ]	٤٤٦ .....
المطلب الثالث: أبرز معالم الدور الخامس [١٣٣٥ هـ - ١٠٠٤ هـ]	٤٥٥ .....
أولاً: الدور الخامس هو العصر الذهبي لتصنيف الحواشى	٤٥٥ .....

ثانياً: ضعف الاتصال بين علماء الشافعية على امتداد البلاد	
الإسلامية التي انتشر فيها المذهب .....	٤٦١
ثالثاً: التراجع البين في منهج التصنيف الأصولي عند الشافعية عن	
مقاصد علم أصول الفقه.....	٤٦٥
المبحث السابع: الدور السادس الخسار التمذهب بالذهب الشافعي	
وتتطور الدراسات الفقهية المعاصرة [١٣٣٥ هـ - ١٤٢٣ هـ] .....	٤٧٢
المطلب الأول: الخسار التمذهب بالذهب الشافعي .....	٤٧٢
المطلب الثاني: تطور الدراسات الفقهية المعاصرة في هذا الدور	
[١٤٢٣ هـ - ١٣٣٥ هـ] .....	٤٧٦
أولاً: نشوء كليات الشريعة .....	٤٧٦
ثانياً: تنظيم الاجتهد الجماعي .....	٤٧٩
مجمع الفقه الإسلامي.....	٤٨٠
١ - مجمع البحوث الإسلامية/ القاهرة - مصر .....	٤٨١
٢ - المجمع الفقهي التابع لرابطة العالم الإسلامي بمكة المكرمة ...	٤٨١
٣ - مجمع الفقه الإسلامي / جدة - السعودية .....	٤٨٢
مجالس ودور الإفتاء القطرية .....	٤٨٣
١ - دار الإفتاء المصرية .....	٤٨٣
٢ - هيئة كبار العلماء السعودية .....	٤٨٣
مؤتمرات الفقه الإسلامي وندواته .....	٤٨٤
ثالثاً: تطور الوسائل الخادمة للتراث الفقهي .....	٤٨٥
أولاً: الطباعة .....	٤٨٦
ثانياً: تحقيق كتب التراث الفقهي وفهرستها .....	٤٨٧

ثالثاً: ظهور الموسوعات الفقهية ..... ٤٨٨	
رابعاً: حوسبة الفقه الإسلامي ..... ٤٩٠	
المطلب الثالث: مصير التصنيف في طبقات الشافعية وترجمتهم ..... ٤٩١	
١ - العلامة عيسى متون ..... ٤٩٦	
٢ - العلامة محمد ياسين الفاداني المكي ..... ٤٩٨	
<b>الفصل الثاني: مصطلحات الشافعية وأوجه الانتفاع بمصنفاتهم الفقهية والأصولية ..... ٥٠١</b>	
المبحث الأول: مصطلحات الشافعية ..... ٥٠٣	
المطلب الأول: أهمية معرفة مصطلحات الشافعية، ومظانها ..... ٥٠٢	
المطلب الثاني: مصطلحات الشافعية ..... ٥٠٥	
المبحث الثاني: أوجه الانتفاع بالمصنفات الفقهية الشافعية ..... ٥١٦	
المطلب الأول: مصنفات الإمام الشافعي ..... ٥١٩	
المطلب الثاني: مصنفات التنقح الأول للمذهب ..... ٥٢١	
المصنفات الفقهية للإمام عبد الكريم بن محمد الرافعي ..... ٥٢٣	
المصنفات الفقهية للإمام محيي الدين بن شرف النووي ..... ٥٢٤	
قواعد الترجيح بين الأقوال وأوجه في المذهب ..... ٥٣٢	
المطلب الثالث: مصنفات التنقح الثاني للمذهب ..... ٥٣٥	
المطلب الرابع: مصنفات الفقه المقارن ..... ٥٣٩	
المطلب الخامس: المصنفات الفقهية المتخصصة ..... ٥٤٢	
المطلب السادس: المصنفات الفقهية التي لا تدرج تحت واحدة من المجموعات الخمس السابقة ..... ٥٤٥	
المطلب السابع: المصنفات المؤلفة في زمن كتابة هذه الرسالة ..... ٥٥٢	

١ - زاد المحتاج في شرح المنهاج ..... ٥٥٣	
٢ - الفقه المنهجي على مذهب الإمام الشافعي ..... ٥٥٤	
٣ - الدُّرُر النَّقِيَّةُ فِي فِقْه السَّادَةِ الشَّافعِيَّةِ ..... ٥٥٥	
٤ - تيسير فتح القريب المحبب للطالب الأزهري النجيب في صورة سائل ومحبب ..... ٥٥٦	
٥ - مفردات الإمام الشافعي في المعاملات ..... ٥٥٧	
٦ - مفردات الإمام الشافعي في النكاح والطلاق ..... ٥٥٧	
٧ - مفردات الإمام الشافعي في الحدود والجنایات والأقضية والشهادات ..... ٥٥٧	
٨ - المسائل التي انفرد فيها المذهب الشافعي في الطهارة ..... ٥٥٨	
<b>المبحث الثالث: عرض المصنفات الأصولية الشافعية ..... ٥٦٠</b>	
<b>المطلب الأول: المصنفات الأصولية من الإمام الشافعي إلى الإمام الزركشي .. ٥٦١</b>	
١ - الرسالة ..... ٥٦١	
٢ - التبصرة في أصول الفقه ..... ٥٦٢	
٣ - اللُّمُعُ فِي أَصْوَلِ الْفَقْهِ ..... ٥٦٢	
٤ - شرح اللمع ..... ٥٦	
٥ - البرهان في أصول الفقه ..... ٥٦٢	
٦ - التلخيص في أصول الفقه ..... ٥٦٣	
٧ - الورقات في أصول الفقه ..... ٥٦٣	
٨ - المتخول من تعليقات الأصول ..... ٥٦٣	
٩ - شفاء الغليل في بيان الشبه والمخليل ومسالك التعليل ..... ٥٦٣	
١٠ - المستصفى من علم الأصول ..... ٥٦٤	
١١ - أساس القياس ..... ٥٦٤	

١٢ - الوصول إلى الأصول .....	٥٦٤
١٣ - المحصل في علم أصول الفقه .....	٥٦٤
١٤ - المعالم في أصول الفقه .....	٥٦٥
١٥ - الكاشف عن أصول الدلائل وفصول العلل .....	٥٦٥
١٦ - التنقیح .....	٥٦٥
١٧ - الإحکام في أصول الأحكام .....	٥٦٥
١٨ - الحاصل .....	٥٦٦
١٩ - الحق في علم الأصول فيما يتعلق بأفعال الرسول ﷺ .....	٥٦٦
٢٠ - التحصيل في علم أصول الفقه .....	٥٦٦
٢١ - منهاج الوصول إلى علم الأصول .....	٥٦٧
٢٢ - الكاشف عن المحصل .....	٥٦٧
٢٣ - معراج النهاج شرح منهاج الوصول .....	٥٦٧
٢٤ - نهاية الوصول في دراية الأصول .....	٥٦٨
٢٥ - السراج الوهاج في شرح النهاج .....	٥٦٨
٢٦ - شرح النهاج في علم الأصول .....	٥٦٨
٢٧ - تلقیح الفهوم في تنقیح صیغ العموم .....	٥٦٩
٢٨ - تحقيق المراد في أن النهي يقتضي الفساد .....	٥٦٩
٢٩ - الإبهاج في شرح النهاج .....	٥٦٩
٣٠ - رفع الحاجب عن مختصر ابن الحاجب .....	٥٧٠
٣١ - جمع الجوامع .....	٥٧٠
٣٢ - نهاية السول في شرح منهاج الأصول .....	٥٧٠
٣٣ - البحر المحيط في أصول الفقه .....	٥٧٠

المطلب الثاني: المصنفات الأصولية المتعلقة بكتاب الورقات ..... ٥٧١	
١ - شرح الورقات في أصول الفقه ..... ٥٧١	
٢ - شرح الورقات في أصول الفقه ..... ٥٧١	
٣ - الأنجم الزاهرات على حل ألفاظ الورقات ..... ٥٧٢	
٤ - شرح الورقات في أصول الفقه ..... ٥٧٢	
٥ - التحقيقات في شرح الورقات ..... ٥٧٢	
٦ - تسهيل الطرق في نظم الورقات ..... ٥٧٣	
٧ - حاشية التفخيمات على شرح الورقات ..... ٥٧٣	
<b>المطلب الثالث: المصنفات الأصولية المتعلقة بكتاب جمع الجوامع ..... ٥٧٣</b>	
١ - منع الموانع عن جمع الجوامع ..... ٥٧٣	
٢ - تشريف المسامع بجمع الجوامع ..... ٥٧٤	
٣ - الغيث الهاامع شرح جمع الجوامع ..... ٥٧٤	
٤ - البدر الطالع بشرح جمع الجوامع ..... ٥٧٤	
٥ - الضياء اللامع شرح جمع الجوامع ..... ٥٧٤	
٦ - الكوكب الساطع نظم جمع الجوامع ..... ٥٧٥	
٧ - لبّ الأصول ..... ٥٧٥	
٨ - البدر اللامع في نظم جمع الجوامع ..... ٥٧٥	
٩ - الآيات البينات ..... ٥٧٦	
١٠ - حاشية البناني ..... ٥٧٦	
١١ - حاشية العطار ..... ٥٧٦	
١٢ - الفصول البديعة في أصول الشريعة ..... ٥٧٧	
١٣ - التریاق النافع في إيضاح وتمكيل جمع الجوامع ..... ٥٧٧	

المطلب الرابع: الدراسات المعاصرة في أصول فقه الشافعي ..... ٥٧٧	٥٧٧
١ - الإمام الشافعي وأثره في أصول الفقه ..... ٥٧٧	٥٧٧
٢ - الإمام الشافعي، وأثره في تأصيل قواعد علم الأصول ..... ٥٧٨	٥٧٨
٣ - مناهج التشريع الإسلامي في القرن الثاني الهجري ..... ٥٧٨	٥٧٨
٤ - مناهج الاجتهاد في الإسلام ..... ٥٧٩	٥٧٩
٥ - الإمام تاج الدين السبكي ومنهجه في أصول الفقه ..... ٥٧٩	٥٧٩
المطلب الخامس: مصنفات القواعد الفقهية عند الشافعية ..... ٥٨٠	٥٨٠
١ - الأشباء والنظائر ..... ٥٨٠	٥٨٠
٢ - الجموع المذهب في قواعد المذهب ..... ٥٨٠	٥٨٠
٣ - الأشباء والنظائر ..... ٥٨٠	٥٨٠
٤ - المشور في ترتيب القواعد الفقهية ..... ٥٨٠	٥٨٠
٥ - القواعد ..... ٥٨١	٥٨١
٦ - مختصر من قواعد العلائي وكلام الإسنوي ..... ٥٨١	٥٨١
٧ - الأشباء والنظائر في قواعد وفروع الشافعية ..... ٥٨١	٥٨١
٨ - الفرائد البهية في نظم القواعد الفقهية في الأشباء والنظائر على مذهب الشافعية ..... ٥٨٢	٥٨٢
الخاتمة ..... ٥٨٨	٥٨٨
المراجع ..... ٥٩٠	٥٩٠
فهرس المحتويات ..... ٦١٩	٦١٩